لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف

إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج

عبد الرؤوف سنّو

المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت

نصوص ودراسات بيروتية ١٣٥

لبنان الطوائف
في دولة ما بعد الطائف

إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج

نُصوصٌ وَدِرَاسَات بَـيْروتيَّـة

سِلْسِلة يُصْدرُها
المعهَد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة في بَيروت

١٣٥

عبد الرؤوف سنّو

لبنان الطوائف
في دولة ما بعد الطائف

إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج

بيروت ٢٠١٥

يُطلب من دَار النَشر
«إرغون فرلاغ» ڤورتسْبورغ

تصميم الغلاف
Taline Yozgatian
صورة الغلاف
Manar Ali Hassan

المعهد الألماني للأبحاث الشرقية
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثانية
٢٠١٥

طُبع على نفقة وزارة الثقافة والأبحاث العلميَّة
التابعة لجمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة
بإشراف المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة في بيروت
في شركة مطبعة سليم دبّوس، بيروت - لبنان

إلى حفيدي راني الجمّال...
من أعاد البهجة إلى حياتي

بابا
عبد الرؤوف

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدّمة	١
الفصل الأول: لبنان بعد الطائف: الطريق المسدود إلى الدولة الحديثة	
قراءة في مستجدّات الطائفية السياسية/المذهبية والمجتمعية	١٣
١. الإطار النظري: المصطلحات والمفاهيم	١٦
أ) ماهيّة الدولة الحديثة: عوائق تطبيقها في العالم العربي	١٦
ب) الطائفية: خصائصها ومخاطرها الاجتماعية والسياسية	٢١
ج) الديمقراطية التوافقية	٢٣
د) التعايش والعيش المشترك	٢٦
٢. الطائفية المجتمعية سبقت الطائفية السياسية وتقدّمت عليها	٢٧
أ) جبل لبنان: من الطائفية المجتمعية إلى الطائفية السياسية	٢٩
ب) لبنان الكبير في عهد الانتداب: مستجدّات الطائفية المجتمعية وإشكالياتها	٤٢
ج) لبنان المستقلّ: الطائفية المجتمعية وفق ميثاق «لا وطني»	٦٦
د) الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تأجيج آخر للصراع الطائفي المجتمعي	٨٢
٣. المجتمع اللبناني: خلال الحرب وبعد الطائف: من انسداد شرايين الصيغة إلى الانفتاح الحَذِر والمتوتر	٨٨
أ) حرب لبنان: رصاصة الرحمة على الميثاق «الطائفي»	٨٨

ب) الطائفية المجتمعية: ثقافة رفض «الآخر» ٩٢
ج) العلاقات المجتمعية بعد الحرب: طوائف من دون طائف ٩٧
د) الزواج المختلط والمدني والتربية والتعليم:
طرق مسدودة وعوائق كثيرة ١٢٠
هـ) الرياضة الطائفية، والطائفية في الإعلام والعمل النقابي والحزبي..... ١٣٥
٤. تعزيز الطائفية/المذهبية السياسية: أيُّ مستقبلٍ للبنان؟ ١٥١
أ) مسيحيون لا يحكمون ولا «ينتخبون»..... ١٥٢
ب) الديمقراطية اللبنانية: سقوطها على وقع المدفع
وخرق الدستور والقوانين..... ١٥٨
ج) تساؤلات صعبة: أي مستقبل للبنان؟ ١٦٨
د) لبنان الفدرالي: مشروع حلّ أم للتقسيم ١٧٠
هـ) هل الحلّ في الدولة المدنية؟ ١٨٣
٥. استنتاج..... ١٨٧

الفصل الثاني: سورية في لبنان: مكامن القوة ومآزق السياسة:
من اتفاق الطائف ١٩٨٩ إلى القرار ١٥٩٥ ..... ١٩٧
١. سورية ولبنان: مرحلة الاستفراد-آلياته وممارساته ١٩٨٩-٢٠٠٠..... ١٩٨
أ) مرحلة ما بعد الطائف: إمساك سورية بمؤسّسات لبنان
وبطوائفه ونهب اقتصاده..... ٢٠٠
ب) مَوارنة لبنان: مقاومة الهيمنة السورية والاستفراد بهم..... ٢١٤
ج) الصمت الإسلامي على سورية: أسبابه ومُسوّغاته..... ٢١٨
٢. لبنان وسورية: من التحرير إلى التمديد ٢٠٠٠-٢٠٠٤..... ٢٢٣
أ) بشار الأسد-لحود والحريري: الإقصاء وانتخابات بيروت ٢٠٠٠ ..... ٢٢٤
ب) طفح الكيل: إرهاصات الانفجار ٢٢٨
ج) دفاع أتباع سورية عن احتلالها للبنان..... ٢٣٤
٣. سورية ولبنان: من خطيئة التمديد إلى القرارَين ١٥٥٩ و١٥٩٥ ..... ٢٣٨
أ) التمديد السوري للحّود: بداية النهاية للاحتلال السوري للبنان ٢٣٨
ب) اليقظة الإسلامية: جنبلاط - الحريري والاستجابة السورية ٢٤٠

ج) سورية والقرار ١٥٥٩: «مؤامرة مزدوجة»
من داخل لبنان ومن خارجه؟ ٢٤٦
د) تمسّك سورية بلبنان: تسليم رأسها إلى جلّاديها ٢٥٤
هـ) اغتيال الحريري: ردود الفعل وتداعياته على سورية
وصدور القرار ١٥٩٥ ..... ٢٥٦

٤. استنتاج ٢٥٨

الفصل الثالث: الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦: صراع بأهداف إقليمية ودولية: من خلفياتها... إلى مسبباتها ونتائجها وتداعياتها ٢٦٣

١. خلفيات الحرب: «الفوضى البنّاءة» وصِراع المِحورَين ٢٦٥

أ) تفاعُل دول الجوار مع الاحتلال الأميركي للعراق ٢٦٨
ب) صراع المحورين: الأميركي-الإسرائيلي والإيراني-السوري ٢٧٣
ج) ردود الفعل العربية على تشكُّل المِحور الإيراني-السوري ٢٨٠

٢. عملية أَسْر الجُنديّين الإسرائيليين:
أهداف المحور الإيراني-السوري ومخططات إسرائيل ٢٨٥

أ) الكمّاشة الفدائية الأصولية: غزة-جنوب لبنان
والتحريض الإيراني-السوري ٢٨٥
ب) مخططات إسرائيل تجاه لبنان: أوسع من أسر الجنديين ٢٨٨
ج) أهداف حزب الله: أبعد من إطلاق أسرى لبنانيين في إسرائيل ٢٩٢

٣. خلافات اللبنانيين حول العملية: على توقيتها، أم على أهدافها الخارجية؟ ٢٩٤

أ) عملية الأسر: جدال لبناني أم تصفية حساب ٢٩٥
ب) هجوم «حزب الله» المُضادّ: تبرئة الحكومة وتخوين الخصوم ٣٠١

٤. تفاعل العرب مع الحرب: حكوماتٌ عاجزة وجماهير في الشارع ٣٠٤

أ) دول الاعتدال العربية وسورية: المواجهة المُنتظرة ٣٠٥
ب) الجماهير العربية في الشارع: التخاذل ممنوع ٣١٢

٥. المواقف السياسية الإقليمية والدولية من الحرب:
دبلوماسية من داخل حلبة الصراع ٣١٥

أ) حرب إسرائيل على لبنان: تصلُّب إيراني، وتركيٌّ يبحث عن دور ٣١٥
ب) الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا: خلاف على الأولويات ٣١٨
٦. الحرب الإسرائيلية على لبنان: مسارها ونتائجها الكارثية ٣٢٥
أ) الردّ الإسرائيلي: فشل في الميدان وسياسة الأرض المحروقة ٣٢٦
ب) تصدّي لبنان للعدوان الإسرائيلي: صمود في الميدان وخسائر فادحة في البشر والاقتصاد ٣٣٢
٧. الدبلوماسية اللبنانية المُقاوِمة: النقاط السبع والقرار ١٧٠١ وردود الفعل عليها ٣٣٥
أ) لبنان وسورية والدبلوماسية الدولية في مرحلة ما قبل صدور القرار ١٧٠١ ..... ٣٣٦
ب) السنيورة و«النقاط السبع» ٣٤٠
ج) ولادة القرار ١٧٠١ ..... ٣٤٤
٨. استنتاج ٣٥٠

الفصل الرابع: لبنان الطوائف في دوّامة الجيو-سياسة الإقليمية ١٩٨٩-٢٠١١: قدرُه أم خيارُه ٣٥٩
١. طوائف لبنان والجيو-سياسة الإقليمية: من الاستقلال إلى اتفاق الطائف ٣٦٢
أ) لبنان بعد الميثاق: مشاريع الطوائف والجيو-سياسة ٣٦٢
ب) المقاومة الفلسطينية: المسّ بالمحرّمات الطائفية ٣٦٥
ج) سورية-إسرائيل: التوافقات وصدام الإرادات الجيو-سياسية حول لبنان حتى العام ١٩٩١ ..... ٣٧٠
٢. لبنان وسورية وإسرائيل ١٩٨٢ و٢٠٠٠: المقاومة والتحرير ومفاوضات السلام ٣٨٦
أ) الاحتلال الإسرائيلي للجنوب: سورية وورقة المقاومة الإسلامية ٣٨٦
ب) مفاوضات السلام السورية-الإسرائيلية: لبنان صندوق بريد ٣٨٨
ج) انسحاب إسرائيل من الجنوب: تداعياته وقضية «مزارع شبعا» ٣٩٤

٣. الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية بعد أيلول ٢٠٠١:
ما تريده الولايات المتحدة من سورية ٣٩٨
أ) استهداف الولايات المتحدة سورية: أبعد من لبنان؟! ٤٠٠
ب) مُوفَدون أميركيون في دمشق: النظام السوري لا يفهم الإنكليزية..... ٤٠٤
ج) سورية: رهانات «المُمانَعة» وأصداؤها في واشنطن..... ٤٠٦
هـ) التمديد «السوري» للحّود: القرار ١٥٥٩ وتداعياته الدولية ٤٠٩
٤. سورية ولبنان ٢٠٠٥-٢٠٠٨: من السقوط إلى النهوض ٤١٦
أ) تداعيات اغتيال الحريري: ثورة... وشرخ داخلي،
واصطفاف طائفي خلف الخارج..... ٤١٦
ب) عودة عون: «تسونامي» يضرب ثورة الأرز-انتخابات ٢٠٠٥ ..... ٤٢٤
ج) لبنان المنقسم حول الخارج: قوّتان، ومنطقان، وسلاح ٤٢٩
٥. الصراع على المحكمة الدولية: سقوط سعد الحريري والـ«سِين-سين» ٤٤٦
أ) المصالحة السعودية-السورية وانفتاح إقليمي-دولي
على دمشق: انتخابات لبنان ٢٠٠٩: مقدّمات ونتائج..... ٤٤٧
ب) المحكمة الدولية: فتيل البارود وخيارات السعودية
ولقاء دمشق الثلاثي ٤٥١
ج) سقوط الحريري والـ«سين-سين»..... ٤٥٤
٦. استنتاج..... ٤٥٨

قائمة المصادر والمراجع ٤٦٧
قائمة المصادر والمراجع باللغات الأجنبية..... ٥٠٥
فهرس الأعلام..... ٥٢٥

مقدّمة

عندما وضعت مُؤلَّفي «**حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع**» بمجلَّدَيه الاثنين في العام ٢٠٠٨، سألني بعض الأصدقاء عن كتابي المقبل، وهل سأدرس الفترة التي أعقبت «اتفاق الطائف»؟ لم أكن أتوقع أن أُقدم على البحث في هذا الموضوع، ذلك أنّ اهتمامي انصبّ بعد العام ٢٠٠٨ على مجالاتٍ أخرى من البحوث، جرى نشرُها ووَجدتْ لها مكانًا على صفحتي الإلكترونية[١]. لكنّ أحداث لبنان التي توالت، وترنُّح ما أُطلق عليه، في «اتفاق الطائف» وفي «وثيقة الوفاق الوطني»، وفي الدستور اللبناني «العيش المشترك»، ومَيْل مؤشّره إلى الهبوط، على وقع احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، وهيمنة سورية على البلاد، وتدخُّلها في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية، وخلافات اللبنانيّين حول احتلالها لبلدهم، وصراعات زعاماتهم الطائفية على المغانم وعلى السلطة التي وجدت لها مصطلحًا عُرف بِـ«الترويكا»، وانقساماتهم بعد العام ٢٠٠٠ حول سلاح «حزب الله»، ثم التمديد للرئيس لحّود بعد تعديل الدستور في العام ٢٠٠٤، وأخيرًا وليس آخرًا، اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ وارتداداته المحلّية والإقليمية والدولية... كُلّها مسائلُ دفعتني إلى التفكير بعمق وطرح الأسئلة الآتية:

- هل تتحرّك كُلٌّ من الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية بآلياتٍ بنيوية مستقلّة، أم هما توأمان سياميان لا ينفصلان، يتغذّيان بعضُهما من بعض؟ وهل ما يحصل في المجتمع من تجاذبات أو نزاعات، ينعكس على الحالة السياسية؟، وهل ما يدور من خلافات بين زعماء الطوائف على المناصب والمصالح، يجد مرآته في المجتمع الطائفي؟

---

١ <www.abdelraoufsinno.com>.

- هل بإمكان لبنان تخطّي الحالة الطائفية المُزرية المتواصلة منذ تأسيس «دولة لبنان الكبير»، والتي تعزّزت برعايةٍ من الخارج في كثير من الأحيان، وبثقافة اللبنانيّين القائمة على «الأنا» و«الآخر»؟ وهل يمكن «تبريد» الطائفية المجتمعية أو التخفيف من حِدّتها بإلغاء الطائفية السياسية، مع احتفاظ كلّ طائفةٍ بخصوصياتها وثقافتها (التعدُّدية الثقافية)؟
- كيف يمكن للبنان تحييدُ نفسه عن الخارج في حين أنّ نِصف شعبه يتبع «خارجًا» ما، أو يميل إليه، ونِصفه الآخر يستجلب «خارجًا» آخر؟ لقد اعتاد اللبنانيون على استجلاب الخارج للتدخل في مشكلاتهم، لكنْ، هل يحصل هذا عن وعي أم بصورة انقيادية عمياء؟ فإذا كان ما يحصل عن قصد، فهذا مرضٌ مستعصٍ قد لا يشفى منه اللبنانيون بسرعة، أمّا إذا كان يحصل من دون وعي منهم، فمعنى ذلك أنّ عليهم أن يقرؤوا التاريخ جيّدًا، ويتعلّموا ويُطلّوا منه على الحاضر، ويستشرفوا المستقبل.
- أين أصبحت «المارونية السياسية» بعد الطائف، ولماذا هُمّشت؟ وهل يمكننا الحديث عن «سُنّيةٍ سياسية» و«شيعيةٍ سياسية»، بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولماذا حصل هذا التحول؟ هل يعود ذلك إلى قضايا عقائدية-مذهبية، أم أنّ السياسة والتبعية للخارج هما المسؤولتان عن تخريب العلاقة بين أتباع المذهبَين على الرغم ممّا يجمع في ما بينهم من روابط ومصالح؟
- هل الأفضل للبنان الإبقاءُ على نظامه الطائفي السياسي، مع ما يحملُه ذلك من خطر الدخول في حرب طائفية كل عقدٍ أو عقدين من الزمن، أم الوُلوجُ في الدولة المدنية القابلة للتطبيق، وَفق شروطٍ كثيرة وصعبة، أم نذهب جميعًا مُختارين إلى الدولة الفدرالية، مع كل ما تحمله من مخاطرَ مستقبليةٍ على وحدة لبنان، أرضًا وشعبًا؟

يقول البعض إن ولادة لبنان الكبير كانت قرارًا فرنسيًّا خاطئًا؛ لأنه جعل طائفتين كبيرتين، المسيحية والإسلامية، تفقدان سيادتها السكّانية السابقة في الدولة المُستحدَثة. لقد كان المسيحيون، وتحديدًا الموارنة منهم، الأكثرية في جبل لبنان، في حين كان المسلمون الأكثرية في المدن خارج الجبل. وعندما تأسست «دولة لبنان الكبير» - الجمهورية اللبنانية بحدودها الجديدة في العام ١٩٢٠-١٩٢٦ فقدت كلٌّ من الطائفتين سيادتها السكانية السابقة، وأصبحت كل الطوائف التي يتكون منها لبنان أشبه بِـ«أقلياتٍ» عليها أن تتعايش معًا تحت مظلّة دولة. وقد قَبِل الموارنة بـ«لبنان الكبير»، مُعتبرين أنه يُحقّق طموحاتهم في دولةٍ مستقلة لطالما تاقوا إليها منذ قرون،

ورحّبوا بالانتداب الفرنسي عليه، ما أشعرهم بالطمأنينة. أمّا المسلمون الذين رفضوا لبنان الكبير، فشعروا بأنهم اقتُلعوا من جذورهم العربية والإسلامية والشاميّة، فتأخّر اندماجهم في الوطن.

وحين أصبح لبنان حقيقة، «وطنًا» ودولة، لا مجال للعودة عنه، انصبّت جهود الطوائف على إيجاد صِيغ للتعايش وتقاسُم السلطة. فتم ذلك خلال ثلاث مراحل:

- **الأولى** بصدور الدستور اللبناني في العام **١٩٢٦**، والذي أعطى الجمهورية اللبنانية الناشئة شرعيةً قانونية ودستورية، ومؤسّساتٍ، وحُدودًا مُعترَفًا بها.
- **الثانية** بين العامين **١٩٣٨** و**١٩٤٣**، عندما توافقت الطائفتان الكُبريان، المارونية والسُنيّة، على «الميثاق الوطني» وعلى تقاسُم السلطة على أساس النسبيّة، واعتماد «ديمقراطيةٍ توافقية»، وتحييد لبنان عن الارتباط بالخارج.
- **الثالثة** بِـ«اتفاق الطائف» في العام **١٩٨٩**، الذي أرسى سِلمًا أهليًّا بعد خمسَ عشْرةَ سنةً من حربٍ داخلية.

وفي المراحل الثلاث، وحتى تاريخنا الراهن، ظلّت الطائفية راسخةً ومستمرّة ولاصقة بالبنيان السياسي والمجتمعي اللبناني. لقد اعتَبر الدستور اللبناني لعام **١٩٢٦** أنّ الطائفية حالةٌ «مؤقتة»، بينما رأت «الصيغة» (الميثاق) أنْ يكون تقاسُم السلطة على أساس حجم الطوائف، في حين اعترف «اتفاق الطائف» بوجود طائفيةٍ سياسية يجب أن تُلغى «وفق خطةٍ مرحلية» عبر تشكيل هيئة وطنية لدراسة سُبل تحقيق ذلك. إلّا أنّ كل حديث عن إلغائها منذ التسعينات[٢]، كان لتحقيق مناورةٍ سياسية، وهي تخويفُ المسيحيّين وجعلُهم أكثر خضوعًا لسلطة الاحتلال السوري وأتباعه[٣].

هكذا، بعد مرور أكثر من ثمانية عقود على اعتماد الطائفية رسميًّا في النظام السياسي اللبناني، لم يستطع لبنان أن يُحقّق أمل رُوّاد الاستقلال في أن يكون وطنًا لجميع أبنائه[٤].

---

٢ المادة **٩٥** من الدستور المعدّل.

<www.lp.gov.lb/SecondaryAr.Aspx?id=12> accessed 2 October 2012.

٣ عندما نصف «الوجود السوري» في لبنان بِـ«الاحتلال»، فذلك لأنّ النظام السوري لم يقم بتنفيذ بنود «اتفاق الطائف»، الذي نصّ على إعادة انتشار وحدات جيشه إلى البقاع خلال مرحلةٍ زمنية تدوم سنتين، وذلك بعد أن يكون لبنان قد قام بتنفيذ التزاماته بموجب الطائف، من ناحية انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة، وإقرار إصلاحات دستورية. وعندما نفّذ لبنان التزاماته ولم تحصل إعادة التموضع السوري، أصبح الوجود السوري غير شرعي. صحيح أنّ الحكومات اللبنانية هي التي كانت «تطلب» من النظام السوري الإبقاء على قوّاته في لبنان لدواعٍ أمنية، إلا أنّ الصحيح أيضًا أن قرارات الحكومات اللبنانية كانت خاضعةً للهيمنة السورية.

٤ انظر: الفصل الأول.

صحيح أنّ «الميثاق الوطني» حقّق سِلمًا أهليًّا مقبولًا استمرّ أكثر من ثلاثة عقود - حتى العام ١٩٧٥- استفاد منه لبنان على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، لكنّ عدم تطويره ليحاكي مستجدّات الديمغرافيا ومتطلّبات الطوائف السياسية والإنمائية وطموحاتها ومخاوفها، وعدم إبعاد لبنان عن الصراعات والتأثيرات الخارجية (إنشاء دولة إسرائيل، والأحلاف في زمن الحرب الباردة، والوحدة المصرية-السورية)، كلُّ ذلك أدى إلى دخول لبنان في أزمة العام ١٩٥٨[٥]. وعلى الرغم من أنه تمكّن من تجاوُزها، فإنّ العامل الفلسطيني، ووقوعه في مرمى الجيو-سياسة السورية والإسرائيلية، فتحا الباب منذ العام ١٩٦٧ على أزماتٍ جديدة، تسبّبت بانفجار الحرب الداخلية في العام ١٩٧٥، التي جعلت الأطراف المتورّطة في الصراع تطرح مشاريعها السياسية:

- المسلمون بتوجُّهاتهم العُروبية يريدون مشاركةً أكبر في السلطة، أو إلغاء الطائفية السياسية والميثاق والدستور، وبالتالي نزع امتيازات المسيحيّين.
- اليسار يريد عَلْمَنة الدولة والمجتمع، وبالتالي القضاء على «المارونية السياسية».
- المسيحيون، وبخاصة الموارنة منهم، انبرَوا للدفاع عن «الميثاق الوطني» والدستور اللذين كرّسا امتيازاتهم وهيمنتهم على البلاد، باعتبارهما مُقدَّسَين لا يُمسّان، ويدخلان في صلب وجودهم وشخصيتهم.
- الاستعانة بالخارج: المسلمون واليسار بالمقاومة الفلسطينية، التي تَعزّز وجودها في لبنان و«تَشَرْعَن» منذ «اتفاق القاهرة» في العام ١٩٦٩، والموارنة بطلب الدعم من سورية، ثم من إسرائيل.

وفيما يدخُل اللبنانيون حربهم الداخلية في العام ١٩٧٥، فإنّ تعصُّبهم ورفضهم بعضهم لبعض، ورغبة الواحد منهم في تحقيق انتصار على شريكه في الوطن أو القضاء عليه... كلُّ ذلك جعلهم يجهلون ما تحُوكه لهم الجيو-سياسة الإقليمية. فقد استفاد الفلسطينيون من الشرخ اللبناني الداخلي، لتوطيد نفوذهم على المسلمين واليسار. واستغلّت سورية مخاوف الموارنة على وجودهم السياسي وعلى إنجازاتهم، وأعلنت مُواربةً رفضها إذلالهم، ما جعلهم يستنجدون بها في البداية، بعدما كانوا يعلنون في السابق رفضهم لها «شقيقةً» للبنان، معتبرين أنها جارةٌ ذات أطماع تاريخية في بلدهم.

كان تحالُف الموارنة مع سورية مجرّد تقاطُع مصالح: فسورية كانت تعتبر لبنان، منذ «اتفاق سايكس-بيكو» في العام ١٩١٦، جزءًا مسلوخًا من بلاد الشام، في حين طلب الموارنة المساعدة منها لصدّ التحالف الفلسطيني-الإسلامي-اليساري، بعد أن

---

[٥] انظر: ص ٨١.

تلكّأت إسرائيل في نجدتهم في مطلع الحرب. ثم انقلبوا عليها؛ لأنها لم تكن «الشقيقة» المُحبة العادلة، ما جعلهم يوطّدون تحالفهم مع إسرائيل، وذلك منذ العام ١٩٧٨. أمّا المسلمون، فكان تحالفهم مع سورية ينبع من تجربة تاريخية، منذ أن كانوا تحت الحكم العثماني، وجُزءًا لا يتجزأ من سكان «بلاد الشام»، وكذلك من مشاعرَ عُروبيةٍ مُطالِبة بالوحدة معها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومع تغيير المعادلات في الشرق الأوسط، بعد زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى القدس في خريف العام ١٩٧٧، وعَقده معها «اتفاقي كامب ديفيد» (Camp David Agreements) في العام ١٩٧٨، ثم معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في العام التالي، تغيّرت التحالفات في لبنان والمنطقة. فسورية وجدت نفسها معزولة ومُستهدَفة، واعتبرت أنّ من شأن ذلك أن يضع عقباتٍ أمامها في تأدية دورٍ إقليمي نشط. فمالت إلى إيران الإسلامية، وتحالفت معها، بعدما جمعتهما مصالحُ وأيديولوجيةٌ واحدة، وهي محاربةُ الصهيونية والإمبرياليةِ الأميركية، وعداؤهما المشترك للعراق.

إن شعور الفلسطينيّين بالخطر على قضيتهم، واستياء مسلمي لبنان من خروج مصر من عُروبتها المتجسّدة في انخراطها في قلب الصراع العربي-الإسرائيلي، جعلهم يتناسون صداماتهم مع سورية يوم دخول جيشها إلى لبنان في صيف العام ١٩٧٦. فوجدوا أنفسهم في حِلفٍ واحد معها مُناهض لِـ«سياسة الاستسلام» المِصرية. أمّا الموارنة، الذين أدركوا خطيئتهم الكبرى في استجلاب السوري إلى لبنان، فوجدوا في إسرائيل «حليفًا» لهم، وذلك منذ العام ١٩٧٨، لكنّ هذا «الحليف» كانت له أجنداته الخاصة على حسابهم، فارتكبوا بذلك خطأً فظيعًا جديدًا.

ومن سخرية القدر أنّ خلافات اللبنانيّين جعلتهم بمثابة «عميان» عن رؤية ما يحُوكه الجيو-بوليتيك السوري والإسرائيلي لبلدهم منذ العام ١٩٧٦، في ما عُرف بـ«اتفاق الخطوط الحُمر»، الذي قسّم سرًّا مناطق النفوذ بينهما في لبنان برعاية أميركية[٦]. وفي ظِلّ هذا «التوافق» غير المُعلَن، تعزّزت العَسكرة لدى الفلسطينيّين واللبنانيّين، وتبعتْ ميليشياتُهم، التي فكّكت الدولة اللبنانية وقضت على فكرة وجودها، وصدّعت مجتمعها وروّعته طوال فترة الحرب الداخلية، إمّا سوريةَ وإمّا إسرائيل، أو بلدانًا عربية وأجنبية أخرى متنافسةً على أرض لبنان.

وعلى الرغم من التوافق بين سورية وإسرائيل حول لبنان في العام ١٩٧٦، فقد بقيت تناقضاتٌ كثيرة تفرّق بينهما. فسورية التي دخلت إلى لبنان لتعزيز مصالحها، أرادت

---

٦ حول «اتفاق الخطوط الحُمر»، راجع: الفصل الرابع، ص ٣٧٢-٣٧٣.

الإمساك به، وبالمِلف الفلسطيني كذلك، واستخدام المقاومة الفلسطينية في سياستها الشرق أوسطية، من دون القضاء عليها، كما أرادت إسرائيل. وبعد «كامب ديفيد»، بدأ السوريون - وجبهتُهم هادئةٌ في الجولان - يُشجّعون الفدائيّين الفلسطينيّين على مهاجمة إسرائيل من لبنان لزيادة ثِقلهم في ملفات المنطقة، فتسبّب ذلك في اندلاع حربين شنّتهما إسرائيل على لبنان: «عملية الليطاني» في العام ١٩٧٨، والاجتياح في العام ١٩٨٢. وأسفر الاجتياح الأخير عن هزيمة مزدوجة: لسورية، ولمنظمة التحرير الفلسطينية، وخروج وحداتها العسكرية من بيروت.

لقد اعتقد الإسرائيليون أنّ طرد الفلسطينيّين والسوريّين من بيروت في آب ١٩٨٢، وإيصال «حزب الكتائب اللبنانية» إلى السلطة بشخص بشير الجميّل، قائد «القوات اللبنانية»[٧]، سيجعل لبنان ينضمّ إلى مثلّث السلام (إسرائيل - مصر - لبنان)، الذي حلم به رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن (Menachem Begin)، وسعى إليه بشغف وزيرُ دفاعه آرييل شارون (Ariel Sharon). لكنّ سورية التي حصلت على دعم عسكري لافت من الاتحاد السوفياتي، الذي ساءه أن تنفرد الولايات المتحدة وحدها بحلّ قضية الشرق الأوسط، تصدّت لمشروعٍ أميركي - إسرائيلي يجعل لبنان ضِمن مثلّث سلام يضمُّه إلى جانب إسرائيل ومصر، ويستلزم منه التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل (اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣). وكان من شأن هذا الاتفاق أن يقضي على وجودها في لبنان ونفوذها فيه. فأفشلته مع الميليشيات اللبنانية الحليفة لها بواسطة آلتها العسكرية، ما زاد من الشرخ بين اللبنانيّين: بين «الجبهة اللبنانية»، المُمثِّلة للمَوارنة والمُتحالفة مع إسرائيل، وبين القوى والميليشيات الإسلامية واليسارية والفلسطينية الخاضعة لسورية. حتى إن مؤتمرَي «جنيف» و«لوزان» ١٩٨٣-١٩٨٤، اللذين عُقدا من أجل حلّ الأزمة اللبنانية بمبادرةٍ سعودية، سارا لمصلحة سورية والميليشيات التابعة لها، من دون أن يجلبا السلام إلى لبنان[٨].

وكردٍّ على إفشال «اتفاق ١٧ أيار»، تصدّت «الجبهة اللبنانية» وبدعم أميركي - إسرائيلي، لِـ«الاتفاق الثلاثي» الذي رعته سورية في أواخر العام ١٩٨٥ بين ميليشيات «حركة أمل»، و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«القوات اللبنانية» - جناح إيلي حبيقة، والذي يجعل لبنان تابعًا لحكومة دمشق من خلال علاقات

---

[٧] ما لبث أن اغتيل في ١٤ أيلول ١٩٨٢، قبل تسلُّمه الرئاسة رسميًّا.

[٨] حول مُؤتمرَي «جنيف» و«لوزان»، انظر: الفصل الرابع، ص ٣٨٠.

تعاهدية، وأفشلته. والواقع أنّ هذا الاتفاق يشبه إلى حدٍّ كبير «الوثيقة الدستورية» التي قدّمتها سورية في شباط ١٩٧٦ لحلّ الأزمة اللبنانية، ولم يُكتب لها النجاح[٩].

بفشل «اتفاق ١٧ أيار» و«الاتفاق الثلاثي»، بان بوضوح إلى أي مدًى وجد لبنان نفسه في دائرة الجيو-سياسة بين إسرائيل وسورية، وذلك في ظلّ حالة الشرخ بين أبنائه وعدم امتلاكهم حصانةً وطنية، بعدما تحوّل إلى دمية يتلاعب بها «الكبار» الإقليميون. وعلى الرغم من ذلك، ظلّت سورية تمتلك كل مقوّمات القوة في لبنان، ولم يقتصر تدخُّلها في الأزمة اللبنانية على إمساكها بالمسلمين واليسار فحسب، بل استطاعت كذلك أن تتدخّل في الصراعات بين القوى المارونية خلال العام ١٩٨٦، وترعى إيلي حبيقة المُنتفض على سمير جعجع، الزعيم القوّاتي، حتى إنّ واشنطن اضطُرّت إلى الاعتراف بدور دمشق في لبنان، بأنْ تكُون لها كلمةٌ مسموعة في الاستحقاق الرئاسي في العام ١٩٨٨، الذي لم يمرّ من دون صراعات داخلية دموية، وبخاصة بين قائد الجيش ورئيس الحكومة الانتقالية ميشال عون وبين «القوات اللبنانية»، وبين الأول وسورية. ولم تتوقف النزاعات المسلّحة إلا بعقد «اتفاق الطائف» في المملكة العربية السعودية في تشرين الأول ١٩٨٩، والذي تمّ التوصُّل إليه بوفاقٍ عربي-دولي، وبقبول مسيحي خجول أو مُتحفّظ.

تحت مظلّة «اتفاق الطائف»، الذي أسّس للجمهورية اللبنانية الثانية، تحقّقت المسائل التالية:

- دخول لبنان في حالة مقبولة من السِلم الأهلي. فقد توقّف التقاتل، وعادت المؤسّسات الدستورية والأجهزة الأمنية والعسكرية إلى العمل من جديد، وانفتحت مناطق البلاد بعضُها على بعض، وعاد التواصل المنقطع بين اللبنانيّين، تدريجًا، إلى حالته الطبيعية.
- إعادة إعمار ما خرّبته الحرب، بدعمٍ خليجي، سعودي تحديدًا، ومُؤازرةٍ دولية (مؤتمرات باريس). فبدأت عودةٌ خجولة للمهجّرين إلى بلداتهم وقُراهم، فيما انصبّ العمل على إعادة إعمار الوسط التجاري، مُلتقى التعايش الإسلامي-المسيحي قبل الحرب.
- فرض سورية هيمنتها على لبنان ومؤسّساته في مناخ عربي ودولي مُلائمَين. كما استفاد النظام السوري من «معاهدة الأُخوّة والتعاون والتنسيق» (أيار ١٩٩١) مع

---

[٩] حول هذه الاتفاقات، راجع كتابي: **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع**، مج١: «مفارقات السياسة والنزاعات المسلّحة والتسوية»، بيروت ٢٠٠٨، ص٦٤٦-٦٦٩.

لبنان، التي جعلته يدور في فلكه[١٠]، وبذريعة أنّ جيشه هو الوحيد الذي يضمن الأمن والسِلم الأهلي في البلاد لمنع الانزلاق إلى حربٍ جديدة. ولم تعد سورية تكترث بعد ذلك بمسألة سحب جيشها من لبنان، وفق «اتفاق الطائف».

- إبقاء سورية على أسلحة «حزب الله» وتنظيماتٍ فلسطينية أخرى بشكلٍ مُخالف لاتفاق الطائف»[١١]. وكان هدف النظام السوري هو الإبقاء على جبهةٍ الجنوب مع إسرائيل مشتعلةً عبر مقاومة «حزب الله»، وذلك خدمةً لمصالحه وأهدافه الإقليمية. فكان لهذا القرار أبعادٌ على السلم الأهلي اللبناني وعلى وضع لبنان في محيطه الجيو- سياسي.
- دخول إيران بقوة على الوضع اللبناني الداخلي، عبر دعم «حزب الله» مادّيًا وعسكريًّا، ورفع شعارات تحرير القدس والقضاء على إسرائيل، ما جعل لبنان لا يدخل في صلب الصراع العربي - الإسرائيلي فحسب، بل أيضًا في استراتيجية إيران في المنطقة التي ارتبطت بملفّها النووي وصراعها مع الغرب.

❖

يعالج هذا الكتاب في أربعة فصول حالة التعايش الطوائفي في لبنان، وأزمة السيادة اللبنانية، وأدوار الخارج في مرحلة ما بعد «اتفاق الطائف». يناقش **الفصل الأول**، الذي يحمل عنوان: «لبنان: الطريق المسدود إلى الدولة الحديثة: إعادة قراءة مستجدّات الطائفية السياسية/المذهبية والمجتمعية»، فرضيّة أنّ الطائفية السياسية ليست سِمة تاريخ لبنان، وأنّ الطائفية المجتمعية وُجدت قبلها، لكنّهما بدأتا، على الأقل بعد العام ١٨٤٣، تتغذّيان إحداهما من الأخرى، وتسيران جنبًا إلى جنب.

كما يعالج مقولة «العيش المشترك»، التي جرى الترويج لها - تكاذُبًا - بعد «اتفاق الطائف»، ويُقارن التعايش الطوائفي قبل الاتفاق (١٩٢٠-١٩٨٩) وما شابه من مشكلات، مع ما استجدّ بعد «الطائف»، انطلاقًا من مقولة خاطئةٍ مُفادُها أنّ المجتمع اللبناني هو مجتمع مندمجٌ وغير تعدُّدي. ليخلُص إلى أنّ لبنان لا يزال يراوح مكانه -كما قبل الطائف- ما بين حدَّي النزاع والوفاق.

---

[١٠] راجع بنود المعاهدة بنصها الأساسي في:
<www.syrleb.org/docs/agreements/01%20TREATY.pdf> accessed 29 April 2013.

[١١] راجع «وثيقة الوفاق اللبناني» تحت (١): «ثانيًا: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية»، والتي صدّق عليها المجلس النيابي بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٨٩، وهي في الأساس «اتفاق الطائف». ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت ١٩٩٣، ٢٦٢.

وفي هذا الفصل جرى وضعُ إطارٍ نظري لماهيّة كُلٍّ من الدولة الحديثة والدولة الطائفية، وتحليلٌ لِـ«الديمقراطية التوافقية»، نظريًّا وعمليًّا، وما تبقّى منها، وسوء تطبيق «اتفاق الطائف» وتأثيره في العلاقات المجتمعية وفي التعايش بين الطوائف، من ناحية استهداف المسيحيّين، وخرق الدستور والقوانين، وفشل عَلْمَنة الأحوال الشخصية، وتعزيز التعليم الطائفي والإعلام والعمل النقابي والحزبي، وثقافة الخوف من «الآخر» و«تخويف الآخر»، وتغذية الأحقاد بين أبنائه، في ظلّ الاحتلال السوري، ما غيّب فكرة الوطن عندهم.

ويُختم الفصل بدراسة استشرافية لمستقبل لبنان، عبر طرح أسئلةٍ على اللبنانيّين، من مثل: هل يريدون الإبقاء على النظام الطائفي السياسي، أم التحوُّل إلى الدولة المدنية، أم إلى الدولة الفدرالية؟..

أمّا **الفصل الثاني**، وعنوانُه: «سورية في لبنان: مكامن القوة ومآزق السياسة: من اتفاق الطائف إلى القرار ١٥٩٥»، فلا يتناول الوجود السوري في لبنان من زاوية علاقاته الجيو- سياسية بالأطراف الإقليمية والدولية؛ لأن ذلك هو موضوع الفصل الرابع، بل يلقي الضوء على آليّات عمل النظام السوري في لبنان وممارساته طوال فترة احتلاله له. فقد حقّق النظام المذكور بعد اتفاق الطائف ثلاثة أهداف رئيسة في لبنان: الإمساك بالمؤسّسات الدستورية وبالقوى السياسية وبالطوائف، وتعزيز الخلافات بين اللبنانيّين، أي التلاعب بهم وفق مصالحه، والاستفادة القصوى من هيمنته الأمنية والسياسية على لبنان من أجل تحقيق مكاسبَ ماديّةٍ وفق سياسة النهب ومصّ الاقتصاد. لكنّ ممارساته الشائنة بدأت ترتدّ عليه منذ انسحاب إسرائيل من الجنوب في العام ٢٠٠٠، إذ شجّع تحرير الجنوب على ظهور مقاومة مسيحيةٍ «متخمّرة» وناقمة على الوجود السوري، لحِق بها المسلمون بخجلٍ وتدريجًا.

ويُبيّن هذا الفصل أنّ تمديد بشار الأسد رئاسة إميل لحّود للجمهورية اللبنانية، كان محطةً مفصلية في تكوُّن معارضةٍ لبنانية لم تقتصر على المسيحيّين وحدهم، بل انضمّ إليها وليد جنبلاط ورفيق الحريري.

ويعالج **الفصل الثالث**: «الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦: صراعٌ محلّي بأبعاد إقليمية ودولية: من خلفيّاتها... إلى نتائجها وتداعياتها»، في سياق الصراع بين المِحور الأميركي-الإسرائيلي، الذي رفع مقولة القضاء على «الإرهاب» ونشرِ الديمقراطية في الشرق الأوسط (الفوضى البنّاءة)، وبين المحور الإيراني-السوري الذي ناهَض الأميركيّين والإسرائيليّين بمقولة «المُمانَعة»، والذي امتدّ نفوذه من إيران إلى لبنان، مُحتضِنًا «حزب الله» ومنظماتٍ جهاديةً فلسطينية (القوس الشيعي). فكانت أحداثُ ١١ أيلول في العام

٢٠٠١، والحربُ «الجهادية» على الأميركيّين في العراق، والمِلفُّ النووي الإيراني، ومساعي سورية لاستعادة دورها في المنطقة وفي لبنان عقب اغتيال الحريري في العام ٢٠٠٥، وشعورُ إسرائيل بالتهديد من قِبل «القوس الشيعي»... كُلُّها مُحرّكات لهذا الصراع ومُسبِّبات له. من هنا، يُضيء هذا الفصل على التحضيرات الإسرائيلية، المدعُومة أميركيًّا، لضرب «حزب الله»، وعلى تلازُم خطفِ الجندي الإسرائيلي على يد «حماس» في غزة، والجُنديَّين الإسرائيليّين على يد «حزب الله» من داخل «الخط الأزرق» في الجانب الإسرائيلي، مع أهداف كُلٍّ من سورية وإيران الكامنة وراء العملية (الكمّاشة الفدائية الأصولية).

فضلًا عن ذلك، في هذا الفصل متابعةٌ حثيثة لمسار الدبلوماسيات الأميركية والأوروبية والعربية، التي سارت جنبًا إلى جنب مع الحرب. كما يتطرّق هذا الفصل إلى مواقف اللبنانيّين من الحرب والجدال الذي دار حولها، وإلى دور الدبلوماسية اللبنانية، والمُؤازَرة العربية المتأخّرة لها، وصولًا إلى «النقاط السبع» للرئيس فؤاد السنيورة، وصدور القرار ١٧٠١، الذي أوجد لإسرائيل منطقةً عازلة بينها وبين «حزب الله» تحت إشراف «اليونيفيل» والجيش اللبناني.

وفي **الفصل الرابع**: «لبنان الطوائف في دوّامة الجيو - سياسة الإقليمية: قدرُه أم خيارُه؟ ١٩٩٠-٢٠١١»، رَصْدٌ، بخلفيةٍ تاريخية وإطلالة على الحاضر، لِما إذا كان استجلاب الخارج والاستقواء به، أو حتى الارتهان له، كان خيار لبنان وليس قدره، وذلك نتيجة الطائفية السياسية والانقسام المجتمعي، وعدم وجود دولة قوية تتصدّى لِما يُخطّط له إقليميًّا. فقد شهد لبنان، قبل الطائف وبعده، توافقًا بين إسرائيل وسورية عليه، وفي الوقت نفسه، صراعَ إراداتٍ بينهما، وظهور إيران لاعبًا إقليميًّا مهمًّا في المنطقة، يمتدُّ نفوذها إلى لبنان وفلسطين عبر «حزب الله» ومنظّمتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

وبعد العام ١٩٩١ فرَض النظام السوري هيمنته على لبنان، إلّا أن تحرير جنوبه في العام ٢٠٠٠، وحادثة ١١ أيلول ٢٠٠١، مرورًا بالاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، تداعت كلها على وجوده في لبنان، بالتزامن مع تصاعُد المعارضة اللبنانية ضدّه بعد التمديد للرئيس لحّود في أيلول ٢٠٠٤، وصولًا إلى اغتيال الرئيس الحريري.

وفي هذا الفصل تحليلٌ لخطيئة التمديد التي وقع فيها النظام السوري، والتي استغلتها واشنطن - بالإضافة إلى الاتهامات التي وُجّهت إلى سورية حول مسؤوليتها عن عملية اغتيال الرئيس الحريري من أجل تصفية حساباتها مع دمشق، كعقابٍ للنظام السوري على سياساته تجاه العراق، ودعمِه المنظّمات «الجهادية» ضدّ إسرائيل. فكان لبنان المكان الأفضل لتنفيذ المخطط الأميركي-الإسرائيلي (القراران ١٥٥٩ و١٥٩٥). كما يعالج هذا الفصل عزلة سورية الإقليمية عقب اغتيال الرئيس الحريري، وكيفية خروجها منها

بعد العام ٢٠٠٦، بفضل تحالُفها مع إيران، وعلاقتها الجيدة بالحركات «الجهادية» في فلسطين، وحصولها على دعم «حزب الله» المسلّح وحلفائه في لبنان.

❖

انطلاقًا من هذا التقديم، يطرح الكتاب ثلاث إشكاليات مركزية، هي التالية:

- التعايش الطوائفي الذي يدّعي اللبنانيون أنهم يعيشونه بكل جدارة، في حين أنّ واقعهم المعاش يُضعف تضامنهم ويُغيّب مُواطنتهم.
- السيادة التي اعتقدت الدولة اللبنانية أنها استعادتها بموجب «اتفاق الطائف»، والعوامل الفعلية التي منعتها من ممارستها ومن صناعة قرارها بنفسها، ومن القدرة على التصرّف في المجالين الداخلي والخارجي باستقلالية.
- التشابك بين نزاعات الداخل اللبناني وتدخُّلات الخارج، بفعل الجيو-سياسة الإقليمية والنظام الطائفي السياسي المجتمعي الذي يجعل اللبنانيّين يتطلّعون إلى خارج حدود بلدهم، ليصبحوا أتباعًا لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف الخارجية.

أمّا فرضيات الكتاب المركزية، فهي بدورها ثلاث:

- إن لبنان لا يستطيع الانتقال إلى مَصافّ الدول الحديثة في ظِلّ نظامٍ طائفي سياسي يُفرّق ولا يجمع، وطائفيةٍ مجتمعية تتغذّى منه، أو يتغذى منها. ذلك أنّ بوّابة الدخول في الدولة الحديثة هو قيام نظامٍ مدني، أو عَلمانيٍّ بعيد عن الطائفية أو المذهبية.
- إن موقع لبنان الجغرافي في مهبّ الجيو-سياسة الإقليمية والدولية هو قدرُه. لكنّ تطلُّع اللبنانيّين على الدوام إلى الخارج واستجلابهم إياه إلى الداخل، بسبب صراعاتهم واستقواء بعضهم على الآخر، كان خيارًا بملء إراداتهم.
- وصول «الديمقراطية التوافقية» إلى طريقٍ مسدود، وعدم صلاحية «ديمقراطية الأكثرية» بمفهومها الإسلامي، ولا الفدرالية بمفهومها المسيحي، كحلٍّ لأزمات لبنان، في ضوء الثقافة الطائفية السياسية السائدة، والحالة المجتمعية، والانتشار الطوائفي، وافتقاد المشاعر الوطنية.

وأمّا بخصوص المنهجية المُستخدَمة في هذا المؤلَّف، فقد تمّ استخدام طرائقَ بحثيةٍ متعدّدة لإنجازه، وهي: المنهج التاريخي الوصفي، والتاريخي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فضلًا عن المنهجين التحليلي والإحصائي، واستقراء المصادر والمراجع والدراسات والتقارير الإلكترونية التي تُصدرها هيئاتٌ بحثية موثوقة، فضلًا عن الصحف

والدوريات العربية والأجنبية، ووضع الجداول الإحصائية والبيانية. وقد خصّصنا لكل فصلٍ فرضياتِه على حِدَة، وحاولنا الإجابة عليها في داخله وفي «الاستنتاج». واستخدمنا منهجية الفلاش باك (Flashback) التاريخية للأحداث ومُسبّباتها وتطوُّراتها، وصولًا إلى معالجة الحدث في الزمن والمكان المُعيّنَين.

وإذا كان لا بدّ من كلمة شُكر، فهي للصديق العزيز الأستاذ الدكتور شتيفان ليدر (Stefan Leder)، مدير «المعهد الألماني للأبحاث الشرقية» في بيروت، الذي تابَع بصبرٍ وتشجيع تأليف هذا الكتاب، ووفّر له كل إمكانات النشر والتوزيع. كما أشكر الصديق الأستاذ الدكتور أكسل هافمان (Axel Havemann) على إبداء ملاحظات قيّمةٍ حول مخطوط الكتاب. وكلمة شكر أيضًا للصديقة الأستاذة الدكتور أولريكه فرايتاغ (Ulrike Freitag)، مديرة «مركز دراسات الشرق الحديث» (Zentrum Moderner Orient) في برلين على دعمها، وذلك بفتح مكتبة المعهد العامرة أمامي. وللصديق العزيز الأستاذ صلاح سلام، رئيس تحرير جريدة اللواء، كل المحبة والشكر على تمكيني من الاطلاع على أرشيف صحيفته. وأشكر كذلك صديقي الأستاذ الدكتور أنطوان حكيّم على ما أبداه من ملاحظات حول الكتاب. وأشدّد على شكري الجزيل للصديق العزيز الدكتور زهير حطب الذي ناقشت معه مسائلَ عديدةً حول ما يتصل بالأوضاع الاجتماعية خلال مرحلة التأليف. وبالمقدار نفسه، أشكر كُلًّا من الصديقَين الأستاذ الدكتور إلياس القطار، والأستاذ الدكتور نادر سراج على إبداء الرأي حول استفسارات تتعلّق بإشكاليات عديدة تضمّنها الكتاب. وأشكر تلميذي عماد عامر على مساعدته في تأمين عدد كبير من المصادر التي استلزمها إعداد هذا الكتاب. وأشكر كذلك، الأستاذ برّاق زكريا على تفضله بمراجعة مخطوط الكتاب وضبطه لغويًّا. وبالمقدار نفسه، أشكر الدكتور يوهان بوسّو (Johann Büssow)، من المعهد الألماني للأبحاث الشرقية على تكرمه بضبط الحواشي والمراجع باللغات الأجنبية. أخيرًا، أشكر الأستاذة روزي عازار بيهم من المعهد الألماني على متابعتها الحثيثة لنشر الكتاب بهذه الحلة الراقية.

ولا أنسى في هذه العُجالة أنْ أشكر زوجتي الحبيبة هُدى على متابعتها التأليف والطبع وقراءة المخطوطة وفهارسها. فلها منّي كل محبّة وتقدير، وأعتذر عن الإهمال الذي لحق بها خلال تأليف الكتاب. أخيرًا، أشكر أولادي المهندس حسام سنّو والمهندس محمد الجمّال وسمر سنّو على تشجيعهم لي، ومتابعتهم بشغفٍ مراحل التأليف، ولا أنسى حفيدي ريّان عبد الرؤوف سنّو الذي كان يوفّر لي، كلّما زارنا في منزلنا، ساعاتٍ قليلة من الراحة والفرح بعيدًا عن هموم الكتاب والتأليف.

بيروت في ٥ كانون الثاني ٢٠١٤

الفصل الأول

لبنان بعد الطائف
الطريق المسدود إلى الدولة الحديثة

قراءة في مستجدّات الطائفية السياسية/المذهبية والمجتمعية

يناقش هذا الفصل مسألتَي الدولة الحديثة والدولة الطائفية/المذهبية، ويُجيب على السؤال حول أيّ منهما تنطبق أكثر على حالة لبنان. صحيح أنّ اللبنانيّين ادّعوا على الدوام فرادة تعايُشهم، بطوائفهم وثقافاتهم وخصوصياتهم، وأنّ بلدهم هو واحة الديمقراطية في المنطقة، إلا أنه قد وُجد خلف هذا السِتار المخروم من التعايش و«الديمقراطية التوافقية» مجتمعٌ لا يعتمد معايير الديمقراطية والدولة الحديثة، أو الدولة المدنية التي تُعتمد في الغرب، بل النظام الطائفي السياسي ككلٍّ غير مُجزّأ، تُمثّل الطوائف مُكوِّناتِه، وما ينتجه من صراعات على السلطة ينعكس على الحالة المجتمعية التي تتأثّر به أو تُؤثّر فيه، الأمر الذي أدّى إلى انسداد شرايين الصيغة التي قام عليها كلٌّ من «الميثاق الوطني» و«اتفاق الطائف». كما سيُناقش هذا الفصل الصِيغ المطروحة اليوم لخروج لبنان من أزماته.

❖

تترسّخ الطائفية والمذهبية -كما هو معروف- في البنيان الاجتماعي والسياسي والثقافي في لبنان يومًا بعد آخر، وتمنعانِه من الانتقال إلى مَصافّ الدول الحديثة وفق معاييرَ غربية، على الرغم من أنّ اللبنانيّين يتكاذبون بأنّ ديمقراطيتهم الطائفية التوافقية جعلتهم يعيشون حالةً من «العيش المشترك» أو «العيش الواحد» الفريد في منطقتهم العربية. صحيح أنّ لبنان مرّ بأزمات عديدة أبانت هشاشة ديمقراطيته، إلا أنه، مع ذلك، لم يخضع لحكم العسكر كما كان يحصل في محيطه العربي، ولم تتعطّل انتخاباته النيابية الدورية في يوم ما، باستثناء مرحلة حربه الداخلية بين الأعوام ١٩٧٥ و١٩٩٠. فقد كانت تجري في مناخ مقبول من الحرّية، حيث يتمّ تداوُل السلطة فيه من دون عنف، وهناك حُرّيتا التعبير والرأي، اللتان اشتُهر بهما

لبنان، وهما غير موجودتين في محيطه العربي، فضلاً عن اقتصاده الليبرالي[١].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإنّ الواقع على الأرض يشير إلى أنّ اللبنانيّين أسّسوا دولةً طائفية أعاقت بناء دولة المواطنة وقيام الدولة الحديثة، حيث تستقوي الطوائف الدينية بعضُها على بعض وعلى الدولة اللبنانية، تارةً بدستور طائفي، وتارة أخرى بواقعٍ مجتمعي طائفي، بحيث تتمسّك كلّ طائفة بخصوصيتها التي تجعلها تتصادم في كثيرٍ من الأحيان مع خصوصيّات الآخرين، حتى مع الهُويّة الوطنية. كل هذا جعل تعايُش اللبنانيّين يُراوح مكانه بين حدَّي النزاع والوفاق.

قبل الحرب في لبنان في العام **١٩٧٥**، وفي أثنائها، استعمل اللبنانيون مصطلح «التعايش» للدَّلالة على حالةٍ من العلاقة المجتمعية الطائفية القائمة على مفهومَي الوفاق والنزاع. وبعد عودة السلام إلى لبنان في العام **١٩٩٠**، أخذوا يستعملون بكثرة مصطلح «العيش المشترك»[٢] للدلالة على الرغبة في بناء مجتمع متلاحم. وقد ورد مصطلح «العيش المشترك» في «اتفاق الطائف» في العام **١٩٨٩**، وفي «وثيقة الوفاق الوطني»، وفي الدستور اللبناني لعام **١٩٩٠**، وفي «الإرشاد الرسولي» لعام **١٩٩٧**. وفي العقد الأخير، بدأ مصطلح «العيش الواحد» يظهر في الأدبيات السياسية للتدليل على حالة انصهارٍ وطني متقدّمة على «العيش المشترك». وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الحديث، عِلميًّا وعمليًّا، عن نجاح المنظومتين الأخيرتين (العيش المشترك والعيش الواحد)، ذلك أنّ ثمّة فرقًا جليًّا بينهما أو بين إطلاق العبارات المطمئنة حولهما، وبين الواقع المعاش على الأرض، وذلك عبر الممارسات والسياسات التي تدلّ على الطائفية السياسية والطائفية المجتمعية، وعلى النفاق السياسي والتكاذب الاجتماعي.

يحاول هذا الفصل أن يجيب على تساؤلات حول «العيش المشترك» انطلاقًا من ماهية النظام السياسي، في الماضي والحاضر، والحالة المجتمعية التي تشكل قاعدة له. وفي مقدّمة هذه الأسئلة:

---

١ Itaf El-Kaaki, 'L'accord de Taëf et les implications dans le système politique Libanais' (Thèse de Doctorat de l'Université Michel de Montaigne-Bordeaux III, Année 1997-1998), 106; Farid El Khazen, 'The Postwar Political Process: Authoritarianism by Diffusion', in Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds), *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 53-54.

٢ يعتقد أحد الباحثين أنّ الرئيس حسين الحسيني كان أول من أدخل مصطلح «العيش المشترك» إلى القاموس السياسي اللبناني، وكان ذلك في العام ١٩٨٧. انظر: جورج بكاسيني، **أسرار الطائف: من عهد أمين الجميّل حتى سقوط الجنرال** (مع وثائق ومحاضر)، بيروت **١٩٩٣**، ص ٤٠.

- لماذا لم يتطوّر النظام السياسي في لبنان، حتى اليوم، من نظام تعايُشٍ طائفي إلى نظام «عيشٍ مشترك» حقيقي يؤدّي إلى بناء الدولة الحديثة؟
- هل الطائفية السياسية هي العائق أمام بلوغ ذلك، أم أنها بعد تجميلها بمساحيق «الديمقراطية» يمكنها أن تكون الحلّ؟
- هل يعود تجذُّر الطائفية السياسية فينا إلى النظام السياسي القائم، أم إلى البِنية المجتمعية الطائفية، أم إلى كِليهما معًا؟ وهل يمكن إلغاء أحدهما من دون الآخر، وبأيّهما نبدأ؟
- هل التعدُّدية الثقافية والخلافات حول الهُوية والانتماء هي موانعُ للوصول إلى حالةٍ من الانصهار الوطني؟

من هنا، فإنّ هذا الفصل يطرح الفرضيات التالية:

- إن حالة التعايش الطائفي السياسي القائمة في لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر، مرورًا بتأسيس «دولة لبنان الكبير»، وصولًا إلى دولة الاستقلال ودولة ما بعد الطائف (الجمهورية الثانية)، لا تزال تراوح مكانها ما بين حدَّي النزاع والوفاق، وإنّ «اتفاق الطائف» وتعديل الدستور لم ينقلا لبنان إلى حالةٍ من «العيش المشترك» أو «العيش الواحد»، وذلك بسبب بقاء مُكوِّنات التعايش الاجتماعي الطائفي على حالها.
- إن الطائفية المجتمعية سبقت تاريخيًّا الطائفية السياسية، ولم تكن عاملًا من عوامل التصادم الطائفي، رغم خصوصيات الطوائف الدينية والثقافية، ولم تكن كذلك عائقًا أمام قيام تحالفاتٍ سياسية وعسكرية وعلاقات وظيفية وبروتوكولية فوق الطائفية قبل مطلع القرن التاسع عشر. وهذه الطائفية المجتمعية القائمة على الدين والثقافة والتجربة التاريخية تؤثر منذ ذلك التاريخ وتتأثر، إيجابًا أو سلبًا، بـ«باروميتر» المصالح الإقطاعية والتوافقات أو الخلافات الطائفية السياسية، وتجعل الطوائف الدينية في حالة خوفٍ وحذرٍ بعضها من بعض، فتقيم سدودًا اجتماعية ونفسية وفكرية.
- إن الطائفية السياسية والطائفية المجتمعية أصبحتا حالَتَين مُستعصيتَين في الجسم اللبناني، وتمنعان لبنان من التحوّل إلى دولةٍ حديثة وإلى وطنٍ لجميع أبنائه. فالدولة الحديثة لها مواصفاتُها ومقوّماتها ومُكوّناتها، وهذا لا ينطبق على حالة لبنان الطائفي.

١. الإطار النظري: المصطلحات والمفاهيم

أ) ماهية الدولة الحديثة: عوائق تطبيقها في العالم العربي

وُلدت فكرة الدولة الحديثة في الأساس في غرب أوروبا، إثر طُروحاتٍ اجتماعية وسياسية وفلسفية تتعامل مع مفاهيم المجتمع والدولة والشعب والأمة، نشأت بعد معاهدة وستفاليا (Treaty of Westphalia) في العام ١٦٤٨[٣]، وذلك في سياق الانتقال إلى العصر الحديث ونشوء الدول القومية، بعد صراع طويل بين الشعوب الأوروبية، بمشاركة القوى البرجوازية في بلدانها، وبين مراكز السلطة في أوروبا، من ملَكيةٍ وإقطاعية وكنَسية، أسفر عن القضاء على الإقطاع، وعلى النُظم الملَكية أو نَزْع سلطاتها السياسية، والتحوُّل بالتالي إلى الملَكية الدستورية. وقد نتج عن الصراع خلال القرنين الثامنَ عشرَ والتاسع عشر - أو رافَقه - ظهورُ حركة نهوضٍ وتطوير وإبداع وتنوير هدفتْ إلى تغيير أنماط التفكير، والنظر إلى الكون والحياة مُستنِدةً إلى سُلطة العقل، وتقوم على تقدُّم ثقافي وفلسفي وعِلمي وصناعي واقتصاد رأسمالي[٤]. فوضع المُفكّرون والفلاسفة وعلماء القانون الأُسس العلمية والدستورية لأنموذج الدولة الحديثة التي تفصل أساسًا بين السلطات، وبين الدين والدولة، وبين الدين والمجتمع، وتعتمد الديمقراطية العَلمانية[٥]، التي أصبحت مشروعًا سياسيًّا هدَف إلى تجسيد المُساواة، والعدالة، والحرية والسِلم الأهلي في المجتمعات الغربية.

وتنطلق الدولة الحديثة في الغرب من معاييرَ مدنيةٍ أو عَلمانية على الصعيد الاجتماعي، وهي مؤسّسةٌ تبني سُلطتها وَفْق أُسسٍ وآليات قانونية ديمقراطية يتفق عليها أفراد المجتمع ويرتضونها، وتعمل على تطوير قِيم الحُرّية وممارستها، وكذلك المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل، وحقوق الأقلّيات، فضلًا عن أنها تُوحّد بين مُكوّنات شعبها، وتحمي «التعدُّدية الثقافية» (Multiculturalism) بأشكالها الدينية والسياسية، والخيارات الثقافية والحضارية والتربوية، ومناهج الدراسة وأنماط الحياة، شرط عدم انكفاء مُواطنيها إلى أفق طوائفهم أو مذاهبهم الدينية الضيّقة، وألّا يعتزل بعضُهم البعض الآخر، بحيث يجري تطبيق الديمقراطية بمفهوم مدني على أسس المُواطَنة، من دون

---

٣ سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت ١٩٨٨، ص٦٣.

٤ Jürgen Habermas, *Der philosophische Diskurs der Moderne* (Frankfurt a.M. 1991).

٥ Philip Hamburger, *Separation of Church and State* (Cambridge, Mass. 2002).

ويتناول الكتاب المَطالب بالفصل بين الكنسية والدولة منذ مطلع القرن التاسع عشر، والتحرُّر من سيطرة المؤسّسة الدينية، وإبعاد الدين عن السياسة، ثم تطور عملية الفصل بينهما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في الولايات المتحدة الأميركية.

أي اعتبار للتباينات الثقافية أو الدينية أو الإثنية بين مُكوّنات المجتمع، فيتساوى جميع أفراده بعيدًا عن المحسوبية والمُحاباة، وتتماسك فئاته ومكوّناته وراء فكرة الدولة والهويّة الوطنية، ما يؤدّي إلى قيام مجتمع مدني فاعل يُراقب سياساتِها ويُوجّهُها[٦].

لقد اكتسب مفهوم «المجتمع المدني»، مع تطوُّر الدولة الحديثة والتحوُّلات في النظام الدولي، وتأثيرات العولمة وثورة الاتصالات ونُظم المعلومات، مدلولاتٍ جديدة[٧] تقوم على تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد (الخصخصة)، وعلى التشكيلات السياسية، والحركات الاجتماعية، والنِّقابات والاتحادات النقابية والمِهنية. وفي العقود الأخيرة، أخذ المفهوم بُعدًا تنمويًّا عبر التأثير في رسم السياسات العامة، وإشراك مكوّنات المجتمع المدني في التنمية البشرية المُستدامة، وحصر دور الدولة في تهيئة بيئةٍ قانونية وبنيةٍ تحتية مُلائمة لنموّ القطاع الخاص باعتباره الأداة الأساس للتنمية[٨].

ومن الناحية الثقافية، تسُود في الدولة الحديثة ثقافةٌ وتربية وطنيتان بعيدتان عن الدين أو التمركز حول الذات، وتقومان على الحوار بين المكوّنات البشرية للدولة، وعلى الاعتراف بالآخر والقَبول به، والرغبة في العيش معه رغم الاختلاف والتعدُّدية. وفي مجال الاقتصاد، ينبثق عن الدولة الحديثة استقرارٌ سياسي مقبول يضمن حياةً كريمة وحقوقًا عادلة لجميع أفرادها ومكوّناتها الاجتماعية، وذلك من خلال آليات معروفة، كالمشروعات في القطاعات الاقتصادية التي توفّر العمل للمواطنين، واعتماد نظام ضريبي عادل، ونظام مصرفي شفّاف يدعم الاستثمارات في مشاريعَ إنتاجيةٍ زراعية وصناعية، وفوق كل شيء وجود نُظمٍ قانونية عادلة تُطبَّق بفعاليةٍ ونزاهة على الجميع.

والدولة الحديثة، على الصعيد السياسي، هي تلك المؤسّسة التي يُساهم الشعب في قراراتها، وتقوم على الهيئات التمثيلية والتنفيذية والقضائية وفصل السلطات، وعلى

---

٦ عبد الله إبراهيم، «وضع الدين في الدولة المدنية»، في: **الأمة والدولة والتاريخ والمصائر. دراساتٌ مُهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، بيروت ٢٠١١، ص٣٣٧-٣٤١.

٧ «المجتمع المدني»: هو الأفراد والهيئات غير الرسمية الفاعلة في مجالات التربية والاقتصاد والصحّة والثقافة والأنشطة الخيرية... وغيرها. ويتكوّن من الجمعيات الأهلية، والنِقابات العمّالية والمهنية، وشركات الأعمال، والغُرف التجارية والصناعية، وما شابهها من المؤسّسات التطوُّعية. ولا يتضمّن هذا المفهوم الأحزاب السياسية ولا المؤسّسات الاجتماعية الأوّلية، كالأُسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، وتُستبعد منه المؤسّسات السياسية والحكومية. عبد الغفار شكر، «نشأة وتطوُّر المجتمع المدني: مُكوّناته وإطاره التنظيمي»، **الحوار المتمدّن**، العدد ١٠٨٢، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥.

٨ جميل هلال، «حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني»، مداخلة حول **ندوة المجتمع المدني**، بيروت، تشرين الأول ٢٠٠٤، رام الله، تشرين الأول ٢٠٠٤.

<www.boell-meo.org/ar/web/219.html> accessed 2 October 2012.

التكامل بين الحقوق السياسية[٩] والحقوق المدنية[١٠]، ويجري فيها تداوُل السلطة بطرقٍ ديمقراطية سِلمية وسليمة، وتقوم على قانون انتخاب يتمثّل فيه الجميع، ويكون لديها القدرة على توحيد شعبها وصونِه من النزاعات الداخلية. كما تعمل الدولة الحديثة على تعزيز موقع الفرد/المواطن وتعزيز مكانته في المجتمع وفي الدولة، وهي التي تقدّم الخدمات لمواطنيها من دون استثناء، وتوزّع عليهم الثروات بعدالة ومساواة، وتجعل التنمية الشاملة تصيبهم جميعًا. لكنْ يبقى أنّ أهم مقومات الدولة المدنية الحديثة هو الفصل بينها وبين الدين، وبينها وبين المجتمع. وكل المقومات المذكورة للدولة الحديثة تؤدي إلى ظهور مُواطَنةٍ أو هُويةٍ وطنية جامعة يستظلّ تحتها المجتمع، جماعاتٍ وأفرادًا.

❖

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، شهد عدد من بلدان المنظومة الاشتراكية سابقًا، وكذلك بعض الكيانات السياسية في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية، ظهور مجتمعاتٍ مدنية مدفوعة بسياسات «الأمم المتحدة» في ما يتعلّق بحقوق الإنسان والتنمية المُستدامة وخصخصة الاقتصاد، فسادَها السلام والعدالة والديمقراطية بشكلٍ مقبول. في المقابل، بقيت البلدان العربية، حتى بعد مرور عامين على انطلاق «الربيع العربي»، بعيدةً عن التأثر برياح التغيير في اتجاه الدولة الحديثة، أو المجتمع المدني الذي يستند إلى منظماتٍ غير حكومية تُمارس أنشطة تتكامل مع أدوار الدولة، حتى إنّ البعض رفض في الأساس فكرة وجود الدولة في العالم العربي[١١]. ورأى أحد الباحثين أنه لا يوجد في الفكر الإسلامي ما يقابل الدولة القومية الحديثة في الغرب الأوروبي؛ لأنّ المنظومة الإسلامية تقوم على فكرة: الجماعة ← العدل ← القيادة، في حين تقوم المنظومة الأوروبية على:

---

[٩] هي: حرّية الفكر والوجدان والمعتقد، وحرّية الرأي والتعبير، وحرّية الاجتماع السلمي، وحرّية تأسيس الجمعيات والنقابات، والحق في المشاركة السياسية، وحق وُلوج الوظائف العامة. محمد مالكي، «البنية القانونية للحرّية في البلدان العربية»، في: **الأمّة والدولة والتاريخ والمصائر. دراساتٌ مُهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، بيروت ٢٠١١، ص ٢٧٥.

[١٠] هي: حقّ التقاضي والمساواة أمام القضاء، والتمتُّع بالحدّ الأدنى من المحاكمة العادلة، وحقّ مغادرة أي بلد - بما في ذلك البلد الأصلي- والعودة إليه، والحقّ في الجنسية، وحقّ اللجوء السياسي، والحق في احترام الحياة الخاصة، فضلًا عن حرّية التنقل والإقامة، وحقّ الجنسَين في التزوج وتأسيس أُسرة، وحق الملكية، وحرّية المبادرة الاقتصادية. محمد مالكي، «البنية القانونية للحرية في البلدان العربية»، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

[١١] منذر خدّام، «الدولة الحديثة في المفهوم وفي التاريخ»، **الحوار المتمدن**، العدد ٣٢٣٤، ٢ كانون الثاني ٢٠١١. <www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240339> accessed 2 October 2012.

الفرد ← الحرّية ← الدولة، ما يعني بالنسبة إلى المنظومة الإسلامية أنّ مشروع «الجماعة» يتحقّق عبر «الأمة» الإسلامية، و«القيادة» عبر منصب «الخليفة»، لذا، لم يتحقّق مشروع «الدولة الحديثة»، سواء بوجهه الداخلي (مؤسسات مسؤولة والتزام الحاكم بالقوانين)، أو بوجهه الخارجي، أي بوحدة الدول الإسلامية عبر العصور[١٢].

وفي ظلّ إقدام الأنظمة العربية على إلغاء السياسة، والإشراف على الاقتصاد، وتكميم الأفواه، أضحى من المستحيل قيام مجتمعاتٍ عربية مدنية، وكلُّ ما استجدّ من تحديث، قام على عزل المجتمع والتسلُّط على قطاعاته وإفراغه من مضمونه[١٣]، وعدم إقرار الدولة بواجباتها تجاه حقوق مُواطنيها، وذلك في ظلّ غياب الديمقراطية، وسيادة الحزب الواحد، وهيمنة القائد الواحد (العسكري في معظم الأحيان)، وتكريس أُلوهيّته وعِصمته، وتوارُث المناصب من قِبل أبنائه وأقاربه في كلّ مؤسّسات الدولة العليا، والتحوّل إلى نظامٍ شمولي يحتضن جميع المستفيدين منه والمُدافعين عنه[١٤].

إنّ إقامة الدولة المدنية على أُسسٍ ديمقراطية تنتج سيادة قانونٍ يتساوى الجميع أمامه، هي التي تُوصل إلى «المُواطَنة» بمفهومها الأوسع، ليشمل الحقوق السياسية والاجتماعية. كما إن اعتماد «الديمقراطية»، نصًّا وممارسة، هو الذي يفتح الأبواب أمام أصحاب الكفاءات الثقافية والعلمية والإدارية والعسكرية لتسلُّم مقاليد الحكم والسلطة، بغضّ النظر عن النَسَب، والحسَب، والعائلة والقبيلة[١٥].

وثمة عائقٌ آخرُ في وجه قيام الدولة الحديثة في العالم العربي: فبسبب طبيعة مجتمعاته المتأثّرة بالدور الكبير للدين في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لم يتمّ الفصل بين الدين والدولة، ولا بين الدين والمجتمع، ولا بين الدين والاقتصاد، ولا بين الدولة والمجتمع. وهذا الفصل هو من سمات الدولة الحديثة، على الرغم من ظهور تياراتٍ حزبية وسياسية قومية وعَلمانية، طرَحتْ مفاهيم القومية العربية، والاشتراكية، وحتى الشيوعية. ولم تستطع البلدان العربية الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية التحوّل إلى الدولة المدنية، وإنْ جرى ادّعاء ذلك؛ لثلاثة أسباب:

- **أولُها**: التناقض ما بين السلطة والمجتمع المدني، حيث يعملان في مواجهة بعضهما، وليس باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمُواطَنة، ولإرساء الديمقراطية

---

١٢ إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص٨٨.

١٣ إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص٩٤-٩٥.

١٤ برهان غليون، «الاستثناء العربي والمسألة الديمقراطية»، في: **الأمة والدولة والتاريخ والمصائر. دراسات مهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، ص٣٠٣.

١٥ مصطفى الزين، «الديمقراطية ثوب فضفاض هل يصلح للبنان؟»، جريدة **النهار**، ٢٠ أيلول ٢٠٠٠.

السياسية والاجتماعية وتوزُّع الأدوار[١٦]. فالأنظمة العربية تسعى إلى تهميش منظّمات المجتمع المدني والحَدّ من استقلاليتها، وجعلها تابعةً لها، أو إضعاف علاقتها بجمهورها المُتنوّع المصالح والاحتياجات والمطامح والرؤى المجتمعية، وعلاقة جمهورها بها.

- **ثانيها**: أنّ الدول العربية، على الرغم من ادّعاءات الديمقراطية وسياسة عدم التمييز والمساواة بين مواطنيها، فضلًا عن ادّعاءاتها حماية حقوق الإنسان، لم تستطِع الخروج في دساتيرها عن التشريع الإسلامي، في حين أنّ عدم التقيُّد بدينٍ معيّن هو أحد أهم أساسات الدولة المدنية، حيث يمكن لشعبها أن يكون ما يريد من ناحية المعتقد والدين، بينما الدولة لا دين لها، وتتعاطى مع شعبها بديمقراطية على أساس المواطنة والتساوي في الحقوق والواجبات[١٧].
- **ثالثُها**: أنّ الروابط والتشكيلات والحركات الاجتماعية، والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، والمدارس والجامعات والنوادي... القائمة في معظمها على أساس الطائفة أو الدين أو الإثنية أو العائلية أو القبلية، موجودةٌ بقوة في العالم العربي، وكثيرًا ما تتضارب مصالحها الفئوية مع مصالح الدولة الحديثة، وتتناقض مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على أساس الدين أو الطائفة أو الإثنية أو العائلة... إلخ. وهذا ينطبق على الأحزاب غير العَلمانية التي تعمل على أُسسٍ طائفية، أو مذهبية أو إثنية[١٨].

لقد انعكس عدم التحوّل إلى الدولة الحديثة في العالم العربي سلبًا على الأقلّيات غير الإسلامية، وغير العربية، إذ تسيطر على مجتمعاته، حتى اليوم، أشكال العصبيّات القبَلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والإثنية، وبدرجةٍ أعمق الثقافة الدينية، من خلال منظومتها المعرفية والأخلاقية وأنماط التفكير[١٩]. وحتى بوجود نقاباتٍ واتحادات مهنية وأحزاب سياسية، بقيتْ السلطة في الدولة العربية «الحديثة» استبداديةً وراثية فاسدة ناهبة، بعيدةً عن قِيم الحُرّية والديمقراطية، تستمدّ شرعيتها -كما أثبت «الربيع العربي» مؤخّرًا- من أجهزتها الأمنية وممارساتها القمعية ضدّ شعوبها، فتعمل على ضرب مُكوّنات

---

١٦ جميل هلال، «حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني»، مرجع سابق.

١٧ على سبيل المثال لا الحصر، المادة الثانية في الدستور المصري التي تنصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع. عبد الرؤوف سنّو، «لخروج لبنان من نظامه الطائفي السياسي إلى الدولة المدنية الديمقراطية»، جريدة **اللواء**، ١٧ آذار ٢٠١٢.

١٨ هلال، «حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني»، مرجع سابق.

١٩ انظر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر. بحث استطلاعي اجتماعي**، ط٤، بيروت ١٩٩١، ص ٣٣-٤٩.

شعبها العِرقية والإثنية والدينية والبشرية بعضها ببعض، من أجل البقاء في السلطة أو التمسُّك بها، وهذا ما منع قيام مجتمع مدني.

أمّا اقتصاديًّا، فقد ظلّت البلدان العربية عبارةً عن اقتصادات مُبعثَرة يحكُمها الطابع التقليدي، على الرغم من الطابع «الحديث» في مجال العمران، واستيراد منتجات التكنولوجيا، وإقامة صناعات بترولية. فبقيت القطاعات الاقتصادية التقليدية والريعية هي المُهيمنة في الزراعة والصناعة، وفي أيدي المتربّعين على السلطة أو المُتحالفين معهم. ولم يتحوّل العالم العربي إلى التكامل الاقتصادي، كما فعلت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عبر إقامة «السوق الأوروبية المشتركة»، مُقدِّمةً الأهدافَ الاقتصادية المشتركة على الأهداف القومية. من هنا، يمكن القول إنّ طبيعة الدول العربية اليوم هي أنها حديثةٌ في المظهر، لكنها تقليدية في المضمون السياسي والاجتماعي والثقافي[٢٠].

ب) الطائفية: خصائصها ومخاطرها الاجتماعية والسياسية

الطائفة والمذهب هُما في الأساس معطيان اجتماعيان يتعلقان بالجماعات التي ترتبط كل واحدة منها برباط ديني أو مذهبي مختلف عن الآخر، بغضّ النظر عن مدى تديُّنها. ويُعرّف بعض الباحثين الطائفة بأنها «جماعة منظّمة من الناس تُمارس معتقدًا دينيًّا بوسائلَ وطُرقٍ وفنون معيّنة، وتكتسب مع الزمن بُعدًا اجتماعيًّا وسياسيًّا، وتتّسم بالتضامن والتلاحم بغية صيانة تقاليدها، والحفاظ على طقوسها، وتأمين تعليم أولادها وتربيتهم حسب خصائصهم وبغية التكافل الاجتماعي في ما بينهم»[٢١]. وقد يؤدّي التعصُّب الطائفي أو المذهبي، الجماعي أو الفردي، في المجتمعات التعدُّدية إلى نُشوء هُويّةٍ طائفية أو مذهبية أو ثقافةٍ خاصة تقوم على الدين، وعلى خصوصية الطائفة في مُحيطَيها الضيّق والواسع، وعلى تمجيد ماضيها وتجاربها التاريخية، ويحصل تمركُز على الذات، وموقف موحّد في داخلها تجاه القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقتصر العلاقات بين الطوائف في هذه الحالة على الوظيفية (Functional relations) والبروتوكولية (Protocol relations) وحدهما، اللتين لا تؤدّيان إلى حدوث اندماج مجتمعي وطني، حيث تراوح العلاقات بين المجموعات الدينية أو المذهبية بين حدَّي

---

٢٠ منذر خدّام، «الدولة الحديثة في المفهوم وفي التاريخ»، مرجع سابق.

٢١ نقلًا عن: أنطوان نصري مسرّه، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة**، بيروت ٢٠٠٥، ص١٥٣؛ وناصيف نصّار، **نحو مجتمع جديد، مقدّمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي**، ط٣، بيروت ١٩٧٧، ص ١٣٥.

التعايُش والنزاع، من دون اتفاق على الأسس، بما فيها الهُويّة[٢٢]. وفي هذه الحال، تنتج التربية والتعليم ثقافةً طائفية على أساس الاختلاف وعدم الاعتراف بالآخر، وبالتالي عدم القبول به، وصولًا إلى محاربته واستئصاله. ولا تسمح الطائفية المجتمعية بنوعٍ من التعليم العَلماني البعيد عن سلطة رجال الدين/الطوائف؛ لأنه باختصار يؤدّي إلى نبذ الطائفية وكل أشكال المذهبية، وينمّي مشاعر المُواطنة بين كل أبناء الوطن.

ومن جهة أخرى، شبّه أحد الباحثين الطائفية المجتمعية بعقلٍ اجتماعي يؤثر في الدولة وفي نظامها[٢٣]، حيث تنتج مُعطًى سياسيًّا على شاكلتها ينعكس على الدولة ومؤسساتها، عندما تعمل كلُّ طائفة أو مذهبٍ على تسويق أهدافها وسياساتها وفق انتمائها الديني أو المذهبي ومصالحها الخاصة، فيتشكل نتيجة ذلك نظامٌ بنيوي طائفي سياسي: حُكم «ديمقراطي» يقوم على التوافق بين قيادات الطوائف والمذاهب على هدفٍ مشترك يخدم الجميع (Consociationalism)، رغم الانقسامات في ما بينهم، وعلى تقاسم السلطة ومؤسسات الدولة، وفق مُحاصَصةٍ طائفية ومذهبية تستند إلى الحجم الديمغرافي لكلّ طائفة أو مذهب (Confessionalism)، وذلك لمنع استحواذ الأكثرية على كل شيء، فضلًا عن حقّ كل جماعة في استخدام «الفيتو« لمنع أية قرارات تراها تضرّ بها. في المقابل، يكون لكل طائفةٍ أو أتباع مذهب تشريعاتٌ ذاتية مُعترَفٌ بها من قِبل الدولة، وصولًا إلى التربية والأحوال الشخصية[٢٤].

وفي ظلّ النظام الطائفي يتمخّض عن الطائفية المجتمعية أو المذهبية ولاءٌ سياسي يُنتج تعصُّبًا، في العلن وفي الخفاء، فضلًا عن خطاب طائفي/مذهبي وتحاسُد وصراع على المناصب والمراكز والثروات. ولا يكون للأفراد من ذوي الكفاءات والمؤهّلات، في داخل هذا النظام، فرصٌ للنهوض ببلدهم، حيث يتقدّم الانتماء الطائفي/المذهبي، ويغيب الانتماء الوطني إلى حدٍّ كبير، فلا يشعر المواطن بوجوده السياسي والاجتماعي إلّا من خلال طائفته، فيدين بالولاء لقياداتها المدنية والروحية، ويتلقى منها التقديمات والخدمات الاجتماعية والتربوية. وينشأ عن ذلك المحسوبيةُ، والمُحاباة، وعلاقة زبائنية

---

٢٢ حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص ١٥-١٧.

٢٣ جورج شرف، «النظام السياسي والميثاق الوطني»، مداخلة ألقيت في **مؤتمر «لبنان في الحرب العالمية الثانية»**، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الثاني، **٢٩** تشرين الثاني **٢٠١٢**.

٢٤ حول الواقع اللبناني في ما يتعلق بالديمقراطية التوافقية، يمكن استشارة إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج١، بيروت **٢٠٠٢**، ص١١٣-١١٤؛ وImad Harb, 'Lebanon's Confessionalism: Problems and Prospects', *United States Institute of Peace*, March 2006 <http://www.usip.org/publications/lebanons-confessionalism-problems-and-prospects> accessed 24 April 2013.

تجعل المواطن يرتبط بالدولة الطائفية ومؤسساتها عبر الزعيم الطائفي أو الحزب الطائفي أو المرجعية الدينية، وكل هذا يغيّب مبدأَي العدالة الاجتماعية وتكافُؤ الفرص[٢٥].

وتنظُر الدولة ذات النظام الطائفي، بشكلٍ عام، إلى «مُواطنيها» على أنهم أتباع طوائف لا باعتبارهم مواطنين، وتتعامل معهم على هذا الأساس[٢٦]. ولأنّ الطوائف والمذاهب هي في الأساس وحداتٌ اجتماعية وثقافية تتحوّل إلى سياسية، فلا مكان في الدولة الطائفية لمجتمعٍ مدني يُراقب ويُصحِّح ويُوجّه، على الرغم من إمكان وجود نقابات وروابط وجمعياتٍ أهلية، ذلك أنّ الانتماء إلى الطائفة والمذهب أقوى من الانتماء إلى الوطن، أو إلى أية مؤسسة أخرى. فهو يفرز حالات تعصُّبٍ للأنا ضدّ «الآخر»، ويحلّ الخلاف وعدم الوفاق، والصراع أيضًا، بين مُكوّنات المجتمع الطوائفية إذا ما حاولت أية طائفة «اللعب» من خارج إطار التوافق المعروف، الذي يُنتج ما يُسمّى بـ«التعايش». فيكون الانتماء الطائفي، في كثيرٍ من الأحيان، أقوى من الوفاق على القضايا الوطنية والسياسية والمعيشية، أو الالتقاء في الجمعيات والنوادي فوق الطائفية أو المذهبية، فتغيب تبعًا لذلك ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر والقبول به. ولا تنشأ في ظلّ الطائفية المجتمعية ديمقراطيةٌ حقيقية يتساوى في ظِلّها المواطنون في الحقوق والواجبات، ولا يُكرّس مبدأ المواطنة. كما أنّ خطورة هذا النوع من الديمقراطية تكمُن في أنه قد يتعطّل عند أول خلاف بين مكوّنات المجتمع الطائفي على إدارة الحكم، أو على نِسبة الحصول على المنافع والثروات من الدولة، أو على علاقة كل طائفة مع الخارج، حتى إنه قد يجعل بعض المناصب والمراكز السياسية حِكرًا على طائفة/مذهب دون أخرى.

ج) الديمقراطية التوافقية

تهدف «الديمقراطية التوافقية» (Consensual democracy) في المجتمعات المختلفة أو المتنوعة من الناحية الدينية أو العِرقية أو الإثنية أو الثقافية واللغوية، إلى منع الأغلبية من التسلُّط على الأقلّية، ومنع الأقلية كذلك من تخريب «الديمقراطية» ذاتها، بحجّة وجود أغلبيةٍ تستبدّ برأيها. والتوافق هو المعيار لتعايش الطوائف، وليس حجم الطائفة

---

[٢٥] ناصيف نصار، **نحو مجتمع جديد: مقدّمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي**، مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩، و ١٤٠-١٤٢.

[٢٦] هذه هي علاقة الدولة في لبنان مع «مواطنيها» من أتباع الطوائف؛ ما يُشعر الفرد بانتمائه إلى طائفته قبل انتمائه إلى دولةٍ ووطن.

العددي[٢٧]. فيكون التمثيل نسبيًّا بدل أن يكون على قاعدة الأكثرية. وعلى عكس الديمقراطيات في المجتمعات المتجانسة، حيث تسُود احتمالاتٌ بأن تتحوّل الأقلّية السياسية إلى أكثريةٍ، بفضل تغيير مواقف الرأي العام منها وفق انتخاباتٍ ديمقراطية، فإنّ الأقلّية الإثنية أو الطائفية أو اللغوية في المجتمعات التعدُّدية المُنقسمة قِطاعيًّا (Segmental cleavages)، محكومٌ عليها سياسيًّا بالبقاء أقليةً وبالعزل، ولا يمكنها الاعتماد إلّا على نُموّ ديمغرافي تصاعُدي لتحسين شروط مشاركتها النسبية في السلطة[٢٨].

❖

وُلدت «الديمقراطية التوافقية» كحاجةٍ عملية في المجتمعات غير المتجانسة المنقسمة قِطاعيًّا، من النواحي القومية أو العِرقية، أو الدينية أو المذهبية، أو ثقافيًّا ولغويًّا، أو حتى تربويًّا وعلى مستوى المجتمع الأهلي، وذلك من أجل تأمين الاستقرار السياسي والمجتمعي[٢٩]. وبينما تقوم «الديمقراطية» على حكم الأكثرية للأقلّية سياسيًّا وليس اجتماعيًّا، بغضّ النظر عن الانتماء الديني أو الطائفي أو الطبقي، وذلك عبر الانتخابات الدورية وتداوُل السلطة، والسهر على حقوق الإنسان والحقوق المدنية الفردية، فإنّ هذا النوع من الديمقراطية يتحول في البلدان غير المتجانسة والمنقسمة قطاعيًّا إلى حُكم «الأكثرية» للأقلّية، ما ينشأ عنه «استبداد الأكثرية»[٣٠]. من هنا، نشأت، عمليًّا، بعد الحرب العالمية الثانية تجربة التوافقية كمَخرجٍ لقُصور النظام الديمقراطي عن الاستجابة لمصالح الجماعات والطوائف في المجتمعات التعدُّدية. ويفسّر الباحث أرند ليبهارت (Arend Lijphart) «الديمقراطية التوافقية» بأنها النظام الذي تتعدّد فيه مصادر السلطة، ويكون قريبًا من النظام الديمقراطي، من دون الوصول إليه. ويرى ليبهارت أنه يجب توافُر أربع خصائص أساسية في تجربة «الديمقراطية التوافقية» لتحقيق الاستقرار السياسي

---

٢٧ Theodor Hanf, 'Die drei Gesichter des Libanonkrieges', *Friedensanalysen für Theorie and Praxis* 8 (1978), 72.

٢٨ أنطوان مسرّه، **النموذج السياسي اللبناني واستمراريته. بحث في التوافقية وتنظيمها**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٣، ترجمة جورج أبي صالح، استنادًا إلى نصّ للمؤلف باللغة الفرنسية. <www.kleudge.com/amessarra/ar/book5.asp> accessed 2 October 2012.

٢٩ صبا النداوي، «قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية». موقع: **الحوار المتمدن**، العدد ٢٠٢٢، ٢٩ آب ٢٠٠٧. <www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=107397> accessed 2 October 2012.

٣٠ آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدّد**، ترجمة حسني زينه، بغداد/بيروت ٢٠٠٦، ص ٦ -٧.

والاجتماعي من خلال نظامٍ يُحقّق السِّلم الأهلي، ويُبنى على المشروعية (Legitimacy) والفعالية (Efficiency)[٣١]، وهي بإيجاز[٣٢]:

- حكومة ائتلافية، أو تحالُف واسع يشمل حزب الأغلبية وسواه (تعاوُن النُخب).
- اعتماد التمثيل النسبي في مؤسّسات الدولة والوزارات والمجالس النيابية، بدلًا من قاعدة الأكثرية.
- حقّ النقض المُتبادَل للأكثريات والأقلّيات، لمنع تمركُز القرار أو احتكاره، أي عدم اتخاذ القرارات إلا على أساس التوافق بين المُكوّنات السياسية أو الطائفية... إلخ.
- الإدارة الذاتية للطوائف أو الجماعات في مسائل التربية والتعليم والأحوال الشخصية.

جدول (١): خصائص الديمقراطية التوافقية[٣٣]

آليّة سِلمية لتداوُل السلطة
آلية للحُكم لا تهمّش الطوائف أو الجماعات العِرقية أو الثقافية أو الإثنية
تشجيع المشاركة السياسية
اختيار الحكّام استنادًا إلى قاعدة التمثيل القطاعي
خضوع الحكّام لمراقبة الناخبين على المستوى القطاعي
اتخاذ القرارات استنادًا إلى مبدأ التوافق والحلّ الوسط
تحقيق الاستقرار السياسي
الحفاظ على الخصوصيات لدى الطوائف والجماعات، في مجالات التعليم والتربية والثقافة والأحوال الشخصية

وإذا ما بُنيت «الديمقراطية التوافقية» على أساس النِسبية من ناحية حِصّة كل طائفةٍ أو مذهب في المغانم من النظام الطائفي، وفق حجمها الديمغرافي، وهو حال لبنان، فقد

---

٣١ النداوي، «قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية»، مرجع سابق.

٣٢ ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية**، ص ٦.

٣٣ خالد عليوي العرداوي، «الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي»، بحث مقدّم إلى مؤتمر: «**الفدرالية في العراق: الواقع والمستقبل**»، الذي عقدته كُلّية القانون والسياسة/جامعة صلاح الدين، بالتعاون مع جامعة «ديبول» الأميركية ومكتب إقليم كردستان للدراسات الفدرالية للمدّة من ٢٨-٢٩ /٤/٢٠١٠، ص ٤٥-٤٦. أُضيفت بعض الخصائص من قبل المؤلف.

تتحوّل هذه الديمغرافيا إلى «مخربة»، عندما تطرأ تغييرات على الحجم الديمغرافي للطوائف والمذاهب، ذلك أنّ عدد أفراد الطائفة أو المذهب يعطي شعورًا بالقوة لدى الطائفة، وصورةً واضحة عن مدى قوّتها إزاء الطوائف الأخرى. كما أن تذبذُب أعداد أفراد الطائفة أو المذهب صُعودًا على حساب طوائفَ ومذاهب أخرى، قد يدفع بعضها إلى المُطالبة بحِصصٍ أكثر أو أكبر، وربما فرض هيمنة ما، فيتولّد شعورٌ لدى بعضها الآخر بالغُبن والحِرمان والتهميش، وهو ما يؤدّي بالتالي إلى حدوث صراعاتٍ داخلية، ما يجعل كل طائفة تتطلّع إلى الخارج الذي تتبعه طائفيًّا أو مذهبيًّا أو إثنيًّا من أجل الحصول على الدعم منه، وبالتالي الاستقواء به على خصومها من الطوائف الأخرى في الداخل، وذلك عبر استغلال الدين أو المذهب كمُحرّك للنزاعات السياسية، أو كأداةٍ للمُناوَرة فيها[٣٤]. ولهذا السبب، لا يمكن أن ينتج عن النظام الطائفي/المذهبي قيام مجتمعٍ متلاحم أو مندمج، بل مجتمع قائم على التعايش. ويحمل هذا النمط من العلاقات احتمالَ الوفاق أو الصدام بين مُكوِّنات المجتمع والاستنجاد بالخارج[٣٥]، وهذا هو حال لبنان في الماضي وفي الحاضر.

وإذا ما تعذّر تحقيق «الديمقراطية التوافقية»، تبقى هناك ثلاثة احتمالات، وهي:

- دخول الطوائف أو الجماعات في نزاعاتٍ داخلية، أو عرقلة تنفيذ القرارات، ما يؤدّي إلى الفوضى، وإلى تراجُع سلطة الدولة على شعبها، وغياب التوافق بين مكوّناتها.
- أن يتم التحوُّل إلى النظام الفدرالي، الذي يقوم على كِيانات أو «كانتونات» سياسيةٍ طائفية أو عِرقية، وربما مبنيّة على أساس الجغرافيا الطائفية.
- أن يفشل النظام الفدرالي، ما يعني تقسيم البلاد، ودخول الطوائف والجماعات في نزاعات وحروب حول الوجود والمصالح والثروات.

د) التعايش والعيش المشترك

لا شكّ في أنّ المصطلحات التي تنضوي في خانة علم الاجتماع عديدة، وثمة مصطلحان منها يتعلّقان بموضوعنا يُحدّدان طبيعة العلاقات بين المجموعات البشرية في مجتمعٍ ما:

أ) **التعايش** (Cœxistence)، ويعني قيام مجموعات بشرية مختلفة في النوَاحي الإثنية أو الدينية أو العِرقية أو الثقافية أو اللغوية بالعيش معًا على رقعةٍ جغرافية في ظِلّ نظام سياسي، مع احتفاظ كل مجموعة بهُويّتها وثقافتها وقِيمها

---

٣٤ مسرّه، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني**، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

٣٥ حول هذه الإشكالية، راجع القسم الثالث من هذا الفصل.

وتقاليدها وأنماط عيشها وأعرافها الخاصة[٣٦]. وهذا النمط من التعايش ينطوي على جدلية الوفاق والنزاعات بين هذه المجموعات.

ب) **المجتمع المتلاحم** (Coalesence)، وهو حالة انصهار بين مجموعات تميل إلى التعدُّدية الدينية أو الإثنية أو العِرقية، أي إلى «العيش الواحد»، ما يؤدّي إلى وحدةٍ تسفر عن ظهور أمّةٍ واحدة وهُويةٍ واحدة جامعة، بعدما تتخلّى كل مجموعة عن خصائصها، فينشأ في هذا المجتمع نظام سياسي مركزي مهيمن.

والجدير بالذكر، أنّ المجتمعات تميل حاليًّا إلى التعدُّدية الدينية والإثنية، أي إلى التعايش وليس إلى التلاحم. لكن العامل المؤثّر في قيام علاقات تعايُشٍ راسخة هو تحقيقُ العدالة وسيادةُ الديمقراطية والمساواة، وعدمُ تسلُّط مجموعةٍ على أخرى، والاعترافُ بالآخر بثقافته وخصوصيّاته. والواقع أنّ عكس ذلك، أي التمييز والتهميش، يؤدّي إلى ظهور نزعةٍ من التقوقُع لدى الأقلّيات في بلدٍ ما، بحيث تقوى مشاعر الخصوصية لديها، وتطفو على السطح مشكلاتٌ تتعلّق بالعلاقة بين الأقلّيات والأكثريات داخل الدولة، وتحدُث نزاعات بين السكّان حول اللغة، والتمييز الطائفي، والتمثيل السياسي ونِسبته في مؤسّسات الدولة، فضلاً عن الخلاف على المناهج التربوية والتعليم وقوانين الجِنسية. وقد تدفع خلافاتُ الطوائف والإثنيات في ما بينها، وشعورُ بعضها بالتهديد والغبن وعدم التساوي في الحقوق مع الآخرين، وحالاتُ خوف بعضِها من بعضٍ، إلى التطلُّع نحو الخارج للحصول منه على الدعم والحماية في مواجهة ما تتعرّض له من مخاطرَ من قِبل مَن في الداخل. وتاريخ لبنان منذ تأسيسه في العام ١٩٢٠ حتى اليوم، حمل في داخله كلّ جدليات هذه الصراعات بين الطوائف الدينية في لبنان.

٢. الطائفية المجتمعية سبقت الطائفية السياسية وتقدّمت عليها

كثيرًا ما يتمُّ الحديث في لبنان عن إلغاء الطائفية السياسية[٣٧] بهدف الوصول إلى تماسُك سياسي مجتمعي وطني، ويتم تجاهل الطائفية المجتمعية التي سبقت الطائفية

---

٣٦ أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط٢، بيروت ١٩٨٢، ص٦٨.

٣٧ قبل حرب لبنان وخلالها، كانت هناك دعواتٌ لمسلمين وأحزاب يسارية إلى إلغاء الطائفية السياسية. وبموجب «اتفاق الطائف»، كان من المفترض تشكيل لجنة برئاسة رئيس الجمهورية لدراسة سُبل إلغاء الطائفية السياسية، إلا أنّ شيئًا من هذا القبيل لم يتحقّق. وبعد الطائف، تجدّدت هذه الدعوة عند المسلمين. وفي مناسبتين خلال العامين ١٩٩٤ و٢٠١٠، دعا الرئيس نبيه برّي إلى إلغاء الطائفية السياسية، كي يتحوّل لبنان إلى وطن، ولا يبقى مجرّد «شركة» أو «عقد تجاري» ينتهي بانتهاء مفاعيله. لكنّ ذلك زاد مخاوف المسيحيّين من هيمنةٍ إسلامية عليهم، فارتفعت أصواتهم تطالب بدولة فدرالية. جريدة

السياسية[٣٨]، حيث ظهرت الأخيرة في جبل لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر، في ظلّ تدخُّل أوروبا في الدولة العثمانية لصالح المِلل غير الإسلامية[٣٩]، وتأثُّر لبنان بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة العثمانية بفعل «التنظيمات العثمانية». فلبنان لم يعرف الطائفية السياسية إلا منذ انتهاء عهد الإمارة وتطبيق «نظام القائمقاميتين» في العام ١٨٤٣[٤٠]، وتميّز بتعدُّد طوائفه وباستقرارها في مناطقَ جغرافيةٍ معيّنة، وتميّز أيضًا بارتباط الاندماج المجتمعي بصورة عضوية بالبنية التحتية الطائفية/المذهبية لسكّانه. لكن هذا لم يكن عائقًا أمام قيام علاقات ثنائية عسكرية وسياسية وحزبية بين الأُسر داخل الطوائف، أو في ما بين الطوائف، بغضّ النظر عن الدين والمعتقد، حتى إنّ الأمير فخر الدين المعني الثاني جعل مارونيًّا، هو كيوان بن عبد الله بن نعمه ضو اللحفدي الديراني، المشهور باسم «الحاج كيوان نعمه»، الذراع اليمنى العسكرية والسياسية له. وعندما ضمّ الأمير كسروان إلى إمارته في العام ١٦١٦، ولّى عليها مستشاره الماروني أبو نادر الخازن. وكانت التحالفات السياسية والعسكرية القائمة في جبل لبنان على أساس الانقسام بين قيسية ويمنية هي الراجحة بين القوى من مختلف الطوائف، وليس العلاقات الطائفية. وكان بإمكان التحالفات حول المصالح المشتركة أن توحّد ما بين مختلف الطوائف الدينية في جبل لبنان، من القمة الإقطاعية حتى القاعدة الفلّاحية.

إن وحدة المصالح هذه لم تستطع مع ذلك أن تخرق جدار العزلة الاجتماعية لكل طائفة -وبخاصة في القرى- وتؤمّن تعايشًا صلبًا بين مكوّنات المجتمع، أي إطارًا

الأخبار، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٠. وقارن بـ: إميل خوري، «إسقاط النظام الطائفي يبدأ بإسقاط الأحزاب المذهبية». موقع: **صدى بيروت**، ١٠ آذار ٢٠١١.

<www.echobeirut.com/articles.php?action=show&id=755> accessed 2 October 2012.

وقارن أيضًا بـ: **وكالة الأنباء المركزية**. «شرح في مؤتمر صحافي عقده في المجلس الدافع لدعوته إلى إلغاء الطائفية السياسية. برّي: هدف وطني يقتضي تحقيقُه خطّةً مرحلية وتوافقًا لا قهر فيه لأحد، وهو كفيل بتحويل لبنان من شركة إلى وطن». ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠.

٣٨ يعتقد أنيس صايغ في كتابه **لبنان الطائفي**، بيروت ١٩٥٥، أنّ لبنان مرّ بخمس مراحل من الطائفية، آخرها على التوالي في القرن التاسع، وكانت عبارةً عن تدخُّل الأجانب في شؤونه وتوسُّلِهم الطائفية لتحقيق أهدافهم. ويرى صايغ أنّ ما يشهده لبنان في القرن العشرين هو مرحلة أخرى من الطائفية فيه، حيث ترسّخت وأصبح لها مَن يدافع عنها.

٣٩ حول علاقة مسيحيّي السلطنة العثمانية بأوروبا، راجع: عبد الرؤوف سنّو، «تطوُّر الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، الحلقة الأولى: **المنهاج** (بيروت)، ٤(١٩٩٦)، ص١٠٨-١٣٥.

٤٠ هو النظام الذي قسم لبنان إلى قائمقاميتين: مسيحية ودرزية، تفصل بينهما طريق بيروت - دمشق، وعلى رأس كُلٍّ منهما قائمقام، ومجلس تتمثل فيه جميع الطوائف. أدونيس نعمه، «العلاقات الثنائية بين العائلات اللبنانية: أحلاف وقربى مجازية بين الموارنة والدروز»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٢.

لعلاقات مجتمعية كما هو الحال في المجتمعات المتجانسة، وذلك بسبب غياب التجانس الثقافي والديني ووجود خصوصيات وتجارب تاريخية متباينة. من هنا، لم يتحوّل هذا «التعايش» في مجتمع جبل لبنان، أو في ما بعد في «لبنان الكبير»، أو في لبنان المستقل، إلى «تعايش» حقيقي، كما هو الحال في المجتمعات المتجانسة التي تكوّنت ضمن حدود جغرافية وثقافية ولغوية.

أ) جبل لبنان: من الطائفية المجتمعية إلى الطائفية السياسية

قام المكوِّن المجتمعي في جبل لبنان خلال الحكم العثماني على ثُنائيةٍ دينية تمثّلت في:

١. الطوائف المسيحية التي شكّلت خلال القرن التاسع عشر قرابة ٨٠٪ من مجموع السكان بغالبيةٍ مارونية (٥٨٪). ويعود الثقل المسيحي في جبل لبنان إلى الهجرات المسيحية إليه في القرون السابقة، حيث المناطق ذات الكثافة الدرزية في كسروان والمتن والغرب والجرد.
٢. الطوائف الإسلامية التي لم يصل حجمها، بمختلف مذاهبها، إلى ٢٠٪ من سكانه[٤١].

أمّا التعايش الطائفي، فقد تأسّس على ثلاثة مرتكزات:

١. التباين في قاعدة الدين واليقين، عبر بقاء كل طائفة في قراها أو بلداتها، على دينها ويقينها، تُمجّد قِيمها، وتُطوّر ثقافتها بحرّية بمعزل عن الأخرى.
٢. التباين في الحجم الديمغرافي، الذي أخذ بُعده التاريخي، وتحوّل لصالح المسيحيّين، الموارنة تحديدًا.
٣. تلبية المصالح المتبادلة على أساس العلاقات الوظيفية والتعاون في المجالين العسكري والسياسي وفق الانتماءات الحزبية (القيسية واليمنية)، من دون أن يصل هذا التعاون إلى حالةٍ من الانصهار المجتمعي. وحتى في ذروة التحالفات الإقطاعية والحزبية حتى مطلع القرن التاسع عشر، بقيت المجموعات الطائفية، وإنْ كانت متجاورة أو متداخلة، منعزلةً بعضُها عن بعض اجتماعيًّا، ومنغلقةً على نفسها بشكل عام[٤٢]. إلّا أنّ هذه الخصوصيات لم تؤدِّ مع ذلك إلى حالةٍ من الصدام الطائفي، الذي اقتصر على الانقسام الحزبي (الغرضية) البعيد عن

---

٤١ مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦**، بيروت ١٩٧٤، ص ٥٥.

٤٢ جان شرف، **الإيديولوجيا المجتمعية: مدخل إلى تاريخ لبنان الاجتماعي**، بيروت ١٩٩٦، ص ٣٦٥-٣٧٦.

الطائفية المجتمعية[٤٣]. من هنا، يمكن القول إنّ الطائفية السياسية لم تكن متأصّلة في الجسم اللبناني قبل القرن التاسع عشر[٤٤]، ولم تكن جزءًا من شخصية لبنان السياسية ولا من اجتماعه السياسي، وإنما هي ظاهرةٌ حديثة، ولم تكن الأساس في الانفصال الثقافي بين طوائف المجتمع الدينية[٤٥].

❖

من المعروف أنّ الموارنة، سُكان المناطق الجبلية في لبنان الشمالي، أخذوا في التوسُّع بشكل منهجي، غرباً وجنوباً، منذ مطلع القرن الرابع عشر[٤٦]. وقد عيّن آل عساف السُنّة، خلال حُكمهم على كسروان، أفرادًا من آل حبيش الموارنة وُكلاء لهم. وبتشجيع منهم، ومن آل حبيش، نزح موارنة آخرون في منتصف القرن السادس عشر إلى كسرٍوان. فاستوطن آل الخازن بلّونة، وآل الجميّل بكفيا[٤٧]. وفي عهد فخر الدين المعني الثاني، عمد الأمير إلى مكافأة المسيحيّين وإسكانهم في المناطق الشيعية في جنوب جبل لبنان وبين الدروز، وفي المدن الساحلية، وذلك بغرض مزج السكان[٤٨] بغضّ النظر عن الانتماء الطائفي والحزبي. كما أعطى المسيحيّين حُريةً دينية كاملة، وجعل منهم ومن الدروز عماد جيشه[٤٩]، حتى إن البطريرك إسطفان الدويهي قال في هذا السياق: «في دولة فخر الدين ارتفع رأس النصارى؛ لأنّ أغلب عسكره كانوا نصارى، وكواخيه وخدّامه موارنة. فصاروا يركبوا الخيل بسروج، ويلفّوا شاشات وخرور [لعلها: كرور، وهي مناديل الشاش]، ويلبسوا طوامين [أي سراويل واسعة] وزنانير مسقّطة [مزركشة]، ويحملوا البندق والقفاص المجوهرة.

---

٤٣ فؤاد شاهين، **الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية**، ط٢، بيروت ١٩٨٦، ص ٨٤.

٤٤ جورج قرم، «العبور إلى لبنان غير طائفي»، في: **٥٠ سنة من الاستقلال: دور لبنان ووظيفته**، أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (٢١-٢٦ حزيران ١٩٩٣)، بيروت ١٩٩٣، ص ٢٣.

٤٥ قارن بـ: فوّاز جرجس، «هل الطائفية ظاهرة يستحيل تجاوزها؟»، جريدة **المستقبل**، ١٣ أيار ٢٠٠١.

٤٦ بعد تدمير حملةٍ مملوكية قِسمًا كبيرًا من مناطق الدروز والنُّصَيرية والشيعة في كسروان وجوارها، انتقل فلّاحون موارنة ورُعاة إلى تلك المناطق شبه الخالية من السكان. فخضع الموارنة الجُدد لسلطة الشيعة والدورز. وفي مرحلة لاحقة، سكن الموارنة في المقاطعات الدرزية، في الشوف والمتن والغرب والجرد والمناصف والعرقوب وجزين، على أساس أنهم فلاحون ومرابعون وشركاء. ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.

٤٧ كمال صليبي، **بيتٌ بمنازلَ كثيرة: الكِيان اللبناني بين التصوُّر والواقع**، ترجمة عفيف الرزاز، ط٢، بيروت ١٩٩١، ص ٣-٢٩.

٤٨ El-Kaaki, 'L'accord de Taëf', 28.

٤٩ صايغ، **لبنان الطائفي**، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٨.

وفي أيّامه تعمّرت الكنايس...»[٥٠]. وكان الموارنة سفراء لفخر الدين إلى بعض بلاطات أوروبا طلبًا للمساعدة على التخلّص من الحكم العثماني. فتلاقت بذلك مصالح الموارنة والدروز مع فخر الدين في الاستقلال عن الدولة العثمانية[٥١]. وقد سار الأمير أحمد المعني على نهج سلفِه في معاملة الموارنة[٥٢].

وقد سكن الموارنة والدروز جنبًا إلى جنب، مع مُحافظة كُلٍّ منهم على مُعتقَده وخُصوصيّته، من دون أية مشكلات ذات طابع طائفي[٥٣]، وأصبح معظم الإقطاعات الدرزية يعمل فيها فلاّحون وحِرفيون مسيحيون، موارنة تحديدًا، ويتلقون معاملة حسنة من «المقاطعجية» الدروز، بشهادة شخصيات أجنبية[٥٤]. وهذا الانتشار والتشابك والمشاركة، فتح الباب في ما بعد على صراع خفيّ على السلطة بين هذه القوى الطوائفية[٥٥].

لقد ظهر المنحى الطائفي الجنيني، وربّما للمرة الأولى، في مسألة انتقال الحكم من المعنيّين إلى الشهابيّين عقب وفاة أحمد المعني في العام ١٦٩٧، وذلك عندما اقترح الأمير على وجوه البلاد في مرج السمقانية، وقد شعر بدُنوّ أجلِه وهو في الثمانين من العمر من دون أن يكون له عقب، نقل الحكم إلى آل علم الدين الدروز، زعماء اليمنية بدلًا من انتقاله إلى الشهابيّين السُنّة من الحزب القيسي. لكن اجتماع السمقانية أسفر عن نتيجة هامة، وهي -في ضوء خلاف القيسية على من يتولّى الإمارة- تفضيل الدروز قيسيًّا سُنيًّا من خارج الإمارة، هو الأمير بشير الأول (١٦٩٧-١٧٠٧) على دُرزيّ من الحزب اليمني. وعلى الرغم من القرابة بين آل معن وآل شهاب، فإنّ انتقال الحكم إلى الآخرين كان يعني أنّ الانقسام الحزبي طغى على الاختلافات المذهبية[٥٦]. لكن أحد الباحثين يُورد روايةً تدلّ على طائفيةٍ مجتمعية ممزوجة باعتبارات سياسية، بدأت تُطلّ برأسها

---

٥٠ البطريرك اسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، تحقيق الأباتي بطرس فهد، جونيه ١٩٧٦، ص ٥٠٥. وقارن ن: جوزيف أبو نهرا، «المسيحيون وهاجس الحرّية في العهد العثماني». مخطوط مداخلة أُلقيت في المؤتمر الدولي: **خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحوّلات**. جامعة القدّيس يوسف ٢٤-٢٦ كانون الثاني ٢٠١٣.

٥١ أبو نهرا، المرجع السابق.

٥٢ ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، ص ٢٦٢-٢٦٣؛ وصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٣٠.

٥٣ Axel Havemann, *Rurale Bewegungen im Libanongebirge des 19. Jahrhunderts: Ein Beitrag zur Problematik sozialer Veränderungen* (Berlin 1983), ii.

٥٤ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧-١٨٤٢**، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٠٤-٢٠٦، و٣٩٨-٤٠٣.

٥٥ شاهين، **الطائفية في لبنان**، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

٥٦ انظر: جان شرف، «الميثاق الشهابي»، **بحوث تاريخية مُهداة إلى نقولا زيادة**. إعداد وتوثيق إلياس القطار/أحمد حطيط، منشورات فليون لبنان ١٩٩٨، ص ١٧٠، وأبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية**، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦.

من وسط الصراعات الحزبية، فيقول: «فجمع (الأمير أحمد) وجوه البلاد، وأبدى رأيه بإناطة أحكام البلاد بالأمراء آل علم الدين اليمنيّين. فلم يرضَ بذلك القيسيون لشدّة البغضاء والشحناء بينهم وبين اليمنيّين. فاعترض الأمير على مطلبهم هذا، وأنذرهم عاقبة تحكُّم بني شهاب قائلًا لهم: «إنّ هذا الجبل جبل الدروز، فلا تجعلوه للنصارى بإقامتهم بني شهاب حُكامًا عليه؛ لأنهم إذا أُقيموا حُكامًا عليه تنصّروا بلا مِرية»»[٥٧]. وقد حصل هذا بالفعل، عندما تنصّر الأمراء الشهابيون السنّة -ومن بعدهم اللمعيُّون الدروز- لتثبيت حُكمهم على الجبل، وضمّ لبنان الشمالي إليه[٥٨]، ما أفسح في المجال أمام خلافات بينهم وبين الدروز ذات طابع طائفي أخذت تبرُز من وسط التباينات الاقتصادية والاجتماعية بين الطائفتين المارونية والدرزية[٥٩].

ونتيجة مُحاباة الشهابيّين للموارنة، جرى تشجيعُهم على الحلول محلّ الشيعة في كسروان وبلاد جبيل والبترون، والتمدُّد إلى الشوف كذلك. وقد حدث ذلك طوال القرن الثامن عشر، ما جعل الموارنة يوطّدون نفوذهم ويحوّلون الديمغرافيا في الجبل لصالحهم[٦٠]. فادّعوا في الربع الأول من القرن التاسع عشر أنّ جبل لبنان هو وطنهم النهائي، ونظروا إلى أنفسهم على أنهم «أمةٌ مارونية»، في حين اختفى ارتباط هذه «الأمة» بموطنها الأصلي في وادي العاصي وحلب، اللذين أصبحا مُسلمَين في ما بعد[٦١]. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت مجموعة من العوامل تتضافر معًا لإسقاط التعايش المجتمعي والتحالفات الحزبية السابقة، التي بدأت تتأثر بالعلاقات والتحولات السياسية والاقتصادية، فتحوّلت البنية المجتمعية من الخصوصية إلى التنافر، فالتصادم.

مع حُكم الأمير بشير الثاني (١٧٨٨-١٨٤٠) وما تلاه أثناء الحكم المصري لبلاد الشام وبعده، فُتح الباب أمام تسييس الطائفية المجتمعية وتأجيجها. فتبنّى الأمير سياسة «صبّ الزيت على النار»، عبر ضرب الدروز بالمسيحيّين الثائرين على ضرائبه المُرهِقة في عامّيتَي أنطلياس ولحفد في العام ١٨٢١، ثم الانقلاب على الدروز مستعينًا عليهم

---

٥٧ نقلًا عن: حسين غضبان أبو شقرا (الروي)/يوسف خطار أبو شقرا (المؤلف)، **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية**، لا م، لا ت، ص ١٦٤.

٥٨ حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، مرجع سابق، ص ٣٦.

٥٩ مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١**، بيروت ١٩٨١، ص ١٥-١٦.

٦٠ El-Kaaki, ‘L’accord de Taëf’, 32, 38-39.

٦١ انظر: ياسين سويد، المسألة اللبنانية: نقد وتحليل، بيروت ١٩٩٨، ص ١٤٣-١٤٥، و١٤٨، وكمال ديب، هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي ١٩٢٠-٢٠٢٠، بيروت ٢٠٠٨، ص ٦٨-٧٣.

بالمسيحيّين[٦٢]. وقد أكّدت العامّيتان مدى تأثير الإكليروس الماروني في عامة الموارنة ومقاطعجيتهم، ودوره في الانتفاض على المقاطعجية الدروز. منذ ذلك الحين، تقوّى التحالف بين الأمير بشير والبطريركية المارونية[٦٣].

وفي سياق الصراع على السلطة في عهد بشير الثاني (أصبح مسيحيًّا منذ تنصّر والدُه قاسم)[٦٤]، انقلب الأمير ضدّ الإقطاع الدرزي بشخص الزعيم الإقطاعي بشير جنبلاط في العام ١٨٢٥، وحاربه وقتله مُستعينًا بالمسيحيّين، فأدخل بذلك الخلاف الطائفي إلى صُلب التناحر السياسي والمجتمعي بين الموارنة والدروز، بخاصة عندما كافأ الأمير حلفاءه المسيحيّين بالمراكز والإعفاء من الضرائب، وتسليطهم على الإقطاع الدرزي لإضعافه وتشتيته[٦٥]، وبالتالي أصبحت قراراته تنسجم مع الدور السياسي المتزايد للكنيسة المارونية وللإكليروس الماروني والمؤسّسات الدينية (الرهبانية والأديرة التي تحوّلت إلى قوة اقتصادية) ومؤسّسات التعليم، فضلًا عن الدعمَين الفاتيكاني والفرنسي لتوسيع سُلطتهم السياسية في الجبل، ممّا زاد من حَنَق الدروز[٦٦]. كما ترافقت قوة المسيحيّين مع تحوّلات سياسية واجتماعية واقتصادية، ولا سيّما مع انفتاحهم على أوروبا الرأسمالية، برعاية كنائسهم، وبخاصة الكنيسة المارونية التي تحوّل رأسُها إلى زعيم سياسي وروحي في آنٍ معًا[٦٧].

لقد تُرجم تزايد أعداد السكان في الجبل، وضيق «المجال الحيوي»، تماسكًا وتأطيرًا مارونيًّا طائفيًّا، وصراعًا بين الفلّاحين الموارنة والمقاطعجية الدروز المنقسمين إلى حزبين: يزبكي وجنبلاطي[٦٨]. واختلط هذا الصراع الطائفي بالصراع الطبقي بين

---

٦٢ El-Kaaki, 'L'accord de Taëf', 37-38.

٦٣ أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية**، ص ٣٥٤-٣٦٠. وقارن بـ: Havemann, *Rurale Bewegungen*, 95-123.

٦٤ يعود تنصُّر الأمراء الشهابيّين إلى القرن الثامن عشر، حين اعتنق الأمير عبد الله الشهابي المسيحية، ولحِق به في ما بعد حيدر وسيد أحمد وقاسم. أما بشير الثاني نفسُه، فقد تنصّر في العام ١٧٦٧. وفي العام ١٧٧٠ تولّى الإمارة يوسف شهاب بن ملحم، الذي اعتنق المسيحية. فكان ذلك مفصلًا في تاريخ جبل لبنان وبدء تحوُّل السيادة عليه إلى الطائفة المارونية. انظر: صايغ، **لبنان الطائفي**، حاشية رقم١، ص ٩٤، وكمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص ٧٤.

٦٥ جعل بشير الثاني من فارس ناصيف وبطرس كرامة مُدبِّرَين. كما أسّس فرقة من الشرطة (الحوالة) جميعُ أفرادها من المسيحيين. صايغ، **لبنان الطائفي**، ص ٩٤، ٩٨.

٦٦ مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، ص ١١٠-١٢٤، وإيليا حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٦٦-١٧٠.

٦٧ ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، مرجع سابق، ص ٣١٣.

٦٨ أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية**، مرجع سابق، ص ٣٢٣-٣٢٧. ويُعالج أبو صالح بشكل خاص بروز الكنيسة المارونية على الصعيد السياسي في الإمارة منذ عصر الأمير فخر الدين المعني الثاني،

الطائفتين، حيث علا شأن المسيحيّين من ناحية الثراء والسلطة والديمغرافيا، في مقابل تضعضُع الدروز في امتيازاتهم الإقطاعية. وما لبث التحالف بين الأمير بشير الثاني والمسيحيّين وإبراهيم باشا، فاتح بلاد الشام، أنْ زاد من مشاعر الخوف الطائفية لدى المقاطعجية الدروز من أن يسعى الحكم المصري إلى ضربهم وتقليص نفوذهم، وفرضِ نظامٍ ضريبي مركزي يحرمهم من جباية الضرائب[٦٩]. كما توجّس المسلمون من سياسة المصريّين بفتح البلاد أمام الإرساليات التبشيرية الأجنبية، والمساواة بينهم وبين المسيحيّين أمام القانون من جرّاء إصلاحاتهم الإدارية، وكذلك في اللباس والعادات الاجتماعية، وفي الدواوين المحلّية التي أنشأها إبراهيم باشا[٧٠]. فتسببت هذه الإجراءات بسخط إسلامي عليهم وعلى المسيحيّين[٧١]. ولم يدرك المصريون أنهم بسياستهم هذه يُمهّدون لحربٍ اجتماعية طائفية.

وكما فعل بشير، بضرب المسيحيّين بالدروز المُتحالفين مع العثمانيّين إبان ثورة بشير جنبلاط، كذلك فعل إبراهيم باشا، منذ أن ثار عليه دروز حاصبيا وراشيا وبانياس بزعامة شبلي العريان بعد العام **١٨٣٣**[٧٢]، حيث عمل على تجنيد المسيحيّين أبناء الجبل والعارفين بطُرقه ومسالكه، لضرب الثورة الدرزية[٧٣]. وممّا زاد من نقمة الدروز على الفلّاحين المسيحيّين العاملين في إقطاعاتهم، قيامُ الإكليروس الماروني والمقاطعجية الموارنة، منذ القضاء على بشير جنبلاط، بتحريض الفلاحين الموارنة ضدّ أسياد الإقطاع الدرزي[٧٤]، في محاولةٍ لقطع الروابط السياسية والاجتماعية بين أبناء الطائفتين المارونية

ونشرها مقولة أيديولوجية بأنّ جبل لبنان هو موطن الموارنة، مُستفيدةً في ذلك من إشرافها على التعليم، ومن تنظيماتها الداخلية، ومن تنصُّر الأمراء الشهابيّين، ص**٣٣١-٣٥٤**. وقارن بـ: مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، الذي يعزو الصدام بين الموارنة والدورز إلى الكثافة السكانية في الجبل (**٢٠٠** ألف نسمة) يعيشون على مساحة **٣,٢٠٠** كلم٢، وإلى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فضلاً عن تمركُز هائلٍ للملكيات العقارية في أيدي الكنيسة المارونية ورُهبانها، أو في يد الأمير الحاكم، أو المقاطعجية الدروز. ص **٢٣٧-٢٤٣**.

٦٩ ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، ص **٣٠٤-٣٠٥**.

٧٠ صايغ، **لبنان الطائفي**، ص **١٠٠-١٠١**، ورباط، **التكوين التاريخي**، ج **٢**، ص **٩٣٠**.

٧١ شاهين، **الطائفية في لبنان**، مرجع سابق، ص **٩٠-٩٦**، وحريق، **التحول السياسي**، ص **١٧١-١٧٢**، وأبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية**، ص **٣٦٨-٣٧٧**، وضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، ص **٣٠٥**.

٧٢ أبو غالب حاتم قاسم حلبي، «سيرة البطل شبلي العريان»، في: **العمامة** (موسوعة التوحيد الدرزية). <www.al-amama.com/index.php?option=com_content&task=view&id=451> accessed 2 October 2012.

٧٣ El-Kaaki, 'L'accord de Taëf', 45.

٧٤ شاهين، **الطائفية في لبنان**، ص **١٠١-١٠٤**.

والدرزية، وبالتالي ترسيخ الموارنة سيطرتهم المركزية على الجبل وإقامة إمارة مسيحية[٧٥]. وعندما بدأ الحكم المصري في لبنان يهتزّ في العام ١٨٤٠، بفعل انقلاب الموارنة عليه بتحريض أوروبي، حاول إبراهيم باشا استعمال سلاح الطائفية المجتمعية، والتحالف مع الدروز لضرب المسيحيّين. وعلى الرغم من تعاوُن بعض الدروز معه، فإنّ غالبيتهم تحالفت مع الموارنة (عامّية أنطلياس)، فتمّ طردُ المصريّين من البلاد بفعل التدخُّل الأجنبي[٧٦]، وعُزل الأمير بشير الثاني عن الحكم.

بَيد أنّ «عامّية أنطلياس» كانت حِلفًا موقتًا ولغايةٍ أساسية، هي التخلُّص من المِصريّين. من هنا، فإن التناقضات بين الدروز والمسيحيّين سرعان ما عادت لتطفو على السطح. ولم تعد المسألة هي وجود أمير في السلطة «منحاز» للموارنة، بل طائفية مجتمعية ترسّخت بفعل ما ترتّب على الحكم المصري.

بعد انتهاء الحكم المصري وعودة الحكم العثماني إلى بلاد الشام، عاد الإقطاعيون الدروز من آل جنبلاط وآل نكد وغيرهم، الذين فرُّوا أثناء ثورتهم على إبراهيم باشا، إلى إقطاعاتهم ليحكُموها كالسابق بمن عليها من الفلاحين الموارنة، فوجدوا أنها وقعت في أيدي المسيحيّين عن طريق الشراء، نتيجة تراكُم المال في أيديهم؛ لدورهم التجاري الوسيطي مع أوروبا وعملهم في الرِّبا (إقراض الفلاحين)، وأنّ المقاطعجية المسيحية قد نمت أثناء غيابهم عن إقطاعاتهم، مستفيدةً من حُكم بشير الثاني[٧٧]. وما زاد في تردّي العلاقات بين الطائفتين، إرسالُ بطريرك الموارنة يوسف حبيش (١٨٢٣-١٨٤٥) عريضةً إلى الباب العالي في آذار ١٨٤١ يطلب فيها أن يكون حاكم جبل لبنان أميرًا مارونيًّا من الأسرة الشهابية، وأن يجري تعيينُه من قِبله، وذلك انسجامًا مع مقولة: «جبل لبنان للموارنة»، ولكي لا يتلاعب به الوُلاة العثمانيون. وكان الموارنة يحبّذون عودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم، لكن الدولة العثمانية عيّنت بشيرًا الثالث أميرًا على الجبل.

إن تمسُّك الكنيسة المارونية بإعادة الأمير بشير الثاني إلى الحكم، أعاد الدروز بالذاكرة إلى سياسته الفئوية العنيفة ضدّهم. فردُّوا بعريضةٍ مُضادّة إلى الباب العالي يعلنون فيها رفضهم كمسلمين الخضوع لحكومة مسيحية. وطالب الدروز بعزل الأمير بشير الثالث وتعيين الأمير سلمان الشهابي المسلم محلّه، ما وسّع من شُقة الخلاف بين الطائفتين[٧٨]، وكشف عن طائفيةٍ مجتمعية سياسية: الموارنة يريدون مارونيًّا على الجبل، والدروز مُسلمًا

---

[٧٥] حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٧٤-١٧٦.

[٧٦] صايغ، **لبنان الطائفي**، ص ١٠٢-١٠٣.

[٧٧] ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، ص ٣١٥.

[٧٨] أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية**، ص ٣٧٥-٣٨٩.

حاكمًا عليه. فأفسح ذلك في المجال أمام تجييش طائفي من الجانبين، وبالتالي حدوث مواجهات بين الدروز من جهة، وبين الكنيسة المارونية وأبنائها من جهة أخرى، في الوقت الذي حافظ فيه الأمير بشير الثالث على انحيازه إلى الموارنة، دافعًا بذلك الدروز إلى الثورة عليه[٧٩]. فوقعت حرب «طائفية» متقطّعة بين الأعوام ١٨٤١ و١٨٤٥ جرى فيها تعبئة الفلّاحين من الطوائف المختلفة ضدّ بعضهم عن طريق الشحن الطائفي. وتدخّلت في الصراع أطراف خارجية: الدولة العثمانية وبريطانيا لصالح الدروز، وفرنسا لصالح المسيحيّين من أجل منع عودة الحكم العثماني المباشر إلى جبل لبنان.

لقد استنبط الأوروبيون حلًّا للمسألة الطائفية بحلّ طائفي زاد من حدّة الطائفية المجتمعية، إذ جرى تقسيم الجبل بقرار دولي إلى قائمقاميتين دُرزيةٍ ومسيحية في العام ١٨٤٣، من دون صفاء مذهبي[٨٠]. وجرى كذلك تأسيس مجلس طائفي منتخب من الشعب يساعد كل قائمقام في القضايا الإدارية، يضمّ اثني عشر عضوًا، ولكل طائفة من الطوائف الستّ عُضوان. صحيح أنّ الحرب كانت طائفية في مظهرها، لكنْ كانت لها مُسبّباتها الاجتماعية وبُعدها الطبقي[٨١]. فبينما انتفض الفلّاحون المسيحيون ممّن توافر لهم قدرٌ من التعليم والمعرفة والتنظيم الاجتماعي خلال عقدٍ من الزمن ضدّ أسيادهم من الإقطاعيّين المسيحيّين (ثورة الفلّاحين في كسروان في العام ١٨٥٨)، فقد حافظ الفلاحون الدروز، وهم أقلُّ تطوُّرًا اجتماعيًّا وثقافيًّا من الفلّاحين الموارنة، على ولائهم لأسيادهم من المذهب نفسِه، وعينُهم على ازدياد أعداد المسيحيّين في إقطاعاتهم. والواقع أنّ هذا الإحساس بالولاء الطائفي وبالخطر الطائفي، هو ما غيّب عند الفلاحين من الفريقين الوعي الطبقي للتضامن معًا ضدّ الإقطاع بشكل عام[٨٢].

لقد أدّى التحريض من قِبل الخارج (دور القناصل الأجانب في تفجير التناقضات بين الطوائف، ودور الإرساليات في تغذية النعرات الطائفية، وكذلك الدولة العثمانية في التشديد على الهُوية المذهبية في «عصر التنظيمات»، ومساندتها طوائف ضدّ أخرى) والاستقواء به

---

٧٩ حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٨١-١٨٧.

٨٠ صحيح أن طريق الشام فصلت بين القائمقاميتين، إلا أن فرنسا نجحت في السنوات التالية في إخراج التجمعات المسيحية خارج نظام القائمقاميتين من تحت سيطرة الدروز وضمّها إلى القائمقامية المارونية، وذلك من أجل خلق كيان مسيحي تحت حمايتها. وقد اشتدّ النزاع بين الموارنة المدعومين من قِبل فرنسا وبين الدروز على المناطق المختلطة التي تسبّبت بالصدامات. ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، مرجع سابق، ص ٢٤٣-٢٥٩.

٨١ حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٩٥-١٩٦.

٨٢ انظر: شاهين، **الطائفية في لبنان**، ص ١٠٦-١١٤، وأبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية**، ص ٤٠١-٤٠٢، وناصيف نصار، **نحو مجتمع جديد**، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦.

(تدخُّل فرنسا العسكري في العام ١٨٦٠ لحماية الموارنة) إلى تعزيز الطائفية بين الجماعات اللبنانية المتعدّدة، وأدّيا دورًا مهمًّا في التأزيم الاجتماعي: الدروز يحاربون الموارنة، والشيعة يؤازرون الموارنة ويدافعون عنهم، والأرثوذكس يشتركون في بعض المعارك مع الدروز ضدّ الموارنة، والسنّة ينقسمون إلى فريقين، أحدهما مع الموارنة، والآخر مع الدروز[٨٣].

هكذا، لم تعد الحزبية ولا التحالفات الإقطاعية هي ما يميّز العلاقات بين الطوائف، وإنما العصبية الطائفية والممارسة الطائفية بقيادة الزعامات الطائفية الزمنية والروحية، وبالاستناد إلى الانتماء الديني والانفصام الثقافي بشكل أساسي[٨٤]. فأخذت كلٌّ من الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية ترفد إحداهُما الأخرى، منذ ذلك الحين، بكل أنواع العصبية والكراهية ورفض الآخر والتعايش معه.

- **حرب الستّين: ضوء أخضر للدخول في الطائفية السياسية**

أسفرت الحرب الأهلية في جبل لبنان في العام ١٨٦٠ عن إنشاء «متصرّفية جبل لبنان» في العام ١٨٦١، التي كانت مشروعًا فرنسيًّا لإقامة كيان مسيحي مستقلّ عن الدولة العثمانية[٨٥]. وأدّت الحرب إلى خسارة مزدوجة لكلٍّ من الموارنة والدروز، لكنّ وقعها على الدروز كان أشدّ تأثيرًا. ففي ظل نظام سياسي ترعاه الدول الكبرى، وتراجُع التدخل العثماني في الشؤون الطوائفية اللبنانية، تراجع حجم الدروز الديمغرافي ووزنهم السياسي والاقتصادي بفعل هجراتهم المتواصلة من الجبل إلى حوران[٨٦]. وأدى إنشاء المتصرّفية كذلك، إلى نتيجتين: سياسية، واقتصادية - اجتماعية:

- **الأولى**: قيام نظام طائفي سياسي (المتصرفية) برعاية الدول الكبرى، يعترف بستّ طوائف دينية، هي في الجانب المسيحي: الموارنة، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، وفي الجانب الإسلامي: الدروز، والسنّة، والشيعة، ولكلٍّ من الطوائف الستّ ممثّلان في مجلس إدارة الجبل. لكن الموارنة اعترضوا على هذه «المساواة» بوصفهم يمثّلون ثُلثي السكان في الجبل. فتم لهم ذلك في العام ١٨٦٤، وحصلوا على أربعة مقاعد، واختير من بينهم رئيس مجلس الإدارة في المتصرفية. فأصبح تمثيل باقي الطوائف على الشكل التالي: ٣ للدروز، و٢ للروم الأرثوذكس، وكاثوليكي

---

٨٣ شاهين، **الطائفية في لبنان**، ص١٢٨-١٢٩.

٨٤ راجع في هذا الخصوص: أسامة مقدسي، **ثقافة الطائفية: الطائفية والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني**، ترجمة ثائر ديب، بيروت ٢٠٠٥.

٨٥ سليمان تقي الدين، **التطوُّر التاريخي للمشكلة اللبنانية (١٩٢٠-١٩٧٠) - مقدّمات الحرب الأهلية**، بيروت ١٩٧٧، ص٢٤-٢٥.

٨٦ ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص ٨٠.

واحد، وسُنّي واحد، وشيعي واحد، بالإضافة إلى الموارنة الأربعة. هذا التمثيل الطائفي النسبي عكَس ديمغرافيا الجبل وطابعه المسيحي الماروني. وسوف ترتبط قاعدة التمثيل الطائفي وتوزيع السلطات والمناصب والصراعات عليها، منذ ذلك الحين، بـ «الديمغرافيا المشاغبة»[٨٧]. وفي العام **١٩١٢**، طالبت الطائفة المارونية بمقعد خامس لها استنادًا إلى مبدأ «الأكثرية العددية»، وحصلت عليه[٨٨]. وانسحب هذا التمثيل الطائفي في المتصرفية على القضاء، والمحاكم الابتدائية، و«مجلس القضاء الأعلى» (مجلس قضائي أعلى).

- **الثانية**: القضاء على النظام الإقطاعي الذي كان السبب في تأجيج التناقضات الاجتماعية الموجودة أصلًا، وفي التحارب بين الفلاح المسيحي والمقاطعجي المسيحي، وبين الفلاح الماروني والفلاح الدرزي، وارتكاز النظام الاجتماعي الجديد، وما رافقه من تطوُّر لبنية الاقتصاد وعلاقات الإنتاج، على أسس طائفية وتعليم طائفي على أيدي الإرساليات الأجنبية التي تقاسمت الطوائف أو تنافست عليها، وبدء اندماج البرجوازية اللبنانية - المسيحية أساسًا - في السوق الرأسمالية العالمية، وبخاصة مع فرنسا، واتساع حركة النزوح إلى بيروت كمركز تجاري مهم على الحوض الشرقي للبحر المتوسط[٨٩].

وعلى الرغم من عودة الجبل موحّدًا وتقاسُم السلطة في مجلس إدارته على أساس طائفي من قِبل الأسر الإقطاعية، فقد جعلت أحداث العام ١٨٦٠ الدامية «متصرفية جبل لبنان» «دُويلةً طائفية» ينظّمها دستورٌ وإدارة طائفيّان، الغلَبَةُ فيها للطائفة المارونية، ذلك لأنّ أكثر من نِصف موادّ الدستور السبعَ عَشْرةَ كانت ذات طابع طائفي، حتى إنّ التقسيم الطائفي لَحَظ القُرى، إذ نصّ على أنّ المختلطة منها يكون لها شيوخٌ بعدد الطوائف، يُمارس كلٌّ واحد منهم صلاحياتِه على أبناء طائفته. كما أنّ تنفيذ أوامر السلطة، كان يجب أن يتم عبر مأمورين من طائفة المُنفَّذ عليهم نفسها[٩٠]. فضلًا عن ذلك، زاد انتشار المدارس والصحافة الطائفية في أنحاء المتصرفية من الحقد بين اللبنانيّين[٩١]، فأدخل

---

٨٧ استعمل المؤلّف هذا المصطلح في كتابه **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**، **تفكك الدولة وتصدّع المجتمع: مفارقات السياسية والنزاعات المسلحة والتسوية**، مج ١: بيروت ٢٠٠٨، ص١٠٥-١١٦، للدَّلالة على مدى تلاعُب الديمُغرافيا بالصراعات الطائفية، من خلال مُطالبة الطوائف بحصص إضافية عندما تعتقد بتفوُّقها السكاني.

٨٨ عبد الرؤوف سنو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**، مج١، ص ٩١-٩٢.

٨٩ مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص١٣٨-١٣٩.

٩٠ شاهين، **الطائفية في لبنان**، ص ١٣٠.

٩١ صايغ، **لبنان الطائفي**، ص١٢٧-١٢٨.

هذا التوجُّس والخوف إلى العلاقات المجتمعية بين الطائفتين المسيحية والإسلامية، وزاد بالتالي من التعصُّب ومن عزلة إحداهما عن الأخرى، وتطلُّع كلٍّ منهما نحو الخارج: المسيحيون نحو أوروبا المسيحية التي اعتبروا أنفسهم جزءًا من حضارتها، ورأوا أنّ استقلال لبنان الماروني لا يتحقق إلا من خلال دعم فرنسا[٩٢]، والمسلمون نحو الدولة العثمانية المسلمة، عِلمًا أنّ المسلمين خارج المتصرفية لم ينظروا إلى المتصرفية ككيان سياسي، بل كترتيب إداري، حتى إن المعلم بطرس البستاني وصف جبل لبنان بأنه «جبل الشام»[٩٣].

وفي خِضم التوتر الطائفي المجتمعي، فشلت المحاولات لتعزيز القواسم الوطنية أو العُروبية بين المسيحيّين والمسلمين (بطرس البستاني، وناصيف وإبراهيم اليازجي، وجمعية بيروت السرّية)[٩٤]. ولم يحوّل نظام المتصرفية جبل لبنان، بقُراه وبلداته، إلى وطنٍ يحتضن سكّانه؛ لسببين: أولُهما أنّ الوطن هو كيان أكبر من الطائفة والعائلة والقبيلة، فهو يتجاوزها للوصول إلى حالةٍ من الاندماج، بينما قام مجتمع جبل لبنان على المشاركة الطائفية في السلطة على أساس النسبية، وعلى الانفصام المجتمعي على أساس طائفي، وثانيهما أنّ حاكم الجبل (المتصرّف) لم يكن لبنانيًّا، بل كان مسيحيًّا كاثوليكيًّا من خارج البلاد، وذلك بموافقة سُكّانه الذين خافوا من أن يؤدّي اختيارهم حاكمًا من قِبلهم إلى إعادة التنافس في ما بينهم، وبالتالي الدخول في حرب أهلية[٩٥]. صحيح أنّ هذا الخيار أنقذ الجبل من تداعيات التنافس حول اختيار حاكم لبناني عليه، لكن الصحيح أيضًا أنّ تعيين حاكم أجنبي عليه، وإنْ كان مسيحيًّا، أفقد اللبنانيّين أحد أهم أساسات الدولة، وهو أن يحكُموا أنفسهم بأنفسهم، وأن تكون السلطة لهم.

- **طائفية مجتمعية مسيّسة عشية الحرب العالمية الأولى وفي خلالها**

وفي مدن جبل لبنان، خلال العهد العثماني، عاش المسلمون والمسيحيون بشكل عام منعزلين بعضهم عن بعض، حتى إن مناطقَ وأحياءً بكاملها اقتصرت، مع النزوح من الجبل

---

٩٢ صايغ، **لبنان الطائفي**، ص ١٣٦، و١٣٨.

٩٣ ياسين سويد، **مرايا الأحوال: أبحاث في أحوال البلاد والعباد**، لا م، ٢٠١٢، ص٢١٤. بطرس البستاني هو أول من أدخل التعليم الوطني البعيد عن الطائفية. أسس «المدرسة الوطنية»، ومجلة «**نفير سورية**»، وخاطب اللبنانيّين بمصطلح «أبناء الوطن»، قاصدًا سورية بذلك. أنطوان سيف، **ثلاثة حكماء من جبل لبنان: بطرس البستاني، كمال جنبلاط، عادل إسماعيل**، بيروت ١٩٩٩.

٩٤ ماهر الشريف، «روّاد الحداثة المجتمعية والدعوة الوطنية في بلاد الشام». مؤتمر **العلاقات السورية اللبنانية**، دمشق ١٤-١٨ نيسان ٢٠٠٩، دمشق ٢٠٠٩، ص٧٧-٩٩؛ وقارن بـ: عبد الرؤوف سنّو، **النزعات الكيانية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١ (بلاد الشام - الحجاز - كردستان - ألبانيا)**، بيروت ١٩٩٨، الفصل الأول، ص ٣١-٥٢.

٩٥ رباط، **التكوين التاريخي**، الجزء الأول، ص٣٤٧.

إلى المدن، وبخاصة إلى بيروت، على جماعات وطوائف وعائلاتٍ معينة. وهذا ما أعاق حصول اندماج مجتمعي تلقائي بين أبناء الطوائف المختلفة. فكانت هناك مناطق تميّزت بأكثرية طائفية محدّدة، مع حضورٍ لطوائف دينية أخرى، من دون أن يعني ذلك اندماجًا مجتمعيًّا بين طائفة الأكثرية وبين طوائف الأقلية، باستثناء العلاقات الوظيفية والبروتوكولية.

وحدها مدينة بيروت، بكوزموبوليتها، شكلت خليطًا طوائفيًّا وإثنيًّا وقوميًّا قام على التعايش. فلم تنتقل إليها عدوى الحرب الأهلية في العام ١٨٦٠، بل إنّ بعض وجهائها المسلمين قاموا بإيواء المسيحيّين الفارّين من الجبل. كما شارك مسيحيُّوها ومُسلموها معًا بمسيرات احتفالية في العام ١٩٠٨ دعمًا لإعادة العمل بالدستور العثماني، وما لحَظه من خلق «مواطنة» عثمانية. غير أنّ ذلك كان مرحلةً قصيرة وعابرة أجهضها موقفان متباينان للّبنانيّين: رفض موارنة جبل لبنان الدستور العثماني وإرسال مندوبين عنهم إلى «مجلس المبعوثان» في الآستانة، وترحيب سكان بيروت -بغالبيتهم الإسلامية- بالدستور، والتعبير عن ذلك بتظاهرات واسعة، في مقابل مسيرات لموارنة الجبل وتوزيع المناشير ضدّ الدستور. وهو ما أدّى إلى خلق شرخٍ مجتمعي بين بيروت «العثمانية» والجبل «المستقلّ» بخلفيات طائفية[٩٦]:

- مسلم مع الدستور ومع الدولة العثمانية، ينظُر بريبةٍ إلى علاقة مسيحي الداخل بالدول الأوروبية المسيحية، بخاصة في خلال مراحل ضعف الدولة العثمانية، التي اعتبرها مظلّته التي تحميه من هجوم الاستعمار[٩٧]. لذا، فقد شهدت بيروت، الحاضنة لكل الطوائف والمذاهب، ما يعكّر صفو انفتاح الطوائف على بعضها، من بعض الجداريات التي تدعو إلى «قتل الكفّار المسيحيّين»، والتصدّي لأيّ تقاربٍ إسلامي- مسيحي[٩٨]. وبشكل عام، رفض المسلم في السلطنة المساواة التي يوفّرها الدستور العثماني بين مكوّنات المجتمع، مُعتبرًا نفسه الأمّة صاحبة السيادة في «دار الإسلام»، بينما على المسيحي أن يكون في درجةٍ أدنى منه ويدفع الجزية[٩٩].

---

٩٦ عبد الرؤوف سنّو، «صدى الدستور في العثماني في صحافة بيروت عام ١٩٠٨»، في: **الأمة والدولة والتاريخ والمصائر: دراساتٌ مُهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، مرجع سابق، ص ٣٥٤-٣٦٠.

٩٧ عبد الرؤوف سنّو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية، مرجع سابق.

٩٨ عندما أقدمت فتاة مسلمة على الزواج من شاب مسيحي، متأثرةً بمناخ الوطنية التي أشاعها الدستور، أقدم أهل الفتاة على قتل الصهر المسيحي. واعتبرت إحدى الصحف البيروتية الإسلامية أنه ممنوع على أحد «أن يخرق حرمة الأديان، وخصوصًا دين الدولة الرسمي». سنّو، **صدى الدستور العثماني**، مرجع سابق، ص ٣٥٥-٣٥٦.

٩٩ عبد الرؤوف سنّو، «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية. من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، الحلقة الأولى، مرجع سابق، ص١٠٨-١٣٥.

- مسيحي ماروني ضدّ الدولة العثمانية، ومع استقلال الجبل بشخصيّته وخصوصيّته وانفتاحه على الحضارة الغربية المسيحية. والواقع أنّ عدم استطاعة المسيحي نسيان تجربته التاريخية مع الحكم الإسلامي، العثماني تحديدًا، جعله ينظُر بريبة إلى الدستور الجديد، معتبرًا أنه وسيلةٌ لسلبه ما أنجزه من «استقلال» و«امتيازات» بفضل نظام المتصرّفية. من ثَم، فإنّ رفضه للدستور و«المواطنة» العثمانية الجديدة، كان يعود إلى مفهوم «الأنا» و«الآخر» الذي غذّاه التعليم الإرسالي والتجربة التاريخية المُذلّة مع الحكم الإسلامي[١٠٠].

إن دعوات عبد الرحمن الكواكبي إلى القومية العربية[١٠١]، ونجيب عازوري إلى دولة تسوَوِيّة: خلافة إسلامية في الحجاز، ودولة فدرالية في بلاد الشام والعراق،[١٠٢] لم تلقَ صدًى لدى المسلمين في بلاد الشام، ولا ترحيبًا من قِبل المسيحيّين. صحيح أنّ الوعي القومي وجهود النخب المسيحية والإسلامية في اتجاه اللامركزية تحت الحكم العثماني قد تبلورت عشيّة الحرب العالمية الأولى، عبر المؤتمر العربي الأول في باريس **(١٩١٣)**[١٠٣]، إلّا أنّ المسلمين فهموا اللامركزية باعتبارها عدم الخروج عن «الرابطة العثمانية» الإسلامية، في حين استخدم المسيحيون العُروبة قاسمًا مشتركًا بينهم وبين المسلمين في سبيل التخلّص من الحكم العثماني[١٠٤]. ثم تضافرت جهودهم المشتركة خلال الحرب العالمية الأولى للتحرّر من الحكم العثماني (ثورة الشريف حسين بن علي)، لكنّ نهاية الحرب شهدت افتراقًا بين الجانبين: زعاماتٌ إسلامية تسعى إلى توحيد بلاد الشام تحت سلطةٍ عربية بقيادة الملك فيصل بن الحسين، ويرى بعضُها -

---

١٠٠ ينقل المؤرّخ حلاق، في كتابه: **التيّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢، مع دراسة للعلاقات اللبنانية - العربية والعلاقات اللبنانية - الدولية**، (بيروت، لا ت، ص٤٣) عن أسعد داغر في مذكّراته **(مذكّراتي على هامش القضية العربية، القاهرة ١٩٥٩)** أنّ قسًّا فرنسيًّا في مدرسة عينطورة بكسروان كان يحشو عقول تلامذته بأنّ المسلم يطعن المسيحي بالخنجر من الخلف.

١٠١ حول فكر الكواكبي، راجع: عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت **١٩٩٥**، ص **٩٤-٩٩**. وقارن بـ: Hassan Saab, *The Arab Federalists of the Ottoman Empire* (Amsterdam 1958), 202-206.

١٠٢ Negib Azoury, *Le réveil de la nation Arabe dans l'Asie Turque* (Paris 1905).

١٠٣ وجيه كوثراني، **المؤتمر العربي الأول والمراسلات الفرنسية المتعلّقة به**، بيروت ١٩٨٠.

١٠٤ حول انتقال عرب بلاد الشام من العثمانية إلى العُروبة، راجع كتاب: Ernest C. Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill. 1973). ويعود إلى المثقفين المسيحيّين، وبخاصة الموارنة منهم، الفضلُ الكبير في إنقاذ اللغة العربية الحديثة، عبر وضع المراجع والقواميس وكُتب النحو والإعراب والقواعد العربية مجدّدًا في عالم المادّة المكتوبة في عصر النهضة. كما عملوا على تأسيس الصحف والمجلات. ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٨٣-٨٤.

مع قواعده الشعبية- أنّ الإسلام هو أساس العُروبة[١٠٥]، ومسيحيون، غالبيتُهم موارنة، يريدون الانكفاء إلى لبنان الكبير بدعمٍ فرنسي، وإنشاء وطن قومي مسيحي، خوفًا من إسلام يزحف عليهم يرتدي ثوب العُروبة[١٠٦].

ومن الواضح أنّ ما منع عملية الدمج المجتمعي بين مكوّنات المجتمع العثماني هو الرفض الطائفي المجتمعي و«نظام المِلّة» العثماني الذي لم يُؤسّس مُواطَنة، وشكّل جدارًا فاصلًا بين الطوائف، وتعاطى مع الأقلّيات الدينية من مفهوم ذمّي لا يقوم على المساواة بين مكوّنات المجتمع الدينية والقومية والإثنية. وعندما أُعيد العمل بالدستور العثماني في العام ١٩٠٨ وجرى طرح مُواطَنة جديدة، كان الوقت قد فات بالنسبة إلى المسيحيّين، بسبب طموحاتهم «القومية» والاستقلالية. لكنّ المسيحيّين استفادوا من ناحية أخرى من «نظام المِلّة»، فحصلوا، بصفتهم من الأقلّيات الدينية، على استقلاليةٍ في إدارة شؤونهم الداخلية، فتقوّى اقتصادهم وشخصيتهم الطائفية والثقافية، وكذلك تطلّعاتُهم نحو الخارج، ما عزّز حضورهم المستقلّ وخصوصيّتهم بمعزلٍ عن محيطهم الإسلامي، وصولًا إلى ادّعاء هُويةٍ خاصة. كلّ هذا أسهم في الانفصام المجتمعي بين مسلم وذمّي، وأعاق بالتالي عملية الدمج الاجتماعي[١٠٧].

ب) لبنان الكبير في عهد الانتداب: مستجدات الطائفية المجتمعية وإشكالياتها

كما ذكرنا، حصل تلاقٍ إسلاميٌّ - مسيحي عشيّة الحرب العالمية الأولى وخلالها، على أساس قاسم مشتركٍ هو العُروبة، للتخلّص من الحكم العثماني، أو على أقلّ تقدير تطبيق اللامركزية الإدارية. إلّا أنّ هذا التقارب لم يدم طويلًا. فما إنْ «تأسلم» مشروع القومية العربية وأصبح في أيدي المسلمين (الشريف حسين ونجله فيصل)، على حدّ تعبير مؤرّخ معاصر[١٠٨]، حتى انكفأ الموارنة إلى «لبنان الكبير»، مُتخلّين عن عُروبةٍ كانوا هم رُوّادها

---

١٠٥ اعتبر المفكر والأديب شكيب أرسلان أنّ «العروبة وعاء الإسلام» وأنّ «الإسلام روحُ العروبة»، بينما رأى الدكتور عمر فرّوخ أنّ الإسلام والقوميّة العربيّة هما شيء واحد، ولا فرق بين الاثنين، ويجب أن يكونا كذلك. أمين ناجي، «الإسلام السياسي وهويّة لبنان»، في: سلسلة **القضية اللبنانيّة**، ١٤(آب ١٩٧٦)، ص٤١. واللافت هو تفسير ميشال عفلق، مؤسّس «حزب البعث»، للعروبة بالقول إنها «جسدٌ رُوحُه الإسلام». نقلًا عن: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٤١٠.

١٠٦ علي محافظة، «وحدة بلاد الشام في مواجهة سياسة التجزئة الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)»، في: مؤتمر **العلاقات السورية - اللبنانية، دمشق ١٤-١٨ نيسان ٢٠٠٩**، مرجع سابق، ص ٢٩٢-٢٩٦.

١٠٧ راجع دراستي: «تطوُّر الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية، الحلقة الأولى، ص١٠٨-١٤٩؛ والحلقة الثانية: **المنهاج ٥** (١٩٩٧)، ص ٨٥-١٣١.

١٠٨ باسم الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠-١٩٧٥)**، بيروت ١٩٨١، ص١٠٦-١٠٨.

وخلَط المسلمون بينها وبين الإسلام. وقبل خمسين عامًا من الحرب العالمية الأولى، قَبِلَ الموارنة باستقلال ذاتي عن محيطهم السوري بضمانة الدول الكبرى (المتصرّفية)، لكنهم لم يعودوا يريدون بعد ذلك التاريخ أي شكل من أشكال الذوبان في دولةٍ عربية أو ثقافة دينٍ آخر. كما أنّ مشروع «المملكة العربية السورية» بزعامة الملك فيصل، لم يُكتب له النجاح، وذلك بسبب سياسة فرنسا الرافضة لدولة عربية موحّدة[١٠٩]. فبات الموارنة مع صيغةٍ لكيان لبناني مستقلّ تحت الانتداب الفرنسي، لا يقتصر على الجبل فحسب، وإنما يضمّ أجزاءً من سورية وقِسمًا كبيرًا من الساحل على المتوسط: سنجقَي بيروت وصيدا، وسنجق طرابلس مع مناطقه الداخلية، بالإضافة إلى فصل أربعة أقضيةٍ عن ولاية سورية، وهي: البقاع، وبعلبك، وحاصبيا وراشيا[١١٠]. وقد رفضت القيادات المارونية في ما بعد رفضًا قاطعًا المطلب السوري بإعادة ضمّ طرابلس أو صيدا إلى سورية[١١١]. وبلغت مساحة لبنان الكبير (**١٠,٤٥٢ كلم٢**)، بعدما كانت مساحة المتصرّفية حوالى ثلث هذه المساحة تقريبًا (**٣٧٢٧ كلم٢**)[١١٢]، في حين تغيّرت الديمغرافيا الطوائفية جذريًّا، كما سنرى بعد قليل.

هذه المتغيّرات العميقة جعلت المسيحيّين والمسلمين يقفون وجهًا لوجه في الكِيان الجديد: اعتبر الأولون أنه يعبّر عن هُويّتهم الخاصة المنفصلة عن محيطهم (الكيان المسيحي)، بينما رأى الآخرون أنه يسلُبهم هُويتهم العربية، ويُضعف شخصيّتهم الإسلامية، وأنه مشروع فرنسي «صليبي» لخدمة الموارنة[١١٣]. وحتى «عيد الشهداء» كان محطّ تبايُن بين المسيحيّين والمسلمين. ففي جلسة الثالث والعشرين من نَيسان **١٩٢٣** للمجلس التمثيلي، فهم النائب توفيق أرسلان أنّ المقصود بالشهداء هم مَن أُعدموا على المشانق في سبيل البلاد، في حين أراد إميل إدّه أن يكون العيد للذين سقطوا من أجل لبنان الكبير. إلا أنّ اقتراح إدّه لم يُؤخذ به[١١٤].

---

١٠٩ ياسين سويد، **المسألة اللبنانية**، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

١١٠ صايغ، **لبنان الطائفي**، مرجع سابق، ص١٤٢-١٤٣؛ والواقع أنّ ثلاثة تيّارات قد تجاذبت الموارنة، وهي: دُعاة لبنان الصغير، أي الإبقاء على المتصرّفية وتحويلها إلى إمارة مارونية مستقلّة تمامًا تحت الحماية الفرنسية، والتيار المُطالب بإلحاق جبل لبنان بفرنسا كمحافظة شبيهة بالجزائر، والتيار المؤيّد لتوسُّع حدود جبل لبنان، وإقامة «دولة لبنان الكبير» التي تكون مرتبطة بأوثق العلاقات مع فرنسا. في مقابل ذلك، ظهرت تيارات تدعو إلى الوحدة الإسلامية أو العربية أو السورية. لكن الغلبة كانت لتيار إنشاء لبنان الكبير. ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص٨٦-٨٨.

١١١ علي شعيب، **مطالب جبل عامل، الوحدة والمساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦**، بيروت ١٩٨٧، ص١٤٤-١٤٥.

١١٢ عبد الله الملاح، **الهجرة من متصرّفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٨**، لا م، ٢٠٠٧، ص٥.

١١٣ ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص٩١.

١١٤ أبي يونس، إميل إده، مرجع سابق، ص٥٧.

حتى تأسيس «دولة لبنان الكبير»، ظلّت نسبة المسلمين في جبل لبنان بمختلف طوائفهم لا تصل إلى نسبة ٢٠٪ من مجموع السكّان[١١٥]. وحينذاك، لم تكن الديمغرافيا الإسلامية تُمثّل تهديدًا خطيرًا للوجود المسيحي. لكنّ هذا الوضع سرعان ما تغيّرت ملامحه بعد إنشاء الدولة الجديدة في العام ١٩٢٠، عندما خسر المسيحيون تفوُّقهم الديمغرافي الساحق الذي عرفوه في جبل لبنان. واستنادًا إلى إحصاء السكان في العام ١٩٣٢، الرسمي والوحيد، حقّق المسيحيون تفوّقًا طفيفًا على المسلمين (٥١,٢٪ مقابل ٤٨,٨٪). فكان الموارنة أكبر الطوائف المسيحية، في حين شكّل السُنّة أكبر الطوائف الإسلامية، وجاء الشيعة والروم الكاثوليك والدروز على التوالي في المراتب الثلاث الأخيرة بين الطوائف الرئيسة من ناحية أعدادهم[١١٦].

ومع ازدياد أعداد المسلمين في السنوات التالية، بدأت الديمغرافيا تميل إلى غير صالح المسيحيّين[١١٧]، وظهر توتُّر مستمر بين الطائفتين حول مشاركةٍ أكبر للمسلمين في السلطة، بعدما أجّجت الزيادة في الديمغرافيا الإسلامية مخاوف المسيحيّين من أن يتحوّلوا إلى أقلّية، ويذُوبوا، بالتالي، في قِيم المسلمين وثقافتهم. وهذا هو العيب الرئيس في «دولة لبنان الكبير»: أنها ضمّت طوائفَ مختلفةً دينيًّا وبخصوصياتٍ متنافرة، ما جعل هذا الاجتماع يقوم على الخوف الديمغرافي والسياسي والثقافي المُتبادل. ولزيادة أعداد المسيحيّين، عمدت سلطات الانتداب إلى إدخال لاجئين أرمن وسريان وآشوريّين بأعدادٍ كبيرة إلى لبنان. وفي الوقت نفسِه، حابَت المسيحيّين في الوظائف الإدارية على حساب المسلمين، ما أدّى إلى تأجيج الطائفية المجتمعية، وبالتالي حدوث ثوراتٍ وإضرابات إسلامية ضدّ الفرنسيّين في مطلع العشرينات، سرعان ما تحوّلت إلى فِتنٍ طائفية بين المسلمين والموارنة[١١٨].

ومن الناحية السياسية، كان للديمغرافيا الطائفية بُعد آخر يتعلّق بنصيب كلّ طائفةٍ في مغانم النظام السياسي وارتباط ذلك بحجمها. إنّ الخوف من الزيادة الديمغرافية للمسلمين جعل إميل إدّه يُطالِب في أثناء الانتداب الفرنسي على البلاد، بلبنان مسيحيّ صغير مفصول عن سورية، على أن يُضاف إليه البقاع وعكار وبيروت، خشية أن يتحوّل لبنان الكبير إلى دولة إسلامية[١١٩]، باعتبار أنّ إنشاء لبنان مسيحي هو الذي يؤمّن للمسيحيّين توازنًا استراتيجيًّا مع المحيط العربي-الإسلامي، وخصوصًا مع سورية، كما

---

١١٥ مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦**، مرجع سابق، ص ٥٥، و٥٨-٥٩.

١١٦ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ١٠٥-١٠٦.

١١٧ Hanf, ‘Die drei Gesichter’, 69.

١١٨ صايغ، **لبنان الطائفي**، ص ١٤٤-١٤٦.

١١٩ ألّي لوران وأنطوان بصبوص، **الحروب السرّية في لبنان**، بيروت ١٩٨٨، ص ١٩٢-١٩٤.

جاء في رسالة جورج سمنه، صاحب مجلّة «**مراسلات الشرق**» (Correspondance d'Orient) إلى رئيس الوزارة الفرنسية[١٢٠]. هذا «التوازن» كان عنوان علاقة الموارنة بالطوائف المسيحية الأخرى. وانطلاقًا من كونهم الطائفة التي أسّست لبنان، أو التي أُسّس من أجلها، امتعض بطريرك الموارنة إلياس الحويك (١٨٤٣-١٩٣١) من تعيين سلطات الانتداب الأرثوذكسي شارل دبّاس رئيسًا للجمهورية الجديدة غداة إقرار الدستور في العام ١٩٢٦، مؤكّدًا أحقّية طائفته بالمنصب؛ لكونها الطائفة الأكثر عددًا، وهي التي قادت لبنان إلى الاستقلال عن سورية. وعبّر الحويك عن تحفُّظه على التعيين كنوع من «الاحتياط الاستراتيجي» للمستقبل. وفي العام ١٩٣٤، كان الماروني حبيب باشا السعد ثاني رئيس للجمهورية[١٢١]. لذا، امتعض الروم الأرثوذكس من العناية الخاصة التي أظهرها الفرنسيون نحو الموارنة[١٢٢]، ولم يدركوا أنّ سبب ترحيب الفرنسيّين بدبّاس يعود إلى أنهم أرادوا كسر عداء الأرثوذكس لهم، وتخفيف المعارضة الإسلامية في البلاد، ذلك أنّ دباس كان أكثر قبولًا لدى السُنّة والشيعة والدروز من أي زعيم ماروني[١٢٣].

ولأسبابٍ دينية وديمغرافية وتاريخية، رفض المسلمون الكِيان الجديد، وتطلّعوا إلى عُمقهم العربي-الإسلامي، وبخاصة إلى سورية، مُعتبرين أنّ «دولة لبنان الكبير» هي كيان بحدود مُصطَنعةٍ وقوانينَ عَلمانية، ونتاج إرادةٍ استعمارية وثقافةٍ مسيحية غربية، وإسفين دُقّ في صدر «بلاد الشام»[١٢٤]. ورأى البعض منهم أنّ «لبنان لم يكن وطنًا حين أعلن الفرنسيون الكيان في العام ١٩٢٠؛ لأنّ الرغبة في وجوده كانت محصورة في قسم من أبنائه». في المقابل، رأى آخرون «أنّ لبنان أخذ صفة الوطن حين أجمع أبناؤه على

---

١٢٠ محمد لآغا، **الاتجاهات السياسية في لبنان (١٩٢٠-١٩٨٢). دراسة علمية موثّقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبناني والمواقف الدولية منه**، بيروت ١٩٩١، ص٨٣-٨٤. وراجع ص٥٩-٦٠ من هذا الفصل عند الحديث بالتفصيل عن رسالة «سمنه» إلى رئيس الوزراء الفرنسي.

١٢١ نقولا ناصيف، «الفصل السادس-الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عِبء الخيار؟»، مرجع سابق.
Myriam Catusse, Karam Karam and Olfa Lamloum (eds), *Métamorphose des figures du leadership au Liban: Champs et contrechamps des élections législatives de 2009* (Beirut 2011) <http://ifpo.revues.org/2568. 22> accessed 24 April 2013.

١٢٢ شاهين، **الطائفية في لبنان**، ص١٧٠.

١٢٣ سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ص٣٥. ويعود قبول المسلمين بالدبّاس إلى انفتاح طائفته الأرثوذكسية التي لم ترحّب -أسوةً بهم- بلبنان الكبير، وكان بعض أفرادها يروّج مقولة «الوطن السوري» ووحدة المشرق العربي. ديب، هذا الجسر العتيق، ص٨٨-٨٩.

١٢٤ حلّاق، **التيارات السياسية**، مرجع سابق، ص٦٠، و٦٢. وقارن بـ:
Hilal Khashan, 'The Lebanese State: Lebanese Unity and the Sunni Muslim Position', *International Sociology* 7 (1) (1992), 85-97.

ضرورة وجوده، فكان وطنًا ودولة مع إعلان الاستقلال الحقيقي سنة **١٩٤٣**»[١٢٥]. فهل يعني هذا الكلام أنّ لبنان أصبح حقيقة وطنًا منذ العام **١٩٤٣**، أم وطن الطوائف التي تتعايش على أساس التناحر والتحارب؟

- **تعزيز الطائفية المجتمعية في لبنان الكبير: خصوصية المسيحيين وعُروبة المسلمين**

بناءً على إرثٍ مجتمعي طائفي ودستور طائفي، تعزّزت الطائفية المجتمعية في «دولة لبنان الكبير» للأسباب التالية:

١. توسيع فرنسا حدود جبل لبنان بضمّ مسلمين من «بلاد الشام» وبيروت ومدن ساحليّة إليه، وكانت الغاية منه تعزيز «المجال الحيوي» (Lebensraum) لجبل لبنان في الدولة الجديدة[١٢٦]. إلا أنّ ذلك انعكس سلبًا على الديمغرافيا المسيحية التي شكّلت في ما مضى غالبية سكّان جبل لبنان، فأصبح المسيحيون -ومِن ضِمنهم الموارنة بنسبة (٣١,٣٪)- يتفوّقون بقليل على المسلمين، من دون أن يشكّل الموارنة، مع ذلك، الأكثرية من بين الطوائف اللبنانية[١٢٧]. في المقابل، أصبح الدروز في الكيان الجديد خامس طائفة من ناحية العدد، بعد الموارنة والسُنّة والشيعة والأرثوذكس، بعدما كانوا الطائفة الثانية في جبل لبنان. وعبّر المسلمون عن مقتهم للانتداب وتحالُف الموارنة معه بإعلانهم الثورات عليه[١٢٨]. صحيح أنّ الإحصاء الرسمي الوحيد للعام **١٩٣٢**، أظهر زيادةً طفيفة للمسيحيّين على المسلمين في لبنان الكبير، إلّا أنّ هذا التوازن الديمغرافي أجّج من ناحيةٍ أخرى الصراعات حول نصيب كل طائفة من المناصب والمراكز، بين أكثرية على «الحفّة» وأقلّية على «الحفّة»[١٢٩]، وتسبّب بمخاوفَ لدى المسيحيّين

---

١٢٥ نقلًا عن: عمر زين، **تقي الدين الصلح، سيرة حياة وكفاح**، ج ٢ ، ط ٢، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٠٥.

١٢٦ هذا ما جاء في رسالة رئيس الوزراء الفرنسي ألكسندر ميلران (Alexandre Millerand) إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ٦ آب ١٩٢٠. وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين. قراءة في الوثائق**، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٢٠. ولم تكتف فرنسا بسلخ مناطق عن «بلاد الشام»، بل جعلت من تلك البلاد كياناتٍ طائفية، قبل أن تعيد توحيدها مجدّدًا.

١٢٧ بلغ عدد سكان لبنان الكبير بعد ستّ سنوات على إنشائه ٥٩٨ ألف نسمة: سُنّة ١٢٣ ألف نسمة، شيعة ودروز ١٤٢ ألفًا، كاثوليك ٢٢٠ ألفًا، مسيحيون غير كاثوليك ٧٤ ألفًا، أرمن ٢٣ ألفًا، يهود ٣٤٠٠، أقلّيات ٢٨٠٠. ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٩٢.

١٢٨ عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع**، مج٢: التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفة، بيروت ٢٠٠٨، ص ١٠٥، وديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص ٩٢.

١٢٩ الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق**، مرجع سابق، ص ٢٦-٣١.

ونقمةٍ عند المسلمين. فكان أكثر ما يخشاه الموارنة هو الديمغرافيا الإسلامية النامية، التي تؤدّي إلى نتيجتين سلبيّتين عليهم: الأُولى أن يتحوّلوا إلى أقلّية في بحرٍ إسلامي-عُروبي، ما يجعلهم عمليًّا تحت حُكم الإسلام. أمّا الثانية، فهي أن يُطالب المسلمون بمشاركةٍ أكبر في السلطة السياسية، فيخسر المسيحيون بذلك كلّ ما أنجزوه. هكذا، ظهر النزاع حول الديمغرافيا الطوائفية وكأنه تفرّع من نزاعٍ طائفي مجتمعي حول المساواة في الحقوق بين المسلمين والمسيحيّين، خصوصًا بعدما شغل المسيحيون إدارات الدولة ومؤسساتِها أثناء عُزوف المسلمين عن الدخول إليها[١٣٠].

٢. رفض إسلامي مزدوج للكيان الجديد، باعتباره صنيعة دولةٍ مسيحية هي فرنسا، و«رأس جسر استعماري»[١٣١]، ولأنّ الكيان فصَل المسلمين عن عُمقهم العربي الإسلامي، وشكّل تأسيسُه رمزًا لسقوط الدولة العربية في دمشق[١٣٢]. وبتشتُّت الوحدة الجغرافية والدينية لبلاد الشام بإنشاء «دولة لبنان الكبير»، لم يشعر المسلم بأيّ انجذابٍ إلى الكيان الجديد بحدوده الضيّقة، مُعتبرًا أنه ينتمي إلى فضائه العربي-الإسلامي الأوسع، بتراثه التاريخي والثقافي، والذي يمتدّ من ضِفاف المحيط الأطلسي إلى حدود الهند وجنوب شرق آسيا، وشمالي الصحراء الكبرى في أفريقيا. إلى ذلك، تولّد لدى المسلم في لبنان الكبير شعورٌ بأنه أصبح ينتمي إلى أقلّية كباقي الأقلّيات الدينية، بعدما كان صاحب السيادة في «دار الإسلام» (الحكم العثماني: ديمغرافيا وسياسة). وعمّا كان يتردّد لدى أغلب الأوساط الإسلامية، عبّر حينذاك محيي الدين النصولي في صحيفته «بيروت» بالقول: «ولو فرضنا وحافظنا على الوضع الحاضر بحدوده التي ينصّ عليها الدستور اللبناني، فإنّ نصف سُكّان الجمهورية اللبنانية غيرُ راضٍ عن وطنه، يحنُق في صدره حُبّ هذا الوطن، ويُعلّم أولاده كراهيّته، ويقول لهم إنهم غرباءُ فيه، وإنّ وطنهم الحقيقي يمتدُّ إلى أبعد من لبنان، ويجتاز هذه الحدود إلى ما وراءها، حيث يُرفرف علَمٌ جميل له قُدسيّتُه وجماله وتاريخه وجهاده (العلَم السوري)»[١٣٣]. وينطبق موقف السُنّة هذا على الشيعة في الجنوب، الذين نظروا

---

١٣٠ الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق**، ص ٣٥-٣٦، و١٦٢-١٦٣.

١٣١ شاهين، **الطائفية في لبنان**، ص ١٧٢.

١٣٢ باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ ولماذا سقط؟**، بيروت ١٩٧٨، ص ٥٤، وقارن بـ: ساطع الحصري (أبو خلدون)، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث**، بيروت، لا ت، ص ١.

١٣٣ نقلًا عن: عصام خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء ١٩٣٨-١٩٤٦**، لا م، ١٩٩٨، ص ٩-١٠.

إلى لبنان الكبير على أنه دولة «اصطناعية»؛ لأنها تُغيّب الهُويّة القومية، وتجعل المسلم خاضعًا «للسياسة الطائفية للبنان الصغير»[١٣٤].

٣. ثقافة المسيحيّين وتعليمهم على أيدي المُبشِّرين الأجانب، وانفتاحهم على الغرب، وإمساكهم بالاقتصاد، وتراكُم الثروة في أيديهم بفعل مبادراتهم الفردية منذ العهد العثماني، ما سمح لهم بالتفوُّق الثقافي والعلمي والاقتصادي على مُواطنيهم المسلمين في لبنان الكبير، وصولًا إلى ادّعاء ثقافةٍ وخصوصية مختلفة عن المسلم في الداخل، وعن المسلم في «الجوار»، في مقابل عجز المسلمين عن اللّحاق بشركائهم في الوطن لأسبابٍ ثقافية واقتصادية وتاريخية. وهذا ما أوجد نظرتَين مختلفتين تجاه «الآخر»: شعور المسيحي بالتفوُّق على المسلم، ونظرة المسلم التي ترفض الثقافة الغربية و«تفرنُس» مسيحيّي لبنان، والتي تنطلق من عقدة نقصٍ وحسدٍ تجاه ما أنجزه المسيحي من قفزات تحت الحكم العثماني، وفي ظلّ الانتداب الفرنسي، فضلًا عن الاستئثار بالحكم في لبنان المستقلّ. لقد لحق التخلُّف بالمسلم نتيجة افتقاره إلى المبادرة الشخصية، والتحاقه بالمدرسة العثمانية، وعدم تنمية الدولة العثمانية اقتصادًا إسلاميًّا يُعبّر عن مصالحه، وبسبب خدمته في الإدارة والجيش العثمانيَّين بعيدًا عن مواقع الإنتاج[١٣٥].

٤. شعور المسلمين - سُنّةً وشيعة - بُعيد تأسيس لبنان الكبير، بالإجحاف اللاحق بهم من جرّاء استئثار المسيحيّين بمعظم الوظائف الرسمية العليا[١٣٦]. وعلى الرغم من بقاء القيادات الإسلامية على عهدها لمبدأ الوحدة مع سورية، فإنها بدأت تُطالب، منذ منتصف العام **١٩٢٦**، بحقوق طائفتها المهضومة في الكيان اللبناني[١٣٧]، حتى بعد انخراطها التدريجي في الإدارة اللبنانية منذ العام **١٩٢٨**، وتحديدًا بعد المعاهدة الفرنسية - السورية في تشرين الثاني من

---

١٣٤ علي عبد المنعم شعيب، **مطالب جبل عامل**، ص **٩٢-٩٤**.

١٣٥ عصام كمال خليفة، **في معترك القضية اللبنانية**، لا م، **١٩٨٥**، ص **١٩-٢٥**؛ وقارن في هذا الخصوص بدراستي: «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية»، الحلقة الأولى، مرجع سابق، ص **١٠٨-١٤٩**.

١٣٦ في آب **١٩٢١**، أبلغ القنصل البريطاني العام في بيروت وزير الخارجية البريطانية أنّ بعض وجهاء السنّة في بيروت قابلوا مسؤولين في المفوّضية الفرنسية العليا في بيروت، وعرضوا شكواهم حول الغبن اللاحق بالمسلمين، وبخاصة ما يتعلق بعدم تساوي أعداد الموظفين المسلمين بالموظفين المسيحيّين. حسّان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ط٢، بيروت **١٩٩٤**، ص**١٠٩**. وقارن بـ: علي شعيب، **مطالب جبل عامل**، مرجع سابق، ص**٩٢-٩٤**، و**٩٨-٩٩**، حيث يتناول المواقف العاملية الشاكية من الغبن اللاحق بالشيعة في مجال الضرائب والتوظيف.

١٣٧ محمد جميل بيهم، **النزاعات السياسية في لبنان**، ص ٢٧.

العام **١٩٣٦**. لقد اعترف المسلمون بمسؤوليتهم عن هذا «الإجحاف»، وبأنهم كانوا غير مُبالين بعد إنشاء لبنان الكبير ببلورة دورٍ لهم في الحياتَين السياسية والإدارية في لبنان بانتظار الوحدة المنشودة مع سورية. وبالتزامن مع ذلك، اشتكى المسلمون وسيّروا التظاهرات، وقدّموا العرائض احتجاجًا على عدم مُساواتهم بالمسيحيّين في الحقوق المدنية والسياسية، وأنّ الإنفاق والضرائب لا تُوزّع بصورةٍ عادلة بين الطوائف[١٣٨]، فضلًا عن عدم تطبيق إصلاحاتٍ إدارية وبلدية وتمثيلية، وعدم العدل في توزيع الإعانات المدرسية على الطوائف، وسياسة سلطات الانتداب الفرنسي المُجحفة في مجال التعليم الرسمي[١٣٩]. وتبع ذلك إقدامُ حكومة إدّه على تنظيم القضاء واختيار قُضاةٍ جُدد من أصحاب الشهادات العالية. فاعتبر المسلمون أنهم مُستهدَفون من جرّاء هذا التنظيم، وذلك بسبب الفوارق العلمية بينهم وبين المسيحيّين لتولّي هذا المنصب. فشنّ بعض الصحف الإسلامية حملاتٍ عنيفة ضدّ سلطات الانتداب الفرنسي، التي سارعت إلى توقيف جريدتي «**العهد الجديد**» و«**الشرق**» عن الصدور[١٤٠].

إنّ كل هذه الأسباب هي التي قوّت عند المسلمين النزعة نحو التطلُّع إلى مُحيطهم السوري الإسلامي، بينما أيّد موارنة الجبل الدولة الجديدة، ما دامت تحفظ خُصوصيّتهم في حِمى فرنسا[١٤١]. وعندما تغيّرت مواقف المسلمين -«المعتدلين» على الأقل - من الكيان الجديد، كان ذلك بناءً على واقعيةٍ سياسية بأنّ «دولة لبنان الكبير» أصبحت كِيانًا مُعترَفًا به ولا يمكن مقاومته، وأنّ تحقيق أمانيّهم القومية أصبح بعيد المنال. ولترغيب القيادات الإسلامية في الانخراط في الكيان الجديد، تركتها سلطات الانتداب الفرنسي تُمارس نفوذها

---

١٣٨ شعيب، **مطالب جبل عامل**، ص١٢٤. وفي المقابل، اشتكى الموارنة من ثِقل الرسوم الجمركية التي فرضتها سلطات الانتداب لتغطية نفقاتها في لبنان. فرفع البطريرك عريضة في العام **١٩٣٦** مذكّرة إلى الحكومة الفرنسية بأنّ سياستها الجمركية في لبنان كانت لصالح الشركات الصناعية والتجارية الفرنسية، بحيث لم تترك مجالًا مهمًّا حيويًّا للبرجوازية اللبنانية. انظر: شاهين، **الطائفية في لبنان**، ص١٧٨-١٧٩، وتقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص٤٢-٤٣، و٥٦-٥٧.

١٣٩ «مذكرة الكتلة الإسلامية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية في ٢٠ تموز **١٩٤٢**». علي عبد المنعم شعيب، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦**، بيروت **١٩٩٠**، ص٢٦٦-٢٧٤. وقد أقدم الرئيس إميل إدّه عند تولّيه رئاسة الحكومة اللبنانية في العام **١٩٢٩** - في ضوء سياسة التقشف - على إغلاق ١١١ مدرسة رسمية، فاعتبر المسلمون أنفسهم أكثر المتضرّرين من القرار، بسبب اعتماد أبنائهم على التعليم الرسمي. انظر: علي شعيب، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء**، ص٤٨، ورباط، **التكوين التاريخي للبنان**، مرجع سابق، ج ٢، ص٦٣٩.

١٤٠ أبي يونس، **إميل إده**، مرجع سابق، ص٩٤.

١٤١ حلّاق، **التيارات السياسية**، مرجع سابق، ص٦٠، و٧٨، و٨٠.

في مناطقها، وحصرت منافع الدولة بها وبأعوانها[١٤٢]. ومنذ العام **١٩٢٢**، قامت بتنظيم شؤون المسلمين الإدارية والشرعية والوقفية[١٤٣]، بعدما رفض المسلمون أن يتبعوا وزارة العدل، ورفض المسيحيون أن يبقوا خاضعين للقضاء الشرعي «العثماني»[١٤٤]. كما صدر مرسوم جمهوري عن إميل إدّه بأنْ يُصبح مفتي بيروت (السُنّي) -وكان أيامئذ محمد توفيق خالد- «مفتي الجمهورية اللبنانية»، وذلك على ما يبدو لإرضاء السنّة في لبنان وكسب تأييدهم[١٤٥]. وللهدف نفسه، صدر مرسوم بإنشاء محكمة تمييز جعفرية في بيروت في العام **١٩٢٦**[١٤٦].

- لبنان دولة ودستور: طائفية لا دمج وطني

بقي الاندماج المجتمعي في لبنان الكبير على حاله السابق من «التعايش»، عبارة عن طوائفَ متداخلةٍ في الحدّ الأدنى أو متجاورة جغرافيًّا، تحمل كلٌّ منها تجربتها التاريخية: المسلمون بهُويّتهم العربية وثقافتهم الإسلامية، وتطلُّعاتهم إلى محيطهم الواسع، وعدم قدرتهم على الانتقال الناجز من مفهوم الأمة الإسلامية إلى مفهوم الأمة العربية، فإلى مفهوم «الأمة اللبنانية»، والمسيحيون بخصوصيتهم «اللبنانية» وثقافتهم المتأثّرة بالغرب المسيحي، ورفضهم محيطهم العربي والذوبان فيه. فتوسّعت بذلك في لبنان

---

١٤٢ شعيب، **مطالب جبل عامل**، مرجع سابق، ص ٩٤.

١٤٣ الرقم ٧٥٣، والرقم ١/١٥٧.

١٤٤ لقد اهتاج الشارع الإسلامي من مشروع إميل إده لإصلاح الأحوال الشرعية الإسلامية وتبعيتها لوزارة العدل، واعتبر المسلمون أن ذلك يخالف شريعتهم. أبي يونس، **إميل إده**، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.

١٤٥ اعترفت دولة الانتداب بالعلَويّين في العام **١٩٣٦** كطائفة، أُسوةً بباقي الطوائف، لكنهم لم يتمتعوا بالحقوق السياسية التي تمتعت بها الطوائف الأخرى. وفي العام **١٩٩٥**، مُنحت الطائفة العلوية حقّ تنظيم شؤونها الدينية وأوقافها ومؤسّساتها الخيرية والاجتماعية التابعة لها وإدارتها. وسبق ذلك في العام **١٩٥١**، صدورُ قانون تنظيم الطوائف المسيحية واليهود، وقانون تنظيم الطائفة السنّية في العام **١٩٥٥**. وفي العام **١٩٦٢**، صدر قانونان يتعلّقان بالطائفة الدرزية: الأول لانتخاب شيخ عقل الطائفة الدرزية، والثاني بإنشاء «المجلس المذهبي للطائفة الدرزية». وفي العام **٢٠٠٠** صدر «قانون تنظيم مشيخة عقل طائفة الموحِّدين الدروز» الذي نظّم أحوال الطائفة الدرزية. وبالنسبة إلى الشيعة، جرى في العام **١٩٦٧** تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في مجلسٍ منتخب، وتم الاعتراف باستقلاليتها في إدارة شؤونها الدينية وأوقافها ومؤسّساتها بشكل منفصل عنَ الطائفة السنّية. فساهم ذلك في ظهور مذهبية سياسية. انظر: بشير خضر، «تقرير عن الطائفة العلوية في لبنان». موقع: **التيار الوطني الحرّ**. <www.lebanonfiles.ws/forum/showthread.php?p=108054&langid=3> accessed 2 October 2102 وحتى العام **١٩٩٥**، صدرت قوانين أخرى تنظّم أوضاع الطوائف الإسلامية.

١٤٦ شعيب، **مطالب جبل عامل**، ص ٩٧ Yusri Hazran, 'The Shiite Community in Lebanon: From Marginalization to Ascendancy', *Middle East Brief* 37 (2009) <www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB37.pdf> accessed 23 April 2013, 2.

الكبير مجالات الخلاف بين الطوائف[١٤٧]. صحيح أنّ السلطة السياسية تؤدّي دورًا مهمًّا في الدمج الاجتماعي عبر خلق آليّاتٍ له، كالانتخابات، وإقامة الإدارات المشتركة، ووضع التنظيمات، والتنمية، والتعليم، والصحّة، وتأمين العمل لجميع المواطنين... إلخ، إلّا أنّ دستور العام **١٩٢٦**، وبسبب منحاه الطائفي، لم يستطع أن يؤدّي دوره في الدمج الاجتماعي، وفشل في أن يخلق «مواطنة» توحّد بين اللبنانيّين. فكان بمثابة لغم متفجّر أُدخل إلى الكيان اللبناني[١٤٨].

بعد أن حلّ المفوّض السامي الفرنسي موريس بول سرّاي (Maurice Paul Serrail) المجلس التمثيلي المنتخب في العام **١٩٢٢**، اعتقد في العام **١٩٢٥** أنّ بإمكانه إجراء انتخابات لمجلسٍ جديد على أساس اللائحة والتمثيل النسبي وعدم تخصيص مقاعد فيه للطوائف، أيّ إلغاء الطائفية السياسية. لكن هذه الخطوة قُوبلت بالحذر والرفض في لبنان، كما رُفضت من قِبل الحكومة الفرنسية نفسِها، التي فضّلت الانتخاب على أساس القانون القديم، خشيةً من أن تُحمّل مسؤولية تداعيات الانتقال إلى نظام غير طائفي، في ظل عدم صدور قانون بذلك عن مجلسٍ تمثيلي لبناني[١٤٩]. وفي جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ **٣٠** حزيران **١٩٢٦**، أعلن إميل إده وعدد من الوزراء في الحكومة اللبنانية موقفهم من الطائفية، فإمّا أن تُلغى وتُعتمد الجدارة، وإما أن تُعتمد ويُحتفظ بالحقوق النسبية لكل طائفة. ورأى هؤلاء أنْ لا ضرورة للتمثيل الطائفي في الوظائف، ما دامت حقوق جميع الطوائف محفوظةً في البرلمان. لكن المجلس لم يأخذ باقتراحهم[١٥٠]. كان هذا الاقتراح لا يصبّ في مصلحة المسلمين، بسبب الفوارق الثقافية وفي مستويات التعليم بينهم وبين المسيحيين.

وقد اعترف رياض الصلح من جهته في البيان الوزاري لأوّل حكومةٍ له في العام **١٩٤٣**، بأنّ الطائفية السياسية «تُقيّد التقدّم الوطني... وتُسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعدّدة التي يتألّف منها الشعب اللبناني»[١٥١]. وهذا ما اتّضح في ظلّ الانتداب وبعده، عندما اتجهت دولة الانتداب إلى مُحاباة المسيحيّين وبخاصة الموارنة منهم؛ لأن لبنان، وفق رأيها، صُنع من أجلهم، إذ كانت مرحلة الانتداب بالنسبة

---

١٤٧ Claude Dubar and Salim Nasr, *Les classes sociales au Liban* (Paris 1976), 321.

١٤٨ ياسين سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص ٧٤.

١٤٩ أنطوان حكيّم، «المحاولة الأولى لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان: الجنرال سيرّاي وانتخابات **١٩٢٥**»، في: **التمثيل الشعبي والانتخابات في لبنان** (مجموعة مؤلفين)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت **٢٠٠٥**، ص **٢٥١-٢٧٠**.

١٥٠ أبي يونس، **إميل إده**، ص ٦٩، و٧١.

١٥١ نقلًا عن: **مجموعة البيانات الوزراية اللبنانية**، جمَعها وقدّم لها جان ملحه، بيروت، لا ت، ص **٢٢**.

إلى المسلمين مشروع هيمنة فرنسية-مارونية على لبنان[١٥٢]. فقابل السُنّة منهم إعلان الدستور، الذي رفضت غالبية قياداتهم أن تُشارك في صُنعه، بغضبٍ وتوجُّس، لأنه قضى على آمالهم في أن يكونوا جزءًا من سورية[١٥٣].

ومع أنّ مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا كان في عداد الشخصيات التي واكبت إعلان «دولة لبنان الكبير» في قصر الصنوبر في بيروت في أيلول ١٩٢٠، فإنّ ذلك أعطى انطباعًا خاطئًا بأنّ الطوائف الدينية مُتّحدةٌ تحت لواء الدولة الوليدة. فالمفتي كان من ضِمن غالبية المسلمين المُعترضين على قيام «دولة لبنان الكبير» المنفصلة عن سورية، واشترط لحضوره الاحتفال تعهُّدًا فرنسيًّا بأن يبقى لبنان وسورية مُوحَّدَين، على الأقلّ من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، وهو أمرٌ لم تلتزم به سلطات الانتداب الفرنسي. ورفض الشيخ نجا كل محاولات سلطات الانتداب لرشوتِه بالمال وتقريبه منها[١٥٤]. وبدلًا من ذلك، بعث في ٩ كانون الثاني عام ١٩٢٦، بكتابٍ إلى موسى نمّور، رئيس اللجنة المُكلَّفة بوضع الدستور (لجنة الـ١٣)، يُبلغه فيها رسميًّا برفض المسلمين الاعتراف بالدولة اللبنانية الجديدة[١٥٥].

وفي التاريخ نفسه، بعث وجهاء صيدا بكتاب إلى المفوّض السامي الجديد هنري دو جوفنيل (Henry de Jouvenel) يُعبّرون فيه عن رغبتهم في الانفصال عن لبنان الكبير، والانضمام إلى سورية على أساس اللامركزية [١٥٦]. كما بعث مفتي السُنّة وقاضِيهم في صيدا في ٢٧ من الشهر ذاته بعريضةٍ إلى الحاكم الفرنسي ليّون كايلا (Léon Cayla) يُطالب فيها بضمّ جنوب لبنان إلى سورية، ويرفض في الوقت نفسه

---

١٥٢ Carole H. Dagher, Bring down the Walls*: Lebanon's Postwar Challenge* (New York 2000), 4.

١٥٣ علي شعيب، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء**، ص٣٩. انتُخب النائبان السُنيّان عمر الداعوق وعبود عبد الرزاق في اللجنة التي أُنيط بها إعداد الدستور، ومن الشيعة صبحي حيدر ويوسف الزين، ومن الدروز جميل تلحوق. وبلغ عدد أعضاء اللجنة مع رئيسها موسى نمور، ١٣ عضوًا، فأُطلق عليها اسم «لجنة الـ١٣».

Antoine Hokayem, *La genèse de la constitution libanaise de 1926: Le contexte du mandat français, les projets préliminaires, les auteurs, le texte final* (Beirut 1996), 221-222.

١٥٤ حسان حلاق، «أعلام لا تُنسى في تاريخ بيروت (٢٥). العلامة الشيخ مصطفى نجا مفتي بيروت المحروسة: جذور أصيلة، وعلم نافع، ومواقف مشرّفة (١٨٥٢-١٩٣٢)»، جريدة **اللواء** (بيروت)، الحلقة ١/٣، ٢٨ نيسان ٢٠١٢.

١٥٥ باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت ٢٠١٠، ص٣٣٣.

١٥٦ نزيه حسني، «**صيدا ومسألة الزعامة السياسية. معروف سعد**»، رسالة أُعدّت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي، الجامعة اللبنانية/معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الخامس - صيدا، ١٩٨٠/١٩٨١)، ص٨٠.

الإجابة على أسئلة «لجنة الـ١٣» في شأن الدستور[١٥٧]. وما لبث أغلب وجهاء المسلمين السنّة البيروتيّين أن اجتمعوا في «نادي جمعيّة المقاصد الخيرية الإسلامية» في بيروت، وقرّروا مقاطعة اللجنة «لأنّ الأمّة الإسلامية لا تُقرّ بلبنان الكبير»[١٥٨]. وكان قد سبق ذلك أنْ عرَض النائبان السُنّيان عمر الداعوق وعمر بيهم على اللجنة في العام **١٩٢٥** أن يتمّ التفاوض مع الوجهاء المسلمين الرافضين التعاطي معها حول مطلبهم بتقسيم لبنان إلى فدراليتين تتكوّن الأولى من جبل لبنان، والثانية من المناطق التي ضُمّت إلى لبنان الكبير في العام **١٩٢٠**. لكنّ اللجنة تحفّظت على إبداء رأي في الموضوع[١٥٩]. وعند مناقشة الدستور في المجلس النيابي بتاريخ **١٩** أيار **١٩٢٦**، تحفّظ النواب السنّة ونائب بعلبك الشيعي صبحي حيدر عليه، وطالبوا بجعل الأراضي التي ضُمّت إلى لبنان الكبير من دون رِضى أهلها، دولةً مستقلّة يكون لها شكل اتحادٍ مع لبنان وسورية[١٦٠]. وسوف تكون دعوة المسلمين إلى الفدرالية مطروحةً في كل مرة يشعرون فيها أنّ الأمور لا تسير لصالحهم[١٦١]. وهو أمر يُذكّرنا بدعوات مشابهة للموارنة إلى الفدرالية أكثر تركيزًا منذ اندلاع الحرب في العام **١٩٧٥**.

في المقابل، رحّب المسيحيون، والموارنة تحديدًا، بالدستور؛ لأنهم رأوا فيه تعبيرًا عن حالة طائفية مجتمعية، وتشريعًا دستوريًّا للكِيان اللبناني بحدوده واستقلاله، ولأنه شكّل ضمانةً لمستقبلهم[١٦٢]. أمّا الأرثوذكس سُكّان المدن، وبسبب مشاعر العروبة عندهم، فقد أيّدت نُخبٌ واسعة منهم الانضمام إلى سورية، وتخوّفت من طموحات بعض القيادات

---

١٥٧ Hokayem, *La genèse de la constitution libanaise de 1926*, 233.

١٥٨ نقلًا عن: عصام خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء ١٩٣٨-١٩٤٦**، لا م، ١٩٩٨، ص٨.

١٥٩ Hokayem, *La genèse de la constitution libanaise de 1926*, 230-231, 271-372.

١٦٠ هؤلاء النواب هم: خالد شهاب، وخير الدين عدرة، وعمر بيهم، وعمر الداعوق. وانضمّ إليهم نائب بعلبك والبقاع الشيعي صبحي حيدر. انظر: خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء**، مرجع سابق، ص٨. ووفق مذكّرات عمر الداعوق (التي ستصدر قريبًا)، فقد شارك الداعوق في اللجنة التي انتُخبت من قِبل المجلس النيابي لإعداد الدستور. ويبدو أنه عاد عن موقفه تحت ضغط الإجماع السنّي، وانضم إلى المُنادين بالاتّحاد مع سورية. وقارن بـ: شعيب، **مطالب جبل عامل**، ص١٢٢، وسليمان تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، مرجع سابق، ص٣٢.

١٦١ تزامنت ردود الفعل الإسلامية الرافضة للدستور والمُطالِبة بالوحدة مع سورية مع الثورة السورية، الأمر الذي أثار مشاعر المسلمين اللبنانيّين ضدّ الانتداب الفرنسي. وظهرت في المناطق الإسلامية في لبنان دعوات إلى حمل السلاح؛ ما حمل المفوَّض السامي الفرنسي على تعليق صحف المعارضة، وفرض الإقامة الجبرية على قيادات الحركة الوطنية اللبنانية المُوالية لسورية. انظر: رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج ٢، ص٦١٩-٦٢١.

١٦٢ رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج٢، ص٦١٩-٦٢٠.

المارونية في التمسُّك بلبنان ماروني، ما يُضعف حُضورهم السياسي[١٦٣]. وأمّا بالنسبة إلى شيعة الجنوب، فقد أصدروا بيانًا لا يلحظ الوحدة مع سورية، وإنما إنصافهم من الغبن اللاحق بهم في مجال إرهاقهم بالضرائب (٤٠٪ من مجموع الضرائب التي يدفعها سُكّان لبنان الكبير، وفق مذكّرة شيعية)، والضنّ عليهم بالوظائف في الإدارات العامة وبالخدمات الإنمائية والتعليم والنهوض بالزراعة. فطالبوا سلطات الانتداب بفصلهم عن لبنان، عبر إنشاء إدارة مستقلة تحت إشراف الدولة المُنتدَبة[١٦٤]. لكنّ التخلّي عن الوحدة السورية لم يكن موقفًا شيعيًّا ثابتًا، إذ شاركت قياداتٌ شيعية في المؤتمر القومي في دمشق في حَزيران عام **١٩٢٨**، وفي «مؤتمر أهل الساحل» في تشرين الثاني عام **١٩٣٣**، اللذين طالبا بوحدة البلاد السورية[١٦٥]. وأمّا بالنسبة إلى الدروز، فقد تجاذبهم المشروعان الوَحْدويُّ السوري، والقومي اللبناني، ولم يكونوا أصحاب مشروع خاص بهم. فقد أرادت الغالبية منهم لبنانَ مُلحَقًا بسورية المستقلّة، لكنها تحوّلت في ما بعد إلى القبول باستقلاله عن سورية تحت مظلّة الانتداب[١٦٦]. وكان هناك تيّار درزي واضح لصالح لبنان كبيرٍ مُستقلّ أو مُتعاون مع فرنسا[١٦٧].

بدلًا من العمل على الدمج الاجتماعي، كرّس الدستور في مادّتيه التاسعة والعاشرة[١٦٨] حقّ كل طائفة دينية في أن تكون مستقلّةً وذات خصوصيةٍ في إدارة أحوالها الشخصية وشؤونها الدينية والتربوية، بغضّ النظر عن حجمها[١٦٩]. وكان

---

١٦٣ خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء**، مرجع سابق، ص ١٣.

١٦٤ شاهين، **الطائفية في لبنان**، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧٠. وفي العام **١٩٥٤**، اشتكى الزعيم الكتائبي الماروني بيار الجميّل من أنّ ٨٠٪ من الضرائب يدفعها المسيحيون، بينما يدفع المسلمون نسبة ٢٠٪، مُطالِبًا بوجوب إعادة النظر في توزيع أموال الخزينة بصورة عادلة، بحيث لا تذهب إلى طائفةٍ لرفع الحرمان عنها (المسلمين) وتُحرم طائفة أخرى (المسيحيّين). سليمان تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص ٨٢-٨٣.

١٦٥ يرى المؤرخ علي شعيب أنّ توقيع قيادات شيعية من جبل عامل على البيان الذي كان خاليًا من الإشارة التقليدية إلى الوحدة مع سورية، يعود إلى تأثير السلطات الفرنسية فيهم، وإلى ما أشيع حول الاتفاق الفرنسي-السوري لإعطاء سورية طرابلس مع عكار كمَنفذ لها على المتوسط، ما يعني بقاء الشيعة ضمن لبنان الكبير، وهذا ما جعلهم يفكرون بواقعية أنّ مصيرهم مرتبط بلبنان وليس بسورية. ويرى الباحث نفسه أنّ التشكيك في عُروبة الشيعة ربما كان سببًا إضافيًّا لِـ «لَبْنَنة» الشيعة. شعيب، **مطالب جبل عامل**، مرجع سابق، ص ٩٨-١٠٧، و١١٣-١١٨. وحول عريضة «مؤتمر أهل الساحل»، انظر: شعيب، المرجع نفسه، ص ١٢٢-١٢.

١٦٦ حول الموقف الدرزي، انظر: حسن أمين البعيني، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣**، بيروت ١٩٩٣، ص ٩٠-٩١.

١٦٧ خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء ١٩٣٨-١٩٤٦**، ص ١٣.

١٦٨ رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج١، ص ١٦١-١٦٣.

١٦٩ عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعدّدية ولبنان**، بيروت ١٩٩١، ص ٧٤.

من بين تلك الطوائف هذه المرّة الطائفة السُنّية، التي خسرت في لبنان الكبير ما تمتّعت به من امتيازات في ظلّ الدولة العثمانية كطائفةٍ صاحبة السيادة. وفي ظلّ النظام الطائفي، أصبح ولاء المواطن اللبناني لطائفته أو للمذهب الذي يتبعه كوحدةٍ سياسية-اجتماعية-ثقافية، عبر قياداته المدنية والدينية وأجهزتها القضائية ومؤسّساتها الاجتماعية والخيرية، وأصبحت «المُواطَنة» بالنسبة إليه عكس المواطنة التي تعني الانتماء إلى مجتمع واحد (وطن)، هي الانتماء إلى الحيّز الجغرافي الذي يتجانس فيه مع أبناء طائفته أو مذهبه. وهذا باعتراف الدولة اللبنانية، الحاضنة السياسية للطائفية/المذهبية المجتمعية، والتي لا تعترف بمواطنيها سوى باعتبار أنهم ينتمون إلى طوائفَ دينية، وتُسجّلهم في قيودها وفق انتماءاتهم المذهبية، ما يجعل من المستحيل عُبور هؤلاء إلى الوطن، إلّا من خلال طوائفهم[١٧٠].

لم يقتصر السبب في الشرخ المجتمعي على المادّتين المذكورتين فحسب، بل إنّ نظام لبنان جعل الانتماء الطائفي هو القاعدة في توزيع المناصب الإدارية وفي الدخول إلى الوظيفة الرسمية، إذ نصّت المادّة (٩٥) من الدستور اللبناني، وبشكل مُخالِف للمادّتين السابعة والثانيةَ عشْرةَ من الدستور[١٧١]، على تمثُّل الطوائف «بصورة مؤقتة وبصورة عادلة» في الوظائف العامّة، وفي تشكيل الوزارة «من دون أن يؤُول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»[١٧٢]، وكذلك المادّة (٩٦) التي نصّت على توزيع المناصب في مجلس الشيوخ على أساس (٩) للمسيحيّين، و(٦) للمسلمين، وبصورة موقتة أيضًا.

وقبل تسوية «الميثاق الوطني»، ظلّت كلٌّ من الرئاسات الثلاث الأُولى خارج التوزيع الطائفي وفق المادّة (٩٥). فلم يكن أول رئيس للجمهورية مارونيًّا، بل كان أرثوذكسيًّا (شارل دباس). وبعد أن احتلّها الموارنة بين العامين ١٩٣٤ و١٩٤٣،

---

١٧٠ محمود حيدر، «أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان. الإمكان بين مستحيلين»، مجلة **الدفاع الوطني**، ٧٣ (٢٠١٠)، ص١٠٨-١١٠.

١٧١ حول نصّ المادة السابعة، انظر ص٧٣، ١٦٢ من هذا الفصل. أمّا المادة الثانيةَ عشْرةَ ، فقد نصّت على أنّ «لكل لبناني الحق في تولّي الوظائف العامة، لا ميزة لأحدٍ على الآخر إلّا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينصّ عليها القانون».

١٧٢ لاقت هذه المادّة أثناء مناقشتها معارضةً شديدة من عدد من النواب، وغالبيتهم من المسيحيّين (إميل ثابت، وبترو طراد، وإبراهيم المنذر، وجورج زوين، وإبراهيم حيدر، وخالد شهاب)، الذين سوّغوا معارضتهم بأنه «لا وحدة وطنية طالما يوجد طائفية». واعترض نائب بعلبك إبراهيم حيدر على عبارة «بصورة موقتة»، مُطالِبًا بتحديد زمني لانتهاء العمل بها. ياسين سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.

انتقلت إلى بروتستانتي (أيوب ثابت)، ثم إلى أرثوذكسي في العام نفسه (بترو طراد). وانطبق هذا على رئاسة المجلس النيابي وعلى رئاسة الحكومة، اللتين لم تكونا مخصَّصتَين للشيعة أو للسُنّة[١٧٣]. وهكذا، بموجب المادّتين (٩٥) و(٩٦)، جرى تسييسُ «الطائفية العادلة»، لتصبح قاعدةً للسلطة والمغانم، وتعبيرًا عن الحالة الطائفية المجتمعية. وهذا «المؤقّت» استمرّ حتى العام ١٩٨٩، عندما ظهر في صيغةٍ جديدة في «اتفاق الطائف»[١٧٤].

وفي السنوات التي تلت إنشاء لبنان الكبير، تناسى السياسيون المسيحيون الحالة المؤقتة للطائفية السياسية، فعملوا على تثبيتها وجعلِها «حقًّا تاريخيًّا» لهم يُدافعون عنها، وأصبحت مقدّسة، والمسُّ بها من المحرّمات[١٧٥]. والواقع أنه سيكُون للدعوة إلى «الطائفية العادلة» انعكاساتٌ سلبية على تطوُّر لبنان المعاصر، حيث جرى تسييسُ الطائفية لتصبح قاعدة السلطة والمغانم، وتعبيرًا عن الحالة المجتمعية الطائفية. حتى إنّ النائب الذي يُفترض به أن يُمثّل «الأمّة جمعاء»، لن يكون أكثر من مُمثّل لطائفته، وحلقة الاتصال الزبائنية بين قاعدته الانتخابية (الطائفة أو المذهب) وبين الدولة[١٧٦]. فالنائب أو الزعيم الطائفي، يؤمّن لناخبيه الخدمات والمشاريع وفرص العمل، بينما يَنتخب الفردُ زعيمه الى المجلس النيابي، ويقدّم أفراد عائلته كقوةٍ جماهيرية تعمل له، ويُمجّده ويحمل السلاح من أجله في «الحرب»[١٧٧]. وبذلك، تضافرت الطائفية المجتمعية مع الطائفية السياسية، لِتُشكّلا معًا سدًّا منيعًا أمام تحوُّل لبنان إلى وطنٍ لجميع أبنائه.

- ترشيح الجسر لرئاسة الجمهورية: لاءاتٌ مارونية وفرنسيّة

يُعتبر العام ١٩٣٢ مرحلةً مهمّة بالنسبة إلى تطوُّر لبنان الطائفي، حيث شهِد ترشيح الشيخ الطرابلسي محمد الجسر (مسلم سُنّي)[١٧٨] نفسه لانتخابات رئاسة

---

١٧٣ سويد، **مرايا الأحوال**، ص٦٤-٦٥.

١٧٤ جرى الحديث في الفقرة «ز» من «وثيقة الوفاق الوطني» التي انبثقت عن «اتفاق الطائف»، عن «خطة مرحلية» لإلغاء الطائفية السياسية. ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت ١٩٩٣، ص٢٥٨.

١٧٥ إيلي سميّا، «اتّفاق الطائف: المضامين الدستورية لحلّ النزاع اللبنانيّ»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**. جورج إميل عيراني وولوري كينغ عيراني (إشراف)، ترجمة باسم رحال، بيروت ١٩٩٦، ص٨٩-٩٢.

١٧٦ Samir Khalaf, *Lebanon's Predicament* (New York 1987), 139-142.

١٧٧ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص٤٦-٤٧.

١٧٨ رجل دين وتربوي من طرابلس (١٨٨١-١٩٣٤)، ونجل العالِم الشيخ حسين الجسر، أحد أبرز المؤيّدين لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني في نشر «الجامعة الإسلامية». كان سياسيًّا بارزًا تقلّد

الجمهورية، مدفوعًا بطُموح شخصي، وتكتيكًا من قِبل إميل إدّه المُنافس لبشارة الخوري[١٧٩]. وقد تجاذبت الساحة السياسية اللبنانية أيامئذٍ ثلاثةُ اتجاهات: أصرّ الاتجاه الأول، بزعامة بكركي، على مارونيّة المرشّح لرئاسة الجمهورية، بينما وافق أصحاب الاتجاه الثاني على تولّي مسلمٍ رئاسةَ الجمهورية عبر دعم إميل إدّه وموارنةٍ آخرين وأرثوذكس ترشيح الشيخ محمد الجسر، وهو ما جعل سلطات الانتداب تُعارض هذا الترشيح، خوفًا من أن يؤدّي إلى تكتُّل إسلامي-مسيحي يُضرّ بمصالح فرنسا[١٨٠]. أمّا الاتجاه الثالث، فهو إسلامي، ويُصرّ على تمسُّك الشيخ الجسر بترشُّحه كمسلم، مع المطالبة في الوقت نفسه بإحصاءٍ سُكّاني جديد لإظهار تفوُّق المسلمين العددي على المسيحيّين، بعدما امتنع مسلمون عن المشاركة في إحصاء العام **١٩٢١**[١٨١]. وكان الموارنة قد ادّعوا خلال العامين **١٨٦٤** و**١٩١٢**، ومن منطلقٍ طائفي، أنهم أكبر الطوائف في جبل لبنان، وبالتالي فإنّ من حقّهم أن يكون لهم مقاعدُ إضافيةٌ في مجلس إدارة متصرّفية جبل لبنان وفق حجمهم الديمغرافي، فتحقّق لهم ذلك. وها هو ذا تَنامي الديمغرافيا الإسلامية يجعل المسلمين يُطالبون، من المنطلق نفسِه، برئاسة الجمهورية لهم[١٨٢].

وكان نجمُ الشيخ الجسر السياسي بدأ يسطع منذ انتخابه رئيسًا للمجلس النيابي في العام **١٩٢٧**، وبعدما بدأت ملامح تفكيره الوطني بالظهور، ويقوم على الإيمان

مناصبَ رفيعةً إدارية وقضائية وبرلمانية عديدة. وفي العام **١٩٢٦/١٩٢٧**، عُيّن رئيسًا لمجلس الشيوخ، ثم انتُخب رئيسًا للمجلس النيابي، وبقي في المنصب حتى ترشُّحه لرئاسة الجمهورية. عُرف عنه دفاعُه عن الكِيان اللبناني، ورفضُه للطائفية، وانفتاحُه على المسيحيّين، وأبرزُهم البطريرك إلياس الحويك الذي ارتبط بصداقة معه. انظر: عبد الله إبراهيم سعيد، **الشيخ محمد الجسر: من مجلس المبعوثان إلى رئاسات لبنان**، بيروت **٢٠٠٥**.

١٧٩ لم يكن تأييد إميل إده ترشيح الجسر هدفًا استراتيجيًّا، وإنما حصل بسبب التجاذبات داخل المعسكر الماروني بين كتلتي الخوري وإده، إذ كان الأخير من أكثر القيادات المارونية شعورًا بـ«الخطر» الإسلامي على الموارنة، ديمغرافيًّا وسياسيًّا. ويذكر بعض الباحثين أنّ البطريرك الحويك، الذي ارتبط بصداقة مع الشيخ الجسر، كان أول من لفت نظره إلى مسألة الترشح للرئاسة، حيث كان الحويك يعترض على ترشيح شارل دباس ودعم المفوّضية الفرنسية له. انظر: نصوحي العكاوي، «**الشيخ محمد الجسر. حياته، آراؤه السياسية ١٨٨١-١٩٣٤**»، رسالة أُعدّت لإنجاز مقرّرات شهادة الكفاءة في التاريخ، كلية التربية/الجامعة اللبنانية **١٩٧٣**، ص **٩٦**.

١٨٠ العكاوي، «**الشيخ محمد الجسر**»، مرجع سابق، ص **٩٧**.

١٨١ أظهر إحصاء العام **١٩٢١** لتوزُّع الديمغرافيا ما يلي: **٣٣٠** ألف نسمة للمسيحيّين، و**٢٧٥** ألفًا للمسلمين، و**٤٣** ألفًا للدروز، و**٣٥٠٠** لليهود.

Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, second edition (Beirut 1968), 127 n. 3.

١٨٢ انظر ص **٣٧-٣٨** من هذا الفصل.

بلبنان، وأنّ التخلُّص من الانتداب لا يكون بالأمانيّ ولا بالشعارات، وإنما بالعمل اليومي والمُطالبة الحثيثة وتضافُر جهود المُوالاة والمعارضة معًا لتحقيق هذا الهدف. وكان الجسر يعتقد أنه يمكن الاستفادة من الانتداب الفرنسي كي يُحقّق لبنان تطوُّرًا حضاريًّا، من دون إعطائه الفرص للبقاء في البلاد[١٨٣]. فانتهج سياسةً واقعية تتكيّف مع الانتداب على لبنان الكبير، مُعتبرًا أنّ هذا الكيان يمكن أن يخطُو نحو الاستقلال التام عن فرنسا[١٨٤].

عُرف الشيخ الجسر بطموحه إلى رئاسة الجمهورية منذ تعيينه رئيسًا للمجلس النيابي، وأبلغ المُفوَّض الفرنسي العام أوغست هنري بونصو (Auguste-Henri Ponsot)[١٨٥]، عند فتح معركة رئاسة الجمهورية، «أنّ الطائفة الإسلامية طامعةٌ بالأمر أيضًا (أن يكون المركز لأحد أبنائها)، وأعتقد أنها ستقدّم مسلمًا مرشّحًا...»، فردّ المفوّض السامي بالقول، وفق رواية الجسر نفسه: «لا مانع عندي من ترشيح المسلمين رجُلًا من رجالاتهم، ولا اعتراض منّي عليك، وذلك بسبب ما تُعلنه من إخلاصك لوطنك ولفرنسا...»[١٨٦].

لكنّ وصول الجسر إلى رئاسة الجمهورية بصفته مُسلمًا، رغم شخصيّته المُتّزنة والمُنفتحة على المسيحيّين، وبخاصة على البطريرك إلياس الحويك[١٨٧]، جُوبه بمعارضةٍ شديدة من طرف البطريرك الماروني الجديد أنطوان عريضة (**١٩٣٢-١٩٥٥**) الذي خلَف البطريرك الحويك، صديق الجسر. فضلًا عن ذلك، عارضت الترشيحَ قياداتٌ مارونية روحية ومدنية، مدعومة من قِبل المندوب السامي الفرنسي، بحجّة أنّ رئاسة الجمهورية يجب أن تكون لماروني[١٨٨]، وأنّ الموارنة ينتظرون الفرصة هذه لاحتكار هذا المنصب منذ

---

١٨٣ محمد نور الدين عارف ميقاتي، **طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين: أوضاعها الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية**، لا م، ١٩٧٨، ص ١٦٢-١٦٣.

١٨٤ نصوحي العكاوي، «**الشيخ محمد الجسر**»، مرجع سابق، ص ٨٠.

١٨٥ سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص ٢٣٧-٢٣٨.

١٨٦ نقلًا عن : سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص ٢٣٧-٢٣٨.

١٨٧ ينقل أبي يونس عن إده قوله: «إن الشيخ محمد الجسر يتمتع بشعبية كبيرة لا عند المسلمين فقط بل عند المسيحيّين أيضًا؛ لأنه أعاد إلى وظائفهم ٧٠٠ موظف عديمي الجدوى الذين كنت قد صرفتهم من الخدمة إبان رئاستي للحكومة»، ص ١٠٣.

١٨٨ صحيح أنّ إنشاء لبنان الكبير كان يهدف إلى أن يكون ضمانة للمسيحيّين، والموارنة تحديدًا، إلّا أنّ ذلك كان ينسجم مع سياسة فرنسا التقليدية في المنطقة. ولولا رغبتها في إنشاء لبنان «مسيحي»، لكانت تفاهمت مع فيصل بن الحسين على الإبقاء على «لبنان الصغير». جوزيف أبو خليل، «المثال اللبناني: شهادة للعُروبة لا ضدّها»، في: **٥٠ سنة من الاستقلال: دور لبنان ووظيفته**، أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (٢١-٢٦ حزيران ١٩٩٣)، بيروت ١٩٩٣، ص ٣٥.

إنشاء الجمهورية اللبنانية. كما اعتقدت قيادات مارونية أنّ لبنان «الموطن المسيحي»، سيكون مُعرّضًا للزوال في حال وصول مسلمٍ إلى سدّة الرئاسة، وعندها سيدُور لبنان، بفضل مُسلمِيه، في فلك سورية[١٨٩]. من هنا، استدعى البطريرك عريضة النواب روكز أبي ناضر ويوسف الخازن وسامي كنعان، ونَهَرهم ليثنيهم عن دعم ترشيح الجسر للرئاسة، معتبرًا أنّ ذلك «خروجٌ عن التقاليد المسيحية اللبنانية»، وأنّ «القومية اللبنانية لا تُكرّس إلّا عبر رئيس ماروني للجمهورية». وقال عريضة لكنعان، الذي كان نائبًا عن جزّين: «أنت بدّك تعمل مسلم رئيس جمهورية؟ شو جنّيت؟!». فأجابه كنعان: «إنّ المسلم الذي نُرشّحُه للرئاسة -أي الشيخ محمد الجسر- هو أكثرُ لبنانيةً من الكثيرين. وأنتم في بكركي ورجال الإكليروس كُنتم أقرب الناس إليه، ما الذي تغيّر؟»[١٩٠]. وبعد أيام قليلة، انضمّ إلى النواب الثلاثة نوابٌ موارنة آخرون، هم ميشال زكور وقبلان فرنجية وأنيس الخوري يؤيّدون ترشيح الشيخ الجسر[١٩١]، ما جعل سيّد بكركي يتحرّك في أكثر من اتجاه لوقف العملية الانتخابية، في حين ارتفعت أصوات مارونية تُحذّر الفرنسيّين من السكوت على وصول مسلمٍ إلى الرئاسة.

إنّ تمتُّع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة -بموجب الدستور- جعلته المؤثّر في الحياة السياسية اللبنانية، من خلال سلطاته الدستورية وارتباط أجهزة الدولة وإدارتها به، وفرض نفوذه على المجلس النيابي وعلى الحكومة، فضلًا عن علاقاته بالفعاليات الاقتصادية، هو ما أخاف الموارنة من وصول مسلمٍ إلى سدّة رئاسة الجمهورية. فسلطات رئيس الجمهورية وتبوُّء مسيحيّين المراكزَ المفصلية في الإدارة تحت مظلّته وحمايته، وبشكل خاص قيادة الجيش والمديرية العامة للأمن العام[١٩٢]، جعلت المجتمع المسيحي يلتفّ حول «رئيسه»، لِما يقدّمه له من شعور بالحماية والأمان، وبالتالي التطلُّع إلى المستقبل بثبات، لمواجهة وقوع لبنان تحت تأثير محيط عربي-إسلامي، فيصبح رئيس الجمهورية بذلك «رأس حربة» في الدفاع عن المسيحيّين. من هنا، كان أي خلل في هذه الثوابت يُعرّض المسيحيّين، دولةً وسياسة ومجتمعًا، إلى أخطار جسيمة.

وقد لخّص «جورج سمنه» في رسالة له إلى رئيس الوزراء الفرنسي أندريه تارديو (André Tardieu) بعنوان: «ملاحظات حول انتخابات الرئاسة في لبنان»، بتاريخ ٧

---

١٨٩ رباط، **التكوين التاريخي للبنان**، ج٢، ص٦٤٢-٦٤٣.

١٩٠ نقلًا عن: العكاوي، «**الشيخ محمد الجسر**»، ص٧٤، و٩٨-٩٩.

١٩١ سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص٢٤٩-٢٥٠.

١٩٢ أنطوان خويري، **الحرب في لبنان ١٩٧٦، حوادث لبنان (٤)**، ج٣، منشورات دار الأبجدية، لا م، لا ت، ص٤٨٨.

نيسان **١٩٣٢**، كل مخاوف الموارنة من وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية، على صعيد لبنان ومحيطه السوري. فذكر أنّ تطاحُن المسيحيّين على منصب الرئاسة شجّع المسلمين على التطلُّع إلى هذا المنصب، وأنّ هذه المحاولة قد لا تتكرّر بالنسبة إليهم. وأضاف: «إن دولة لبنان الكبير كانت بهدف إقامة التوازن في المنطقة مع الوزن الإسلامي لسورية، وذلك بجعل لبنان القاعدة الأساسية للنفوذ الفرنسي في شرقي المتوسط... فترشيح الشيخ محمد الجسر سيقود حتمًا إلى تشكيل جبهة إسلامية في وجه القوى المسيحية المُفكّكة والمتناحرة». وغمَز «سمنه» من قناة فرنسا بأنّ مصلحتها هي مع المسيحيّين، وقال: «وفي الوقت الذي سيصار فيه إلى إبدال الانتداب بمعاهدة، فإنّ مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى أن تكون هناك شخصية موثوقة، وعلى اطّلاع كامل بالعجلة الإدارية، وبمشكلات لبنان الاقتصادية، وأن تكون هذه الشخصية على كامل الاتفاق في وجهات النظر مع المفوضية العليا للقيام بالإصلاحات الضرورية...»[١٩٣].

وعلى الرغم من قُرب الشيخ الجسر من سلطات الانتداب الفرنسية، فإنّها تذرّعت، عندما ثبت الجسر على ترشيحه ولم ينسحب بناءً على الضغوط التي تعرّض لها، بأنّ ترشُّح مسلم للمنصب يعطّل دورها في لبنان الذي يرتكز على حماية المسيحيّين، وهي «لا تقبل إلّا أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيًّا»[١٩٤]؛ لأنّ الحفاظ على الانتداب الفرنسي يقتضي ترسيخ هيمنة المسيحيّين[١٩٥]. وكان رئيس الوزراء الفرنسي ألكسندر ميلّران (Alexandre Millerand) قد أبلغ في رسالة له إلى الجنرال هنري جوزيف أوجين غورو (Henri-Joseph-Eugène Gouraud) عشية إنشاء «دولة لبنان الكبير»، أنّ من مهامّ فرنسا «فَرْنَسة مسيحيّي لبنان»[١٩٦]. وأضاف ميلران: «إنّ حفاظ فرنسا على الدولة اللبنانية ذات أغلبية مسيحية شديدة التعلُّق بها، يصبُّ في مصلحتها، باستخدام المسيحيّين كعنصر توازُنٍ تجاه الداخل الإسلامي السوري»[١٩٧]. صحيح أنّ الكيان اللبناني أنشأته

---

١٩٣ نقلًا عن: سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص ٢٥٠-٢٥١.

١٩٤ هذا ما قاله «بونصو»، المفوض السامي الفرنسي، للشيخ محمد الجسر، في محاولةٍ لِثنيه عن الترشُّح. نقلًا عن: وليد عوض، **أصحاب الفخامة**، بيروت ١٩٧٧، ص ١٩٠.

١٩٥ حسّان حلّاق، **التيّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢. مع دراسة للعلاقات اللبنانية-العربية والعلاقات اللبنانية-الدولية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا ت، ص ٧٦-٧٧.

١٩٦ نقلًا عن: عصام خليفة، **في معترك القضية اللبنانية**، مرجع سابق، ص ٧١.

١٩٧ تقرير رفعه الجنرال هنري غورو (Henri Gouraud) إلى وزير الخارجية أو وزير الدفاع الفرنسي بتاريخ ١٩ آب ١٩٢٠، أي قبيل إنشاء «دولة لبنان الكبير». وكان يدور حول إقامة اتحاد فدرالي من كيانات محلّية ذات حُكمٍ ذاتي تحت سلطة الانتداب، ومن ضِمنها لبنان. انظر: ياسين سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص٢٨٦-٢٨٧.

فرنسا في الأصل من أجل كاثوليك الشرق، إلّا أنّ تحوُّله عمليًّا إلى «وطن» للمسيحيّين وللمسلمين معًا، جعل المسيحيّين يعملون، في خطوة وقائية للمستقبل، على الإمساك بالبلاد من خلال وضع مفاتيح السلطة والإدارة في أيديهم. لكنْ أنْ يصل مسلمٌ إلى رئاسة الجمهورية ونِصفُ سكّان لبنان المسلمين تتزايد أعدادهم وتُحرّكهم طموحاتٌ سياسية إلى أن يُمسكوا بدقّة الحكم، أمرٌ حمَل معه مخاطرَ على مستقبل المسيحيّين فيه وعلى فرنسا في آنٍ معًا. من هنا، قامت المفوّضية الفرنسية بالاتّصال بالقيادات المسيحية لتُحذّرها من أنّ انتخاب الجسر سيجُرّ الويلات على المسيحيّين، وسيؤدّي إلى استيلاء المسلمين على المراكز التي يحتلّونها[١٩٨].

كان من الطبيعي أن يُثير ترشيح الجسر للمنصب الأول في الدولة اللبنانية حماسة المسلمين الذين رأوا، ومن منطق طائفي، أنّ وصول مسلمٍ إلى الرئاسة الأولى يمنع احتكار المنصب من قِبل المسيحيّين، ويُدعّم مركزهم في الجمهورية اللبنانية، ويساعد على دمجهم في الدولة للتعويض عمّا خسروه من جرّاء فشل مشروع الوحدة السورية. وأملوا أن يؤدّي وصول مسلمٍ إلى الرئاسة الأولى، من ناحية أخرى، إلى رفع الغبن اللاحق بهم في إدارات الدولة الممسوكة من قِبل الموارنة، فضلًا عن تحسين نسبة مشاركتهم في الحكم[١٩٩]. والواقع أنّ مساعي المسلمين لزيادة حِصّتهم من قطعة «الجبنة» السياسية على حساب المسيحيّين لم تكن تخالف الدستور، وكانت هذه الرغبة معروفة منذ تأسيس «دولة لبنان الكبير»، واستمرّت حتى إلى ما بعد الاستقلال. وعلى الرغم من هذه المكاسب المتأتّية من وصول شخصية إسلامية إلى الرئاسة الأولى، فإنّ مسلمين آخرين اعتبروا ترشيح الجسر تخلّيًا عن الوحدة السورية وخيانةً لطموحاتهم القومية[٢٠٠].

وعلى صعيد التأييد الرسمي والشعبي الإسلاميَّيْن للجسر، بينما المسيحيون، والموارنة تحديدًا، مُتناحرون ومنقسمون، وقف النواب المسلمون في نهاية الأمر صفًّا واحدًا وراء ترشيح الجسر، مُعتمدين على تأييد نواب مسيحيّين للترشيح. وعلى خطٍّ مُوازٍ، أبرق مسلمون إلى رئيس وزراء فرنسا يشدّدون على حق المسلم في الوصول إلى رئاسة الجمهورية، استنادًا إلى أنهم يشكلون نصف سكان لبنان، وأنّ لبنان لم يعد الوطن القومي المسيحي، كما كان قبل الحرب، بل هو بلد يتقاسمه المسلمون والمسيحيون على حدّ سواء. وفي المجال نفسه، طالب المسلمون «عُصبة الأمم» بالإيعاز إلى سلطات

---

١٩٨ العكاوي، «**الشيخ محمد الجسر**»، ص ٩٧.

١٩٩ انظر: الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق**، مرجع سابق، ص٢١٣، وسنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص٥٢٦. وقارن بعكاوي، «**الشيخ محمد الجسر**»، ص ٩٩-١٠٠.

٢٠٠ حسّان حلّاق، **تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣-١٩٥٢**، ط٣، بيروت ٢٠١٠، ص ١٣٧-١٣٨.

الانتداب بالوقوف على الحياد في المعركة الرئاسية، خصوصًا أنّ الدستور اللبناني لا ينصُّ على طائفية رئيس الجمهورية[٢٠١].

وقبل أسبوعين على موعد الانتخاب، وبعدما فشلت المفوَّضية الفرنسية في ضغوطها لإقناع الجسر بالعزوف عن الترشيح لقاء مالٍ ومناصب، أدركتْ أنّ الجسر يحظى بتأييد **٢٨** نائبًا من أصل **٤٥**[٢٠٢]، وأنّ إجراء الانتخابات في موعدها (١٦ أيار) يعني فوز الجسر. وقال النائب روكز أبي ناضر المؤيد لترشيح الجسر: «يقيني ممّا أعرفه في الشيخ [الجسر] من ثبات عزيمةٍ ومن أهليّة وخدماتٍ جُلّى قام بها لمصلحة البلاد والانتداب ممّا يخوله الحق في أن يكون كذلك [المرشّح لرئاسة الجمهورية] حتى النهاية»[٢٠٣]. من هنا، أقدم المفوّض الفرنسي في **٩** أيار، وفي تدهوُرٍ دراماتيكي أثّر في الوضع الطائفي المجتمعي السياسي، على تعليق العمل بالدستور، وحلّ المجلس النيابي، وتأجيل الانتخابات الرئاسية، للحُؤول دون انتخاب الجسر[٢٠٤].

وبينما عبّر بعض النواب عن استيائهم من إجراءات المفوّض السامي الفرنسي، مُعتبرين أنهم أُهينوا في كراماتهم حيث تعاطى معهم كأنهم تلامذة ابتدائيون[٢٠٥]، فسّر بعض النواب المسلمين سياسة سلطة الانتداب بوصفها انحيازًا سافرًا لصالح المسيحيّين، وتشكيكًا في ولاء المسلمين للبنان، واعتبروا أنّ الترشُّح للمنصب هو من أبسط حقوقهم المشروعة، انطلاقًا من أنهم ليسوا أقلّية، بل يفُوقون المسيحيّين عددًا. فوُزّعت مناشيرُ، وعُلّقت ملصقات تعبّر عن الحَنَق تجاه تجاهل حقوق المسلمين[٢٠٦]. كما اتهم المسلمون سلطات الانتداب بأنها زوّرت الإحصاء السكاني الذي طالبوا به، وجرى في **٣١** كانون الثاني **١٩٣٢**، عندما أظهر هذا الإحصاء زيادةً طفيفة للمسيحيّين عليهم (**٣٩٦,٩٤٦** في مقابل **٣٨٦,٤٦٩** للمسلمين)[٢٠٧]، بعدما تمّ ضمُّ مسيحيّين سريان وكلدان وأرمن إليه، واستُبعد عنه الأكراد السُنّة، ولم يأخذ الإحصاء بالاعتبار عُزوف مسلمين في مناطق الشمال عن الإحصاء[٢٠٨]. هذه الزيادة الطفيفة

---

٢٠١ سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص **٢٥٤-٢٥٥**.

٢٠٢ سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص **٢٥١**.

٢٠٣ نقلًا عن: جريدة **لسان الحال**، عدد **١١٢٨٢**، **٢٧** نيسان **١٩٣٢**.

٢٠٤ عوض، **أصحاب الفخامة**، ص **١٨٤-١٩٥**.

٢٠٥ جريدة **لسان الحال**، العدد **١١٢٩٩**، **٢٠** أيار **١٩٣٢**.

٢٠٦ حمل بعض المناشير العناوين الآتية: «فلتحيا الوحدة السورية.. نداء إلى الطوائف المحمدية في هذه الجمهورية البائسة»، جريدة **لسان الحال**، العدد **١١٢٩٨**، **١٩** أيار **١٩٣٢**.

٢٠٧ حسان حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص **١٣٢**.

٢٠٨ علي شعيب، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء**، ص **٢٦٨-٢٦٩**.

للمسيحيّين على المسلمين، أجّجت المشاحنات الطائفية في الشارع وفي الصحافة، وجعلت المسلمين يتمسكون بقوة بترشيح مسلم لرئاسة الجمهورية[٢٠٩]. وفي السنوات التالية، أصرّ المسلمون أكثر من مرّة على ضرورة إجراء إحصاء جديد، لإثبات تفوُّقهم العددي على المسيحيّين، وبالتالي حقّهم في المُطالبة بسلطات أكبر، في حين اشترط المسيحيون لإجرائه ضمّ المُغتربين إليه، كي لا يخسروا قوّتهم السياسية[٢١٠]. وفي المحصّلة، لم يَجرِ في العقود التالية أيُّ إحصاء سكاني، وذلك بسبب حساسيّة المسألة من الناحيتين السياسية والديمغرافية، وتحوُّلها إلى «قنبلة موقوتة».

لقد اعتبر أحد المراقبين أنّ خضوع الجسر لإرادة المفوّض العام الفرنسي بتأجيل انعقاد جلسة الانتخاب الرئاسي، كان غلطةً وقع فيها المرشّح الطرابلسي، إذ كان عليه الاستمرار في عقد الجلسة وتأمين فوزه، قبل أن يُعرقل الفرنسيون انعقادها[٢١١]. والواقع أنّ قَبولنا بفرضيّة أنّ هناك إرادةً مارونية سياسية ودينية وفرنسية ترفُض وصول مسلمٍ إلى منصب رئاسة الجمهورية، يجعلنا نرجّح عدم انعقاد الجلسة تلك، حتى لو قرّر الجسر عقدها. فالنواب الموارنة الذين أعلنوا تأييدهم للجسر، وفي مقدّمتهم إميل إده، وعلى الرغم من موقف بعضهم الصلب من تأييد ترشيح الجسر، ما كانوا سيُخالِفون موقف بكركي من ترشيح الجسر عندما تحين ساعة الصفر. وينقل المؤرخ سعيد عن «يوميات الجسر» أنّ إميل إدّه عندما زاره نواب مسيحيون لإقناعه بتأييد ترشيح الجسر للرئاسة، وبالتالي الحصول على أصوات النواب المسلمين في المجلس النيابي لمنع وصول بشارة الخوري إلى الرئاسة، انتفض عندما سمع اسم الشيخ محمد الجسر، وقال: «مسلم، رئيسًا للجمهورية؟!»[٢١٢]. كان إدّه على خلاف مع الجسر منذ العام **١٩٢٩**، بسبب عرقلة الأخير سياسته أثناء رئاسته للجمهورية عندما تولّى رئاسة المجلس النيابي (**١٩٢٧-١٩٣٢**). لكن كراهية إده للخوري جعلته يوافق على ترشيح الجسر[٢١٣]، ما يعني أنّ قبوله بالجسر لم يكن قرارًا استراتيجيًّا. فبعد الإحصاء السكاني في نهاية كانون الثاني **١٩٣٢**، وما أثاره من أحقاد وتعصُّب طائفي بين المسيحيّين والمسلمين، وبخاصة عدم رِضى المسلمين عنه في ألّا يكونوا الأكثرية في لبنان[٢١٤]، طالب إميل إدّه

---

٢٠٩ حلاق، **تاريخ لبنان المعاصر**، ص ١٣٢-١٣٤.

٢١٠ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٢٧.

٢١١ ميقاتي، **طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين**، مرجع سابق، ص١٦٤.

٢١٢ نقلًا عن: سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص ٢٤١-٢٤٢.

٢١٣ سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص ٢٤٢.

٢١٤ (٣٨٦,٤٦٩) مسلمًا، في مقابل (٣٩٦,٩٤٦) مسيحيًّا.

بأن يكون رئيس الجمهورية مسيحيًّا[٢١٥]. وهناك احتمال قوي أنّ إده المُطّلع على دهاليز السياسة الفرنسية في الشرق، كان يدرك أنّ الفرنسيّين لن يقبلوا في نهاية الأمر بالجسر رئيسًا للجمهورية، فراهن على دعمِه، وعلى انسحابه أيضًا من المعركة بضغط فرنسي، وبالتالي تجيير الأصوات النيابية المُؤيّدة للجسر له، وهو ما أكّده المفوّض الفرنسي العام[٢١٦]. وكان إده يقوم أثناء ذلك باتصالات مع المسؤولين الفرنسيّين عن طريق بعض أصدقائه الفرنسيّين، كي يكون المرشح الرسمي الوحيد لفرنسا[٢١٧]. ومن المؤكد من ناحية أخرى، أنّ البطريرك عريضة وضع نُصب عينيه المصلحة المارونية العليا، وضغَط باتجاه النواب الموارنة وباتجاه المفوّضية الفرنسية العليا لمنع انتخاب الجسر. وبذلك، تحوّلت معركة رئاسة الجمهورية، منذ الإحصاء السكاني، إلى معركة طائفية سياسية تحتضنها طائفيةٌ مجتمعية من أجل تثبيت نفوذها في البلاد.

وعلى الرغم من تخوُّف الموارنة من أن يؤدّي إمساك المسلمين برئاسة الجمهورية، وبالتالي أن يطبعوا الدولة بطابع إسلامي وينفتحوا على سورية، ما يؤثّر حتمًا في شخصيتهم وخُصوصيتهم، فإنّ فوز الجسر برئاسة الجمهورية -إذا ما حصل افتراضًا- كان بإمكانه أن يكون نقطة تحوُّلٍ في المسار السياسي-الاجتماعي في لبنان، ومدخلًا لخروج لبنان من الطائفية السياسية. لكنّ الفشل في تحقيق ذلك، سواء لأسباب داخلية أو خارجية، أدّى إلى نتيجتين:

الأولى: ظهور قناعةٍ عند المسلمين بأنّ سلطات الانتداب وقوى مارونيةً دينية وسياسية، ترفض تبوُّء مسلمٍ منصب رئاسة الجمهورية وتخشاه[٢١٨]. وفي مطلع العام **١٩٣٢**، اشتكى مؤتمر إسلامي عام، ضمّ سُنّةً وشيعة ودروزًا، من أنّ المسلمين جميعًا يشكّلون الأكثرية في لبنان الكبير، وأنهم يدفعون ثلاثة أرباع الضرائب، وهم بذلك يُطالبون لأنفسهم برئاسة الجمهورية وبنصف عدد الوظائف في الإدارات العامة[٢١٩].

وتزامنًا مع المطالبة بتحسين المشاركة السياسية للمسلمين، حافَظت معظم القيادات الإسلامية في المناطق على توجُّهاتها الوحدوية أثناء المفاوضات الفرنسية-السورية في العام

---

٢١٥ سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص ٢٤٤.

٢١٦ سعيد، **الشيخ محمد الجسر**، ص ٢٦٤-٢٦٨.

٢١٧ أبي يونس، **إميل إده**، ص ١٠١-١٠٢.

٢١٨ عوض، **أصحاب الفخامة**، ص ١٨٤-١٩٥. كان البطريرك الماروني أنطون عريضة يعارض بشدّة أن يكون رئيس الجمهورية اللبنانية من طائفة الروم الأرثوذكس، ويُصرّ على حقّ طائفته بهذا المنصب. كما كان يعارض ترشيح الجسر لرئاسة الجمهورية. انظر: عوض، **أصحاب الفخامة**، ص١٨٨، وعلي عبد المنعم شعيب، **تاريخ لبنان: من الاحتلال إلى الجلاء**، ص ٥٠.

٢١٩ رباط، **التكوين التاريخي للبنان**، ج٢، ص ٦٤٢، حاشية ١.

١٩٣٦ لعقد معاهدة، وبَلْوَرُوها من جديد في مؤتمر صيدا في مطلع تموز **١٩٣٦**. وفي آب **١٩٣٦** صدر بيانٌ عن مسلمي بيروت طالب بالوحدة مع سورية عن طريق الاستفتاء العام[٢٢٠]، وأبلغت زعاماتٌ سُنّية وشيعية ذلك إلى المفوّض السامي الفرنسي دامين دو مارتيل (Damien de Martel) [٢٢١]. هذه المطالبة بالوحدة، تتناقض مع تصريح سبق أن أدلى به رياض الصلح، أحد رُكنَي «الميثاق الوطني» في ما بعد، أثناء «مؤتمر دمشق» في العام **١٩٢٨**، حيث قال: «إنني أُؤثِر أن أعيش في كُوخٍ داخل وطنٍ لبناني مستقلّ على أن أعيش مُستعمَرًا في إمبراطوريةٍ عربية»[٢٢٢]. لكنّ الصُلح اشتكى، في الوقت عينه، من أنّ سلطات الانتداب الفرنسي عملت طوال عقدَين على التمييز المنهجي ضدّ المسلمين لصالح المسيحيّين[٢٢٣]. فهل نفهم من هذا الكلام أنّ المسلمين كانوا يُهدّدون بالوحدة مع سورية لابتزاز المسيحيّين، والحصول منهم بالتالي على تنازلاتٍ في الحكم والإدارة؟[٢٢٤].

الثانية: رفضُ الموارنة تقديم أي تنازُلٍ يُغيّر الواقع القائم، مُستقوِين بمشاعر «القومية اللبنانية» وتأكيد خصوصيةٍ حضارية للبنان عن محيطه، وبأنهم هم بُناته وليس المسلمون[٢٢٥]. وقد تحوّلت هذه «القومية» إلى عصبيةٍ مارونية، استنادًا إلى مقولة: «لبنان الملجأ» للمسيحيّين المُضطهَدين، وجبلُه أرضٌ مسيحية مارونية مستقلّة عن الأراضي الإسلامية المحيطة به، فضلًا عن أنّ جُذوره ضاربةٌ في عمق التاريخ[٢٢٦]. ولهذا السبب، تمسّك الموارنة بالمعاهدة الفرنسية-اللبنانية للعام **١٩٣٦**، التي لم تصادق عليها الحكومة الفرنسية ولم تعرضها على البرلمان، كضمانة لوجود لبنان السياسي[٢٢٧] وحدوده التي كان المسلمون يُصرّون على «تصحيحها» لمصلحة سورية.

---

٢٢٠ رباط، **التكوين التاريخي للبنان**، ج ٢، ص٦٦٣-٦٦٤.

٢٢١ نقلًا عن: نزيه حسني، «**صيدا ومسألة الزعامة السياسية**»، مرجع سابق، ص ٨٠.

٢٢٢ نقلًا عن: الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ ولماذا سقط؟**، بيروت ١٩٧٨، ص ٨١.

٢٢٣ شعيب، **تاريخ لبنان**، ص١٧٦.

٢٢٤ يطرح الباحث «هانف» وجهة النظر هذه، حول تكتيك المسلمين من وراء شكواهم الدائمة لتحسين مركزهم في السلطة. Hanf, 'Die drei Gesichter', 79.

٢٢٥ فؤاد أفرام البستاني، **مواقف لبنانيّة**، ج٢، بيروت ١٩٨٢، ص١٤٩-١٥٠.

٢٢٦ صايغ، **لبنان الطائفي**، مرجع سابق، ص١٣٥. نقلًا عن الفيلسوف الأميركي ومؤرّخ القوميات هانز كون (Hans Kohn). وكان المؤرخ فيليب حتّي قد قام في العام ١٩٤٦ بأول محاولة أكاديمية شاملة موثقة في كتابه **لبنان في التاريخ** لإثبات أنّ تاريخ لبنان يمتدّ آلاف السنين. انظر: كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص٥٠.

٢٢٧ عباس أبو صالح، **الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨. في ضوء وثائق يُكشف عنها لأول مرة**، بيروت ١٩٩٨، ص١٨-١٩.

ج) لبنان المستقلّ: الطائفية المجتمعية في ظل ميثاقٍ «لا وطني»

تسبّبت المعاهدة الفرنسية-السورية التي وُقّعت في **١٣** تشرين الثاني **١٩٣٦** واعترفت الحكومة السورية بموجبها بحدود لبنان، بانقسام جديد بين المسيحيّين والمسلمين في لبنان، حيث رأى المسيحيون فيها ضمانةً فرنسية لوضع لبنان كدولةٍ وسيادة وحدود، وكذلك في ضوء المطالبة بوجود جيش فرنسي على أرضه لمدة **٢٥** سنة، ما يُثبّت الكيان في وجه أية محاولات لزعزعته من جانب مُسلمي الداخل، ومن جانب السوريّين.

أمّا المسلمون في لبنان، فقد خيّبت المعاهدة آمالهم في الوحدة السورية، ووجدوا أنّها تُكرّس الكيان المسيحي والهيمنة المسيحية على لبنان. فاهتاج شارعُهم البيروتي بتظاهراتٍ صاخبة احتجاجًا على المعاهدة وللمُطالبة بالوحدة السورية، وردّ عليها الشارع المسيحي بتظاهرات مسلّحة، ولم يقع الصدام بين الجانبين، بسبب تدخُّل القوات الفرنسية. وفي طرابلس، أضربت المدينة شهرًا كاملًا، وأغلقت مَحالّها. لكنّ هذا الغليان سرعان ما خَبَا[٢٢٨]، بعدما أضحى سُنّة الساحل أكثر واقعيةً تجاه مستقبلهم في لبنان. فبعث الزعيم البيروتي سليم سلام برسالةٍ إلى وزير الخارجية الفرنسية في الثاني من حَزيران **١٩٣٧** أمل فيها بـ«استفادة البقاع وعكار وجبل عامل من خيرات الدولة. وفي ضوء تحقيق المساواة - أضاف سلام - فالمسلمون يعتبرون أنّ بالإمكان التكيُّف مع النظام السياسي الجديد»[٢٢٩]. ويعتقد أحد المؤرّخين، عن حقّ، أنّ الانخراط التدريجي لبرجوازية بيروت السُنّية في الاقتصاد اللبناني إلى جانب البرجوازية المسيحية المُهيمنة، وإنْ كان بدرجةٍ أقل، جعل السنّة أكثر قَبولًا للكيان اللبناني[٢٣٠]. وكان للمصالح الاقتصادية الطائفية والطبقية هذه، دورٌ مهم في التوافق السياسي بين السنّة والموارنة في ما بعد حول «الميثاق الوطني»[٢٣١]. وعلى الرغم من أنّ بعض الشيعة في صور رفَض الوحدة السورية، وأعلن قبوله بلبنان الكبير، فإنّ قياداتٍ شيعيةً اتّهمت زعامات بيروت السنّة بأنّ مُقاطعتها مؤتمر صيدا دليل على تخلّيها عن الوحدة السورية، في حين تمثّلت طرابلس في المؤتمر بعبد الحميد كرامي[٢٣٢].

بدأ تحوُّل تدريجي في الموقف الإسلامي من لبنان منذ «مؤتمر الساحل» في العام **١٩٣٦**، عندما رفض كاظم الصلح وعادل عسيران وشفيق لطفي التوقيع على مذكّرةٍ

---

٢٢٨ رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج ٢، ص ٦٧٥.

٢٢٩ نقلًا عن: خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء**، ص ٨-٩.

٢٣٠ سليمان تقي الدين، **تحوُّلات المجتمع والسياسة: أفكار عن عالم جديد**، بيروت ١٩٩٢، ص ١٥٣-١٥٤.

٢٣١ تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص ٧٣-٧٤، و٧٦.

٢٣٢ علي شعيب، **مطالب جبل عامل**، ص ١٣٥-١٣٦، و١٤٧-١٤٩، و١٥٧.

مقدَّمة إلى المؤتمر ترفض لبنان وتطالب بالوحدة السورية[٢٣٣]. وعلى الرغم من أنّ المطالبة بالوحدة السورية لم تغب عن الخطاب الإسلامي السياسي، فقد بدأت مفاوضات بين أعيانٍ مسلمين ومسيحيّين لبلورة صيغة للتعايش الإسلامي-المسيحي، والتي ستؤدّي إلى «الميثاق الوطني»[٢٣٤]، وبتعايشهم معًا على أساس انخراط الجميع في الدولة والنظام من خلال التفاهم على نِسب المشاركة في السلطة السياسية (الصيغة)، وفي اتخاذ القرارات وفق ما سُمّي بـ«الديمقراطية التوافقية»، التي زعموا أنها فريدة في محيطهم[٢٣٥]. وقد أورد المؤرّخ اللبناني يوسف يزبك تفاصيل عن الحوار الذي دار بين الخوري والصلح في عاليه في صيف **١٩٤٣** للتوصل إلى صيغة «الميثاق الوطني»، حيث أشاد الخوري بمزايا الصلح الوطنية وبعُروبته في آنٍ معًا، وردّ الأخير بأنّ لبنان يستطيع أن يكون وطنًا عربيًّا بطابع خاص، وأنه يضمن انتماء المسلمين إلى لبنان، شرط أن يرتكز الحكم على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات. وعلى أساس هذه المبادئ، وُضع الميثاق موضع التنفيذ بعد الانتخابات النيابية في العام **١٩٤٣**[٢٣٦].

- **الميثاق الوطني: تعايش تحت مظلّة الطائفية**

شكل «الميثاق الوطني» تسوية بين دُعاة الكيان المسيحي اللبناني وبين القوى الإسلامية التي كانت ترى لبنان جُزءًا من سورية. وعلى رأس هذا التيّار التسوَويّ: بشارة الخوري ورياض الصلح. لكنه كان قبل أي شيء، تسويةً تقوم على اعتبار الطوائف الركن التأسيسي للدولة والسلطة والنظام السياسي[٢٣٧].

---

٢٣٣ فنّد كاظم الصلح في مقال له بعنوان: «مشكلة الاتصال والانفصال»، جريدة **النهار**، ١١ آذار ١٩٣٦، أسباب رفضه للوحدة السورية، وتطلُّعه إلى العيش مع الشريك المسيحي في وطنٍ منفصل عن سورية، وأنّ فصل العروبة عن الإسلام، ومصالح لبنان الاقتصادية سوف تساهم في تغيير موقف المسيحيّين من العُروبة، وتجعلهم يتعاونون معًا من أجل استقلال لبنان وعُروبته، وأنّ أية وحدة للبنان مع دولة عربية يجب أن تحظى بتأييد غالبية اللبنانيين. رغيد الصلح، **لبنان والعُروبة: الهُوية الوطنية وتكوين الدولة**، بيروت ٢٠٠٦، ص٥٤-٥٦. وعلى الرغم من مشاركة عدد كبير من المسيحيّين اللّاطائفيّين، فإنّ غالبية المؤتمرين كانوا من المسلمين. صايغ، **لبنان الطائفي**، ص١٤٦.

٢٣٤ الواقع أنّ الميثاق هو ثمرة نقاشاتٍ بدأت في العام ١٩٣٦، وشارك فيها تقي الدين الصلح، ويوسف السودا، ونصري المعلوف ونجيب صائغ، وأنيس الصغير... وغيرهم. انظر: عصام خليفة، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء**، وقارِن بـ: عمر زين، **تقي الدين الصلح: سيرة حياةٍ وكفاح**، ج١، ط٢، بيروت ٢٠٠٧، ص٣٤٩.

٢٣٥ راجع حول «الديمقراطية التوافقية»، ص٢٣-٢٦ من هذا الفصل.

٢٣٦ رباط، **التكوين التاريخي**، ج٢، ص٨٣٣-٨٣٧.

٢٣٧ جورج شرف، «النظام السياسي والميثاق الوطني». مداخلة ألقيت في **مؤتمر لبنان في الحرب العالمية الثانية**، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الثاني، **٢٩** تشرين الثاني ٢٠١٢.

وقامت تسوية العام **١٩٤٣** على أربعة مبادئ أساسية:

١. أن تكون رئاسة الجمهورية للمسيحيّين الموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسُنّة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة.
٢. توزيع السلطة والوظائف على أساس التناسُب العددي بين الطوائف (ستة للمسيحيّين، وخمسة للمسلمين).
٣. التوافق على صيغةٍ ملتبسة لهُويّة للبنان (لبنان ذو وجه عربي).
٤. اعتماد الحيادية في سياسة لبنان الخارجية.

قامت التسوية على توزيع الوظائف والمراكز بين الطوائف بشكل نسبي (ديمقراطية التناسب)، حيث يكون التنافس عليها داخل الطوائف، وليس في ما بينها. وجرى الحديث عن «ديمقراطية التراضي» و«ديمقراطية التوافق»، اللتين تجعلان سياسات الحكم وقراراتِه توافقيةً-تَسْوَويّة بين الطوائف[٢٣٨]. فالديمقراطية التوافقية[٢٣٩] اللبنانية التي تجسّدت في الميثاق، لم تكن في أي وقت إلّا تعبيرًا طائفيًّا، ولم تستطع أن تساوي بين المواطنين أمام القانون، ولا أن ترفد الإدارة اللبنانية بموظّفين على أساس الكفاءة والجدارة، كما يحصل في الديمقراطيات الغربية التي تُعامل المواطن على أساس أنه فرد في المجتمع، بل على أساس الانتماء المذهبي. غير أنّ أهم ما في التجربة الميثاقية هو أنها كانت اتفاقًا على «التعايش»، مع الإبقاء على الفروقات والاختلافات بين الطوائف[٢٤٠]. فلم تحصل «يقظة وطنية شاملة مباركة»، كما توقّع رياض الصلح في بيانه لنيل ثقة المجلس النيابي لحكومته في العام **١٩٤٣**، تجعل ساعة إلغاء الطائفية السياسية «المؤقّتة» قريبة[٢٤١]. وفي العام **١٩٤٧**، خطا لبنان خطوةً صغيرة، ولكنها مهمّة، بوضع قانون انتخاباتٍ بلدية واختيارية على أساس غير طائفي. ولم تُثِر الخطوة أية نعرات طائفية في البلد[٢٤٢].

---

٢٣٨ Volker Perthes, *Der Libanon nach dem Bürgerkrieg: Von Ta'if zum gesellschaftlichen Konsens*? (Baden-Baden 1994), 23.

وراجع حول «الديمقراطية التوافقية»، التي تتضمّن التوزيع النسبي للسلطة في الصفحات **٢٣-٢٦** من هذا الفصل.

٢٣٩ حول الجانب النظري للديمقراطية التوافقية، انظر: ص **٢٣-٢٦** من هذا الفصل.

٢٤٠ راجع: باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ ولماذا سقط؟**، بيروت ١٩٧٨، ص **٣٢٤-٣٢٧**.

٢٤١ **مجموعة البيانات الوزراية اللبنانية**. جمعها وقدّم لها جان ملحه، بيروت، لا ت، لا م، ص **٢٢-٢٣**.

٢٤٢ **وكالة الأنباء المركزية**، «شرح في مؤتمر صحافي عقده في المجلس الدافع لدعوته إلى إلغاء الطائفية السياسية. برّي: هدف وطني يقتضي تحقيقه خطةً مرحلية وتوافقًا لا قهر فيه لأحد، وهو كفيل بتحويل لبنان من شركة إلى وطن». **١٣** كانون الثاني ٢٠١٠.

إنّ كل ما نجح الميثاق فيه هو أنه أمّن سِلمًا أهليًّا مقبولًا لأكثر من ثلاثة عقود، جعل من لبنان حيّزًا جغرافيًّا لتجميع طوائف من دون توحيدها أو صَهرها في بوتقةٍ وطنية واحدة، أي خلق وطنٍ لجميع أبنائه، بغضّ النظر عن الطائفة أو المذهب أو المنطقة. على العكس، تعزّزت الطائفية، وغاب أي حديث عن إلغائها في البيانات الوزارية، وجرى الحفاظ عليها في المادّة (**٩٥**) من الدستور للعام **١٩٢٦**، وفي الدساتير المُعدَّلة لاحقًا[٢٤٣]. فكانت الخلافات الطائفية حول المناصب والمراكز والقرار السياسي ومسائل الإنماء مجالاتِ نزاعٍ داخلي. كما لم تلتزم الطوائف بالميثاق ببُعده الخارجي ولا بمقولة رياض الصلح: «لا شرق ولا غرب»، وبقيت تتطلّع نحو الخارج، أو تُحرّكها سياساتُه وأيديولوجياته، في ظلّ نظامٍ طائفي يفرّق ولا يجمع.

وعلى ما يبدو، لم تستفد الطوائف اللبنانية من الفرصة التي منحها الميثاق لها (أكثر من ثلاثة عقود)، من أجل التفكير والبناء عليه لتعزيز التعايش في ما بينها. فلم يُعر اللبنانيون، الطائفيون بجدارة، هذه «الاستراحة» أهمّية لمراجعة طُرق تعايُشهم وخروجهم من نظامهم الطائفي السياسي إلى نظام يحتضن الجميع[٢٤٤]. صحيح أنّ الميثاق سيّر الحياة المشتركة بين المسيحيّين والمسلمين، لكنه لم يحسم مسألة الطائفية المجتمعية ولا انفتاح الطوائف بعضها على بعض، ولا أنْ يضمن ولاء المسلم للبنان كشريكه المسيحي، فقوّى الغبن والحرمان من مشاعر العروبة عند المسلمين على حساب انتمائهم الوطني[٢٤٥]، في حين تمسّك المسيحيون، وخصوصًا الموارنة منهم، بالدستور والميثاق والصيغة، و«فَلسَفُوها» وتغنّوا بها، باعتبار أنّ طائفتهم كانت المستفيد الأكبر منها، وكانوا على قناعةٍ تامة بأنّ هذه التسوية الطائفية هي أزلية و«ديمقراطية توافقية»، أمّنت أسس الحياة السياسية في البلد، من خلال توفيرها التمثيل النسبي الطائفي في الحكم، وبالتالي فهي مقدّسة لا يجوز المساس بها أو تغييرها[٢٤٦]. وعلى هذا الأساس، لم يعمل المسيحيون، والموارنة تحديدًا،

---

٢٤٣ رباط، **التكوين التاريخي**، ج ١، ص ١٧٤-١٧٧.

٢٤٤ يرى الدكتور كمال ديب «أنه كان بإمكان الموارنة كـ«طائفة ملِكة» أن يعملوا أكثر بكثير ممّا عملوا لتطوير النظام اللبناني نحو المزيد من العلمنة والحداثة، وهذا لم يحصل». **هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي ١٩٢٠-٢٠٢٠**، بيروت ٢٠٠٨، ص ٣٢.

٢٤٥ لم تحصل نقلةٌ نوعية في الموقف السنّي في اتجاه الوطن اللبناني، إلّا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط **٢٠٠٥**، عبر طرح «تيار المستقبل» شعار «لبنان أولًا»، عندما لم يعُد التيار يرى في لبنان تناقضًا مع عُروبته. انظر: «كتلة تيار المستقبل: شعار لبنان أولًا لا يتناقض مع الانتماء العربي للبنان». موقع: **فؤاد السنيورة**، ٤ آب **٢٠٠٩**.

<www.fuadsiniora.com/page/١٣٤٨> accessed 10 May 2013.

٢٤٦ تصريح البطريرك الماروني في ٦ تموز **١٩٧٥**. نقلًا عن: الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، مرجع سابق، ص ٤١١.

على تحويل لبنان إلى وطن ودولة حديثة لهم وللمسلمين، وكانت «القومية اللبنانية» التي روّجوها مجرّد قوميةٍ طائفية، أو قبَلية لا علاقة لها بالديمقراطيات الغربية التي ادّعى الموارنة أنهم ينتمون إليها. ويتّهم كمال ديب مسيحيّي لبنان و«قياداتِه البالية وأساليبها التقليدية [بأنها] كانت غير مؤهّلة لخلق المُواطنة الحديثة وتحقيق الاستقرار والتناغم الاجتماعي...»[٢٤٧]. من هنا، يصحّ القول إنّ التجربة الميثاقية حملت عوامل تدميرها.

يُبرز الجدول رقم (٢) العديد من مواقف المسلمين والمسيحيّين إزاء عددٍ من القضايا المصيرية الهامة، من مثل صلاحيات رئيس الجمهورية، وقانون الانتخاب، والمشاركة، والطائفية السياسية... إلخ. وقد تسبّب الخلاف عليها بعواقبَ وخيمةٍ أدّت إلى نزاعات بين أبناء الوطن الواحد، إلّا أنها لم تصل، مع ذلك، إلى احتكامهم إلى السلاح. فتمكّن اللبنانيون من إدارة نزاعاتهم من دون صدام عسكري، وفق ما سُمّي بِ«الديمقراطية التوافقية». لكنّ القضايا الداخلية هذه أضحت عشيّة حرب لبنان، ومع تأثُّره بسلسلة من العوامل الإقليمية والدولية التي سنعرض لها في الفصول الثلاثة الآتية، وَقودًا للصراع الخارجي، يُضاف إليها في ما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وتداعياتها على لبنان والمنطقة.

جدول (٢): مجالات النزاع بين اللبنانيّين في دولة الاستقلال وحتى مطلع حرب لبنان

مطالب / مواقف الحركة الوطنيّة / القوى الإسلاميّة	الموضوع	مطالب / مواقف الجبهة اللبنانية / اليمين المسيحيّ
إلغاء الطائفيّة السياسيّة/علمنة/اعتماد الديمقراطيّة العدديّة/نظام يقرّره الشعب انتخاب رئيس الجمهوريّة من قبل الشعب/مداورة الرئاسة/مجلس رئاسة انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ	النظام السياسيّ	إلغاء الطائفيّة السياسيّة مع علمنة الأحوال الشخصيّة/ رفض ديمقراطيّة الأكثريّة رئاسة الجمهوريّة هي للموارنة رئيس الجمهوريّة يُكلّف رئيس الوزراء والوزراء/قبول
تعديلها/ رفضها	الصيغة	التمسّك بها/رفضها/الفدرالية
المشاركة في الصلاحيّات	الصلاحيّات	رئيس الجمهوريّة هو الحاكم الفعليّ

[٢٤٧] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٨، و٩٢-٩٣.

مطالب / مواقف الحركة الوطنيّة / القوى الإسلاميّة	الموضوع	مطالب / مواقف الجبهة اللبنانية / اليمين المسيحيّ
قبول	المُناصفة في المجلس النيابيّ	تخلق وضعًا لمصلحة الآخرين/ القبول بالمناصفة
لبنان محافظة انتخابيّة واحدة/ محافظتان انتخابيّتان	قانون الانتخاب	الإبقاء على الدائرة الانتخابيّة الصغيرة وإشراك المغتربين في الانتخاب
قبول/إعطاؤه إلى الدروز	مجلس للشيوخ	رفض/يجعل المسلمين يسيطرون على ثلاثة مجالس
إحصاء جديد للسكّان	إحصاء السكّان	التمسّك بإحصاء ١٩٣٢/ضمّ المغتربين
قبول	قانون جنسية	رفض/الخشية من تجنيس مسلمين
اعتماد النسبيّة في الجهاز الإداريّ	إلغاء الحِصص	إبقاء طائفيّة الوظيفة في الفئة الأولى
المجتمع الاندماجيّ	التعايش	التعدّدية الحضارية وخصوصيّة الطوائف
أساس التعايش والتفاهم	حوار الطوائف	القوّة العسكريّة تسبقه
القيادة في مجلس أعلى/وزير الدفاع	الجيش	يتحكم به رئيس الجمهورية عبر قائد الجيش
ضروريّة لأجل حلّ الأزمة	الإصلاحات	إنهاء الوجود الأجنبيّ ثم الإصلاحات
وطنيّ/طائفيّ	طبيعة الصراع	طائفيّ/قوميّ لبنانيّ
العروبة	الهويّة والانتماء	القوميّة اللبنانية/عروبة اللغة والمصلحة الاقتصاديّة/العُروبة مُخالِفة للدستور
عدم فصل لبنان عن محيطه العربيّ	عروبة لبنان	تحييد لبنان عن الصراعات العربيّة
لبنان عضو مؤسّس يلتزم بميثاقها	الجامعة العربيّة	التعاون معها في ضوء خصوصيّة لبنان
علاقات تتجسّد في الجغرافيا والتاريخ	سورية	الحذر والتعامل معها كجارة
خطر على لبنان والأمّة العربيّة	إسرائيل	لا خطر منها/تعاون وتحالف أقليّات

صحيح أنّ اللبنانيّين، مسيحيّين ومسلمين، توحّدوا بدعم بريطاني وعربي في معركة الاستقلال وتعديل موادّ في الدستور اللبناني وراء حكومة الخوري-الصلح الشرعية، عندما أقدمت سلطات الانتداب الفرنسية على اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعددٍ من الوزراء ونقلتهم إلى قلعة راشيا، وخرجوا في تظاهرات مشتركة ضدّ الفرنسيّين[٢٤٨]، لكنّ هذا التلاقي ثبت أنه كان مرحليًّا، ولم يؤشر على وفاق مجتمعي سياسي - وطني طويل الأمد، إذ عملت فرنسا، وفق تقرير دبلوماسي بريطاني، على زيادة الشرخ الطائفي عبر ضرب الوحدة الوطنية بتسليح أنصار إميل إدّه الرافضين لزوال انتدابها، وحرّضت المسيحيّين والمسلمين بعضهم ضدّ بعض أثناء قمعها الاضطرابات في المدن السورية. وانقسم اللبنانيون في معركة جلاء الجيوش الفرنسية عن لبنان بين مؤيّدٍ لجلائهم ومُعارض له، وفي مقدّمة المعارضين البطريرك الماروني أنطوان عريضة وإميل إدّه. وعقدت قياداتٌ روحية ومدنية مارونية مؤتمرًا في بكركي في ٢١ أيار ١٩٤٥ أشار إلى أضرار جلاء فرنسا عن لبنان على الموارنة، وطالب بعقد معاهدة بينهما. وهو ما كرّره «عريضة» أمام الرأي العام الدولي[٢٤٩].

- **عقد اجتماعي «مفخّخ»**

كما سبق أن ذكرنا، لم يعمل اللبنانيون على تطوير الميثاق ولا الصيغة، ما جعل التوافق الذي أرساهما يحمل معه مخاطرَ جمّة، إذ أدّى إلى وحدة «وطنية» مُصطنَعة وتكاذُب اجتماعي. وقد حملت هذه التجربة عوامل تدميرها بفعل ما يلي:

١. مبدأ التمثيل النسبي المُعتمَد في الصيغة، الذي ارتهن للمتغيّرات الديمغرافية، ولم يتم تدارك ذلك عبر وضع آليةٍ تُراعي تبدُّل حجم الطوائف.
٢. ارتباط البعد الخارجي للميثاق (تسوية علاقة لبنان بمحيطه العربي والعالم الغربي) بالتناقضات الطائفية السياسية الداخلية والصراع على السلطة من جهة، وبسياسات القوى الخارجية ومصالحها في لبنان، من جهة أخرى.
٣. حرّية كل طائفة دينية في ممارسة سياستها التعليمية والتربوية، والإشراف على أحوالها الشخصية بموجب الدستور، وبالتالي تعزيز التعدُّدية الثقافية.

---

٢٤٨ شعيب، **تاريخ لبنان**، ص٢١٥-٢١٧. من اللافت التظاهرات المشتركة لحزبَي «النجادة» و«الكتائب اللبنانية» ضدّ الفرنسيّين. فكانا وجهين لعملة طائفية واحدة، وإنْ جرى تغليفهما من قِبل الحزب الأول بلباس العُروبة، والثاني بعباءة «القومية اللبنانية». وامتدادًا للصراع الطائفي، تأسّست منظماتٌ وجمعيات من قِبل الطوائف أخفت وجهها الطائفي. انظر: صايغ، **لبنان الطائفي**، ١٥١-١٥٢.

٢٤٩ شعيب، **تاريخ لبنان**، ص٢٤٨-٢٥٠.

٤. غياب فكرة «الوطن» عن الميثاق، وعند كثير من اللبنانيّين، بحيث بقي لبنان وطنًا تتعايش فيه طوائفُ دينيةٌ متنوّعة الثقافة والتجربة التاريخية، تسعى كل واحدة منها إلى تأكيد هُويّةٍ مُغايرة للأخرى وانتماءٍ مغاير للآخر.

لقد كان تصنيف المواطنين على أساس طائفي انتهاكًا لمبدأ تَساوي الفرص في ما بينهم، وفق المادّة السابعة من الدستور[٢٥٠]، وأغرق الإدارة بفائضٍ من الموظّفين غير الأكْفاء لاعتبار التوازن الطائفي[٢٥١]، وكاد أن يتحوّل إلى نزاعيّ في غياب التوافق والتفاهم بين الطوائف حول موضوعات كثيرة، وأهمُّها: على المناصب والمراكز والسياسة الخارجية. كما تمظهر النزاع الطائفي المجتمعي حول هُويّة لبنان، التي جعلها الميثاق ملتبسة، وحول أفضليّة الأدبَين اللبناني والعربي أحدهما على الآخر، وبين دُعاة العامّية اللبنانية ودُعاة اللغة العربية الفصحى. فكان المسلم مع العُروبة ومع الأدب العربي ومع اللغة الفصحى، في حين دافع الماروني عن «القومية اللبنانية»، وعن استعمال اللغة العامّية أو الأحرف اللاتينية في الكتابة[٢٥٢]. لكنّ أخطر ما في هذا وذاك، بُعيد ولادة «الميثاق الوطني»، هو قضية المرسومَين (٤٩) و(٥٠)، اللذين صدرا في حَزيران ١٩٤٣، قُبيل الانتخابات البرلمانية، والمتعلّقَين بحجم التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس النيابي، وتسجيل اللبنانيّين المحلّيين والمغتربين في سجلّات الأحوال الشخصية، وبخاصة المغتربين المسيحيّين، ومعظمهم من الموارنة. وكان ما خُصّص للمسيحيّين من مقاعدَ نيابيةٍ يفوق بكثير نسبة حجمهم في مقابل المسلمين وفق إحصاء العام ١٩٣٢، عِلمًا أنّ المسلمين سبق أن حصلوا على تمثيل بنسبة ٤٠٪ في عضوية مجلس «متصرّفية جبل لبنان» ولم يتذمّر المسيحيّون يومها من نيل المسلمين «حِصّةً» أكبر من حجمهم الديمغرافي[٢٥٣].

وقد تسبّب المرسومان بمعارضةٍ واسعة شملت الطوائف الإسلامية الثلاث، السنّة والشيعة والدروز[٢٥٤]، ما جعل السنّة والشيعة يتمسّكون بمطالبهم بعودة الأقضية الأربعة

---

٢٥٠ انظر ص١٥٩ من هذا الفصل، حيث تتناقض المادّة السابعة من الدستور مع التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس اللبناني، وكذلك في الدستور اللبناني المعدّل بعد الطائف.

٢٥١ أنطوان نصري مسرّه، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة**، بيروت ٢٠٠٥، ص١٥٥.

٢٥٢ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص٥٢٨-٥٤٤.

٢٥٣ ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص٩٧-٩٨.

٢٥٤ انظر: حلّاق، **التيارات السياسية في لبنان**، مرجع سابق، ص١٦٧-١٧٦، وتقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص٦٢، والبعيني، **دروز سورية ولبنان**، مرجع سابق، ص٣٢٦-٣٢٨.

والشريط الساحلي إلى سورية لتصحيح الخلل في الديمغرافيا الإسلامية[٢٥٥]. وحدث تضامُن بين أتباع المذهبَين وراء مطلبٍ واحد من اثنين خطيرين، كان بإمكانها أن ينسفا لبنان الجمهورية، وهما: إمّا تحويل لبنان إلى دولة فدرالية (يطالب بها بعض المسيحيّين اليوم ويرفضها المسلمون)[٢٥٦] تتمتع الطوائف فيها بحُكم ذاتي، أو إعادة المناطق الأربع التي ضُمّت إلى لبنان الكبير في العام **١٩٢٠**، بما فيها طرابلس، إلى سورية، وأن تصبح بيروت مدينة مرفأ حُرّة، أي أن يُعاد جبل لبنان إلى حدوده التي كان عليها قبل إنشاء «دولة لبنان الكبير»، وأن يوضع تحت إشراف دولي[٢٥٧].

هذا التهديد الإسلامي لم يتوقف، بل استمرّ مع الاستقلال وبعده[٢٥٨]، وإنْ أدّى فِعله بعد تدخُّلات بريطانية ومصرية قضت بتقاسم السلطة في المجلس النيابي وفي مراكز الفئة الأولى على أساس: ستّة للمسيحيّين وخمسة للمسلمين[٢٥٩]. ويُبيّن الجدول (٣) التوزيع الطوائفي والطائفي في مجلس المتصرّفية وفي لبنان الكبير حتى ولادة أول برلمان بعد الاستقلال، وتسوية مسألة المرسومَين، وكيف أنّ المسلمين بجميع طوائفهم حصلوا على نسبة (٤٠٪) من مقاعد مجلس المتصرّفية، رغم أنهم كانوا يشكلون ٢٠٪ من نسبة

---

٢٥٥ شعيب، **مطالب جبل عامل**، ص١٨٦. طالب النواب عبد الحميد كرامي وخير الدين الأحدب من طرابلس، وسليم سلام من بيروت، بالوحدة مع سورية. انظر: سامي الصلح، **لبنان: العبث السياسي والمصير المجهول**، بيروت ٢٠٠٠، ص٦٦.

٢٥٦ راجع مقالي: عبد الرؤوف سنّو، «خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفدرالية أم الدولة المدنية؟»، جريدة **اللواء**، ١٣ نيسان ٢٠١٢؛ وموقع: **ليبانون فايلز**، ١٣ نيسان ٢٠١٢
<www.lebanonfiles.com/news/٣٦٥٣٠٤> accessed 2 October 2012.
وردّ طوني حدشيتي عليه: «هل تلتقي الدولة المدنية مع الفدرالية اللامركزية؟»، موقع: **ليبانون فايلز**، ٢٦ نيسان ٢٠١٢
<www.lebanonfiles.com/news/٣٧٠٤٤٨> accessed 2 October 2012.
وقد نشر السيد حدشيتي المقال نفسه مرة أخرى في جريدة **اللواء** بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٢ تحت عنوان: «أسئلة عن الدولة المدنية والفدرالية واللامركزية... نقاش مع د. عبد الرؤوف سنّو». فرددتُ عليه بمقال يحمل عنوان: «ردٌّ على مقال طوني حدشيتي حول الحلّ الفيدرالي: يؤدّي إلى التقسيم والتقوقع الطائفي - المذهبي على الذات»، انظر: موقع: **ليبانون فايلز**، ٢ أيار ٢٠١٢،
<www.lebanonfiles.com/news/٣٧٣٠٢٨> accessed 2 October 2012.
وجريدة اللواء، ٣ أيار٢٠١٢.

٢٥٧ شعيب، **مطالب جبل عامل**، ص١٨٨.

٢٥٨ في العام **١٩٤٧** قدّم «المجلس الإسلامي» مذكرةً إلى وزير الخارجية الفرنسي يطالب فيها مرة أخرى بالوحدة السورية. انظر: تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص٣٦. وفي آذار **١٩٥٣**، اجتمعت القيادات والهيئات الإسلامية في بيروت، وطالبت برفع الغبن المادّي والمعنوي عن المسلمين، وإجراء إحصاء سكاني، ووضع قانون للجنسية، ووقف الدعاية التي تُظهر لبنان كِيانًا مسيحيًّا. انظر: علي محمد لاغا، **الاتجاهات السياسية في لبنان**، مرجع سابق، ص١٢٧-١٣٠.

٢٥٩ انظر: تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص٦٢، وصايغ، لبنان الطائفي، ص١٥٥.

سكان المتصرفية، في حين راوح تمثيلُهم في المجالس النيابية بين الأعوام ١٩٢٢ و١٩٤٣ ما بين (٤٤٪) ونحو (٤٧٪).

جدول (٣): تطوُّر حِصص الطوائف اللبنانية في مقاعد مجلس المتصرّفية والبرلمان اللبناني (١٨٦٤-١٩٤٣)[٢٦٠]

الطائفة	١٨٦٤	١٩١٢	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٣٤	١٩٣٧	١٩٤٣
موارنة	٤	٥	١٠	١٠	٧	١٩	١٨
روم أرثوذكس	٢	٢	٤	٤	٣	٧	٦
روم كاثوليك	١	١	١	١	٢	٤	٣
أرمن أرثوذكس	٠	٠	٠	٠	١	٢	٢
أقلّيات	٠	٠	١	١	١	٢	١
سنّة	١	١	٦	٦	٥	١٣	١١
شيعة	١	١	٦	٦	٤	١٢	١٠
دروز	٣	٣	٢	٢	٢	٤	٤
نسبة المسلمين ٪	٤١,٧	٣٨,٥	٤٦,٧	٤٦,٧	٤٤,٠	٤٦,٠	٤٥,٥
المجموع	١٢	١٣	٣٠	٣٠	٢٥	٦٣	٥٥

إنّ الدعوات الإسلامية إلى جعل لبنان فدراليات، أو نزع الأقضية الأربعة منه، أو اعتماد اللامركزية الإدارية للمحافظات في لبنان، رأى فيها الموارنة ضررًا يُصيب مصالحهم، في ضوء إمساكهم بالسلطة وإشرافهم على الاقتصاد والثقافة[٢٦١]. ولم تكن المسألة لبنانيةً بحتة، بل كانت تدخُل في صميم مصالح فرنسا في المنطقة، وكذلك في العلاقات بين الدولة الأخيرة وبريطانيا، المتوتّرة أصلًا منذ الحرب العالمية الثانية. وكان قبول المسلمين بالتسوية البريطانية - المصرية يعود إلى أنهم أدركوا أنّ سورية لم تعُد بعد معاهدتها مع فرنسا في العام ١٩٣٦ تُفكّر -على الأقلّ في خطابها الرسمي- في إعادة ضمّ مناطق لبنانية. لذا، فإنّ تهديدهم باستمرار بإعادة إلحاق الأقضية الأربعة بسورية،

---

٢٦٠ ديب، **هذا الجسر العتيق**، **مرجع سابق**، ص٩٨.

٢٦١ سوف تتحول الدعوة إلى الفدرالية إلى مطلب ماروني بُعيد اندلاع حرب لبنان، وكذلك بعد «اتفاق الطائف»، في ضوء الشكوى من تهميش المسيحيّين. انظر: عبد الرؤوف سنّو، «خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفدرالية أم الدولة المدنية؟»، مرجع سابق. والمقال نفسه في موقع: **ليبانون فايلز**، التاريخ نفسه، وقارن أيضًا بـ: جريدة **اللواء**، طوني حدشيتي، «هل تلتقي الدولة المدنية مع الفدرالية اللامركزية؟»، موقع: **ليبانون فايلز**، ٢٦ نيسان ٢٠١٢. حيث إنه يصرّ على فدرلة لبنان ورفض أن يتعايش المسيحيون والمسلمون معًا في لبنان موحّد.

يُفهم منه أنه مجرّد عملية تخويفٍ لابتزاز المسيحيّين، إذ كانت الفدرالية ستقطّع أوصال المسلمين في بيروت، والجنوب، والشمال والبقاع الغربي. وعلى ما يبدو، فإنّ أحد أسباب مجيء رؤساء جمهوريةٍ يرضى عنهم المسلمون هو الشكوى الإسلامية الدائمة من الغُبن السياسي اللاحق بهم، ومن أنّ عُروبة المسلمين أضحت باهتة في لبنان المستقلّ. ففي العام **١٩٤٣**، أيّد الموارنة إميل إدّه، لكنّ الذي وصل إلى رئاسة الجمهورية هو بشارة الخوري، كمُمثّل للبرجوازية المسيحية، والذي أدرك أهمّية التعايش المسيحي-الإسلامي والانفتاح على العرب، وبخاصة مصر والمملكة العربية السعودية، وذلك من أجل تأمين المجال الاقتصادي الحيوي للبنان[٢٦٢]. وفي العام **١٩٥٢**، وقف الرأي العام المسيحي إلى جانب حميد فرنجية، لكنّ كميل شمعون هو الذي انتزع سدّة الرئاسة كـ «فتى العُروبة الأغرّ»، بسبب دفاعه عن قضية فلسطين[٢٦٣]. وفي العام **١٩٥٨**، وقف مسيحيون إلى جانب كميل شمعون في تجديد ولايته، لكن قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب هو الذي قطف ثمرة الرئاسة؛ لقبول المسلمين به ولانفتاحه على جمال عبد الناصر[٢٦٤].

- عكس الميثاق: لبنان «وطن» مسيحي - دور رجال الدين

لم يستطع الميثاق أن يوقف تطلّعاتٍ طوائفيةً متشدّدة تسعى إلى تحقيق مشاريعَ كيانية خاصة. فالمسلمون كان لديهم مشروع الوحدة مع سورية، أو إقامة فدرالية إسلامية منفصلة عن لبنان الكبير، كما تطلّعوا إلى مصر الناصرية وإلى الوحدة المصرية - السورية[٢٦٥]، ثم إلى المقاومة الفلسطينية عشيّة حرب لبنان[٢٦٦]. وعلى خطٍّ مُوازٍ، كان هناك موارنة يسعون إلى تحويل لبنان، بحدود العام **١٩٢٠**، إلى وطنٍ للمسيحيّين وحدهم وبقيادتهم. صحيح أنّ البطريرك الماروني أنطوان عريضة سبق أن أدلى في شباط **١٩٣٣** بحديث إلى صحيفة «**المقطم**» المصرية، أثناء الجدال الحادّ في الداخل مع المسلمين حول ما ضُمّ من أقضية إلى لبنان الكبير، قال فيه: «إن لبنان

---

٢٦٢ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص٩٧.

٢٦٣ محسن دلّول، **حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، بيروت ٢٠٠٩، ص ١٢١.

٢٦٤ فؤاد عوض، **الطريق إلى السلطة**، لا م، ١٩٧٣، ص٤٩-٥٠، وديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٧٧. ويذكُر محسن دلّول أنّ جنبلاط اقترح اسم فؤاد شهاب على الرئيس المصري. انظر: **حوارات ساخنة**، ص١٢٣.

٢٦٥ عماد عامر، «**موقف لبنان الرسمي والشعبي من الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨-١٩٦١: مقدّماته وتطوُّره من خلال الصحافة اللبنانية**»، دبلوم دراسات عليا في التاريخ - الجامعة اللبنانية/كلّية الآداب والعلوم الإنسانية - ٢٠١٢.

٢٦٦ حول هذه المرحلة، وتطلُّع كل الطوائف اللبنانية نحو الخارج، راجع الفصل الرابع، ص٣٦٣-٣٧٠.

وطن مسيحي»، وإنّ الأجزاء السورية التي ضُمّت إلى لبنان الكبير هي في الأساس لبنانية محض، سُلبتْ من لبنان في الأزمنة الماضية، وقد استعاد لبنان ما هو ملكُه[٢٦٧]، إلّا أنّ الصحيح أيضًا أنه وزّع كُتيّبًا في مطلع العام **١٩٤٥**، أي بعد عامَين من إعلان «الميثاق الوطني» رسميًّا كأساس للتعايش بين اللبنانيّين في وطنٍ مستقل هو لبنان، بعنوان: «وطن قومي للنصارى في الشرق الأوسط»، كرّر فيه دعواتِه السابقة حول لبنان وطنًا للمسيحيّين، فطالب الدول الكبرى بحشد مسيحيّي سورية ولبنان في لبنان ليكون وطنًا خالصًا للمسيحيّين، كي يشعروا بالأمان من جيرانهم المسلمين. وأتبع عريضة ذلك بإرسال وفدٍ إلى «الأمم المتحدة» في مطلع العام **١٩٤٧**، حاملًا مُذكّرةً تتضمّن **١٤** بندًا تتعلّق باعتبار لبنان وطنًا قوميًّا مسيحيًّا لجميع مسيحيّي الشرق (نظرية الملجأ)[٢٦٨].

وعلى الرغم من أنّ البطريرك عريضة لم يذكُر في كُتيّبه ولا في مذكّرته ما الذي يجب فِعلُه بمسلمي لبنان في حال تحوُّله إلى وطن للمسيحيّين، فقد ذُكر في العام **١٩٢٩** أنّ إميل إده طالب بترحيل المسلمين إلى مكة والدروز إلى حوران، كي يصبح لبنان وطنًا للمسيحيّين[٢٦٩]، ما جعله يحذّر البطريرك إلياس الحويك، عن حقّ، من أن تؤدّي الزيادة الديمغرافية للمسلمين إلى تحوُّل لبنان إلى دولةٍ إسلامية خلال أقلّ من خمسين سنة[٢٧٠]. واعتبر إده «أنّ اللبنانيّين (أي الموارنة) هم الجزيرة المسيحية الوحيدة في البحر الإسلامي»[٢٧١]، وأنّ «لبنان الصغير» يكفيه توسيع حدوده، وفصلُه عن سورية، وجعلُ بيروت قاعدته الاقتصادية، وجعل البقاع الغربي وعكار وطرابلس مجاله الحيوي لمواجهة التيار الوحدوي الإسلامي وضمان استقلاله تحت الوصاية الفرنسية»[٢٧٢]. لذا، فعندما عرض عليه كليمنصو، رئيس الوزراء الفرنسي، أثناء مؤتمر الصلح في باريس في

---

٢٦٧ نقلًا عن: رياض نجيب الريس، «لماذا شعب واحد في دولتين؟»، في: مؤتمر **العلاقات السورية اللبنانية**، مرجع سابق، ص٣٥٦-٣٥٧.

٢٦٨ أبو صالح، **الأزمة اللبنانية**، مرجع سابق، ص٢٧.

٢٦٩ انظر: وليد عوض، **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان**، ص١٧٨، والبعيني، **دروز سورية ولبنان**، ص**٣٢٩**. ووفق عوض، لم ينفِ إدّه التهمة عنه، على الرغم من أنه كان محاميًا لامعًا. قارن برغيد الصلح، **لبنان والعُروبة**، حاشية رقم **١٩**، ص٣٦، الذي يذكُر أنّ الوجيهَين البيروتيَّين عمر الداعوق وعمر بيهم قاما بدحض هذه التهمة عن إده في أوساط المسلمين.

٢٧٠ أنّي لوران/أنطوان بصبوص، **الحروب السرّية في لبنان**، مرجع سابق، ص**١٩٢-١٩٤**.

٢٧١ نقلًا عن: تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص**٥٥**.

٢٧٢ نقلًا عن: بشارة خليل الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، بيروت ١٩٨٣، ص٨٤. وقارن بـ: ألكسندر جرجي أبي يونس، «**إميل إده: نشأة وسياسة ١٨٨٣-١٩٣٦**»، دبلوم دراسات معمّقة، معهد التاريخ، جامعة الروح القدس - الكسليك **٢٠٠٥/٢٠٠٦**، ص٢٤، و٣٦، و٤٧-٤٨، و١٠٨-١١٢.

العام **١٩١٩** ضمّ دمشق إلى لبنان، رفض إدّه ذلك، معتبرًا أن دمشق عاصمة الخلافة الإسلامية لا يمكنها أن تكون جزءًا من لبنان[٢٧٣].

وفي آب عام **١٩٣١**، زار إدّه باريس واجتمع بكبار المسؤولين، وطالبهم بإنشاء لبنان صغير، يتألّف من جبل لبنان ومدينة بيروت، وأن تُعاد المناطق الإسلامية التي ضُمّت إلى لبنان الكبير إلى سورية، وأن تُجرى عملية تبادُل للسكان بين سورية ولبنان. وسوّغ إده فكرته بأنه بوجود «تعدُّدية ثقافية»: ثقافة للمسيحيّين وأخرى مختلفة للمسلمين، فإنّ ذلك سيتسبّب بتحطيم الجمهورية اللبنانية الناشئة[٢٧٤]. وعقب الإحصاء السكاني في العام التالي الذي أظهر تفوُّقًا عدديًّا ضئيلًا للمسيحيّين على المسلمين، بدأ إده «يهندس» لبنان المسيحي، كما يراه هو، ووفق مصالح طائفته. فتقدّم بمذكّرةٍ إلى الفرنسيّين اقترح فيها جعل طرابلس مدينةً مفتوحة، ومنح سُكّانها المسيحيّين الجنسية اللبنانية، وسكّانها المسلمين الجنسية السورية، ما يؤدّي إلى إخراج نحو **(٥٥)** ألف سُنّي من التعداد السكاني للبنان الكبير. ومن ضِمن مقترحاته أيضًا، منحُ جنوب لبنان حُكمًا ذاتيًّا، بحيث تُحذف (١٤٠) ألف نسمة من مُسلميه، ما يجعل دولة «لبنان الصغير» تقتصر على الجبل والبقاع الغربي وبيروت، فتعود نسبة المسيحيّين إلى (٨٠٪)، كما كانت في زمن المتصرّفية[٢٧٥].

وعلى الرغم من إصرار «إدّه» على مواقفه «الواقعية» وخوفه على لبنان المستقبل من أن يتحوّل إلى مُسلم في غضون نصف قرن، فإنّ البطريرك لم يأبه لاعتراضاته، مُعتبرًا أنّ دور المسيحيّين لن يصغُر في لبنان الكبير، وذلك بسبب حضورهم الاقتصادي والثقافي وانفتاحهم على الغرب[٢٧٦]. وهذا ما جعل الموارنة منقسمين على أنفسهم: فريق يريد «دولة لبنان الكبير» بوضع مسيحي مميّز، من دون أي اعتبار للشريك المسلم، وفريق آخر يخشى من الديمغرافيا الإسلامية، ويريد الارتداد إلى لبنان الصغير والابتعاد عن كل ما هو عروبي[٢٧٧]. وكان بعض الفرنسيّين من «أصدقاء» الموارنة يشاركونهم مخاوفهم من توسيع رقعة لبنان الكبير، من الناقورة جنوبًا إلى النهر الكبير شمالًا، لتضمّ تركيبةً عِرقية

---

٢٧٣ أبي يونس، إميل إده، مرجع سابق، ص٣٤. وقارن بـ: بشارة خليل الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٨٤.

٢٧٤ العكاوي، «**الشيخ محمد الجسر**»، ص٧١-٧٢.

٢٧٥ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٩٥.

٢٧٦ إميل خوري، «بعد رفض بكركي العودة إلى قانون الستين. هل يكون لها موقف من قانون بديل؟»، جريدة **النهار**، ٦ تشرين الأول ٢٠١٢.

٢٧٧ تقي الدين، **تحولات المجتمع والسياسة**، مرجع سابق، ص١٦٣، وديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق ، ص٩٤.

ودينية وثقافية مختلفة عن تلك التي في جبل لبنان، بحيث لا يمكن جمعُ تلك المناطق والجبل في دولة واحدة، باعتبار أنّ هذا «الجمع»، سيستحيل «خطرًا على المسيحيّين، بدلًا من أن يكون ضمانة» لهم[٢٧٨]. فما أنجزه الموارنة من «لبنان الكبير» بمسلميه، أضحى فضفاضًا عليهم من الناحية الديمغرافية، ومن الناحية السياسية بعد ذلك[٢٧٩].

❖

إنّ الخوف التاريخي للبطاركة الموارنة على لبنان جعلهم يكونون في قلب الأحداث أكثر من غيرهم من رجال الدين المسلمين[٢٨٠]، وهذا يعود إلى مسألتين: الأُولى أنهم اعتبروا لبنان «جُزءًا لا يتجزّأ من كنيستهم»، والثانية أنهم رأوا أنفسهم مسؤولين عن «استمرار الدولة والنظام [في لبنان] من أجل استقرار الأمة المارونية والمجتمعات الأخرى التي تشاركها الحياة فيه»[٢٨١]. من هنا، فإن تشكّل «دولة لبنان الكبير»، منذ أن ارتسمت حُدودها ومجاورتها لسورية، التي اعتبرت أنّ أجزاءً منها قد سُلبتْ وضُمّت إلى لبنان الكبير، جعل البطاركة الموارنة يعتبرون أنفسهم آباءً وزعماءَ سياسيّين لطائفتهم، بما يعني دمج الدين في السياسة، فيهتمّون بشؤون الرعيّة في المجال الروحي والكنسي، وبالدفاع عن الكيان وحدوده ودستوره ونظامه في المجال السياسي وتعايُش طوائفه، وأنْ يخُطّوا لهم دورًا يقوم على حماية امتيازات الموارنة في الحكم، وضمان طبقتهم السياسية وبقاء الكنيسة مرجعيةً رئيسة[٢٨٢].

من هنا، كان إنشاء «لبنان مسيحي»، برأي بعض القيادات الروحية المارونية، هو الذي سيؤمّن للمسيحيّين توازُنًا مع محيطهم العربي-الإسلامي[٢٨٣]، ولم يكن المشروع يقتصر على إدّه والبطريرك عريضة فحسب. لكن خطورة هذه الأفكار تكمن في أنها

---

٢٧٨ أبو خليل، **المثال اللبناني**، مرجع سابق، ص٣٦.

٢٧٩ صليبي، **بين بمنازل كثيرة**، مرجع سابق، ص٥٤-٥٥.

٢٨٠ ردًّا على سؤال لمراسل قناة **الجزيرة الفضائية** أثناء زيارته إلى كندا في شباط ٢٠٠١ حول مسألة تعاطيه بالدين والسياسة معًا، أجاب البطريرك صفير أنّ الكنيسة المارونية في لبنان كانت عبر القرون في عصب الأحداث، وأنّ هذا التعاطي لا يقتصر على رجال الدين الموارنة وحدهم. وعدّد صفير أسماء رجال دين مسيحيّين ومسلمين يشاركون أبناء طوائفهم هُمومهم. انظر: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٦٣-٢٦٤.

٢٨١ نقلًا عن: نقولا ناصيف، «الفصل السادس-الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، مرجع سابق، ص٢٠٣-٢٦٢.

٢٨٢ نقولا ناصيف، المصدر السابق نفسه، ص٢٠٣-٢٦٢؛ Dagher, Bring Down the Walls, 30.

٢٨٣ علي محمد لاغا، **الاتجاهات السياسية في لبنان**، ص٨٣-٨٤.

أتت بعد «الميثاق الوطني» وفي لبنان المستقلّ، وبالتالي فإنها شكّلت تهديدًا للبنان الدولة والسيادة، وللتعايش الإسلامي-المسيحي. وتدلّ رسالة أغناطيوس مبارك، رئيس أساقفة بيروت، إلى أرنست بيفن (Ernest Bevin)، وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٤٦، على المدى الذي انغمست فيه الكنيسة المارونية في عملية إنشاء كيان لبناني مسيحي والحفاظ على حدوده. وفي الوقت نفسِه، توضح الرسالة إلى أي مدى كانت الديمغرافيا الإسلامية تُخيف الموارنة على «لبنانهم». ففي سياق خوف «مبارك» على لبنان مسيحيٍّ من شائعاتٍ حول إمكان ضمّ مناطقَ إسلاميةٍ من شمال فلسطين إليه، طالب باقتطاع جُزء من جنوب لبنان لتخفيف أعداد المسلمين فيه، وجعله بالتالي وطنًا مسيحيًّا خالصًا. فكتب: «تسري أنباء جادّة في بيروت بأنّ حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تنوي اقتطاع جزء من شمال فلسطين لضمّه إلى لبنان، وجعل المسيحيّين أقلّيةً في هذا البلد، ولكنْ لا يفوت معاليكم أنّ لبنان كان دائمًا موطن المسيحيّين في الشرق... فإذا كان هناك مِن تغيير يجب أن يتناول الحدود، فإننا، نحن المسيحيّين، نرغب بأنْ يُقتطع جزء من جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، مثلًا، لضمّه إلى فلسطين، وهكذا يتم إنقاص عدد المسلمين في لبنان، بهدف إعطائه طابعه الحقيقي كبلدٍ مسيحي»[٢٨٤]. وبكلام آخر، كان مبارك - كإدّه وعريضة - يُطالب بالعودة إلى «لبنان الصغير» وأكثر بقليل، عبر اقتطاع أراضي لبنانية إلى فلسطين، التي كانت الحركة الصهيونية تتطلّع إلى تهويدها.

هذه المخطّطات لِـ«مَوْرَنة» لبنان، كانت تستفزّ المسلمين وتجعلهم يشعرون بأنه غير مرغوب فيهم في وطنهم، فينشدُّون إلى عُروبتهم وينادون بالفدرالية، ويطالبون، في الوقت نفسه، شركاءهم في الوطن بالكفّ عن الدعاية التي تُظهر لبنان بلدًا للمسيحيّين. لقد أكّد تقرير بريطاني عام ١٩٤٢ أنّ «الأغلبية العظمى من المسلمين لا يرغبون بتشكيل جزء من دولة لبنان، ليس لأنّ عندهم حماسًا لفكرة الاستيعاب في سورية، وأقلّ من هذا في اتحاد عربيّ، لكنْ لخوفهم من الاستمرار بتفضيل المُحبّذين للمسيحيّين والمُستوحين لليسوعية في لبنان». وأضاف التقرير: «إنّ التنافس الإسلامي المسيحي يكشف دائمًا عن عداوة ظاهرة، فهو لا يزال خفيًّا تحت السطح، فكِلا الفريقين (الإسلامي والمسيحي) يهتمّان أكثر بوضعهم (كذا) [الطائفي] دون وضعهم العام كلبنانيّين»[٢٨٥].

إن استشعار بعض الموارنة «الخطر العربي-الإسلامي» جعلهم يتواصلون مع الحركة الصهيونية للتنسيق والتعاون بين «القومية اللبنانية» و«القومية اليهودية» في وجه المحيط

---

٢٨٤ سويد، «حقائق موثقة من تاريخ لبنان»، جريدة **اللواء**، ٢٠ آذار ٢٠١٢.

٢٨٥ نقلًا عن: علي شعيب، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء**، ص ١٧٦-١٧٧.

العربي بعد إنشاء لبنان الكبير. فدعا الموارنة اليهود إلى استثمار أموالهم في سورية ولبنان، واعتبروا أنّ نشوء دولة يهودية في فلسطين سيجعل منها حليفًا طبيعيًّا للكيان الماروني، ما يُضعف العنصر العربي-الإسلامي حول لبنان، ويقوّي الحضور المسيحي تجاه المسلمين في داخل البلاد[٢٨٦]. وفي **٥ آب ١٩٤٧**، طالب المطران مبارك -السالف الذِكر- اللجنة الدولية المختصّة بفلسطين بإقامة وطنٍ قومي يهودي في فلسطين، ليكون جارًا مُسالمًا لكيانٍ مسيحي في لبنان. وفي ضوء تمسُّك الفاتيكان بالتعايش الإسلامي-المسيحي، فقد أعلن بطلان ما دعا إليه المطران مبارك[٢٨٧]. ولا يبدو أنّ الموارنة كطائفة كان لديهم في مرحلة ما بعد تسوية «الميثاق الوطني» مشروعٌ متكامل للانقلاب في لبنان بدعم من «إسرائيل». فاتصالات بعضهم مع الجانب الصهيوني حتّمها التجاذب الطائفي حول الكيان اللبناني مع المسلمين[٢٨٨]، وما إن ارتضى الموارنة بتسوية الميثاق، حتى ابتعدوا عن «إسرائيل». وفي المقابل، واصل المسلمون تذمُّرهم من الغبن اللاحق بهم من جرّاء سياسات الحكومات اللبنانية تجاههم.

والواقع أنّ عدم التزام الطوائف بالبعد الخارجي للميثاق الوطني، من ناحية اعتماد الحيادية في سياسة لبنان الخارجية، وفي ضوء غياب وحدةٍ وطنية داخلية وسيادة طائفية مجتمعية، هو ما أدخل البلاد في صراعاتٍ جعلت الطوائف تستدعي الخارج إلى داخل الأزمات اللبنانية: تأييد المسلمين للناصرية وللوحدة المصرية-السورية في الخمسينات، وتأييد كميل شمعون للأحلاف في الشرق الأوسط ولدوائر «حِلف بغداد»، وانضمام لبنان إلى «مشروع أيزنهاور»، والموقف الإسلامي واليساري المؤيّد للمقاومة الفلسطينية... كُلّ هذه كانت مُؤجِّجاتٍ للصراع الطائفي، ومُفجّرةً لمرتكزات الديمقراطية التوافقية اللبنانية، وفي مقدّمتها عملية صناعة القرار. كما جعل الخارج والدول العربية من لبنان ساحةً لصراعاتها[٢٨٩]، وهو ما عبّر عنه الرئيس الراحل صائب سلام بالقول: «إن المشاكل تحبل في الدول العربية، وتلد في لبنان»[٢٩٠].

---

٢٨٦ شعيب، **مطالب جبل عامل**، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٧.

٢٨٧ إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، ترجمة خيري الضامن، ط٨، بيروت ٢٠٠١، ص **١٣٥**؛ وقارن بـ: جورج قرم، **تاريخ لبنان المعاصر. تاريخ ومجتمع**، نقله إلى العربيّة حسّان قبيسي، المكتبة الشرقيّة، بيروت ٢٠٠٤، ص١٥٨-١٥٩.

٢٨٨ Eyal Zisser, 'The Maronites, Lebanon and the State of Israel: Early Contacts', *Middle East Studies* 31 (4) (1995), 889-918.

٢٨٩ انظر: كتابي **حرب لبنان**، مج ١، الفصل الثاني.

٢٩٠ أنطوان مسرّة، «تحويل لبنان إلى ضرورة سياسية عربية»، في: **٥٠ سنة من الاستقلال**، مرجع سابق، ص **٨٥**.

د) الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تأجيج آخر للصراع الطائفي المجتمعي

- الاقتصاد: فوارق طائفية؟

كانت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الطوائف اللبنانية تؤدّي إلى شدّ العصب الطائفي. وكما هو معلوم، فقد حقّق المسيحيون قفزاتٍ واسعة في ميدان الاقتصاد والثقافة، نتيجة مبادراتهم الفردية وانفتاحهم على أوروبا أثناء الحكم العثماني، بعدما جعلهم إقصاؤهم عن الحياة السياسية ومنعُهم من الدخول إلى البيروقراطية العثمانية، يعملون على تنمية ثقافةٍ غربية واقتصاد خاصّ بهم. ونتيجة ذلك، تراكمت المعرفة لديهم والثروة في أيديهم، في حين ظلّ المسلمون أثناء الحكم العثماني يزورون المدارس العثمانية، ويُزوّدون الجيش والبيروقراطية بما يحتجان إليه من عناصر وموظّفين[٢٩١]، ما انعكس، في ما بعد، سلبًا على أوضاع المسلمين اللبنانيّين الاقتصادية والاجتماعية، وجعلهم خلف المسيحيّين بأشواط.

وتحت مظلّة الانتداب الفرنسي، انتعشت البرجوازية المسيحية، وأمسكت بالاقتصاد اللبناني، مدعومةً من دولة الانتداب، وبالتحالف مع أقلّية برجوازية إسلامية مدينية، معظمُها من السُنّة البيروتيّين[٢٩٢]. فاستفادت بيروت من موقعها التجاري الوسيطي مع العالم العربي، وتحديدًا مع دول الخليج العربية، ومن خطّ التابلاين الواصل إلى ساحلها، ومن فِرار الرساميل العربية إلى مصارفها[٢٩٣]، وأخيرًا من تحوُّل تجارة فلسطين إليها بعد العام ١٩٤٨[٢٩٤]، وهذا ما رفع من الحركة التجارية في لبنان، وفي بيروت تحديدًا.

وكانت هناك هيمنة شبه كاملة للمسيحيّين في قطاعات التجارة والمصارف والمال، وموادّ البناء، والنسيج، والمجوهرات والصياغة، وبيع السيارات والأدوات المنزلية الكهربائية، فضلًا عن الاستحواذ على الوكالات. في المقابل، حافظت البرجوازية السنّية على انفتاحها على الأسواق العربية، وسيطرت على قِسم كبير من تجارة الصناعات الغذائية، واللحوم، والتصدير الزراعي، والمفروشات والحلويات. أمّا الدروز الذين

---

٢٩١ سنّو، **تطوُّر الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية**، مرجع سابق، الحلقة الأولى، ص ١٢٠-١٢٥.

٢٩٢ Hanf, 'Die drei Gesichter', 78.

٢٩٣ في العام ١٩٥٦، صدر في لبنان قانون سِرّية المصارف، الذي سرعان ما جذب الرساميل الأجنبية - وبخاصة العربية - الفارّة من بلدانها؛ نظرًا إلى الأوضاع السياسية والتأميمات.

Carolyn Gates, 'The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon', *Papers on Lebanon* 10 (Centre for Lebanese Studies, Oxford, September 1989), 19.

٢٩٤ Gates, 'The Historical Role of Political Economy', 14-16.

غلب عندهم الطابع الإقطاعي الزراعي، فقد عمل بعضهم في قطاع الصناعة[٢٩٥]. أمّا بالنسبة إلى البرجوازية الشيعية الناشئة، فقد اتجهت بحكم حداثتها إلى قطاعاتٍ ثانوية، كالمفروشات، وصناعة الرغيف، والألبسة، وتجارة الحمضيات، والكتب، والتجارة مع أفريقيا[٢٩٦]. وفي أوائل الستينات من القرن الماضي، كان وضع البرجوازية الإسلامية لا يزال على حاله.

صحيح أنّ التنافس الاقتصادي هو من سمات النظام الرأسمالي، ويجب ألّا يُثير النعرات بين أفراد المجتمع، وصحيح أيضًا أنّ للمسيحيّين مبادراتهم الاقتصادية الخاصة منذ الحكم العثماني، لكنّ وجود الطائفية السياسية والمجتمعية في لبنان، وما تحمله كلُّ طائفةٍ من ذاكرةٍ جماعية وتجربة تاريخية، واعتقاد كل واحدةٍ بأسبقيّتها على الأخرى... كلُّ ذلك جعل هذا التنافس الاقتصادي مِلؤُه الحسد من جانب المسلمين، والحيطة والحذر من جانب المسيحيّين. ولم يتمكّن رأس المال المسيحي-الإسلامي المختلط من أن يكُون قدوةً لانفتاح وطني للطوائف بعضها على بعض، إذ إنه لم يتجاوز عشيّة حرب لبنان نسبة الـ١٠٪ فقط من مجموع المؤسّسات الكبرى، بينما تقوقع الرأسمال الطائفي الصِرف على نفسه. ومن أصل ثلاثَ عشْرةَ شركةً من كُبريات الشركات الصناعيّة المغفلة[٢٩٧]، امتلك المسلمون السُنّة والدروز أربعًا منها مُناصَفةً [٢٩٨].

وبين الأعوام ١٩٧٠ و١٩٨٣، بلغ عدد المؤسّسات الاقتصادية المسجّلة **١٩٥٣** مؤسّسة، منها **١١٥٣** للمسيحيّين، و٨٠٠ للمسلمين. ومن ضِمن المؤسسات المسيحية **٤٩١** مؤسسة معظمها في جبل لبنان، وعدد غير قليل منها لمؤسساتٍ يملكها أرمن في بيروت. وفي الجانب الإسلامي، بلغ عدد المؤسسات التي يملكها السنّة **٥٩٨** مؤسسةً، ومعظمُها في بيروت. أمّا عدد الشركات غير المحدّدة الملكية، فقد بلغ **٢٩** مؤسسة، أي حوالى **١٥**٪ من مجموع الشركات والمؤسّسات[٢٩٩].

---

٢٩٥ Samik K. Farnous, 'E Pluribus Plura or e Pluribus Unum? Cultural Pluralism and Social Class', in Halim Barakat (ed.), *Toward a Viable Lebanon* (Washington 1988), 122-123.

٢٩٦ انظر: دعد سعد، «**التعدُّد الطوائفي والنشاط الاقتصادي في لبنان**»، جدارة - الجامعة اللبنانية/معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، ١٩٨١، ص١٠٦-١٠٨، وتيودور هانف، **لبنان: تعايُش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ترجمة موريس صليبا، باريس **١٩٩٣**، ص **٢٥١-٢٥٢**.

٢٩٧ الشركة المُغْفَلة: هي شركة من دون عنوان، تمثّل حِصص الشركاء المساهمين بأسهُم متساوية في القيمة وقابلة للتداول تجاريًا، ولا يكونون مسؤولين عن ديون الشركة إلّا بمقدار ما اكتتبوا به من مال.

٢٩٨ عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص**١٢٩**.

٢٩٩ Dagher, Bring Down the Walls, 76-77.

وبعد الحرب، بدأت تظهر مؤسّساتٌ لطبقة جديدة من السنّة والشيعة، لكن قطاعات المال والمصارف والخدمات والتجارة ظلّت، كما قبل الحرب، في أيدي المسيحيّين، وتُشكّل نسبة ٧٠٪ من قيمة الناتج المحلّي الإجمالي[٣٠٠]. وهذا يعود إلى دورهم الوسيطي المُبكر، تحت الحكم العثماني وفي ظل الانتداب الفرنسي، في هذه القطاعات وانفتاحهم على أوروبا. من هنا، فقد حذّر محمد السماك، رئيس لجنة الحوار الإسلامي-المسيحي، من أنه «عندما يترك (المسيحيون) لبنان ويُديرون ظُهورهم له، فإنهم يتسبّبون بضررٍ كبير لهذا البلد. نحن نحتاج لبعضنا البعض من أجل البقاء»[٣٠١].

- **التفاوت الاجتماعي والخدماتي والثقافي**

لم تقتصر الفوارق بين الطوائف على مجال الاقتصاد فحسب، إذ أبانت دراساتٌ عن وجود فوارقَ اجتماعيةٍ بين المسيحيّين والمسلمين في نسبة تمثّلهم في الطبقات الاجتماعية. قبل الحرب، كان المسلمون الأكثر تمثيلًا في فئة البروليتاريا، في حين كان المسيحيون الأكثر تمثيلًا في الطبقتين الوسطى والعليا. وهذا ينطبق على المداخيل، حيث حلّ الشيعة في أدنى مرتبة في كل شرائح المداخيل، بينما احتكر المسيحيون المراتب الأولى في شرائح المداخيل المتوسطة والمرتفعة. وفي هذا الصدد، يؤكّد بعض الباحثين أنّ دخل الأُسرة المسيحية كان يفوق دخل كُلٍّ من الأُسرة الدرزية، والسُنّية، والشيعية بنِسبٍ هي على التوالي: ١٦٪، و٢٨٪، و٥٨٪، ويلفت إلى أنّ من بين الأُسر الأشدّ فقرًا، كان هناك ما نِسبتُه ٦٪ من الأُسر المسيحية، و١١٪ من الدرزية، و١٥٪ من السنّية، و٢٢٪ من الشيعية[٣٠٢].

وفي عهد الاستقلال، حافظت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشكل عام، بين الطوائف وبين المناطق على حالها السابق، أي بين محافظتَي بيروت وجبل لبنان من جهة، وباقي المحافظات اللبنانيّة من جهة أخرى، وأدّت، إلى جانب المسألة الطائفية السياسية والديمغرافيا الطائفية، دورًا رئيسًا في ارتفاع حدّة التوتر الطائفي المجتمعي بين اللبنانيّين. فحقّقت المحافظتان المذكورتان قفزاتٍ كبيرة على حساب باقي المحافظات في المستوى المعيشي، وفي المواصلات البرّية والجوّية والبحرية، والاتصالات والكهرباء والصناعة، والمستشفيات والمدارس

---

٣٠٠ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٣٧.

٣٠١ نقلًا عن: Dagher, Bring Down the Walls, 77.

٣٠٢ كمال حمدان، **الأزمة اللبنانيّة: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية**، ترجمة رياض صوما، بيروت ١٩٩٨، ص ١٢٢.

والجامعات[٣٠٣]. وترجمةً للطائفية المجتمعية ورفض فكرة الوطن للجميع، وقفت الطوائف المسيحية بالمرصاد ضدّ أية سياسة إنمائية للأطراف ذات الغالبية الإسلامية؛ لارتباط ذلك بزيادة مساهمتها في ضريبة الدخل[٣٠٤]. وكانت هناك معادلة تقول: إن زيادة النسل عند المسلمين تعني المزيد من الضرائب لحساب التعليم وبرامج الصحّة، فضلًا عن تأمين الوظائف، وبالتالي الاستحواذ على المزيد من الأموال من جيوب المسيحيّين.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت خلال عهد الرئيس شهاب، ظلّ الفقر أكثر انتشارًا في المناطق النائية (عكار، والبقاع، والهرمل والجنوب) منه في بيروت وجبل لبنان، حتى إنّ بيروت نفسها أحاط بها حِزام بُؤسٍ في جنوبها وشرقها من الوافدين عليها. وبما أنّ معظم سكان مناطق الأطراف كانوا من المسلمين، فقد أخذت مسألة سوء توزيع الثروة وعدم المساواة هذه بُعدًا طائفيًّا ومناطقيًّا، وأثارت حسد الطوائف الإسلامية، وجعلتها تستنتج أنّ النظام اللبناني منحاز إلى المسيحيّين، وأنّ مشاريع التنمية والخدمات تقتصر على محافظتَي بيروت وجبل لبنان وحدهما. فهل يعود عدم المساواة بين اللبنانيّين إلى غياب تدخُّل الدولة لمصلحة كل رعاياها، أم إلى دينامية الطائفة بالمعنى الإيجابيّ؟

لقد ارتبط مستوى الأجر بمستوى التعليم، وهذا يعود بشكل أساسي إلى انتشار الأمّية بين المسلمين ومستويات التعليم المتدنّية بينهم، التي أدّت إلى تحديد كادر المهنة وفرع العمل والأجر. وفي العام ١٩٧٤، كان أقلّ من نصف الأجراء المسيحيّين في مؤسسات الضاحية الشرقية من بيروت من العمّال غير المؤهّلين، بينما كان ثلاثة أرباع العمّال المسلمين، ومعظمهم من الشيعة، ينتمون إلى هذه الفئة[٣٠٥].

أمّا بالنسبة إلى الإنماء غير المتوازن بين المحافظات، الشكوى الإسلامية الدائمة، فقد كانت نسبة الخدمات في محافظات الجنوب والبقاع والشمال، ذات الكثافة الإسلامية، في مجالات الصحّة والتعليم والخدمات، متدنّيةً جدًّا عشيّة حرب لبنان، إذ كان عدد المستشفيات الحكومية وعدد الأسرّة والأطباء فيها قليلًا جدًّا مقارنةً بما هو في محافظتَي بيروت وجبل لبنان، ممّا شكّل خللًا إنمائيًّا وخدماتيًّا واضحًا بين المحافظتَين الأخيرتين

---

٣٠٣ Hassan Charif, 'Regional Development and Integration', in Deirdre Collings (ed.), *Peace for Lebanon: From War to Reconstruction* (Boulder, Colo. 1994), 152.

٣٠٤ N. Kliot, 'The Collapse of the Lebanese State', *Middle Eastern Studies* 23 (1) (1987), 70.

٣٠٥ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص١٢٧-١٣٥.

وبين باقي المحافظات اللبنانية. وكانت هناك أقضية محرومة بالكامل من خدمات الاستشفاء والمستوصفات والمواصلات[٣٠٦].

وبالانتقال إلى التعليم، سجّلت محافظات لبنان الشمالي والبقاع ولبنان الجنوبي على التوالي أقلّ النِسب في انخراط أبنائها في التعليم، على الرغم من إصلاحات الرئيس شهاب في هذا المجال، بينما سجّلت محافظة بيروت وضواحيها أعلى نسبةٍ في التعليم، وتلتها محافظة جبل لبنان. ومن الطبيعي، في أجواء الإنماء غير المتوازن، أن ترتفع معدّلات الأمّية خارج محافظتي بيروت وجبل لبنان، وبخاصة عند الطوائف الإسلامية. وفي المقابل، أدّت أنشطة لافتة للكنائس المسيحية وللجمعيات الخيرية المسيحية في دعم التعليم المسيحي الخاص، إلى تحقيق الطوائف المسيحية قفزاتٍ ملحوظة، في حين ظلّ التلامذة المسلمون مرتبطين بالمدارس الرسمية وبجمعياتهم القليلة الميتة أو شبه الغائبة. فمن أصل **١٣٣١** جمعية إسلامية مسجّلة في مطلع حرب لبنان، لم يتجاوز عدد ما تنطبق عليه الشروط الصحيحة لرعاية شؤون المسلمين سوى ٨٠ مؤسّسة وجمعية ورابطة[٣٠٧].

- كسر احتكار تعليم الحقوق

لم يَسلم تعليم مادّة الحقوق بدوره من التجاذب الطائفي المجتمعي، في ضوء احتكار «جامعة القدّيس يوسف» تدريس هذا الاختصاص. وقبيل نهاية الخمسينات، أصبح تدريس مادّة الحقوق باللغة العربية في «الجامعة اللبنانية» مطلبًا للمسلمين بسبب ضعف قدرات أبنائهم في اللغات الأجنبية لعواملَ تاريخية، وأعادهم هذا بالذاكرة إلى المعركة التي خاضوها حول اللغة العربية واعتمادها وشحنتها الثقافية بُعيد إنشاء «دولة لبنان الكبير»[٣٠٨]. وكان المحامون، وغالبيّتُهم من المسيحيّين، يؤدُّون، منذ عهد الانتداب واستقلال لبنان، دورًا مؤثّرًا في الحياة السياسية، كما شكّلوا «لوبي» فاعلاً، حيث وصلت نسبة المحامين في المجلسَين النيابيَّين في العامين **١٩٦٨** و**١٩٧٢** على التوالي إلى (٤٤٪) و(٤٥٪)، بعدما كانت (٣٣,٩٪) في العام **١٩٤٣**[٣٠٩]. وكان معنى عدم إنشاء كلّية للحقوق في «الجامعة اللبنانية» تدرّس بالعربية، هو إبعاد المسلمين عن مهنةٍ مهمّة

---

٣٠٦ رشيد شقير، **مفاهيم الدولة والنزاعات: دراسة في إيديولوجيّة القوى السياسية اللبنانية**، بيروت **١٩٩٢**، ص١٩٧.

٣٠٧ «الجمعيّات الإسلامية في لبنان- نظرة تقييميّة»، **التقرير الإسلامي**، **٥** (١٩٧٩)، ص٦-٧.

٣٠٨ انظر: سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص**٥٢٩-٥٣٢**.

٣٠٩ Khalaf, *Lebanon's Predicament*, 128-130.

تشارك القضاء في تحقيق العدالة وسيادة القانون، فضلًا عن أهمّيتها الاجتماعية. وقد نظر المسلمون إلى المسألة على أنها انتقاص لدور اللغة العربية، لغةِ القرآن، لمصلحة اللغات الأجنبية. أمّا في الجانب المسيحي، فلم يكن هناك تعاطُف واسعٌ مع لغةٍ عربية شَعَرَ معظم الموارنة بأنها لا تجسّد هُويّتهم الثقافية. وعندما أصرّ طلّابٌ مسلمون على تدريس الاختصاص باللغة العربية، رفضت جهات مارونية ذلك، واعتبرت أنه ينتقص من قيمة الاختصاص. فأضرب طلّاب المدارس الإسلامية وقاموا بتظاهرات، مُندّدين بموقف الحكومة اللبنانية. وعندما وقعت صدامات بين طلّاب من الطائفتين في منطقة الحدث، تحرّكت الحكومة، وأوجدت تسوية قضتْ بفتح فرعَين للحقوق في «الجامعة اللبنانية»: الأول باللغة العربية والثاني باللغة الفرنسية.

وتكررت مسألة تدريس الحقوق مرّةً أخرى، عندما دخلت «جامعة بيروت العربية»، التي أسّستها «جمعية البرّ والإحسان» اللبنانية، وأوكلت التعليم فيها إلى أساتذةٍ مِصريّين، مُنافسًا لجامعة القدّيس يوسف. ولم يكن حذر الموارنة من الناصرية وامتداداتها خارج حدودها سياسيًّا فحسب، بل ثقافيًّا أيضًا. ويبدو أنّ قياداتٍ مارونية خشيت من تأثير الثقافة المصرية في الطلّاب اللبنانيّين، وفي دفع الاتجاهات العُروبية عندهم، حتى وإن كانوا مسلمين. ثم إنّ تخريج أعدادٍ كبيرة من المُحامين المسلمين من «جامعة بيروت العربية» كان يُهدّد بحصول خللٍ في التوازن داخل نقابة المحامين لمصلحة المحامين المسلمين. من هنا، وفي مناخ تجاذُبٍ طائفي، أعلنت نقابة المحامين التي يُهيمن عليها الموارنة الإضراب العام في نَيسان ١٩٦١. ولأنّ لبنان بلد التسويات الطائفية، فقد أمكن التوصُّل إلى حلولٍ قضت بأنْ تكون البكالوريا اللبنانية، وليس «شهادة الثانوية العامة المصرية» أو «الموحّدة السورية»، شرطًا لدراسة الحقوق، وأنْ يُمتحن طلاب «جامعة بيروت العربية» من قِبل لجنةٍ خاصة تابعة للجامعة اللبنانية[٣١٠]. وعلى الرغم من ذلك، ظلّ المسيحيون خلال الثمانينات هم السبّاقين في مهنة المحاماة بنسبة (٧٤٪)، كما شكّلوا حوالى (٦٠٪) بالنسبة إلى اختصاص الهندسة، و(٦٣٪) في الطبّ البشري[٣١١].

---

٣١٠ Theodor Hanf, 'Die Hochschulen in den gesellschaftlichen Konflikten des Libanon', in Ulrich Haarmann, Peter Bachmann and Hans Robert Roemer (eds), *Die Islamische Welt zwischen Mittelalter und Neuzeit: Festschrift für Hans Robert Roemer zum 65. Geburtstag* (Beirut 1979), 241-245.

٣١١ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص ١٣٢-١٣٣.

٣. المجتمع اللبناني خلال الحرب وبعد الطائف: من انسداد شرايين الصيغة إلى الانفتاح الحَذِر والمتوتّر

باستثناء أزمة العام **١٩٥٨** التي استمرّت بضعة شهور، لم تصل الخلافات بين الطوائف اللبنانية إلى درجة التفجير العسكري، ولم تأخذ طابعًا طائفيًّا سافرًا، واقتصرت على النزاع السياسي الذي يغلّف الطائفية المجتمعية. فقد تمكّنت ديمقراطية لبنان التوافقية، وتداخُل مصالح الطوائف والقوى السياسية بعضها بالبعض الآخر، من تشكيل صمّام أمانٍ قادر على ضبطها. لكنّ مرحلة الحرب بين العامين **١٩٧٥-١٩٩٠**، قلبت صيغة «التعايش الطوائفي» التي كانت أساس التسوية في العام **١٩٤٣**. فحدَث انشطارٌ مجتمعي ناتج من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين مُكوِّنات المجتمع، طائفيًّا وطبقيًّا، فضلاً عن استدعاء الطوائف الخارج للتدخُّل لمصالحها، ومشاريع التقسيم والتهجير. وقد ترتّب على التهجير تضاؤل الوجود المسيحي جنوب خط بيروت - دمشق القديم، المُمتدّ من بيروت إلى أعالي الجبال، بشكلٍ حادّ، وأصبحت غالبيّة المسيحيّين منحصرةً في الجزء الشمالي من جبل لبنان[٣١٢]. وكان لهذه الحرب أكثر من محطّة قاتلة جعلت المجتمع اللبناني في حالة انتحار متواصل، بدءًا بحرب السنتين، مرورًا بالاجتياح الإسرائيليّ للبنان في العام **١٩٧٨** و**١٩٨٢**، وانتهاءً بحروب الجنرال ميشال عون في العامين **١٩٨٩** و**١٩٩٠**. واتّسمت هذه المرحلة بتأزّم سياسي طائفي أسقط كلَّ أُسس التعايش بين اللبنانيّين[٣١٣].

أ) حرب لبنان: رصاصة الرحمة على الميثاق «الطائفي»

بعد اندلاع الحرب في لبنان عام **١٩٧٥**، بدأ الانقلاب على صيغة التعايش السابقة التي كان ميشال شيحا قد حذّر من سقوطها في حال لم يتحلَّ اللبنانيون بالعقلانية والرأي السياسي السديد[٣١٤]. فطالب المسلمون باتفاق جديد، بينما تمسّك المسيحيون بدايةً بالميثاق، ثم عادوا وتخلّوا عنه في السنة الثانية من الحرب.

لقد اعتبر المسلمون، حتى قبل اندلاع الحرب، أنّ الصيغة اللبنانية التي ارتضَوها منذ الاستقلال، أتاحت للموارنة الهيمنة على البلاد، وكانت على حسابهم، إذ تدعّمت

---

٣١٢ بينما شكّل الانتشار المسيحي في لبنان نسبة ٧٠٪ من مساحة لبنان في العام **١٩٧٥**، أضحى يمثّل نسبة ٣٠٪ في العام ٢٠٠٨. انظر: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٣٤٨-٣٤٩.

٣١٣ حول هذه الموضوعات، يُراجع كتابنا: **حرب لبنان**، مج١، الفصلان الثالث والرابع.

٣١٤ كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، مرجع سابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

الطائفية المجتمعية، ولم يجرِ أي تعديل للدستور أو تطوير له، مع بقاء صلاحيات رئيس الجمهورية واسعةً على حالها. كما لم يتغيّر -وفق رأيهم- القانون الانتخابي في مضمونه، فضلًا عن عدم تمتُّع المسلمين، كمواطنين، بحقوقهم الكاملة، ووقوف فريقٍ مسيحي من الموارنة ضدّ ارتباط لبنان بالبلدان العربية[٣١٥]. وذهب بعضهم إلى الحديث عن نظام حُكمٍ إسلامي في لبنان، مُتسائلين عن التنازلات التي قدّمها المسيحيون مقابل تنازل المسلمين عن العيش في ظلّ دولة إسلامية. ورأى هؤلاء أنّ إعادة التوازن وتحقيق المساواة لا يكُونان إلّا بتخلّي المسيحيّين عن امتيازاتهم في الدولة، وإحلال الحكم الوطني، أي إلغاء الطائفية السياسية[٣١٦].

وكان اليسار اللبناني يلتقي مع المسلمين في المقدّمات، وفي إلغاء الطائفية السياسية، لكنه اختلف معهم حول النظام السياسي المنشود. فبينما كان المسلم يرفض الدولة المدنية أو العلمنة، ويعتبرهما يتناقضان مع شرعِه، طالب كمال جنبلاط بإلغاء الطائفية السياسية ووضع ميثاقٍ وطني جديد مبنيّ على الديمقراطية العلمانية[٣١٧].

جُوبهت المطالب الإسلامية برفضٍ عنيف من قِبل الموارنة؛ لأنها كانت تُحوّلهم إلى ما يشبه «أهل الذمّة»[٣١٨]. وعلى العكس من ذلك، نادت القوى المارونية، تكتيكًا، بالعلمنة الشاملة السياسية والمجتمعية، حيث كانت الثانية مرفوضةً من قِبل المسلمين؛ لعدم توافُقها مع شرعهم. فردّ بيار الجميّل، زعيم «حزب الكتائب اللبنانية»، تكتيكيًّا على المطالبة الإسلامية بإلغاء الطائفية السياسية، بأنّ المسيحيّين يتمنّون ذلك، لكنْ شرط أن تُلغى المحاكم الشرعية عن طريق علمنة الدولة اللبنانية علمنةً شاملة وإخضاع جميع اللبنانيّين لقانونٍ مدني واحد[٣١٩]. ونادت القوى المارونية كذلك بالتعدُّدية الثقافية و«الديمقراطية التعددية»[٣٢٠] وبـ«الديمقراطية الطوائفية»[٣٢١]، وكانت هذه تعني أنْ تسُود الديمقراطية بين الطوائف على أساس الطائفة نفسها، وليس على أساس عدد أفرادها،

---

٣١٥ الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص٣٨٤-٣٨٦.

٣١٦ **السفير** ١٩ آب ١٩٧٥. نقلًا عن: فريد الخازن، **تفكُّك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦**، ترجمة شكري رحيّم، ط ٢، بيروت، ص٤٠٦-٤٠٧.

٣١٧ Michael W. Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture* (Ithaca, N.Y. 1967), 220.

٣١٨ الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ٣٩١.

٣١٩ تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، ص٨٣.

٣٢٠ هذا ما يراه شارل مالك. انظر: جورج سركيس، **الانقلاب الأبيض ورهان التغيير**، لا م، ١٩٩٩، ص١٣٣.

٣٢١ الخازن، **تفكُّك أوصال الدولة**، ص٥١٨-٥٢٣، حيث يراها ضروريةً لإرساء التعايش بين الطوائف، على الرغم من أنها كانت مفضّلة على المقاس اللبناني.

أي عدد المسيحيّين الذي كان يتناقص باستمرار بسبب نموّ الديمغرافيا الإسلامية وبفعل الهجرة المسيحية.

❖

خلال العام الأول لحرب لبنان، أعرب «المجلس الإسلامي الشرعي» صراحةً عن قناعته بأنّ الميثاق لم يعد موجودًا؛ لتغيُّر الظروف التي كانت سائدة في العام **١٩٤٣**. فطالب بصيغة تعايُشٍ جديدة تكون أُولى مقوّماتها المساواة في الحقوق بين المسلمين والمسيحيّين[٣٢٢]. وصدرت تصريحات مُماثلة عن زعامات إسلامية دينية وسياسية تدعم هذا الاتجاه حينًا، وتتناقض معه حينًا آخر[٣٢٣]. أمّا القوى اليسارية والتقدُّمية، التي طالبت بإلغاء الطائفية السياسية[٣٢٤]، فقد رفضت تسويةً طائفية جديدة رعاها النظام السوري (الوثيقة الدستورية ١٤ شباط ١٩٧٦)[٣٢٥]، وكذلك فعل الموارنة. وأصرّت تلك القوى على الحَسم العسكري مع المسيحيّين أولًا، وعلى تغييرٍ جذري للنظام السياسي يقوم على إلغاء الطائفية السياسية، أي إلغاء الامتيازات المارونية وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية[٣٢٦].

هذه التطورات العسكرية والسياسية التي تسبّبت في انهيار الدولة ومؤسّساتها، وانقسام الجيش اللبناني على نفسه على أُسسٍ طائفية، بعدما رفض المسلمون إنزاله لضبط الأمن والدفاع عن الأمن الوطني اللبناني[٣٢٧]، ومهاجمة اليسار اللبناني وحلفائه

---

٣٢٢ بيان المجلس الإسلامي في الأول من كانون الأول ١٩٧٥، في: الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص٤١٢-٤١٣.

٣٢٣ قال صائب سلام في آب ١٩٧٥: «إنّ الميثاق قد ولّى زمانه بعد أن حقّق أهدافه». وفي أيلول ١٩٧٧، صرّح «أنه يرفض الاعتقاد أو القول بأنّ صيغة ١٩٤٣ قد ماتت». انظر: الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص٤١٤، و٤٣٨. واعتبر مؤتمر إسلامي عُقد في دار الفتوى في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٦ أنّ المسلمين مع نظام سياسي جديد؛ لأنّ القديم قد «أصبح باليًا». نقلًا عن: الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص٤٣٨.

٣٢٤ الحازن، **تفكُّك أوصال الدولة**، ص٤٠٨-٤١٤.

٣٢٥ أهم ما جاء في بنود «الوثيقة»: عروبة لبنان، والإبقاء على التوزيع التقليدي للرئاسات الثلاث على الطوائف، وتعزيز صلاحيات رئيسي المجلس النيابي والوزراء، والمناصفة في عدد النواب المسيحيّين والمسلمين، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية. سنّو، **حرب لبنان**، مجلد ١، ص٦٤٦-٦٤٨.

٣٢٦ الحازن، **تفكّك أوصال الدولة**، ص٤٣٧-٤٣٩.

٣٢٧ اعتبر المسلمون المؤجَّجُون عُروبيًّا أنّ إنزال الجيش لضبط الوضع هو لضرب الفلسطينيّين، وبالتالي إضعافهم. سنّو، **حرب لبنان**، ج١، ص١٩٤-١٩٩. وما دعم موقفهم هو ما كان يتم تناقُله من أنباءٍ عن تقديم الجيش اللبناني، برئاسة العماد إسكندر غانم، الدعم لميليشياتٍ مسيحية واستيراده السلاح لحسابها، وتدريبها تحضيرًا لعملية التصدّي للفدائيّين الفلسطينيّين، فضلًا عن تفعيل «مَوْرَنة» الجيش اللبناني والإمساك بكلّ مفاصله ومراكزه الحسّاسة. ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص١٢٧.

من الفلسطينيّين معاقلَ الموارنة في أعالي كسروان في مطلع العام **١٩٧٦**، عجّلت بتخلّي الموارنة عن الميثاق. فكان أنْ نعى كرّاسٌ صدر عن «جامعة القدّيس يوسف» لبنان الكبير، مُحمّلًا الموارنة مسؤولية تضخُّم جبل لبنان السابق إلى كيانٍ ضمّ طوائفَ إسلاميةً كبيرة العدد تتكاثر من حولهم بسرعة، وتسعى إلى نزع الهيمنة المارونية عن لبنان[٣٢٨]. ولأنّ لبنان من صُنع المارونية ولها[٣٢٩]، وفق دراسة لفريق البحوث في الكسليك بعنوان: «هل الدولة اللبنانية تُقرُّ امتيازاتٍ لمصلحة الموارنة؟»، فإنّ ما يتمتع به الموارنة من امتيازات في «دولتهم لبنان»، ليست إلّا «حقوقًا طبيعية»، ما يجعل «الحرب على الموارنة [هي] حرب على لبنان»[٣٣٠]. من هنا، بدأ الحديث عن صِيغ دستورية أخرى، كالفدرالية، واللامركزية السياسية، والمناطقية، وصولًا إلى التقسيم[٣٣١]. واعتبر الأباتي شربل قسّيس، رئيس رهبانية الكسليك، أنّ ميثاق العام **١٩٤٣** «وُلد ميتًا»؛ لأنه حالة من «التعايش المجهض» لا يؤمّن «المشاركة الصحيحة»، حيث لا تعايُش ولا تجانس بوجود شعبين وحضارتين في لبنان[٣٣٢]. فطالب بدولةٍ فدرالية. كذلك الحال، خيّر مفكّر «الجبهة اللبنانية» فؤاد أفرام البستاني المسلمين ما بين الفدرالية وتقسيم لبنان[٣٣٣]. وفي الثمانينات، كانت القوّات اللبنانية» تعمل على إقامة كانتون مسيحي يمتدّ من منطقة «المدفون» إلى «كفرشيما»، بينما تدارس «حزب الله» مع قياداتٍ إيرانية وإسلامية مسألة إقامة دولة إسلامية[٣٣٤]، كما طالب الشيخ سعيد شعبان، رئيس حركة التوحيد

---

٣٢٨ رباط، **التكوين التاريخي**، ج٢، ص ٩١٥-٩١٧.

٣٢٩ سنّو، **حرب لبنان**، مرجع سابق، مج١، ص ٥٢٣.

٣٣٠ أنطوان خويري، **الحرب في لبنان ١٩٧٦، حوادث لبنان (٤)**، ج ٣، ص ٤٨٧-٤٨٩.

٣٣١ شوقي أبو سليمان، «حكم بالإعدام على ميثاق ١٩٤٣ مع وقف التنفيذ»، **مجلّة الصياد**، ٢ شباط ١٩٧٨، ص ١٠-١١. وحول بقية المواقف المسيحية الداعية إلى صِيغ جديدة للتعايش في لبنان، راجع: الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ٤٣٠-٤٣٣.

٣٣٢ «حوار الأباتي شربل قسّيس الرئيس الدائم للرهبانيات اللبنانية والسفير السعودي الفريق أول علي الشاعر يوم سلّمه الأباتي رسالة إلى وليّ العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز». **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣...**، إعداد عماد يونس، ج٢، «الأدوار الإقليمية في لبنان»، بيروت ١٩٨٥، ص ١٣٤-١٣٥، وانظر: «نصّ رسالة قدس الأباتي شربل قسيس، رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية، إلى وليّ العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز في ٢٠ آذار ١٩٧٨»، المرجع نفسه ص ١٤٠، وجورج إميل عيراني، «البابوية والشرق الأوسط: دور الكرسي الرسولي (الفاتيكان) في النزاع العربي-الإسرائيلي ١٩٦٢-١٩٩٤»، ص ١٣٠، و١٣٤-١٣٥؛ ورقة العمل المقدّمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات المارونية، في: «الصيغة البديلة»، **العمل**، ١ آذار ١٩٧٧، ص ٩٩.

٣٣٣ فؤاد أفرام البستاني، **مواقف لبنانيّة**، ج١، بيروت ١٩٨٢، ص ١٢٨.

٣٣٤ حول الفدرالية، راجع نهاية الفصل، ص ١٧٣-١٨٣.

الإسلامي، بلبنان مجتمعًا ودولةً إسلاميَّين، وحتى بأسلمة المسيحيّين[٣٣٥]. وبذلك، توافرت الإرادة لدى الطائفتين لنعي الميثاق، ولكنْ من دون التوافق على ميثاقٍ جديد. لذا، فقد استمرّت الحرب حتى العام ١٩٨٩، ولم تتوقف بجهد اللبنانيّين، وإنما بمبادرات من الخارج.

ب) الطائفية المجتمعية: ثقافة رفض «الآخر»

كان أهم ما سبّبته الحرب على الصعيد الاجتماعي هو تلاشي الاختلاط الطوائفي النسبي السابق، بعدما حلّ الفرز الطائفي في مؤسّسات الإنتاج والخدمات، تبعًا للمنطقة الجغرافية. كما أدّى التهجير القسري والإرادي، بسبب التخويف والقتل على الهوية، دورًا مهمًّا في ضرب التعايش بين الطوائف اللبنانية. فلم يعد لبنان ذلك الوطن الموحّد الذي يحتضن أبناءه، في الحدّ الأدنى الذي كان عليه قبل الحرب، كما لم يعُد في ظلّ الكانتونات الطائفية التي أقامتها الميليشيات، هو تلك المساحة الواسعة التي يتواصل عبرها المواطنون ويجتمعون، ولا بلد التعايش الطوائفي، في ظلّ سعي كل طائفة إلى إلغاء الطائفة الأخرى وتقوقُعها خلف قِيمها الحضارية والثقافية في داخل حيّزها الجغرافي، فضلًا عن تبعيّتها للخارج.

ومع العسكرة، انقسمت البلاد عمليًّا إلى كانتونات ومؤسّساتٍ طائفية ومذهبية تحتضن تقريبًا طوائفَ ومذاهب من لونٍ واحد، وبخاصة منذ العام ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب: الشريط الحدودي تحت سيطرة ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» المتعاون مع إسرائيل، والمنطقة الواقعة شمالي الشريط الحدودي والضاحية الجنوبية من بيروت خضعتا لحركة أمل الشيعية، و«التنظيم الشعبي الناصري» السنّي في صيدا، والمنطقة الممتدّة من كفرشيما حتى المدفون تحت سيطرة «القوات اللبنانية»، بينما امتدّ كانتون آل فرنجية (موارنة) من شمالي المدفون إلى الشمال الشرقي ومركزُه في زغرتا، في حين خضعت طرابلس بين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٥ لنفوذ «حركة التوحيد الإسلامي» الأصولية السنّية، التي تحالفت مع الفلسطينيّين وتقاتلت مع العلويّين في جبل محسن، ثم اصطدمت بالسوريّين. واستمرّت المناطق المسيحية تحت حكم تنظيمَين مارونيَّين، هما «حزب الكتائب اللبنانية» و«القوات اللبنانية»، ثم حصل تنازُع بين الأخيرة وبين رئيس الحكومة الانتقالية ميشال عون منذ أواخر الثمانينات، فوقعت مناطق الأشرفية والجمّيزة والنبعة والدورة وكسروان وجبيل والبترون تحت سيطرة «القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع، في حين خضعت الضاحية الشمالية الشرقية لبيروت وبعبدا والمتن الشمالي وقسم

---

[٣٣٥] رباط، **التكوين التاريخي**، ج٢، حاشية ١، ص٩١٨-٩١٩.

من عاليه لسيطرة العماد ميشال عون (ماروني). وهو ما شكّل أخطر انقسامٍ مجتمعي للمسيحيّين خلال الحرب. أمّا باقي المناطق اللبنانية في الشمال والبقاع، وبيروت باستثناء الفترة الممتدّة من آب ١٩٨٢ حتى مطلع شباط ١٩٨٧، فقد احتلّتها القوات السورية[٣٣٦]. وبذلك، أصبحت الدولة اللبنانية أضعف من ميليشيا، أو من الجيش السوري أو الإسرائيلي، في ضوء سَلبِها سيادتها على شعبها وأراضيها.

وانسحب ذلك الواقع على مؤسّسةٍ وطنية تحافظ على الأمن الوطني، إذ لحق الانقسام بين «الأنا» و«الآخر» الجيش اللبناني - وهو انعكاس للتركيبة الطائفية المجتمعية - بعد تفكُّكه الأول على أيدي المسلمين في نهاية العام ١٩٧٥ حركة الملازم الأول أحمد الخطيب (سنّي)، والثاني في البقاع على يد العميد فهيم الحاج (ماروني)، والرائد إبراهيم شاهين (شيعي)، وفي الشمال في العام ١٩٧٦، بعدما انضمّ الرائد أحمد المعماري إلى حركة الخطيب (جيش لبنان العربي) واستولى على ثكنات وقواعد، وفعل مثله الرائد بوتاري في صور. وبعدما كان يُنظر إليه حتى العام ١٩٧٥، باعتباره «جيش المسيحيّين»، أصبح للمسلمين جيشُهم. وفي آذار ١٩٧٦، قاد العميد عزيز الأحدب (سنّي) انقلابًا عسكريًّا فاشلًا. وعلى الصعيد المسيحي، احتلّ العقيد أنطوان بركات (ماروني) ثكنة شكري غانم في الفيّاضية، بعد يومين على انقلاب الأحدب، بينما انكفأ الرائد المنشق سعد حداد (روم كاثوليك) مع ضبّاط وجنودٍ إلى منطقة مرجعيون، وأسّس «جيش لبنان الجنوبي». وبعد وفاته في ١٩٨٤، تولّى قيادة الجيش المذكور الضابط أنطوان لحد (ماروني) حتى العام ٢٠٠٠. كما انشق الرائد فؤاد مالك (ماروني) مع عناصره مُؤسِّسًا «جيش لبنان». وظهرت كذلك حركة «لواء عكار». وبمناسبة انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤، انفصل اللواء السادس بقيادة العميد لطفي جابر (شيعي) عن وزارة الدفاع في الفياضية، بينما استولى الضابط رجا حرب (درزي) على ثكنة حمانا.

وفي المرحلة العونية، انقسم الجيش اللبناني إلى جيشيَن، تقاتلا بعنف: جيش اليرزة التابع لعون، وجيش «الشرعية» اللبنانية الخاضعة لنفوذ سورية[٣٣٧]. ولحق التفكُّك الأمن العام اللبناني بعد انشطار الحكومة اللبنانية في العام ١٩٨٨ إلى حكومتين كلٌّ واحدة منهما تدّعي الشرعية: الأُولى في بعبدا برئاسة عون، والثانية في بيروت الغربية برئاسة سليم الحصّ. وشكّك المسلمون في شرعية عون وحكومته الانتقالية، باعتبار أنّ رئاسة الحكومة هي من نصيب السُنّة.

---

٣٣٦ سنّو، **حرب لبنان**، مج٢، ص١٣٨٨-١٣٩١.

٣٣٧ سنّو، المصدر نفسه، مج٢، ص٩٥٢-٩٥٧.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي تقوم فيها المارونية السياسية بإسناد رئاسة الحكومة إلى مسيحي، فقد عيّن فؤاد شهاب رئيسًا لحكومة انتقالية بعد استقالة بشارة الخوري. وكان «التجمع الإسلامي» قد رفض في ٢٦ شباط ١٩٨٢ حكومةً انتقالية برئاسة وزير الاتصالات ميشال المرّ، في حال تعذّر انتخاب رئيس جديد للجمهورية، واعتبر أنّ ذلك دليلٌ على التشكيك في ولاء المسلم للبنان[٣٣٨]، على الرغم من أنّ المسلمين، الشيعة والسنّة، أكّدوا على التوالي في بيانَين في العامين ١٩٧٧ و١٩٨٣ نهائيّةَ لبنان كوطنٍ بحدوده الحاضرة، مع التشديد على عُروبته وعلى إلغاء الطائفية السياسية. وكانت النقطة الأخيرة -كما ذكرنا سابقًا- مرفوضةً من قِبل المسيحيّين؛ لأنّ إلغاء الطائفية السياسية معناه خضوعُهم لهيمنة الأكثرية الإسلامية.

وعلى الأرض، وبشكل مُناقضٍ لتوجُّهات البيانين، كانت التيارات الأصولية الإسلامية، سُنّيةً وشيعية، ترفض لبنان «المسيحي» وتسعى إلى إزاحة الهيمنة المارونية عن البلاد وإقامة دولة إسلامية، بل وحتى رفض عُروبة لبنان، حال حزب الله، و«حركة التوحيد الإسلامي» بزعامة الشيخ سعيد شعبان[٣٣٩]. وكانت هذه الأصولية الإسلامية تستفزّ المسيحيّين وتُرهبهم، وتجعل «نهائية لبنان» في ما يتعلق بالبيانين المذكورَين مجرّد كلامٍ على ورق. لذا، أدلى البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير بتصريح في العام ١٩٩٢، جاء فيه: «إذا أُجبرنا على الخيار بين الحرّية والتعايش، فإننا نختار الحرّية»[٣٤٠]. فهل كان المقصود بالحرّية الانفصال عن المسلمين في كانتون مسيحي؟

وفي ظلّ الثقافة الميليشياوية القائمة على تفكيك الدولة، وتقويض المجتمع، والتهجير واحتقار الآخر وقيمِه، وفي ضوء القتل على الهُويّة وسيادة بندقية القنّاص وسِكّين السفّاح، والقذيفة التي لا ترحم، والسيارة المُفخّخة التي تنفجر في غفلة، وحمّامات الدم المتبادلة هنا وهناك، ونموّ الأصولية الإسلامية والأصولية المسيحية... احترقت العلاقات المجتمعية السابقة بين الطوائف في أتون الصراع السياسي والطائفي والأيديولوجي، وبات في الإمكان التعرُّف بسهولة إلى ثقافة الحرب، ليس لدى القوى المتحاربة فحسب، بل في كل رُكنٍ من المجتمع وشرائحه وعلاقات أفراده بعضِهم ببعض، حتى إنه جرى توظيف الأعمال التاريخية والأدبية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، والرواية والشعر والموسيقى لنبش القديم، وإعادة إحيائه طائفيًّا ومناطقيًّا. ولم ينسَ المتنافسون أهمّية الإعلام في ترويج أهدافهم وسياساتهم، فتقاسموه وأدلجوه وفق غاياتٍ طائفية ومناطقية

---

٣٣٨ زين، **تقي الدين الصلح**، ج ٢، ص ٥٣-٥٥.

٣٣٩ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ٤١٨، و٦١٦-٦٢٣.

٣٤٠ نقلًا عن: Dagher, Bring Down the Walls, 62.

تقوم على إقامة التمايز والتعارض بين الجماعات الدينيّة، وتسييس رُموزها وشعائرها وعباداتها، وصولاً إلى نمطٍ طائفي يُسوّق نفسه بألوانٍ ثقافية مُصطنعة، ويحوّل المواطنين إلى أعداءٍ يتقاتلون ويتبادلون التهجير والخطف والسلب على الهُوية الثقافية-الدينية، ويتمّ توظيفه سياسيًّا في نهاية الأمر[٣٤١].

- **الجامعة اللبنانية: «الأنا والآخر» في مؤسسة للوطن**

قد تكون «الجامعة اللبنانية» أفضل مثالٍ على تجاذبات «الأنا» و«الآخر» المُختلف قِيمًا وثقافةً وعقيدة. فهل جرى تفريع هذا الصرح الوطني منذ عام ١٩٧٧ لسببٍ يتعلّق بالوضع الأمني، وهو أنّ الطلاب المسيحيّين في بيروت الشرقية لا يستطيعون القدوم إلى كلّياتهم الواقعة في بيروت الغربية -وهذا صحيح إلى حدّ كبير- أم أن السبب الحقيقي هو طائفيٌّ سياسي - ثقافي - قِيمي محض، أي عدم الرغبة في التلاقي مع هذا «الآخر» المختلف في المنطقة الأخرى؟.

في العام ١٩٨٣/١٩٨٢، ارتفع عدد فروع «الجامعة اللبنانية» إلى ٣١، وإلى ٤٧ في العام ٢٠٠١/٢٠٠٠: ١٣ فرعًا منها لكلٍّ من غرب بيروت وشرقها، و٨ فروع في الشمال، و٧ في الجنوب، و٦ في البقاع[٣٤٢]. واستتبع التفريع استقطابًا طائفيًّا، حيث اقتصر التعليم خلال الحرب في الفروع الثانية على مسيحيّين، وكذلك كان الجهاز الإداري. وفي الفرع الأول (الإسلامي)، لم يختلف الوضع كثيرًا عن الفروع الثانية، باستثناء وجود قلّةٍ صغيرة من الأساتذة المسيحيّين، الذين تراجعت أعدادهم تقريبًا مع وصولهم إلى سنّ التقاعد، وحلّ محلّهم أساتذة غالبيّتُهم الساحقة من المسلمين[٣٤٣]. وبنظرة أكثر تفحُّصًا، شكّل الطلاب المسلمون الغالبية في كل فروع الجامعة، باستثناء الفرع الثاني (شرق بيروت)، في حين شكّل الشيعة الغالبية في الفرع الأول (غرب بيروت) والفرع الرابع (البقاع) والخامس (الجنوب)، بينما كانت هناك أكثرية سنيّة في الفرع الثالث (طرابلس)[٣٤٤].

وعشيّة انتهاء حرب لبنان، بيّنتْ دراسة ميدانية أنّ نسبةً كبيرة من الطلّاب الموارنة الذين يدرُسون في «الجامعة الأميركية في بيروت» والمُستطلَعة آراؤُهم، يرون في «حزب

---

٣٤١ سنّو، **حرب لبنان**، مج٢، ص ١١٤٥-١١٤٦.

٣٤٢ Munir Bashshur, 'The Deeping Cleavage in the Educational System', in Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds), *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 171-172.

٣٤٣ Ibid., 172.

٣٤٤ Ibid., 172-173.

الله» و«حركة أمل» تهديدًا لامتيازات طائفتهم، كما فضّل ما نِسبتُه ٨٢٪ إلى ٨٥٪ منهم اختيار أصدقائهم من أفراد طائفتهم والانتساب إلى نادٍ اجتماعي تغلب عليه الصبغة المارونية[٣٤٥]. من هنا، نفهم لماذا رفضت كلّيات الفروع الثانية في «الجامعة اللبنانية» في العام ٢٠٠١ قرارًا لمجلس الوزراء يلبّي رغبة رئيس الجمهورية إميل لحّود في توحيد الفرع الأول (الإسلامي) والفروع الثانية (المسيحية) في الصرح الجامعي الجديد في منطقة الحدث. وكان لحّود ينطلق من فكرة إعادة توحيد الجيش اللبناني التي حقّقها بنجاح في العام ١٩٩٠، واعتقد أنّ توحيد هذا المرفق الأكاديمي سوف يعزّز الوحدة الوطنية بين طلّاب لبنان، كما حصل في المؤسّسة العسكرية. وقد رأى نائب رئيس «مجلس الإنماء والإعمار» الدكتور بطرس لبكي أنّ توحيد الجامعة يمكن أن يكون وسيلةً لاضطهاد طائفي ثقافي أو سياسي، عندما تخضع أقلّية طائفية أو مذهبية لهيمنة أكثريةٍ من لون آخر. كما عبّر البطريرك صفير حينذاك عن التوجُّه نفسه بالقول: «إن الاندماج لا يعني توحيد كلّ وجهات النظر حول كل المسائل وقمع الديمقراطية. ولا يعني هيمنة الفريق الواحد»[٣٤٦]. وعلى الرغم من أنّ الفرع الأول في غرب بيروت لم يُبدِ ترحيبًا حارًّا بالتوحيد، إلا أنه اختلق الذرائع الفنّية لرفض الدمج، ومنها أنّ الحرَم الجامعي الجديد لم يكن قد أُنجز بعد[٣٤٧].

وعلى كل حال، يجب النظر إلى رفض الفرع الثاني الدمج من زاوية الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، ذلك أنه عندما أقرّ مجلس الوزراء اللبناني في ١٧ تشرين الأول من العام ٢٠٠٠ إعفاء الطلّاب السوريّين المُوفَدين إلى لبنان من مباريات الدخول أو النِسب أو المُعادَلات المعمول بها، تظاهَر طلاب الفروع الثانية، وجرى توقيف الطلاب العونيّين والقوّاتيّين من قِبل قوى الأمن الداخلي[٣٤٨]. وكانت القوى المسيحية المُناهضة للنظام السوري - لحود تتعرّض لحملات القمع، وتشكّ في أي شيء يأتيها من الحكومات اللبنانية.

والواقع أنه خلال العقد الأول من القرن الجاري، عندما انتقل عدد كبير من فروع الجامعة ذات الغالبية الإسلامية إلى مجمع الحدث الجديد، تبيّنتْ صحّة توقعات

---

٣٤٥ Hilal Khashan, 'The Political Values of Lebanese Maronite College Students', *Journal of Conflict Resolution* 34 (4) (1990), 731-732, 735.

٣٤٦ نقلًا عن: Bashshur, 'The Deeping Cleavage', 173-175.

٣٤٧ Ibid., 173-175.

٣٤٨ عماد الزغبي، **الحركة الطلابية في لبنان: خمسون عامًا من النضال، ١٩٥١-٢٠٠١**، بيروت ٢٠٠٢، ص ٢٢٠-٢٢١.

الدكتور لبكي بوقوع الجامعة هناك تحت سيطرة «حزب الله» و«حركة أمل»، حتى أصبح المسيحيون وعدد كبير من المسلمين الليبراليّين يتجنّبون ذلك المجمع. وقد سبق لوزير الثقافة والتعليم العالي (١٩٩٢-١٩٩٦) ميشال إدّه أن حذّر الرئيس الحريري من التموضع الجغرافي لمجمع الحدث، من جهة أن يصبح تحت هيمنة الشيعة، وذلك لقربه من الضاحية الجنوبية.

ج) العلاقات المجتمعية بعد الحرب: طوائف من دون طائف

انتهت حرب لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) بتسوية سياسية، فحلّ «اتفاق الطائف» و«وثيقة الوفاق الوطني» محلّ «الميثاق الوطني»، واعتُبر «اتفاق الطائف» ميثاقًا لسلام اللبنانيّين. فقد تمكّن من إعادة الوحدة السياسية إلى البلاد، وحسم مسألة هُويّة لبنان، عُروبةً وانتماءً، ونهائية وجودِه وسيادته، وتوزيع السلطات بشكلٍ أكثر عدالة، وتقاسُم مقاعد المجلس النيابي ومجلس الوزراء مناصفةً بين المسيحيّين والمسلمين، وإعطاء دور أكبر للمجلس النيابي ورئيسه، ولمجلس الوزراء ورئيسه، والدعوة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية. ولحَظ الاتفاق إنشاء لجنةٍ برئاسة رئيس الجمهورية لإيجاد السبل إلى إلغاء الطائفية السياسية، فضلًا عن تعديل الدستور، وإقامة علاقات مميّزة بين لبنان وسورية.

ومن ناحية أخرى، بقي التوزيع التقليدي الطائفي للرئاسات الثلاث، كما كان عُرفًا في «الميثاق الوطني»[٣٤٩]. وبموجب الطائف/الدستور أيضًا، أصبحت قرارات مجلس الوزراء تُتخذ «توافُقيًّا»، أو بالتصويت في حال تعذُّر التوافق، أو بأكثرية الثُلثين في المسائل الأساسية. كما استعاد لبنان سِلمه الأهلي تحت الوصاية السورية بعد القضاء على حكومة عون، وبدأت عملية إعادة إعمار ما دمّرته الحرب في المرافق العامة والحياتية والبنى التحتية، بالاعتماد على القروض العربية والدولية. فبدأ الاقتصاد اللبناني يستعيد بعضًا من عافيته التي فقدها أثناء الحرب، وتحسّن أداء المصارف، وجرى تشجيع الاستثمارات الخارجية، وتأسّست «سوليدير» في العام ١٩٩٢، من أجل إعادة بناء الوسط التجاري في بيروت.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فُتحت المناطق بعضُها على بعض، وعاد مهجّرون إلى بيوتهم، وعاد التواصل التدريجي بين أبناء الطوائف. وكان من المفترض أن تعود غالبية المهجّرين، لكنّ ذكريات الحرب المؤلمة والخوف من «الآخر» شكّلت حاجزًا سميكًا

---

٣٤٩ حول بنود الاتفاق (وثيقة الوفاق الوطني)، انظر: ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت ١٩٩٣، ملحق رقم ١، ص ٢٤٩-٢٦٥.

بين المهجّرين وبيوتهم وأراضيهم. فلم يعد جميع المهجرين إلى بيوتهم، مُفضِّلين البقاء في مناطق إقاماتهم الجديدة، وبلغت نسبة هؤلاء حوالى ٨٠٪ من مجموع المهجّرين[٣٥٠]. وبينما كان من المفترض أن يؤدّي «صندوق المهجّرين» الذي تأسّس في العام **١٩٩١** غرضه في التعويض على المهجرين وإعادة إسكانهم في قراهم وبلداتهم، فقد تحوّل إلى بؤرة فسادٍ ونهبٍ وتوزيع أموال وتعويضات على المحسوبين من الطوائف[٣٥١]. ولم يقتصر النهب والفساد على صعيد صرف التعويضات فحسب، بل إنّ قوى ميليشياويةً أعاقت في دولة ما بعد الطائف هذه العودة، فوليد جنبلاط الذي عمل خلال حرب لبنان على تدمير منازل المسيحيّين في ساحل الشوف خوفًا من توطُّن الشيعة محلّهم، وبالتالي حدوث خلل ديمغرافي وسياسي ضدّ مصلحة الدروز، لم يسمح بعودة كل المهجّرين المسيحيّين إلى الشوف، ولا رغب في أن يضمحلّ الوجود المسيحي في منطقته كي يملأه الشيعة أو السنّة[٣٥٢].

وفي ضوء السياسة السورية القاضية بالإبقاء على الشرخ بين اللبنانيّين قائمًا، لم تؤدّ العلاقات الاقتصادية، ولا انفتاحُ المناطق والأسواق بعضها على بعضٍ، إلى تشكيل قنوات تواصُلٍ صلبة جديدة بينهم. كما أنّ تردُّد المسلمين على المطاعم والملاهي في المناطق المسيحية بعد الطائف، واسضافتهم فيها بما يتناسب مع عاداتهم وتقاليدهم (تقبُّل الحجاب، وحفلات إفطار رمضان، والأعراس، وتقديم النرجيلة... إلخ)، لم يحدُث بسبب انفتاح «الأنا» على «الآخر»، اجتماعيًّا أو بالعكس، أو بسبب السياسة، وإنما لأسبابٍ وظيفية، إذ إنّ ذكريات الحرب، ولعب السوري على الوتر الطائفي، زادت من حالات الخوف المتبادل بين الطوائف، ومن التقوقع الطائفي على الذات بين المجموعات الدينية المتجانسة، بشكلٍ تجاوز حدود ما كان عليه قبل الحرب.

وبعد مرور اثنتي عشْرةَ سنةً على «اتفاق الطائف»، عبّرت نسبة (٦٦٪) من عيّنةٍ مستطلَعَة عن تأييدها للتضامن ضمن الطائفة، بغضّ النظر عن شرائحهم الاجتماعية، في مقابل نسبة (٥٨٪) في العام ١٩٨٧. والمعروف أنّ الطائفة تؤدّي في المجتمعات المتخلّفة

---

٣٥٠ تعطي كارول داغر أرقامًا رسمية، وبخاصة حول أعداد المهجّرين الذين عادوا إلى بيوتهم وأراضيهم تبعًا للمناطق.

Dagher, Bring Down the Walls, 83-89.

٣٥١ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٥٠-٣٥١.

٣٥٢ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٥٢.

دورًا مهمًّا في التضامن[٣٥٣]. وذكرت الدراسة الميدانية نفسُها أنّ نسبة (٨١٪) من العيّنة كانت تشعر بالخوف وعدم الثقة بالمسقبل في العام ٢٠٠٢، في حين بلغت هذه النسبة في أواخر الحرب (٦٠٪). وفي خلال الحرب، كانت نسبة بين (٧١٪) و(٧٤٪) من المُستجوَبين تعبّر عن حذرٍ من التعامل مع أشخاص لم يسبق أنْ تعرّفت إليهم. وبعد ١٢ سنة من انتهاء الحرب، بلغت هذه النسبة (٨١٪). وفي العام ٢٠٠٦، كان أربعة من كلّ خمسة لبنانيّين يشعرون بالخوف من المستقبل، ويسيطر عليهم الحذر وعدم الثقة بالآخر. كما كان هناك ٤ من أصل ١٠ لبنانيّين يخافون من أنّ أي تغيير في لبنان قد يؤدّي إلى الأسوأ[٣٥٤].

- **طائفٌ بهواجسَ مسيحية**

كان من المفترض أن يؤدّي «اتفاق الطائف» إلى المُصالحة الوطنية والوحدة الوطنية المنشودتين، أي نبذ الطائفية السياسية، لكنه بقي مجرّد تسويةٍ لا تبني وطنًا. وقد وصف أحد الباحثين المصالحة التي أنتجها الاتفاق بأنها لا وطنية، اجتماعيةٌ في شكلها، عشائرية في مضمونها، أي مصالحة «حُبّية» على الطريقة الشرقية. إنها بكلام آخر، مصالحة يغلب عليها الطابع البروتوكولي، إذ تضع الخلافات الداخلية جانبًا، إمّا لحفظ ماء الوجه، أو للتستُّر وراء القناع الظرفي المريح[٣٥٥]. لكنْ، ما إن انتهى اللبنانيون من سكرة الطائف، حتى وجدوا أنفسهم أمام التناقضات التقليدية القديمة. وزاد الطين بِلّةً ما استجدّ من تناقضات بين الطوائف حول الطائف وتنفيذه في ظلّ الاحتلال السوري وما صاحبه من ممارسات ومخالفات للدستور، وخرقٍ للقوانين، ومُشاحنات بين المسؤولين حول المصالح والمغانم، فضلًا عن علاقة لبنان بمحيطه.

وفي مقابل الترحيب الإسلامي باتفاق الطائف، لم يكن الاتفاق يختلف في نظر الكثير من المسيحيّين عن «الاتفاق الثلاثي» الذي سبق لسورية أنْ رعته في أواخر العام ١٩٨٥، وقضى بالحَدّ من الامتيازات المسيحية. وقد زاد الاتفاق من حالة الخوف عند المسيحيّين، بعدما وجدوا أنفسهم مهمّشين بسبب فرضِه عليهم، وتضعضُع

---

٣٥٣ Theodor Hanf, 'The Sceptical Nation: Opinions and Attitudes Twelve Years after the End of the War', Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds), *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 206-207.

٣٥٤ Hanf, 'The Sceptical Nation', 198-199.

٣٥٥ فريد الخازن، «المصالحة الوطنية بعد الطائف»، **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ص ٥٤.

معسكرهم من الداخل بسبب صراعاتهم. وأدركوا أنّ الطائف، مع نزع صلاحيات كثيرة من رئيس الجمهورية الماروني، واستمرار تغيُّر الديمغرافيا لغير مصلحتهم بفعل هجرة أبنائهم، يعنيان المزيد من إضعافهم والحدّ من امتيازاتهم، خصوصًا في حال أُقرّ إلغاء الطائفية السياسية ونظام التناسب، وجرى اعتماد «ديمقراطية الأكثرية العددية»، التي تفسح المجال أمام المسلمين لأنْ يتحكّموا بالأقلّية المسيحية[٣٥٦]، بل حتى أن يؤسّسوا دولة إسلامية[٣٥٧]، أو على الأقل أن يبتزّوا المسيحيّين ويمارسوا عليهم سياسة الترهيب.

كانت هذه المخاوف هي نفسها التي أثارت المسيحيّين عشيّة اندلاع حرب لبنان، وفي السنتين الأولى والثانية منها، وجعلتهم يتكتّلون للدفاع عن وجودهم وامتيازاتهم، وصولًا إلى طلب المساعدة من الخارج. لكنّ الفرق بين الماضي والحاضر هو أنّ إسرائيل التي تدخّلت في لبنان في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، واستغلت الموارنة تحقيقًا لمصالحها، لم تكن على استعداد في مرحلة ما بعد الطائف «لنجدة» المسيحيّين، بعد التوافق الأميركي-الإسرائيلي حول دور سورية في لبنان عقب حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١.

لقد عبّر بطريرك الموارنة مار نصر الله بطرس صفير عن مخاوف المسيحيّين تلك في العديد من تصريحاته وعِظاته. ومن ردوده: إنّ ما يحدُث يقضي على «العيش المشترك». كما أعرب رأس كنيسة الروم الأرثوذكس المطران أغناطيوس الرابع هزيم[٣٥٨] عن قلقه حول مستقبل الوجود المسيحي في الشرق، وبخاصة في لبنان، حيث تراجعت حرّية التعبير وتَساوي الفرص في المشاركة السياسية بين المواطنين، وحول مستقبل الديمقراطية والسيادة والاستقلال، وفوق كلّ شيء غياب الوفاق الوطني. فتلاقت مواقفه مع مواقف البطريرك صفير من ناحية ضرورة وقف تهميش المسيحيّين[٣٥٩]. ووجدت هذه المخاوف صدًى لدى رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» الراحل الإمام

---

٣٥٦ في أثناء زيارة نبيه برّي، رئيس المجلس النيابي، بكركي في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٠، أكد أحقّية الأكثرية في حُكم الأقلية، ولكن «برعاية الأب الصالح، أي من المنطلق الديمقراطي... بالحرية وبالأسلوب الديمقراطي الذي يؤكد ضمان الحرّيات ووقف التدخّلات والتنصُّت والاعتقالات، إلّا بموجب القانون ونصِّه...». وفي اليوم التالي، رفض دوري شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، ما جاء على لسان برّي بحُكم الأكثرية للأقلّية، ساخرًا من الديمقراطية والحرية اللتين تحدّث عنهما برّي، وختم بالقول: «أين هي الأكثرية [الإسلامية] التي تحدّث عنها بري؟». جريدة **المستقبل**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠. حديث لدوري شمعون مع تلفزيون **الشبكة اللبنانية للإرسال** بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نشرة الأخبار المسائية).

٣٥٧ «وقائع العام ١٩٩٧: تصريح للمطران أندريه حدّاد بتاريخ ١٧ شباط ١٩٩٧». **المرقب** (البلمند)، ٢(١٩٩٨)، ص ٢٩٩.

٣٥٨ توفي في الخامس من كانون الأول ٢٠١٢.

٣٥٩ كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٤٠-٢٤٤.

محمد مهدي شمس الدين، الذي طالب المسلمين بتوفير كل الضمانات لإزالة مخاوف المسيحيّين، وفي مقدّمتها عدم إلغاء الطائفية السياسية، داعيًا إلى بناء نظام طائفي يتضمّن إصلاحًا سياسيًّا[٣٦٠]. وطالب شمس الدين بدولةٍ عادلة تُصغي إلى حاجات الناس وتُدير شؤونهم، وأضاف: «إنّ شرط وجود المسلمين في لبنان كلبنانيّين هو وجود المسيحيّين، وإنّ شرط وجود المسيحيّين في لبنان كلبنانيّين هو وجود المسلمين. ولا معنى للبنان من دون مُسلمِيه، ولا معنى له من دون مسيحيّيه»[٣٦١].

كان الحديث عن إلغاء الطائفية السياسية يثير الزعامات المسيحية والشارع المسيحي. وهذا يعود إلى توقيت «اتفاق الطائف»، نصًّا وتنفيذًا، إذ جاء في وقت كان فيه المشروع الماروني لإبقاء السيطرة على مفاتيح الحكم في لبنان، أو التحوّل إلى لبنان صغير (الفدرالية) قد وصل إلى طريق مسدود، بعدما فقد المعسكر الماروني تضامُنه نتيجة الانقسامات السياسية والعسكرية بين زعمائه، وخسر معظم قياداته عن طريق الوفاة (كميل شمعون، وبيار الجميّل)، أو النفي (ريمون إده، وميشال عون، وأمين الجميّل)[٣٦٢]، أو النفي والوفاة معًا (ريمون إدّه)، أو الاغتيال (بشير الجميّل، وداني شمعون)، أو السجن (سمير جعجع). إضافة إلى ذلك، كان لبنان قد فقد تطوُّره الاقتصادي-الاجتماعي السابق لمرحلة ما قبل الحرب. فقد كانت مفاتيح الاقتصاد ومجالات عمله، تاريخيًّا، بمجملها في أيدي الشريك المسيحي. لكنْ مع صعود نجم رفيق الحريري بعد الحرب، سياسيًّا واقتصاديًّا، أصبح «الاقتصاد الإسلامي»، في نظر

---

٣٦٠ «لقاء للإمام محمد مهدي شمس الدين بوفدٍ من نادي الصحافة العربية»، جريدة **المستقبل**، ٧ كانون الأول ٢٠٠٠. والواقع أنّ الدعوة للإبقاء على الطائفية السياسية، بعد تجميلها، هي دعوة قديمة أطلقها كمال الحاج (**الطائفية البنّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني. مبحث فلسفي لاهوتي سياسي حول الطائفية في لبنان على ضوء الميثاق الوطني**، بيروت ١٩٦١). وفي دفاعه عن «القومية اللبنانية» وعن الوجود المسيحي في لبنان، يرى الحاج أنها تقتضي عدم تفريق المسيحيّين بين الدين والدولة، كما في الإسلام، لأنها موجودان في باطن الإنسان؛ ما يفسح في المجال أمام تقارب المسيحية والإسلام في لبنان وتعايشهما على أساس طائفي يجسّده «الميثاق الوطني»، ص١٣، و٤٢. ومن مُروِّجي مقولة «الطائفية السياسية» القسّ حبيب بدر، «الدولة الحديثة بين الدين والعلمنة. نحو تثبيت الطائفية السياسية في لبنان»، فضيل أبو النصر (إشراف)، في: **هواجس المسيحي اللبناني. مقالات وحوارات**، بيروت ٢٠٠١، ص ٥١-٦٢، حيث يدعو الأب بدر إلى الاستثمار الإيجابي للطائفية في سبيل إنشاء مجتمع صحيح وصحّي ودولة حديثة وتوفير مستلزمات العيش المشترك الفعلي. ويدحض ناصيف نصّار في كتابه **نحو مجتمع جديد. مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي**، ط٣، بيروت ١٩٧٧، ص ٦٤-٦٥، مقولة الطائفية البنّاءة، ويرى أنها تُخفي صراعًا على الحكم، وتقسّم المجتمع اللبناني عموديًّا على أساس طائفي. وبرأيه، فإنّ وحدة اللبنانيين تتجسّد في ولائهم للوطن وليس للطائفة.

٣٦١ نقلًا عن: «وقائع العام ١٩٩٧»، **المرقب** (البلمند)، ٢(١٩٩٨)، ص ٢٩٩.

٣٦٢ عاد الجميّل في ما بعد إلى لبنان.

المسيحيّين، عاملاً مُهدِّدًا للتفوق الاقتصادي المسيحي، من دون أن ننسى ما تسبّب به الاحتلال السوري للبنان من أضرار على الاقتصاد اللبناني، بسبب سياسة النهب والسلب والفساد التي اتبعها بمؤازرةٍ من بعض اللبنانيّين من أتباعه[٣٦٣].

من هنا، اعتبر الموارنة أنّ «اتفاق الطائف» جاء لإضعافهم، وأنه قلّل من شأنهم في البلد العربي الوحيد الذي يشعر المسيحي فيه بأنه سيّد نفسه وليس ذمّيًا[٣٦٤]، بعدما فُرض عليهم فرضًا من قِبل أطراف دولية وإقليمية، وذلك على الرغم من حصوله على تغطيةٍ مسيحية ومُبارَكة من بطريرك الموارنة بطرس صفير كأمر واقع. واعتبر العديد من النواب المسيحيّين أنّ تشكيل أول حكومة بعد الطائف (حكومة الوفاق الوطني برئاسة سليم الحصّ في عهد الرئيس إلياس الهراوي)، كان خرقًا للوفاق الوطني وللعيش المشترك اللذين نصّ عليهما «اتفاق الطائف»، حيث ورد المصطلح الأخير في مطلع الدستور اللبناني[٣٦٥]، ذلك أنه لم تنضمّ إلى حكومة الحصّ الفعاليّاتُ المسيحية الرئيسة، وهو الأمر الذي دفع «حزب الكتائب اللبنانية»، الذي وافق على «وثيقة الوفاق الوطني»، إلى الامتناع عن المشاركة في الحكومة[٣٦٦]. وكان هذا كافيًا لأنْ يضع القيادات المسيحية المعارضة لاتفاق الطائف في موقعٍ مُضادّ للقيادات الإسلامية ولأتباع سورية، ولا يؤسّس بالتالي لـ«العيش المشترك» الذي تحدّثت عنه «وثيقة الوفاق الوطني».

- **قوانين انتخاب: على مقاس الطوائف ومصالح سورية**

كان قانون الانتخابات الجديد (تموز **١٩٩٢**)، الذي رفع عدد النواب من **٩٩** إلى ١٠٨، وفق «اتفاق الطائف»، ثم إلى ١٢٨ نائبًا بصورة مخالفة للاتفاق المذكور، وفق مشيئة سورية، قد تزامن مع إحكام النظام السوري قبضته العسكرية والاستخباراتية على لبنان وإمساكه بالمؤسسات الدستورية، هادفًا إلى خلق طبقةٍ سياسية اشتراعية وإجرائية جديدة تدور في فلكه، وتنسى بالتالي ما أقرّه «اتفاق الطائف» حول انسحاب جيشه من لبنان. فجرى توزيع المقاعد العشرين التي أُضيفت بطريقة غير متساوية،

---

٣٦٣ حول هذا الموضوع، انظر الفصل الثاني، ص٢٠٧-٢١٤.

٣٦٤ هذا ما أخبرت به أُسرة لبنانية مهاجرة في كندا الباحث كمال ديب، وأنها لن تعود إلى لبنان؛ «لأنه لم يعد لهم». ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٤٠.

٣٦٥ عندما انسحب الوزراء الشيعة من حكومة فؤاد السنيورة، ووصفوها بـ «فاقدة الشرعية الدستورية». راجع الفصل الرابع، ص٤٣٨.

٣٦٦ جورج سعادة، **قِصّتي مع الطائف: حقائق ووثائق، ملابسات ومعاناة، سوء تنفيذ وخيبة أمل**، بيروت **١٩٩٨**، ص٢٢٩-٢٣٠.

على مناطق البلاد، فكان ذلك أول اختبار للبنان بعد الطائف، وللعيش المشترك الذي عبّرت عنه «وثيقة الوفاق الوطني». وقُوبل هذا القانون بنقدٍ شديد من قِبل القيادات المارونية باعتباره فَصّل المحافظات على وفق المصالح السياسية والحزبية والميليشياوية[٣٦٧]. ورأى البطريرك صفير أنّ ما يحصل من تجاوزات يُهدّد التعايش المسيحي - الإسلامي. لكنه اعتبر، كما سبق أن ذكرنا، أنّ حرّية المسيحيّين تتقدّم على التعايش مع المسلمين[٣٦٨].

لحظ القانون الجديد تقسيم الدوائر الانتخابية إلى نوعين، على عكس ما نصّت عليه «وثيقة الوفاق الوطني» من ناحية أنْ تُشكّل كل محافظة بنفسها دائرةً انتخابية، مُراعاةً للعيش المشترك بين اللبنانيّين، ولتأمين صحّة التمثيل السياسي لشتّى فئات الشعب وأجياله، ومن أجل ضمان فعاليّة ذلك التمثيل[٣٦٩]. فوفق القانون الجديد، جرى التعامل مع بيروت وشمال لبنان وجنوبه على أساس المحافظة، ومع البقاع وجبل لبنان على أساس الدائرة. وبذلك أضحى التمثيل المسيحي في الواقع ضعيفًا[٣٧٠]. من ثَمّ، فقد اعتبر المسيحيون أنّ القانون كان لتعزيز مواقع المرشّحين المؤيِّدين لسورية، ولقطع الطريق على الأكثرية المسيحية في محافظة جبل لبنان أنْ تفرض بنفسها النواب المسلمين.

هكذا، قُسّمت محافظة جبل لبنان إلى ستّ دوائر صغيرة، حتى لا يبقى وليد جنبلاط، في دائرة الشوف، تحت رحمة الأكثرية المسيحية القوية الناقمة عليه منذ حروب الجبل في العام ١٩٨٣، وبخاصة الموارنة[٣٧١]. كما قُسّمت محافظة البقاع بدورها على نحوٍ يجعلها تتوافق مع قوة السياسيّين النافذين: زحلة (إلياس الهراوي)، وبعلبك -الهرمل (حسين الحسيني)، والبقاع الغربي- راشيا (وزير الداخلية سامي الخطيب)[٣٧٢]. ولهذا السبب، قرّر المسيحيون مقاطعة الانتخابات ترشيحًا وتصويتًا. وصدرت تصريحات رنّانة عن البطريرك صفير قبيل الانتخابات وخلالها وبعدها، تتمحور حول مدى جدوى إجراء انتخابات برلمانية في ظلّ وجود جيوشٍ أجنبية على أرض لبنان، وبالتالي

---

٣٦٧ ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت ١٩٩٣، ص ١٧٤-١٧٥.

٣٦٨ Dagher, Bring Down the Walls, 62.

٣٦٩ «قانون الانتخابات النيابية كما أُقرّ في وثيقة الوفاق الوطني»، ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٢٦٠-٢٦١.

٣٧٠ نوّاف كبارة، «دور رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بعد الطائف»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ص ٨٠-٨١.

٣٧١ نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، مرجع سابق.

٣٧٢ تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب**، مرجع سابق، ص ٧٦٣-٧٦٧.

التشكيك في حرّية ممارسة العملية الانتخابية، هذا فضلًا عن وجود مليون ونصف مليون مهجّر في داخل البلاد[٣٧٣]. وسوف يأخذ البطريرك الموقف نفسه من الانتخابات النيابية في العامين **١٩٩٦** و**٢٠٠٠** التي جرت في ظلّ الهيمنة السورية على لبنان. وقد حاول أمين سرّ الفاتيكان المونسينور أكيل سلفستريني (Achille Silvestrini) عبثًا ثَنْي الموارنة عن المقاطعة؛ لأنها تعني برأيه المزيد من تهميشهم في الحياة السياسية وفي مؤسّسات الدولة، وإضعاف تمثيلهم في الإدارة العامة. فطالبهم بالانفتاح على المسلمين والتأقلم مع حقيقة الوضع اللبناني، وأخيرًا «التوقف عن البكاء على الأطلال والعيش في الماضي وذكرياته»[٣٧٤]. لكنّ المناشدة الفاتيكانية لم يُكتب لها النجاح إلّا جزئيًّا في انتخابات العام **١٩٩٦**.

على كل حال، لم تكن مشاركة المسيحيّين لِتُغيّر شيئًا على الأرض. فبسبب التهجير، لم يتمكن حوالى ثلث الناخبين من التوجُّه إلى صناديق الاقتراع في مناطق سكنهم الأصلية[٣٧٥]. كما أدّت المقاطعة إلى تحويل الانتخابات عمليًّا إلى انتخابات إسلامية في مناطق الوجود السوري[٣٧٦]. وفي ظِلّ هذه الأوضاع، فازت معظم لوائح «السلطة - الوصاية»، في حين لم تتجاوز نسبة المقترعين العامة الـ(**٣٠**٪) من مجموع الناخبين[٣٧٧]. وفي بعض المناطق المسيحية، تدنّت النِسب كثيرًا عن النسبة العامّة: جبيل (**٦,٥٢**٪)، والمتن (**١٤,٨٩**٪)، وبيروت (**١٦,٢٣**٪).

وقد انتقد الرئيس سليم الحصّ قانون الانتخاب الجديد من جهة تعيين النواب والخروج عن «وثيقة الوفاق الوطني» في ما يتعلق بإعادة النظر في التقسيم الإداري قبل إجراء الانتخابات. فالمشروع، كما قال، يخرُج خروجًا فاضحًا عن إطار الطائف في تجزئة بعض المحافظات إلى دوائرَ انتخابيةٍ صغرى... وهو لا يستند إلى منطق محدود. فالمنطق الذي قضى باعتماد المحافظة دائرةً انتخابية في بعض المناطق، لا ينطبق على مناطقَ أخرى قضى المشروع بتجزئة المحافظات فيها دوائرَ صغيرة. إنه منطق الصيف والشتاء على سطح واحد، وفق الحصّ[٣٧٨].

---

٣٧٣ نقولا ناصيف، «الفصل السادس- الأرجواني، بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟».

٣٧٤ نقلًا عن: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢١٤-٢١٥.

٣٧٥ هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب**، ص ٧٦٣-٧٦٧.

٣٧٦ انظر: منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١٧٩، ونوّاف سلام، **أبعد من الطائف: مقالات في الدولة والإصلاح**، دار الجديد، بيروت ١٩٩٨، ص١٧.

٣٧٧ منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١٧٩-١٨٠.

٣٧٨ نقلًا عن: سعادة، **قصتي مع الطائف**، مرجع سابق، ص ٢٣٩-٢٤٠.

- **إلغاء الطائفية السياسية: تخويف المسيحيّين؟**

إذا كانت غالبية الموارنة قبلتْ باتفاق الطائف على مضَض، فإنّ الموارنة عمومًا وقفوا بالمرصاد في وجه تطبيق ما يتعلق منه بإلغاء الطائفية السياسية، كـ«هدف وطني أساسي»، وفق ما جاء في «وثيقة الوفاق الوطني»[٣٧٩]، وذلك خشية اضمحلال وجودهم الاجتماعي والسياسي. فهل كان بالإمكان وضعُ نصوص «الوثيقة» في ما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية موضع التطبيق، من دون أن يسبّب هذا شرخًا آخر في الوحدة الوطنية المنشودة عبر تهميش المسيحيّين، بعد حربٍ دامت خمسةَ عشرَ عامًا؟ الجواب هو بالنفي.

وكما في الدستور اللبناني لعام **١٩٢٦**، الذي اعتبر الطائفية السياسية «صورة موقّتة... التماسًا للعدل والوفاق» بين الطوائف يعقبها الانتقال إلى مرحلة وطنية[٣٨٠]، فكذلك الحال اعتبر «اتفاق الطائف» أنّ الطائفية «مرحليّة»، وذلك إلى أن يتم تشكيل هيئةٍ للنظر في إلغائها، وهو ما لم يحدُث حتى اليوم[٣٨١]. صحيحٌ أنّ المادّة (٢٤) من الدستور المُعدَّل بشّرت اللبنانيّين بقرب ميلاد مجلسٍ نيابي وطني غير طائفي[٣٨٢]، إلّا أنّ شيئًا من هذا القبيل لم يحدُث، حتى المادّة (٢٢) التي جاء فيها: «مع انتخاب أول مجلس نوابٍ على أساس وطني لا طائفي، يُستحدَث مجلسٌ للشيوخ تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية»[٣٨٣]، طواها النسيان. وعلى العكس من ذلك، فإنّ نصوص «اتفاق الطائف» والتعديلات الدستورية الناجمة عنه، عزّزت الطائفية المجتمعية والتصارع على المناصب. فقد ورد مصطلح «الطائفية» في «اتفاق الطائف» والدستور الجديد ثلاثَ عشْرةَ مرّة، في حين أنّ الكلمة لم تكن موجودة أصلًا في الدستور القديم[٣٨٤].

ومنذ «اتفاق الطائف، أخذت الطوائف تعمل على تحديد حِصصها في السلطة، أو زيادة ما تحقّق من مكاسب بدلًا من إلغاء الطائفية السياسية، ممّا حوّل الدولة اللبنانية إلى دولة المذاهب المتنافسة، على حدّ قول أحد الباحثين. فقد طالب المجلس الأبرشي العام

---

٣٧٩ منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص٢٥٨.

٣٨٠ **مجموعة الوثائق الأساسية المتعلّقة بالنظام السياسي في لبنان**، بيروت ١٩٦٨، ص٢٦.

٣٨١ ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص٢٥٨.

٣٨٢ جاء فيها: «... وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي...». **الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته**.

٣٨٣ **الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته**. مرجع سابق.

٣٨٤ طوني جورج عطا الله، **نزاعات الداخل وحروب الخارج: بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني ١٩٧٥-٢٠٠٧**، بيروت ٢٠٠٧، ص٥٣٠.

لمطرانية بيروت، بعد الطائف، بأنْ تكون رئاسة المجلس الاقتصادي-الاجتماعي لأبناء طائفته. وطالب الشيعة بحقيبة وزارة المال التي وضعها الرئيس الحريري في يد سُنّي أو مسيحيّ مقرّب منه[٣٨٥]، ورفضوا التخلّي عن رئاسة «الجامعة اللبنانية»، وعن رئاسة مجلس إدارة «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، وعن «مجلس الجنوب». وطالب الدروز بدورهم، بأنْ تكون رئاسة مجلس الشيوخ من نصيبهم. ووفق مأثورنا الشعبي: «فاقدُ الشيء لا يُعطيه»، فمِن المستبعد أنْ يُنتج النظام الطائفي نظامًا وطنيًّا. ذلك أنّ المسؤولين عن تنفيذ «نظام الطائف» -وفق أحد الباحثين- هم نتاجُ ما قبل الطائف، وعقليّةُ ما قبل الطائف التي أنتجت النظام الطائفي وكرّسته وثبّتته[٣٨٦].

لقد أعلن المسيحيون قبل الطائف -بصورة تكتيكية- أنهم مع إلغاء الطائفية السياسية، واشترطوا لإلغائها إلغاء الطائفية المجتمعية الذي يرفضه المسلمون. وبعد العام **١٩٩٠**، أعلن المسيحيون صراحةً رفضهم إلغاء الطائفية السياسية، في حين كرّر المسلمون رفضهم إلغاء الطائفية المجتمعية[٣٨٧]. فإلغاء الطائفية السياسية واعتماد «ديمقراطية الأكثرية العددية»، في وقت كانت فيه أعداد المسيحيّين في الداخل تتآكل بفعل محاولات تخويفهم وصراعاتهم وهجرتهم المضطردة إلى الخارج؛ لأسباب اقتصادية وسياسية، فضلًا عن تهميشهم في الحياة السياسية وفي الإدارة العامة، كان معناه القضاء سياسيًّا واجتماعيًّا على الوجود المسيحي[٣٨٨].

إنّ تطبيق «ديمقراطية الأكثرية» تحتاج إلى ثقافةٍ مجتمعية، ووعي وطني غير طائفي، وكلاهما غير متوافر في لبنان في الزمن الراهن. صحيح أنّ بكركي احتضنت في آب **١٩٩٣** اجتماع أول لقاء قِمّة روحية مسيحية-إسلامية بعد الحرب، وفتحت بذلك الباب أمام تأسيس «لجنة الحوار المسيحي الإسلامي» من جميع الطوائف الدينية، وبالتالي مشاركة مسلمين في «السينودس» من أجل لبنان في روما في خريف العام **١٩٩٥**، إلا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى تعزيز اللُّحمة المجتمعية؛ لأنّ القاعدة المجتمعية المسيحية كانت مُحبَطة

---

٣٨٥ عارف العبد، **لبنان والطائف: تقاطُع تاريخي ومسار غير مكتمل**، بيروت ٢٠٠١، ص٣٠٩-٣١٠.

٣٨٦ سويد، **مرايا الأحوال**، ص٧٢.

٣٨٧ حول إشكالية إلغاء الطائفية السياسية وإلغاء الطائفية المجتمعية، قارن بـ: فاديا كيوان، «اللامركزية الإدارية ودورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ص١٦٦.

٣٨٨ حتى «اتفاق الطائف» الذي لحَظ المُناصفة بين المسيحيّين والمسلمين في مجلسَي النواب والوزراء وفي وظائف الفئة الأولى، بغضّ النظر عن الحجم الديمغرافي لأيٍّ منهما، تراجعت موقتًا فكرة التسابق لدى كل طائفة لإجراء إحصاء طائفي خاص. ولكن بعد اغتيال الرئيس الحريري، وفي سياق التجاذبات الطائفية والمذهبية المستجدّة، عادت موجة الإحصاءات من جديد.

من جرّاء التلاعب باتفاق الطائف وتشتيت قياداتها، ومن سيف إلغاء الطائفية السياسية المسلط عليها، ولأنه كان هناك قرار سوري بإقصاء المسيحيّين «المُشاغبين» عن الحياة السياسية، وغالبيتُهم من الموارنة.

- **الديمغرافيا الطوائفية وقوانين التجنيس وهواجس بيع الأراضي**

إن الكلام عن ارتباط الطائفية السياسية بالديمغرافيا الطائفية يقودنا إلى الحديث عن مرسوم التجنيس للعام **١٩٩٤**، الذي طُبّق من دون أية مراعاةٍ لهواجس المسيحيّين ومخاوفهم، ولا حتى لمصالح البلاد العليا. وبموجب هذا المرسوم، حصل حوالى **١٥٠** ألف شخص على الجنسية اللبنانية. صحيح أنّ عرب وادي خالد والأكراد استحقّوا الجنسية بعدما حُرموا منها في الماضي، إلّا أنّ السمة العامة لمنح الجنسية اتسم بالعشوائية ومن دون دراسة الملفات. فقد كانت نسبة الذين حصلوا على الجنسية بموجب ذلك المرسوم من المسلمين (٦٨٪)، بينما كانت نسبة المسيحيّين (٣٢٪). وكان من بين المسلمين المُجنَّسين عدد كبير من السوريّين. ومن المعلوم أنّ الغاية من تجنيس المواطنين الأجانب في الدول الراقية، بعد قضائهم سنوات من الإقامة والعمل والاندماج الثقافي، تكون كسب أيدٍ عاملة ماهرة وكفوءة، ودمجها في سوق العمل ضمن سياسة إنمائية. أمّا في لبنان، حيث يعني التجنيس التلاعب بالديمغرافيا، ومسّ أسس التوازنات الطائفية، فقد اعتبر المسيحيون أنّ هدف المرسوم هو استمرار إضعافهم ديمغرافيًّا أمام المسلمين، وبالتالي سياسيًّا، بخاصة أنّ المرسوم ترافق مع نُموّ هجرتهم إلى الخارج[٣٨٩]. لقد شكل المسيحيون مجتمعِين في الأعوام **٢٠٠٠** و**٢٠٠٨** و**٢٠١٠** على التوالي نِسب (٣٢,٣٪)، و(٣٠٪) و(٢٧٪) من مجموع سكان لبنان، بعدما كانوا يشكلون نسبة (٨٠٪) من سكان جبل لبنان. في المقابل، شكل المسلمون بمذاهبهم كافة نسبة (٧٠٪) من مجموع سكان لبنان[٣٩٠]. ولهذا السبب، دقّت الكنائس المسيحية، وبخاصة الكنيسة المارونية، ناقوس الخطر للتصدّي لتآكل الوجود

---

٣٨٩ جوزيف لبكي، «التجنُّس في لبنان بين القانون والواقع»، في: **دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦)**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت **١٩٩٦**، ص**١٥٥**، و**١٥٧**؛ وانظر للمؤلّف نفسه:
Josef Labaki, 'Einbürgerung im Libanon 1994: Soziale Gerechtigkeit oder politisches Gleichgewicht?', in Abdel-Raouf Sinno and Rainer Zimmer-Winkel (eds), *Der Libanon heute* (Berlin 2000), 23-25.

٣٩٠ كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص**٢٨**، و**٣٥٢**، و**٤٠٢**. ويتوقع المؤلّف ديب، نقلًا عن مراكز إحصاء لبنانية، أن يتضاءل عدد المسيحيّين إلى **٢٥**٪ بحلول العام **٢٠٢٠**. انظر: المرجع نفسه، ص **٣٥٢**.

المسيحي في لبنان ووقف الهجرة المسيحية. وللسبب نفسه، ظهرت دعواتٌ مارونية إلى الفَدْرَلة، سنتطرّق إليها بعد قليل.

وعلى المنوال نفسه، فإنّ حصول الفلسطينيّين على الجنسية اللبنانية (التوطين) - وغالبيتُهم من السنّة، وعددهم حوالى ٤٠٠ ألف نسمة- يتلاعب بالديمغرافيا لصالح المسلمين على المسيحيّين، ويتسبّب أيضًا بإثارة مخاوف الشيعة على حضورهم السياسي والاجتماعي، حيث يرفع نسبة الديمغرافيا السنّية إلى (٣٥٪) من مجموع سكان لبنان، ويجعل الشيعة يتراجعون إلى نسبة (٣٠٪) من مجموع السكان[٣٩١]. من هنا، فقد لحظتْ مقدّمة الدستور اللبناني أنْ «لا توطين».

لقد قُدّر الرأسمال المسيحي في خارج لبنان بعشرات المليارات من الدولارات الأميركية. وعلى الرغم من الجهود الكبرى التي بذلها رفيق الحريري لجذبِه إلى لبنان، فإنه لم ينجح تمامًا في ذلك، لأنّ المغترب المسيحي لم يعد يرى في لبنان الوطن الذي يستطيع أن يعيش فيه مستقرًّا وبكرامة، ويستثمر فيه أمواله. صحيح أنّ الوجود المسيحي في لبنان بصورةٍ خاصة، وفي الشرق بعامة، يجب ألّا يُقاس بالعدد، بل من حيث كونُه «رسالةً» و«جسرًا حضاريًّا عتيقًا» بين الشرق والغرب[٣٩٢]، إلّا أنّ المسيحيّين بدأوا يشعرون بسلبيات تضاؤل أعدادهم، هجرةً و«تهجيرًا»، وما يترتب عليه من بيعٍ لأراضيهم وعقاراتهم إلى «الآخر»، أو إلى «الغريب». وبعد العام ١٩٩٤، تفاقمت الهجرة بسبب الركود الاقتصادي والبطالة، وبلغت ١٩٠ ألفًا في العام ١٩٩٤، و١٥٣ ألفًا في العام ١٩٩٧، وأرقامًا مماثلة في السنوات التالية. وبين الأعوام ١٩٧٥ و١٩٩٤، بلغ صافي المهاجرين ٧٢٩ ألفًا، ثلاثة أرباعهم غادروا إلى دول غربية، وهي في الإجمال هجرة من دون عودة. أمّا نسبة المسيحيّين من مجموع المهاجرين في الفترة نفسها، فقد بلغت (٧٥٪)[٣٩٣].

إن هجرة المسيحي - أو تهجيره - قد أدّت عمليًّا إلى تنامي ظاهرة بيع أراضي مسيحيّين إلى مسلمين وعرب، ومن مسلمين سنّة إلى مسلمين شيعة، ما زاد من الشرخ الاجتماعي. صحيح أنّ المسيحي الذي يبيع أرضه أو عقاره وينتقل قسرًا للسكن في منطقة أكثر أمنًا، حيث يقطن أفراد عائلته أو طائفته أو يهاجر، يفقد مع الوقت ذكرياته عن موطنه الأصلي، إلّا أن بيع الأراضي بشكل واسع في مرحلة ما بعد «اتفاق الطائف»، وبعد تحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠، وتحديدًا منذ أن بدأ «حزب الله» يفرض ظلّه على الأرض وعلى الدولة اللبنانية بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، تسبّب بمخاوفَ كبيرة لدى المسيحيّين،

---

٣٩١ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٤٢.

٣٩٢ هذا هو مغزى كتاب كمال ديب «**هذا الجسر العتيق**» الحضاري بين الشرق والغرب.

٣٩٣ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٣٢-٣٣٣.

وجعل البطريركيات المسيحية تضع البرامج الاجتماعية والإسكانية لتشجيع القوى الشبابية المسيحية على البقاء في لبنان[٣٩٤]. فالمسيحيون في الكورة والبترون وجبيل وكسروان والشوف والنبطية وجزين والقرى الحدودية الجنوبية وزحلة والمتن وبعبدا... يتوجّسون من عمليات شراء أراضيهم، أو وضع اليد عليها من قِبل مسلمين من كل الطوائف، ويتخوفون كذلك من الرأسمال العربي الذي يعمل على الاستحواذ على أراضيهم[٣٩٥].

وعلى الرغم ممّا يقدّمه ميشال عون من دعم لسياسة «حزب الله»، وبالتالي تخفيف وطأة سياسته على القاعدة المسيحية منذ «مذكّرة التفاهم» بينهما في شباط ٢٠٠٦[٣٩٦]، فإنّ ذلك لم يؤدّ إلى زوال المخاوف لدى المسيحيّين من مشاريعَ كانتونيةٍ عبر عمليات شراءٍ واسعة لربط المناطق الشيعية في الجنوب بالبقاع. فبلدة «القطراني» المسيحية المارونية الواقعة على الطريق الاستراتيجي الممتدّ بين جزين والبقاع، والتي تشرف على مجرى نهر الليطاني وشمال فلسطين، على سبيل المثال، تغيّرت معالمها الاجتماعية الطائفية جذريًّا مع بناء مجمع ضخم هو «مجمع علي تاج الدين السكني»[٣٩٧] الذي يسكنه اليوم شيعة. ولا ننسى الخلاف مؤخّرًا في ضواحي جبيل حول أراضي تدّعي البطريركية المارونية أنها تملكها، ومساحتها حوالى ١٣ مليون متر مربع (لاسا)، وأخيرًا وليس آخرًا، انتقال ملكية أراضٍ في مناطق حاصبيا ومرجعيون، وفي الضاحية الجنوبية (الحدث، وسقي الحدث، والورور، ووادي شحرور) إلى شيعة. فكلُّ هذه المسائل تتسبّب بإثارة نقمةٍ اجتماعية وكراهية ومخاوف بين الطوائف والمذاهب[٣٩٨].

صحيح أن الدستور اللبناني ضمِن حقّ التملّك للّبنانيّين، ونصّ صراحةً في الفِقرة «ط» من مقدّمته على أن «أرض لبنان أرضٌ واحدة لكل اللبنانيّين. فلكل لبناني الحقُّ في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظلّ سيادة القانون، فلا فرز للشعب على

---

٣٩٤ عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع**، مج٢: «التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية»، بيروت ٢٠٠٨، ص١٥٩٨-١٥٩٩، حيث يجري الحديث عن دور «جمعية كاريتاس» في العمل من أجل تثبيت المسيحي في أرضه عبر برامج للإسكان.

٣٩٥ «١١٠ ملايين متر مربع من أراضي المسيحيّين حصيلة البيع والمصادرة».
<www.lebanondebate.com/details.aspx?id=١١٥٠٢٩> accessed 10 May 2013.
ويتضمن المقال هناك تفاصيل وافية عن عمليات بيع الأراضي، وعن الأراضي التي تمت مصادرتها في مختلف مناطق لبنان، ومساحاتها، والجهات التي استملكتها.

٣٩٦ حول المذكرة، ص٤٢٧-٤٢٩.

٣٩٧ بيار عطا الله، «قرى مارونية في الأطراف صارت بيوتًا بلا ناس أجراس كنائسها تقرع حزنًا وتتذكّر مجد لبنان». جريدة **النهار** ١٠ شباط ٢٠١١.

٣٩٨ هيام القصيفي، «جنبلاط متخوف من شراء أراضٍ على ٣ خطوط لتطويق الجبل وإقامة حزام أمني»، جريدة **النهار**، ٣ أيار ٢٠٠٧.

أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين»، إلا أنّ الأرقام المرتفعة لأعداد المسيحيّين الذين يبيعون أراضيهم، أمرٌ جعل القيادات الروحية المسيحية تدقُّ مؤخرًا ناقوس الخطر تنبيهًا على أنّ من شأن ذلك أن يهدّد الوجود المسيحي في لبنان. فقد بيّنت الأرقام الصادرة عن «الرابطة المارونية» أنّ حجم الأراضي التي باعها المسيحيون حتى شهر نيسان ٢٠١٢ في جميع المناطق اللبنانية بلغ أكثر من ١١٠ ملايين متر مربّع[٣٩٩]. ولمواجهة هذا الواقع، دأبت القيادات الروحيّة المسيحيّة على حضّ المواطنين على عدم بيع أراضيهم، ورعى البطريرك مار بشارة بطرس الراعي تشكيل لجنة من النواب الموارنة لمتابعة هذه المسألة. وأثناء حكومة سعد الحريري الأخيرة، تقدّم الوزير الماروني بطرس حرب باقتراح مشروع قانونٍ إلى مجلس الوزراء اللبناني يقضي بمنع بيع الأراضي بين أبناء الطوائف المختلفة[٤٠٠]، وكل هذا يتناقض مع الدستور اللبناني ومع الحقوق التي يتمتع بها المواطن في الدولة الحديثة.

وبالنسبة إلى المسلمين، لم يسلَم الدروز ولا السنّة من تلك المخاوف. فقد وقف وليد جنبلاط خلال حرب لبنان ضدّ بيع العديد من المسيحيّين أراضيَهم وممتلكاتِهم في مناطق عاليه وساحل الشوف إلى الشيعة، أو استيلاء الآخرين عليها، ليس محبةً بالمسيحيّين، بل خشية إقامة حزامٍ شيعي يُطوّق الجبل، ما يُفقده بالتالي هُويته الدرزية-المسيحية[٤٠١]. لقد اتهم وليد جنبلاط علي تاج الدين (شيعي مقرّب من حزب الله) وعلي أحمد، (رجل أعمال شيعي في أفريقيا)، بشراء مساحات شاسعة من الأراضي من رجل الأعمال روبير معوّض تُقدّر بـ(٣,٥) مليون متر مربّع بمبلغ قدرُه ٢٤٠ مليون دولار في قرية «الدلهمية» الاستراتيجية في الشوف، وذات الغالبية المسيحية المُهجّرة، والتابعة عقاريًّا لبلدة «الدبّية» المُطلّة على الإقليم، وكذلك في مناطقَ متعدّدة من لبنان، وذلك بهدف إحداث تغيير «ديمغرافي»[٤٠٢]. كان جنبلاط يفضّل، لأسباب سياسية، الجار المسيحي الضعيف الذي كان يحاربه ويستقوي عليه، على جارٍ شيعي جديد

---

٣٩٩ ١١٠ ملايين متر مربع من أراضي المسيحيّين حصيلة البيع والمصادرة.

٤٠٠ «الوزير حرب لـ «**العربية نت**»: عمليات شراء منظمة تمهّد لتقسيم البلاد. مخاوف لبنانية من تغلغل إيراني خفي عبر امتلاك عقارات وأراضي المسيحيّين». موقع: **الفضائية العربية**، ٤ كانون الثاني ٢٠١١. <www.alarabiya.net/articles/٢٠١١/٠١/٠٤/١٣٢١٥٤.html> accessed 10 May 2013.

٤٠١ القصيفي، «جنبلاط متخوف من شراء أراضٍ على ٣ خطوط لتطويق الجبل وإقامة حزام أمني»، جريدة **النهار**، ٣ أيار ٢٠٠٧.

٤٠٢ «حزب الله يتمدّد في الشوف وآخر ضحاياه الدلهمية بعد لاسا». Beirut Observer, 27 Dec. 2011 <http://beirutobserver.com/index.php?option=com_content&view=article&id=68115:2011-12-27-09-11-22&catid=41:2010-10-03-20-24-15> accessed 2 October 2012.

قوي مسلّح. وفي ٢١ نيسان ٢٠٠٧، قال وليد جنبلاط خلال جولة له على حاصبيا ومرجعيون: إن «وجودنا في خطر؛ لأنّ أي مجموعة بشرية إذا ما فقدت أرضها فإنها تفقد وجودها. عندما تبيع أي مجموعة أرضها تفقد وجودها (...) أقول للبعض الذي يبيع أرضه، أيًّا يكن، إنه عندما يبيع الأرض إنما يبيع كرامته ووجوده».[٤٠٣]

وبعد تحرير جنوب لبنان، راج كلام كثير من قِبل السياسيّين على شراء مقرّبين من «حزب الله» عقاراتٍ وأراضيَ في بيروت والمناطق. وفي الأحوال العادية، يُفترض ألّا يسبّب انتقال ملكية الأرض من شخص من طائفة معيّنة إلى آخر من طائفة أخرى قلقًا لدى الطرف «الآخر». لكنْ في ظلّ الطائفية المجتمعية والخلافات الداخلية، والخوف من الآخر «المسلّح»، وعلاقة «حزب الله» بإيران، ودور النظام السوري في الإبقاء على الشرخ والمخاوف بين الطوائف بعضها من بعض، وما نتج من خلافات سياسية داخلية حول الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، خشي سنّة بيروت من التمدُّد الشيعي، حتى إنهم طالبوا سعد الحريري ومفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني بوضع حدّ لذلك، وبإنشاء مؤسسة «سنيّة» تتولّى شراء ما يمكن شراؤه من عقارات المسلمين، كي لا تذهب إلى الشيعة. إلّا أنّ شيئًا من هذا القبيل لم يحصل.[٤٠٤]

- **الترويكا: اختزال الطوائف والمؤسّسات أم تهميش المسيحيّين؟**

نتيجة «اتفاق الطائف» وعواملَ نفسيةٍ وأيديولوجية وسياسية واجتماعية، خسر المسيحيون مركزهم المميّز السابق في إدارة البلاد، وما عُبّر عنه بمقولة «لبنان المسيحي» الذي بُني على أكتافهم، وتلقّوا صدمة بصعود ميشال عون، ثم أُفول مشروعه (الحُلم)، وكذلك بسبب الانتشار السوري في المنطقة الشرقية مع ميليشيات «حزب الوعد» و«الحزب القومي السوري الاجتماعي»، فضلًا عن الشعور بانتصار المسلمين عليهم، واغتيال داني شمعون، وانتخابات العام ١٩٩٢، وزجّ سمير جعجع في السجن في العام ١٩٩٤. إضافة إلى ذلك، تسببت سياسات الحكومات في لبنان بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٨، وما رافق «اتفاق الطائف» من سوء تنفيذٍ لبنوده، بشعورٍ بالخيبة عند الموارنة، وبالغُربة عن تمثيلهم في الحكومة وفي قمّة السلطة[٤٠٥]، وبأنهم مُستهدَفون في وجودهم

---

٤٠٣ نقلًا عن: القصيفي، «جنبلاط متخوف من شراء أراضٍ على ٣ خطوط لتطويق الجبل وإقامة حزام أمني»، جريدة **النهار**، ٣ أيار ٢٠٠٧.

٤٠٤ نقلًا عن: القصيفي، المرجع نفسه.

٤٠٥ بول الأشقر، «رحلات في عربة الترويكا»، **المرقب**، ٢(١٩٩٨)، ص ٣٠.

الاجتماعي والسياسي[٤٠٦]، حتى إنّ بعضهم تحدّث عن «ذِمّية سياسية» تُمارَس عليهم[٤٠٧]. كما اتجهت مخاوفهم بشكل خاص نحو جمع الحريري - «قلب الترويكا النابض» - ما بين السياسة والاقتصاد، أي الجمع ما بين السلطة التنفيذية والسلطة المالية (إعادة الإعمار)[٤٠٨]. ومنذ ذلك الحين، نشأ ما سُمّي بِـ«الإحباط المسيحي» الذي جاء التعبير عنه بالهجرة وبمقاطعة المسيحيّين الذين هم خارج السلطة لدولة الطائف، وخصوصًا الموارنة منهم، أي كما فعل المسلمون في العشرينات، عندما قاطعوا «دولة لبنان الكبير». وقد حاول أحد الباحثين تفسير معاناة المسيحيّين بأنها جاءت نتيجة التطبيق الجزئي والانتقائي والمنقوص لاتفاق الطائف، ما تسبّب بحالة إحباطٍ عامة عندهم، بل وحتى عند من عمِل لأجل الاتفاق، فتحوّلوا إلى مُعارضين له، كجورج سعادة وحسين الحسيني[٤٠٩].

كان الروم الأرثوذكس ينتقدون خلال حرب لبنان العسكرة المارونية، ومواقف الموارنة المتشدّدة تجاه دولة ما بعد الطائف والاحتلال السوري للبنان، لكنْ في ظلّ تجاوزات السوريّين وأتباعهم اللبنانيّين وممارساتهم، وتهميش المسيحيّين سياسيًّا وتآكُل أعدادهم، أضحى الروم الأرثوذكس أكثر تفهّمًا لمواقف الموارنة تجاه ما يحصل، وجاء التعبير عن ذلك في عظات متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس إلياس عودة الجريئة المُتلفزة. فكان يهاجم أسلوب إدارة البلاد، وفساد الحُكّام والقوى السياسية، وتسليط الأمن ضدّ الشباب المُعارض للوجود السوري وللنظام الأمني اللبناني-السوري[٤١٠].

إنّ تفرُّق الموارنة سياسيًّا، برأي متربوليت جبل لبنان للروم الأرثوذكس المطران جورج خضر، هو الذي أدّى إلى تراجع المسيحيّين وتحقيق المسلمين، سُنّةً وشيعة، مكاسبَ من وراء ذلك. ولاحظ المطران خضر أنّ المسلمين لم يعودوا يتطلّعون إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية؛ لأنها أصبحت منصبًا ضعيفًا ومن دون صلاحيات[٤١١]. من هنا، كان على رئيس الجمهورية أن يدخل حلبة صراعٍ مع السنّة والشيعة من أجل كسب

---

٤٠٦ «حوار مع سيمون كرم في ٥ تموز ٢٠٠٠»، في: **هواجس المسيحي اللبناني**، مرجع سابق، ص ١٣٤.

٤٠٧ درج ميشال عون بعد عودته من المنفى وعقدِه تحالُفًا مع «حزب الله» على ترويج هذه المقولة. ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٤٤-٢٤٥.

٤٠٨ الأشقر، «رحلات في عربة الترويكا»، مرجع سابق، ص ٤٠-٤٤.

٤٠٩ نوّاف سلام، **أبعد من الطائف**، مرجع سابق، ص ١٥.

٤١٠ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٤٣-٢٤٤.

٤١١ هذا ما جاء على لسان المطران خضر في مقابلة له مع كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٤٤.

ما يمكن كسبُه، وبالتالي التعويض عمّا خسرته طائفته من مواقع ونفوذ، أو ما خسره هو بالذات في السياسة والاقتصاد والإدارة العامة بعد الطائف. وهذا ما أسهم في ظهور بدعة «الترويكا».

لقد أسفرت بدعة «الترويكا»، التي ظهرت ما بين الأعوام **١٩٩١** و**١٩٩٨**، عن زيادة أجواء العصبية الطائفية، والتناحر الطائفي، والمناكفات والانكفاءات المتكرّرة. ففي مرحلة ما قبل الطائف، كان رئيس الجمهورية يتحكم بالمؤسسات، وبموجب الاتفاق المذكور، انحصرت السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء مُجتمِعًا، وأصبحت مهام رئيس الجمهورية الرئيسة تنحصر في تطبيق الدستور، والسهر على عمل المؤسسات، وأن يكون حَكَمًا في ما بينها. لكن الذي حصل بعد «اتفاق الطائف»، هو ظهور تجاذُبٍ منذ عهد الهراوي حول الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث، وبانت بوضوح بين الرئاستين الأولى والثالثة حول من يهيمن على مجلس الوزراء، ودخول رئيس المجلس النيابي على خط السلطة التنفيذية، ما أدّى إلى ظهور بدعة «الترويكا». وعلى الرغم من أنّ بعض المصادر يرى أنّ الوزن السياسي في مرحلة حكم الرئيس إلياس الهراوي تحوّل إلى السُنّة بشخص رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، إلّا أنّ ذلك لم يحصل من دون ضوءٍ أخضر سوري[٤١٢]. فعلاقات الحريري بدوائر القرار في دمشق، على الأقل خلال عهد الرئيس حافظ الأسد، جعلته يحدّد اتجاهات السياسة اللبنانية وفق توجيهات النظام الأمني السوري. وفي الوقت نفسه، عمل السوريون على استخدام رئيس المجلس النيابي نبيه برّي لضبط الحريري عند الحاجة.

وتعود «الترويكا» إلى فترة رئاسة الرئيس حسين الحسيني للمجلس النيابي، عندما عمل، عبر صلاحياته ومن موقعه في الصيغة الجديدة، وفق مقولة «التعاون» بين الرئاسات الثلاث، بدلًا من الفصل بينها. فشارك السلطة التنفيذية سياستها، وقام بتوجيه عمل الرئاستين الأولى والثالثة. لكن هذا «التعاون» سرعان ما تحوّل إلى صراع بين الرئاسات الثلاث. وفي أثناء حكومة عمر كرامي (كانون الأول **١٩٩٠** - أيار **١٩٩٢**)، اندلع صراع بين الرئيسيَن الهراوي والحُسيني حول تعيينات الموظّفين في الفئة الأولى، ما عطّل عمل السلطة التنفيذية لأشهُر عدّة، ومنع بالتالي ضخّ دمٍ جديد في الإدارة اللبنانية. وفي أيلول **١٩٩١**، أصرّ الحسيني على الذهاب إلى الأمم المتحدة في نيويورك إلى جانب رئيسَي الجمهورية ومجلس الوزراء، وسط استغراب أميركي

---

٤١٢ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٧٨.

ودولي[٤١٣]. وعلى كل حال، ظهرت «الترويكا» في مرحلة حكم الهراوي-الحصّ، والهراوي-الصلح لمصلحة الرئيس الحسيني، ذلك أنّ الرئيس الهراوي لم يكن في الموقع القوي والمؤثّر في اللعبة الداخلية، نتيجة حالة الإحباط في المنطقة الشرقية، ووجوده في مقرّ خارج بعبدا (الرملة البيضاء). كما كان عمركرامي، في أول تجاربه كرئيس لمجلس الوزراء، يتلمّس طريقه. من هنا، برز الحسيني، السياسي المُخضرم واللاعب الأبرز في مؤتمر الطائف، إلى أنْ أخرجته سورية من المشهد السياسي في انتخابات العام **١٩٩٢**[٤١٤].فانتقد أداء «الترويكا الإسلامية»[٤١٥]، معتبرًا أنها سعت إلى مزيدٍ من السلطة لصالح المسلمين، مُتناسيةً أولوية التعاون الإسلامي - المسيحي وفق الطائف، وأهمّية الحفاظ على الموقع المسيحي في لبنان.

وفي عهد الهراوي-الحريري-برّي، استندت «الترويكا» أساسًا إلى تقاسم المؤسسات أو تعطيلها، وقامت على الاستقطاب الطائفي المذهبي، واحتكار تمثيل الطوائف أو اختزالها، وعلى توزيع الحصص والمغانم والصفقات في كل ما يتصل بالشأن العام (تطويل ولاية رئيس، وتمديد ولاية رئيس آخر، وتعيين الموظفين في الفئة الأولى من الأقرباء والمقرّبين... إلخ)، والاقتصاد (ترك الإنماء والإعمار بيد الرئيس الحريري، ومجلس الجنوب بيد الرئيس برّي، ومجال النفظ والغاز للرئيس الهراوي، ووزارة المهجّرين وصندوق المهجّرين لدروز وليد جنبلاط)، والقضاء، والإعلام (تأسيس أقطاب الدولة محطّات تلفزية خاصة)[٤١٦] الذي يجري تقاسمُه من قِبل الرؤساء الثلاثة[٤١٧]. وباتت المرجعيات الدينية تتدخّل بدورها من أجل مصالح طوائفها. فلم يجرِ الانتقال في الجمهورية الثانية إلى دولة المؤسسات الدستورية، وإنما التحوّل إلى دولة المذاهب، التي تُضفي على المواقع المذهبية، متاريس الماضي، حُلّةً جديدة. وبذا كان نبيه برّي، رئيس المجلس النيابي، يُشارك في صنع القرارات التنفيذية الأساسية، ويُمارس ضغوطًا متواصلة على الرئيسَين الهراوي والحريري لمنح الشيعة المزيد من المواقع والمراكز في دوائر الدولة

---

٤١٣ عارف العبد، **لبنان والطائف**، ص ٢٤٤-٢٤٥، و٢٥٨-٢٦٠.

٤١٤ العبد، المرجع السابق نفسه، ص ٣٠٦-٣٠٧.

٤١٥ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٥٠.

٤١٦ في أيلول ١٩٩٦، أقرّ مجلس الوزراء توزيع تراخيص لمحطات تلفزيونية. واللافت حصول محطة غير موجودة تأسّست لاحقًا على الترخيص، وهي «**الشبكة الوطنية للإرسال**» (NBN) الناطقة باسم «حركة أمل».

٤١٧ بول الأشقر، «رحلات في عربة الترويكا»، مرجع سابق، ص ١٤، و٢٩، و٣٢-٣٤، و٣٦، و٥١. وقارن بـ: كمال ديب، **الجسر العتيق**، الذي يتطرّق بالتفصيل إلى المُحاصَصة في التعيينات الإدارية في العام **١٩٩٣**، وحِصص كلٍّ من الرؤساء الثلاثة فيها، ص ٢٤٨-٢٤٩.

والسلك الدبلوماسي[٤١٨]، حتى إنه كان يتصارع مع رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، ويتنافس معه، سرًّا وعلنًا، حول دور كلٍّ منهما وصلاحياته، وكان كلٌّ منهما يستنجد بالسوري لتحسين موقعه في السلطة[٤١٩]. من هنا، لم تعد الممارسة الطائفية تقتصر على الرؤساء الثلاثة وحدهم، بل جعلت الوزراء بدورهم يتصرّفون على أساس أنهم مُمثِّلون لطوائفهم ومذاهبهم[٤٢٠]. وهذا ما جعل ألبير منصور يتهم السلطة السياسية الحاكمة بأنها من خلال تصرُّفاتها تُحوّل «اتفاق الطائف» من مشروعٍ للوفاق الوطني «إلى مشروع فتنةٍ دائمة»، و«من إيقاف وإنهاء الحرب الأهلية... إلى آليّة جديدة لإعادة إنتاج أسبابها وإعادة إنتاج الظروف التي ساعدت في اندلاعها»[٤٢١].

ولعلّ مرسوم تنظيم الإعلام المرئي والمسموع (**٢٠ تشرين الأول ١٩٩٥**) أسطعُ دليلٍ على سياسة «الترويكا». فعلى عكس ما جاء في «وثيقة الوفاق الوطني» حول «إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرّية المسؤولة بما يخدم التوجُّهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب»[٤٢٢]، أُعيد تنظيمُها لصالح بعض السياسيّين، وبشكل مُخالِفٍ لروحيّة النصّ الأساسي. فأُقفلت بموجبه مؤسّساتٌ إذاعية وتلفزيونية مُعارضة للحكومة، بينما حصلت مؤسّسات تلفزيونية على تراخيصَ في ظل مبدأ المُحاصصة[٤٢٣]. وفي سابقةٍ خطيرة، جرى إغلاق تلفزيون «**نيو تي في**» (NTV) في العام **٢٠٠٣** لصاحبه تحسين خيّاط المُعارض للحريري، بموجب قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع، على خلفية برنامج «بلا رقيب» الذي استضاف مُعارضين للمملكة العربية السعودية هاجموا النظام هناك[٤٢٤]. وفي مطلع أيلول **٢٠٠٢**، جرى إقفال محطة تلفزيون «**أم تي في**» (MTV) و«**إذاعة الجبل**»، بشكلٍ مخالف للدستور والقوانين والأصول[٤٢٥].

---

٤١٨ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص **٢٥٠**.

٤١٩ نواف سلام، **أبعد من الطائف**، ص ٢٠.

٤٢٠ نواف كبارة، **دور رئيس مجلس الوزراء**، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

٤٢١ منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٨.

٤٢٢ وثيقة الوفاق الوطني، في: منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٢٦٢.

٤٢٣ بول سالم، «انتخابات ما بعد الطائف والمشاركة السياسية»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ص **١٤٥**. وقارن بـ: سعادة، **قصّتي مع الطائف**، ص ٢٤٨.

٤٢٤ «إيلاف دخلت إلى مبنى «**نيو تي في**» والتقت بالعاملين في قسم الأخبار: تفاصيل مداهمة رجال الأمن للمحطة تحت تهديد السلاح. تهديدات وشتائم هاتفية سبقت توقيف خيّاط ثم إطلاق سراحه»، موقع: **إيلاف**، ٧ كانون الأول **٢٠٠٣**.
<www.elaph.com/Web/Archive/1070816261030889200.htm> accessed 10 May 2013.

٤٢٥ «تنديد بضرب القضاء وقمع الإعلام وتعطيل المؤسّسات الدستورية»، **لقاء قرنة شهوان**، مرجع سابق، **١٣** كانون الأول **٢٠٠٢**، ص ١٢٣-١٢٨، وقارِن بـ: جريدة **المستقبل**، **٥** أيلول **٢٠٠٢**.

والمعروف أنّ صاحب المحطة والإذاعة «غبريال المرّ» هو من المُعارضين للنظام السوري ولسلطة إميل لحود.

وفي حين رحّب المسلمون عمومًا بالترويكا[٤٢٦]، لأنها كانت تضع الرئاستين الثانية والثالثة في موقع مُوازٍ ونِدٍّ للرئاسة الأولى، من دون إدراك أخطارها على عمل المؤسّسات، وعلى الوحدة الوطنية وعلى صناعة القرار، كما تضع الرئاستين الثانية والثالثة في موقع تنافُسي، فتغلب عليهما المصالح الشخصية والمذهبية والفئوية، اعتبر المسيحيون أنّ «الترويكا» أضعفت سلطة رئيس الجمهورية الماروني لمصلحة الشريكين الباقيَين، وجعلته يتنافس معهما على الغنائم الطائفية، ويستنجد بالمسؤولين السوريّين في الشأن اللبناني الداخلي اليومي[٤٢٧]. وعلى ما يبدو، لم يتعوّد المسيحيون منذ زمن بعيد على رئيسَين مسلمين قويَّين لكلٍّ من مجلس الوزراء والمجلس النيابي. فقبل الحرب وفي أثنائها، كان رئيس الجمهورية بموجب الدستور وبفعل تحالفاته، هو الذي يملك الصلاحيات والقوة للإمساك بالسلطتين التنفيذية والتشريعية. وفي هذا السياق، كانت عملية اتخاذ القرارات تحت شعار ديمقراطية التوافق، تضمن لرئيس الجمهورية تحقيق مصالحه ومصالح طائفته.

وبموجب الطائف، صار على رئيس الجمهورية أن يتخلّى عن جزء من صلاحياته إلى هاتين المؤسّستين، لتصبح مهمته الأساسية التدخل في ضبط أداء المؤسسات الدستورية والعلاقات القائمة بينها وتوجيه الحكومة، أي أن يبقى رئيس الجمهورية خارج اللعبة السياسية الدائرة بين السلطتين الاشتراعية والإجرائية، وألّا يكون في مواجهة أيٍّ منهما[٤٢٨]. من هنا، بدأت النزاعات داخل «الترويكا» حول صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الوزراء ورئيسه، في ما يتعلق بالتعبير عن الحكم، وفي علاقة كلٍّ من مؤسسة رئاسة الجمهورية ومؤسسة مجلس الوزراء بالمؤسّسة العسكرية. كما ظهر خلاف حادّ حول تبعية الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومقرّ اجتماعاته، ودعوته إلى الانعقاد، ونظامه الداخلي وجدول أعماله... كذلك، أخذ الرئيس الهراوي يمارس سلطته وفق «الدستور القديم»، مُتجاهلًا التعديلات التي أدخلتها «وثيقة الوفاق الوطني» والدستور الجديد على صلاحياته[٤٢٩].

---

٤٢٦ كان حسين الحسيني وسليم الحصّ وعمر كرامي من أشدّ المُنتقدين للترويكا، على الرغم من أن الأول كان أول من ابتدعها. راجع: عارف العبد، **لبنان والطائف**، ص٢٥٨-٢٦١.

٤٢٧ ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق، ص٢٠٤-٢٠٧.

٤٢٨ عصام سليمان، «دور رئيس الجمهورية بعد الطائف»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٨-٦٩.

٤٢٩ حول هذه الموضوعات راجع: سليم الحصّ، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حِقبة الانقسام ١٩٨٧-١٩٩٠**، بيروت ١٩٩١، ص١٥٢-١٥٩.

وعندما أعلن إلياس الهراوي في أواخر عهده، وبالتزامن مع مشروعه للزواج المدني الاختياري، رغبته في استرداد صلاحياتٍ فقدتها الرئاسة الأولى منذ اعتماد «اتفاق الطائف» (المقصود هنا حلّ المجلس النيابي)، ردّ عليه نبيه برّي بالقول: «بين حين وآخر يريد [الهراوي] أنْ يُذكّرنا بأنه قبضاي (...) العلماني في موضوع الأحوال الشخصية يتحوّل إلى طائفي، وهو يحاول استعادة القدرة على حلّ المجلس النيابي»[٤٣٠].

- **لحّود في رئاسة الجمهورية والحريري خارج الوزارة: إحباط إسلامي!**

الواقع أنّ تولّي العماد إميل لحّود منصب الرئاسة الأولى في العام **١٩٩٨**، بخلفيّته العسكرية ومناقبيّته، ودوره في إعادة توحيد الجيش، كوّن عند المسيحيّين وعند شريحةٍ واسعة من اللبنانيّين أملًا في أن يعيد الاستقرار والتوازن المفقود بين طوائف البلاد[٤٣١]، خصوصًا أنّ الرئيس الجديد رفض طريقة الحكم على أساس «الترويكا»، واستبعد الرئيس الحريري عن رئاسة الوزارة، مُستبدلًا إيّاه بسليم الحصّ[٤٣٢]. وعلى الرغم من أنّ الرئيس الأسد هو من اختار لحود وأوصله إلى الرئاسة، فقد أثنى «مجلس المطارنة الموارنة» على اختيار لحود، على أمل أن يفتتح عهده بعلاقات جيدة مع بكركي. وفي وسط الرأي العام اللبناني، ساد جوٌّ من الارتياح بأن يأتي رئيس للجمهورية لم يُعرف عنه تلوُّث كفّه بالفساد، ولا عُرف بنزعةٍ طائفية أو فئوية، بخاصة بعد تعهُّده في خطاب القسَم في المجلس النيابي بـ«القضاء على الفساد وقطع يد السارق أيًّا كان المُهدِر والمُنتفِع والمُرتشي»[٤٣٣]. من هنا، فقد ساد شعور لدى الرأي العام والطبقة السياسية بأنّ ثمة مناخًا جديدًا من الحكم.

منذ انتخاب لحّود، كان من المتوقع أن يقع الصدام بينه وبين الحريري. فلحّود من المدرسة العسكرية التي تتعاطى على أساس إصدار الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، ويريد

---

٤٣٠ نقلًا عن: أحمد بيضون، «تِسعَ عشْرةَ فرقةً ناجية: مقالة في أحوالنا (غير) الشخصية»، **المرقب** (البلمند)، ٢(١٩٩٨)، ص ١٠٠.

٤٣١ حول إعادة بناء الجيش اللبناني على يد لحّود، انظر: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٨٠-٢٨٥.

٤٣٢ جاءت عملية استبعاد الحريري عن رئاسة الحكومة إثر الاستشارات النيابية التي أجراها الرئيس لحّود، وجاءت نتائجها أنّ ٨٣ نائبًا سمَّوا الحريري رئيسًا لمجلس الوزراء، مقابل ٣١ نائبًا فوّضوا لحود تسمية من يريد. واعتبر الحريري أنّ ما قام به لحود مُخالف للمادّة ٥٣ من الدستور، التي تُلزم النائب تسمية مرشّحه لرئاسة الحكومة، وليس تفويض رئيس الجمهورية في صوته. فاعتذر عن تشكيل الحكومة. انظر: العبد، **لبنان والطائف**، مرجع سابق، ص٢٥٣-٢٥٤.

٤٣٣ نقلًا عن: حسن حمية، «انتخاب إميل لحود رئيسًا عام ١٩٩٨ واستشهاد الحريري عام ٢٠٠٥. نائلة معوّض تفوز في الانتخابات وتصبح وزيرة، وتسلّم الراية إلى ابنها ميشال عام ٢٠٠٩». **مجلة الأفكار** (لبنان)، حلقة ٤٢.
<www.alafkar.net/details.php?type=reports&id=99> accessed 2 October 2012.

استعادة هيبة الرئاسة الأولى، في حين أنّ الحريري اعتاد على الهراوي كرئيس جمهوريةٍ ضعيف يفرض عليه ظِلّه. وكان لحّود ينظر إلى الحريري على أنه رجل أعمال لا سياسي، استشرى الفساد والهدر في إدارات الدولة أثناء رئاسته للحكومات اللبنانية بين العامين **١٩٩٢** و**١٩٩٨**. كذلك، أراد لحود، بانتهاجه سياسةً صارمة، كسب الجماهير والطبقة الوسطى -بغضّ النظر عن الطائفة والمذهب- التي كانت تتُوق إلى رئيسٍ يعيد هيبة الدولة ويمارس صلاحياته الدستورية، ويوقف الطبقة التقليدية الفاسدة التي تسبّبت بشلل الدولة وهدر مواردها[٤٣٤]. وعلى الرغم من حسنات هذه السياسة، فإنّ لحود أتى إلى الرئاسة بقرار سوري، وكان معنى ذلك أنّ عليه أنْ يُحجّم الحريري الذي كانت علاقته ببشار الأسد قد أخذت تسوء منذ أن تسلّم ملف لبنان من شقيقه الراحل باسل، وفقد مؤيّدين له حول الرئيس حافظ الأسد. من هنا، لم يكن متوقّعًا أن يتم «التعاون» بين لحود والحريري، ولا أن يتمكن لحّود من القضاء على الفساد و«قطع يد السارق»، لأنّ النظام الأمني السوري كان هو الراعي لكل الفساد الذي قامت به المافيا اللبنانية-السورية.

إن إبعاد الحريري عن رئاسة الوزارة وتكليف سليم الحصّ بدلًا منه، ولو لعامَين (**١٩٩٨-٢٠٠٠**)، ثم ملاحقة أعوان الحريري - من وزراء ومُديرين عامّين وموظّفين- بصورة كيدية بتهمة الفساد[٤٣٥]، فضلًا عن تشكيل الشيعة الشريحة الأكبر في الإدارات الرسمية، أجّج مشاعر الطائفية، وتسبّب في إحباطٍ من نوع آخر لدى المسلمين السُنّة، حتى إنّ جاك شيراك (Jacques Chirac)، رئيس الجمهورية الفرنسية، اعتبر أنّ إخراج الحريري من السلطة «تصرُّف غير صديق» لبلاده[٤٣٦]، في حين امتعضت واشنطن وبريطانيا والسعودية ودول كبرى. ثم إنّ علاقة الحريري القوية بالسعودية وبدوائرَ أميركية، جعلت بشار الأسد ينظر إليه بعين الشك. من هنا، بدا لحّود وكأنه أتى إلى الرئاسة الأولى لمحاربة الحريري بشكل خاص، والطبقة السياسية التي كانت متحالفة مع الحريري بشكل عام.

لقد رأى مسلمون سُنّة أنّ الرئيس الحصّ، وهو إنسان هادئ وسياسي رزين «غير مُشاكس»، لم يحافظ على صلاحياته الدستورية عندما لم يستطع أن يمنع رئيس

---

٤٣٤ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٨٧-٢٨٨.

٤٣٥ جرى حوار بين المطران بشارة الراعي والرئيس الحريري في **٢٣** تشرين الأول **١٩٩٧**، حمّل فيه الراعي الحريري مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد من تردٍّ، بينما ردّ الحريري أنّ الفساد يأتي من السوريين الذين لم يُطلقوا يده في العمل. انظر: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٥٦-٢٥٧.

٤٣٦ نقلًا عن: ديب، المصدر السابق نفسه، ص٢٨٩.

الجمهورية من أن يفرض ظلّه على مجلس الوزراء، خصوصًا بعد تشكيل الرئيس لحود «الغرفة الأمنية» في القصر الجمهوري لتلقّي شكاوى المواطنين، وتكليف ضباط في الجيش بمتابعة عمل الوزارات ومراقبتها، فضلاً عن ترؤُّسه جلسات مجلس الوزراء (المادّة **٥٣** من الدستور) بشكل متواصل، واستفراده بالتعيينات. وبعصبية طائفية، رأى السنّة أن استبعاد الرئيس الحريري عن السلطة يعود إلى تمسُّكه بصلاحياته الدستورية، وأنّ ما يحدث هو إضعاف لهم عبر إضعاف سلطة رئيس مجلس الوزراء السنّي من قِبل رئيس الجمهورية إميل لحّود. واتُّهم الحريري من قِبل خصومه السياسيّين بأنه هو من تنازل عن صلاحياته مقابل تحقيق بعض المصالح، في ما يتعلق بالاقتصاد.

والواقع أنّ لحود لم يكن طائفيًّا أو مذهبيًّا، بدليل إحاطة نفسه بأعوانٍ ومستشارين وضباط كبار في الحرس الجمهوري من السنّة[٤٣٧]. كما أنه نفّذ خطة دمج ألوية الجيش، بحيث لم يعُد لأيّ لِواء أية هُويةٍ مذهبية أو طائفية في قيادته أو بِنيتِه[٤٣٨]. كذلك دعم «المقاومة الإسلامية»، بغضّ النظر عن مذهبها؛ لأنها كانت تحارب إسرائيل، الأمر الذي كان ينسجم مع السياسة السورية في لبنان. فالصراع بين لحّود والحريري كان سياسيًّا في الدرجة الأولى، فهِمه الشارع السنّي على أنه طائفيّ، في وقت حوّل لحّود فيه لبنان إلى دولةٍ أمنية تأتمر بأوامر الأجهزة الأمنية السورية، وتحظى بدعم أتباع سورية في لبنان، من «حزب الله» وغيره. أمّا نبيه برّي، فقد مال إلى لحّود، وتحالَف مع الحزب، من دون أن يقطع شعرة معاوية مع الأطراف الأخرى[٤٣٩].

وعلى عكس المسيحيّين الموارنة، لم يُترجَم الإحباط الإسلامي السُنّي تجاه سياسة الحصّ بمقاطعة الانتخابات النيابية في العام **٢٠٠٠**، بل باستنهاضٍ بيروتي سُنّي بلون عصبي مذهبي، عبر تهافت البيروتيّين على المشاركة في الانتخابات والاقتراع لكلّ مرشّحي الحريري، وفرضِ رفيق الحريري زعيمًا للسنّة في بيروت بلا مُنازع. وعلى الرغم من نفي وزير سنّي مُعارض للحريري وجود حالةٍ طائفية وراء ما سُمّي بالإحباط السنّي، بل حالة سياسية-اقتصادية-اجتماعية تُستثار مذهبيًّا لأغراض سياسية[٤٤٠]، فإنه لا يمكننا التغاضي عن الحالة الطائفية المجتمعية التي سادت منذ العام **١٩٩٨** في الشارع السنّي، وإلّا كيف نفسّر انتخاب الحريري ولائحته، وسقوط

---

٤٣٧ غاصب المختار (تحقيق)، «هواجس أقطاب من السنّة حول الدور والمشاركة والمرجعية»، حلقة ٢، جريدة **السفير**، ١٩ آب ٢٠٠٣.

٤٣٨ جريدة **الشرق الأوسط**، ١٢ شباط ٢٠٠١.

٤٣٩ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٩٠-٢٩٥.

٤٤٠ هو الوزير عبد الرحيم مراد. انظر: المختار، «هواجس أقطاب السنّة»، مرجع سابق، حلقة ٢.

الرئيس الحصّ الذي أدّى خدماتٍ جليلة لبيروت أمام مرشّحةٍ أكاديمية غير معروفة في الوسط السياسي (غنوة جلّول)[٤٤١]؟. وهذا يعني أنّ الشارع السنّي يريد رئيسًا لمجلس الوزراء يعزّز موقع تلك الرئاسة (السنّية) من جهة، ويدافع عن مصالح الطائفة السنّية، ويثبّت موقعها في السلطة مقابل الرئاستين الأولى والثانية من جهة أخرى[٤٤٢]. ولولا وعيُ النخب البيروتية المنفتحة، وسعيُها لرأب اللُّحمة بين البيروتيّين، وما رافق ذلك من تدخُّل للحريري وللعقلاء في انتخابات بلدية بيروت في العام **١٩٩٨**، لَكان مسلمو بيروت، وهم الجهة الحاسمة في ترجيح كِفّة هذه اللائحة أو تلك، اقترعوا لمرشّحيهم المسلمين تبعًا لِما كان يدور همسًا وعلنًا: «**٢٤** على **٢٤**»، أي انتخاب **٢٤** مرشّحًا مسلمًا لمجلس بلدية بيروت. وبغضّ النظر عن واقعية هذا المزاج الشعبي للبيروتيّين، أو عدم صحّته، فإنّ الغلبة كانت لمصلحة تعايش الطوائف في العاصمة كمؤشّر على التعايش على مستوى الوطن، وبذلك رجحت كفّة الاعتدال.

هكذا، أطلّ القرن الحادي والعشرون من دون أن يحمل معه أية ملامح تُنبئ بإمكانية تحوُّل لبنان إلى وطنٍ جامع يحتضن كل اللبنانيّين. فبقيت الطائفية معلمًا رئيسًا في نظامهم السياسي والاجتماعي.

د) الزواج المختلط والمدني والتربية والتعليم: طرقٌ مسدودة وعوائقُ كثيرة

- الزواج المختلط: مطبّاته المجتمعية والطائفية

في مجتمع تعدُّدي منقسم على نفسه، كان بإمكان الزواج المختلط، والاختلاط في المدرسة والجامعة، والأنشطة الاقتصادية فوق الطائفية أن تؤدّي دورًا في التواصل والتلاحم الاجتماعيَّين بين الطوائف وداخل الطوائف نفسها، إلّا أنّ ذلك لم يؤثر في البنية الطائفية المجتمعية، إذ ظلّت أعداد الزواج المختلط ضئيلة جدًّا بين المسلمين والمسيحيّين، بسبب خضوعه للالتزامات والحواجز العائليّة والاجتماعية والدينية. فبين عامَي **١٩٣٠** و**١٩٨٦**، عُقد **٣٨** زواجًا أرثوذكسيًّا-إسلاميًّا في أبرشية جبيل والبترون وما يتبعها. وبين مطلع الثلاثينات من القرن العشرين وأوائل التسعينات، سُجّلت في لبنان **٤٢٤** حالة زواج مختلط بين الطوائف، وبين المذاهب ضِمن الطائفة الواحدة، وكان نصيب بيروت

---

٤٤١ اعتبر الحصّ أنّ سبب سقوطه في الانتخابات في العام ٢٠٠٠، يعود إلى حملة الافتراءات والأضاليل التي ساقها الحريري ضدّه مُسخّرًا إمكاناتِه المادّية والإعلامية. وأكد الحص أنّ ادّعاءات الحريري بأنه -أي الحصّ- فرّط في مقام رئاسة الوزارة هي محض «أكذوبة». جريدة **السفير**، ١٦، تشرين الأول **٢٠٠٣**.

٤٤٢ كبارة، **دور رئيس مجلس الوزراء**، مرجع سابق، ص٨٢.

من حالات الزواج هذه **٩٦** حالة، وضواحي بيروت **٥٨** حالة، وبيروت الكبرى **٩٠** حالة، وجبل لبنان ٧٠ حالة، والمناطق الأخرى ١١٠ حالات. وأمّا بالنسبة إلى الزواج من مذهبَين مختلفين ضِمن الدين الواحد، فقد بلغ **٣٣٤** حالة، مقابل **٥٧** حالة زواج من دين إلى دين آخر[٤٤٣].

ولا شك في أنّ تشكيل بيروت وضواحيها وبيروت الكبرى أعلى نسبة زواج مختلط في لبنان (**٢٤٤** حالة من أصل **٤٢٤** حالة، أي أكثر من (**٥٧**٪) من مجموع حالات الزواج المختلطة)، دلّ على أن تداخل الطوائف في المدينة وضواحيها يقوّي من العلاقات الاجتماعية والثقافية والوظيفية بين اللبنانيّين من مختلف الطوائف، ويرفع بالتالي من نسبة حالات الزواج المختلطة. لكنّ هذه النِسب المتدنّية لا تؤشّر مع ذلك على تعايُش طائفي متين؛ لأنّ الزواج ضِمن الطائفة نفسها بقي هو الظاهرة السائدة في لبنان، وشكل في عام ١٩٧١ النِسب التالية: (٩٩,١٪) لدى المسيحيّين، و(٩٨,٨) لدى المسلمين، و(٩٩,٧٪) لدى الدروز[٤٤٤]. وفي ذلك التاريخ، بلغت نسبة حالات زواج الرجال المسلمين من مسيحيّات (٠,٨٪)، بينما تدنّت نسبة المسيحيّين المتزوّجين من مسلمات إلى (٠,١٪). في المقابل، سجّلت نسبة زواج الرجال المسلمين السُنّة من غير مسلمات (٤,١٠٪)[٤٤٥].

تُعتبر نِسب الزواج المختلط التي أوردناها متدنّيةً وطبيعية في ظلّ التشريعات الدينية القائمة، وخصوصًا زواج المرأة المسلمة من رجل مسيحي، كما أنها لا تدلّ على حالة اندماج مجتمعي على أُسس لا طائفية، خصوصًا أنّ هذه النسب ما لبثت أن تراجعت خلال سنوات الحرب، بسبب تقطُّع أوصال البلاد وتقوقُع أتباع الطوائف في حيّزهم الجغرافي الطائفي، وانخراط الجميع في ثقافة رفض «الآخر». وعقب الحرب، أبانتْ دراسةٌ ميدانية أُجريت على طلاب في «الجامعة اللبنانية» من مختلف الطوائف الدينية أنّ ما نِسبتُه (٨٠٪) منهم يفضّلون الزواج ضِمن الطائفة أو المذهب أو المنطقة. أمّا مَن لم تعنِ هذه المسألة لهم شيئًا، فشكّلوا نسبة (١٥,٦٪) من العيّنة[٤٤٦]. ولا شك في أنّ ارتفاع النسبة الأخيرة هو مؤشّر على الرغبة في انفتاح الطوائف بعضِها على بعض. لكنْ هناك

---

٤٤٣ ماوية فريد الزهيري، «**الزواج المختلط في لبنان وأثره على الواقع النفسي الاجتماعي**»، الجامعة اللبنانية/ دبلوم معهد العلوم الاجتماعيّة، الفرع الأوّل، ١٩٩٥/١٩٩٦، ص٤٤-٤٦، و٤٩.

٤٤٤ بسام الهاشم، «إلغاء الطوائفيّة السياسيّة دمجٌ مجتمعيّ أم تجزئة؟: مناقشة في ضوء التعثّر النظري والتطبيقي للأحوال الشخصيّة في لبنان»، في: **حاليات** (لبنان) **٣٩** (١٩٨٥)، ص٣٨-٣٩.

٤٤٥ الهاشم، **إلغاء الطوائفية السياسيّة**، ص٤١، و٤٣.

٤٤٦ عدنان الأمين، «الجامعة اللبنانيّة في ظلال العصبية الطائفيّة»، **المرقب** (البلمند)، ٢ (١٩٩٨)، ص٢٠٧-٢٠٩.

فرقٌ بين التصريح بالرغبة في الزواج المختلط، ومن خارج الطائفة أو المذهب، وبين الإقدام على ذلك. إنّ إقدام شبّان دروز من بلدة بيصور على قطع العضو التناسلي لشاب سنّي تزوّج من شقيقتهم دليل واضح على الطائفية المجتمعيّة.

وإذا ما بُني الزواج المختلط، أو الاختلاط في الجامعة أو في المدرسة أو في الجمعية أو النادي، على أُسسٍ ثقافية واضحة، فإنهما يؤدّيان، في العادة، دورًا في التواصل أو التلاحم الاجتماعيَّين، أو التقريب بين القِيم والثقافات. لكنْ في مجتمع لبنان ما بعد الحرب، لم تتمكّن المنظمات والهيئات والنوادي المختلطة التي وُجدت خارج الانتماء الطائفي، من تشكيل قنوات انفتاحٍ واتصال بين طوائف المجتمع اللبناني وفئاته، أو أن تكون أداة لتغيير اجتماعي سياسيٍ.

- **الزواج المدني: مَن يعترض طريقه؟**

لم يجد الزواج المدني الاختياري طريقه إلى التشريع في العامين **١٩٩٨** و**٢٠٠٢**. فقد وقفت الطوائف الدينية، وفي مقدّمتها المرجعياتُ الإسلامية، ضدّ المشروع وخلفها الشارع الإسلامي[٤٤٧]. في المقابل، أيّد المشروع في التاريخ الأول رئيسُ الجمهورية إلياس الهراوي وأحزابٌ علمانية، وأقطاب من المعارضة المسيحية في المنفى، كلٌّ لأهدافٍ خاصة به. واشترطت «حركة أمل» أن يقترن القانون بإلغاء الطائفية السياسية. وبما أنّ الحركة تعرف أنه لا يمكن إلغاء الطائفية السياسية بـ«شحطة» قلم، فهذا يعني أنها كانت ترفض المشروع في الواقع[٤٤٨]. أمّا وليد جنبلاط، فلم يُعطِ إجابة واضحة؛ لأنه كان يعلم أنّ طائفته القليلة العدد ستكون أول الخاسرين في ظلّ نظامٍ علماني أو مدني[٤٤٩]. وفي استطلاع أجراه أحد الباحثين، جاء تصنيف المعتقدات الدينية في المركز الأعلى، فبلغت نسبة المؤمنين (٨٥٪) في العام **٢٠٠٢**، في حين كانت النسبة (٧١٪) في العام **١٩٨٧**[٤٥٠].

يبيّن الجدول رقم (٤) أن الزواج المدني المعقود في خارج لبنان في خريف العام **٢٠٠٧**، بلغ نسبة (٢,٣٪) من حالات الزواج في لبنان، أي ٧٠٠ حالة من أصل **٣٠** ألف حالة زواج سنوية، وفقًا لقوانين الأحوال الشخصية الدينية الإسلامية والمسيحية. ووفق

---

٤٤٧ من المعروف أنّ المرجعيات الإسلامية و«دار الفتوى» تقف بالمرصاد في وجه أي مسلم يختار الزواج المدني، حتى الاختياري منه، بحجة أنّ ذلك يعني أنّ لديه النية في الارتداد عن الإسلام. انظر: رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج٢، ص **٩٣١**.

٤٤٨ سعود المولى، **العدل في العيش المشترك**، دفاتر الحوار (٢)، مركز الحوار، بيروت **٢٠٠٣**، ص١٠٦-١٠٩.

٤٤٩ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٤٢١-٤٢٢.

٤٥٠ Hanf, 'The Sceptical Nation', 201, 204-205.

استطلاع قامت به مؤسسة «الدولية للمعلومات» (جدول ٤)، أيّدت الزواج المدني نسبةُ (٦٢٪) من المسيحيّين الموارنة والكاثوليك والأرثوذكس، مقابل (٤٣,٨٪) في الجانب الإسلامي السنّي والشيعي والدرزي. أمّا المعترضون عليه، فشكّلوا نسبة (٣٠,٩٪) من مسيحيّي الطوائف الثلاث، و(٥١,٤٪) من المسلمين بطوائفهم المذكورة. وأمّا مَن لا رأي لهم، فشكّلوا نسبة (٧٪) في الجانب المسيحي، و(٤,٧٪) في الجانب الإسلامي. وبيّن الاستطلاع أنّ الموارنة هم أكثر الطوائف تقبُّلًا للزواج المدني بنسبة (٦٥٪)، في حين كانت الطائفة السنيّة هي الأكثر اعتراضًا عليه بنسبة (٦٠٪)، وهذا يعود إلى سُوء فهمٍ عند المسلمين لمعنى فكرة «العقد المدني» بتأثيرٍ من رجال الدين المسلمين، خُصومِ الزواج المدني التقليديّين، الذين يُصوّرونه على أنه «دعارة وانحلال»[٤٥١]. أمّا بالنسبة إلى الشيعة والدروز، فكانت نسبة المُعترضين على الزواج المدني تحت الـ(٥٠٪) بقليل.

جدول (٤): استطلاع الزواج المدني في خريف ٢٠٠٧[٤٥٢]

	ماروني	أرثوذكسي	كاثوليكي	سنّي	شيعي	درزي
مؤيّد	٦٥,٢	٦١,٤	٥٩,٦	٣٣,٣	٤٨,٨	٤٩,٥
معترض	٢٥,٥	٣٣,٥	٣٣,٧	٦٠,١	٤٦,٤	٤٧,٧
لا رأي	٩,٣	٥,١	٦,٧	٦,٦	٤,٨	٢,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

على كل حال، فإنّ تصريح البطريرك الراعي في مطلع العام ٢٠١٢ بأنه يؤيّد الزواج المدني الإلزامي يجعل الكنيسة المارونية، على الأقل في العلن، منسجمةً مع نسبة كبيرة من المسيحيّين الذين يؤيدون الزواج المدني، ويجعلها أيضًا في موقف مُعارض للمؤسّسات الروحية الإسلامية، التي لا ترفض الزواج المدني الإلزامي فحسب، بل لا توافق حتى على الاختياري منه[٤٥٣]. فعندما أقدم خلود سكرية ونضال درويش خلال العام ٢٠١٣ على الزواج مدنيًّا، استنادًا إلى قانون يعود إلى العام ١٩٣٦، أعلن مفتي

---

٤٥١ وفي هذه المناسبة، أشكر الصديق الدكتور زهير حطب، عالِم الاجتماعيات، على كل استشارة قدّمها لي في موضوع الزواج المدني.

٤٥٢ **الدولية للمعلومات**، تشرين الأول ٢٠٠٧.
<www.lebanonissues.com/ar/?p=117> accessed 10 May 2013.

٤٥٣ من حوار البطريرك مار بشارة بطرس الراعي مع طلاب الصفوف النهائية لمدارس القلبَين الأقدسَيْن. جريدة **النهار**، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١.

الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني «أنّ كل مَن يوافق من المسؤولين المسلمين في السلطة التشريعية والتنفيذية على تشريع وتقنين الزواج المدني، ولو اختياريًّا، هو مرتدّ وخارجٌ عن دين الاسلام، ولا يُغسَّل ولا يُكفَّن ولا يُصلَّى عليه ولا يُدفَن في مقابر المسلمين»[٤٥٤]. وما لبث وزير الداخلية والبلديات مروان شربل أن أصدر قرارًا قضى بتسجيل زواج خلود ونضال. وعلّق رئيس الجمهورية ميشال سليمان على موقعه على تويتر بالقول: «مبروك تسجيل زواج خلود ونضال»[٤٥٥].

- **التعليم: تشريب طائفي للتلاميذ؟**

بفضل العصبية الطائفية في الخطابين التوجيهي والتعليمي في المدارس، جرتْ تغذية الأحقاد والخصوصيّة والعدوانية والأحكام المسبقة، وبشكلٍ أو بآخر، جرى تكريسُ الانتماء الطائفي والتعدُّدية المُتناحرة والمتنافرة. بحيث يتمّ التركيز على التضارب في العادات والأعراف والقِيم بين «الأنا» و«الآخر»، ورؤية «الآخر» على أنه عدوّ، وهذا منتشر بشكل خاص في المدارس الطائفية اللبنانية. وقد عالجنا هذه الأوضاع في كتابنا «حرب لبنان»، ويمكن الرجوع إليه[٤٥٦].

وعلى عكس ما هدف إليه «اتفاق الطائف» في تعزيز الوحدة الوطنية، أشار استطلاع في العام ٢٠٠٧ إلى أنّ نسبة (٦٣,٥٪) من طلابٍ مستطلَعةٍ آراؤُهم في ١٦١ مدرسة ثانوية في لبنان يشعرون بانتمائهم إلى العائلة أو الطائفة الدينية، وأنّ الانتماء إلى الوطن في المدارس الرسمية بلغ نسبة (٢٧٪)، وفي المدارس العلمانية (١٧٪)، وفي المدارس الإسلامية (١٣٪)، وفي المدارس المسيحية (١٢٪)[٤٥٧]. وهذا يعود من دون شكّ، إلى أنّ المدرسة هي إطار اجتماعي للتمييز الطائفي، إلى جانب البيئة الحاضنة التي يعيش فيها التلاميذ وما يتلقّونه من مؤثّرات خارجية، ما يجعل قوة الانتماء إلى الدين تتقدّم على الانتماء إلى الوطن. ففي كل المدارس الطوائفية، حيث تتعلّم نسبة (٧٠٪) من تلامذة لبنان، تقوم الدولة بتمويل بعضها (القطاع الخاص المجّاني)، بحيث يتعلّم التلميذ المسيحي والمسلم، كُلٌّ على انفراد، أنّ الانتماء إلى الوطن يتم عبر هُويّته الدينية. فيتم في المدارس المسيحية تبجيل الدين المسيحي على غيره من الأديان، فضلًا عن الثقافة المسيحية بجذورها الغربية

---

٤٥٤ جريدة **النهار**، ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٣. وقد رفض سعد الحريري كلام المفتي، وأعلن موافقته الشخصية على الزواج المدني الذي رأى أنه يحتاج إلى الحوار. وفي وقت لاحق، أصدر وزير الداخلية مروان شربل قرارًا بتسجيل زواج العريسين. جريدة **النهار**، ٢٦ نيسان، ٢٠١٣.

٤٥٥ جريدة **النهار**، ٢٦ نيسان، ٢٠١٣.

٤٥٦ راجع كتابي: **حرب لبنان**، مج١، ص ٥٣٤-٥٣٥.

٤٥٧ ندوة «**الطائفية والتربية**»، مرجع سابق.

والتاريخ المسيحي. كذلك، ينظر المسلم إلى لبنان من خلال الفتوح الإسلامية وخضوعه لحكم الإسلام، ويتعلم عدم استخدام عقله في نقد تاريخه[٤٥٨]، وصولًا إلى إقحام الدين في كل شؤون الحياة، حتى إنه ينظر إلى نفسه على أنه جزء من عالمٍ إسلامي ومن أمّة إسلامية[٤٥٩]، وذلك على حساب انتمائه الوطني[٤٦٠].

وبعد عامين على هذا الاستطلاع، قامت قناة «الجزيرة الفضائية» في نيسان ٢٠٠٩ بعرض فيلم وثائقي حول تدريس مادّة التاريخ في مدارس لبنان، استنادًا إلى عيّنة من مدارس: سيّدة الجمهور، وثانوية الإمام الحسن، والمبرّات الخيرية، والإنجيلية، والمدرسة الألمانية، وغيرها. وكان السؤال الموجّه إلى الطلاب يدور حول استقلال لبنان. فجاءت الإجابات وفق انتماءات التلاميذ الطائفية، إذ اعتبر التلامذة المسلمون أنّ لبنان أصبح مستقلًّا يوم جلاء الفرنسيّين عنه، في حين أجاب زملاؤهم في المدارس المسيحية بأنّ الاستقلال تحقّق عندما انسحب السوريون من لبنان في العام ٢٠٠٥. وأجاب تلامذة في مدرسة شيعية أنّ الاستقلال تحقّق مع تحرير جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠. وعن الزعماء التاريخيّين، أجابت كل مجموعة وفق انتماءاتها الطائفية: المسيحيون: نابوليون بونابرت والأمير بشير الثاني وبشارة الخوري وبشير الجميّل، والسُنّة: جمال عبد الناصر ورياض الصلح وصائب سلام، بينما اختار التلاميذ الشيعة الإمام الخميني وحسن نصر الله. وحين سئل التلاميذ عن الدولة الصديقة للبنان، انقسموا إلى خمس فئاتٍ اختارت كلّ واحدة منها إحدى الدول التالية: السعودية، وقطر، وفرنسا، وأميركا، وإيران. وباستثناء المدرسة الألمانية، لم يتمكن تلامذة المدارس الأخرى من إنشاد النشيد الوطني اللبناني[٤٦١].

لقد أحصى أحد الباحثين ٧٧ كتابًا في مجالَي التربية المدنية والتعليم الديني لمعظم المدارس في لبنان، وخلص إلى أنها تشترك كلها معًا في أنْ لا مكان فيها لِـ«الآخر»

---

٤٥٨ انظر: عبد الرؤوف سنّو، «الفتوحات الإسلامية والتسامح الديني»، محاضرة ألقيت في **مؤتمر المسلمين التقدميّين**، منتدى «مؤسسة فريدريش أبرت»، برلين ٢٢-٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٩، ونُشرت في مجلّة **الحداثة** (بيروت)، ١٢٥/١٢٦، ص ١٣١-١٣٨. وقارن بالنص الألماني:
<www.abdelraoufsinno.com/periodicals/docum_149.pdf> accessed 2 October 2012.

٤٥٩ حول تأثير الدين في النظرة إلى التاريخ والثقافة، انظر: علي خليفة، **أبناء الطوائف: إشكالية التعليم الديني**، بيروت ٢٠٠٧، ص ٧١-٧٢.

٤٦٠ ربما ينطبق هذا بشكل أكبر على المرحلة التي سبقت اغتيال الرئيس الحريري. فمنذ ذلك الحين، كانت هناك قاعدة إسلامية سنيّة واضحة تقدّم لبنان على العُروبة وعلى الإسلام تحت شعار «لبنان أولًا».

٤٦١ **وكالة الأنباء المركزية**، «شرَح في مؤتمر صحافي عقده في المجلس الدافع لدعوته إلى إلغاء الطائفية السياسية. برّي: هدف وطني يقتضي تحقيقه خطةً مرحلية وتوافقًا لا قهر فيه لأحد، وهو كفيل بتحويل لبنان من شركة إلى وطن». ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠.
<www.10452lccc.com/documents/berri13.1.10.htm> accessed 2 October 2012.

المُختلِف دينيًّا، وأنّ فيها تركيزًا شديدًا على «الأنا» الدينية والتمييز ضدّ هذا «الآخر» الديني، وأنّ هذه الكتب تُقدّم صورًا مسبقة ومشوّهة ونهائية عنه، في حين يتّسم التعليم الديني بالتلقين[٤٦٢]. ولا يعاني الوطن وحده من جرّاء هذه النظرة الضيّقة تجاه «الآخر»، بل كذلك «الآخر» «المختلف» الذي يدرُس في مدارسَ دينيةٍ لا تعود إلى طائفته. وفي لبنان، هناك حوالى (٢٥٪) من التلاميذ المسلمين يدرسون في المدارس الكاثوليكية في العام ٢٠٠٦. إن صغار التلامذة يتعرّفون إلى الانتماء الديني لبعضهم من خلال عملية فصلهم في ساعات تعليم الدين في المدارس الخاصة، حيث يخرج التلامذة المسيحيون من ساعات تدريس الدين الإسلامي، والعكس يحصل مع المسلمين[٤٦٣]. كما يسهم المعلّم «الطائفي» في تلقين التلميذ كل ما هو سلبي حول «الآخر» المسلم أو المسيحي.

ومنذ منتصف التسعينات، حاولت حكومة رفيق الحريري وضع كتاب دينٍ موحّد لكل الطوائف الدينية، وأنْ يكون لكلٍّ من المسيحيّين والمسلمين كتابُهم الديني الخاص بهم[٤٦٤]. فنجح المسيحيون في وضع كتابهم الديني الموحّد للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وتم تجاوز الفوارق والتباينات، في حين فشل المسلمون في ذلك، إذ حافظ كلٌّ من السُنّة والشيعة والدروز على كتابهم الخاص. كما لم يُكتب النجاح لكتابٍ دينيّ موحّد للطائفتين الإسلامية والمسيحية. وفي هذا المجال، كان هناك اقتراح لمطران الروم الكاثوليك غريغوار حدّاد يقضي بتدريس الديانتين المسيحية والإسلامية في المدارس والجامعات، من أجل الحدّ من التعصُّب والجهل بالآخر، والدَّفع نحو تعزيز التعايش، وأن تعتمد مدارس لبنان كُتبًا تشرح بأسلوب أكاديمي ومُحايد الديانتين السماويتين، ولا تُقلّل من شأن إحداهما. وعلى خطّ مُوازٍ، وما دامت نسبة كبيرة من أولاد المسلمين يدرُسون في المدارس المسيحية، فقد اقترح البعض تدريس الإسلام في المدارس الكاثوليكية. إلا أنّ رئيس مصلحة التربية في الفاتيكان الكاردينال بيو لاغي (Pio Laghi)، رفض ذلك، مُفضّلًا كتابًا تربويًّا يُخصَّص للقِيم المشتركة بين الديانات، إضافةً إلى معلومات عن المسيحية والإسلام تُقرّب بين التلامذة.

ومن جهة أخرى، لم ترحّب قياداتٌ مسلمة بفكرة تدريس الديانة المسيحية في المدارس والجامعات الإسلامية[٤٦٥]، ومردُّ ذلك إلى أنّ التعليم لا يعود إلى الدولة اللبنانية

---

٤٦٢ سعدى علوه، «قراءة تحليلية في الكتب الدينية التي تُدرَّس للأطفال والناشئة: الدولة تخلّت عن واجباتها تجاه رعاياها. مضامين تلقينية ضدّ التسامح تُغيّب الآخر، وتغرز الطائفية.. تصنع مسلمين ومسيحيّين لا مواطنين»، جريدة **السفير**، ٦ أيلول ٢٠١١.

٤٦٣ سعدى علوه، «قراءة تحليلية في الكتب الدينية»، مرجع سابق، وخليفة، **أبناء الطوائف**، ٥٣-٥٤، و٦٩.

٤٦٤ نقلًا عن: Bashshur, 'The Deeping Cleavage', 162-163.

٤٦٥ Dagher, Bring Down Walls, 128.

أو إلى وزارة التربية، بل هو مسألة اجتماعية-ثقافية-تربوية-سياسية، تسعى الطوائف من خلالها، بموجب الدستور، إلى الحفاظ على شخصيّتها وهُويتها وتبعيّة أفرادها لها. وهذا مُخالف لفكرة الوطن التي نصّ «اتفاق الطائف» على ضرورة تعزيزها، ويشير إلى أي مدًى تتحكّم الطائفية المجتمعية بالطوائف اللبنانية.

وفي حين أُهمل موضوع إعداد كتابٍ ديني موحَّد، فقد حزمت حكومة الحريري أمرها في العام **١٩٩٧** وقرّرت إلغاء التعليم الديني في المدارس الرسمية، وجعلته اختياريًّا بعد دوام المدرسة لمن يريد: يوم الجمعة بالنسبة إلى المسلمين، ويوم الأحد بالنسبة إلى المسيحيّين[٤٦٦]. أمّا المدارس الخاصة، فتُركت تفعل ما تشاء بالنسبة إلى التعليم الديني. لكنّ المرجعيات الطائفية كانت بالمرصاد لخطوة الحكومة هذه، حيث تضافرت جهودها، منفردةً ومجتمعة، لإجهاض القرار. ففي المدارس الرسمية، هناك نحو (٤٠٪) من تلاميذ لبنان، ولا يمكن تركُهم من دون توجيهٍ إيماني، وفق ما ارتأت المرجعيات الدينية. وقال أسقف بيروت الماروني المطران بولس مطر: «يجب أن يتضمّن المنهج الرسمي تعليم الدين، كي ينمو التلاميذ على الإيمان بالله». كما رفض العلّامة محمد حسين فضل الله قرار الدولة بالقول: «إن خطة الدولة ترمي إلى إلغاء التعليم الديني كلّه». وعقّب مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني بأنّ «جعل الدين مادةً اختيارية خارج المنهج الرسمي، يحرم الأجيال الجديدة من التوجيه الديني والأخلاقي». كذلك طالب الشيخ محمد مهدي شمس الدين الدولة بإعادة التعليم الديني في المدارس الرسمية والخاصة، وأن تكون له علامة تحدّد النجاح أو الرسوب في الامتحانات[٤٦٧].

لقد توافقت كل الطوائف، من خلال تضافُر جهودها بعضها مع بعض، وضغطت على المسؤولين، حتى تمكّنت من إفشال المرسوم وإعادة تعليم الدين وفق النظام القديم. فصدر المرسوم رقم ١٨٤٧ بتاريخ ٨ كانون الأول **١٩٩٩**، الذي أعاد الأمور إلى ما كانت عليه[٤٦٨]، أي ساعة واحدة في الأسبوع لتدريس الدين. أمّا المدارس الدينية في القطاع الخاص، فقد بقيت بالطبع تدرّس الدين من كُتبها الخاصة بعيدًا عن أيّة رقابة[٤٦٩].

وما من شكّ في أنّ الدولة اللبنانية تتحمّل المسؤولية عن تقدُّم الانتماء الطائفي على الانتماء الوطني. ولا يمكن لدولةٍ تقوم على نظام طائفي أن تنتج المواطنة ولا أن تزرعها

---

٤٦٦ نقلًا عن: Bashshur, 'The Deeping Cleavage', 160.

٤٦٧ نقلًا عن: Ibid., 160-162.

٤٦٨ علي خليفة، **أبناء الطوائف**، ص٦٣.

٤٦٩ سعدى علوه، «قراءة تحليلية في الكتب الدينية التي تدرّس للأطفال والناشئة»، مرجع سابق.

بين الناشئة. وهذا لا ينحصر في التعليم المدرسي. فالجامعات التي «فرّخت» خلال الحرب وبعدها بمراسيمَ عن مجالس الوزراء، كانت كلها ذات صبغة طائفية، وشكّلت «غيتوات» و«جُزرًا ثقافية». فجِيل ما بعد الحرب يجهل كل شيء عن بعضه. فظهرتْ جامعاتٌ للشيعة (الجامعة الإسلامية)، وأخرى للسنّة (جامعة المقاصد)، وأسّس الأرثوذكس «جامعة البلمند»، والموارنة «جامعة الكسليك» و«جامعة اللويزة»... إلخ[٤٧٠]، حتى «الجامعة اللبنانية» التي من المفترض أن تكون مؤسسة تعليم وطنية، أضحت «جامعات» متنافرة طائفيًّا، من خلال تموضُع فروعها في المناطق ذات التجانس الطائفي، فضلًا عن هيئتها الإدارية وجسمها الأكاديمي.

- **كتاب تاريخ رسمي موحّد: من المحرّمات؟!**

لم يكن التأريخ في لبنان يومًا إلّا قائمًا على علاقة وثيقةٍ بين المؤرّخ وبيئته المجتمعية والتزامه بها، وهو ما جعله، في بلدٍ ينُوء تحت عِبء الطائفية، حقلًا للتلاعب الأيديولوجي وانعكاسًا للحالة المجتمعية والثقافة الطائفية والنظام الطائفي السياسي. وقد زادت حرب لبنان من الانحدار السريع نحو تأريخٍ يُلبّي حاجاتٍ ذاتيةً طوائفية-مناطقية-عائلية، مُبقيًا المجتمع اللبناني في حالة نزاعٍ دائمٍ مع نفسه، وكلّ هذا تحت ستار ادّعاء المنهجية والموضوعية وتوسُّل الطرق العلمية، حيث غرقت «السوق» خلال سنوات الحرب، وبخاصة في مراحلها الأخيرة، بمؤلّفات تاريخية تُبرز النزاعاتِ السابقة كعناصرَ أساسيةٍ ووحيدة لتجارب الجماعات الدينية، وامتلأت الساحة الثقافية بمراكز الأبحاث الطائفية والمناطقية. وليس الكتب الأكاديمية وحدها هي التي تختلف حول تاريخ لبنان، أو حول ماهيّته الصحيحة فحسب، وإنما كذلك الكتاب المدرسي والمناهج المدرسية، التي شكّلت عقبةً أمام حصول التلاميذ على تربية مُواطنية صحيحة، وانفتاح «الأنا» على «الآخر»[٤٧١].

منذ ولادة دولة لبنان، كانت هناك منافسة بين المدارس المسيحية والمدارس الإسلامية حول التأريخ المدرسي التربوي، لتلبية رغبات ثلاثة اتجاهاتٍ أيديولوجية رئيسة، غاياتُها تدعيم موقفٍ ثقافي-سياسي في ظلّ تضارب الاتجاهات الطائفية والانتماء إلى الهوية[٤٧٢]: الاتجاه القومي اللبناني الذي حاول إثبات خصوصية لبنان وتعدُّديته الثقافية، وبالتالي هُويّته المارونية المميّزة عن محيطه العربي-الإسلامي[٤٧٣]، عبر ربطه بالتاريخ الفينيقي

---

٤٧٠ Dagher, Bring Down the Walls, 127.

٤٧١ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص٥٣٣-٥٣٤.

٤٧٢ هشام نشّابة، «الوحدة الوطنيّة التي لا تُبنى على الحقيقة تبقى هشّة»، جريدة **اللواء**، ٢٠ شباط ١٩٩٢.

٤٧٣ Dagher, Bring Down the Walls, 29-31.

والبيزنطي والغربي المسيحي، والاتجاه القومي العربي الذي رفض التعدُّدية هذه، وأقّر بالتنوُّع وبارتباط لبنان بمحيطه العربي، هُويّةً وانتماءً، والاتجاه الإسلامي الذي شدّد على أثر الإسلام في العُروبة وارتباط لبنان بالعالم الإسلامي (الأمّة الإسلامية).

وتحقيقًا لفلسفاتٍ وغايات طائفية سياسية، وفي إطار لعبة الأيديولوجيات، كان «صُنّاع» التاريخ اللبناني (الأمير فخر الدين الثاني، والأمير بشير الشهابي الثاني، وطانيوس شاهين، ويوسف كرم... إلخ) يُستحضَرُون ويُحوَّلون إلى أدواتٍ تُحرَّك أيديولوجيًّا وفق الأهواء السياسية أو الطائفية أو المذهبية أو المناطقية. فكانت مراحلُ تاريخيةٌ تختفي، وتطفُو بدلًا منها مراحل أخرى، وفق أيديولوجياتٍ متنافرة لِـ«المؤرخين»، بحيث يظهر أبطالٌ هنا، ويُقزّم أبطال هناك. فيُمجَّد فخر الدين الثاني على أيدي المؤرّخين الموارنة، ويُشكَّك فيه على أيدي المؤرّخين المسلمين[٤٧٤]، وتظهر بطولات التاريخ التي تُدرّس في المدارس الإسلامية على أنها بطولات إسلامية أولًا وأخيرًا، والعصور الذهبية في تاريخ لبنان باعتبارها العصور الذهبية لفترات الحُكم الإسلامي (صَدْر الإسلام والعهدَين الأموي والعبّاسي)[٤٧٥]. وفي المقابل، يبرز أبطال آخرون في المدارس الكاثوليكية غير أبطال المسلمين. ففخر الدين المعني الثاني ويوسف كرم على سبيل المثال، هما بطلان قوميّان لبنانيان[٤٧٦]، في حين أنّ عَمْرَ بنَ العاص وخالد بن الوليد وطارق بن زياد على سبيل المثال، يُشكّلون كلّية لا تتجزأ: قوميُّون عربٌ وأبطال الفتوحات الإسلامية[٤٧٧].

وبدلًا من أن تبقى «الفينيقية» مجرّد موروث ثقافي للجميع، أضحت هُويّةً قومية ومنطلقًا لتاريخ لبنان «الماروني»[٤٧٨]. كما تحوّلت «المارونية» من مجرّد عقيدةٍ دينية إلى

---

٤٧٤ اعتبر علي الزين أنّ الأمير فخر الدين كان محتلًّا باغيًا على جبل عامل وحصان طروادة غربيًّا في الدولة العثمانية. راجع: أحمد بيضون، «ذاكرة المؤرّخين أو صراع الطوائف على تاريخ لبنان»، في: **لبنان الذاكرة الثقافية، محطّات ومفارق**، الحركة الثقافية في أنطلياس، أنطلياس ١٩٨٤، ص١١٣؛ وقارن بـ: Dagher, Bring Down the Walls, 130-133.

٤٧٥ نشابة، «الوحدة الوطنيّة التي لا تُبنى على الحقيقة تبقى هشّة»، مرجع سابق.

٤٧٦ هاديا لحّام بركات، **حزب حُرّاس الأرز: الرؤية والهدف والموقف**، لا م، ١٩٨٧، ص٧.

٤٧٧ انظر على سبيل المثال: «**كتاب التاريخ، السنة الرابعة الابتدائية**» الصادر عن «المركز الوطني للمعلومات والدراسات» التابع للإدارة المدنية في الجبل، ص٥٦، حيث يأتي الحديث عن «الجيش العربي الإسلامي». كذلك الحال في كتاب «**التاريخ الوطني**»، ج٣، للسنة الرابعة الابتدائية، الصادر عن «دار المقاصد الإسلامية»، بيروت ١٩٨٨، ص ٧١.

٤٧٨ يعتقد المؤرّخ الماروني فؤاد أفرام البستاني أنّ تاريخ لبنان متسلسل منذ العصر الفينيقي إلى اليوم، ويرفض مقولة إنّه يبدأ منذ الفتح الإسلامي. انظر: فؤاد أفرام البستاني، **مواقف لبنانية**، ج١، بيروت ١٩٨٢، ص ١٤.

قومية وحضارة[٤٧٩]، والعروبةُ المشبعة بالإسلام[٤٨٠] من ارتباطٍ عُضوي بالمحيط العربي[٤٨١] إلى انسلاخ عن الكيان اللبناني، وتحوّل الإسلام من مجرد معتقد ديني إلى نظام سياسي - اجتماعي يُرهِبُ «الأقلّية المسيحية، العددية لا الحضارية» ويجعلها تستعيد بالذاكرة وضعيّة «أهل الذمّة»[٤٨٢]. والتاريخ حافلٌ بشواهدَ كثيرة على وضع الذمّي في الدولة العثمانية، ظلّتْ عالقة في ذاكرة مسيحيّي لبنان، أو صار تضخيمها وتكرار الحديث عنها لغاياتٍ خاصة. كذلك، فإنّ أوضاع المسيحيّين في البلدان العربية من ناحية الحرّيات الدينية والمشاركة السياسية، وتراجع أعدادهم المضطرد.. كلّ ذلك جعل مسيحيّي لبنان يمقتون عُروبة أنظمةٍ عسكرية أو اشتراكية أو دينية تعمل على تهميشهم[٤٨٣]. وخلال حرب لبنان، جرى استحضار «الذمّية» كإطار جديد للعلاقات الاجتماعية والسياسية بين المسلمين والمسيحيّين. وأدبياتُ الجماعات والحركات الإسلامية وخُطبُها وبياناتها ومواقفها حافلةٌ بكثيرٍ من هذه المعاني والأفكار في سياق طروحات تبرير مقولة «الأكثريّة الإسلامية» كأمّة صاحبة السيادة.

❖

عندما حاولت الدولة بعد «اتفاق الطائف» العمل على التربية بتوجُّهٍ وطني، كانت المؤسسات الطائفية المجتمعية أقوى منها. ففشلت محاولة وضع كتاب تاريخٍ رسمي

---

٤٧٩ هذا ما كان يروّجه المؤرّخ فؤاد أفرام البستاني في مؤلّفه: **مواقف لبنانية**، ج ١ و٢، بيروت ١٩٨٢، ج٢، ص ١٤٥-١٤٧.

٤٨٠ راجع على سبيل المثال مؤلّفات شكيب أرسلان، وعمر فرّوخ، وزكي النقّاش. من المؤرّخين القلائل الذين رفضوا ربط العروبة بالإسلام محمد جميل بيهم، الذي يقول : «ليست العروبة هي الإسلام ولا الإسلام هو العروبة». انظر كتابه: **لبنان بين مُشرّق ومُغرّب ١٩٢٠-١٩٦٩**، بيروت ١٩٦٩، ص ١٠٩-١١٣.

٤٨١ يعبّر عن هذا التيّار بشكلٍ خاصّ «حركة القوميّين العرب». انظر: باسم الجسر، **الصراعات اللبنانيّة والوفاق**، ص ١٠٢-١١١.

٤٨٢ حول دعوة فقيه «حزب الله» الإمام محمد حسين فضل الله إلى خضوع المسيحيّين في لبنان للشريعة الإسلاميّة. انظر: John J. Donohue, 'The Influence of Political Conflict on Religious Life in Lebanon: Politization or Depolitization of Religious Institutions', in Le Mouvement Culturel Antelias (ed.), *Culture, religion, politique et la reconstruction du Liban. Colloque international 1985*, vol. 2, (Beirut 1985), 60. وحوار مع الدكتور حبيب شارل مالك بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢١، في: **هواجس المسيحي اللبناني**، مرجع سابق، ص ١٠٩.

٤٨٣ عبد الرؤوف سنّو، «الوجود المسيحي في المشرق العربي: من الريادة إلى الاضمحلال، فخسارة معطى اقتصادي وثقافي ووطني». مجلة **الحداثة** (بيروت)، العدد ١٣٩/١٤٠(٢٠١١)، ص ٤٣-٢١. وقارن بالمؤلّف نفسه: <www.abdelraoufsinno.com/periodicals/docum_245.pdf> accessed 2 October 2012.

موحَّد بموجب القانون (١٠٢٢٧) الصادر بتاريخ ٨ أيار ١٩٩٧؛ لأنّ اللبنانيّين، طوائفَ وأفرادًا، لا يزالون غير متّفقين حول لبنان - قبل الطائف وبعده - هُويّةً ونظامًا، ولا حول علاقات بلدهم مع الخارج. صحيح أنّ المسيحيّين «تعرّبوا» بموجب النصّ الذي ورد في «اتفاق الطائف»، بقبولهم بلبنان عربيّ الانتماء والهوية، ومن المفترض أنّ المسلمين، السُنّة على الأقل، «تلبننوا» بعد حدوث مصالحةٍ في وجدانهم بقبولهم تقديم «لُبنانهم» على عُروبتهم، إلّا أنّ ذلك لم يُترجَم في كتاب تاريخ موحّد رسمي، إذ بقيت الطائفية والمذهبية في عناوين كُتب التاريخ ومضامينها، وفي التسويات حولها، مع أنّ التاريخ يُكتب كما هو وكما حدث، وليس بالتسوية ولا بالمقايضة[٤٨٤].

وبين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٢، شُكّلت لجنتان على التوالي لوضع منهج لكتاب تاريخ رسمي موحّد. لكنهما لم تنجحا في مهمّاتهما، بسبب شدّة العصبية الطائفية[٤٨٥]. وفي آذار ٢٠١٠، شكّل وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حسن منيمنة لجنةً ثالثة، معظمُ أعضائها من المؤرّخين الحزبيّين، مع بعض المؤرّخين المستقلّين. ومنيمنة مؤرّخ وأحد أعضاء اللجنة الأولى لعام ١٩٩٥ التي انتقد علنًا عملها. والواقع أنّ اعتقاد الوزير منيمنة أنّ وجود نصف أعضاء اللجنة من المؤرّخين الحزبيّين أو المحسوبين على الأحزاب، يُسهّل مرور المنهج في مجلس الوزراء، بُني على أساس أنّ حكومة سعد الحريري باقية في السلطة.

وعلى الرغم من بعض التباينات السياسية بين أعضاء اللجنة الأخيرة، فقد تم التوافق على منهاج موحّد يشمل كل السنوات حتى السنة الثامنة الأساسية. ولمّا كانت رغبة الوزير هي كتابة تاريخ لبنان حتى العام ٢٠١٠، بما يتضمّنه من إشكاليات الحرب الداخلية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ وتداعياتها، ومرحلة الاستفراد السوري بلبنان، والمقاومة المسيحية له، والخلافات الداخلية حول سلاح «حزب الله»، ثم اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، فقد ظهرت بوضوح الخلافات بين أعضاء اللجنة الحزبيّين عند وضع منهج السنة التاسعة الأساسية الذي يتناول تاريخ لبنان المعاصر. وقد تمكّن الوزير منيمنة من حلّها عبر تسويةٍ تنسجم مع مصالح قوى المعارضة حينذاك. صحيح أنّ كل أعضاء اللجنة وقّعوا على المنهج، إلّا أنّ البعض - ومنهم مؤلّف هذا الكتاب - قالوا في ما بعد إنّ توقيعهم عليه كان لعدم إفشال الوزير في مسعاه لتوحيد كتاب التاريخ المدرسي، خصوصًا أنه وعد بأن يقوم مجلس الوزراء بنفسه بتصويب

---

٤٨٤ هذا ما يراه المؤلف من خلال مقابلة تلفزيونية مع وليد عبود في برنامج «بموضوعية»، **تلفزيون Mtv**، ٥ آذار ٢٠١٢.

٤٨٥ راجع الفصل الأول، ص ١٢٤-١٢٦.

الاختلالات التي سيجري لفتُ انتباهه إليها، وأُحيل المشروع إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ آب ٢٠١٠، بعد أن مرّ عبر «مجلس شورى الدولة»[٤٨٦].

إن أبرز نقاط الخلاف داخل اللجنة دارت حول مصطلح «المقاومة». فحزب الله وحلفاؤه رأوا أنها لا تنطبق سوى على المقاومة ضدّ إسرائيل، بينما رأى أعضاءٌ قِلّة في اللجنة - ومنهم مؤلّف هذا الكتاب - أنّ مناهضة المسيحيّين للوجود السوري في لبنان منذ أحداث الفيّاضية والأشرفية في العام ١٩٧٨، وأحداث زحلة في العام ١٩٨١، وما حصل بعد تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، هي بدورها تستحق أن توصف بأنها «مقاومة»، نظرًا إلى ما قدّمته من تضحياتٍ من أجل نزع الهيمنة السورية عن لبنان. ومن أجل تمرير المنهج، تم التلاعب بالعبارات والمصطلحات على أساس تسوية. فلم يعد هناك مقاومة للاحتلال السوري، ولا شهداء من جانب مَن سقط من الميليشيات المسيحية. كما تمّ حذف عبارات هنا وهناك من أجل مصلحة فريق دون آخر.

وقبل أن يبحث مجلس الوزراء اللبناني المنهج الجديد، سقطت حكومة سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١، وشكّل نجيب ميقاتي حكومته الجديدة من المعارضة السابقة في حَزيران، وحلّ الدكتور حسّان دياب في منصب وزير التربية والتعليم العالي محلّ منيمنة. وعهِد مجلس الوزراء الجديد إلى لجنة وزارية برئاسة نقولا فتوش، ضمّت الوزراء: غابي ليّون، ووائل أبو فاعور، وعلي قانصو، ومحمد فنيش وعلي حسن خليل، وفادي عبّود، ووليد الداعوق، وشكيب قرطباوي، وفيصل كرامي، دَرْس منهاج التاريخ. فوضعت اللجنة تعديلاتٍ جذرية عليه بمنحًى سياسي وكَيْدي. صحيح أنّ المرحلة التي تلت اغتيال الرئيس الحريري (ثورة الأرز) لا يمكن اعتبارها محسومة تاريخيًّا، نظرًا إلى تداعياتها المستمرّة حتى اليوم، لكنّ حذفها كان لغايات سياسية. كما جرى حذف الحضارة العبرية من درسٍ رئيس، وتقدّم الوزير فنيش باقتراحات لإضافة سبعٍ وعشرين قريةً شيعية وسبعَ عشْرةَ شخصيةً شيعية إلى المنهج، وجرى حذف مرحلة اعتصام حزبه (حزب الله) في وسط بيروت التجاري، وأحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ في بيروت وتداعياتها، في حين أراد الوزير قانصو إدخال بعض التصويبات التي تُبرز نضال حزبه «القومي السوري الاجتماعي». ومن الطبيعي ألّا يؤدّي وضع كل طائفة شخصيّاتِها ورموزها ومُدنها وقراها في المنهج، بالحجم الذي أراده الوزير فنيش، إلى ظهور كتاب تاريخ وطني، فضلًا عن خللِه بالمعايير التربوية. فعندما تريد كل طائفة أن ترى نفسها في كتابِ التاريخ، فآنئذٍ تنعدم الغاية من كتاب التاريخ الموحّد، ولا يعود الكتاب كتابَ

[٤٨٦] جريدة **النهار**، ٣ شباط ٢٠١٢.

تاريخٍ وطنيًّا، بل تاريخ الطوائف. ويعتقد المؤلّف أنّ «حزب الله» تعمّد «الإضافات الشيعية» بكثرة على المنهج لتحقيق هدفين: إمّا إثارة «الآخرين» كي يرفضوا المنهج، فيبقى الحال على حاله، وتستمرّ بالتالي مدارسُه في التدريس بكتب التاريخ الخاصة بها، وإمّا أن يقبل «الآخرون» بالإضافات الشيعية، فيكون «حزب الله» عندئذ قد طبع كتاب التاريخ الرسمي بطابعه المذهبي.

وبالعودة إلى منهج كتاب التاريخ الرسمي، فما إنْ تسرّب موضوع التعديلات الوزارية إلى الإعلام، حتى بدأ إطلاق النار عليها من المعارضة الجديدة. فاعتبر النائب سامي الجميّل أنّ كتاب التاريخ هو محاولة جديدة لإلغاء الآخر، وتشويهٌ لتاريخ المسيحيّين وشهدائهم[٤٨٧]. وفي السياق نفسه، تظاهر طلّاب حزبَي الكتائب والأحرار ضدّ المنهج، واشتبكوا مع رجال الأمن[٤٨٨]، ما حَدَا برئيسَي الجمهورية ومجلس الوزراء إلى طلب التريُّث في موضوع كتاب التاريخ. ومن ثَمّ، فليس من المتوقّع أن يمرّ المنهج.

إن سعي «حزب الله» إلى فرض ثقافته وأيديولوجيته في ما يتعلق بتدريس التاريخ، لا يتوقف على مرحلة التعليم المدرسي. ففي مطلع العام **٢٠٠٩**، أي بعد شهور على «اجتياح» بيروت من قِبل ميليشياته، بعثت «التعبئة التربوية المركزية في حزب الله» بكتابٍ إلى عميد كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في «الجامعة اللبنانية» الدكتور خليل أبو جهجه تحتجّ فيه على استخدام أستاذة التاريخ الوسيط في الفرع الأول من كلّية الآداب والعلوم الإنسانية سوزي حمّود (شيعية) مصطلح «تأديب» للإشارة إلى الحملات التي شنّتها الدولة المملوكية الحاكمة على الشيعة في كسروان بين الأعوام **١٢٩٢** و**١٣٠٥**، حتى إخضاعهم لسلطتها. واعتبر الكتاب أنّ كلمة «تأديب» «تحمل من قلّة احترام لفريقٍ إسلامي عريق واتهام له بالتعاون مع الفرنج والمغول الخارجيّين، وهذا خلاف تاريخ الشيعة المُشرِّف إسلاميًّا وجهاديًّا ضد المحتلّ». وبغضّ النظر عن أنّ استعمال مصطلح «تأديب» لا يحمل أية إهانة للطائفة الشيعية - فضلًا عن أنّ من حقّ المؤرّخ أن يختار عباراتِه ومصطلحاته بنفسه- ذلك أنه يضعها في موقع المُقاوم لحملات المماليك عليهم، وقد ورد مثل هذا المصطلح في الأدبيات التاريخية في العصور الإسلامية حتى نهاية عصر الدولة العثمانية وشمل الموارنة أيضًا، عندما كانت الدول الإسلامية تتصدّى لفئات وجماعاتٍ، بغضّ النظر عن طائفتها أو مذهبها، تعتبرها خارجةً على سلطتها. حتى إنّ مؤرّخًا شيعيًّا لبنانيًّا استعمل مؤخرًا في كتابه الصادر في العام **٢٠١٢** مصطلحاتٍ من مثل «تمرّد الشيعة»

---

٤٨٧ دارين الحلوي، «اللبنانيون يتقاتلون بـ«التاريخ» و... عليه»، جريدة **الرأي** (الكويت)، ٢٨ شباط ٢٠١٢.

٤٨٨ راجع الصحف اللبنانية بتاريخ ١١ آذار ٢٠١٢.

و«تأديب الشيعة» عند الحديث عن «الثورة الشيعية» التي اندلعت ضدّ العثمانيّين في العام ١٦٨٥ بقيادة آل سرحان، في المنطقة الممتدّة بين جسر المعاملتين إلى حصن الأكراد[٤٨٩].

ولكنّ المسألة لا تتوقف عند هذا الحدّ، إذ أجرت «التعبئة التربوية» للحزب تقويمًا للكتاب المستخدم، واعتبرت أنّ مادّته «خفيفة» ومنحازة، ولا تُقدّم معها وجهة نظر أخرى. وورد أيضًا أنّ الكتاب «غير ذي مضمون كافٍ من العُمق والتحليل». كما طلبت «التعبئة التربوية» من عميد الكلّية «أن تعمد الدكتورة [حمود] إلى تقديم الاعتذار لكم [العميد] كسلطةٍ أكاديمية، مع التعهُّد بعدم التحامل على الطائفة الشيعية الإسلامية وبلغةٍ لا تليق بالأستاذ الجامعي المفترض به أن يتحلّى بالموضوعية الأكاديمية، ولو في حدودها الدنيا»[٤٩٠].

ولا ريب في أنّ هذه الحادثة تشير إلى أيّ مدًى بدأ لبنان يفقد حرّية التعبير وحرّية الرأي والبحث الأكاديمي، ويسير في طريق فرض «الأنا» رأيه على «الآخر».

وليس بعيدًا عن كتاب التاريخ والمناهج والهمّ التربوي، فقد حصل جدال علني وخفيّ حول اقتراح رئاسة «الجامعة اللبنانية» إنشاء مركز للّغة الفارسية وآدابها في كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة، وافتتاحه في آخر تشرين الأول ٢٠١٢. ومع أنّ موضوع تدريس اللغة الفارسية يعود إلى الفترة التي أعقبت «اتفاق الطائف» أثناء عمادة الدكتور جوزيف لبكي لكلّية الآداب والعلوم الإنسانية، عندما وُضع المشروع على قدمٍ وساق، وجرى تعيين رئيسٍ للقسم ثم أُهمل الموضوع، فإنّ قرار رئيس «الجامعة اللبنانية» الدكتور عدنان السيد حسين إعادة إحياء المشروع، أثار ردود فعلٍ مذهبية، وفتح الباب أمام تسييس القرار، بالتزامن مع الخلاف السياسي حول دور كُلٍّ من إيران وتركيا على الساحة اللبنانية، وانقسام اللبنانيّين إلى فريقين: فريق غالبيتُه من السُنّة يدعم سياسة تركيا المستجدّة تجاه المنطقة العربية، وتحديدًا تجاه لبنان وسورية، وفريق آخر غالبيّتُه من الشيعة يرحّب بفكرة المركز، ويرى أنه لا يمكن إهمال العلاقات التاريخية والحضارية بين العرب والفرس.

لقد اعترض بعض السنّة على إهمال فتح مركز لتدريس اللغتين التركية الحديثة واللغة العثمانية؛ لكون تاريخ لبنان يرتبط أكثر ولمدّة ٤٠٠ سنة بالحكم العثماني، إضافة إلى عدم الأخذ بتوصيةٍ سابقة لمجلس الوحدة في كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة بتاريخ

---

٤٨٩ سعدون حمادة، «الثورة الشيعية في لبنان (١٦٨٥-١٧١٠) والتباس المصطلحات»، جريدة **النهار**، ١٩ شباط ٢٠١٣. والمقال هو ردّ على مراجعة الدكتور مسعود ضاهر لكتابه: الثورة الشيعية في لبنان (١٦٨٥-١٧١٠)، دار النهار ٢٠١٢.

٤٩٠ التعبئة التربوية المركزية لحزب الله، «جانب الدكتور خليل أبو جهجه، عميد كلّية الآداب في الجامعة اللبنانية»، ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩.

١٥ تشرين الأول **٢٠١٠** بإنشاء قِسم اللغة التركية الحديثة واللغة العثمانية وآدابها، وقسم اللغة الفارسية وآدابها[٤٩١]. وفي حفل افتتاح «مركز اللغة الفارسية وآدابها» في الفرع الأول من كلّية الآداب، قال سفير إيران في لبنان غضنفر ركن أبادي: «من خلال الثقافة والفكر والحضارة واللغات الحيّة، نواجه عدوّ الأمة المشترك، العدوّ الصهيوني الذي يُمعن قتلًا واحتلالًا واستيطانًا في فلسطين الحبيبة وشعبها المقاوم العزيز»[٤٩٢]، وهو ما يُفهم منه أنّ غاية إيران من المركز هي الاستقطاب من خلال مقولة تتردّد في الخطاب السياسي الإيراني حول مناهضة العدو الصهيوني انطلاقًا من لبنان، وهذه المرّة من خلال الثقافة والفكر والحضارة.

هـ) الرياضة الطائفية، والطائفية في الإعلام والعمل النقابي والحزبي

- رياضة «وطنية» بنوادٍ طائفية؟!

بعد حرب لبنان، عادت الأندية الرياضية والكشفية اللبنانية إلى أنشطتها السابقة. والمعروف أنّ الرياضة تؤدّي دورًا توحيديًّا في المجتمعات التعدُّدية. أمّا في لبنان، فتتمظهر الطائفية والمذهبية في الرياضة من خلال شِبه غيابٍ للأندية الرياضية المختلطة تقريبًا، وحصول الأندية الطوائفية والمذهبية على تمويل، مباشرةً أو عن طريق المصارف والشركات ووسائل الإعلام، أو من قِبل شخصيات سياسية لها ذات الانتماء الطائفي والمذهبي للنادي. ويبلغ هذا التمويل نسبة (٩٨٪) من عائدات الأندية[٤٩٣]، ما يجعلها مُواليةً تمامًا للزعماء الطائفيّين المُتنافسين داخل الطوائف وخارجها، بحيث يقوم الزعيم الطائفي بتعبئة أتباعه في معاركه الانتخابية أو السياسية من خلال دعم فريقٍ رياضي، حتى إنّ أحد الباحثين وصف الرياضة بأنها «حربٌ من دون إطلاق النار»[٤٩٤]. وفي بعض الأحيان، تقوم بعض الشركات والمؤسّسات التجارية بتمويل أكثر من فريقٍ رياضي طائفي، وذلك لمنع الشبهة عنها بأنها تدعم فريقًا طائفيًّا ضدّ فريق طائفي آخر. من هنا، فإنّ الرياضة في لبنان لا تؤدّي إلى توحيد اللبنانيّين، بل إلى زيادة انقساماتهم الطائفية والمذهبية والسياسية[٤٩٥].

---

٤٩١ «المؤرخ حلّاق في رسالة إلى ميقاتي: «لقرار واحد لإنشاء قسمَي الفارسية والعثمانية في اللبنانية»، جريدة **المستقبل** ٢٠ حزيران ٢٠١٢. وقارن بكتاب الدكتور أحمد فارس، رئيس «جمعية الصداقة التركية اللبنانية»، جريدة **اللواء**، ٣٠ حزيران ٢٠١٢.

٤٩٢ الوكالة الوطنية للإعلام، «رئيس اللبنانية افتتح قسم اللغة الفارسية. أبادي: بالثقافة والفكر والحضارة نواجه عدوّنا المشترك». ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢.

٤٩٣ Danyel Reiche, 'War Minus the Shooting? The Politics of Sport in Lebanon as a Unique Case in Comparative Politics', *Third World Quarterly* 32 (2) (2011), 272.

٤٩٤ Ibid., 261-262.

٤٩٥ Ibid. 261.

يبيّن الجدولان رقم (٥) و(٦) إلى أيّ مدًى الرياضة مُسيَّسةٌ طائفيًّا ومذهبيًا في لبنان. فحين يدعم السياسيون الأندية التابعة لطوائفهم أو مذاهبهم، فإنهم يُعزّزون بذلك قواعدهم السياسية والانتخابية.

جدول (٥): أندية كرة القدم الرئيسة وانتماءاتها الطائفية/المذهبية (٢٠٠٩-٢٠١٠)[٤٩٦]

اسم النادي	الانتماء المذهبي	الانتماء السياسي
الأهلي (صيدا)	سنّي	أحمد الحريري (تيار المستقبل)
العهد (بيروت)	شيعي	حزب الله
الأنصار (بيروت)	سنّي	سعد الحريري (تيار المستقبل)
الإصلاح - البرج الشمالي (صور)	شيعي	حركة أمل
الحكمة (بيروت)	ماروني	القوات اللبنانية
المبرّة (بيروت)	شيعي	العلامة محمد حسين فضل الله
شباب الغازية (الغازية)	شيعي	حركة أمل
الرسالة	شيعي	حركة أمل
النجمة (بيروت)	مختلط	سعد الحريري
راسينغ بيروت (بيروت)	أرثوذكسي	سعد الحريري/ميشال فرعون
الصفاء الرياضي (بيروت)	دروز	وليد جنبلاط
شباب الساحل (بيروت)	شيعي	فادي علامة
التضامن (صور)	شيعي	حركة أمل
الإخاء الأهلي (عاليه)	درزي	بهيج أبو حمزة
البرج	شيعي	من دون تمويل حاليًا
الهومنتمن	أرمني	الأرمن الطاشناق اليمينيون
الهومنمن	أرمني	الأرمن الهنشاق الاشتراكيون
الشبيبة الرياضية (بيروت)	أرثوذكسي	رجال أعمال أرثوذكس

وباستثناء بعض الأندية القليلة جدًّا، لكلّ فريق رياضي جمهوره الطائفي-المذهبي، ما يؤدي إلى وقوع صداماتٍ في الملاعب وخارجها، على وقع ترديد شعاراتٍ دينية

[٤٩٦] Ibid., 264؛ «كرة القدم اللبنانية شيعية وسُنيّة ودرزية ومسيحية»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٦ نيسان ٢٠٠١.

وسياسية ومناطقية استفزازية. حيث إنّ انتصار فريقٍ رياضي على آخر، يُنظر إليه من قِبل الفريق المُنتصر وأنصاره باعتباره انتصارًا لطائفته أو مذهبه على طائفة الفريق المهزوم، والعكس بالعكس[٤٩٧].

وبعد العام **٢٠٠٥**، عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري وحدوث انقسام سياسي مجتمعي بين «قوى ٨ آذار» «وقوى ١٤ آذار»، أصبح الانقسام بين الأندية الرياضية على أساس الانتماء لأحد هاتين الكتلتين، أو للحصول على الدعم والتمويل من قِبل أعضاءٍ فيهما[٤٩٨]. وقد طلب «الاتحاد الدولي لكرة القدم» (فيفا) من «الاتحاد اللبناني لكرة القدم» العمل على الحَدّ من الطائفية والتدخلات السياسية، وإبعاد الدين عن السياسة في اللعبة، بخاصة أنّ المناصب في الاتحاد تتوزّع على الطوائف وفق آلياتٍ معيّنة، حيث تمثّل الأندية مصالحَ طائفيةً محدّدة. وكان الاتحاد اللبناني قد قرّر إجراء تعديلات على نظامه الداخلي، بهدف استحداث مواقعَ جديدةٍ مثل «المنسّق العام»، وذلك لأسبابٍ على صلة بالتوزيع الطائفي والتوازنات التي تُطبّق في جميع الأمور تقريبًا في لبنان. وبسبب الجمهور الطائفي والنزاعات السياسية في الشارع والمنابر، كان «الاتحاد اللبناني لكرة القدم» يمنع في بعض الأحيان حضور الجمهور مبارياتٍ رياضيةً خشية التسبُّب بتوترات طائفية[٤٩٩]. وكان هذا يتسبّب بانخفاض عائدات الأندية التي تتقاسم المداخيل من بيع تذاكر الدخول إلى الملاعب الرياضية، ما يجعلها أكثر اعتمادًا على تمويل الزعماء السياسيّين والفعاليات النافذة.

وما ينطبق على كرة القدم ينطبق بدوره على كرة السلّة، بحيث إنّ خلافًا على نتائج مباراةٍ في كرة السلّة بين فريقي «النادي الرياضي» السنّي و«نادي الحكمة» الماروني، قادرٌ على أنْ يشطر في الليلة نفسها أو في اليوم التالي، الشارع اللبناني. وكاد هذا النوع من الخلافات أن يتسبّب في العام **١٩٩٧** بفتنةٍ طائفية لولا أنْ تدارك المسؤولون حينذاك الأمور، حيث تدخّل الرئيس الهراوي، وألغى البطولة[٥٠٠]. وعندما تجدّد الخلاف بين الفريقين المذكورَين على بطولة لبنان في السادس من حَزيران عام **٢٠٠٣**، رفع مُؤيّدو فريق الحكمة الصلبان أمام عدسات تلفزيون «**المؤسسة اللبنانية للإرسال**» (LBC) لإغاظة خصومهم المسلمين. فنزل مُؤيّدو الرياضي إلى الشارع لردّ الكيل كيليَن[٥٠١]. وهذا ما يدلّ على أنّ

---

٤٩٧ هذا ما ذكره النائب وليد جنبلاط خلال استقباله أعضاء نادي «الصفاء الرياضي» بعد فوزه ببطولة لبنان في كرة القدم. جريدة **النهار**، ١٣ أيار ٢٠١٢.

٤٩٨ Reiche, 'War Minus the Shooting?', 265.

٤٩٩ «لبنان: «توازنات طائفية تُوتّر العلاقة مع «فيفا»، موقع: «**أونلاين ليبانون**»، ٢٤ شباط ٢٠١٢.

٥٠٠ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٣٥٨.

٥٠١ وقارن بـ: جريدة **المستقبل**، ٩ حزيران ٢٠٠٣.

التعايش الطوائفي يفتقر إلى قواعده المجتمعية، حتى لو حاول السياسيون إعطاء الانطباع بأنّ الرياضة عُنصرٌ موحِّد بين اللبنانيّين، يوم شكّلوا من أنفسهم، بصورة رمزية، فريقَي كرة قدمٍ مُختلِطَين طائفيًّا ومذهبيًّا تبارَيا في ١٣ نيسان عام ٢٠١٠ بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لاندلاع حرب لبنان، تحت شعار: «نحن فريق واحد»[٥٠٢]. فكانوا بالفعل فريقًا واحدًا في ملعب الرياضة، وخصومًا متناحرين في ملعب السياسة، حتى العظم.

جدول (٦): أندية كرة السلة الرئيسة وانتماءاتها الطائفية/المذهبية (٢٠٠٩-٢٠١٠)[٥٠٣]

اسم النادي	طائفته	تبعيته الطائفية-السياسية
هانيبال (زحلة)	ماروني	ميشال عون
أنترانيك (أنطلياس)	أرمني	حزب رام غافار
النجوم الذوق	ماروني	ميشال عون
شانفيل (ديك المحدي)	ماروني	ميشال عون
الحكمة (بيروت)	ماروني	القوات اللبنانية
نادي هوبس	شيعي	قوى ٨ آذار
الكهرباء الذوق (الذوق)	ماروني	القوات اللبنانية
المتحد طرابلس (طرابلس)	سنّي	محمد الصفدي
تبنين (صور)	شيعي	حركة أمل
النادي الرياضي (بيروت)	سنّي	تيار المستقبل

- **الإعلام: للتعبئة الأيديولوجية والطائفية؟**

ما ينطبق على كتاب التاريخ والرياضة ينطبق كذلك على الإعلام الطائفي، المرئي والمسموع والمقروء، الذي أدّى دورًا مهمًّا في تشكيل الهوية الطائفية خلال حرب لبنان، وقدّم صورًا مختلفة عن لبنان، فضلًا عن قدرته على التأثير في الرأي العام وتعميق العصبية الطائفية لدى أبناء الطوائف المختلفة على حساب الانتماء الوطني[٥٠٤]. فأغلب وسائل الإعلام تُموّلها الأحزاب السياسية في الداخل، أو تميل، بفضل التمويل، إلى دولٍ ومحاورَ إقليمية، ولا تعمل على نشر ثقافة وطنية[٥٠٥].

---

٥٠٢ Reiche, 'War Minus the Shooting?', 261.

٥٠٣ Ibid., 264.

٥٠٤ راجع كتابي: **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**، مج ١، ص٩٥٧-٩٧٦؛ ومج ٢، ١١٦٦-١١٨٠.

٥٠٥ مقابلة مع جميل أبو عاصي تحت عنوان: «إخراج الصحافة اللبنانية من النظام الطائفي». موقع: **شبكة الصحافة العربية**، ٢١ آذار ٢٠٠٨.

وفي ندوة «الإعلام والطائفية» التي نظّمتها «الهيئة الأهلية لمكافحة الطائفية»، قال الإعلامي أمين قمّورية، منتقدًا الصحفيّين العَلمانيّين: إنّ «قلةً منهم صمدت في مواجهة مغريات الطائفية، لكنها فشلت في تكوين جسد قادر على جذب التوّاقين للتغيير»[٥٠٦]. وقال أحد الصحفيين، إنه يوجد في لبنان ثماني محطات تلفزيونية خاصة، تبلغ نسبة الأشخاص المساهمين في كلٍّ منها ضمن المذهب الواحد ما بين (٩٣٪) و(٩٨٪)، في حين تبلغ نسبة العاملين في قِسمَي الإعلام والإدارة ضمن المذهب الواحد ما بين (٨٥٪) و(٩٥٪). أما أخطر ما في الأمر، فهو أنّ نسبة المشاهدين الذين ينتمون إلى المذهب الواحد لكل محطة تلفزيونية ما بين (٦٠٪) و(٩٦٪)، وتقتصر نسبة الـ (٦٠٪) تقريبًا على تلفوزيون «أل بي سي» (LBC) الذي يحظى بجمهور من مختلف الطوائف. وأضاف أنّ كل المال السياسي الذي تحصل عليه وسائل الإعلام المرئية، هو مال مذهبي يُدفع لتحقيق أهداف خاصة[٥٠٧]. وهذا يشير إلى مسألة خطيرة، وهي أنّ جمهور الإعلام المرئي مذهبيٌّ بامتياز، وثقافته مذهبية، ولا يثق إلّا بوسائل الإعلام المذهبية على شاكلته، ولا يقبل إلا التشريب الإعلامي الطائفي عبرها، وقد أصبح هذا الإعلام المذهبي مِتراسًا في مقابل متاريسَ إعلاميةٍ أخرى، ولكلٍّ منها جمهورُه الذي يقف خلفه ومعه.

وبالتزامن مع الخلافات الطائفية، ازداد منذ العقد الأول من القرن الجاري ما يسمّيه كمال ديب «طغيان الديني على المدني» في الحياة العامة اللبنانية، إذ أخذت وسائل الإعلام تنقل صلاة الجمعة وقدّاس الأحد عبر البثّ المباشر، وتحوّلت الخطب والمواعظ إلى خلطٍ للديني في السياسي. كما أنّ وسائل الإعلام تلاحق المرجعيات الدينية بالمقابلات والتصريحات التي تتقدّم نشرات الأخبار التلفزيونية[٥٠٨].

وفي دولة الطائف، حظي الإعلام الطوائفي المرئي باعتراف الدولة، وأصبح لكل طائفة أو مذهبٍ محطةٌ تلفزيونية خاصة. ففي العام **١٩٩٣**، أسّس رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري «**تلفزيون المستقبل**» لدعم سياسته. وفي المقابل، يدعم «**تلفزيون المنار**» سياسة «حزب الله»، في حين تمتلك «حركة أمل» تلفزيون «**أن بي أن**» (NBN). وبالإضافة إلى تلفزيون «**أل بي سي**» (LBC)، هناك ثلاث مؤسسات مسيحية للتلفزة،

<www.arabpressnetwork.org/articlesv2.php?id=2013&lang=ar> accessed 2 October 2012.

٥٠٦ نقلًا عن: زينب ياغي، «لبنان : ندوة «الإعلام والطائفية» في جلستها الثانية»، جريدة **السفير**، ١٦ أيلول ٢٠١١.

٥٠٧ زينب ياغي، «الإعلام المذهبي في لبنان: ندوة «الإعلام والطائفية» في جلستها الأولى»، جريدة **السفير**، ١٥ أيلول.

٥٠٨ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٤١٨-٤١٩.

وهي «**تلفزيون النور**» (Télé Lumière) ويُشرف عليه «مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان»، وتلفزيون «**أم تي في**» (MTV) لغبريال المر، و«**أو تي في**» (OTV) لمجموعةٍ من المساهمين على رأسهم ميشال عون. وفي العام ٢٠٠١، أسّس تحسين خيّاط محطة «**نيو تي في**» (NTV)، التي تميل إلى «قوى ٨ آذار» وتعادي «تيار المستقبل».

هذه المؤسّسات الإعلامية تُمثّل قِلاعًا للدفاع عن سياسات الزعماء اللبنانيّين، وأيضًا في الاصطفاف وراء الخارج. وقد سبق أن تناولنا في هذا الفصل القرارات الكيدية المُخالفة للقانون بإقفال محطتَي «**نيو تي في**» و«**أم تي في**» في العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٢[٥٠٩]، عندما أصدرت الحكومة، مدفوعةً من السوريّين، مراسيم الإعلام لتقييد الحرّيات الإعلامية، ولتقليص حرّية الصحافة والإعلام المرئي.

وعندما تناول برنامج ساخر للفنّان شربل خليل الأمينَ العام لحزب الله حسن نصر الله بثّه تلفزيون «**المؤسّسة اللبنانية للإرسال**» (LBC) في ٣١ أيار ٢٠٠٦، نزلت جماهير الحزب ليلًا ساخطةً إلى شوارع المدن والبلدات اللبنانية، ومنها بيروت، مُعتبرةً أنّ زعيمها قد أُهين، وأنه يجب أن يبقى خارج إطار الانتقاد؛ لكونه رجل دينٍ وزعيم الطائفة الشيعية، مع العلم أنّ نصر الله يجمع بين الصفتين الدينية والسياسية. ويومذاك لم تعُد الجماهير الشيعية أدراجها إلّا بعد أن دعاها نصر الله إلى ذلك في ساعة متأخّرة من الليل. ومنذ ذلك الحين، ابتعد الإعلام بكل أشكاله عن تناول الأمين العام لحزب الله[٥١٠].

ولا يزال يذكر اللبنانيون، من دون شك، أحداث «جامعة بيروت العربية» في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧، وكيف نقلها الإعلام المرئي لحظةً بلحظة، مُتسبّبًا بزيادة الاحتقان وتهييج الطوائف والنفوس، ودفع أبنائها إلى ساحة «المعركة». وكان قد سبق ذلك بيومين أحداث ٢٣ كانون الثاني، عندما أقفل «حزب الله» طريق «مطار رفيق الحريري الدولي»، وقام مؤيّدون لعون بإقفال الطرقات في المناطق الشرقية وحرق الدواليب (انتفاضة الدواليب). وحينها، عرض «التيار الوطني الحر» صورًا مفبركة لمسلّح قوّاتي من زمن الحرب، وعلى كتفه الأيمن الصليب القوّاتي وهو يُصوّب بندقيته نحو مدنيّين وعسكريّين، وادّعى التيار أنّ الشخص في الصورة هو «مُقاتل قوّاتي» كان يريد افتعال فتنةٍ في ذلك اليوم. وثبت في اليوم التالي أنّ الصورة مُفبركة، فتراجع التيار الوطني مُدّعيًا حصول «خطأ تقني»[٥١١].

---

٥٠٩ انظر ص٢٠٦-٢٠٧.

٥١٠ راجع الصحف اللبنانية والعربية بتاريخ الأول من حزيران ٢٠٠٦.

٥١١ راجع الصحف اللبنانية بتاريخ ٢٤ و٢٥ كانون الثاني، والصور التي عرضتها وسائل الإعلام المرئية

ومؤخّرًا، تباهى الإعلام المرئي بنقلٍ مباشر لانتفاضة «المجلس العسكري» لعشيرة المقداد في **١٥** آب **٢٠١٢**، ردًّا على خطف أحد أبنائها في سورية. حيث نزل أفرادها مقنّعين وبأسلحتهم، ويقود «عمليّاتهم العسكرية» المدعُو ماهر المقداد، وقاموا بقطع طريق المطار وخطف سوريّين. فتسبّب هذا الحادث بترويعٍ وإحباط شديدَين للمُشاهدين، ليس من الصور المؤذية المعروضة فحسب، بل لغياب الدولة تمامًا والتطاول عليها[٥١٢]. وبعدما تعالت الأصوات عاليًا، اجتمع «المجلس الوطني للإعلام» لتدارس وسائل التخفيف من الإثارة التلفزيونية. ووصف وزير الإعلام اللبناني وليد الداعوق ما حصل بـ«اليوم الأسود»[٥١٣]. وفي وقت لاحق، وبعدما رفع «حزب الله» الغطاء السياسي عن آل المقداد، قام الجيش اللبناني بدخول الضاحية واعتقال المُخلّين بالأمن وإحالهم إلى القضاء.

ولعلّ قضية التسجيلات الهاتفية التي قيل إنّ النائب عقاب صقر أجراها مع أفراد من «الجيش السوري الحرّ» حول مساعداتٍ إنسانية يقدّمها رئيس الحكومة السابق سعد الحريري إلى الشعب السوري، وجرى فبركتُها من قِبل الإعلام المقروء وتلقّفها الإعلام المرئي على أنها لتزويد «الجيش السوري الحرّ» بالأسلحة، تُثبت خطورة الإعلام عندما يزيح عن هدفه الوطني ويصبح لعبة في الصراعات السياسية والطائفية. كما كادت رواية الشاب «إيهاب العزّي» المُختلَقة حول تعرُّضه، كشيعي يضع قلادة في عُنقه عليها سيف الإمام علي بن أبي طالب، لاعتداءٍ من قِبل شبّان سُنّة في الطريق الجديدة قال إنهم أصوليون، وترتّب عليه بترُ أصابع يده، أنْ تُحدث فتنة شيعيةً - سنيّة بعد أن جرى ترويجُها في الإعلام المقروء والمرئي، لولا أن تمكّنت قيادة الجيش اللبناني من كشف كذب ادّعائه[٥١٤].

والمقروءة. وقارن بتلفزيون «**المنار**»، **٢٦** كانون الثاني **٢٠٠٧**.

٥١٢ وبعدما رُفع الغطاء عن عشيرة آل المقداد، دخل الجيش اللبناني إلى الضاحية وألقى القبض على المطلوبين من تلك العائلة. وقد تنصّل السيد حسن نصر الله في كلمة له بمناسبة «يوم القدس» من آل المقداد، مشيرًا إلى أنّ الحزب لا يستطيع أن يفعل شيئًا، وطالب الدولة بتحمُّل مسؤولياتها. فردّ عليه النائب الأسبق فارس سعيد (قوى **١٤** آذار) متسائلًا: «كيف يمكن للسيد نصر الله أن يكون عاجزًا عن ضبط عشيرة آل المقداد مقابل امتلاكه القدرة على تهديد أمن عشيرة نتنياهو، متمنّيًا على السيد نصر الله أن يأخذ عقول اللبنانيّين بحِلمه وألّا يُمعن في استغبائهم». نقلًا عن: جريدة **الأنباء**، **٢١** آب **٢٠١٢**. <www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/lebanon-news/318774/20-08-2012> accessed 10 May 2013.

٥١٣ فاطمة سلامة، «المجلس الوطني للإعلام في لبنان لم يفرض عقوبات على وسائل الإعلام إلى حين «التوافق على العناوين العامة»». موقع: **الانتقاد**، **٢٤** آب **٢٠١٢**. <www.alintiqad.com/essaydetails.php?eid=65036&cid=75> accessed 2 October 2012.

٥١٤ جريدة النهار، **٢٤** تشرين الأول **٢٠١٢**؛ حازم مبيضين، «الشحن الطائفي في لبنان... مسؤولية من؟». جريدة **الرأي** (الأردن)، **٥** تشرين الثاني **٢٠١٢**. وقد ادّعى العزي أنّ أصابع يده بُترت في شجار مع

أمّا بالنسبة إلى المواقف من الخارج، فإنّ محطّتَي «**المنار**» والـ«**أن بي أن**» تَعرضان الثورة في سورية من وجهة نظرٍ مؤيّدة للنظام السوري، وتستعملان مصطلحاتٍ ومفردات تتردّد في التلفزة السورية الرسمية. وفي المقابل، يتبنّى «**تلفزيون المستقبل**» وجهة نظر المعارضة السورية، ويشدّد على أهمّية «الثورة السورية» في التخلُّص من نظام الأسد.

وبالنسبة إلى وسائل الإعلام المقروءة في لبنان، فهي بشكل أساسي الصحف اللبنانية، وتأتي بعدها المجلات والإنترنت، وهي منقسمة بعضها على بعض حول الأوضاع الداخلية وما يحصل في محيط لبنان الإقليمي. وهناك خمسَ عشْرةَ صحيفةً يومية، أبرزها «**النهار**» التي تميل إلى «قوى ١٤ آذار» وتتسم بالموضوعية، وجريدة «**السفير**» التي تدعم «قوى ٨ آذار»، وبشكل خاص «حزب الله»، وتقف موقفًا مؤيّدًا للنظامَين السوري والإيراني. ومنذ سنوات، أقدمت «**السفير**» على «تصفية» الأقلام العاملة لديها التي تعتبرها ذات توجُّهات سياسية مُخالفة لحزب الله وإيران[٥١٥]. أما صحيفة «**الأخبار**»، التي تأسّست بُعيد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، فتدعم توجُّهات «حزب الله» وإيران، وتقف إلى جانب النظام السوري، وتأخذ موقفًا عدائيًّا من «قوى ١٤ آذار»، وتحديدًا «تيار المستقبل» و«القوات اللبنانية».

وفي المقلب الآخر، تضيء جريدة «**اللواء**» على السياسة السعودية وتُخصّص حيّزًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة (لواء الخليج). وفي أيلول من كل عامٍ تُفرد «**اللواء**» حيّزًا واسعًا لمقالاتٍ عن إنجازات السعودية بمناسبة عيدها الوطني. أمّا جريدة «**المستقبل**»، فهي أكثر ميلًا إلى المملكة، بسبب العلاقات التاريخية بين آل الحريري وآل سعود، والدعم السياسي الذي يحصل عليه «تيار المستقبل» من المملكة. وتهتم الصحيفة، منذ العام ٢٠٠٥، بمتابعة موضوعات أهل السنّة في لبنان والدفاع عنهم، وتهاجم بشدّة «قوى ٨ آذار»، وفي مقدّمتها «حزب الله» و«تكتل التغيير والإصلاح» بزعامة ميشال عون. وفي المقابل، يمتلك «التيار الوطني الحرّ» موقعًا إلكترونيًّا، وكذلك كل الأحزاب تقريبًا.

وأمّا الإذاعات التي تملكها الطوائف، فهي كثيرة، وأبرزها: «**صوت لبنان**»، الذي انقسم مؤخّرًا إلى إذاعتين متنافستين، و«**صوت لبنان الحرّ**» للقوّات اللبنانية، و«**إذاعة الشرق**» لآل الحريري، التي تبثّ من باريس، وإذاعات «حزب الله»: «**النور**»،

مجرمين آخرين، وأنه اختلق الرواية للحصول على معالجة طبّية ليده.

٥١٥ على سبيل المثال، ترك فيصل سلمان الجريدة لصاحبها شقيقه طلال في العام ٢٠٠٧ وانتقل إلى جريدة **المستقبل**، ثم إلى تلفزيون المستقبل، بسبب مواقفه السياسية المتعارضة مع توجُّهات «السفير». والشيء نفسه ينطبق على الصحافي حسام عيتاني، الذي انتقل إلى صحيفة الحياة.

و«**البشائر**»، و«**البصائر**»، و«**الإيمان**»، وقبلها «**المُستضعفين**». وللجماعة الإسلامية «**إذاعة الفجر**»، ولجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش) إذاعة «**نداء المعرفة**». وهناك إذاعة «**الرسالة**» لحركة أمل، و«**صوت الغد**» للتيار الوطني الحرّ»، و«**صوت فان**» لحزب الطاشناق الأرمني.

- **نقابات مسيّسة بنكهات مذهبية**

بعد اتفاق الطائف، تمكّنت القوى الطائفية من تحقيق إنجاز خطير على صعيد العمل النقابي والتمثيلي في لبنان، وذلك من خلال تحطيم صورة «الاتحاد العمّالي العام»، ودفعه إلى زواريب السياسة والمصالح الشخصية، و«تغريبه عن دوره في صون حقوق العمال»، على حدّ قول مُراقب معاصر[٥١٦]. وقد أثّرت حرب لبنان سلبًا في قطاعاته، فتقلّص دورُه وفعاليّته، وجرى تسييسُه[٥١٧]، ولم تعد الحركة النقابية هي تلك التي تنطلق من اعتبارات المصالح المطلبية المشتركة، كما كان عليه الحال قبل الحرب. وأدّى وصول الأحزاب السياسية والحزبية والطائفية إلى موقع القرار في «الاتحاد العمالي العام» بعد العام **١٩٩٢** إلى جعله خاضعًا للقوى السياسية والحزبية والطائفية. وكان يهمّ دولة الوصاية -سورية- تطويع «الاتحاد العمالي العام» واستخدامه لمصلحتها ومصلحة أتباعها اللبنانيّين.

وفي أيار من العام **١٩٩٢**، سقطت حكومة عمر كرامي بفعل إضراب «الاتحاد العمّالي العام»، الذي كان يحتجّ على غلاء المعيشة والارتفاع المُستفحل للأسعار، وبخاصة انخفاض قيمة العملة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية بشكل خطير، وعدم قدرة رئيس الحكومة على لجم ذلك. ويومذاك اتُّهم رفيق الحريري بأنه كان وراء التحريض على الإضراب العمّالي وتمويل تحرُّكه للإطاحة بكرامي والحلول مكانه في رئاسة الحكومة[٥١٨].

وخلال رئاسة رفيق الحريري لمجلس الوزراء، ظهر بوضوح تسييس «الاتحاد العمّالي العام»، حين عمل على استقطاب قياداتٍ نقابية في الاتحاد لمنع الجنوح نحو اضطرابات ضدّ حكومته. وأدّى تدخُّل الحكومة في انتخابات الاتحاد إلى حدوث انشقاق في العام **١٩٩٦**، ولم يعد الاتحاد قادرًا على تجييش التظاهرات العمّالية[٥١٩].

وبتسلُّم عبد الله الأمين، عُضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وزارة العمل، بدأت عملية مُمنهجة لتطويع الاتحاد، حيث خيّر الوزير الأمين العام

---

٥١٦ رشا أبو زكي، «إضراب بلا طعمة»، جريدة **الأخبار**، ٤ أيار ٢٠١٢.

٥١٧ راجع كتابي: **حرب لبنان**، مج٢، ص ١٤٦٠-١٤٦١.

٥١٨ جريدة **المستقبل**، ٢ تشرين الثاني ٢٠١١.

٥١٩ ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

للاتحاد بين أحد أمرين: إمّا الخضوع لوزارته، وإمّا إنشاء اتحادات ونقاباتٍ عمّالية لكل الطوائف. من هنا، وُلدت، بين الأعوام **١٩٩١** و**١٩٩٥**، نقاباتٌ واتحادات عُمّال (تأسّست ٨٤ نقابة من أصل **٢٦٩** نقابة قائمة منذ صدور قانون العمل في العام **١٩٤٦**)[٥٢٠]، حصلت على تراخيص وانضمّت إلى «الاتحاد العمالي العام» في العام **١٩٩٧**، بعضها كان يدور في فلك النظام الأمني السوري في لبنان، وليست له قوة فعلية على الأرض، وإنما لمجرد أنْ يكون ممثَّلًا داخل الاتحاد وله حق التصويت، في سبيل قلب التوازن لصالح فريق على آخر. وفي التاريخ نفسه، ظهر منافس غير شرعي للاتحاد العمالي العام برئاسة غنيم الزغبي، مقابل الاتحاد الأصيل برئاسة إلياس رزق. وقد اعتُقل الأخير وحُوكم بسبب تمرُّده على وزير العمل. ومنذ ذلك الحين، أصبحت قيادات الاتحاد العمّالي تتلقى أوامرها من أحزابها الطائفية. فكيف حصل هذا؟

بدأت عملية التطويع والسيطرة على قيادات الاتحاد وإلحاقها بقيادات طائفية، عبر التحكم بعدد الأصوات داخله، وتعيين وزراء العمل من اتجاه سياسي تابع لسورية[٥٢١]. ومنذ ذلك الحين، أصبح كل حزب لبناني يطالب بحصّته من الأعضاء في داخل «الاتحاد العمّالي العام»، وبذلك فقد الاتحاد استقلاليته، وبالتالي قدرته كقوةٍ مؤثّرة في الحركة المطلبية[٥٢٢]. وفي العام **٢٠١٠**، ضمّ «المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام» خمسين اتّحادًا، يجري انتخابها على أساس تسوياتٍ ومُحاصصة طائفية، أمّا عدد النقابات، فبلغ **(٣٣٣)** نقابة، موزّعة ما بين عُمّالية ونقابة مؤسّسة، ونقابة قطاعية، ونقابة مهنية، وبلغ عدد الأخيرة وحدها **(٢٣٤)** نقابة[٥٢٣].

وعشيّة الاضطرابات الداخلية في بيروت يومي ٧ و٨ أيار **٢٠٠٨**، دعا «الاتحاد العمالي العام» إلى إضراب وتظاهرات للمُطالبة برفع الحدّ الأدنى للأجور، قيل إنها كانت مُؤيّدة لحزب الله[٥٢٤]. وذكر أحد الصحفيين أن «حزب الله» ضغط على الاتحاد العمالي من

---

٥٢٠ شادي نشّابة، «العمل النقابي في لبنان بين فترة جلب حقوق العمّال والازدهار وفترة الرضوخ والتبعية»، تشرين الثاني **٢٠١٠**.
<www.chadinachabe.com/?p=707> accessed 10 May 2013.

٥٢١ انظر بحاشية ٤٦ صفحة **٢٠٧** من الفصل الثاني.

٥٢٢ نشابة، «العمل النقابي في لبنان بين فترة جلب حقوق العمّال والازدهار وفترة الرضوخ والتبعية»، مرجع سابق.

٥٢٣ «القوى الفاعلة الديمقراطية - الأحزاب السياسية والمجموعات المدنية كممثّل عن المصالح المدنية». <www.baldati.com/view.php?id=17> accessed 10 May 2013.

٥٢٤ أيوب خداج، «تسييس النقابات العمّالية في لبنان يجعل منها أداة سياسية مؤثّرة». موقع: **الشرفة**، ٢٨ حزيران **٢٠١٠**.
<http://al-shorfa.com/cocoon/meii/xhtml/ar/features/meii/features/main/2010/06/28/

أجل التظاهر في ٧ أيار في كل المناطق اللبنانية، ما حوّل الاتحاد إلى «حصان طروادة» الذي أُدخل في الصراع السياسي من بوابة المطالب الاجتماعية.[٥٢٥] لكن الإضراب شهد انقساماتٍ مذهبية، حيث أيّده «حزب الله» و«حركة أمل»، بينما دعت نقابات وغرف تجارية مقرّبة من الحريري وجنبلاط وحلفائهما المسيحيّين إلى عدم الالتزام به. كما لم تلتزم بالإضراب الذي أُلغي وتحوّل إلى عصيانٍ مدني نجح في إقفال طريق «مطار رفيق الحريري الدولي» وعدّة طرق رئيسة في العاصمة، المناطقُ السنّية (صيدا وطرابلس وإقليم الخروب)، وكذلك قطاع المصارف الذي يسيطر عليه مسيحيّو قوى ١٤ آذار[٥٢٦]. ولا شك في أنّ أكبر دليلٍ على تسييس العمل النقابي هو استقدام القوى الحزبية والمذهبية على اختلافها أعضاءً مُنتسِبين إلى «نقابة المهندسين» على حسابها الخاص من الخارج من أجل الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النقابية.

- **رابطة وجامعة وحركة طلابية: في حضن الطوائف والمذاهب!**

قد لا يكون وضع «رابطة الأساتذة المتفرّغين في «الجامعة اللبنانية» أفضل حالًا من وضع «الاتحاد العمّالي العام»، إذ تتحكّم بها السياسة بشكل كبير. فلا يجري انتخاب أعضائها على أساس برامجَ تربويةٍ وعلمية للنهوض بالجامعة والاضطلاع بمصالح الأساتذة والطلاب، بل عبر تنافس أو توافقات وتحالفات بين القوى السياسية والحزبية، كما حصل مؤخرًا في انتخابات الهيئة التنفيذية للرابطة في آب ٢٠١٢، حين تم التوافق على لائحة ائتلافية توزّعت فيها الحصص على الحزبيّين من الطوائف واعتماد المُداورة، ما وضع عددًا من المستقلّين خارج اللائحة. وعلى الرغم من هذه الناحية السلبية، فإن «الرابطة» استطاعت أن تحقق إنجازاتٍ في النواحي المطلبية، كالمجالس الأكاديمية، وتفريغ الأساتذة، وزيادة رواتب الأساتذة في الملاك والتعاقد.

وينعكس الانقسام السياسي في البلد على تركيبة الرابطة، وعلى الجامعة نفسها بكل تفاصيله الدقيقة، ما يعيق تقدُّم «الجامعة اللبنانية»، ويكون في بعض الأحيان ضدّ مصالح الهيئة التعليمية والمصلحة الطلّابية العامة. وفي العام ٢٠٠٤، انتهت صلاحيات مجلس الجامعة، ولم يتم تعيين عمداء بديلين حتى تاريخه، حيث تتحكم التجاذبات الطائفية والمذهبية والمصالح الضيّقة في عملية التعيين، رغم وجود آليةٍ تقضي بأن يُرشّح مجلس الوحدة في كلّ كلّية ثلاثة أسماء لأساتذة يستوفون شروط الترشيح، ثم يختار مجلس الوزراء

---

feature-01> accessed 10 May 2013. جريدة **المستقبل**، ٢ تشرين الثاني ٢٠١١.

٥٢٥ عمر حرقوص، «١٤ شباط لحظة متوقّدة عصيّة على الأيدي السود»، جريدة **المستقبل** ١٤ شباط ٢٠١١.

٥٢٦ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٩٤-٣٩٥.

واحدًا منهم لكل كلّية. وبدلًا من أن يكون تعيين العمداء له الأولوية، أصبح موضوعًا مؤجّلًا. وبسبب التجاذبات الطائفية والمذهبية، لا يزال مِلفّ تفريغ أساتذة في كلّيات الجامعة، منذ نيسان عام ٢٠١١، موضوع خلاف بين القوى السياسية، ولم يتم إقراره[٥٢٧].

أمّا الحركة الطلابية في لبنان، فإنها تكشف عن مدى الاصطفاف الطائفي فيها. فقبل الحرب في العام ١٩٧٥، شكّل الطلاب والعمّال رافعة الحراك السياسي الشعبي في البلد، من خلال نشاطاتهم ضِمن الأحزاب اليسارية واليمينية، وطرح المطالب التي تتعلق بالنظام السياسي اللبناني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهُوية لبنان، والقضية الفلسطينية، والصراع العربي-الإسرائيلي، وقضايا التحرُّر الوطني في العالم. وبينما كان اليمين الطلابي المسيحي يدافع عن النظام الطائفي والامتيازات المارونية، وعن خصوصية لبنان في محيطه، وعن انفتاحه على الغرب، كان اليسار الطلابي يطالب بإلغاء الطائفية السياسية، ويؤكد عُروبة لبنان. وهو ما كان ينعكس أيديولوجيًّا على المدارس والجامعات كموادّ للتنافس وإقامة الجبهات والأحلاف داخلها[٥٢٨]. لكن حرب لبنان غيّرت من طبيعة الحركة الطلابية، إذ جرى عسكرتُها، يمينًا ويسارًا، بعدما أصبح الطلاب وقودًا لها. ولم تعد المصالح المطلبية البحتة هي ما يجمع بين الطلاب والتلامذة، بعدما فرّقتهم الخلافات السياسية، حيث وقف كل فريق في المعسكر الطائفي التابع له. فأضحى الطلاب ميليشيات متنافرة تحمل السلاح، وتقتل بناءً على الهوية، وتُقاتل خلف المتاريس. كما نشط الطلاب من الجانبَين في العمل الحزبي، بحيث لم يعد هناك حركة طلابية بالمعنى الديمقراطي المطلبي.

ومع انتهاء حرب لبنان، بدت الحركة الطلابية أشدّ انقسامًا من السابق، وأسيرة الانقسام الطائفي. صحيح أنّ الحراك الطلابي عاد إلى حيويّته، لكنْ من دون عودة الاتحادات الطلابية، بل بوجهٍ حزبي- طائفي. فقد خضعت تحرّكاته في مناطق الاحتلال السوري إلى ضوابط من قِبل الأحزاب الخاضعة بدورها للنظام الأمني السوري. لكنّ ذلك لم يمنع من وقوع الصدامات بين القوى الطالبية في كلّيات «الجامعة اللبنانية»[٥٢٩]. في ذلك الحين، رفعت الحركة الشبابية المسيحية، ومعظمها من الطلاب المتأثّرين بِـ«التيار الوطني الحرّ» وبأحزاب «الكتائب اللبنانية» و«القوات اللبنانية» و«الوطنيين الأحرار»، شعارات الحرّية والاستقلال والسيادة في وجه الاحتلال السوري والنظام اللبناني التابع له، فواجهت القمع والاعتقال والمحاكمات التعسُّفية والسجن، بل حتى الاغتيال (رمزي

---

٥٢٧ **جريدة اللواء**/اللواء التربوي، ٢١ كانون الأول ٢٠١٢.

٥٢٨ انظر الباب الثالث من كتاب عماد الزغبي، **الحركة الطلابية في لبنان: خمسون عامًا من النضال، ١٩٥١-٢٠٠١**، بيروت ٢٠٠٢، ص٦٧-١٠٢.

٥٢٩ الزغبي، **الحركة الطلابية**، ص٢٠٤-٢٠٥.

عيراني في أيار ٢٠٠٢)، لكنها على الرغم من كل ذلك، ثابرت وأصرّت على مطلبها ضِمن الطُّروح التربوية، ولاحقًا في الشارع، وكان أعنفها ما حصل بعد العام ٢٠٠٠.

وقد انعكس الحراك الطلابي في المناطق المسيحية على تشكُّل النقابات المهنية؛ ذلك أنّ الحركة الطلابية كانت ترفد النقابات بمجموعات معبّأة، وتخوض الانتخابات النقابية وتفوز بمعظمها، من دون أي دعم حزبي أو مالي من خارجها[٥٣٠].

وبعد خروج سورية من لبنان في العام ٢٠٠٥، تغيّرت قواعد عمل الحركة الطلابية بعد الانقسام الذي حصل بين «قوى ٨ آذار» و«قوى ١٤ آذار»، واتّخذ طابعًا طائفيًّا ومذهبيًّا وسياسيًّا خطيرًا. فحصل انشقاق في الحركة الطلّابية ما بين تلك التي تزعّمها التيار العوني، وبين تلك التابعة لأحزاب «الكتائب اللبنانية» و«الوطنيون الأحرار» و«القوات اللبنانية»، والتي سلكت طريق التحالف السياسي مع «قوى ١٤ آذار»، في حين حافظ الطلاب العونيون على ولائهم لـ «تيّارهم» الذي تحالف مع «حزب الله» منذ شباط العام ٢٠٠٦[٥٣١]. وأدّت هذه الانقسامات إلى حدوث تناحُر بين القوى الحزبية المسيحية المُشار إليها، كما يتناحر الطلاب المؤيّدون لحزب الله و«حركة أمل» و«الحزب التقدّمي الاشتراكي» و«تيار المستقبل». وهذا ما أفقد الحركة الطلابية كلّ ما تمتّعت به من استقلالية في السابق، وأصبحت تخضع للقرار السياسي للحزب أو للتيار، وهو ما أبعدها عن مبتغاها النقابي[٥٣٢]. وقد يكون إهداء كلٍّ من طلاب «القوات اللبنانية» و«قوى ١٤ آذار»، وطلّاب «التيار الوطني الحرّ» فوزه على «الآخر» في انتخابات «جامعة القدّيس يوسف» التي جرت في تشرين الثاني ٢٠١٢ إلى سمير جعجع وإلى العماد ميشال عون - على التوالي - كلٌّ وفق حساباته، دليلًا على خروج المعركة الانتخابية من معاييرها الأكاديمية - النقابية وتحوُّلها إلى سياسية بامتياز[٥٣٣].

- الأحزاب والجمعيات المذهبية: ممنوع قيامة الوطن

بالنسبة إلى الأحزاب والتيارات السياسية اللبنانية، فقد كان معظمها، قبل حرب لبنان وخلالها، طائفيًّا أو ينطلق من اعتبارات طائفية أو عائلية، أو يشكّل امتدادًا للطوائف، رغم أنّ بعضها صنّف نفسه ضِمن اللاطائفي أو العلماني[٥٣٤]. فعند تأسيس

---

٥٣٠ أنطوان الخوري حرب، «ما هي أسباب تراجع قوة «التيار الوطني» في الجامعات؟» <www.iraqipa.net/11_09/26_30/a14_29nov09.htm> accessed 2 October 2012.

٥٣١ حول هذا التحالف، انظر ص ٤٢٧-٤٢٩.

٥٣٢ حرب، «ما هي أسباب تراجع قوة «التيار الوطني» في الجامعات؟»

٥٣٣ جريدة **النهار**، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٣٤ باستثناء «الحزب الشيوعي»، و«الحزب السوري القومي الاجتماعي»، و«حزب الله»، فإن كل الأحزاب

«حزب الكتائب اللبنانية» في العام **١٩٣٦**، أعلنت قيادته أنها ضدّ التمييز الطائفي، وأنها تعمل من أجل لبنان ديمقراطي ودولة ومؤسّسات، وقد تمكّنت بخطابها هذا من ضمّ بعض الشبّان المسلمين إلى الحزب. لكنّ ظهور الناصرية والوحدة المصرية-السورية وما سبّبته من قلق لدى المسيحيّين، وبخاصة الموارنة منهم، وتعاطُف مسلمي لبنان مع الوحدة، جعل حزب الكتائب يرتدّ إلى طائفته ويطرح شعار «القومية اللبنانية»، ويتنكّر للعُروبة، ويُشكّل في مطلع حرب لبنان قلعة المقاومة المسيحية ورأس حربةٍ طائفية تُدافع عن الدولة اللبنانية ضدّ المشروع الإسلامي-اليساري الرامي إلى إسقاط النظام الطائفي الماروني.

وما ينطبق على الكتائب، ينطبق بدوره على «حزب الوطنيّين الأحرار» من حيث الأيديولوجيا والأهداف. ومن رحِم الكتائب، خرجت «القوّات اللبنانية» في مطلع حرب لبنان، وادّعت أنها تدافع عن أمن المجتمع المسيحي، وتريد إقامة «كانتون» من «المدفون» شمالًا إلى «كفرشيما» جنوبًا. وعلى المقلب الآخر، تأسّس «الحزب التقدّمي الاشتراكي» في الأربعينات من القرن العشرين على أيدي شخصيّات من مذاهبَ مختلفة، على أساس أنه حزب علماني، وما لبث أن تحوّل إلى حزبٍ للدروز يُدافع عن الطائفة و«كانتونها»، على الرغم من بعض الطروحات العلمانية هنا وهناك، وهو ما ظهر بوضوحٍ خلال حرب لبنان وبعد «اتفاق الطائف».

ومهما يكن من أمر، فإنّ الأحزاب التي تدّعي اللاطائفية أو العلمانية، كالحزب الشيوعي و«الحزب السوري القومي الاجتماعي»، كانت ذات تأثير أيديولوجي ومجتمعي وسياسي ضعيف، ولم تستطع أن تخرُج عن إطار النظام السياسي القائم على الطائفية والأيديولوجيا الطائفية. وعندما تحوّل بعضها خلال حرب لبنان إلى ميليشيات مسلّحة، اضطُرّ إلى تجنيد مُقاتلين مسلمين في ميليشياته، لتعذُّر الاستقطاب الجماهيري على أساسٍ يساري أو علماني[٥٣٥].

وبعد الطائف، عزّزت الأحزاب الطائفية من أهدافها وتوجُّهاتها الطائفية والمذهبية، ومن ممارساتها على الأرض، على امتداد مساحة لبنان. فهناك «حركة أمل» الشيعية التي يقودها نبيه برّي، و«حزب الله» الشيعي الذي ينهج نهج «ولاية الفقيه» برئاسة أمينه العام الحالي حسن نصر الله، و«حزب التوحيد العربي» الدرزي بقيادة وئام وهّاب، و«التيار الوطني الحرّ» المسيحي برئاسة ميشال عون. وللسُنّة أحزابهم وتياراتهم: «تيّار

اللبنانية المتبقية تقريبًا تقوم على تداول السلطة ضمن العائلة أو المقرّبين منها.

٥٣٥ هانف، **لبنان: تعايُش في زمن الحرب**، مرجع سابق، ص ٤٠٥-٤٠٦.

المستقبل» برئاسة سعد الحريري، و«الجماعة الإسلامية»، و«جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية»، و«حركة مَجْد» لنجيب ميقاتي... وغيرها. واللافت أنّ هذه الأحزاب والتيارات السياسية قد أوغلت بعد الطائف في المذهبية في خُطبها وممارساتها وأدائها السياسي والاجتماعي، وأضحت أكثر استقطابًا للجماهير التي تفتّش عن الزعيم الطائفي الذي يُدافع عن مصالح الطائفة[٥٣٦]. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة عدم ظهور حزبٍ سياسي لبناني بعناوينَ وطنيةٍ واضحة. وفي محاولةٍ من الحكومات اللبنانية للحدّ من حرّية تشكيل الجمعيات والأحزاب، أضحى «العِلم والخبر» الذي يمنحُه وزير الداخلية إلى الجمعيات والأحزاب أمرًا مزاجيًّا ووفق المصالح السياسية[٥٣٧].

ولعلّ الصراع المذهبي في الوقت الراهن بين «تيار المستقبل» و«حزب الله» المتحالف مع «حركة أمل»، يعكس الواقع المجتمعي الإسلامي المذهبي على الأرض. فكلّ هذه القوى والأحزاب لها منطلقاتٌ مذهبية، وتعمل على الاستقطاب على أساس مذهبي، تحقيقًا لأغراض سياسية. والقاسم المشترك بينها أنها تختزل بشخصها كل المكوّنات والفعاليات السياسية والاجتماعية في مذاهبها. وفي حين ازداد تعاطُف الشارع الشيعي مع «حزب الله» بعد تحرير لبنان، وبشكل خاص، بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، كذلك الحال، ازداد نفوذ «تيار المستقبل» وسط السنّة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتحديدًا منذ أحداث «جامعة بيروت العربية» في مطلع العام ٢٠٠٧، ثم «اجتياح» بيروت من قِبل ميليشيا «حزب الله» وأتباعه في أيار ٢٠٠٨[٥٣٨] وما أسفر عنه من نتائج، كان أبرزها «اتفاق الدوحة» الذي قلَب المعادلة لصالح الحزب وأتباعه، وبخاصة من حيث إمساكه بِـ«الثلث الضامن» (المُعطِّل)، وأخيرًا وليس آخرًا، تولّي السيد حسن نصر الله مهمّة «الاستشارات» لتحديد رئيس جديد لمجلس الوزراء اللبناني خلفًا لسعد الحريري. كل ذلك زاد من التباعد بين القوى السياسية هذه، وهو ما عمّق الشرخ بين القاعدة الشيعية والقاعدة السنّية على الأرض، والذي تُرجم اشتباكاتٍ وفوضى وتخريبًا في شوارع بيروت.

كما أن ما يحصل بين أبناء الطائفة السنيّة في باب التبّانة وبين العلَويّين في جبل محسن بطرابلس من تقاتُل بدأ منذ حرب لبنان واشتدّ بعد خروج سورية منه، هو انعكاس للحالة المذهبية السياسية التي تفرّق بين أبناء الطائفة الإسلامية. ومع أنّ هناك قواسمَ

---

٥٣٦ محمد علوش، «خارطة الأحزاب الطائفية في لبنان»، جريدة **الرأي** (الأردن)، ٢٥ آذار ٢٠١٢.

٥٣٧ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٥٣٨ رأى البعض في اشتباكات «جامعة بيروت العربية» في مطلع العام ٢٠٠٧ وأحداث أيار ٢٠٠٨، مؤشّرًا على انزلاق السُنّة والشيعة إلى حربٍ أهلية، بمقدّمات مُشابهة لحادثة «بوسطة عين الرمّانة» في نيسان ١٩٧٥. انظر: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٩٤.

مشتركةً بين أبناء المذهبَين يجب أن تُوحّدهما -من فقرٍ وأوضاع اجتماعيةٍ صعبة وبطالة وإهمال من جانب الدولة- فإنّ الخلافات السياسية هي التي تفرّق بينهم وتجعلهم يتحاربون. فباب التبانة محسوبٌ على «تيار المستقبل»، في حين أنّ جبل محسن يتبع السياسة السورية.

يبيّن الجدول رقم (٧) كيف أنّ عددًا كبيرًا من الأحزاب تقوم على أساس منطلقاتٍ طائفية، بحيث أصبح لكلّ طائفةٍ أو مذهبٍ حزبُه أو تنظيمه، الأمر الذي يُصعّب عملية الالتقاء بين اللبنانيّين، ويزيد من الشرخ بينهم.

جدول (٧): أبرز الأحزاب الطائفية في لبنان

أحزاب ذات غالبية مارونية	أحزاب ذات غالبية شيعية أو علَوية	أحزاب ذات غالبية سنّية	أحزاب ذات غالبية درزية
التيار الوطني الحرّ	حركة أمل	تيّار المستقبل	الحزب التقدّمي الاشتراكي
حزب الكتائب اللبنانية	حزب الله	الجماعة الإسلامية	الحزب الديمقراطي اللبناني
القوّات اللبنانية	الحزب الديمقراطي الاشتراكي	جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية	حزب التوحيد العربي
الوطنيون الأحرار	التيار الشيعي الحرّ	جبهة العمل الإسلامي	
تيّار المَرَدة	الحزب العربي الديمقراطي (علوي)	حزب الحوار الوطني	
الكتلة الوطنية	حركة الشباب العلوي	حزب التحرير العربي	
حزب التضامن	جمعية الفرسان الخيرة (علوية)	حركة التوحيد الإسلامي	
حزب الوعد		حزب التحرير	

لقد وفّر اغتيال الحريري وقيام «ثورة الأرز» لجمعيات المجتمع المدني مزيدًا من الحراك السياسي وأملًا في كسب المزيد من الحرّية والتحوّل الديمقراطي، بعد حِقبةٍ سوداء من حُكم المخابرات السورية للبنان. فظهرت جمعيّات جديدة، وخصوصًا في مجال

حقوق الإنسان. وبعد أن كان عملها يقتصر خلال الحرب على الطوارئ والإسعاف وتقديم المساعدات الاجتماعية، أضحى بعد الحرب يتركّز على التنمية. لكنْ ما يُؤسَف له هو أنّ مرحلة ما بعد الطائف شهدت ازدهار الجمعيات التي تنطلق من أُسسٍ عائلية أو طائفية أو مذهبية، على حساب فكرة الدولة التي تحتضن الجميع[٥٣٩]. وفي العام ١٩٩٨، تأسّس «اتّحاد جمعيات العائلات البيروتية»، وضمّ في العام ٢٠١٠ (٦٩) جمعية من عائلات بيروت[٥٤٠]، واعتُبر جمعيةً سُنيّة، نظرًا إلى عدم انضمام عائلاتٍ بيروتية من طوائفَ أخرى إليه. والمعروف أنّ هذا الاتحاد يُناصر، بشكل عام، سياسة «تيّار المستقبل»[٥٤١].

٤. تعزيز الطائفية/المذهبية السياسية: أيُّ مستقبل للبنان؟

عندما نصّ «اتفاق الطائف» في العام ١٩٨٩ و«وثيقة الوفاق الوطني» التي انبثقت عنه، على تشكيل هيئةٍ لدراسة السُّبل إلى إلغاء الطائفية السياسية وانتخاب مجلسٍ نيابي على أساسٍ وطني لا طائفي، وطالب الرئيس إلياس الهراوي المجلس النيابي بالاضطلاع بمسؤوليته بتشكيل اللجنة المُشار إليها، لم تجرِ الإشارة إلى السبل الكفيلة بإلغاء الطائفية المجتمعية. إنّ إلغاء الطائفية السياسية، حتى لو حصل وفق خطةٍ لا تُخيف الطوائف بعضها من بعض، ولا تجعل بعضها يشعر بالاستقواء عليه من «الآخر»، هو أمرٌ يمكن أن يُخفّف أو يُبرّد من الطائفية المجتمعية، لا أنْ يُلغيها. إلّا أنّ الحكومات اللبنانية لم تعمل على تشكيل اللجنة المذكورة، أو اعتماد إجراءات لتلطيف الطائفية المجتمعية، بل عملت على تعميق الخلافات

---

٥٣٩ يعود تأسيس أول جمعية عائلية في لبنان إلى العام ١٨٦٠. وفي أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، لم يتجاوز عدد الجمعيات العائلية المسجّلة في أنحاء البلاد كافة ٣٩ جمعية، منها ٢٨ جمعية تخصّ المسيحيّين (٧١,٨٪)، و٦ جمعيات للسنّة (١٥,٤٥)، و٥ جمعيات تخصّ الشيعة (١٢,٨٥)، من دون أية جمعية للدروز. وعشية حرب لبنان في العام ١٩٧٥ وجدت (٣٦١) جمعية عائلية مسجّلة لدى وزارة الداخلية: ١٤٦ جمعية للمسيحيّين، و٧٤ للسنّة، و١٠٨ للشيعة، و٣٣ للدروز. وقد عكس انتشار الجمعيات بعد «اتفاق الطائف» في العام ١٩٨٩ مسألة التضامن الأُسري في مجالات أعمال الخير والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحّية والشؤون الدينية وتقديم الخدمات و«الواسطة» لأبناء العائلة وبناتها في مجالات التوظيف. وما لبثت الجمعيات العائلية، المسيحية والإسلامية، أنْ وسّعت، عقب الطائف، تضامُنها ليلحظ المجال السياسي.

٥٤٠ <www.beirutfamilies.org/editor.aspx?editor_id=2> accessed 10 May 2013.

٥٤١ أمين جلول، «هل تحرَّر اتحاد العائلات البيروتية من سطوة قبر رفيق الحريري؟»، **عربي برس**، ١٩ نيسان ٢٠١٢.
<http://arabi-press.com/?page=article&id=32677> accessed 2 October 2012.

والتناقضات بين الطوائف. وممّا ساعد على ذلك، سياسةُ الوصاية السورية التي عملت على تغذية كلّ ما من شأنه تعميق الشرخ المجتمعي. ومن هنا، فقد بقي «اتفاق الطائف» حِبرًا على ورق، وبذلك فقد اللبنانيون آخر فرصة في الإصلاح والتغيير.

أ) مسيحيون لا يحكُمون ولا «ينتخبون»

صحيح أنّ المسيحيّين احتفظوا بعد انتهاء الحرب برئاسة الجمهورية لماروني، إلّا أنّ هذا الرئيس خسر الكثير من موقعه وصلاحياته ونفوذه، سواء في النصوص أو في الممارسة. ففي جمهورية ما قبل الطائف، كان رئيس الجمهورية يمتلك، بموجب الدستور، صلاحياتٍ واسعةً جعلته رأس الدولة وصاحب القرار فيها. لكنّ «اتفاق الطائف» نزع الكثير من صلاحياته، حتى أضحى «مُهمَّشًا» بين صلاحيات الرئاستين الثانية والثالثة ونفوذهما على أرض الواقع، وبين مجلس وزراء يتحكّم باتخاذ القرارات. وقد أضرّ نزع هذه الصلاحيات بتسيير شؤون الدولة، بخاصة عندما يحصل تعارُض بين الرئاستين الثانية والثالثة، أو يكون هناك خلاف في داخل مجلس الوزراء، أو يتحكّم «الثلث الضامن» بقرارات المجلس. لكنّ أهمّ ما في «اتفاق الطائف» - برأينا - هو أنّ التوزيع الطائفي للمؤسّسات الأُولى الثلاث بقي عُرفًا كما في «الميثاق الوطني»، وأصبح مُناصَفةً بين المسلمين والمسيحيّين في مؤسّستَي المجلس النيابي ومجلس الوزراء، وفي وظائف الفئة الأولى، بغضّ النظر عن حجم الديمغرافيا لكلٍّ من الطائفتين.

- المناصفة الوهمية والقلق المسيحي

عشيّة انتهاء حرب لبنان، أخذت أعداد المسيحيّين في البلاد تتراجع بفعل هجرتهم التي بلغت نسبة (٢٠٪)، وفق أقلّ التقديرات، وهو ما شكّل خطرًا حقيقيًّا على وضعهم السياسي، وذلك بسبب ارتباط الديمغرافيا بحصص الطوائف في السلطة، والخشية من أنْ يطالب المسلمون بتعديل نِسب حصّتهم في السلطة والإدارة، باعتبار أنهم أصبحوا الطائفة الأكبر عددًا في لبنان. وهذا ما حدا أحد الباحثين إلى أن يطرح -افتراضًا- إجراء الانتخابات النيابية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي على أساس مستجدّات الديمغرافيا لكل طائفة وعلى أساس قاعدة النسبية. فوجد أنّ حصّة المسيحيّين بكل طوائفهم من مقاعد المجلس النيابي ستكون (٣٨) مقعدًا مقابل (٦١) مقعدًا للمسلمين، وأنّ أكبر خسارةٍ لحقت بمقاعد الموارنة، إذ راوحت ما بين (٣٠,٥٪) و(٢٢,١٪)[٥٤٢]. لذا، فعندما قبِل المسلمون بالمناصفة مع نسبة (٤٠٪) أو أقلّ من حجم شركائهم

[٥٤٢] سنّو، **حرب لبنان**، مرجع سابق، ج ٢، ص١٢٦٨.

المسيحيّين، وفق «اتفاق الطائف»، حمل هذا القبول مغزًى ظلّ الإمام محمد مهدي شمس الدين يردّده، وهو أنْ «لا معنى له [لبنان] من دون مسيحيّيه، ولا حاجة إليه من دون مُسلمِيه»[٥٤٣]..

وتحت الاحتلال السوري، طبّل المسلمون احتفاءً بأنّ المناصفة التي قبلوا بها دليلٌ على رغبة منهم في العيش مع شركائهم المسيحيّين. لكنّ هذه «المناصفة» كان يُفترض أن تكون لمرحلةٍ قصيرة جدًّا، ريثما تُتخذ الإجراءات الآيلة إلى إلغاء الطائفية السياسية، ووضع قانون انتخابٍ عصري لا يتقيّد بالانتماء الطائفي، وفق المادّة الرابعة والعشرين من الدستور اللبناني. فبقيت المناصفة كما هي، على الرغم من مرور خمس دورات لمجلس النواب. ويدلّ الواقع على الأرض على أنّ الانتخابات التي كانت تجري على أساس دوائرَ ولوائح يتحكّم في تشكيلها السوريون وأتباعُهم اللبنانيون، ويُضطرّ المسيحيون إلى المشاركة فيها، ترشيحًا أو انتخابًا، قضت عمليًّا على تلك المناصفة، وذلك منذ الانتخابات الأولى بعد الحرب في العام **١٩٩٢**، التي قاطعها معظم المسيحيّين. وقد تسبّب هذا الموقف بمزيدٍ من التهميش للمسيحيّين، وبخاصةٍ الموارنة منهم، وزاد الأمر سوءًا تعرُّضهم للقمع والاضطهاد نتيجة رفضهم الاحتلال السوري للبنان، حيث جرى نفي قياداتهم إلى خارج البلاد أو زجُّها في السجن. فكان هذا سببًا كافيًا للشحن، وبالتالي ارتفاع منسوب التوتر الطائفي السياسي والمجتمعي، خصوصًا عندما كان النظام السوري يضع المسلمين في مواجهة المسيحيّين للدفاع عن سياسته.

وقد عبّر «مجلس المطارنة الموارنة» في بيانه الشهري في العام **١٩٩٢** عن الخلل بين «الطائف» في النصوص وبين «الطائف» في الممارسة، معتبرًا أنّ قانون الانتخابات «يناقض ميثاق العيش المشترك الذي نصّ عليه اتفاق الطائف» الذي أصبح «وثيقة الوفاق الوطني» وفي الدستور اللبناني. فمن خلال التعديلات الدستورية والتلاعب بالدوائر الانتخابية، لم يعد المسيحيون يستطيعون أن يأتوا بأكثر من خمسةَ عشرَ نائبًا من نوابهم الفعليّين المُنتخَبين بأصواتهم، من أصل أربعة وستين نائبًا. أمّا الباقون، ويقارب عددهم الخمسين نائبًا، فكان يأتي بهم المسلمون أتباع سورية، وهذا خروجٌ صريح على روحية ميثاق الطائف[٥٤٤].

وبين العامين **١٩٩٢** و**٢٠٠٩**، حصلت الانتخابات خمس مرات، وكانت تجري

---

٥٤٣ نقلًا عن: «وقائع العام ١٩٩٧»، **المرقب**، ٢(١٩٩٨)، ص٢٩٩. وقارن بـ: محمد حسين شمس الدين، «العلاقة بين الطائفة وحزبها.. مشكلة الاتصال والانفصال. في عناوين الميثاق والديمقراطية التوافقية والتعددية السياسية ومجلس الشيوخ والحوار»، جريدة **المستقبل**، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٦.

٥٤٤ نقلًا عن: نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عِبء الخيار؟»، مرجع سابق، ص٦٤.

في المرّات الثلاث الأولى (١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠) في ظلّ الاحتلال السوري للبنان، وكان يحدث تعديل في الدوائر الانتخابية بشكلٍ مخالف لوثيقة الوفاق الوطني، حيث تُؤلَّف اللوائح وفق مصالح النظام السوري وأتباعه، فيتمّ استبعاد المرشّحين المسيحيّين الأقوياء المُمثِّلين الحقيقيّين لقواعدهم الشعبية[٥٤٥]. وفي انتخابات العام ٢٠٠٥، عقد «تيار المستقبل» و«حزب الله» و«حركة أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» ما سُمّي بـ«التحالف الرباعي» الذي اكتسح الانتخابات، وزاد من تهميش القيادات المسيحية الرئيسة من «قوى ١٤ آذار». صحيح أنّ «قوى ١٤ آذار» فازت بـ(٧٢) مقعدًا في المجلس النيابي، في مقابل (٥٦) مقعدًا للمعارضة بزعامة «حزب الله»، إلّا أنّ ذلك لم يمنع البطريرك صفير، الداعم المسيحي الأول لاتفاق الطائف الذي قلّص صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، من إطلاق صرخة مُدوّية خلال تلك الانتخابات بأنه لا تُترك للمسيحيّين فرصة انتخاب نوابهم، داعيًا إلى أن ينتخب النوابَ المسلمين ناخبون مسلمون، والنواب المسيحيّين ناخبون مسيحيون[٥٤٦]. فاعتُبر كلامه خطوة إلى الوراء في مسار خروج لبنان من نفق الطائفية.

أمّا الناجي الوحيد من تسونامي «التحالف الرباعي»، فكان الجنرال ميشال عون الذي توّجته الانتخابات الزعيم المسيحي الأكثر شعبية، بعدما عرَف كيف يستقطب الشارع المسيحي ويحرّك غرائزه الطائفية بإعلانه أنه يدافع عن حقوق المسيحيّين ويسعى إلى استعادة صلاحيات رئيس الجمهورية، مستفيدًا إلى أقصى الحدود من قيام «التحالف الرباعي» الإسلامي[٥٤٧]، ومن نقمة الشارع المسيحي على حزبَي «الكتائب» و«القوّات اللبنانية»، من جرّاء تجربته معهما في خلال حرب لبنان.

إن عودة اللبنانيّين في العام ٢٠٠٩ إلى قانون الانتخاب القديم للعام ١٩٦٠، الذي اعتمد الدوائر الـ٢٦ التي نصّ عليها القانون المذكور، مع تعديلٍ طفيف، كانت انتكاسة جديدة إلى الوراء. صحيح أنّ القانون اعتُبر الأكثر تمثيلًا للمسيحيّين ولإرادتهم في الاختيار، إلّا أنه كرّس الطائفية السياسية، حين يُصوّت الناخب المسيحي، بشكل عام، للمرشّح المسيحي، والناخب المسلم للمرشح المسلم. وعلى المنوال نفسه، فإنّ دعوة اللقاء الأرثوذكسي في أواخر العام ٢٠١١ علنًا إلى أن تنتخب كلّ طائفةٍ نوابها، وتأييد

---

٥٤٥ El Khazen, 'The Postwar Political Process', 62-68.

٥٤٦ علي الأمين، «بازار المُحاصصة يفضح التمثيل المسيحي ويفتح باب تأجيل الانتخابات»، جريدة **البلد**، ١٣ أيار ٢٠٠٥.

٥٤٧ فؤاد أبو زيد، «سقط التسونامي المسيحي بسقوط أوراق التين»، جريدة الديار، ١ حزيران ٢٠٠٩؛ وقارِن بـ: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٣١٠-٣١١.

القيادات المارونية التي اجتمعت في بكركي هذا الطرح، هي بدورها خطوةٌ متقدّمة إلى الوراء تزيد من التقوقع الطائفي والمذهبي، بل إنها أسوأ من قانون الانتخاب للعام ١٩٦٠[٥٤٨]، وحتى من كلام البطريرك صفير بأن ينتخب كلٌّ من المسيحيّين والمسلمين نوابهم بأنفسهم. لكن الدعوات المسيحية هذه، يجب أن تُفهم من زاوية خوف المسيحي على وجوده السياسي والاجتماعي، في ضوء «الاستيلاء» على صوته من قِبل «المَحادل» الإسلامية، وكذلك في ضوء صعود الإسلاميّين في المنطقة العربية بعد «الربيع العربي»، وما يحدُث في سورية تحديدًا.

إن الخوف على الوجود المسيحي السياسي والاجتماعي والحضاري، هو الذي جعل البطريرك الماروني بشارة الراعي يتحدّث في فرنسا عن مخاوف مسيحيّي لبنان من سقوط بشار الأسد في سورية، وأن يؤدّي إلى تحالُفٍ بين سُنّة سورية وسنّة لبنان، ما يُخلّ بالتوازنات في لبنان لغير مصلحة المسيحيّين، حيث قال: إذا وصلت الأمور في سورية إلى «حُكمٍ أشدّ من الحكم الحالي، كحكم الإخوان المسلمين، فإنّ المسيحيّين هناك هم الذين سيدفعون الثمن، سواء أكان قتلًا أم تهجيرًا، وها هي صورة العراق أمام أعيننا، وإذا تغيّر الحكم في سورية وجاء حُكم للسنّة فإنهم سيتحالفون مع إخوانهم السنّة في لبنان»[٥٤٩]. ودعا الراعي الحكومة الفرنسية والمجتمع الدولي إلى إعادة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلّة إلى لبنان «لنزع الذريعة من يد «حزب الله» بأن يُبقي على سلاحه ما دام أنّ هناك احتلالًا إسرائيليًّا. وقد فُهمت هذه التصريحات، بربط مصير المسيحيّين ببقاء الأنظمة القمعية في جوار لبنان، التي يعتقد مسيحيُّون أنها تحميهم من «التسونامي الإسلامي» الأصولي القادم[٥٥٠]، على أنها دعوة إلى بقاء الأنظمة القمعية وإلى تحالُف الأقلّيات الدينية ضدّ السنّة في المنطقة[٥٥١]. من ثَمّ، فقد انتقد الإليزيه - ومعه قوى ١٤ آذار - تصريح الراعي، في حين رحّبت به الحكومة السورية وقوى الأكثرية الحاكمة في لبنان. وقد وقع التباين نفسه في المواقف التي اتخذتها القوى اللبنانية من مسألة تصريح

---

٥٤٨ بولا أسطيح، «توافق المسيحيّين على قانون انتخاب يعطي كل طائفة حق اختيار مرشّحيها يثير امتعاضًا في لبنان»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٩ كانون الأول ٢٠١١.

٥٤٩ نقلًا عن: **الجزيرة نت**، الأخبار، ١١ أيلول ٢٠١١.

٥٥٠ راجع: عبد الرؤوف سنّو: «الوجود المسيحي في المشرق العربي: من الريادة والشراكة إلى الاضمحلال، فخسارة معطى اقتصادي وثقافي ووطني»، مجلة **الحداثة** (بيروت)، ١٣٩/١٤٠ (٢٠١١)، ص٢٩-٤٣. وقارن بمقابلة المؤلف مع Dany Jradi, 'The Recession of Arab Christianity', *Harvard Political Review*, 13 July 2012 <http://harvardpolitics.com/author/dany-jradi> accessed 24 April 2013.

٥٥١ جريدة **الشرق الأوسط**، ١٣ أيلول ٢٠١١.

البطريرك الراعي حول سلاح «حزب الله»[٥٥٢].

- **السنّة والشيعة: خلاف أم افتراق؟**

ممّا لا شك فيه أنّ مواقف السنّة والشيعة المتعارضة من النظام السوري، تؤدّي دورًا في التباعد بين أبناء المذهبين، على الرغم من وجود آلاف حالات الزواج المختلط بين أتباع المذهبَين[٥٥٣]. فيترتب على ذلك انخفاض الزيجات المختلطة بين أفراد الطائفتين، وينعكس أيضًا خلافات سياسية ضمن الأسرة الواحدة من زواج مختلط سنّي شيعي.[٥٥٤] والمسألة، برأينا، سياسيةٌ وليست عقائدية[٥٥٥]، إذ يشعر السنّة، منذ حرب لبنان، بأنّ التحالف بين الشيعة من «حزب الله» و«حركة أمل» مع النظام العلَوي في سورية ينعكس عليهم اغتيالًا وتهميشًا. ثمّ إنّ هذا التهميش وإنْ خفّ خلال تولّي رفيق الحريري رئاسة مجلس الوزراء بين العامين **١٩٩٢** و**٢٠٠٤**[٥٥٦]، فإنه قد ارتفع منسوبُه بعدما ازداد التحالف بين إيران وسورية ترسُّخًا بالحِلف العسكري بينهما منذ صيف العام **٢٠٠٦**، حيث ظهر محور إيراني - سوري - شيعي لبناني يتصدّى للمحور الأميركي المدعوم سعوديًّا، والذي يتلقّى السنّة و«قوى ١٤ آذار» الدعم منه[٥٥٧]. وتُرجم التباعد السياسي بين أتباع المذهبَين بالتوترات في الشارع على خلفية الانقسام بين «قوى ١٤ آذار» و«قوى ٨ آذار» حول «المحكمة الدولية»، واستقالة الوزراء الشيعة من حكومة السنيورة في **١٢** تشرين الأول عام **٢٠٠٦**، واعتصام «حزب الله» وجماعته في الوسط التجاري لبيروت منذ مطلع العام

---

٥٥٢ جريدة **الحياة**، ١١ أيلول ٢٠١١.

٥٥٣ جريدة **الشرق الأوسط**، **٢٥** تشرين الثاني ٢٠١٠. إنّ أرقام الرئيس نبيه برّي حول وجود **٣٦٢** ألف حالة زواج مختلط بين السُنّة والشيعة لا تؤكّدها دار الفتوى لعدم وجود حاسوب يحصرها. «كيف يؤثّر الخلاف السياسي في الزيجات السُنّة والشيعة المشتركة»، جريد **النهار**، ٨ تموز ٢٠١٣.

٥٥٤ كيف يؤثّر الخلاف السياسي، مرجع سبق ذكره.

٥٥٥ منذ تأسيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» في نهاية الستينات من القرن الماضي، أصبح للشيعة استقلالية مؤسّساتية في شؤونهم الدينية والسياسية. وطوال حرب لبنان، حافظ المجلس على التنسيق بينه وبين المجلس «المجلس الشرعي الإسلامي» (السنّي). لكنّ الخلاف بين الطائفتين السنّية والشيعية يدور حول قضايا تتعلق بالعقيدة وهلال شهر رمضان... إلخ. ومؤخّرًا، توسّع هذا الخلاف ضمن الطائفة الشيعية نفسها، فالشيعة الذين يتبعون مدرسة الإمام محمد حسين فضل الله يُفطرون في يوم مختلف عن الشيعة الذين يتبعون «حزب الله»، وبالتالي الوليّ الفقيه. كما يُصدر كلٌّ من مفتي الجمهورية اللبنانية والمفتي الجعفري فتاوى متباعدة، وأحيانًا متناقضة. انظر: ياسين سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص١٦٣-١٦٦، ويُطالِب سويد بمجلسٍ إسلامي موحّد يجمع علماء الطائفتين، لكن هذا مُستبعَد، بعدما أصبح كلّ مجلسٍ منغمسًا سياسيًّا في طائفته، ويُدافع عن سلوكها وممارساتها.

٥٥٦ باستثناء الفترة من العام ١٩٩٨ حتى العام ٢٠٠٠، حين كان الحريري خارج الحكومة اللبنانية.

٥٥٧ انظر: الفصل الرابع، ص٤٣٣-٤٣٦.

٢٠٠٧، وتهديدهم مقرّ رئيس الوزراء السنّي، فؤاد السنيورة. فاعتبر السنّة أنّ الهدف من تعطيل العمل الحكومي وشلّ البلاد اقتصاديًّا هو فرض «حزب الله» إرادته السياسية على الرئاسة الثالثة، بخاصةٍ أنّ ذلك تزامن مع تعطيل رئيس المجلس النيابي عمل المجلس من أجل عدم تمكين الأكثرية النيابية من انتخاب رئيس جمهورية جديد خلفًا للرئيس لحّود، مُتجاوزًا بذلك حقّه الدستوري[٥٥٨].

ومع أنّ استقالة الوزراء الشيعة مسألةٌ سياسية بحتة، فقد حصلت على تأييد «تجمُّع العلماء في جبل عامل»، وانبرى بعض أعضاء «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» للدفاع عنها[٥٥٩]. وفي المقابل، اتخذت «دار الفتوى» موقفًا مؤيّدًا لتيّار المستقبل. كلُّ هذا أعطى الصراع السياسي وجهًا مذهبيًّا. وما لبث التباعد بين أبناء المذهبين أن تصاعد في **٢٥** كانون الثاني **٢٠٠٧**، حين وقعت صداماتٌ دامية سُنيّة - شيعية في محيط «جامعة بيروت العربية»، تلاها في ٧ و٨ أيار **٢٠٠٨** قيام «حزب الله» وحلفائه باجتياح بيروت، ردًّا على سياسة الحكومة اللبنانية في شأن شبكة اتصالات «حزب الله»[٥٦٠]. وبما أنّ «تيار المستقبل» كان المستهدف، وتحديدًا رئيس الوزراء السنيورة، فقد تحوّل هذا التباعد إلى ضغائنَ وأحقاد، تُوّج بحصول قوى المعارضة برئاسة «حزب الله» - وبموجب «اتفاق الدوحة» - على «ثلثٍ ضامن» على التوالي في حكومتَي السنيورة وسعد الحريري، وبإسقاط حكومة سعد الحريري في **١٢** كانون الثاني **٢٠١١**، على أساس هذا «الثلث» زائدًا واحدًا[٥٦١]. واعتبر «تيار المستقبل» وحلفاؤه أنّ «المعارضة اللبنانية» أخلّت بتعهُّدها في «اتفاق الدوحة» الذي قضى «بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة»[٥٦٢]. ورأى النائب في «تيار المستقبل» مصطفى علّوش أنّ إسقاط حكومة الحريري كان جزءًا من الهيمنة الإيرانية، وقال: «إنها محاولة لضمّ لبنان الى المحيط الفارسي. لن نقبل بذلك. إننا لهم بالمرصاد».[٥٦٣] وكان واضحًا من كلام علّوش أنّ السنّة يرفضون الهيمنة الشيعية التي تأتيهم من إيران عبر «حزب الله».

وبخروج الأمين العام لحزب الله إلى الإعلام متحدّثًا عن تأليف حكومة جديدة، وأنّ

---

٥٥٨ سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص٧٧.

٥٥٩ الصحف اللبنانية في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٥٦٠ انظر: الفصل الرابع، ص ٤٤٠-٤٤١.

٥٦١ حول الموضوع، راجع الفصل الرابع ص ٤٥٤-٤٥٦.

٥٦٢ أنطوان مسرّه، «من وثيقة الوفاق الوطني - الطائف إلى اتفاق الدوحة (٢٠٠٨/٥/٢١): هل يبلغ اللبنانيون سنّ الرشد ميثاقيًّا؟»، في: **اتفاق الدوحة: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مُواطنية فاعلة**. بحث جماعي ووقائع ندوة عُقدت في بيروت في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٨، بيروت ٢٠٠٩، ص٥٦.

٥٦٣ نقلًا عن: جريدة **الرياض**، ٢٦ كانون الثاني ٢٠١١.

خيار التشكيل سيقع على نجيب ميقاتي، أعلن سنّة بيروت وطرابلس «يوم الغضب»، ونزلوا إلى الشوارع رافعين شعار «تيار المستقبل»، وقطعوا الطرقات، وهتف بعضهم بهتافات مذهبية. وكانت هذه اللحظة القصيرة التي ظهر فيها السيد حسن نصر الله، ليعلن اختيار رئيس لمجلس الوزراء، كافيةً لإثارة العصبية المذهبية عند السنّة، حيث شعروا بأنهم وزعيمهم وكطائفة، أصبحوا عمليًّا يخضعون لمشيئة «حزب الله»، بعد أن عاشوا عصرهم الذهبي خلال رئاسة رفيق الحريري للحكومات اللبنانية، ثم تولّى التيار تأجيج المشاعر العدائية تجاه «حزب الله» وسلاحه، وشنّ الحملات الإعلامية والسياسية اليومية ضدّه.

وبعد أقلّ من ثلاثة شهور على سقوط الحريري، اندلعت الثورة السورية في آذار ٢٠١١، فزادت من اصطفافات الطوائف اللبنانية وراء الخارج، حيث أخذ «تيار المستقبل» وحلفاؤه من المعارضة المسيحية الكارهون لنظام الأسد جانب الثورة، في حين حافظت «قوى ٨ آذار» على موقفها المؤيّد للنظام السوري، بينما انغمس «حزب الله» تدريجيًّا في القتال إلى جانب النظام السوري ضدّ شعبه. ولم تقف الأمور عند هذا الحدّ. ففي آب ٢٠١١، نشرت «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان» قرارها الظنّي في جريمة اغتيال الحريري، واتهمت أربعةً من أعضاء حزب الله بعملية الاغتيال. فاعتبر حسن نصر الله أنّ القرار الاتهامي «محاولة لتخريب العلاقة بين الطوائف اللبنانية، لا سيّما بين السنّة والشيعة»[٥٦٤]، ورفض تسليم المتهمين إلى المحكمة.

ب) الديمقراطية اللبنانية: سقوطها على وقع المدفع وخرق الدستور والقوانين

لقد ضُرب المثل على الدوام بديمقراطية لبنان الفريدة المُستحدَثة، التي تقوم أساسًا على التآلف مع نظام لبنان الطائفي السياسي، وتجعل من المواطن اللبناني منتسبًا أولًا إلى طائفته الدينية، فلا تتعامل الدولة معه إلا على أساس أنه ينتمي إلى الديانات السماوية الثلاث التي تعترف بها (اليهودية والمسيحية والإسلام)[٥٦٥]. وهذه الديمقراطية لم تأت بفعل تغيُّرات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية، بل لتمكين التعايش المجتمعي الطوائفي من الاستمرار والصمود. من هنا، فإنّ أول ما يلفت النظر في ديمقراطية لبنان، هو التوافق بين الطوائف على كيفية تعايشها، وحول حِصصها في الحكم وفي اتخاذ القرارات. إلا أنّ هذه الديمقراطية الفريدة في العالم العربي اصطدمت في السابق، كما اليوم، بالنظام الطائفي، أي بين حقّ المواطن وحقّ

---

٥٦٤ تلفزيون **France 24**، ١٩ آب ٢٠١١.

٥٦٥ أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانيّة بعد اتّفاق الطائف**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٩، ص ١٣٦-١٣٩.

الطائفة، وتاليًا بين الانتماء إلى الوطن والانتماء إلى الطائفة.

- **مرحلة ما قبل الحرب وخلالها: من التمايز عن المحيط إلى السقوط في المحظور**

صحيح أنّ حقّ التعبير، والحرّية الشخصية، وحرية الإعلام، وحرّية الطوائف في أن تمارس شعائرها في أحوالها الشخصية، هي من السمات المُميّزة للديمقراطية اللبنانية، إذ لا يذكُر تاريخ لبنان المعاصر انتهاكاتٍ خطيرة لحقوق الإنسان وحرّية الرأي، إلّا أنّ «الديمقراطية اللبنانية» لم تستطع أن تؤمّن مع ذلك المساواة بين المواطنين، ولا بين الطوائف على الصعيد السياسي. حيث كانت تجعل من بعض المراكز والمناصب السياسية حِكرًا على طائفةٍ دون أخرى. وليس بإمكان المواطن الكُفء في لبنان أن يجتاز حدود نصيب طائفته من المناصب والوظائف، بشكلٍ منسجم مع المادّتين السابعة والثانيةَ عشْرةَ من الدستور اللبناني، اللّتين تتحدّثان عن المساواة بين المواطنين[٥٦٦]. وصحيح أيضًا أنّ الانتخابات البرلمانية اللبنانية كانت تتميّز عن غيرها في محيط لبنان العربي، من ناحية إجرائها بانتظام، وبطريقةٍ حُرّة إلى حدّ بعيد، لكنّ نظام لبنان الانتخابي كان يُحدّد سلفًا هُويّة المقاعد الطائفية في المجلس النيابي[٥٦٧]. وقد لا تختلف بنية الحكومات اللبنانية عن التشكيلة الطائفية للمجلس النيابي، إذ كانت تتغير باستمرار كسمةٍ من السمات المُميّزة للديمقراطية اللبنانية، لكنْ على أساس تقاسُم الحقائب الوزارية بين الطوائف. وبلسان أحد الباحثين: «إنّ النظام اللبناني بتكريسه الطائفية، شجّع عليها، وقوّى من ساعدها، وجعل الطبقة السياسية بأسرها تحتمي في كنفها»[٥٦٨].

وإذا كانت الفترات الواقعة بين الأعوام **١٩٥٨** و**١٩٧٠**[٥٦٩]، ومن **١٩٩٨** إلى **٢٠٠٤**، قد شهدت في لبنان بروز العسكر في الحكم: ترؤُّس عسكري رئاسة الدولة اللبنانية في العام **١٩٥٢** (فؤاد شهاب)، وتأدية المخابرات العسكرية دورًا بارزًا في عهود: شهاب[٥٧٠]، وشارل حلو، وإميل لحّود، فإنّ الحكم في لبنان ظلّ مدنيًّا، واستمرّ الشعب ينتخب

---

٥٦٦ انظر: **الدستور اللبناني**.

٥٦٧ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت ١٩٨٧، ص١٣٦-١٣٨.

٥٦٨ سلامة، المرجع السابق نفسه، ص١٤٢.

٥٦٩ حكم قائد الجيش اللبناني الرئيس فؤاد شهاب بين العامين **١٩٥٨** و١٩٦٤، بينما فرض «المكتب الثاني» (الشعبة الثانية اللبنانية) ظِلّه على عهد الرئيس شارل حلو. حول الموضوع، انظر: نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكمٌ في الظل**، ط ٢، بيروت **٢٠٠٥**.

٥٧٠ نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، بيروت ٢٠٠٨، ص١٧٣-١٧٤. انتُخب الجنرال فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية ليس بفعل انقلابٍ عسكري، وإنما لحِياديته في الصراع الذي دار بين الرئيس كميل شمعون والمعارضة.

نوابه بطريقة حرّة إلى حدٍّ كبير. وعلى كل حال، يُعتبر الدور السياسي للجيش اللبناني هامشيًّا، مقارنةً بما كانت تقوم به الجيوش في الدول العربية، ولا يمكن الحديث عن «عسكرة» المجتمع اللبناني، باستثناء سلاح الميليشيات خلال مرحلة الحرب **١٩٧٥-١٩٩٠**، وسلاح «حزب الله» الذي عمل على تحرير لبنان في العام **٢٠٠٠**، وتصدّى للحرب الإسرائيلية على لبنان في العام **٢٠٠٦**، ثم ارتدّ إلى الداخل بعد صدور القرار الأممي رقم ١٧٠١. يُضاف إلى ذلك، سلاح منظمات فلسطينية كانت ولا تزال تدور في فلك النظام المخابراتي السوري.

وبسبب الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية والتطوُّر التاريخي للطوائف اللبنانية، تعمّقت الفوارق الاجتماعية بين المناطق، وبين الريف والمدينة، وبين الطوائف نفسها، وبقي لبنان «دولة المزرعة» أو «دولة العائلة» أو «دولة الطائفة». ولهذا السبب، اهتم الرئيس فؤاد شهاب بتحسين الأوضاع الاجتماعية والخدمات، وإنشاء المؤسسات العصرية. فضلًا عن ذلك، ساوى بين عدد المسلمين والمسيحيّين في وظائف الفئة الأولى[٥٧١]. لكنّ إصلاحاتِه لم تُستكمل، وجرى الانقلاب عليها، في وقتٍ تدخّل فيه الجيش في السياسة، وفقدت ديمقراطية لبنان طابعها المُميّز عن محيطها.

وعندما انتهى عهد الرئيس شهاب، اختار شارل حلو خلفًا له، وأوعز إلى المجلس النيابي عن طريق إلياس سركيس - كبير مستشاريه - بانتخابه، فتمّ ذلك في ١٨ آب **١٩٦٤**، بفضل تأثير شهاب في المجلس وفي الحياة السياسية[٥٧٢]. ولمّا اعتكف رئيس الحكومة رشيد كرامي ستة شهور في أعقاب الأحداث الأمنية في العام **١٩٦٩**، لم يستطع رئيس الجمهورية شارل حلو تعيين بدلٍ منه، خشية أن يتسبّب بأزمة مع المسلمين[٥٧٣]. وبعد التوصُّل إلى «اتفاق القاهرة»، لم يطّلع عليه البرلمان اللبناني، واكتفى بمناقشة غير رسمية لبنوده السرّية المُسرّبة عبر الصحافة، وذلك أثناء جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي[٥٧٤]، على الرغم من أنه كان يمسّ سيادة لبنان وأمنه الوطني، ما تسبّب بجرحٍ عميق في جسم «الديمقراطية اللبنانية». وقد فتح الاتفاق وإقصاءُ «المكتب الثاني» البابَ على مصراعَيه أمام تمدُّد النفوذ العسكري السياسي الفلسطيني في البلاد، وتدخُّل إسرائيل وسورية والقوى الخارجية في الأزمة اللبنانية، وبالتالي تعميق الانقسام

---

٥٧١ حول إصلاحات شهاب، راجع: ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، مرجع سابق، ص٣٨٧-٤٠٨.

٥٧٢ إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، مرجع سابق، ج٢، ص٨٧٣-٨٧٤.

٥٧٣ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٧٥.

٥٧٤ **محاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٢٢-٢٠٠٠**، «جلسة رقم ١٩٦٦: مناقشة البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي، العقد العادي، الدور التشريعي الثاني **١٩٦٩**»

والانشقاق بين المسيحيّين والمسلمين. ومنذ ذلك الاتفاق، تقلّصت ديمقراطية التوافق في اتخاذ القرارات الحاسمة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وذلك بسبب تضارُب مواقف القيادات الإسلامية واليسارية مع تلك المسيحية تجاه الوجود الفلسطيني ونشاطه والانقسام الشوارعي، وبخاصةٍ بعد حادثة ١٠ نيسان ١٩٧٣ ومقتل ثلاثةٍ من القادة الفلسطينيّين في عملية للكوماندوس الإسرائيلي على قلب بيروت[٥٧٥].

ومنذ اندلاع حرب لبنان في العام ١٩٧٥، سعى كثيرٌ من أبناء الطوائف المسيحية والإسلامية إلى حراكٍ عمودي بوسائلَ غير ديمقراطية تقوم على مبادئ الفكر الميليشياوي الذي ساد. فلم يعد هناك مجال لحراك اجتماعي أفقي أو عمودي عن طريق الشهادة العلمية أو الكفاءة كمعيار. كما فقدت المؤسّسات الدستورية دورها السابق، وتلاشت معالم الوحدة الوطنية بانشطار المؤسّسات والإدارة اللبنانيتين في أثناء حروب العماد ميشال عون (١٩٨٩-١٩٩٠). فظهرت حكومتان تدّعيان الشرعية بين الاستحقاق الرئاسي الذي لم يتم في أيلول ١٩٨٨ وبين «اتفاق الطائف» في تشرين الأول ١٩٨٩ (حكومة الحصّ، وحكومة عون التي استمرت تحكُم في مناطق سيطرتها حتى ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠)، وفَقَدَ المواطن العادي جزءًا كبيرًا من حقوقه في الحياة الكريمة والأمن، وكسب قوتِه أو ممارسة حقوقه الاجتماعية والسياسية، وهي من أولويات الديمقراطية. كما لم يعد لبنان تلك الواحة الإعلامية الحرّة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعرّض عدد كبير من مكاتب الصحف والصحفيّين إلى سلسلة من الاعتداءات والاغتيالات بسبب مواقفهم، كما جرت مصادرة أعداد الصحف المعارضة.

وقد علّق طلال سلمان، صاحب جريدة «**السفير**» ورئيس تحريرها، على وضع الصحافة خلال الحرب بالقول: إنّه لم تكن هناك صحافة ولا أهل قلم. وتساءل كيف تكون الصحافة مِنبرًا للحوار ووسيلة للتعبير وغِنًى فكريًّا عبر ممارسة حقّ القول و«الرأي والرأي الآخر»، في ظلّ سيادة التعصُّب والقتل بناءً على الهُوية، وحُكم السلاح الطائفي في الشارع والمطبعة، في البرلمان والبيت والنادي والجمعية، وصولًا إلى الميتم. وختم سلمان بالقول: «لقد حوّلتنا الحرب إلى «صُحف نِصف الحقيقة في أحسن

---

٥٧٥ الخازن، **تفكُّك أوصال الدولة في لبنان**، ص ٢٧٣-٢٧٩، و٥٢١. والواقع أنّ خروج وحدة الكوماندوس الإسرائيلية سالمةً من قلب بيروت بعد تنفيذ العملية، من دون أن تتصدّى لها قوى الأمن الداخلي أو الجيش اللبناني، قد أثار استياء المسلمين، الذين حمّلوا الدولة وقيادة الجيش مسؤولية التقاعس عن ردّ الغارة. وبعد تقديم رئيس الحكومة صائب سلام استقالته؛ بسبب عدم إقالة رئيس الجمهورية قائد الجيش إسكندر غانم، حدث انقسام بين المسيحيّين والمسلمين. انظر: رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج ٢، ص ٨٨٨-٨٩٠.

الأحوال، ونِصف الحقيقة نقيضه»[٥٧٦]، وبالكاد يستطيع القارئ أن يعرف حقيقة ما يدور على الساحة اللبنانية من خلال صحافتها، التي تكتب نصف الحقيقة ترهيبًا ومصلحة، أو بسبب تمويلها الخارجي. وهذا ينطبق على الإعلام المرئي والمسموع[٥٧٧].

- **ديمقراطية الطائف: الترحُّم على ماضٍ رديء**

عندما جلب «اتفاق الطائف» السلام إلى لبنان، تضمّنت «وثيقة الوفاق الوطني» نصًّا جاء فيه: إنه «لا شرعية لأي سلطة تُناقض ميثاق العيش المشترك»[٥٧٨]. فشكلت هذه الوثيقة انطلاقةً جيّدة لمصالحة وطنية، وإعادة بناء الدولة. وفي دولة ما بعد الطائف. وكان من المفترض أن يحصل تطوُّر نوعي في اتجاهٍ ديمقراطي غير طائفي، وأن يتم تطبيق «اتفاق الطائف» بروحٍ وطنية ووعي ثقافي، لكنّ ما حدث كان عكس ذلك. فقد نصّت المادة السابعة من دستور الطائف على أنّ «كل اللبنانيّين سواءٌ لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دونما فرقٍ بينهم»[٥٧٩]. في المقابل، أنّ ما طُبّق ويُطبق على أرض الواقع، من عدم تكافؤ الفرص وتمايُز بين المواطنين، وحصول بعضهم على حقوقٍ وامتيازات غير متوافرة لمواطنين آخرين... هو عكسُ ما نصّت عليه المادّة المذكورة. كما كانت السمة الأساسية لمرحلة ما بعد الطائف هي تهميش المسيحيّين، ورفع شعارٍ تقليدي مزيّف «لا غالب ولا مغلوب»[٥٨٠].

وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعطيل الحياة النيابية، وبخاصةٍ لجهة المُساءلة والمحاسبة.

---

٥٧٦ طلال سلمان، «محور الحرّيات»، في: **بناء الجمهورية الثانية ومشكلات السلام في لبنان**. سلسلة ندوات أُقيمت في النادي الثقافي العربي خلال عام **١٩٩١**، بيروت **١٩٩٢**، ص ٧٨-٧٩.

٥٧٧ عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**، مج٢، ص١١٦٦-١١٨٠.

٥٧٨ ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص **٢٥٠**.

٥٧٩ **الدستور اللبناني**، مرجع سابق.

٥٨٠ Maurus Reinkowski, 'National Identity in Lebanon since 1990', Orient 38 (3) (1997), 501. ويقول كمال ديب في كتابه: **هذا الجسر العتيق**، (ص**٢٤٥**): «إنّ النتيجة كانت أنّ ثمة غالبًا هو الطرف المسلم، ومغلوبًا هم المسيحيون. ونتج عن ذلك شعورٌ عام بالإحباط لدى المسيحيّين منذ التسعينات. فما كان وعدًا بالتوازن بين المسلمين والمسيحيين تُرجم إلى تراجع كبير من المسيحيّين وتقدُّم كبير للمسلمين، واتضح ذلك مع ظهور أول نموذج للرئاسة المارونية بعد الطائف مع الرئيس إلياس الهراوي، حيث أصبح الحاكم الفعلي للبنان هو رئيس الوزراء السنّي رفيق الحريري، في حين تمتع رئيس مجلس النواب الشيعي بسلطات جديدة وهامة». ومن وجهة نظرنا، فإنّ هذا القول صائب في جزئه الأول حول إحباط المسيحيّين، لكنّ جزءًا من هذا الإحباط يعود إلى الشرخ بين المسيحيّين أنفسهم منذ بدايات حرب لبنان. كما لا يمكن القبول بالنظرية التي تقول إنّ الحريري كان الحاكم الفعلي للبنان؛ ذلك أنه لم يحكُم أحدٌ لبنان باستثناء النظام السوري، و«الترويكا» هي دليل على ذلك، حيث ترك النظام السوري الرئاسات الثلاث تتنافس وتتصارع تحت سمعِه وبصره، ليصبح الحَكَم بينها والمُتحكّم بها.

كما جرى تغييب الحياتَين الحزبية والنقابية في البلاد، واعتماد سياسةٍ رسمية مدعومة من دولة الاحتلال، سورية، للتشفّي من بعض الفئات وتحجيمها. وقد رأينا كيف أدّت بدعة «الترويكا» إلى اختزال المؤسّسات الدستورية في أشخاص، وتسخير المؤسّسات العامة لأغراض سياسية أو طائفية أو مذهبيةٍ أو مصالحَ شخصية، فضلاً عن عدم توفير الفرص المناسبة أمام أصحاب الكفاءات لتسلُّم المناصب الإدارية الرسمية واقتصارها على المحسوبين والمحظوظين[٥٨١]. فجرى تقاسُم الوزارات والإدارات وفق مُحاصصةٍ مذهبية، وتمّ الاستغناء عن المُداورة في كثيرٍ من الأحيان. فوزارة المالية ظلّت بأيدي السُنّة مع بعض الاستثناءات، ووزارة الخارجية في أيدي الشيعة منذ حكومات السنيورة، وكذلك «الجامعة اللبنانية» و«الضمان الاجتماعي». كما أصبح الأمن العام مُحتكَرًا من قِبل الشيعة منذ عهد الرئيس لحّود. أمّا ما يُقال عن أنّ الموارنة احتفظوا برئاسة الجمهورية، فالواقع أنّ الطائف عمِل على تجريد الرئيس من سلطاتٍ كثيرة كانت مكّنته في السابق من أن يكون اللاعب الأول على الساحة السياسية والإدارية. وقد وصف الصحافي شارل أيوب ما آلت إليه صلاحيات رئيس الجمهورية بأنها هاجرت بدورها مع المسيحيّين المُهاجرين، الذين وجدوا أنّ رئيس جمهوريةٍ مجرّدًا من صلاحيات -بموجب دستور الطائف- لا يستطيع أن يُقدّم الدعم ولا الحماية للمسيحيّين المُقيمين[٥٨٢].

وفي المرحلة نفسها، صدرت قوانين للإعلام والانتخاب، كانت -كما ذكرنا سابقًا- على مقاس الأشخاص وأصحاب المصالح، وليس على مساحة الوطن، إذ سُنّ قانون الإعلام في العام **١٩٩٤** لتقاسُم مؤسّساته بين الطبقة الحاكمة، واستبعاد الإعلام المُعارض[٥٨٣]. أمّا قانون التجنيس للعام نفسه، فقد استُخدم بدوره من أجل تجيير أصوات المُجنَّسِين عابري الحدود لمصلحة سورية والنظام اللبناني الخاضع لها. إلى ذلك، استُخدمت قوانين الانتخاب وتعديلاتها التي صدرت بين العامين **١٩٩٢** و**٢٠٠٠**، بشكلٍ مُخالف لوثيقة الوفاق الوطني، وكانت في الواقع من أجل تأمين مقاعدَ نيابيةٍ للأقطاب والقوى السياسية التابعة لسورية - السلطة اللبنانية، واستهداف خصومها، حيث إنّ ما نصّ عليه الدستور اللبناني حول المناصفة في وظائف الفئة الأولى، وفي المجالس النيابية والوزارية بين المسلمين والمسيحيّين، لم يُطبّق بشكل صحيح. فمن خلال التلاعب بقوانين الانتخابات (تقسيم الدوائر)، جاء النواب المسيحيون إلى الندوة

---

٥٨١ انظر: ص٢٠٣-٢٠٤.

٥٨٢ شارل أيوب، «هجرة المسيحيين رهيبة. يكادون غير موجودين»، جريدة **الديار**، ١٧ كانون الأول **٢٠١٢**. ويورد أيوب في المقال نفسه أرقامًا تدلّ على أنّ نصف المسيحيّين ترك لبنان.

٥٨٣ تقرير ديما دبوس وآخرين، «الإعلام في لبنان»، الجزء الثاني، ص٦.

البرلمانية بأصوات الناخبين المسلمين، وفق مزاج المَحادل الانتخابية الإسلامية المدعومة من النظام السوري. وقد استُخدم قانون انتخاب ٢٠٠٠ (قانون غازي كنعان) ليكون «محدلة» ضدّ خصوم سورية - السلطة اللبنانية، و«بُوسطة» لنقل حلفائها إلى المجلس النيابي. صحيحٌ أنّ القانون أوحى أنه يريد إقامة الدوائر الصغيرة استجابةً لإرادة البطريرك صفير، إلّا أنه استهدف بتقسيماته المُعارضةَ المسيحية لسورية، ورفيق الحريري المُعارض للحّود، وذلك من أجل الإتيان بغالبيةٍ نيابية تسير في فلك سورية، وهو ما حصل، على الرغم من أنّ الحريري حصد معظم مقاعد بيروت[٥٨٤].

وفي أواخر حكومة الهراوي-الحصّ، انتهك رئيس الجمهورية الدستور بالدعوة إلى جلسة لمجلس الوزراء في أثناء غياب الرئيس الحص في «الأمم المتحدة» في ختام شهر أيلول ١٩٩٠، فرفض الوزراء حضور الجلسة، فتفاقمت المسألة بصمتٍ داخل مجلس الوزراء، وما لبث الحصّ أن قدّم استقالة حكومته في الأسبوع الأخير من كانون الأول من العام نفسه[٥٨٥]. كما جرى خرق الدستور خلال حكومة الهراوي -الحريري، عندما اتفق الرئيسان على إقالة وزير الطاقة جورج أفرام، المتمرّد على صفقة كهرباء كريهة الرائحة، مُخالفين بذلك المادّة (٦٩) من الدستور التي تنصّ على أنّ إقالة الوزراء تكون بموافقة ثُلثي الأعضاء في الحكومة[٥٨٦]. وفي أواخر عهد الرئيس الهراوي، تمّ انتهاك الدستور مرةً أخرى، عندما رفض الرئيس الحريري وكتلته التوقيع على قانونٍ أقرّه مجلس الوزراء (١٨ آذار ١٩٩٨) بنسبة الثلُثين لاعتماد الزواج المدني الاختياري[٥٨٧]. وكانت الحجّة أنّ القصد منه هو إحراجُه وضربُ شعبيته لدى الطائفة الإسلامية، كردٍّ على رفضه التجديد لفترة رئاسية أخرى للهراوي. ورفضت المرسوم قياداتٌ دينية وسياسية سُنيّة وشيعية ودرزية، وبدرجةٍ أقل الكنيستان المارونية والكاثوليكية[٥٨٨]. وعلى كل حال، كان من المفترض أن يقدّم الحريري استقالة حكومته

---

٥٨٤ نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، مرجع سابق، ص٥٦، و٥٩.

٥٨٥ «الوزارة السادسة والسبعون: تشكيل حكومة الدكتور سليم الحصّ الثالثة. من تشرين الثاني ١٩٨٩ إلى ١٢ كانون الأول ١٩٩٠». موقع: **يا بيروت**.
<www.yabeyrouth.com/pages/index1442.htm> accessed 2 October 2012.

٥٨٦ عارف العبد، **لبنان والطائف**، ص٣٠٨. ترد المادّة المتعلقة بإقالة الوزير خطأً عند العارف (٥٦). وعلى كل حال، فوفق موقع: **يا بيروت**، صدر مرسوم بإقالة الوزير أفرام (رقم ٣٩٢٠ تاريخ ١١ آب ١٩٩٣)، بعد موافقة مجلس الوزراء.

٥٨٧ عصام سليمان، **دور رئيس الجمهورية**، مرجع سابق، ص٧٣.

٥٨٨ أحمد بيضون، «تِسعَ عشْرةَ فرقةً ناجية - مقالة في أحوالنا (غير) الشخصية»، مرجع سابق، ص٧١-٧٥.

عندما رفض التوقيع على مرسوم المشروع، لكنه فضّل «انتهاك» النصوص (الدستور) على «التضحية» بالوطن، حسبما نُقل عنه. وعلى خطٍّ مُوازٍ، قام الحريري بتحريك الشارع السنّي و«دار الفتوى» وتجييش الإعلام عبر أجهزته ضدّ مشروع المرسوم[٥٨٩].

وعندما باشرت حكومة لحّود - الحصّ سياسة الإصلاح، تبيّن بعد قليل أنها كانت بنظر المعارضة (الحريري) حالة كيدية ظرفية، وغير عادلة، وموجّهة ضدّ فريق دون الآخر. لكن لحود اتهم الحريري بأنه كان العقبة المعرقلة لمسيرة الإصلاح[٥٩٠]. وقد رفض الرئيس الحصّ في أواخر عهد حكومته في العام ٢٠٠٠، التوقيع على مرسومَين مهَرَهُما رئيس الجمهورية إميل لحّود بتوقيعه، وقضَيا بإعدام شخصَين أُدينا بتهمة قتل. وسوّغ رئيس الوزراء موقفه بالقول: «الحياة يهبها الله وحده، ووحده يستردّها». فشكّل تصرُّفه هذا انتهاكًا للدستور[٥٩١] . وعلى الرغم من ذلك، انقسمت الآراء - وفق استطلاع - بين مؤيّد ومُعارض لعقوبة الإعدام، حيث أيّدت نسبة (٤٥٪) موقف الحصّ، وعارضته نسبة (٤٢٪). واللافت أنّ كبار السنّ أيّدوا العقوبة أكثر من الشباب، والرجال أكثر من النساء[٥٩٢]. وعندما أقدم ميشال المرّ، بصفته نائبًا للحصّ، على توقيع المرسومين أثناء سفر الرئيس الحصّ إلى الفاتيكان، اعتُبر تصرُّف المرّ انتهاكًا آخر للدستور [٥٩٣]. وهكذا، تشرعنت الممارسات التي تُخالف الدستور والقوانين[٥٩٤] في ظلّ الاحتلال السوري، فتهاوى ما سُمّي بِـ «ديمقراطية لبنان الفريدة»، ولم يبقَ منها سوى شعاراتٍ جوفاء. إذ كان من مصلحة سورية أن تزيد من الشرخ بين اللبنانيّين، طوائفَ وأحزابًا وأفرادًا، من أجل ضرب الديمقراطية في لبنان.

ومن ناحية أخرى، جرى خرق الدستور بالنسبة إلى رئاسة الجمهورية، وذلك عبر تعديل المادّة (٤٩) ثلاث مرّات، والتي تمنع رئيس الجمهورية من إعادة انتخابه للمنصب إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته، وكذلك موظّفي الفئة الأولى من الترشُّح لمنصب رئاسة الجمهورية قبل مرور سنتين على تقديم استقالاتهم: المرة الأولى بموجب القانون

---

٥٨٩ كبارة، **دور رئيس مجلس الوزراء**، مرجع سابق، ص ٨٤.

٥٩٠ فداء عيتاني، «لحود يفتح النار مجدّدًا على الحريري». موقع: **إيلاف**، ١٤ أيلول ٢٠٠٤. <www.elaph.com/Politics/2004/9/10011.htm?sectionarchive=Politics> accessed 2 October 2012.

٥٩١ جريدة **السفير**، ٢٠ آذار ٢٠٠٠. وتتعلق هذه المسألة بالمحكومين أحمد مرعش ومحمد محمود الحسين.

٥٩٢ استطلاع لمركز الدراسات والمشاريع الإنمائية (مدما). «انقسمت الآراء شبه مناصفة بين مؤيّدي عقوبة الإعدام ومعارضيها»، جريدة **المستقبل** ٨ أيار ٢٠٠٠.

٥٩٣ جريدة **السفير**، ٢٠ آذار ٢٠٠٠.

٥٩٤ فريد الخازن، «المصالحة الوطنية بعد الطائف»، مرجع سابق، ص **٥٣**.

الدستوري رقم ٤٦٢ تاريخ ١٩٩٥/١٠/١٩ والذي تمّ بموجبه التجديد ثلاث سنوات للرئيس الراحل إلياس الهراوي، والمرة الثانية لصالح انتخاب الرئيس إميل لحّود الذي كان قائدًا للجيش عشية انتخابه، وذلك بموجب القانون الدستوري رقم ٦٨٧ تاريخ ١٩٩٨/١٠/١٣، ثم تم تعديلها مرة ثالثة في التجديد للرئيس لحّود لمدّة ثلاث سنوات، وذلك بموجب القانون الدستوري رقم ٥٨٥ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٤. وفي حالتَي الرئيسَين الهراوي ولحّود، كانت سورية وراء تعديل المادّة (٤٩) في المجلس النيابي. فانتخب لحّود في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٨ من قِبل ١١٨ نائبًا، وتغيّب كلٌّ من أكرم شهيب، وأيمن شقير، وعلاء الدين ترّو، ومروان حمادة، ووديع عقل، وعمر كرامي، وخليل عبد النور، ووليد جنبلاط، واعتذر نبيل البستاني، وجورج ديب نعمة[٥٩٥]. وما ينطبق على الرئيس لحّود ينطبق بدوره على الرئيس ميشال سليمان[٥٩٦]، هذا على الرغم من أنّ تعديل الدستور لمصلحة سليمان حتّمه الفراغ في الرئاسة الأولى بعد انتهاء ولاية الرئيس لحّود[٥٩٧].

وقد ثبت منذ العام ٢٠٠٥، أي بعد خروج السوري من لبنان، أنّ ديمقراطية لبنان التوافقية في أسوأ حالاتها. ففي خريف ٢٠٠٦، أدّى الخلاف بين القوى السياسية حول سورية و«تمويل التحقيق الدولي» في مسألة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، إلى انسحاب الوزراء الشيعة من حكومة فؤاد السنيورة. وتبع ذلك تلاشي التوافق بين الرئاسات الثلاث، وحصول فراغ في الرئاسة الأولى، وتعطُّل المجلس النيابي. وهو ما دفع النائب سامي الجميّل إلى أن يترحّم على «الديمقراطية التوافقية» التي لم تؤدِّ إلّا إلى كوارث عاشها اللبنانيون وما يزالون يعيشونها، مُطالِبًا بإعادة النظر في صيغة التعايش، قاصدًا بذلك الحلّ الفدرالي[٥٩٨].

ومنذ استقالة الوزراء الشيعة وحتى أحداث أيار ٢٠٠٨ وتوقيع «اتفاق الدوحة» في الشهر نفسه، عملت «المعارضة اللبنانية» لحكومة السنيورة على استخدام الفِقرة (ي) من مطلع الدستور اللبناني، التي نصّت على أنه «لا شرعية لأي سلطةٍ تُناقض ميثاق العيش المشترك»[٥٩٩] لقلب الأمور لصالحها، باعتبار أنّ حكومة السنيورة أصبحت بالتالي

---

٥٩٥ حسن حمية، «انتخاب إميل لحّود رئيسًا عام ١٩٩٨ واستشهاد الحريري عام ٢٠٠٥. نائلة معوض تفوز في الانتخابات وتصبح وزيرة وتسلّم الراية إلى ابنها ميشال عام ٢٠٠٩»، مجلة **الأفكار**، حلقة ٤٢. <www.alafkar.net/details.php?type=reports&id=99> accessed 2 October 2012.

٥٩٦ طارق شندب، «آلية تعديل الدستور تمرّ بالحكومة»، جريدة **المستقبل**، ٨ كانون الأول ٢٠٠٧.

٥٩٧ شندب، المرجع السابق نفسه.

٥٩٨ سامي الجميّل: «الفدرالية ليست تقسيمًا، وكل القيادات المسيحية تدعو إليها بخجل». مقابلة مع **نهار الشباب**. <www.10452lccc.com/interviews07/samigmayel28.3.07.htm> accessed 2 October 2012. وقارن بـ: ص ١٧٤-١٧٥ من هذا الفصل.

٥٩٩ منصور، **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

فاقدة للشرعية باستقالة الوزراء الشيعة منها[٦٠٠]. ولم تعد هناك «ديمقراطية توافقية» في الحدّ الأدنى، وأصبح سير أمور الدولة ومؤسّساتها رهنًا برضى «حزب الله» وحلفائه، ومن ورائهما سورية وإيران. فجرى إقفال المجلس النيابي بأمرٍ من رئيسه لعرقلة انتخاب رئيس جمهورية جديد، كما تمّ تهميش رئيس الجمهورية إميل لحود ومقاطعته من قِبل «قوى ١٤ آذار» ومن بعض عواصم القرار في العالم، فتراجع دوره في أن يكون حكَمًا بين المؤسّسات وحاميًا للدستور.

- **ديمقراطية الأكثرية والمُثالثة والثلث الضامن: ثلاثة وجوه قبيحة لطائفية/ مذهبية واحدة**

قد يصحُّ القول إنّ المذهبية هي بنتُ الطائفية والوجهُ الآخر القبيح لها، خصوصًا عندما يكون هناك شرخ سياسي على صعيد الوطن. فخلال حرب لبنان وبعدها، كانت هناك دعوات شيعية إلى تطبيق ديمقراطية الأكثرية، أي أن يحكُم المسلمون باعتبارهم الطائفة الأكبر عددًا. حتى هذا التصور، وإنْ غُلّف بعبارتَي «الديمقراطية» و«الأكثرية»، فهو طائفي محض، ذلك أنّ الذين يدعون إليه ينطلقون من صفتهم الطائفية وليس من كونهم مواطنين لبنانيّين يتساوون مع شركائهم في «الوطن». وبما أنّ الشيعة هم الطائفة الإسلامية الأكبر -وفق إحصاءاتهم- فإنّ السير في هذا المشروع يؤدّي لا إلى إخافة المسيحيّين من هيمنةٍ شيعية فحسب، بل إلى إخافة المسلمين السنّة أيضًا. فأثناء انعقاد مؤتمر الطائف في خريف العام ١٩٨٩، جرى اقتراح «المُثالثة» بين الطوائف، لكن الاقتراح لم يُؤخذ به. وبعد الاتفاق الذي نجم عنه، كانت هناك دعوات لاستبدال الاتفاق القائم على المناصفة بالمثالثة في التوزيع، وأن يكون للشيعة حِصّة الثلث وحدهم في توزيع المناصب، ويكون الثلث الآخر لباقي المسلمين (السنّة والدروز والعلويّين)، والثلث الأخير للمسيحيّين، فيتحوّل لبنان بذلك إلى ثلاث كُتل طائفية، كلٌّ منها - باستثناء الكتلة الشيعية - تملك حق التعطيل، شرط التوافق بين المكوّنات المذهبية لكل واحدة. وفي حال عدم الاتفاق بين المسيحيّين، أو بين المسلمين من غير الشيعة، ينفرد الشيعة بحق «الفيتو« وحدهم، وفي حال تحالُف الشيعة مع طائفة أخرى، فإنهم يملكون الأغلبية المطلقة[٦٠١]. من هنا، فإنّ «المثالثة» تنتقص من حضور المسلمين السنّة والمسيحيّين بشكل

---

٦٠٠ انظر: رضوان السيد، «استقالة الوزراء الشيعة من الحكومة اللبنانية: الدلالات والتداعيات»، جريدة الشرق الأوسط، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦، و«نصّ عريضة المعارضة ضدّ الفريق الحاكم»، قناة **المنار** (لبنان)، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦.
<http://shiaweb.org/hizbulla/news/119.html> accessed 2 October 2012.

٦٠١ فادي شامية، «قراءة في صيغة المُثالثة. مصير مجهول للكيان اللبناني عندما تنفرد طائفة بـ «الثلث الصافي».

خطير، على الرغم من أنّ الأوّلين يتصدّرون ديمغرافيا لبنان. وهذا مُناقض تمامًا للعيش المشترك وللديمقراطية التوافقية.

وفي كل الأحوال، وفي ضوء تعذُّر الوصول إلى المثالثة، فقد اعتُمدت بعد «اتفاق الدوحة» في العام ٢٠٠٨ صيغة «الثلث الضامن» في تشكيل الحكومة[٦٠٢] - أو «المُعطِّل»، وفق «الموالاة»- الذي يتحكّم من خلاله «حزب الله» وحلفاؤه ببقاء الحكومة أو رحيلها، وفي اتخاذ القرارات الحكومية. صحيح أنّ حلفاء الحزب هم من المسيحيّين والسنّة والدروز، إلّا أنّ الصحيح أيضًا أنّ الطائفة الشيعية من خلال «حزب الله» وبدرجةٍ أقل «حركة أمل»، هي من يتحكم بالحكومات اللبنانية منذ مطلع العام ٢٠١١.

ولا شكّ في أنّ إعلان السيد حسن نصر الله «الطلب» من النائب نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة، بعدما اعتذر الرئيس عمر كرامي عن ذلك، هو دليلٌ على تغييب «الديمقراطية التوافقية». صحيح أنّ التكليف سار في مساره الدستوري - استشارات نيابية أجراها رئيس الجمهورية- إلّا أنّ تدخُّل نصر الله في مسألة اختيار كرامي ثم ميقاتي، أعطى الانطباع بأنّ التكليف كان كيديًّا وإملاءً شيعيًّا. من ثَم، فقد اتّهم النائب عن «تيار المستقبل» أحمد فتفت نصر الله بأنه يريد أن يفرض على لبنان رئيسًا للحكومة لا ينسجم مع الواقع، وأنه يتصرف وكأنه أعلى من المؤسّسات ومن رئيس الجمهورية ومن الاستشارات[٦٠٣].

ج) تساؤلاتٌ صعبة: أيُّ مستقبل للبنان؟

هناك سؤالان يُطرحان منذ العام ٢٠٠٥:

أولًا: هل يمكن للتحالفات الأفقية فوق الطائفية بين القوى السياسية أن تؤدّي إلى الاتفاق على إلغاء الطائفية السياسية، أو إلى تحسين مركز المسيحيّين في المعادلة السياسية، وتحديدًا في صلاحيات رئيس الجمهورية، كما يريد الموارنة؟

موقع: **الشبكة الدعوية**.
<www.daawa-info.net/article.php?id=623> accessed 2 October 2012.

٦٠٢ في الواقع، تعود مطالبة «حزب الله» و«حركة أمل» وميشال عون بالثلث الضامن إلى تشرين الثاني من العام ٢٠٠٦، عندما استقال الوزراء الشيعة وبدأ الحديث عن تشكيل حكومة جديدةٍ يكون فيها لقوى المعارضة الثلث الضامن (ثلث الوزراء + وزير واحد). لكنّ الرئيس السنيورة رفض ذلك، معتبرًا أنّ معنى ذلك تسليم الحكومة رأسها إلى «حزب الله وحلفائه». من هنا، فقد بقي السنيورة يحكم من دون وزراء شيعة. انظر: جريدة **الشرق الأوسط**، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٦٠٣ جريدة **الأهرام**، ٢٦ كانون الثاني ٢٠١١.

ثانيًا: هل «الفدرالية» هي الحلّ لمعضلة لبنان الطائفي؟
والجواب بالنسبة إلى السؤالين هو: لا. فكيف ذلك؟

- **الطائفية السياسية: هل يمكن إحالتها إلى التقاعد؟**

منذ «اتفاق الطائف»، تُكرّر الزعامات السياسية والروحية المسيحية، وبخاصة المارونية منها، رفضها إلغاء الطائفية السياسية؛ لأنّ ذلك - بالنسبة إليها - يعني «إلغاء المشاركة والتوازن»، وتُشدّد في المقابل على ضرورة إيجاد عقدٍ اجتماعي جديد ينطلق من «الميثاق الوطني» ويكون تصحيحًا لوثيقة الوفاق الوطني[٦٠٤]. وهذا يعني أن يتوافق اللبنانيون على ما «خرّبه» الطائف بالنسبة إلى المسيحيّين، والعودة إلى «الميثاق الوطني» أو ما يشابهه، والإبقاء على التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث وفق العُرف الراهن، مع مراجعة صلاحيات رئيس الجمهورية من ناحية تعزيزها.

وقد كرّر البطريرك الراعي بعد مجيئه إلى بكركي دعواه إلى «تصحيح» الطائف. فهل قصد البطريرك من ذلك العودة إلى «الميثاق الوطني»، وبالتالي استعادة صلاحيات رئيس الجمهورية التي فقدها بموجب الاتفاق[٦٠٥]؟، وهل أراد العودة إلى «الميثاق الوطني» بالعقلية الطائفية القديمة التي ولّدت التناقضات بين اللبنانيّين، وتسبّبت بحروب في ما بينهم، وغيّبت فكرة الوطن عندهم؟، وهل يمكن اليوم العودة إلى الوراء، أي إلى «الميثاق الوطني»، بعد الذي حقّقه «اتفاق الطائف» من توافق على انتماء لبنان وهُويته، المسألة التي كانت إحدى أكبر عِلل عدم التعايش في الماضي؟ فإذا كان اللبنانيون يريدون ميثاقًا جديدًا غير الطائف، فليكن ذلك، لكنْ شرط ألّا يكون بصيغةٍ طائفية بغيضة تزيد من الشرخ المجتمعي ولا تحقق السِلم الأهلي.

إن ما يجمع بين «حزب الله» وميشال عون ليس الوفاق على النظام السياسي القائم، بل على العكس، المصالح السياسية المشتركة والمتبادلة، ويوم تُبتّ مسألة نظام لبنان المنشود بينهما بجِدّية، فلن يوافق الشيعة على تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، كما يرغب عون، ولا على أن يمسك رئيس الجمهورية بالسلطة، كما كان عليه الحال قبل العام ١٩٨٩. صحيح أنّ «حزب الله» المرتبط بتحالف مع عون منذ شباط ٢٠٠٦ لم يعلّق على دعوات عون إلى استعادة صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، أو نزع صلاحيات رئيس مجلس الوزراء وضمّ هيئات الرقابة (المجلس التأديبي، والتفتيش المركزي، وديوان المحاسبة... إلخ) إلى رئيس الجمهورية، ولا على دعوة عبد الله بو حبيب، سفير لبنان السابق في واشنطن، إلى إعطاء الرئيس صلاحية حلّ المجلس النيابي

---

[٦٠٤] من حوار البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي مع تلامذة الصفوف النهائية لمدارس القلبَيْن الأقدسَين، جريدة **النهار**، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١.

[٦٠٥] جريدة **البلد**، ٨ آذار ٢٠١٢.

وإجراء انتخابات مبكرة، على الأقل مرّة خلال عهده، إلا أنّ الرئيس برّي اعتبر أنّ دعوات عون «مش وقتها»، وليست مطلبًا معقولًا. كما استنكر الرئيس عمر كرامي كلام زعيم التيّار الوطني الحرّ على وجوب تعديل صلاحيات رئيس الوزراء في ما يتعلق بنقل إشراف رئيس الحكومة على المؤسّسات الرقابية إلى رئيس الجمهورية، وصرّح أنّ «عودة رئيس الحكومة باش كاتب عند رئيس الجمهورية ليست واردة، وأنّ كلام عون كأنه طائفي»[٦٠٦]. وهذا ينطبق على «التحالف» بين الحريري وجعجع والجميّل، فإنّ تقاطع المصالح هو الذي يجمع بينهم، وهم لم يطرحوا حتى الآن رؤيةً مشتركة لمستقبل النظام الطائفي السياسي اللبناني، باستثناء إشارات آحاديةٍ من هنا وهناك من قِبل أعضاء في «حزب الكتائب اللبنانية» حول لبنان الفدرالي. ولعلّ ما يُطرح في الوقت الراهن من صِيغ متضاربة لقانون الانتخابات النيابية للعام **٢٠١٣**، وسَير «القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب اللبنانية» وراء المشروع الانتخابي الأرثوذكسي،[٦٠٧] على عكس «تيار المستقبل»، يشير إلى تقاطع المصالح هذه، ويدلّ على أنّ لبنان لا يزال بعيدًا عن أن يكون وطنًا، وإنما هو مزرعة طوائفية. ولهذا السبب، فالنظام الطائفي باقٍ وراسخ.

د) لبنان الفدرالي: مشروع حلّ أم للتقسيم؟

في ما يتعلق بالسؤال الثاني، حول الفدرالية، فالواقع أنها كانت مشروعًا إسلاميًّا خلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، ذلك أنّ المسلمين، بعدما رفضوا «دولة لبنان الكبير» ودولة الانتداب الفرنسي، وخافوا على وجودهم، في ظلّ هيمنةٍ مارونية على لبنان، اعترضوا على عدم إلحاقهم بسورية، فاقترحوا تحويل لبنان الكبير إلى فدراليات، من دون أن يُستجاب لدعواتهم، فضلًا عن عدم تحمُّس موارنة لبنان في ذلك الحين لمثل هذا المشروع[٦٠٨]. إن التعدّدية الثقافية، مصحوبةً بالهوية والانتماء وبالديمغرافيا العددية (ديمقراطية الأكثرية)، والخوف من «الآخر»، والخلافات حول المشاركة في الحكم، ووصول النظام الطائفي إلى طريق مسدود، كانت وراء دعوات البعض خلال الحرب وفي مرحلة ما بعد «اتفاق الطائف» إلى اعتماد التشريع المدني. ولأنّ هذا النظام يصطدم بعقبات كثيرة، وبخاصة من قِبل المسلمين؛ لكونه يمسّ شرعهم في ما يتعلق بالأسرة والإرث، فقد جعل ذلك البعض يطرح الحل الفدرالي لمعضلة لبنان.

---

٦٠٦ نقلًا عن: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣١١-٣١٢.

٦٠٧ ما لبثت «القوات اللبنانية» أن تنصلت من «المشروع الأرثوذكسي».

٦٠٨ راجع ص **٥٣**.

- **مشاريع فدرالية على وقع المدفع**

منذ اندلاع حرب لبنان، وفي ضوء المعارك وانهيار التعايش بين الطوائف، أصبحت الفدرالية مطلبًا مارونيًّا طرحته «الجبهة اللبنانية» كمُرادفٍ مُبطّن لتقسيم لبنان. ففي العام **١٩٧٥**، وضع «موسى برنس»، عضو المجلس الأعلى لحزب الوطنيّين الأحرار، مشروعًا للبنان فدراليٍّ يقوم على أربع مقاطعات غير طائفية، هي: جبل لبنان وعاصمتُه برمّانا، ولبنان الشمالي وعاصمته طرابلس، ولبنان الجنوبي وعاصمته النبطية، ومقاطعة بيروت الكبرى كعاصمة للاتحاد، في حين يكون رأس الهرم مارونيًّا ونائبه مسلمًا. واقترح كذلك أن يتم تأسيس برلمانٍ غير طائفي، ومجلس شيوخ طائفي، من أجل إلغاء الطائفية في المجلس النيابي[٦٠٩]. ولعلّ من حسنات هذا المشروع أنه يُبقي على أفراد الطوائف الدينية حيث هم، لكن من أبرز عُيوبه أنه يُبقي مارونيًّا على رأس هرم الحكم، وهي الشكوى الإسلامية الدائمة من تسلُّط الموارنة على لبنان. كما أنّ هذا المشروع لا يتطرّق إلى كيفية حلّ مشكلة الأقلّيات في الفدراليات الأربع، ولا مشكلات اللبنانيّين حول السياسة الخارجية، وبخاصة موقف لبنان من الصراع العربي - الإسرائيلي. وخلال حرب لبنان، اعتبر الأباتي شربل قسّيس، رئيس المؤتمر الدائم للرهبانية المارونية - الكسليك، أنّ التقسيم النفسي والعملي على الأرض يستلزم صيغةً قانونية ودستورية، و«إذا كانت الدولة الفدرالية تُنقذ الصيغة اللبنانية فلتكن، خاصةً وأنّ دستورنا قد تطوّر نحو الفدرالية، وقبِل به اللبنانيون، ولنُعلن ذلك، ونجعل الفدرالية موضع التطبيق»[٦١٠]. كذلك كتب فؤاد أفرام البستاني يقول: «لبنان ليس لبنانًا واحدًا في الداخل، لبنان لبنانان: حضارتان، تراثان، دِينان، ثقافتان، يستحيل عليهما أن يتفقا. كلّ ما يقوم من مظاهر الاتفاق فهو نفاق. إذا لم نشأ التقسيم فلا سبيل إلّا صيغة فدرالية»[٦١١].

وفي العام **١٩٧٧**، طرحت «لجنة الدراسات السياسية في الكسليك» مشروعًا آخر لإعادة تجميع لبنان «المقسّم» على أساس الفدرالية بين مسيحيّين ومسلمين، مُستندةً إلى «التعايش الصعب» بينهم منذ العام **١٩٥٨**. وسوّغت اللجنة مشروعها بأنه من أجل «تحقيق مشاركةٍ كاملة بالحكم، وطمأنة اللبنانيّين الخائفين من طغيان الأكثرية العددية المُؤيَّدة من الجوار على كِيانهم وثقافتهم وحضارتهم... وتسلّم المحرومين (المسلمين) إدارة شؤونهم كي لا يحرمهم أحد من مواردهم»[٦١٢]. وبوضوح أكثر، صدر عن «الجبهة

---

٦٠٩ «الحرب الأهلية اللبنانية، المبحث الأول: الاتجاهات المطروحة: الاتجاه الفيدرالي». موقع: **المقاتل**، وقارن بـ: عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعدّدية ولبنان**، مرجع سابق، ص٢١٦، و٢٢٩-٢٣١. ويعلّق المؤلّف على مشاريع فدرالية أخرى للمسيحيّين.

٦١٠ نقلًا عن خويري، **حوادث لبنان ١٩٧٦**، ج١، مرجع سابق، ص ١١-١٢.

٦١١ فؤاد أفرام البستاني، **مواقف لبنانية**، ج١، بيروت ١٩٨٢، ص ١٢٨.

٦١٢ «نظام سياسي مقترح للبنان الجديد»، سلسلة **القضية اللبنانية**، رقم ٢٠، شباط ١٩٧٧.

اللبنانية» بين الأعوام **١٩٧٧** و**١٩٨٠**، مذكّراتٌ وبيانات تدعو علنًا إلى الفدرالية كحلّ للمسألة اللبنانية. ففي خلوتَي سيّدة البير (**٢١-٢٣** كانون الثاني **١٩٧٧**) وزغرتا (**٢١-٢٢** كانون الثاني **١٩٧٨**)، تتجلّى الدعوة إلى «الكيانية المارونية» في البيانين اللذين صدرا عنهما، حيث كانت هناك دعوة صريحة بعد تجربة «حرب السنتين» إلى «اعتماد تعدُّدية المجتمع اللبناني في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحّد، وأن ترعى كلُّ مجموعةٍ حضارية فيه جميع شؤونها الثقافية والتربوية والمالية والعدالة المجتمعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقًا لخياراتها الخاصة»[٦١٣]. وخلاصة هذه المشاريع إقامةُ دولة فدرالية من ستة أقاليم، وأن تكون بيروت العاصمة الفدرالية بنظام خاص[٦١٤]. وفي أواخر العام **١٩٨٠**، طالبت «الجبهة اللبنانية» بتحويل الصيغة اللبنانية إلى نوعٍ من اللامركزية، أو الفدرالية، أو الكونفدرالية في إطارٍ لبناني شامل موحَّد وواحد[٦١٥].

ومع تصاعد الاقتتال الداخلي نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام **١٩٨٢**، والتدخُّل السوري لإفشال «اتفاق ١٧ أيّار **١٩٨٣**»، وانتفاضة ٦ شباط **١٩٨٤**، وأحداث الشرقية منذ العام **١٩٨٥**، طرح سمير جعجع مقولته: «أمْنُ المجتمع المسيحي من المدفون إلى كفرشيما»، والتي تجاوزت الفدرالية، وهدفت إلى انفصال المسيحيّين في مناطقهم عن شركائهم المسلمين في لبنان، كأفضل صيغةٍ، وذلك كي لا تتحوّل الديمغرافيا الإسلاميّة من جديد إلى خطر يُهدّد المسيحيّين[٦١٦]. لكنّ هذا «الكانتون» بدا متصدّعًا في ضوء الخلافات المُميتة بين الموارنة خلال فترة ما بين العامين **١٩٧٨** و**١٩٩٠**[٦١٧]، فضلًا عن أنه افتقد شرعيةً دولية. وينبغي الإشارة في هذا المجال إلى أنّ

---

٦١٣ نقلًا عن: **سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة ١٩٧٣...**، إعداد عماد يونس، ج١ «ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلّي»، بيروت **١٩٨٥**، ص٢١٨، و«الصيغة البديلة»، في: **العمل**، ١ آذار **١٩٧٧**، ص ١١٤. وقارن بسلسة «**القضيّة اللبنانيّة**» التي كانت تُصدرها اللجنة السياسيّة للبحوث اللبنانيّة - الكسليك، وخصوصًا رقم **٢٠** «نظام سياسي مقترح للبنان الجديد»، شباط **١٩٧٧**.

٦١٤ هذه الأقاليم هي: بعبدا، وبعلبك، وبيت الدين، وجبيل، وطرابلس وصور. أمّا الدفاع والشؤون الخارجية والمالية والعملة والجنسية والأحوال الشخصية والمواصلات البرّية والبحرية والجوّية، فتكون في يد السلطة الفدرالية المركزية.

٦١٥ بيار عطا الله، ««حلف لبناننا» أحيا الذكرى الأولى لانطلاقته: انتخاب الرئيس لا يحلّ الأزمة بل احترام التعدّدية وحق الاختلاف»، ٦ تشرين الثاني ١٩٧٦.

<www.10452lccc.com/newsreporter/pierreatallah6.11.07.htm> accessed 2 October 2012.

٦١٦ نقلًا عن: أنطوان نجم، «سمير جعجع فِكر ومقاوم ورؤيوي»، مجلّة **المسيرة**، نيسان **٢٠٠٤**، ص**١٥**. وحول دعوات جعجع وزعامات حزبيةٍ مارونية إلى الفدرالية، راجع الفصل السادس من كتابي: **حرب لبنان**، مج١، ص٦١٠-٦١٦.

٦١٧ تحت شعار «توحيد البندقية المسيحية»، أقدمت «القوّات اللبنانية» بزعامة بشير الجميّل على تصفية خصومها المسيحيّين. ففي العام **١٩٧٨** قامت باغتيال طوني فرنجية، زعيم ميليشيا «تيّار المَرَدة». وبعد

رجالَ دينٍ شيعةً وسُنّة تدارسوا في طهران في العام ١٩٨٦ مشروع إقامة دولةٍ إسلامية في لبنان[٦١٨].

صحيح أنّ فلسفة «كانتون جعجع» لحَظتْ أنّ بإمكان المسلمين أن ينضمّوا إليه عندما يحين الوقت بعد تحرير أنفسهم من النفوذ السوري[٦١٩]، إلّا أنّ تشديد جعجع على خصوصية المجتمع المسيحي وأمنه، كان يعني أنّ جعجع الخائف من الديمغرافيا الإسلامية غير جدّي في موضوع التحاق المسلمين بالكانتون المسيحي عندما يتحرّرون من النفوذ السوري. وحتى لو سلّمنا نظريًّا بصحّة نوايا جعجع تجاه ضمّ «الأصل» إلى «الفرع»، فإنّ وقوع المسلمين تحت الهيمنة السورية المباشرة، وذكريات الهيمنة والامتيازات المارونية، كانت تمنعهم حتى من التفكير في الموضوع. ومثلما فعل المطران مبارك مع وزير الخارجية البريطاني في العام ١٩٤٦[٦٢٠]، كذلك أبلغت قياداتٌ مارونية في «الجبهة اللبنانية» السفير الأميركي في بيروت «جون مكارثي» (John McCarthy) - وفق رواية لريمون إدّه - أنها على استعداد للتنازل لسورية عن البقاع وعكار وطرابلس، ولإسرائيل عن جنوب لبنان أو أجزاءٍ منه، أي عن «لبنان المسلم» من أجل تحقيق «لبنان الماروني»[٦٢١]. واعتُبرت الفدرالية يومها من قِبل المسلمين مشروعًا لتقسيم لبنان[٦٢٢].

- **فدرالية ما بعد الطائف: للحلّ أم للتقسيم؟**

صحيح أنّ الدعوات في لبنان إلى الفدرالية لا تزال خجولة، ولا تحظى بأية شرعية في الثقافة السياسية اللبنانية، إلّا أنّ الصحافي والباحث جهاد الزين يرى أنّ لبنان بعد الطائف انقسم عمليًّا إلى أربع فدراليات، وهي[٦٢٣]:

عامين، أقدمت القوات على تصفية «نمور الأحرار». وفي العام ١٩٨٥، انتفضت ضدّ رئيس الجمهورية أمين الجميّل، وفي آذار عام ١٩٨٥، حصلت انتفاضة داخل القوات ضدّ سمير جعجع قام بها إيلي حبيقة. ووقع الصدام بينهما عقب قبول حبيقة بـ«الاتفاق الثلاثي» الذي رَعَته سورية بين ميليشيات لبنانية في أواخر العام ١٩٨٥، وفي محاولة حبيقة الفاشلة في أيلول ١٩٨٦ لاقتحام المنطقة الشرقية. كما وقعت اشتباكات واسعة بين جعجع وميشال عون في شباط - آذار ١٩٨٩، ثم بين عون والسوريّين في آذار من العام نفسه، وظلّت متقطّعة حتى سقوط عون في تشرين الأول ١٩٩٠ على يد الجيش السوري الذي اقتحم المنطقة الشرقية. انظر: سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ٤٢٢-٤٧٥.

٦١٨ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ٦١٦-٦٢٣.

٦١٩ هانف، **لبنان: تعايُش في زمن الحرب**، ص ٧٣٠.

٦٢٠ راجع ص ٧٩-٨٠.

٦٢١ ريمون إدّه، **ضمير لن يموت**، دار الجيل، بيروت، ص ٣٢١-٣٢٢.

٦٢٢ الجسر، ميثاق ١٩٤٣، مرجع سابق، ص ٤٢٢، وقارن بـ: سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ٥١٦-٥٢٦.

٦٢٣ نقلًا عن: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٨٢-٣٨٣.

١. **الكانتون الشيعي** من الناقورة إلى مشغرة في البقاع الغربي من دون انقطاع، ثم مع انقطاع بين ٥٠-٧٠ كلم، ليعاود اتصاله في البقاع الأوسط صعودًا حتى الهرمل.. مع الضاحية الجنوبية وبعض أحياء بيروت الغربية.
٢. **الكانتون الدرزي** الممتدّ على قضاءَي الشوف وعاليه ومرتفعات قضاء بعبدا، ثم مع انقطاع من ناحية الشرق، إلى أن يعاود اتصاله من حاصبيا إلى راشيا.
٣. **الكانتون السنّي**، ويضمّ المناطق الأكثر تقطُّعًا، وهي: بيروت الغربية، وطرابلس وامتدادها الساحلي بين المنية والقلمون، وصيدا، وعكار، والضنّية، إلى البقاعَين الأوسط والغربي حتى العرقوب.
٤. **الكانتون المسيحي**، ويمتدّ من كفرشيما حتى زغرتا، بطولٍ يبلغ حوالى ٨٠ كيلومترًا، إضافة إلى بيروت الشرقية.

وضِمن هذه الكانتونات - كما يرى كمال ديب - هناك سبعة «مايكرو كانتونات» (غيتوات) طائفية ومذهبية على مستوى بيروت الكبرى، وُلدت خلال الحرب، ولا تزال، وهي: الضاحية الجنوبية الشيعية، تحت سيطرة «حزب الله»، وجنوبها الضاحية الدرزية وتضمّ خلدة والشويفات وعرمون، وتتصل بالجبل الدرزي، وهي تحت نفوذ طلال أرسلان ووليد جنبلاط، والضاحية الأرمنية في شرق الأشرفية، وهي شبه منعزلة اجتماعيًّا عن بيروت الكبرى، والضاحية الشرقية المسيحية عند كفرشيما مرورًا بالحدث وعين الرمّانة، وشرقًا حتى الدكوانة وسدّ البوشرية وسنّ الفيل، وهي متصلة شمالًا بالكانتون المسيحي. وهناك منطقة مسيحية تمتدّ من وسط بيروت التجاري حتى «المتحف الوطني»، وتطلّ على نهر بيروت، وهي متصلة بالضاحية المسيحية في شرق بيروت وشمالها. أمّا «بيروت السنّية، فتضمّ أحياء رأس بيروت، والروشة، والزيدانية، والمصيطبة، والطريق الجديدة بشكل خاص. وهذه المناطق معزولة عن المناطق والمدن التي يتمركز فيها السنّة. وأخيرًا، هناك «بيروت الشيعية» وقد نمت خلال الحرب وبعدها، وتضمّ أحياء برج أبي حيدر، والبسطة، والخندق الغميق، وحي اللجا، ولها معابر إلى الضاحية. وتُعتبر الضاحية الجنوبية أهمّ معالم الكانتون الشيعي وحقيقةً واقعة على الأرض»[٦٢٤].

وعلى الصعيد السياسي، تغيب الفدرالية في الوقت الراهن عن خطاب جعجع، لكنها تُطرح من حينٍ إلى آخر من قِبل أوساط في «حزب الكتائب اللبنانية» كحلّ

[٦٢٤] ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٨٤-٣٨٥.

للمعضلة اللبنانية[٦٢٥]. ويتردّد هذا الطرح على لسان الرئيس أمين الجميّل وبشكلٍ متكرّر على لسان نجلِه النائب سامي. وقد أسّس الأخير «حِلف لبناننا» في خريف العام **٢٠٠٧**، الذي طالب بإقامة «النظام المناطقي أو النظام الفدرالي»، مُدّعيًا أنهما لا يؤدّيان إلى تقسيم لبنان أو تجزئته، بل إلى وضع آليةٍ لاستيعاب التنوع اللبناني ضِمن وحدةٍ حضارية. وبرأي «الحلف»، فإنّ بإمكان اللبنانيّين أن يختاروا النظام الفدرالي الروسي، الذي يضمّ «مناطق» تسكُنها أقلّيات تعيش بخصوصياتها الثقافية والاجتماعية في محيطٍ أكثري، أو اعتماد النظام البوسني أو الكندي، حيث يلحظ الأول تعيين وسيطٍ من الحكومة المركزية لضمان حقوق الأقلّيات في الأقاليم الفدرالية، في حين أنّ ثمة محكمةً دستورية كندية تسهر على حقوق الأقلّيات وحرّياتهم[٦٢٦].

يرى النائب سامي الجميّل أنّ الفدرالية هي الحلّ الوحيد لمشاكل لبنان المُزمنة، بعد فشل صيغة العام **١٩٤٣** واستحالة تطبيق العلمنة الشاملة، ويعتبر أنّ «اتفاق الطائف» بُني على أساس صيغة العام **١٩٤٣** التي فشلت، ويتساءل عن سبب التمسُّك بالطائف ما دام أنه - كصيغة العام **١٩٤٣** - يُدخل الطوائف اللبنانية في صراع دائم، بسبب خوفها بعضها من بعض. ولا يُفضّل الجميّل النظر إلى المجموعات على أنها طوائفُ دينية، بل باعتبارها مجموعاتٍ ثقافيةً وعاداتٍ وتقاليدَ وطرائق عيش. ويعتقد أنّ تطبيق الفدرالية سيجعل الطوائف تعيش في حالة أمانٍ ومن دون قلق، ما يجعلها تُوقف تطلُّعها نحو الخارج، وتركّز اهتمامها على التنمية والخدمات. كما يؤكّد أنّ محكمةً دستورية مركزية تستطيع الحفاظ على حقوق الأقلّيات الدينية في الفدراليات، على أنْ تُدار الأمور في الفدراليات من قِبل الأكثرية السكّانية. ويختم الجميّل بالحديث عن مُكوّنات النظام الفدرالي المركزي: مجلس نيابي، ومجلس شيوخ، وحكومة مركزية تهتمّ بسياسة الدفاع والسياسة الخارجية والسياسة المالية العامة، ومحكمة دستورية عُليا لحفظ الحقوق والفصل في النزاعات[٦٢٧]. ومؤخرًا، أعلن عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب سجعان قزّي أنّ اللبنانيّين أمام أحد خيارَين: إمّا تقسيم لبنان، وإما الفدرالية[٦٢٨].

---

٦٢٥ «الكتائب: الفدرالية مقابل إلغاء الطائفية»، جريدة **الأخبار**، **١٥** كانون الثاني **٢٠١٠**، ويتضمّن المقال دعوةً صريحة من النائب سامي الجميّل إلى الفدرالية.

٦٢٦ عطا الله، «»حلف لبناننا» أحيا الذكرى الأولى...»، مرجع سابق.

٦٢٧ سامي الجميّل، «الفدرالية ليست تقسيمًا»، مرجع سابق.

٦٢٨ مقابلة مع سجعان قزّي، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب، برنامج الحدث، **تلفزيون الجديد**، **٢١** تموز **٢٠١٢**.

وبالإضافة إلى تصوُّر سامي الجميّل للحلّ الفدرالي، يحدّد أحد دُعاة الفدرالية في لبنان[٦٢٩]، في معرض تسويقه لها، خمسة أسبابٍ اجتماعية وسياسية توجب التحوّل إليها:

أ) كون المسلمين يُربّون أولادهم ويُعلّمونهم تربيةً دينية مبنيّة على القرآن.
ب) تطلُّع المسلمين إلى رئاسة الجمهورية لانتزاعها من أيدي المسيحيّين.
ج) رفض المسيحيّين أن يعيشوا تحت حُكم دولةٍ إسلامية.
د) الطائفية المجتمعية التي تؤدّي إلى التصادم بين خصوصيات الطوائف، وتمنع التلاقي بين مُكوّنات الشعب اللبناني.
هـ) ظهور سُنيّة سياسية منذ العام **٢٠٠٥**، وشيعية سياسية منذ العام **٢٠٠٨**.

لذا، يرى الباحث المذكور أنّ إقامة فدرالية، «أي اتحاد طوائف» لا مركزي مدني، أمرٌ ضروري لتحقيق «عدالة سياسية وإنمائية على السواء، لكافة المكونات والمناطق والأفراد»، ويطالب بأن يُعبّر شكل الدولة الدستوري عن «البنية التحتية المجتمعية، ليأخذ كُلُّ ذي حقٍّ حقه، فيسُود الاستقرار والتلاقي»، مُقترِحًا إنشاء مجلس رئاسي من الطوائف الكبرى الستّ لمعالجة الخللَين التوازني والتمثيلي في الحكم والسلطة، ويعتبره علاجًا لمسألة أنّ القرآن يأمُر المسلمين بأن يكون حاكمُهم مسلمًا، وفق الآية (٥١) من سورة المائدة، التي تنهى المسلمين عن أن يُولُّوا عليهم غير مسلمين.

ينطلق الباحث من فكرةٍ أساسية تقوم على الخوف من «الآخر» المسلم. فيحاول تسويغ عدم إمكان التعايش بين المسيحي والمسلم، واضعًا المسلمين كلّهم في سلّةٍ واحدة (المسلم المتديّن، والمسلم الأصولي، والمسلم «الإرهابي»، والمسلم الليبرالي، والمسلم العَلماني) ليصل إلى أن الفدرالية هي الحلّ النهائي لمعضلة لبنان التعدُّدي وللعلاقات بين المسيحيّين والمسلمين، وعدم استيلاء الآخرين (المسلمين) على الدولة في لبنان بطُرقٍ ديمقراطية، وأسلمتِها. أمّا المجلس الرئاسي المركزي الفدرالي، فيرى أنه «سيُنتج عدالةً سياسية وإنمائية لكلّ المكوّنات والمناطق والأفراد»، ويجعل الدولة الفدرالية «دولةً حيادية لا تدخل في النزاعات والمحاور القريبة منها والبعيدة...».

هذه الآراء وغيرها تحمل مغالطاتٍ عدة، وهو ما يجعلنا نطرح الأسئلة التالية: ألن يتكوّن المجلس الرئاسي من رؤساء الطوائف في الأقاليم؟، ألن يُمثّل كلُّ رئيس فدرالي طائفته؟، هل سيغّير هؤلاء الرؤساء الطائفيون في لبنان الفدرالي عقولهم

---

٦٢٩ طوني حدشيتي، «هل تلتقي الدولة المدنية مع الدولة اللامركزية؟»، موقع: **ليبانون فايلز**، ٢٦ نيسان ٢٠١٢. <www.lebanonfiles.com/news/370448> accessed 2 October 2012.
وطوني حدشيتي، «أسئلة عن الدولة المدنية والفيدرالية واللامركزية... نقاش مع د. عبد الرؤوف سنو»، جريدة **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٢.

وأحاسيسهم الطائفية ويتحوّلوا إلى وطنيّين وعَلمانيّين؟ وهل هناك ضمانات في لبنان بأن تكون المحكمة الدستورية العليا المكان النهائي لحلّ النزاعات بين الفدراليات وتأمين حقوق الأقلّيات، كما يريد الجميّل؟، وهل بالإمكان في لبنان الاتفاق على دستور مُوحّد للاتحاد الفدرالي، بعيدًا عن إرادات الطوائف والمذاهب؟، وعندما تنتقل رئاسة الاتحاد الفدرالي إلى الرئيس الطائفي «السابق»، هل سيعمل لصالح الفدراليات، أم لصالح طائفته[٦٣٠]؟...

وحول قول الجميّل إنّ الحكومة المركزية تأخذ على عاتقها الاهتمام بالسياسات الخارجية والدفاعية والمالية العامة، نطرح السؤال التالي: كيف سيتفق رؤساء الفدراليات على السياسة الدفاعية وعلى السياسة الخارجية وهم لم يتفقوا عليها يومًا في لبنان الموحّد، لا سيما أنّ كل طائفة في الفدرالية ستصبح -حُكمًا- أكثر تعلُّقًا بالخارج وأكثر انجذابًا إليه وخضوعًا له[٦٣١]، لتستقوي به على الفدراليات الأخرى؟ فالشيعة -على الأقل مَن يتبع «حزب الله» منهم- سيتطلّعون إلى إيران، بينما سيتطلّع السُنّة إلى السعودية، وربّما إلى سورية في حال سقط النظام البعثي هناك وقام مكانه نظامٌ آخر سُنّي منفتح عليهم (مخاوف البطريرك الراعي). وفي سياق هذا الإسلام الإقليمي الشيعي والسنّي المُثير للخوف، قد يتطلّع الموارنة مجددًا إلى إسرائيل طلبًا للحماية، أو قد تسعى الأخيرة إلى استقطابهم، كما فعلت في السابق، عبر استغلال مخاوفهم ممّا يدور حولهم وما قام في إقليمهم من فدراليات مذهبية.

ثم إذا ما جرى الاتفاق على تحييد لبنان عن الصراعات الخارجية القريبة والبعيدة، فما الذي يضمن وقوف الفدراليات بعضها إلى جانب بعضٍ في التصدّي للخارج إذا ما اعتُدي على إحداها، أو إذا كانت إحدى الفدراليات هي المُعتدية على الأخرى؟ والدولة الفدرالية هي تلك المؤسسة التي لديها صلاحيات إعلان الحرب وإبرام السلام، وتُشرف على النظام النقدي وعلى العملة المتداولة، وعلى التجارة الخارجية والجمارك والهجرة، وهي التي تفترض سلطة مركزية تضمن الترابط والتضامن بين الكيانات المنضمّة إلى الفدرالية... إلخ، في مقابل احتفاظ الدول الفدرالية بسلطاتٍ تتعلّق بمصالحها المحلّية[٦٣٢]. وأخيرًا، كيف سيتم في لبنان الفدرالي التعدُّدي الاتفاقُ على سلاح «حزب الله» وعلى

---

٦٣٠ هذه هي مقولة «روجيه إدّه» في ردّه على مقالي عن الفدرالية والدولة المدنية. فإنه يرى أن يُنتخب رئيس الدولة الفدرالية على أساس غير طائفي أو إثني أو عنصري. «نظام اتحادي لا مركزي ولا طائفي» جريدة **اللواء**، ٩ أيار ٢٠١٢.

٦٣١ قارن بـ: عطا الله، **نزاعات الداخل وحروب الخارج**، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

٦٣٢ ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج ٢، ص ٩٣٥.

العلاقة بدول الخارج، وهو أحد أهم مُسوِّغات مُطالبة الموارنة بالفدرالية، في حين فشل لبنان المركزي في ذلك؟!»[٦٣٣]

وفي هذا السياق، يُشكّك الباحثان إدمون ربّاط وكمال ديب -في معرض خوفهما على لبنان الموحّد من النظام الفدرالي- في إمكان الاتفاق في لبنان على نظام فدرالي وابتداع جهازٍ مشترك ينسّق بين الدول التابعة للفدرالية، فضلًا عن الاتفاق على الصلاحيات المنوطة بهذا الجهاز، وبخاصة في مسائل السياستَين الخارجية والدفاعية. ويطرح ربّاط فرضيّة أنّ الطوائف اللبنانية قبلت جميعُها بالصلاحيات الفدرالية، وبوجود حكومةٍ مركزية عليا (الحكومة الفدرالية) أعضاؤها مُمثّلون عن الوحدات المحلّية التي هي الطوائف اللبنانية، ويتساءل عن «الإرادة التي ستطغى عندئذ دخل كذا (داخل) الحكومة الفدرالية؟ ومن الذي يرجّح الكفّة عند العزم على اتخاذ قرار نهائي المسيحيون أم المسلمون؟ وما الذي يحول دون أن تسعى كل طائفة من الطوائف داخل المحكمة المذكورة إلى تحقيق غلَبتِها وهيمنتها؟»[٦٣٤].

وأمّا كمال ديب، فيرى أنّ الوضع في لبنان هو عكس ما هو في الفدراليات الغربية، «ذلك أنّ السلطات المفترضة للدولة المركزية هي بالضبط ما اختلفت عليه أطراف الصراع الداخلي (السياسة الخارجية ومسائل الحرب والسلم). فكيف تستطيع الدولة الفدرالية أن تحافظ على وحدة البلاد إذا كانت الموضوعات الجوهرية المُفترَض أن تكون عماد السلطة المركزية هي محلّ خلاف؟، وبالتالي، [فإنّ] الكلام عن الفدرالية بوصفها حلًّا لفشل الصيغة [كلام سامي الجميّل] ليس صحيحًا، بل المقصود هو الكونفدرالية أو التقسيم. وأي تسوية جديدة سيراها السنّة أو الشيعة وحلفاؤهم على حساب «مكتسباتهم» قد تكون مدخلًا لحروب جديدة أو سقوط الدولة اللبنانية»[٦٣٥].

وهذا يجعلنا بدورنا نضيف إلى ما قاله ربّاط وديب، أنّ اتخاذ القرار الفدرالي لن يكون بين الطائفتين الرئيستَين، المسيحية والإسلامية، بل داخل كُلٍّ منهما من مذاهب وقوى وفعاليّات وأحزاب، حيث يستطيع «حزب الله» في الوقت الراهن أن يفرض إرادته، ليس على الطائفة المسيحية في المجلس الفدرالي فحسب، بل على الطائفة الإسلامية كذلك، من سُنّة ودروز، بل حتى على كلّ اللبنانيّين.

---

٦٣٣ قارن بمقالي: عبد الرؤوف سنّو، «ردّ على مقال طوني حدشيتي حول الحلّ الفيدرالي: يؤدّي إلى التقسيم والتقوقع الطائفي/المذهبي على الذات»، جريدة **اللواء**، ٣ أيار ٢٠١٢، وفي موقع: **ليبانون فايلز**، ٥ أيار ٢٠١٢. <www.lebanonfiles.com/news/373028> accessed 2 October 2012.

٦٣٤ ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج ٢، ص ٩٣٧.

٦٣٥ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٣٧٧-٣٧٨.

من هنا، فإنّ تحرُّك الفدراليات الطوائفية سيأخذ الشكل التالي:

١. أنْ تعمد الطائفة ذات الأكثرية العددية في الدولة الفدرالية، في ضوء ثقافة عدم الاعتراف بالآخر، إلى فرض هيمنتها على الطوائف أو المذاهب الأخرى الأقلّ حجمًا التي تعيش تحت سيادتها. وفي هذه الحالة، تكون الأقلّيات الدينية أو المذهبية عمليًّا تحت رحمة الطائفة الأكبر[٦٣٦]، ما يؤدّي إلى حدوث توتُّر ونزاعات.

٢. أن تقوم الطائفة ذات الأكثرية العددية بتطهير مناطقها من الأقلّيات الدينية أو المذهبية للوصول إلى حالة صفاءٍ أو نقاء طائفي أو مذهبي في حيّزها الجغرافي، مُتوسِّلةً في ذلك العُنفَ والتخويف والتهجير. وتاريخ جبل لبنان خلال الحرب الأهلية عام ١٨٦٠، وبين العامَين **١٩٧٥** و**١٩٩٠** حافلٌ بالأمثلة على التطهير الطائفي والتهجير.

٣. أن تكون طائفةٌ معيّنة مُقطّعة الأوصال في الأقاليم الفدرالية المُزمَع إنشاؤها، ولا تتمكّن من تشكيل وحدةٍ بشرية متصلة ومتواصلة. فإمّا أن يخضع بعض مجموعاتها لسيطرة الطائفة الأكبر حجمًا في الحيّز الجغرافي، أو أن ينزح، طوعًا أو قسرًا، إلى مناطقَ تسود فيها جماعته الطائفية أو المذهبية.

إن الفدرالية القائمة على الجغرافيا تستلزم تجانُس كلّ طائفة في منطقة سكنها. ولكن هذا لم يؤدّ إلى حلّ في السابق، وأدّى إلى سقوط «نظام القائمقاميّتين» الذي لم يحافظ على الأقلّيات الدينية، ما أدخل لبنان في حربٍ أهلية في العام ١٨٦٠[٦٣٧]. فكيف سيؤسّس السنّة إقليمهم الفدرالي اليوم وهم مُقطَّعُو الأوصال، في الوسط والشمال والجنوب والبقاع الغربي، وينتشرون في كلٍّ من مُدن بيروت، وطرابلس، وصيدا؟! وما الذي سيكون عليه الإقليم الفدرالي المسيحي، الذي يتنشر أفراده في خارج كسروان، البقاع والجنوب؟!، وهذا ينطبق على الشيعة، الذين سيكون بعضهم ضِمن الإقليم المسيحي في كسروان، في حين سينقطع التواصل بين شيعة الجنوب وشيعة البقاع. وكيف سيتمّ الاتفاق على بيروت عاصمةً للجميع، وثُلثا سكّانها من المسلمين؟!.

والسؤال الأكبر الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: ماذا ستفعل الفدراليات بأتباع الطوائف الأخرى من الأقلّيات في داخل أقاليمها: هل ستُهجّرها، أم ستقضي عليها بالسكّين؟! يرى سامي الجميّل أنّ بالإمكان إبقاء الأقلّيات في أمكنتها وحمايتها بالمحكمة

---

٦٣٦ سليمان، **الفدرالية**، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥، و١٢٣.

٦٣٧ جورج عطا الله، **نزاعات الداخل وحروب الخارج**، ص ٣٩٢.

الدستورية، وأن تُدار الأمور من قِبل الأكثرية المناطقية، بمعنى أننا سنعود إلى منطق لبنان الطوائفي والطائفي، حيث هناك أكثريةٌ وأقلّية، وهو ما يرفضه «القوميون اللبنانيون» و«القوميون الفدراليون» اليوم في لبنان الموحّد. وعندما يرفض المسيحيون في لبنان الموحد نظرية حكم الأكثرية «الإسلامية» للأقلّية «المسيحية»، فهل ستقبل الأقليات المسيحية أو حتى الإسلامية الخضوع لحكم أكثرية من غير دينها (نظرية سامي الجميّل حول حكم الأكثرية للأقلية)؟ ومعنى ذلك أننا سنعود إلى المشكلات الطائفية السياسية نفسها التي يعاني منها لبنان الموحّد. ثم، مَن الذي يقوم بتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية في ما له علاقة بشؤون الأقلّيات إذا ما تعرّضت للأذى أو الاضطهاد؟ وإذا ما تعرّضت أقلّية مسيحية في أحد الأقاليم الإسلامية للظلم، على سبيل المثال، وتطلّب ذلك استخدام القوّة لرفع الظلم عنها، فهل يضمن النائب الجميّل أن تشارك الأقاليم «الإسلامية» في فرض سلطة الدولة الفدرالية بالإكراه، أو القيام بحملةٍ عسكرية لإحقاق العدل؟.

فضلًا عن كلّ ذلك، يتمتّع المواطن في دساتير الدول الفدرالية بحرّية التنقل بين دول الاتحاد والتملّك[٦٣٨]، فماذا لو حدث نزوح من إقليم فدرالي إلى إقليم آخر ضِمن الاتحاد الفدرالي، وأراد أفراده شراء أراضٍ في «إقليمهم الجديد»؟، أوَليس يخاف المسيحيون اليوم ويقلقون من عمليات استحواذ المسلمين على أراضيهم؟ وماذا يحدث إذا ما تغيّرت الديمغرافيا بفعل التكاثر السكّاني عند الأقلّية في أحد الأقاليم، على عكس ما تشتهيه الأكثرية؟، فهل سيخرّب «النموّ غير الطبيعي» المستجدّ في الإقليم الفدرالي بعد زمنٍ معيّن «العيش المشترك» بين «اللبنانيّين»، أو عبر مُطالبة الأقلّيات الطائفية بحقوق تضُنّ بها عليها الأكثرية؟، وهل يمكن للمسلمين في بيروت، سُنّةً وشيعة ودُروزًا، إعلان فدرالية، ويتمّ بعد ذلك الاتفاق على مصير ثلث سكّانها غير المسلمين، أم أنّ العاصمة مهمة جدًّا للجميع، فيتقرّر أن تبقى بيروت موحَّدةً وعاصمة مركزية للاتحاد؟...

يبيّن الجدول رقم (٨) التداخل السكاني الطائفي في مختلف المناطق اللبنانية، بغضّ النظر عن حجم أفراد الطائفية، وهو ما أدّى إلى تداخل المصالح الاقتصادية لأتباع الأديان المختلفة، وفق ما يُسمّى ب«العلاقات الوظيفية»، حتى في زمن الصراعات والحروب. لذا، من الصعب الافتراض أنّ الأقلّية ستقبل بحكم الأكثرية، وأنه في الإمكان حدوث تبادُلٍ للأقلّيات الدينية من منطقة إلى أخرى، من دون مشكلات. يقول أحد الباحثين المعاصرين: «أيُّ عبقري يستطيع أن يقسّم هذا الخليط من الطوائف

---

٦٣٨ حول هذه النقطة، راجع: «النظام السويسري»، موقع: **الأوراس القانوني**، ٢٨ آذار ٢٠١٠. <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t١٢٧٤-topic> accessed 2 October 2012.

والمذاهب إلى «كانتونات» جغرافية تتميز بالصفاء الطائفي، أو المذهبي، من دون أن يقوم بمجازرَ طائفيةٍ أو مذهبية تؤدّي إلى نوع من «الترانسفير» للأقلّيات في كلّ كانتون؟ ومن يستطيع أن يتحمّل الوزر الإنساني والتاريخي لمثل هذا العمل الرهيب؟»[٦٣٩].

جدول (٨): إحصاءات تقريبية معاصرة حول الطوائف التي تشكّل أكثريةً وأقلّية دينية في الأقضية[٦٤٠]

القضاء	نسبة المسيحيّين	نسبة المسلمين	ملاحظات
بشرّي	٪ ٩٩	٪١	
زغرتا	٪٩٥	٪٥	
الكورة	٪٩١	٪٩	
عكار	٪٣٣	٪٦٧	
البترون	٪٩٦	٪٤	
كسروان	٪٩٥	٪٤	
جبيل	٪٨٦	٪١٤	١٢٪سُنّة/ ٢٪شيعة
زحلة	٪٦٣	٪٣٧	
راشيا	٪١٠	٪٩٠	
جزين	٪٦٥	٪٣٥	
حاصبيا	٪١٠	٪٩٠	
بنت جبيل	٪٦	٪٩٤	
النبطية	٪٤	٪٩٦	
بعلبك	٪٩	٪٩١	
الضنّية	٪٥	٪٩٥	
بعبدا	٪٥٥	٪٤٥	
بيروت	٪٤٠	٪٦٠	
الشوف	٪٣٠	٪٧٠	الدروز ضمن المسلمين
المتن	٪٨٦	٪١٤	
عاليه	٪٣٠	٪٧٠	الدروز يشكلون الأكثرية الإسلامية
طرابلس	٪ ٧	٪٩٠	٣٪علويون

[٦٣٩] سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص٦٩.

[٦٤٠] أشكر الدكتور طوني بدر على تزويدي بالمعلومات الإحصائية العائدة إلى الجدول، علمًا أنه يُجري أبحاثًا حول التوزيع الطوائفي في لبنان.

وفي ضوء صِغر مساحة لبنان وضعف موارده الاقتصادية، وما قد تسفر عنه الفدرالية من تشرذم أو توزُّعٍ لموارد لبنان الموحّد على الأقاليم، وربما تفوُّق الواحد منها في موارده وقواه البشرية على الآخر، فكيف سيكون مستقبل اقتصاد لبنان الفدرالي؟ ألم تكن هناك دعوات مسيحية مزمنة أثناء عهد المتصرفية إلى ضمّ سهل البقاع ومدنٍ ساحلية إلى جبل لبنان؛ لأهمّيتها الحيوية الاقتصادية بالنسبة إلى الجبل؟ ألم يُوْلِ البقاع، اقتصاديًّا، وجهه شطر الشرق -نحو سورية -أثناء العهد العثماني وفي عهد المتصرّفية؟ وهل ستكون موارد المياه والأرض والقوى البشرية العاملة وغيرها من الثروات متوافرةً بشكلٍ متوازن لكل الطوائف في الدولة الفدرالية. إنّ أي خلل في هذا يعني إمكان حدوث صراعٍ دموي حول ترسيم الحدود وعلى الموارد والمنافذ والسهول، قد يؤدّي بالتالي إلى التقسيم؟. وماذا ستفعل الطوائف التي لا تتمتع بمنافذَ حيويةٍ على البحر، أو تلك التي لا تمتلك الثروات، ونحن على أبواب مرحلة النفط والغاز؟ وهل سيكون للهرمل وبعلبك حصة في نفط «الساحل»؟ وهل هناك ضمانات بعدم حدوث صراعات وحروب على الثروات القادمة؟

في لبنان المركزي، جرى الاتفاق مؤخّرًا على اللجنة التي ستُشرف على النفط والغاز، لكنّ المسألة تحتاج بعد ذلك إلى تلزيم استخراجها، في ضوء تسابُق زعماء الطوائف على الحِصص. فكل فريقٍ طائفي يريد حصّته أو حصةً لطائفته. وإذا انحصرت هاتان المادّتان الاستراتيجيتان افتراضًا في الساحل مقابل جنوب لبنان، فمعنى ذلك أنّ نزاعًا سوف ينشأ بين الإقليم الشيعي، الأقرب جغرافيًّا إلى النفط والغاز من غيره من أقاليم الفدراليات، وبين غيره من الأقاليم. وكيف سيحصل سُنّة صيدا على حِصّتهم من الثروة؟ ثمّ أليست للفدرالية المسيحية والدرزية حقوقٌ في هذه الثروة، وكذلك الدولة المركزية؟.

في العراق الفدرالي، يكاد الاتحاد أن يتصدّع بسبب الخلاف بين الإقليم الكردي والحكومة المركزية على الحدود وعلى حقوق الحكومة المركزية وحصة الإقليم في ثروته وفي بيع نفطه بنفسه[٦٤١]. والشيء نفسه حصل حول النفط في أبيَى بين السودان وجنوبه الذي انفصل عن شماله.

بناءً على كل ما تقدّم، يمكن للنظام الفدرالي أن يكون مشروع حربٍ بين الطوائف اللبنانية حول مصير الأقليات الطائفية في الفدراليات وحقوقها، وحول ترسيم الحدود،

---

٦٤١ «عضو بلجنة الطاقة: بعض شركات النفط تستغلّ الخلاف بين المركز والإقليم للضغط على بغداد». موقع: **السومرية نيوز**.
<www.alsumarianews.com/ar/1/46489/news-details-Iraq%20politics%20news.html>
accessed 2 October 2012.

والمنافذ والموارد والثروات[٦٤٢]، من دون أن ننسى الخلافات حول السياستين الدفاعية والخارجية. وكل هذا سيؤدّي إلى تقسيم لبنان وظهور دُويلاتٍ مذهبية تحلّ محل الاتحاد الفدرالي، وعندئذ قد لا يكون بإمكان «اللبنانيّين» العودة مجدّدًا بقواهم الذاتية إلى لبنان الطائفي الموحّد السابق إلّا بتدخل خارجي[٦٤٣]، وهو أمر مُستبعَد في ظلّ الخلافات الدولية، وبخاصة بين روسيا والولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما رأيناه بوضوح في المواقف من الثورة السورية ومن المِلف النووي الإيراني. فضلًا عن أنّ العودة إلى لبنان الطائفي تعني العودة إلى التناحر والتنازع، كما كان عليه الحال قبل الفدرالية والتقسيم.

وإذا كان أفق الفدرالية مسدودًا أمام اللبنانيّين؛ بسبب الاعتبارات التي أتينا على ذِكرها، فإنّ الدعوات المتزامنة - المُستترة والعلنية- إلى أسلمة لبنان، سواء من قِبل «حزب الله»[٦٤٤]، أو من قبل تيارات سلفيةٍ سُنّية متشدّدة، أو ما يخشاه الموارنة من تحالُفٍ سُنّي-سنّي على مستوى سورية ولبنان[٦٤٥]، هي على درجة من الخطورة بقدر الفدرالية، وقد تؤدّي إلى فرار المسيحيّين من لبنان ومعهم بعض المسلمين المُتنوّرين، ودقّ «إسفين» في التعايش الإسلامي-المسيحي.

هـ) هل الحلّ في الدولة المدنية؟

في ضوء انسداد أفق النظام الطائفي السياسي اللبناني، وكذلك الفدرالية، أين يكمن الحلّ إذًا؟

لقد ختمت كتابي «**حرب لبنان**» بالسؤال التالي: «كيف يمكن إلغاء نظامٍ طائفي سياسي اجتماعي من دون تهميش الطوائف المسيحية وإثارة مخاوفها من هيمنة إسلامية؟ وكيف يمكن جعل نظام لبنان ديمقراطيًّا أكثريًّا من دون تسلُّط المسلمين عليه؟، بمعنًى آخر: كيف يمكن جعلُ أبناء الطوائف الدينية ينظرون إلى أنفسهم على أنهم لبنانيون

---

٦٤٢ قارن بمقالي: «خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفدرالية، أم الدولة المدنية؟»، وقارن أيضًا بردّ السيّد طوني حدشيتي على مقالي: «هل تلتقي الدولة المدنية مع الفيدرالية اللامركزية؟».

٦٤٣ ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ج ٢، ص ٩٣٩.

٦٤٤ خلال حرب لبنان، كانت هناك دعواتٌ لشخصيات دينية من «حزب الله» إلى إقامة الدولة الإسلامية. وفي العام ١٩٨٦، صدر عن جماعة مؤلَّفةٍ من علماء شيعةٍ وسُنّة دستورٌ لدولة إسلامية. وفي الوقت الحاضر، لا يتحدّث «حزب الله» في العلن عن الدولة الإسلامية، لكنّ تبعيّته وطاعته العمياء لِ «الوليّ الفقيه»، تحمل معها إمكان أنْ يَعهد إليه «الوليّ الفقيه» إقامة دُويلةٍ إسلامية. انظر: عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان**، مرجع سابق، مج١، ص٦١٦-٦٢٣.

٦٤٥ «الراعي والدفاع عن النظام السوري»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٤ أيلول ٢٠١١.

أوّلًا، ويرون لبنان الوطن في هُويّتهم؟»[٦٤٦]. واليوم أجيب بأنّ الحلّ هو في الدولة المدنية الديمقراطية العادلة، التي يُشترط لإيجادها أن تتوافر الإرادةُ الجماعية الصادقة؛ لأنّ قرار إقامتها لا يأتي من فوق، والبنية التحتية المجتمعية الطائفية هي المُحدِّد لقبول الدولة المدنية أو رفضها. إنّ إمكانية قبول المسيحيّين بدولةٍ مدنية هي أكبر من قبول المسلمين، باعتبار أنها -وفق تفسير رجال الدين المسلمين- تتناقض مع شريعة القرآن، إذ حتى الزواج المدني الاختياري رفضَه المسلمون، رجالَ دينٍ وساسةً وجماهير، فكيف سيقبل المسلمون بهذا النمط من الدولة؟!

نحن نعترف بصعوبة إسقاط الدولة المدنية على مجتمع طائفي، ولكنْ أليس من الأفضل أن «نجرّب» هذه المحاولة، بدلًا من الذهاب إلى الفدرالية كحلٍّ متطرّف أشدّ خطورةً على لبنان، كِيانًا ووحدة شعب؟ من الأفضل والأجدى أن نبني الدولة المدنية الديمقراطية العادلة والأكثر أمانًا، على أنْ نبقي على النظام الطائفي أو نسير من تلقاء أنفسنا إلى الهاوية في مشروع فدرالي سينشأ عنه حتمًا تقسيمُ للبنان للأسباب التي عرضناها للتو. فإذا فشلت الدولة المدنية يبقى لبنان موحّدًا، ويفتّش اللبنانيون عن حلّ آخر. أمّا إذا اعتمدنا الفدرالية وفشلت، فمعنى ذلك أنْ لا خيار أمام الفدرالية الطوائفية سوى التحوُّل إلى دولٍ مستقلة، أي تقسيم لبنان.

في الدولة المدنية تزول الخلافات حول المصالح المُحقّة وغير المحقة، ويتقارب أبناء الشعب الواحد، وتنبثق وحدةٌ مجتمعية تؤسّس لوحدةٍ وطنية يشعر كل فرد منهم، في ظل نظامٍ ديمقراطي عادل، بأنه مُتساوٍ مع «الآخر»، وأنه يتمتع بالحقوق والواجبات نفسها، ومنتفع مثله بثروات البلد، ولا يشكل الواحد منهم تهديدًا للآخر. فيقوى الداخل اللبناني ويتماسك في مواجهة الجيو-سياسة ومؤامرات الخارج. صحيح أنّ هذا التحول هو طريق طويل وصعب ويتطلب التحضير بالتربية على المواطنة، وحظر الأحزاب الطائفية، وتخفيف حِدّة الطائفية والمذهبية المجتمعية، فضلًا عن قبول المسلمين بدولةٍ مدنية أو علمانية، إلّا أنه يبقى الحلّ الوحيد المتوافر والأضمن للمستقبل.

ورُبّ سائل: ماذا نفعل بالأديان، حيث يتخوّف البعض من أن تكُون الدولة المدنية ضدّ الدين؟ والجواب أنّ الدولة المدنية على الرغم من أنه لا دين لها، وتتعاطى مع شعبها على أساس المواطنة، فإنها لا تضطهد الأديان، إذ يمكن لشعبها أن يُمارس شعائره الدينية أو لا يُمارسها، وله الحق في أن يطرح أفكاره ويُعبّر عنها بحرّية. والدولة المدنية لا يمكن أن

---

[٦٤٦] عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان**، مج٢، ص١٦٩٥.

تكون مؤمنةً كما يُروّجها «حزب الله»[٦٤٧]، ولا ذات مرجعيةٍ إسلامية كما يدّعي «الإخوان المسلمون» في مصر، بل هي دولة وطنية لجميع أبنائها. وإنّنا إذا حقّقنا الدولة المدنية، فعندئذٍ لا تعود «ولاية الفقيه» في شقها الديني تخيف الآخرين، حيث يمكن للحزب أن يتبع دينيًّا من يشاء، ولا يخشى المسيحيون من أن يستجيب سُنّة لبنان للأصولية في دول الجوار (سورية)، ما دام أنّ الولاء السياسي هو للبنان وحده، ومصالح لبنان فوق كل اعتبار.

إن المشكلة في إقامة الدولة المدنية في لبنان تكمن -بعيدًا عن النوايا- في أنّ قياداتٍ روحيةً مسيحية تدعو إليها في العلن، شرط ألّا تقود إلى العَلمانية المُلحدة[٦٤٨]، بينما تغيب هذه الدعوة عند المسلمين، مع أنهم، في السابق كما اليوم، لا يرفضون الانخراط مع شركائهم في الوطن في نظامٍ سياسي لا يتعارض مع شرعِهم. ولكنْ هناك من المرجعيات -وبخاصةٍ الإسلامية منها- من يتخوّف من وضع نظام الأحوال الشخصية في يد الدولة المدنية.

في دول الغرب، حيث تُطبَّق العَلمانية، تكون الأحوال الشخصية (زواج، وطلاق، وإرث... إلخ) من ضمن مهامّ الدولة، ويمكن للمواطن إذا شاء بعد ذلك أن يعقد زواجه أو طلاقه لدى المؤسّسة الروحية التي يتبعها. فهل بالإمكان التوافق في لبنان على قانونٍ للزواج المدني الاختياري، مع الإبقاء في الوقت نفسه على تشريعات الأحوال الشخصية كما هي في أيدي المؤسّسات الروحية، فيكون النظام السياسي عندئذ غير طائفي، وتقتصر مهامّ الدولة المدنية على استخدام قوانينَ وضعيةٍ لتسيير الشأن العام المشترك لكل المجموعات الدينية، ويكون التعامل مع أفراد المجتمع على أساس المواطنة؟ هذا ممكن، على الرغم من الإحباط الذي تسبّبت به مؤخرًا مواقف مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قبّاني وعلماء سنّة في رفض الزواج المدني الاختياري.

صحيحٌ أنّ الدولة المدنية المُقترَحة ناقصة وعلى المقاس اللبناني، وليست تلك التي يريدها الكثير من اللبنانيّين، وذلك عبر الإبقاء على الربط بين الدولة والطوائف من خلال إمساك المرجعيات الدينية بالأحوال الشخصية، إلى جانب اعتماد الزواج المدني الاختياري. وقد يقول البعض إنّه لا دولة مدنية قامت في العالم على أساس تبعية مُواطنيها لمؤسّساتهم الدينية، لكنّ هذا النظام، برأينا، يبقى الأفضل، في ظلّ طائفيةٍ مجتمعية ونظامٍ طائفي سياسي لا يمكن إصلاحُه أو تحسينه، يُفرّق ولا يجمع، وفي ظل فدراليةٍ مُدمّرة قد تُطلّ برأسها.

---

٦٤٧ عبد الرؤوف سنّو، «دولة حزب الله المدنية المؤمنة!»، جريدة **النهار**، **١٥** كانون الثاني **٢٠١٢**.

٦٤٨ سنّو، «دولة حزب الله المدنية المؤمنة!»، المرجع السابق نفسه.

لكن، ما هي الخطوات المتكاملة المطلوبة لتحقيق الدولة المدنية؟

١. إرادة جماعية تنبثق من حوار وطني جامع للقوى السياسية والروحية والمدنية بوجوب الحفاظ على لبنان موحَّدًا وذا سيادةٍ واستقلال، وتفعيل «إرادة العيش المشترك»، والاستغناء عن النظام الطائفي السياسي وعن أية طموحات إلى دولة فدرالية، والانتقال إلى الدولة المدنية[٦٤٩]. ومن دون وجود هذه الإرادة الجماعية، لا يمكن الدخول في الدولة المدنية.

٢. إقامة بناءٍ سياسي ديمقراطي، ينطلق من إصلاح جذري شامل يقوم على العدالة والمساواة، ورفع أيدي زعماء الطوائف عن الدولة ومؤسّساتها، التي يجب أن تُعبّر عن الجميع، وتضمن الحُرّية السياسية والعدالة والأمن لهم، ويثق بها المواطن.

٣. تحرير الوظيفة من القيد الطائفي، ما دام أنّ المادّتين السابعة والثانيةَ عشْرةَ تنُصّان على ذلك.

٤. وضع قانون انتخابٍ عصري يتيح للبنانيّين الانتخاب والإتيان بمُمثّليهم الفعليّين إلى البرلمان عن طريق اعتماد نظامٍ مختلط يجمع ما بين القائمة والفردي، فيحقق التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية، ويتيح للأحزاب الكبيرة أن تؤدّي دورًا قياديًّا، بينما يسمح للمستقلّين بالترشح في الدوائر الفردية.

٥. تنفيذ ما ورد في «اتفاق الطائف» حول إنشاء مجلس شيوخٍ انتقالي لفترة محدّدة، يقوم على أساس التوزيع الطائفي، بينما يتم العمل بجدّيةً وتدرُّج على أساس إصلاحاتٍ تؤدّي إلى إنشاء مجلس نيابي آخر غير طائفي.

٦. علمنة الأحزاب، وأن تكُون مختلطة الطوائف والمذاهب بنِسبٍ يُتفق عليها، ووطنيةً في دساتيرها وفي عُضويتها وقياداتها. وأن يكون التنافس للدخول إلى الندوة البرلمانية على هذا الأساس، وليس على أساس مطالبَ طائفية.

٧. اعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة.

٨. فصل السلطات، واستقلال القضاء استقلالًا تامًّا، وتفعيل سُلطته، وعدم تدخل السلطة السياسية في شؤونه ولا في قراراته، وأن يكون «مجلس القضاء الأعلى» و«المجلس الدستوري» و«المحكمة الدستورية» بعيدةً عن تدخُّل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

---

[٦٤٩] قارن بمقال أليزابيث بكار وألكسندر رامسبوثام، «لبنان: هل يمكن إحداث تحوُّلٍ في الديمقراطية الشكلية؟»، جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠١٢.

٩. الإبقاء على الأحوال الشخصية في أيدي الطوائف الدينية لمرحلةٍ معيّنة، إلى جانب قانونٍ للزواج المدني الاختياري، من أجل تعزيز الزواج المختلط.
١٠. أن تتولّى الدولة شأن التعليم والتربية، وعدم تركِهما في أيدي الطوائف، وأن يُستبدل التعليم الديني بتعليمٍ يقوم على القِيم المشتركة بين أتباع الأديان.
١١. إعادة بناء الوحدة الوطنية بمفاهيمَ تربويةٍ واجتماعية تعزّز مفهوم الوطن والمُواطنية بين اللبنانيّين، والاعتراف بتعدُّدية الثقافة في لبنان تحت مِظلّة الدولة والوطن.
١٢. تطبيق الخطط الاقتصادية المحلّية والدولية للنهوض باقتصاد لبنان، وخصوصًا في الأطراف.
١٣. استعادة مزارع شبعا بالطرق الدبلوماسية والقضائية الدولية.
١٤. الاتفاق بين اللبنانيّين على السياستين الدفاعية والخارجية، بعيدًا عن المصالح الطائفية الضيّقة، وإعلان حياد لبنان عن الصراعات الإقليمية والدولية.
١٥. جعل الدولة اللبنانية وحدها مرجعية السلاح والقرار السياسي، وهما شرطان ضروريان وإلزاميان للدخول في الدولة المدنية وتنفيذ باقي الخطوات. وهذا يتطلّب تفعيل دور الجيش اللبناني في الأمن القومي، ذلك أنه لا يمكن لدولةٍ أن تقوم بوجود دُويلةٍ إلى جانبها أو قوى عسكرية مسلّحة إلى جانب جيشها، ما يؤدّي إلى سلبها قرارها.

٥. استنتاج

من غير الممكن أن يدخل لبنان في الدولة الحديثة من دون القضاء على النظام الطائفي السياسي أو على الطائفية المجتمعية. فالدولة الحديثة، لا الدولة الطائفية، هي التي تتحلّى بمواصفات الديمقراطية وترعى مواطنيها، وتُساوي بينهم على أساس العدل والحقوق والواجبات، بغضّ النظر عن انتماءاتهم العِرقية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية. لقد ادّعى اللبنانيون في السابق -ولا يزالون- أنّ لبنانهم هو واحة الديمقراطية الفريدة في المنطقة، إلّا أنّ ذلك كان مظهرًا خارجيًّا خادعًا، إذ خَلْف أبواب «البيت» المُوحَّد في الظاهر، وحدوده الهشّة المُخترَقة، ومجتمعِه المتصدّع من الداخل، وُجدت منازلُ كثيرة، هي الطوائف والمذاهب المتناحرة، على حدّ قول مؤرّخنا الراحل كمال الصليبي[٦٥٠]. فعاشت على الحذر والخوف بعضها من بعض، تفتقر إلى التضامن الاجتماعي، وتنطلق

[٦٥٠] كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، مرجع سابق.

من خصوصياتها الثقافية والحضارية، ومن تجاربها التاريخية وعلاقاتها بالخارج. فكانت النتيجة أنّ هذه الطائفية المجتمعية أفرزت نظامًا سياسيًّا أخذ منحاه الحادّ منذ عصر الأمير بشير الثاني واعتماد نظام القائمقاميتين، وتوّج بنظام المتصرفية منذ العام ١٨٦١، فضلًا عن دولةٍ هشّة على شاكلة المجتمع والنظام، تدير الصراعات بين الطوائف التي تستجلب الخارج إلى الداخل منذ العام ١٩٢٠.

لقد تمكّن «الميثاق الوطني» بالفعل من تأمين فترة ثلاثة عقود للبنانيّين ليفكّروا في طرق تطوير عقدهم الاجتماعي، حتى أن الدستور اللبناني الأول اعتبر الطائفية «حالةً موقتة»، ما يعني أنه كان يُفترض بهم أن يعملوا على تطوير الميثاق أو إنتاج عقد اجتماعي جديد. وعندما لاحت الفرصة أمامهم، بعد حرب دامية استمرّت بين الأعوام ١٩٧٥ و١٩٩٠، لم يستطع «اتفاق الطائف» أن يُعيد ترميم «البيت اللبناني» من الداخل، أو أن يُخرج لبنان من نظامه الطائفي السياسي، أو أن يُبرّد الطائفية المجتمعية، أو يحمي لبنان من الخارج. والملامة المزدوجة تقع هنا على النظام السوري الذي أمسك بلبنان، أرضًا ومؤسّساتٍ وحياةً سياسية لمدّة ثلاثة عقود، كانت سنواتٍ ضائعةً من حياة لبنان وكلّ مواطن فيه. فقد حافظ هذا النظام المقيت على الطائفية السياسية ورعاها، كما حافظ على الخلافات بين اللبنانيّين وغذّاها خلال فترة احتلاله للبنان؛ لأنّ إلغاء الطائفية السياسية وبالتالي الخلافات الأساسية في ما بينهم حول الحكم والمناصب، افتراضًا، عبر إنشاء تلك اللجنة التي تحدّثت عنها «وثيقة الوفاق الوطني»، معناه توحُّد اللبنانيّين والاستغناء عن «خدماته». كما تقع الملامة على اللبنانيّين أنفسهم، الذين لم يتعلّموا من دروس حروبهم وصراعاتهم السابقة، من ناحية أنّ عليهم أن يجدوا صيغة تعايش جديدة تلغي الطائفية السياسية وتخفّف من حدّة الطائفية المجتمعية، من دون تخويف «الآخر» منهم على حضوره السياسي أو على خصوصيته وثقافته.

لقد استعمل إلغاء الطائفية السياسية فقط كسلاح ضدّ المسيحيّين لتخويفهم من مصيرٍ قد لا يختلف عن مصير إخوانهم في البلدان العربية المجاورة، لا من حيث إنه يمكن أن يكون الأساس لبناء دولةٍ ومجتمع حديثين. من هنا، علينا أن نفهم ونتفهّم مخاوف المسيحيّين من إلغاء طائفيةٍ سياسية هم بدورهم غير جاهزين لإلغائها، في ظلّ الطائفية المجتمعية والعشائرية والعائلية، فكيف إذا اعتُمدت «ديمقراطية» الأكثرية وجُعلت أداةً لسيطرة «الأنا» على «الآخر»؟

صحيح أنّ فرنسا، دولة الانتداب، عزّزت الطائفية السياسية وأدخلتها في صُلب الدستور اللبناني كحالة «موقتة»، إلا أنّ الطائفية المجتمعية كانت قد بدأت تُطلّ برأسها منذ أن عمل الأمير فخر الدين المعني الثاني والأمير أحمد المعني على مزج السكان في

وسط جبل لبنان وجنوبه وإسكان الموارنة بين الدروز والشيعة. فحصل التنافر بين خصوصيات الطوائف القائمة على الثقافة والتجارب التاريخية، من دون أن يؤدّي مع ذلك إلى نزاعات طائفية مسلّحة قبل القرن التاسع عشر، ذلك أنّ الحزبية (القيسية واليمنية) والعلاقات الوظيفية (المصالح العسكرية والسياسية المشتركة) كانت تظلّل الطائفية المجتمعية. لكن التباينات بين الطوائف تحوّلت في ما بعد إلى خلافاتٍ ذات طابع طائفي - إقطاعي تناقُضي، بسبب علاقات الإنتاج، وبخاصة عندما استعمل الأمير بشير الثاني الموارنة لضرب خصومه من الدروز. وقد شعر الزعماء الإقطاعيون الدروز بالغبن الاقتصادي الذي لحق بهم لحساب الموارنة منذ انفتاح هؤلاء على السوق الرأسمالية الأوروبية وتُرجمة قوّتهم الاقتصادية المستجدّة بالإمساك بالسلطة والأرض على حسابهم أثناء غيابهم القسري عن جبل لبنان، لذلك سعوا إلى استعادة سلطتهم المفقودة.

إنّ ادّعاء الموارنة أنّ جبل لبنان هو جبلُهم، ورفض الدروز الاعتراف بذلك، كان سببًا في تناحر اللبنانيّين بين الأعوام ١٨٤١ و١٨٤٥، وفي دخول «لبنان» في حرب الستّين. وبذلك، لم تعد الطائفية المجتمعية منذ ذلك الوقت حالةً ظرفية في مرحلة معيّنة، بل أصبحت كرة ثلج تتدحرج وتكبُر، ثم أفرزت النظام الطائفي السياسي بقرار أجنبي من بوّابة القائمقامية والمتصرّفية[٦٥١]، النظام الذي «تمأسَس» وتعزّز في المجتمع اللبناني، وظلّ يكبر إلى أن أصبح ركنًا من أركان الدستور اللبناني و«الميثاق الوطني» و«ميثاق الطائف»، ومن الحياتين السياسية والمجتمعية.

وينبغي أن يكون منّا على بالٍ أنّ إلغاء النظام الطائفي السياسي قد لا يؤدّي إلى حلّ المعضلة الطائفية -كما قد يتوهّم البعض- ما دامت البنية الاجتماعية طائفيةً بامتياز. لكن اللافت هو أنّ اللبنانيّين لم يُظهروا مرةً واحدة استعدادهم للتخلّص من نظامهم الطائفي، أو الدخول في محاولة من هذا النوع. فقد سنحت لهم فرصٌ قليلة للتخلُّص منه، ولم يستغلّوها. ففي العام ١٩٢٥، حاول المفوَّض العام الفرنسي «سرّاي» إجراء انتخاباتٍ لمجلس جديد على أساس اللائحة والتمثيل النسبي وعدم تخصيص مقاعد فيه للطوائف، أي إلغاء الطائفية السياسية، لكنّ الحكومة الفرنسية وقوى مارونية رفضت ذلك. وفي العام ١٩٣٢، رشّح الشيخ محمد الجسر نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية، فتصدّت له سلطات الانتداب والبطريركية المارونية، بحجّة أنّ مسلمًا لا يُؤمَن له على لبنان. ولو نجحت تلك «المحاولة»، لكانت أشعرت

---

٦٥١ صحيح أنّ نظام «القائمقاميّتَين» و«متصرّفية جبل لبنان» هما من صُنع السياسات الأوروبية، إلّا أنهما بُنيا على الحالة الطائفية المجتمعية المتراكمة السائدة.

المسلمين بانتمائهم الحقيقي إلى لبنان وبأنهم مُرحَّب بهم، ولَجعلتهم يرون فيه هُويّتهم، وبالتالي يقدّمون لبنانهم على عُروبتهم. وفي العام ١٩٤٧ صادق المجلس النيابي على قانونٍ غير طائفي للانتخابات البلدية والاختيارية[٦٥٢]، لكنْ لم يُبنَ عليه ليُحتذى به في الانتخابات البرلمانية. كما تمكّن الرئيس تقي الدين الصلح، خلال رئاسته للحكومة اللبنانية بين العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤، من إجراء تعيينات وتشكيلات في مراكز الفئة الأولى، من دون أن يجعلها حِكرًا على طائفة معيّنة. وبعد ذلك، طوى النسيان هذه المحاولة الفريدة.

أمّا المناسبة الرابعة، فهي «اتفاق الطائف»، حيث عملت سلطة الاحتلال السوري على عدم تطبيق البند المتعلق بإلغاء الطائفية السياسية. ولو قُدّر للبنانيّين إلغاؤها بشكلٍ متدرّج أو بأي شكلٍ أرادوه، من دون إخافة المسيحيّين من هيمنةٍ إسلامية مدعومةٍ من سورية، فلربّما كان لبنان خطَا في طريق التخلّص من النظام الطائفي. وحتى منحُ المسيحيّين، الذين أضحوا أقلّيةً عددية لا حضارية، امتيازاتٍ أو حقوقًا إضافية (المناصفة في المجلس النيابي وفي مجلس الوزراء، وإبقاء رئاسة الجمهورية في أيدي الموارنة، واعتماد قانون انتخابات يتوافق مع إرادتهم... إلخ) لن يؤدّي إلى وحدةٍ مجتمعية ولا إلى ظهور مواطنة، ذلك أنّ هذا «التنازل» سيزيد من تمسُّك المسيحيّين بهُويتهم وبخصوصيتهم، أي أنّ الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية ستبقيان سائدتين، ولن يؤدّي هذا «التنازل» إلى حلول[٦٥٣].

صحيح أنّ الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية سارتا معًا كتوأمين منذ العام ١٨٤٣، وتحديدًا منذ اعتماد نظام المتصرّفية في العام ١٨٦١، ولا تزالان تمنعان لبنان من التحوُّل إلى دولةٍ حديثة. لكن الصحيح أيضًا أنّ الطائفية السياسية هي الأنياب التي تنهش بها الطائفية المجتمعية وتقتل. إن اعتماد إصلاحات تقوم على العدالة المجتمعية وحقوق الإنسان، وفصل السلطات بين المؤسّسات، وتعزيز سلطة القضاء والقانون، وقيام أحزابٍ وطنية غير طائفية، واعتماد نظامٍ انتخابي ديمقراطي وشفّاف، والإنماء المتوازن، ونزع السلاح من أيدي ما تبقّى من ميليشيات، وأنْ تكون الدولة هي صاحبة القرار في السلم والحرب، وتحتكر لنفسها استخدام القوة للإمساك بشعبها... كلُّ هذه الأمور قد تسهم في «تبريد» الطائفية المجتمعية وتجعلها من دون «أنياب»،

---

٦٥٢ **وكالة الأنباء المركزية**: «شرَح في مؤتمر صحافي عقَده في المجلس الدافع لدعوته إلى إلغاء الطائفية السياسية، برّي: هدفٌ وطني يقتضي تحقيقه خطةً مرحلية وتوافقًا لا قهر فيه لأحد، وهو كفيل بتحويل لبنان من شركة إلى وطن»، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠.

٦٥٣ قارن بـ: كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، مرجع سابق، ص٣٣-٣٤.

لكنْ لن تقضي عليها كمرض إجتماعي مستفحل في الجسم اللبناني، وذلك لأنّ الحلّ هو عمليةٌ طويلة يجب أن تُبنى أولًا وأخيرًا على الثقة والاعتراف بالآخر والرغبة في العيش معه، وإجراءات تقوم بها دولةٌ ذات نظام مدني، التي ذكرناها للتو، بحيث تتلاشى الطائفية المجتمعية مع الوقت، ويصبح أبناء الطوائف مواطنين في وطن واحد. فهل يكون الحلّ إذًا في الاعتراف بالتعدُّدية، بأنْ تحافظ كل طائفة على خصوصيتها وعلى أحوالها الشخصية، بينما يصبح نظامنا «مدنيًّا» على المقاس اللبناني، بحيث تتعاطى الدولة مع اللبنانيّين من منظور المواطنة؟[٦٥٤].

إنّ إسقاط هذا الشكل من النظام المدني «المبتور» على مجتمع بنيوي طائفي عشعشتْ فيه الطائفية المجتمعية عبر القرون، لن يكون سهلًا، ويتطلّب ثقافة واعية وتوافقًا جماعيًّا، مجتمعيًّا وسياسيًّا، وهما غير متوافرين في لبنان في الوقت الراهن، في ظلّ ما استجدّ من مذهبية مجتمعية، وتطلُّع الطوائف نحو الخارج.

وفي ضوء ذلك، فإنّ لبنان يتحرّك في اتجاه خيارات ثلاثة:

- الإبقاء على النظام الطائفي السياسي.
- التحوُّل إلى النظام الفدرالي.
- التحول إلى الدولة المدنية على «الطراز اللبناني».

لا شيء يمنع اللبنانيّين إذًا من الاختيار بين الخيارات الثلاثة. فإذا اختاروا الأول، عليهم أن يستعدّوا دومًا لتوترات سياسيةٍ مجتمعية ولحربٍ داخلية كل عقد أو عقدَين من الزمن. وفي خيار الفدرالية، عليهم الأخذ بالاعتبار أنه قد يؤدّي، في حال فشلها - وسوف تفشل بالطبع- إلى تفتيت لبنان إلى دُويلاتٍ طائفية متنازعة. أمّا الخيار الثالث، فيبقى أقلّ خطورةً على لبنان في حال فشِل. ويشترك هذا الخيار مع خيار الفدرالية في وجوب توافر إرادةٍ لبنانية جامعة لتطبيقه، تسير وفق الخطوات التي أتينا على ذكرها داخل الفصل.

---

٦٥٤ Nicole Koufou, 'Die politische und sicherheitspolitische Dimension von Friedenskonsolidierungsprozessen: Fallstudie Libanon', Arbeitspapier zu Problemen der Internationalen Politik und der Entwicklungsländerforschung 51 (Geschwister-Scholl-Institut für Politische Wissenschaft der Ludwig-Maximilians-Universität München 2008).

ملحق (١): تباين مواقف الطوائف الدينية من أبرز أحداث لبنان والمنطقة ١٩١٨-٢٠١٣[٦٥٥]

الحدث	الموقف المسيحي	الموقف الإسلامي
انتصار الحلفاء واحتلالهم للمشرق العربي ١٩١٨	فرح وتأييد	مأساة
تفكك السلطنة العثمانية إلى مناطق نفوذ أنكلو- فرنسية	ارتياح	صدمة ونقمة
إنشاء دولة لبنان الكبير	تحقيق أُمنيّة	رفض واحتجاج
تثبيت الانتداب الفرنسي على لبنان	شعور بالطمأنينة	شعور بالاستعمار والذّل
وضع الدستور في العام ١٩٢٦	تهليل	شبه مقاطعة
انعقاد مؤتمر الساحل في دمشق ١٩٢٨	احتجاج ورفض لمقرّراته	تأييد كاسح
انعقاد مؤتمر أبناء الساحل في ١٩٣٣ و١٩٣٦	احتجاج ورفض لمقرراتها	تأييد كاسح (موقف خاص لكاظم الصلح وعادل عسيران)
استقلال لبنان في العام ١٩٤٣	فرح وقلق على المستقبل	غبطة
قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨	تساؤل وارتياح عند البعض	نكبة كبيرة
انقلاب حُسني الزعيم في سورية ١٩٤٩	ترقُّب وحذر	تأييد مشوب بالتساؤل
الثورة المصرية وبروز زعامة عبد الناصر	شعور بالخطر	تأييد وشعور بالاعتزاز
قيام الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨	خشية الانعكاس على لبنان	تأييد عارم
أحداث العام ١٩٥٨	مشاركة وانقسام	ضدّ تحالفات شمعون مع الغرب

[٦٥٥] جو حمورة، «هل مسيحيُّو لبنان ومُسلموه شعبٌ واحد؟»، موقع: **نقدٌ بنّاء**، ١٧ حزيران ٢٠١٢. <http://nakedbana٢.wordpress.com/tag/lebanon-muslims/> accessed 2 October 2012.
جرى استكمال الأحداث من قِبل المؤلّف.

الحدث	الموقف المسيحي	الموقف الإسلامي
سقوط الوحدة المصرية - السورية ١٩٦١	تهليل وترحيب	خيبة أمل وإحباط
الموقف من المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان	اعتراض ومعارضة ومقاومة	تلاحم مع الفدائيّين
اندلاع حرب لبنان ١٩٧٥	مقاومة وتحالف مع إسرائيل	حرب على المسيحيّين
دخول الجيش السوري إلى لبنان في العام ١٩٧٦	ترحيب	اعتراض
الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢	تأييد قسم كبير	نكبة
انتخاب بشير الجميّل في العام ١٩٨٢	تأييد جماهيري كاسح	معارضة وإحباط
اغتيال بشير الجميل ١٩٨٢	حزن عميق	التخلّص من كابوس
اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣	ترحيب وتأييد	رفض شديد
مؤتمرا جُنيف ولوزان ١٩٨٤/١٩٨٣	خسارة وانحسار	انتصار
الاتفاق الثلاثي في أواخر العام ١٩٨٥	رفض شديد	ترحيب وتأييد
تعطل إجراء الانتخابات الرئاسية أيلول ١٩٨٨	ارتياح وأمل	توتّر واعتراض
حرب التحرير في العام ١٩٨٩	قبول متحفّظ	خوف واعتراض
اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩	رفض قاطع، رغم تأييد البطريرك صفير والقوات اللبنانية والكتائب اللبنانية	قبول من دون حماس
معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سورية ولبنان ١٩٩٢	رفض عام	قبول من دون حماس
الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٢	مقاطعة شبه كاملة	مشاركة
الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٦	مقاطعة فاشلة	مشاركة
الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٨	انتصارات قواتيّة في بعض القرى والبلدات	انتصارات أصولية إسلامية في غير منطقة

الحدث	الموقف المسيحي	الموقف الإسلامي
تحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠	خوف وامتعاض	فرح وتأييد كاسح
بيان المطارنة الموارنة في أيلول ٢٠٠٠ الداعي إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان	تأييد شبه كامل	معارضة
بيان قرنة شهوان	تأييد	تحفُّظ شديد
قمع التظاهرات الشبابية	سخط وامتعاض	تأييد
التمديد للرئيس إميل لحود أيلول ٢٠٠٤	رفض وتأييد	تأييد متحفظ
اغتيال الرئيس رفيق الحريري	رفض عام	سخط شديد
انسحاب الجيش السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥	تأييد عام	تأييد عام
طاولة الحوار الوطني	تأييد	تأييد
التحقيق الدولي في اغتيال الحريري	تأييد ورفض	تأييد سنّي وتحفّظ شيعي
خطف الجنديّين الإسرائيليّين في تموز ٢٠٠٦	رفض شديد	رفض وتحفظ
الاعتصام في الوسط التجاري منذ مطلع العام ٢٠٠٧	انقسام	سخط شديد
تصدّي الجيش اللبناني لفتح الإسلام في مخيم نهر البارد صيف ٢٠٠٧	تأييد	تحفظ شيعي وتأييد سنّي - درزي
أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨	تأييد وانقسام	رفض سنّي شديد
سلاح «حزب الله» وتحوُّله إلى الداخل، ودوره في المعادلة السورية - الإيرانية	رفض قاطع من فريق ١٤ آذار، وسكوت مطبق من مسيحيّي ميشال عون	رفض سنّي ودرزي شديد ورفض من أقلية شيعية
انتخاب ميشال سليمان لرئاسة الجمهورية	تأييد	تأييد
حصول المعارضة على الثلث الضامن	رفض وتأييد	تأييد شيعي ورفض سنّي

الحدث	الموقف المسيحي	الموقف الإسلامي
سقوط حكومة سعد الحريري	ترحيب/رفض مسيحي	تأييد شيعي ورفض سُنّي
تشكيل نجيب ميقاتي حكومته	ترحيب من قبل تكتل التغيير والإصلاح	رفض سنّي شديد
الثورة في سورية	ترحيب مسيحي من قوى ١٤ آذار	رفض شديد من قبل شيعة حزب الله وحركة أمل
مشروع «القانون الأرثوذكسي» للانتخابات	ترحيب مسيحيّي ١٤ آذار	سخط سنّي وتأييد من حزب الله

الفصل الثاني

سورية في لبنان: مكامن القوة ومآزق السياسة

من اتفاق الطائف ١٩٨٩ إلى القرار ١٥٩٥

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الوجود السوري في لبنان، بأهدافه وآلياته وممارساته، في ضوء المتغيرات الدولية في الفترة الواقعة ما بين «اتفاق الطائف» في العام ١٩٨٩ وصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٥ في نيسان ٢٠٠٥، الذي قضى بتشكيل لجنة تحقيقٍ دولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري[١]. وقد شهدت المرحلة التي سبقت الاتفاق محطاتٍ رئيسةً للنفوذ السوري في لبنان: التنافس مع إسرائيل، الذي لجَمه «اتفاق الخطوط الحمر» بينهما منذ العام ١٩٧٦ حول تقاسُم النفوذ في لبنان[٢]، وقيام إسرائيل باجتياح لبنان في العامين ١٩٧٨ و١٩٨٢، وبالتالي عقدها «اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣» مع حكومة الجميّل-الوزّان[٣]، الذي أفشلته سورية وأتباعها اللبنانيون. وتمكّن النظام السوري في هذه المرحلة من ترويض الطوائف والقوى اللبنانية، وكذلك الحُكم اللبناني، والإمساك بالملف اللبناني عسكريًّا وأمنيًا وسياسيًّا عبر «مبادراته» لتسوية الأزمة اللبنانية وفق مصالحه وأهدافه، وأهمُّها «الوثيقة الدستورية» في العام ١٩٧٦، ومؤتمرا «جُنيف» و«لوزان» في العامَين ١٩٨٣ و١٩٨٤، و«الاتفاق الثلاثي» في أواخر العام ١٩٨٥. وبموجب «اتفاق الطائف» الذي أنهى الحرب في لبنان، تكرّس نفوذ سورية وهيمنتها على البلاد، مقابل تراجُع لبنان عن اهتمامات الدول العربية والمجتمع الدولي.

---

١ Resolution 1595, 7 April 2005 <www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refworld/rwmain?page=search&docid=42bc17044&skip=0&query=resolution%201595> accessed 2 October 2012.

٢ سيأتي الحديث عن الاتفاق في الفصل الرابع.

٣ هو الاتفاق الذي عُقد بين إسرائيل ولبنان، وقضى بتطبيع العلاقات بينهما وخروج لبنان من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد تمكّنت سورية من إجهاضه بوساطة حلفائها اللبنانيّين والفلسطينيّين. راجع في هذا الخصوص كتابي: **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع**، المجلّد الأول: مفارقات السياسة والنزاعات المسلّحة والتسوية، بيروت ٢٠٠٨، ص٣٤٦-٣٦٣. وسيأتي الفصل الرابع على هذا الاتفاق بالتفصيل، ص٣٧٢-٣٧٣.

فضلاً عن ذلك، أدارت سورية سياسة لبنان الخارجية، وأقامت «علاقاتٍ مميّزة» معه، جرى التعبير عنها بِـ«معاهدة الأُخوّة والتعاون والتنسيق» في العام ١٩٩١.

يطرح هذا الفصل الفرضيّة التالية: إنّ دخول سورية إلى لبنان في العام ١٩٧٦، لم يكن من أجل إنقاذ المسيحيّين الموارنة، أو منع تقسيم لبنان، أو الدفاع عن أهداف قومية، بل لتحقيق مصالحَ وأهدافٍ خاصة وإقليمية، من دون أن يتورّع النظام السوري عن الاتفاق مع إسرائيل حول لبنان في سبيل تحقيق أهدافه. وإنّ إخراج سورية من لبنان في العام ٢٠٠٥، كان بسبب مُناهضتها الاحتلال الأميركي للعراق، وتحالُفها مع إيران، ودعمها للمنظّمات الإسلامية في المنطقة في وجه المحور الأميركي - الإسرائيلي. أمّا اغتيال الرئيس الحريري، فقد كان الذريعة التي استغلّتها واشنطن لتصفية وجود سورية في لبنان وعزلها إقليميًّا ودوليًّا.

١. سورية ولبنان: مرحلة الاستفراد-آليّاته وممارساته ١٩٨٩-٢٠٠٠

بعدما تمكّنت سورية من إدارة الأزمة اللبنانية بين العامين ١٩٧٦ و١٩٩٠، سياسيًّا وعسكريًّا وأمنيًّا، لم يبقَ أمامها لاستكمال هيمنتها على لبنان والانفراد به، سوى إسقاط الجنرال ميشال عون. فتمكّنت من ذلك في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، بعد صفقة «الكويت- لبنان»، التي عُقدت بين حافظ الأسد ووزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر (James Baker). وبموجب الصفقة، شاركت سورية إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الدولية لتحرير الكويت، مقابل تسامُح واشنطن مع وجودها في لبنان، رغم إبقاء الإدارة الأميركية دمشق على «لائحة الإرهاب» منذ العام ١٩٧٩[٤]. وعقب زيارة بيكر إلى دمشق، قصد الرئيس حافظ الأسد طهران بين ٢٢ و٢٥ أيلول ١٩٩٠، واستطاع إقناع القيادة الإيرانية بالوقوف على الحياد في الحرب المقبلة على العراق، والالتزام بالعقوبات الأممية المفروضة عليه. وتُوّج التقارب الأميركي-السوري باللقاء بين الأسد وبوش في جنيف في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٠[٥]، وبموافقة سورية على الرغبة الأميركية بحضور «مؤتمر

---

٤ تركّزت الاتهامات الأميركية لسورية حول دعمها الإرهاب على ثلاث مسائل، وهي: تشكيلها ملجأ لكل الجماعات المسلّحة منذ الستينات من القرن العشرين، ودعم حزب الله في لبنان وتدريبه، وتسهيل مرور العناصر الإرهابية إلى العراق بعد الاحتلال الأميركي له في العام ٢٠٠٣.
Amy Zalman, 'Syria Terrorism: State Department 2006 Report on State Sponsors - Syria'.

٥ Eyal Zisser, 'Syria and the Gulf Crisis: Stepping on a New Path', *Orient* 34 (4) (1993), 563-579.

مدريد» للسلام في الشرق الأوسط في تشرين الأول ١٩٩١، وجهًا لوجه مع إسرائيل[٦]. وإن استخدام دمشق سلاحها الجوّي في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ ضدّ الجنرال ميشال عون المتحصّن في قصر بعبدا، بشكلٍ مُخالف لاتفاق «الخطوط الحُمر» لعام ١٩٧٦، فُهم على أنه توافق سوري-أميركي-إسرائيلي لإطلاق يد سورية في لبنان[٧].

لقد اعتُبرت المرحلة الممتدّة من سقوط عون حتى صدور القرار ١٥٥٩ في العام ٢٠٠٤، مرحلة سورية بامتياز. فتمكّن النظام السوري من الهيمنة على الشؤون اللبنانية الداخلية والإشراف على سياسة لبنان الخارجية[٨]. فعرَف كيف يستشرف المستجدّات الدولية ويتكيّف معها، واستطاع بالتالي أن يحتفظ بموقع له على خارطة الشرق الأوسط ويمارس دوره، مُستفيدًا من سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل في الإبقاء على «الخطوط الحُمر»، ومن دفع مفاوضات السلام بين دمشق وتلّ أبيب قُدمًا إلى الأمام، كما من اندحار بغداد عن الساحتين الإقليمية والدولية[٩]. وكانت واشنطن تريد من دمشق، بموجب الاتفاق، تنفيذ ثلاث لاءات: ألّا تقوم بضمّ لبنان، وألّا تدفع بحزب الله إلى مواجهةٍ شاملة مع إسرائيل، وألّا تُعارض عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية. كما طُلب من السوريّين الإبقاء على هامشٍ للمعارضة المسيحية في لبنان، وأُفهمتْ إسرائيل أنّ حدودها ستكون مضمونة. لكنّ الدولة العبرية بقيت، في ضوء استمرار احتلالها لجنوب لبنان، عُرضةً لضربات المقاومة اللبنانية/الإسلامية، واتّسم ردُّها بسياسة الأرض المحروقة، وأبرزُها عمليّاتها الحربية ضدّ لبنان خلال التسعينات من القرن الماضي، لإقامة شرخٍ بين المقاومة وباقي اللبنانيّين، أمكن التخفيف من حِدّته بفضل الوجود السوري[١٠].

---

٦ International Crisis Group, 'Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities', Middle East Report no. 83, 11 February 2009 <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/83engagingsyriausconstraintsandopportunities.ashx> accessed 24 April 2013.

٧ تفاصيل عن الاتفاق في Zisser, 'Syria and the Gulf Crisis', 569-570.

٨ Bassel Salloukh, 'Syria and Lebanon: A Brotherhood Transformed', *MERIP* 35, no. 236 (2005) accessed 24 April 2013. <www.merip.org/mer/mer٢٣٦/syria-lebanon-brotherhood-transformed>

٩ دعد بو ملهب عطا الله، «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق»، في: «**العلاقات اللبنانية السورية: محاولة تقويمية**». أعمال المؤتمر الوطني في ١٤-١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠. نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات المُوقّعة بين لبنان وسورية، أنطلياس ٢٠٠١، ص ٨٤-٨٥.

١٠ حول الصراع بين «حزب الله» كمقاومة إسلامية وإسرائيل، انظر الفصل الثالث من الكتاب.

أ) مرحلة ما بعد الطائف: إمساك سورية بمؤسّسات لبنان وبطوائفه ونهب اقتصاده

بإمكان المراقب أن يكتشف بسهولة أنّ سورية تمكّنت بعد الطائف من الاستفراد بلبنان، وأن تصبح طليقة اليدين لهندسة أوضاعه الداخلية وإدارة شؤونه وفق أهوائها. فأدارت نظامًا أمنيًّا - استخباراتيًّا لا يؤدّي إلى بناء الوحدة الوطنية، ولا إلى مساعدة لبنان على الخروج من براثن الطائفية، وفق «اتفاق الطائف»، ولا حتى تطبيق بنوده. فقد استفاد النظام السوري من الغطائين الأميركي والإسرائيلي لوجوده في لبنان وتثبيته، ومن تطوير علاقاته بدول أوروبا الغربية، ومن موقعه في مُثلّث «السعودية-مصر-سورية» الذي استمرّ حتى اغتيال الرئيس الحريري[١١].

وانصبّ اهتمام النظام السوري في لبنان بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف التالية:

١. تأمين آلية تماسُك للدولة اللبنانية ضمن حدودٍ معيّنة، واستخدام مقولة ضبط الأمن في لبنان وحماية الشرعية اللبنانية، عبر توحيد العاصمة والمؤسّسات والجيش، واستعادة المرافئ والمرافق، وتجريد الميليشيات من أسلحتها، مع استثناء «حزب الله» من هذا الإجراء، وكذلك السلاح الفلسطيني التابع له في المخيّمات وخارجها.
٢. تعزيز التناحر بين الطوائف والانقسامات في داخلها، ودعم قوى لبنانية تدور في فلكه للدفاع عن مصالحه في لبنان[١٢].
٣. الإشراف على مؤسّسات الدولة اللبنانية، وضبط أدائها وفق مصالحه.
٤. منع تكرار «اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣»[١٣]، عبر الإمساك بتفاصيل الحياة السياسية والحزبية.
٥. دعم عمليات «حزب الله» ضدّ إسرائيل وعُملائها في الشريط الحدودي المحتلّ، وعدم نشر الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل، كي يبقى لبنان ساحةً للصراع مع الدولة العدوّة.
٦. استخدام «اتفاق الطائف» وفق مصالحه، وتغييبه بمنع السياسيّين اللبنانيّين من الإشارة إلى ما يتعلق بإعادة انتشار الجيش السوري في لبنان أو انسحابه منه[١٤].

---

١١ انظر: إيال زيسر، **باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم**، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٤٢، وغازي العريضي، «سورية بين الأمس واليوم»، جريدة **الاتحاد**، (أبو ظبي)، ٢٥ آب ٢٠١٢.

١٢ Augustus Richard Norton, 'The Lebanese Formula Revisited', in Theodor Hanf (ed.), *Power Sharing: Concepts and Cases* (Lettres de Byblos/Letters from Byblos, Byblos 2008), 85-88 <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/05478.pdf> accessed 24 April 2013.

١٣ سيأتي الحديث عنه بالتفصيل في الفصل الرابع.

١٤ Salloukh, 'Syria and Lebanon'.

٧. الاستفادة إلى أقصى الحدود من «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» مع لبنان التي عُقدت عام **١٩٩١**، والتي ألحقت لبنان بسورية؛ لكونه الشريك الأضعف[١٥].

- **ترهيب اللبنانيّين واختراق المؤسّسات والسيادة**

على صعيد الحياة السياسية، وفي سبيل الإمساك بالقوى اللبنانية والطوائف، اعتمد النظام السوري منذ العام **١٩٧٦** سياسة القبضة الحديدية الأمنية، عبر جهازٍ استخباراتي - أمني قِوامُه: اللواء غازي كنعان، واللواء علي حمود، واللواء علي دُوبا، رئيس المخابرات العسكرية السورية، الذين حكموا لبنان يساعدهم بعض المسؤولين اللبنانيّين، ويأتي من بعدهم العميد رستم غزالة ومَن يتبعه من رجال المخابرات. وفي نهاية العام **٢٠٠٢**، استبدل بغازي كنعان رستم غزالة كمسؤول عن «جهاز الأمن والاستطلاع في القوات العربية السورية العاملة في لبنان»، وحلّ محمد خلّوف مكان غزالة في قطاع بيروت، وتبع غزالة وخلّوف مباشرةً آصف شوكت (حتى اغتياله، وكان حينها نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية)، صهر بشار الأسد[١٦]. أمّا غازي كنعان، فعُيّن وزيرًا للداخلية إلى أن اغتيل على يد آصف شوكت في تشرين الأول **٢٠٠٥**، بعد ورود معلومات عن محاولته القيام بانقلابٍ منسّق مع عبد الحليم خدّام وحكمت الشهابي بالتآمر مع الأميركيّين[١٧].

وفي الظلّ، كان يقف ما يُسمّى بـ«الحرس القديم»، وهم: عبد الحليم خدّام، وفاروق الشرع، ومحمد ناصيف[١٨]. وقد استعمَل كلٌّ هذا الجهاز الأمني-المخابراتي-

---

١٥ منذ توقيع المعاهدة، كانت هناك جهات لبنانية ترفع أصواتها في شأن مضاربة السِلع الزراعية السورية للمنتجات اللبنانية. دعد بو ملهب عطا الله، **جيو-سياسة الحدود والعولمة، لبنانيًا، إقليميًّا، عالميًّا**، بيروت ٢٠٠٧، ص٢٧١-٢٧٢. وقارن بـ: بو ملهب عطا الله، «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق»، مرجع سابق، ص٩٠-٩١.

١٦ كمال ديب، **هذا الجسر العتيق. سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠-٢٠٢٠**، بيروت ٢٠٠٨، ص٢٩٨-٢٩٩.

١٧ «هكذا انتحر غازي كنعان»، جريدة **الجمهورية** (لبنان).
<www.aljoumhouria.com/news/index/18943> accessed 2 October 2012.

١٨ «رجال سورية في لبنان. مِلف عن قادة الأجهزة الأمنية الذين تطالب المعارضة السورية بإقالتهم»، إعداد **المنتدى العربي للحرية والديمقراطية**. نقلًا عن:
<www.yabeyrouth.com/pages/index1878.htm> accessed 2 October 2012.
كان خدّام وزيرًا للخارجية، وأصبح بعد ذلك نائبًا لرئيس الجمهورية في عهد حافظ الأسد. أمّا فاروق الشرع، فقد حلّ محلّ خدام كوزير للخارجية، ثم تولّى منصب نائب رئيس الجمهورية. أما بالنسبة إلى محمد ناصيف، فكان رجل المخابرات الأول في سورية (عدا العسكرية) والمستشار الأمني الخاص لبشار الأسد.

السياسي مع اللبنانيّين المُعارضين لنظام الأسد أنواع التهديد والوعيد كافة، أو التهويل والاعتقال والاغتيال والتفجيرات المُفخّخة، والزجّ في السجون اللبنانية، كما في المعتقلات السورية. ولا يزال مِلفّ المعتقلين اللبنانيّين في السجون السورية ومحاكمات بعضهم مفتوحًا حتى اليوم[١٩]. ويوم دخول الجيش السوري إلى المنطقة الشرقية بتاريخ **١٣** تشرين الأول **١٩٩٠**، أقدم على ارتكاب إعداماتٍ ميدانية بحقّ **٧٣** عسكريًّا وضابطًا في الجيش اللبناني قاوموا زحفه على قصر بعبدا[٢٠]. وفي العام **٢٠٠٦**، جرى اكتشاف مقبرةٍ جماعية لجنود لبنانيّين فُقدوا في معركة **١٣** تشرين الأول عام **١٩٩٠**، وهم العسكريون الذين جرى إعدامهم[٢١].

وعلى الصعيد السياسي، أبقى النظام السوري على الخلافات في ما بين القوى اللبنانية، وفي الوقت نفسه على توازنٍ معيّن، بحيث لا يقوى أي فريق على الآخر، واستطاع أن يرعى التوازنات (الخلافات) حتى داخل القوى السياسية والطوائف الدينية، ويضبطها. لكنه أعطى هامش حركةٍ أوسع لأتباعه من الميليشيات والأحزاب ومن يدور في فلكه. فنشأت نتيجة ذلك طبقتان سياسيتان لبنانيتان، تستفيد الأولى من وجوده ومن أخطائه وتستقوي به، وتُعارض الثانية التوازنات الداخلية التي أفرزها الوجود السوري، وسوء تطبيق الطائف، وتكتفي بالاحتجاجات والتظاهر ورفع الصوت عاليًا. ومن ضمن التوازنات الداخلية بأبعادها الإقليمية، إبقاء سورية على سلاح «حزب الله»، وعلى المخيّمات الفلسطينية جُزرًا سياسية مسلّحة، وذلك من أجل خدمة صراعها مع إسرائيل، ما دام أنه ليس هناك «جولان أولًا». على كل حال، كان من المشكوك فيه أن يُقدِم النظام السوري على الانسحاب من لبنان طواعيةً؛ لأسبابٍ استراتيجية وأمنية وسياسية واقتصادية، حتى لو جرى التسليم بفرضية إعادة الجولان إليه.

وتمكّن النظام السوري في ظلّ وجوده العسكري والاستخباراتي، من استقطاب فئةٍ من المسيحيّين على أساس التبعية، أو على الأقل، على أساس تقاطُع «مصالح

---

١٩ صدر حديثًا كتاب لعلي أبو دهن بعنوان: «**عائد من جهنم. ذكريات من تدمر وأخواته**»، عرض فيه شهاداته عن المعتقلات السورية ومعاناة المعتقلين. وهناك لائحة طويلة أعدّتها دائرة الإعلام والتوجيه في «القوات اللبنانية» حول المعتقلين اللبنانيين في سورية بين الأعوام **١٩٧٣** و**٢٠٠٤**. انظر: إدمون الشدياق، «لائحة بأسماء المعتقلين والمفقودين على يد القوات والمخابرات السورية في لبنان»، موقع: **شهادتنا**. <www.chahadatouna.com/wordpress/?p=228> accessed 2 October 2012.

٢٠ بيار عطا الله، «همجية الاحتلال السوري للبنان». موقع: **اللبنانيون الجدد**. <www.new-lebanese.com/News/syria-in-lebanon.htm> accessed 2 October 2012.

٢١ «مهمة خاصة: «مأساة المفقودين أيام الحرب اللبنانية»، تلفزيون **العربية**، ١٨ تشرين الثاني **٢٠٠٦**. <www.alarabiya.net/programs/2006/11/18/29182.html> accessed 2 October 2012.

مشتركة» (بالمعنى السلبي، حيث إن اللبنانيّين المتحالفين معه كانوا مجرّد أتباع لا حلفاء)، مقابل تهميش الأكثرية المسيحية المعارضة والتهويل عليها، أو زجّ قياداتها في السجن أو نفيها (سمير جعجع، أمين الجميل، ميشال عون)، أو تخويفها من خلال تظاهرة السواطير لِـ«جمعية المشاريع الإسلامية» (الأحباش) في وسط بيروت في نيسان عام ٢٠٠١[٢٢]. وفي الوقت نفسه، عمّق النظام السوري الشرخ بين المسلمين والمسيحيّين، وبخاصة في ما يتعلق بمسألة إعادة انتشار جيشه[٢٣]. كما استمر في انتهاك سيادة لبنان عبر سلبه قراره الداخلي. ففي آذار من العام ١٩٩٩، وفي تموز ٢٠٠٠، صوّت الشعب السوري على التوالي على فترة رئاسية جديدة للرئيس حافظ الأسد، وعلى ترشيح نجله بشّار خلفًا لوالده المتوفّى. وفي سابقة خطيرة، وضعت الأجهزة الأمنية السورية صناديق اقتراع في أنحاء لبنان من أجل أن يُصوّت فيها مئات الآلاف من العمال السوريّين للأب والابن. فاعتُبرت تلك الخطوة اعتداءً على سيادة لبنان، حتى إنّ البطريرك صفير انتقد ذلك باعتبار أنه يحوّل لبنان إلى «محافظة سورية»[٢٤].

وبسبب خلافات المسيحيّين في ما بينهم ودور النظام السوري فيها، خسروا مركزهم المميّز السابق في لبنان. وسبق أن توقّع وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر أن يخرج المسيحيون من حرب لبنان خاسرين، وأن يُقتل ٥٠٠ ألف منهم، ويهاجر ٥٠٠ ألف، ويخضع ٥٠٠ ألف آخرون. صحيح أنّ المسيحيّين كانوا أكثر الخاسرين من جرّاء الحرب، قتلًا وهجرة وخضوعًا للهيمنة السورية، بسبب تضعضُع معسكرهم الداخلي وحروبهم بعضِهم ضدّ البعض[٢٥]، إلّا أنّ جزءًا من ذلك يعود إلى «اتفاق الطائف» نفسه، وإلى الانتقائية في تطبيقه واستبعاد رموزه، وانتهاك الدستور والقوانين، والهيمنة على البلاد. فقد تحوّل لبنان ما بعد الطائف إلى «مزارع» طائفيةٍ وعائلية[٢٦]، أدّت جميعها إلى ظهور بدعة «الترويكا» المرغوبة سوريًّا[٢٧]، والتي

---

٢٢ نادين غنطوس، «إلى الشارع سر ينسف قواعد اللعبة الأمنية السابقة»، جريدة **المستقبل**، ٨ آذار ٢٠٠٦.

٢٣ سعود المولى، **العدل في العيش المشترك**، دفاتر الحوار (٢)، بيروت ٢٠٠٣، ص ١٩٧، و٢٠٤.

٢٤ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٧٣.

٢٥ دعد بو ملهب عطا الله، «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق»، ص ٨٣-٨٤.

٢٦ حسن رؤوف حسن، «لبنان الطائف، المزرعة والنشيد»، جريدة **الديار**، ١٨ كانون الأول ١٩٩١.

٢٧ عندما كانت «الترويكا» تتوافق على قضايا معيّنة، كان يتم تجاوز المؤسّسات. وعندما كانت تختلف، كان النظام السوري هو من يحلّ المشكلات في ما بين أركانها الثلاثة، ويحافظ على حِصة كل واحد في النظام؛ El Khazen, 'The Postwar Political Process', 72؛ وقارن بالفصل الأول، ص ١١١-١١٧.

همّشت الرئاسة الأولى لصالح الرئاستين الثانية والثالثة، وكانت قدوة في الفساد الإداري والمالي في دوائر الدولة اللبنانية[٢٨].

وقد وُلدت الرئاسات الثلاث والمجالس النيابية والوزارية في لبنان، والإدارات المدنية والعسكرية كذلك، كلها في ظلّ الاستزلام و«الطبخات الدمشقية» و«المَحادل» و«البوسطات» الانتخابية. إذ هبط سياسيون وموظفون وأمنيون وعسكريون وأزلام بـ«مظلّات» سورية على المجالس والإدارات والمراكز الحسّاسة طوال فترة الاحتلال السوري[٢٩]، من دون صفاتٍ تمثيلية أو تَعاطٍ في الشأن العام، بل حتى رغم الافتقار إلى الجدارة. كما تحكّم النظام الأمني السوري بالنقابات والاتحادات النقابية وبالجمعيات وبمعظم الحركات العمالية والمطلبية[٣٠]، وأعيدت هيكلة المخابرات اللبنانية وفق المصالح السورية، وأصبح الجيش اللبناني والأمن الداخلي والأمن العام تحت الإشراف السوري المباشر. وجرى إصدار قوانين انتخابٍ وتجنيس وإعلام... إلخ، على قياس الأشخاص والمصالح، ولا ننسى سَنّ القوانين الانتخابية المخالفة للدستور، وتنصيب إلياس الهراوي وإميل لحّود في رئاسة الجمهورية وتعديل الدستور من أجل التمديد لهما، وتدخّل حافظ الأسد شخصيًّا من أجلهما[٣١].

وما إنْ يحظى أي لبناني -حتى الرئيس- بمنصبٍ ما ويُمدَّد له بدعم المخابرات السورية، حتى يسارع إلى دمشق ليشكر الأسد الأب أو الأسد الابن على «مساعدته»[٣٢]. وفي الطريق إلى دمشق، كان على جميع السياسيّين المرور بعنجر، التي أصبحت رمز النفوذ الاستخباراتي السوري و«محجّة» إذلالٍ لمعظم الرؤساء والوزراء والنواب والسياسيّين

---

٢٨ لقد مكّنت «الترويكا» الحريري من الإشراف المباشر على «مجلس الإنماء والإعمار»، وأن يعيد بناء وسط بيروت من دون عوائق، في حين تُركت الحرّية لرئيس المجلس النيابي نبيه برّي في الإشراف على «مجلس الجنوب» من أجل إعادة إعمار المناطق في جنوب لبنان. أما الرئيس الهراوي، فقد انغمس، من خلال علاقته مع وزارة الصناعة والنفط، في مشاريع نفط وغاز. كذلك الحال، استفاد وليد جنبلاط من الحرّية التي تُركت له في توزيع أموال المهجّرين. Reinoud Leenders, 'Auf der Suche nach dem Staat: Korruption im Libanon', *Inamo* 20 (1999), 18-22.

٢٩ «التمثيل النيابي ما بعد الطائف أكثر سوءًا والمعايير الجديدة أبعدت المجلس عن صفته التمثيلية. المُتموّلون «المتبرّعون» حوّلوا ساحة النجمة فرعًا لبورصة وول ستريت. البوسطات تسلك طريق الشام لغربلة الركّاب قبل الوصول إلى البرلمان». تحقيق جنى نصر الله، جريدة **النهار**، ١٧ آب ٢٠٠٠.

٣٠ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول، فاتح طريق الاستقلال الثاني»، **سيدر نيوز**، ٢٠ أيلول ٢٠١٠.
<www.st-ilige.org/beta/ilige/pages/reading.php?id=108> accessed 2 October 2012.

٣١ El Khazen, 'The Postwar Political Process', 71.

٣٢ محسن دلّول، **رفيق الحريري رجال في رجل: محطّات في عقدين من الصداقة**، حوار وتحرير يوسف مرتضى، بيروت ٢٠٠٩، ص ٧٤.

والمتخاصمين والمتحالفين لتلقّي الأوامر، أو وسيلةً لاستقواء فريق لبناني على آخر[٣٣]، وهو ما زاد من تدخُّل النظام السوري في أوجُه الحياة السياسية اللبنانية، وكان وبالًا على سيادة لبنان. وكان النظام السوري يعرف منذ ما قبل دخول جيشه إلى لبنان تهافُت عددٍ كبير من السياسيّين على المناصب والمراكز ولتحقيق مكاسب، وأنهم لا يتورّعون عن أن يكونوا أتباعًا لأي خارج. وقد وصف الرئيس السوري بشار الأسد الزعماء السياسيّين اللبنانيّين الذين كانوا يُهرَعون إلى دمشق للاستقواء على بعضهم، بأنهم زعماء طوائف، وليسوا رجال دولة، وهو ما زاد من التدخُّل السوري في لبنان[٣٤].

أمّا بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية والنيابية، فقد كان يهمّ سورية أن تجري بصورةٍ دورية لإظهار أنّ الحياة السياسية اللبنانية في أحسن أحوالها، وأنها وحدها التي يمكنها أن تضع لبنان على طريق المسار الديمقراطي[٣٥]. كما لم يسمح النظام السوري بإجراء انتخابات رئاسية في لبنان بعد «اتفاق الطائف»، إلّا بعد موافقته على رينيه معوّض، ثم على الهراوي بعد اغتيال الأول. وقد وقف الرئيس حافظ الأسد مباشرة وراء «استدعاء» إميل لحود من قيادة الجيش إلى رئاسة الجمهورية في العام **١٩٩٨**. وفي واقع الأمر، كانت هذه الديمقراطية اللبنانية مزيّفة وعلى المقاس المخابراتي السوري.

❖

عندما جرت الانتخابات النيابية الأولى بعد الحرب في العام **١٩٩٢**، كانت نسبة (**٢٤٪**) من النواب المنتخبين من الميليشيات[٣٦]، معظمهم من أتباع سورية. صحيح أنّ السياسيّين المسيحيّين قاطعوا هذه الانتخابات، وانتخابات العام **١٩٩٦** بدرجة أقل؛ لرفضهم قانون الانتخابات والإشراف السوري عليها[٣٧]، إلّا أنّ الصحيح أيضًا أنّ الأجهزة الأمنية السورية استبعدت، منذ البداية، عن المجالس النيابية كل الرموز السياسية المسيحية التي وقفت ضد الشِقّ الخارجي للطائف، والذي يعطي سورية نفوذًا واسعًا في لبنان[٣٨].

---

٣٣ راجع مقالي: «سورية... لبنان»، مرجع سابق، ص٩-١٠.

٣٤ إيال زيسر، **باسم الأب**، ص٣٨٨- ٣٨٩

٣٥ Volker Perthes, 'Libanons Parlamentswahlen von 1996: Die Akzeptanz des Faktischen', *Orient* 38 (2) (1997), 311-336; 323.

٣٦ El Khazen, 'The Postwar Political Process', 61.

٣٧ Judith Harik, 'The Return of the Displaced and Christian-Muslim Integration in Postwar Lebanon', *Islam and Christian-Muslim Relations* 10 (2) (1999), 159-175; 162.

٣٨ Perthes. 'Libanons Parlamentswahlen von 1996', 312-313, 319-320.

وفي مقابل الخطاب الإعلامي اليومي الذي دأب على الترويج لفكرة أنّ دمشق تقف على الحياد ولا تتدخل في الانتخابات باعتبارها مسألةً لبنانية داخلية، وفق المقولة السورية، كانت اللوائح الانتخابية تتشكّل بإشراف سوري، والصوت الإسلامي يُوجَّه إلى صندوق الاقتراع وفق أهواء سورية وأتباعها اللبنانيّين. وكان النظام السوري هو الذي يحدّد، عبر الصوت الإسلامي و«المَحادل الانتخابية» التي كانت تُشكل بإشراف أجهزة مخابراته، النائب المسيحي الذي يصل إلى الندوة البرلمانية، أو المسيحي الذي يصل إلى مجلس الوزراء[٣٩]، وبذلك تلاشت -عمليًّا- المُناصفة بين المسلمين والمسيحيّين التي تحدّث عنها «اتفاق الطائف» وتغنّى بها المسلمون من ناحية أنهم يُضحّون من أجل «العيش المشترك» مع شركائهم في الوطن. وهو ما تسبّب بوصول نواب مسيحيّين إلى البرلمان اللبناني لا علاقة لهم ببيئتهم المسيحية الناخبة ولا بتطلُّعاتها. حتى إنه أُطلق على قانون الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٠ تسمية «قانون غازي كنعان»، للدلالة على أنه «صُنع في سورية» وفق مصالحها[٤٠]. لكنّ محسن دلّول يُسمّي القانون المذكور بِـ«قانون إميل لحّود»؛ لأنّ لحود، عبر جميل السيّد، مدير الأمن العام اللبناني الأسبق، قصد من خلاله إخراج الحريري من الحكم في العام ١٩٩٨ (خرق الدستور والاستشارات الإلزامية)، كما أراد في العام ٢٠٠٠ أن يُحجّم تمثيله السياسي بالتنسيق مع بشار الأسد[٤١].

إنّ أسطع دليلٍ على انهيار المؤسّسات اللبنانية في الحِقبة السورية والتلاعب بمصير لبنان، هو الانتخابات الفرعية التي جرت في حَزيران عام ٢٠٠٢ لِشَغل المقعد النيابي في المتن الشمالي الذي شغر بوفاة النائب ألبير مخيبر. فتنافس على المقعد ثلاثة مرشّحين هم: عُضو «قرنة شهوان» غبريال المرّ، صاحب محطة تلفزيون (MTV)، وغسّان مخيبر، شقيق الراحل ألبير مخيبر، وميرنا ميشال المرّ، ابنة أخ غبريال المرّ، مدعومةً من قِبل السلطة اللبنانية[٤٢]. وعندما انسبحت ميرنا المرّ من المعركة الانتخابية لإدراكها صعوبة التغلُّب على عمّها غبريال، فاز الأخير بالمقعد، واعتُبر هذا هزيمةً لموقع النظام السوري-لحّود.

---

[٣٩] رؤوفين أرليخ، «مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت في مركز تراث الاستخبارات (م. ت. س)»، ١٠ آذار ٢٠٠٥.
<www.terrorism-info.org.il/ar/articleprint.aspx?id=19580> accessed 2 October 2012.

[٤٠] يذكر كريم بقرادوني في كتابه: **صدمة وصمود: عهد إميل لحّود (١٩٩٨-٢٠٠٧)**، ط٢، بيروت ٢٠٠٩، ص ١٧٩، أنّ غازي كنعان وجميل السيّد، المدير العام للأمن العام اللبناني، هما من صاغا قانون الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٠.

[٤١] دلّول، **رفيق الحريري**، مرجع سابق، ص ٧٨ .

[٤٢] كان ميشال المرّ وغبريال المر شقيقين عدُوَّين وفي معسكرَين سياسيَّين مختلفين. فالأول حليف للنظام السوري - لحود، والثاني عضو في «قرنة شهوان».

لكنّ السوريّين سارعوا إلى إغلاق قناة (MTV) بحجّة أنها لا تعمل بترخيص، ثم ألغوا عُضويّة المرّ في المجلس النيابي بذريعة أنه لم يُصرّح في الوقت المناسب عن الأموال التي يملكها. لذا، حلّ غسان مخيبر محلّه[٤٣].

وقد وصل تدخُّل سورية في الحياة السياسية اللبنانية إلى حدّ أن النظام السوري هو الذي كان وراء تمديد رئاستَي كُلٍّ من الهراوي ولحّود بشكلٍ فاضح وبانتهاك الدستور اللبناني وإخراج الحريري من رئاسة الحكومة بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠. وكان التمديد للحّود عَنوةً في أيلول عام ٢٠٠٤، وبصورةٍ مُخالفة لمشيئة اللبنانيّين وللمجتمع الدولي، أكبر خطأ وقع فيه النظام السوري، حيث إنه استُخدم ذريعةً لتدويل الأزمة اللبنانية[٤٤].

- **سورية وأتباعها اللبنانيون: فساد يُولّد فسادًا**

اشتُهر لبنان وعاصمته بيروت بأنهما بوّابة سورية على العالم الخارجي في مجال الخدمات والأعمال. وقد استفادت سورية من نظام لبنان الاقتصادي الحرّ لتعزيز تجارتها عبره، كما من علاقات «الترانزيت» بين لبنان والعالم العربي من خلال أراضيها. وفي أثناء حرب لبنان وبعدها، وتحديدًا منذ «اتفاق الطائف» وتشريع الاحتلال السوري للبنان، نشطت العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان لمصلحة الدولة الأولى، مُعزَّزةً بمعاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق لعام ١٩٩١. ولم تنظر سورية إلى لبنان على أنه منافس، بل باعتباره مُكمّلًا اقتصاديًّا لها، حتى إنّ البعض أطلق على لبنان تسمية «هونغ كونغ سورية»[٤٥]. وكانت سياسة الإعمار التي انتهجها الحريري مُفيدة جدًّا للنظام السوري الحاكم في البلاد، إذ إنه من ناحية، كان يستفيد من كثرة المشاريع في سبيل الاستحواذ على مكاسبَ ماديّةٍ منها، ومن ناحيةٍ أخرى، كان يستفيد من تشغيل آلاف العُمّال السوريّين في عملية إعادة البناء، وكان يُجبر الحكومات اللبنانية على غضّ الطَّرْف عن آلاف العمّال السوريّين الذين يعملون في لبنان، ويختار بنفسه وزراء العمل لمنح هؤلاء العمّال التسهيلات التي يحتاجون إليها[٤٦].

---

[٤٣] زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٨٤.

[٤٤] حول التمديد للحّود وتداعياته انظر ص ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤٢-٢٤٨، ٢٥٤-٢٥٥.

[٤٥] Volker Perthes, Myths and Money: Four Years of Hariri and Lebanon's Preparation for a New Middle East', *MERIP* 27, no. 203 (1997) <www.merip.org/mer/mer203/myths-money> accessed 24 April 2013.

[٤٦] من هؤلاء الوزراء: عبد الله الأمين بين العامَين ١٩٩٢ و١٩٩٥، وأسعد حردان من العام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، وعلي قانصوه بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. وكل هؤلاء الوزراء أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وفي ظلّ الاحتلال السوري، انتشر النهب والفساد والصفقات في الإدارات والمؤسّسات، فضلاً عن التكتلات التجارية والتهريب وزراعة الحشيشة والأفيون[٤٧]، بينما كانت «المافيا السورية - اللبنانية» المؤلَّفة من كبار الضبّاط السوريّين وأتباعهم اللبنانيّين، الساعين إلى الثروة والجاه على حساب الوطن، تقوم بإدارة السوق السوداء التي تتضمّن تجارة التهريب والمخدّرات و«البلص» والخوات[٤٨]. وبعد عامين على انتهاء الاحتلال العسكري السوري (٢٠٠٧)، حلَّ لبنان في المرتبة **٩٩** من بين **١٩٢** دولة على قائمة الفساد الدولي. وذكر تقرير «الشفافية الدولية» في العام **٢٠٠٣** أن كبار الموظفين كانوا يتقاضون نسبة **٢٠**٪ في عهد الحريري من قيمة المناقصات التي يعطونها إلى أصدقاء أو مقربين[٤٩].

قبل حرب لبنان، كان هناك تهريب بين لبنان وسورية لبعض السلع الاستهلاكية التي يحتاج إليها السوق السوري، بسبب القيود على الاستيراد. ومنذ دخول الجيش السوري إلى لبنان في العام **١٩٧٦**، فرض سيطرته على لبنان بطرقه الدولية والرئيسة ومنافذه البحرية والجوية، فضلاً عن استحداث مسالكَ حدوديةٍ للتهريب. وانخرط في التهريب عشرات الآلاف من القرويّين اللبنانيّين والسوريّين على جانبي الحدود، ومحترفون وعسكريون ورجال أمن وجمارك من البلدين، فضلاً عن الميليشيات والعصابات. وبذلك نمت منطقة البقاع، وتحديدًا شتورة وزحلة، اللتان تحوّلتا إلى مستوعب للسلع الاستهلاكية المُوجَّهة إلى السوق السورية[٥٠]. فكانت المافيا العسكرية والسياسية السورية تستفيد من تهريب الحشيشة وتصنيع المخدّرات وتهريبها إلى الخارج، كما من تهريب السِلع. أمّا صِغار الضبّاط والعسكر السوريّين، فكانوا يستفيدون، كُلٌّ على طريقته، من فرض الخوات في مطار بيروت وعلى السِلع العابرة لحواجزهم على كل طرقات لبنان. وبعد حوالى العقد على «اتفاق الطائف»، وصل الدَين اللبناني العامّ إلى **٣٠** مليار دولار نتيجة الفساد الإداري[٥١]. وعندما سأل أكاديمي أجنبي الرئيس رفيق الحريري

---

٤٧ Salloukh, 'Syria and Lebanon'.

٤٨ Talal Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon under Rafiq Hariri: An Interpretation', *Middle East Journal* 60 (1) (2006), 95-114; 108. وقارن بـ: Norton, 'The Lebanese Formula Revisited', 86.

٤٩ Mark W. Neal/Richard Tansey, "The Dynamics of effective Corrupt Leadership: Lessons from Rafik Hariri's Political Career in Lebanon", in: The Leadership Quarterly, 21 (2010), 34-37.

٥٠ كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر. من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١**، بيروت ط٢، ٢٠١٢، ص ٤٣٦-٤٣٧.

٥١ Salim Nasr, 'The New Social Map', in Theodor Hand and Nawaf Salam (eds), Lebanon in Limbo: *Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 143-158; 143.

حول الفساد المستشري في الإدارة اللبنانية، أجابه: «إنّ نصف الناس في حكومتي عليهم الذهاب إلى السجن، ولكني لا أستطيع أنْ أفعل شيئًا». واستنتج الباحث من تلك الإجابة أنّ سورية راضية عن الفساد القائم[٥٢]. لكن الرئيس سليم الحص، اتهم الحريري بأن الفساد أصبح ثقافة خلال حكمه، وأنه كان المسوّق للفساد[٥٣].

وقد تحدّث الخبير الاقتصادي مروان إسكندر عن شبكة فسادٍ سورية - لبنانية كانت تتعاون بشكل وثيق، مؤلّفة من سُوريّين وتجارٍ ورجال أعمال وسياسيّين وموظّفين لبنانيّين، ما أدّى إلى انحراف الاقتصاد اللبناني لصالح هذه الشبكة[٥٤]. حتى إنّ السلطات السورية منعت لبنان من عقد صفقة مع مصر لمدّ أنابيب للغاز إلى لبنان، واشترطت أن يمرّ الخطّ بسورية، ثُم يُصدّر إلى لبنان[٥٥]. وفي العام ٢٠٠٠، قرّرت الحكومة اللبنانية من دون مراعاةٍ لمصالح البلاد العليا - بضغطٍ سوري بالطبع - تخفيض الرسوم الجُمركية على المنتجات الزراعية السورية المُستورَدة إلى لبنان، ما ألحق أضرارًا كبيرة بالمُزارعين اللبنانيّين[٥٦].

وبنظرةٍ أكثر عمقًا لعملية نهب الاقتصادي اللبناني، تشير التقديرات في العام **١٩٩٥** إلى وجود قرابة **٥٠٠** ألف عامل سوري في لبنان -أي ما يقرُب من (٢٠٪) من حجم سُكّان لبنان خلال تلك الفترة[٥٧]- من ضِمن نحو مليون عاملٍ أجنبي[٥٨]، في بلد يربُو عدد سكانه المقيمين على ثلاثة ملايين نسمة، وتقديرات عطالة قوّته العاملة في التسعينات، وفق مصادر مصرف لبنان، نحو (٢٥٪)[٥٩]. كما أشارت التقديرات إلى أنّ لبنان كان يدفع نحو مليار دولار سنويًّا للعمالة السورية[٦٠]. أمّا خسارة جمارك لبنان من أعمال

---

٥٢ نقلًا عن: Norton, 'The Lebanese Formula Revisited', 87.

٥٣ Neal, Dynamics, p. 41.

٥٤ مروان إسكندر، **رفيق الحريري وقدر لبنان**، ترجمة سامي بعقليني، بيروت ٢٠٠٧، ص١٦٦-١٦٧.

٥٥ حسن صبرا، «الكتاب الأسود عن حكم الاستخبارات السورية في لبنان (٤): هكذا استخرج نظام الوصاية النفط من عرق اللبنانيّين»، **مجلّة الشراع**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٥.

٥٦ إيال زيسر، **باسم الأب**، مرجع سابق، ص٣٧٣-٣٧٤.

٥٧ جريدة **النهار**، ٢٥ آذار ٢٠٠٥، «خدّام: كنعان دُفع للانتحار وتعرّض للتهديد. الأسد سيسقط، ومحيطُه نهب ٢٠ مليار دولار». موقع: **شبكة العربي**، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٦.
<www.arabpark/vb/f19/t4389> accessed 2 October 2012.
Gerhard Schweizer, Syrien: Religion und Politik im Nahen Osten (Stuttgart 1998), 238.

٥٨ جريدة **النهار**، ١٠ أيار **١٩٩٥**.

٥٩ مصرف لبنان، **التقرير السنوي للعام ١٩٩٣**، ص١٦٦. ويبدو أنّ هذه التقديرات مُبالَغ فيها، إذ تشير إحصاءات إلى أنّ النسبة هي تحت ١٠٪. انظر: «الأزمة المعيشية في لبنان (مؤشّرات وعوامل)»، إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، كانون الأول ١٩٩٦، ص٤.

٦٠ إسكندر، **رفيق الحريري**، ص١٦٥.

التهريب للسِلع بين سورية ولبنان بإشراف المافيا السورية-اللبنانية، فقُدّرت بِـ **٢٥٠** مليون دولار سنويًّا، ذهبت إلى جُيوب أركان النظام السوري من العسكريّين والمدنيّين وأتباعهم اللبنانيّين[٦١]. وبلغت خسائر الاقتصاد اللبناني من جرّاء إتاوات العسكر السوريّين وابتزازاتهم سبعة مليارات دولار بين العامَين **١٩٧٦** و**٢٠٠٥**، في حين قُدّر مجمل الخسائر اللبنانية بِـ**٢٧** مليار دولارٍ أميركي[٦٢].

وهناك تقديرات أخرى للأعوام **١٩٩٠** و**٢٠٠٢**، وضعها الاقتصادي جو فضول، رئيس «مؤسّسة استشارات» اللبنانية، في دراسة بعنوان «الفساد في لبنان»، بأنّ النهب المباشر وغير المباشر للاقتصاد اللبناني من قِبل النظام السوري بلغ مليارَي دولارٍ أميركي سنويًّا، أي **٢٤** مليارًا خلال **١٢** عامًا من عقد «اتفاق الطائف». وأشارت تلك التقديرات إلى أنّ هذه الأموال كانت تذهب إلى أركان النظام البعثي في سورية، وليس إلى الخزينة السورية. وحدّد فضول مسارب النهب بأنها: عائدات الكهرباء والهاتف، والخوة على النفط، وكازينو لبنان، وتلزيمات الأوتوسترادات بأسعارٍ خيالية، وكذلك مرفأ بيروت ومطارها. وتُقدّر الدراسة حجم الأموال التي حوّلها العُمّال السوريون في لبنان بين الأعوام **١٩٩٣** و**٢٠٠٥**، بِـ(٧,٦) مليار دولار، إضافة إلى أربعة مليارات دولار جنَتْها سورية من جرّاء إغراق السوق اللبنانية بسِلعها التي هي أرخص ثمنًا من السِلع اللبنانية[٦٣]. وهناك تقديرات لبنانية أخرى تصل بحجم النهب الذي قامت به «المافيا السورية-اللبنانية» بين الأعوام **١٩٩٣** و**٢٠٠٣**، إلى **٣٨** مليار دولار أميركي، مُستفيدةً من مشاريع الحريري للإنماء والإعمار واستجلاب القروض. وقد اعتبر أحد الصحفيّين أنّ الأموال التي نهبها النظام السوري وأتباعه اللبنانيون، كانت بمثابة خزّانٍ ماليّ أو «بئر نفط غرفوا منه من دون شبع»[٦٤].

بالإضافة إلى ذلك، كانت المصارف والمؤسّسات والشركات التجارية.. وغيرها، تُضطرّ إلى دفع خواتٍ شهرية إلى الضبّاط السوريّين[٦٥]. وتحدّثت مجلّة (Le commerce du Levant) عن وجود خمسة آلاف سوري يُعاونهم لبنانيون متغلغلون في **١٤٠** مركزًا وإدارة، في طول البلاد وعرضها، وأنّ الهكلية تبدأ من دمشق، مُرورًا بعنجر التي تضبط كل النهب

---

[٦١] إسكندر، **رفيق الحريري**، ص١٦٥.

[٦٢] كمال ديب، «النهار تنشر أرقامًا عن تأثير الوجود السوري على الاقتصاد اللبناني. ٧ مليارات دولار دفعها اللبنانيون إتاواتٍ وابتزازًا. والرقم الأوّلي لمجمل خسائر لبنان بلغ **٢٧** مليار دولار». جريدة **النهار**، **٢٥** آذار **٢٠٠٥**.

[٦٣] «٢ مليار دولار مباشرة ومئات الملايين عبر شبكات مافيا متوازية. لبنان يبيض ذهبًا للنظام السوري». <www.yabeyrouth.com/pages/index1876.htm> accessed 2 October 2012.

[٦٤] حسن صبرا، «الكتاب الأسود عن حكم الاستخبارات السورية في لبنان» (٤)، مرجع سابق.

[٦٥] إيال زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٦١-٣٦٣.

في البلاد. وأضافت المجلّة أنّ الجباية تحدُث مباشرةً ومن دون مُواربة، وأنّ الجهاز الأمني السوري يقدّم الحماية للّبنانيّين المُتعاونين معه[٦٦]. كما أكّد عبد الحليم خدّام من منفاه في فرنسا، وهو أحد أركان نظام النهب السوري في لبنان، أنّ المبالغ التي نهبها المحيط الرئاسي في سورية ولبنان طوال حِقبة الوجود السوري في لبنان، تخطّت العشرين مليار دولار[٦٧].

وفي كل الأحوال، تتفاوت الأرقام حول خسائر لبنان من جرّاء الوجود السوري فيه، لأنّ ذلك كان يتم بطرق تحايُلٍ غير قانونية. لكنّ كل الدلائل والشواهد أشارت إلى أنّ النظام السوري اعتبر لبنان «بقرةً حَلُوبًا» أبديّة، ولم يخطر في باله يومًا أنه سيخسر «لبنها». وهو ما أشار إليه البطريرك صفير حينما اعتبر أنّ تمسُّك السوريّين بلبنان، أيًّا ما كان الثمن، يعود إلى أنهم لا يريدون أن «يخسروا المكسب المادّي الحاصلين عليه»[٦٨].

وكدليل على النهب في الحِقبة السورية، نقل دبلوماسي فرنسي عن تقرير سرّي موثّق لجمعية المصارف اللبنانية بتاريخ ١٦ آذار ٢٠٠٥، أي بعد اغتيال الرئيس الحريري بشهر واحد، أنّ ضبّاط مخابراتٍ سُوريّين و/أو أبناءهم وشركاءهم سحبوا حوالى ٤٠٠ مليون دولار من المصارف اللبنانية، وحوّلوها إلى مصارفَ سوريةٍ وتركية ومصرفٍ فرنسي واحد على الأقل، وآخر هولندي، وأنّ الأموال المسحوبة تأتّتْ في الأصل من تجارة سلاحٍ ومخدّرات وعمليات تجارية أخرى مع النظام العراقي، بما في ذلك النفط العراقي المُهرّب، وتم غسلُها في المصارف اللبنانية خلال السنوات الماضية. أمّا المتورّطون بسحب الأموال من المافيا العسكرية السورية، فكانوا: غازي كنعان، ويعرُب غازي كنعان، ورستم غزالة، وهشام بختيار (مدير إدارة المخابرات العامة)، ورامي مخلوف (ابن خال الرئيس بشار الأسد)، وجمال ابن نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدّام، والعميد ذو الهمّة شاليش (رئيس الحرس الخاص للرئيس الأسد)، والعقيد المتقاعد محمد عيسى دوبا (شقيق الرئيس الأسبق للمخابرات العسكرية علي دوبا)، وأيْهَم ماجد سعيد (نجل اللواء ماجد سعيد، مدير إدارة المخابرات العامة خلال فترة ١٩٨٧-١٩٩٤)، وفراس مصطفى طلاس، وعضو مجلس الشعب السوري محمد حمشو[٦٩].

---

٦٦ «من ملفات لو كومارس دو ليفان - المافيات اللبنانية السورية استباحت كل شيء».
<www.yabeyrouth.com/pages/index1872.htm> accessed 2 October 2012.

٦٧ «خدّام: كنعان دُفع للانتحار وتعرّض للتهديد. الأسد سيسقط، ومحيطُه نهب ٢٠ مليار دولار». موقع: **شبكة العربي**، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٦.
<www.arabpark/vb/f19/t4389> accessed 2 October 2012.

٦٨ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٨١.

٦٩ «أصحاب الأموال السورية المغسولة يسحبون ٤٠٠ مليون دولار من بنوك لبنان إلى تركيا. بينهم كنعان وولده، وغزالة، وبختيار، ورامي مخلوف، وجمال خدّام»، جريدة **السياسة** (الكويت)، ٢٦ آذار ٢٠٠٥.

وعلى خطٍّ مُوازٍ، تكشّفت فضيحة «بنك المدينة» و«بنك الاعتماد المتّحد» الشقيقان، حيث تمكّن رستم غزالة وأشقاؤه ورنا قليلات، التي تحوّلت من موظّفة إلى سيدة أعمال ومالٍ مشبوهة[٧٠]، في الفترة التي سبقت انسحاب سورية من لبنان بين العامَين ٢٠٠١ و٢٠٠٣، من سحب أموالٍ من المصرف بطرق مشبوهة وملتوية، قُدّرت بحوالى ٨٠٠ مليون دولار أميركي[٧١]، ومليار دولار وفق مصادر أخرى، كانت حصّة غزالة وأشقائه منها ١٢٠ مليون دولار أميركي[٧٢]. وكان جزء من هذه الأموال يُصرف لتمرير السياسة السورية في لبنان. وقد أوردت جريدة «**السياسة**» الكويتية أسماءً مختصرة لسياسيّين ووزراءَ ونوابٍ وصحفيّين وإعلاميّين وعسكريّين كانوا يحصلون على مخصّصات ماليةٍ شهرية من المصرفَين المذكورين[٧٣]. وهناك أيضًا فضيحة إفلاس «تعاونيات لبنان» عمدًا، عبر شائعاتٍ مفبركة، وذلك بسبب عدم «تعاوُن» رئيسها منير فرغل مع رستم غزالة[٧٤].

وقد حدّد خبير اقتصادي وصحافي لبناني مجالات الفساد للمافيا السورية - اللبنانية، فكانت[٧٥]:

- عطاءات المقاولات والتلزيمات في الإدارة اللبنانية ومشاريع إعادة الإعمار من خلال مُتعّهدين تابعين لها.
- مخصّصات كازينو لبنان.
- التهريب عبر الحدود اللبنانية - السورية لمختلف المشتقّات والمنتجات الصناعية في الاتجاهَين.
- قطاع المخابرات الهاتفية الدولية، حيث تخسر الدولة اللبنانية سنويًّا مبلغ ٢٥٠ مليون دولار.

---

٧٠ «رنا قليلات، من موظّفة إلى إمبراطورة أعمال واحتيال»، موقع: **دنيا الوطن**، ١٧ آذار ٢٠٠٦.

٧١ «في دعوى جديدة قدّمها أمس: أبو عياش يتهم رستم غزالة وأشقاءه بسرقة مئات الملايين من بنك المدينة»، جريدة **النهار**، ١٩ أيار ٢٠٠٥.

٧٢ حسن صبرا، «الكتاب الأسود عن حكم الاستخبارات السورية في لبنان» (٤)، مرجع سابق.

٧٣ «خدّام والشهابي لقيادة مرحلةٍ انتقالية في سورية. أركان النظام السوري بدأوا يُجرون حساباتهم توقُّعًا للرحيل وأبناء الأسد الأب يتصارعون على التركة»، جريدة **السياسة** (الكويت)، ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥.

٧٤ انظر: «هكذا أفلس نظام المافيا الأمنية اللبنانية - السورية تعاونيات لبنان»، مجلة **الشراع**، ٢٣ أيار ٢٠٠٥؛ و«من محمد غانم وغازي كنعان إلى رستم غزالة: جرائم الوصاية السورية على لبنان»، مجلّة **الشراع**، ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٠.

٧٥ مروان إسكندر، «جمهورية الفساد والمفسدين»، جريدة **النهار**، ٢ تشرين الأول ٢٠٠٥. وقارن بـ حسن صبرا، «الكتاب الأسود عن حكم الاستخبارات السورية في لبنان» (٤)، مرجع سابق.

- الهاتف الخليوي.
- رسم على صفيحة البنزين.
- صندوق المهجّرين عبر أسماءٍ وهمية ضيّعت الملايين على المهجّرين المستحقّين، وهذا ينطبق على «وزارة الإسكان».
- الاستفادة من قروض «بنك التمويل».
- التلاعب بنتائج نادي سباق الخيل، بفَرض فوز أحصنةٍ معيّنة.
- الاستيلاء على أموال «اللوتو اللبناني» التي كانت تذهب إلى الجمعيات الاجتماعية والإنسانية.
- رسوم على فاتورة الكهرباء وصفقات شراء الـ «فيول أويل» وقِطع الغيار.
- خطف رجال أعمال، وإطلاق سراحهم لقاء فديات.
- التزام شركة «قاسيون» السورية تزفيت طُرق الجنوب بكُلفاتٍ ماليّة عالية جدًّا تفُوق الأسعار العالمية بستّ مراتٍ، وذلك بالتواطؤ مع زوجة شخصية سياسية لبنانية رفيعة[٧٦].
- أُذُنات الكسّارات.
- وضع سيّارات مستوردة بأسماء قادةٍ أمنيّين سوريّين مُعفاة من الجمارك، ثم بيعها في السوق الداخلية والانتفاع من الرسم الجُمركي.
- السَّطْو على مصرفيِّين وفنّيين وأصحاب مؤسّسات سياحية.
- رُخَص الحفلات الغنائية والترفيهية، والمراقبة الصحّية للفنّانات الأجنبيات.
- الـ«فيول أويل» المُلوّث الذي يُستعمل في توليد الكهرباء.
- تخريج مُجازين من كلّية الحقوق في الجامعة اللبنانية لا يستحقّون الحصول على الشهادة.

يُبرز الجدول رقم (٩) الحجم التقريبي للنهب السوري في بعض قطاعات الاقتصاد اللبناني، ويعطي صورة مصغّرة عن الحقيقة الكاملة لتدميره.

---

٧٦ Volker Perthes, 'Myths and Money: Four Years of Hariri and Lebanon's Preparation for a New Middle East', *MERIP* 27, no. 203 (1997) <www.merip.org/mer/mer203/myths-money> accessed 24 April 2013.

جدول (٩): تقديرات لمنافع النظام السوري من جرّاء الإشراف على الاقتصاد اللبناني حتى ٢٠٠٥[٧٧]

(مئات الملايين من الدولارات الأميركية)

القطاع الاقتصادي	العائد السنوي	حتى العام ٢٠٠٥
الاتّجار بالمخدرات، زراعةً وتصنيعًا، (بين العامين ١٩٨٨-١٩٩١)	٢٠٠	٨٠٠
التهرّب من الرسوم الجمركية	٣٠٠-٢٠٠	٢,٤٠٠
التلاعب بتجارة الترانزيت	١٠٠	٥٠٠
بيع المازوت المدعوم أو المغشوش	٢٥٠	٢٥٠
منافع من عقود معطاة إلى أشغال البناء والطرقات والمدارس ومحطات توليد الكهرباء	١٠٠	١٠٠
عائدات من تشغيل المخابرات الدولية، ومن كازينو لبنان، ومقالع للحِجارة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠	١,٠٠٠
دفعات بنك المدينة، سِلعًا أو نقدًا، إلى ضبّاط سوريّين	٢٠٠	٢٠٠
المجموع		**٥,٦-٥,٢**

ب) موارنة لبنان: مقاومة الهيمنة السورية والاستفراد بهم

اتسمت مرحلة ما بعد الطائف بهواجسَ مسيحيةٍ، في مقدّمتها السيادةُ والاستقلال وصلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، ومسألة الاحتلال السوري للبنان، وما تضمّنه «اتفاق الطائف» من وجوب العمل على إلغاء الطائفية السياسية، فضلًا عن انتقائية سورية وأتباعها اللبنانيّين في تنفيذ بعضٍ من بنوده عن قصد، وتجاهُل بعضه الآخر، ولا ننسى الهيمنة السورية على المؤسّسات والإدارات ورعاية الفساد الذي سبق تناوُله للتوّ.

إنّ ممارسات النظام السوري وأتباعه اللبنانيّين جعلت فئةً من المسيحيّين تتهم سورية بأنها أفسدت الحياتين السياسية والعامة، وغيّبت الديمقراطية، عبر تعزيز وجودها العسكري والمخابراتي والسياسي والاقتصادي في البلاد وجعلِ اللبنانيّين مجرّد أتباعٍ لها. ولم تسلَم من الهجوم المعاهداتُ والاتفاقيات التي عقدتها سورية مع لبنان بين العامَين ١٩٩٣ و٢٠٠٠، والتي استكملت بموجبها هيمنتها على البلاد (علاقاتها المميّزة)،

[٧٧] إسكندر، **رفيق الحريري**، ص ١٦٧-١٦٨.

ودارت حول التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد، والزراعة، والنقل، والجمارك، والثقافة والتعليم، وفوق كل شيء التنسيق الأمني والسياسة الخارجية[٧٨].

لقد ساوى المسيحيون الموارنة بين الوجود العسكري السوري والاحتلال الإسرائيلي، خصوصًا حين لم تُقدِم سورية على إعادة انتشار قوّاتها في لبنان، كما نصّ «اتفاق الطائف». وحينذاك، رأى رئيس «حزب الكتائب اللبنانية» جورج سعادة أنّ لبنان وفى بالتزاماته وفقًا لاتفاق الطائف، عندما جرى التصديق على «وثيقة الوفاق الوطني» بحلول **٢٢** أيلول **١٩٩٢**، فضلًا عن انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل «حكومة الوفاق الوطني»، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. واعتبر سعادة أنّ وفاء لبنان بالتزاماته وفق الطائف، كان يستوجب إعادة انتشار الوحدات السورية إلى البقاع[٧٩].

وعندما بحث وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر (James Baker)، خلال زيارته إلى دمشق في تموز **١٩٩٢**، مع الرئيس السوري حافظ الأسد مسألة إعادة تموضُع جيشه في البقاع اللبناني، ما دام أنّ لبنان طبّق الإصلاحات الدستورية، ربط السوريون انسحاب وحداتهم بإلغاء الطائفية السياسية في البرلمان اللبناني. وكانت دمشق وواشنطن تعلمان أنّ المجتمع اللبناني لا يزال غير جاهزٍ للإقدام على هذه الخُطوة[٨٠]. كما أنّ البرلمان اللبناني الذي عملت سورية على «صنعه» في العام **١٩٩٢**، في ظلّ مقاطعةٍ مسيحية له، لن يلغي الطائفية السياسية؛ لأنّ ذلك ليس من مصلحة النظام السوري ويعني، في حال إقراره، عدم حاجة اللبنانيّين إلى الوجود السوري في لبنان وأنهم تخطّوا نظامهم الطائفي. وقد نفى سعادة يومئذٍ ما تردّد من أنّ الانسحاب السوري كان منوطًا بإقرار إلغاء الطائفية السياسية[٨١]. من هنا، وجّه مسيحيون موارنة الاتهامات إلى سورية بأنها، بدلًا من تنفيذ بنود «اتفاق الطائف»، عزّزت وجودها العسكري والمخابراتي والسياسي والاقتصادي في لبنان، ما سلب الحكومات اللبنانية حُرّيتها وسيادتها[٨٢]، حتى

---

٧٨ حول الاتفاقات والمعاهدات بين البلدين، انظر: ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق، ص ٢٧٠-٢٧٨.

٧٩ جورج سعادة، **قِصّتي مع الطائف. حقائق ووثائق، ملابسات ومعاناة، سوء تنفيذ وخيبة أمل**، بيروت **١٩٩٨**، مرجع سابق، ص **٢٥٢-٢٥٥**.

٨٠ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص **٤٢٠**.

٨١ سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص **٢٥٢-٢٥٥**.

٨٢ انظر: سليم عبو، «تحدّيات الجامعة»، بمناسبة افتتاح العام الجامعي، بيروت **١٩٩٧**، مرجع سابق، ص **١٩**، ومقابلة تلفزيونية للبطريرك الماروني صفير مع الصحافي عماد الدين أديب، المحطة الفضائية **أوربت الثانية**، **٢** تشرين الثاني **٢٠٠٠**.

أصبح الحديث عن تنفيذ «اتفاق الطائف» من المحرّمات، ويُرمى صاحبه بالخيانة[٨٣].

فضلًا عن ذلك، اعتبر عدد كبير من المسيحيّين أنّ الاحتلال السوري في لبنان سمح لأنصار دمشق من الطبقة اللبنانية الحاكمة، المُتنوّعة الطوائف والمذاهب والأيديولوجيات، بالانقلاب على الطائف، بل حتى انتهاك الدستور وإضعاف مُعارضيها[٨٤]. ورأوا أنّ الشريك المسلم لم يُنفّذ ما توجّب عليه في صفقة الطائف بأنْ يُنفّذ إصلاح سياسي يؤدّي إلى مشاركة حقيقية للمسلمين في السلطة، في مقابل أنْ يحصل المسيحي على السيادة والاستقلال. والواقع أنّ السيادة والاستقلال كانتا مسألتين يتحكّم بهما النظام السوري، ولا قدرة للمسلمين أو لأية طائفةٍ أخرى، على أنْ تستعيدهما في ظلّ الانقسام المجتمعي والسياسي الذي رعاه السوريون وغذّوه[٨٥]. وقد أثار حلّ «القوات اللبنانية» في العام **١٩٩٤**، وإلقاء قائدها سمير جعجع في السجن، الكثير من ردود الفعل المسيحية، بينما كان «حزب الله» وجماعاتٌ إسلامية سُنّية أصولية أخرى وقادةٌ ميليشياويون يحتلّون مقاعدهم في مجلسَي النواب والوزراء ابتداءً من العام **١٩٩٢**، ويُسمح لحزب الله وللفلسطينيّين في المخيّات بالاحتفاظ بأسلحتهم[٨٦].

وقد رأى مسيحيون أنّ تدخُّل دمشق في سياسة لبنان الداخلية وإشرافها على سياسته الخارجية، سلباه استقلاله الحقيقي وسيادته، بخاصةٍ أنّها لم تعد جارةً له، بل «شقيقة» في داخله. واعتبرت المعارضة المسيحية أنه جرى تغييب لبنان عن مفاوضات السلام العربية-الإسرائيلية بين العامَين **١٩٩٤** و**٢٠٠٠** تحت شعار «المسار اللبناني-السوري الواحد»[٨٧]، بل حتى تغييبُه عن جنازة الملك حسين في مطلع شباط **١٩٩٩**، حين وصل الوفد الرئاسي اللبناني متأخّرًا بعد انتظار طويل لضوءٍ أخضر من دمشق، في حين كان الرئيس السوري حافظ الأسد من أوائل الواصلين إلى عمّان. كما ألزمت دمشق بيروت بكل خطواتها السياسية والدبلوماسية على الصعيدَين العربي والدولي. من هنا، اعتبر

---

٨٣ «رسالة من رئيس التحرير إلى... إميل لحّود والأجهزة: مَن يُسقط من»، مجلّة **الشراع**، ٤ نيسان **٢٠٠٥**.

٨٤ انظر كتاب ألبير منصور - وهو أحد المُوقّعين على اتفاق الطائف - **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق.

٨٥ محمد حسين شمس الدين، «العلاقة بين الطائفة وحزبها... مشكلة الاتصال والانفصال. في عناوين الميثاق والديمقراطية التوافقية والتعدّدية السياسية ومجلس الشيوخ والحوار»، جريدة **المستقبل**، **٥** كانون الثاني **٢٠٠٦**.

٨٦ لم يدخل «حزب الله» أية حكومة لبنانية قبل العام **٢٠٠٥**، وذلك كي لا ينغمس في دهاليز السياسة اللبنانية، وفضّل دخول المجلس النيابي؛ لأنه تمثيل شعبي.

٨٧ «حوار مع الدكتور فريد الخازن»، في: **هواجس المسيحي اللبناني. مقالات وحوارات**، تحرير وإشراف فضيل أبو النصر، بيروت ٢٠٠١، ص **١٠٥**.

المسيحيون الموارنة أنّ استعادة لبنان استقلاله وسيادته لا تكون إلّا بالتخلُّص «من العبء الذي يُثقِل كاهل استقلاله وسيادته»[٨٨]، أي الاحتلال السوري للبلاد.

ومن جهة أخرى، اعتبرت المعارضة المسيحية أنّ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وفي مزارع شبعا، بعد تحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠، كانت تخدم الأهداف السورية، وتُكبّل لبنان، وتُضِرّ بمصالحه، حيث تحمّل لبنان وحده كلفة الاعتداءات الإسرائيلية، من دون أن تترجم دمشق علاقات «الأخوّة والتعاون والتنسيق» مع بيروت بردّ الاعتداءات الإسرائيلية عن لبنان. وكان السوريون يتذرّعون على الدوام بأنهم لا يريدون أن تُحدّد إسرائيل زمن المعركة ومكانها، فيتقاعسون عن مؤازرة لبنان، ويتركونه يدفع ثمن مخطّطاتهم في المنطقة. من ثَمّ، فقد تخوّف الكثير من اللبنانيّين من أن تؤدّي نشاطات «حزب الله»، المدعومة سوريًّا، ضدّ إسرائيل إلى سقوط الدولة اللبنانية ضحيّة اندلاع مواجهةٍ إقليمية شاملة[٨٩]، كما سنرى في الفصل الثالث.

على الرغم من الهجوم السياسي عليها، فقد تغاضت دمشق إلى حدٍّ ما عن الردّ على الصوت المسيحي المُعارض لها، ولم تتخذ إجراءاتٍ مباشرةً عنيفة ضدّه، بل تركت النظام الأمني اللبناني يتولّى تنفيذ سياساتها ضدّ «الموارنة المُتمرّدين» على احتلالها. فمُورس القمع ضدّ التظاهرات المسيحية الشبابية السِلمية، كنتيجة منطقية لدى النظام السوري للردّ على مُعارضيه. لكن دمشق استطاعت مع ذلك أن تستقطب فئةً من المسيحيّين تستقوي بوجودها[٩٠]. صحيحٌ أنّ البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير حمَل شعلة التصدّي للاحتلال السوري في لبنان، إلّا أنّ تشرذُم المسيحيّين وافتقادهم الزعامة أمران جعلاهم يخسرون دورهم التاريخي في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته، ما أدّى إلى إمساك النظام المخابراتي السوري به[٩١].

كان «التطاول» على سياسة النظام السوري في لبنان يُثيره، ويدفعه إلى الردّ بثلاث طُرق، وكُلّها تزيد الشرخ والانقسام بين الطوائف الدينية:

١. الإيعاز إلى أتباعه من السياسيّين المسيحيّين بالدفاع عن وجوده والترويج أنه هو من أنقذ المسيحيّين في العام ١٩٧٦[٩٢].

---

٨٨ سليم عبو، «تحدّيات الجامعة»، مرجع سابق، ص ٢٥.

٨٩ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٩٠.

٩٠ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول»، مرجع سابق.

٩١ نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟». Catusse et al. (eds), Métamorphose des figures du leadership au Liban, 203-262.

٩٢ «قرنة شهوان تطالب بوقف التخوين والشحن الطائفي»، جريدة **المستقبل**، ١٧ آب ٢٠٠٢.

٢. ترهيب اللبنانيّين، وبخاصة المسيحيّين المُنتفضين. ولعلّ اللبنانيّين لا يزالون يذكُرون تظاهرة «جمعية المشاريع الخيرية» (الأحباش) التي تدور في فلك السوريّين، حين رفع أنصارها في نَيسان ٢٠٠١ السواطير، مُهدِّدين مُعارضي الاحتلال السوري من المسيحيّين. وكذلك الإيعاز إلى القوى الشبابية والحزبية الحليفة للنظام السوري بالاعتصام في منطقة الأونيسكو في ذكرى «المجزرة»، التي قامت بها وحدات عون العسكرية عندما قصفت محلّة الأونيسكو في ١٤ آذار ١٩٨٩، وسقط فيها ٢٠٠ ما بين قتيل وجريح[٩٣].

٣. تحريض المسلمين للردّ على بيانات الموارنة ورفض المقولة المسيحية حول سلبيات الاحتلال السوري، واعتبار أنّ السلطة اللبنانية وحدها هي التي تقرّر ما يتعلّق به، ليتحوّل بذلك الخلاف حول الوجود السوري إلى شكلٍ آخر من الجدل والانقسام الطائفي.

ج) الصمت الإسلامي على سورية: أسبابه ومُسوّغاته

في مقابل الرفض المسيحي للوجود السوري في لبنان، لم تسمح سورية بقيام أي صوت إسلامي مُعارض لها. وكان النظام السوري حذِرًا جدًّا من السُنّة اللبنانيّين، بسبب تعاطُفهم مع سنّة سورية منذ أحداث حماة في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب كراهيّتهم للنظام العلَوي المُهيمن على سورية[٩٤]. لذا، عمِل النظام على تهميشهم خلال حرب لبنان، وكان يهمّه عدم حدوث وفاقٍ وطني لبناني بينهم وبين المسيحيّين، وأن يظهر لبنان أمام العالم منقسمًا على نفسه بين مسلمين و«أقلّية» مسيحية، أي «عُروبيّين» وفق مقولته، يؤيّدون وجوده وأداءه في البلاد، ومسيحيّين مُعارضين له يَحملون، أو يُحمّلون، إرث التعاون مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اغتيال المفتي حسن خالد في العام ١٩٨٩ كان من أسبابه تقاربُه مع البطريرك صفير على قضايا وطنيةٍ لبنانية، واحتجاجُه على الممارسات السورية وتخوين الناس وقيام المخابرات السورية بتوزيع شهادات العُروبة على

---

٩٣ عماد الزغبي، **الحركة الطلابية في لبنان. خمسون عامًا من النضال، ١٩٥١-٢٠٠١**، بيروت ٢٠٠٢، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

٩٤ « السياسة في لبنان: الطائفة السنّية وتيار المستقبل بزعامة الحريري»، **تقرير الشرق الأوسط** رقم ٩٦ (International Crisis Group, Beirut, 26 May 2010), 6 <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/96%20Lebanons%20Politics%20-%20The%20Sunni%20Community%20and%20Hariris%20Future%20Current.ashx> accessed 2 October 2012.

أتباعها. من هنا، كان اغتياله درسًا لكلّ مُعارض لسورية[٩٥]. وكان كلّ ما سمح به النظام السوري للمسلمين، هو الوقوف إلى جانبه ضدّ شركائهم في الوطن الرافضين لاحتلاله. فخضع المسلمون لضغط الاحتلال السوري عليهم، وبخاصةٍ أنّ علاقات الحريري بالنظام السوري كانت جيدة. فكان الحريري يموّل لقاء ذلك مشروعات إنمائية في سورية تقدّر بمئات الملايين من الدولارات الأميركية[٩٦].

لقد عاب المسلمون - ربّما مدفوعين بحميّتهم العُروبية، أو إكراهًا وبتحريضٍ من قِبل سورية - على المسيحيّين تعامُلهم العلني مع إسرائيل، ووصول أكبر زعمائهم، بشير الجميّل، إلى سدّة الرئاسة في العام **١٩٨٢** من على ظهر الدبّابة الإسرائيلية، وأنهم لهثوا وراء السلام مع إسرائيل (اتفاق ١٧ أيار **١٩٨٣**)[٩٧]، يُحرّكهم طُموحهم إلى استعادة هيمنتهم على البلاد وامتيازاتهم فيها، غيرَ مُتّعظِين بتجارب الماضي[٩٨]. وكان مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد انتقد في احتفالٍ حاشد في جامع عائشة بكار، بمناسبة ليلة القدر في تموز **١٩٨٣**، الانفراد الماروني بعقد اتفاق سلامٍ مع إسرائيل، فقال: «إن مصير لبنان لا يمكن أن ينفرد بتحديده عصبةٌ أو حزبٌ أو طائفة، وإنما يتم بقرار وطني»[٩٩]. وعلى المِنوال نفسه، قال رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» محمد مهدي شمس الدين: «إننا نقف وسنقف دائمًا في وجه أية محاولةٍ لمصادرة الحرّيات من قِبل أي فريق. فليفهم كلُّ واحدٍ أنه ليس في لبنان غالبٌ ومغلوب. إنّ الجميع مغلوبون... فإسرائيل قد غلبتهم جميعًا»[١٠٠].

استمرّت هذه المواقف المتشنّجة بعد «اتفاق الطائف»، حين رفع الموارنة الصوت عاليًا ضدّ الاحتلال السوري وممارساته وسوء تطبيق الاتفاق. ومع أنّ قِلّة صغيرة من المسلمين كانت تجرؤ على انتقاد سوء تطبيق الاتفاق، فإنّ الانتقاد الإسلامي، السنّي تحديدًا، لسورية لم يُلامس حدود التصريح عنها بالاسم، وإنما بقي في حيّز الهمس والغمز وأحاديث الصالونات المُغلقة فقط.

---

[٩٥] «القصة الكاملة للتهديدات السورية التي سبقت اغتيال المفتي الشهيد حسن خالد». نقلًا عن مجلة **الشراع**، حوار حسن صبرا مع نجل المفتي سعد الدين خالد.
<www.yabeyrouth.com/pages/index2007.htm>accessed 2 October 2012.

[٩٦] Neal Dynamics, 38-39.

[٩٧] سيأتي الحديث عنه في الفصل الرابع، ص **٣٧٩-٣٨٠**.

[٩٨] جورج بكاسيني، «الموارنة بين العيش المشترك... والحرية. قراءة في جوانب غير مرئية من الخطاب التصعيدي ضد سوريا»، حلقة ٣، جريدة **المستقبل**، **٢٥** آذار **٢٠٠١**.

[٩٩] نقلًا عن: الحصّ، **ذكريات وعبر**، بيروت **١٩٩٤** ص ٦٣.

[١٠٠] نقلًا عن: الحصّ، **ذكريات وعبر**، ص ٦٣.

وفي عملية دفاع المسلمين السُنّة من أتباع سورية عنها، رفضوا المساواة بين الاحتلال الإسرائيلي وبين الاحتلال السوري في لبنان (المقولة المارونية)، وصرّحوا في العلن أنّ «الوجود» السوري هو شرعي وضروري وموقّت، وأنه جاء بناءً على طلبٍ من السلطة الشرعية اللبنانية، وأنّ هذه السلطة هي الوحيدة المُخوَّلة بحث أمرِه[١٠١]. وعندما وُضع النص النهائي للسينودس من أجل لبنان في العام **١٩٩٥**، والذي تضمّن دعوةً إلى خروج الجيش السوري من لبنان، أُثيرت موجة احتجاجاتٍ واسعة من قِبل المسلمين، الذين رأوا -ككلّ مرة- أنّ هذا الوجود شرعيٌّ، وأنه صبّ في صالح لبنان[١٠٢]. كما روّج أتباع سورية أنّ «المسار اللبناني-السوري الواحد» في مفاوضات السلام، هو تقويةٌ لمركز لبنان، كي لا تستفرد إسرائيل به[١٠٣]. من هنا، لم يكن مفاجئًا أن يتضامن «المجلس الشرعي الإسلامي» (السنّي) مع «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» في إعلان رفضهما دعوة بكركي في العام **٢٠٠٠** إلى تطبيق «اتفاق الطائف» على الوجود السوري في لبنان، أي إعادة تموضُع وحداته العسكرية في البقاع.

وكانت هناك أسبابٌ عديدة لعدم مُعارضة السُنّة سورية جهارًا في تلك المرحلة، ومنها ما يلي:

- شعورُهم بأنها تُشكّل عُمقهم العربي والاستراتيجي، على الرغم من الفرق الشاسع بين الشعارات القومية و«شعب واحد في دولتين» و«وحدة المسارَين» التي طرحها النظام السوري[١٠٤]، وبين الممارسات المخابراتية الأمنية السورية.
- غياب الحزب أو الميليشيا التي تحميهم بعد طرد المقاومة الفلسطينية من بيروت في العام **١٩٨٢**، ما جعلهم تحت رحمة الميليشيات «الطارئة»، وبالتالي ظهور السوري على أنه هو من يحميهم، وبخاصةٍ بعد تصفية ميليشيا «المُرابطون» في العام **١٩٨٥**. كما أنه عندما جعلت المليشيات المذهبية المتنافسة من بيروت ساحةً لمعاركها الشرسة في مطلع العام **١٩٨٧**، استنجد سُنّة بيروت بالأسد، وذهب زعماؤهم إلى دمشق يرجُون منه إعادة احتلال بيروت، مُفضّلين الجُنديّ السوري، الذي كان يُذلّهم عند الحاجز، على اللبناني الميليشياوي[١٠٥].

---

١٠١ جورج بكاسيني، «الموارنة بين العيش المشترك... والحرية، مرجع سابق.

١٠٢ كمال ديب، هذا الجسر العتيق، ص ٢٢٠-٢٢١.

١٠٣ Ghazi Chabaan, 'Der Libanon und seine geopolitische Situation: Libanon und Syrien im Friedensprozeß', in Abdel-Raouf Sinno and Rainer Zimmer-Winkel (eds), *Der Libanon heute* (Berlin 2000), 30-33.

١٠٤ Ibid, 30-33.

١٠٥ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ٤٠١-٤٠٨.

- رفضُهم مقولة إنّ «اتفاق الطائف» فُرض على المسيحيّين، وإنه يُشرّع الاحتلال السوري للبنان، واعتبار ذلك محاولةً للانقلاب على الطائف الذي أعاد التوازن بينهم وبين المسلمين.
- الخوف من استعداء سورية، لا سيما أنّ حوادث اغتيال قادتِهم منذ مطلع الحرب ما تزال حيّةً في ذاكرتهم[١٠٦].
- غياب منطق الثورة والتغيير لديهم، بالقوة السياسية أو المسلّحة، وهذا يعود تاريخيًّا إلى قرون سابقة، بفعل نظريات العلماء المسلمين السنّة حول وجوب عدم الثورة على القادة، ودعوتهم بدلًا من ذلك إلى الإصلاح والانتقال الهادئ للسلطة، أو ترك الأمر لله، ليتولّى أمر الحُكّام الظالمين[١٠٧].
- خشيتهم من طروحات الفدرالية أو التقسيم من قِبل الموارنة، أو استعادة الآخرين امتيازاتِهم السابقة بعد خروج السوريّين من لبنان[١٠٨].

على كل حال، انعكست العلاقة الجيدة للرئيس رفيق الحريري مع السوريّين[١٠٩]، أثناء الوفاق السعودي-السوري-المصري حول لبنان والمنطقة، على السُنّة في لبنان، بعدما تحوّل الحريري، نتيجة عواملَ داخليةٍ وإقليمية ودولية، إلى زعيمٍ لهم ومرجعية، بخاصة بعدما قدّمت مؤسّساته التعليمية والاجتماعية كل الدعم لأبناء الطائفة في الحصول على التعليم والاستفادة من برامج التنمية الاجتماعية[١١٠]، حتى إنّ الحريري وقف سنةً بعد أخرى وراء تسهيل المملكة العربية السعودية إعطاء تأشيرات فريضة الحجّ بسخاءٍ إلى

---

١٠٦ خلال حرب لبنان، سقط زعماء سياسيون وروحيون ومهنيون سنّةٌ ضحايا عمليات اغتيالٍ قيل إن أجهزة الاستخبارات السورية كانت تقف وراءها. ومن هؤلاء: الشيخ صبحي الصالح، والمفتي حسن خالد، وناظم القادري، والدكتور عدنان سنّو، ومحمد شقير... وغيرهم. انظر: محمد السمّاك، **الإرهاب والعنف السياسي**، بيروت لا ت، ص١٨-٢١، وعلي عواد، **الدعاية والرأي العام**، ص٢١١-٢١٢، و**وثائق الحرب اللبنانية** للأعوام ١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٧، وطوني جورج عطا الله، **نزاعات الداخل وحروب الخارج. بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني ١٩٧٥-٢٠٠٧**، بيروت ٢٠٠٧، ص ٨٠-٨٤.

١٠٧ محيي الدين شهاب، «تحولات سنّة بيروت»، جريدة **النهار**، ٢١ أيلول ٢٠٠٠.

١٠٨ «حوار مع سيمون كرم في ٥ تموز ٢٠٠٠»، في: **هواجس المسيحي اللبناني**، مرجع سابق، ص ١٣٥.

١٠٩ «السياسة في لبنان: الطائفة السنيّة وتيار المستقبل بزعامة الحريري»، **تقرير الشرق الأوسط** رقم ٩٦: International Crisis Group, Beirut, May 26, 2010.

١١٠ لم تعمل «مؤسسة الحريري» على أُسس طائفية أو مذهبية، وقد استفادت من خدماتها كل فئات الشعب اللبناني. انظر حول المؤسسة: عبد الرؤوف سنّو، «رفيق الحريري واستراتيجية التنمية البشرية والاجتماعية. أكثر من ٣٢ ألف طالب جامعي و٢٧ مركزًا صحيًّا وثقافيًّا»، جريدة **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

مسلمين لبنانيّين، ما أكسبه سُمعةً عندهم[١١١]. واعتُبر الحريري رجل السعودية الأول في لبنان، وعمِل في خلال عهد الرئيس حافظ الأسد من أجل الحفاظ على علاقات جيدة بالنظام السوري، مُستفيدًا من «التنسيق» بين الرياض ودمشق حول لبنان[١١٢].

باختصار، لقد وضع الحريري طائفةً كبيرة وفق معادلةٍ زبائنية: السُنّة ← الحريري ← السعودية، والسنّة ← الحريري ← دمشق، أي أنه هو الوسيط بين السنّة والرياض من جهة، وبين السنّة ودمشق من جهة ثانية[١١٣]. كما عمل، في سياق صراعه مع الرئيس لحّود حول الصلاحيات وترؤُّسه جلسات مجلس الوزراء من دون انقطاع، على أن يستثمر محبّة السنّة في تكتيل طائفته حوله[١١٤]. كل هذه الأمور مجتمعةً أسهمتْ في كَبْت حالة الامتعاض في الجانب السنّي من سورية وامتصاصها، إلى أن وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري في شباط **٢٠٠٥**، فانقلب موقف السنّة إلى حِقد على النظام السوري. وحتى وقوع الجريمة الزلزال، كان المسيحي يستهجن صمت شريكه المسلم ومواقفه المؤيّدة للاحتلال السوري على حساب السيادة اللبنانية[١١٥]، هذه السيادة التي كانت يومها شعارًا مقتصرًا على العونيّين والقوّاتيّين والكتائبيّين والأحرار في تظاهراتهم الشبابية[١١٦].

أمّا بالنسبة إلى الشيعة، فتعود علاقاتهم بالنظام السوري إلى ما قبل حرب لبنان. ففي العام **١٩٧٣**، أفتى الإمام موسى الصدر بأنّ العلَويّين هم من الشيعة، ردًّا على انتقادات حول ديانة الرئيس حافظ الأسد. وتحوّلت العلاقة بين الشيعة والنظام السوري إلى تحالف بدأ بين «حركة أمل» وسورية منذ اندلاع حرب لبنان. ومن رحِم «الحركة»، نمت «حركة أمل الإسلامية» التي تحولت إلى «حزب الله»، وأضحى منذ نهاية حرب

---

١١١ منذ وصول الحريري إلى السلطة في العام **١٩٩٢**، بدأت أعداد الحُجّاج المسلمين اللبنانيين إلى السعودية تتزايد بصورة مضطردة، لتزيد عن حصة لبنان الرسمية المُخصَّصة له وفق عدد سُكانه. فقد ارتفع عدد الحجاج من أقل من ألفين في العام **١٩٩١** إلى **٢١** ألفًا في العام **٢٠٠١**، وكل ذلك بمسعى من الرئيس الحريري. جريدة **اللواء**، **١٥** و**٢٤** شباط **٢٠٠١**.

١١٢ Dagher, Bring Down the Walls, 151.

١١٣ عبد الرؤوف سنّو، «العلاقات السعودية اللبنانية **١٩٤٣-٢٠١٠**»، دراسة أُعدت لِـCommon Space Initiative, Lebanon، أيار **٢٠١١**.
<www.abdelraoufsinno.com/periodicals/docum_233.pdf> accessed 2 October 2012.

١١٤ غاصب المختار (تحقيق)، «هواجس أقطاب من السنّة حول الدور والمشاركة والمرجعية»، حلقة **٢**، جريدة **السفير**، **١٩** آب **٢٠٠٣**.

١١٥ سلام جميل منصور، «الصمت الإسلامي»، في: **هواجس المسيحي اللبناني**، مرجع سابق، ص٦٣-٦٨.

١١٦ لا تعود تحركات القوى الشبابية المسيحية المعارضة للوجود السوري إلى المرحلة التي تلت الانتخابات البرلمانية في العام **٢٠٠٠**. فعندما زار بابا الفاتيكان لبنان في أيار عام **١٩٩٧**، وعلى الرغم من إجراءات المنع الأمنية، رُفعت لافتات في المناطق المسيحية حيث مرّ الحبر الأعظم تنادي بالحرّية والسيادة والاستقلال، إلى جانب صور لميشال عون وسمير جعجع. انظر: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٢٤-٢٢٥.

لبنان ثمرة للتحالف بين إيران وسورية. فأصبحت «حركة أمل» و«حزب الله» في ما بعد ركيزتين من ركائز النظام السوري في لبنان[١١٧]. من هنا، فإن مواقف الشيعة من سورية تعود إلى تحالفات «حركة أمل» معها، حيث إنّ نبيه برّي، المتربّع على رأس مؤسّسة المجلس النيابي، كغيره من السياسيّين، موجود في السلطة بدعمٍ وغطاء ورعاية سورية، في حين قام تحالُف بين «حزب الله» وسورية منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم، في ما يتعلق بتحرير الجنوب، فضلاً عن تبعية الحزب لإيران وحاجته إلى سورية كمعبر للمساعدات العسكرية التي ترِدُ إليه من إيران الإسلامية. ولهذا، لم يُسجَّل أي تحرُّك شيعي مُناهض للوجود السوري. ولذا، فعندما اندلعت «ثورة الأرز»، في آذار ٢٠٠٥، تظاهر غالبية الشيعة، بتوجيهاتٍ من أحزابهم، دفاعًا عن سورية ومن أجل «الوفاء» لها.

وأمّا الدروز، فكان هناك تحالف مستمرّ بينهم وبين دمشق، قِوامُه عُروبة سورية ودورُها القومي، و«تضحياتها» في لبنان، ولم يُعكّره اغتيال أجهزة المخابرات السورية كمال جنبلاط في العام ١٩٧٧[١١٨]. فمصالح الطائفة الدرزية العليا كانت تستلزم السكوت عن الجريمة، نظرًا إلى الضوء الأميركي-الدولي-العربي المُعطى للنظام السوري لممارسة هيمنته على لبنان. لكن، منذ بدء الحوار الدرزي-الماروني في بيت الدين في صيف العام ١٩٩٨، بدأت تظهر انتقادات وليد جنبلاط للأجهزة الأمنية السورية-اللبنانية في العام ٢٠٠٠، ومطالبتُه بإعادة تموضُع الوحدات السورية في لبنان، وبإعادة تقويم العلاقات السورية-اللبنانية[١١٩]، ثم انفتاحه على «قرنة شهوان»، حتى قبل التمديد لرئاسة إميل لحّود، وهو ما شجّع السُنّة على الخروج التدريجي من تحت المِظلّة السورية.

٢. سورية ولبنان: من التحرير إلى التمديد ٢٠٠٠-٢٠٠٤

صحيح أنّ الإسرائيليّين استطاعوا أن يحتلّوا جنوب لبنان في العام ١٩٨٢، ويصلوا بقوّاتهم الغازية إلى بيروت ويُحاصروها ثم يقتحموها، إلّا أن الصحيح أيضًا أنّ مقاومة اللبنانيّين لهم كانت أحد الأسباب لانسحابهم من بيروت والانكفاء نحو الجبل. وفي أيلول ١٩٨٣،

---

١١٧ ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، مرجع سابق، ص ٦٣١.

١١٨ بعدما امتنع وليد جنبلاط سنواتٍ طويلة عن التطرّق إلى الأيدي التي اغتالت والده، صرّح أن الاستخبارات السورية هي من نفّذ الجريمة. وكذلك فعلت السيدة نائلة معوض، عندما كشفت أن سورية هي التي اغتالت زوجها «رينيه» في تشرين الثاني عام ١٩٨٩.

١١٩ El Khazen, 'The Postwar Political Process', 69.

وفي سياق عدم تمكُّن إسرائيل من فرض «اتفاق ١٧ أيار» على لبنان[١٢٠]، سحبتْ جيشها من الجبل، مُتسبّبةً بحرب داخلية جديدة مقصودة بين «الحزب التقدّمي الاشتراكي» و«القوّات اللبنانية». وفي العام ١٩٨٥، انكفأت وحداتها مجدّدًا إلى الشريط الحدودي المُحتل. وفي المقابل، كثّف العدوّ الإسرائيلي من هجماته على لبنان في الأعوام ١٩٩٣، و١٩٩٦، و١٩٩٨، و١٩٩٩. وتمكّن لبنان، من خلال التفاف الدولة اللبنانية والشعب حول المقاومة، من الصمود أمام إسرائيل، إلى أن أجبرتها ضربات المقاومة الاستنزافية في الشريط الحدودي على الانسحاب من لبنان في أيار ٢٠٠٠.

وبعد تحرير الجنوب، أُعيد خلطُ الأوراق في لبنان والمنطقة، إذ تُوفّي حافظ الأسد وحلّ نجلُه بشار محلّه في رئاسة الجمهورية، وفشلت الجهود الأميركية في الوصول إلى تسويةٍ سلمية بين إسرائيل وسورية حول الجولان، بينما رفضت دمشق إعطاء لبنان ما يُثبت تبعيّة مزارع شبعا له[١٢١]. ثم جاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، لتُلقي بتداعياتها الثقيلة على العالم والشرق الأوسط، وعلى سورية ولبنان بوجه خاص. فأصبحت المعارضة المسيحية في لبنان للاحتلال السوري أكثر جُرأةً في المطالبة بتطبيق «اتفاق الطائف» وإعادة تموضُعٍ شاملة للقوات السورية، وبدأ المسلمون السنّة والدروز ينضمّون إليها تدريجيًّا.

أ) بشار الأسد-لحّود والحريري: الإقصاء وانتخابات بيروت ٢٠٠٠

بين العامَين ١٩٩٢ و١٩٩٨، حافظ الرئيس الحريري على علاقة جيدة بالرئيس حافظ الأسد. ولكنْ خلال فترة اعتلال صحّة الأخير، أصبح نجله بشّار مسؤولًا عن مِلفّ لبنان عقب وفاة شقيقه باسل في العام ١٩٩٤. فورِث الأسد الابن الحُكم، لكنه لم يَرِث صداقة والده مع الحريري[١٢٢]، فأخذت الشكوك تتخلّل العلاقة بين الرجُلين، وخلالها أدّت المخابرات السورية وقُوَى سياسيةٌ لبنانية كارهة للحريري دورًا في تأزيم العلاقة بينهما. كما أنّ إقصاء الأسد بعضًا من «الحرس القديم» المُقرّبين من الحريري، كخدّام وطلاس، أدى إلى فقدان الحريري مُؤيّدين له في دمشق[١٢٣]. ويُضاف إلى ذلك خلاف الحريري مع لحّود حول الصلاحيات، وإقصاؤه عن الحكومة بين العامَين ١٩٩٨

---

١٢٠ لتفاصيل وافية عن الاتفاق، انظر الفصل الرابع، ص ٣٧٩-٣٨٠.

١٢١ حول المزارع، انظر الفصل الرابع، ص ٣٩٤-٣٩٨.

١٢٢ سلام الكواكبي، «العلاقات السورية - اللبنانية»، **مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق في لبنان**، ٢٠١٠، ص٣٠.

١٢٣ «اتفاق الطائف في مرمى نار الفتنة»، جريدة **الشرق الأوسط** (لبنان/السعودية)، ١٠ تموز ٢٠٠٦.

و٢٠٠٠، وتفضيل الأسد أن يُترك للحّود إدارة قضايا لبنان الداخلية والتوقُّف عن جعل دمشق محجّةً للسياسيّين اللبنانيّين لحلّ خلافاتهم، ما جعل الحريري ولحّود أحدُهما في مواجهة الآخر، من دون وسيطٍ سوري[١٢٤]. كما رفض الحريري أن يتحكم النظام السوري في تشكيل لائحته النيابية لانتخابات العام ٢٠٠٠.

كلّ هذه المسائل جعلت بشار الأسد يقرّر إلغاء الحريري سياسيًّا[١٢٥]. فتعرّض الأخير على أبواب الانتخابات في العام ٢٠٠٠ إلى سلسلةٍ من الاستفزازات، كالتضييق عليه من قِبل المخابرات السورية واللبنانية، وتشويه سُمعته لدى النظام السوري، والحملة الإعلامية المُركّزة عليه[١٢٦].

وردًّا على مواقف الحريري من الأسد-لحّود، كان يهمّ النظام الأمني السوري أن يعرف كل ما يدور في قصر قريطم من عبر أعوانه والمُقرّبين منه، وهذا ما جعل الحريري يعطي التعليمات للحاشية حوله بعدم التعاطي مع السوريّين إلّا بعد موافقته. وللضغط على الحريري، لفّقت أجهزة الاستخبارات السورية في العام ١٩٩٨ تهمة التعامل مع إسرائيل لنهاد المشنوق، أحد أبرز المُقرّبين من الحريري، ما اضطرّ الأخير إلى إبعاده إلى باريس. وأثناء ذلك، تعرّض الحريري نفسه، أثناء وجوده في خارج السلطة، ووزير المالية السابق فؤاد السنيورة، لمكيدةٍ من قِبل الأجهزة الأمنية السورية والرئيس لحّود لوضعهما في السجن على خلفية فساد مالي، لكنّ تدخُّل السعودية وفرنسا بشكلٍ مباشر، والولايات المتحدة الأميركية من خلفهما، حال دون ذلك[١٢٧]. فضلًا عن ذلك، جرى تشويه سمعة الحريري بشكل ممنهج[١٢٨]، عبر أقلامٍ تنتقد سياسته في الاهتمام بالحجر دُون البشر، وأنه جزءٌ مهم من «الترويكا» التي كانت تجمعه مع الرئيسَين الهراوي وبرّي. وهناك مَن اتّهمه بالاستفادة من صفقات الإعمار ومشاريعه لفوائدَ شخصية، وأنه تسبّب بإفلاس الخزينة اللبنانية، فضلًا عن ارتباطه بشخصيات مشبوهة على الصعيد الدولي، وصولًا إلى إنشائه خليّة عملٍ لمنع وصول إميل لحّود إلى رئاسة الجمهورية في ذلك التاريخ[١٢٩]، وهناك أخيرًا، اتهام النائب سليمان فرنجية له بالمسؤولية الكبرى عن تدهور الأوضاع الاقتصادية[١٣٠]. لقد

---

١٢٤ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٧٠-٣٧١.

١٢٥ عمر حرقوص، «كشف للمرة الأولى قصة إبعاده من لبنان العام ١٩٩٨... المشنوق لِ**المستقبل**: حكومةُ مُشتبَهٍ بهم... تُعادل قرار التمديد»، جريدة **المستقبل**، ٣٠ تموز ٢٠١١.

١٢٦ Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon',113.

١٢٧ Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon',101 على خلفية قضايا مالية.

١٢٨ مروان إسكندر، **رفيق الحريري**، مرجع سابق، ص ٩٥-٩٦.

١٢٩ نجاح واكيم، **الأيادي السود**، بيروت ١٩٩٨.

١٣٠ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول»، مرجع سابق.

اتُهم الحريري قبل خصومه بأنه المسؤول عن ارتفاع الدين العام من ١,٥ مليار دولار في العام ١٩٩٢ إلى ٣٥ مليارًا في العام ٢٠٠٤، وأن جماعته وأعوانه سيطروا على «سوليدير»[١٣١].

يُحدّثنا محسن دلّول، أحد المقرّبين من النظام السوري ومن الحريري نفسه، عن الحملة التي تعرّض لها الحريري على أيدي الأجهزة الأمنية السورية، وعن التحريض عليه لدى بشار الأسد بعد خروجه من السلطة في العام ١٩٩٨، فينقل قول إيلي الفرزلي للحريري وجهًا لوجه، وبحضوره: «لقد كلّفتني الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية، أكثر من مرّة، لأكون رأس حربة في التحريض عليك وكَيلِ الاتهامات المُفبرَكة ضدّك... وكانوا يختلقون الروايات، ويُكلّفونني، ويكلّفون سِواي من النواب والوزراء للتصريح بها بأساليبَ مختلفة. ثم يجري تجميع التصاريح لتصُبّ في تقريرٍ واحد عند المرجع الأمني السوري الأول، الذي يتعامل معها كأنها حقيقة مطلقة، نظرًا لورود التهمة (المفبركة) ذاتها على أكثر من لسان، وإن كانت بتعابيرَ مختلفة، الأمر الذي كان يثير حفيظة هذا المسؤول الأمني، فيرفع التقرير متبنّيًا ما ورد فيه، وممهورًا بتوقيعه، إلى القيادة السورية في دمشق»[١٣٢].

إنّ تحامل المخابرات السورية على الحريري عشيّة الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٠ وفي خلالها، وعمل الإعلام الرسمي أو المأجور ضدّه (حملات التلفزيون الرسمي، والمصادر الوزارية)، قد تسبّبا بتحوُّلٍ لدى السنّة إلى الحريري وباشتداد عصبهم المذهبي، وبخاصةٍ لدى البيروتيّين منهم، عبر النقمة على سورية بصمت. ورأى هؤلاء أنّ أقل شيء يمكن فِعله هو الوقوف إلى جانبه في معركته «الانتخابية» المصيرية ضدّ النظام السوري في العام ٢٠٠٠[١٣٣]. وكانت سمعة الحريري الطيبة لدى السنّة قد سبقت انتخابات العام ٢٠٠٠. فمنذ العام ١٩٧٩، كان الحريري يدعمهم من خلال البرامج التعليمية والاجتماعية والثقافية عبر مؤسّسته «مؤسسة الحريري»، فشعروا بسخاء التقديمات لأبنائهم، ومن سياسته في إعادة إعمار مدينتهم المدمّرة في وسطها. وفي العام ١٩٩٦، قدّم الحريري الدعم لأُسر شهداء «مجزرة قانا»، وتبنّى تعليم أبنائهم في المدارس[١٣٤].

من ثَمّ، فقد كانت انتخابات العام ٢٠٠٠، والعودة بقوة أكبر إلى رئاسة الوزارة، معركةً مصيرية و«كسر عظم» بالنسبة إلى الحريري وإلى السنّة كذلك. وفي حينه، رأت نسبة (٦٧,٧٪) من عيّنة مُستطلَعة استحالة تكليف الرئيس لحّود الحريري بتشكيل

---

١٣١ Neal, Dynamics, 38.

١٣٢ نقلًا عن محسن دلّول، **رفيق الحريري: رجال في رجل**، ص ٧٠-٧١.

١٣٣ محيي الدين شهاب، «تحولات سنّة بيروت»، مرجع سابق.

١٣٤ سنّو، «رفيق الحريري واستراتيجية التنمية البشرية والاجتماعية. أكثر من ٣٢ ألف طالب جامعي و٢٧ مركزًا صحيًّا وثقافيًّا»، جريدة **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

الوزارة[١٣٥]. وعزا رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية، إبراهيم المصري، أسباب الصراع بين الرئيسَين الحريري والأسد إلى أنّ «مرجعية تقاسُم السلطات في لبنان منوطة الآن بالإخوة السوريّين كأمرٍ واقع، ويبدو أنهم لم يكونوا يطمئنون خلال الفترة الأخيرة لتوجُّهات الرئيس الحريري وحركاته السياسية، سواء داخل البلد أو خارجه. لذلك، كان من البديهي أن تمنح القيادة السورية الرئيس لحّود دعمها الكامل، وهذا ما نتج عنه خلل في صلاحيات كلٍّ من المَوقِعَين»[١٣٦]. من هنا، بدأ هجوم لحّود - دمشق على الحريري، عشيّة الانتخابات، وتضييق أجهزة النظام الأمنية عليه، وتلفيقها التهم لمعاونيه[١٣٧].

وبالعودة إلى انتخابات العام ٢٠٠٠، فقد أدّت إلى بزوغ خارطةٍ سياسية جديدة في لبنان، باكتساح الحريري معظم مقاعد بيروت، حيث إنه أطاح بزعاماتٍ بيروتية عريقة لها تاريخها في المدينة، كسليم الحصّ وتمّام سلام، وشكّل الحكومة اللبنانية رغم أنف الأسد - لحود، وإنْ تضمّنت بعض الأسماء المحسوبة على النظام السوري قبِل بها الحريري مُكرَهًا. واعتبر أحد الباحثين أنّ فوز الحريري كان بمثابة «احتجاجٍ» ضدّ حكم لحّود وراعِيه السوري، على الرغم من أنّ الحريري لم يقطع مع النظام السوري، وظلّ يتحدّث عن التزامه بخطّه، ويدافع عن شرعية وجود جيشه وضرورة بقائه في لبنان[١٣٨].

ردّت دمشق على الحريري بإقفال أبوابها سياسيًّا في وجهه، بعدما زاد منسوب التقارير الحاقدة عليه، من سياسيّين لبنانيّين، ومن أجهزة أمنية سورية، بأنه لا يكتفي بمحاربة سورية في لبنان، بل يسعى إلى التخلُّص منها، وبأنه أحد الأيادي الأميركية في لبنان والمنطقة. وإذا صحّت هذه التهمة، تكون سورية قد أدركت ذلك متأخّرًا، وهي التي اشتهرت بأنّ استخباراتها تعرف كل شيء «قبل» حدوثه، وفي الوقت المناسب. ومن جهة أخرى، أوعزت الأجهزة الأمنية السورية إلى رئيس الجمهورية إميل لحود بمضايقة الحريري، من خلال ترؤُّسه المتواصل لمجلس الوزراء بين العامَين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وذلك لتحقيق هدفين: تحجيم الحريري كرئيس لمجلس الوزراء وكزعيم في أعين الطائفة السنيّة، وإعطاء المسيحيّين الانطباع بأنّ لحّود هو الرئيس الماروني الذي يفرض سلطته

---

١٣٥ «اللبنانيون والانتخابات في استطلاع جديد للأنوار بالتعاون مع الدولية للمعلومات»، جريدة **الأنوار** ٥ كانون الأول ١٩٩٩.

١٣٦ غاصب المختار (تحقيق)، «هواجس أقطاب من السنّة حول الدور والمشاركة والمرجعية»، حلقة ٢، جريدة **السفير**، ١٩ آب ٢٠٠٣.

١٣٧ انظر ص ٢٢٥-٢٢٦.

١٣٨ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٧٥-٣٧٦.

على الحياة السياسية في لبنان[١٣٩]. فردّ الحريري على سياسة لحّود بتقوية علاقته بجنبلاط وبالمعارضة المسيحية للّحود وللاحتلال السوري للبنان، وبتسليط وسائل الإعلام التي يمتلكها أو «يوظّفها» ضدّ سياسة رئيس الجمهورية لإضعافه مارونيًّا، بالتزامن مع حملة البطريرك صفير و«قرنة شهوان» وميشال عون على النظام اللبناني. أمّا على الصعيد الخارجي، فقد قام الحريري بزيارات خارجية واسعة النطاق من دون إطلاع رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية عليها، أو حتى التنسيق مع السوريّين، وذلك ليشعر من في الداخل أو في الخارج أنه لا يزال يحتفظ بموقعه ودوره على رأس الدولة[١٤٠].

تسبّبت سياسة الحريري بإزعاج مُزدوج للحّود وللأسد معًا. صحيح أنّ لحّود كان من ناحية يترأس باستمرار جلسات مجلس الوزراء للظهور أمام الرأي العام على أنه هو المرجعية والمُمسك بالأمور، ويعرقل من ناحية أخرى تنفيذ نتائج «مؤتمر باريس ٢» في العام ٢٠٠٢، لدعم الاقتصاد اللبناني، نكايةً بالحريري لإضعافه أمام الرأي العام اللبناني باعتبار أنّ سياسته الاقتصادية لا تؤتي ثمارًا[١٤١]، إلّا أنّ عدم إطلاع الحريري السوريّين على تحرُّكاته الخارجية اعتُبر من قِبَل دمشق خروجًا عن النهج الذي سار عليه لبنان منذ «اتفاق الطائف» بأنْ تُدار سياسة لبنان الخارجية من قِبلها[١٤٢]. فراودت الشكوك النظام السوري بتحرّكات الحريري التي تزامنت مع تغيُّر السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعد أيلول ٢٠٠١، وتردّي العلاقات بين واشنطن ودمشق منذ الاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣. فهل كان الحريري والمعارضة المسيحية جزءًا من مخطّط خارجي للانقلاب على الاحتلال السوري للبنان؟

ب) «طفح الكيل»: إرهاصات الانفجار

صحيح أنّ علاقة الحريري ببشار الأسد ساءت جدًّا منذ انتخابات العام ٢٠٠٠ وتشكيله الحكومة اللبنانية، إلّا أنّ بدايات التصدّي للاحتلال السوري في لبنان كانت على يد المسيحيّين، باعتبار ذلك قضيةً مسيحية، وبالتحديد مارونية منذ «اتفاق الطائف»،

---

١٣٩ Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon', 107. وقارن بـ: غاصب المختار (تحقيق)، «هواجس أقطاب من السنّة حول الدور والمشاركة والمرجعية».

١٤٠ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٩٧ .

١٤١ عند انتهاء مؤتمر «باريس ٢» بنجاح، وأخذ الصورة التذكارية للمؤتمرين، بدا رفيق الحريري عابسًا، وعندما سئل عن سبب ذلك، أجاب: «في تلك اللحظة بدأت أخشى من نتائج النجاح، وما يمكن أن تكون انعكاساته في بيروت». نقلًا عن: جورج بكاسيني، «رفيق الحريري ٣»، جريدة **المستقبل**، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٧.

١٤٢ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٢٩٧.

عندما لم يلتزم النظام السوري بالانسحاب من لبنان، وفق ما نصّ عليه الاتفاق، فأضحى وجوده احتلالًا. فقاطع المسيحيون انتخابات العام **١٩٩٢**، وجزئيًّا في العام **١٩٩٦**؛ لأنهم اعتبروها غير حُرّة، وجرَتْ في ظلّ الهيمنة السورية على لبنان وعلى مؤسّساته الدستورية. وقد استنكرت مذكّرة قدّمتها الكنيسة المارونية إلى الرئيس الحريري في ٦ آذار **١٩٩٨**، أداء الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأشارت إلى فساد الطبقة السياسية، وسياسة الحكومة الضريبية، والفقر المُستشري في البلاد. وفي الشق الخارجي، ألمحت المذكّرة إلى أنّ طوائفَ لبنانيةً تستقوي بالسوري من أجل تجاهُل شريك أساسي في الوطن هو المسيحي. وطالبت ببناء العلاقات بين لبنان وسورية على أسس الاحترام المتبادل وولاء اللبنانيّين لبلدهم أولًا، وفق مصالحهم وعلى أساس المساواة. كما تساءلتْ عن أسباب الاستعجال في توقيع معاهدات غير متكافئةٍ مع سورية[١٤٣].

وكان من ذرائع النظام السوري للبقاء في لبنان هو الاحتلال الإسرائيلي لجنوبه. وعندما جرى تحرير الجنوب في العام **٢٠٠٠**، اخترع النظام السوري مسألة لبنانيّة مزارع شبعا، من أجل الإبقاء على فتيل التوتر في المنطقة بين «حزب الله»، الساعي إلى تحرير كل التراب اللبناني، وبين إسرائيل، وبالتالي الإبقاء على قُوّاته في لبنان. من هنا، بدأ اللبنانيون، المنتفضون والصامتون، يُدركون مخطّطات سورية للبقاء في لبنان. فتبلورت مقاومة مسيحية للاحتلال السوري بعد تحرير لبنان في العام **٢٠٠٠**. لكن البارز فيها كان دخول وليد جنبلاط منذ تموز العام **٢٠٠٠** على خطّ انتقاد الممارسات الاستخباراتية السورية في لبنان، ما قرّبه إلى الموارنة المُنتفضين على الهيمنة السورية (بكركي، وقرنة شهوان في ما بعد). وفي ظلّ تلك التطورات، انطلقت الدعوات في لبنان إلى إعادة انتشار الجيش السوري وفق الطائف. وفي ٦ تشرين الثاني من العام نفسه، علّق جنبلاط على خُلوّ بيان حكومة الحريري من أية إشارة إلى إعادة انتشار الجيش السوري إلى البقاع بموجب «اتفاق الطائف»، فردّ السوريون عليه بنشر قواتٍ لهم في الشوف.

وعلى ما يبدو، كان غسّان تويني، رئيس تحرير جريدة «**النهار**»، هو من افتتح الحملة ضدّ بقاء الجيوش الأجنبية في لبنان، وذلك في آذار عام **٢٠٠٠**، حيث ربط عشيّة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بين استعادة لبنان سيادته وبين خروج كلّ القوات الأجنبية منه[١٤٤]. وفي تموز من العام نفسه، اتّهم وليد جنبلاط أجهزة الأمن السورية بالتدخل في

---

١٤٣ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٥٧-٢٥٩.

١٤٤ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٧٦.

الحياتين السياسية والعامة. صحيح أنّ الزعيم الدرزي صرّح أنه يتفهم ضرورة وُجود الجيش السوري في المناطق الاستراتيجية اللبنانية، بسبب استمرار الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أنه طالب بإعادة انتشاره إلى البقاع وفق «اتفاق الطائف». كما رفض جنبلاط-في سابقةٍ-مزاعم النظام السوري-إميل لحّود حول مقولة بشار الأسد في ما يتعلق بِـ«المصير المشترك» للشعبين اللبناني والسوري، ما يستوجب بقاء الجيش السوري في لبنان[١٤٥].

إن عدم تطرُّق جنبلاط إلى انسحاب شامل للجيش السوري إلى داخل حدوده، يعود إلى أنه أراد في تلك المرحلة ألّا يقطع شعرة معاوية مع بشار الأسد، كما فعل والدُه كمال مع الرئيس حافظ الأسد في العام ١٩٧٦، فدفع حياته ثمنًا لذلك في آذار ١٩٧٧. لكنّ ما بعث به جنبلاط الابن من رسائل إلى الأسد كان كافيًا لدقّ ناقوس الخطر لدى دمشق. فأنْ يأتي الهجوم على وجود جيشه في لبنان من جانب المسيحيّين، فهذه مسألة كان يتوقعها النظام في دمشق منذ تحرير جنوب لبنان. أمّا أن يأتي الكلام على لسان «حليف» للنظام اعتاد على إطاعة الإملاءات السورية، من دون تبرُّم، فقد كان هذا من المحرّمات. من هنا، ردّ العماد طلاس على جنبلاط بأنه «اختراع سوري»[١٤٦].

وفي ٢٠ أيلول من العام نفسه، أصدر «مجلس المطارنة الموارنة» «نداءه» الأول حول الوجود السوري في لبنان، مُتّهمًا سورية بإفساد قانون الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٠ الذي فصّلته (قانون غازي كنعان) على مقاس أتباعها ومصالحها، وما شاب الانتخابات تلك من تجاوزات وضغوط لدى تأليف اللوائح، وإثارة النعرات، فضلاً عن تردّي الأحوال الاقتصادية لنِصف الشعب اللبناني. واتهم البيان سورية بسلب لبنان حياته السياسية وحُرّيته، وبأنها لم تقم بإعادة تموضُع وحداتها العسكرية، كما نصّ «اتفاق الطائف»، ولم تسمح للجيش اللبناني بالانتشار في المناطق المحرّرة في جنوب لبنان[١٤٧].

وعاود «مجلس المطارنة الموارنة» في ندائه الثاني في الخامس من أيلول عام ٢٠٠١، توجيه الانتقاد العنيف إلى سورية في لبنان، فلخّص في هذا النداء كل مساوئ احتلالها له، وعرض لتاريخ الهيمنة السورية على لبنان وفصولها، من خرقٍ للقوانين وتجاوُز للمؤسّسات، ومنع لقيام حياة ديمقراطية، ما أفقد لبنان كدولةٍ ذات سيادة، حُرّيته واستقلاله. ولاحظَ النداء أنّ الحلّ يكون بالإفساح «في المجال أمام لبنان لممارسة سيادته

---

١٤٥ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٧٧.

١٤٦ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة»، مرجع سابق.

١٤٧ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة».
وتلا هذا النداء ثلاثة نداءات عن المجلس بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٠١، و٤ أيلول ٢٠٠٢، و٣ أيلول ٢٠٠٣، وكلها دارت حول الوجود السوري في لبنان.

بنفسه، وأن يُدير أموره الداخلية لوحده، وذلك من خلال التنسيق بينه وبين سورية في المواضيع المشتركة بين البلدين»[١٤٨]. وتكرّرت نداءات مجلس المطارنة، ودارت حول الموضوع نفسه في ٤ أيلول ٢٠٠٢، و٣ أيلول ٢٠٠٣، و١ أيلول ٢٠٠٤[١٤٩].

مهّد موقف جنبلاط ونداء مجلس المطارنة لفتح قنوات المصالحة بين جنبلاط والموارنة، حين زار البطريرك صفير الجبل في آب من العام ٢٠٠١[١٥٠]. لكنّ المصالحة تحوّلت إلى «عرس» وطني واستعراض قوةٍ ضدّ سورية، أطلق خلاله أنصار جنبلاط من الدروز والمسيحيّين المُحتشدين هتافاتٍ ضدّ الاحتلال السوري للبنان، فردّت قوى الأمن اللبنانية باعتقال عددٍ منهم[١٥١].

وكانت وفاة بيار الجميّل في العام ١٩٨٤، وكميل شمعون في العام ١٩٨٧، وسليمان فرنجية في العام ١٩٩٢، وريمون إدّه في العام ٢٠٠٠، ونفي كُلٍّ من أمين الجميّل وميشال عون على التوالي في العامَين ١٩٨٨ و١٩٩٠، وزجّ سمير جعجع في السجن في العام ١٩٩٤، كلّ هذه الأمور جعلت البطريرك صفير هو المُتحدّث باسم المعارضة المسيحية المُهمّشة بعد تشتُّت معظم قياداتها في الخارج[١٥٢]. فكان هو مَن رعى لقاء «قرنة شهوان» المُعارض لسورية، والتي تأسّست في نَيسان عام ٢٠٠١، وكانت اجتماعاتها تُعقد برئاسة المطران يوسف بشارة، كتأكيدٍ لتزعُّم بكركي للّقاء[١٥٣]، وأنها أصبحت صوتًا وطنيًّا يدعو إلى «استقلال لبنان».

وكان صفير من أشدّ المنتقدين للانتخابات النيابية التي أدارتها الأجهزة الأمنية السورية في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠، وكان يأمُل أن يأتي اليوم الذي يتمكّن لبنان فيه من إدارة انتخاباته بنفسه، بحرّية واستقلال[١٥٤]، حتى إنه رفض قبول دعوةٍ من

---

١٤٨ نقلًا عن: زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٨١-٣٨٢.

١٤٩ Maronite Patriarch, 'The Five Patriarch Appeals that Led to the Cedar Revolution in 2005' <www.maronite-heritage.com/Maronite%20Patriarch.php> accessed 23 April 2013.

١٥٠ جريدة **اللواء**، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٤. وفي الواقع، بدأ الجانبان الماروني والدرزي بتطبيع العلاقات في ما بينهم منذ «مؤتمر بيت الدين» في تموز ١٩٩٨ Dagher, Bring Down the Walls, 149.

١٥١ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٨٢.

١٥٢ نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني: بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟». Catusse et al. (eds), *Métamorphose des figures du leadership au Liban*.

١٥٣ لقد رفض البطريرك صفير في ذلك الحين إسقاط رئيس الجمهورية في الشارع، كي لا تكون سابقة، وكان يُفضّل الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية. انظر: إميل خوري، «بعد رفض بكركي العودة إلى قانون الستين، هل يكون لها موقف من قانون بديل؟»، جريدة **النهار** ٦ تشرين الأول ٢٠١٢.

١٥٤ نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني: بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، مرجع سابق، ص٥، و٤٤-٤٩، وقارن بـ: Harik, 'The Return of the Displaced', 162.

الأسد الأب لزيارة دمشق، وكان يرفض الإغراءات بأن يُستقبل كرئيس دولة، وأن يتم البحث في «شكاوى» الموارنة من الاحتلال السوري. وتكرّرت الدعوة له مرّةً أخرى في عهد نجلِه بشار، حين زار البابا سورية في أيار من العام ٢٠٠١، وأبلغه السوريون أنهم على استعدادٍ لبحث كل شيء مع البطريرك. كما حاول السوريون وأتباعهم اللبنانيون ممارسة الضغط عليه لقبول الدعوة الأخيرة، إلّا أنه أصرّ على موقفه.

إن «الجفاء» الذي أبداه البطريرك صفير تجاه الرئيس السوري، جعل الكثيرين يتساءلون حينذاك عن السبب، وحول عدم مُلاقاة صفير يد السوري الممدودة. لكنّ البطريرك الذي كان يعرف نوايا السوريّين تجاه لبنان، ربَط الزيارة بموقف جريء، وهو خروج الجيش السوري من البلاد، وبتوضيح طبيعة العلاقة بين سورية ولبنان، وباستعادة لبنان سيادته واستقلاله[١٥٥]. وكان صفير، بوصفه رمز المقاومة الوطنية المسيحية ضدّ الاحتلال السوري، يتفهّم نبض الشارع المسيحي المُعادي للنظام السوري، ولا يريد أن يتناقض مع نفسِه ولا مع شعبِه بالانفتاح على نظامٍ قضى على الحياة السياسية اللبنانية وعلى كل مقوّمات سيادة لبنان واستقلاله، فضلًا عن امتصاص اقتصاده. كما كان يدرك أيضًا أهداف سورية من وراء التقرُّب من بكركي، وأنّ ذلك لجعلها أكثر لُيونةً في تقبُّل الهيمنة السورية على لبنان. ولكي لا يقطع البطريرك كلّ الخطوط مع دمشق، فقد اعتمد حلًّا وسطًا، وهو زيارة وفدٍ من «الرابطة المارونية» برئاسة بيار حلو العاصمة السورية في آذار ١٩٩٨ ومقابلة بشّار الأسد، الذي كان يُمسك بالمِلف اللبناني. فجرَت مناقشة كلّ المِلفات التي اشترط سيّد بكركي بحثها، وسط امتعاض الرئيسَين الهراوي والحريري من ذلك، باعتبار أنّ الحوار يكون بين سورية والدولة اللبنانية وحدهما. ويومذاك، أكّد الأسد للوفد الماروني أنه لن يُجدّد للرئيس الهراوي، وأنه سيكون هناك رئيس جديد للبنان، وأنّ بلاده لا تسعى إلى ضمّ بلدهم. وأمّا ما لم يوافق عليه الأسد، فهو أن يكُون انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية خيارًا لبنانيًّا حرًّا[١٥٦].

❖

عقب انتخابات العام ٢٠٠٠، بدأ موارنة في الداخل (بكركي وقرنة شهوان) وفي الخارج (ميشال عون)، ينتقدون بعنفٍ أداء دمشق-لحّود بشكلٍ غير مسبوق، ويُطالبون بتطبيق «اتفاق الطائف»، وانسحاب الجيش السوري من لبنان؛ لانتفاء الحاجة إليه بعد انسحاب

---

١٥٥ Dagher, Bring Down the Walls, 153.

١٥٦ Ibid., 154-155.

إسرائيل من الجنوب[١٥٧]. وفي الثاني من تشرين الثاني، وخلال أولى جلسات المجلس النيابي الجديد لمنح حكومة الحريري الثقة، ولم يكن قد مرّ ستة أسابيع على نداء «مجلس المطارنة الموارنة» الأول، انفجرت قضية الوجود السوري بصورةٍ لا سابق لها. فبعد الانتهاء من تلاوة البيان الوزاري لحكومة الحريري، طالب أول المتكلّمين النائب ألبير مخيبر[١٥٨] بصوتٍ عالٍ بانسحاب القوات السورية من لبنان وقيام تمثيل دبلوماسي بين البلدين. وتلا ذلك -وربما بشكلٍ منسّق سابقًا- مطالبة النواب المسيحيّين: بطرس حرب، ونائلة معوّض، وفارس سعيد، ومنصور غانم البون، وبيار أمين الجميّل، ونسيب لحّود، وصلاح حنين، وأنطوان غانم، وعبد الله فرحات، بالانسحاب السوري من لبنان[١٥٩]. وتحت تأثير الضغط العربي والدولي، قام السوريون بعد تحرير لبنان بإعادة تموضُع محدودةٍ لقوّاتهم، لكن ذلك لم يُسكت المعارضة المسيحية عن الاحتلال السوري، إذ استمرّت في التصاعد.

منذ ذلك التاريخ، أصبحت المطالبة المسيحية برحيل السوري أكثر ثباتًا بتأسيس «قرنة شهوان»، حيث جرت المطالبة بإعادة النظر في مجمل العلاقات اللبنانية - السورية، واستعادة «مزارع شبعا» دبلوماسيًّا وقانونيًّا، اقتداءً بمصر التي استعادت منطقة «طابا» من إسرائيل من خلال «محكمة العدل الدولية» في لاهاي. كل ذلك في محاولةٍ لفكّ الارتباط بين «حزب الله» وسورية، وبالتالي «لَبْنَنة» مسألة مزارع شبعا، كي لا تكون ورقةً من أوراق النظام السوري يستخدمها كيفما يشاء وفق مصالحه وأهوائه. وكان الهدف الأبعد من وراء ذلك هو فكّ ارتباط لبنان بالنزاع العربي-الإسرائيلي غير المُجدي، في ظلّ وجود نظامٍ سوري عاجزٍ جعَل من لبنان ساحة مواجهةٍ لحساباته الخاصة، في حين أنّ هضبة الجولان هادئة، ومواقعه في لبنان تُقصف من قِبل إسرائيل، من دون الردّ عليها[١٦٠].

وفي ١٦ آب ٢٠٠١، عقدت المعارضة المسيحية لقاءً في فندق «كارلتون» في بيروت تحت عنوان «المؤتمر الوطني للدفاع عن الحرّيات والديمقراطية»، شارك فيه النائب غطاس

---

١٥٧ نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني: بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، ص ٥٩.

١٥٨ قاطع الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٢، وجرى إسقاطه في انتخابات العام ١٩٩٦ من قِبل السوريّين، بسبب مواقفه الرافضة لوجودهم في لبنان.

١٥٩ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول»، مرجع سابق.

١٦٠ سنّو، «سورية... لبنان والمتغيرات الدولية. من اتفاق الطائف إلى القرار ١٥٩٥»، مجلة **حوار العرب** (بيروت)، ٧ (٢٠٠٥)، ص٩. في ١٦ نيسان ٢٠٠١، قصف الطيران الحربي الإسرائيلي موقع رادار سوريًّا في منطقة ضهر البيدر اللبنانية، ردًّا على عملية لحزب الله في «مزارع شبعا» بتاريخ الرابع عشر من الشهر نفسه. وأبلغ ديفيد ساترفيلد (David Satterfield)، سفير الولايات المتحدة في لبنان، الحكومتين اللبنانية والسورية أنه ليس من مصلحتهما استمرار عمليات المقاومة في مزارع شبعا. ونُظر إلى العملية على أنها تغيير لقواعد اللعبة من قِبل إسرائيل بضرب سورية في لبنان. انظر: محمد صادق، «شارون يغيّر «أصول اللعبة» ويضرب سورية في لبنان»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٧ نيسان ٢٠٠١.

خوري، عضو «كتلة قرار بيروت» التابعة لرفيق الحريري، «بصورة شخصية»، وفُسّر ذلك على أنّ رئيس الوزراء الموجود في الحكم، والذي يدافع من ناحيةٍ عن شرعية وجود الجيش السوري في لبنان، لا يوافق من ناحية أخرى على السلوك القمعي لأجهزة الأمن السورية-السلطة اللبنانية في بلده، من اعتقال المُعارضين للنظام السوري، وتغييب الحياة البرلمانية اللبنانية، ومثال ذلك: إجبار البرلمان اللبناني على تعديل «قانون أصول المحاكمات الجزائية» الذي أعاده الرئيس لحّود إليه، بعد أقلّ من عشرة أيام على إقراره ونشره[١٦١].

والواقع أنّ سماح الحريري للنائب غطاس خوري بحضور لقاءات المعارضة ضدّ سورية، كان سببًا آخر لتردّي العلاقة بينه وبين النظام السوري[١٦٢]. وقد ناشد المُجتمِعون في «الكارلتون» القُضاة اللبنانيّين أن يُدافعوا عن استقلال القضاء، ومجلسَ الوزراء أن يتحمّل مسؤولياتِه الدستورية، عبر إشرافه على الأجهزة الأمنية وإخضاعها بالفعل لسلطته السياسية المُستندة إلى أحكام الدستور[١٦٣].

ج) دفاع أتباع سورية عن احتلالها للبنان

على الرغم من دخول الجيش السوري إلى لبنان في العام **١٩٧٦** بدعوةٍ وترحيب من الزعامات المارونية، فإنّ السوريّين واجهوا منذ اليوم الأول فُتورًا شعبيًّا في المناطق المسيحية التي وُجدوا فيها، وشعر جنودهم بأنهم غير مرحّبٍ بهم. وتحوّل هذا الفتور إلى حِقد وعداء منذ أحداث الفيّاضية وقصف الجيش السوري أحياء الأشرفية براجمات الصواريخ في مطلع العام **١٩٧٨** وخلال صيف العام نفسه (حرب المئة يوم)، فضلًا عن أحداث زحلة منذ نهاية العام **١٩٨٠** حتى ربيع العام التالي، عندما حاصر الجيش السوري المدينة وقصفها بعنف، ردًّا على تحرُّشات «القوّات اللبنانية» به[١٦٤]. فكان هذا كافيًا لأنْ يتحوّل الأرُزّ الذي قذف به الموارنة على الوحدات السورية يوم دخولها إلى مناطقهم في العام **١٩٧٦** إلى شتائمَ ولعناتٍ وكراهية لها.

وعلى صعيد «الشرعية اللبنانية»، تمكّنت سورية بعد الطائف وبعد القضاء على «تمرُّد» ميشال عون، من الإمساك برؤساء الجمهورية، بصفتها صاحبة القرار في وصولهم

---

١٦١ هو القانون رقم **٣٢٨** تاريخ ٧ آب **٢٠٠١**، والذي عُدّل بالقانون رقم **٣٥٨** تاريخ ١٦ آب **٢٠٠١**. راجع موقع: «**دار العدالة والقانون العربية**».
<www.justice-lawhome.com/vb/showthread.php?t=17486> accessed 2 October 2012.
وقارن بـ: يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول»، مرجع سابق.

١٦٢ سنعالج موضوع الصدام بين الحريري والأسد في الفصل الرابع.

١٦٣ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول».

١٦٤ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص٢٨٧-٢٨٨، و٢٠٠-٢٠١.

إلى بعبدا. لكن الوجود السوري في المناطق الشرقية ظلّ يُواجه مقاومة شعبية من ناحية، ومقاومة البطريرك صفير من ناحية أخرى، سواء بمقاطعة الانتخابات التي كانت تُجرى بإشراف الأجهزة الأمنية السورية (**١٩٩٢ و١٩٩٦**)، أو برفض التعاون معه، إلّا قلة من المسيحيّين من أصحاب المصالح والمناصب.

وبعد تحرير الجنوب، ازدادت التحرّكات الشعبية والشبابية المسيحية، بخاصة المارونية الرافضة للاحتلال السوري، وجرى حرق الأعلام السورية وصُور الرئيس الأسد ونجلِه بشار، وتحطيم تماثيل الأول، فضلًا عن توزيع منشورات في أنحاءٍ من لبنان حاقدة على النظام السوري وأجهزته الأمنية[١٦٥]. ومنذ نيسان عام **٢٠٠١**، بدأت الاحتجاجات تأخذ منحًى تصعيديًّا مع تأسيس «قرنة شهوان» المُناهضة للوجود السوري.

وبدءًا من نداء المطارنة الموارنة في **٢٠** أيلول **٢٠٠٠**، وتحديدًا عقب زيارة البطريرك صفير إلى الجبل في **٣** آب **٢٠٠١**، وحصول المصالحة التاريخية بين جنبلاط والمسيحيّين، كان النظام الأمني السوري يردّ على المُعارضين لوجوده بأسلوبَين: الأول: بالطرق المعهودة، وهي الطلب إلى السلطات الأمنية اللبنانية الخاضعة له بقمع المتظاهرين القوّاتيّين والكتائبيّين والعونيّين والوطنيّين الأحرار وتوقيفهم[١٦٦]. وشملت التوقيفات الدكتور توفيق الهندي، المستشار السياسي للدكتور سمير جعجع وعضو لقاء قرنة شهون، واللواء نديم لطيف، رئيس الهيئة العامة في «التيار الوطني الحرّ»، وأكثر من **٢٠٠** قيادي وناشط، وتمّ توجيه التُهم إلى بعضهم بالتعامل مع إسرائيل، في حين تمّت تصفية بعضهم الآخر (رمزي عيراني في أيار **٢٠٠٢**)، وهو أسلوب مخابراتي استعمله النظام الأمني السوري مع مُعارضيه. إضافة إلى ذلك، جرى توقيف مراسل محطة «**أم بي سي**» التلفزيونية أنطوان باسيل، وسكرتير تحرير صحيفة «**الحياة**» حبيب يونس[١٦٧]. أمّا الأسلوب الثاني، فكان التحرّك في اتجاه حلفائه المسلمين والمسيحيّين للدفاع عن احتلاله للبنان.

❖

يوم صدور بيان بكركي الأول في **٢٠** أيلول **٢٠٠٠**، حثّت الأجهزة الأمنية السورية المفتي محمد رشيد قباني على الدعوة إلى لقاءٍ في «دار الفتوى» بحضوره ونائب رئيس

---

١٦٥ زيسر، **باسم الأب**، ص٣٧٦.

١٦٦ «بيان حول حملة الاعتقالات التي جرت بعد مصالحة الجبل»، **لقاء قرنة شهوان**، مرجع سابق، ٨ آب **٢٠٠١**، ص **٣٣-٣٥**.

١٦٧ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول».

«المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» الشيخ عبد الأمير قبلان، مُؤيَّدَيْنِ من قائمقام شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ بهجت غيث. وعلى إثر اللقاء، صدر بيان رفض ما جاء في نداء «مجلس المطارنة الموارنة»، مُعلنًا التمسُّك بالوجود السوري في لبنان[١٦٨]. وفي صيف العام ٢٠٠١، وعقب زيارة البطريرك صفير إلى الجبل، بدأ جمعٌ من النواب المسلمين وقادة الأحزاب المُوالية لسورية بعقد اجتماعاتٍ في «خليّة مسجد حمد» في بيروت (اللقاء الوطني الإسلامي) برئاسة مفتي طرابلس الشيخ طه الصابونجي، آخذين على عاتقهم مهمّة الردّ على بيانات «قرنة شهوان». كما توالت ردودٌ شاجبة لموقف بكركي من الوجود السوري، من قِبل «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، و«حزب البعث العربي الاشتراكي»، و«حزب الله» و«حركة أمل»... وغيرها. حتى إنّ النائب عاصم قانصوه، الذي تولّى لفترة طويلة منصب الأمين العام القُطري لحزب البعث في لبنان، وجّه تهديدًا شخصيًّا لجنبلاط بسبب موقفه من الوجود السوري في لبنان.

وعندما انعقد «المؤتمر الماروني العالمي» في لوس أنجلس في منتصف حَزيران من العام ٢٠٠٢ بحضور البطريرك صفير، وطالب من ضِمن ما طالب به باستعادة لبنان استقلاله وحُرّيته من سورية، توالت ردود الفعل الشاجبة في الصحافة اللبنانية. حيث اتّهم طلال سلمان المعارضة المسيحية بالاستعانة بِـ«جيش الخارج»، و«باللعب بالداخل عن طريق الاستعانة بالخارج»، وبأنها «عَوْلَمت الخلافات الداخلية» في لبنان. ووصف سلمان المعارضة المسيحية بأنها مجموعة من «المتطرّفين... وأدوات في أيدي جماعات الضغط اليهودية»، وبأنهم حلفاء لهذه المجموعات وشركاء لها في العداء لسورية[١٦٩]. وفي أيلول عام ٢٠٠٣، وعقب إدلاء ميشال عون بشهادته أمام «لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي» حول مساوئ الوجود السوري على لبنان، قرّرت الحكومة اللبنانية إحالته إلى القضاء غيابيًّا[١٧٠].

وعلى الصعيد المسيحي، انبرى الرئيس إميل لحّود للدفاع عن الوجود السوري، مُردّدًا المقولات السورية المعروفة حول شرعيّته. فأكّد لوكالة «فرانس برس» (France Press) أنّ سورية، عندما يحلّ السلام الشامل في المنطقة، أي بعدما ينتهي الصراع العربي-الإسرائيلي، ستخرج بنفسها من لبنان، من دون أن يطلب أحد منها ذلك. وكان معنى هذا الكلام أنّ سورية التي وصلت مفاوضاتها مع إسرائيل بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ حول تسوية سِلمية للنزاع بينهما إلى طريق مسدود، لا تريد الانسحاب

---

١٦٨ يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول».

١٦٩ طلال سلمان، «لوس أنجلس: تقسيم المغتربين بعد المقيمين؟!»، جريدة **السفير**، ٢٤ حزيران ٢٠٠٢.

١٧٠ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٨٥.

من لبنان، متذرّعة بعدم انتهاء مفاعيل نزاعها مع تلّ أبيب، من أجل أن تستمر في احتلال لبنان. واعتبر لحّود أنّ إسرائيل تعمل على زعزعة الاستقرار في لبنان، وأنّ انسحاب سورية منه يُعطي إسرائيل هامش مُناورةٍ واسعًا. وكرّر الرئيس اللبناني موقفه هذا في رسالة عيد الاستقلال في الأول من آب ٢٠٠١، إذ رأى أنّ الانسحاب السوري من لبنان هو خدمة مجّانية لإسرائيل[١٧١]. واتخذ النائب سليمان فرنجية الموقف نفسه، مُؤكّدًا شرعية الوجود السوري في لبنان، من ناحية أنّ جدّه، الرئيس الراحل سليمان، هو الذي طلب من الجيش السوري الدخول إلى لبنان لوقف الاقتتال.

وعقب بيان بكركي الأول، تمكّنت الأجهزة السورية في ٢٩ أيلول من جمع ٤٢ نائبًا مسيحيًّا من أصل ٦٤[١٧٢]، برئاسة النائب قبلان عيسى الخوري (اللقاء التشاوري)، الذين أصدروا بيانًا دافعوا فيه عن وجود الجيش السوري، واعتبروه شرعيًّا، وزعموا أنه يحفظ السلم الأهلي، حتى إنهم أيّدوا سياسة الحكم اللبناني، وأشادوا بالدور السوري الإيجابي في لبنان[١٧٣].

ومن خلال تجميع المسلمين من الأتباع في خليّة مسجد حمد، وحثّ كُلٍّ من المُفتيَين محمد رشيد قباني وعبد الأمير قبلان على إصدار بياناتٍ شاجبة لمطالب المسيحيّين وبكركي الداعية إلى خروج جيش الاحتلال السوري من لبنان، أراد السوريون أن يُظهروا تأييد المسلمين لهم، وأنّ لبنان منقسم بين مسلم عُروبي، ومسيحي «غير عروبي» يرفض وجودهم. ومن خلال «اللقاء التشاوري» للنواب الأتباع المسيحيّين، أرادوا أن يعزلوا الثلث المسيحي الرافض لوجودهم، ومعه بكركي، ويُظهروه على أنه أقلّية لا تُمثّل كل المسيحيّين.

هكذا، تصدّى النظام السوري للمُعارضين لوجوده عبر استخدام المسلمين كمؤيّدين له، والنواب المسيحيّين الذين «زرعهم» في المجلس النيابي، بفضل «قانون غازي كنعان»، أو «قانون إميل لحّود»، وبواسطة المَحادل الانتخابية[١٧٤].

لكن الاستناد إلى «اتفاق الطائف» وحده لانسحاب الجيش السوري من لبنان، كما جاء في خطاب المعارضة، ما كان يكفي لتحقيق هذا الهدف، ذلك أنّ دمشق حصلت بموجب الاتفاق على إمكان إبقاء جيشها في لبنان، ما دامت الحكومات اللبنانية الخاضعة لها تطلب ذلك. من هنا، فقد كان إخراج السوريّين من لبنان غير ممكن بقوى اللبنانيّين الذاتية، ويحتاج إلى قوةٍ خارجية، أي إلى التدويل في ضوء غياب «التعريب».

---

١٧١ يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول».

١٧٢ هي حصة المسيحيّين جميعًا من مقاعد المجلس النيابي.

١٧٣ يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول».

١٧٤ انظر ص ١٦٣-١٦٤.

٣. سورية ولبنان: من خطيئة التمديد إلى القرارَين ١٥٥٩ و١٥٩٥

في وقتٍ كانت فيه الأوضاع الإقليمية والدولية غير مستقرة، نتيجة تداعيات حادثة ١١ أيلول ٢٠٠١، والاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق، وقرار الكونغرس الأميركي منذ نهاية العام ٢٠٠٣ بمعاقبة سورية على سياساتها تجاه العراق، شاب علاقاتِ سورية بالإدارة الأميركية النقصُ في التقويم الدقيق للاستراتيجية الأميركية الجديدة بعد العام ٢٠٠٣[١٧٥]. أمّا بالنسبة إلى لبنان، فقد غلب على الطبقة السورية الحاكمة النزوعُ إلى الاستنفاع من موارده على الرؤية الاستراتيجية التي عُرف بها الأسد الأب. من هنا، فاجأت سورية اللبنانيّين والعالم بقرارها التمديد للرئيس لحّود، مُتراجعةً عن وعدٍ سابق لها بِـ«لَبْنَنة» الاستحقاق الرئاسي[١٧٦].

أ) التمديد السوري للحّود: بداية النهاية للاحتلال السوري للبنان

في مقابلة مع صحيفة «**الرأي العام**» الكويتية أُجريت قبل أسابيع من الاستحقاق الرئاسي في لبنان، تحدّث بشار الأسد عن «اللبننة»، فاعتقد اللبنانيون وكثير من الطامحين إلى الرئاسة الأولى أنّ ذلك حقيقة، بينما رحّبت غالبية الرأي العام اللبناني بالقرار. كما تحدّث السوريون عن «لبننة» الحكومة اللبنانية، فكانت «اللبننة» الأخيرة كاللبننة الرئاسية: مجرّد كلام للاستهلاك المحلّي والدولي[١٧٧]. لكن ما جرى، كان تمديد الأسد للرئيس لحّود، وذلك بشكلٍ مُخالف للقرار الدولي رقم **١٥٥٩** الذي حثّ دمشق على عدم التدخل في الانتخابات الرئاسية اللبنانية[١٧٨]. وجِيء بعمر كرامي رئيسًا للحكومة، بسبب تأييده المطلق للتمديد، في حين أُقصي أنصار جنبلاط و«قرنة شهوان» و«حركة التجدُّد الديمقراطي» التي يرأسُها نسيب لحّود، عن الحكومة الكرامية، بل حتى مَن قَبِل بالتمديد مُكرَهًا، كرفيق الحريري. وبرأي نائب وزيرة الخارجية الأميركية حينذاك ريتشارد أرميتاج (Richard Armitage)، فإنّ «الحكومة

---

١٧٥ راجع الفصل الرابع من الكتاب.

١٧٦ في اتصال لعبد الحليم خدّام بالرئيس الحريري يوم ١٨ آب ٢٠٠٤، أبلغه أنّ الأسد لن يُمدّد للحّود، بسبب المعارضة اللبنانية للتمديد. انظر: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**، ط٢، بيروت ٢٠٠٨، ص١٧٩-١٨٠. فهل غيّر الأسد رأيه في ما بعد، أم أنه كان يعلم بعلاقة خدّام الحميمة بالحريري، وأراد أن يبعث برسالة تطمين إلى الحريري و«المعارضة اللبنانية» تجعلها تخفّف من اندفاعها في الهجوم على بلاده؟

١٧٧ سركيس نعّوم، «اللبننة الحكومية مثل اللبننة الرئاسية»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٧٨ حول القرار، انظر الفصل الرابع، ص ٤١٠-٤١١.

اللبنانية الجديدة صُنعت في دمشق»، مُعتبرًا أنّ «هذه الخطوة تُمثّل خرقًا جديدًا لقرار مجلس الأمن»[١٧٩].

كان قرار التمديد للحّود خرقًا للدستور اللبناني، بعدما سبقه خرق آخر بالتمديد ثلاث سنوات (نصف ولاية) للرئيس الهرواي في العام **١٩٩٥**. فقد نصّت المادّة **٤٩** من الدستور اللبناني المُعَدَّلة بموجب القانون الدستوري رقم **٢١**، تاريخ ١٨ أيلول **١٩٩٠**، على أنّ رئاسة رئيس الجمهورية «تدوم سِتّ سنوات، ولا تجوز إعادة انتخابه إلّا بعد ستّ سنوات لانتهاء ولايته»[١٨٠]. لكنّ النظام السوري أجبر النواب اللبنانيّين على تعديل هذه المادّة، لإتاحة المجال أمام تجديد رئاسة لحّود، ثم تحوّل الحديث بعد ذلك إلى «تمديد» لمدّة ثلاث سنوات لامتصاص المعارضة الداخلية والخارجية للتمديد.

بناءً على ما سبق، استدعت دمشق معظم الوزراء ورؤساء الكتل البرلمانية المُتحالفين معها لتبلغهم بقرارها، في حين رفض وليد جنبلاط، أبرز حلفاء دمشق، الإملاء السوري. واعتبَرت «قرنة شهوان» أنّ التمديد أدخل لبنان في «دائرة الخطر الشديد». وسبق ذلك تحذيرٌ لمجلس المطارنة الموارنة من «خطورة فرض التعديل (المادّة **٤٩**) من خارج البلاد بخِفّة، وتسخير المؤسّسات الدستورية لإقراره، وإكراه الوزراء والنواب على اتخاذ مواقف لا يريدونها، بقطع النظر عن الشخص»[١٨١]، أي لحّود.

وما لبثتْ دمشق أن اكتشفت بعد فترة قصيرة أنّ جنبلاط لا يكتفي برفض سياستها، بل يتمرّد ويرفض أيضًا الحضور إلى العاصمة السورية لمقابلة بشّار الأسد[١٨٢]، بعدما تقاطعت مصالحُه مع المعارضة المسيحية المُتمثّلة في «قرنة شهوان»، وقام يشجّع اليسار والقوى الإسلامية على اتخاذ مواقفَ مُماثلة. والواقع أنّ انفتاح القوى اللبنانية من مختلف الطوائف بعضِها على بعض، أو الوفاق في ما بينها، أو حتى تقاطُع مصالحها، هو ما كان يخشاه النظام السوري ويعمل على منع حدوثه طوال **٣٠** عامًا من احتلاله لبنان. ويُضاف إلى ذلك النقمةُ الشعبية على وجوده العسكري من جرّاء التجاوزات والممارسات التي قام بها مسؤولون عسكريون ومخابراتيون سوريون، من دون اعتبار لمصالح لبنان.

---

١٧٩ نقلًا عن: سليم نصار، «مصاعب رفيق الحريري ووليد جنبلاط»، جريدة **النهار**، ٣٠ تشرين الأول **٢٠٠٤**.

١٨٠ **الدستور اللبناني**، المادّة **٤٩**.

١٨١ «سوريا والتمديد مسؤولان عن الـ**١٥٥٩** ووفد للقاء الحريري»، **لقاء قرنة شهوان**، ٣٠ أيلول **٢٠٠٤**، ص**٢١٧-٢٢٠**.

١٨٢ يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول». وقيل إن السلطات السورية هي التي أعلنت أنّ جنبلاط هو «شخصية غير مرغوب بها في دمشق». نقلًا عن: ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص**٢٩٥**.

ب) اليقظة الإسلامية: جنبلاط-الحريري والاستجابة السورية

صحيح أنّ علاقة الحريري ببشار الأسد فترتْ منذ ما قبل مجيء الأخير إلى الحكم في العام ٢٠٠٠، أي منذ إمساكه بالمِلف اللبناني بعد مقتل شقيقه باسل، ووصوله إلى الحكم بعد وفاة والده حافظ، إلّا أنّ إقصاء الحريري عن رئاسة الوزارة في العام ١٩٩٨ بمكيدةٍ من قِبل الأسد-لحّود، والإتيان بالرئيس سليم الحصّ رئيسًا لمجلس الوزراء، والانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٠، كلّ ذلك كان بمثابة الشعرة التي قصَمتْ ظهر البعير بين الحريري والأسد.

- جنبلاط يخرق الخطوط الحُمر السورية

إن خرق جنبلاط «الخطوط الحمر» السورية هو الذي جعل دمشق تقطع الحوار المباشر معه منذ آب عام ٢٠٠٤[١٨٣]. وربما من هنا، جاءت محاولة اغتيال مروان حمادة، الوزير والعضو البارز في كتلة جنبلاط، في الأول من تشرين الأول ٢٠٠٤، على خلفية مواقف جنبلاط المُستجدّة من النظام السوري. ففهمها الزعيم الدرزي على أنها «رسالة» من دمشق لحثّه على تصويب مواقفه[١٨٤]. وعلّق الحريري على محاولة اغتيال حمادة لإحدى الصحفيّات بالقول: «على أدنى تقدير، سمحوا بحدوثها، وعلى أقصى تقدير قد أعطوا الأوامر بتنفيذها»[١٨٥]. أمّا الزعيم الدرزي، فقد ازداد تصلُّبًا وعنادًا، وبدأ يُحرّض ضدّ الهيمنة السورية على لبنان، وينفتح في الوقت نفسه على قوى إقليمية، وهو ما شكّل تهديدًا لسورية في أثناء مواجهتها مع المجتمع الدولي[١٨٦]. فردّت بمحاصرة جنبلاط، ومنعت حلفاءها من الاتصال به، وكانت وراء حملة مناشير للتشهير به، واتهامه بجرائم قتلٍ بحقّ قيادات إسلامية ودُرزية وطنية[١٨٧]. كما حاول السوريون إبعاد الحريري وبكركي عن جنبلاط[١٨٨].

وقد لخّص الصحافي سركيس نعّوم مكامن انزعاج النظام السوري من وليد جنبلاط، بأنّ الأخير تحوّل إلى مُعارضٍ شرس لاحتلاله للبنان، وانفتح في الوقت

---

١٨٣ سليم نصار، «مصاعب رفيق الحريري ووليد جنبلاط»، مرجع سابق.

١٨٤ جريدة **الشرق الأوسط**، ٢ تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٨٥ نقلًا عن: بيار عطا الله، **لبنان... تحت الاحتلال: صفحات من تاريخ المقاومة اللبنانية**، لا م، ٢٠٠٥، ص ٢٢٣.

١٨٦ سركيس نعّوم، «العصفور الجنبلاطي والقفص السوري»، جريدة **النهار**، ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤.

١٨٧ جريدة **النهار**، ٢١ كانون الأول ٢٠٠٤.

١٨٨ سليم نصار، «محاولات سورية لعزل جنبلاط عن التحالف مع البطريرك والحريري»، جريدة **النهار**، ١٥ كانون **الثاني** ٢٠٠٥.

نفسه على المعارضة المسيحية، ما أعطاها بُعدًا وطنيًّا. وكان هذا يتناقض مع السياسة التقليدية السورية في لبنان بوصم مُعارضيها المسيحيّين بـ«غير الوطنيّين»، أو «العملاء السابقين لإسرائيل»، وذلك للإبقاء على التناقضات بين اللبنانيّين خِدمةً لمصالحها ولمنع تطبيق «اتفاق الطائف»[١٨٩]. وكان إبعاد اللبنانيّين بعضِهم عن بعضٍ يهدف إلى إقامة فرزٍ طائفيّ وضرب أي وفاقٍ وطني في ما بينهم. ولعلّ اللبنانيّين لا يزالون يذكُرون ردود فعل المرجعيات الإسلامية الرافضة لبيان «مجلس المطارنة الموارنة» في أيلول عام ٢٠٠٠، و«تظاهرة السواطير» لجماعة «الأحباش» في نيسان ٢٠٠١، ردًّا على التظاهرات الشبابية في المناطق المسيحية[١٩٠]، التي قمعتها الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية بأوامرَ سوريةٍ وبتنفيذٍ من قِبل الرئيس لحّود، وذلك لزيادة الشرخ بين الطوائف. فكان المسلمون يتفرّجون على شركائهم في الوطن وهم يتعرّضون للقمع، في حين قام ميشال المرّ، أثناء تولّيه وزارة الداخلية في عهد رئيس الوزراء الحصّ (١٩٩٨-٢٠٠٠) -تحت ذريعة الإمساك بالسِلم الأهلي- بإنشاء جهازٍ أمني لبناني لدعم نظام لحّود وقمع كل الفئات المسيحية المُعارضة[١٩١]. فكان هذا قِمّة القهر الذي مارسه الأمن اللبناني بتحريضٍ سوري.

وما دام كان بالإمكان الحفاظ على هذا الفصل الأيديولوجي والشحن الطائفي بين «العُروبيّين»[١٩٢] و«الخَوَنة»، وبين المُسلمين والمسيحيّين، واستخدام «دبلوماسية» التهويل بالفتنة الداخلية والتخويف والاعتقال واللعب على التناقضات، فما كان من ضيرٍ على الوجود السوري في لبنان. وقد انتقد رئيس المجلس النيابي السابق حسين الحسيني -أبرز «صُنّاع» التوافق اللبناني في العام ١٩٨٩- سُوء تطبيق «اتفاق الطائف» وانتهاك الكثير من أحكامه[١٩٣]، بينما عَنْوَن ألبير منصور -وهو وزير دفاعٍ لبناني أسبق، ومن المُقرّبين إلى سورية- كتابه الصادر في العام ١٩٩٣ بـ«**الانقلاب على الطائف**».

شجّع موقف جنبلاط المُستجدّ من سورية تياراتٍ يساريةً وإسلامية على المُجاهرة بمواقفَ هي أقرب إلى المعارضة المسيحية. وكانت هناك دعواتٌ مسيحية إلى المسلمين منذ تسعينات القرن العشرين بوجوب تخلّيهم عن صمتِهم تجاه مساوئ الوجود السوري في لبنان، وبضرورة تضافُر جهودهم مع شركائهم المسيحيّين لاسترجاع سيادة لبنان

---

١٨٩ El Khazen. 'The Postwar Political Process', 59. وسركيس نعوم، «العصفور الجنبلاطي والقفص السوري»، مرجع سابق.

١٩٠ نادين غنطوس، «إلى الشارع سر ينسف قواعد اللعبة الأمنية السابقة»، مرجع سابق.

١٩١ Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon', 100.

١٩٢ «قرنة شهوان تطالب بوقف التخوين والشحن الطائفي»، جريدة **المستقبل**، ١٧ آب ٢٠٠٢.

١٩٣ Dagher, Bring Down the Walls, 143.

المُغيَّبة أو المُستَلبة من قِبل السوريّين[١٩٤]. وها هُم أولاء المسلمون يخرُجون ببطءٍ عن صمتهم ومواقفهم السابقة تجاه الاحتلال السوري. من هنا، بدأت دمشق تنظُر بعين الشك والريبة إلى تحالُفٍ خفيّ، بدأ يظهر إلى العلن بين جنبلاط ورفيق الحريري كزعيمٍ للسنّة، يُهدّد وجودها في لبنان.

- **الحريري والأسد: التمديد تحت التهديد**

في الشهور التي سبقت الاستحقاق الرئاسي، وخلال فترة تردّي علاقات الحريري بسورية، بدأت دمشق تضع الخطط للتصدّي للمعارضة اللبنانية الصاعدة وإعادة الإمساك بأوراق اللعبة، وكان هذا يتطلّب منها التجديد للرئيس إميل لحّود، وألّا يأتي الحريري في الانتخابات النيابية المقبلة في صيف العام **٢٠٠٥** قويًّا، كما حصل في انتخابات العام **٢٠٠٠**[١٩٥]. ويتضح خطر الحريري على النظام الأمني السوري في لبنان من حديثٍ للأسد مع شخصية خليجية: «بأنّ سورية تستطيع أن تتحمّل كل شيء، إلّا أنْ يُكرِّر رفيق الحريري انتصاره الانتخابي العام **٢٠٠٠** في العام **٢٠٠٥**، خصوصًا الحصول على التمثيل السنّي، وهو شيء لن تقبل به سورية، ولن تسمح بحصوله»[١٩٦]. إذن، فإنّ مصدر الخطر على سورية هو رفيق الحريري نفسُه قبل جنبلاط، وذلك بسبب انفتاحه على أغلب التيارات المسيحية في البلاد، «قرنة شهوان» والبطريرك صفير تحديدًا، وعلاقاته العربية والدولية الواسعة، فضلًا عن إمكاناته المالية الضخمة، وتعاطُف المسلمين السنّة في لبنان معه[١٩٧].

لقد أدرك رفيق الحريري، وإن متأخرًا، أنّ الوجود السوري كان كارثيًّا على لبنان، من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وأنّ على لبنان أن يسرق «استقلاله من سورية سرقة، من دون أن يشكّل ذلك انتصارًا عليها»[١٩٨]، ومن دون أن يتسبّب ذلك بأية انعكاسات على لبنان. من ثَم، فقد أراد خروجًا «مشرّفًا» للجيش السوري من لبنان. لكن تحقيق هذا «الاستقلال» كان يفترض منه الحصول على الدعم السعودي. إلّا أن المملكة لم تكن، في مطلع الألفية الثالثة، قادرةً على مشاركة الحريري في مشروعه الاستقلالي، فكانت تكتفي بدعمه اقتصاديًّا، وتجعله يتردّد عليها كثيرًا كي تفهم

---

١٩٤ سلام جميل منصور، «الصمت الإسلامي». فضيل أبو النصر (محرر ومشرف)، في: **هواجس المسيحي اللبناني**، مرجع سابق، ص٦٣-٦٨.

١٩٥ راجع الفصل الثاني، ص**٢٥٣-٢٥٤**.

١٩٦ نقلًا عن: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ٢١١.

١٩٧ انظر: سركيس نعوم، «العصفور الجنبلاطي والقفص السوري»، وقارن ببكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص١٧٨-١٧٩.

١٩٨ نقلًا عن: جورج بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص١٧، **٥٢**.

دمشق رسالةً مُفادُها: أنّ المملكة لن تسمح بتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان، ما دام أنّ «رجُلها» يحكُم هناك. وربما كان عدم تحمُّس السعوديّين لمشروع الحريري يعود إلى الخوف من التيارات المسيحية التي كان الحريري يسعى إلى التحالف معها، والتي تنظُر بسلبية إلى «اتفاق الطائف»، وتريد إخراج السوريّين من لبنان لاستعادة مواقع المسيحيين السابقة في المعادلة السياسية. وعندما استهدف صاروخان مبنى «**تلفزيون المستقبل**» في بيروت في **١٥** حزيران **٢٠٠٣**، اعتبر أحد الوزراء اللبنانيّين الاعتداء «رسالة مُوجَّهة إلى علاقة الرئيس الحريري بالسعودية»[١٩٩].

بدأ التنسيق بين الحريري وجنبلاط والمعارضة المسيحية قبل اندلاع أزمة التمديد، ثم تدعّم في أثنائها وفي أعقابها، فأصبح جنبلاط يتوسط بين الحريري وبين المُعارضين للتمديد بكل رموزهم المسيحية. صحيح أنّ الحريري لم يخُض علانيةً في موضوع إخراج السوريّين من لبنان، ولم يُبد عِداءً علنيًا لدمشق، لكنّ التحالف بينه وبين جنبلاط، والتقارب بين الأخير وبين المعارضة المسيحية، هو الذي رفع من درجة مخاوف السوريّين على مركزهم في لبنان، إذ كانوا يعرفون أنّ هناك لبنانيّين لا يريدون رؤية أي جندي سوري في لبنان، وينتظرون المناسبة للمجاهرة بذلك، حتى في أوساط المسلمين، وبخاصة السنّة منهم. من هنا، ردّ النظام السوري على ما «يُطبخ» على نارٍ خفيفة في لبنان ضدّه بالتمديد للرئيس لحّود.

إنّ تكتل «المعارضة اللبنانية» بأطيافها المختلفة للوجود السوري، هو الذي أعطى تحرُّكها بُعدًا وطنيًّا ودوليًّا، كانت الولايات المتحدة وفرنسا تحتاجان إليه لتسويغ تدخُّلها لمصلحة لبنان، وليس لحساب فئةٍ من اللبنانيّين المسيحيّين. فلو خاض المسيحيون - افتراضًا - «انتفاضة الاستقلال» بمفردهم، لكانت الولايات المتحدة وفرنسا تردّدتا في التدخل، أو غيّرتا من تكتيكها، لسببٍ بسيط: أنّ المسيحيّين لا يُمثلون كل لبنان، ذلك أنّ ثمة فريقًا منهم تابع لسورية. لذا، فقد كان الشريك المسيحي يحتاج إلى الغطاء الإسلامي الرافض للاحتلال السوري لإعطاء تحرُّكه بُعدًا وطنيًّا، وإلّا اتُّهم بالعمالة لإسرائيل، وفق مفردات سورية وأتباعها اللبنانيّين. ومن سخرية القدر أن يتم تخوين حلفاء سورية «السابقين»، بسبب معارضهم سياستها المبنيّة على قرارات أجهزتها الأمنية والاستخباراتية.

جاء إعلان الحريري رفضه التمديد، في أكثر من مناسبة، يدقّ ناقوس الخطر لدى دمشق[٢٠٠]، وهو ما دفع الأسد إلى أن يمارس عليه شتّى أنواع التخويف والتهديد، قبل

---

١٩٩ نقلًا عن: جريدة **الشرق الأوسط**، ١٦ حزيران ٢٠٠٣.

٢٠٠ جورج بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٥٤-١٥٥ .

أن يستدعيه إلى «قصر المهاجرين» (القصر الرئاسي). وعلى ما يبدو، أراد الحريري قبل ذهابه إلى دمشق إعطاء الانطباع لمؤيّدي التمديد أنه ثابت على موقفه الرافض له. فزار البطريرك صفير في الديمان في ٢٤ آب، أي قبل يومين من لقائه بالأسد، وحاول إعطاء أقصى درجات الثقة بالنفس، والإيحاء بأنّ تحالُفه مع البطريرك صفير قادر على نسف التمديد[٢٠١].

كان الحريري قد دأب في السابق على التواصل مع البطريرك الماروني عبر مستشاره داود الصايغ، وفي الوقت نفسه، كان يُحافظ على خطوطٍ مفتوحة مع الفاتيكان وقيادات مسيحية[٢٠٢]. أمّا أن يقوم بزيارة علنية لسيّد بكركي، في وقتٍ اعتُبر فيه صفير هو الراعي لقرنة شهوان، ولكل القوى المسيحية الرافضة للاحتلال السوري للبنان، فقد جعل ذلك الحريري في موقع المنقلب على السوريّين. وفي هذا الإطار، ذكر عبد الحليم خدّام، نائب الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد (أصبح بعد اغتيال الحريري من أشدّ المعارضين لبشار الأسد) أنّ بشار الأسد أبلغه أن الحريري يتآمر على سورية، ولا يريد التمديد للحّود. وكان سلوك الحريري هذا، في نظر السوريّين، معصيةً كبيرة وطعنًا بمصالحهم. وأشار خدّام إلى أن الأسد استدعى الحريري إلى دمشق في ٢٦ آب، وعنّفه، وأنّ الأخير خرج من عنده ينزف دمًا من أنفه. وقال خدّام إن الأسد قال للحريري: «انتبِه لنفسك، فأنا مَن يقرّر من سيصبح رئيسًا للبنان، والذي يُعارض قراري سأسحقه». ويضيف خدّام: «وحينها، قلت للرئيس بشار إن الحريري حليف، وأنت تعلم كم قدّم من خدمات لسورية». ويختم خدّام حديثه بالقول: «في الواقع، حين خرج الحريري من لقائه مع بشار، كان شديد الاضطراب وينزف من الأنف، وأنا الذي أدخلته الى مكتبي لمعالجته»[٢٠٣]. فهل تلقى الحريري صفعةً على وجهه سبّبت نزيفًا من أنفه؟ إن بعض وقائع لقاء الحريري مع الأسد لا يزال يعتريها الغموض.

ووفق جورج بكاسيني، المقرّب من الحريري، فإنّ الأسد «أبلغ الحريري -على الواقف- أنه اتخذ قرارًا بالتمديد للحّود، وعلى الحريري الطاعة، وإلّا «كسّر البلد»»[٢٠٤]. ويقول بكاسيني إن الأسد قال للحريري: «إميل لحّود يعني أنا، يعني سورية، وأي خروج

---

٢٠١ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٧٨-١٧٩.

٢٠٢ ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٢٢، و٢٥٤-٢٥٩.

٢٠٣ «خدام: كنعان دُفع للانتحار وتعرّض للتهديد، الأسد سيسقط ومحيطه نهَب ٢٠ مليار دولار». موقع: شبكة **العربي**، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٦.

٢٠٤ نقلًا عن: جورج بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٨٠-١٨٣.

على هذا القرار هو بمثابة إعلان العداء لسورية. فإمّا أن تكون معي، أو تكون ضدّي!»[٢٠٥]. وكلام بكاسيني هذا يتكامل مع رواية حسن صبرا، صاحب مجلّة «**الشراع**»، من أنّ الأسد خاطب الحريري على الواقف بالقول: «إذا كنت أنت ووليد جنبلاط وجاك شيراك (الرئيس الفرنسي) تظنُّون أنكم يمكن أن تُرغموني على الانسحاب من لبنان، فإني... سأهدم لبنان على رؤوسكم ورؤوس أولادكم قبل أن أنسحب»[٢٠٦]. وحاول الحريري من دون نتيجة أن يشرح للأسد أنّ قرار التمديد ليس في مصلحة سورية ولا لبنان. لكن الرئيس السوري أصرّ على موقفه[٢٠٧].

وفور عودة الحريري من دمشق، أخبر وليد جنبلاط بما تعرّض له من إهاناتٍ من قِبل الأسد ومن قبل رستم غزالة في عنجر. واستقرّ الرأي على أن يُمدّد نواب كتلة الحريري للرئيس لحّود، ويمتنع جنبلاط وأعضاء كتلته عن ذلك. وما لبث الحريري أن وقّع مرسوم التمديد، ومارس الأسد ضغوطًا شخصية على أعضاء في المجلس النيابي اللبناني للموافقة على التمديد، عبر استدعائهم إلى دمشق[٢٠٨]. ووفق خدّام، فقد أعطى الأسد تعليماتِه إلى نبيه برّي، رئيس المجلس النيابي، للسَّير قُدمًا في عملية تعديل المادّة **٤٩** من الدستور. كما قامت أجهزة الأمن السورية بالضغط على النواب اللبنانيّين لتأمين الأكثرية الدستورية في المجلس. وبذلك تم التمديد من خلال مجلسٍ نيابي خائف وضعيف، باستثناء **٢٩** نائبًا «بطلًا» رفضوا الإذعان لسورية. ووقف البطريرك صفير بدوره ضدّ التمديد، وحضّ على انتخاب خلفٍ للحّود وفق الأصول الديمقراطية، مُنطلِقًا في ذلك من حرصِه على مقام المنصب وهيبته[٢٠٩]. لكن التمديد أدخل سورية في صراع مزدوج: مع «المعارضة اللبنانية» المتكتلة وراء «قرنة شهوان» وبكركي ووليد جنبلاط، ومع المجتمع الدولي، وفي مقدّمته الولايات المتحدة الأميركية.

---

٢٠٥ نقلًا عن: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٨٢.

٢٠٦ «رسالة من رئيس التحرير إلى ... رستم غزالة الكردي الذي حكم لبنان»، مجلة **الشراع**، ٤ نيسان **٢٠٠٥**.

٢٠٧ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٨٢.

٢٠٨ «المشهد السياسي اللبناني: انتهاء مرحلة وبداية أخرى»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٠/١/١٨.
<www.aljazeera.net/NR/exeres/58128D86-E107-4826-8900-AE9238410394.htm> accessed 2 October 2012.
وقارن بـ: محمد هاني، «اعترافات عبد الحليم خدّام بالوثائق (٢)»، جريدة **روزاليوسف** الأسبوعية (مصر)، **٢٥** كانون الأول **٢٠١٠**.

٢٠٩ نقولا ناصيف، «الفصل السادس - الأرجواني: بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، مرجع سابق، **٤-٥**.

لقد وصفت الصحافة الغربية ما آلَ إليه وضعُ لبنان تحت النفوذ السوري، بأنّ هذا الوطن الصغير تحوّل إلى سجنٍ كبير، لهيمنة سورية على قراراته السياسية والأمنية والاقتصادية. ولفتت إلى المعاملة السيئة التي عُومل بها الحريري عندما استُدعي إلى دمشق، وأثناء عودته إلى بيروت عن طريق عنجر، عندما كالَ له الضابط السوري رستم غزالة المزيد من الإهانات[٢١٠]، وكيف أنّ الرئيس الحريري أُجبر على تبديل موقفه لصالح التمديد، خوفًا على البلد من عقاب النظام السوري. والمعروف عن رستم غزالة طريقةُ تعاملِه الفظّة مع السياسيّين اللبنانيّين، عبر الاتصال بهم هاتفيًّا وشتمِهم وإهانتهم، ثم يقول لهم بعد الشتائم والإهانات: «هناك صديق قريب الآن يريد أن يكلّمك»!، في إعلان صريح أنّ الشتائم والإهانات تمّت بوجود شهود، لكي يروُوا ما سمعوا. وهذا ما حصل مع الحريري، ومع وليد جنبلاط مراتٍ عدّة في اتصال هاتفي أجراه غزالة مع الرئيس رفيق الحريري أكثر من مرة[٢١١]. ولفتت الصحف الفرنسية من جهتها، إلى أنّ «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» المُوقّعة في العام **١٩٩١**، جعلت لبنان مُلحَقًا بسورية طوال ثمانٍ وعشرين سنة[٢١٢].

ج) سورية والقرار ١٥٥٩: «مؤامرة مزدوجة: من داخل لبنان ومن خارجه؟

لم تُصغِ سورية إلى التحذيرات الأميركية ولا الفرنسية ولا الإسبانية بعدم تعديل الدستور اللبناني، وبالتالي عدم التمديد للرئيس لحّود. وظلّت قيادتها تعتقد أنّ ما يُحكى عن سعي الولايات المتحدة إلى تغيير دورها الإقليمي ليس سوى ضغوط سياسية واهية، ويجب ألّا تُؤخذ على محمل الجِدّ. ولم تستمع دمشق كذلك إلى تحذيرات الفرنسيّين بأن أوروبا لا تُحبّذ التمديد للرئيس اللبناني، بسبب اتساع حجم المعارضة اللبنانية ضدّه، ولأن التجربة معه خلال حُكمه كانت كافية لتقويمه. فتجاهل الأسد التحذيرات الفرنسية، و«صداقة» فرنسا مع بلاده، ووقوفها ضدّ الأميركيّين في العراق[٢١٣]. كما حاولت الدبلوماسية السورية التلاعب بمجلس الأمن لتعطيل صدور قرار عنه ضدّ التمديد، لكنها فشلت في ذلك[٢١٤]. وأوعزت أجهزة الأمن السورية إلى صحافتها وإلى

---

٢١٠ نصار، «محاولات سورية لعزل جنبلاط عن التحالف مع البطريرك والحريري»، مرجع سابق.

٢١١ «رسالة من رئيس التحرير إلى ... رستم غزالة الكردي»، مرجع سابق.

٢١٢ نصار، «مصاعب رفيق الحريري ووليد جنبلاط»، مرجع سابق.

٢١٣ «أوراق عن سورية: المخارج البديلة»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٤ أيار ٢٠٠٥. وراجع ص ٢٥٥-٢٥٦.

٢١٤ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٨٨-١٩٠.

صحفٍ لبنانية مُوالية بشنّ الحملات على فرنسا[٢١٥]، مُعتقدةً أنّ الأميركيّين والفرنسيّين لن يستطيعوا تأمين الأصوات اللازمة لصدور قرار عن مجلس الأمن ضدّ سورية وأتباعها اللبنانيّين.

- **الأسد للحريري: حان وقت الحساب**

كانت سورية تدرك أن «المؤامرة» عليها لا تأتي من الخارج فحسب[٢١٦]. ففي ضوء ما أحدثه التمديد من سخطٍ في داخل لبنان، نظرتْ بريبةٍ وشكّ إلى دورٍ ما للحريري في المحافل الدولية لإقناعها باستصدار قرار ضدّ التمديد[٢١٧]. وفي هذا المجال، نقل خدّام عن الأسد قوله: «إن القرار **١٥٥٩** مؤامرة طبخها الحريري والرئيس شيراك والأميركيون، وإن الحريري عدوّ لنا، وقد تآمر ضدّنا، وكَتّل طائفته من حوله في سابقةٍ خطيرة لم يسبق لها مثيل في لبنان»[٢١٨]. وجرى تصوير الحريري من قِبل حاشية الأسد في لبنان على أنه «السُنّي المتعصّب» الذي يريد قلب النظام السوري. وتكوّن انطباع لدى السوريّين أنّ ثمة جبهة إسلامية - مسيحية تشكلت لمعارضة التمديد، في موازاة جبهةٍ دولية عربية عريضة ضدّه[٢١٩]. وفي خطوةٍ متناغمة مع الموقف السوري، اتهم النائب سليمان فرنجية الحريري بالقيام بدور مشبوه[٢٢٠]. وهكذا، بدأ النظام السوري يتخذ خطواتٍ منسّقة بينه وبين لحّود للردّ على المعارضة اللبنانية وإخراج الحريري من السلطة. وبدأت الأمور تسير في غير مصلحة الأخير في العاصمة السورية[٢٢١]، خصوصًا بعد رفض الحريري إعطاء السوريّين «وديعةً» من

---

٢١٥ «أوراق عن سورية: الحليف الفرنسي عدوًا»، جريدة **الشرق الأوسط**، **٢٣** أيار **٢٠٠٥**.

٢١٦ حول تباين مواقف المجتمع الدولي من نظرة سورية إلى القرار **١٥٥٩**، انظر، ص **٤١٣-٤١٥** من الفصل الرابع

٢١٧ سلام الكواكبي، «العلاقات السورية - اللبنانية»، مرجع سابق، ص **٣٠**.

٢١٨ نقلًا عن: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص **٢١٩**. وقيل أيضًا إن الحريري ومروان حمادة وغسان سلامة وقفوا وراء استصدار القرار. Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon', 113. وقارن بـ: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص **١٩٩-٢٠٠**، الذي يذكُر أنّ عدنان عضوم، وزير العدل في حكومة عمر كرامي التي خلَفت حكومة الحريري المستقيلة، أبلغ الوزير ألبير منصور ووزيرًا آخر على مسمعٍ من بقية الوزراء «أن رفيق الحريري ومروان حمادة وغسان سلامة هم الذين أعدّوا القرار **١٥٥٩**».

٢١٩ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص **١٧٩**.

٢٢٠ يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول»، مرجع سابق.

٢٢١ «زلّات لسان مثيرة للاهتمام في حديث تلفزيوني لجنبلاط. عدوّي الآن ليس إسرائيل، بل النظام السوري الحاقد والغبي. أرفض العودة للوصاية وأرفض عدم مسؤولية سوريا عن الاغتيالات». موقع: **سيريا نيوز**. <www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=19474> accessed 2 October 2012.

سبعة نواب في دائرة بيروت في الانتخابات المقبلة للعام ٢٠٠٥، على عكس ما فعل في العام ٢٠٠٠[٢٢٢].

بعد التمديد، جاء دور الحساب مع الحريري، فكُلّف عمر كرامي بتشكيل الوزارة. على أنّ هناك أسبابًا أخرى لابتعاد الحريري نفسه عن رئاسة الوزارة، ومنها علاقاته المتوترة بإميل لحّود منذ العام ١٩٩٨ حول الصلاحيات، ورفض الحريري الشروط التي وضعها لحود عليه لتشكيل الحكومة في العام ٢٠٠٤، ومنها عدم إقصاء حلفاء سورية من الأحزاب عن حكومته المقبلة، كحركة أمل و«الحزب السوري القومي الاجتماعي». وهناك من رأى أنّ اعتذار الحريري عن تشكيل الحكومة في العام ٢٠٠٤، يعود إلى تخوُّفه من أن تصبح حكومته أمام الأميركيّين والأوروبيّين رأس حربةٍ في الدفاع عن السياسة السورية التي قضت بتمديد ولاية لحّود[٢٢٣]. وكانت العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة مع الأسد متردّية بعد التمديد للحود، وبما أنّ هناك معارضةً لوجود جيشه في لبنان، فقد استنتج الأسد نظريةً، مُفادُها أنّ ثمة مؤامرةً لبنانية-دولية ضدّ بلاده.

وفي كل الأحوال، فإنّ عُزوف الحريري عن رئاسة الوزارة زاد من رصيده السُنّي، وفي أوساط المعارضة المسيحية، وأصبح أكثر التصاقًا بها، وأفرز لها حيّزًا واسعًا في وسائل إعلامه[٢٢٤]. وعلى ما يبدو، فقد كرّر النظام السوري خطأه للعام ٢٠٠٠، عندما ضيّق الخناق على الحريري في الانتخابات النيابية، فردّ السنّة يومها بجعلِه زعيم بيروت، وبأكبر كتلةٍ نيابية. وكان من المتوقّع أن يُكرّر الحريري انتصاره في العام ٢٠٠٠ مرةً ثانية في العام ٢٠٠٥، عبر لائحةٍ انتخابية لا تحمل أيًّا من أتباع سورية[٢٢٥]. وكان هذا تحدّيًا كبيرًا لا يحتمله النظام السوري ولا رئيسُه.

بدأ موقف السنّة اللبنانيّين من سورية يتبلور منذ صدور «قانون محاسبة سورية» عن الكونغرس الأميركي في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣، وبشكلٍ أوضح بعدما رفض الحريري في البداية التمديد للحّود، ثم إجباره على ذلك. فبان أنّ السُنّة أصبحوا معنيّين بما يقوم به شركاؤهم المسيحيون من رفض الاحتلال السوري لبلدهم، بعدما انحاز زعيمهم إلى «قرنة شهوان» وإلى البطريرك صفير. لقد شعر الشارع السنّي للمرة الأولى منذ العام

---

٢٢٢ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص٢٢٤. وقد سبق للحريري في انتخابات العام ٢٠٠٠ أنْ قَبِل بوديعةٍ سورية ضمّت: عدنان عرقجي وباسم يمّوت وناصر قنديل، ففازوا في الانتخابات ودخلوا البرلمان كنواب على لائحة الحريري. انظر: محسن دلّول، **رفيق الحريري**، مرجع سابق، ص٧٩.

٢٢٣ سليم نصار، «مصاعب رفيق الحريري ووليد جنبلاط»، جريدة **النهار**، ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٤.

٢٢٤ عطا الله، **لبنان... تحت الاحتلال**، مرجع سابق، ص٢٢٣.

٢٢٥ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص٢١١ .

١٩٩٢ أنه مُستهدَف كطائفة، وبزعيمه الذي أُرغم على التمديد وأُقصي عن رئاسة الوزارة، بعدما راجت شائعات بأنه تعرّض للإساءة في قصر المهاجرين وفي عنجر[٢٢٦].

وبتجاهلٍ تامّ من قِبل سورية لتداعيات القرار **١٥٥٩** وما سيقود إليه تدويل الأزمة اللبنانية من مؤامرةٍ لإضعاف نظامها ووقوعها بين فكّي كمّاشة أميركية-إسرائيلية، واصلت دمشق سياستها في لبنان، رافعةً مقولتها «القديمة» حول أنّ لبنان هو خاصرتها الرخوة في ما يتعلق بأمنها القومي، ما يستلزم التحالف الوثيق بين البلدين. وكما ذكرنا سابقًا، فقد جرت في الأول من تشرين الأول عام **٢٠٠٤** محاولةٌ فاشلة لاغتيال مروان حمادة، الأمر الذي زاد في تصلُّب جنبلاط وتناوُله الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية كمسؤولةٍ عن محاولة الاغتيال.

فُهمت محاولة اغتيال حمادة باعتبارها رسالة تحذيرٍ من النظام السوري إلى كلّ المُعارضين لاحتلاله للبنان، وأنهم أمام أحد خيارَين: فإمّا الأمن، مع بقاء سورية في لبنان وفرض مشيئتها، وإمّا الفوضى، مع خروجها من لبنان[٢٢٧]. وترجم النظام السوري هجومه على «المعارضة اللبنانية» بالوقوف وراء «لقاء عين التينة» في السابع من شباط **٢٠٠٥**، الذي ضمّ القوى السياسية والحزبية المؤيّدة له، وذلك كمُناهض لـ«لقاء البريستول» الذي عقدته «المعارضة اللبنانية»، ما زاد من الشرخ الداخلي بين لبنانيّين يريدون أن يروا نهايةً للهيمنة السورية على لبنان، ويعوّلون في ذلك على الانتخابات النيابية المقبلة في العام **٢٠٠٥** وعلى الدعم الدولي، وبين لبنانيّين آخرين يستفيدون، نيابةً أو توزيرًا أو فسادًا، من الوجود السوري[٢٢٨]. وأمّا بالنسبة إلى الاغتيالات، فالظاهر أن الحريري اطمئنّ إلى التحذيرات الدولية والسعودية للنظام السوري بعدم المسّ به ولا بجنبلاط.

- **ردّ فعل المعارضة: جنبلاط وصفير في الإليزيه، ولقاءات الكارلتون البريستول**

ردّت المعارضة اللبنانية على السياسة السورية في لبنان والتمديد للحّود بتأمين لقاءٍ لوليد جنبلاط مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac) في باريس في الثالث من كانون الأول عام **٢٠٠٤**، حيث بحث معه المِلف اللبناني. وعلى الرغم من عدم تأييد جنبلاط في العلن للقرار **١٥٥٩**، وتشديده على «اتفاق الطائف» كإطار لإعادة تموضُع

---

٢٢٦ راجع، ص ٢٤٤-٢٤٥.

٢٢٧ إميل خوري، «لبنان يُوضع مرة جديدة أمام الخيارات الصعبة: إمّا الأمن مع بقاء سورية، وإما الفوضى مع خروجها»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٤.

٢٢٨ على الرغم من أنّ عددًا من المعارضين للاحتلال السوري، سبق وكانوا من «أتباعه»، وتلوثوا بالفساد، فإنّ مساوئ النظام المخابراتي السوري جعل الكيل يطفح، حتى عند هولاء.

الوحدات السورية في لبنان، فإنّ فتح أبواب الإليزيه أمامه ببطاقة مرور (فيزا) «حريرية»، واستقباله من قِبل الرئيس الفرنسي كرئيس دولة، وكذلك استقبال شيراك البطريرك صفير في ٢٨ كانون الثاني عام ٢٠٠٥[٢٢٩]، جعل صوت «المعارضة اللبنانية» يعلو من عواصم القرار في العالم، بخاصة عندما دعا جنبلاط في مقابلةٍ له مع صحيفة «بوليتيك إنترناسيونال» (Politique Internationale) الفرنسية إلى فصل المسار اللبناني عن المسار السوري في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط[٢٣٠]. كل هذا أزعج السوريّين، الذين أخذ حلفاؤهم يشنّون حملات تخوين ضدّ المُعارضين لسياسة سورية واحتلالها للبنان، ويُهدّدون بالانتقام منهم.

ووفق «نظرية المؤامرة»، فقد تركّزت حملات أتباع النظام السوري، كما قلنا، على الرئيس الحريري، ونُظر إلى مشاركة بعض أعضاء كتلته في لقاءَي المعارضة في فندق البريستول على أنها ضدّ سورية ومصالحها في لبنان، وتآمُر مع قوى خارجية تريد تصفية الحساب مع النظام السوري عبر قوى لبنانية محلّية. وللردّ على النظام، بدا الحريري، منذ محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة أكثر انغماسًا في المعارضة ضدّ النظام السوري. فقد شارك في «لقاء الكارلتون الثاني»، الذي جرى في ٢٣ أيلول عام ٢٠٠٤، بعد التمديد للحّود، عُضو كتلة بيروت النائب غطّاس خوري والنائب مصباح الأحدب (كِلاهما صوّت ضد تعديل الدستور)، وقال خوري إنه حضر بصفة شخصية. وأصدرت المعارضة المجتمعة هناك بيانًا حول «استعادة اللبنانيّين حقهم في إدارة شؤونهم بأنفسهم في إطار دولةٍ حُرّة ديمقراطية سيّدة مستقلة، والشروع في بناء علاقاتٍ نِدّية مع سورية، وإعادة النظر في بعض الاتفاقات المعقودة بما يكفُل توازُنها ويضمن مصلحة البلدين»[٢٣١]. فكان هذا البيان بمثابة دعوة إلى رصّ الصفوف المسيحية والإسلامية في سبيل خوض معركة الاستقلال عن الاحتلال السوري للبنان وتطبيق «اتفاق الطائف».

---

٢٢٩ جريدة **اللواء**، ٣ كانون الأول ٢٠٠٤، وقارن بـ: 'Jumblat Meets Chirac, Stresses Commitment to Lebanon's Sovereignty', 4 December 2004 <http://lebanonwire.com/0412/04120402LW.asp> accessed 2 October 2012 وقارن بـ: بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٢٣٠ سامي كليب، «نص حديث رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي إلى مجلة «بوليتيك إنترناسيونال» حول «فصل المسارين»، جنبلاط: مع «حزب الله» في لبنان فقط، ولا أرفض كامل القرار ١٥٥٩... إلغاء الطائفية حاليًا يؤدّي إلى دكتاتورية الحزب الواحد، ولحّود «رجل قش» لـ«دمشق»، جريدة **السفير** ٢٠٠٥/٢/٩.

٢٣١ نقلاً عن: أيمن شروف، «مشهد تجديد الانتفاضة تحقق... فهل يتجدّد يوم ١٤ آذار في ٧ حزيران؟ متعة العودة إلى اللقاء في البريستول»، جريدة **المستقبل**، ٢٨ أيار ٢٠٠٨.

وفي لقاء المعارضة الثاني في البريستول، في ١٣ كانون الأول عام ٢٠٠٤، تدرّجت معركة الاستقلال ضدّ سورية وتوسّع حجم كرة الثلج المُعارِضة لها[٢٣٢] وحجم مشاركة نواب من «كتلة قرار بيروت» في اللقاء، كأحمد فتفت وغطّاس خوري وباسل فليحان، فضلًا عن مصباح الأحدب. وركّز بيان البريستول على رفض تعديل الدستور، وعلى المطالبة بالعودة عن الخطأ، أي تنحّي الرئيس لحّود، بالإضافة إلى تأكيد خصوصية المعركة الانتخابية في ربيع العام ٢٠٠٥، لقطع الطريق على مجلس نيابي مُدجَّن يخدم سورية. كما طالبت المعارضة بإصدار قانون انتخابي ديمقراطي عصري يؤدّي إلى صحّة التمثيل الشعبي، ومنع أجهزة الأمن السورية وملحقاتها اللبنانية من التدخُّل في الحياة السياسية وفي العملية الانتخابية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيّين، وعودة المعتقلين في السجون السورية[٢٣٣].

إن الحديث في الدوائر السياسية الأميركية والأوروبية عن نيّتها إرسال بعثةٍ لمراقبة الانتخابات النيابية في صيف العام ٢٠٠٥، شكّل بدوره إزعاجًا وقلقًا لسورية، وجعل نظامها يتهم المعارضة اللبنانية بأنها تسعى إلى تدويل الانتخابات اللبنانية[٢٣٤]. ففي السابق، كانت الانتخابات اللبنانية، ترشيحًا ونتائج، مِن صنع أجهزة المخابرات السورية، وذلك لتحويل المجالس النيابية إلى أدوات تخدم السياسة السورية.

لقد فُهم من مشاركة أعضاء كتلة الحريري في «لقاء البريستول» أنها مباركةٌ حريرية لسياسة جنبلاط وللمعارضة المُطالِبة بوقف تدخُّل الاستخبارات السورية في الحياتين السياسية والعامة اللبنانيتين، وإعادة انتشار الجيش السوري إلى البقاع، ومن ثم الانسحاب إلى داخل حدود بلاده[٢٣٥]. وعندما سئل الحريري عمّا إذا كان معنيًّا بمشاركة أعضاء من «كتلة بيروت» في «لقاء البريستول»، أجاب: «طبعًا أنا معني ليس

---

٢٣٢ هذه القوى هي: «اللقاء الديمقراطي»، و«قرنة شهوان»، و«التجدد الديمقراطي»، و«اليسار الديمقراطي»، و«المنبر الديمقراطي»، و«حزب الوطنيين الأحرار»، و«الكتلة الوطنية»، و«القاعدة الكتائبية»، و«التيار الوطني الحرّ»، و«القوات اللبنانية». وصرّح «التيار العوني» في ما بعد أنّ مشاركته كانت غير رسمية. انظر: شروف، «مشهد تجديد الانتفاضة تحقق...»، مرجع سابق.

٢٣٣ «نص الوثيقة المشتركة: منع الأجهزة الأمنية السورية وملحقاتها اللبنانية من التدخل في الحياة السياسية والعملية الانتخابية»، جريدة **النهار**، ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤.

٢٣٤ جريدة **النهار**، ١٦ كانون الأول ٢٠٠٤.

٢٣٥ منال شعيا، «صادق، الجميّل، إده، السبع، تويني، شمعون، سلام، حرب، عطا الله، بويز، خوري، الأحدب، سعيد، لحّود: أوسع لقاء لأركان المعارضة طالب بإسقاط «حكومة عسكرة النظام المتآمرة على شعبها.. جنبلاط: لن أحاور سوريا عبر ضابط أمنيّ ولن أخرج من هذا الشمل الوطني». جريدة **النهار**، ١٣ كانون الأول ٢٠٠٤.

بالموضوع هذا وحسب، بل في كل ما يجري في لبنان»[٢٣٦]. وفي الثاني من شباط عام **٢٠٠٥**، أي قبل اغتيال الحريري بأقلّ من أسبوعين، شارك نواب من «تيار المستقبل» في «لقاء البريستول الثالث». وكان معنى هذا أنّ المعارضة لسورية لم تعد محصورة بالمسيحيّين من قرنة شهوان، ولا بالبطريرك صفير، بل هي على مستوى لبنان، وأنّ الحريري هو الذي يحرّك الأمور.

- رسالة الحريري إلى الأسد: لبنان لا يُحكم من سورية

في الأسابيع القليلة التي سبقت اغتيال الحريري، سمِعه الكثيرون يتحدّث عن خروج الجيش السوري من لبنان وفق مواعيدَ محدّدة، وقال للصحفية اللبنانية في باريس رندا تقي الدين: «ضعي يدك هنا. من الآن وحتى ستة شهور، سنُخرج السوريّين من لبنان، أنا والبطريرك صفير ووليد جنبلاط»[٢٣٧]. فكان هذا إعلانًا صريحًا منه أنه يشارك في المعارضة اللبنانية للاحتلال السوري للبنان، إن لم يكن يُوجّهها. لقد أبلغ الحريري وليد المعلّم، السفير السوري السابق في واشنطن، قبل أسبوعين من اغتياله: «أن لبنان لا يُحكم من سوريا ولا يُحكم ضدّ سوريا. هذه معادلة يجب أن يتفهّموها ويحترموها»[٢٣٨]، واضعًا بذلك العلاقات بين البلدين في مسار جديد، وهو ما لم يعرفه النظام السوري من مُسلِم طوال عهد هيمنته على لبنان. فقد اعتاد السوريون، بسبب ممارساتهم الدموية، على خنوع المسلمين لهم، من ثَم فإنّ موقف الحريري هذا شكّل «طعنةً» لهم وجُرأةً غير مسبوقة، وبخاصة أن الحريري الذي تحوّل إلى سيادي في المعركة ضد الاحتلال السوري، لم يقبل بإعادة الانتشار السوري المتواضعة التي نُفّذت قبل «لقاء البريستول الثالث» في الثاني من شباط عام **٢٠٠٥**[٢٣٩]، لتنفيس احتقان اللبنانيّين، بل كان يريد انسحابًا كُلّيًا للجيش السوري من لبنان تطبيقًا لاتفاق الطائف، وتفكيك النظام الأمني اللبناني، ووقف تدخُّل أجهزة المخابرات السورية في الحياة السياسية والعامة اللبنانية، ووضع العلاقات بين البلدين على أساس النِدّية، واعتبار الشعب اللبناني

---

٢٣٦ نقلاً عن: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ٢١٠.

٢٣٧ نقلاً عن: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ٢٣٦.

٢٣٨ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ٢٢٩-٢٣٠. وقارن بـ: دلول، **رفيق الحريري**، ص١٠١.

٢٣٩ شارك في هذا اللقاء وفي «بريتسول ٢»، بالإضافة إلى باسل فليحان وغطاس خوري، أحمد فتفت، كإشارة إلى شراكةٍ أكبر للحريري مع المعارضة ضدّ سورية، وقد اعتُبر فتفت - لكونه سُنيًّا - مُمثّلًا للحريري في اجتماعات المعارضة. انظر: «أبرز الشخصيات في ١٤ آذار».
<www.nowlebanon.com/Library/Files/ArabicDocumentation/14%20Mars.pdf>accessed 2 October 2012.

هو مصدر السلطات[٢٤٠]. فتحوّل بذلك إلى رأسٍ حربة للمعارضة اللبنانية للاحتلال السوري[٢٤١].

وفي سياق خلافاته مع السوريّين وأتباعهم، حاول الرئيس الحريري، منذ صدور القرار **١٥٥٩**، توطيد علاقته بحزب الله، لسببين: بُرود علاقته بالرئيس برّي، وجذب الحزب إلى ضرورة التنسيق أو التحالف معه حول هدف مشترك، وهو التصدّي للهيمنة السورية على لبنان. ومن هذا المنطق، فإنّ لقاءات الحريري بالسيّد حسن نصر الله قد تكون أقلقت السوريّين، لكن الحزب لم يُماشِ الحريري في مخطّطه، وإنْ حافظ على علاقةٍ ودّية به. فكانت أهمّية سورية بالنسبة إلى «حزب الله»، كممرّ لوجيستي للسلاح الإيراني، أهمّ من التحالف مع الحريري. وبسبب تبعيّة «حزب الله» لإيران، والتحالف القائم بين طهران ودمشق، لم يكن الحزب يستطيع أن يقرّر في موضوعٍ له أبعاد إقليمية ويمسّ مصالح «الولي الفقيه».

من هنا نفهم لماذا وُلد «لقاء عين التينة» في السابع من شباط **٢٠٠٥**، للردّ على المعارضة لسورية، بخاصةٍ بعد قول رئيس مجلس الوزراء عمر كرامي في الثالث من الشهر نفسه: «رح نفرجيهم» (المعارضة)، وافتعال النظام الأمني والقضاء اللبنانيَّين قضية «تنكة الزيت» التي كان الحريري يشتريها من المُزارعين من مختلف المناطق اللبنانية منذ سنوات لتوزيعها على المواطنين المُستحقّين، حين أوقف القضاء الخاضع للسلطة الأمنية اللبنانية أعضاءً من «جمعية التنمية الاجتماعية» التابعة للحريري بتهمة استعمال «تنكة الزيت» للتأثير في المواطنين[٢٤٢]. لم تكن «تنكة الزيت» هي ما يخشاه النظام السوري الحاكم، بل وصول اسم الحريري، أثناء معركته معه، بواسطة «التنكة» - شراءً أو توزيعًا - إلى كل بيت في لبنان تقريبًا، وارتباط ذلك، من وجهة النظر الرسمية، بانتخابات العام **٢٠٠٥**، بعدما ارتفعت حظوظ الرئيس الحريري أكثر ممّا كانت عليه في العام **٢٠٠٠**. وهو ما شكّل ضربةً للحّود ولبشار الأسد[٢٤٣].

عشيّة اغتياله، قال الحريري للصحفية الأميركية «لارا مارلوي» (Lara Marlowe): «لدى المعارضة ما يقارب ثلث البرلمان، وإذا ممكن فقط الفوز بـ٤٦ في المئة من المقاعد في

---

٢٤٠ بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال، ص ٢٣١-٢٣٢.

٢٤١ Joseph S. Stephan, Les Libanais invincibles: La crise des communautés, le soutien des Libanais pour le président martyr Rafic Hariri, le rôle critiqué du Hezbollah, les obstacles avec la Syrie seront surmontés, la conjoncture économico-financière 2005-2006-2007 (Beirut 2008), 168.

٢٤٢ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ٢٢٤-٢٢٦، و٢٣٣، و٢٣٨-٢٤٠.

٢٤٣ دلول، **رفيق الحريري**، ص ٩٧-٩٨.

الانتخابات النيابية، فأنا متأكد أنّ أربعةً في المئة على الأقل سينضمّون إلى جانبنا وسنحظى بالأكثرية، ولن يتمكن السوريون من تزوير النتائج، والإعلام العالمي سيمارس رقابة دقيقة»[٢٤٤]. ومن المؤكد أنّ بشار الأسد كان يدرك هذه الحقيقة.

د) تمسُّك سورية بلبنان: تسليم رأسها إلى جلاّديها؟!

طرح تعنُّت دمشق في مسألة التمديد للرئيس لحّود تساؤلاتٍ حول أسباب إصرارها على إجرائه بالشكل الذي تم فيه: هل كان بسبب ما تعرّض له حليفها لحّود من حملاتٍ عنيفة من قِبل المعارضة، أم نتيجة استمرار القراءات الخاطئة للتحولات الاستراتيجية في العالم عمومًا، وفي الشرق الأوسط بخاصة؟ ألم يكن هناك مرشّح ماروني آخر ترضى عنه سورية، وهناك «أصدقاء» لها في الصفّ الماروني خَبرَتهم في خلال العقود المنصرمة، علمًا أنها تمكنت في أيلول عام ٢٠٠١ -كما ذكرنا سابقًا[٢٤٥]- من جمع ٤٢ نائبًا مسيحيًّا للدفاع عن وجودها في لبنان؟

- **الأسد وحسابات التمديد: القضاء على المعارضة اللبنانية ومواجهة الخارج**

يعود تعنُّت سورية في قضية تمديد ولاية الرئيس لحّود إلى المسائل الآتية:

- ثقتها به من ناحية، وحاجتها إليه من جديد ليقود «أهل النظام» في لبنان إلى انتخاباتٍ نيابية في العام ٢٠٠٥ تؤدّي إلى استمرار هيمنتها على المجلس النيابي من ناحية أخرى. وهناك أسباب أخرى، فإنّ تفضيل النظام السوري الرئيس لحّود على غيره من المرشّحين لمنصب الرئاسة، يعود إلى إمساكه بالأجهزة الأمنية اللبنانية، واعتبار المنظومة الأمنية اللبنانية أساس الشبكة الإقليمية التي تحمي النظام السوري من أعدائه. لقد تميّز لحّود عن غيره من المرشّحين الموارنة بكونه يأتي من المؤسّسة العسكرية، ويتمتع بعلاقة جيدة مع «حزب الله»، وفوق كل شيء علاقته المميّزة بالنظام، وإخلاصه له منذ أن كان قائدًا للجيش، فضلاً عن تغطيته هجوم القوات السورية على قصر بعبدا في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٩٠ للإطاحة بالجنرال ميشال عون، وما أسفر عنه من تجاوزاتٍ وإعدامٍ للعديد من أفراد الجيش اللبناني المُوالين لعون[٢٤٦].

---

٢٤٤ نقلاً عن:» بيار عطا الله، **لبنان... تحت الاحتلال**، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٢٤٥ انظر ص ٢٣٧ من هذا الفصل.

٢٤٦ انظر ص ٢٠٢ من هذا الفصل.

- قدرته على مناكفة الرئيس الحريري، في حال وصل الأخير إلى رئاسة الوزارة. لقد كان التمديد للرئيس لحّود يحمل معه احتمالًا قويًّا بأنْ يعزف الحريري عن رئاسة الوزارة في العام **٢٠٠٥**، وهو ما كانت تتوقعه سورية وتريده.
- خشيتها من أن يؤدّي انتخاب اللبنانيّين رئيسهم هذه المرّة بإرادةٍ ذاتية، عبر تحالفات غير مضبوطة من قِبلها، إلى توحُّدهم حول رئيسهم المُنتخَب، وبالتالي تحوّل الأمور في لبنان إلى عكس ما تشتهيه أثناء تعرُّضها للضغوط الخارجية على أكثر من جبهة، ما يؤدي إلى ظهور قرار وطني لبناني سيادي مستقل عن نفوذها، فتخسر بالتالي كل ما أنجزته في لبنان خلال سنوات هيمنتها عليه.
- تخوُّفها وأتباعها اللبنانيّين من أن يحصُل الحريري و«المعارضة اللبنانية»، نتيجة وقوفهما في وجه هيمنتها على بلدهم، على تعاطف شعبي واسع ماقِتٍ لكل الحِقبة السورية في لبنان وممارسات أجهزتها الأمنية والاستخباراتية، وبالتالي على غالبية المقاعد في المجلس النيابي في ربيع العام **٢٠٠٥**، ما يؤدّي إلى تداعيات خطيرة على نفوذها في لبنان.
- تعرُّضها للهجمة الأميركية الساعية إلى إخراجها من لبنان وكفِّ يدها عن مِلفاتٍ إقليمية، ما جعلها تحتاج إلى حُكم موثوق به في لبنان. من ثَم، يمكن فهمُ ما قاله الحريري في هذا الإطار لمراسلةٍ صحفية من أنّ «السفير الأميركي [أعلن] أنّ على السوريّين المغادرة [من لبنان] بهدوء وبطريقة منظّمة»، وأنه «حُلُم، ولكنه سيتحقّق»[٢٤٧].

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: لماذا سلّمت سورية إذًا رأسها إلى جلّاديها وأصرّت على التمديد، وهي تعلم مقدار الأخطار الجسيمة المحيطة بها؟ ولماذا لم تحاول أن تفسّر سبب معارضة فرنسا للتمديد، ووقوفها وراء القرار **١٥٥٩**، وهي التي كانت تدافع عنها وعن وجودها في لبنان؟ ولماذا لم يستمع النظام السوري ولبنان لحّود إلى دعوات وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنغل ماراتينوس (Miguel Angel Maratinos) لوقف مهزلة التمديد؟ ولماذا لم تجد سورية دولةً عربية واحدة تقف معها أثناء أزمتها في لبنان؟.. إن ذلك يعود، برأينا، إلى القراءات الخاطئة للقيادة السورية حول جِدّية استهداف الأميركيّين لبلدها ولدورها، والاعتقاد، كما في السابق، بإمكانية مقايضة ملفاتٍ معهم بملفات أخرى، وبالتالي تمرير استحقاق التمديد والحفاظ على نفوذها في لبنان.

---

٢٤٧ نقلًا عن: عطا الله، **لبنان... تحت الاحتلال**، ص ٢٢٣.

والواقع أنّ تمسُّك السوريّين بلبنان بأي ثمن، نتيجة المغانم والمكاسب التي كانوا يجنونها[٢٤٨]، هو الذي أعمى بصيرتهم عن قراءة المتغيّرات التي حصلت في لبنان، والجديد الذي طرأ على السياسة الأميركية-الشرق أوسطية والتكيّف معها، وتلازُم المسارَين الأميركي والفرنسي مع بعضهما تجاه سورية في لبنان. يُضاف إلى ذلك، غياب «البرغماتية» عند بشار الأسد والتي اشتهر بها والده حافظ. وعلى ما يبدو، فقد صدّقت القيادة السورية التقارير التي كانت تُرفع إليها من قِبل مخابراتها عن متانة الوجود السوري في لبنان، وأنّ المعارضة اللبنانية مجرّد «فقاعات صابون».

هـ) اغتيال الحريري: ردود الفعل وتداعياته على سورية وصدور القرار ١٥٩٥

في ١٤ شباط، طال الاغتيال الرئيس الحريري في عملية تفجيرٍ أصابت سيارته المُصفّحة في مقابل «فندق سان جورج» في وسط بيروت. وقد طرح الاغتيال علامات استفهام حول أسبابه.

وفي هذا الصدد، حدّد أحد المُقرّبين من الحريري ثلاثة أسباب لاغتياله، وهي[٢٤٩]:

- تحوُّل السُنّة على يد الحريري من مجموعةٍ سلبية إلى قوةٍ ذات تأثير سياسي لإعادة تأكيده هُويّة لبنان كدولةٍ مستقلة ذات سيادة، وانفتاحهم على المسيحيّين.
- وقوف الحريري وراء المعارضة المتصاعدة ضدّ النظام الأمني السوري-اللبناني، وبدء تحوُّله تدريجيًّا إلى جانب قوى «قرنة شهوان»، ما جعل السوريّين أكثر المُتضرّرين من وجوده. وقبل أسبوعين على الاغتيال، قال الحريري لوليد جنبلاط بحضور غازي العريضي: «يا بيقتلوني يا بيقتلوك»[٢٥٠].
- تعاظُم علاقات الحريري الشخصية برؤساء الدول الكبرى وبمؤسّسات التنمية والتمويل الكبرى في العالم، ما جعله أكبر من حجم لبنان.
- **«ثورة الأرز»: انسحاب الجيش السوري من لبنان**

كان هناك شعور عام لدى قِسم كبير من اللبنانيّين ومن المجتمع الدولي بأن سورية تقف وراء الاغتيال، حتى من دون وجود دليلٍ مادّي ظاهر على ذلك. من هنا، جاءت ردود الفعل المحلّية والخارجية صاخبة: مئات الآلاف من اللبنانيّين من كل الطوائف

---

٢٤٨ عالجنا في هذا الفصل الهيمنة السورية على لبنان وكيفية تحوّلها إلى نهب لاقتصاده، انظر ص٢٠٧-٢١٤.

٢٤٩ إسكندر، **رفيق الحريري**، ص ١٧٧-١٧٨.

٢٥٠ نقلًا عن: بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ٢٣٦ .

والمذاهب والمناطق يُشيّعون الحريري إلى مثواه الأخير في ١٦ شباط، ويُحيون ذكرى استشهاده في ١٤ آذار بتظاهرة مليونية، ويحمّلون السلطتين السورية واللبنانية المسؤولية السياسية والجنائية عن الجريمة، ويطالبون بلجنة تحقيقٍ دولية، وبخروج الجيش السوري من لبنان، ومحاسبة المسؤولين عن الجريمة، وبرحيل السلطة اللبنانية «الفاقدة شرعيتها دستوريًّا وشعبيًّا ودوليًّا»، وعلى رأسها رئيس الجمهورية إميل لحّود. وفي هذا السياق، اعتبر مروان إسكندر أنّ اغتيال الحريري خلق جيلًا «أوقد شعلة الحرّية في لبنان»[٢٥١].

ومن عواصم العالم، توالت ردود الفعل الشاجبة على الجريمة، وأبرزُها من باريس، وواشنطن التي استدعت سفيرتها من دمشق، حيث أسهم اغتيال الحريري في تدهورٍ جديد للعلاقات بين العاصمتين[٢٥٢]. ولم تُحسن سورية قراءة خُطوة سحب السفيرة الأميركية من دمشق، وفسّرتها على أنها عادية وللتشاور لا غير. كما كانت باريس وواشنطن وراء صدور البيان عن «مجلس الأمن الدولي» بتشكيل لجنةٍ دولية لتقصّي الحقائق حول دوافع الجريمة ومَن وقف خلفها ونفّذها (لجنة بيتر فيتزجيرالد Peter FitzGerald)، واستصدار القرار ١٥٩٥ في السابع من نيسان عام ٢٠٠٥، والذي قضى بتشكيل لجنة تحقيقٍ دولية في جريمة اغتيال الحريري، ومطالبة الحكومة اللبنانية بالتعاون الكامل معها[٢٥٣]. إن نجاح «المعارضة اللبنانية» في تحريك مئات الآلاف من المتظاهرين في كل لبنان، جعل واشنطن تتحدّث عن تحوّل ديمقراطي في لبنان، يمكن أن يكون، مع العراق، مُعدِيًا لمحيطه العربي[٢٥٤]. لكن الحقيقة أنها وجدت الفرصة سانحةً لتصفية الحساب مع نظامٍ لطالما حصل على دعمها، لكنه أصبح يُهدّد وجودها ومصالحها في العراق.

والظاهر أنّ السوريّين فشلوا كذلك في قراءة الموقف العربي الداعم لخروجهم من لبنان. وعندما ذهب الرئيس بشار إلى الرياض في آذار ٢٠٠٥، سمع كلامًا قاسيًا من وليّ العهد الأمير عبد الله، وصرّح مسؤول سعودي كبير أنّ السوريّين «يعرفون ما يتعيّن عليهم القيام به. يتعين عليهم الانسحاب فورًا... هذا ما أبلغناه إليهم، وهذا ما يُبلغه

---

٢٥١ إسكندر، **رفيق الحريري**، صفحة الإهداء.

٢٥٢ Flynt Lawrence Leveret, *Inheriting Syria: Bashar's Trail by Fire* (Washington 2005), 17.

٢٥٣ U.N. Security Council Resolution 1595, 7 April 2005.

٢٥٤ Mahdi Darius Nazemroaya, 'Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a "New Middle East", *Global Research*, 18 November 2006 <www.globalresearch.ca/plans-for-redrawing-the-middle-east-the-project-for-a-new-middle-east/3882> accessed 23 April 2013.

إليهم العالم كله»[٢٥٥]. وكانت هذه المرة الأولى التي يتحدّث فيها السعوديون بحزمٍ وقوة مع سورية، بعدما ضاقوا ذرعًا بسلوكها طوال احتلالها للبنان، عندما كانت تبتزُّهم وتُضعف حضورهم فيه[٢٥٦]. ومع أنّ الأسد أعلن في الخامس من آذار سحبًا تدريجيًّا لقواته من لبنان وفق «اتفاق الطائف»، أي بالتنسيق مع لبنان[٢٥٧]، فإن إنجاز الانسحاب من لبنان في ٢٦ من الشهر التالي، كان تنفيذًا لإرادة دولية وعربية، وما ادّعاء النظام السوري أن الانسحاب كان استنادًا إلى «اتفاق الطائف»، إلّا لحفظ ماء الوجه.

٤. استنتاج

بين «اتفاق بيكر-الأسد» (الأب) في أيلول عام ١٩٩٠، وانسحاب الجيش السوري من لبنان في نيسان عام ٢٠٠٥، مرّ الوجود السياسي والعسكري والاستخباراتي السوري في البلاد بمراحل قوةٍ وصعود، إلى أنْ خبَا شكلًا أو ظاهرًا عقب اغتيال الرئيس الحريري. وقد تبيّن أنّ حرب لبنان بين العامَين ١٩٧٥ و١٩٩٠، وما تلاها من أحداث بعد «اتفاق الطائف»، جعلت المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج العربية، وبخاصة المملكة العربية السعودية، تتبنّى المقولة السورية بضرورة بقاء الجيش السوري في البلاد لضبط الأوضاع، كي لا تعود إلى الانفجار من جديد. وعزّز السوريون مقولتهم هذه بتغذية الانشقاق والتناحر الطائفيَّين بين اللبنانيّين، وبالتالي منع أي التقاء في ما بينهم قد يؤثر سلبًا على وجودهم في البلاد. وبذا، أظهر السوريون أنفسَهم على أنهم حاجة ضرورية لاستقرار لبنان وللاستقرار الإقليمي.

لقد أراد السوريون لبنان أرضًا خصبة لمخطّطاتهم. صحيح أن «اتفاق الطائف» نقل لبنان من حالة الحرب إلى حالة السلم الأهلي، إلا أن الاتفاق، ولأن النظام السوري عمل على عدم تطبيقه، لم يؤدّ إلى إعادة لُحمة المجتمع اللبناني أو الانتقال إلى نظام سياسي غير طائفي. فانصبّ همّ دمشق على عدم إلغاء الطائفية السياسية، كما نصّ عليه «اتفاق الطائف»، وبالتالي الإبقاء على التناقضات بين اللبنانيّين ليظهَروا أمام العالم منقسمين، ما يبرّر وجود جيشها في لبنان. وفي هذا السياق، لم يكتفِ السوريون بجعل

---

٢٥٥ نقلًا عن: جريدة **المستقبل**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

٢٥٦ سنّو، «العلاقات السعودية - اللبنانية»، مرجع سابق، حيث يجري الحديث عن المحطات التي كانت فيها سورية تبتزّ السعودية خلال حرب لبنان وبعدها، وبخاصة خلال انعقاد جلسات مؤتمر الطائف في خريف العام ١٩٨٩.

٢٥٧ جريدة **المستقبل**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

التاريخ مرحلةً من الماضي، بل جعلوا الماضي، الذي يختلف عليه اللبنانيون، يقتحم حاضرهم والعلاقات في ما بينهم، إنْ في مرحلة ما قبل الطائف أو بعدها. فأنعشوا أذهان اللبنانيّين بكل سلبيات هذا الماضي الحزين، السياسية والاجتماعية ومن حيث العلاقات الخارجية، مُروّجين مقولة «العُروبي» التابع لهم، و«الخائن» المتعامل مع إسرائيل، وذلك لمنع التقائهم، من أجل البقاء في لبنان أطول فترة ممكنة، وربما إلى الأبد. وبذا، أضحت مشاعر اللبنانيّين ومواقفهم بعضِهم ضدّ بعض تقوم على السلبية ورفض «الآخر»، حتى إنّه عندما بدأ المسيحيون يعارضون الهيمنة السورية على لبنان بعد تحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠، وقف المسلمون السنّة صامتين خائفين، نتيجة ترهيبهم من قِبل سورية، أو بسبب ارتباط مصالح الحريري بسورية بين العامَين ١٩٨٩ و٢٠٠٠، أو بسبب خشيتهم من أن يستعيد المسيحيون امتيازاتِهم السابقة في حال رحل السوري من لبنان. وفي المقابل، ارتمتْ غالبية الشيعة من «حركة أمل» و«حزب الله» في أحضان سورية.

ومن الواضح أن النظام السوري كان يتلاعب بالأزمة اللبنانية وبمصير لبنان لأغراضه الخاصة، في حين رفع شعارات «العُروبة» و«الممانعة»، حيث كانت هذه هي أدواته التي غلّف بها مشاريعه في لبنان وعلى حساب القضية الفلسطينية، حتى إنه لم يتوانَ عن الاتفاق سرًّا مع إسرائيل على تقاسُم النفوذ في لبنان. وما دام وجوده في لبنان كان يخدم السياستين الأميركية والإسرائيلية، فإنّ واشنطن وتلّ أبيب غضّتا الطَّرْف عن كل مساوئ سياسته وممارساته في هذا البلد. وعندما قرّرت واشنطن التخلُّص من السوريّين في لبنان، تمسّك الأسد الابن بلبنان، وبالتمديد للرئيس إميل لحّود، بعدما خشي، في ضوء تنامي المعارضة المسيحية لوجوده العسكري في البلاد، من أنْ تتأسّس جبهةٌ لبنانية عريضة ضدّه من كل القوى الناقمة عليه، أمارونيةً كانت أم سُنّيةً أم دُرزية، الأمر الذي يؤدّي إلى إضعاف وجوده في لبنان، وربما سحب جيشِه منه. لكن قرار التمديد ثبت أنه كان خطأً كبيرًا. فقد كان يمكن لسورية أن تبتزّ الولايات المتحدة إلى حين، ولكنْ أن تبتزّها والمجتمع الدولي، على نسق ما كانت تفعله بملفّ المخطوفين الأجانب في لبنان خلال الثمانينات من القرن الماضي، أو من خلال تصدير الإرهاب[٢٥٨]، فإنّ ذلك لم يعُد أمرًا مقبولًا بعد العام ٢٠٠١.

ثمّة عواملُ عدةٌ تضافرتْ وكانت وراء نقمة اللبنانيّين على الاحتلال السوري لبلدهم، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو عسكري وأمني، ومنها ما هو اقتصادي نفعي. لقد سلب النظام السوري لبنان شخصيته السياسية الخارجية، بحيث أصبح هو المتكلّم باسمه في المحافل الدولية، وفي مفاوضاته مع إسرائيل خلال التسعينات من القرن

[٢٥٨] Zisser, 'Syria and the Gulf Crisis', 566.

الماضي، واستخدمه ورقةً في صراعه مع «العدو» الإسرائيلي، حتى كاد لبنان أن يغيب عن خارطة العلاقات الدولية.

وفي الشِقّ السياسي الداخلي، أصبح سياسيُّو لبنان دُمًى تُحرّكها أجهزة المخابرات السورية، وتأخذ القرار عنها. ولا يصل موظّف كبير إلى مركز حسّاس من دون المرور عبر عنجر. وبذلك غاب كل حِسّ وطني عند الذين يُفترض بهم أن يقودوا الأمة ويحمُوها، ويعملوا من أجل صالح البلاد. وفي قضية سيادية كمزارع شبعا، وبعدما اعتقد اللبنانيون بعد أيار عام ٢٠٠٠ أنّ بلدهم أضحى مُحرَّرًا من الاحتلال الإسرائيلي، «اخترع» السوريون لبنانية المزارع، بعدما سكتوا عنها سنينَ طِوالًا كجزء محتل من سورية وفق القرار الدولي رقم ٢٤٢، وأجبروا الحكومة اللبنانية على الإقرار بذلك، من أجل الاستمرار في إدارة الصراع في الجنوب عبر «حزب الله». وكان هذا ينسجم مع مصلحة الحزب في مضايقة إسرائيل (العمليات التذكيرية). وليس العمليات التذكيرية فحسب، بل الدخول إلى قلب الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ففي نيسان عام ٢٠٠٢، أطلق «حزب الله» ١٥٠٠ قذيفةً على مزارع شبعا لدعم الانتفاضة الفلسطينية[٢٥٩]. وفي تموز وآب عام ٢٠٠٦، جعل الحزب من جنوب لبنان «مقبرة» للإسرائيليّين لتحقيق أهدافٍ إيرانية - سورية، كما سنرى في الفصل الثالث من الكتاب.

كما أن وجود العسكر السوريّين في كل زاوية من لبنان، وتدخُّلهم في الحياة اليومية، وإذلالهم اللبنانيّين ومضايقتهم إيّاهم عند حواجزهم و«بلصهم» و«التشبيح» عليهم، وحملات الأجهزة الأمنية السورية ضدّ المُقاومين للاحتلال السوري وممارساته القمعية بحقّهم، واعتقاله إياهم... كلُّ هذه العوامل زادت من النقمة الشعبية على النظام السوري. وبينما عبّر المسيحيون عن ذلك برفع الصوت عاليًا، فقد صمت المسلمون، لأسبابٍ أتينا على ذِكرها في ما سبق.

وبناءً على ذلك، فإنّ أخطر ما في الاحتلال السوري في لبنان هو أنه أوجد طبقةً سياسية لبنانية نفعية تستفيد من وجوده وتحت إشرافه على كل الأصعدة، من سياسة واقتصاد ومقاولات والتزامات وخواتٍ ونهب وتهريب وسُوق سوداء ومخدّرات... إلخ، من دون أي اعتبار لصالح لبنان. وبذلك، تراكم فسادٌ سياسي سوري على فسادٍ لبناني في مجال الاقتصاد والمال والإدارة، حتى بلغ ما نَهَبه الوسط السوري-اللبناني حتى العام ٢٠٠٥ ما يزيد عن ٣٠ مليار دولار. وإذا ما احتسبنا فساد الميليشيات خلال حرب لبنان بين العامَين ١٩٧٥ و١٩٩٠ -وقسمٌ كبير منها كان يدور في فلك سورية- وما حقّقته

---

[٢٥٩] ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص ٢٩٨.

من مكاسبَ ماليةٍ ومادّية وصلت إلى ما بين ٤٠ و٥٠ مليار دولارٍ أميركي، من جرّاء الفساد (إدارة السوق السوداء، والمرافئ غير الشرعية، والتهريب، وتجارة المخدّرات والسلاح، وقرصنة الإدارة اللبنانية، واستباحة المؤسّسات والمال العام، والضرائب والرسوم المفروضة على المؤسّسات والشركات... إلخ)،[٢٦٠] يكون مجموع ما خسره لبنان في ظل الوجود السوري ورعاية الفساد والنهب بين الأعوام ١٩٧٥ و٢٠٠٥ ما بين ٧٥ و٨٠ مليار دولار أميركي. من هنا، نفهم لماذا تمسّك الوسط السوري-اللبناني، الذي ضمّ غالبية ميليشيات الأمس والسياسيّين المُستجدّين وأصحاب المصالح والغايات، بالاحتلال السوري لبلدهم من دون وازعٍ من ضمير.

وحول هذا الفساد المُستشري، كان اللّبنانيون يتكلّمون همسًا، ولا يجرُؤ أحدٌ منهم على رفع الصوت، إلى أنْ بدأت بكركي بعد الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٠، التي فُصّلت على مقاس المصالح السورية ولتحجيم الحريري والقوى المسيحية، ترفع صوتها بالشكوى ممّا آل إليه حال لبنان في ظلّ الهيمنة السورية مع أتباعها على البلاد. كما اشتكى رفيق الحريري كذلك، من أنّ نِصف حُكومته فاسد، ويجب أن يذهب إلى السجن[٢٦١]. وما لم يقُله هو أنّ نصف الإدارة اللبنانية كان بدوره فاسدًا ويجب أن يذهب إلى السجن. لكنّ الحريري لم يجرؤ على القيام بأية خطوة لمكافحة الفساد، وذلك لأنّ الفساد السوري-اللبناني كان أقوى منه، كما أن دخوله في لعبة «الترويكا» جعله عاجزًا عن المُساءلة والمحاسبة. من هنا، فإنّ تحرُّك الحريري والسُنّة من خلفِه ضدّ سورية كان سياسيًّا أكثر منه بسبب الفساد. فحادثة ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، جعلته يُدرك المتغيّرات المستجدّة على الساحة الدولية، هذه المتغيرات التي عجز النظام السوري عن فهمِها، أو تعامَى عنها.

إنّ إقصاء الحريري عن رئاسة الحكومة بين العامَين ١٩٩٨ و٢٠٠٠، ومحاربته بعد العام ٢٠٠٠، وإقصاءه ثانيةً عن رئاسة الحكومة بعد التمديد للحّود في أيلول عام ٢٠٠٤، كلُّ ذلك جعل السُنّة يلتفّون حوله، مُقدِّمين لبنانيّتهم على عُروبتهم للمرّة الأولى. وهكذا ظهر هذا الحِلف المُناهض لسورية، المؤلَّف من «قرنة شهوان» وبكركي، وجنبلاط والحريري، مُستفيدًا من السياسة الأميركية وقرارها محاسبة سورية على أفعالها في العراق، وبالتالي إخراجها من لبنان. لكنّ الحريري لن يكون موجودًا ليرى هذا المشهد، إذ إنّ اغتياله في ١٤ شباط عام ٢٠٠٥ أدخل لبنان في حِقبةٍ جديدة، وهو ما سنعالجه في الفصل الرابع من الكتاب.

---

[٢٦٠] سنّو، **حرب لبنان**، مج ٢، ص ١٤٦١-١٥٠٢.

[٢٦١] راجع ص ٢٠٨-٢٠٩ من الفصل.

الفصل الثالث

الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦: صراع بأهداف إقليمية ودولية:

من خلفيّاتها... إلى مُسبّباتها ونتائجها وتداعياتها

تناول الفصل الثاني هيمنة سورية على لبنان، وممارساتِها فيه، وسَلْبها إياه قرارَهُ الوطني وسيادته حتى العام ٢٠٠٥، ثم خروج جيشها منه، بعد استهدافها من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل والمجتمع الدولي، إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وفرض عُزلةٍ عليها. وسيُبيّن هذا الفصل مساعي سورية للخروج من عزلتها تلك بدعم إيراني وجُهدٍ لبناني داخلي عبر «حزب الله» وحلفائه، وكيف أنّ الدولتين الإيرانية والسورية كانت لهما أهداف مشتركة من وراء الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وهي ضرب المحور الأميركي-الإسرائيلي، وإرباك الأميركيّين في المنطقة، وكذلك تحقيق أهدافٍ خاصة في ما يتعلّق بالمِلف النووي الإيراني، واستعادة سورية دورها الإقليمي.

❖

سكتت المدافع في ١٤ آب ٢٠٠٦، لكن لم يكن ثمّة ما يشير إلى أنّ الحرب الإسرائيلية على لبنان قد انتهت، فهناك من يعتقد أن ما حصل هو جولة من جولات الصراع بين لبنان وإسرائيل[١]. لكنّ تداعيات الحرب لم تهدأ مع وقف «العمليات العدائية»، وقد جاءت في سياق قيام مِحورَين في الشرق الأوسط تحت عناوينَ عديدة: الأول تزعّمته الولايات المتحدة الأميركية ويضمّ إسرائيل، وهدف إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط، والقضاء على التنظيمات «الإرهابية»، كحماس و«حزب الله»، وتحجيم إيران

---

[١] أطلق الباحث الإسرائيلي «جوناثان سباير» على حرب العام ٢٠٠٦ تسمية: «الحرب اللامنتهية»، واعتبرها جولة من جولات الصراع بين إسرائيل وحزب الله. Jonathan Spyer, 'Lebanon 2006: The Unfinished War', *The Middle East Review of International Affairs* 12 (1) (2008) <http://meria.idc.ac.il/journal/2008/issue1/jv12no1a1.asp> accessed 2 October 2012.

إقليميًّا، ومنعها من تطوير برنامجها النووي، حتى التهديد بالوسائل العسكرية[٢]. والثاني بقيادة إيران، وضمّ سورية و«حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وناهَض سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بعد احتلالها العراق، ودورها في خلق «شرق أوسط جديد»، حتى إنّ هذا المحور اعتبر نفسه مُمانعًا للسياسة الأميركية ولإسرائيل، أو رافضًا لوجودها.

جاء التعبير عن سياسة المحورين من خلال سلسلةٍ من الأحداث في المنطقة سبقت الحرب الإسرائيلية على لبنان، أو تزامنت معها، وهي: الإرباك في السياسة الأميركية في العراق، نتيجة مقاومة الاحتلال الأميركي بالعمليات الإرهابية، والاتهامات التي ساقتها واشنطن لإيران وسورية بدعم الإرهاب، فضلًا عن الخلاف بين واشنطن والغرب من جهة، وإيران من جهة أخرى، حول مِلفها النووي، ومشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي بشّر به الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش (George W. Bush). كما كان لاغتيال الرئيس رفيق الحريري تداعياتٌ خطيرة على الساحة اللبنانية والمنطقة، منها خروج الجيش السوري من لبنان، والسجال حول سلاح «حزب الله»، والاستراتيجية الدفاعية اللبنانية المُفترضة لمواجهة إسرائيل، والتي استدعت عقد «طاولة حوار وطني» منذ آذار ٢٠٠٦، ثم توقفت بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز وتداعياتها[٣]. وفي ٢٥ حَزيران ٢٠٠٦، أسرَتْ «حركة حماس» الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط (Gilad Shalit)، وفي ١٢ من الشهر التالي، أسر «حزب الله» جُنديَّين إسرائيليّين داخل «الخط الأزرق» هما إيهود غولدفاسر (Ehud Goldwasser) وألداد ريغف (Eldad Regev)، فاستغلّت إسرائيل الحادثتين لتشُنّ حربًا بلا هوادة على كلٍّ من غزة ولبنان.

فور وقوع الحرب على لبنان، نشطت مساعٍ عربيةٌ ولبنانية ودولية من أجل وقفها، أهمُّها مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ١٥ تموز، ومؤتمر روما في ٢٦ منه، وإعلان رئيس الوزراء فؤاد السنيورة خلال انعقاد المؤتمر الأخير «نقاطًا سبعًا» لحل الأزمة، سرعان ما تبنّتها الحكومة اللبنانية. وفي ٧ آب، انعقد مؤتمر لوزراء الخارجية

---

٢ Saban Forum 2006, America and Israel Confronting a Middle East in Turmoil, Washington D.C., 8-10 December 2006 <www.brookings.edu/~/media/events/2007/11/03%20middle%20east/saban_forum_2006_proceedings.pdf> accessed 23 April 2013.

٣ عاودت «طاولة الحوار» نشاطها في عهد الرئيس ميشال سليمان، لكن الرئيس برّي كان يعقد لقاءات تشاورية مع النواب في المجلس.

العرب في بيروت لبحث الحرب الإسرائيلية على لبنان. وعندما فشلت إسرائيل في تحقيق كامل أهدافها السياسية من وراء الحرب، عملت واشنطن على صدور قرار يعطيها إنجازاتٍ لا تتناسب مع ما حقّقته في الميدان. وتوصّل «مجلس الأمن الدولي» في ١١ آب إلى قرارٍ بالإجماع (١٧٠١) لوقف «الأعمال العدائية»، تمهيدًا لصدور قرار آخر بوقف إطلاق النار، وتسوية المشاكل العالقة. فقبلت به الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية، فتوقف القتال يوم ١٤ آب.

❖

يطرح هذا الفصل الفرضيات التالية: إنّ عملية «حزب الله»، التي جاءت في سياق الاستنزاف اليومي الذي عانى منه الاحتلال الأميركي للعراق ودور سورية في ذلك، واستمرار إيران في برنامجها النووي، وما شكّله من تحدٍّ لواشنطن وتلّ أبيب، وسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل للقضاء على المنظمات الجهادية (حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي). كلّ ذلك جعل إيران وسورية تُقرّران تغيير المعادلات في الشرق الأوسط، انطلاقًا من لبنان.

إنّ تلازُم المسارَين «المُمانعين» في غزة (عملية خطف الجندي شاليط على يد حركة حماس)، وفي لبنان (خطف الجنديّين الإسرائيليين، غولدڤاسر وريغف من قِبل حزب الله)، يعود إلى قرار إيراني-سوري هدفُه ممارسة الضغط على إسرائيل (نظرية الكمّاشة الفدائية)، وإرباك السياسة الأميركية في المنطقة وابتزازها، خصوصًا أنّ إيران وسورية كانتا الدولتين الراعيتين لحماس و«حزب الله»، وقد شعرتا بأنهما مستهدفتان من قبل المشروع الأميركي-الإسرائيلي.

١. خلفيات الحرب: «الفوضى البنّاءة» وصراع المِحورَين

ما كان أحد يعتقد، بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في أيار العام ٢٠٠٠، أنّ لبنان، وتحديدًا «حزب الله»، قد أنهى صراعه مع إسرائيل بعودة الشريط الحدودي المُحتلّ إليه من جديد. فقد أرادت إسرائيل بانسحابها أن يحلّ «السلام» على جبهتها الشمالية مع لبنان من جهة، وإفهام دمشق من جهة أخرى، أنها تخلّت نهائيًّا عن مبدأ تقاسُم لبنان في ما عُرف بِـ«الخطوط الحُمر» لعام ١٩٧٦[٤]. لقد اعتقدت إسرائيل أنّ

[٤] حول «الخطوط الحمر»، راجع ص ٣٧٢-٣٧٣ من الفصل الرابع.

انسحابها من لبنان وترسيم حدودها معه عبر الأمم المتحدة (الخط الأزرق)، سيُفقد سورية «ورقة المقاومة»، ويُبطل أية ذريعةٍ لحزب الله لشنّ الحرب عليها. لكنّ إبقاءها على مسائلَ عدةٍ عالقة بينها وبين لبنان من دون حلّ، وفي مقدّمتها عدم انسحابها من «مزارع شبعا» وتلال كفرشوبا[٥]، فضلًا عن الأسرى اللبنانيّين المعتقلين في سجونها، وعدم تسليمها لبنان خرائط الألغام التي زرعها جيشها في الشريط الحدودي الذي جرى تحريره، ما كان يُنهي هذا الصراع، في شِقّه اللبناني على الأقل[٦].

إنّ تبنّي «حزب الله» استراتيجيةً مزدوجة للاستمرار في الصراع مع العدوّ، قامت على تحرير «مزارع شبعا» والقيام بعمليات «تذكيرية» فيها لتأكيد لبنانيّتها من جهة، ومحاربة إسرائيل بشعاراتٍ إسلامية، ليس أقلّها تحرير القدس والقضاء على الكيان الصهيوني من جهة أخرى[٧]، جعل من الحزب أنموذجًا للانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠ وداعمًا لها، ما وضع العدوّ الإسرائيلي بين فكّي «كمّاشة فدائية» فلسطينية-لبنانية تصُبّ في استراتيجيةٍ إقليمية سورية-إيرانية: إبقاء سورية على مركزها المُهيمن في لبنان، والإمساك بالتالي بإحدى أوراق النزاع مع إسرائيل، وسعي إيران إلى القيام بدور إقليمي في الشرق الأوسط، والإصرار على برنامجها النووي «السِلمي». وكان هذا يصطدم باستراتيجية الولايات المتحدة الشرق أوسطية التي أُعلنت بعد أيلول ٢٠٠١.

❖

عقب ١١ أيلول ٢٠٠١، جعلت الولايات المتحدة من مقولة «مكافحة الإرهاب» و«نشر الديمقراطية في العالم» رُكنًا أساسيًّا في استراتيجيتها الخارجية، القاضية بإعادة تشكيل النظام الدولي، وإقامة ما أسمته «الشرق الأوسط الجديد». وتضمّنت هذه الاستراتيجية ضرب الأنظمة المُعارِضة لها تحت الشعارَين السابقين، حيث إنّ الرئيس الأميركي جورج بوش وقَع في سياسته الخارجية والدفاعية وفي سائر قراراته، تحت تأثير «المُحافظين الجُدد» (Neoconservatives) الذين كانت بدايات ظهورهم في الخمسينات من

---

[٥] اعتُبرت الأولى أرضًا سورية لحَظَها القرار الأممي ٢٤٢، وأُعلنت لبنانيتُها من قِبل الحكومة اللبنانية في العام ٢٠٠٠، رغم الترسيم الذي حدّدته «الأمم المتحدة» سابقًا.

[٦] سحر بعاصيري، «اللاعبون (٣) حزب الله»، جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

[٧] وضّاح شرارة، **دولة حزب الله: لبنان مجتمعًا إسلاميًّا**، ط٣، بيروت ١٩٩٨، ص٣٥٤، وقارن بـ: Yusri; Hazran, 'The Shiite Community in Lebanon: From Marginalization to Ascendancy' in: *Middle East Brief*, 37 (2009), 5. <www.brandies.edu/crown/publications/meb/MEB37.pdf>accessed 20 avril 2013.

القرن العشرين، ونادَوا باستخدام الولايات المتحدة قوّتها لفرض الديمقراطية في العالم، وبخاصة في الشرق الأوسط. ثم تعزّزت مشاريعهم في اتجاه جيو-سياسي عقب أحداث أيلول ٢٠٠١، فرفعوا شعار محاربة الإرهاب ونزع «أسلحة الدمار الشامل» التي زعموا أنّ العراق يمتلكها، من أجل فرض سيطرة بلدهم على منابع النفط والغاز في الشرق الأوسط وفي منطقة بحر قزوين[٨]. ورأى هؤلاء أنّ الصراع الدولي، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أضحى بين الإسلام والمسيحية الغربية، وأنّ استهداف إسرائيل من قِبل تنظيماتٍ إسلامية هي حرب إسلاموية-إسرائيلية، حيث إيران، الموضوعة على القائمة الأميركية لدول محور الشرّ، اللاعب الأبرز فيها[٩].

وقد تكوّنت غالبية حاشية الرئيس بوش من «المُحافظين الجدد»، من اليهود واللوبي الصهيوني واليمين المسيحي البروتستانتي، ومن شخصياتٍ في وزارة الدفاع الأميركية، وفي «وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» (CIA)، الذين دفعوا الرئيس الأميركي إلى شنّ الحرب على العراق، بذريعة أنّ إسرائيل مُهدَّدة بأسلحة الدمار الشامل التي قيل إنه يمتلكها. فكان هدفهم الحقيقي هو تفكيك العراق، وتدمير قدرات جيشه التي قد تشكل خطرًا على أمن إسرائيل[١٠]، فضلًا عن تغذية الصراعات الداخلية في العراق والتغلغل فيه اقتصاديًّا، والسيطرة على منابع النفط والغاز في الخليج العربي[١١]. وكان من بين هؤلاء: ريتشارد بيرل (Richard Perle)، رئيس مجلس إدارة السياسة الدفاعية في البنتاغون، وبول وولفويتز (Paul Wolfowitz)، نائب وزير الدفاع الأميركي، إلى جانب تشارلز كراوتهامر (Charles Krauthammer)، ودوغلاس فايث (Douglas Feith)، وكيل وزارة الدفاع، وديفيد وورمسر (David Wurmser)، المُساعد الخاص لوكيل وزارة الخارجية لمراقبة التسلُّح. وهكذا، نفّذ الأميركيون مخططاتِهم تجاه العراق في الحرب التي شنّوها عليه في آذار عام ٢٠٠٣، فاحتلّوه وأسقطوا حُكم صدّام حسين.

---

٨ Petar Kurecic, 'The Key Aspects of Neoconservative Influence on the U.S. Foreign and Defense Policy during the First G. W. Bush Administration' <http://diplomacija.academia.edu/PetarKurecic/Papers/710673/The_Key_Aspects_of_Neoconservative_Influence_on_the_U.S._Foreign_and_Defense_Policy_During_the_first_G.W._Bush_Administration> accessed 23 April 2013.

٩ وسام سعادة، «يوم كانت المغامرة تستحق المجازفة»، جريدة **السفير**، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.

١٠ Mark Weber, 'Iraq: A War for Israel', *Institute for Historical Review* <www.ihr.org/leaflets/iraqwar.shtml> accessed 23 April 2013.

١١ Mohamed Almasry, 'Israel is the Real Winner of the America's War on Iraq', Facts are Facts <www.facts-are-facts.com/news/sne-8205-iraq.ihtml> accessed 23 April 2013.

أ) تفاعل دول الجوار مع الاحتلال الأميركي للعراق

على عكس ما خطّط له الأميركيون، أحدث احتلال العراق تغيّرًا جيو-سياسيًّا، وأعاد تشكيل التوازنات الإقليمية في المنطقة. وقد تفاعلت دول الجوار بدرجاتٍ متفاوتة مع غزوٍ أميركي للعراق، لم تشارك فيه ولم تُستشَر. فحاولت دول عربية توحيد مواقفها تجاه «التسونامي» الأميركي الذي اجتاح العراق، لمنع تأثير تداعياته فيها. وعلى الرغم من أنّ دُولًا إقليمية عقدت في ما بينها مؤتمراتٍ مشتركة في السنوات التالية، بين العامَين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤[١٢]، فإنها لم تستطع أن تطرح رؤية موحّدة تنعكس على الساحة العراقية، وذلك بسبب اختلاف أهدافها. فما جمَعها هو الأزمة في العراق، ومعارضة الولايات المتحدة أي تدخُّل في العراق من قِبل دول الجوار، واتهام واشنطن إيران ودمشق بتصدير «الإرهاب» إلى داخل العراق. وبذلك، بقيت مواقف الدول الإقليمية في حدود التعبير عن مخاوفَ منفردةٍ لكلّ دولة. ومع الوقت، أصبحت هذه الدول أكثر تقبُّلًا للوضع في العراق، ما أفاد الأميركي المُحتلّ[١٣].

- إسرائيل والمتغيرات في المنطقة

عملت إسرائيل منذ وقوع حادثة أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأميركية، على الاستفادة من السياسة الأميركية في محاربة الإرهاب في العالم، من أجل القضاء على «حزب الله» و«حماس»، بوصفِهما تنظيمَين «إرهابيَّين»، وفق المقولة الإسرائيلية-الأميركية، وذلك عبر توجيه ضرباتٍ قاسية إلى المنظّمات الجهادية، لإجهاض مشروعها في إقامة دولةٍ فلسطينية قابلة للحياة، فضلًا عن تكرار مقولةٍ في الإعلام والمحافل الدولية بأنّ «حزب الله» يسعى إلى تدميرها. وكان هذا يتطلب إضعاف «الحِلف» المُمتدّ من طهران إلى بيروت، مرورًا بدمشق وغزة، وبالتالي إخراج سورية من لبنان، بعدما فشلت مفاوضات السلام معها في العام ٢٠٠٠. وقد عرقل السوريون سياسة تلّ أبيب في

---

١٢ عُقد المؤتمر الأول في اسطنبول في كانون الثاني ٢٠٠٣، والثاني في الرياض في نيسان ٢٠٠٣، والثالث في طهران في أيار ٢٠٠٣، والرابع في دمشق في تشرين الثاني ٢٠٠٣، والخامس في الكويت في شباط ٢٠٠٤، والسادس في شرم الشيخ في تشرين الثاني ٢٠٠٤، والسابع في القاهرة في تشرين الأول ٢٠٠٥. وقد شاركت فيه كلٌّ من: السعودية، والكويت، والبحرين، وسورية، والأردن، ومصر، بالإضافة إلى دولتين إسلاميتين، هما تركيا وإيران.

Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 'Regional Reactions to the Iraqi Crisis', Arab Strategic Report III <http://acpss.ahram.org.eg/eng/ahram/2004/7/5/ARAB26.HTM> accessed 29 April 2013.

١٣ Al-Ahram Center, Arab Strategic Report III.

فصل المسار اللبناني عنهم في مفاوضات السلام، وعقد اتفاق سلامٍ منفرد بين إسرائيل ولبنان، قبل حلّ خلافاتها مع دمشق[١٤]. كما وضعت إسرائيل في صلب أهدافها مساعي إيران للتحوّل إلى دولةٍ نووية مُنافسة لها في الشرق الأوسط. فأضحت استراتيجيتها الشرق أوسطية تتمحور حول منع إيران من امتلاك السلاح النووي والتحول بالتالي إلى قوة إقليمية منافسة لها، وكذلك القضاء على «حزب الله» و«حماس»، التنظيمَين الدائرَين في فلك المصالح الإيرانية والسورية. ورأت تلّ أبيب أنّ تحقيق كل هذه الأهداف سيجعل لبنان طيّعًا لعقد اتفاق سلام معها.

وعندما وقعت الحرب الأميركية على العراق في العام ٢٠٠٣، كانت إسرائيل أكثر الدول استفادةً منها. صحيح أنّ صواريخ صدّام حسين-من طراز سكود-القديمة الصنع، التي استهدف بها إسرائيل عشوائيًّا خلال حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، لم تشكل تهديدًا حقيقيًّا لأمن إسرائيل، بسبب عدم دقّتها وتمكُّن إسرائيل من إسقاط العديد منها، إلّا أنّ تأثيرها في المجتمع الإسرائيلي كان كبيرًا[١٥]. من هنا، فإنّ إسقاط صدام حسين على أيدي الأميركيّين، كان ينسجم مع أهداف إسرائيل، في ما خصّ إزالة نظامٍ شكّل تهديدًا لها، حيث إنها توقّعت أنْ يؤدّي الاحتلال الأميركي للعراق إلى أن يتحوّل هذا البلد إلى الفوضى والفِتن الطائفية والعِرقية، الأمر الذي يُضعف تماسُكه القومي، فضلًا عن أنّ الاحتلال الأميركي قد يستجلب «مُجاهدين» إليه، ما يُبعد أنظارهم عن فلسطين. من هنا، فقد كان الإسرائيليون يريدون بعد الاحتلال ألّا ينسحب الأميركيون من العراق، وأن تستمرّ دورة العنف[١٦].

ولكنّ إسرائيل تأثّرت بمسألتين، في ضوء الاحتلال الأميركي للعراق: تنامي القوة الإيرانية بعد خروج العراق من المعادلة الإقليمية، والخشية من أن تتهدّد سلامة الأردن من جرّاء نموّ التيارات الإسلامية بفعل احتلال العراق، والتي قد تتعاطف مع المنظّمات الأصولية المسلّحة حول إسرائيل، وفي مقدّمتها «حركة حماس» و«حزب

---

١٤ حول المفاوضات بين دمشق وتل أبيب وفشلها، راجع الفصل الرابع من الكتاب، ص **٣٩١-٣٩٣**.

١٥ رياض قهوجي، «تأثير صواريخ سكود العراقية والصواريخ الباليستية»، مجلّة **الدفاع الوطني** (لبنان)، ١ تموز ٢٠٠٠.
<www.nowlebanon.com/Library/Files/ArabicDocumentation/14%20Mars.pdf> accessed 2 October 2012.

١٦ «الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق»، مجلة **السياسة الدولية** (مصر)، نقلًا عن تقرير أميركي لمجموعة مؤلّفين بعنوان: Frederic Wehrey et al., 'The Iraq Effect: The Middle East after the Iraq War', *The RAND Corporation: Project Air Force* (Santa Monica, Cal. 2010) <www.rand.org/pubs/monographs/2010/RAND_MG892.pdf> accessed 23 April 2013.

الله». فضلًا عن ذلك، خشيت إسرائيل من تدفُّق اللاجئين العراقيّين إلى الأردن، وأن يكون بينهم أفراد من «القاعدة»، ما يؤثّر في «سلامة» الأردن واستقراره. ففي العام ٢٠٠٥، تعرّض الأردن إلى عدّة عملياتٍ إرهابية سقط ضحيّتها العديد من القتلى بين الأردنيّين والسيّاح العرب في ثلاثةٍ من كبرى الفنادق الأردنية[١٧]. من ثَمّ، أصبحت إسرائيل في حالة قلقٍ من أن تستفيد إيران من نُموّ الأصوليات الإسلامية حولها. وتزامن ذلك مع الأزمة النووية الإيرانية، والتهديدات الإيرانية بمحو إسرائيل من الوجود. فسادَ الدوائر السياسية في تلّ أبيب، منذ ذلك الحين، اتجاهان: الأول، لا يخشى القوة النووية الإيرانية المستقبلية فحسب، ولا هيمنة إيران على الخليج العربي فقط، بل هيمنتها على الشرق الأوسط كُلّه، وأن يمتدّ نفوذها إلى لبنان وفلسطين عبر سورية و«حزب الله» و«حماس». أمّا الاتجاه الآخر، فيُقلّل من خطر إيران، ويرى أنّ إسرائيل تمتلك القدرة على توجيه «الضربة الثانية» في حال هاجمتْها إيران. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه بوجوب فتح قنوات المقايضة والتسوية مع الإيرانيّين، وبين الأميركيّين والإيرانيين[١٨].

كما سبق أن ذكَرنا، استغلّت القيادة الإسرائيلية الشعار الأميركي بمكافحة الإرهاب عقب أحداث أيلول ٢٠٠١، من أجل ترويج حربها على الانتفاضة الفلسطينية ووصفِها بـ«الإرهاب». من هنا، تلاقت الأهداف الإسرائيلية بتلك الأميركية بعد العام ٢٠٠١، في محاربة ما سُمّي بِـ«الحرب على الإرهاب»، فنشأ مِحور أميركي-إسرائيلي يتصدّى له محور إيراني-سوري، وكان الشرق الأوسط، من إيران إلى البحر المتوسط، ساحة مُجابهةٍ بين هذين المحورَين.

- تركيا المحايدة: بانتظار الثمن؟

لم تتبرّم تركيا كثيرًا من إضعاف العراق، سياسيًّا وعسكريًّا، وفي الوقت نفسه لم تسعَ، بسبب عدم مشاركتها في الحرب عليه، إلى إلحاق ضررٍ حقيقي بعلاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة[١٩]. لكنها كانت غير مطمئنّة إلى رؤية واشنطن للمسألة الكردية وتأثيراتها الحيوية في أمنها القومي. فقد استطاعت أنقرة أن تؤدّي خلال الحرب

---

١٧ «الأردن الآخر ضحيّة للإرهاب-كارثة تفجيرات ٢٠٠٥».
<www.youtube.com/watch?v=DBSRxwPmhcg> accessed 2 October 2012.

١٨ «الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق»، مجلة **السياسة الدولية**، مرجع سابق.

١٩ Thomas Solomon, 'Articulating the Historical Moment: Turkey, Europe, and Eurovision 2003', in Ivan Raykoff and Robert Deam Tobin (eds), *A Song for Europe: Popular Music and Politics in the Eurovision Song Contest* (Aldershot 2007), 135-146.

الأميركية على العراق دورًا لا تعترض عليه واشنطن، وفي الوقت نفسه لا يتناقض مع مصالح كُلٍّ من جارتَيها إيران وسورية، ولا مع علاقاتها بالعالم العربي التي تطوّرت إيجابًا، سياسيًّا واقتصاديًّا، فضلًا عن سُمعتها الحسنة المستجدّة في أوساط الرأي العام العربي منذ وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة في العام **٢٠٠٢**، ورفض البرلمان التركي في آذار **٢٠٠٣** التعاون مع واشنطن في حربها على العراق[٢٠]. من هنا، فقد اعتبرت تركيا نفسها المُرشَّحة، أميركيًّا، لتأدية دور الأنموذج الديمقراطي في المنطقة، وربما القيام بأدوار إقليمية قياديةٍ مباشرة ناتجة عن وهن النظام الإقليمي العربي، ومُنافِسةٍ لإيران.

وعلى كل حال، فقد تطابقت مصالح تركيا الاستراتيجية مع باقي دول المنطقة في رفض تفتيت العراق، بينما توافقت مصالحها مع إيران والعراق وسورية في منع قيام دولةٍ للأكراد المُشتّتين على حدود الدول الأربع، والذين بلغ عددُهم قرابة **٢٥** مليون نسمة[٢١].

- عرب حيارى تجاه الأميركي ومخاوف من الإيراني

كان احتلال العراق، بالنسبة إلى الدول العربية، نقطة فاصلة في النظام الإقليمي العربي، حيث أخذت الولايات المتحدة تمارس منذ ذلك الحين هيمنةً على دول الخليج العربية، مُستغِلّةً ما وفّره لها وجودها في العراق من فرص التحكُّم بسياسات تلك الدول، وإلزامها بالتعاون معها في مجال حربها على «الإرهاب»، والوصول إلى حالةٍ من التبعية[٢٢]. وقد فشلت الدول العربية في اتخاذ موقفٍ موحّد ضد الحرب على العراق من خلال «جامعة الدول العربية»، في ظلّ ضعف النظام الإقليمي العربي. وخلال الحرب، قدّمت دولٌ عربية التسهيلات اللوجستية للجيش الأميركي، وسمحت للطائرات المُغِيرة على العراق بالتزوُّد بالوقود من أراضيها، وباستخدام مجالاتها الجوية. إلّا أن مواقفها المنفردة

---

٢٠ Meliha Benli Altunşik, 'Turkey: Arab Perspectives', TESEV (*Turkish Economic and Social Studies Foundation*), Foreign Policy Analysis Series 1, Istanbul, May 2010. Includes Commentary by Dr. Mustasfa Ellabad <http://www.tesev.org.tr/Upload/Publication/2402b6a7-d921-48aa-87d7-f78de0416fde/Turkey_ArabPerspectives_II.bas%C4%B1m.pdf> accessed 29 April 2013.

٢١ Ranji Alaaldin, 'Turkey Rethinks the Kurdish Question', The Guardian, 28 June 2009 <www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/jun/28/turkey-kurds-iraq-iran> accessed 23 April 2013.

٢٢ إيمان أحمد رجب، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق**، بيروت ٢٠١٠.

تباينت، وتراوحت ما بين مُؤيّدٍ مطلق للمخطّط الأميركي (الكويت وقطر)، ومُعارض علني له (سورية)، ومرتبك وغير واضح (السعودية ومصر). صحيح أن دول الخليج العربية كانت تمقُت صدام حسين منذ غزوه الكويت في العام ١٩٩٠، وربما أبعد من ذلك بكثير، إلا أنها شعرت بتداعيات هذا الاحتلال عليها، من ناحية تفكُّك العراق، وبالتالي انتشار الفوضى فيه، وتأثير ذلك في أمنها القومي واستقرارها السياسي. حتى إنّ الاحتلال أوقع هذه الدول في إشكالية، بين رغبة الأميركيّين في أن يدعم الخليجيون حكومةً نصّبوها في العراق، وبين أن تكون الدولة العراقية الجديدة أنموذجًا ديمقراطيًّا مُعدِيًا لمحيطها العربي، والذي ادّعت الولايات المتحدة أنها تريد تعميمه في المنطقة، فضلًا عن كيفية التعامل مع الخارطة الجديدة بما أفرزته من استقطابات طائفية وحزبية وإثنية، بعدما جعلت إيران العراق ساحةً لتحقيق مصالحها القومية على حساب المصالح العربية والخليجية المشتركة.

وممّا زاد الأوضاع سُوءًا في الشرق الأوسط، وجعَل دول الخليج العربية أكثر التصاقًا بالولايات المتحدة، هو شُكوكها في البرنامج النووي الإيراني، وأنه لأغراضٍ عسكرية ولتدعيم الهيمنة الإيرانية على الخليج. وعلى ذِمّة تسريبات «ويكيليكس» (Wikileaks)، فقد حثّ الملك عبد الله بن عبد العزيز واشنطن سِرًّا، عبر سفيره هناك، عادل الجبير، على توجيه ضربةٍ عسكرية لإيران لوقف برنامجها النووي، واعتبر العاهل السعودي أنّ إيران هي رأس الأفعى في المنطقة، ويجب قطعُه. وأضاف أنّ تعاونه مع الولايات المتحدة لمواجهة التأثير الإيراني في العراق، هو «أولوية استراتيجية سعودية»[٢٣]. من هنا، فقد بدأت كل دولةٍ خليجية تعمل على خطَّين: تقوية أمنها الذاتي بحدوده الضيقة، وتطبيق إصلاحاتٍ داخلية لتقوية الجبهة الداخلية[٢٤]، ودعم السياسة الأميركية في المنطقة بعد احتلال العراق، حتى إنّ بعضها ساند الأميركيين في التصدّي لـ«الجهاديين» حاملي الأحزمة الناسفة، أو سائقي السيارات المفخّخة في العراق، خوفًا من انتقال العدوى إليه[٢٥].

---

٢٣ نقلًا عن: «الملك عبد الله بن عبد العزيز أكد لواشنطن ضرورة قطع رأس الأفعى»، **وثائق ويكيليكس** تكشف مطالبة السعودية بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران»، نقلًا عن: صحيفة **الغارديان البريطانية. وثائق ويكيليكس** (Wikileaks)

<www.ebdaaa.com/?act=artc&id=3317#> accessed 2 October 2012.

٢٤ محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت ٢٠٠٠، ص٥٤٢-٥٤٣.

٢٥ دهام محمد العزاوي، «الاحتلال الأميركي وأبعاد الموقف الإقليمي في العراق»، **المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية**، ١٦ كانون الأول ٢٠١٠.

<http://iraqcss.com/article.php?id=62> accessed 2 October 2012.

ب) صراع المِحورَين: الأميركي-الإسرائيلي، والإيراني-السوري

عندما شنّ التحالف الدولي هجومه على العراق لتحرير الكويت في العام **١٩٩١**، وشاركت سورية فيه، وقفت طهران على الحياد، وفق تنسيقٍ بينها وبين دمشق عقب زيارة الرئيس حافظ الأسد إلى إيران بعد لقائه وزير الخارجية الأميركي «بيكر»[٢٦]. وعقب الاحتلال الأميركي للعراق في العام **٢٠٠٣**، وجدت إيران وسورية أنّ لديهما مصلحةً مشتركة في التصدّي لِـ«الجار» الأميركي الجديد في العراق، بخاصةٍ أنه حمل معه مشروع إسقاط الأنظمة الشمولية في المنطقة. إلا أن تطوُّرات الأحداث في المنطقة بعد ذلك التاريخ، جعلتْ هاتين الدولتين تتجهان إلى مزيدٍ من التنسيق السياسي، وصولًا إلى التحالف العسكري بينهما منذ العام **٢٠٠٦**.

- طهران-واشنطن: «الجاران» المتوجّسان

عندما احتل الأميركيون العراق في العام **٢٠٠٣**، كانت علاقات إيران وسورية في ما بينهما وطيدة، لكنها لم تكن قد وصلت إلى درجة التحالف الوثيق. واعتبرت إيران أنّ الاحتلال يُشكّل تهديدًا لأمنها الوطني بشكلٍ مباشر، وأنه مُقدّمة لغزوها والقضاء على نظامها الإسلامي[٢٧]. وعلى الرغم من ذلك، لم تتصدَّ للأميركيين، مُعتبرةً أنّ إضعاف العراق يصُبّ في مصلحتها الجيو-سياسية. فاستغلّت الفرصة الاستراتيجية الناجمة عن الاحتلال الأميركي للعراق، والتراجع غير المُتوقّع للنظام الإقليمي العربي، وأرباحها المرتفعة من صادرات النفط، وسياسة رئيسها محمود أحمدي نجاد القومية، ليس من أجل حماية حدودها مع العراق فحسب، بل أيضًا لتأدية دور إقليمي فاعل، والذي جاء التعبير عنه بتطويرها قدراتها النووية[٢٨].

أمّا بالنسبة إلى برنامجها النووي، فقد تعاملت طهران بدبلوماسيةٍ مرنة مع «التحرُّشات» الأميركية. إذ إنها امتلكت أوراقًا كثيرة تستطيع بها مقاومة استهدافها، وتجعل منها في الوقت نفسه لاعبًا رئيسًا في الشرق الأوسط، وقوةً تفاوُضية مع الولايات المتحدة الأميركية. ومن هذه الأوراق ما هو في العراق ونفوذها الواسع على الشيعة فيه، وما يُحكى عن تورُّطها مع سورية في التفجيرات الانتحارية التي كان يشهدها ذلك البلد، ومنها ما يتصل بنفوذها على سورية، وعلى الحركات الإسلامية في فلسطين، وصولًا

---

[٢٦] انظر ص **١٩٨** من الفصل الثاني.

[٢٧] «إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟»، مقدّمة **تقرير الشرق الأوسط ٣٨**، **مجموعة الأزمات الدولية**، ٢١ آذار **٢٠٠٥**، ص ١١-١٢.

[٢٨] «الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق»، مجلة **السياسة الدولية**، مرجع سابق.

إلى «حزب الله»، الذي شكّل «رأس حربة» في مشروعها الشرق أوسطي[٢٩]. من هنا، فقد اعتبر الأميركيون أنّ إيران هي «أكبر تحدٍّ عالمي لهم»، بسبب نزعتها نحو الهيمنة في الشرق الأوسط، ما يشكل تهديدًا لمصالحهم ولإسرائيل ولدول الاعتدال العربية[٣٠]. كما أدّت مقولة «تحرير القدس» دورًا بارزًا في الخطاب الأيديولوجي الإيراني منذ الحرب على العراق في مطلع الثمانينات من القرن الماضي[٣١]، وأُعيد استحضارُها مع الرئيس نجاد بتصريحاته حول زيف «المحرقة» وضرورة إزالة إسرائيل من الوجود[٣٢]، ما أكسب إيران سُمعة ونفوذًا في العالمين العربي والإسلامي، على حساب دول الاعتدال العربية التي كانت تلهث وراء سلامٍ لقضية فلسطين يأتيها بوساطة الأميركيين.

وبرأي الأميركيين والإسرائيليين، كانت إيران تنطبق عليها كل مواصفات «دول الشرّ»، من ناحية النظام الشمولي ودعم الإرهاب، وكذلك «حركة حماس» و«الجهاد

---

٢٩ Shaul Shay, *The Axis of Evil: Iran, Hizballah, and Palestinian Terror* (New Brunswick, N.J. 2005).

ويعرض المؤلف لما يسمّيه «الإرهاب» الإيراني والشيعي، والسنّي في غزة، وعمليات ينسبها إلى إيران و«حزب الله» ضدّ مؤسسات يهودية وأهداف في دول عربية وأجنبية.

٣٠ Saban Forum 2006, America and Israel Confronting a Middle East in Turmoil, Washington D.C., 8-10 December 2006 <www.brookings.edu/~/media/events/2007/11/03%20middle%20east/saban_forum_2006_proceedings.pdf> accessed 23 April 2013, 14.

٣١ بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٢، أطلق الإيرانيون على بعض عملياتهم ضدّ العراق تسميات: «طريق القدس»، و«بيت المقدس»، في إشارة إلى أن طريق تحرير القدس تمرّ عبر إسقاط العراق والدول العربية الدائرة في فلك الأميركيين. انظر: عبد المجيد تراب زمزمي، **الحرب العراقية الإيرانية: الإسلام والقوميات**، لا ت، لا م. وفي حزيران ١٩٨٢، صرّح وزير الدفاع الإيراني أن بلاده يمكنها تحرير القدس بمساعدة المسلمين في لبنان وسورية وفلسطين. انظر: طلال عتريسي، «العلاقات الإيرانية-اللبنانية بين ١٩٨٢-٢٠١٠»، و«استشراف التحديات الخارجية»، **مبادرة المساحة المشتركة**، تشرين الأول ٢٠١٠، ص ١.

٣٢ بُعيد انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دعا إلى إزالة إسرائيل من الوجود، نافيًا حقيقة «المحرقة» (Holocaust). وبين ١١ و١٢ كانون الأول ٢٠٠٦، عُقد في طهران «المؤتمر الدولي لاستعراض الرؤية العالمية للمحرقة»، وكان هذا بداية سياسة رسمية لإيران لمناهضة لإسرائيل.

Manfred Gerstenfeld, 'Ahmedinejad, Iran and Holocaust Manipulation: Methods, Aims, and Reactions', *JCPA* (Jerusalem Center for Public Affairs), no. 551, 1 February 2007 <http://jcpa.org/article/ahmadinejad-iran-and-holocaust-manipulation-methods-aims-and-reactions> accessed 23 April 2013.

وقارن بـ: «الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق»، مجلة **السياسة الدولية**، مرجع سابق.

الإسلامي» في غزة، و«حزب الله» في لبنان بوصفها منظماتٍ «إرهابية»[٣٣]. واعتبر الإسرائيليون أنّ الحركات الثلاث «هي عدوّ مشترك لهم»[٣٤]. بينما ادّعى الأميركيون بعد احتلالهم العراق في العام ٢٠٠٣، أنهم يريدون إقامة نظام ديمقراطي في لبنان ليكون أنموذجًا لما يجب أن تكون عليه البلدان العربية، وكذلك في إيران وسورية[٣٥].

- **الحلف الإيراني-السوري: أسبابه الأميركية**

شعرت سورية بعد العام ٢٠٠٣ بأنّ الولايات المتحدة الأميركية في العراق أصبحت «جارة» خطرة عليها، في سياق الاستراتيجية الأميركية-الإسرائيلية لإقامة نظامٍ إقليمي جديد في الشرق الأوسط[٣٦]، بهدف القضاء على الأنظمة الشمولية، خصوصًا بعدما اتهمها الأميركيون بأنها تقف وراء «الإرهاب» في العراق لضرب مصالحهم في المنطقة وأمنهم القومي، وأنّ عليها التوقف عن دعم الإرهابيين بالأموال والسلاح للعبور إلى العراق، أو تقديم الملجأ لهم، وأنْ تقضي على «حزب الله»، وتتوقف عن زعزعة الحكومة اللبنانية الشرعية[٣٧].

وفي ضوء السياسة الأميركية الجديدة وعلاقات سورية المتأزّمة بتركيا، نتيجة دعم دمشق «حزب العمّال الكردستاني» وتقديمها الملجأ للزعيم الكردي عبد الله أوجلان بين العامَين ١٩٧٩-١٩٩٨، والخلاف حول توزيع مياه الفرات[٣٨]، فضلًا عن علاقاتها السيئة

---

٣٣ Martin Kramer, 'Hamas, Hezbollah and Iran: The Challenges for Israel and the West', *The Sydney Papers* 18 (3-4) (2006), 18-27. محاضرة ألقيت في «معهد سيدني»، ثم نشرت من قِبله.

٣٤ باتريك كوكبورن، «الجمهور الإسرائيلي ينعم بغنائم حرب التلفزيون»، **عدوان نيسان ١٩٩٦، شهادات دولية**، اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان ١٩٩٨، ص ٣٩-٤٠.

٣٥ ويليام فاف، «نظرية «التدمير الخلاق» ومحاذير تطبيقها في الشرق الأوسط»، مجلة **حوار العرب**، (بيروت)، ٧ (٢٠٠٥)، ص ١٠٢-١٠٣.

٣٦ إيال زيسر، **باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم**، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢٤٢-٢٤٣.

٣٧ The Saban Forum 2006, 23.

٣٨ يرى الباحث «أولسن» أن القومية الكردية، ودعم دمشق نشاطات «حزب العمال الكردستاني»، كانا من أسباب التحالف التركي-الإسرائيلي منذ العام ١٩٩٦. وقد وصلت العلاقات بين تركيا وسورية إلى درجة الحرب في العام ١٩٩٨. واضطرت أنقرة إلى أن تجبر النظام السوري على الإذعان لشروطها في «اتفاق أضنة» الأمني في خريف ١٩٩٨، ومنها وقف دعمه لحزب العمال الكردستاني، والاعتراف بالحدود بين الدولتين، أي تنازل سورية عن مطالبتها بلواء الإسكندرون. وفي العام ١٩٩٩، ألقى «الموساد» القبض على أوجلان في كينيا، وسلّمه للسلطات التركية. Robert W. Olson, Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel and Russia 1991-2000: The Kurdish and Islamist Question (Costa Mesa, Calif. 2001).

وبعد ذلك التاريخ، تحسنت العلاقات بين الدولتين، وتوّجت بزيارة بشار الأسد التاريخية إلى تركيا في مطلع العام ٢٠٠٤.

مع الأردن منذ التسعينات وبعد فترة قصيرة من وصول بشار الأسد إلى السلطة، ومع العراق حتى العام ١٩٩٧[٣٩]، وبدء ظهور معارضة لبنانية للوجود السوري في لبنان بعد العام ٢٠٠٠، شعر السوريون بأنهم أصبحوا مُحاصَرين بالفعل، بعدما أعلنوا رفضهم الاحتلال الأميركي للعراق، وبعد تأكيد الأسد أنّ بلاده «لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الخطوات الأمريكية»[٤٠]. ووجّه السوريون انتقاداتٍ خافتة إلى دول الخليج العربية بأنها تتعاون مع الاحتلال الأميركي، وحاولوا احتواء الضغط الأميركي عليهم (زيارة وزير الخارجية الأميركي كولن باول (Colin Powell) إلى دمشق في أيار ٢٠٠٣ وصدور «قانون محاسبة سورية» عن الكونغرس الأميركي في كانون الأول من العام نفسه)[٤١]، بالإنفتاح على السعودية وقطر والكويت، ومطالبتهم بتضامنٍ عربي لمواجهة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول[٤٢]. كما قاموا بضبطٍ محدود لحدودهم مع العراق خلال العامَين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، لكنهم أبقَوا على دعمهم لِـ«الجهاديين» في العراق، وعلى احتضانهم قياداتٍ من النظام البعثي العراقي، واستمرّوا كذلك في دعم «حماس» و«حزب الله»، واعتبروا أنها مقاومة مشروعة ضدّ الإسرائيليّين، مع أنهم لزموا الصمت تجاه الاحتلال الإسرائيلي للجولان، ولم يُمارسوا أو يدعموا أية مقاومة هناك[٤٣]. لكنهم، كعادتهم، استخدموا القضية الفلسطينية ومقولة العداء للاستعمار في «بازارهم» السياسي وفي المُزايدة على الدول العربية، وبخاصة الخليجية.

لاحت الفرصة للأميركيّين لتصفية الحساب مع النظام السوري في مناسبتين خلال العامَين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ففي أيلول ٢٠٠٤ ، قام الأسد بإرغام البرلمان اللبناني على التمديد للرئيس لحّود، من دون الاستجابة لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ المُعارض للتمديد ولتدخُّل سورية في الحياة السياسية اللبنانية، والذي يُطالبها بترك اللبنانيّين ينتخبون رئيسهم بحرّية، فضلاً عن سحب جيشها من لبنان[٤٤]. أما المناسبة الثانية، فهي اغتيال

---

[٣٩] إيال زيسر، **باسم الأب**، مرجع سابق. ورغم دعم النظام السوري لعراق صدام حسين خلال فترة الحصار الدولي عليه، لم تتحول العلاقات بينهما إلى مستوى استراتيجي. فالخوف السوري من السياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط هو الذي جعل دمشق تتقارب مع العراق.

[٤٠] نقلاً عن: زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٧٩-٢٨٠.

[٤١] لتفاصيل حول الموضوع، انظر: ص ٤٠٤-٤٠٥ من الفصل الرابع.

[٤٢] زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٥٦-٢٥٧. وقارن بالمؤلف نفسه: حديث فاروق الشرع إلى قناة «**الفضائية المصرية**» بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠٠٢، حدّد فيه رفض بلاده للسياسة الأميركية الساعية «إلى الهيمنة على المنطقة العربية، مشدّدًا على ضرورة اقتداء العرب بالموقف السوري»، زيسر، **باسم الأب**، ص٢٦٨-٢٦٩.

[٤٣] أسعد حيدر، «الجنوب الهادر والجولان الهادئ»، جريدة **المستقبل**، ١٣ تموز ٢٠٠٦.

[٤٤] راجع الفصل الرابع، ص ٤١٠-٤١١.

رفيق الحريري، وردّ فِعل واشنطن العنيف، ومعها المجتمع الدولي، بتقليم أظافر سورية وإجبار جيشها على الانسحاب من لبنان وفرض العزلة عليها، مُعتقدين أنهم بذلك يُضعفون سورية وإيران كدولتين من محور الشرّ.

لكن خروج الجيش السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥، ما كان يعني خروج المخابرات السورية منه، حيث شهد لبنان موجة اغتيالات وانقسامًا حادًّا بين اللبنانيين حول المرحلة السورية وما بعدها. واعتقد السوريون أن واشنطن الغارقة في مستنقع العراق، سوف تحتاج إلى «دبلوماسيتهم»، على الأقل في لبنان في مرحلة ما بعد الحريري، لأنها لن تستطيع فرض الاستقرار في هذا البلد من دونهم،[٤٥] بخاصة أن فريق «المعارضة اللبنانية» (قوى ٨ آذار) بقيادة «حزب الله»، الحليف لهم، استطاع أن يستعيد زمام المبادرة في الشأن اللبناني الداخلي، وسط تشتت «قوى ١٤ آذار» بقيادة «تيار المستقبل» من جرّاء عمليات الاغتيال لقياداتها. وكان لدى سورية وإيران شكوك حول أنّ واشنطن وتلّ أبيب تُخطّطان لتجزئة المنطقة وتفتيتها إلى دُويلات طائفية وإثنية تخدم مصالحهما[٤٦]. من هنا، فقد بدأت الدولتان تعملان على مناهضة الحليفَين، الولايات المتحدة وإسرائيل.

❖

إن الاستهداف الأميركي-الإسرائيلي لسورية وعزلها، وعلى المنوال نفسه، استهداف المنظمات الإسلامية في فلسطين، واتهام «حزب الله» بأنه رأس حربة إيرانيةٍ-سورية في المنطقة[٤٧]، جعل إيران تقف في خندق استراتيجي واحدٍ وصامد مع سورية ولبنان (حزب الله) ومع المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي)، وكذلك مع المقاومة العراقية، في وجه محاولات إعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأميركية-الإسرائيلية. وكان ضرب

---

٤٥ ايتامار رابينوفيتش، «نعم للمحادثات مع سورية، ولكن ليس الآن»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.

٤٦ «هل تكون سورية آخر محطات الحرب الباردة؟ إسرائيل في الشرق الأوسط»، موقع: **أفق** (نشرة إلكترونية تصدر عن «مؤسسة الفكر العربي»)، العدد ١٥١، ٦ شباط ٢٠١٢.
<www.arabthought.org/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9%D8%9F> accessed 10 May 2013.

٤٧ راجع كلمة وزيرة الخارجية الإسرائيلية «تسيفي ليفني» (Tzipi Livni) أمام ندوة «سابان» في واشنطن في نهاية العام ٢٠٠٦. The Saban Forum 2006, 31.

أيٍّ من مفردات هذه المعادلة أو حتى إضعافها، يُزعزع موقع إيران الاستراتيجي، كما كان ضرب إيران أو إضعافها يُؤثّر في الوضع الاستراتيجي لكلٍّ من سورية و«حزب الله»، ويُضعف المقاومة في كلٍّ من فلسطين والعراق.

بناءً عليه، وقّعت دمشق المُستهدَفة مع طهران على «اتفاق تعاون عسكري» في ١٥ حزيران ٢٠٠٦، كشريكٍ أدنى يدُور في فلك إيران. وإذا كانت هذه المعاهدة ذات البعد الاقتصادي أيضًا[٤٨]، قد ضمِنت لدمشق حماية النظام الإيراني لها، فقد ضمنت لإيران كذلك الوصول إلى المتوسط وتشكيل قوسٍ استراتيجي يبدأ من العراق ويمُرّ عبر سورية إلى لبنان، فضلًا عن ضمان سورية كشريك إلى جانبها في مِلفها النووي، يمكن أن يساعدها في الإطباق على الأميركيين في العراق من جهة سورية ومن جهة إيران (دعم المسلّحين في العراق)[٤٩]. وفي السنوات التالية، تدعّم هذا التعاون من خلال بروتوكولات تعاوُن في مجالات عسكرية مختلفة.

ووفق أحد أركان النظام السوري السابقين، فإنّ «دمج» النظام السوري نفسه بإيران، سياسيًّا وعسكريًّا وأمنيًّا، يعود إلى ثلاثة اعتبارات، هي[٥٠]:

- استخدام «حزب الله» في تفجير الأوضاع في لبنان، إذا ما سار التحقيق الدولي في اغتيال الرئيس الحريري باتجاه إدانة النظام في سورية، أي وضع مُعادلة: كشف حقيقة مَن اغتال الحريري، يقابله تفجير لبنان.
- تشكيل قوة ضغط على الأميركيين، ما يمكّن نظام الأسد من المساومة معهم.
- تعميق العلاقة مع «حماس»، ما يفيد النظام السوري في استخدام الورقة الفلسطينية للمساومة.

من هنا، بدأ النظام السوري يستعيد بعضًا من عافيته، مُستفيدًا من فشل سياسة الولايات المتحدة في تحقيق مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، بعد فشلها في العراق ووقوعه-مع فلسطين على التوالي-في أحضان «الإرهابيّين» والأصوليّين الإسلاميّين، فضلًا عن تراجع حركة المعارضة السورية المدعومة من قِبل واشنطن ضدّ النظام السوري.

---

٤٨ Nimrod Raphaeli and Bianca Gersten, 'The Iran-Syrian Alliance: The Economic Dimension', Global Politician, 29 July 2008 <www.globalpolitician.com/default.asp?25060-iran-syria> accessed 23 April 2013.

٤٩ «سورية وإيران توقعان اتفاق تعاون عسكري لمواجهة التهديدات»، **ساحات الطيران العربي**، ١٦ حزيران ٢٠٠٦.
<http://4flying.com/archive/index.php/t-1874.html> accessed 2 October 2012.

٥٠ محمد هاني، «اعترافات عبد الحليم خدّام بالوثائق (٢)»، جريدة **روزاليوسف** الأسبوعية، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٠.

كما أصبحت الدول العربية، والخليجية تحديدًا، أقل قدرةً من السابق على ممارسة الضغط على سورية نيابةً عن الولايات المتحدة. وسوف يؤدّي صمود «حزب الله» و«حماس» أمام آلة الحرب الإسرائيلية، إلى تفعيل الدورَين الإيراني والسوري في لبنان والمنطقة[٥١].

هكذا، وسّعت المعاهدة الدفاعية بين إيران ودمشق من إمكان اندلاع القلاقل في الشرق الأوسط، ولم تعد الحرب متوقَّعة في المنطقة إذا ما تعرّضت المفاعلات النووية الإيرانية للهجوم فحسب، بل أيضًا إذا ما تعرّض أمن سورية ونظامها للخطر من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية[٥٢]. وبالحصول على الدعم الإيراني، شعر السوريون بأنهم أكثر قدرة على الثبات في وجه الضغوط الأميركية، بل حتى بإعلان عزمهم الردّ، بحزمٍ ومباشرةً ومن دون حدود، على إسرائيل في حال طاول بلدهم عدوانُها[٥٣]. لكنّ السوريّين كانوا واقعيّين إلى درجة أنْ يُدركوا أنهم لا يستطيعون الدخول في مجابهة عسكرية مع إسرائيل، مُفضّلين ترك طرفٍ ثالث يقوم بمهمة استنزاف إسرائيل، أي «حماس» و«حزب الله». وتزامُنًا، صدرت تصريحات إيرانية تعلن رفض نزع سلاح «حزب الله» وفق القرار **١٥٥٩**[٥٤]، من دون أن تصل هذه التصريحات إلى حدّ التدخل في الصراع الدائر لنجدة «حزب الله» أو «حماس» في غزة في صيف العام **٢٠٠٦**. لكن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله حذّر بأنه سيَنزِعُ رُوح مَن سينزع سلاح «حزب الله»[٥٥].

وعشيّة الحرب الإسرائيلية على لبنان وخلالها، ظهر مِحوران يتنافسان في منطقة الشرق الأوسط وعليها، وامتدّت منطقة صراعهما من العراق إلى فلسطين، فلبنان:

١. المحور الأميركي-الإسرائيلي، وفي مقدّمة أهدافه ضرب «الإرهاب» المتمثل في إيران نووية، وكُلٍّ مِن سورية والمنظمات الجهادية في فلسطين ولبنان، وصولًا إلى إعادة تشكيل المنطقة، تحت شعار محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.
٢. المحور الإيراني-السوري- «حزب الله»- حكومة «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، الذي اعتبر أنّ من واجباته القومية والإسلامية إجهاض المشروع الأميركي في المنطقة، عبر التركيز على هُويتها العربية-الإسلامية والإمساك

---

٥١ سركيس نعوم، «هل صحّت حسابات بشار الأسد؟» جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠٠٦.
٥٢ جريدة **النهار**، ١٧ تموز ٢٠٠٦.
٥٣ جريدة **النهار**، ١٧ تموز ٢٠٠٦.
٥٤ وقارن بالفصل الرابع، ص٣١٦-٣١٧.
٥٥ نقلًا عن: جريدة **الحياة**، ٣١ آذار ٢٠٠٦.

بمصيرها، وتخريب معادلة الاستسلام لإسرائيل، ومنع تكوُّن نظام إقليمي من قِبل الولايات المتحدة الأميركية يستهدف إيران وسورية[٥٦].

وفور اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان في تمّوز عام ٢٠٠٦، وفي خلالها وبعدها، بان بوضوح أنّ الولايات المتحدة تريد أن تقضي على «الإرهاب» المتمثل في حزب الله، الذراع الإيرانية في لبنان، وإيران تريد أن تهزمها هي وإسرائيل في لبنان نفسِه. وبذلك أصبح لبنان ساحةً في مرمى الجيو-سياسة الأميركية والإسرائيلية والإيرانية. فقد صرّح علي خامنئي، مرشد الجمهورية الإيرانية، لدى استقباله نبيه برّي، رئيس المجلس النيابي اللبناني، في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٦، أنّ «لبنان هي الساحة التي ستواجه فيها أميركا وإسرائيل الهزيمة»[٥٧]. ولم يكن خامنئي بذلك يطرح شيئًا جديدًا على الصعيد السياسي الإقليمي والدولي، إذ منذ تحقيق «حزب الله» «نصره الإلهي» على إسرائيل في حرب العام ٢٠٠٦، ازدادت قناعات نظام الملالي في إيران أنّ الحزب هو الذي سيتولّى إلحاق الهزيمة بأميركا وإسرائيل، من دون أي اعتبار لِما قد يحصل من أضرار للبنان من جرّاء توريطه في حربٍ ليست هي حربه. فقامت إيران بتزويد «حزب الله» بترسانة من الأسلحة النوعية التي تطال شمال إسرائيل، لتضمن لنفسها ردًّا استراتيجيًّا ضدّ إسرائيل، إذا ما تعرّضت مفاعلاتها النووية أو أراضيها لهجوم من جانب تلّ أبيب[٥٨].

ج) ردود الفعل العربية على تشكُّل المحور الإيراني-السوري

تجد التناقضات العربية-الإيرانية جُذورها في التاريخ، والتي تُستعاد في أوقات الأزمات وتُضخّم في الذاكرة الجماعية للشعبَين العربي والإيراني، ويُعبَّر عنها بمصطلحَي «العُروبة» و«الفارسية». وكانت إيران قد بدأت منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي، تؤدّي دورًا رئيسًا في سياسة الخليج العربي بموافقة أميركية. وفي ظِلّ إيران «شُرطيّ» للولايات المتحدة في الخليج، بدأت تظهر التناقضات العربية-الإيرانية. فقبل انسحاب بريطانيا من المنطقة في العام ١٩٧٠، سيطرت إيران على الجُزر الإماراتية الثلاث، «طُنب الكبرى» و«طُنب الصغرى» و«أبو موسى»، كما تدخّلت لمصلحة شيعة البحرين. لكنّ واشنطن تمكّنت خلال السبعينات من تخفيف حِدّة التناقضات بين الجانبين العربي والإيراني، عبر

---

٥٦ إلياس حنّا، «حزب الله بين الحسابات التكتية والاستراتيجية»، جريدة **السفير**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

٥٧ نقلًا عن: حسن الرشيدي، «استقالة الوزراء الشيعة حلقة جديدة من اللعبة الإيرانية»، موقع: **أنا مسلم**، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
<www.muslm.net/vb/showthread.php?187032> accessed 2 October 2012.

٥٨ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٩٥-٣٩٦.

إعطاء دورٍ للمملكة العربية السعودية على دول الخليج العربية، إلى جانب الدور الرئيس لشرطيّ الخليج، شاه إيران محمد رضا بهلوي[٥٩].

وبانتصار الثورة في إيران وسقوط حُكم الشاه في العام **١٩٧٩**، توجّس الخليجيون شرًّا من نظام إسلامي شيعي راديكالي يتعاطف معه شيعة في العراق والبحرين والكويت والسعودية ولبنان، ويعمل على تصدير ثورته والقضاء على الأنظمة العربية المُحافظة المتحالفة مع «الشيطان الأكبر»، الولايات المتحدة[٦٠]. من هنا، شجّعت دول الخليج العربية النظام العراقي على التصدّي لإيران الإسلامية في ساحة الحرب، على أمل أن يُنهِك ذلك إيران، وكذلك العراق الذي طرح نفسه قوةً عربية إقليمية بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي نتيجة معاهدة السلام بينها وبين إسرائيل في العام **١٩٧٩**، وبالتالي شكّل تهديدًا لدول النفط العربية. وقد تبيّن لدول الخليج العربية أن الاعتماد على نفسها عسكريًّا (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) منذ العام **١٩٨١**[٦١] لن يُحقّق أهدافها في الحماية الذاتية. لذا، استدعت التحالف الدولي لإنهاء احتلال العراق للكويت في العام **١٩٩٠**.

وبعدما أُبعد العراق عن المعادلة الإقليمية، أصبحت إيران الإسلامية تتطلّع إلى تأدية دورٍ سياسي وأيديولوجي. وهو ما جعل دول الخليج العربية تلتفت إلى الولايات المتحدة للحصول منها على الحماية. وبذلك تطوّرت القواعد العسكرية الأميركية في دول مجلس التعاون الخليجي وظيفيًّا، من الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، إلى توطيد الهيمنة على الخليج، وبالتالي تأمين أمنه من خطر إيران و«الإرهاب»[٦٢]. وفي ذروة الخلاف بين طهران وواشنطن، قال علي لاريجاني[٦٣] إنّ الولايات المتحدة تستخدم إيران كفزّاعة

---

٥٩ حول مجمل آفاق العلاقات العربية-الإيرانية، راجع كتاب: **العلاقات العربية-الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، بيروت ٢٠٠١.

٦٠ «إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟»، **تقرير الشرق الأوسط ٣٨** (International Crisis Group)، ٢١ آذار **٢٠٠٥**، ص ١-٤٠.

٦١ نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل**، بيروت ١٩٩٦.

٦٢ Sun Degang, 'The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics and Readjustment', *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)* 4 (4) (2010), 44-63 <http://research.shisu.edu.cn/picture/article/13/ad/24/7fc5a2764fe39852c873b566005f/ba1a738c-5ac3-4e40-aa80-52603f103057.pdf> accessed 23 April 2103.

٦٣ تقلّب في عدة مناصب رسمية، فترأس بين العامين **١٩٩٧** و**٢٠٠٤** «هيئة الإذاعة والتلفزيون»، وترشح في العام **٢٠٠٥** لرئاسة الجمهورية، وحلّ سادسًا. وبين العامين **٢٠٠٥** و**٢٠٠٧**، أصبح «الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي». وأدار ملف إيران النووي في المفاوضات مع الغرب، إلى أن أقاله رئيس الجمهورية أحمدي نجاد. وهو يشغل حاليًّا منصب رئيس البرلمان الإيراني.

لترهيب دول الخليج العربية والسيطرة على المنطقة[٦٤]، وإنّ على الغرب أن يعترف بإيران قوةً إقليمية، وربما قصد بذلك إيران نووية. كما وجّه الإيرانيون تحذيراتٍ إلى الغرب بأنّ مضيق «هرمز» سيُقفل، وأسعار النفط ستتصاعد، إذا ما حاولت الولايات المتحدة الهجوم على بلدهم[٦٥].

وبتعاظم قوة إيران ووصول نفوذها إلى لبنان وفلسطين عبر سورية، ازدادت مخاوف الدول العربية، وأدركت متأخرةً خطر إيران على أمنها الجماعي والفردي، بعدما تحوّل العراق إلى ساحة نفوذ لطهران، وسط تعاطُف كبير معها في أوساط الرأي العام الشيعي، وفي أوساط الحكومة والبرلمان العراقيَّين. فزادت دول الخليج العربية من حجم تسلّحها بشكل غير مسبوق[٦٦]. وعملت انتفاضة مقتدى الصدر-وهو رجلُ دينٍ شيعيٌّ وزعيم «التيّار الصدري» وميليشيا «جيش المهدي»-في النجف وبغداد والبصرة ضدّ الأميركيين بين نيسان وآب من العام ٢٠٠٤، على زيادة المخاوف من إيران[٦٧]، خصوصًا أن هذه الأخيرة اتُهمت بدعم «الإرهاب» وتسهيل حركة جماعاتٍ من مثل «أنصار الإسلام» لمحاربة الأميركيّين. وعندما جرت انتخابات «المجلس الوطني الانتقالي العراقي» في نهاية العام ٢٠٠٥، اتُهمت طهران بالتدخل فيها من أجل إعادة صياغة عراقٍ جديد وفق مصالحها[٦٨]. من هنا، بدأت تصدُر تحذيراتٌ عربية من استراتيجيةٍ إيرانية تمتدّ من الخليج حتى المتوسط، وتضم العراق وسورية وفلسطين. وبلسان عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري حافظ الأسد،

---

٦٤ جريدة **الوسط** (البحرين)، ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٠.

٦٥ سامح راشد، «إيران قوة إقليمية عظمى: العرب ونووية إيران»، **السياسة الدولية**، نقلًا عن صحيفة **لو موند** (٢٠ نيسان ٢٠٠٦)، ١ تموز ٢٠٠٦.
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221727&eid=1537> accessed 2 October 2012.

٦٦ ردًّا على ما اعتبرته خطرًا إيرانيًّا عليها، زادت دول الخليج العربية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من مشتريات الأسلحة، وبخاصة من الولايات المتحدة الأميركية. وبين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٠، بلغت مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ٢٥ مليار دولار أميركي.
Joby Warrick, 'U.S. Steps up Arms Sales to Persian Gulf Allies'. The Washington Post, 31 January 2010 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/01/30/AR2010013001477.html> accessed 23 April 2013.

٦٧ حول انتفاضة الصدر ضدّ الأميركيين وتوسُّعها في العراق وذيولها، راجع الصحف ما بين منتصف نيسان وشهر آب ٢٠٠٤.

٦٨ **مجموعة الأزمات الدولية**، «إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟»، **تقرير الشرق الأوسط** رقم ٣٨، ٢١ آذار ٢٠٠٥، مقدمة التقرير: ملخص تنفيذي وتوصيات.

فقد وضَعت إيران استراتيجيةً لمدّ نفوذها على المنطقة المُمتدّة من أفغانستان إلى حدود البحر المتوسط[٦٩].

وخلال العام ٢٠٠٦، حذّر ملِك الأردن عبد الله الثاني من مخاطر «هلالٍ شيعي» أيديولوجي جيو-سياسي على النظام العربي بالقول إنّ مضاعفات النفوذ الإيراني في العراق يمكن أن تنتقل إلى باقي أجزاء المنطقة، ويمكن أن يؤدّي هذا النفوذ إلى نُشوء «هلالٍ» مُكوَّن من حركاتٍ وحكومات يسيطر عليها الشيعة، ويمتدّ من الخليج إلى العراق وسورية ولبنان، ما سيُغيّر ميزان القوى التقليدي بين الشيعة والسُنّة في المنطقة، ويخلُق تحدّياتٍ جديدة لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها[٧٠]. وفي الوقت نفسه، اتهم الرئيس المصري حسني مبارك الشيعة في البلدان العربية بأنّ ولاءهم هو لإيران وليس للدول التي يعيشون فيها[٧١]. كما اتهمت الرياض من ناحيتها الإدارة الأميركية بأنّ أخطاء سياستها في العراق هي التي كانت وراء تعاظم النفوذ الشيعي الإيراني في ذلك البلد[٧٢].

إن إيران قوةٌ نووية تؤدّي دورًا إقليميًّا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية أو من دونها، هو في الحقيقة ما أقلق الدول العربية، وليس كونها شيعيةً فارسية. فقد كانت المخاوف الاستراتيجية والسياسية تتعدّى بكثير الخلافات المذهبية، ذلك أنّ صدّام حسين كان سُنيًّا، لكنه مع ذلك شكّل تهديدًا لدول الخليج العربية خلال الثمانينات. وبعد «انتصاره» العسكري على إيران في العام ١٩٨٨، التفت نحو جارته الضعيفة، الكويت، وغزاها في آب من العام ١٩٩٠. ولم يكن أمام «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» سوى الاستنجاد بالولايات المتحدة لتحرير الكويت. لذا، فعندما جاءت إيران تريد أن تفرض نفسها على الخليج والمنطقة كقوةٍ نووية شيعية مستقبلية، زاد ذلك من قلق الخليجيّين الذين فضّلوا هيمنةً خارجية (الولايات المتحدة) على هيمنة إقليمية فارسية، إذ كانوا يعرفون أنّ مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تكمن في بقاء أنظمتهم في السلطة، لضمان الاستقرار في منطقة الخليج واستمرار تدفُّق النفط إلى الغرب، في حين أنّ إيران تعمل على زعزعة أنظمتهم والتحريض ضدّها. من هنا، نفهم لماذا شكّكت دول الاعتدال العربية في عملية «حزب الله» في داخل «الخط الأزرق»، حيث اعتبرتها تندرج ضمن مخططات إيران لزعزعة الاستقرار في المنطقة العربية.

---

٦٩ محمد هاني، «اعترافات عبد الحليم خدّام بالوثائق (٢)»، مرجع سابق.

٧٠ «إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟»، مرجع سابق، ص ١-٢.

٧١ مقابلة لتلفزيون **العربية** مع الرئيس حسني مبارك، ٨ نيسان ٢٠٠٦.

٧٢ «بعيدًا عن الأيديولوجية: بعض الأبعاد الاستراتيجية لمواجهة حزب الله إسرائيل»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٥ تموز ٢٠٠٦.

أما بالنسبة إلى علاقات دول الاعتدال العربية بسورية، فقد فتَرتْ منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان، على الرغم من عدم انقطاع التواصل بين دمشق والرياض والقاهرة. لكن سورية شعرت، في ضوء تردّي علاقاتها بالولايات المتحدة، بأنها أصبحت شِبه معزولةٍ ومستهدفة في المنطقة العربية، ما جعلها تُقوّي علاقاتها بطهران. وعلى ما يبدو، فإنّ الدول العربية الرئيسة لم تهتمّ بدايةً بالتقارب السوري-الإيراني، ولم تدرك مَخاطره على أمنها القومي، ولم تقم بمحاولات جِدّية لإعادة دمشق إلى «الحظيرة» العربية. وعندما بدأت هذه الدول تستشعر أخطار الحِلف الإيراني-السوري عليها، توهّمت أنها تستطيع فصل سورية عن إيران[٧٣]. لكنّ دمشق دخلت في حلفٍ مع إيران في حَزيران ٢٠٠٦، وأصبح أمنُها ونظامها مرهونَين بالشريك الأقوى، إيران. فحمّلت الرياض دمشق مسؤولية خيارها بالوقوف إلى جانب طهران[٧٤].

إن الخلاف بين محور الاعتدال وسورية حول لبنان وملفات المنطقة، جعل الرئيس بشار الأسد يحسم خياراتِه وتردُّده بين العرب وإيران، فامتدح في خطابٍ له-في اليوم الذي تلا وقف «العمليات العدائية» في الحرب الإسرائيلية على لبنان-ما أنجزه «حزب الله»، واعتبره انتصارًا لبلده، بينما الحقيقة هي أنّ سورية لم تطلق رصاصةً واحدة في الجولان منذ العام ١٩٧٤[٧٥]. كما هاجم الأسد بعنفٍ لافت الولايات المتحدة ومشروعها في المنطقة، وكذلك «قوى ١٤ آذار» في لبنان، مُتهِمًا إياها بالعمل على عقد اتفاق «خيانةٍ» مع إسرائيل على نسق «اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣» بين إسرائيل ولبنان. ولم يُوفّر الرئيس السوري من هجومه مصر ولا السعودية بنعت زعيمَيهما بأنهما من «أنصاف الرجال»[٧٦]. وبعد هذا الخطاب، الذي هدّد فيه الأسد بحربٍ أهلية في لبنان في حال استمرّ الضغط العربي والدولي على نظامه في شأن اغتيال الرئيس الحريري، لم يعُد السعوديون مهتمّين بالتحدّث مع دمشق. وفي هذا الصدد، يقول سعد الحريري إنه «سمع ذلك من السعوديّين مباشرة، وإنّ الأمير بندر نقل هذه الرسالة إلى واشنطن بهذا المعنى». وفي وقت لاحق (٢٧ آب ٢٠٠٦)، اتهم عبد الحليم خدّام-نائب الرئيس السوري السابق المنشق عن حُكم بشار الأسد-الرئيس السوري بأنه يسعى إلى إحداث

---

٧٣ Stephan, Les Libanais invincibles, 196.

٧٤ روزانا بو منصف، «فيما لبنان يتجنب الخوض في المسؤوليات أمام ضخامة الاعتداء، تزاحم الروزنامات الإقليمية يتحول تصفية حسابات مفتوحة»، جريدة **النهار**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.

٧٥ «الجولان خلط أم ترتيب للأوراق؟»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٥ تموز ٢٠٠٦.

٧٦ انظر ص ٤٤٧-٤٤٨ من الفصل الرابع.

فِتنةٍ داخلية في لبنان لِطيّ مِلفّ اغتيال الحريري الذي يطاوله، وبالتالي تمكين حُلفائه اللبنانيّين من السيطرة على الحكم في لبنان[٧٧].

٢. عملية أسر الجُنديَّين الإسرائيليين: أهداف المِحور الإيراني-السوري ومخطّطات إسرائيل

في توقيتٍ متزامن تقريبًا، أقدمتْ «منظمة حماس» في غزة على خطف جندي إسرائيلي، بينما قام «حزب الله» بعد حوالى أسابيعَ ثلاثةٍ بخطف جُنديَّين إسرائيليين آخرَين من داخل الجانب الإسرائيلي للخطّ الأزرق المُرسَّم بين لبنان وإسرائيل بإشراف الأمم المتحدة. فسارعت إسرائيل إلى شنّ الحرب على غزة وعلى لبنان، مدعومةً من الولايات المتحدة الأميركية.

أ) الكمّاشة الفدائية الأصولية: غزة-جنوب لبنان والتحريض الإيراني-السوري

عند وقوع انتفاضة فلسطين الثانية في العام ٢٠٠٠، قال بشار الأسد إن إسرائيل يمكنها أن تبدأ الحرب، لكنها لا تستطيع أن تتحكّم بنتائجها، وإنّ الجانب العربي، ومِن ضِمنه سورية، يمتلك قرار إنهاء الحرب. ولم يكن الأسد يقصد بِـ«الجانب العربي» الدول العربية، بل سورية، و«حزب الله» و«حماس» كمِحور مُمانعةٍ و«كمّاشة فدائية» حول إسرائيل. وأضاف الأسد: «إنّ الكثير من المعطيات قد تغيّر (في صورة الواقع الإقليمي) في أعقاب، أو بفضل المقاومة اللبنانية (نشاط حزب الله)، وبفضل الانتفاضة المباركة في فلسطين... إنّ الوضع الذي كان سائدًا في المنطقة في الماضي هو ليس الوضع السائد فيها اليوم، ولا يوجد أي مسؤول عاقل متّزن في الكيان الصهيوني لا يدرك الواقع الجديد الذي أفرزه «التغيير النوعي» في طريق النضال والمقاومة، وفي مقدّمها الإمكانية التي تمتلكها بنقل النضال إلى أرض العدوّ»[٧٨].

والواقع أنّ كلام الأسد هذا، يدلّ على أنّ استراتيجية سورية في عهده تقوم على الاستفادة من مقاومة «حزب الله» و«حماس» ضدّ إسرائيل، وتسليحها بالصواريخ الإيرانية والمحلّية الصنع لمهاجمة الداخل الإسرائيلي، أي نقل المعركة إلى داخل الكيان الصهيوني، على عكس ما كانت تفعله إسرائيل في السابق من ناحية نقل المعركة إلى داخل

---

٧٧ جريدة **لسان الحال**، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٧٨ نقلًا عن: زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٣٩-٣٤٠.

الأراضي العربية. ومن المؤكّد أنّ هذه الاستراتيجية كانت تتكامل مع الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة باستخدام المنظّمات الأصولية في لبنان وفلسطين ضدّ إسرائيل. ومن هنا نفهم لماذا لم يرُدّ النظام السوري على قصف موقعَي رادار له في البقاع اللبنانية خلال صيف العام ٢٠٠١، ولا على الهجوم الإسرائيلي على معسكر لتدريب الفلسطينيّين قرب دمشق في تشرين الأول عام ٢٠٠٣، ولم يردّ كذلك على تحليق الطائرات الحربية الإسرائيلية فوق قصر بشار الأسد في اللاذقية في ٢٨ حزيران ٢٠٠٦، أي قبل حوالى أسبوعين من شنّ إسرائيل حربها المدمّرة على لبنان في ١٢ تموز. وسوّغت المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي العملية بأنها جاءت «بسبب ما تقدّمه سوريا من دعمٍ وحماية إلى حماس المسؤولة عن خطف جنودنا (جلعاد شاليط)، وإلى منظمات إرهابية أخرى». أما رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت (Ehud Olmert)، فأراد أن يثبت للأسد «أن إسرائيل قادرة على الوصول إليه»[٧٩]. من هنا، ترك الأسد حزب الله يتولّى الردّ، وبذلك ظهر الحزب وكأنه المسؤول عن الدفاع عن سورية ضدّ هجمات إسرائيل عليها، على حدّ تعبير أحد الباحثين[٨٠].

❖

وفق مصادرَ دبلوماسيةٍ فرنسية، فإنّ إيران وسورية أصدرتا التعليمات إلى «حماس» و«حزب الله» للقيام بعملية أسر جنود إسرائيليين، وأنّ إيران أرادت استخدام ذلك في وجه محاولات استهدافها من قِبل المجتمع الدولي في شأن مِلفّها النووي، وللاعتراف بها دولةً إقليمية كبيرة. أمّا سورية، فكانت تهدف من وراء أسر «حزب الله» الجُنديَّين الإسرائيليين إلى اختلاق أزمةٍ في المنطقة، عبر تنسيق المواجهات بين «حماس» و«حزب الله» ضدّ إسرائيل والأميركيّين من ناحية، والسعي من ناحية ثانية إلى إيجاد الحلول لتلك المواجهات عبر تفاوضها مع الأميركيين، مُعتقدةً أنّ هذه «الدبلوماسية» تُبعد عنها الاستهداف الأميركي-الإسرائيلي، وتجعله من دون «أسنان» فعلية[٨١]، ما يعني أن تستعيد سورية موقعها المركزي الإقليمي السابق لتأدية دورٍ في أوضاع المنطقة، وبالتحديد نفوذها في لبنان، وتأمين الحماية لنفسها من «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان» التي تنظُر في اغتيال الحريري[٨٢]. وفي هذا المعنى، صرّح فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية السورية،

---

٧٩ نشرة الأخبار، **الجزيرة الفضائية**، ٢٩ حزيران ٢٠٠٦.

٨٠ زيسر، **باسم الأب**، ص ٤٠٢.

٨١ إيتامار رابينوفيتش، «نعم للمحادثات مع سورية...»، مرجع سابق.

٨٢ عبد الكريم أبو النصر، «لبنان قاعدة انطلاق الردّ الإيراني على أي ضربة أميركية. معلومات غربية: سوريا لن تحارب تضامنًا مع إيران»، جريدة **النهار**، ٢٨ أيلول ٢٠٠٧.

أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان، أنّ بلاده مستعدّة لفتح حوار مع الولايات المتحدة لحلّ الأزمة في لبنان، إذا ما بذلت واشنطن جُهدًا أكبر لحلّ المشكلات الأخرى المُزمنة في المنطقة، وخصوصًا احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلّة، وفي مقدّمتها الجولان[٨٣]. فكانت هذه رسالةً واضحة تشير إلى رغبة دمشق في عقد صفقةٍ لتبادُل المصالح مع واشنطن. كما أخذت دمشق تقدّم إغراءاتٍ للأميركيين حول امتلاكها معلومات في ما يتعلق بقواعد لتنظيم «القاعدة» في لبنان، وما شابه ذلك... وكل ذلك طلبًا للحوار مع واشنطن وعودتها إلى الخارطة الإقليمية[٨٤].

وكان النظام السوري، في دبلوماسيته هذه يسعى-على ما يبدو-إلى الحصول على دورٍ مُشابه للذي أدّاه في أثناء عملية «عناقيد الغضب« ضدّ لبنان في العام **١٩٩٦**[٨٥]، عبر جرّ الإسرائيليين إلى مواجهة في لبنان، وبالتالي الدخول في «تفاهم نيسان» جديد. ولم يدرك السوريون أنّ ظروف العام **١٩٩٦** اختلفت تمامًا عن العام **٢٠٠٦**، حين قام «حزب الله» خلال شهر تموز بأسر الجُنديَّين الإسرائيليين. ففي التاريخ الأول (**١٩٩٦**)، كانت سورية لا تزال على تفاهم مع واشنطن، وكانت قد دخلت برعايتها في مفاوضات السلام مع إسرائيل. أمّا منذ العام **٢٠٠٥**، فكانت دمشق معزولةً وتخضع لقراراتٍ دولية لم تُنفّذها، بعدما انسحب جيشها من لبنان وفقدت ورقته، وسُلّط على رقبتها سيفُ «التحقيق الدولي» بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري. ويُضاف إلى ذلك أنّ إسرائيل لم تعلن قبل العام **٢٠٠٠** نيّتها إلغاء «اتفاق الخطوط الحُمر». من ثَمّ، لم تكن هناك مصلحة لواشنطن بعد اغتيال الحريري في إخراج سورية من عُزلتها.

ولكي تقطف إيران وسورية أثمان سياستهما هذه، فقد انصبّ اهتمامهما على أن يبقى الصراع القادم في الأطراف، وبعيدًا عنهما، وألّا تتورّطا فيه[٨٦]. ولا شكّ في أنّ تصريح سفير إيران في لبنان محمد رضا شيباني في **٢٢** تموز عام **٢٠٠٦**، أي بعد عشرة أيام على اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، أنّ بلاده تؤمن بقدرة «حزب الله» على التصدّي لإسرائيل، وأنها لا تستطيع التدخُّل عسكريًّا لمساعدة لبنان، في حين أنّ معاهدةً عسكرية تربط بينها وبين سورية[٨٧]، يُؤشّر إلى أنّ طهران كانت تدير اللعبة في الشرق

---

٨٣ جريدة **الشرق الأوسط**، **٢٣** تموز **٢٠٠٦**.

٨٤ The Saban Forum 2006, 15. وقد نفت سورية صحة تلك المعلومات. جريدة **النهار**، **٢٦** تموز **٢٠٠٦**.

٨٥ حول تفاهم نيسان **١٩٩٦**، راجع الفصل الرابع، ص **٣٩٠-٣٩١**.

٨٦ نصير قطيش، «حكومة السنيورة الانفصالية في دولة حزب الله»، جريدة **النهار**، **١٨** تموز **٢٠٠٦**.

٨٧ جريدة **النهار**، **٢٣** تموز **٢٠٠٦**.

الأوسط من خلال «حزب الله». فعندما اتصل محمود أحمدي نجاد ببشار الأسد في ١٤ تموز، حذّر الرئيس الإيراني إسرائيل من ارتكاب أية «حماقة» ضدّ سورية[٨٨]. أمّا سورية «المُمانعة»، فقد بعثت برسائلَ إلى حكومة إيهود أولمرت، عبر أكثر من طرفٍ دولي، تُبلغها فيها أنها لن تفتح جبهة قتالٍ أخرى في الجولان، وأنّ المنطقة ستظلّ هادئة، ولن تشهد حشدًا عسكريًّا سوريًّا يُهدّد أمن إسرائيل[٨٩]. وبعبارة أوضح، قال وزير الدفاع السوري العماد حسن تركماني إنه ليس سرًّا أنّ التحالف الاستراتيجي السوري-الإيراني يعمل على حشد «إمكاناتٍ وطاقات وجبهات ودول وحركات» لمقاومة السياسات الإسرائيلية والأميركية.[٩٠] وكان المقصود بذلك ألّا يخُوض «رأس القوس» (إيران)، أو «القلب» (سورية) الحروب الطرفية، بل أنْ تتولّى الذراعان ذلك (حماس وحزب الله). وكان هذا ذروة التلاعب بالقوى المحلّية تحقيقًا لمصالحَ قومية[٩١].

من هنا، يصحّ وصفُ الحرب التي اندلعت في الشرق الأوسط في شهرَي تمّوز وآب عام ٢٠٠٦، بأنها كانت «حربًا بالوكالة»: إسرائيل بوكالتها عن نفسها وعن الولايات المتحدة التي تريد إعادة تشكيل المنطقة وضرب التنظيمات «الإرهابية»، و«حزب الله» و«حماس» بالوكالة عن إيران وسورية كمحورٍ مُناهض للسياسة الأميركية في المنطقة يسعى إلى تحقيق مصالحه القومية.

ب) مخطّطات إسرائيل تجاه لبنان: أوسع من أسر الجُنديَّين!

تتشابه أهداف إسرائيل في حربها على لبنان في العام ٢٠٠٦، وتلك التي أعلنتها في حربها عليه في العام ١٩٨٢. ففي التاريخ الأخير، استغلّت إسرائيل محاولةً فاشلة لاغتيال سفيرها في لندن، فاجتاحت لبنان للقضاء على «منظمة التحرير الفلسطينية»، التي كانت تُهدّد أمنها في مستوطناتها الشمالية المحاذية للبنان، وتمكّنت من إخراج الفلسطينيّين من بيروت في

---

٨٨ **يوميّات الحرب على لبنان تمّوز-آب ٢٠٠٦**. دار كنعان ٢٠٠٦، ص١٨.

٨٩ عبد الكريم أبو النصر، «لبنان قاعدة انطلاق الردّ الإيراني على أي ضربة أميركية»، مرجع سابق.

٩٠ نقلًا عن: نصير قطيش، «صراع على وراثة أميركا المنسحبة: بين إسرائيل والحلف الإيراني-السوري»، جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

٩١ عقب قصف الطائرات الإسرائيلية موقعًا نوويًّا سوريًّا سرّيًا قيد الإنشاء في ٦ أيلول ٢٠٠٧، يقع على ضفاف نهر الفرات، ويبعد نحو ٩٠ كلم شمال الحدود العراقية، كتبت صحيفة «**هآرتس**» الإسرائيلية تقول إن سورية لا تجرؤ على الردّ المباشر على الغارة الإسرائيلية، وإنها قد تستخدم إحدى حلفائها للردّ على إسرائيل، كحزب الله على سبيل المثال. حول الغارة، انظر: Seymour M. Hersh, 'A Strike in the Dark: Why did Israel Bomb in Syria?' The New Yorker, 11 February 2008 <www.newyorker.com/reporting/2008/02/11/080211fa_fact_hersh> accessed 23 April 2011. وحول ما كتبته «**هآرتس**»، انظر: Stephan, *Les Libanais invincibles*, 202.

صيف ذلك العام. وعقب الاجتياح في العام **١٩٨٢**، حاولت إسرائيل ضمّ لبنان إلى مثلّث للسلام يجمعها مع مصر، وذلك بعقد اتفاق سلامٍ معه (اتفاق ١٧ أيار **١٩٨٣**)، وفرضِ رئيس جمهوريةٍ متعاون معها (بشير الجميّل)، لكنها فشلت في ذلك[٩٢]. وكما شكّلت المقاومة الفلسطينية تهديدًا لإسرائيل بين العامَين **١٩٦٨** و**١٩٨٢**، فكذلك شكّل «حزب الله» بدوره منذ العام **١٩٨٢** تهديدًا لتلّ أبيب، وتمكّن من دحر جيشها إلى ما وراء الحدود اللبنانية في العام **٢٠٠٠** (باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا)، وأعلن الحزب موقفًا استراتيجيًّا، وهو الصراع الدائم مع إسرائيل حتى تحقيق عُروبة فلسطين[٩٣]. وكما في العام **١٩٨٣**، يوم وقّع لبنان وإسرائيل على «اتفاق ١٧ أيار»[٩٤]، كذلك الحال، سعت إسرائيل منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى خلق الظروف لعقد معاهدة سلامٍ مع لبنان، مُعتقدةً أنّ ذلك يستوجب أولًا القضاء على «حزب الله». من هنا، فقد كانت تلّ أبيب وراء إخراج سورية من لبنان وفق القرار **١٥٥٩** (حديث وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم (Silvan Shalom) عن أنّ بلاده هي التي وقفت وراء صدور القرار المذكور)[٩٥]، من أجل خلق الظروف المُؤاتية للقضاء على «حزب الله» وعقد سلامٍ مع لبنان[٩٦].

وقد أعلنت إسرائيل في مطلع حربها على لبنان في العام **٢٠٠٦**، وبتخطيطٍ مسبق، أنها أخذت على عاتقها تنفيذ القرار **١٥٥٩** كاملًا، أي نزع سلاح «حزب الله»، بالإضافة إلى تحقيق أهداف خاصةٍ لها وللولايات المتحدة الأميركية من وراء الحرب[٩٧]. إنَّ اعتقاد الإسرائيليين والأميركيين أنّ بالإمكان القضاء على «حزب الله»، وربما تهجيره إلى خارج لبنان، كما حصل مع المقاومة الفلسطينية في لبنان في العام **١٩٨٢**، دلّ على خطأ في الحسابات، إذ إنهم تجاهلوا أنّ «حزب الله» شكّل شريحةً واسعة ومهمة من المجتمع اللبناني، فلا يمكن نزعُه أو تهجيره منها، فضلًا عن علاقات الحزب الاستراتيجية بمحور إيران-سورية-حماس، التي أعطته قوة فائقة.

وفي الواقع، شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام **٢٠٠٦** عملية انتقالٍ بين مرحلتين فصَل بينهما تاريخ **١٢** تموز **٢٠٠٦**. إذ قبل ذلك التاريخ، وتحديدًا منذ العام

---

[٩٢] راجع كتابي: عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع**، مج ١: مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية، بيروت ٢٠٠٨، ص ٣١٩-٣٣٨.

[٩٣] تُراجع في هذا الخصوص خُطب السيد حسن نصر الله وتصريحات القيادات في «حزب الله».

[٩٤] انظر ص ٣٧٩-٣٨٠.

[٩٥] راجع الفصل الرابع، ص ٤١٣.

[٩٦] ياسين سويد، **مرايا الأحوال: أبحاث في أحوال البلاد والعباد**، لا م، ٢٠١٢، ص ٣٦٣.

[٩٧] تصريح المتحدث باسم «البيت الأبيض» أن واشنطن تعمل مع باريس ومع حلفائها الآخرين لإخراج «حزب الله» من لبنان، كما عملت على إقناع سوريا بمغادرة لبنان، جريدة **السفير**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.

١٩٩٦، امتنعت إسرائيل عن خوض حربٍ مفتوحة ضدّ «حزب الله»، خشية توازُن الرعب الصاروخي الذي فرضه عليها، وقبِلت بضرباته «التذكيرية»[٩٨] في «مزارع شبعا»، بعد انسحابها من لبنان في أيار العام **٢٠٠٠**، مُكتفيةً بردود فعلٍ محدودة من جانبها على الحزب، وانتهاكٍ دائم للمجالَين الجوّي والبحري للبنان. لكنها قرّرت في **١٢** تموز **٢٠٠٦**، وبتخطيطٍ سبق عملية أسر جُنديَّيها على يد «حزب الله» (عملية الوعد الصادق)[٩٩] وقتلِه ثمانيةً من جنودها، تغيير قواعد اللعبة وقلب التوازنات في لبنان[١٠٠] والمنطقة. فقرّرت، بذريعة أسر جُنديَّيها، شنّ الحرب على لبنان واستئصال «حزب الله»، وتطبيق القرار الدولي **١٥٥٩**. فالقرار بالهجوم على لبنان كان قد اتخذه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في شهر آذار عام **٢٠٠٦**[١٠١]. وثبت ذلك من خلال تحقيقات «لجنة فينوغراد» (Winograd Commission) التي شكّلتها الحكومة الإسرائيلية في الأول من شباط **٢٠٠٧** لتقصّي الإخفاقات السياسية والأمنية لدولة إسرائيل، والتي كشفت أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، قرّر الهجوم على لبنان في شهر آذار عام **٢٠٠٦** بالتوافق مع الأميركيين لفرض تطبيق القرار **١٥٥٩**، ثم أُجّلت العملية. كما أنه عندما أُسر الجندي شاليط من قِبل «حماس»، طلب أولمرت من القيادة العسكرية الإسرائيلية أن تكون على أهبة الاستعداد لمنع خطف أي جندي من الحدود الشمالية[١٠٢].

❖

بعد يومين على اندلاع الحرب، عبّر شيمون بيريز (Shimon Peres)، نائب رئيس مجلس الوزراء في إسرائيل، بدقّة عمّا تريده بلاده من الحرب بالقول: «إمّا نحن وإمّا

---

٩٨ راجع الفصل الثالث، ص **٢٦٦** و**٣٢٥**.

٩٩ هو الوعد الذي قطعه الأمين العام لحزب الله على نفسه بتحرير الأسير اللبناني سمير القنطار، الذي رفضت إسرائيل إطلاق سراحه في تبادل الأسرى بينها وبين «حزب الله» في العام **٢٠٠٤**.

١٠٠ جريدة **النهار**، **١٣** تموز **٢٠٠٦**. بتاريخ **٢٢** تموز، ذكرت صحيفة «سان فرنسيكسو كرونيكل» (St. Francisco Chronicle) الأميركية أن إسرائيل أعدّت قبل عام لحربها ضدّ «حزب الله»، وأنها كانت تنتظر الفرصة المناسبة منذ انسحابها من الجنوب لتنفيذ ذلك. انظر: جريدة **السفير**، **٢٣** تموز **٢٠٠٦**.

١٠١ Aluf Benn, 'La guerre contre le Liban avait été planifiée depuis plusieurs mois (Olmert)', International Solidarity Movement [translation from Haaretz, 8 March 2007] <www.ism-france.org/communiques/La-guerre-contre-le-Liban-avait-ete-planifiee-depuis-plusieurs-mois-Olmert--article-6395> accessed 23 April 2103.

١٠٢ Benn, 'La guerre contre le Liban'. وقارن بـ: سويد، مرايا الأحوال، ص**٣٦٣**.

«حزب الله». إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى إسرائيل»[١٠٣]. وكان المقصود بذلك ليس استعادة الجُنديّين الأسيرَين، بل القضاء على الكمّاشة الفدائية الأصولية «حزب الله»، بدءًا بصواريخه، مُرورًا بصواريخ «حماس»، وانتهاءً بالقضاء على قيادات التنظيمَين وفرض معادلةٍ جديدة في المنطقة. وقد سوّغت صحيفة «**معاريف**» العدوان الإسرائيلي على لبنان بالقول إنّ لبنان «لا يريد... أن يغادرنا، لقد جرّبنا كل شيء، مارَسْنا ضبط النفس لسنين، واليوم حان أوانُ الردّ القوي»[١٠٤].

وفور بدء العدوان على لبنان، وقبل أن تكون دبّابات «الميركافا» الإسرائيلية قد ذاقت طعم صواريخ «حزب الله» المُضادّة للدروع[١٠٥]، حدّد أولمرت ستة شروطٍ رئيسة لوقف إطلاق النار، ما لبثت أن تطوّرت خلال المعارك، وهي[١٠٦]:

١. إعادة الأسيرَين الإسرائيليين، من دون شروط.
٢. تطبيق لبنان القرار **١٥٥٩**، ونزع سلاح «حزب الله» والقضاء على قدراته الصاروخية، وعلى بنيتِه التحتية الاجتماعية والخدماتية، لدورها في الاستقطاب والتعبئة الجماهيرية.
٣. القضاء على «حزب الله» سياسيًّا، عبر تفكيكه وتصفية قياداته جسديًّا.
٤. أنْ تفرض الدولة اللبنانية سيطرتها على كامل أراضيها، ونشر الجيش اللبناني في الجنوب.
٥. تغيير قواعد اللعبة السابقة القائمة على «توازُن الرعب»، وخلق توازنات جديدة في لبنان والمنطقة، تؤدّي إلى حالة سِلمٍ على حدود إسرائيل الشمالية.
٦. استثمار نتائج الحرب في عقد معاهدة سلامٍ مع لبنان، على نسق «اتفاق ١٧ أيار **١٩٨٣**»[١٠٧].

ولتحقيق كل هذه الأهداف، توسّلت إسرائيل المجازر والتدمير وضرب الكثافة السكّانية الشيعية في الضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع، وتشتيتها في أنحاء البلاد

---

١٠٣ نقلًا عن: سحر بعاصيري، «اللاعبون (٢) إسرائيل»، جريدة **النهار**، ٢٦ تموز ٢٠٠٦. وقارن بـ: ياسين سويد، **مرايا الأحوال**، ص ٨٩.

١٠٤ نقلًا عن: جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

١٠٥ استخدمت عناصر «حزب الله» صواريخ روسية مضادّة للدبّابات من طراز «ميتس أم» و«كورنيت»، وصواريخ «ميلان» الأوروبية الصنع، فضلًا عن قاذفات «أر بي جي ٢٩». جريدة **النهار**، ٨ آب ٢٠٠٦. وقد تحدّث الباحث الإسرائيلي «سباير» عن «التأثير الخلّاق» (Creative effect) لأسلحة «حزب الله» المضادّة للدروع. Spyer, 'Lebanon 2006: The Unfinished War'.

١٠٦ Ibid.
وقارن بـ: جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

١٠٧ ساطع نور الدين، «محطة أخيرة: أوهام»، جريدة **السفير**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

وخارجها، من أجل إقامة شرخ بينها وبين «حزب الله»، وبينه وبين اللبنانيّين. وعلى الرغم من ذلك، فقد فشلت تلّ أبيب في تحقيق البنود (١، و٢، و٣، و٦) من مخطّطاتها، ذلك أنّ صمود «المقاومة الإسلامية» في الميدان العسكري، والمقاومة الدبلوماسية-السياسية النشِطة لرئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، فرضَتا على إسرائيل تخفيف شروطها، لتكتفي باثنين، هُما: إطلاق الأسيرَين، وانسحاب «حزب الله» إلى شمالي نهر الليطاني[١٠٨].

ج) أهداف حزب الله: أبعد من إطلاق أسرى لبنانيّين في إسرائيل!

على الرغم من إعلان «حزب الله» أنّ الهدف من أسر الجنديّين الإسرائيليين هو تبادُلهما بأسرى لبنانيين يقبعون في سجون إسرائيل منذ سنين[١٠٩]، فإنه اعتبر الحرب «معركة الأمّة»، التي استعدّ لها منذ تحرير جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠[١١٠]. وعلاوةً على السلاح النوعي الذي كان يأتيه من إيران، كان «حزب الله» يحصل على مبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنويًّا لدعم ترسانته المجتمعية[١١١]، وجعلِها جاهزةً للتصدّي لإسرائيل متى قرّرت طهران أن تستخدم سلاحه ضدّ إسرائيل. وفي ضوء التجاذبات في المنطقة: عزل سورية، والمِلف النووي الإيراني، والحرب الإسرائيلية على غزة، طُرحت عدة احتمالاتٍ لأسباب عملية «حزب الله» غير المتعلّقة بإطلاق أسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية، وهي:

١. اختبار مدى تأثير نظرية «الكمّاشة الفدائية»، أي أن تحارب إسرائيل على جبهتين جنوبيةٍ وشمالية في آن (غزة-لبنان)، وهذا ما لم تعتَدْ عليه، باستثناء الحرب العربية-الإسرائيلية في العام ١٩٧٣، عندما نسّقت مصر وسورية هجومهما لتحرير أراضيهما المحتلّة في توقيتٍ واحد (الحرب الخاطفة Blitzkrieg).
٢. تخفيف الضغط على سورية، وإعطاء المجتمع الدولي الانطباع أنّ لبنان من دون عسكر سوري، سيصبح عُرضةً للفلتان، وأنّ صواريخ «حماس» من دون ضوابطَ سورية، ستشكل خطرًا على إسرائيل.

---

١٠٨ جريدة **النهار**، ١٧ تموز ٢٠٠٦.

١٠٩ Jon Lee Anderson, '*The Battle for Lebanon', The New Yorke*r, 6 August 2006 <www.newyorker.com/archive/2006/08/07/060807fa_fact> accessed 23 April 2013.
هذا ما أبلغه الدكتور علي فياض، أحد قيادي حزب الله، إلى الصحافي الأميركي.

١١٠ راجح الخوري، «أربع حروب متصلة؟!»، جريدة **النهار**، ٢ آب ٢٠٠٦، Anderson, 'The Battle for Lebanon'.

١١١ Elshan Hasanov, 'Lebanon-between Iran, Syria and Israel', POLS 444, Boğaziçi University, Department of Political Science and International Relations <www.pols.boun.edu.tr/uploads%5Cfiles%5C773.pdf> accessed 23 April 2013.

٣. تخفيف الضغطَين الأميركي والدولي على إيران في مِلفها النووي، وتحسين شروطها التفاوضية، عبر توجيه الرسائل إلى الغرب بأنّ اشتداد الضغط على إيران يمكن أن يرتدّ على إسرائيل عبر مهاجمتها من قِبل «حزب الله»[١١٢].

٤. تغيير قواعد اللعبة في الداخل اللبناني، بعد محاصرة «حزب الله» من قِبل «قوى ١٤ آذار» بوجوب التخلّي عن سلاحه، والانخراط في سياسة الدولة الدفاعية لتصبح هي صاحبة القرار في حالتَي السِلم والحرب (طاولة الحوار الوطني).

لقد صرّح الأمين العام لِـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله أنّ إسرائيل لن تستعيد جُنديَّيْها الأسيرَين عن طريق الحرب، وألّا وسيلة أمامها سوى التفاوض وتبادُلها مع أسرى لبنانيّين[١١٣]. وبعد يومين على اندلاع الحرب، وصف نصر الله ما يجري بأنه «ليس ردّ فعل على عملية الأسر، وإنما تصفية حساب مع الشعب اللبناني والمقاومة والجيش». وقال: «نحن ذاهبون إلى الحرب المفتوحة ومستعدّون لها، حربًا على كل صعيد، إلى حيفا... إلى ما بعد حيفا، وإلى ما بعد ما بعد حيفا»[١١٤]، في إشارةٍ إلى أن صواريخ حزبه يمكنها أن تطال أماكنَ بعيدةً في قلب إسرائيل.

من هنا، لم يكن متوقّعًا أن تنتهي الحرب بسرعة، ولا أن تكتفي إسرائيل باستعمال أسلحتها الجوّية والبحرية لتدمير مرافق لبنان ومنشآته وقتل شعبه، بل أن تتحول الحرب في مراحلها النهائية إلى حرب برّية تحفّظ الجيش الإسرائيلي على خوضها يوم اندلع القتال. ونظرًا إلى همجيّة العدو الإسرائيلي، وأهدافه التدميرية الواسعة، فقد تولّد شعور في لبنان بأنّ ما تحقّق من إنجاز بتحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠، على وشك الانهيار، وأن لبنان قد يعود محتلًّا من قِبل إسرائيل[١١٥]. وفي الوقت نفسه، تسبّبت إخفاقات الجيش الإسرائيلي على الأرض، وتمكُّن «حزب الله» من استهداف مناطق في شمال إسرائيل بشتى أنواع الصواريخ، بذُعرٍ في الدولة العبرية وحالات قلقٍ وتشاؤم، بخاصة عندما لم يحقق الجيش الإسرائيلي من أهدافه السياسية سوى ما يتعلّق بنشر وحدات «اليونيفيل» (= UNIFIL United Nations Interim Force in Lebanon) والجيش اللبناني في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والحدود مع إسرائيل[١١٦].

---

١١٢ عبد الكريم أبو النصر، «حسابات سوريا وإيران وإسرائيل في الحرب الراهنة. تعبئة دولية لإنقاذ لبنان ومواجهة انقلاب إقليمي»، جريدة **النهار**، ٤ آب ٢٠٠٦.

١١٣ جريدة **النهار**، ١٣ تموز ٢٠٠٦.

١١٤ نقلًا عن: جريدة **اللواء**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

١١٥ جهاد الزين، «مصارحة مع السيد خامنئي»، جريدة **النهار**، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.

١١٦ Spyer, 'Lebanon 2006: The Unfinished War'.

٣. خلافات اللبنانيين حول العملية: على توقيتها، أم على أهدافها الخارجية؟

عشية الحرب، ساد في لبنان منطقان: يتعلق الأول ببناء الدولة اللبنانية، كمؤسّسة تُمسك بقرارها وشعبها وجيشها، وتبسُط سيادتها على أرضها، وتقيم العدالة بين مواطنيها، والثاني، منطق «الدولة-المقاومة»، الذي يسلُب الدولة قرارها في الحرب والسلم، ويُضعفها داخليًّا وتجاه الخارج. ويتمثل المنطق الأول بقوى ١٤ آذار، التي هي عبارة عن تحالُفٍ سُنّي-درزي-ماروني، يُحمّل سورية مسؤولية اغتيال الحريري، ويميل إلى دول الاعتدال العربية، وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية، وإلى الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا اللتين أعلنتا تأييدهما لِـ«ثورة الأرز»، وتعهّدتا بدعم لبنان لتحقيق الديمقراطية فيه بعد الانسحاب السوري منه. وتمثل المنطق الثاني بقوى ٨ آذار، نسبةً إلى الحشد الجماهيري الضخم الذي أقامته في ساحة رياض الصلح في ذلك التاريخ، وأعلنت فيه «الوفاء» لسورية. وضمّ هذا التكتل «حزب الله» كرافعةٍ له، إلى جانب «حركة أمل»، وأحزابٍ علمانية، وبعض القوى السنيّة الصغيرة المُعارضة لتيار المستقبل، فضلًا عن قوى مارونية، مُمثَّلة بالعماد ميشال عون وسليمان فرنجية وغيرهما. وقد اعتبرت «قوى ٨ آذار» نفسها جُزءًا من محورٍ يمتدّ من إيران إلى سورية وضفاف المتوسط، يُناهض الوجود الأميركي في المنطقة، ويعتبر أن الصراع مع إسرائيل مستمر. وكانت بؤرة الخلاف بين الكتلتين هي تنفيذ القرار الأممي رقم ١٥٥٩، وسلاح «حزب الله»، بين أن يكون تحت إشراف الجيش اللبناني وبإمرة الدولة اللبنانية، وبين أن يكون مستقلًّا عن الدولة، ويُقرّر بنفسه في استراتيجية لبنان الرسمية تجاه إسرائيل، أي حالتَي السلم والحرب معها.

وتحت هذين العنوانين الكبيرين، عُقدت منذ آذار ٢٠٠٦ «طاولة الحوار الوطني» التي جمعت حولها القيادات اللبنانية، بعيدًا عن المؤسّسات الدستورية والندوة البرلمانية، لبحث الخلافات حول سلاح المقاومة، وتداعيات القرار ١٥٥٩، والعلاقات مع سورية وترسيم الحدود معها (تحديد تبعيّة مزارع شبعا)، فضلًا عن السلاح الفلسطيني في المخيّمات وخارجها. لكنّ هذه الجلسات انهارت بفعل الحرب الإسرائيلية على لبنان. وفي كل الأحوال، كانت «طاولة الحوار الوطني» تكاذُبًا سياسيًّا من الدرجة الأولى. وباستثناء ما يتعلّق بالسلاح الفلسطيني المنتشر خارج المخيمات، وترسيم حدود لبنان مع سورية، لم تجرِ مناقشة أكثر الأمور حساسيةً وخطورة بعمق للتوصل إلى وفاق حولها، وهي السياسة الدفاعية للبنان، وكيف يمكن الإبقاء على سلاح «حزب الله» ضِمن منظومة دفاعية تجعل من لبنان دولةً تُمسك بقرار السلم والحرب تنخرط فيها

المقاومة؟ وفي هذا الصدد، قال وليد جنبلاط في ٦ آذار ٢٠٠٦ إن مهمّة «حزب الله» العسكرية قد تحققت بتحرير الجنوب، وطلَب من حسن نصر الله أن يتبنّى «أجندة لبنانية»[١١٧]. وحتى ما جرى الاتفاق عليه في «طاولة الحوار» حول نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيّات، وتنظيم السلاح داخلها، وترسيم الحدود مع سورية، لم يجد طريقه إلى التنفيذ[١١٨]. ثم جاءت الحرب، لتفجّر كل هذه الخلافات مرّةً واحدة، خصوصًا مع تبعية القوّتين اللبنانيتين لأحد المِحورَين الإقليميَّين، الأميركي والإيراني-السوري.

أ) عملية الأسر: جدال لبناني أم تصفية حساب؟

- «أجندة «حزب الله» الإيرانية

لم ينحصر الاصطفاف الطائفي والمذهبي في لبنان خلال مرحلة ما بعد اغتيال الحريري حول الحقِبة السورية فحسب، بل شمل إيران كذلك، حيث وُجّهت الاتهامات إلى «حزب الله» بأنه ذراعُها في لبنان، ومُستنسَخ من «الحرس الثوري الإيراني»، أو حتى أنه من صُنعها[١١٩]. لكنّ الحزب يعتبر نفسه جُزءًا من أمّة إسلامية مِحورُها إيران، ويُحرّكه مشروع إنشاء دولةٍ إسلامية في لبنان على الطراز الإيراني، في حال توافرت الظروف لذلك[١٢٠]. وفي الثمانينات، كانت طهران تدعم فكرة حكومة إسلامية في لبنان كشرط لوضع حدّ للحرب الداخلية[١٢١]. وفي العام ١٩٨٦، أصدر علي خامنئي، الذي كان يشغل يومها مهامّ رئاسة الجمهورية الإسلامية، فتوى قضتْ بِـ«ضرورة تسلُّم المسلمين الحكم في لبنان، كونهم أكثرية الشعب»[١٢٢]. وقد حافظ الحزب بعد انتهاء حرب لبنان على تلقّي التكليف الشرعي والسياسي من «الولي الفقيه». واستمرّت هذه التبعية بوتيرةٍ تصاعدية،

---

١١٧ Stephan, Les Libanais invincibles, 125.

١١٨ «قوى سياسية لبنانية تناقش مشكلة السلاح في البلاد»، موقع: **أخبار الشرق الأوسط** <www.easternmednews.com/index.php/permalink/5428.htm> accessed 2 October 2012.

١١٩ يعترف آية الله محمد حسن أختري، سفير إيران السابق في دمشق حتى العام ٢٠٠٨، أن فكرة ولادة «حزب الله» تعود إلى آية الله علي أكبر محتشمي، سفير إيران في سورية في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وأن «حزب الله» ابن شرعيّ للثورة الإيرانية. انظر: منال لطفي، «حزب الله وحماس والجهاد أبناء شرعيون للثورة الإيرانية»، جريدة **الشرق الأوسط**، ملفات الشرق الأوسط، ١٤ أيار ٢٠٠٨.

١٢٠ نعيم قاسم، **حزب الله: المنهاج والتجربة والمستقبل**، بيروت ٢٠٠٢، ص٣٨.

١٢١ نقلًا عن: لوران/بصبوص، **الحروب السرّية**، ص٢٧٩-٢٨٠.

١٢٢ نقلًا عن: شرارة، **دولة حزب الله**، ص٣٤٢.

وصولًا إلى قيام المحور الإيراني-السوري منذ حَزيران عام ٢٠٠٦، ثم اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز من العام نفسه[١٢٣].

بعد العام ٢٠٠١، شعر الحزب بأنّ «الوليّ الفقيه» مُستهدَف من قِبل المشروع الأميركي في المنطقة للقضاء على الأنظمة المارقة، ولم يعد هناك أدنى شكّ عند المُراقبين في أنّ الحزب ينحاز إلى إيران، غير مكترثٍ بمصالح لبنان الوطنية. فـ«عندما يتعرّض مركز «الوليّ الفقيه» [إيران] إلى خطر خارجي يستهدف وجوده السياسي ونظامه الإسلامي، فلا تعود المسألة تتعلق برابط الدين فحسب، بل في الوجود السياسي للنظام الإسلامي الذي يُمثله «الولي الفقيه» المُستهدَف من قِبل الإمبريالية الأميركية. فتتلاشى عندها الحدود الفاصلة ما بين الديني والسياسي، وبين الأمّة والوطن، ما يستوجب ويستلزم تضافُر كل قوى «الهلال الشيعي» للردّ السياسي والعسكري على العدوان»[١٢٤].

إن عدم الفصل الدقيق بين حدود «الأمة» وحدود «الوطن»، والتحالف المطلق لحزب الله مع سورية وإيران، ثم خَطْف الجُنديَّين الإسرائيليين، هو ما جعل «قوى ١٤ آذار» تُوجّه الاتهامات إلى الحزب بأنه ليس حركةً وطنية، وأنه يدافع عن «أجندة» إيرانية سورية، ويُشكل امتدادًا للمشروع الإيراني-السوري في المنطقة[١٢٥]، وأنّ ما تُزوّده به إيران من سلاح صاروخي وبِنًى تحتيةٍ عسكرية في الجنوب، ودعمٍ مالي طائل، جعل منه خطّ الدفاع الأول عن المُفاعل النووي الإيراني، بمعنى تحويل لبنان إلى ساحة صراعٍ تخُوضها إيران في جبهتها الأمامية (لبنان) ضدّ الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل. واستنكرت «قوى ١٤ آذار» أن يكون قرار الحرب بيد «حزب الله»، وليس بيد الحكومة اللبنانية، وهو ما جعل لبنان من دون سلطة، وأشبه بحكومة محمود عباس في غزة التي لا سلطة لها، حيث تملك «حماس» القرار، فتأسِر جنديًّا إسرائيليًّا في غزة من دون إعلامه بذلك، بينما يأسر «حزب الله» جُنديَّين إسرائيليين داخل «الخط الأزرق» ويقتل ثمانيةً آخرين، والحكومة اللبنانية مُغيّبة، على حدّ قول أحد الصحافيّين المُراقبين[١٢٦].

---

١٢٣ Stephan, Les Libanais invincibles, 117.

١٢٤ نقلًا عن: عبد الرؤوف سنّو، «الحرب الإسرائيلية-اللبنانية ٢٠٠٦. الخلفيات والمواقف والأبعاد»، مجلة **حوار العرب** (بيروت) ٢٢ (٢٠٠٦)، ص٣٨.

١٢٥ International Crisis Group, 'Hizbollah and the Lebanese Crisis', Middle East Report no. 69, 10 October 2007 <www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/israel-palestine/069-hizbollah-and-the-lebanese-crisis.aspx> accessed 24 April 2013.

١٢٦ إميل خوري، «مخاوف من مُضيّ إسرائيل في عملياتها حتى تحقيق أهدافها. هل تؤدي المواجهة إلى تنفيذ ما تبقّى من القرار ١٥٥٩؟»، جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من نفي الحزب أية تبعيةٍ له لسورية أو لإيران، فإنّ الداخل اللبناني تأثّر بموقفين:

١. التصريحات التي صدَرت قبل الحرب الإسرائيلية على لبنان وفي أثنائها من قِبل القيادات الإيرانية (علي خامنئي، وعلي أكبر محتشمي[١٢٧]، ومحمود أحمدي نجاد، وعلي لاريجاني، ومحمد مهدي آصفي) والتي ربطت كُلها بين مِلف إيران النووي وما يجري في لبنان، واعتبرت أنّ أي مسّ بالملف سيجعل الشرق الأوسط، من باكستان إلى لبنان، جحيمًا. وفي هذا المعنى رفض علي خامنئي-الذي أصبح مُرشد الثورة الإسلامية منذ العام **١٩٨٩**-بُعيد اندلاع الحرب على لبنان، نزع سلاح «حزب الله»، وتعهّد بمساعدته ضدّ إسرائيل[١٢٨]، وبانتهاز الفرصة المُناسبة لتدمير إسرائيل، كما جاء في الخطاب الإيراني[١٢٩].

٢. خطاب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله لمحطةٍ تلفزيونية محلّية بالقول: «لم نُفكّر، ولو واحد في المئة، أنّ الأَسْر من شأنه أن يؤدّي إلى حربٍ في هذا الوقت وبهذا الحجم». وتوجّه نصر الله إلى مُحاورِه سائلًا: «لو سألتني إذا كنت أُقْدِم على العملية، لو كنتُ عرفتُ في ١١ تموز أنها ستؤدّي إلى حربٍ من هذا القبيل، أقول: لا، تمامًا لا». وأضاف نصر الله، أنه لم يعتقد أنه ستكون هناك جولة ثانية من القتال مع إسرائيل؛ «لأن الحالة الإسرائيلية الراهنة والمُعطيات المتوافرة، تقول لنا إننا لا نتوجه إلى جولةٍ أخرى»[١٣٠].

هذا التصريح للأمين العام لحزب الله حول «الخطأ في التقدير» بالنسبة إلى الردّ الإسرائيلي المُتوقّع على عملية أسر الجُنديَّين، جعل «قوى ١٤ آذار» تستفيد منه للضغط على الحزب وتصفية الحساب معه، مُتهمةً إياه بجرّ البلاد إلى كارثة لا تخدم مصالح

---

١٢٧ هو مؤسّس «حزب الله» في لبنان كما ورد، وسفير إيران في سورية، ووزير داخلية إيراني.

١٢٨ نصير قطيش، «حكومة السنيورة الانفصالية في دولة حزب الله»، جريدة **النهار**، ١٨ تموز **٢٠٠٦**.

١٢٩ هناك تصريحات كثيرة للقيادات الإيرانية حول تدمير إسرائيل وإزالتها من الوجود في حال هاجمت المفاعلات النووية الإيرانية، وآخرها لقائد «الحرس الثوري الإيراني» محمد الجعفري في شهر أيلول **٢٠١٢**. انظر: داود البصري، «النظام الإيراني... تدمير إسرائيل، أم حرق الخليج العربي؟»، جريدة **السياسة** (الكويت)، ١٨ أيلول **٢٠١٢**.
<www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/209129/reftab/92/Default.aspx> accessed 10 May 2013.

١٣٠ نقلًا عن: مقال الصحافي الإسرائيلي الأميركي المولد Herb Keinon, 'Nasrallah: I Would Not Have Kidnapped Troops Had I Known the Outcome', *Jerusalem Post*, 28 August, 2006.

لبنان، بل إيران وسورية. فردّ السيد حسن نصر الله مُتوعّدًا «المتآمرين» على الحزب و«المتواطئين» ضدّه بالحساب، وذلك بقوله في أُولى إطلالاته التلفزيونية عقب العدوان مباشرة: إنّ الحزب يُصرّ على «المواجهة المفتوحة» مع إسرائيل «شاء اللبنانيون [ذلك] أم أبَوا»[١٣١]. وسوّغ نصر الله العملية بأنّ «طاولة الحوار الوطني» أيّدت بالإجماع المقاومة ضدّ إسرائيل من أجل تحرير ما تبقّى من الأراضي اللبنانية المحتلة، ولم تطلب نزع سلاحها[١٣٢]. والواقع أنّ السياسيّين اللبنانيين ما كانوا يجهلون مخطّطات حزب الله لخطف جنود إسرائيليّين من داخل «الخط الأزرق»، وقد حاول الحزب ذلك مِرارًا ما بين العامَين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، وكان آخرها في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، ولكنه لم ينجح في ذلك[١٣٣]. من هنا، يمكن الافتراض أنّ عملية ١٢ تموز لم تشكّل مفاجأة لقوى ١٤ آذار، ولا لإسرائيل التي كانت تترقّب ذلك، خصوصًا بعد خطف الجندي شاليط في قطاع غزة[١٣٤].

- تباين المواقف السياسية والشعبية في لبنان من عملية أسر الجُنديَّين

فور وقوع عملية أسر الجنديين الإسرائيليين، استغلّتها «قوى ١٤ آذار» لشنّ حرب سياسية وإعلامية على «حزب الله». وأمّا بالنسبة إلى «تيار المستقبل»، الذي فتَرتْ علاقتُه بحزب الله منذ سعي الأخير إلى ملء الفراغ الذي نتج عن الانسحاب السوري من الساحة اللبنانية، عسكريًّا وسياسيًّا، وإعلانه «وفاءَه» لسورية، فقد أيّد زعيمه سعد الحريري موقف السعودية من الحزب، التي اعتبرت ما أقدم عليه «مغامرة» وضعت لبنان والعرب في موقف حرج. وأبلغ الحريري پونيت تالوار (Puneet Talwar)، أحد كبار الموظفين في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، بعد أقل من أسبوعين على وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، أن سورية وإيران تُهرّبان الأسلحة برًّا إلى «حزب الله». ورأى الحريري أنه من الصعب تشجيع الاستثمار في لبنان، إذا بقي «حزب الله» مسلّحًا. فطالب بنزع سلاحه، وبتسليح الجيش اللبناني ليفرض سلطته على الأراضي اللبنانية كافة. وأضاف الحريري، أنه في ضوء تفرُّد الحزب بقرار السلم والحرب، لن يشارك في طاولة حوار لا جدوى منها. وعزا ذلك إلى خوفه على حياته من الجلوس

---

١٣١ نقلًا عن: نصير الأسعد، «بين كلام نصر الله في إطلالته الإعلامية حول «المحاسبة» و«عدم التسامح» وموافقة الحزب على سيادة الدولة وتفويض الحكومة. مخاطر عدم تقدّم «حزب الله» بسرعة نحو «دولة الطائف»»، جريدة **المستقبل**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

١٣٢ جريدة **اللواء**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦، و**النهار**، التاريخ نفسه.

١٣٣ Benn, ‘La guerre contre le Liban’.

١٣٤ Ibid.

في غرفة واحدة مع حسن نصر الله الذي يعرف الإسرائيليون أين هو بالتحديد. واعتبر الحريري في ما بعد أن انتشار الجيش اللبناني في الجنوب كان أكبر ضربة وُجّهت إلى «حزب الله» في حياته[١٣٥].

كما انتقدت القيادات المارونية في «قوى ١٤ آذار»، المُشارِكة في الحكومة، بشدّة «تفرُّد الحزب بقرارات مصيرية لا تُعرف نتائجها، وقد تؤدّي بلبنان إلى المجهول»[١٣٦]. ورأى وليد جنبلاط، أبرز صقور «قوى ١٤ آذار» في ذلك الحين، أنّ توقيت عملية أسر الجنديّين الإسرائيليّين كان خطأ، لأن القيادات اللبنانية كانت تناقش وقتها وسائل دمج «حزب الله» في الجيش والدولة اللبنانية (طاولة الحوار الوطني)[١٣٧]. واعتبر الزعيم الدرزي أن ما يحدث في لبنان يوحي كأنّ سورية وإسرائيل متفقتان على تدمير لبنان وتتكاملان في ذلك[١٣٨]: سورية من خلال فرض هيمنتها على لبنان وتدمير حياته السياسية والمؤسساتية والمجتمعية واقتصاده[١٣٩]، وإسرائيل التي تستعمل آلتها العسكرية لتحقيق الغاية ذاتها بتدمير بناه التحتية وقتل شعبِه. وتمنّى جنبلاط على السيد حسن نصر الله أن يضع مصلحة لبنان فوق مصلحة كلٍّ من سورية وإيران[١٤٠].

وكان قد سبق لجنبلاط خلال العام ٢٠٠١، أنْ قال إن هجمات «حزب الله» ضدّ إسرائيل التي استمرّت بعد التحرير تترُك آثارًا كارثية على لبنان، ورأى أنّ على لبنان أنْ يُقرّر ماذا يريد أن يكون: هانوي أم هونغ كونغ؟، وقال تحديدًا: «إذا كنا نحن اللبنانيين نختار خيار هانوي، فإنه ينبغي علينا حشد كل الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة من أجل الاستمرار في المواجهة [مع إسرائيل]، ولكن ليس بوسعنا أن نُطعم الناس شعارات. علينا أن نقدّم لهم احتياجاتِهم حتى يكون بوُسعِهم الصمود بصلابة أمام متطلبات النضال. ومع ذلك، فإنه ليس بوسع لبنان أن يكون هونغ كونغ وهانوي معًا»[١٤١].

---

١٣٥ «الحريري: لنتخلّص من بشار وبديله خدّام والإخوان»، **وثائق ويكيليكس**، 06- BEIRUT 2735، ٢٤ آب ٢٠٠٥. نقلًا عن:
<www.arablocalnews.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog> accessed 2 October 2012.

١٣٦ نقلًا عن: جريدة **السفير**، ١٣ تموز ٢٠٠٦.

١٣٧ جريدة **النهار**، ١٨ تموز ٢٠٠٦.

١٣٨ جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

١٣٩ حول الآثار السلبية للاحتلال السوري للبنان، راجع الفصل الثاني.

١٤٠ جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

١٤١ نقلًا عن: زيسر، **باسم الأب**، ص ٤٠٤.

أما «تكتل التغيير والإصلاح» بزعامة ميشال عون، غير المُمثَّل في حكومة السنيورة، فلم يُوجّه انتقادًا مباشرًا إلى «حزب الله»، بسبب التفاهم المعقود بينهما منذ شباط ٢٠٠٦[١٤٢]. إلا أنه طالب بوقف فوري لإطلاق النار، تمهيدًا للتوصل إلى وقف دائم له. ورأى أنّ على الدولة اللبنانية أن تبسط سيادتها على كامل أراضيها، لكن ليس من خلال الحرب الإسرائيلية التدميرية[١٤٣]. أمّا رئيس الجمهورية إميل لحّود، فامتدح من جهته «المقاومة الإسلامية» وزعيمها حسن نصر الله، وأعلن أن لبنان لن يتخلى عنها[١٤٤]. كما أيدت المعارضة الحليفة لحزب الله والتابعة لسورية عملية أسر الجنديين، مُعتبِرةً أن المقاومة لا تتوقف عند انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان.

ولتمتين اللُّحمة الوطنية، عُقدت في بكركي قمة روحية إسلامية-مسيحية في الأول من آب عام ٢٠٠٦، استهلّها البطريرك صفير بكلمة حمّل فيها إسرائيل مسؤولية القتل والخراب، وركز على الوحدة الوطنية كعامل استراتيجي لتجاوز المحنة. ووصف المجتمعون العدوان الإسرائيلي بأنه «وحشي وهمجي مدمّر يعكس الكراهية والحقد والانتقام من لبنان، أكثر مما كان يعكس من ردّ فعلٍ على عملية أسر اثنين من الجنود الإسرائيليين». وكان اللافت في بيان القمة التشديد على الوحدة الوطنية «التي كانت وستبقى الأساس لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي والتصدي له، والتي يشكل «حزب الله»، الذي يُمثل شريحة أساسية من المجتمع، أحد مقوماتها»[١٤٥]. صحيح أن البيان اعترف بمقاومة «حزب الله» كرافد أساسي من مقومات مقاومة لبنان لإسرائيل، إلا أنه لم يتطرق إلى عملية أسر الجُنديّين، ولا ألقى بالمسؤولية على هذا أو ذاك، وكان الدخول في هذا الموضوع ينسف الغاية من القمة.

وعلى الصعيد الشعبي، انقسم اللبنانيون إلى فريقين: فريق مع المقاومة ومُؤيّد لِما قامت به، وفريق ضدّها، ورافض للعملية. لكنّ ما جمعهما معًا هو تأجيل النقاش في الموضوع وما هو أبعد من النقاش، إلى حين يكون لبنان قد تجاوز محنة العدوان[١٤٦]. من ثَم، فقد كان هناك بالفعل تخوُّف على «الوحدة الوطنية» بعد وقف إطلاق النار، من ناحية أن يعمد اللبنانيون إلى «إطلاق النار» على بعضهم، خصوصًا في ظلّ استثناء إسرائيل عمدًا

---

١٤٢ حول هذا التفاهم، راجع ص٤٢٧-٤٢٩ من الفصل الرابع.

١٤٣ جريدة **النهار**، ١٨ تموز ٢٠٠٦.

١٤٤ المرجع السابق، التاريخ نفسه.

١٤٥ نقلًا عن: **يوميّات الحرب على لبنان تموز-آب ٢٠٠٦**، مرجع سابق، ص٨. جريدة **السفير**، ١٣ تموز، ص ٧٥.

١٤٦ جنى نصر الله (تحقيق)، «اللبنانيون في الحرب معسكران متواجهان، وما ينقص الشارع تكملة الشاشات»، جريدة **النهار**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦. وقارن بمقال: فاديا كيوان، «لماذا لا يتحول الملعب منبرًا؟»، جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦.

قصف محطات توليد الكهرباء ووسط بيروت وجسورها... وغيرها، بضغطٍ أميركي-فرنسي-أوروبي-تركي، ما جعل قوى «المعارضة اللبنانية» تشكك في وجود تفاهمات بين شخصيات في «قوى ١٤ آذار» وبين تل أبيب (اتهامات حسن نصر الله لاحقًا، وأنه يملك الوثائق حول تورُّط بعض اللبنانيين مع إسرائيل). لكن المصيبة وحّدت اللبنانيين، ما دامت القنابل الإسرائيلية تتساقط على لبنان، فالتفُّوا حول حكومتهم، واحتضنوا النازحين من جرّاء العدوان الإسرائيلي، من دون أي اعتبار لانتماءاتهم الحزبية أو الدينية[١٤٧]. أمّا سكان الضاحية الجنوبية، فقاموا بتوزيع الحلوى وإطلاق المفرقعات احتفالًا بأسر المقاومة الإسلامية الجُنديَّين الإسرائيليين، بينما رفع الجنوبيون المُهجَّرون والمُدمَّرة بيوتُهم وقُراهم علاماتِ النصر والصمود «فداءً للسيد حسن»[١٤٨].

لقد اعتبر الباحث الماركسي كريم مروّة خلال مؤتمر «ثقافة الحياة»، الذي عُقد في بيروت في ١٩ تموز ٢٠٠٧، أي بعد عام على الحرب الإسرائيلية على لبنان، أنّ ثقافة الاستشهاد والصمود هذه، التي يُروّجها «حزب الله» بين الشيعة هي «نموذج مُعادٍ لثقافة الحياة، [حيث] أدّت سياسته وعلاقاته في لبنان وفي خارجه إلى تعطيل الحياة في البلاد في مرافقها كلها، وبقاء حياة الناس ومصالحهم مؤجّلة ومُستنفرة»[١٤٩].

ب) هجوم «حزب الله المُضادّ: تبرئة الحكومة وتخوين الخصوم

في مَعرِض ردّ السيد حسن نصر الله على مُنتقدي العملية، برّأ الحكومة اللبنانية من المسؤولية عنها، باعتبار أنّ العملية التي قامت بها المقاومة الإسلامية كانت عملًا فرديًّا[١٥٠]. صحيح أن «صكّ البراءة» هذا أبان أن الحكومة اللبنانية لا تدعم سياسة «حزب الله»، ما أفادها في تحرُّكها الدبلوماسي تجاه العرب والمجتمع الدولي لوقف إطلاق النار، إلا أن المواقف في داخل مجلسها تباينت بين الأكثرية (المُوالاة، أو قوى ١٤ آذار) وبين كتلة

---

١٤٧ **يوميّات الحرب على لبنان تموز-آب ٢٠٠٦**، ص٨.

١٤٨ جريدة **السفير**، ١٣ تموز ٢٠٠٦.

١٤٩ نقلًا عن: كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص٣٧٤-٣٧٥. وقارن بالمؤلف نفسه: «ثقافة الحياة وثقافة الموت في لبنان. الجدل حول ثقافتين إنما هو ورقة تين تخفي وصمة الجميع بالطائفية والمناطقية»، موقع: **تيار المستقبل**. وينتقد ديب المؤتمر من ناحية أنه لم يقدّم تعريفًا أكاديميًّا مقنعًا لثقافة الحياة، وأن ما دار من جدل في خلال المؤتمر أخفى ثقافة طائفية ومناطقية.
<www.almustakbal.com/archive/06092007/pages1/libano1.html> accessed 2 October 2012.

١٥٠ جميل بغدادي، «الحروب الإسرائيلية في عامَي ١٩٨٢ و٢٠٠٦، وصولًا إلى الفيتو الأميركي ضدّ إعلان الدولة (٢)»، موقع: **نبض سوريا**، ٣ تشرين الثاني ٢٠١١.
<www.nabd-sy.net/index.php/drasat/11804198220062.html> accessed 2 October 2012.

المعارضة، وبخاصة وزراء «حزب الله» و«حركة أمل»، عندما صرّحت حكومة السنيورة أنها «لم تكن على علم [بما جرى]، وهي لا تتحمل مسؤوليته، ولا تتبنّى ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية»[١٥١]، بينما سجّل وزراء «حزب الله» و«حركة أمل» تحفُّظهم على تلك العبارة[١٥٢]. وعلى ما يبدو، فضّلت حكومة السنيورة التنصُّل من عملية الحزب في سبيل الحصول على تعاطُف دولي معها، تستثمره لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان. وقد جاء الموقف الحكومي هذا، بعد تصريح السفير اللبناني في واشنطن، فريد عبود، بأن الحكومة اللبنانية تدعم عمليات المقاومة[١٥٣]. واعتبر الرئيس أمين الجميّل أن الحكومة اللبنانية مغلوبٌ على أمرها بإعلان براءتها من عملية حزب الله، مُطالِبًا إياها بتحمُّل مسؤولياتها وأن «تُناط القرارات المتعلقة بالحرب والسلم بالحكومة اللبنانية»[١٥٤].

ومن ناحية أخرى، دلّ تنصُّل الحكومة اللبنانية من عملية «حزب الله» على أنّ الدولة اللبنانية، التي حمّلتها إسرائيل مسؤولية عملية الحزب، غائبةٌ وغير موجودة على الأرض، ولا تملك قرار السلم والحرب. إذ إنّ صك البراءة» الذي منحها إياه الأمين العام لحزب الله، أبان بوضوح عجزها عن ممارسة سيادتها على شعبها وأرضها وحدودها. ورغم تباين المواقف في داخل الحكومة، فقد وافقت مُجتمعةً على طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي. وبعد مؤتمر روما في **٢٦** تموز[١٥٥]، بدت الحكومة أكثر تماسكًا تجاه «إعلان روما»، وخصوصًا ما يتعلق منه بخطاب السنيورة من على مِنبره، وتطبيق القرار **٤٢٥** واستعادة «مزارع شبعا»[١٥٦]، وأخيرًا صدور القرار **١٧٠١**. وفي غمرة السجال الداخلي، وصف «حزب الله» «قوى ١٤ آذار» بأنها صنيعة الولايات المتحدة، واتهمها بأنها تُنسّق معها ومع إسرائيل.

إن اجتماع قوى ١٤ آذار بوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس (Condeleezza Rice) في مبنى السفارة الأميركية في عوكر بتاريخ **٢٤** تموز **٢٠٠٦** -أي في ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان- والقُبلة الحميمة التي طبعها الرئيس فؤاد السنيورة على وجنتَي رايس، في وقتٍ كانت فيه القنابل والصواريخ الأميركية الصُنع تتساقط على المدنيّين

---

١٥١ نقلاً عن: جريدة **اللواء**، ١٣ تموز ٢٠٠٦.

١٥٢ **يوميات الحرب على لبنان تموز-آب ٢٠٠٦**، مرجع سابق، ص ١٠.

١٥٣ هشام ملحم، «حكومة السنيورة تحاول تدارُك الضعف الدبلوماسي في واشنطن ونيويورك»، جريدة **النهار**، ١ آب ٢٠٠٦. وتقرّر أن يرأس الوفد اللبناني في «الأمم المتحدة» الوزير طارق متري.

١٥٤ نقلاً عن: **يوميات الحرب على لبنان**، مرجع سابق، ص١٣ .

١٥٥ سيأتي الحديث عن مؤتمر روما في صفحة **٣٤٢**.

١٥٦ جريدة **النهار**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦.

اللبنانيين وعلى المرافق والمنشآت، أمران نُظر إليهما بسلبيةٍ شديدة، ذلك أنهما تزامنا مع مباركة واشنطن سياسة إسرائيل في تدمير لبنان، وإدعاء الإدارة الأميركية أنها تنشر الديمقراطية في هذا البلد، وتؤسّس لشرق أوسط جديد، تساعدها إسرائيل في رسمه، وفق المقولة الإيرانية[١٥٧]. كما أنّ تردُّد جيفري فيلتمان (Jeffrey Filtman)، السفير الأميركي في لبنان، يوميًّا على المسؤولين وعلى القيادات السياسية، وظهوره التلفزيوني المتواصل، كنجم سينمائي، أعطى مزيدًا من الانطباع بأن هناك شيئًا ما تحُوكه الإدارة الأميركية مع «المُوالاة». وكان قد سبق ذلك في أيار ٢٠٠٦ مشاركة بعض أعضاء «قوى ١٤ آذار» في حفل تكريم جون بولتون (John Bolton)، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وهو المعروف بانحيازه إلى إسرائيل. واعتبر «حزب الله» وشخصيات لبنانية غير محسوبة على الحزب، هذا السلوك لبعضٍ من «قوى ١٤ آذار» بأنه «وصمة لا تُشرّف أحدًا»[١٥٨].

وبناءً على ذلك، أصبح من يتحدث عن بناء الدولة اللبنانية التي تمسك بقرار السلم والحرب وتفرض سيادتها على أرضها وعلى شعبها، ومن يُحمّل النظام السوري مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في لبنان، ويعمل على الحؤول دون عودته مجددًا إلى لبنان، أو حتى استعادته شيئًا من نفوذه السابق، أو من يطالب بنزع سلاح «حزب الله»، هو في المحور الأميركي-الإسرائيلي. وفي المقابل، مَن يريد تحرير ما تبقى من أرض جنوب لبنان عبر المقاومة المسلّحة، ومواصلة الصراع مع إسرائيل حتى انتهاء كل مكونات هذا الصراع، ويتلقى الأموال والأسلحة من إيران، هو في المحور الإيراني-السوري المُناهض للمحور الأميركي-الإسرائيلي. كذلك، من يُشجّع على استثمار المال الخليجي في البلاد، أو يتلقى المساعدات من دول الخليج، هو في المحور السعودي.

وبنتيجة التموضعات السياسية والأيديولوجية، دخل لبنان في نفق مفردات وتراشُقٍ بالمصطلحات: «قرار السلم والحرب»، و«المغامرة غير المحسوبة»، و«المحاسبة»، و«التخوين»، و«العمالة»، و«الدولة الأمنية»، و«مكافحة الفساد»[١٥٩]... إلخ. وتبدّت الدولة اللبنانية بوصفها ذات رأسَين: دولة «حزب الله» المُقاومة، والدولة اللبنانية العاجزة. وسوف تتعايش هاتان «الدولتان» وفق ثُلاثية: «الشعب والجيش والمقاومة»، التي لا تعبّر عن حقيقة مواقف لبنانيّين يرفضون المقاومة من خارج سلطة الدولة، ويريدون أن

---

١٥٧ جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

١٥٨ نقلًا عن: «مسؤولون لبنانيون يستنكرون منح وسام الأرز للسفير الأميركي»، موقع: **سوريا نيوز**. <www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=29565> accessed 2 October 2012.

١٥٩ انظر: نصير الأسعد، «بين كلام نصر الله في إطلالته الإعلامية حول «المحاسبة...»»، مرجع سابق، وجهاد الزين، «تدقيق في مصطلحات يتداولها اللبنانيون»، جريدة **النهار**، ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

يمسك الجيش بالأمن الوطني[١٦٠]، في مقابل مواقف المُؤيّدين للمقاومة غير المُعترفين أصلاً بوجود الدولة اللبنانية، والذين ينتقدون عجز الجيش اللبناني.

٤. تفاعل العرب مع الحرب: حكوماتٌ عاجزة وجماهيرُ في الشارع

مرّت مواقف الحكومات العربية من الحرب الإسرائيلية على لبنان، انطلاقًا من عدم رغبتها في دخول الحرب ضدّ إسرائيل أو عدم قدرتها على ذلك، في ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى**: هي قصيرة الأمد، حيث وجّهت الدول العربية الرئيسة، المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، انتقاداتٍ لاذعة إلى ما أسمته «مغامرة» حزب الله، مُعتبرةً أنه يجرّ العرب إلى مواجهات «غير محسوبة» مع إسرائيل. وفي المقابل، كان هناك اتجاه مُضادّ لدولٍ مثل سورية واليمن، اللتين اعتبرتا أنّ عملية الحزب مشروعة ولا تتعارض مع مواثيق الأمم المتحدة. أما الاتجاه الثالث، فقد تشكل من المغرب والسودان وليبيا، ورأى أن «حزب الله» لم يرتكب جريمة عندما أسر الجنديين، ولكن كان عليه التنسيق مع الحكومة اللبنانية. والجدير بالذكر هنا، أن الرئيس سليم الحصّ انتقد بقسوة عدم فعالية الدول العربية في دفاعها عن لبنان، واتهم الأميركيين بأن التخطيط للحرب وُضع في مكتب نائب الرئيس ديك تشيني[١٦١] (Dick Cheney).
- **المرحلة الثانية**: حدث فيها تعديل في مواقف العرب تجاه ما يجري في لبنان، بعدما تبيّن أن مخططات إسرائيل تجاوزت بكثير مسألة أسر جُنديَّيها. من هنا، فقد بدأت المساعدات والهِبات العربية تتدفق على لبنان، وبخاصة من المملكة العربية السعودية. واتسمت تلك المرحلة بتحرُّك سعودي في اتجاه باريس وموسكو وواشنطن ولندن لإيجاد مخرج للأزمة، وحثّ الرئيس بوش على تأدية دورٍ أكثر فعاليةً من أجل وقف إطلاق النار.

---

١٦٠ ياسين سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

١٦١ جاء في الكتاب المفتوح القاسي الذي وجّهه الرئيس الحصّ إلى الحكّام العرب: «أمام ما نواجه في لبنان من مآسٍ وفواجع، كِدنا ننسى أنكم موجودون... كدنا ننسى وجودكم أيها الحكّام العرب لو لم يُذكّرنا بكم إيهود أولمرت، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، إذ قال ما حرفيتُه في ٢٠٠٦/٨/١: إنه يرحّب «بالدعم الدولي غير المسبوق وبمساندة الدول العربية التي اتخذت، للمرة الأولى في إطار مواجهة عسكرية بيننا وبين عرب، موقفًا ضدّ منظمة عربية». أنتم جبناء، فلا تتجرّؤون على عدم الامتثال لأوامر، لا بل لإملاءات الدولة العظمى...». نقلاً عن: جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦، وقارن بـ: **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.

- **المرحلة الثالثة** والأخيرة: وفيها حزم العرب أمرهم لدعم لبنان، سياسيًّا ودبلوماسيًّا، بعد مرور حوالى شهر على اندلاع الحرب. حيث كثّفت السعودية من انتقاداتها لواشنطن، من ناحية أنها لا تتخذ إجراءاتٍ حاسمة لوقف إسرائيل حربها ضدّ لبنان، وأنها مُلزَمة أخلاقيًّا بمنع إسرائيل من استخدام أسلحة أميركية في هجماتها على المدنيّين اللبنانيين[١٦٢]. وأكد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في بيروت بتاريخ ٧ آب، التضامن مع لبنان، وتبنّى «النقاط السبع» التي وضعها الرئيس السنيورة لوقف الحرب[١٦٣]. وبناءً عليه، ذهب وفد وزاري عربي إلى «مجلس الأمن الدولي»، وعمل على إدخال تعديلات على مشروع القرار الفرنسي-الأميركي، المُقترَح لوقف إطلاق النار، والمرفوض إيرانيًّا وسوريًّا[١٦٤]. وتكلّلت مساعي الوفد بصدور القرار ١٧٠١، الذي لم يُحقق جميع ما كان لبنان يتمناه[١٦٥]. بكلام آخر، وضع العرب أنفسهم، ربما للمرة الأولى، في موقع الشريك في المجتمع الدولي لا المُتلقّي لقرارات قواه العظمى، ما جعلهم لاعبين في قضيةٍ تعنيهم[١٦٦].

أ) دول الاعتدال العربية وسورية: المواجهة المنتظرة

- **مواقف الرياض ودول الاعتدال: ضدّ «المغامرة»**

منذ وقوع العدوان الإسرائيلي على لبنان، فاجأت السعودية الدوائر الدبلوماسية العربية والدولية بموقفها الحاسم المبكر وبمطالبتها بوجوب «التفرقة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، من دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها، ومن دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية»[١٦٧]. واعتبر البيان السعودي أن «الوقت قد حان حتى تتحمّل هذه العناصر المسؤولية الكاملة

---

١٦٢ جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦.

١٦٣ حول النقاط السبع، راجع ص ٣٤٠-٣٤٣.

١٦٤ روزانا بو منصف، «رفضها استقبال الوفد الدولي فوّت عليها فرصة ثمينة. مواقف دمشق عشيّة مؤتمر روما تبرز معركة الإقصاء»، جريدة **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

١٦٥ سحر بعاصيري، «فعل العرب!»، جريدة **النهار**، ٨ آب ٢٠٠٦.

١٦٦ حول حيثيات الجلسة ومحضرها، راجع: خليل فليحان، «النهار تنشر محضر الجلسة المغلقة لمجلس الوزراء العرب. خلاف على البيان الختامي بين السنيورة والمعلّم أنهاه موسى بتحيةٍ لصمود لبنان ومقاومته»، حيث زايد فيها الوزير المعلّم حول ضرورة توجيه التحيّة «للمقاومة الوطنية البطلة»، جريدة **النهار**، ٨ آب ٢٠٠٦.

١٦٧ نقلًا عن: راجح الخوري، «عطلة في جحيم البارود»، جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

وحدها عن أفعالها غير المسؤولة، وأن هذه العناصر وحدها مسؤولة عن إنهاء الأزمة التي خلقتها». كما تضمن البيان عبارة: «وستظل المملكة ساعيةً في سبيل أمن واستقرار المنطقة، باذلةً كُلَّ ما تستطيع لحماية الأمة العربية من البغي والتمادي الإسرائيليَّين»[١٦٨]. لكن الرجوع إلى الدولة اللبنانية، أو التشاور والتنسيق مع الدول العربية، كما جاء في البيان السعودي، كان يُفقِد عملية «حزب الله» من الناحية العسكرية عنصر المفاجأة المطلوب، حتى إن قياداتٍ في الحزب لم تكن على علم بتوقيت العملية.

على كل حال، فالسعودية ببيانها السلبي عن العملية، رفعت الغطاء عن «حزب الله». كما اعتبر الأميركيون البيان تحذيرًا واضحًا للحزب ولإيران الداعمة له[١٦٩]. وكان للموقف السعودي تأثير في بعض الدول العربية الأخرى، وفي لبنان وسط «قوى ١٤ آذار». وفي مصر، صرّح الرئيس مبارك بعد لقاء قمةٍ مع العاهل الأردني في ١٤ تموز، أن بلاده لن تقوم بحرب ضدّ إسرائيل من أجل «حزب الله» أو من أجل لبنان. وحسم الرئيس المصري مسألة الدعوات المُوجَّهة إليه لقطع العلاقات بين بلاده وإسرائيل، مُعتبرًا أن هذا لا يُجدي. وفي ما بعد، كشف وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أن بلاده لم تكن على استعداد لأنْ تتورّط في صراع عسكري في المنطقة من أجل «لعبة» يقوم بها «حزب الله» لحسابه أو حساب إيران[١٧٠]. أمّا الملك الأردني عبد الله الثاني، فاستنكر عملية «حزب الله»، مُعزّزًا نظريته بأن الأخير قام بها بإيعاز من إيران، التي تدير «الهلال الشيعي» على حدّ قوله[١٧١]. وبسبب مُعاهدَتي السلام بين كُلٍّ من مصر والأردن مع إسرائيل، لم يكن من المنتظر أن تُقدِم مصر ولا الأردن على دعم ما قام به «حزب الله»، وبالتالي تعكير السلام مع إسرائيل. على كل حال، فإن مواقف السعودية ومصر والأردن كان هدفها توجيه رسالة مباشرة إلى الحزب، وإلى «حماس» بدرجة أقل، كما إلى إيران وسورية، بأنهم يجرُّون المنطقة إلى مزالقَ خطيرة[١٧٢]، قد تُورّط دولًا عربية في مواجهة مع إسرائيل.

منذ المبادرة العربية للسلام في العام ٢٠٠٢، وفي ضوء عجزهم عن التصدّي لإسرائيل، احتلالًا واستيطانًا وعُدوانًا، تخلّى العرب عن كل خيار عسكري ضدّ

---

١٦٨ نقلًا عن: جمانة فرحات، «سعود الفيصل: 'اطلُبوا وقفًا لإطلاق النار واتركوا حزب الله يرفضه'»، جريدة **الأخبار**، ٢٢ تموز ٢٠٠٦، نقلًا عن: **وثائق ويكيليكس**.

١٦٩ فرحات، «سعود الفيصل: 'اطلبوا وقفًا لإطلاق النار واتركوا حزب الله يرفضه'».

١٧٠ مقابلة مع وزير الخارجية المصرية الأسبق أحمد أبو الغيط، قناة **صدى البلد** (مصر)، ٢٠ شباط ٢٠١٣.

١٧١ الخوري، «عطلة في جحيم البارود»، مرجع سابق، وانظر ص ٣٥١.

١٧٢ نقلًا عن: راجح الخوري، «عطلة في جحيم البارود»، مرجع سابق.

إسرائيل، حتى سورية «المُمانِعة» التي جعلت السلام «خيارًا استراتيجيًّا» لها، لم تُحرّك ساكنًا في الجولان منذ العام ١٩٧٤. وكان من الطبيعي أن تشعر دول الاعتدال العربية، التي وضعت خيارها للسلام مع إسرائيل في يد الولايات المتحدة الأميركية، بأنّ السلام الذي سعت إليه مع إسرائيل ما هو إلا سراب، وأنها مُستهدَفة بعملية «حزب الله» لتوريطها في مواجهة مع إسرائيل لا هي تريدها ولا هي مستعدّة لها. من هنا، جاءت تصريحات الرئيس مبارك برفضه خوض حربٍ ضد إسرائيل من أجل لبنان أو مقاومته[١٧٣]، حتى إنه رفض استدعاء سفيره من تلّ أبيب.

- **الدبلوماسية السعودية: لوقف الحرب وتحجيم «حزب الله»**

تحرّكت دبلوماسية مجموعة دول الاعتدال العربية في تلك المرحلة تحت هاجس اضطراب الأوضاع في العراق التي تسبّب بها الاحتلال الأميركي، وفوز «حركة حماس» في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في مطلع العام ٢٠٠٦، والخشية من أن يتصاعد نفوذ «حزب الله» في العالَمَين العربي والإسلامي بعد مقارعته إسرائيل، كما حدث عقب التحرير عام ٢٠٠٠، عندما أصبح في أعين الغالبية الساحقة من الشعوب العربية الرمز الأسمى للمقاومة، ما أكسبه احترامًا وصدقية وسُمعة[١٧٤]. هذه المواقف جميعها جعلت دول الاعتدال العربية في موقع قريب من المحور الأميركي، الذي كان يعتبر «حزب الله» تنظيمًا إرهابيًّا، وإنْ لم تتبنَّ علنًا الموقف الأميركي هذا.

ورغم انتقادات المملكة لحزب الله ولمن يُحرّكه، فقد حدث تعديل في سياستها تجاه الحرب في المرحلة الثانية، في ضوء استمرار المعارك، وصمود الحزب في الميدان، وهياج الرأي العام العربي، وبخاصة السعودي. والمعروف أنّ السعوديّين، وبسبب دبلوماسيتهم التوافقية، يتراجعون تكتيكيًّا عن مواقفهم تجاه الخصم، وهذا حال دبلوماسيتهم مع السوري في لبنان الذي كان يبتزُّهم يمينًا ويسارًا لتحقيق مصالحه، وهو ما يجعلهم يتناقضون في مواقفهم الدبلوماسية، فيعوّضون ضعفهم السياسي-إلى حين-بسخاء تقديماتهم المالية والإنمائية[١٧٥]. من هنا، فقد صدر بيان ملَكي حذّر فيه الولايات المتحدة

---

١٧٣ جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

١٧٤ نور منصور، «حزب الله... رأس حربة المقاومة»، **مركز الدراسات الاشتراكية**، مصر، تشرين الأول ٢٠٠٦.
<www.e-socialists.net/node/2318> accessed 2 October 2012.

١٧٥ راجع: عبد الرؤوف سنّو، «العلاقات السعودية-اللبنانية.. استشراف التحدّيات الخارجية» في: **مبادرة المساحة المشتركة**، أيار ٢٠١١.
<www.abdelraoaufsinno.com/periodicals/docum_233.pdf> accessed 10 May 2013.

من أنّ «الصبر لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، وأنه إذا استمرت الوحشية العسكرية الإسرائيلية في القتل والتدمير، فلا أحد يمكنه أن يتوقّع ما قد يحدث، وإذا وقع المحظور، فإن الندم لن يُجدي»[١٧٦].

بناءً على ذلك، تحرّكت الدبلوماسية السعودية لدى عواصم القرار الدولي، باريس، وموسكو، ولندن وواشنطن. وبلغت ذروة تحرُّكها في رسالة العاهل السعودي إلى الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، التي حمَلها إليه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، وأكد فيها الملك عبد الله للولايات المتحدة أن لها دورًا أساسيًّا في التوصل إلى حلّ سلمي في الشرق الأوسط، وأنّ صبر العرب على رعايتها لهذا الحلّ قد وصل إلى منتهاه[١٧٧]. وفي لقاء سعود الفيصل مع بوش، طلب من الرئيس الأميركي العمل سريعًا على وقف إطلاق النار في لبنان، وتبادُل الأسرى، ونشر الجيش اللبناني على كامل التراب اللبناني، وحلّ مسألة «مزارع شبعا»، وتراجُع «حزب الله» عن الحدود مع إسرائيل[١٧٨]. وكان قد سبق للفيصل في ١٨ تموز أن دعا إلى نشر قواتٍ دولية في لبنان، مع التشديد على أولوية وقف الهجوم الإسرائيلي[١٧٩]. وسوف تكون نقاط الحلّ السعودية هذه في صلب القرار الأممي ١٧٠١، الذي سوف نتحدث عنه بعد قليل[١٨٠]. وفي لقاء العاهل السعودي مع الرئيس مبارك، حذّر الملك عبد الله من حرب إقليمية من جرّاء تداعيات الأحداث في لبنان وغزة، وقال: «إذا سقط خيار السلام نتيجةً للغطرسة الإسرائيلية، فلن يبقى سوى خيار الحرب»[١٨١].

ومن ناحية أخرى، قامت المملكة العربية السعودية ودول خليجية بتثبيت الوضع المالي للحكومة اللبنانية عبر مساعداتٍ وهِبات عاجلة، لمواجهة آلة التدمير الإسرائيلية. وكان تعزيز حكومة السنيورة يُساعد على منع إيران من تدعيم نفوذها في لبنان بعد صمود «حزب الله» على الأرض[١٨٢]. وصرّح الأمير تركي بن طلال، عندما وصل إلى

---

١٧٦ نقلًا عن: فرحات، «سعود الفيصل: 'اطلبوا وقفًا لإطلاق النار واتركوا حزب الله يرفضه'»، مرجع سابق.

١٧٧ جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦.

١٧٨ جريدة **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

١٧٩ **يوميات الحرب على لبنان**، مرجع سابق، ص ٣٢.

١٨٠ انظر ص **٣٤٩-٣٥٠** من هذا الفصل.

١٨١ نقلًا عن: جريدة **اللواء**، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.

١٨٢ سحر بعاصيري، «اللاعبون (٧) الضائعون»، جريدة **النهار**، ٢ آب ٢٠٠٦. وحول المساعدات السعودية للبنان، راجع: منير الحافي، **السعودية للبنان: قلوب وسواعد**، بيروت ٢٠٠٨.

لبنان على رأس قافلة مساعدات بالقول: «إنْ لم نستطِع مقاومة العدوان، فلْنُقاوم الحرمان الناجم عنه»[١٨٣].

وفي ظِل التباينات في المواقف العربية، فشل اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في **١٥** تموز بالقاهرة في التوصل إلى اتفاق، بعدما حصل تلاسُن بين سعود الفيصل الذي حمّل «حزب الله» مسؤولية اندلاع الحرب، ووزير الخارجية السوري وليد المعلّم الذي حمّلها لإسرائيل[١٨٤]. وهذا ما جعل الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ينعى عملية السلام في الشرق الأوسط[١٨٥].

- سورية والحرب: دبلوماسية قطف الثمار والعودة إلى وضع ما قبل ١٢ تموز

منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب، سوّغت سورية مشروعية عملية «حزب الله»، ما دامت إسرائيل تحتل أراضيَ عربية، وتحتجز أسرى لبنانيّين في سجونها. وكان استمرار الصراع بين الحزب وإسرائيل يعطيها ورقةً تفاوضية في يدها تؤدّي إلى خروجها من العزلة الدولية المفروضة عليها منذ اغتيال الحريري في العام **٢٠٠٥**. واتخذت دمشق الموقف نفسه من عمليات «حماس» و«الجهاد الإسلامي» ضدّ إسرائيل، في حين وقفت موقفًا سلبيًّا من «السلطة الفلسطينية» المُمثلة بالرئيس محمود عباس، والتي كانت تدور في فلك محور دول الاعتدال العربية. واكتفت سورية بالتصريحات المؤيّدة للمقاومة الإسلامية، والمتناقضة حول تبعية «مزارع شبعا»، التي هي تارةً لبنانيةٌ بتأكيدات وزير خارجيتها وليد المعلّم، وتارةً أخرى سوريّةٌ يلحظها القرار **٢٤٢**، وفق وزيرة المغتربين السورية -آنذاك- بثينة شعبان.

وبعد فترة قصيرة على اندلاع الحرب، بدأت دمشق ترسل إشاراتٍ إلى واشنطن لفتح خطوط دبلوماسيتها معها، والإسهام معًا في إيجاد حلّ للصراع الدائر في الشرق الأوسط. ووفق الرؤية السورية، فإن هذا «التعاون» إنْ حصل، سيجعل دمشق تستعيد دورها الإقليمي السابق. لكن واشنطن وباريس كانت لهما رؤية مشتركة مُفادُها أن إيران هي المُحرّك الأساسُ لحزب الله، في حين أن سورية هي المَعبر اللوجيستي الإيراني للحزب، الذي هو مُجرّد ورقة لتأجيج النزاع في المنطقة، من أجل «استمرار تلازم

---

١٨٣ نقلًا عن: جريدة **النهار**، **٢٥** تموز ٢٠٠٦.

١٨٤ سحر بعاصيري، «اللاعبون (٧) الضائعون»، مرجع سابق.

١٨٥ بشير عبد الفتاح، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان»، موقع: **الأهرام الرقمي**، ١ تشرين الأول ٢٠٠٦.
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221767&eid=165> accessed 2 October 2012.

المصير والمسار»[١٨٦]. من هنا، رفضت واشنطن رسميًّا أية مشاركة إيرانية أو سورية في إنضاج الحلّ، مُعتبِرةً أنّ سورية وإيران تعرفان ما عليهما أن تفعلاه من دون أن يُطلب منهما ذلك، حتى إن وزيرة الخارجية الأميركية عند زيارتها إلى المنطقة عشيّة مؤتمر روما، كان من مخططاتها إبقاء سورية وإيران معزولتين، لا أنْ تُشاركا في المؤتمر، وذلك لأنها لم تشأ أن يقطف النظامان السوري والإيراني أي شيء منه[١٨٧]. وعندما جرى الحديث بقوة عن إرسال قوات أطلسية إلى جنوب لبنان، بدأ السوريون يُهوّلون على المجتمع الدولي بأنّ ذلك سيجعل عناصر «القاعدة» تتسلّل إلى هذا البلد لمحاربتها[١٨٨].

ولمّا كان السوريون يستفيدون من عمق الخلافات بين «قوى ١٤ آذار» و«قوى ٨ آذار»، وفي الوقت نفسه، لا يريدون حلًّا يوقف إطلاق النار في المنطقة بما لا يتناسب مع مصالحهم، فقد كانوا يُصرّحون بوجوب توافق كل اللبنانيين على الحلول المطروحة[١٨٩]. وبدا واضحًا أنّ دمشق تختبئ وراء مقولة «توافق اللبنانيين» من أجل معارضة الخطة التي كان الرئيس السنيورة يُبلورها مع الدبلوماسيّتين العربية والدولية، ومع «حزب الله» بوساطة الرئيس برّي، وهي التي ستُعرف في ما بعد بـ«النقاط السبع». ولوضع عراقيل أكثر أمام الحلّ، رفضت سورية ترسيم حدودها مع لبنان، وكل ما يتعارض مع مصالحها. وعندما وصل وزير خارجيتها وليد المعلّم إلى لبنان في ٦ آب، عشية مؤتمر وزراء الخارجية العرب، صرّح أن بلاده «تدعم النقاط السبع طالما اتفق اللبنانيون عليها»، شرط أن يضم التوافق اللبناني «كل الفئات الفاعلة على الأرض اللبنانية، وأن حزب الله جزء أساسي، وهو الذي يقود المعركة إلى جانب شعب لبنان والجيش اللبناني الباسل»[١٩٠]. وبعدما رفض المعلّم مشروع الحلّ الفرنسي-الأميركي[١٩١]، ووصفه بأنه لخدمة إسرائيل، بالتزامن مع رفض المشروع من قِبل الرئيس بشار الأسد، شدّد على وحدة المسارين اللبناني-السوري، ذلك الشعار الذي اعتقد قسم كبير من اللبنانيين أنه انتهى إلى غير رجعة مع خروج سورية من لبنان. وفي خطوة استعراضية،

---

١٨٦ روزانا بو منصف، «رفضها استقبال الوفد الدولي فوّت عليها فرصة ثمينة. مواقف دمشق عشية مؤتمر روما تبرز معركة الإقصاء»، جريدة **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

١٨٧ روزانا بو منصف، «رفضها استقبال الوفد الدولي...».

١٨٨ سمير منصور، «دمشق تهوّل بتسلّل «القاعدة» وتحوّل لبنان إلى عراق آخر إذا أُقرّت «القوة الأطلسية». إقرار وقف النار ينتظر التفاهم على القوة الدولية»، جريدة **النهار**، ٢ آب ٢٠٠٦,

١٨٩ «إميل خوري، «هل ينفرد «حزب الله» بقرار السلم كما انفرد بقرار الحرب؟ إيران وسوريا تشترطان التوافق اللبناني على الحلول»، جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠٠٦.

١٩٠ نقلًا عن: جريدة **اللواء**، ٧ آب ٢٠٠٦.

١٩١ حول مضامين المشروع، راجع ص ٣٣٦-٣٣٨.

رحّب المعلم بحربٍ إقليمية، مشيرًا إلى أنّ بلاده على استعداد لها، فردّ جنبلاط بعنف على تلك المزايدة[١٩٢].

وللاستمرار في وضع العِصيّ في دواليب الدبلوماسية العربية، تقدّم المعلّم إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في بيروت بشروطٍ لحلّ الأزمة اللبنانية، لا تتحدّث عن انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، ولا عن مرابطة قوات دولية جنوبي نهر الليطاني. ووصف المعلّم مشروع القرار الأميركي-الفرنسي بأنه «وصفة لاستمرار الحرب... ووصفة لاحتمال اندلاع حرب أهلية في لبنان». ومع أن المعلّم أكد لبنانيّة «مزارع شبعا»، وطالب إسرائيل بالانسحاب منها، فإنه لم يعلن استعداد بلاده لإعطاء الحكومة اللبنانية المستندات التي تُثبت ذلك، مُعتبِرًا أنّ ترسيم الحدود بين البلدين يجب أن يبدأ في الشمال أولًا، وصولًا إلى الجنوب[١٩٣]، ما يعني أنه لا حلّ فوريًّا أو قريبًا لقضية «مزارع شبعا»، سواء من جانب سورية أو من جانب إسرائيل. من هنا، فقد استُقبلت تصريحات المعلّم بردود فعلٍ شاجبة من وليد جنبلاط وسمير جعجع. وقال الأخير إنه كان يتمنّى لو أتى المعلّم ومعه الأسرى اللبنانيون والمفقودون في السجون السورية، وأن يعمل على ترسيم الحدود، وبخاصة عند «مزارع شبعا»[١٩٤]. لكن الأهم من هذا وذاك، أن كلام الأسد ووزير خارجيته فُسّر على أنه خروج لسورية من عُزلتها، وعودةٌ لممارسة نفوذها على لبنان، بالطبع من خلال قوى المعارضة اللبنانية، وقبل أي شيء من خلال «حزب الله» و«المقاومة الإسلامية» ضدّ إسرائيل.

يُبيّن الجدول رقم (١٠) البون الشاسع بين تصوُّر دول الاعتدال العربية والتصوُّر السوري-الإيراني للتهدئة بين إسرائيل ولبنان، إذ إنّ دول الاعتدال العربية تقدّمت بتصوُّر واقعي من أجل وقف الحرب، ينطلق من وقف إطلاق النار، ونزع فتيل الاحتكاك بين إسرائيل و«حزب الله»، عبر نشر الجيش اللبناني في الجنوب وتراجُع الحزب عن الحدود مع إسرائيل. وفي المقابل، أبقت سورية وإيران-لأهدافهما الخاصة-على مكامن النزاع من خلال عدم الطلب من «حزب الله» التراجع عن الحدود مع إسرائيل، وعدم الحديث عن

---

١٩٢ علّق وليد جنبلاط على كلام المعلّم بالقول: «نقول للمعلّم الذي تناسى لبنان والدولة: من السهل المزايدة على آخر نقطة دم من الشعب اللبناني، يا أسدًا في لبنان ويا أرنبًا في الجولان. ولولا أصول الضيافة واللياقة، لوجب رجمُه وطرده من البلاد». نقلًا عن: جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦، وقارن بـ: **النهار**، ٨ آب ٢٠٠٦.

١٩٣ نقلًا عن: جريدة **اللواء**، ٧ آب ٢٠٠٦، وقارن بـ: جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦.

١٩٤ **يوميّات الحرب على لبنان**، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٠.

نشر الجيش اللبناني في الجنوب، وكذلك، عدم إعطاء لبنان المستندات التي تُثبت لبنانية «مزارع شبعا»، وذلك من أجل إبقاء المزارع مادّةً لصراعات مقبلة بين الحزب وإسرائيل. أمّا إصرار العرب والسنيورة على إدراج «مزارع شبعا» ضمن التسوية، فهو لدحض أية ذريعة لمواصلة المقاومة ضدّ إسرائيل، حيث لن تعود هناك مناطقُ لبنانيةٌ محتلّة، وبالتالي نزع سلاح «حزب الله»[١٩٥]. وكان رئيس مجلس الوزراء اللبناني يرى في المزارع «اختراعًا إيرانيًّا-سوريًّا» من أجل الإمساك بخيوط اللعبة في المنطقة[١٩٦].

جدول (١٠) اختلاف المواقف بين دول الاعتدال العربية وبين سورية وإيران حول وقف الحرب الإسرائيلية على لبنان

التصور العربي	التصور السوري-الإيراني
وقف إطلاق النار	وقف إطلاق النار
نشر الجيش اللبناني في الجنوب بين الليطاني والخط الأزرق	انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية إلى ما وراء الخط الأزرق
وضع «مزارع شبعا» تحت وصاية الأمم المتحدة	لبنانية «مزارع شبعا»، من دون تقديم المستندات
ترسيم الحدود بدءًا من شبعا	ترسيم الحدود السورية-اللبنانية من الشمال إلى الجنوب، وليس بالعكس
تراجُع حزب الله عن الحدود مع إسرائيل	لا حديث عن نشر الجيش اللبناني في الجنوب، ولا عن نزع سلاح حزب الله
نشر قوات دولية بين الليطاني والحدود مع إسرائيل	لا حديث عن مرابطة قوات دولية بين الخط الأزرق ونهر الليطاني

ب) الجماهير العربية في الشارع: التخاذل ممنوع

في مقابل تخبُّط المواقف السياسية العربية في المرحلتين الأولى والثانية من الحرب الإسرائيلية على لبنان، شهدت العواصم والمدن العربية والإسلامية والدولية تظاهراتٍ طلابية ونقابية ضمّت شرائحَ مختلفة من مُواطني تلك المجتمعات[١٩٧]، لا تُوافق على

---

١٩٥ قارن بـ: جمانة فرحات، «سعود الفيصل: «اطلبوا وقفًا لإطلاق النار واتركوا حزب الله يرفضه»»، مرجع سابق.

١٩٦ نقلًا عن: حسن علّيق، «السنيورة: مزارع شبعا اختراع إيراني-سوري، وإذا تركتمونا تحت رحمة السوريّين فسيسحقونا»، **وثائق ويكيليكس**، حرب تموز ٢٠٠٦، جريدة **الأخبار** ١٥ آذار ٢٠١١.

١٩٧ **يوميّات الحرب على لبنان**، مرجع سابق، ص١٠٧.

تحميل «حزب الله» وِزر الحرب، وتنظر إليه على أنه تنظيم يريد استعادة أسراه الذين تحتجزهم إسرائيل منذ سنوات. وممّا أثار إعجاب الجماهير العربية والإيرانية والتركية بعملية الحزب أنه استطاع أن يقف بجدارة في وجه أقوى قوة عسكرية عاتية في الشرق الأوسط، مقابل دول عربية عجزت تاريخيًّا عن مقارعتها، وتلهث وراء أحلام السلام معها. وهكذا، جرى التنديد بالعدوان الإسرائيلي-الغربي على لبنان، وبانبطاح الأنظمة العربية وتآمُرها وتقصيرها تجاه الهجمة الأميركية-الصهيونية[١٩٨]. وأعلن المتظاهرون تأييدهم لحزب الله، ورأوا أنه أصبح يُمثل حالةَ استنهاضٍ عربيةً-إسلامية يفتقدها العرب والمسلمون منذ زمن، وأنه بالإمكان محاربة إسرائيل والانتصار عليها.

ووفق أحد المراقبين، فإنّ «حزب الله» لم يتحدَّ إسرائيل ولم ينهزم أمامها، بل تمكن من الصمود أمام قواتها المتفوقة، وصدّ كل محاولات جيشها للتقدم في داخل الأراضي اللبنانية، بعدما أظهر جدارة عسكرية في الميدان[١٩٩]. من هنا، فقد كان لصموده تأثير كبير في معنويات الجماهير العربية والإسلامية، بعدما زادت الحرب من سُمعته السياسية في داخل لبنان وخارجه[٢٠٠]. فرفع بعض تلك الجماهير صُور الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والسيد حسن نصر الله، وقارن بعضها الآخر حسن نصر الله بصلاح الدين الأيوبي، باعتباره الآتي لتحرير الأمة الإسلامية من الطغيان الصهيوني. كما قام عالِم الاجتماعيات المصري سعد الدين إبراهيم بمقارنة حسن نصر الله بعبد الناصر[٢٠١]. وبعد تلك المقارنة، قال إبراهيم لتلفزيون **العربية** إن تواضُع نصر الله يجعله يرفض أن يُقارَن بزعيم كبعد الناصر؛ لأن الأخير شخصية عربية فذّة تصدّت للعدوان الثلاثي في العام **١٩٥٦**. وختم إبراهيم بالقول: إن «حسن نصر الله لا يطمح لزعامة عربية، ولا لزعامة إسلامية، ولا حتى لزعامة دينية»[٢٠٢].

وأدّت التظاهرات التي اندلعت في مصر، وفي السعودية (المنطقة الشرقية) إلى وقوع صدامات بين الشرطة والمتظاهرين الشيعة. فقد كان ما أثار مخاوف الأنظمة العربية ليس الحراك الجماهيري، بل حصول «حزب الله» الشيعي «الإيراني» على دعم الشعوب العربية السُنّية، وتنامي الصعود السياسي للتنظيمات الإسلامية، في مصر والأردن بصورة خاصة، حتى إن «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر، اعتبرت ما يقوم به

---

١٩٨ من المقالات الناقدة لسياسة دول الاعتدال العربي، والتي نُشرت خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان: منذر خدّام، «الهجمة الأميركية الصهيونية والاعتدال العربي»، جريدة **السفير**، ٥ آب ٢٠٠٦.

١٩٩ رشيد حسن كاتب، «تحدّيات حزب الله إلى الاندماج بالمجتمع المدني»، جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦.

٢٠٠ Hazran, 'The Shiite Coummunity', 4.

٢٠١ جريدة **الحياة**، ١٢ كانون الأول ٢٠٠٦.

٢٠٢ نقلًا عن: جيزيل خوري، «بالعربي»: مع الدكتور سعد الدين إبراهيم، **تلفزيون العربية**، ١٠ شباط ٢٠٠٧.

الحزب جهادًا بُطوليًّا يستحق كل مساندة. وأصدر الشيخ يوسف القرضاوي[٢٠٣] فتوى تقول بفريضة دعم «حزب الله» في حربه ضدّ إسرائيل. كما قامت «حركة كفاية» وأحزاب «الغد» و«التجمُّع»، ومعها نشطاءُ ناصريون ويساريون، بتظاهراتٍ في ميدان التحرير يوم ٢٦ تموز ٢٠٠٦، ورفعوا في خلالها أعلام حزب الله ولبنان وفلسطين[٢٠٤].

لقد تحدّث مؤتمر أميركي-يهودي عن تفوُّق إعلام حزب الله على الإعلام الإسرائيلي، بعدما تحوّل الإعلام إلى جزء هام من الحرب الدائرة، حيث تمكن «حزب الله» من ربح معركة العلاقات العامة، إذ كانت تصريحات السيد حسن نصر الله صريحةً وجديرة بالثقة، حتى إن بعض الإسرائيليّين رأوا أنه كان أكثر صدقية، بينما كان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي شديد التحفّظ وبطيئًا في نشر المعلومات بين الرأي العام الإسرائيلي[٢٠٥].

وعلى عكس المواقف المؤيّدة لحزب الله، انبرت أقلام تُندّد بمغامرته. ففي مصر، أخذت الصحف المحسوبة على السلطة («**الأهرام**»، و«**الأخبار**»، و«**الجمهورية**»، و«**الوطني اليوم**»، و«**روزاليوسف**») مواقفَ منسجمةً مع موقف الرئيس مبارك بالتنديد بما أقدم عليه «حزب الله»، واعتبار أن «مغامرة» الحزب هي حرب شيعية-إسرائيلية. ومن خلفيةٍ سُنّية وهّابية، انتقد الفقيه السعودي الشيخ عبد المحسن العبيكان «حزب الله» من ناحية أنه يأخذ مواقفَ مصيرية من دون الرجوع إلى أصحاب الشأن المعنيّين (الحكومة اللبنانية)، مُتذرّعًا بالجهاد ضدّ عدوّ يفوقه عُدةً وعديدًا، ما دفع الإسرائيليين إلى تدمير لبنان[٢٠٦]. كما أصدر عدد من العلماء في السعودية فتاوى بحُرمة دعم «حزب الله» في حربه ضد إسرائيل، باعتباره خطرًا شيعيًّا، الأمر الذي جعل تنظيم «الإخوان المسلمين» في مصر ينتقد أصحاب الفتاوى ضدّ «حزب الله باعتبار أنها تشُقّ صفّ الشعوب العربية والإسلامية[٢٠٧]. وفي المقابل، وصفت ٨٧٠

---

٢٠٣ عالم دين مصري، وأحد أبرز العلماء السنّة في التاريخ المعاصر، وهو رئيس «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين». راجع موقع الشيخ القرضاوي:
<www.qaradawi.net> accessed 10 May 2013.

٢٠٤ منتديات الجزيرة-**وثائق ويكيليكس**/وثيقة رقم: 06CAIRO4605
<www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t...4> accessed 2 October 2012.

٢٠٥ The Saban Forum 2006, 52.

٢٠٦ عبد الفتاح، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان»، مرجع سابق.

٢٠٧ انظر: عبد الفتاح، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان»، و«بعيدًا عن الأيديولوجية: بعض الأبعاد الاستراتيجية لمواجهة حزب الله إسرائيل»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٥ تموز ٢٠٠٦. وقارن بـ: **النهار**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦.

شخصيةً من الشخصيات النسائية البارزة في السعودية الهجوم الإسرائيلي على لبنان بأنه «إرهاب دولة»، وطالَبْن زعماء العالم وصُنّاع القرار بالتحرك لوقف الحرب التي تشنُّها إسرائيل على الشعبَين اللبناني والفلسطيني[٢٠٨].

٥. المواقف السياسية الإقليمية والدولية من الحرب: دبلوماسية من داخل حلبة الصراع

بناءً على كل المعطيات التي أتينا على ذِكرها، يجب عدم النظر إلى عملية «حزب الله» على أنها لمبادلة الأسيرَين الإسرائيليين بمعتقلِين لبنانيين في سجون العدوّ، بل من حيث بُعدُها الإقليمي، كجزء من صراع استراتيجي في الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها وإسرائيل من جهة، وبين إيران وسورية وحليفَيها «حزب الله» و«حماس» من ناحية أخرى، وأنها تتعلق باستهداف إيران من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل في مِلفها النووي والشرق الأوسطي، وبإعادة تشكيل إسرائيل مداها الحيوي، موقعًا ودورًا[٢٠٩]، عبر القضاء على المقاومة الجهادية في لبنان وفلسطين، والإبقاء على عزلة سورية، وتركيعها من أجل تسويةٍ سلمية معها وفق مصالحها.

أ) حرب إسرائيل على لبنان: تصلُّب إيراني، وتركيٌّ يبحث عن دور

إنّ خطف الجُنديَّين الإسرائيليين إيهود غولدڤاسر وألداد ريغف على يد «حزب الله» في **١٢** تموز، وقيام «كتائب عز الدين القسام»، الجناح العسكري لحماس، قبل ذلك في **٢٥** حَزيران بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، أمران يُفهم منهما أنّ هذه «الكمّاشة الفدائية الأصولية»، غزة-لبنان، أو مثلّث الحرب «حزب الله-حماس-إسرائيل» الذي انفجر في توقيتَين مُتزامنين تقريبًا على جبهتَي إسرائيل الجنوبية والشمالية، هي حرب إقليمية بين إيران وسورية يخوضها «حزب الله» و«حماس» بالوكالة عنهما من جهة، وبين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، وإن كانت الدولة الأخيرة تخوضها بالوكالة عن الأولى[٢١٠]. فعندما اشتد الضغط الدولي على إيران في مِلفها النووي، وعلى سورية التي لم تستطع اختراق عُزلتها الدولية، أُعطيت الأوامر من قبل إيران وسورية إلى «حزب الله» و«حماس» للردّ بمواجهة

---

٢٠٨ **يوميّات الحرب على لبنان**، مرجع سابق، ص٧٣.

٢٠٩ سليمان تقي الدين، «دعم أميركي للبنان!»، جريدة **السفير**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.

٢١٠ «عن الحرب بالوكالة في الشرق الأوسط»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

شاملة على ضفاف المتوسط الشرقية[٢١١]. وقد رأى الأميركيون أن تسليح إيران لحزب الله يجعل منه جبهة عسكرية صاروخية[٢١٢] إضافية لمواجهة أي هجوم أميركي-إسرائيلي يستهدف المفاعلات النووية الإيرانية[٢١٣]. كما صرّح السيد حسن نصر الله من جهته، أنّ توقيت أسر الجنديين الإسرائيليين كان بلا شك لتقديم الدعم للفلسطينيين في غزة[٢١٤]. وكان قد سبق ذلك بحوالى ثلاثة شهور، صدورُ بيانٍ مشترك عن كُلٍّ من خالد مشعل، رئيس المكتب التنفيذي لحماس، وحسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، حول التمسك بالمقاومة «خيارًا استراتيجيًّا»[٢١٥]. ولا شكّ في أن قول السيد نصر الله في نيسان عام **٢٠٠٢**، إن «الصواريخ [الإيرانية التي يمتلكها] محفوظة للمستقبل»، يدلّ على أن «حزب الله» كان يستعد لليوم الذي يستخدم فيه صواريخه في مواجهةٍ شاملة ضدّ إسرائيل، وليس استنزاف قدراته في مواجهات انتحارية ضدها تمتد من البحر إلى جبل الشيخ لا تخدم أهدافه[٢١٦].

❖

فور اندلاع الحرب، أعلنت إيران تأييدها المطلق لحزب الله ورفض نزع سلاحه، مُعتبرةً أنه يخوض معركة ضدّ الصهيونية والهيمنة الأميركية على المنطقة. ولم تتأخر طهران في التصريح العلني برفض مشروع القرار الفرنسي-الأميركي لوقف الحرب[٢١٧]. وعندما زار وزير خارجيتها منوشهر متكي بيروت في مطلع آب، واجتمع برئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، أعلن رفضه نشر قوات دولية، سواء في «مزارع

---

٢١١ سحر بعاصيري، «العملية وأبعادها»، جريدة **النهار**، ١٣ تموز ٢٠٠٦، وعبد الكريم أبو النصر، «لبنان قاعدة انطلاق الردّ الإيراني»، مرجع سابق.

٢١٢ ثبت من حرب العام ٢٠٠٦ أن إيران زوّدت «حزب الله» بشتى أنواع الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى التي يمكن أن تطال إسرائيل من داخل الحدود اللبنانية. وبعد تمركز «اليونيفيل» بين الليطاني والحدود بين لبنان وإسرائيل، قيل إن إيران زوّدت الحزب بصواريخ بعيدة المدى يمكنها أن تصل إلى منطقة بئر السبع في حال أُطلقت من شمالي الليطاني، لكنها غير دقيقة. نقلاً عن: صحيفة «**هآرتس**» الإسرائيلية، بتاريخ **٢٩** أيار **٢٠٠٥**.

٢١٣ Kramer, 'Hamas, Hezbollah and Iran', 24.

٢١٤ Marvin Kalb and Carol Saivetz, 'The Israeli-Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict', Paper prepared by scholars at the Shorenstein Center on the Press, Politics and Public Policy at Harvard's Kennedy School of Government for Presentation at the U.S.-Islamic World Forum in Doha, Qatar, 18 February 2007.

٢١٥ جريدة **الحياة**، ٣١ آذار ٢٠٠٦.

٢١٦ زيسر، **باسم الأب**، ص٣٩٨، ٤٠٠.

٢١٧ حول المشروع الأميركي-الفرنسي، راجع ص٣٣٦-٣٣٨.

شبعا» أو في جنوب لبنان؛ لأن ذلك ينهي دور المقاومة. وبهذا، توافق السوريون والإيرانيون و«حزب الله» على عدم نشر قوات دولية في جنوب لبنان، ناسِفين بذلك كل ما كان يُحكى في الدوائر اللبنانية عن نشر الجيش اللبناني في الجنوب بمؤازرة قوة دولية، ونزع سلاح «حزب الله»، وترسيم حدود «مزارع شبعا»[٢١٨]. وفضّلت سورية وإيران العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل **١٢** تموز، أي أن يقتصر الأمر على تبادل الأسرى بين إسرائيل والحزب[٢١٩]، وهو ما كان يرفضه الأميركيون ويُصرّون على حلّ سياسي قبل وقف إطلاق النار. من هنا، نفهم لماذا فشل لقاء بيروت بين متكي وفيليب دوست بلازي (Philip Dost Blazi)، وزير الخارجية الفرنسية، المُتفهّم للنقاط السبع. حيث دعا متكي خلال اللقاء إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحذف كل ما تبقى من «نقاط السنيورة السبع»[٢٢٠]. وأعلنت طهران أن مشروع القرار الفرنسي-الأميركي غير قادر على حلّ الأزمة بين لبنان وإسرائيل، لأنه يأخذ في الاعتبار «مطالب طرف واحد»، وهو إسرائيل. ولمّا كانت إيران وسورية لا تحتاجان إلى ممارسة معارضة مباشرة لأي مشروع حلّ سياسي لا يتوافق مع سياستهما، فقد تركتا «حماس» و«حزب الله» يقومان بذلك؛ لإمساكهما بقرار الحرب والسلم في المنطقة، في حين أنهما تقفان وراء التنظيمَين[٢٢١].

أمّا في تركيا، التي وصل إلى السلطة فيها «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي في العام **٢٠٠٢**، فقد كان يسير عشية الحرب الإسرائيلية على لبنان في سياسةٍ ثنائية الأهداف: تحسين علاقات بلاده مع العرب وبإيران، والحفاظ على علاقات التحالف مع إسرائيل على مستوى من «البرودة»، رغم التعاون العسكري والأمني بطابعه الاستراتيجي بين الدولتين. وكانت تركيا وإسرائيل قد وقّعتا في العام **١٩٩٣** «مذكّرة تفاهم» أدّت إلى قيام لجنة مشتركة لِـ«معالجة ما يُسمّى بالأخطار الإقليمية»، وافقت بموجبها كلٌّ من الدولتين على التعاون في القضايا الاستخباراتية على سورية وإيران والعراق، وأن تجتمعا بانتظام لتبادل التقويم المتعلق بالإرهاب والقدرات العسكرية للدول المُشار إليها. وفي العام **١٩٩٦**، عقدت الدولتان سلسلة من اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني ذات أبعاد

---

٢١٨ جريدة **النهار**، ٢ آب ٢٠٠٦.

٢١٩ جريدة **اللواء**، ١٨ تموز ٢٠٠٦، وقارن بجريدة **النهار**، التاريخ نفسه.

٢٢٠ حول «النقاط السبع»، ص **٣٤٠-٣٤٣** من هذا الفصل.

٢٢١ «إميل خوري، «هل ينفرد «حزب الله» بقرار السلم كما انفرد بقرار الحرب؟ إيران وسوريا تشترطان التوافق اللبناني على الحلول»، جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠٠٦.

استراتيجية[٢٢٢]. وما لبث مجيء «حماس» الأصولية إلى السلطة في غزة مطلع العام ٢٠٠٦، أن أفسح في المجال أمام تحسُّن العلاقات بينها وبين أنقره، وسط امتعاض إسرائيل[٢٢٣]. كما أن اضطراب الأوضاع في الشرق الأوسط منذ حزيران ٢٠٠٦، جعل تركيا تؤدّي دور الوسيط بين إسرائيل و«حماس» بُعيد اندلاع المعارك بينهما. وقد شجبت أنقرة الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، وأرسلت مساعدات إنسانية إليها، لكنها فشلت في الحصول على ثقة الفلسطينيّين، حيث أدى السوريون دورًا مؤثرًا في رفض «حماس» الوساطة التركية[٢٢٤].

وفي خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، عدّل الأتراك من تكتيك دبلوماسيتهم، حيث إنهم لم يشجبوا العدوان الإسرائيلي عليه، بقدر ما شجبوا قتل المدنيين والتدمير الذي ألحقه بالبنية التحتية للبنان[٢٢٥]. وفي خطواتٍ سرّية، قام الأتراك بتسهيل مرور الأسلحة والعتاد إلى «حزب الله» من إيران، وفي الوقت نفسه، زوّدوا إسرائيل بمعلومات استخباراتية. ومن هنا، فقد أتاح اللعب على الحبلين المجال أمام تركيا لتوطيد دورها الشرق أوسطي وبمشاركتها في ما بعد في قوات «اليونيفيل» التي أُرسلت إلى جنوب لبنان. ولقيت هذا المشاركة ترحيب الولايات المتحدة وإسرائيل، وأوروبا والدول العربية. كما وافقت سورية وحزب الله على دور تركي في لبنان[٢٢٦].

ب) الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا: خلاف على الأولويات

عندما أجرى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في مطلع الحرب اتصالاتٍ بعواصم القرار الدولية، وبالأمين العام للأمم المتحدة، لإبلاغهم بحجم العدوان الإسرائيلي على لبنان، تلقّى إدانات شديدة منهم حول ما قام به «حزب الله». وما لبثت المواقف الدولية أن

---

٢٢٢ Zenonas Tziarras, 'Turkey and Israel: The Revitalization of Relations?'. *Strategic Outlook*, March 26, 2013 <www.strategicoutlook.org/turkish-foreign-policy/news-turkey-and-israel--the-revitalization-of-relations.html> accessed 23 April 2013.

٢٢٣ Ruben Safrastyan, 'Turkey as Mediator and Peacekeeper during Middle East Conflict: Analyzing Events of Summer 2006', *Global Politician*, 13 June 2007 <www.globalpolitician.com/22934-turkey> accessed 24 April 2013; Institute for Institute for Strategic Research, 'Turkey and Palestinian Issue Research', *Institute for Strategic Research Journals* 29, translated by Ali Jannati, 28 May 2011 <www.isrjournals.ir/en/publication/research/198-turkey-and-palestinian-issue-research-number-29.html> accessed 24 April 2013.

٢٢٤ Institute for Strategic Research, 'Turkey and Palestinian Issue Research'.

٢٢٥ Ibid.

٢٢٦ Safrastyan, 'Turkey as Mediator and Peacekeeper'.

هطلت على لبنان، مُستنكِرةً عملية «حزب الله»، ومُطالبة الحكومة اللبنانية بتحمُّل مسؤولياتها في إطلاق سراح الجنديّين.

- **الأمم المتحدة: مشروع حلّ لا يُبصر النور**

في اليوم التالي على اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، دعت «الأمم المتحدة» إلى إطلاق الجُنديَّين الأسيرَين الإسرائيليين فورًا، مُحمِّلةً «حزب الله» مسؤولية خرق «الخط الأزرق»[٢٢٧]. وأكدت من جهة أخرى، «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لأن الهجوم لم يكن ردًّا على استفزاز»[٢٢٨]. وأتبعت «الأمم المتحدة» ذلك بإرسال وفدٍ إلى بيروت حاملًا مطالبَ من كوفي أنان إلى حكومة السنيورة، وهي[٢٢٩]:

١. إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين على الفور، ووضعهما في تصرُّف الحكومة اللبنانية.
٢. تنفيذ القرارَين **١٥٥٩** و**١٦٨٠**[٢٣٠].
٣. دعم حكومة السنيورة ورئيسها، وفرض الدولة اللبنانية سيادتها على كل أراضيها، والمقصود هنا الجنوب والمخيّمات الفلسطينية.
٤. نشر قوة لحفظ السلام في الجانب اللبناني من «الخط الأزرق».

وعلى الرغم من أنّ الوفد الأممي ذكر أنه يحمل مشروعًا لوقف إطلاق النار، فإن الولايات المتحدة لم تكن في هذه المرحلة من الحرب، أي بعد مرور أربعة أيام على اندلاعها، على استعداد للدخول في مشروعٍ لوقفها، وذلك بهدف ترك إسرائيل تُحقّق إنجازات على الأرض، وبالتالي فرض الشروط التي تنسجم مع مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل، وفي مقدّمتها القضاء على «حزب الله»[٢٣١].

---

٢٢٧ هو خطّ الحدود الذي رسمته «الأمم المتحدة» بين إسرائيل ولبنان عقب الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في أيار ٢٠٠٠.

٢٢٨ نقلًا عن: جريدة **النهار**، ١٣ تموز ٢٠٠٦ .

٢٢٩ جريدة **اللواء**، ١٧ تموز ٢٠٠٦.

٢٣٠ هو القرار الصادر عن «مجلس الأمن الدولي» بتاريخ ١٧ أيار ٢٠٠٦، الذي دعا سورية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان، وترسيم حدودها معه، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع دخول السلاح إلى لبنان عبر أراضيها. U.N. Security Council, Resolution 1680, 17 May 2006. <www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8723.doc.htm> accessed 10 May 2013.

٢٣١ سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص٩٠.

- **دبلوماسية واشنطن وأهدافها: دعم إسرائيل والقضاء على «حزب الله»**

إن موقف الولايات المتحدة من «حزب الله» معروف منذ فترة طويلة قبل العدوان الإسرائيلي على لبنان، إذ إنها كانت تعتبر الحزب إرهابيًّا، وجزءًا لا يتجزأ من المشروع الإيراني-السوري في المنطقة. من ثَم، فقد اعتبرت أن العملية التي قام بها ضدّ إسرائيل والردّ الإسرائيلي عليها، قوّضا الحكومة اللبنانية التي كانت تعتزم القيام بإصلاحاتٍ وتتوقع موسمًا سياحيًّا مزدهرًا[٢٣٢]. لذا، اتخذت واشنطن موقفًا شديد الإدانة لأسر الجنديين الإسرائيليين، وأصرّت على إطلاق سراحهما من دون شروط، وتطبيق القرار **١٥٥٩** كاملاً، ونشر الجيش اللبناني في الجنوب، وحماية أصدقائها في لبنان (قوى ١٤ آذار)[٢٣٣]، مُحمّلة إيران وسورية مسؤولية العنف في الشرق الأوسط. ورأت الإدارة الأميركية أن ما أقدم عليه «حزب الله» يهدّد الاستقرار الإقليمي وأمن لبنان، ويشكل إهانة لسيادة الحكومة اللبنانية، بينما حذّرت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، كوندوليزا رايس، لبنان من مغبة الاستخفاف بالتهديدات الإسرائيلية له ولجنوبه، وطالبت بالإفراج فورًا عن الأسيرين الإسرائيليين[٢٣٤].

وخلال مؤتمر «مجموعة الدول الثماني» (The Group of Eight = G8) في روسيا في ١٧ تموز، صرّح الرئيس بوش بالقول: «نحن لا نلوم إسرائيل ولا نلوم الحكومة اللبنانية، بل الآخرين[٢٣٥]»، في إشارة إلى «حماس» و«حزب الله» وسورية وإيران. ورأت مصادر صحفية أنّ الإدارة الأميركية كانت تعمل على تحقيق الأهداف التالية[٢٣٦]:

١. تحريض الداخل اللبناني على «حزب الله».
٢. شلّ قدرات «حزب الله» عسكريًّا واجتماعيًّا وشيعيًّا، عبر الضربات الإسرائيلية.
٣. جعل إيران وسورية تتخلّيان عن «حزب الله» لقاء تقديم حوافز لهما.

وفي ما بعد، اتهمت وزيرة الخارجية الأميركية دمشق «بإيجاد الظروف التي أدّت إلى بروز حزب الله كدولة ضمن الدولة اللبنانية، بعدما مارست الترهيب مِرارًا ضدّ السياسيّين اللبنانيين، وربما المساهمة في اغتيال المسؤولين منهم»[٢٣٧].

---

٢٣٢ The Saban Forum 2006, 24.

٢٣٣ هيام القصيفي، «حزب الله: عزل الجيش عن الصراع يهدّد بفتنة. المبادرات الجدّية غائبة والساحة متروكة للقتال. سباق بين التحصين الداخلي والمكاسب الحربية»، جريدة النهار، **٢٣** تموز **٢٠٠٦**.

٢٣٤ جريدة السفير، **١٣** تموز **٢٠٠٦**.

٢٣٥ نقلاً عن: هيام القصيفي، «تعامل أميركا مع الحرب بعدسة مكبّرة تشمل المنطقة. لبنان بين تيّاري تغيير رئاسي وحكومة ائتلافية»، جريدة **النهار**، ١١ آب **٢٠٠٦**.

٢٣٦ نقلاً عن: هيام القصيفي، «حزب الله: عزل الجيش عن الصراع...»، مرجع سابق.

٢٣٧ هشام ملحم، «لبنان يطالب بتعديلات قبل تبنّي القرار اليوم أو غدًا. واشنطن تحاول استرضاء بيروت بقرار ثانٍ في أيام»، جريدة **النهار**، ٧ آب **٢٠٠٦**.

لقد ثبت من اليوم الأول للحرب أن واشنطن تؤيّد إسرائيل في حربها على لبنان، وكأنّ الأخيرة تخُوضها بالوكالة عنها[٢٣٨]. واتهم جنرال إسرائيلي سابق وزيرة الخارجية الأميركية «رايس» بأنها مارست الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت لشنّ الحرب على لبنان، وأنها هي مَن ورّط بلاده فيها، عبر اتصالها المتواصل بأولمرت لحثّه على مواصلة القتال ضدّ «حزب الله»، رغم اقتناع هيئة الأركان الإسرائيلية بأنّ الخسائر ستكون فادحة[٢٣٩]. لذا، اعتبرت رايس أنّ ما تقوم به تلّ أبيب مشروعٌ ودفاع عن النفس، حتى إن الشروط السياسية الأميركية لوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، تقدمت بشكل مشبوه على تلك الإسرائيلية، حيث أكد سفير واشنطن في مجلس الأمن جون بولتون أن «وقف النار غير ممكن مع منظمة إرهابية»، وأن بلاده تريد من إسرائيل قبل وقف إطلاق النار القضاء على «حزب الله»؛ لأنّ وقفًا مُبكرًا للحرب سيكون «خطيرًا ومضلّلاً»[٢٤٠]. كما اعتقد الأميركيون أن الحرب الإسرائيلية على لبنان وفّرت الفرصة لهم لتحقيق مشروع «الشرق الأوسط الجديد». من هنا، فقد رفضت الخارجية الأميركية في هذه المرحلة أي حديث عن وقف لإطلاق النار، وذلك بهدف إطالة أمد الحرب، كي يحقق الإسرائيليون جزءًا من أهدافهم، وفي مقدمتها القضاء على «حزب الله». وقامت في **٢٢** تموز بإرسال قنابل إضافية مُوجَّهة باللايزر إلى إسرائيل[٢٤١].

ومن خلال متابعة التحركات الدبلوماسية الأميركية، يتبين أن رايس والسفير الأميركي في الأمم المتحدة جون بولتون، كانا يعملان على منع «مجلس الأمن الدولي» من قبول مشروعٍ لوقف إطلاق النار في **١٤** تموز، ونجحا في ذلك[٢٤٢]. كما وقف الرئيس الأميركي ووزيرة خارجيته مرات عدة ضدّ أية دعوة إلى وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، من أجل إعطاء إسرائيل الوقت الكافي لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية[٢٤٣]. كذلك، عطّلت رايس نتائج بعثة الاستطلاع التي أرسلها «مجلس الأمن الدولي» إلى لبنان بعد فترة قصيرة من اندلاع القتال، ووقفت بالمرصاد في وجه التوافق الأوروبي-العربي حول «نقاط السنيورة السبع» خلال مؤتمر روما في **٢٦** تموز، رافضةً عودة الأمور إلى

---

٢٣٨ «حرب بالوكالة عن الشرق الأوسط»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

٢٣٩ محمد هواش، «الجيش الإسرائيلي يصف ما تعرّض له في دبل بـ«المذبحة» و«**معاريف**» تتهم رايس بتوريط إسرائيل في الحرب»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.

٢٤٠ نقلًا عن: 'Bolton Admits Lebanon Truce Block'. March 22, 2007. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6479377.stm> accessed 24 April 2013.

٢٤١ إسكندر، **رفيق الحريري**، ص٢٥٨.

٢٤٢ جريدة **السفير**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

٢٤٣ جريدة **النهار**، ١٧ تموز ٢٠٠٦.

ما كانت عليه قبل ١٢ تموز. فأصرّت على سلّة متكاملة للحلّ يُتفق عليها لإنهاء جذور المشكلة، قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وبذلك، كشفت الدبلوماسية الأميركية علنًا أنّ ما يدور في الشرق الأوسط ليس حربًا إسرائيلية ضدّ حزب الله، بل هي حرب الولايات المتحدة لإعادة تشكيل المنطقة. وبذا، تبيّن بوضوح أن واشنطن كانت تنتظر تلك اللحظة لتصفية الحسابات مع إيران وسورية و«حماس» و«حزب الله»، وقد لا تتكرّر هذه الفرصة كل يوم. أمّا سورية وإيران، فقد حمّلتا من جهتهما الولايات المتحدة المسؤولية عن فشل مؤتمر روما في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، بسبب عدم دعوتِهما إليه[٢٤٤].

تمحورت الخطة الأميركية حول وقف «العمليات العدائية» وليس وقف إطلاق النار، وإقامة منطقةٍ عازلة خالية من السلاح بعرض عشرين كيلومترًا جنوبي نهر الليطاني، وتعزيز «اليونيفيل» وزيادة عديدها. والأخطر في موضوع «سلّة رايس»، هو عدم وجود وقفٍ حقيقي لإطلاق النار، ولا عودة للمهجّرين إلى بيوتهم قبل مرور تسعين يومًا على تعزيز «اليونيفيل». وكان معنى هذا الكلام أنْ يبقى نحو مليون نسمة مهجّرين ومن دون مأوى، في ظلّ عدم استقرارٍ أمني وعدم وقفٍ لإطلاق النار. لذا، رفض الرئيس برّي مقترحات رايس، واعتبرها تثير الفتنة الداخلية في البلاد، كما عارضها الرئيس السنيورة بشدّة، كذلك حذّر «حزب الله» من طروحات رايس[٢٤٥].

لقد كان «حزب الله» هو ما أرادت واشنطن القضاء عليه بالسلاح الإسرائيلي (الأميركي)، من دون أي اعتبار لحكومة لبنان ولا لسيادته ولا لشعبه، في حين كان الحزب هو السلاح الذي أرادت إيران وسورية أن تُجابها به المشروع الأميركي الشرق أوسطي. وأعلن السيد حسن نصر الله صراحةً أنه ضدّ المحور الأميركي، وأنه لن يسمح له بالنجاح. واكتفى الأميركيون في المرحلة الأولى من الحرب (اتصال بوش بالسنيورة في ١٤ تموز) بحثّ إسرائيل على حصر عُدوانها في «أضيق نطاقٍ ممكن، وتجنيب الأبرياء والمدنيّين الضرر»[٢٤٦]. وكما ذكرنا سابقًا[٢٤٧]، فقد راجت شائعات خلال القصف الهمجي على المناطق اللبنانية، أنّ إسرائيل كانت تتجنّب قصف بيروت ووسطها، كي لا تُحرج حكومة السنيورة. مع ذلك، نفّذت إسرائيل بالسلاح الأميركي «الذكيّ» مجازرَ رهيبةً بحقّ اللبنانيين[٢٤٨].

---

٢٤٤ سحر بعاصيري، «اللاعبون (٦) سوريا»، جريدة **النهار**، ١ آب ٢٠٠٦.

٢٤٥ **يوميّات الحرب على لبنان**، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨، و٥٠، و٦٣-٦٤.

٢٤٦ جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

٢٤٧ راجع ص ٣٠٠-٣٠١. وقارن بصفحة ٣٣٠ من هذا الفصل.

٢٤٨ أنطوان نجم، «هذه هي الأسلحة التي استخدمها العدوّ لتدمير لبنان»، مجلّة **الدفاع الوطني** (لبنان)، العدد ٢٥٤، آب ٢٠٠٦.
<www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12401> accessed 10 May 2013.

وبعد مُضيّ أسبوعين على بدء الحرب، أدرك الداخل الإسرائيلي[٢٤٩]، وكذلك الإدارة الأميركية، أنّ إسرائيل عاجزةٌ، بقنابلَ ذكية أو من دونها، عن حسم الحرب ضدّ «حزب الله». من ثَم، أخذت واشنطن تعمل على إخراج تسويةٍ سِلمية تعطي إسرائيل مكاسب سياسية ضخمة على حساب لبنان لا تتناسب مع إنجازاتها على أرض الميدان. من هنا، جاء مشروع القرار الفرنسي-الأميركي غير المتوازن.

- **المواقف الدولية: تعاطُف مع لبنان وفشل دبلوماسي في إيجاد حلّ**

بالنسبة إلى مواقف باقي الدول الكبرى الأخرى، كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac) من المُنَدّدين بعملية «حزب الله»، وربط ما بين التصعيد المفاجئ للعنف وبين المواجهة بين إيران والغرب. فكان أكثرَ الزعامات الدولية إدراكًا لأبعاد المشروع الأميركي-الإسرائيلي على لبنان، واعتبر أنّ الردّ الإسرائيلي على عملية أسر الجُنديَّين الإسرائيليين غير متكافئ. وبعد مرور بعض الوقت على اندلاع الحرب، أعلن شيراك نيّة إسرائيل تدمير لبنان[٢٥٠]. وإزاء عجزه على فرض مشروع لحل الأزمة في «مجلس الأمن الدولي»، من جرّاء الهيمنة الأميركية على المنظمة الدولية، طالب شيراك بِـ«هدنة إنسانية»، أو حتى «ممرّ إنساني» لمساعدة اللبنانيّين[٢٥١].

ومن جهة أخرى، حمّل الرئيس الفرنسي «حزب الله» تداعيات الحرب، واصفًا إياه بأنه «لا يتحلّى بالمسؤولية إطلاقًا»[٢٥٢]. وكان شيراك قد أعلن في بدايات الحرب، أنّ فرنسا ستؤيّد شنّ إسرائيل الحرب على سورية، للإطاحة ببشار الأسد، مُعتبرًا أنّ النظام السوري هو المسؤول مباشرةً عن اغتيال الرئيس الحريري، وعن إضعاف الدولة اللبنانية. ومن غير المؤكّد، ما إذا كان شيراك يتكلّم من منطلق صداقته لآل الحريري، أم كرئيس دولة هزّه العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان. وكان قد سبق ذلك، في آذار ٢٠٠٦، تحذير الرئيس الفرنسي سورية من مغبّة زعزعة الاستقرار في لبنان[٢٥٣]. من هنا، لم يحصل

---

٢٤٩ راجع في جريدة **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦، مقال «الحرب على لبنان في صحف إسرائيل: الأمر ليس مجديًا»، حيث رأت الصحافة الإسرائيلية أنّ الجيش الإسرائيلي تورّط في حرب برّية مرة ثانية هي عبارة عن «وحل لبناني»، وسيدفع ثمنًا غاليًا، حيث يخوض «حزب الله» الحرب من قرية إلى قرية.

٢٥٠ جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

٢٥١ نقلًا عن: جريدة **اللواء**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

٢٥٢ نقلًا عن: جريدة **اللواء**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

٢٥٣ ‘Guerre du Liban 2006 - Chirac aurait poussé Israël à Attaquer la Syrie’, 18 Mars 2007 <www.planetenonviolence.org/Guerre-du-Liban-2006-Chirac-aurait-pousse-Israel-a-Attaquer-la-Syrie_a1169.html> accessed 29 April 2013.

أي تواصل خلال الحرب بين باريس ودمشق من أجل عملٍ مشترك لوقف الحرب.

أمّا روسيا، التي شجبت عملية «حزب الله»، فطالبت بوقفٍ سريع لإطلاق النار، وحاولت تشجيع دمشق على تهدئة الأوضاع (زيارة نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر سلطانوف (Alexander Sultanov إلى دمشق في ٢٠ تموز). وكذلك فعل، «ميغيل أنغل موراتينوس» (Miguel Angel Moratinos)، وزير الخارجية الإسباني، عندما زار دمشق، ووجد أنها لا تستجيب لمبادرة وقف إطلاق النار. لذا، بقيت مبادرة موراتينوس كالمبادرة الروسية، من دون نتائج تُذكر. وللسبب نفسه، ألغى وزير الخارجية الألمانية زيارةً له إلى دمشق في ١٥ تموز، بعدما رفض الرئيس الأسد أن تؤدّي بلاده دور الوسيط بين المجتمع الدولي و«حزب الله»، وأعلن أنها تقف على الحياد. والواقع أنّ السوريين كانوا يريدون من الأميركيين أن يتحدّثوا إليهم، وليس غيرهم، وذلك لأنهم كانوا الوحيدين الذين يمكنهم فكُّ عُزلة بلدهم. ومن ناحية أخرى، انتقد الفاتيكان العمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ دولة ذات سيادة هي لبنان، كما انتقد الولايات المتحدة، من دون أن يُسمّيها؛ لأنها تريد الحل السياسي قبل وقف إطلاق النار[٢٥٤].

❖

وفي هذه المواجهة الشرسة للولايات المتحدة مع «مِحور الشرّ»، أضحى لبنان وفلسطين والعراق ساحاتٍ لتصفية حسابات إقليمية[٢٥٥]. ومن خلال المساعدات العسكرية والمالية الإيرانية لحزب الله و«حماس»، وتوجيه عملياتها ضدّ إسرائيل، أرادت دمشق وطهران ألّا يتعدّى نزيف الدم حدود لبنان[٢٥٦]، كي لا تتورّطا مباشرة في الصراع الدائر. كما كان لإسرائيل أسبابها الخاصة لحصر الصراع ضمن حدود الجغرافيا السياسية، لبنان-فلسطين[٢٥٧]. من هنا، فإن «الشرق الأوسط الكبير»[٢٥٨]، الذي نادت به رايس

---

٢٥٤ جريدة **النهار**، ١٥ و٢٨ تموز ٢٠٠٦.

٢٥٥ سركيس نعوم، «هل نضج حزب الله للحلول؟»، جريدة **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

٢٥٦ عبد الرؤوف سنّو، «العراق وفلسطين ولبنان. فوضى بنّاءة «مضادّة»»، جريدة **المستقبل**، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٧.

٢٥٧ مجموعة كتاب، واشنطن بوست، «كيف أصبح لبنان هكذا؟»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٣ تموز ٢٠٠٦.

٢٥٨ حول الشرق الأوسط الجديد وخارطة الكيانات السياسية المتوقعة، راجع دراسة: Nazemroaya, 'Plans for Redrawing the Middle East'.

ويمكن الاطّلاع على دراسة في الموضوع نفسه للدكتورة بيان نويهض الحوت، بعنوان: «الشرق الأوسط الجديد: مشروع أميركي محكوم بالفشل»، جريدة السفير ٢ آب ٢٠٠٦.

أثناء زيارتها إلى تلّ أبيب في حزيران عام ٢٠٠٦، وشدّدت عليه مرّة أخرى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي «أولمرت» خلال الحرب على لبنان، هو المنطقة الجيو-سياسية الغنيّة بالنفط والغاز التي تمتدّ من بحر قزوين، مُرورًا بإيران والخليج العربي، على أن يبدأ من لبنان، ويتضمّن «خلق فوضى بنّاءة» على شكل قوسٍ من الفوضى وعدم الاستقرار، يمتدّ من لبنان إلى فلسطين وسورية والعراق والخليج العربي وإيران، حتى حدود الحلف الأطلسي في أفغانستان[٢٥٩].

٦. الحرب الإسرائيلية على لبنان: مسارها ونتائجها الكارثية

مع اشتداد الصراع بين مِحورَي واشنطن وطهران حول المسائل العديدة التي أتينا على ذِكرها، وقيام «حركة حماس» بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ورد تلّ أبيب بعملية عسكرية ضخمة ضدّ غزة، وصولًا إلى اعتقال عدد كبير من أعضاء الهيئتين التشريعية والتنفيذية الفلسطينيتين، تفاقم الوضع على الجبهة اللبنانية-الإسرائيلية بإطلاق صواريخَ مجهولة الهُويّة على إسرائيل. وسبق أن قامت «المقاومة الإسلامية» بِـ«عمليات تذكيرية» مُذلّةٍ ضدّ القواعد والمنشآت العسكرية الإسرائيلية في جبل الشيخ قبل أسابيعَ قليلة من اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان. وفي ١٢ تموز ٢٠٠٦، قتل «حزب الله»، بعمليةٍ نوعية داخل «الخط الأزرق»، ثمانية جنود إسرائيليين وأسَر اثنين آخرين. وكان ظاهر العملية أنّها من أجل تبادُل الجُنديَّين الإسرائيليين الأسيرين بأسرى لبنانيين أبقتهم إسرائيل في سجونها، خلافًا لاتفاق العام ٢٠٠٤[٢٦٠].

ردّت إسرائيل على عملية «حزب الله» بهجوم واسع ومدمّر على لبنان، مُقدِّمةً الدليل على أنها كانت تخطط له منذ وقت بعيد. فالواقع أن قتل جنود إسرائيليين وأسر جنديَّين ما كان سوى ذريعة مدعومة أميركيًّا لشنّ هجوم مُمنهج على لبنان لتفكيك «حزب الله» ونزع سلاحه، أو بمعنى آخر تنفيذ القرار ١٥٥٩ الذي زعمت إسرائيل

---

٢٥٩ Stephan Lendman, 'US Intervention in Syria', Countercountry.org. 30 April, 2011. <http://yourworldnews.org/blog/?p=114> accessed 24 April 2013.

٢٦٠ استثنى الاتفاق إطلاق إسرائيل الأسير اللبناني سمير القنطار، الذي قررت محكمة إسرائيلية سجنه لمدّة ٥٤٢ سنة، بسبب تسلّله إلى إسرائيل وقتله ثلاثةً من مواطنيها. ومن بين المحرَّرين الشيخ عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني، اللذان اختُطفا من قبل إسرائيل في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٤. انظر: «حزب الله وإسرائيل يطويان ملف الأسرى»، نشرة أخبار تلفزيون **الجزيرة**، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٤. أمّا سمير القنطار، فقد أُفرج عنه في صفقة أخرى في ١٦ تموز ٢٠٠٨.

أنها كانت وراء صُدوره، لإزاحة عقبةٍ أمامها (حزب الله) تمهيدًا لسلام بينها وبين لبنان[٢٦١].

أ) الردّ الإسرائيلي: فشل في الميدان وسياسة الأرض المحروقة

عندما بدأت إسرائيل بشنّ الحرب على لبنان، كان واضحًا أنها كانت تسير وفق استراتيجيتها العسكرية التقليدية، والتي تقوم على ما يلي[٢٦٢]:

- تحريك جيشها الصغير والقوي والمُتفوّق بالعتاد بشكل سريع من جبهة إلى أخرى، للتعويض عن النقص في الحشد البشري والعمق الجغرافي.
- استخدام تفوُّقها الجوي في المعارك، وقوة النيران لمدرّعاتها في الميدان، للتقليل من الخسائر في صفوف جنودها.
- تطبيق نظرية «الحرب الخاطفة» (Blitzkrieg) وتحقيق المفاجأة.
- نقل المعارك إلى خارج إسرائيل (سياسة الذراع الطويلة «The policy of long arm») بعيدًا عن المناطق السكنية والاقتصادية.
- حسم المعركة بأسرع ما يمكن، بسبب استدعاء الاحتياط، وبالتالي توقف قطاعات الإنتاج.

- **إسرائيل والقضاء على «حزب الله»: كُلفته ونتائجه غير المُتوقَّعة**

على الرغم من كل مزايا الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وتحقيقها نجاحاتٍ في حروب إسرائيل السابقة ضدّ الدول العربية، فإن استخدام هذه الاستراتيجية في حربٍ غير نظامية ضدّ وحدات مقاومة ليس لها قواعد ثابتة، قلَب مفهوم المعركة بالنسبة إلى إسرائيل، وأدّى إلى تخبُّط في القيادة واتخاذ القرارات، وإلى عدم القدرة على التحكُّم بالمعركة. كما لم يستطع سلاح إسرائيل الجوّي حسم المعركة ضدّ «حزب الله»، رغم كل الدمار الذي ألحقه بالبنية التحتية والقتل بالسكان. وعندما قرّرت إسرائيل استخدام وحداتها البرّية، لحقت بقوّاتها المُدرّعة ومُشاتها خسائرُ فادحة على يد مُقاتلي «حزب الله»[٢٦٣].

❖

---

٢٦١ إميل خوري، «هل تصبح حرب إسرائيل مفتوحة على كلّ المنطقة؟»، جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

٢٦٢ ماجد الكيالي، «حرب الـ **٣٣** يومًا في الحسابات العسكرية.. الحرب على لبنان... بداية أم نهاية». مجلة **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، لا ت، لا م، ص ٨١-٨٢.

٢٦٣ الكيالي، «حرب الـ**٣٣** يومًا...»، ص ٨٢.

اعتمد الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الأول من القتال على تكتيك القصف التدميري الجوّي والبحري، والبرّي من مواقع في شمال إسرائيل، حيث قصف الجسور والطرقات من شمال لبنان إلى جنوبه وجبله وبقاعه، بهدف تقطيع أوصال البلاد، وبخاصة في الجنوب، ليسهُل بعد ذلك استهدافها كجُزر. واستهدف القصف مدارج «مطار رفيق الحريري الدولي» وأرصفة مرفأ بيروت، وهوائيات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني والهاتفي، ورادارات الجيش اللبناني وبعضًا من ثكناته، ومحطات الوقود والطاقة، فضلًا عن البنية اللوجستية للمقاومة، من قواعدَ عسكريةٍ وتحصينات ومستودعات ومخازن. كما شمل القصف الوحدات السكنية في مختلف أنحاء البلاد، من أجل قتل أكبر عددٍ ممكن من المواطنين، وخصوصًا في الجنوب والضاحية الجنوبية.

وعلى الأرض، فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق تقدُّم استراتيجي على كل محاور القتال الحدودية المشتعلة. صحيح أنه استخدم تكتيك المحاور المتعدّدة على جبهات عريضة جدًّا من «عيتا الشعب» غربًا إلى «كفركلا» شرقًا، ثم من «المطلة» إلى مرجعيون فالخيام، ثم من كفركلا إلى القنطرة باتجاه الليطاني، اعتقادًا منه أنه يمكنه تشتيت[٢٦٤] المقاومة وبعثرتها على المحاور المذكورة، إلا أنه فُوجئ بثباتها وتراصّها. وفي مثلّث مارون الراس-عيترون-بنت جبيل، لحقت به هزيمة مُنكَرة، جعلته يعيد النظر في تكتيكاته العسكرية، ويعمل على تغيير محاور القتال بالانتقال إلى «عيتا الشعب»، وبعد ذلك إلى محور الطيبة مرورًا بِالعديسة، أو استخدام الإنزال المُجوقل (بعلبك وصور) بشكلٍ استعراضي لإخفاء إخفاقاته. كما أنّ «المجازر» التي قام بها مُقاتلو «حزب الله» بحق دبّابات «الميركافا»، والخسائر الفادحة التي أنزلوها في صفوف «لواء غولاني» (Golani brigade)[٢٦٥]، كشفت بوضوح عمّا كان ينتظر الجيش الإسرائيلي في حال وسّع هجومه البرّي. وفي ١٤ تموز، أصاب «حزب الله» بصاروخ بحري بارجةً إسرائيلية قبالة سواحل بيروت[٢٦٦]. وقالت المقاومة الإسلامية إنها أسقطت مروحياتٍ للعدوّ.

وفي أثناء الحديث عن مشروع أميركي-فرنسي لوقف القتال، كثفت إسرائيل من ارتكاب المجازر بحق المدنيّين (مروحين، قانا٢، صريفا، الضاحية الجنوبية، الشياح... وغيرها)، وواصل سلاحها الجوّي غاراتِه على الضاحية الجنوبية، بهدف الضغط على

---

٢٦٤ سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص٩١.

٢٦٥ هو أحد ألوية الصفوة في سلاح المشاة الإسرائيلي، وقد شارك في كل الحروب العربية-الإسرائيلية، وخلال المعارك في جنوب لبنان في العام ٢٠٠٦ لحقت به خسائر فادحة أفقدته سُمعته.

٢٦٦ الصحف اللبنانية، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

الحكومة اللبنانية لقبول قرار دولي يعطي تلّ أبيب ما عجزت عن تحقيقه في ساحة القتال. إلا أن صمود المقاومة من جهة، وتمسُّك الحكومة اللبنانية بمشروعها لوقف إطلاق النار (النقاط السبع)[٢٦٧] من جهة ثانية، عطّلا تمرير مشروع غير متكافئ مع مقتضيات الواقع في الميدان. كما عطّلت الولايات المتحدة أي مشروع لوقف إطلاق النار، لتمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية، حتى قبل يومين أو ثلاثة أيام من صدور القرار ١٧٠١، إلا أن إسرائيل مُنيت بفشل ذريع[٢٦٨].

وفي هذا الصدد، ثمة سؤال يطرح نفسه: كيف كان تأثير الحرب في الإسرائيليّين؟

لقد أثبتت الوقائع على الأرض كارثية قرار إسرائيل كسر «توازن الرعب» السابق مع «حزب الله». فصواريخ الحزب لم تكن سلاحًا عسكريًّا فحسب، بل كانت سلاحًا استراتيجيًّا - نفسيًّا واقتصاديًّا كذلك، إذ كانت إسرائيل في حروبها السابقة على العرب، في منأى عن أي تهديد حقيقي يُعرّضها إلى هجمات الأسلحة الجوّية والبرّية العربية، باستثناء ما حدث في أثناء حرب الخليج الثانية، حين أطلق صدّام حسين بضعة صواريخ (سكود)، ولكنها كانت غير دقيقة. من هنا، فإنّ الإسرائيليين لم يعتادوا على حياة الملاجئ، أو على توقُّف أعمالهم واقتصادهم من جرّاء الحرب، ما خلا استدعاء الاحتياط ولفترةٍ قصيرة. فكانت تلك الحروب تنتهي بسرعة ونجاح، وبهزيمة للعرب. ولهذا، عندما اعتقد الجيش الإسرائيلي أن بإمكانه القضاء على «حزب الله» بحربٍ خاطفة، كان «حزب الله» يُمطر شمال إسرائيل بدفعات من الصواريخ مختلفة المدى تبعًا لحجم العدوان الإسرائيلي على لبنان، وصل بعضها إلى «الخضيرة» و«العفولة» و«بيسان»، على بُعد ٧٠ كلم من حدود لبنان مع الكيان الصهيوني (ما بعد حيفا، وفق خطاب حسن نصر الله). ولا شك في أنّ استخدام هذا الكمّ وهذا النوع من الصواريخ، وتهديد الأمن القومي الإسرائيلي بشكل خطير، ما كان ليحدُث من دون قرار استراتيجي للقيادتين في طهران ودمشق[٢٦٩]. وذلك لأنه عندما تُزوّد إيران الحزب بصواريخَ نوعية، لا بدّ من أن تتحكّم هي بالقرار السياسي لاستخدامها، بخاصة أن «حزب الله» يتبع «الوليّ الفقيه» في الشأنين الديني والسياسي. وقد أدّى ردّ «حزب الله» الصاروخي إلى شلّ الحركة في شمال إسرائيل، وتوقُّف الصناعة عن العمل في مجمعات حيفا، واضطُرّ حوالى مليون إسرائيلي إلى النزوح من أماكن سكنهم، أو الاحتماء بالملاجئ، وهو أمر لم يعتَد عليه الإسرائيليون. فضلًا عن ذلك، استدعت إسرائيل خمس فِرق من الاحتياط لمواجهة الحزب.

---

٢٦٧ سيجري الحديث لاحقًا عن «النقاط السبع».

٢٦٨ جريدة **النهار**، ١٢ آب ٢٠٠٦.

٢٦٩ عبد الكريم أبو النصر، «لبنان قاعدة انطلاق الردّ الإيراني»، مرجع سابق.

وباستثناء قتل السكان المدنيّين وتهجيرهم إلى بيروت أو نحو شمال البلاد، والدمار الهائل الذي ألحقته إسرائيل بالبنية التحتية والمرافق، وبالوحدات السكنية والمؤسسات اللبنانية، فضلاً عن القضاء على الموسم السياحي اللبناني، وفرار الآلاف من الأجانب واللبنانيين إلى خارج البلاد، فقد فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها السياسية جميعًا، إذ كانت أهدافها تتغير منذ اندلاع الحرب وفق مقتضيات المعركة، على عكس ما كان يحصل في حروبها السابقة ضدّ العرب، حين كانت الأهداف السياسية تُحدَّد قبل بدء المعارك، ويقوم جيشها بالتعامل معها. كما فشلت إسرائيل فشلاً ذريعًا في مُواءمة أهدافها السياسية مع أهدافها العسكرية، حيث أعلنت في البداية نيّتها السيطرة على المنطقة الممتدّة من نهر الأولي إلى الحدود اللبنانية جنوبًا، ثم بعد ذلك الوصول إلى الليطاني، وفي آخر الأمر خلصت إلى الحديث عن شريط لا يتجاوز عرضُه كيلومترين[٢٧٠]. ولم يستطع الجيش الإسرائيلي التقدم نحو الأهداف التي حدّدتها له القيادة السياسية، وبان بوضوح أنه فقد قدرة الردع التي اشتُهر بها لحماية الدولة والمجتمع الإسرائيليَّين، وبالتالي مُسوّغاتِ الاستراتيجية التي قامت على «الحرب الخاطفة» وصِدقيتها[٢٧١].

لقد كشف تقرير لجنة «فينوغراد» للعام ٢٠٠٧ بوضوح عن أخطاءٍ وإخفاقات خطيرة في الجيش الإسرائيلي وفي قيادته، تعود إلى فترة ما قبل الحرب، من ناحية التخطيط والفكر الاستراتجيَّين، ومن ناحية القرارات وتنفيذها على المُستويين السياسي والاستراتيجي، فضلاً عن ضعف الجاهزية، وبخاصة في القوّات البرّية، والتقصير في حماية السكّان المدنيين[٢٧٢]. وفي الخلاصة، حمّل التقرير رئيس الوزراء أولمرت ووزير الدفاع عامير بيرتس (Amier Peretz)، ورئيس الأركان المستقيل دان حالوتس (Dan Halutz) مسؤولية الإخفاقات والأخطاء والتسرُّع في دخول حرب لم ترتكز على خطة مسبقة ولا على تشخيص للأهداف التي يمكن تحقيقها[٢٧٣].

وكما ذكرنا، كان القضاء على «حزب الله» عسكريًّا وسياسيًّا، من الأهداف الرئيسة لإسرائيل والولايات المتحدة المُنخرطَين في مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، لكنهما

---

٢٧٠ جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

٢٧١ طلال عتريسي، «التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان»، موقع: مجلة **الدفاع الوطني** (لبنان). <www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12957> accessed 2 October 2012.

٢٧٢ سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٥.

٢٧٣ Winograd Commission, 'Final Report', Israeli Council on Foreign Relations, 30 January 2008 <www.cfr.org/israel/winograd-commission-final-report/p15385> accessed 24 April 2013.

فشلتا في ذلك، حيث ظلت ترسانة «حزب الله» الصاروخية تهدّد طوال الحرب، وبزخمٍ، شمال إسرائيل، فضلاً عن تحويل الجنوب إلى «مقبرة» للغزاة، كما وعد الأمين العام للحزب. ولم تتمكن الغارات العنيفة المنهجية المُدمّرة، التي استهدفت منصّات صواريخ الحزب ومخازن أسلحته وكوادره وأفراده، من إلحاق أذى استراتيجي بالمقاومة، على الرغم من تقطيع أوصال الجنوب، وفرض الحصار على لبنان، وضرب الطرقات والجسور، والحصار الجوّي، ليسهل بعد ذلك تصفية هذه الجُزر العسكرية لحزب الله. صحيح أن إسرائيل تمكنت من تدمير المربّع الأمني للحزب في الضاحية الجنوبية من بيروت، إلا أنها لم تتمكن من استهداف قياداته ولا كوادره ولا قادته الميدانيّين.

وعلى ما يبدو، فقد كان من بين أهداف إسرائيل ضرب الوحدة الوطنية اللبنانية، عبر تركيز القصف على مناطق الشيعة وقراهم لتحقيق ثلاثة أهداف: إضعاف الديمغرافيا الشيعية وتشتيتها في أنحاء البلاد، وخلق التناقضات بين الشيعة وقيادتهم في «حزب الله»، بسبب التهجير الذي سبّبه العُدوان، وبين النازحين الشيعة ومجتمعهم اللبناني الذي احتضنهم، من سُنّة ودروز ومسيحيّين. ولهذا السبب-كما ذكرنا سابقًا[٢٧٤]-استثنى القصف الإسرائيلي بيروت ووسطها ومحطات الكهرباء[٢٧٥]، واستهدف المناطق الشيعية تقريبًا، لجعل الشيعة يتساءلون عن سبب ذلك، وربما لتوجيه الاتهام بأن الحرب التي تشنُّها إسرائيل تستثني غير الشيعة[٢٧٦]، ما يفسح في المجال أمام «حزب الله» وحلفائه وشعبه لاتهام «الفريق الآخر» (بعض قوى ١٤ آذار) بالتنسيق مع إسرائيل، وهو ما حصل بالفعل فور وقف «العمليات العدائية» في آب. وعندما فشلت إسرائيل في إحداث شرخ داخلي بين الطوائف اللبنانية، قامت بقصف الجسور ما بين كازينو لبنان ومدينة جبيل، لتحريض المسيحيّين ضدّ الشيعة. لكن إسرائيل لم تنجح في خلق التناقضات بين الحزب والمجتمع اللبناني، إذ ازداد احتضان الحزب، بينما حافظ الأخير على تواصُله مع قاعدته يُبلسم جراحها بالمساعدات.

❖

---

٢٧٤ انظر ص ٣٠٠-٣٠١ من هذا الفصل.

٢٧٥ إسكندر، **رفيق الحريري**، ص ٢٦٤-٢٦٥.

٢٧٦ بعدما أمطر «حزب الله» إسرائيل بصواريخ (خيبر ١) التي طالت مدينة «الخضيرة» الواقعة على بعد ٨٠ كيلومترًا من الحدود اللبنانية، هدّد «دان حلوتس»، رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي، بقصف بيروت، فتحركت واشنطن والقاهرة وعمّان بسرعة لتجنيب بيروت القصف. خليل فليحان، «واشنطن تحركت بطلب لبناني للحُؤول دون ضرب بيروت»، جريدة **النهار**، ٣ و٥ آب ٢٠٠٦.

من جرّاء حرب إسرائيل على لبنان، لحقت بها خسائرُ بشرية ومادّية فاقت ما تعرّض له الكيان الصهيوني منذ قيامه. فقد بلغت الخسائر الرسمية ١٧٥ قتيلًا، من ضِمنهم ٣٣ عسكريًا قتلوا يوم الأحد في ١٣ آب، إضافة إلى (١٠٠٠) جريح، وتدمير أو إصابة ١٢ ألف منزل. كما تعطلت الحياة الاقتصادية بشكل كبير في الجزء الشمالي من البلاد. وبلغت كلفة ١٥ ألف غارة شنّها الطيران الإسرائيلي على لبنان (٢,٣) مليار دولار أميركي. أمّا مجمل خسائر الاقتصاد الإسرائيلي، فبلغت، وفق أكثر التقديرات اعتدالًا، (٦,٥) مليار دولار أميركي، من دون احتساب التأثيرات التي ظهرت في ما بعد[٢٧٧]. لكن الخسارة الكبرى للإسرائيليّين تمثّلت في أنهم فقدوا الثقة بقدرة جيشهم على حمايتهم.

إن صمود «المقاومة الإسلامية»، سياسيًّا وعسكريًّا واجتماعيًّا، أربك إسرائيل على مستوى تحقيق الأهداف المنشودة. وكانت نتيجة الحرب كارثية على رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت[٢٧٨]. وللمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، يتراشق القادة العسكريون والسياسيون فيها التُهم حول فشل حربهم على لبنان، ويُوجّه الجنود أصابعهم إلى قادتهم العسكريين بأنهم دفعوا بهم إلى حرب خاسرة. فاستقال عدد من قادة الجيش.

لذا، ولرفع المعنويات، بدأت تصدُر بعد الحرب تصريحاتٌ لقادة إسرائيل السياسيّين والعسكريين حول الحرب المحتملة المقبلة، وخلق الذرائع لشنّها، تارةً ضدّ «حزب الله»، وتارة أخرى ضدّ سورية، حتى إن الجيش الإسرائيلي عكف على إعادة تأهيل وحداته العسكرية، وإجراء مناورات حيّة لمحاكاة سيناريوهاتٍ مختلفة للصراع العسكري المقبل على أكثر من جبهة في وقت واحد[٢٧٩]. وطوّرت إسرائيل تلك المناورات في ما بعد بأخرى تُحاكي سيناريو حربٍ على جهات أربع في آن واحد، وهي: لبنان، وسورية، وغزة، وإيران[٢٨٠].

---

٢٧٧ عبد الحليم فضل الله، «النتائج الاقتصادية لحرب تموز: نقاش في الأرقام... وفي السياسة»، جريدة **الأخبار**، ٢١ تموز ٢٠٠٧. يرى مروان إسكندر أنّ تكلفة الحرب على إسرائيل بلغت في مجملها (٢,٢) مليار دولار أميركي. **رفيق الحريري**، مرجع سابق، ص٢٤٥-٢٤٦.

٢٧٨ Gary C. Gambill, 'Implications of the Israel-Hezbollah War', 14 April 2007 <www.globalpolitician.com/default.asp?22630-israel-hizballah> accessed 29 April 2013.

٢٧٩ Mahdi Darius Nazemroaya, 'The March to War: Israel Prepares for War against Lebanon and Syria', Global Research, 19 April 2008 <www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=8727> accessed 24 April 2013.

٢٨٠ Conservative Republican Forum, 'Israel will Face Multi-Front War in 6-12 Months, Oct. 30, 2011 <http://conservativerepublicanforum.blogspot.com/2011/10/israel-will-face-multi-front-war-in-6.html> accessed 24 April 2013.

ب) تصدّي لبنان للعدوان الإسرائيلي: صمود في الميدان وخسائر فادحة في البشر والاقتصاد

- «حزب الله»: تحضيرات المعركة وتكتيكاتها

دلّت العلميات العسكرية التي خاضها الجيش الإسرائيلي في لبنان على فشلٍ استخباراتي ذريع، وعلى تقصير استراتيجي وتكتيكي فاضحَين. وعلى ما يبدو، اعتقد الإسرائيليون أنهم يقومون بنزهة في جنوب لبنان، على غرار ما كان يحدث في اجتياحاتهم السابقة لغزّة. وما لم يتوقعوه هو جاهزية مُقاتلي «حزب الله» وتحضيراتُ ساحة المعركة (خنادق، وأنفاق، وحُسن اختيار للسلاح الملائم... إلخ)، وتكتيكات الحركة على الأرض ومُرونتها، وتوسُّل حرب العصابات والجيوش النظامية في آن معًا، فضلاً عن القدرات الصاروخية الهائلة التي طالت وسط الكيان الصهيوني، وأخيرًا وليس آخرًا، فإنّ «المقاومة الإسلامية» كانت تخوض حرب كرامةٍ وعقيدة ودفاع عن الأرض والبيت والعِرض، وفق ما جاء في بياناتها. وقد توافرت لها ثلاثة أقانيم لتحقيق النصر، وهي: العقيدة الجهادية الاستشهادية، والقضية، أنّ قتال إسرائيل هو واجب ديني، وأخيرًا القيادة الرشيدة[٢٨١].

عسكريًّا، أطلق «حزب الله» (٣٩٧٠) صاروخ كاتيوشا، وصواريخَ متعدّدة المَدَيات على منشآت عسكرية ومدنية في شمال إسرائيل، سقط منها (٩٠١) صاروخ في داخل المدن[٢٨٢]. ووصلت صواريخ الحزب إلى حيفا، مُجبِرةً حوالى ٣٠٠ ألف نسمة من الإسرائيليّين على الفرار إلى الملاجئ. ورغم تهديد الحزب بقصف تلّ أبيب، فإن ذلك لم يحصل. ويبدو أنّ قوة الردع المُتبادَل منعت الفريقين المتحاربَين من استهداف عاصمة كل منهما. وبعد أقل من شهرين على انتهاء الحرب، صرّح السيد حسن نصر الله أنّ حزبه يملك عشرين ألف صاروخ[٢٨٣]. كما زرع الجيش الإسرائيلي، وفق بياناته، (١,٢) مليون لغم أرضي في جنوب لبنان، بينما قدّرت «اليونيفيل» عدد الألغام بما يقرُب من ثلاثة ملايين لغم[٢٨٤]، لا يزال سكان جنوب لبنان يعانون منها حتى اليوم.

---

٢٨١ سويد، **مرايا الأحوال**، مرجع سابق، ص٩١-٩٢.

٢٨٢ «خسائر الحرب بين لبنان وإسرائيل. المعارك في لبنان: جردة حساب الخسائر»، **نادي الفكر العربي**، ١٩ آب ٢٠٠٦.
<www.nadyelfikr.com/showthread.php?tid=15522> accessed 2 October 2012.

٢٨٣ Jonathan Cook, 'In Lebanon 2006 War, Most Crimes Were Israeli', 17 August 2007, Antiwar.com
<www.antiwar.com/cook/?articleid=11459> accessed 24 April 2013.

٢٨٤ Cook, 'Lebanon 2006 War'.

- **خسائر لبنان البشرية والاقتصادية: أكبر من حجم البلد!**

عندما زارت وزيرة الخارجية الأميركية الرئيس السنيورة في بيروت، عرَض معها فداحة ما خلّفه العدوان من أضرار، باستهدافه كل مظاهر الحياة، وبخاصة المدنيّين، مُشيرًا إلى أنّ إسرائيل قامت بتقطيع أوصال البلاد، وفصلت القرى والمدن بعضها عن بعض، ودمّرت بناه التحتية، واستهدفت المصانع والمنازل الآمنة والأبنية السكنية، حيث تُقدّر الخسائر بمليارات الدولارات. وأبلغ الرئيس السنيورة الوزيرة الأميركية أنّ إسرائيل لا تستهدف في عدوانها «حزب الله» بقدر ما تستهدف لبنان واللبنانيّين، وهي بذلك تريد أن تعيد لبنان نحو ٥٠ سنة إلى الوراء. وأضاف السنيورة أن النتائج ستكون تدمير لبنان وتفاقم المشكلة التي ستجرّ معها مشكلاتٍ أخرى[٢٨٥].

إن إعادة بناء ما خرّبته إسرائيل ودمّرته، هي بحدّ ذاتها من الخسائر التي يجب أن تُضاف إلى مجمل خسائر لبنان. فقد احتاجت عملية إعادة الإعمار إلى أكثر من ثلاث سنوات، وبكلفةٍ مرتفعة. ولولا مساعدات الدول العربية-وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية-لَمَا تمكّن لبنان من إعادة الإعمار، وبالتالي الحفاظ على أمنه الاجتماعي. فقدّمت المملكة وحدها (٣١١) مليون دولار لإعادة بناء (٢٢٠) قريةً من أصل (٣٢٣) قرية متضرّرة في مختلف المناطق اللبنانية، منها (١٦٧) قرية في جنوب لبنان، و(٥٣) قرية في باقي المناطق. وبذلك، أعادت المملكة إعمار ما نِسبتُه (٦٨٪) من القرى والبلدات المتضرّرة في الجنوب وفي باقي المناطق اللبنانية، إضافة إلى إعمار (٣٦) عقارًا في الضاحية الجنوبية من بيروت. وبلغ إجمالي المبالغ التي تعهّدت بمنحها للبنان من أجل إعادة الإعمار ما نِسبتُه (٤٠,٥٪) من مجموع ما تلقّاه لبنان من مساعدات[٢٨٦]. إلى جانب ذلك، قدّمت المملكة-بالإضافة إلى المساعدة الطارئة للحكومة اللبنانية التي بلغت ٥٠ مليون دولار-مبلغ نصف مليار دولار أميركي، وأودعت في مصرف لبنان مبلغ مليار دولار لمواجهة المُضارَبة على الدولار[٢٨٧].

وقد تضاربت التقديرات حول حجم خسائر لبنان من البشر، حيث استُشهد ٨٤٥ شخصًا في لبنان، من ضِمنهم ٧٤٣ مدنيًّا، و٣٤ جنديًا، و٦٨ مقاتلاً من «حزب الله»، بينما قدّرت المصادر الإسرائيلية حجم الخسائر لدى الحزب بأنها ما بين ٥٠٠

---

٢٨٥ «السنيورة يناشد المجتمع الدولي أن يتدخل لمنع إسرائيل من إعادة لبنان ٥٠ سنة إلى الوراء»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٩ حزيران ٢٠٠٦.

٢٨٦ **السجل الأخضر، مواقف المملكة العربية السعودية والمنح والمساعدات والتقديمات المالية الاقتصادية لدعم لبنان**، دار اللواء للصحافة والنشر، بيروت ٢٠٠٩، ص٧٩، و١٢٢-١٣١.

٢٨٧ إسكندر، **رفيق الحريري**، ص٢٥٩.

و٦٠٠ عنصر[٢٨٨]. أما «الهيئة العليا للإغاثة»، فقدّرت عدد الشهداء بـ(١١٨١) نسمة، والجرحى بـ(٤٠٥١)، ثُلثهم من الأطفال، في حين أن أكثر من ثلثي الشهداء سقطوا في محافظتي الجنوب والنبطية[٢٨٩]. وهناك مصدر ثالث قدّر حجم الخسائر البشرية بين اللبنانيين-مدنيّين ومُقاتلين-بِـ(١٤٥٠)، وأربعة آلاف جريح[٢٩٠]. وبلغ عدد النازحين والمُهجّرين من منازلهم قرابة (٩١٦) ألف نسمة، أي رُبع سكان لبنان. أمّا عدد النازحين إلى سورية، فبلغ ما بين ٢٣٠ و٢٥٠ ألفًا، توجّه منهم حوالى السبعين ألفًا إلى بلدان أخرى، وبقي نحو ١٨٠ ألفًا في سورية. وعلى الرغم من عودة غالبية النازحين الجنوبيّين من المعارك إلى بيوتهم، فقد قدّرت «الأمم المتحدة» حينذاك أنّ حوالى ٢٠٠ ألف نسمة بقوا مشرّدين بسبب تدمير منازلهم الخاصة والبنى التحتية الحضَرية على حدّ سواء[٢٩١].

وبسبب شدّة المعارك، تعطّل ما نِسبتُه (٧٥٪) من سكان لبنان عن الذهاب إلى أعمالهم. ولحق التدمير أكثر من ١٥ ألف وحدة سكنية[٢٩٢]. وفي الضاحية الجنوبية، دمّرت الغارات الإسرائيلية مئتي مبنى، وثمانين جسرًا في أنحاء لبنان، وحوالي ٤٠٠ ميل من الطرقات. وبلغت كلفة الأضرار في البنية التحتية، من طرقاتٍ ومساكنَ ومؤسساتٍ تعليمية وتجارية وصناعية وزراعية ومحطات طاقةٍ ووقود واتصالات، ومياه وصرف صحّي-فضلاً عن خسارة استثمارات الموسم السياحي عند انتهاء جولة الحرب في ١٤ آب-قرابة عشرة مليارات دولار أميركي. وقد درس أحد الخبراء الاقتصاديّين في ذلك الحين تأثير الحرب في معدّل نموّ الاقتصاد اللبناني، فتوقع عن حقّ وصوله إلى ما دون الصفر، بعد أن كانت النسبة المتوقعة لعام ٢٠٠٦ هي (٦٪). أما في إسرائيل، فقد تراجع النمو الاقتصادي إلى (٥٪)[٢٩٣]. ويُبرز الجدول رقم (١١) أحد التقديرات للخسائر التي لحقت بمرافق الاقتصاد اللبناني.

---

٢٨٨ Cook, 'Lebanon 2006 War', ...

٢٨٩ عبد الحليم فضل الله، **عدوان تموز ٢٠٠٦-الخسائر البشرية**، المركز الاستشاري للدراسات، حزيران ٢٠٠٨، ص ٢١.

٢٩٠ مروان إسكندر، **رفيق الحريري وقدر لبنان**، مرجع سابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

٢٩١ عبد الحليم فضل الله، **عدوان تموز ٢٠٠٦**، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦.

٢٩٢ «خسائر الحرب بين لبنان وإسرائيل-المعارك في لبنان: جردة حساب الخسائر»، مرجع سابق.

٢٩٣ انظر: فؤاد شاكر، «نحو إنشاء صندوق مصرفي عربي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار عملية إعادة البناء والإعمار في لبنان»، ورقة عمل قدّمت إلى **المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠٠٦**»، فندق فينيسيا، بيروت ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦، وقد «تراجع نمو اقتصاد إسرائيل بسبب الحرب»، قناة **الجزيرة**، ١ كانون الثاني ٢٠٠٧.

جدول (١١): الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاعات الاقتصاد اللبناني من جرّاء الحرب الإسرائيلية على لبنان[٢٩٤]

القطاع المتضرّر	القيمة مليون $
الكهرباء	٢٤٤
الاتصالات	١٣٤
النقل	٤٨٤
البنية الأساسية للقطاع العام	٤
الخدمات الاجتماعية الأساسية	٣٤
التعليم	٣٦
المياه والصرف الصحّي	٨١
البيئة	١٥٠
الصناعة	٢٢٠
الزراعة	١٠٠
السياحة (دخل فائت)	٣,٠٠٠
التصدير	٢٠٠
الإسكان والتجارة	٢,٠٠٠
ضياع/تأجيل استثمار	٢٠٠
ضياع إيرادات عامة	١,٥٠٠
تراجع النمو الاقتصادي	١,١٠٠
مجموع حجم الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة	**٩,٤٨٧**

٧. الدبلوماسية اللبنانية المُقاوِمة: النقاط السبع والقرار ١٧٠١ وردود الفعل عليها

لا شك في أنّ صمود المقاومة في وجه إسرائيل، كأقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط، قد أعطى دفعًا للحكومة اللبنانية كي تُدير معركتها الدبلوماسية في «مجلس الأمن الدولي» وفي عواصم القرار العربية والغربية كدولةٍ غير مهزومة. إن صمود الجبهتين العسكرية والسياسية، وتوافق الحكومة اللبنانية على رؤية واحدة تقريبًا حول «النقاط

[٢٩٤] فؤاد شاكر، «نحو إنشاء صندوق مصرفي عربي»، المرجع السابق نفسه.

السبع»، أمران جعلا لبنان يرفض مشاريع حلولٍ للأزمة لا تخدم مصالحه ولا توازناتِه الداخلية، ومنها المشروع الفرنسي-الأميركي الأول. كما أن فشل الجيش الإسرائيلي خلال الأيام الأخيرة من الحرب في تحقيق نصر في الميدان، وضع «حزب الله» في موقع «المنتصر»، باعتبار أنه حارب الجيش الذي لا يُهزم وأوصله إلى طريق مسدود في العمليات البرّية. وقد أبلغ وزير الدفاع اللبناني، إلياس المرّ، السفير الأميركي في لبنان جيفري فيلتمان (Jeffrey Feltman)، في لقاءٍ بينهما أن «حزب الله» يعتقد «أنه في موقف يسمح له بأن يُملي على اللبنانيّين ما سيقبله وما سيرفضه من بنود، فيما بدا منذ أسبوع وحسب، أن «حزب الله» قد وافق ظاهريًّا على نشر الجيش اللبناني ونزع سلاحه جنوبي الليطاني، فإنّه بحلول يوم الأحد ١٣ آب، لم يعد حزب الله يتمتّع بهذا المزاج السخي». وأضاف المرّ أن «حزب الله»، من خلال خطاب نصر الله يوم ١٤ آب، عبر تصوير نفسِه «المنتصر» المزعوم في هذا النزاع، لن يقدّم المزيد من التنازلات». ولهذا، استنتج المرّ، أنّ «مسألة سلاح حزب الله ستبقى من دون حلّ»[٢٩٥].

أ) لبنان وسورية والدبلوماسية الدولية في مرحلة ما قبل صدور القرار ١٧٠١

- المشروع الفرنسي-الأميركي: حساسيّة الوضع اللبناني

سبق أن أشرنا في سياق هذا الفصل إلى أنّ مشروعًا فرنسيًا-أميركيًّا قد طُرح لوقف الحرب، ونصّ على إطلاق سراح الأسيرَين الإسرائيليين، ونشر قوات دولية في جنوبي نهر الليطاني حتى الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، وإرسال الجيش اللبناني إلى هناك، ومنع وجود عناصر من «حزب الله» فيه. لكن الخلاف ظهر بين الجانبين الفرنسي والأميركي على الأولويات. ففرنسا أرادت وقفَ إطلاق نارٍ فوريًّا يعقُبه حلّ شامل للمشكلة، بينما أصرّ الأميركيون على سلّة من الحلول السياسية يتم التوافق عليها قبل وقف إطلاق النار. كانت الدبلوماسية الفرنسية تدرك أن عامل الوقت مهم جدًّا بعد مرور أسبوعين على اندلاع العنف، وتخشى من اتساع دائرة النزاع لتشمل دولًا أخرى في الشرق الأوسط، قاصدةً بذلك سورية وإيران[٢٩٦]. من هنا، بدأت باريس تسعى إلى إشراك إيران في الجهود المبذولة لوقف الصراع الدائر في المنطقة، مُستبعِدةً سورية، بسبب تردّي علاقاتها بها، نتيجة تحميلها إياها مسؤولية اغتيال الرئيس الحريري وتخريب الوضع في لبنان. ولهذا

---

٢٩٥ نقلًا عن: «المرّ: الأداء الضعيف للجيش الإسرائيلي وضعنا في موقف صعب،» **وثائق ويكيليكس**، رقم: O6BEIRUT 2665، تاريخ ١٦ آب ٢٠٠٦، جريدة **الأخبار**، ٢٥ آذار ٢٠١١.

٢٩٦ جريدة **النهار**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦.

السبب، حصل اللقاء بين وزيرَي خارجية فرنسا فيليب دوست بلازي وإيران منوشهر متكي في لبنان في ٣١ تموز، وصرّح دوست بلازي أن إيران بلد كبير في المنطقة، شعبًا وحضارة عظيمة، وأنها تستحق الاحترام، وهي عامل مهم في استقرار المنطقة[٢٩٧]. لكن الرهان على دور إيجابي لطهران في الصراع الدائر سرعان ما تبيّن أنه رهان خاسر، ما خيّب أمل الفرنسيين، إذ كان الإيرانيون يرون أنّ الحلّ يكمن في العودة الى الوضع الذي كان سائدًا قبل ١٢ تموز. وكاد الخلاف الفرنسي-الأميركي على الأولويات أن يدفع باريس إلى الانسحاب من المشروع المشترك، وطرح مشروعها الخاص بها على «مجلس الأمن الدولي».

ومن أجل الحصول على تأييد لبنان للمشروع، أرسلت إليه الحكومة الفرنسية وزير خارجيتها للعمل على تطبيق القرارات الدولية: ٤٢٥ و٤٢٦، و١٥٥٩، و١٦٨٠، التي تتضمّن نزع سلاح «حزب الله»، وتفكيك جميع الميليشيات على الأراضي اللبنانية، ودعم الحكومة اللبنانية في فرض سيادتها على كل أراضيها، واحترام «الخط الأزرق»، وسيادة كلٍّ من لبنان وإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية بين دمشق وبيروت، وترسيم الحدود بين البلدين[٢٩٨]. وعلى الرغم من أهمّية الموقف الفرنسي بالنسبة إلى لبنان، فإن خُلوّ المشروع الفرنسي-الأميركي من أية إشارة إلى إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية[٢٩٩]، وعدم تضمُّنه مسألة انسحاب إسرائيل من «مزارع شبعا»، وغموض ما أُشير إليه بـ«الترتيبات الأمنية» بين «الخط الأزرق» والليطاني، وسعي الولايات المتحدة إلى إرسال قوات دولية إلى لبنان مُفوَّضة من الأمم المتحدة تحت «الفصل السابع»[٣٠٠]، كل ّهذه الأمور جعلت لبنان يتحفظ على المشروع الفرنسي-الأميركي، ويتمسك بالنقاط السبع التي وضعها السنيورة.

من هنا، كان على لبنان أن يخوض معركة دبلوماسية شرسة لتصويب القرار الدولي، في ضوء عدم معرفة موقف روسيا والصين من المشروع الفرنسي-الأميركي والتصويت عليه. وتوقّع عدم قدرة «منظمة المؤتمر الإسلامي» والاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب في بيروت في السابع من آب على إحداث تغيير في مسوّدة المشروع[٣٠١].

---

٢٩٧ جريدة **النهار**، ١ آب ٢٠٠٦.

٢٩٨ جريدة **اللواء**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.

٢٩٩ خليل فليحان، «على من يتكل لبنان لدعم رفضه المشروع الفرنسي-الأميركي؟»، مرجع سابق.

٣٠٠ المؤتمر الصحفي لرئيس المجلس النيابي نبيه برّي، جريدة **اللواء**، ٧ آب ٢٠٠٦.

٣٠١ فليحان، «على من يتكل لبنان لدعم رفضه المشروع الفرنسي-الأميركي؟»، مرجع سابق.

ويعود تشدُّد لبنان في مسألة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء «الخط الأزرق»، ومن «مزارع شبعا»، إلى حساسية الوضع الداخلي اللبناني، وذلك لأنّ أيّ تهاوُن في الموضوع يُهدّد السلم الأهلي بالانفجار، إذ لم يكن باستطاعة الحكومة اللبنانية التساهل في مسألة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء «الخط الأزرق» وهناك حوالى مليون شخص مُهجّرين ينتظرون عودتهم إلى بيوتهم!. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُبدِ لبنان الرسمي تجاوبًا مع دعوات الأميركيّين والفرنسيين إلى نزع سلاح «حزب الله». فلا هو يريد ذلك، ولا هو قادر عليه، باعتبار أنه مسألة تدخُل في التوازن الطوائفي والمذهبي. ومن ناحية أخرى، لم يكن متوقّعًا أن يُسلّم «حزب الله» الأسيرَين الإسرائيليين إلا ضِمن صفقة تؤدّي إلى إطلاق سراح أسرى لبنانيّين من سجون إسرائيل. أمّا عكس ذلك، فكان يضرب صدقيّة الحزب ويُفقده ثقة جماهيره، بل حتى يُظهره على أنه متناقض مع نفسه. من هنا، فقد تمسّك مجلس الوزراء والمجلس النيابي اللبنانيان بالنقاط السبع، وتمكّن لبنان من عرض وجهة نظره أمام المؤتمر الدولي الذي عُقد في روما بتاريخ ٢٦ تموز، وأن يجعل العرب، بعد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت (٧ آب ٢٠٠٦)، يتبنّون تلك النقاط لتعديل المشروع الفرنسي-الأميركي[٣٠٢].

- دبلوماسية واشنطن: إبعاد طهران عن الحلّ وقبول مشروط بدور سوري

في ضوء ميل فرنسا إلى لبنان، كان على الحكومات اللبنانية والعربية أن تخوض معركةً دبلوماسيّة بعد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ١٥ تموز، ضدّ التعنُّت الأميركي في موضوع وقف إطلاق النار وشروطه. وفي المقابل، انصبّ اهتمام الدبلوماسية الأميركية على عدم تحقيق إيران أيَّ انجاز من وراء صدور قرار أممي يُعزّز نفوذ «حزب الله» في لبنان تجاه إسرائيل. فالحرب التي رعتها واشنطن وتولّت إسرائيل القيام بها، كانت تقتضي سحق الحزب لتبيان عجز إيران عن دعمه[٣٠٣]. ولهذا، لم يكن واردًا في الدبلوماسية الأميركية أن يتم إدخال طهران في مشروع حلّ في الشرق الأوسط. وعلى عكس الفرنسيّين، كان الأميركيون، من ناحية أخرى، أقلّ تشدُّدًا في الحوار مع سورية، لكنهم كانوا لا يعرفون الثمن الذي تريده لتهدئة الأوضاع في لبنان. وجاء في مقال نشره «مجلس العلاقات الخارجية الأميركي»، أن «المسؤولين السوريّين يقولون لمُحاوريهم إنهم مستعدون لتهدئة الأوضاع في الساحة اللبنانية، لكنهم لن يفعلوا ذلك

٣٠٢ جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦.

٣٠٣ سركيس نعوم، «إيران والاختلاف الأميركي الفرنسي!»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.

مجّانًا، بل يريدون ثمنًا سياسيًّا. وفي تقديرنا فإن الثمن هو لبنان... إذا طلبنا مساعدة المسؤولين السوريين، فهذا يعني دعوتهم إلى التدخل مجدّدًا في الشؤون اللبنانية، ممّا يشكل خيانة لملايين اللبنانيّين الرافضين الهيمنة السورية». ويضيف التقرير: «يجب عدم تسليم لبنان مجدّدًا إلى سورية، بل يجب توجيه تحذيرٍ جِدّي إلى القيادة السورية، مفادُه أنه إذا رفضت العمل على وقف نشاطات حزب الله العسكرية، فإن النزاع يمكن أن يمتدّ إلى الأراضي السورية»[٣٠٤].

ردّ السوريون، عبر مصادرَ دبلوماسيةٍ فرنسية، باستعدادهم للوساطة مع «حزب الله» لوقف نشاطات المقاومة ضدّ إسرائيل، شرط موافقة الحزب على ذلك، وإعادة إسرائيل الأسرى اللبنانيين في سجونها، وانسحابها من «مزارع شبعا»، وعدم نشر قواتٍ متعدّدة الجنسية في جنوب لبنان، والاكتفاء بتوسيع عمل «اليونيفيل»، من دون الاستعانة بقوات دولية تعمل تحت البند السابع من ميثاق «الأمم المتحدة»، بحيث يبقى عمل «اليونيفيل» محصورًا في مراقبة وقف إطلاق النار. إضافة إلى ذلك، اشترطت سورية أن يتم إعادة التنسيق العسكري والأمني بينها وبين لبنان، وأنْ تُرابط قواتٌ سورية محدودة في مناطق معيّنة من البلاد. والواقع أنّ المقترحات السورية كانت تتعارض مع موقفين: موقف أميركا-أوروبا، الذي يرى أن إعادة الاستقرار إلى لبنان لا تكون بعودة السوريين إليه ولا بتقويتهم، وموقف «قوى ١٤ آذار» ورئيس الوزراء اللبناني وغالبية الوزراء، الذين أدركوا أن مطامع سورية في لبنان لم تنته، وأن النظام السوري يتحيّن الفرصة المناسبة للعودة إليه. أما مصادر «الإليزيه»، التي خاب أملها في دور إيجابي لطهران في إيجاد مخرج سلمي للحرب، بعد لقاء **٣١** تموز بين وزير خارجيتها مع وزير الخارجية الإيراني، فكانت أكثر تشدُّدًا ومُقتنعة بأن سورية تفتعل المشكلات في لبنان للعودة إليه[٣٠٥]. وعلى كل حال، كانت عودة الجيش السوري إلى لبنان، أو على أقل تقدير، وجود وحدات رمزية سورية في لبنان، أو التنسيق الأمني بين البلدين، مسألةً ليست سهلة، ومرفوضة من شريحة واسعة من اللبنانيين.

من هنا، أفهمت الإدارة الأميركية دمشق بطريقة مباشرة، بأنّ التعاون معها وإخراجها من عُزلتها لا يتم إلا عبر ابتعادها عن إيران وتعاونها الوثيق مع المجتمع

---

٣٠٤ نقلًا عن: عبد الكريم أبو النصر، «خطة الدول الكبرى للتعامل مع الأسد»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.

٣٠٥ عبد الكريم أبو النصر، «خطة الدول الكبرى للتعامل مع الأسد»، المرجع السابق نفسه.

الدولي[٣٠٦]، أي أن تبقى سورية معزولةً ما دام أنها لا تفكُّ تحالفها مع إيران، ولا تؤدّي دورًا بنّاءً في لبنان وفلسطين. وفي حال وافقت سورية على الدور الذي يرسمه لها الأميركيون، فآنئذٍ يمكن إجراء «صفقة متكاملة» أو أو إعطاء «وعود» أو «ضمانات خطّية» بعدد من النقاط، من بينها إطلاق جهود دولية للمفاوضات السورية-الإسرائيلية حول الجولان، ووقف مساعي عزلها، بما في ذلك توقيع اتفاق الشراكة السورية-الأوروبية. لكنّ السوريّين شكّككوا في هذه «الإغراءات»، مُعتبرين أنها لإبعادهم عن حلفائهم في المنطقة. وهكذا فشلت المحاولة[٣٠٧]، بينما حافظت دمشق على علاقات التحالف مع إيران، إذ كانت تخشى من أنّ الابتعاد عن طهران سيُسهّل على الغرب استهدافها.

ب) السنيورة و«النقاط السبع»

منذ وقوع العدوان الإسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز، أدرك الرئيس فؤاد السنيورة أنّ تحرُّك الدبلوماسية اللبنانية في مجلس الأمن والحصول على التأييد الدولي لوقف العدوان، يتطلّب القيام بخطوتين أساسيتين:

- التنصُّل من عملية «حزب الله»، وهو ما جاء في بيان الحكومة يوم ١٢ تموز[٣٠٨].
- طمأنة المجتمع الدولي حول تماسك الحكومة في قراراتها وتحرُّكها الدبلوماسي.

- تبلور «النقاط السبع»

فور شنّ إسرائيل الحرب على لبنان، أجرى الرئيس السنيورة اتصالاتٍ بالرؤساء والملوك العرب والأجانب وبالأمينَين العامَّين لجامعة الدول العربية و«الأمم المتحدة»، وناقش معهم اقتراحاتٍ عدة لمشاريع وقف إطلاق النار، منها «مشروع أنان» بنقاطه الخمس[٣٠٩]. كما ناقش رئيس مجلس الوزراء اللبناني في اليوم نفسه مشروعًا فرنسيًّا يدعو إلى إطلاق سراح الأسيرَين الإسرائيليين على الفور من دون شروط،

---

٣٠٦ تصريح «ستيفن هادلي» (Steven Hadley)، مستشار الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي، جريدة **النهار**، ٧ تموز ٢٠٠٦.

٣٠٧ «دمشق تتلقّى إشاراتٍ أميركية وعروضًا أوروبية لعقد «صفقة متكاملة»: استئناف مفاوضات السلام وفكّ العزلة وتوقيع الشراكة مقابل الضغط على «حزب الله» و «حماس» والابتعاد عن إيران»، جريدة الحياة، ٢٥ تموز ٢٠٠٦.

٣٠٨ انظر ص ٣٠١-٣٠٢ من هذا الفصل.

٣٠٩ انظر ص ٣١٩ و٣٤٣ من هذا الفصل.

ودعوة إسرائيل إلى وقف اعتداءاتها على لبنان وبناه التحتية، على أنْ يلي ذلك وقفٌ لإطلاق النار يلتزم به الطرفان اللبناني والإسرائيلي، فضلًا عن تنفيذ القرار **١٥٥٩**، ونشر قواتٍ دولية في جنوب لبنان بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وأخيرًا السعي إلى حلّ شامل ودائم وثابت، والطلب إلى إسرائيل الانسحاب من «مزارع شبعا».

كانت نقاط الاختلاف بين مشروع أنان والمشروع الفرنسي تكمن في كيفية إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين. وفي وقت لاحق (**٢٣** تموز)، تحدّث الرئيس برّي، الذي كان يقوم بدور قناة الاتصال بين «حزب الله» والسنيورة، عن موافقة الحزب على أن تتولى الحكومة اللبنانية التفاوض في شأن تبادل الأسرى مع إسرائيل. وفي ما بعد، صرّح أحد مسؤولي الحزب أنّ التفاوض هو للحكومة، أمّا القرار، فله آليةٌ مشتركة بين الحكومة والحزب[٣١٠]. وعلى ما يبدو، اعتقد السنيورة أنّ إعادة إسرائيل «مزارع شبعا»، كما جاء في المشروع الفرنسي، تُحقّق هدفين حيويّين للبنان: الالتفاف على سورية التي ترفض تزويد لبنان بوثيقة تبعيّة المزارع له، وكما سبق أن أشرنا، سحب ورقة «مزارع شبعا» من «حزب الله»، وبالتالي ذريعة حمل السلاح بدعوى استرجاع أراضٍ لبنانية محتلّة. لكنّ عيب المشروعَين كان يكمن في أنهما لم يلحظا عودة النازحين اللبنانيين إلى قُراهم وبلداتهم.

على أية حال، تمكّن السنيورة من «جوجلة» الأفكار العديدة التي ناقشها، وصاغ «النقاط السبع» مع الرئيس برّي، همزة الوصل بين الحكومة و«حزب الله»، بينما كان السنيورة حلقة الوصل بين لبنان والمجتمع الدولي. وقد تضمّنت «النقاط السبع» ما يلي[٣١١]:

- تعهُّد إطلاق سراح الأسرى والمُحتجزين اللبنانيّين والإسرائيليين عن طريق «اللجنة الدولية للصليب الأحمر».
- انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء «الخط الأزرق».
- عودة النازحين اللبنانيين إلى قراهم.
- التزام «مجلس الأمن الدولي» بإخضاع «مزارع شبعا» وتلال كفرشوبا لسلطة «الأمم المتحدة»، إلى حين ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية سيادتها على كامل أراضيها.

---

٣١٠ جريدة **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦، و٢٥ آب ٢٠٠٦.

٣١١ عبد الرؤوف سنّو، «الحرب الإسرائيلية-اللبنانية ٢٠٠٦: الخلفيات والمواقف والأبعاد»، مرجع سابق، ص٤١-٤٢.

- تسليم إسرائيل خرائط الألغام المُتبقية، التي زرعها جيشها في السابق في جنوب لبنان، إلى «الأمم المتحدة».
- بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها، ما يؤدّي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية، كما نصّ «اتفاق الطائف».
- تعزيز القوة الدولية العاملة في لبنان (اليونيفيل) وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهمّاتها، بدلًا من إرسال قواتٍ دولية أو أطلسية ترفضها سورية وإيران و«حزب الله». وفضلًا عن ذلك، أنْ تتخذ «الأمم المتحدة» الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل للعام **١٩٤٩**[٣١٢].

أدّت «نقاط السنيورة السبع» إلى حدوث مواجهةٍ خلال انعقاد مؤتمر روما في **٢٦** تموز[٣١٣] بين الدول الأوروبية والدول العربية من جهة، وبين وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس من جهة أخرى حول الأولويات: وقف فوري لإطلاق النار، كما أراده الفريق الأول، أم حلّ سياسي يسبق وقف إطلاق النار، كما أرادته الولايات المتحدة؟. وعلى رغم فشل مؤتمر روما، فإنه أبرز اهتمامًا دوليًّا واسعًا بلبنان باعتباره وشعبه «دولة في وضع الضحيّة»[٣١٤].

يُظهر الجدول رقم (**١٢**) التباينات بين المشاريع الأممية ومشروع الرئيس السنيورة، الذي وضَع في أولوياته إطلاق سراح الأسرى والمُعتقلين الإسرائيليّين واللبنانيين، ثم انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء «الخط الأزرق»، ويليه عودة النازحين. وفي المقابل، لم يُشِر المشروعان الفرنسي-الأميركي، والفرنسي إلى عودة النازحين.

---

٣١٢ للمزيد حول موادّ الاتفاق، راجع: «اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل: الوثيقة الوحيدة على رغم تقادم النصوص وعدم ملاءمتها»، جريدة **الحياة**، ٤ آب ٢٠٠٦.

٣١٣ حول إعلان مؤتمر روما، انظر: الصحف اللبنانية بتاريخ ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

٣١٤ جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

جدول (١٢): التباينات بين المشاريع الأممية والدولية و«النقاط السبع» لوقف الحرب وفق الأولويات

مشروع أنان	المشروع الفرنسي	المشروع الفرنسي - الأميركي	النقاط السبع
تنفيذ القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠	إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين	إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين	إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الإسرائيليين واللبنانيين
تسلّم حكومة لبنان الأسيرين الإسرائيليين لدى حزب الله	وقف إسرائيل اعتداءاتها على لبنان	وقف فوري لهجمات «حزب الله»، ولكل العمليات الهجومية لإسرائيل	انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق
وقف إطلاق النار	وقف إطلاق النار	نشر قوات دولية في جنوب الليطاني حتى الحدود الإسرائيلية	**عودة النازحين اللبنانيين إلى قراهم وبلداتهم**
نشر قوات دولية في الجنوب	تنفيذ القرار ١٥٥٩	إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب	إخضاع «مزارع شبعا» و«تلال كفرشوبا» لسلطة «الأمم المتحدة»، إلى حين ترسيم الحدود بين لبنان وسورية
حماية المدنيين	نشر قوات دولية في الجنوب	منع وجود «حزب الله» جنوبي الليطاني	تسليم إسرائيل خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان
لا إشارة إلى عودة النازحين	انسحاب إسرائيل من «مزارع شبعا»	تجريد جميع الجماعات المسلّحة في لبنان من أسلحتها	بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها
	لا إشارة إلى عودة النازحين	**لا إشارة إلى عودة النازحين**	تعزيز «اليونيفيل»، بدلاً من إرسال قوات أطلسية

ج) ولادة القرار ١٧٠١

وسط دويّ المدافع والمجازر الإسرائيلية والسباق بين التصعيد العسكري (الهجوم الإسرائيلي البرّي) وبين الحلّ الدبلوماسي، حاول الفرنسيون والأميركيون إيجاد تسوية للتباينات بينهم حول كيفية وقف إطلاق النار، وطبيعة القوّات المتعدّدة الجنسية التي ستنتشر بين جنوب الليطاني والحدود مع إسرائيل، وكيفية ترسيم الحدود بين سورية ولبنان ومراقبتها. وكانت واشنطن ترى أن يكون وقف «الأعمال العدائية»، وليس وقف إطلاق النار، هو الخطوة الأولى في المساعي الرامية إلى إيجاد حلٍّ نهائي للنزاع، لكنها شدّدت على مسؤولية الحكومة اللبنانية عن نزع سلاح «حزب الله» بموجب التزاماتها في «اتفاق الطائف» وفق القرار **١٥٥٩**. كما كانت واشنطن وتلّ أبيب متفقتَين على إرسال قواتٍ متعدّدة الجنسية إلى لبنان، وليس توسيع عمل «اليونيفيل»، وذلك كي يكون لهذه القوات فعالية التصدّي لحزب الله وفق الفصل السابع من شرعة «الأمم المتحدة»[٣١٥].

- القرار ١٧٠١: إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب

عندما توافق الأميركيون والفرنسيون آخر الأمر على مشروع قرارٍ من مرحلتين، تقضي الأولى بوقف «الأعمال العدائية»، والثانية بـ«وقف إطلاق النار»، والبحث عن حلّ شامل وثابت، وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان بعد وصول القوات الدولية[٣١٦]، لم يكن مشروع القرار يُشير إلى عودة النازحين اللبنانيّين، ولا إلى إطلاق الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية. وكانت هذه المسألة تمسّ أمن لبنان الوطني والاجتماعي، بعدما تضخّم عدد هؤلاء. كما اعتبرت الحكومة اللبنانية أنّ ثمّة فرقًا واضحًا بين وقف «الأعمال العدائية» و«وقف إطلاق النار»، وأنّ وقف «الأعمال العدائية» يعني بقاء الوحدات الإسرائيلية في أماكنها وعدم عودة النازحين إلى قراهم وبلداتهم، وبالتالي بقاء الوضع مفتوحًا على التدهور.

توّجت الحكومة اللبنانية موافقة أعضائها على «النقاط السبع»، وتبنّيها من قِبل وزراء الخارجية العرب في اجتماع بيروت في ٧ آب، وقرارهم إرسال وفدٍ من «جامعة الدول العربية» إلى نيويورك للإسهام في الاتصالات حول تعديل القرار الفرنسي-الأميركي، بالإعلان، بعد ساعات قليلة على اجتماع الوزراء العرب، عن إرسال خمسةَ عشرَ ألف

---

٣١٥ جريدة **النهار**، ١٢ آب ٢٠٠٦.

٣١٦ جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦.

جنديّ لبناني إلى الجنوب خلال اثنتين وسبعين ساعةً، بالتزامن مع وقف «الأعمال العدائية»، ومع انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء «الخط الأزرق»، وجعل المنطقة الممتدّة من الحدود مع إسرائيل حتى نهر الليطاني خاليةً من أي وجود مسلّح غير شرعي[٣١٧]. ورأت الحكومة اللبنانية أنه يمكن مواءمة خطة السنيورة (النقاط السبع) مع المشروع الفرنسي المعروض على «مجلس الأمن الدولي»، خصوصًا بعد إعلان وزير الخارجية الإسباني موراتينوس في مطلع آب أنّ دول «الاتحاد الأوروبي» ترى أنّ «النقاط السبع» قاعدةٌ أساسية لصدور قرار عن مجلس الأمن لوقف إطلاق النار. وكان كلام موراتينوس يعني كذلك بريطانيا وألمانيا، وهما-من بين دول الاتحاد-اللتان كانتا لا تزالان ملتصقتين بالولايات المتحدة[٣١٨]. وقد زار الوزير الإسباني دمشق لبحث قضية «مزارع شبعا» وإثبات لبنانيّتها كركيزةٍ أساسية من ركائز الإطار السياسي للحلّ، الذي يجب أن يقترن به وقف إطلاق النار[٣١٩]. لكنه لم يلقَ في العاصمة السورية استجابةً لمشروعه هذا.

كان لقرار الحكومة اللبنانية نشر الجيش اللبناني في الجنوب وقعٌ داخلي وآخرُ خارجي، حيث رأى فيه رئيس مجلس الوزراء اللبناني مصلحةً لجميع الأطراف في لبنان[٣٢٠]. وكانت هذه المرة الأولى التي تتجرّأ فيها حكومة لبنانية على إصدار قرار بإرسال جيشها إلى جنوب البلاد. وكان لبنان قد حاول خلال العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩، نشر وحداته العسكرية في الجنوب، لكنه وقع آنذاك بين نارَين: فلسطينية، وإسرائيلية-لَحْديّة، فتعطّلت الخطّة. كما كانت هناك محاولة ثانية في شباط ١٩٩١، حين رفض الفلسطينيون ذلك، وتحدّوا الدولة اللبنانية[٣٢١]. وكانت سورية تُعارض نشر الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل، كي تُبقي على الجبهة اللبنانية مشتعلةً بين «حزب الله» وإسرائيل لأغراضها الخاصة. وفي ظروف الأوضاع العسكرية الناشئة عن الحرب الإسرائيلية في تموز وآب، اضطُرّ «حزب الله» إلى أن يعطي موافقته على نشر الجيش في الجنوب، وحينذاك رأى سمير جعجع أنّ موافقة الحزب

---

٣١٧ جريدة **الحياة**، ٧ آب ٢٠٠٦، وجريدة **النهار**، ٨ آب ٢٠٠٦.

٣١٨ تصريح وزير الاتصالات مروان حمادة حول مواقف دول الاتحاد الأوروبي من الأزمة في الشرق الأوسط: جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦.

٣١٩ جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦.

٣٢٠ جريدة **النهار**، ١٠ آب ٢٠٠٦.

٣٢١ رؤوف الصياح، «**قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ١٩٧٨-٢٠٠٨: دورها العسكري والسياسي والاجتماعي والإنمائي الاقتصادي**»، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية/المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت ٢٠١١، ص١٢٦-١٥٨.

«قرار حكيم ودقيق وحسّاس ومهم وتاريخي، ويمكن أن يكون مدخلاً إلى نهاية كل ما يجري في لبنان حاليًّا، والدخول إلى مستقبل آمن ومستقرّ». كما اعتبر أنّ «هذه الخطوة هي في الاتجاه الصحيح، حتى لو جاءت متأخرة قليلاً، وتعني تخلّي الحزب عن سلاحه»[٣٢٢].

- **في اللحظة الأخيرة: عراقيل أميركية-إسرائيلية**

كما سبق أن أشرنا، فقد كان لقرار إرسال الجيش إلى الجنوب وقعٌ على «مجلس الأمن الدولي»، وبخاصة على الجانبين الفرنسي والأميركي، إذ عَدّاهُ دليلاً على جِدّية الحكومة اللبنانية في الإمساك بالوضع في جنوب البلاد. فوافقا على إدراج إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب في القرار المنشود، والتعامل بشكل مختلف مع مسألة «مزارع شبعا»[٣٢٣]. لكنّ الأميركيين رفضوا كلّيًا وقفًا لإطلاق النار، وأصرُّوا على استعمال مصطلح «وقف العلميات العدائية»، وذلك لأنهم كانوا يشكُّون في نوايا «حزب الله» من جهة، ويريدون إعطاء إسرائيل إمكانية العودة إلى الحرب في حال لم تَسِر الأمور وفق ما تشتهيه. كما تحفظوا على انسحابٍ عسكري إسرائيلي فوري من جنوب لبنان، وعلى القوة الدولية التي ستُرسَل إلى جنوب لبنان، ومهامّها، وصلاحياتها، ومدى انتشارها، والدول التي ستشارك فيها، وتحديد طريقة عملها مع الجيش اللبناني ومع القوة الدولية الحالية العاملة في الجنوب، مُشدّدين على ضرورة أن يكون إرسال الوحدات الدولية الجديدة تحت البند السابع من ميثاق «الأمم المتحدة»[٣٢٤].

لقد انصبّت المخاوف الأميركية والإسرائيلية على مسألة ملء الفراغ في المنطقة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها، ما قد يتيح لحزب الله التسلل إليها[٣٢٥]. والواقع أنّ هذا الفشل في التوصل إلى وقف إطلاق النار قد أعطى إسرائيل فرصةً إضافية للاستمرار في عملياتها، إذ قبل ثمانٍ وأربعين ساعةً من وقف إطلاق النار، شنّ جيشها هجومًا برّيًا، وبدأ يتوغل بالفعل في ثلاثة محاور في الجنوب، لكنه عجز

---

٣٢٢ نقلاً عن: الصحف اللبنانية، ١٠ آب ٢٠٠٦.

٣٢٣ هشام ملحم، «خلافات في مجلس الأمن تؤخّر القرار. تعديل جزئي بعد 'تفهّم المطالب اللبنانية'»، جريدة **النهار**، ٩ آب ٢٠٠٦.

٣٢٤ هذا ما أبلغه مساعد وزيرة الخارجية الأميركية «ديفيد ولش» (David Welch) إلى المسؤولين اللبنانيّين عندما زار بيروت في ٩ آب ٢٠٠٦. جريدة **اللواء**، ١٠ آب ٢٠٠٦، وسركيس نعوم، «لبنان بين الفصلين السابع والسادس!»، جريدة **النهار**، ١٠ آب ٢٠٠٦.

٣٢٥ جريدة **السفير**، ١٠ آب ٢٠٠٦.

عن تحقيق إنجازات أمام ضربات المقاومة[٣٢٦]، حيث تعرّض إلى خسائر فادحة، وسقط له (٣٣) جنديًّا على أيدي عناصر «حزب الله»[٣٢٧]، الأمر الذي سبّب ذعرًا في إسرائيل. وكان هذا كافيًا لأنْ توافق الحكومة الإسرائيلية آخر الأمر على وقف إطلاق النار[٣٢٨]، بعدما أدركت مدى خيبة الإدارة الأميركية من فشل جيشها في القضاء على «حزب الله، وانتقادات الصحافة الإسرائيلية والدولية لأداء الجيش الإسرائيلي وفشله في الميدان[٣٢٩].

وبرأينا، فإنّ شنّ إسرائيل عملياتها البرّية في الجنوب عشيّة طبخ القرار ١٧٠١، يحمل على الاعتقاد أن الغرض منها كان سياسيًّا، وذلك لممارسة الضغط على لبنان وعلى المجتمع الدولي، وبالتالي تحقيق مكاسبَ سياسيةٍ في مجلس الأمن. لكنّ الرئيس الفرنسي جاك شيراك تحدّث عن أنّ عدم الطلب من الإسرائيليين الانسحاب الفوري من لبنان، هو بعيد عن «المبادئ الأخلاقية». ولوّح شيراك بتقديم مشروعه الخاص إلى مجلس الأمن، ما جعل سعد الحريري يقول إن شيراك يتفهّم بعمق الواقع اللبناني والأزمة في المنطقة، وسُبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي[٣٣٠].

وهكذا، توافرت عواملُ كثيرة صبّت في مصلحة لبنان في مجلس الأمن، وهي: اتضاح أبعاد المخطّط الإسرائيلي تجاهه، وما لحق بإسرائيل من خسائر على أيدي «المقاومة الإسلامية»، ودفاع الوفدَين اللبناني والعربي عن «النقاط السبع»، وفي مقدّمتها عودة النازحين و«مزارع شبعا»، وتهديد «جامعة الدول العربية» بعقد قمّة طارئة للملوك والرؤساء العرب، فضلًا عن تهديد الرئيس الفرنسي-كما ذكرنا-بطرح بلاده مشروعَ قرارٍ خاصًّا بها، إذا تعذّر التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على التعديلات التي طلبها لبنان[٣٣١]. فأسهمت هذه العوامل جميعها في إدخال تعديلات على المشروع تُرضي الجانب اللبناني إلى حدّ ما، حيث طالب لبنان بأنْ يقتصر الأمر على تعزيز قوات

---

٣٢٦ جريدة **اللواء**، ١٠ آب ٢٠٠٦، وجريدة **السفير**، التاريخ نفسه. فقد أرادت إسرائيل تحقيق خمسة أهداف مركزية، وهي: استرجاع الأسيرَين الإسرائيليّين، ووقف إطلاق النار والصواريخ من لبنان عليها، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الرقم **١٥٥٩**، أي نزع سلاح حزب الله والفصائل الفلسطينية، ونشر قوات دولية مع الجيش اللبناني في جنوب لبنان عند «الخط الأزرق»، ومنع تهريب الأسلحة إلى «حزب الله» من إيران عبر سوريا. جريدة **السفير** ١٠ آب ٢٠٠٦.

٣٢٧ Benn, 'La guerre contre le Liban'.

٣٢٨ Spyer, 'Lebanon 2006: The Unfinished War'.

٣٢٩ إسكندر، **رفيق الحريري**، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

٣٣٠ جريدة **النهار**، ١٠ آب ٢٠٠٦.

٣٣١ **يوميات الحرب على لبنان**، مرجع سابق، ص ١٠١.

«اليونيفيل»، ووقف إطلاق النار، وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء «الخط الأزرق»، والتمسُّك بحلٍّ يُثبت لبنانية «مزارع شبعا»، وأخيرًا أن يأتي قرار مجلس الأمن بموجب الفصل السادس.

كان الأميركيون على استعداد للتساهل تجاه تفعيل عمل «اليونيفيل»، لكنهم تصلّبوا تجاه المطالبة بانسحاب فوري للجيش الإسرائيلي «قبل انتشار قوة دولية نشطة». وعندما سبق الأميركيون الفرنسيين في العاشر من آب بتقديم مشروع قرار جديد، خلا من طلب حكومة لبنان إلغاء عبارة «الفصل السابع»، ومن استبدال مصطلح «وقف إطلاق النار» بمصطلح «الأعمال العدائية»، ولم يكن يتضّمن أية إشارة إلى انسحابٍ فوري للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، ولا من «مزارع شبعا»، اعتُبر المشروع انحيازًا أميركيًّا سافرًا إلى إسرائيل. والواقع أنه كان على الولايات المتحدة، في ضوء فشل إسرائيل في الميدان العسكري، أن تعمل على إعطائها مكاسبَ سياسية، وإلّا سيكون مصير حكومة أولمرت على المحك.

وعلى الرغم من انحياز المشروع الأميركي إلى إسرائيل، فقد تميّز عن المشروع الفرنسي المُعدّل بتحديد مهمة قوة «الأمم المتحدة» التي ستنتشر في الجنوب، بأنها مراقبة «وقف العمليات العدائية»، ومساعدة الجيش اللبناني، على أنْ يكون انتشاره متزامنًا مع انتشارها. كما طلب المشروع الأميركي من جميع الدول عدم بيع، أو مدّ أي مجموعة أو أشخاص في لبنان بالأسلحة أو بأية موادّ ذات صلة بها، وعدم توفير التدريب التقني أو المساعدة لأية مجموعة أو أشخاص في لبنان، إلّا لمن تُجيز له الحكومة اللبنانية أو «اليونيفيل» ذلك[٣٣٢]. ومن البيّن أنّ البند الأخير كان المقصود به «حزب الله»، وذلك لمنع وصول الإمدادات والأسلحة، التي كانت تأتيه من إيران عبر سورية، من أن تصل إليه.

وفي المجمل، فقد أوقعت مسوّدة المشروع الأميركي الحكومة اللبنانية في إرباك، إذ إنها لم تكن راضية عن الكثير من بنودها، وهي في الوقت عينِه، تخشى إنْ رفضتها ألّا يتوقف إطلاق النار. لكن لبنان كان يمتلك نقطة قوةٍ أدركتها الإدارة الأميركية، وهي أنّ سقوط حكومة السنيورة نتيجة استمرار إسرائيل في اجتياحها للبنان، سوف يؤدّي إلى انهيارٍ للوضع في البلاد، تستفيد منه كلٌّ من إيران-في سبيل تحسين موقفها في مِلفّها النووي-وسورية من أجل العودة إلى لبنان عسكريًّا وأمنيًّا بذريعة تأمين الحماية له، وكذلك «حزب الله».

---

٣٣٢ خليل فليحان، «سولانا اليوم في بيروت ودماليا الإثنين. مسوّدة المشروع الأميركي أربكت لبنان»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.

وفي خِضمّ التحركات الدبلوماسية، عارضت إسرائيل المشروع الأميركي، رغم ما يمنحها من مكاسب. فأصرّت على عدم ذكر «مزارع شبعا» في القرار، لئلّا يُربط وقف إطلاق النار بانسحابها من المزارع، وشدّدت في المقابل على مراقبة الحدود، ومنع تهريب الأسلحة إلى «حزب الله». وفي الوقت نفسه، حاولت أن تضفي قوة على مطالبها، وذلك من خلال إعلان مجلس وزرائها المُصغّر قراره توسيع علميّات جيشه البرّية حتى الليطاني.

هكذا، كان الوضع عشيّة صدور القرار ١٧٠١ سِباقًا بين مسارَين: ضغط عسكري إسرائيلي على لبنان (المجازر والتهديد بتوسيع الحرب البرّية)، وضغط من قِبل «حزب الله» على إسرائيل في الميدان (استمرار تساقط الصواريخ على شمال إسرائيل وإخلاؤه من السكان)[٣٣٣]، وضغط الميدان على الدبلوماسية، وضغط الدبلوماسية على المُتحاربين.

وفي اللحظة الأخيرة، وإزاء التباينات بين وِجهتي النظر الأميركية والفرنسية حول وقف العنف في الشرق الأوسط، اقترحت روسيا مشروعًا لم تتحمّس له بيروت، بسبب دعوته إلى وقفٍ فوري لإطلاق النار لمدّة ٧٢ ساعة لأغراض إنسانية[٣٣٤]. وكان المشروع الروسي لا يلبّي حاجة لبنان، الذي يُقتل العشرات من أبنائه يوميًّا، وتُدمّر بناه التحتية.

- القرار ١٧٠١: قبول من الأطراف

بعد مرور أكثر من شهر كامل على الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبعد مفاوضات مُضنية استمرّت أسابيع، اعتمد «مجلس الأمن الدولي» بالإجماع القرار ١٧٠١، الذي اعتُبر مقبولًا من جانب لبنان، نظرًا إلى الانحياز الأميركي إلى إسرائيل. فدعا القرار إلى وقف «الأعمال العدائية» بين إسرائيل و«حزب الله»، تمهيدًا لوقف إطلاق نارٍ دائم، وإلى انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية بالتزامن مع انتشارٍ للجيش اللبناني في الجنوب تدعمُه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «اليونيفيل»، التي تَقرّر تعزيزها ليصل عديدُها إلى خمسةَ عشرَ ألف رجل مُزوَّدين بعتادٍ أكبر وصلاحياتٍ أوسع. كما وضع القرار قضية «مزارع شبعا» على جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة مدّة شهر، بينما أُلغي الفصل السابع[٣٣٥].

---

٣٣٣ قُدّر عدد الصواريخ التي أطلقها حزب الله على إسرائيل بـ ٤٠٠٠ صاروخ، منها ٢٠٠ صاروخ أُطلقت يوميًّا في الأيام الأخيرة من الحرب.

Spyer, ‘Lebanon 2006: The Unfinished War’.

٣٣٤ خليل فليحان، «نصّ المسوّدة الروسية التي تتحمّس لها بيروت. ثغرة في التعديلات اللبنانية: لا إشارة إلى فكّ الحصار الجوّي والبحري»، جريدة **النهار**، ١٢ آب ٢٠٠٦.

٣٣٥ راجع نصّ القرار كاملًا في: جريدة **النهار**، ١٢ آب ٢٠٠٦، وانظر: مقابلة مع وزير الثقافة طارق متري، جريدة **النهار**، ١٦ آب ٢٠٠٦.

وافقت الحكومة اللبنانية على القرار بالإجماع، بعد انتقاداتٍ له من قِبل وزراء «حزب الله» و«حركة أمل». وقال وزير الإعلام غازي العريضي بعد جلسة مجلس الوزراء: «لن يكون هناك سلاح في جنوب الليطاني غير سلاح الجيش والقوة الدولية. وهذا بموافقة «حزب الله» والإخوان في المقاومة»[٣٣٦]. وبعدما فشلت إسرائيل في تحقيق إنجازات على الأرض في اليومين التاليين من صدور القرار، أعلنت وقف العمليات الحربية في الساعة الثامنة من صباح يوم الإثنين الواقع في ١٤ آب. وفي لبنان، رفض الحزب نزع سلاحه، وتمسّك به، ما أحدث انقسامًا سياسيًّا تعمّق مع الوقت.

وبذلك، انتهت هذه الجولة من الحرب الإسرائيلية على لبنان، علمًا أنه سيكون لعدم تسليم «حزب الله» سلاحه إلى السلطات اللبنانية، لتكون هي المرجعية الوحيدة في قرار السلم والحرب، وعدم تحقيق إسرائيل هدفها الرئيس بالقضاء على الحزب، تداعياتٌ بعيدة الأثر على لبنان، حيث أصبح هذا «السلاح» عامل قوةٍ وتسلُّط على الدولة والمجتمع اللبنانيّين. وفي ضوء وجود قوات «اليونيفيل» في المنطقة الفاصلة ما بين إسرائيل و«حزب الله»، لم يعُد سلاح الحزب لمحاربة إسرائيل، من ثَم فقد تحوّل إلى الداخل اللبناني، مُخِلًّا بالتوازن السياسي لصالح الحزب وإيران وسورية.

٨. استنتاج

أبان هذا الفصل بوضوح أنه لا يمكن عزل الحرب الإسرائيلية على لبنان عن سياسة المحاور والصراعات في المنطقة، إذ إنّ الوضع اللبناني الهشّ، والتجاذبات الداخلية، والتباين بين منطق الدولة ومنطق المقاومة... إلخ، كلّ هذه العوامل أسهمت في جعل لبنان ساحة صراعٍ بين الداخل والداخل، «قوى ١٤ آذار» و«قوى ٨ آذار»، وبين الخارج والخارج: «قوى ٨ آذار» ضدّ المحور الأميركي-الإسرائيلي، و«قوى ١٤ آذار» ضدّ المحور الإيراني-السوري. وقد نشط المحوران المتصارعان على الساحة اللبنانية، قبل الحرب الإسرائيلية على لبنان وفي أثنائها، فقسّما اللبنانيّين وتقاسماهما. لذا، كان من المتوقّع أن ينفجر الصراع عاجلًا أم آجلًا في الداخل بفعل الخارج، وأن يجعل الخارج من لبنان ساحةً لصراعاته. ولم تتمكن الحكومة اللبنانية ولا «طاولة الحوار الوطني» من الإمساك بالوضع الداخلي ومنع انجرار البلاد إلى حربٍ دفاعًا عن المُفاعل النووي الإيراني، أو من أجل عودة سورية إلى لبنان، أو دفاعًا عن نشر «الديمقراطية» التي أراد الأميركيون

[٣٣٦] نقلًا عن: جريدة **النهار**، ١٣ آب ٢٠٦.

أن يجعلوا لبنان أنموذجًا لها، أو منطلقًا لشرق أوسط جديد، إلى درجة تدميره. وعندما شنّت إسرائيل الحرب على لبنان، تكشّفت هشاشة التكاذب السياسي حول «وعود الشرف» التي قطعتها «قوى ١٤ آذار» و«قوى ٨ آذار» على نفسها بعضها لبعض، في شأن عدم توريط لبنان في مشاريع الخارج، ما ينعكس سلبًا على اقتصاده، وبخاصة في فصل الصيف. وقبل أن تضع الحرب أوزارها، بدأ الحديث عن محاسبةٍ ومحاسبة مضادّة بين القوتين المتنافستين، وحول دولة مقاومة أو مقاومة الدولة.

وإذا كانت الولايات المتحدة هي من وقف وراء العدوان الإسرائيلي على لبنان، أو أنّ إسرائيل خاضت تلك الحرب بالوكالة عنها، فإن أهداف الدولتين الواضحة، غير المعلنة رسميًّا من وراء الحرب، كانت ضرب «الهلال الشيعي» الممتدّ من إيران، عبر العراق، إلى لبنان وفلسطين، وتقطيعه ومنع تمدُّده إلى ضفاف المتوسط[٣٣٧]. فقد كان هذا «الهلال» يزعج واشنطن وتلّ أبيب؛ لأنه عبّر عن سياسة إيران «النووية»، ودورها المتقدم في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط خارج نفوذ الولايات المتحدة وإسرائيل، باعتباره مُنافسًا لمركز الأخيرة في المنطقة. من هنا، اجتمعت مصلحة الدولتين لقصّ الهلال «الشيعي» في حدّه الجنوبي (لبنان)، على أنْ يتبع ذلك تقطيعُ بقية الهلال (سورية ثم إيران)، مرورًا بالقضاء على «حماس»، سواء عن طريق الحرب أو بوسائل أخرى[٣٣٨]. وهكذا، حاولت واشنطن والرياض إخراج سورية من دائرة نفوذ «الهلال الشيعي»، بهدف عزل إيران ومنعها من استخدام سورية «معبرًا» للوصول إلى فلسطين ولبنان. إلا أنهما لم تنجحا في ذلك.

ومما لا شك فيه أن رائحة النفط كانت تفوح من الصراع الأميركي-الإيراني، ذلك أنّ الولايات المتحدة كانت تسعى منذ العام ٢٠٠١ إلى السيطرة على «الشرق الأوسط الكبير»، الذي يمتد من باكستان، مرورًا ببحر قزوين والخليج العربي، إلى المتوسط عند إيلات. وكان من الطبيعي أن يحصل الصدام بين الجيو-سياسة الأميركية والجيو-سياسة الإيرانية في هذه المنطقة، التي تمتعت فيها إيران بمركز استراتيجي مميّز (بحر قزوين والخليج العربي)، حيث للولايات المتحدة في الخليج حضورٌ سياسي وعسكري ومصالحُ اقتصادية تاريخية. وجاء التعبير عن التصادم بين الدولتين من خلال مساعي الولايات المتحدة الأميركية إلى منع إيران من الاستحواذ على القنبلة النووية، أو تركها تؤدّي دور

---

٣٣٧ ضمّ هذا «الهلال» ٧٥٪ من الشيعة في إيران والعراق وسورية ولبنان.

Stephan, Les Libanais invincibles, 111-112.

٣٣٨ «حوار مع المؤلف عبد الرؤوف سنّو حول الحرب الإسرائيلية على لبنان»، مقابلة تلفزيونية مع شذا عمر، تلفزيون LBC، ٣١ تموز ٢٠٠٦.

اللاعب الرئيس في الشرق الأوسط، وإصرار إيران الإسلامية على تأدية هذا الدور بعيدًا عن الوصاية الأميركية. لذا، لم يكن انفجار الوضع في تموز عام ٢٠٠٦ بسبب أسر جُنديَّين إسرائيليين، بل بسبب الصراع على المنطقة وفي المنطقة بين المِحورين الأميركي والإيراني المتنافسين. أمّا إسرائيل و«حزب الله»، فقد كانا من أدوات هذا الصراع ومستلزماته، حيث إنّ هذين المحورَين لم يشاءا أن يصطدما مباشرةً، بل توكيل الغير عنهما.

صحيح أن إسرائيل لا تخوض إلا حروبها، إلّا أن ولادة «شرق أوسط جديد» خالٍ من التنظيمات «الإرهابية»، وفيه إيران «مقتلعة الأنياب»، وعربٌ لا حول لهم ولا قوة، هو أمرٌ كان يجعلها صاحبة مصلحة مشتركة مع الولايات المتحدة الأميركية في شرق أوسط «نظيف» من «الإرهاب»، ما يتيح لإسرائيل أن تكون القوة الآحادية والنووية في المنطقة، بخاصة إذا علمنا مدى تأثير «المُحافظين الجُدد»، كلوبي صهيوني، في الإدارة الأميركية خلال عهد الرئيس بوش وفي سياستَيه الدفاعية والخارجية. من هنا، كان لإسرائيل أن تكون رأس الحربة في المشروع الأميركي لشرق أوسط جديد.

وربما للمرّة الأولى في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، لا تُحقق إسرائيل أهدافها السياسية كاملةً من وراء حربٍ تخوضها. ففي حرب العام ١٩٤٨، وضعت المنظمة الصهيونية وعصاباتها العسكرية أمامها هدفًا واضحًا، وهو طرد الفلسطينيين من وطنهم وإقامة دولة إسرائيل على أرضٍ لا تملكها. وخلال حرب السويس في العام ١٩٥٦، وحرب الأيام الستّة في العام ١٩٦٧، اندفعت إسرائيل بقواتها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، واحتلت في الحرب الثانية الجولان السوري. وفي العام ١٩٧٣، عبَرت قواتها قناة السويس، وضربت الحصار على الجيش المصري الثالث. وفي العام ١٩٧٨ وصلت قواتها إلى الليطاني، بينما دخلت إلى بيروت بعد اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميّل في أيلول ١٩٨٢، وكانت تلك المرة الأولى التي تدخل فيها إلى عاصمة عربية في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي.

وبعدما سكنت الجبهات العربية، وصدأ السلاح العربي، أو وُضعت المشتريات الجديدة منه في المخازن، واطمأنت إسرائيل إلى هدوء الجبهات العربية، جعلت تلّ أبيب في تسعينات القرن الماضي من القضاء على «حزب الله» هدفًا استراتيجيًّا؛ لأنه ناهَض وجودها في الشريط الحدودي المحتلّ، وحتى وجودها ككيان صهيوني زُرع في المنطقة. وعندما أجبرها الحزب على الانكفاء إلى «ما وراء الحدود» في العام ٢٠٠٠، كانت هذه المرة الأولى التي تنسحب فيها إسرائيل من أرضٍ عربية مُكرَهةً وبقوة سلاحٍ ليس هو سلاح الدبابات والطائرات، بل مقاومة محلّية تعتمد على دعم إيراني وسوري. ومن ثَم، وبعدما

دفعت سورية الحكومة اللبنانية إلى إعلان تبعية «مزارع شبعا» للبنان من أجل استمرار المقاومة وبالتالي إمساكها بورقتها، ما كان أحد يتوقع أن ينتهي الصراع بين «حزب الله» وإسرائيل. فإيران تحتاج إلى الحزب كجبهة، ليس للتصدّي لإسرائيل فحسب، وإنما أيضًا للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط في مِلفات عدة، في مقدّمتها ملفُّها النووي وموقعها في «الشرق الأوسط الجديد» الذي كانت واشنطن في سياق إنشائه.

إن لبنان مُقاوِمًا (غير مستقرّ) كان يفيد سورية بشكل مباشر، فكلما بقي بؤرة صراعٍ وتهديد لإسرائيل، بقي موضوع مساومة لها مع الأميركي، وهذا ما ثبت منذ العام ١٩٧٣، مرورًا بحرب لبنان، و«اتفاق الطائف»، وحرب الخليج الثانية. لكنْ عندما اجتاح الأميركيون العراق في العام ٢٠٠٣، بدأت الأمور تنقلب لغير مصلحة سورية (التمديد للرئيس إميل لحّود، وصدور القرار الأممي ١٥٥٩، واغتيال الحريري، وإخراج الجيش السوري من لبنان، وفرض العزلة على سورية)، في حين كان إضعاف العراق، لا تفكيكه، مطلبًا إيرانيًّا.

منذ اليوم الأول لاندلاع المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله»، بعثت القيادة السورية برسائلَ عدة إلى البيت الأبيض، عبر سفيرها في واشنطن عماد مصطفى، أو بوساطة جهات أخرى، تؤكد ترحيبها باستقبال مبعوث أميركي رسمي رفيع لفتح الحوار معها في شأن سبل معالجة الأزمة المتفاقمة في الشرق الأوسط. وقد علّق أركان النظام السوري آمالًا كبيرة على حدوث تطوُّر مهم لمصلحتهم في علاقاتهم بواشنطن، وليس على الوصول إلى عملية سلام مع إسرائيل[٣٣٩]، وراهنوا على أن يؤدّوا دورًا في تهدئة الأوضاع في لبنان، بالتفاهم مع الأميركيين، في مقابل «ثمن سياسي ملموس» يستعيدون بموجبه دورهم السابق في لبنان، بما يُعزّز في الوقت نفسه من دور حلفائهم اللبنانيّين. غير أنّ المساعي السورية هذه اصطدمت برفض قاطع من جانب إدارة الرئيس بوش من ناحية التوصل إلى أي نوع من التفاهمات والتسويات مع دمشق وإعطائها أي دور في معالجة الأزمة الراهنة.

وعلى ما يبدو، فقد أخطأ السوريون والإيرانيون في تقويم الموقف العربي تجاه عملية «حزب الله»، اذ تصدّت الدول العربية الكبرى والمؤثّرة، بسرعة لهذا المخطط الإيراني-السوري، فرفضت، وهي العاجزة، عسكريًّا وتكنولوجيًّا واقتصاديًّا، والمنغمسة في حُلم السلام مع إسرائيل، الانجرار إلى مواقفَ تسيء فيها إلى الأمن القومي العربي والمصالح العربية العليا، وإلى علاقاتها بالمجتمع الدولي، أو حتى استعمال أسلحتها «النائمة» في المستودعات. وجاء التعبير عن ذلك برفض ما أسمته السعودية «المغامرات

---

٣٣٩ The Saban Forum 2006, 15.

غير المحسوبة وغير المنسّقة مع الدول العربية». كما أكدت الرياض رفضها «انفراد عناصر غير مسؤولة داخل دولةٍ ما باتخاذ قرارات تؤدّي إلى توريط الدولة ذاتها، وتدفع بقية الدول إلى مغامرات غير محسوبة». ووفقًا لمسؤول عربي بارز، فإنّ «عملية حزب الله كانت ستكتسب جدوى عسكرية لو أنها مهّدت لدخول سورية وإيران مباشرة في المواجهة مع إسرائيل»[٣٤٠].

إن عملية ١٢ تموز وما أعقبها، جعلت سورية تطلب من الدول العربية دعم «حزب الله»، في حين أنها، في الوقت نفسه، متمسكةٌ بتوتير الحدود اللبنانية مع إسرائيل وببقاء جبهتها هادئةً معها ومغلقة أمام كل أنواع العمل العسكري منذ توقيع اتفاق فكّ الاشتباك بينهما في العام ١٩٧٤، وذلك على الرغم من أنّ الجولان محتل منذ العام ١٩٦٧، ولبنان حرّر أراضيه في العام ٢٠٠٠. وحتى بالمفاوضات، فشلت القيادة السورية في استعادة أرضها المحتلّة من قِبل إسرائيل[٣٤١]. وفي كل الأحوال، فقد راهن السوريون والإيرانيون على ضعف الموقف الأميركي، وبالتالي الأوروبي التابع له، بسبب تورُّط الولايات المتحدة في العراق حتى أُذنيها.

وفي حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان في تموز وآب ٢٠٠٦، اضطُرّت مُكرَهةً إلى أنْ تُعدّل باستمرار في أهدافها السياسية، وفق مقتضيات صمود «حزب الله» وهزائمها في الميدان: الوصول إلى نهر الأوّلي، ثم التراجع إلى نهر الليطاني، ثم إقامة شريطٍ عرضُه كيلومتران عند حدودها مع لبنان، ومنع إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل، وأخيرًا استعجال الانسحاب من لبنان، بعد وقف العلميات العدائية وفق قرار «مجلس الأمن الدولي» رقم ١٧٠١.

لقد كان خطأ إسرائيل المُميت يكمن في أنها اعتقدت أنّ باستطاعتها تحقيق النصر بحربٍ جوّية تدميرية، ولهذا أهملت الحملة البرّية المُكلفة الثمن، وعندما قرّرت ذلك عشيّة وقف «الأعمال العدائية»، كانت قد استُنزفت وواجهت مقاومة شديدة وخسائر فادحة، وأضحت في حَيرة إزاء الهدف السياسي من حربها على لبنان عشيّة وضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ. ولم يكن الإسرائيليون معتادين على الخسائر، إذ كانت حُروبهم كُلها تُخاض بخسائرَ قليلة. لقد تسبب ضعف المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية حيال النظام النفَقي والتحصيني لحزب الله بفشلٍ خطير لإسرائيل، وهو ما أضاف حسناتٍ إلى جاهزية «حزب الله»[٣٤٢].

---

٣٤٠ نقلًا عن: عبد الكريم أبو النصر، «حسابات سوريا وإيران وإسرائيل»، مرجع سابق.

٣٤١ أبو النصر، «حسابات سوريا وإيران وإسرائيل».

٣٤٢ Spyer, ‘Lebanon 2006: The Unfinished War’.

أمّا صمود «حزب الله» في الميدان، فقد اعتُبر لدى البعض في لبنان انتصارًا، حتى إن بعضهم أطلق عليه تسمية «النصر الإلهي»، ولكنْ بتكلفة اقتصادية واجتماعية ضخمة. صحيح أن الحزب لم يُنزع سلاحُه، أو لم ينزع سلاحه طواعية، إلّا أن توسيع عمل «اليونيفيل» في المنطقة الواقعة جنوبي الليطاني حتى «الخط الأزرق»، منَع «المقاومة الإسلامية» من تنفيذ عمليات ضد إسرائيل، وهذا ما اعتُبر أكبر إنجاز حقّقته دولة إسرائيل من الحرب، ضَمِن لها الهدوء في مناطقها الشمالية المُحاذية للبنان. أمّا أكبر فشلٍ مُنيت به، فقد تمثّل في عدم قدرتها على القضاء على «حزب الله»، لا سياسيًّا ولا عسكريًّا.

ومن ناحية الحزب، فإن أكبر فشل مُني به، هو عدم قدرته على توقُّع نوعية الردّ الإسرائيلي على أسر جُنديَّيه، أو تقويمه لتداعيات عملية أسرهما، حيث إن الحزب لم يكن يعلم أنّ إسرائيل تُخطّط للقضاء عليه وأنها بانتظار ذريعة مناسبة لذلك، إلا عند بدء المعارك وبعد تناوُل الإعلام الإسرائيلي والأميركي المسألة. وقد اعترف السيد نصر الله بذلك، إذ أعلن أنه لو كان على علمٍ بردّة فعل إسرائيل، لَما أقدم على خطف الجنديين. لكنْ في ضوء ما حصل في غزة من جرّاء خطف «حركة حماس» جنديًّا إسرائيليًّا، وبالتالي تعرُّض القطاع لعملية تدميرية من قِبل إسرائيل، كان يفترض بالحزب أن يدرس حسابات الربح والخسارة. وهذا ما يدعونا إلى الافتراض أنّ «الكمّاشة الفدائية»، حماس-حزب الله، كانت من ضمن مشاريع إيران وسورية في المنطقة، وأنّ قراراتها ليست نابعة من مصلحة وطنية، لبنانية أو فلسطينية[٣٤٣].

لقد تمكن لبنان، للمرة الأولى منذ العام ١٩٩٠، من التعاطي مع المجتمع الدولي من دون وصاية سوريةٍ كانت في السابق هي التي تتولى إدارة العلاقات الخارجية للبنان طيلة مرحلة احتلالها له. وأثبتت الدبلوماسية اللبنانية أنها قادرة على استقطاب التأييد الدولي في إخراج قرار لا يتعارض كثيرًا مع مصالح لبنان. وهذا يعود إلى شخصية الرئيس السنيورة التي تحظى بالاحترام على المستويَين العربي والدولي، حتى إن الأميركيين عملوا خلال الحرب، وفي مداولات الساعات الأخيرة التي سبقت صدور القرار الأممي ١٧٠١، على عدم التضييق على حكومته لمنع سقوطها نتيجة العدوان الإسرائيلي، وبالتالي

---

٣٤٣ ما لبث «حزب الله» وإسرائيل أن نفّذا في تموز ٢٠٠٨ صفقة لتبادل الأسرى بينهما، حيث أطلقت إسرائيل سراح خمسة لبنانيّين، من بينهم سمير القنطار (عميد الأسرى اللبنانيّين)، وأعادت جثامين شهداء مقاومين. وفي المقابل، سلّم الحزب جثتي الجنديّين اللذين أسرهما بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٦، وأشلاء جنود إسرائيليّين قُتلوا خلال حرب العام ٢٠٠٦. وفي العام ٢٠١١، عقدت «حماس» صفقة مع إسرائيل قضت بتسليم الرقيب «جلعاد شاليط» في مقابل إطلاق إسرائيل سراح (١٠٢٧) معتقلًا فلسطينيًّا.

دخول لبنان في نفق مجهول. وقد فهم السنيورة حاجة المجتمع الغربي والدول العربية إلى حكومة معتدلة تحظى بإجماع داخلي، ما ساعده على تحقيق الأفضل للبنان في مجلس الأمن.

وعلى الرغم من نشاط الدولة اللبنانية الدبلوماسي المُميّز لردّ العدوان بِـ«شِقّ الأنفس»، فقد كانت هي الحلقة الأضعف والغائب الأكبر عن ساحة الصراع العسكري، الذي كان يتخمّر منذ فترة ليست بقصيرة. فمنذ العام **١٩٦٩** (اتفاق القاهرة)، تخلّت الدولة اللبنانية عن قرارها السيادي للمنظمات الفلسطينية والميليشيات اللبنانية. وبعد الطائف، أصبحت دمية وأضحوكة بيد دمشق. وبعد الانسحاب السوري من لبنان عام **٢٠٠٥**، ظلّت متخلّية عن حقها وحدها في قرار الحرب والسلم، مُستندةً إلى مقولة «الشعب والجيش والمقاومة». كل ذلك لأسباب خارجة عن طاقتها، وقد يعذُرها البعض في ذلك.

أمّا العرب، فقد تركوا لبنان أسابيعَ ثلاثةً من دون تغطية سياسية أو عسكرية، لتدمّر إسرائيل في خلال ذلك الوقت بناه التحتية، وتقتل شعبه، وتعصف به مشاريع القرارات المنحازة أو غير المتوازنة. والواقع أنّ عجز العرب هذا، هو جزء من مشكلات لبنان معهم منذ الوجود الفلسطيني المسلّح على أرضه، وتوقيعه على «اتفاق القاهرة» في العام **١٩٦٩**، إذ كان هذا الاتفاق وبالًا على التوازنات الطائفية، وأدخل لبنان في نفق حربٍ استمرت حتى العام **١٩٩٠**. وبعد الطائف، لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. ففي التسعينات، عندما كانت سورية تستخدم «حزب الله» كصندوق بريد في صراعها، أو في «صفقاتها» مع إسرائيل، أو في الحصول على مكاسبَ من الولايات المتحدة، تعرّض لبنان لأشرس الاعتداءات الإسرائيلية الحاقدة، ودفع أثمانًا باهظة في شعبه واقتصاده وبناه التحتية. ومنذ العام **١٩٤٨** حتى آخر تموز **٢٠٠٦**، أي قبل أن يتوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، بلغ مجمل خسائر لبنان من جراء آلة الحرب الإسرائيلية أكثر من **٢٤** ألف قتيل، وما يقرُب من **٤٩** ألف جريح، بينما بلغت خسائر الاقتصاد اللبناني خمسة مليارات دولار بين العامين **١٩٦٨** و**٢٠٠٦**، ويُضاف إليها **٢٨** مليار خسائر في الإنتاجية، وعشرة مليارات دولار تكلفة الحرب على لبنان في العام **٢٠٠٦**[٣٤٤].

---

٣٤٤ كمال ديب، «لبنان يصمد أمام الكارثة الاقتصادية والإنسانية والبيئية: **٢٤** ألف قتيل و**٤٩** ألف جريح منذ ١٩٦٨. ٢٨ مليارًا خسارة في الإنتاجية خلال ٣٨ عامًا». وتتضمن الدراسة ثلاثة جداول تحدّد خسائر لبنان في البنى التحتية والمرافق والمؤسّسات الصناعية والتجارية والمزارع ومحطات الكهرباء والمدارس، فضلًا عن القتلى والجرحى والمهجّرين، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦. فؤاد شاكر، «نحو إنشاء صندوق مصرفي عربي»، مرجع سابق.

وبغضّ النظر عن عدم قدرة دول الاعتدال العربية على مواجهة إسرائيل، أو عدم رغبتها في ذلك، فإنّ تلكُّؤها في إنقاذ لبنان يعود إلى أنها رأت في صراع «حزب الله» وإسرائيل صراعًا بين إيران والولايات المتحدة الأميركية. فقد جعلتها مخاوفها من إيران نووية ترى فيها عدوًّا مركزيًّا، ولا ترى ذلك في العدو الحقيقي، إسرائيل. ولهذا السبب، أعلن الرئيس مبارك أنه لن يخوض حربًا من أجل لبنان، أو من أجل «حزب الله»، وكِلاهما واحد بالنسبة إليه، ما دام أن الدولة اللبنانية لا تمسك بقرارها. ولا شك في أنّ ما قام به العرب من نشاط سياسي ودبلوماسي في اللحظة الأخيرة، دلّ على أنه يمكنهم أن يشكلوا وسيلة ضغط (لوبي) دفاعًا عن قضايا «الأمة العربية».

أمّا سورية، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وفرنسا لم تستنجدا بها لإنضاج حلّ في لبنان، فإنّ رئيسها اعتبر نفسه أكبر المُنتصرين، حيث هاجم في خطاب له في ١٤ آب، الأنظمة العربية اللاهثة وراء السلام، وتوقّع سقوط «قوى ١٤ آذار» في لبنان، وطالب «حزب الله» بتحويل انتصاره العسكري إلى «نصر سياسي»[٣٤٥]. صحيح أنّ بشار الأسد لم يوضح ما قصده من «النصر السياسي»، لكن الوقائع على الأرض أثبتت لاحقًا أنّ «حزب الله» تمكن منذ ذلك الحين من أن يفرض ظِلّه على الحياة السياسية وإرادته على الحكومة اللبنانية ومؤسّساتها.

وفي إطلالات السيد حسن نصر الله التلفزيونية المتكرّرة خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، استعمل مصطلح «الأمة» إلى جانب مصطلح «الوطن». وقد لا يختلف اثنان على أنّ المقصود بالمصطلح الأول هو الأمة الإسلامية بقيادة إيران. إن اللبنانيين لم يتضايقوا أبدًا من التبعية العقائدية لحزب الله والشيعة في لبنان لإيران، إذ إنّ لكل واحد منهم «كعبته» التي يتوجه إليها. ولكن ما أخافهم هو المشروع السياسي لإيران في المنطقة، حيث يجد «حزب الله» نفسه، طواعيةً أو إلزامًا، جُزءًا من أمةٍ إسلامية يتعرّض مركزها ونظامها (ولاية الفقيه) إلى الاستهداف الأميركي-الصهيوني. وقد لا يكفي أن ينفي الحزب عن نفسه تلك العلاقة المميّزة والفريدة بإيران، تمويلًا وتسليحًا ودعمًا سياسيًّا ومعنويًّا. فإيران ليست جمعية خيرية، وهي دولة لها مصالحها السياسية والاستراتيجية، وتستفيد من كل مصادر القوة لديها ولدى أتباعها في الداخل أو في الخارج. من هنا، فقد كان من المنتظر أن يشتغل «حزب الله» أكثر على استنهاض لبنانيّته، قولًا وعملًا، ليطمئن الجميع إلى غدهم. لكن ما حصل في السنوات التالية هو العكس، في سياق الصراعات الداخلية وبقاء لبنان ساحةً لصراعات الخارج.

---

[٣٤٥] جريدة **النهار**، ١٦ آب ٢٠٠٦.

إن تغييب الدولة عن الإعمار في مرحلة ما بعد العدوان الإسرائيلي، شكّل إسفينًا آخر في نعش الدولة اللبنانية. فبينما لم تكن هي قد استيقظت بعد من كابوس الحرب، كان «حزب الله» قد سبقها إلى قاعدته الشيعية، التي هي جزء أساسي من المجتمع اللبناني، والدولة وحدها تتحمّل مسؤولية رخائها ورعايتها وحمايتها. من ثَم، فإنّ توزيع الحزب «الدولارات الخضراء» لإعادة الإعمار (حتى ١٢ ألف دولار للمتضرّر الواحد) لتثبيت صمود قاعدته الشعبية أو ربما لامتصاص نقمتها، وبأموال إيرانية[٣٤٦] وصلت عبر سورية، وبدينامية وشفافية تحت شعار «أميركا وإسرائيل تدمّران لبنان، وإيران تعمره»، هو في مغزاه وتداعياته تأكيد لمصادرة دور الدولة في قرار الحرب والسلم، وفي الإعمار كذلك[٣٤٧]. وسوف يفعل الحريري الشيء نفسه عقب «اجتياح» بيروت في أيار ٢٠٠٨ من قبل «حزب الله»، من أجل أن يمتص نقمة قاعدته السنّية من جراء الفشل في الدفاع عن «بيروت. وبفضل «حزب الله»، انتهت العلاقات «الزبائنية» المعروفة في لبنان: «المواطن ← الزعيم ← الدولة»، وحلّت محلها عمليًّا معادلة: «المواطن ← الزعيم (حزب الله)»، بعدما جرى الإجهاز على دور الدولة الطبيعي. على أنّ ذلك لا يقتصر على الحزب وحده، فكل زعيم ووجيه في لبنان سارع إلى إعمار جسر مدمّر، حتى إنّ دولًا عربية قرّرت أنْ تُشرف بنفسها على إعمار بلداتٍ ومدارسَ ومستشفيات[٣٤٨]. كذلك، قامت إيران بتنفيذ مشاريع إنمائية في الضاحية الجنوبية من بيروت وفي الجنوب، وأنجزت، حتى مطلع العام ٢٠٠٨، أكثر من ٤٠٠ مشروع بناء، وإعادة إعمار لمراكزَ تعليميةٍ ودينية وطبّية وصحّية، وإصلاح جسور وطرقات وكهرباء وبنية تحتية[٣٤٩].

---

٣٤٦ Keinon, 'Nasrallah'.

٣٤٧ جريدة **النهار**، ١٥ آب ٢٠٠٦.

٣٤٨ قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإعادة إعمار المدارس المتضرّرة، وقامت قطر بإعادة إعمار مدينة بنت جبيل وقرية مارون الراس وتوفير خدمات البنية التحتية لهما. والتزمت هيئات خاصة إعادة بناء أكثر من ٢٠ جسرًا: جسر الكازينو (شركة كازينو لبنان)، وجسر غزيز (أسرة أفرام)، وجسر حالات (بنك بيبلوس)، وجسر المدفون (آل ميقاتي)، ١٢ جسرًا بتبرع (آل الحريري)، بالإضافة إلى تبرُّع الفرنسيّين بإنشاء خمسة جسور مؤقتة، والروس بجسرَين، والولايات المتحدة الأميركية بإعادة بناء الجزء المتهدّم من جسر المديرج بكلفة ٢٠ مليون دولار أميركي. إسكندر، **رفيق الحريري**، ص٢٦٦-٢٦٧.

٣٤٩ «إيران تساهم فى إنجاز ٤٠٠ مشروع بناء لإعادة إعمار لبنان»، صحيفة **الشعب اليومية أونلاين**، ٤ شباط ٢٠٠٨.
<http://arabic.people.com.cn/31662/6351244.html> accessed 2 October 2012.

الفصل الرابع

لبنان الطوائف في دوّامة الجيو-سياسة الإقليمية: ١٩٨٩-٢٠١١ قدرُه أم خياره؟

هل تنطبق على لبنان مقولة إن الدولة تستمدّ قوتها في سياستها الخارجية من ممارسة سيادتها على أراضيها، ومن لُحمة شعبها، وقدرتها على الإمساك به، وتعبئة موارده الاقتصادية والبشرية، والوصول به إلى وحدةٍ داخلية ونفسية، وكذلك، ممّا تقدّمه الجغرافيا السياسية لها من عناصر القوة والوزن السياسي في علاقاتها الخارجية[١]؟

في العادة، عندما تكون الجيو-سياسة عبئًا على الدولة وذات تأثير سلبي فيها، ويكون هناك في المقابل مجتمع موحّد برؤيةٍ مشتركة وشعور بالانتماء إلى وطن، في ظلّ قيادةٍ ونظام سياسي توحيدي، ودولةٍ مستقرة تُخطّط وتصنع قرارها بنفسها، عندها تستطيع الدولة، بفضل تسخير مواردها ولُحمة مجتمعها واستعداده للدفاع عنها وعن النظام، أنْ تصوغ استراتيجية لحماية سيادتها واستقلالها، وألّا تستجيب للتحدّيات الخارجية، وليس ذلك فحسب، بل يمكن أن تجعل من نفسها قوةً جيو-سياسية في فضائها الخارجي، وهذا هو حال إسرائيل في منطقتنا العربية. أمّا إذا تزامن ضغط الجيو-سياسة مع انعدام التماسك الداخلي والوحدة الوطنية ومشاعر الانتماء بين مُكوّنات الشعب وقواه السياسية والحزبية، في ظلّ دولةٍ عاجزة، فإنّ وضع هذه الدولة يشتدّ عجزًا وهشاشة، وتكون النتيجة كارثية على الكيان والمجتمع، وهذا ما ينطبق على حال لبنان.

لقد عالجنا في الفصل الأول مقوّمات التعايش الطائفي في لبنان وممارساته، وتناولنا في الفصل الثاني مكامن قوة سورية في لبنان وممارساتها، وفي الفصل الثالث أوضحنا كيف أنّ لبنان دفع أثمان الصراع بين المِحورين الأميركي-الإسرائيلي والإيراني-السوري في العام ٢٠٠٦، وما تسبّب به من شرخ بين اللبنانيّين لا تزال تداعياته مستمرّة حتى اليوم. وسوف نُبيّن في هذا الفصل أنّ الجيو-سياسة كانت تؤثر بشكل سلبي فعّال في

---

١ Lewis W. Snider, 'Identifying the Elements of State Power: Where do we Begin?', *Comparative Political Studies* 20 (3) (1987), 314-356.

علاقات الطوائف اللبنانية بعضها ببعض منذ الاستقلال، أو في استدعاء الخارج لنصرة طائفةٍ على أخرى. فقد اشتكت كل طائفة في لبنان من وصاية الخارج على البلاد، ما جعل أحد الباحثين يرى أنّ تاريخ لبنان الحديث، منذ ما قبل العهد العثماني حتى الوقت الراهن، هو «تاريخ وصاية»، طارحًا سؤالًا في غاية الأهمّية: هل يريد اللبنانيون أن يرفعوا الوصاية كمفهوم، أم إنّ كل طائفة تريد وصاية مختلفة على قياس عقيدتها أو مذهبها[٢]؟

من ثَمّ، فإنّ هذا الفصل يرمي إلى وضع صورةٍ بانورامية شاملة مُعمّقة لعلاقات الطوائف بالخارج الجيو-سياسي الإقليمي منذ الاستقلال، مرورًا بالهيمنة الفلسطينية والسورية على لبنان، والتوافق أو التنافس السوري-الإسرائيلي عليه، ثم دخول العامل الإيراني اللعبة، وصولًا إلى «اتفاق الطائف» الذي شرعن الاحتلال السوري للبنان. ويَعرض هذا الفصل كذلك لِـ«ثورة الأرز» ضدّ الاحتلال السوري، وانحسار النفوذ السوري في لبنان بعد العام ٢٠٠٥، وكيف استطاعت سورية الخروج بعد ذلك من عُزلتها الإقليمية والدولية بعد اغتيال الرئيس الحريري بدعمٍ إيراني ومن «حزب الله»، والعودة إلى تأدية أدوار في الملفات الإقليمية وفي لبنان. كما يربط هذا الفصل بين «العودة» السورية إلى لبنان وبين الملفات اللبنانية، كالانقسامات الداخلية بين القوى المتنافسة حول المحكمة الدولية التي تنظر في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ويكشف النقاب عن الدبلوماسية السعودية الهادفة إلى منع تفاقم الأوضاع بين القوى في لبنان، ولا سيما التنسيق السعودي-السوري في هذا المجال، وأخيرًا سقوط حكومة الرئيس سعد الحريري ومقولة الـ«سِين-سين» (السعودية-سورية) لحلّ الأزمة اللبنانية.

❖

كدولة حاجز بين سورية وإسرائيل، وفي سياق تنازُع طوائفه وأبنائه، أضحى لبنان خاضعًا للتنافس بين الدولتين، ما تسبّب في سلبِهما سيادته على أراضيه، وقراره الوطني المستقلّ. كما أدّى العامل الفلسطيني دورًا أساسيًّا في تأزيم العلاقات بين اللبنانيّين، وكان محطّ نزاع أو توافق بين سورية وإسرائيل: سورية التي تريد أن تمسك بالملف الفلسطيني وتستخدمه وفق مصالحها الذاتية، ولا تريد أن تترك الفلسطينيّين يهيمنون على لبنان، وإسرائيل التي تريد القضاء على الدُّويلة الفلسطينية في لبنان لدرء خطرها عنها. من هنا، كان الدخول السوري إلى لبنان في العام ١٩٧٦ - برضى إسرائيلي ورعايةٍ أميركية - يهدف إلى الإمساك بالمقاومة الفلسطينية. ولم تكترث إسرائيل وسورية بالتكلفة التي قد يدفع

[٢] نبيل سليمان، «هل الوصاية قدر لبنان؟»، جريدة **المستقبل**، ١٤ أيار ٢٠٠٠.

الشعب اللبناني ثمنها من جرّاء سياستهما، ما دام أن كلًّا منهما يُحقّق أهدافه ومصالحه. فالتوافق بينهما في العام ١٩٧٦، سمح لسورية بإدخال قواتها إلى لبنان وإخضاع المقاومة الفلسطينية. وتزامن ذلك التدخل مع إعلان إسرائيل حزامها الأمني في جنوب لبنان، وهذا هو جوهر «اتفاق الخطوط الحُمر» بين الدولتين، العائد إلى العام ١٩٧٦، الذي سيأتي الحديث عنه في سياق هذا الفصل.

وفي محطّات النزاع أو التوافق بين سورية وإسرائيل، تحوّل الفلسطينيون، واللبنانيون (المسلمون واليسار) إلى أدوات بأيدي النظام السوري، كما حصل بعد اتفاقي «كمب ديفيد» في العام ١٩٧٨، وعودة التحالف بين سورية و«منظمة التحرير الفلسطينية». وفي التاريخ المذكور، عاد التحالف كذلك بين إسرائيل و«الجبهة اللبنانية» بعد انتهاء شهر العسل بين الجبهة وسورية، وتُوّج ذلك بالاجتياحَين الإسرائيليّين للبنان خلال العامَين ١٩٧٨ و١٩٨٢، وانتخاب بشير الجميل رئيسًا للجمهورية اللبنانية. وعندما نجحت إسرائيل، لفترة قصيرة، في عقد «اتفاق ١٧ أيار» ١٩٨٣، تمكّنت سورية من إجهاضه، فردّت إسرائيل وحلفاؤها اللبنانيون بإجهاض «الاتفاق الثلاثي» الذي رعته سورية بين ميليشيات لبنانية في نهاية العام ١٩٨٥، والذي كان مأمولًا منه أن يعطيها مركزًا مُهيمنًا في لبنان.

وفي كل مرّة تضارب فيها الجيو-بوليتيك السوري مع الجيو-بوليتيك الإسرائيلي، كانت الاضطرابات والاصطراعات تعمّ لبنان، كما في الأعوام ١٩٨٣، و١٩٨٤، و١٩٨٦، و١٩٨٨-١٩٩٠، إلى أن استتبّ الأمر لسورية بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، حين تُركت تُدير لبنان بموافقةٍ عربية وأميركية وإسرائيلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت معاداة سورية من قِبل اللبنانيّين عملية انتحار سياسي[٣]. والمُلاحظ أنه بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، لم تعد الساحة اللبنانية مقتصرةً على سورية وإسرائيل فحسب، فدخلت إليها إيران من خلال إنشاء «حزب الله»، الذي عمل على تحرير جنوب لبنان بدعمٍ منها، وبتسهيل لوجيستي من سورية، ما أعطى إيران مركزًا متقدّمًا في لبنان، ومكّنها من إقامة علاقة مُميّزة بالشيعة التابعين لحزب الله، وفق مقولة خضوعه للوليّ الفقيه في طهران.

❖

٣ Talal Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon under Rafiq Hariri: An Interpretation' in *Middle East Journal*, 60, 1 (2006)., 98. وقارن بـ: مروان إسكندر، **رفيق الحريري وقدر لبنان**، ترجمة سامي بعقليني، بيروت ٢٠٠٧، ص ٧٩-٨٠.

يطرح هذا الفصل فرضيتين مركزيتين:

- إن وقوع لبنان، كدولة حاجز، بين فكّي كماشةٍ جيو-سياسية، على الأقل منذ إنشاء دولة إسرائيل وطموحاتها التوسُّعية، وتطلُّع الأنظمة الحاكمة في سورية عبر حدودها الغربية لممارسة نفوذها على لبنان وتحقيق مصالحها، ثم دخول العامل الإيراني منذ العام ١٩٨٢، وتحديدًا منذ تحرير لبنان، والعامل الأميركي منذ العام ٢٠٠١، كُلّ هذا جعل وضع لبنان مأساويًّا.
- إن النظام الطائفي في لبنان، وما يتفرّع عنه من مذهبية، ومناطقية، وأيديولوجيات، وخصوصيات ثقافية، ومصالح شخصية، شكّل عاملاً قويًّا في استدعاء الطوائف والجماعات اللبنانية الخارجَ إلى الداخل اللبناني، لتصبح بالتالي أدواتِه.

١. طوائف لبنان والجيو-سياسة الإقليمية: من الاستقلال إلى اتفاق الطائف

قد يكون معظم أزمات لبنان الداخلية التي عصفت به منذ الاستقلال، ذات ارتباطٍ بعواملَ خارجية، ذلك أنّ وضع لبنان الجيو-سياسي في المنطقة العربية، والقضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، والصراعات العربية-العربية، والحرب الباردة وانعكاساتها على الشرق الأوسط، فضلاً عن مشاريع الوحدة العربية، قد أكثرتْ من اللاعبين الإقليميّين والدوليّين على الساحة اللبنانية. من هنا، فقد أدرك صانعُو «الميثاق الوطني» للعام ١٩٤٣، مُبكرًا، ضرورة تحييد لبنان في سياسته الخارجية، ليكون أحد أهم ركائز التوازن الطائفي الداخلي. لكن الطوائف اللبنانية خرقت كل تعهُّداتها في شأن تحييد نفسها عن الخارج، فكانت تستقوي به، وتستدعيه إلى الداخل اللبناني[٤].

أ) لبنان بعد الميثاق: مشاريع الطوائف والجيو-سياسة

ترجم لبنان موقفه الميثاقي الحيادي في سياسته الخارجية لأول مرّة في مشاورات الوحدة العربية في الإسكندرية عام ١٩٤٤، عندما تجاهل رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح في تصريحاته استخدام مصطلح «الوحدة» حول ما كان يدور في مصر، مُفضّلاً عبارة «التعاون» و«التكاتف». كما فسّر عبارة «جامعة عربية» بأنها لا تعني

[٤] حول الميثاق، انظر الفصل الأول، ص٦٧-٧٠.

الوحدة أو الاتحاد[٥]. وكان قد سبق ذلك بفترة قصيرة وقوفُ اللبنانيّين، مُسلمين ومسيحيّين، ضدّ مشروعَين وَحْدَويَّين كِلاهُما يضُمّ لبنان إليه، وهما: مشروع «سورية الكبرى» للأمير عبد الله بن الحسين (١٩٤٠)، ومشروع «الهلال الخصيب» لنوري السعيد (١٩٤٣)، واللذان رفضتهما كلٌّ من مصر والسعودية. وفي العام ١٩٥٧، قَبِلَ لبنان بـ«مبدأ أيزنهاور» (Eisenhower Dcotrine) بشكلٍ مُخالف للميثاق الوطني، من دون أن يكون مُعرّضًا لخطر الشيوعية، ما تسبّب في أزمة داخلية، وفي تشكّل معارضةٍ لسياسة شمعون الخارجية، ولقيامه بالإتيان بمجلس نيابي يُؤيّده في حَزيران العام ١٩٥٧.

وفي المقابل، تطلّع المسلمون إلى مصر الناصرية وإلى الوحدة المصرية-السورية، وزحفوا إلى دمشق، جماهيرَ وسياسيّين، يُعلنون تأييدهم لدولة الوحدة بزعامة عبد الناصر. ومن جهة أخرى، توجّس المسيحيون شرًّا من وحدةٍ بدأت تدقّ على أبواب لبنان من ناحية الشرق. وهذا ما أشعل فتيل حرب داخلية في صيف العام ١٩٥٨. صحيح أنّ انقسامًا طائفيًّا قد حصل بين مسيحيّين مُؤيّدين لشمعون وبين مُسلمين مؤيدين للمعارضة الوطنية، إلّا أن الانقسام كان قبل أي شيء سياسيًّا بامتياز حول سياسة شمعون الداخلية (الانتخابات)، وسياسته الخارجية (انضمام لبنان إلى مبدأ أيزنهاور)، وفي المُعسكرَين المتقابلين كان ثمة قُوى سياسية من مختلف الطوائف[٦]. وبعد ذلك، تطلّع المسلمون إلى المقاومة الفلسطينية، وتطلّع المسيحيون-الموارنة تحديدًا-إلى الغرب والولايات المتحدة في زمن «الحرب الباردة» ومشاريع الأحلاف في المنطقة، ثم إلى سورية وإسرائيل، ردًّا على محاولة المقاومة الفلسطينية الإمساك بالقرار السياسي في البلاد، وزجّ لبنان في الصراع العربي-الإسرائيلي.

- **عشيّة حرب لبنان: تلازُم مسارَات-مشاريع الداخل والخارج**

عشية حرب لبنان، تصادمت ثلاثة مشاريع ذاتية للقوى اللبنانية بعضها مع بعض، قابلتها ثلاثة مشاريع خارجية مُكمّلة أو مُحتضنة لها:

---

[٥] حسان حلاّق، **التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢، مع دراسة للعلاقات اللبنانية-العربية والعلاقات اللبنانية-الدولية**، بيروت، لا ت، لا م، ص٣٢٤-٣٢٥، و٣٢٧، و٣٢٩، و٣٣٦.

[٦] عباس أبو صالح، **الأزمة اللبنانيّة عام ١٩٥٨ في ضوء وثائق يُكشف عنها للمرّة الأولى**، بيروت ١٩٨٨، وعماد عامر، «**موقف لبنان الرسمي والشعبي من الوحدة السورية-المصرية ١٩٥٨-١٩٦١. مقدّماته وتطوره من خلال الصحافة اللبنانية**»، رسالة دبلوم/الجامعة اللبنانية-كلّية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠١٢.

١. مشروع المسلمين لتحسين نسبة مشاركتهم في السلطة والتعبير عن هُوية عربية، عبر التحالف مع الفلسطينيّين[٧].
٢. مشروع اليسار، المدعوم فلسطينيًّا، لإقامة نظام علماني بدلًا من الطائفي، وبالتالي الإطاحة بامتيازات الموارنة[٨].
٣. مشروع الموارنة للحفاظ على امتيازاتهم، وعلى لبنان، الدولة والنظام، وإبقائهما في أيديهم بأي ثمن، وإبعاد لبنان عن الصراع العربي-الإسرائيلي، ما استدعى الاستنجاد بكلٍّ من سورية وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية لتحقيق ذلك[٩].

وفي مقابل الاصطفاف الداخلي، كان هناك ثلاث قوى إقليمية مباشرة في قلب الأزمة اللبنانية منذ العام ١٩٦٧، وهي: الفلسطينيون والإسرائيليون والسوريون، ولكلٍّ من هذه القوى مشروعُها الخاص المُوازي أو المُستقطِب لمشاريع الطوائف اللبنانية، كما يظهر في الجدول رقم (١٣)، حيث إنّ الفلسطينيّين استغلّوا حاجة المسلمين واليسار إليهم في نزاعاتهم الداخلية، من أجل تثبيت موقعهم في لبنان لفرض هيمنتهم على البلاد. والواقع أنّ عدم وجود دولةٍ قوية في لبنان تكون هي صاحبة قرارها، هو ما مكّن المقاومة الفلسطينية من تنفيذ مُخطّطاتها[١٠]، وهذا ما جعل لبنان «قاعدةً» لها، ووطنًا بديلًا من الناحية العملية، في ضوء انسداد آفاق تحرير فلسطين أمامها.

أمّا إسرائيل، فقد كانت لها مخططات تجاه لبنان، بحدوده وأرضه ومياهه وطوائفه، في حين استند تطلُّع سورية إلى الاستحواذ على لبنان أو فرض الهيمنة عليه إلى «اتفاق سايكس-بيكو» (Sykes-picot agreement) للعام ١٩١٦، الذي قضى على وحدة بلاد الشام، وبالتالي على «حقّ» سورية التاريخي في لبنان. وفي هذا الإطار، يرى بعض الباحثين اللبنانيّين أنّ «سايكس-بيكو»، الذي قسّم بلاد الشام إلى كيانات، لم يحصل بناءً على رغبات سُكان المنطقة، ولم يكن وفق رغبات الموارنة، وإنما من أجل خلق كياناتٍ ضعيفة في المنطقة تكون عاجزة عن مقاومة أطماع الصهيونية[١١].

---

٧ Theodor Hanf, 'Die drei Gesichter des Libanonkriegès' in Friedensanālysen fūr Teorie und Praxis 8, Frankfurt am Main, 1978 , 79.

٨ Ibid., 98.

٩ Ibid., 95.

١٠ عبد الرؤوف سنّو، حرب لبنان **١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدّع المجتمع**، مج ١: **مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة**، بيروت ٢٠٠٨، ص ١٨٣.

١١ ياسين سويد، «حقائق موثقة من تاريخ لبنان»، جريدة **اللواء**، ٢٠ آذار ٢٠١٢.

جدول (١٣): مشاريع الطوائف والأحزاب اللبنانية ومشاريع الجيو-سياسة الإقليمية

المشاريع الداخلية		المشاريع الإقليمية	
الطائفة/ الحزب	**المشروع**	**الدولة/ الحزب**	**المشروع**
الموارنة/	الإصرار على الميثاق، والحفاظ على خصوصية لبنان والابتعاد عن الصراع العربي-الإسرائيلي، والاستنجاد بسورية وإسرائيل في حال تعرُّضهم للخطر.	**إسرائيل**	دعم إنشاء كيان ماروني، أو تثبيت حكم ماروني على لبنان، وتغذية التناقضات بين الموارنة والفلسطينيّين، وصولًا إلى حالة غليان تشغل المقاومة عن مهاجمة إسرائيل.
المسلمون	التحالف مع الفلسطينيين لتحقيق مكاسب على الموارنة -إلغاء لطائفية السياسية -بالنسبة إلى الشيعة إخراج الطائفة من حالة الحرمان.	**المقاومة الفلسطينية**	إبقاء الدولة اللبنانية ضعيفة -الإمساك بالمسلمين وباليسار لجعل لبنان قاعدةً دائمة وأخيرة لها.
اليسار	ضرب النظام الطائفي والهيمنة المارونية، وإقامة نظام علماني بالتحالف مع الفلسطينيّين.	**سورية**	استخدام الجغرافيا والتاريخ والأمن للإمساك بلبنان -لا قرار في الصراع العربي-الإسرائيلي من دون سورية -فرض الوصاية على لبنان وعلى م. ت. ف. -الحصول على اعتراف بدورها في المنطقة

ب) المقاومة الفلسطينية: المسّ بالمحرّمات الطائفية

كيف تمكّن الفلسطينيون من التدخل في الشأن الداخلي اللبناني وزعزعة استقراره؟، وكيف انعكس ذلك على الطوائف اللبنانية وعلاقاتها بعضِها ببعض، ومع الخارج؟

إنّ ما أطلق يد المقاومة الفلسطينية للتدخل في المسائل الداخلية اللبنانية، هو وجود مجتمع طائفي منقسم على نفسه حول الصراع العربي-الإسرائيلي، وحول النظام السياسي ومشاركة الطوائف في السلطة، وحول هُويّة لبنان وانتمائه، فضلًا عن غياب سُلطةٍ سياسية موحّدة

وقوية، ودولةٍ تُخطّط وقادرة على أنْ تصنع قرارها بنفسها. من هنا، لم يكن من المتوقع أن تتمكن الدولة اللبنانية من التصدّي للمشروع الفلسطيني الرامي إلى الهيمنة على البلاد، وبخاصة بعد أحداث الأردن في العام ١٩٧٠/١٩٧١، وقُدوم آلاف الفدائيّين الفلسطينيّين إلى لبنان بتسهيلٍ من سورية. وبين الأعوام ١٩٦٩ و١٩٧٥، شُلّت قدرات الدولة اللبنانية تمامًا، وحدث اضطراب وتشويش في عملية صنع القرار اللبناني. فكانت خلافات اللبنانيّين ثغراتٍ استغلّتها المقاومة الفلسطينية لتُسرّب عبرها نفوذها على اليسار اللبناني وعلى المسلمين.

وعلى خطٍّ مُوازٍ، دقّت التطورات المتسارعة، التي عصفت بالمنطقة العربية بين الأعوام ١٩٦٥ و١٩٦٧، وانعكاساتها على لبنان، ناقوس الخطر للمارونية السياسية، التي سرعان ما استفادت من هزيمة الأنظمة العربية في حرب العام ١٩٦٧، وتكتّلت في العام ١٩٦٨ تحت قيادة «الحلف الثلاثي» (كميل شمعون، بيار الجميّل، ريمون إدّه) وبرعاية البطريرك بولس المعوشي، لا للانقلاب على النهج الشهابي[١٢] وإسقاط مرشّحه إلياس سركيس فحسب، وإنما أيضًا لمواجهة التحالف بين المقاومة الفلسطينية المسلّحة وبين القوى «الوطنية» والإسلامية، وذلك من خلال استخدام الجيش اللبناني للدفاع عن امتيازاتها والإبقاء على السلطة في أيديها[١٣]. وعندما فشل الجيش في مهمته، بسبب دعم المُسلمين واليسار اللبناني لِـ «الثورة الفلسطينية»، تدخّلت الدول العربية، مصر تحديدًا، وتمّت «المصالحة» اللبنانية-الفلسطينية في القاهرة في العام ١٩٦٩ (اتفاق القاهرة)، ولكنْ على حساب لبنان وسيادته ووحدته الداخلية. وكان من تداعيات ذلك الاتفاق أنه أزاح الستار عن مشكلة الانقسام الطائفي في لبنان حول الهُوية، والسياسة الخارجية، وعودة الوضع إلى ما كان عليه عقب إنشاء «دولة لبنان الكبير»[١٤].

وفي ضوء التناقضات بين اللبنانيّين، سعى اليسار اللبناني إلى توطيد مواقعه السياسية في النظام، أو الانقلاب عليه، عبر التحالف مع المنظمات الفلسطينية الراديكالية[١٥]، بينما

---

١٢ انبثقت «الشهابية» من أحداث العام ١٩٥٨، وهو مصطلح صاغه الصحافي جورج نقاش للدلالة على مقاومة إصلاحية جِيال المجتمع اللبناني وتوجهاته السياسية. وقد تنامت على يد الرئيس فؤاد شهاب. انظر: الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦**، ترجمة شكري رحيّم، ط٢، بيروت ٢٠٠٢، ص٢٣٩.

١٣ فضل شلق، **الطائفية والحرب الأهليّة في لبنان**، بيروت ١٩٧٨، ص٥٧-٥٨.

١٤ Adel A. Freiha, *L'Armée et l'Etat au Liban (1945-1980)* (Paris 1980), 177-180.

١٥ من الدراسات المهمّة التي تُبرز التحالف اليساري-الفلسطيني وتأثيره في استمرار النظام السياسي القائم آنذاك ودور السوفيات في ذلك: Ilana Kass, 'Moscow and the Lebanese Triangle', *Middle East Studies* 43 (3) (1989), 164-187؛ تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ترجمة موريس صليبا، باريس ١٩٩٣، ص ٢٣٥-٢٣٦.

عملت الزعامات الإسلامية، السُنّية بشكلٍ خاص، على استخدام الورقة الفلسطينية، وكون غالبية الفلسطينيّين من السنّة، في اللعبة السياسية الداخلية لتحقيق مكاسبَ لها على حساب الموارنة، خصوصًا في ما يتعلّق بمشاركةٍ أكبر في السلطة والمنافع الاقتصادية[١٦]. أمّا الشيعة، فقد احتضنوا المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وانخرطوا في صفوفها، مُعرّضين أنفسهم وممتلكاتِهم للاعتداءات الإسرائيلية[١٧]. وبالنسبة إلى المسيحيّين، وبخاصة الموارنة منهم، فقد أخلّ الوجود الفلسطيني المسلّح بالتوازن بينهم وبين المسلمين واليسار، وجعلهم يشعرون، بعد العام **١٩٧١**، بأنهم مُهدَّدُون في وجودهم السياسي والاجتماعي[١٨]. من ثَمّ بدأوا العَسْكرة، وتطلّعوا إلى حليف خارجي يستقوُون به لقلب المعادلة في الداخل لمصلحتهم[١٩].

وغداة اغتيال ثلاثةٍ من قادة المقاومة الفلسطينية في قلب بيروت في العاشر من نيسان عام **١٩٧٣**، واندلاع اشتباكاتٍ مسلّحة بين الفدائيّين والجيش اللبناني، طلب رئيس الجمهورية سليمان فرنجية من الزعيمَين المارونيين كميل شمعون وبيار الجميّل الاستعداد للحرب وتنمية قدرات حزبَيهما العسكرية؛ لأن الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي قد لا تستطيع الحدّ من تجاوزات الفلسطينيّين وفرض الاستقرار على الأرض[٢٠].

- **اتفاق القاهرة: تداعياته على الدولة والطوائف**

عندما رعى الرئيس عبد الناصر «اتفاق القاهرة» في **٣** تشرين الثاني عام **١٩٦٩** بطلبٍ من الرئيس اللبناني شارل حلو[٢١]، إثر الصدامات بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني خلال عهده، واستقالة رئيس الحكومة رشيد كرامي في أيار **١٩٦٩**، دلّ الاتفاق على مسألتين خطيرتين: أُولاهُما رفع المسلمين الغطاء عن أية حكومة لبنانية قد تأتي وتأخذ موقفًا طرفًا ضدّ الفلسطينيّين، وبالتالي انهيار «الديمقراطية التوافقية» بين الرئاستين

---

١٦ هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب**، ص ٢٢٠.

١٧ باسم سرحان، «العامل الفلسطيني في الحرب الأهلية»، **حرّيات** (بيروت)، ٢٢ (٢٠٠٠)، ص ٧.

١٨ Hanf, 'Die drei Gesichter', 95.

١٩ Kirsten E. Schulze, *Israel's Covert Diplomacy in Lebanon* (New York 1998), 82.

٢٠ كمال ديب، **هذا الجسر العتيق. سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠-٢٠٢٠**، بيروت ٢٠٠٨، ص ٢٧٩.

٢١ إليان بدر، «**اتفاق القاهرة. خلفياته وتداعياته بين العامين ١٩٦٤ و١٩٧٤**»، رسالة أُعدت لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، الجامعة اللبنانية/كلية الآداب والعلوم الإنسانية (العمادة)، قسم التاريخ، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٩٧. وتتضمن الرسالة تفاصيل دقيقة حول طروف وضع الاتفاق وتداعياته على لبنان.

الثالثة والأولى. والثانية هي مدى قبول الدولة اللبنانية والطوائف الدينية بالحَدّ من سيادة لبنان وسُلطته على أراضيه، وذلك لأنّ الاتفاق شرّع العمل الفدائي الفلسطيني ضدّ إسرائيل انطلاقًا من جنوب لبنان، وأضحت «منظمة التحرير الفلسطينية» سيّدة نفسها في المخيمات الفلسطينية وحولها[٢٢]. ولم يكتف الفلسطينيون بذلك، بل أدى تدخّلهم في التوازنات السياسية والطائفية لصالح اليسار والمسلمين وعسكرتهم إياهم، إلى إدخال عاملٍ خِلافي جديد إلى قلب الأزمة اللبنانية، حتى إنّ ياسر عرفات صرّح في أحد مجالسه الفلسطينية، في ما بعد، أنه الحاكم الفعلي للبنان[٢٣].

بعد الاتفاق، أضحى وضع الفلسطينيّين في لبنان، على عكس ما هو في باقي الدول العربية، أشبه بدُويلةٍ ثورية داخل دولة مُفكّكة لا سيادة لها. ومع أنّ بيار الجميّل كان من المُوافقين على الاتفاق، فإنه سوّغ -في ما بعد- سبب موافقته عليه، بأنه كان بمثابة «خشبة يتكمّش بها إنسان يغرق ويختنق، فلا نحن وافقنا عليه، ولا الدولة كانت في حال القادر على القبول أو الرفض، فقد وضعوها بين شرَّين... شرّ الحرب الأهلية المُدمّرة، وشرّ هذا الاتفاق الذي ما قبلت به إلا مُرغَمة»[٢٤]. وقال الجميّل في المكتب السياسي لحزب «الكتائب»: «أنا لا أريد هذه الاتفاقية، ولكنني أريد تأجيل الحرب»[٢٥].

وقد أدّى «اتفاق القاهرة» إلى أربعة تداعياتٍ كارثية على لبنانَ الدولةِ والمجتمع الطوائفي:

١. جعل المقاومة الفلسطينية تستقوي به لتوطيد نفوذها العسكري في المخيمات ومحيطها، وتوسيع مساحة انتشارها العسكري على كلّ الأراضي اللبنانية، واستيراد الأسلحة والهيمنة على ما يُسمى بالقوى الوطنية-الإسلامية، مُستغلّةً حاجتها إليها في التوازن الداخلي. وقد عملت المقاومة في هذا السياق على الاستفادة من «درس» الأردن، عبر توسيع قاعدة الدعم الشعبي لها، وإقامة شبكةٍ من التحالفات السياسية وعلاقات التبعية لها، من سياسيّين وتنظيمات و«قبضايات» الأحياء[٢٦].

---

٢٢ حول تعارض الاتفاق مع سيادة الدولة البنانية، انظر كتابي: حرب لبنان، مج١، ص ١٩٠-١٩٤.

٢٣ نقلاً عن: محسن دلّول، **حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، بيروت ٢٠٠٧، ص٧٨. ووفق رواية أخرى لكمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، ص١٣٥، قال عرفات: «كنت أحكم لبنان من الفاكهاني».

٢٤ بيار الجميّل، **مواقف وآراء ١٩٧٥-١٩٨٠**، دار العمل للنشر، بيروت ١٩٨٢، ص١٨.

٢٥ نقلاً عن: كريم بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، غدراس ١٩٩١، ص١٢٧.

٢٦ انظر: هانف، لبنان: تعايش في زمن الحرب، ص٢١٦، وبقرادوني، **لعنة وطن**، ص ١٣٥-١٣٦.

٢. انفراط «الحلف الثلاثي»، بسبب معارضة ريمون إدّه الاتفاق واعتباره إياه بداية كارثة في لبنان، وتأييد بيار الجميّل وكميل شمعون الاتفاق. وقد شن إدّه حملة شرسة وعنيفة على الرئيس حلو، واتهمه بالافتقار إلى الشجاعة والإخلال بقسَمِه الدستوري على حماية الأرض والسيادة[٢٧].

٣. تسبّب الاتفاق بجرح الديمقراطية التي ميّزت لبنان عن محيطه العربي، وتمثّل ذلك في أنّ المجلس النيابي عرِف به وناقشه بعض أعضائه بصورة غير رسمية، من دون أن يتطلع عليه.[٢٨]

٤. أزاح الاتفاق الستار عن مشكلة الانقسام الطائفي في لبنان حول الهُوية والسياسة الخارجية[٢٩]، وأعاد الوضع إلى كان ما عليه عقب إنشاء «دولة لبنان الكبير».

إن استراتيجية «منظمة التحرير الفلسطينية» إزاء لبنان واعتبارها إياه دولةَ مواجهةٍ ضدّ إسرائيل، وتجاوزات فصائلها وممارساتها واستعراضاتها العسكرية على الأرض، وتحدّيها الدولة اللبنانية، مؤسساتٍ ومُواطنينَ وأجهزةً أمنية[٣٠]، سرعان ما جعلت من «اتفاق القاهرة» وثيقةً جوفاء، إذ كان يكفي أن يندلع حادث بسيط كي تعود أجواء الصدام بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية. وهذا ما حصل بالفعل عقب أحداث «أيلول الأسود» في الأردن عام ١٩٧١/١٩٧٠ ولجوء آلاف الفدائيّين والمدنيّين الفلسطينيّين إلى لبنان، بعدما أصبح هذا البلد المَعقِل العسكري والسياسي الوحيد والأخير المتبقي أمام المقاومة الفلسطينية، والساحة الوحيدة لحسم الدول العربية خلافاتها في ما بينها، حول المقاومة وغيرها من الأمور[٣١].

ويمكن قراءة تأثير أحداث الأردن في لبنان من خلال ارتفاع أعداد الفلسطينيّين المدنيّين والفدائيّين في هذا البلد بشكلٍ كبير. فقبل «أيلول الأسود»، بلغ عددهم في المخيّمات ومحيطها ما بين ١٦٣ ألفًا و١٩٠ ألف نسمة. وفي حدود العام ١٩٧٥، وصل عددهم إلى ٣٥٠ ألفًا. وقبل تموز ١٩٧٦، بلغ عدد سكان مخيّم تلّ الزعتر في شرق

---

٢٧ Winslow, *Lebanon*, 163. ريمون إدّه، **ضمير لبنان**، إعداد سمعان عيد سمعان، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٦١، و٢٧٠.

٢٨ **محاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٢٢-٢٠٠٠**: مناقشة البيان الوزراء لحكومة رشيد كرامي، جلسة رقم: ١٩٦٦، العقد العادي، الدور التشريعي الثاني ١٩٦٩.

٢٩ الفضل شلق، **الطائفية والحرب الأهليّة في لبنان**، ص ٥٩-٦٢.

٣٠ أحصى الجيش اللبناني ٧٠٣ انتهاكات للسيادة اللبنانية قامت بها المقاومة الفلسطينية خلال العامين ١٩٧١ و١٩٧٢. انظر: الخازن، **تفكّك أوصال الدولة**، مرجع سابق، ص ٢٦٣-٢٦٤.

٣١ انظر: الخازن، **تفكّك أوصال الدولة**، ص ٢٦٥-٢٦٧.

بيروت وحده أكثر من ١٥ ألف نسمة[٣٢]. أمّا عدد الفدائيّين في جنوب لبنان، فبلغ حينذاك حوالى أربعة آلاف مقاتل[٣٣]. وبسبب الطائفية السياسية والطائفية المجتمعية، ولكون غالبية الفلسطينيّين من المسلمين السُنّة، فقد كان من الطبيعي أن يشعر الموارنة بأنّ التوازن بدأ يميل إلى صالح المسلمين[٣٤]. وعشية اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥، وصل عدد غير اللبنانيين في بيروت الكبرى إلى ٤٥٪ من مجمل السكان، وبذلك لم تعد بيروت عاصمةً لأهلها.

ج) سورية-إسرائيل: التوافقات وصدام الإرادات الجيو-سياسية حول لبنان حتى العام ١٩٩١

على الرغم من اعتراف سورية بلبنان المستقل في المعاهدة الفرنسية-السورية في العام ١٩٣٦[٣٥]، ظلّ لبنان مرفوضًا في الوعيَين السوريَّين الرسمي والشعبي، نتيجة قناعةٍ راسخة بوحدة «بلاد الشام»[٣٦]، الذي هو مصطلح جغرافي وليس سياسيًّا. واعتبر السوريون أن «اتفاق سايكس-بيكو» في العام ١٩١٦ كان انتهاكًا صارخًا لهذه الحقيقة[٣٧]، بخاصة أن لبنان المستقل أو المُحايد، غير المقبول سوريًّا، شكّل حاجزًا طبيعيًّا وعسكريًّا على حدود دمشق[٣٨]. لكن السوريين أدركوا، بواقعية، أنّ «إعادة الفرع إلى الأصل» يبقى مشروعًا خياليًّا بوجود دولتين مُعترف بهما نشأتا على حساب «بلاد الشام»، ولا يمكن إزالتهما، هما لبنان وإسرائيل[٣٩]. ورغم تأكيد السوريين احترامهم للكيان اللبناني وعدم وجود نوايا لديهم لضمّه[٤٠]، فقد حاولوا ممارسة هيمنةٍ

---

٣٢ Freiha, *L'Armée et l'Etat*, 175.

٣٣ الخازن، **تفكّك أوصال الدولة**، ص١٩٣-٢٠٠، و٢٠٢، و٢٠٤-٢١١.

٣٤ Latif Abul-Husn, The Lebanese Conflict: Looking Inward (Boulder, Colo. 1998), 61.

٣٥ أنطوان حكيّم، «العلاقات اللبنانية -السورية ١٩١٨-١٩٠»، في: **العلاقات اللبنانية السورية، محاولة تقويمية**. أعمال المؤتمر الوطني في ١٤-١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠. نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين لبنان وسوريا. الحركة الثقافة-أنطلياس، أنطلياس ٢٠٠١، ص٤٨.

٣٦ سنّو، حرب لبنان، مرجع سابق، مجلد ١، ص٢١٢.

٣٧ إيلي سالم، **الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨. دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، ط٢ ، بيروت ١٩٩٣، ص ٤٩٥-٤٩٦.

٣٨ نبيل خليفة، **الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوروبية حيال لبنان**، دار بيبلوس، جبيل، ١٩٩٣، ص٢٧-٢٨.

٣٩ سنّو، حرب لبنان، ج١، ص٢١٢.

٤٠ سلام الكواكبي، «العلاقات السورية-اللبنانية»، في: **مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق في لبنان**، ٢٠١٠، ص١٦-١٧.

ووصاية عسكرية وسياسية واقتصادية عليه، حتى قبل مجيء حافظ الأسد إلى السلطة في العام ١٩٧٠[٤١]. ورأوا أن التناقضات بين الطوائف في لبنان تُمهد الطريق أمامهم للتدخُّل فيه تدريجيًّا وتحويله إلى ما يشبه «محافظة سورية»[٤٢]، من دون ضمّه. ولتغطية أهدافهم، غلّفوها بشعارَي العُروبة و«القومية التدخلية»[٤٣] وتحرير فلسطين، وبمقارعة إسرائيل، عبر دعم الأنشطة الفدائية الفلسطينية التي تخدم أهدافهم، ولم يتورّعوا عن الاتفاق مع العدوّ الإسرائيلي سرًّا على تقاسم النفوذ في لبنان عام ١٩٧٦، عندما كان ذلك يخدم أهدافهم.

- **حافظ الأسد ولبنان: إلحاقه بالنظام**

مع وصول حافظ الأسد إلى السلطة في سورية في العام ١٩٧٠، وضع ثلاثة مبادئ رئيسة لسياسة بلاده الخارجية، وهي: مناهضةُ إسرائيل، وتحقيقُ التوازن الاستراتيجي معها، والحصولُ على اعتراف بمركز بلاده في الشرق الأوسط[٤٤]. فعمل على فرض وصايته على المقاومة الفلسطينية في لبنان، وقدّم لها كل التسهيلات لجعل لبنان قاعدةً عسكرية لعملياتها ضدّ إسرائيل، وبالتالي تقوية مركز بلاده في ملفات الشرق الأوسط. فاستغلّ التناقضات بين الطوائف اللبنانية ومخاوف الموارنة على مركزهم في البلد، من جرّاء التحالف بين المقاومة الفلسطينية والمسلمين واليسار اللبناني، للتدخل في المسألة اللبنانية، وصولًا إلى ترويج مقولة منع تقسيم لبنان على أيدي الموارنة، والتهديد بإعادة ضمّه إلى سورية، إذا ما أقدموا على ذلك[٤٥].

وعشية اندلاع حرب لبنان، ادّعى الأسد أنّ أمن سورية مرتبط بأمن لبنان، ويُحتّم على بلاده التدخل فيه، حتى من دون أن يطلب اللبنانيون منه ذلك (القومية التدخلية)[٤٦]. وفي هذا الصدد يقول عبد الحليم خدّام، نائب الرئيس السوري حافظ الأسد والذي كان يمسك بالملف اللبناني، إنّ أهمّية لبنان بالنسبة إلى الرئيس السوري

---

٤١ إيال زيسر، **باسم الأب. بشار الأسد السنوات الأولى من الحكم**، القاهرة ٢٠٠٥، ص٢٣٩.

٤٢ Schweizer, Syrien, 236.

٤٣ هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب**، مرجع سابق، ص٦٩٠. وبموجب «القومية التدخلية» لحزب البعث، لا تنتظر سورية أن يُطلب منها التدخل في الشأن القومي العربي، بل تقوم بذلك تلقائيًّا.

٤٤ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص٢١٥

٤٥ «تصريح السيد عبد الحليم خدام، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري، إلى صحيفة **الرأي العامّ** الكويتية حول كون لبنان جزءًا من سوريا بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٧٦»، عماد يونس، **سلسلة الوثائق الأساسية**، الأزمة اللبنانية ١٩٧٣...، ج٢، الأدوار الإقليمية في لبنان، بيروت ١٩٨٥، ص٧.

٤٦ Leveret, Inheriting Syria, 38. تعالج د. دعد بو ملهب عطا الله هذه الإشكالية من منظور جيو-سياسي في كتابها: **جيو-سياسة الحدود والعولمة**، مرجع سابق، ص٢٧٢-٢٧٥.

هو أنه يمكن أن يكون ساحة يستخدمها أعداء بلاده، و«هو لم يكن يريد ضمّه، بل الإمساك به وتوجيه سياسته الخارجية، أي إسقاط سيادته، ذلك أنه لم يكن يثق في أغلب القيادات اللبنانية»[٤٧]. وخلف شِعارَي العُروبة والقومية، عمل السوريون على تحقيق ثلاثة ممنوعات لتحقيق هدفهم في لبنان عبر إلحاقه بسياسة بلدهم عن طريق الاتفاقات والمعاهدات، وحتى يكون القرار اللبناني خاضعًا لهم. وهذه الممنوعات هي:

١. منع المقاومة الفلسطينية وحلفائها اليساريّين في لبنان من السيطرة على الدولة اللبنانية المشلولة القرار، لِما يُشكّله ذلك من تحدٍّ لنفوذهم[٤٨].
٢. منع الموارنة من تنفيذ تهديداتهم بتقسيم لبنان أو الانفتاح على إسرائيل.
٣. منع الحكومة اللبنانية من توقيع معاهدة سلام وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

وفي كل الأحوال، فقد دخل لبنان منذ ذلك الحين في صلب أهداف سورية، وهي الإمساك بالمِلفّين الفلسطيني واللبناني. فدعم النظام السوري النشاط الفلسطيني من لبنان ضدّ إسرائيل، وأغلق حدوده مع لبنان في العام **١٩٦٩** كوسيلة ضغطٍ على الحكومة اللبنانية لتشريع العمل الفلسطيني وعدم التصدّي له (اتفاق القاهرة)، ما ألحق أضرارًا باقتصاد لبنان وتجارته عبر سورية. كما سهّل النظام مرور آلاف الفدائيّين من الأردن إلى لبنان عبر أراضيه خلال العامَين ١٩٧٠/١٩٧١ (أيلول الأسود) من أجل خلق التناقضات بين الفلسطينيين وبين اللبنانيين، وبين المسلمين والمسيحيين المُنقسمين حول دوره في لبنان، وبالتالي تسويغ تدخُّله في البلاد تحت شعارَي العُروبة و«القومية التدخُّلية».

- **سورية وإسرائيل و«اتفاق الخطوط الحُمر»: لا محرّمات!**

بسبب أطماع النظام السوري في لبنان، وإدراكه أنّ التدخل فيه يتطلّب موافقة أميركية-إسرائيلية، لم يتورّع عن عقد اتفاق سِرّي مع إسرائيل في العام **١٩٧٦** (الخطوط الحُمر Red Lines Agreement) برعاية وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر (Henri Kissinger)، من أجل تقاسم النفوذ في لبنان، إذ كانت واشنطن وتلّ أبيب تريدان الحدّ من النفوذ الفلسطيني في لبنان، ووقف ضربات الفدائيّين على إسرائيل

---

[٤٧] نقلاً عن: محمد هاني، «اعترافات عبد الحليم خدّام بالوثائق (٢)»، جريدة **روزاليوسف الأسبوعية، ٢٥** كانون الأول ٢٠١٠.

[٤٨] El Khazen, 'The Postwar Political Process', 59-60.

عبر الحدود اللبنانية[٤٩]. وقد أدركتا أنه بالإمكان في هذا السبيل استغلالُ مطامع النظام السوري للإمساك بلبنان وبالفلسطينيّين، فيُسمح لجيشه بدخول لبنان، ولكنْ على أساس التمركز في مناطقَ مُحدّدة لا تُهدّد أمن إسرائيل.

وبموجب الاتفاق، حصلت إسرائيل على عُمقٍ في جنوب لبنان يصل إلى مسافة ٤٠ كيلومترًا شمال حدودها معه، يؤمّن لها حماية مستوطناتها في شمال البلاد. أمّا سورية، فسمح لها الاتفاق بإدخال قوّاتها إلى لبنان شرط ألّا تتجاوز الخطّ الأحمر لإسرائيل عند نهر الأولي. وقد كشف الاتفاق عن وفاق بين سورية وإسرائيل على تقاسم لبنان في الباطن، يُغلّفه عِداؤهما في الظاهر. وبذلك، أمكن تأمين المجال الحيوي لسورية في البقاع، ولإسرائيل في الجنوب، ما جعل أمن لبنان مرتبطًا بأمن كُلٍّ من الدولتين على انفراد. وتم تحديد «الخطوط الحُمر» في رسالة سرّية من وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون (Yigael Alon) إلى كيسنجر في آذار ١٩٧٦، ثمّ جرى تنقيحها في الأسابيع التالية[٥٠].

مكّن الاتفاق السوريّين من إدخال جيشهم إلى لبنان رسميًا في حَزيران عام ١٩٧٦ بحجّة إنقاذ المسيحيّين عقب استنجاد الموارنة بهم. فبقي هذا الجيش في لبنان حتى العام ٢٠٠٥. وزعم النظام السوري أنّ الدخول إلى لبنان هو استجابة لواجب قومي، يتمثّل في منع تقسيم لبنان على أيدي الموارنة، أو وقوعه تحت هيمنة المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني. وقد التزمت كلٌّ من سورية وإسرائيل بالاتفاق ما دام أنه يُحقّق لكلٍّ منهما مصالحه. فضمِن هدوءًا لشمال إسرائيل (ما دامت سورية أرادت ذلك، ولم تتضارب مصالحها مع مصالح الدولة العبرية)، بالتزامن مع إقامة تلّ أبيب حِزامًا أمنيًّا في أقصى جنوب لبنان مُتاخمًا لحدودها الشمالية. لكنّ الاتفاق من جهة أخرى، جعل سورية سيّدة الموقف في المناطق اللبنانية، التي لا تمسّ الأمن القومي الإسرائيلي في جنوب لبنان. إلا أنه لم يمنع تضارب مصالحهما معًا حول لبنان، كما يشير الجدول رقم (١٤).

---

٤٩ Carsten Wieland, 'Syrien nach dem Irak-Krieg - Stagnation oder Umbruch?', *Orient* 45 (1) (2004), 91-124.

٥٠ نبيل خليفة، **لبنان في استراتيجيّة كيسنجر: مقاربة سياسيّة وجيو-استراتيجية**، دار بيبلوس ١٩٩١، ص ١٧٥-١٨٩. Edward E. Azar and Kate Shnayerson, 'United States-Lebanese Relations: A Pocketful of Paradoxes', in Edward E. Azar et al. (eds), *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?* (New York 1984), ٢٤٩.

جدول (١٤): أهداف كلٍّ من سورية وإسرائيل في لبنان

سورية	إسرائيل
تجسيد الجغرافيا والتاريخ المشترك/شعب واحد في دولتين	فصل لبنان عن سورية
القوميّة التدخُّلية/منع تقسيم لبنان/احتواء المقاومة الفلسطينيّة/الإمساك بالملفّ اللبناني	تفتيت لبنان إلى دويلات طائفيّة/ضرب المقاومة
عدم الإخلال بالتوازن بين الطوائف	تدمير صيغة التعايش الطوائفي
منع قيام نظام لبناني مُعادٍ لها	جرّ لبنان إلى معاهدة سلامٍ وتحالف
الإشراف على سياسة لبنان الخارجية	جعل سياسة لبنان الخارجية تتوافق مع مصالحها
منع انضمام لبنان إلى مثلّث السلام المصري-الإسرائيلي	ضمّ لبنان إلى مثلّث السلام لتعميمه على الدول العربية
منع إسرائيل من تحقيق نفوذٍ لها في لبنان	حزام أمني في جنوب لبنان لحماية المستوطنات الشمالية
جعل أمن البلدين مشتركًا	تهديد خاصرة سورية الجنوبية-الغربية
إقامة علاقات مميّزة بموجب نصوص	التشديد على الخصوصيّة اللبنانية ضمن المحيط العربي
استقرار لبنان عامل مؤثّر في النظام العربي	زعزعة استقرار لبنان للتأثير في العالم العربي
التكامل الاقتصادي والثقافي	ضرب دور لبنان الخدماتي والتجاري والثقافي
تنسيق الثروة المائية	الاستيلاء على مياه الأنهار في جنوب لبنان

- **موارنة لبنان: من الاستنجاد بسورية إلى التحالف مع الإسرائيليّين**

خلال العامَين **١٩٧٥** و**١٩٧٦**، استنجد الموارنة بإسرائيل لصدّ التحالف بين المقاومة الفلسطينية والمسلمين واليسار اللبناني[٥١]. ولمّا تلكّأت في نجدتِهم، تواصلوا مع سورية و«دعَوها» إلى الدخول إلى لبنان[٥٢]، فكانت تلك الدعوة هي الفرصة الذهبية التي لطالما خطّط لها السوريون. لكن ما كانت تطبخه الجيو-سياسة الإقليمية (إسرائيل وسورية)

---

[٥١] **وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢-١٩٨٣-١٩٨٤)**، سنوات في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي، المركز العربي للمعلومات، بيروت ١٩٨٥، ص٢٦-٢٨. Harik, 'The Return of the Displaced', 161.

[٥٢] بيار الجميّل، **مواقف وآراء**، مرجع سابق، ص١٤٩-١٦٢، Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, ed. and transl. Ina Friedman (New York 1984), 13.

للبنان، برعايةٍ أميركية، طرح احتمال أن تكون خلافات اللبنانيّين في ما بينهم جعلتهم «عميانًا» عن تبصُّر تقاطُع المصالح الجيو-سياسية تلك، من ثَم كانوا يتحالفون تارةً مع السوري، وتارةً ثانية مع الإسرائيلي، وتارة ثالثة مع الأميركي، وفي كل الأحوال على حساب سيادة لبنان واستقلاله، وتحقيقًا لمصالح الدولتين «العدُوّتين»، سورية وإسرائيل، وكذلك مصالح الولايات المتحدة الأميركية.

صحيح أنّ القيادات المارونية هي من طلب التدخُّل العسكري السوري في لبنان ورحّب به، إلا أنّ «الجبهة اللبنانية»، المُمثّلة الرئيسة للموارنة، كانت أول الرافضين لهذا الوجود بعد العام ١٩٧٨، وذلك بعدما طوّرت تحالُفاتِها مع إسرائيل، في سياق تغيُّر التوازنات في الشرق الأوسط عقب زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في أواخر العام ١٩٧٧، وسَيرِه في طريق «كمب ديفيد». وفي المقابل، أضحى المسلمون واليساريون والمقاومة الفلسطينية، الذين رفضوا الدخول السوري إلى لبنان في العام ١٩٧٦، يدُورون، بعد العام ١٩٧٨، من جديد في فلك سورية. فالفلسطينيون الذين ساءهم انفراد مصر بالسلام مع إسرائيل وخشوا على قضيتهم من التهميش، ساروا-ومعهم المسلمون واليساريون-وراء النظام السوري في رفض «اتفاقَي كمب ديفيد».

إن شعور سورية بالعزلة بعد «كمب ديفيد»، جعلها تنفتح على الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ العام ١٩٧٩، وقد جمعهما خطابُهما الأيديولوجي حول محاربة الصهيونية والإمبريالية، وسعيُ كلٍّ منهما إلى تأدية دور في المنطقة[٥٣]. فشكّل التحالف السوري-الإيراني نقطةَ تحوُّلٍ بارزةً بالنسبة إلى لبنان، إذ أمّن وصولًا سهلًا لنظام المَلالي في طهران إلى شيعة لبنان عبر سورية، ودعمهم وتزويدهم بالأسلحة وبالفتاوى (ولاية الفقيه)[٥٤]. وبذلك، أصبحت إيران لاعبًا خارجيًّا جديدًا على الساحة اللبنانية منذ مطلع الثمانينات، وهي التي أوجدت بدورها لاعبًا داخليًّا جديدًا، عسكريًّا وأيديولوجيًّا، مُستنسَخًا من «الحرس الثوري الإيراني»، هو «حزب الله»[٥٥]. فتعايش النفوذان السوري والإيراني في لبنان، بعدما وحّدهما عداؤهما المشترك للعراق[٥٦]. فوقفت دمشق إلى جانب طهران في

---

٥٣ Christin Marschall, 'Syria-Iran: A Strategic Alliance, 1979-1991', *Orient* 33 (3) (1992), 433-446.

٥٤ إيتامار رابينوفيتش، «نعم للمحادثات مع سوريا ولكن ليس الآن»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.

٥٥ أولى مؤشرات التدخل الإيراني كان تسهيل سورية وصول عناصر من الحرس الثوري الإيراني إلى البقاع عقب هزيمتها على يد إسرائيل عام ١٩٨٢. وضّاح شرارة، **دولة حزب الله: لبنان مجتمعًا إسلاميًّا**، بيروت ١٩٩٨.

٥٦ كان العراق في حرب ضدّ إيران بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٨. وفي الوقت نفسه، انخرط حزبا البعث في العراق وسورية في صراع دموي.

حربها ضد العراق، بينما دعم النظام الإيراني سورية اقتصاديًّا وسياسيًّا في سياق علاقاتها المضطربة بمحيطها العربي والدولي.

- **الاجتياحان الإسرائيليان للبنان: تحت مظلّة الخطوط الحُمر**

رغم توافُق سورية وإسرائيل حول لبنان، فإنّ أهداف كُلٍّ منهما تضاربتْ مع الأخرى في مجالات كثيرة. فقد كانت سورية تريد احتواء المقاومة الفلسطينية، وليس الإجهاز عليها - مثلما أرادت إسرائيل - وذلك لحاجتها إليها ولاستخدامها في مِلفّاتها الشرق أوسطية، وفق مصالحها[٥٧]. كما أرادت دمشق أن تربط لبنان بها من خلال علاقاتٍ مُميّزة واتفاقيات، وأنْ تكون سياسته الخارجية تحت إشرافها، لمنعِه من الانضمام إلى مسار السلام الإسرائيلي - المصري، فضلًا عن مساعيها إلى تكامُل اقتصاد البلدَين. من هنا، حدث تضارُب بين الجيو - سياسة السورية والجيو - سياسة الإسرائيلية حول لبنان. فأرادت تلّ أبيب فصل لبنان عن سورية، وجعله يعقِد معها معاهدة سلام، وإدخاله في استراتيجيتها ضدّ دمشق[٥٨]. ولهذا السبب، نقضت إسرائيل «اتفاق الخطوط الحُمر» مع سورية في مناسبتين.

خلال العامين **١٩٧٨** و**١٩٨٢**، اجتاحت إسرائيل لبنان مرّتين في ظلّ حكومة الليكود. في التاريخ الأول، لم تصطدم بالسوريّين، وجرى الحفاظ على «اتفاق الخطوط الحُمر». لكنّها أقامت شريطًا داخل الأراضي اللبنانية في جنوب لبنان وضعته تحت إشراف أتباعها من «جيش لبنان الحرّ»، وما كان هذا يتناقض مع الاتفاق المذكور[٥٩]. وبقيت إسرائيل تحتل هذا الشريط حتى العام **٢٠٠٠**، غير عابئة بقرار «مجلس الأمن الدولي» رقم **٤٢٥** الذي طالبها بالانسحاب من جنوب لبنان عقب «عملية الليطاني» في آذار عام **١٩٧٨**. وقد ادّعت تلّ ابيب أنْ ليس لها أهداف في لبنان سوى هدف واحد، هو حماية مستوطناتها وسُكانها من هجماتٍ «إرهابية» تنطلق من جنوبه[٦٠].

وبعد أحداث زحلة بين الوحدات السورية و«القوّات اللبنانية» في العام **١٩٨١**، ونشرِ دمشق شبكة صواريخ في البقاع، تدهورت العلاقات بين الأخيرة وتلّ أبيب،

---

٥٧ Hanf, 'Die drei Gesichter', 92.

٥٨ منذ مطلع العشرينات من القرن الماضي، أعلنت الحركة الصهيونية أنّ مستقبل فلسطين كلها هو بين يدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع نهر الأردن. انظر: طارق المجذوب، «المياه اللبنانية في الاستراتيجية الإسرائيلية»، الجمهورية اللبنانية/مجلس النواب، حروب إسرائيل ضد لبنان (نصوص ودراسات)، بيروت **١٩٩٧**، **٥٩-٨٧**، وبالمرجع نفسه: عصام خليفة، «الأطماع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية. البعد القانوني لمفاوضات الحدود الدولية»، ص٨٨-١٠١.

٥٩ ياسين سويد، **عملية الليطاني ١٩٧٨: نظرة استراتيجية**، ط٢، بيروت **١٩٩٣**.

٦٠ Ernst Melle, 'Die israelische Libanonpolitik seit 1985', *Asien, Afrika, Lateinamerika* 18 (3) (1990), 471.

نتيجة إسقاط إسرائيل مروحيتين سوريتين فوق البقاع في ٢٨ نيسان ١٩٨١[٦١]. ومع ذلك، لم تقع الحرب الشاملة بين الدولتين، لأنّ الأميركيين أرادوا في العام ١٩٨١ الانتهاء أولاً من تنفيذ بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل حول سيناء وعدم تعكيرها. لذا، فقد استخدموا دبلوماسيتهم لتأجيل الحرب مرّتين: الأولى عندما تمكّن مبعوثهم فيليب حبيب من عقد اتفاقٍ بين سورية وإسرائيل، نصّ على إبقاء سورية على بطاريات صواريخها من طراز «سام» في البقاع اللبناني، وعدم استخدامها ضدّ الطيران الإسرائيلي، في مقابل أن يستمرّ الإسرائيليون في تحليق طائراتهم في أجواء لبنان وعدم تدمير الصواريخ السورية. وبذلك، تعايشت الصواريخ السورية مع الطيران الإسرائيلي حتى حَزيران ١٩٨٢[٦٢].

أمّا المرة الثانية التي استخدمت فيها الولايات المتحدة دبلوماسيتها، فكانت من أجل نزع فتيل التوتر بين إسرائيل و«منظمة التحرير الفلسطينية» من جرّاء أحداث تموز ١٩٨١، عندما أغارت الطائرات الإسرائيلية على مواقع الفلسطينيّين في قلب بيروت، وردّ الفلسطينيون بقصف شمال إسرائيل، حيث رعتْ «اتفاق جنتلمان» بينهما بوقف إطلاق النار، وبموجبه تمتنع المنظمة عن توتير الحدود اللبنانية-الإسرائيلية[٦٣].

والواقع أنّ التزام المنظمة بالاتفاق لمدّة عام كامل، كان الغلطة التي أرادت إسرائيل تصحيحها بعد أقل من عام. فظهر للعالم بوضوح أنّ «منظمة التحرير الفلسطينية» تستطيع أن تلتزم بتسوية سياسية، وهو ما أقلق إسرائيل التي خشيت من أنْ يؤدّي ذلك إلى بدء مفاوضات بين المنظمة والولايات المتحدة الأميركية حول الحكم الذاتي الفلسطيني الملحوظ في «اتفاقَي كمب ديفيد»[٦٤].

وفي مطلع حَزيران عام ١٩٨٢، اجتاحت إسرائيل لبنان مرّةً أخرى لتحقيق ثلاثة أهداف سياسية واستراتيجية طال انتظارها، شاركت الإدارة الأميركية إسرائيل في حياكة معظمها[٦٥]:

---

٦١ حول هذين الموضوعين، انظر: سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص٢٩٠-٢٩٢.

٦٢ حول دبلوماسية حبيب في النزاع بين سورية وإسرائيل في تلك المرحلة، راجع: جون بويكن، **ملعون هو صانع السلام. فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت ١٩٨٢**، ترجمة غسّان غصن، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٢، ص ٨٥-٨٦.

٦٣ المرجع السابق نفسه، ص٨٦-٨٧.

٦٤ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣.

٦٥ كان وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ (Alexander Haig) من المتواطئين مع إسرائيل للقضاء على المقاومة الفلسطينية وإقامة نظام ماروني في لبنان حليف لها. وكان يعرف مسبقًا أهداف إسرائيل من الاجتياح وتوقيته. كذلك الحال، وضعت الإدارة الأميركية السفير السوري في واشنطن في أجواء عملية

١. طرد المقاومة الفلسطينية والسوريّين من لبنان، على الأقل وفق مخطّطات وزير الحرب آرييل شارون بالنسبة إلى سورية.
٢. إيصال بشير الجميّل، زعيم «القوّات اللبنانية» إلى الرئاسة الأولى.
٣. ضمّ لبنان إلى مثلّث السلام في الشرق الأوسط، كمحميّة لها[٦٦].

وقد تحقّق هذا المُخطّط جُزئيًّا، من خلال إلحاق الجيش الإسرائيلي خسارةً مُذلّة بالسوريّين، جوًّا وبرًّا (معركة البقاع الجوّية وإسقاط إسرائيل ما يقرب من ٩٠ طائرة سورية)، والزحف شمالًا ومحاصرة بيروت واقتحامها[٦٧]. كما لحقت خسائرُ ضخمة بالسوريّين في بحمدون وصوفر، وكاد الطريق إلى دمشق أن يصبح مفتوحًا أمام الإسرائيليّين، لولا تدخُّل الأميركيين. وترتّب على حصار بيروت من قِبل الإسرائيليين تدخُّل عربي ودولي، تبعه إجلاء المُقاتلين الفلسطينيّين والجنود السوريّين عن العاصمة اللبنانية في آب ١٩٨٢، وانتخاب بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية اللبنانية في ٢٣ منه، والذي لم يحكُم، بسبب اغتياله في ١٤ أيلول من العام نفسِه، فانتُخب شقيقه أمين للمنصب نفسه.

أما في ما يتعلق بالوجود السوري في لبنان، فرأت الإدارة الأميركية الاكتفاء بسحق «منظمة التحرير الفلسطينية»، والإبقاء على السوريّين في البقاع اللبناني، على عكس رغبة شارون، الذي كان يريد طردهم من لبنان، أي إلغاء كل مفاعيل «اتفاق الخطوط الحُمر». وكانت هذه الإدارة تخشى من اتساع دائرة القتال وانفتاح المنطقة على احتمالاتٍ عدّة، ومنها تدخُّل السوفيات في النزاع[٦٨]، واعتقدت أنّ هزيمة السوريّين أمام إسرائيل وإضعافهم يُتيحان عقد سلام بين لبنان وإسرائيل بعيدًا عن الضغط السوري، بخاصةٍ أنّ رئيسَين

إسرائيلية محدودة ضدّ الفلسطينيّين تقتصر على جنوب لبنان، ولا تطال قوات بلاده. وعندما لم تتوقف القوات الإسرائيلية عند حدود نهر الليطاني، اتهم الرئيس الأسد الولايات المتحدة بخداعه. انظر: آلان مينارغ، أسرار **حرب لبنان. من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات الفلسطينية**، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت ٢٠٠٦.

٦٦ كيرستين شولتزه، **دبلوماسية إسرائيل السرّية في لبنان ١٩٤٨-١٩٨٤**، ترجمة أنطوان باسيل، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٠١-٢٠٤. وحول فحوى الاتفاق، انظر: سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ٣٤٢-٣٦٣.

٦٧ تحدّث الرئيس سليم الحصّ في كتابه «**ذكريات وعِبر**»، بيروت ١٩٩٤، ص ١٥-١٦، و٢٣، عن معاناة سكان بيروت الغربية، من قطع الجيش الإسرائيلي الماء والكهرباء كلّيًا عنهم، والدمار الذي ألحقته إسرائيل بغرب العاصمة يوم ١٢ آب، عندما شنّت الطائرات الإسرائيلية، مدعومة بمدفعية الدبّابات والبوارج الراسية قبالة الساحل اللبناني، ٢٢٠ غارة، ألقت خلالها عشرات الآلاف من القنابل على ١٨ موقعًا في بيروت وضواحيها.

٦٨ هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب**، ص ٣٢٤-٣٢٥، William B. Quandt, 'Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error', *Middle East Journal* 38 (2) (1984), 239.

مارونيّين للجمهورية-إلياس سركيس، قبل نهاية عهده، وأمين الجميل، بعد سنةٍ من وصوله إلى السلطة-طالبا الأسد بسحب جيشه من لبنان[٦٩].

عقب خروج الفصائل الفلسطينية والقوّات السورية المُحاصَرة من بيروت في آب **١٩٨٢**، اختلق حافظ الأسد شتّى الأعذار لتبرير هزيمة جيشه أمام إسرائيل في بيروت وجبل لبنان، وكان في مقدّمة تلك الأعذار أنّ دخول جيشه إلى لبنان لم يكن لمحاربة إسرائيل، وإنما لإيقاف الحرب الأهلية، وأنّ جيشه لم يكن مستعدًّا للحرب[٧٠]. وبذلك، سقطت كل مُسوّغات «القومية التدخُّلية» التي استند إليها النظام السوري يوم دخوله إلى لبنان في العام **١٩٧٦**، حين أخفى تدخُّله بشعارات «أمن سورية من أمن لبنان»، وأنّ أمنها القومي يُحتّم عليها التدخل في لبنان؛ لأنه يُشكّل خاصرتها الضعيفة في أية مواجهة محتملة مع إسرائيل[٧١].

- **اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ «الإسرائيلي»: ممنوع سوريًّا**

عقب انتخاب أمين الجميل، بدأت الولايات المتحدة تعمل في مطلع عهدِه على دفع لبنان وإسرائيل نحو عملية سلام. فدارتْ مفاوضاتٌ بينهما برعايةٍ أميركية بين **٢٨** كانون الأول **١٩٨٢** و**١٣** أيار **١٩٨٣**، تكلّلت باتفاق **١٧** أيار[٧٢]. صحيح أنّ لبنان قدّم تنازلاتٍ خطيرةً بموجب الاتفاق، من ضِمنها تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إلا أنّ الحكومة اللبنانية كانت تعمل من أجل صفقةٍ كاملة مع إسرائيل تؤمّن انسحاب قوّاتها من لبنان، وبالتالي خروج كل القوى العسكرية الأجنبية منه، واستعادته سيادته على أراضيه. لكنّ النظام السوري رفض الاتفاق وسحب قواته من لبنان؛ لأنّ ذلك كان يقضي على كلّ مخططاته في لبنان. فتذرّع بأعذارٍ قوميّة واستراتيجية، وأعلن أنه يريد أن يمنع المسيحيّين المُتعاونين مع إسرائيل من الهيمنة على المسلمين[٧٣]. وقد كشَفتْ مواقفُه هذه، عن مدى تلاعُبه بالقوى اللبنانية المتنافسة، واصطفاف الطوائف اللبنانية خلف إسرائيل وسورية، في الوقت الذي عملت فيه كلٌّ من الدولتين على التضحية باستقرار

---

٦٩ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص ٣٢١، و٣٢٨.

٧٠ سلام الكواكبي، «العلاقات السورية-اللبنانية»، ص **٢٣**، وقارن بالصفحة **٢٢-٢٣** للمؤلِّف نفسه، حيث يقول إن: «المصلحة العربية العليا تقتضي نشر الجيوش العربية عند حدود لبنان مع إسرائيل لوقف اعتداءاتها عليه».

٧١ هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب**، ص ١٦٩٠، وألبير منصور، **موت جمهورية**، بيروت **١٩٩٤**، ص **٩٢**.

٧٢ لتفاصيل وافية عن الاتفاق، سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص ٣٤٦-٣٦٣.

٧٣ Gilmour, Lebanon, 182.

لبنان وبحياة أبنائه، تارةً بالسُنّة، وتارةً ثانية بالشيعة والدروز، وتارة ثالثة بالمسيحيّين، وتحريضهم بعضهم ضدّ بعضٍ من أجل تحقيق مصالحها والهيمنة على لبنان[٧٤].

ردّت سورية على «اتفاق ١٧ أيار» بتجميع أتباعها من القوى اللبنانية والفلسطينية ضدّ نظام الجميّل، وأشعلت حربًا أهلية جديدة، وقدّمت دعمًا للمقاومة اللبنانية ضدّ إسرائيل. كما جرى تفجير مقرّ السفارة الأميركية في بيروت في ١٨ نيسان ١٩٨٣، تبعه تفجير مقرَّي المارينز الأميركيّين والمِظلّيين الفرنسيّين في ٢٣ تشرين الأول من العام نفسِه على يد «الجهاد الإسلامي». وكان السوريون يريدون من وراء كل ذلك تحريك المُستنقع اللبناني والإمساك من جديد بخيوط اللعبة التي حاول الإسرائيليون والأميركيون إقصاءهم عنها.

ولا شكّ في أنّ تحوُّل اللبنانيّين إلى أدواتٍ في الصراع السوري-الإسرائيلي، يظهَر بأوضح صُوره في إفشال سورية «اتفاق ١٧ أيار الإسرائيلي»، واضطرار الجميّل إلى الإذعان لمشيئتها بالتراجع عنه، والعودة من جديد إلى الانفتاح عليها بوساطة الدبلوماسية السعودية، والدخول في حوار وطني مع أتباع سورية اللبنانيّين، في جُنيف أولًا في خريف العام ١٩٨٣، ثم في لُوزان في ربيع العام التالي، من دون أن يُسفر عنهما هُدوء سياسي ولا أمني على الأرض[٧٥].

لقد كان الموارنة، بعد إلغاء «اتفاق ١٧ أيار»، أشدّ انقسامًا من السابق، بينما تصارع أتباع سورية على المغانم، وعلى القرار في بيروت الغربية التي أخلَتْها الوحدات السورية في صيف العام ١٩٨٢ كمحصّلة للاجتياح الإسرائيلي للبنان[٧٦]. وأمّا سورية، فرعت انشقاقاتٍ عن عرفات «المتآمر» عليها من داخل «حركة فتح» في صيف العام ١٩٨٣، ووقفت وراء طرد الزعيم الفلسطيني من مدينة طرابلس في خريف العام نفسه، والقضاء على «حركة التوحيد الإسلامي» المدعومة من قِبله في أيلول ١٩٨٥. كذلك، كان الجيش اللبناني بعد انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ في أعلى درجات الانقسام.

- الاتفاق الثلاثي «السوري» وتداعياته: ممنوع إسرائيليًّا-أميركيًّا

مثلا أفشلت سورية «اتفاق ١٧ أيار»، مُستخدِمةً أتباعها اللبنانيّين، فكذلك أفشلت «القوّات اللبنانية»، مُتحالفةً مع أمين الجميل، ومدعومةً من إسرائيل والولايات المتحدة، «الاتفاقَ الثلاثي» الذي «صُنع في دمشق» في أواخر العام

---

٧٤ Schweizer, Syrien, 237.

٧٥ أطلق أحد الصحافيّين على «الحوار الوطني اللبناني» في سويسرا تهكُّمًا تسمية «حوار الطرشان». طلال سلمان، **المحاضر السرّية الكاملة جنيف-لوزان**، بيروت ١٩٨٤.

٧٦ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، الفصل الرابع.

١٩٨٥[٧٧]، ما دلّ بوضوح على مدى خضوع لبنان لتأثير الجيو-سياسة، وانقسام أبنائه بين خيارٍ سوري وآخرَ إسرائيلي. وكان هذا الاتفاق يعطي سورية نفوذًا تعاهديًّا واسع النطاق على لبنان يمسّ بالتوازن الجيو-سياسي بينها وبين إسرائيل، ويلحظ كذلك تعديلاتٍ جذريةً في النظام السياسي اللبناني تقوم على تحجيم النفوذ المسيحي (الماروني)، كما يقضي على الزعامات التقليدية اللبنانية، ويضع «الحُكم» في أيدي ميليشيات مسلّحة تابعة للنظام السوري، وهي: «حركة أمل»، و«الحزب التقدّمي الاشتراكي»، و«القوّات اللبنانية»-جناح إلياس حبيقة الذي تحوّل إلى «العروبة» السورية. إن النقلة النوعية لحبيقة، من أقصى اليمين المسيحي المتطرف، إلى موقع تَسْوَوي، تعود إلى اعتقاده وأوساط واسعة من المسيحيين أن إسرائيل خانت الموارنة ودمّرتهم، ثم تخلّت عنهم[٧٨].

وفي هذا الصدد، حدّد عبد الحليم خدّام الأسباب التي تجعل بلاده تتطلّع إلى «جيل الحرب» لتحقيق تسويةٍ في لبنان وفق مصالح النظام السوري، فقال: «إنّ مؤتمر الحوار [جنيف ولوزان] كان يجب أن يكون أكثر شمولًا، ليس في التمثيل الطائفي ولكن في تمثيل الأجيال. الذين شاركوا في الحوار هم من الجيل الذي صاحب مرحلة الاستقلال وما بعدها، وبالتالي الذين عايشوا صيغة **١٩٤٣** وحكموا البلاد خلال تلك المرحلة-بكلِّ ما فيها من إيجابيّات وسلبيّات-هؤلاء لا يستطيعون أن يتصوّروا قيام شيء جديد في لبنان يتعارض مع ما أقاموه. كان في لوزان جيلُ الماضي، أمّا جيل المستقبل في لبنان، فلم يكن مُمثّلًا بالقدر المُلائم. صحيح أنّ الوفاق يجب أن يُطلّ على الماضي، لكنه يجب أن يهمّ بالدرجة الأولى الذين سيعني حياتهم اليومية في المستقبل». ويضيف خدّام: «أعتقد أنّ هذه سلبيّةٌ كبيرة كانت في بنية الحوار الوطني. وأحد أعضاء هيئة الحوار قال مِرارًا: «نحن، الجالسين إلى الطاولة، لا نُمثّل القوى الفاعلة الموجودة على الأرض»، وأعتقد أنه كان مُصيبًا بقدر كبير، باعتبار أنّ الذين كانوا على الطاولة يُمثّلون الماضي. لا أريد أنْ أقول إنّ القوى المُقاتلة هي التي تمثّل مستقبل لبنان. ولكن القوى المقاتلة هي جزء من الجيل الجديد في لبنان، جيل الحرب.

---

٧٧ هو الاتفاق الذي رعته سورية بين ميليشيات «حركة أمل»، و«الحزب التقدّمي الاشتراكي»، و«القوات اللبنانية» (إلياس حبيقة)، وهدف إلى إنهاء الحرب في لبنان عبر تسوية ترضى عنها سورية، وتحجّم المسيحيين، وتجعل لبنان تحت وصايتها. جوزيف الخوري طوق، **الاتفاق الثلاثي**، لا دار نشر، ١٩٨٧. وقارن بـ: Melle, 'Die israelische Libanonpolitik', 470.

٧٨ محسن دلول، **حوارات ساخنة**، ص ٣٥٤.

يجب أن يكون للجيل الجديد موقعٌ في صياغة مستقبل البلد»[٧٩]. وقد جعل «الاتفاق الثلاثي» علاقات سورية بلبنان مُميّزةً بأطُر قانونية، وصولاً إلى التكامل الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي بينهما[٨٠].

تعود معارضة إسرائيل والولايات المتحدة للاتفاق الثلاثي إلى شعور الدولة الأولى بالمرارة بعد فشل سياستها في ضمّ لبنان إلى مُثلّث السلام مع مصر[٨١]، واعتبرت تلّ أبيب - ومعها واشنطن - أنّ دمشق هي المسؤولة عن إفشال «اتفاق ١٧ أيار». فتقاطعت أهدافهما معًا لحثّ أمين الجميّل وسمير جعجع على معارضة «الاتفاق الثلاثي»[٨٢]. ومع أنّ واشنطن امتنعت عن انتقاد الاتفاق علناً، كمضمون، مُتوقّعةً سُقوطه بشكل طبيعي نتيجة رفضِه من قِبل «الجبهة اللبنانية» ومن أمين الجميّل[٨٣]، فإنها لم تكن تُعارض تسويةً للأزمة اللبنانية تقوم على مشاركةٍ أوسعَ للمسلمين في القرار السياسي، بل انفرادَ سورية وحدها بالملف اللبناني. كانت الإدارة الأميركية تريد ربط موافقتها على الاتفاق بقبول سورية بترتيباتٍ أمنية بين إسرائيل ولبنان في جنوبه[٨٤]. من هنا، فإنّ وقوف إسرائيل والولايات المتحدة وراء إجهاض «الاتفاق الثلاثي»، حمَل رسالة من الدولتين إلى سورية: أنّ إسرائيل لن تترك دمشق تستفرد وحدها بلبنان، وأن أي اتفاق تعقده سورية مع لبنان، يجب أن يراعي مصالح الدولة العبرية، وأن الولايات المتحدة الأميركية تريد من سورية التوصل إلى اتفاق مع المسيحيّين، وليس رعاية صِدام دموي في ما بينهم[٨٥]. وقد اتهم الرئيس الأسد واشنطن وتلّ أبيب بمساعدة

---

٧٩ نقلاً عن: عماد يونس، **سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة ١٩٧٣**، ج ٢، بيروت ١٩٨٥، ص ٩١.

٨٠ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص ٦٥٠ -٦٦٥.

٨١ وفق جريدة «**العهد**» الناطقة بلسان «حزب الله»، كانت إسرائيل تخطّط مع سمير جعجع، قائد «القوات اللبنانية»، لإفشال الاتفاق وتوجيه ضربة معنوية إلى سورية تفقدها وهج القوة الذي حصلت عليه نتيجة التوقيع عليه. وفي ٢ كانون الثاني ١٩٨٦، أي بعد أيام قليلة من توقيع «الاتفاق الثلاثي»، عُقد اجتماع سرّي بين سمير جعجع وضبّاط إسرائيليّين في جونية. وتكرّرت اللقاءات القوّاتية-الإسرائيلية في نادي اليخوت في جونيه. ولكي تعبّر إسرائيل عن دعمها لجعجع، قامت بإرسال وحدات من أسطولها إلى قبالة سواحل المناطق الشرقية. انظر: جريدة **العهد**، عدد ٨٣، ١٢ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ، وعدد ٨٤، ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ، وعدد ٨٦، ٤ جمادى الثانية ١٤٠٦هـ.

٨٢ جريدة **العهد**، عدد ٧٨، ٧ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ، وعدد ٧٩، ١٤ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ، وعدد ٨٢، ٥ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٣ Barbara M. Gregory, 'U.S. Relations with Lebanon: A Troubled Course', *American-Arab Affairs* 35 (1991), 70.

٨٤ كريم بقرادوني، **لعنة وطن**، مرجع سابق، ص١٠٨.

٨٥ Jim Muir, 'Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design', *Middle East International* 267 (1986), 4.

جعجع في الانقضاض على حبيقة، أحد أعمدة الاتفاق، والإطاحة به عبر الهجوم على قوّاته في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦[٨٦].

❖

والواقع أنّ اعتقاد التحالف الماروني (الجبهة اللبنانية، ورئيس الجمهورية أمين الجميّل) أن إجهاض «الاتفاق الثلاثي» «السوري» سيؤدّي إلى إضعاف نفوذ دمشق في لبنان، كان قصير النظر. فكانت سورية بعد العام ١٩٨٥ أكثر قوةً ونشاطًا من السابق على الساحة اللبنانية، رغم خروج وحداتها من غرب بيروت في العام ١٩٨٢، حيث مكّنها الدعم السوفياتي من الوقوف في وجه المخططات الأميركية-الإسرائيلية لاستبعادها عن عملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي ضمّ لبنان إلى مثلّث السلام مع إسرائيل (إسرائيل-مصر-لبنان). كما استطاعت «زرع» الفوضى الميليشياوية في بيروت الغربية، أثناء فترة «غيابها» القسري عنها بين صيف العام ١٩٨٢ ومطلع العام ١٩٨٧، عبر رعاية الاقتتال بين ميليشيات «الصفّ الواحد»، وخطف الأجانب بدعمٍ إيراني، وذلك لإعطاء الانطباع أنّ بيروت الغربية ستكون أنموذجًا للفلتان الأمني في ظلّ عدم وجود جيشها فيها[٨٧].

بالإضافة إلى ذلك، كانت سورية وراء الانشقاق في «القوات اللبنانية»، بين جناح سمير جعجع وجناح إلياس حبيقة، والذي أدّى في خلاله الكتائبي ميشال سماحة دورًا في الشرخ بين «القوّات» و«القوات». كذلك، كانت سورية وراء محاولة حبيقة الفاشلة، السيطرة على بيروت الشرقية في أواخر أيلول عام ١٩٨٦[٨٨]. ووقفت وراء مقاطعة حُكم أمين الجميّل من قِبل أتباعها المُسلمين واليساريّين عقب اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي في الأول من حَزيران عام ١٩٨٧. كما كانت وراء انشطار الحكومة اللبنانية عقب انتهاء ولاية الجميّل في أيلول ١٩٨٨، ووصول لبنان إلى حالة من الانهيار الدستوري. فعندما لم يجرِ الاستحقاق الرئاسي، عيّن أمين الجميّل، رغمًا عنه، قائد الجيش اللبناني ميشال عون رئيسًا لحكومة انتقالية، بينما «عيّنت» سورية سليم الحصّ رئيسًا لحكومة منافسة[٨٩]، وأوعزت إلى أتباعها

---

٨٦ عارف العبد، **لبنان والطائف**، ص ١٥٩، و١٦٤.

٨٧ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص ٤٠١-٤٠٨.

٨٨ **وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦، يوميات، صور وثائق**، إعداد المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٨٧، ص ١٢٦ -١٢٧، و١٣٩، و١٤١.

٨٩ عقب اغتيال كرامي، كلّف أمين الجميل الوزير سليم الحصّ برئاسة الحكومة بالوكالة. وعندما أفشل «التحالف الثلاثي» (الجميّل، وعون، وجعجع) اكتمال نصاب المجلس النيابي لانتخاب مرشح

بالاعتراف بشرعية حُكومته. وهو ما زاد من الانشطار بين اللبنانيّين، خدمةً لمصالح النظام السوري.

وكانت هناك شبهات كثيرة تحُوم حول النظام السوري بأنه يقف وراء اغتيال قياداتٍ لبنانية مُعارضة له، وبخاصة من المسلمين السُنّة. كما أنّ إمساك النظام السوري بمِلفّ الرهائن الأجانب المخطوفين في لبنان، سمح له بابتزاز أوروبا والولايات المتحدة، خصوصًا منذ عودة وحداته إلى بيروت الغربية في مطلع العام ١٩٨٧، إثر الاشتباكات الدموية المُبرمجة التي حرّض عليها بين الميليشيات التابعة له. وكانت سورية وطهران تُقايضان الولايات المتحدة والدول الأوروبية بمِلفاتٍ إقليمية منها إطلاق الرهائن الأجانب.

- **سورية وحرب الخليج الثانية: إسقاط عون بضوء أخضر أميركي-إسرائيلي**

على الرغم من الخلاف بين سورية والولايات المتحدة حول «اتفاق ١٧ أيار» و«الاتفاق الثلاثي»، ظلّت قنوات الدبلوماسية مفتوحةً بينهما. وتمكّن النظام السوري، بتدخُّله المباشر في الأزمة اللبنانية، من التفاهم مع واشنطن على الانتخابات الرئاسية في لبنان، حيث جرى استبعاد سليمان فرنجية ومخايل الضاهر والجنرال ميشال عون، وانتخاب رينيه معوّض، ثم إلياس الهراوي، عقب اغتيال معوّض، وسط تضعضُع المعسكر الماروني بين العامَين ١٩٨٨ و١٩٩٠ نتيجة انقساماته الداخلية في الحِقبة العونية. ثم جاء احتلال العراق للكويت في مطلع آب ١٩٩٠، ليفسح في المجال أمام تفاهم أميركي-سوري على لبنان، بعدما عرف حافظ الأسد كيف يتكيّف مع المستجدّات الإقليمية والدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الحليف الدائم له[٩٠]، ويحافظ بالتالي على موقعه على خارطة الشرق الأوسط. حيث حصل على موافقة ضِمنيةٍ أميركية-إسرائيلية على إنهاء «تمرُّد» عون في بعبدا، وذلك في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٩٠[٩١]. إنّ استخدام سورية طيرانها الحربي ضدّ قصر بعبدا بشكلٍ مُخالف لاتفاق الخطوط الحُمر، دلّ على أنّ ثمة توافقًا إسرائيليًّا-سوريًّا على إنهاء عون، وبالتالي ترك سورية تدير لبنان.

فكيف توافقت الدبلوماسيتان الأميركية والسورية على إنهاء تمرُّد عون، وما هي مكاسب سورية من مشاركتها في حرب الخليج الثانية؟

سورية-سليمان فرنجية-لرئاسة الجمهورية، أوعزت دمشق إلى سليم الحصّ بسحب استقالة رشيد كرامي السابقة، كي يتسنّى له تسلُّم مهامّ رئاسة الجمهورية. لكن هذه الخطوة غير الدستورية (لا يحق للحصّ المكلف برئاسة الحكومة العودة عن استقالة صاحبها الأصلي)، أدخلت البلاد في مأزق دستوري حول شرعيتها. سنّو، حرب لبنان، مج ١، ص ٤٣٩-٤٤٠.

٩٠ إيال زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٤٠-٢٤١.

٩١ راجع الفصل الثاني من الكتاب، ص ١٩٨-١٩٩.

بعد أسبوع من لقاء جيمس بيكر (James Baker)، وزير الخارجية الأميركية، الأسد في دمشق (١٤ أيلول ١٩٩٠) والبحث معه في مسألة إسهام سورية في حرب الخليج الثانية، أعلن بوش «أنّ النزاع اللبناني كان ينبغي تسويتُه منذ أمدٍ طويل»، مُشيرًا إلى «دور سورية الأساسي في المنطقة». وتمنّت واشنطن على سورية أن تراعي «القوّات اللبنانية» قليلًا إذا ما قرّرت دخول المنطقة الشرقية[٩٢]. وفي هذا الإطار، يذكُر كريم بقرادوني أنّ واشنطن أعطت موافقتها على الإطاحة بعون وفق الشروط السورية، وأن دمشق اشترطت حصولها على طلبٍ بذلك من الحكومة اللبنانية[٩٣]. فكان هذا «التفهّم» الأميركي يُوحي، في ضوء حاجة واشنطن إلى سورية عشيّة حرب الخليج الثانية، بأنّ هناك موافقةً ضمنية أميركية على عملية عسكرية سريعة تطيح بعون، على أنْ تكون نظيفة من دون خسائرَ بشريةٍ كبيرة، وألّا تتجاوز القوّات السورية التي تجتاح المنطقة الشرقية محيط بعبدا[٩٤]. وتذكُر الباحثة غريغوري أن موقف الولايات المتحدة من اجتياح سورية مناطق سيطرة عون، هو مثالٌ واضح على قبولها تكتيكيًّا سياسة سورية البطيئة والمُمنهَجة لفرض سيطرتها على لبنان.

وبعد القضاء على عون في عملية سريعة، عبّر ناطق باسم الخارجية الأميركية عن الأمل في أنْ يُنهي ذلك فصلًا مأساويًّا من تاريخ لبنان، وأن يتمكن الشعب اللبناني من السير في طريق المصالحة وإعادة بعث دولةٍ لبنانية مستقلّة ذات سيادة[٩٥]. فكان هذا قمّة الخداع للشعب اللبناني، ذلك أنّ واشنطن سلّمت لبنان إلى سورية وهي أنها تعلم علم اليقين سياسة النظام السوري تجاهه وممارساته فيه خلال الحرب الداخلية. وهكذا، استفاد النظام السوري من سياسة الولايات المتحدة في الإبقاء على «الخطوط الحُمر»، ورغبتها في ضبط الأوضاع في لبنان، ودفعِ مفاوضات السلام بينه وبين تلّ أبيب إلى الأمام.

من هنا، فقد أصبحت سورية بعد العام **١٩٩١** أكبر قوّةٍ في لبنان[٩٦]. وسار الأوروبيون وراء الأميركيّين، وكذلك الدول العربية في مباركة الهيمنة السورية على

---

٩٢ كارول داغر، **جنرال ورهان**، ترجمة جورج أبي صالح، ملفّ العالم العربيّ، بيروت **١٩٩٢**، ص **٢٩٠**.

٩٣ بقرادوني، **لعنة وطن**، ص **٢٢٣-٢٢٤**.

٩٤ جورج بكاسيني، **أسرار الطائف: من عهد أمين الجميّل حتّى سقوط الجنرال** (مع وثائق)، مكتبة بيسان، بيروت **١٩٩٣**، ص ١٦٤.

٩٥ Gregory, 'U.S. Relations with Lebanon', 89.

٩٦ Abdel-Raouf Sinno, 'Der Libanonkrieg 1975-1990: Vergleich zwischen den politischen Gründen für seinen Ausbruch und Verlauf und der Aktuellen Situation', unpubl. lecture delivered at the Centrum für Nah- und Mittelost-Studien, University of Marburg, 17 September 2008, 4-5; Schweizer, Syrien, 236؛ «المشهد السياسي اللبناني: انتهاء مرحلة وبداية أخرى»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٠.

لبنان، وكان يهمّ السعودية أن يصل رجُلها رفيق الحريري إلى سدّة رئاسة الوزراء. وحصلت سورية على مساعداتٍ مالية سخيّة من دول الخليج بلغت ما بين (٢,٥)، و(٣) مليارات دولار[٩٧].

٢. لبنان وسورية وإسرائيل ١٩٨٢ و٢٠٠٠: المقاومة والتحرير ومفاوضات السلام

أ) الاحتلال الإسرائيلي للجنوب: سورية وورقة المقاومة الإسلامية

ترتّب على الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في العام ١٩٧٨ (عملية الليطاني) احتفاظ إسرائيل بشريطٍ حدودي في جنوب البلاد، غير مُكترثة بالقرار الأممي رقم (٤٢٥) للعام ١٩٧٨، القاضي بانسحابها إلى الحدود الدولية[٩٨]. وعقب الاجتياح الإسرائيلي الثاني للبنان في العام ١٩٨٢، نمت مقاومة لبنانية في أنحاءٍ مختلفة من البلاد، مُستفيدةً من دعم النظام السوري، الذي جعلها من أوراق الضغط التي يمتلكها ضدّ إسرائيل. وبعد العام ١٩٩٠، نقل النظام في دمشق دعمه إلى «حزب الله»، في سياق التوافق بينه وبين إيران. ولهذا التحوُّل أسبابه.

إنّ عدم قدرة سورية على مواجهة إسرائيل عسكريًّا بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي، وعَجْزها عن استعادة الجولان، سِلمًا أو حربًا، جعلا الرئيس حافظ الأسد يستخدم «حزب الله» كورقة ضغطٍ لإدارة الصراع ضدّ إسرائيل، وفي الوقت نفسِه الاحتفاظ بلبنان. من هنا، شكّل الحزب أهمّية استراتيجية بالنسبة إلى سورية في صراعها مع إسرائيل، لردعها عن مهاجمة الأراضي السورية، من ناحية استخدامه صواريخ الكاتيوشا ضدّ شمال إسرائيل، ووجود إمكانية لإصابة العمق الإسرائيلي. وعن ذلك، عبّر مسؤول سوري كبير مقرّب من بشّار الأسد بالقول: «نريد الجولان، ولن نتنازل عن ذلك. حزب الله هو أفضل أوراقنا لضمان مصالحنا... إنه ورقتُنا الرابحة للضغط على إسرائيل، نحن لا نمتلك الجيش الموثوق ولا التكنولوجيات التي نحتاجها لقتال أو مقاومة أحد. مع ذلك، فإنّ سورية هي البلد الوحيد القادر على ضبط حزب الله في هذه المنطقة»[٩٩].

---

[٩٧] زيسر، **باسم الأب**، مرجع سابق، ص٢٠٤.

[٩٨] منذر محمود جابر، **الشريط الحدودي المحتل**، مرجع سابق.

[٩٩] نقلاً عن: **مجموعة الأزمات الدولية** (International Crisis Group). «سورية في ظل بشار الأسد. التحدّيات السياسية الخارجية»، ٢٩ أيار ٢٠٠٤. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية. <www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-f3.htm#_ftnref10> accessed 2 October 2012.

صحيح أنّ سورية اصطدمت بالحزب يوم أعادت وحداتها العسكرية إلى الشطر الغربي من بيروت في شباط ١٩٨٧[١٠٠]، إلّا أن علاقات إيران الجيّدة بها، انعكست إيجابًا على علاقة الحزب بسورية، حيث شكّلت معبرًا لوجيستيًّا للأسلحة الإيرانية المُرسَلة إليه. وفي التسعينات من القرن الماضي، ومع استمرار وصاية سورية على لبنان، أصبح «حزب الله» هو المقاومة العسكرية الوحيدة ضدّ إسرائيل، بعدما جرى استبعاد القوى اللبنانية المُقاوِمة الأخرى، حيث قدّم النظام السوري كل الدعم للحزب، ما دام يستفيد منه في سياسته الشرق أوسطية. وفي الوقت نفسه، حافظ الحزب على علاقة جيدة بالنظام السوري، ما دام أنّ هناك تحالفًا بين دمشق وطهران، وما دامت دمشق تُشكّل معبرًا لوجستيًّا للدعم الإيراني له. من ثَم، فقد تناسى النظام والحزب تدهوُر علاقاتهما يوم الدخول السوري إلى بيروت الغربية في شباط ١٩٨٧.

لقد اتسمت المرحلة طوال الثمانينات بنموّ «المقاومة اللبنانية» للاحتلال، واعتمادها وسائلَ مختلفةً في تصدّيها له، كالهجمات المباشرة الفردية والجماعية، ونظام الكمائن، وزرع الألغام والتفخيخ، والتفجير لاسلكيًّا، فضلًا عن خطف جنود إسرائيليّين، أو قتل عُملائه في الشريط المحتلّ[١٠١]. وفي التسعينات، وبدعمٍ سوري-إيراني، تكثفت العمليات الفدائية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي من قِبل «المقاومة الإسلامية» التابعة لحزب الله.

وفي المقابل، اتّسمت الردود الإسرائيلية على عمليات «المقاومة الإسلامية» خلال التسعينات بشنّ الاعتداءات العسكرية على لبنان، وكان يهم تلّ أبيب إلحاق أكبر قدرٍ من الخسائر بالبِنى التحتية اللبنانية، من كهرباء ومرافق... إلخ، وذلك لزيادة التناقضات بين الطوائف اللبنانية، ودفعها بالتالي إلى التخلّي عن المقاومة. لكن التنكُّر للمقاومة لم يحدُث، وذلك بسبب الضبط العسكري السوري للأوضاع في لبنان، وسياسة الحُكم والحكومة في اعتبار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي عملًا وطنيًّا مشروعًا، وأخيرًا، بسبب إيمان معظم اللبنانيّين بأنّ مقاومة إسرائيل، عسكريًا، هي أفضل الوسائل لاستعادة الأراضي المحتلّة[١٠٢].

---

١٠٠ المقصود هنا، حادثة «ثكنة فتح الله» في البسطة، عندما قتل الجيش السوري **٢٣** من أفراد «حزب الله». سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص ٤٠٧.

١٠١ سنّو، **حرب لبنان**، مج ١، ص ٣١٤-٣١٨.

١٠٢ شاكر أبو سليمان، «الوحدة الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي» الجمهورية اللبنانية/مجلس النواب، **حروب إسرائيل ضدّ لبنان (نصوص ودراسات)**، بيروت ١٩٩٧، ص ٢٠٢-٢٠٤.

ب) مفاوضات السلام السورية-الإسرائيلية: لبنان صندوق بريد

مع تصاعُد عمليات «المقاومة الإسلامية»، قامت إسرائيل على التوالي في العامَين ١٩٩٣ و١٩٩٦ بعمليتَي «تصفية الحساب» و«عناقيد الغضب» بغرض القضاء على المقاومة، من دون أن تتصدّى لها القوّات السورية العاملة في لبنان، تحت الذريعة المعروفة: عدم إعطاء إسرائيل المُسوّغ لتحديد توقيت المعركة ومكانها، ما شكّل تناقضًا مع أحكام «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» بين البلدَين المُوقّعة في العام ١٩٩١. وكانت هذه المعاهدة تفرض -في مادّتها الثالثة- على سورية ألّا «تسمح بأي عملٍ يُهدّد أمنه (لبنان) واستقلاله وسيادته». وجاء في الفِقرة الخامسة من المادّة السادسة: إن «لجنة شؤون الدفاع والأمن» في البلدَين، سورية ولبنان، تختصّ «بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي»[١٠٣]. هذه التعهّدات كانت مجرّد نصوصٍ على الورق، في ضوء إدراك النظام السوري عجزه الكامل عن خوض أية معركة عسكرية ضدّ إسرائيل. لذا، اختبأ خلف «المقاومة الإسلامية» في لبنان مُستفيدًا، بشكلٍ طفيلي، من ورقتها لتحقيق أهداف سياسية، وفي مقدّمتها تحسين شروط مفاوضاته مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأميركية.

ومنذ تموز ١٩٩٣، ردّت إسرائيل على سورية بتصعيد اعتداءاتها على لبنان، مُصرّةً على «لبنان أولًا»، وفصل المسار اللبناني عن المسار السوري في مفاوضات السلام. وبين ٢٥ و٣١ من الشهر نفسِه، قامت بعملية «تصفية الحساب» (Operation accountability) ضدّ لبنان، وهي حرب جوّية واسعة النطاق شنّتها بغرض القضاء على «المقاومة الإسلامية»، بعدما أصبح جنوب لبنان المحتلّ أرضًا محروقة أمام العدو. فقام الجيش الإسرائيلي بعدوانه العسكري، عبر قصفٍ جوّي لمواقع «حزب الله»، وملاحقة عناصره بواسطة المروحيات، بينما قصفت مدفعيتُه القرى الواقعة في محاذاة الشريط الحدودي، وضربت بحريتُه الحصار على ميناءَي صيدا وصور. وردّ «حزب الله» بقصف شمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا.

وعلى ما يبدو، كان جزءٌ من أهداف العدوان الإسرائيلي مرتبطًا بما يدور من مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل، حيث أصبح الجنوب «صندوق» رسائل متبادلة بين الدولتين. فكانت تلّ أبيب تهدف إلى دفع سورية للضغط على «حزب الله»

---

١٠٣ المجلس الأعلى السوري اللبناني، «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية»، ٢٢ أيار ١٩٩١، ص ١ و٣.
<www.syrleb.org/docs/agreements/01%20TREATY.pdf> accessed 2 October 2012.

لوقف عمليّاته. وكالمعتاد، لم تحرّك سورية ساكنًا، لا لوقف عمليات الحزب، ولا لدعم لبنان في صدّ العدوان. وبعد تدخُّلٍ أميركي، وُضع تفاهم بين إسرائيل و«حزب الله»، قضى بتوقُّف الأخير عن استهداف شمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا، على أنْ تمتنع إسرائيل عن الإغارة على أهدافٍ مدنية في جنوب لبنان[١٠٤]. وسيكون هذا الاتفاق تأسيسًا لاتفاقٍ آخر أكثر وضوحًا بالنسبة إلى «المقاومة الإسلامية»، وهو «تفاهم نيسان ١٩٩٦». صحيح أنّ دمشق لم تُحقّق مكسبًا سياسيًّا مباشرًا من وراء عدوان إسرائيل على لبنان في العام ١٩٩٣، إلّا أن تلّ أبيب استلمت رسالة دمشق عبر جنوب لبنان، مُفادُها أنّ الجولان يتقدّم على «لبنان أولًا» في المفاوضات، وأنه لا يمكن فصل المسار اللبناني عن المسار السوري. لكنّ التطورات في المرحلة التالية، صبّت في مصلحة سورية، وذلك عندما شنّت تلّ أبيب عملية «عناقيد الغضب» (Grapes of Wrath) بعد أقل من ثلاث سنوات على عدوان العام ١٩٩٣، في ذروة مفاوضات السلام بين الدولتين.

❖

حدّدت إسرائيل هدفين لعناقيد الغضب: ضرب «حزب الله» عسكريًّا، وإفهام الحكومة اللبنانية أنّ عليها أنْ توقف هجمات صواريخ الحزب عليها. وقد تعمّد الإسرائيليون توسيع هجومهم على لبنان ليطال بيروت، كرسالةٍ إلى السوريّين بضرورة كبح جماح «حزب الله». وكان الحزب هدفًا أميركيّا-إسرائيليًّا. كما أراد الإسرائيليون ضرب الاقتصاد اللبناني المنافس لهم[١٠٥].

لقد دفعت شدّة عُنف العملية وكثرة الضحايا اللبنانيّين، الذين سقطوا من جرّاء العدوان الإسرائيلي-وبخاصة في قانا، بعد قصف معسكر اللاجئين اللبنانيين التابع لقوات «الأمم المتحدة»-إسرائيل إلى أنْ تتذرّع في تبرير ذلك بلجوء مُقاتلي «حزب الله» إلى المعسكر، لكنّ مسؤولي «الأمم المتحدة» نفَوا ذلك. ثم قال الإسرائيليون إنّ الحادث نجم عن خطأ تِقني، لكنّ ذلك كان كذبًا، إذ أكّدت تسجيلات صوتية بين القوّات الإسرائيية البرّية والجوّية، التقطتها الوحدات النروجية العاملة ضمن «اليونيفيل»، عكس

---

١٠٤ Steven Heydemann and Hesham Sallam, 'U.S.-Lebanese Challenges: External Perspectives', *Common Space Initiative*, September 2010.

١٠٥ انظر: باتريك كوكبورن، «عملية عناقيد الغضب الموعد النهائي لخروج ٤٠٠ ألف مدني من قرى الجنوب»، ١٥ نيسان ١٩٩٦، في: **عدوان نيسان ١٩٩٦، شهادات دولية**، اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان ١٩٩٨، ص٣٧، وإسرائيل شاحاك، «الأهداف الاستراتيجية لعملية «عناقيد الغضب»، المرجع السابق، ص١١٣-١١٥، ترجمة سوسن الفقيه، لا م، نيسان ١٩٩٨.

ذلك[١٠٦]. إنّ وحشيّة العدوان جعلت البعض يربط بينه وبين سعي رئيس الوزراء شيمون بيريز (Shimon Peres) إلى تحسين صورته الداخلية عشيّة الانتخابات البرلمانية. لكنّ بنيامين نتنياهو (Binyamin Netanyahu) هو الذي تبوّأ رئاسة الوزراء في أيار عام ١٩٩٦[١٠٧].

وأثناء عملية «عناقيد الغضب»، اكتفت دمشق بانتقاد الإدارة الأميركية؛ لتعريضها السلامَ في المنطقة للخطر عبر انحيازها إلى إسرائيل، وطالبتها بالإبقاء على دورها كوسيطٍ نزيه في صراع الشرق الأوسط[١٠٨]. وفي خِضمّ المعارك، كان سبعة وزراء خارجية أجانب موجودين في العاصمة السورية يطلبون وساطة الرئيس السوري من أجل إيقاف العنف في المنطقة. صحيح أنّ الرئيس رفيق الحريري نشط دوليًّا لوقف العدوان، وهو ما زاد من رصيده المحلّي والدولي، واستعان بالدبلوماسية السعودية في واشنطن لحثّ الإدارة الأميركية على موقف ضدّ جرائم إسرائيل بحقّ اللبنانيّين الجنوبيّين، إلا أنه بان بوضوحٍ أنّ تمسُّك دمشق بورقة «حزب الله» في الصراع ضدّ إسرائيل، جعلها تُحقّق نصرًا عبر انضمامها إلى «لجنة تفاهم نيسان»، فتصاعدت أهمّيتها الإقليمية، ما جعلها تُحبط مشاريع إسرائيل للسلام المنفرد مع لبنان في العامَين ١٩٩٦ و١٩٩٨[١٠٩]. وحصل «حزب الله» بدوره، أو «المقاومة الإسلامية»، نتيجة «تفاهم نيسان» على شرعيةٍ دولية[١١٠]، فضلًا عن تضامُن جميع اللبنانيّين في مقاومة العدوان، سياسيّين ورجالَ دينٍ وهيئات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والنقابات المهنية والحركات الطلّابية[١١١].

نصّ الاتفاق المُوقّع في ٢٦ نيسان على أنْ تمتنع المجموعات اللبنانية المسلّحة، أي «حزب الله»، عن إطلاق الكاتيوشا أو قذائف أخرى على إسرائيل، وأنْ تتعهّد إسرائيل وعُملاؤها اللبنانيون في الشريط المحتلّ، بالامتناع عن مهاجمة المدنيّين اللبنانيّين أو الأهداف المدنية، وأنْ يتعهّد الطرفان-إسرائيل و«حزب الله»-بحماية المدنيّين في

---

١٠٦ مروان إسكندر، **رفيق الحريري**، ص ٨١-٨٢.

١٠٧ Nizameddin, 'The Political Economy of Lebanon', 100. كانت إدارة كلينتون تريد تفاهمًا بين الأطراف المتحاربين قبل نهاية شهر نيسان، كي لا تؤثّر الحرب في إعادة انتخاب بيريز لرئاسة الوزارة الإسرائيلية، وذلك خشية وصول نتنياهو محله، فتتعقد مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل. إسكندر، **رفيق الحريري**، ص ٨٢. وقارن بـ: روبرت فيسك، «الانتقام الإسرائيلي المرّ...»، ١٣ نيسان ١٩٩٦، في: **عدوان نيسان ١٩٩٦، شهادات دولية**، مرجع سابق، ص ٢٧.

١٠٨ كوكبورن، «عملية عناقيد الغضب الموعد»، مرجع سابق، ص ٣٦.

١٠٩ سنّو، «سورية... لبنان»، مرجع سابق، ص ٩.

١١٠ دعد بو ملهب عطا الله، **جيو-سياسة الحدود والعولمة**، مرجع سابق، ص ٢٥٧-٢٥٨.

١١١ طوني جورج عطا الله، **نزاعات الداخل وحروب الخارج. بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني ١٩٧٥-٢٠٠٧**، بيروت ٢٠٠٧، ص ٥٠٠-٥١٠.

الجانبَين، وعدم شنّ الهجمات من مناطقَ آهلةٍ بالسكان، وأخيرًا إعطاء كل جانب الحق في الدفاع عن نفسِه، من دون الإخلال بالاتفاق[١١٢].

❖

وفي الواقع، لا يمكن فصل اعتداءات إسرائيل على لبنان في العامين **١٩٩٣** و**١٩٩٦** عن أجواء مفاوضات السلام المُتعثّرة بين دمشق وتلّ أبيب حول الجولان في منتصف التسعينات. إنّ الجولان «الساكن»، ظلّ العقبة في المفاوضات التي جرت بين سورية وإسرائيل. وعلى الرغم من تسابُق بعض الدول العربية للتسوية السلمية مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد في العام **١٩٩١**، فإنّ سورية تردّدت تجاه السلام مع إسرائيل. وفي أيلول **١٩٩٢**، اقترحت إسرائيل لأول مرة إعادة قِسم من الجولان مقابل اتفاق سلام مع سورية. فردّ السوريون بعد نحو أسبوعين بأنهم على استعداد لسلامٍ شامل معها في مقابل إعادة كامل الجولان المحتلّ. وفي الأسبوع الأول من العام **١٩٩٣**، جرت مفاوضات سرّية بين الطرفين، استُكملت في نيسان من العام نفسِه، وأعلن رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين (Yitzhak Rabin) استعداد بلاده لقبول القرار الأممي **٢٤٢** مقابل التفاوض على أساس «الأرض مقابل السلام». لكنّ المفاوضات تعثّرت في ما بعد، بينما توصّل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى «اتفاق أوسلو» الذي وُقّع في وانشطن بتاريخ **١٣** أيلول **١٩٩٣**. وتلا ذلك «اتفاقُ غزة-أريحا» لتطبيق الحُكم الذاتي الفلسطيني في أيار عام **١٩٩٤**، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في تشرين الأول عام **١٩٩٤**[١١٣]، الأمر الذي جعل سورية هي الدولة العربية الوحيدة خارج إطار «السلام» بين العرب وإسرائيل.

وبعد موافقة الرئيس حافظ الأسد على اقتراحٍ من إسحق رابين في العام **١٩٩٣** بإرجاع كامل الجولان إلى سورية مقابل سلامٍ كامل معها، قدّم الأخير «وديعة» في العام **١٩٩٥** بمجمل التزامات إسرائيل في عملية السلام، اطّلع عليها الرئيس الأسد، ووُضعت في تصرُّف الأميركيين. ومن أهم بنودها: تطبيعٌ كامل بين البلدين على الأصعدة السياسية والتجارية والسياحية، وإشراف الولايات المتحدة على شبكة إنذار

---

١١٢ إسكندر، **رفيق الحريري**، ص٨٣.

١١٣ «المسار السياسي بين العرب وإسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد»، موقع: تلفزيون **الجزيرة**.
<http://aljazeera.net/specialfiles/pages/ad7f252b-d5cf-4768-9a5a-8239ea26fd34>
accessed 2 October 2012.

مبكّر في الجولان، وحصول إسرائيل على حاجتها من مياه بحيرة طبرية[١١٤]. وقال السوريون يومها إن وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر (Warren Christopher) نقل إلى الرئيس حافظ الأسد تعهُّدًا من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين[١١٥] يقضي بانسحاب إسرائيل إلى خطّ الرابع من حَزيران ١٩٦٧، أي وفق ما كانت عليه الحدود بين الدولتين عشية الحرب بينهما. وكان رابين يعتقد أن عقد سلام مع سورية يعزلها عن «حزب الله»، ومِن ثَم يمكن القضاء على «المقاومة الإسلامية» التي شكلت تهديدًا لأمن إسرائيل، وبالتالي إزالة قاعدة أمامية لإيران في لبنان[١١٦]. لكن إسرائيل عادت ونفت صحّة «الوديعة» عقب اغتيال رابين[١١٧]. إلا أن الكاتب والصحافي باتريك سيل (Patrick Seal) نشر في العام ١٩٩٩ ثلاث مقالات مفصّلة عن «الوديعة»، من دون أن تنكرها تلّ أبيب أو واشنطن[١١٨].

وبعد استئناف المفاوضات المتوقفة بين الدولتين منذ مطلع العام ١٩٩٦، ووصول نتنياهو إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية في أيار ١٩٩٦، أخذ نتنياهو يعمل على تأجيل المفاوضات مع سورية، ويحاول استفزازها لرفض عملية السلام، متذرّعًا بأنّ الجولان أرضٌ مُتنازَع عليها، ضمّتها إسرائيل إليها منذ سنوات. كما رفض نتنياهو التفاوض مع دمشق على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»، مُشترطًا موافقةً سورية مسبقة على استبدال المبدأ المذكور بمبدأ «الأمن مقابل السلام»، وأن تبدأ المفاوضات على المسار اللبناني أولًا، باعتباره أسهل، ثم يأتي لاحقًا المسار السوري.

ومن ثَم، فقد كان واضحًا أن إسرائيل كانت تريد الاستفراد بالمسار التفاوضي مع لبنان من دون سورية وبموافقة الولايات المتحدة الأميركية، وذلك لعزل سورية بسبب تحالفها مع إيران ودعمِها «حزب الله». ثم ظهر بوضوح، وبغضّ النظر عن الانتخابات في إسرائيل، أن تلّ أبيب كانت تريد «طبخ» لبنان أولًا على نيران المدافع

---

١١٤ مرح البقاعي، «وديعة رابين أم وديعة الأسد؟»، موقع: **الحوار المتمدن**، ٢٠ تموز ٢٠٠٧. <www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103343> accessed 2 October 2012.

١١٥ اغتيل في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، على يد متطرّف يهودي رفض السلام بين إسرائيل وسورية، وانسحاب بلاده من أية رقعة عربية محتلة.

١١٦ Leveret, Inheriting Syria, 155.

١١٧ مصطفى حمو، «تاريخ المفاوضات السورية الإسرائيلية»، **بي بي سي**، لندن، ٢٣ أيار ٢٠٠٨. <news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7416000/7416050.stm> accessed 2 October 2012.

١١٨ سليمان أوسته، «حول المفاوضات السورية الإسرائيلية. التنسيق العربي ضروري لدعم المفاوض السوري»، جريدة **الحياة**، ٢٣ كانون الأول ١٩٩٩. ويلفت المقال إلى أهمّية خط ٤ حزيران بالنسبة إلى سورية ووضعِه القانوني.

في الجنوب[١١٩]. وفي المقابل، كان نجاح المخطط الإسرائيلي بحشر سورية في الزاوية ويُضعفها. من هنا، وجدت دمشق في توتير الأوضاع على الجبهة اللبنانية مع إسرائيل وسيلةً للضغط على إسرائيل في المفاوضات حول الجولان، ولكي يكون الجولان أولًا. وهكذا، جاءت عملية «عناقيد الغضب» في سياق الصراع السوري-الإسرائيلي في المنطقة، ليدفع لبنان أثمان هذا الصراع من أرواح أبنائه، ومن اقتصاده ومَرافقه الخدماتية واستقراره.

وبعد توقُّف وتعنُّت في استئناف المفاوضات بين دمشق وتلّ أبيب، تمكنت الدبلوماسية الأميركية في كانون الثاني من العام ٢٠٠٠-برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون (Bill Clinton)-من دفع الجانبين إلى طاولة المفاوضات حول الجولان في شيبردزتاون (Shepherdstown) في فرجينيا الغربية، وفق مقولة الرئيس الأميركي عند النقطة التي سبق وتوقفت عندها. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك (Ehud Barak) راوغ ولم يُظهر حماسة لمشروع السلام، بسبب الخلاف مع السوريين حول الحدود في بحيرة طبرية، وقواعد الإنذار الإسرائيلية في الجولان، وإلى أي مدى ستطبّع سورية علاقاتِها بدولته. وكان الإسرائيليون مُستائين من إخفاء دمشق تصوُّرها لكيفية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل عندما يحلّ السلام بينهما[١٢٠]. كما ربط باراك بين محادثاته مع سورية وبين بدء المفاوضات بين إسرائيل ولبنان حول جنوب لبنان، أي فصل المسار السوري عن اللبناني، وهذا ما كان يرفضه السوريون. كما أبلغ الأسد الرئيس كلينتون، أثناء مفاوضات شيبردزتاون، برفضه إبقاء إسرائيل في حوزتها على شريطٍ على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية، باعتبار أنه كان بيد سورية عشية حرب العام ١٩٦٧[١٢١]. ووفق مذكرات الرئيس الأميركي كلينتون (حياتي My Life)، لم يكن باراك يريد التفاوض على أساس «وديعة» سلفِه رابين، ولا حتى عقد السلام مع حكومة دمشق، في حين كانت دوائرُ إسرائيليةٌ تسأل: لماذا على إسرائيل أن تعقد السلام مع سورية، وهي تدرك أنها ضعيفة عسكريًّا، ولا يمكنها استعادة الجولان بالحرب؟!. ثم جاء مرض الأسد الأب ووفاته، فتوقفت مفاوضات السلام[١٢٢].

---

١١٩ ممدوح نوفل، «هل سيتم طبخ لبنان أولاً على نيران المدافع في الجنوب؟»، ١٧ آب ١٩٩٦. <www.mnofal.ps/articles/?nb=346&lg=ar> accessed 2 October 2012.

١٢٠ زيسر، **باسم الأب**، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

١٢١ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٠٤.

١٢٢ 'Clinton on Barak's Generous Offer', *Nilemedia*, 14 July 2004 <http://www.nilemedia.com/Columnists/Ahmed/2004/July/Clinton.html> accessed 29 April 2013.

ج) انسحاب إسرائيل من الجنوب: تداعياته وقضية «مزارع شبعا»

عندما جرى الانسحاب من لبنان في أيار عام ٢٠٠٠، سرى الاعتقاد في إسرائيل أنه سوف يؤدّي إلى وقف الصراع المسلّح ضدّها وإلى تسريع عملية «اللبننة» وتحويل «حزب الله» إلى منظمة سياسية-اجتماعية، بخاصة أنّ الحزب كان قد بدأ منذ العام ١٩٩٢ ينخرط في الدولة اللبنانية[١٢٣]. لكن التطورات اللاحقة أثبتت خطأ تلك النظرية، إذ أدى الانسحاب عَنوةً بضربات «المقاومة الإسلامية»، وليس باتفاق سلام مع لبنان، أو بوساطة «تدابير أمنية»[١٢٤]، إلى ثلاث نتائج: الأولى، رفع سُمعة «حزب الله» في العالَمين العربي والإسلامي، والثانية تراجُع أسهم الأنظمة العربية التي لا تعنيها إسرائيل كعدوّ، إلا في خطاباتها السياسية والإعلامية، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي تُجبَر فيها إسرائيل على الانسحاب من أرضٍ عربية بقوة سلاح المقاومة، وليس بواسطة الجيوش «الجرّارة». والنتيجة الثالثة أنّ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان جعل الأنظار مسلّطة على سورية باعتبار أنها هي الوحيدة القوة الأجنبية الباقية التي تحتل لبنان، ما أضعف من شرعية وجودها في لبنان، مع تزايد الأصوات في لبنان المُطالِبة بانسحاب السوريين من البلاد، وإنْ بشكل غير فوري، وهو ما عالجناه في الفصل الثاني.

إن إعادة خلط الأوراق بعد التحرير في لبنان وفي المنطقة، كانت لها تداعيات على سورية، سواء في لبنان أو في المنطقة. فبدا الأمر للوهلة الأولى وكأن سورية فقدت «ورقة المقاومة»، وبدت إسرائيل أمام المجتمع الدولي في موقع مَن ينفّذ قرار «مجلس الأمن الدولي» رقم ٤٢٥. كما كان الانسحاب رسالةً من إسرائيل إلى دمشق بأن قواعد «اللعبة» السابقة (الخطوط الحُمر) قد انتهت[١٢٥]. من هنا، جاء إصرار الحكومة اللبنانية، الخاضعة للوصاية السورية، على لبنانيّة «مزارع شبعا» التي لم يشملها القرار ٤٢٥، واعتُبرت سوريةً وفق القرار ٢٤٢ للعام ١٩٦٧[١٢٦]. والواقع أنّ تأكيد لبنان لبنانية المزارع

---

١٢٣ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٦٨. شارك الحزب في الانتخابات النيابية عبر «كتلة الوفاء للمقاومة»، وقبل العام ٢٠٠٥، لم يشارك في أية حكومة لبنانية، معتبرًا أنّ التمثيل الشعبي يقرّبه من قضايا الناس، في حين أن انضمامه إلى الحكومات اللبنانية يجعله شريكًا في قضايا سياسية قد لا يحبذها.

١٢٤ بدأت إسرائيل تفكر جدّيًا في الانسحاب من الشريط الحدودي منذ صيف العام ١٩٩٩. دعد بو ملهب عطا الله، جيوسياسة الحدود والعولمة، مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٣.

١٢٥ Bassel Salloukh, 'Syria and Lebanon: A Brotherhood Transformed', *MERIP* 35, no. 236 (2005) <www.merip.org/mer/mer236/syria-lebanon-brotherhood-transformed> accessed 24 April 2013.

١٢٦ وسام سعادة، «مسرحيتان: مزارع شبعا وترسيم حدودها»، جريدة **السفير**، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٦.

كان يعطي الشرعية لعمليات «حزب الله» ضدّ إسرائيل التي أصبحت «تذكيرية»[١٢٧] منذ ذلك الحين بضوابطَ سورية[١٢٨]. علاوة على ذلك، سوّغ «حزب الله» استمرار مقاومته ضد إسرائيل بالأسرى اللبنانيين في سجونها، وبإعادة القرى الشيعية السبع التي ضمّتها إسرائيل إليها في العام ١٩٤٨[١٢٩]. ولا بدّ في هذا الصدد، من الإشارة إلى أنّ سورية كانت قد رفضت طلبًا أميركيًّا بكبح جماح «حزب الله» ضدّ إسرائيل من لبنان، أو أنْ تؤدي «دورًا مسؤولًا وضابطًا على الحدود الإسرائيلية-اللبنانية»[١٣٠]. ومن خلال ذلك، أرادت سورية إرسال رسالة إلى إسرائيل بأنها لن تستطيع نيل السلام من دون تسوية معها. كما قامت خلال النصف الثاني من التسعينات بإجهاض محاولات إسرائيل عقد سلام مع لبنان تحت شعار «لبنان أولًا»[١٣١].

لقد استفاد النظام السوري من إبقاء المقاومة ورقة ضغطٍ في يده لمحاربة إسرائيل أو التفاوض معها بالوساطة، لكنه رفض إعطاء الحكومة اللبنانية أيّ مستند أو وثيقة لإثبات لبنانية «مزارع شبعا»، أو إقرارًا خطيًّا لاعتماده في «الأمم المتحدة» من قِبل لبنان[١٣٢]. وبذلك، أظهر القرار السوري حقيقةً مُغايرة لما ورد في المعاهدات والاتفاقات اللبنانية-السورية حول «الأخوّة والتعاون والتنسيق» بين لبنان وسورية. وهكذا، بدا بوضوح أن النظام السوري،

---

١٢٧ يُقصد بـ «التذكيرية» عمليات الكوماندوس النوعية لمقاتلي «حزب الله» ضدّ إسرائيل في «مزارع شبعا»، والتي لا تُحسب على أساس عددها، بل بمكان استهداف العدوّ الإسرائيلي وزمانه وبنتائجها، بحيث لا تظنّ إسرائيل أن «المقاومة الإسلامية» قد توقفت بعد تحرير الجنوب. والواقع أن أول عملية تذكيرية لحزب الله كانت في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٠ عندما أسر الحزب ثلاثة جنود إسرائيليين من المزارع، تبين في ما بعد أنهم قتلوا أثناء عملية الأسر، وقد سلّمت الجثث إلى إسرائيل في صفقة لتبادل أسرى ومفقودين بينها في مطلع العام ٢٠٠٤. زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٩١.

١٢٨ يرى الباحث إلياس حنّا أن بعض الإسرائيليين أدركوا أن انسحاب جيشهم من جنوب لبنان في أيار من العام ٢٠٠٠، ومن غزة في آب ٢٠٠٥، كان خطأً استراتيجيًّا؛ لأن الصواريخ لم تتوقف، لا من الجبهة الجنوبية ولا من الجبهة الشمالية. «إسرائيل والانتهازية الاستراتيجية»، جريدة **السفير**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.

١٢٩ جميع القرى السبع شيعية باستثناء قرية «إبل القمح» المختلطة، التي يتوزّع سكانها ما بين شيعة وسنّة ومسيحيّين. صبحي منذر ياغي، «القرى اللبنانية السبع المحتلة: القصة الكاملة من العام ١٩٢٠ إلى اليوم»، جريدة **النهار**، ٧ تموز ٢٠٠٩.

١٣٠ نقلاً عن: زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٦٤.

١٣١ ريموند أ. هينيبوش، «سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد»، **معهد الشرق العربي**-هامبورغ. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ١٤ آذار ٢٠٠٤. <www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-b.htm> accessed 2 October 2012. وراجع أيضًا ص ٣٨٩ من هذا الفصل.

١٣٢ بو ملهب عطا الله، **جيو-سياسة الحدود والعولمة**، مرجع سابق، ص ٢٦٤، و«سورية ترهن لبنان بـ «ورقة شبعا»»، جريدة **الوسط** (البحرين)، ٢٥ نيسان ٢٠٠٦، وسركيس نعوم، «رسالة من لحود إلى أنان عام ٢٠٠٠»، جريدة **النهار**، ٦ تشرين الأول ٢٠٠٥.

الذي سكت عقودًا طويلة على تبعيّة المَزارع له، ما أعلن لبنانيتها فجأةً عقب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، إلّا خدمةً لمصالحه الشخصية والإقليمية[١٣٣].

وربما كان انهيار مفاوضات السلام الإسرائيلية-السورية في العام ٢٠٠٠، أحد الأسباب التي جعلت النظام السوري يتمسّك بورقة جنوب لبنان، حيث سار بشار الأسد على نهج والده في جعل لبنان صندوق بريدٍ لتبادُل الرسائل بينه وبين وإسرائيل، من دون أن يُطلق رصاصة واحدة عليها في الجولان المحتل منذ العام ١٩٧٤[١٣٤]. وخلال تلك المفاوضات، كانت سورية تدعم تكثيف المقاومة عمليّاتها في الشريط الحدودي المحتل، والتي اشتدّت بشكل ملحوظ في خلال العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠، بينما كانت إسرائيل تشنّ الغارات على لبنان. وفي الأول من حزيران وفي تموز ٢٠٠١، على سبيل المثال، أي بعد حوالى العام من تحرير الجنوب، قصفت طائرات إسرائيلية موقعَي رادار سوريَّين في ضهر البيدر ورياق في البقاع اللبناني، ردًّا على هجومين تذكيريّين لحزب الله في «مزارع شبعا» بتاريخ ٣٠ أيار وأواخر حَزيران. فلم يحرّك السوريون ساكنًا، ولم يكونوا يريدون تغيير «تفاهم نيسان»[١٣٥]، لكنهم دفعوا «حزب الله» إلى الردّ بعنف على الغارة الإسرائيلية على موقع راداراتهم[١٣٦]. وعقّب بشار الأسد على الوضع بالقول: «ليس من اختصاص الجيش السوري (منع حزب الله من العمل ضدّ إسرائيل). وفي الأساس، فإن سورية مقتنعة بأن حزب الله يفعل الشيء الصحيح، والذي يشكل مقاومة هدفُها استعادة الأراضي المحتلة... إننا لا ندير نشاط حزب الله ونسيطر عليه... إننا نقف إلى جانب حزب الله من ناحية سياسية وأخلاقية، وهو على أية حال لا يحتاج أي مساعدة مادّية منّا»[١٣٧]. ومن ناحية أخرى، واصلت إسرائيل انتهاكاتِها اليومية للمجالَين الجوّي والبحري اللبنانيَّين بذريعة أمنها، فضلاً عن زرع شبكات التجسُّس فيه، والقيام باغتيال شخصيات فلسطينية ولبنانية[١٣٨].

---

١٣٣ في رسالة مفتوحة إلى الشعب اللبناني في مطلع العام ٢٠١٢، أعلن «المجلس الوطني السوري» المعارض لنظام الأسد استعداده «لترسيم الحدود السورية-اللبنانية المشتركة، لا سيما في مزارع شبعا»، ما يعني، وفق تعبير أحد قياديّي تحالف المعارضة «نزع مبرّر المقاومة لحمل السلاح واقتنائه، وإنهاء هذه الكذبة الكبيرة والمستمرّة منذ عام ٢٠٠٠».

١٣٤ «الجولان خلط أم ترتيب للأوراق؟»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٥ تموز ٢٠٠٦.

١٣٥ إلياس حنّا، «إسرائيل والانتهازية الاستراتيجية»، جريدة **السفير**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.

١٣٦ جريدة **الشرق الأوسط**، ٢ حزيران ٢٠٠١.

١٣٧ نقلاً عن: زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٣٧.

١٣٨ موقع: **الجيش اللبناني** على الإنترنت، ١٢ حزيران ٢٠٠٦.
<www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=11108> accessed 2 October 2012.

وكان إعلان لبنانيّة «مزارع شبعا» من قِبل الحكومة اللبنانية، قد جعل منها عُرضة للتجاذب بين الجيو-سياسة السورية والجيو-سياسة الإسرائيلية، بما لا يصبُّ في مصلحة لبنان، ويمنعه من استعادتها إلى السيادة اللبنانية. وكانت إسرائيل تدرك أهمّية المَزارع الاستراتيجية والاقتصادية، وتعتبرها سورية، وفق القرار الأممي **٢٤٢**، ولا تريد الانسحاب منها، وتعتبر مقاومة «حزب الله» تحت شعار «استرجاع المزارع»-وفق تفسيرها-غير شرعية، باعتبار أنها نفّذت القرار **٤٢٥** بانسحابها من الجنوب في العام **٢٠٠٠**. أمّا سورية، فتركت تبعية المزارع مفتوحة، لاستثمارها باعتبارها ورقةً من أوراقها الإقليمية. وفي المقابل، بقي لبنان لا حول له ولا قوة بين فكّي كمّاشة جيو-سياسية سورية وإسرائيلية.

وقد تسبب عدم إعطاء سورية الحكومة اللبنانية ما يُثبت لبنانية «مزارع شبعا»[١٣٩] بوضع مُربك للبنان، الذي كان يسعى إلى الانتقال من مرحلة الاحتلال الإسرائيلي إلى مرحلةً ما بعد المقاومة، حيث تُبنى الدولة بتضافر جهود كل أبنائها، وتحتكر وحدها السلاح والقرار السياسي المتعلق به، وفي الوقت نفسه تتم عودة المناطق المحرّرة إلى حضن الوطن وسقف الدولة بعد طول غياب. من هنا، فقد ازداد الانقسام بين الطوائف حول مرحلة ما بعد التحرير: «حزب الله» الذي أصرّ على أن سلاحه ليس مرتبطًا باسترجاع المزارع، وأن مقاومته لإسرائيل مستمرة للدفاع عن لبنان[١٤٠]، والقوى المسيحية، المارونية أساسًا خارج السلطة اللبنانية، التي كانت ترى أن لبنان قد استكمل تحرير أراضيه المحتلة، وأن أي إشكال حول تبعية «مزارع شبعا» يمكن أن يُحلّ بالطرق الدبلوماسية والقانونية الدولية. ويعود الموقف الماروني إلى الالتباس الحاصل حول تبعية مزارع شبعا، والخشية من أن يرتدّ سلاح المقاومة إلى الداخل اللبناني، ويقوم «حزب الله» بالربط بين الوطني والقومي والديني[١٤١]. أما بالنسبة إلى سُنّة رفيق الحريري، ودروز

---

١٣٩ ندى عبد الصمد، «لارسن حسم هوية مزارع شبعا باتفاق لبناني سوري»، **الإذاعة البريطانية** (بالعربية). >http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4842000/4842922.stm< accessed 2 October 2012.

١٤٠ *The Daily Star* (Beirut), 'Shebaa Moves Into Local, International Spotlights', 22 June 2008.

١٤١ «استطلاع مركز بيروت حول رأي اللبنانيين في المقاومة: ٧٠٪ مع استمرار المقاومة، و٦٦٪ مع الأسر لتحرير سمير القنطار»، **مركز بيروت للأبحاث والمعلومات**. ووفق استطلاع أُجري مطلع العام ٢٠٠٤، حصل تحول إيجابي عند قسم من الموارنة من ناحية اعتبار «حزب الله ,,حالة وطنية. <www.beirutcenter.info/Default.asp?ContentID=576&menuID=46> accessed 2 October 2012.

وليد جنبلاط، فكان هناك تأييد لمقاومة «حزب الله»[١٤٢]، في مقابل كلامٍ غير علني كان يدور حول وجوب تحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية، كي لا يكون ورقة في يد سورية، تُحرّكها وفق مصالحها.

وبوفاة حافظ الأسد في العاشر من حَزيران عام ٢٠٠٠، وهو الذي أحكم قبضته السياسية والعسكرية والأمنية على لبنان، دولة وشعبًا وجيشًا، وتنصيب نجلِه بشار مكانه في العاشر من تموز، لن يتغير شيء في المشهد السوري، ولا في علاقة النظام السوري بلبنان. فالرئيس الجديد الذي كان يفتقد الخبرة السياسية والكاريزما اللتين كان يتحلّى بهما والده الراحل[١٤٣]، عمِل وفق سياسة شقيقه الراحل باسل في الاستغناء عن البعض من «الحرس القديم» (عبد الحليم خدّام، وحكمت الشهابي، ومصطفى طلاس، ولاحقًا غازي كنعان «انتحارًا») واستبدالهم بـ«حرس جديد». ومثلما كان الأسد الأب، فكذلك واصل بشار الأسد انفتاحه على البرجوازية السُنّية في سورية للحصول على دعمها[١٤٤]. كما انفتح على قوى سياسية لبنانية جديدة، مُعزِّزًا مواقعها. وقام الأسد الابن بدعم رئيس الجمهورية إميل لحّود، الذي كان على خلاف عميق مع رفيق الحريري حول مسألة استعادة رئيس الجمهورية صلاحياته، حيث كان لحود يرى أنّ «اتفاق الطائف» قد استُهلك[١٤٥].

٣. الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية بعد أيلول ٢٠٠١: ما تريده الولايات المتحدة من سورية

بالتزامن مع الدعوات المحلّية للحدّ من الهيمنة الأمنية والسياسية السورية على لبنان، وقعت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأميركية، وأصبحت مقولتا «مكافحة الإرهاب» و«نشر الديمقراطية في العالم» رُكنًا أساسيًّا في سياسة واشنطن الخارجية لإعادة تشكيل النظام الدولي. وتضمّنت هذه الاستراتيجية نقل الحرب ضدّ «الإرهاب» إلى مختلف أنحاء العالم، واعتبار ذلك في صلب الأمن القومي الأميركي[١٤٦].

---

١٤٢ «استطلاع مركز بيروت حول رأي اللبنانيين في المقاومة....»، مرجع سابق.

١٤٣ Leveret, Inheriting Syria, 18-19. يرى بعض الباحثين، أن صعود نجم بشار الأسد بدأ عقب مقتل شقيقه باسل في العام ١٩٩٤، فكان الأخير هو الوريث المرشّح لخلافة والده حافظ، في حين أن مجيء بشار إلى السلطة في العام ٢٠٠٠ كان عرَضيًّا وبسبب الافتقار إلى بديل منه. Eyal Zisser, 'Bashar al-Asad and His Regime: Between Continuity and Change', *Orient* 45 (2) (2004), 239-255.

١٤٤ زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٠٥.

١٤٥ «اتفاق الطائف في مرمى نار الفتنة»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٠ تموز ٢٠٠٦.

١٤٦ راجح الخوري، «المزيد من الكراهية!»، جريدة **النهار**، ١٣ أيلول ٢٠٠٦.

وكانت منطقة الشرق الأوسط من ضمن المناطق التي حدّدتها دوائرُ متطرّفةٌ في وزارة الخارجية الأميركية ومستشارُو الرئيس جورج دبليو بوش (المحافظون الجُدد)، بوجوب توسُّل «الفوضى البنّاءة» (Constructive chaos) (المصطلح الذي استعمله الرئيس الأميركي للتعبير عن سياسته) لتحويل دول المنطقة إلى مجموعة من «الديمقراطيات» من أجل تحقيق السلام والاستقرار العالميّين. إضافة إلى ذلك، كانت واشنطن تريد خلق «شرق أوسط جديد» في إطار سياسة «الفوضى البناءة»، وتغيير أنظمة كانت لا تزال تُعتبر صديقة لها، أو محاولة إصلاحها، كمصر وباكستان والأردن، وأخيرًا وليس آخرًا احتلال أفغانستان والعراق[١٤٧]. وكانت إسرائيل أكثر دولة استفادت من الاستراتيجية الأميركية الجديدة، مع صعود نجم آرييل شارون المتصلّب، حيث حصل على دعم واشنطن لسياسته في القضاء على «الإرهاب» الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي[١٤٨].

ومن ضِمن الدول التي ركّزت عليها سياسة واشنطن في الشرق الأوسط: إيران وسورية ولبنان. فكان لبنان من بين أكثر الدول العربية المرشّحة لمشروع «الفوضى البناءة»؛ لكونه يطبّق نظامًا شبه ديمقراطي، وقابلًا للتحول نحو الديمقراطية[١٤٩]. أما سورية، فقد كانت بدورها مُستهدَفة بالمشروع الإميركي، حيث كانت تستجيب-برأي الأميركيين والإسرائيليين-لكل مركبات دول «محور الشرّ»، من ناحية النظام الشمولي ودعم الإرهاب[١٥٠]. ولذا، وصف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع «التحالف بين اليمين المتطرف في الولايات المتحدة واليمين المتطرف في إسرائيل [بأنه] تحالف شيطاني»، كما وصف الإدارة الأميركية في عهد بوش بأنها «الأكثر رُعونة وسوءًا بين كل الإدارات الأميركية»[١٥١]. وفي اجتماع مغلق مع برلمانيّين بريطانيين، قال الأسد إنه ليس من مصلحة دمشق السماح بدخول الديمقراطية المُصدَّرة من الولايات المتحدة إلى لبنان، لأن معنى

---

١٤٧ في ١٧ أيلول ٢٠٠٢، أصدر الرئيس جورج دبليو بوش بيانًا حول «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» 'The White House, 'National Security Strategy of the United States of America' Washington 17 September 2002 <www.informationclearinghouse.info/article2320.htm> accessed 24 April 2013.

١٤٨ Ari Barbalat, 'A Friend Like This: Re-Evaluating Bush and Israel', *Middle East Policy Council* 15 (4) (2008), 91-111.

١٤٩ ويليام فاف، «نظرية «التدمير الخلاّق» ومحاذير تطبيقها في الشرق الأوسط»، مجلة **حوار العرب** (بيروت)، ٧ (٢٠٠٥)، ص ١٠٢-١٠٣.

١٥٠ فاف، «نظرية «التدمير الخلاق»»، ص ١٠٢-١٠٣.

١٥١ نقلاً عن: زيسر، **باسم الأب**، مرجع سابق، ص ٢٦٥-٢٦٦.

ذلك أنها ستفقد، في ظل «لبنان ديمقراطي» حقيقي، كل مصالحها التي قامت على الاستفادة من التناقضات الطائفية. وعلّق رفيق الحريري على الاستجابة السورية لمشروع بوش لنشر الديمقراطية في المنطقة بالقول: «يعتقد [بوش] أن محاربة الإرهاب [في العراق] تقتضي نشر الديمقراطية. لكنْ وبدلًا من تشجيع الديمقراطية، فإن السوريين الحمقى لا يريدون الديمقراطية ويتحفظون عليها، وبوش يعتقد أن هؤلاء الناس يعملون ضد مشروعه الكبير. لذلك يريد أن يقدّم لبنان نموذجًا، وسينجح في ذاك»[١٥٢].

أ) استهداف الولايات المتحدة سورية: أبعد من لبنان!

بالنسبة إلى سورية، فقد تزامن تطبيق المُخطّط الأميركي الجديد مع إنهاء إسرائيل سياسة «الخطوط الحُمر» معها، ومع وضع واشنطن تصوُّرًا لِـ«شرق أوسط جديد» لا تؤدّي سورية فيه دورًا إقليميًّا؛ لكونها مِحورًا لشبكة من القوى المعادية للسياسة الأميركية-الإسرائيلية (إيران، والعراق، ولبنان، وحزب الله، وحماس والجهاد الإسلامي). ولكي يتم القضاء على هذه الشبكة المعادية، كان لا بدّ من إضعاف النظام السوري ونزع أوراق الضغط التي يملكها، أو حتى إسقاطه.

وفي الواقع، فقد تنازَع الإدارةَ الأميركية أكثرُ من رأي حول كيفية التعاطي مع سورية «المتمرّدة»، و«المُمانِعة» وفق التفسير السوري-الإيراني، حيث كان هناك تيار أميركي من المعنيّين بشؤون الشرق الأوسط، يرفض أي انفتاح أو حوار مع دمشق، مُعتبرًا أنها «المشكلة» في ما يحصل في المنطقة. ومن أنصار هذا التيار، مارتن أنديك (Martin Endick) المسؤول عن مِلف الشرق الأوسط في «مؤسسة بروكينغز» (Brookings Institution). وفي المقابل، كان «المحافظون الجُدد» يرون وجوب ضرب سورية؛ لأسباب ثلاثة، وهي: أنها حليف إيران وتدعم سياستها الشرق أوسطية، وأنها تقف وراء الإرهاب في العراق وفلسطين ولبنان، وبالتالي تهدّد المصالح الأميركية والأمن القومي الإسرائيلي. وأخيرًا، أنها وراء عدم الاستقرار في لبنان. من هنا، فقد كان من أولويات «المحافظين الجدد» تحقيق أربعة أهداف رئيسة في الشرق الأوسط[١٥٣]:

١. تنصيب حكومة مُوالية للولايات المتحدة في العراق، بعدما أُسقط نظام صدام حسين.

---

١٥٢ نقلاً عن: بيار عطا الله، **لبنان... تحت الاحتلال. صفحات من تاريخ المقاومة اللبنانية**، لا م ٢٠٠٥، ص ٢٢٤.

١٥٣ العزاوي، «الاحتلال الأميركي وأبعاد الموقف الإقليمي في العراق»، مرجع سابق.

٢. إيقاف عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية المستندة إلى مبادلة الأرض بالسلام، ودعم إسرائيل في عدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧.
٣. إضعاف سورية وحصر دورها الإقليمي وضربها، وبخاصة في لبنان.
٤. إبقاء إيران مُحاصَرةً من قِبل المجتمع الدولي في ملفها النووي وسياستها الشرق أوسطية.

وبموازاة التيارين، كان هناك فريق في الكونغرس الأميركي يعرف أن التجربة الأميركية مع نظام الأسد الأب أثبتت أنّ النظام السوري كان دومًا على استعداد للتفاوض مع الأميركيين ومقايضة ملفات بملفات أخرى. ولذا، رحّب بحوار مع سورية، وإرسال مبعوث رفيع المستوى إليها لحثّها على احترام استقلال لبنان، والتخلي عن دعم المقاومة الفلسطينية في غزة، وإغلاق مكاتب فصائلها في دمشق، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن القاضية بمنع استخدام لبنان منطلقًا لعمليات ضد إسرائيل، فضلًا عن وجوب تهيئة سورية لمرحلة سلام مع إسرائيل، في مقابل حوافزَ دبلوماسيةٍ واقتصادية. وكان هذا الفريق يرى أن هناك أُسسًا للتعاوُن السوري-الأميركي، ظهرت مؤشراته في العام ١٩٧٦، عندما تقاسمت سورية وإسرائيل النفوذ في لبنان (اتفاق الخطوط الحمر) برعاية الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما مكّن سورية من احتلال لبنان بصورة «شرعية»[١٥٤]. ثم شاركت سورية بوحدات عسكرية في حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، إلى جانب التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت[١٥٥]. ولم تكن مشاركة حافظ الأسد في ذلك التحالف تعود إلى رفضه غزو دولةٍ عربية دولةً عربية أخرى[١٥٦]، بل لأنه أدرك أنّ مكاسبه ستكون كبيرة من جراء المشاركة في حرب تحرير الكويت، وبخاصة في ما يتعلق بدوره في لبنان، حيث بقي الوجود السوري صلبًا هناك، إلى أن تم إخراجه منه عَنوةً في العام ٢٠٠٥.

كان الأميركيون يعرفون أن سورية أدّت دورًا نشطًا في حرب الخليج الثانية، كجزء من تحالفٍ دولي ضدّ خصمها اللدود العراق، المُنافس لها على الزعامة في

---

١٥٤ حول هذا الاتفاق، راجع ص ٣٧٢-٣٧٣ من هذا الفصل.

١٥٥ العزاوي، «الاحتلال الأميركي وأبعاد الموقف الإقليمي في العراق».

١٥٦ تقلّب الموقف السوري من الغزو الدولي للعراق. إذ كانت البيانات السورية الرسمية وفي اجتماعات «جامعة الدول العربية» ضدّ الغزو، وفجأة انقلب الموقف الرسمي السوري وأصبح مؤيّدًا له. وجرى تسويغ هذا التبدّل بأن العراق الذي اعتاد على احتلال أراضي جيرانه (إيران في العام ١٩٨٠)، هو الذي غزا دولة الكويت. «الغزو العراقي للكويت: المقدّمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات»، ندوة بحثية، سلسلة **عالم المعرفة**، رقم ١٩٥، الكويت ١٩٩٥، ص ٣٤٦-٣٥٠.

العالم العربي، وحول من يمسك بلبنان وبالفلسطينيين، وأنها فضّلت الاندماج في النظام العالمي الجديد تحت زعامة الولايات المتحدة الأميركية؛ لِكون ذلك يُحقق لها مكاسب، ويُخرجها من عُزلتها من جرّاء استبعادها عن «مجلس التعاون العربي» الذي تأسس في شباط ١٩٨٩، وكان مؤلّفًا من مصر، والأردن، والعراق واليمن الجنوبي، وبسبب إبقائها خارج المفاوضات بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين في الأعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و١٩٨٩، فضلًا عن شعورها بفقدان حليفٍ لها، هو الاتحاد السوفياتي[١٥٧]. وكان من متزعّمي دُعاة الحوار مع سورية: ريتشارد هاس (Richard Haass)، رئيس «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي، وزبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Breziniski)، مستشار الرئيس السابق جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي.

ومع تعثُّر الاحتلال الأميركي للعراق، كثّفت واشنطن حملتها ضدّ دمشق كقاعدةٍ خلفية لإمداد المقاومة «الجهادية» العراقية، والمنظمات الإسلامية في فلسطين، و«حزب الله». واتهَمت سورية بـ«إيجاد الظروف التي أدّت إلى بروز حزب الله كدُويلةٍ ضمن الدولة (اللبنانية)، بعدما مارست الترهيب مرارًا ضدّ السياسيين اللبنانيين، وربما الإسهام في اغتيال بعض المسؤولين اللبنانيين»[١٥٨]. وبما أن واشنطن كانت متردّدة في شنّ الحرب على إيران؛ لكونها هدفًا بالغ الصعوبة، فقد أصبحت سورية الهدف البديل للأميركيين. وبرأيهم، فإنّ ضرب سورية أو إخراجها من المحور الإيراني، يؤدّي إلى تضعضُع هذا المحور، ما يؤثّر بصورة جِدّية في إيران ونفوذها الممتدّ إلى سواحل المتوسط الشرقي. من هنا، شهدت الفترة الواقعة ما بين العامَين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ إجراءاتٍ دبلوماسيةً أميركية ضدّ سورية هدفتْ إلى الضغط عليها لتغيير سلوكها، وبالتالي عزلها عن إيران، وتجريدها من أوراق الضغط الإقليمية التي تمتلكها (العراق، ولبنان، والمخيمات الفلسطينية في لبنان، والانتفاضة الفلسطينية). من ثَم، كانت زيارة وزير الخارجية الأميركية كولن باول (Colin Powell) إلى دمشق.

أثناء زيارة باول لدمشق في الثالث من أيار عام ٢٠٠٣، أي بعد أقل من شهر على سقوط بغداد في أيدي الأميركيين، طالب وزير الخارجية الأميركية الرئيس السوري بشار الأسد بتحديد خياراته تجاه «الإرهاب»، وطلب منه القيام بإصلاحات داخلية، وبخروجٍ

---

١٥٧ Eyal Zisser, «Syria and the Gulf Crisis. Stepping on a New Path», *Orient* 34 (4) (1993), 563-565, 578.

١٥٨ نقلاً عن: جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦.

مُسالم ومنظّم لجيشه من لبنان، وعدم معارضة التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية[١٥٩]. وأصبحت واشنطن أكثر إلحاحًا على سورية من السابق في موضوع إغلاق مكاتب «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في دمشق، بعد العمليات الانتحارية في إسرائيل، حتى إنه أُشيع أنّ باول طلب من الأسد خلال زيارته المذكورة إلى دمشق، تسليم القائد الفلسطيني أحمد جبريل واثنين من رؤساء المخابرات السورية المتقاعدين، وهما محمد الخولي، وعلي دوبا.

ولا يبدو أن القيادة السورية فهمت مغزى زيارة باول إليها، من ناحية التبدُّل الاستراتيجي الذي ترتب على احتلال العراق، واعتقدت أنّ القيام ببعض التنازلات الجزئية سيجعل الأميركيين ينسون مطالبهم بإصلاح نظامهم. وزاد السوريون من درجة تفاؤلهم بأنّ الولايات المتحدة وإسرائيل تُحبّذان وجودهم في لبنان، وأنهما تدركان أنهم يستطيعون الردّ بقسوة على أية محاولة لإخراجهم من لبنان، بإطلاق المارد الفلسطيني (حماس) والمارد الشيعي (حزب الله) من قُمقمهما[١٦٠]. وهذا ما يؤكد قِصر نظر القيادة السورية تجاه التطورات الخطيرة، التي كانت تحدث في المنطقة عقب الاحتلال الأميركي للعراق.

بالإضافة إلى ذلك، كان الأميركيون يعلمون بتطور علاقات سورية مع العراق قبل سقوط صدام حسين (خرق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالغذاء مقابل النفط، وتلقّي الأموال الطائلة من العراق، وتهريب الأسلحة إليه). وقد بلغت مداخيل النظام السوري من تجارة النفط العراقي تحت الحصار مليار دولار سنويًّا. يُضاف إلى ذلك، تسلُّم سورية كميات من أسلحة كيميائية وبيولوجية جرى تهريبُها من العراق إليها. وقبل فترة قصيرة من الاجتياح الأميركي للعراق، زار رئيس الوزراء السوري محمد مصطفى ميرو بغداد، وأكد من هناك «أن العدوان على العراق هو عدوان على سورية»[١٦١].

ومع تعثُّر الاحتلال الأميركي في العراق، كثفت واشنطن من حملتها ضدّ دمشق، حتى إنّ بعض الرسميين الأميركيين ربط ما بين سورية و«القاعدة»[١٦٢]، ما جعل دمشق

---

١٥٩ International Crisis Group, 'Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities', Middle East Report no. 83, 11 February 2009 <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/83engagingsyriausconstraintsandopportunities.ashx> accessed 24 April 2013.

١٦٠ ميشال كيلو، «سوريا تواجه **١٥٥٩** بعقلية «الحرب الباردة»»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٦١ نقلاً عن: محمد هاني، «اعترافات عبد الحليم خدّام بالوثائق (٢)»، جريدة **روزاليوسف الأسبوعية**، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٠.

١٦٢ نقلاً عن: Leveret, Inheriting Syria, 16-17.

مُستهدَفة. واعتبر المحافظون الجُدد أن قيام حكومة مُوالية للولايات المتحدة في دمشق سيؤدي إلى عزل إيران ومحاصرتها وتحييدها. ولتحقيق هذا الهدف، وُضعت سياسة تقوم على تجريد سورية من أوراق الضغط التي تمتلكها (العراق، وحزب الله، والمخيمات الفلسطينية في لبنان، والانتفاضة الفلسطينية). ولزيادة الضغط أكثر عليها، جرى اتهامها بأنها تُطوّر أسلحة دمار شامل. واعتقد الأميركيون أن تهديد سورية بوجوب انسحابها من لبنان، سيُجبرها على التعاون في مسألة العراق، ومنع تسرّب العناصر الإرهابية عبر حدودها إلى جارتها العراق[١٦٣]. وكان العراق والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يأتيان في أولويات السياسية الأميركية، حيث كان مراقبون أوروبيون ولبنانيون وسوريون يعتقدون أن أميركا تلعب بورقة السيادة اللبنانية، وتعتبرها ورقة ضغط حساسة جدًّا بالنسبة إلى سورية[١٦٤]. فكيف نفّذ الأميركيون مخطّطهم هذا؟

ب) موفدون أميركيون في دمشق: النظام السوري لا يفهم الإنكليزية!

كما سبق أن أشرنا، قدّم كولن باول أثناء زيارته إلى دمشق في مطلع أيار ٢٠٠٣ «مطالب» محدّدة في الملفات التي أتينا على ذكرها، تصُب جميعها في خدمة إسرائيل ومشروع «الشرق الأوسط الكبير». وفي ١١ كانون الأول عام ٢٠٠٣، وقّع الرئيس بوش على «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» (Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act) الذي صدر عن الكونغرس، وطالب فيه بفرض عقوبات على سورية، ما لم توقف رعايتها لمجموعات إرهابية دولية، وتنهي احتلالها للبنان، وتتخلى عن تطوير أسلحة الدمار الشامل[١٦٥]. وفي المقابل، لم تطلب واشنطن من إسرائيل التخلي بدورها عن ترسانتها النووية أو أسلحة الدمار الشامل[١٦٦].

---

١٦٣ Yör-Türk Vakfı, 'Syria's Changing Route in Its US Policy', *Yörtürk Web News*, 18 November 2004 <www.yorturkvakfi.com/english/modules.php?name=Guncel&file=SYRIA> accessed 24 April 2013.

١٦٤ **مجموعة الأزمات الدولية** (International Crisis Group): «سورية في ظلّ بشار الأسد: التحدّيات السياسية الخارجية»، **٢٩** أيار **٢٠٠٤**. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية <www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-f3.htm#_ftnref10> accessed 2 October 2012.

١٦٥ International Crisis Group, 'Engaging Syria?', 3-4. وقد اتهم وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفلد (Donald Rumsfeld) سورية بتطوير أسلحة غير تقليدية، وبخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، في حين تحدّثت تقارير أميركية عن التعاون النووي بين سورية وروسيا. زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٧٣.

١٦٦ Carsten Wieland, 'Syrien nach dem Irak-Krieg - Stagnation oder Umbruch?', *Orient* 45 (1) (2004), 91-124, 121.

صحيح أن بوش أخّر تنفيذ قانون محاسبة سورية إلى أيار عام ٢٠٠٤، مانحًا النظام السوري المزيد من الوقت لمراجعة «سلوكه» والاستجابة للشروط الأميركية، ثم أرسل وليام بيرنز (William Burns)، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وبيتر رودمان (Peter Rodman)، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، إلى العاصمة السورية في ١١ أيلول ٢٠٠٤، في محاولة لخفض التوتر بين البلدين، وجعل سورية تستجيب أكثر للمطالب الأميركية، إلا أن النظام السوري لم يدرك أنّ لبنان كان جزءًا صغيرًا من الحملة الأميركية عليه، وليس كل الحملة، فلم يغيّر «سلوكه»، وظلّ يعتقد أنه قادر على تغيير الأوضاع لصالحه في اللحظة الأخيرة (سياسة حافّة الهاوية)، واستمر يُمدّ العراق بالجهاديين الإسلاميين لمحاربة الأميركيين، بالتزامن مع تدهور الوضع الأمني في العراق من جراء العلميات الإرهابية[١٦٧].

كان هناك اعتقاد لدى الأميركيين والإسرائيليين أن سورية لو نفّذت «الإملاءات» المطلوبة منها، فسوف تفقد قدرتها على الادّعاء أنها قوة إقليمية. ولذا، فقد أمل الأميركيون أن تقفل دمشق حدودها أمام «الجهاديين» المتوجّهين إلى العراق، بينما اعتقدت تلّ أبيب أنها، بوجود سورية ضعيفة، لن تكون مضطرّة إلى التفاوض مع دمشق أو التنازل عن هضبة الجولان. وممّا عزّز هذا الاحتمال حالة الاسترخاء النسبي على الحدود الشمالية مع لبنان، والهدوء التام في الجولان. إذ كان الإسرائيليون يريدون عزل سورية عن إيران، وأن يأتي الأسد ضعيفًا، في حال حصلت مفاوضات حول السلام[١٦٨].

وفي المقابل، اعتقد السوريون، عن خطأ، أن الدور الإقليمي الذي يؤدّونه منذ «الحرب الباردة» هو أبديّ، ولم يلاحظوا الاهتزازات والارتدادات التي طرأت على الوضعَين الإقليمي والدولي وسياسة واشنطن الجديدة في العالم. وتوقعوا أنّ التورط المتزايد للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، والتناقضات الأوروبية-الأميركية حول العراق، وبين باريس وواشنطن تحديدًا، ستؤدي إلى تخفيف الاستهداف الأميركي لبلادهم، وأن العرب والأوروبيين لن يتخلّوا عن سورية.

من هنا، فإن اعتقاد النظام في دمشق أنّ رفضه الاحتلال الأميركي للعراق، وتزويد العراق بالجهاديّين، سيجعلان الولايات المتحدة تأتي إليه «مستسلمة»، دلّ

---

١٦٧ Leveret, Inheriting Syria, 17. وقارن بما يقوله وليد جنبلاط من أنّ النظام السوري صدّر الإرهابيّين إلى العراق ليصل إلى تسوية مع الأميركيين. موقع: **سيريا نيوز**.
<www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=19474> accessed 2 October 2012.

١٦٨ وفق **مجموعة الأزمات الدولية**، فإن رئيس الوزراء آرييل شارون رفض مفاوضات سلام مع السوريّين. ICG. «سورية في ظل بشار الأسد، التحدّيات السياسية الخارجية»، مرجع سابق.

على قِصر نظرٍ استراتيجي لديه، إذ إنه لم يدرك أبعاد تصريح باول في دمشق حول التبدُّل الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، ولا تطبيق الرئيس بوش العقوبات على سورية في صيف العام ٢٠٠٤[١٦٩]، ولا المطالب التي نقلها إليه بيرنز ورودمان، مُعتقدًا أنّ التوتر مع الأميركيين هو سحابة صيف و«سوء تفاهم» (تصريح الشرع)[١٧٠]، وأن آليات الضغط التي تمتلكها دمشق وربطها ببعضها، تعطيها القدرة على المُناورة والمقايضة وكسب الوقت. فردّت ليز تشيني (Liz Cheney)، كبيرة نواب مساعد وزير الخارجية الأميركية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنّ خلافات الولايات المتحدة مع سورية تتعدّى «سوء التفاهم»، وأعلنت الإبقاء على سياسة «عزل» سورية، وعدم عودة السفيرة الأميركية إلى دمشق[١٧١].

ج) سورية: رهانات «الممانعة» وأصداؤها في واشنطن

لم تستجب سورية للإدارة الأميركية، باعتبار أنها تتخلى بذلك عن أوراقها المهمة لمصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، كموقعها المركزي بالنسبة إلى الصراع العربي-الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، والاستقرار الإقليمي، والإرهاب، و«حزب الله». واعتقدت أن تورُّط الولايات المتحدة في العراق، وتأثير المنظمات الجهادية الفلسطينية سلبًا في «خارطة الطريق»[١٧٢]، يجعلانها أكثر ثقةً بنفسها لمقاومة الضغوط الأميركية عليها[١٧٣]. لكن دمشق قامت في المقابل، بإرسال إيماءات دورية، عبر تبادُل معلومات استخباراتية

---

١٦٩ U.S. Department of Commerce, Bureau of Industry and Security, 'Implementation of the Syria Accountability Act', 14 May 2004 <www.bis.doc.gov/licensing/syriaimplementationmay14_04.htm> accessed 24 April 2013.

١٧٠ «الرئيس جورج بوش لن يتعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد. تقارير شطب الأسد مثل عرفات»، لندن ١٥ نيسان ٢٠٠٥. موقع: **نادي الفكر العربي**.
<www.nadyelfikr.com/printthread.php?tid=29660> accessed 2 October 2012.

١٧١ «الرئيس جورج بوش لن يتعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد»، المرجع السابق نفسه.

١٧٢ أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في ٣٠ نيسان ٢٠٠٣ «خارطة الطريق» لحلّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفق مراحل بحلول العام ٢٠٠٥، على أساس دولتين فلسطينية وإسرائيلية، على أن يسبق ذلك وقف «العنف والإرهاب» من الجانب الفلسطيني، وأن تفكّك إسرائيل المستوطنات التي أنشأتها منذ آذار ٢٠٠١، وتجمّد الأنشطة الاستيطانية على أساس النمو الطبيعي، وتقوم «اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط» (الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا والأمم المتحدة) بالإشراف على تطبيق الخطة. وزارة الخارجية الأميركية-القسم العربي، «خارطة الطريق الأميركية المعدّلة». المصدر: قناة **الجزيرة**، ٥ أيار ٢٠٠٣.

١٧٣ **مجموعة الأزمات الدولية** ICG. «سورية في ظلّ بشار الأسد: التحدّيات السياسية الخارجية»، مرجع سابق.

مع الأميركيين، كي تحافظ على خطوطها مفتوحةً مع الإدارة الأميركية، بانتظار أن تتحسّن الظروف[١٧٤]. ومع تطبيق الرئيس الأميركي رزمةً من العقوبات عليها في العام ٢٠٠٤، وفي ضوء علاقاتها المتأرجحة بكلٍّ من الأردن وتركيا، بدأت سورية تشعر أنها مُحاصَرة ومُستهدَفة بالفعل، بعدما أصبحت الولايات المتحدة الأميركية «جارة» خطيرة عليها في العراق. لذا، فقد خشيت دمشق مصيرًا مُشابهًا لمصير العراق تحت حكم صدام حسين[١٧٥]، فقدّمت تنازلاتٍ في شأن مراقبة الحدود مع العراق، ولوائح بأسماء بعثيّين عراقيين مطلوبين، آخرُهم سبعاوي «إبراهيم التكريتي»، الأخ غير الشقيق للرئيس العراقي صدام حسين، وأعلنت إقفالًا وهميًّا لمكاتبَ لمنظماتٍ فلسطينية، ونيّتها تجديد المفاوضات مع إسرائيل[١٧٦]، مقابل إطلاق يدها في لبنان. وسبق ذلك في أيار ٢٠٠٣، عقب لقاء باول بالرئيس الأسد، إعلانُ دمشق إعادة انتشارٍ استعراضية لقوّاتها في لبنان، بينما الحقيقة أنّ جيشها لم يُخلِ أي موقع حيوي أو هام[١٧٧]، حيث اقتصر تخفيض عدد الجنود السوريّين في لبنان في منتصف تموز ٢٠٠٣ على ألف جندي، جرى سحبُهم من بعلبك والشمال وضاحية بيروت الجنوبية[١٧٨].

وما لبث السوريون أن فوجئوا بأنّ الأميركيين لا يكترثون بفتات التنازلات التي قُدّمت إليهم في العراق، وأنهم فكّوا الارتباط بين الملفات التي كانت سورية تعتقد أنها تمسك بها، فضلًا عن أنهم يطلبون المزيد من التنازلات ومن دون مقابل، ومنها التعاون في مكافحة الإرهاب في العراق، وخروج كل الجيش السوري من لبنان، ووقف دعم دمشق «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وتجريد الحزب والمخيمات الفلسطينية في لبنان من أسلحتها، وقطع إمداد «حزب الله» بالسلاح والعتاد الإيراني عبر سورية، فضلًا عن نشر الجيش اللبناني في الجنوب[١٧٩]. كما نظر الأميركيون بقلق

---

١٧٤ ريموند أ. هينيبوش، «سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد»، **معهد الشرق الألماني**- هامبورغ. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ١٤ آذار ٢٠٠٤.
<www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-b.htm> accessed 2 October 2012.

١٧٥ 'Syria says fear of US military action subsided after Burns visit', Lebanonwire, 13 September 2004 <http://lebanonwire.com/0409/04091302LW.asp> accessed 2 October 2012.

١٧٦ زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٨٠-٢٨٢، وراجع الفصل السابع من كتاب المؤلف نفسه، ص ٣٠٢-٣٥٣.

١٧٧ نبيل يوسف، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول فاتح طريق الاستقلال الثاني»، مرجع سابق.

١٧٨ **مجموعة الأزمات الدولية** ICG. «سورية في ظلّ بشار الأسد: التحدّيات السياسية الخارجية»، مرجع سابق.

١٧٩ شفيق شقير، «١١ سبتمبر وانعكاساتها على سوريا ولبنان».
<www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a3f29c29-ee3d-428c-96fe-635d4b22a2f5> accessed 2 October 2012؛ **مجموعة الأزمات الدولية** ICG. «سورية في ظلّ بشار الأسد. التحدّيات السياسية الخارجية». وقارن بـ: زيسر، باسم الأب، ص ٢٨١-٢٨٢.

إلى مساعي دمشق للحصول على صواريخ أرض-أرض من طراز «إسكندر» الروسية الصنع[١٨٠].

وكان معظم «المطالب» الأميركية يصُبّ في مصلحة إسرائيل. والظاهر أنّ السوريّين لم يعتادوا على سياسةٍ أميركية تقوم على «العصا من دون الجزرة»، ولم يفهموا، على ما يبدو، عدم إدانة واشنطن في «مجلس الأمن الدولي» الهجوم الإسرائيلي على معسكر لتدريب الفلسطينيين قرب دمشق في الأول من تشرين الأول عام **٢٠٠٣**، ردًّا على عملية لتنظيم «الجهاد الإسلامي» ضدّ «مطعم مكسيم» في حيفا، في محاولة لتوجيه رسالة إلى السوريين بأنّ عليهم أن يكبحوا جماح «حزب الله» على الحدود مع إسرائيل. وقال المندوب الأميركي في «الأمم المتحدة»: «إن سورية تقف في الجانب غير الصحيح في الحرب ضد الإرهاب». وأما بالنسبة إلى المطالب الأميركية من دمشق[١٨١]، فإنّ الإسرائيليين لم يكونوا يتوقعون أن تقبل دمشق بتلك التنازلات، لأن ذلك يعني استسلامًا كاملًا من جانبها لواشنطن وتلّ أبيب[١٨٢].

وبتقاطُع للمصالح الإسرائيلية والأميركية، حاولت إسرائيل في هذه المرحلة إغراء سورية عن طريق أصدقاء لها في الولايات المتحدة، بتقديم الحوافز لها من أجل إنهاء الوجود العسكري لحزب الله في لبنان. فعلى سبيل المثال، قدّم توم لانتوس (Tom Lantos)، عضو مجلس النواب الأميركي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي - وكان من أقرب المقرّبين إلى إسرائيل - تعهُّدًا للسفير السوري في واشنطن عماد مصطفى، بأنْ يضمن لسورية وجودًا دائمًا في لبنان، مقابل المساعدة في إنهاء الوجود المسلّح لحزب الله. ولمّا لم يلقَ العرض استجابةً من السوريّين، أصبح لا بدّ من وضع خطّةٍ مستقلة متكاملة للقضاء على من اعتبره الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز (Shimon Peres) يشكّل خطرًا وجوديًّا على إسرائيل، وهو «حزب الله»[١٨٣]. وفي هذا السياق، طرح أحد اللبنانيين المُقرّبين من قيادة «حزب الله» فرضية أنْ يقوم النظام السوري بتصفية الحزب، فقال في مقابلة: «لن يكون بمقدور سورية نزعُ سلاح حزب الله دون عمليةٍ عسكرية جدّ خطيرة، لدى حزب الله زعيمٌ محبوب ومُقاتِلون مَهَرة جاهزون للقتال»[١٨٤].

---

١٨٠ Lee Kass, 'Syria after Lebanon: The Growing Syrian Missile Threat', *Middle East Quarterly* 12 (4) (2005), 25-34.

١٨١ نقلاً عن: زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٨٢-٢٨٣، و٣٤٥.

١٨٢ **مجموعة الأزمات الدولية** ICG. «سورية في ظل بشار الأسد: التحدّيات السياسية الخارجية»، مرجع سابق.

١٨٣ داود خير الله، «بناة المحكمة زعزعوا صدقيّتها»، جريدة **الأخبار**، ٩ آي ٢٠١٠.

١٨٤ نقلاً عن: **مجموعة الأزمات الدولية** ICG. «سورية في ظلّ بشار الأسد. التحدّيات السياسية الخارجية»، مرجع سابق.

إنّ أسباب عدم استجابة النظام السوري للعرض الصهيوني-الأميركي، تعود، برأينا، إلى أنه لم يجد أنّ ثمة مكاسبَ من وراء تغيير سياسته، فضلًا عن تحالُفه مع إيران، واعتقاده أنّ مركز الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بدأ يتضعضع، نتيجة ما يتلقاه جيشها في العراق من ضربات يومية على يد المقاومة «الجهادية» المدعومة من قِبله. وأخيرًا، لم يجد النظام السوري في قيام جيشه بتصفية «حزب الله»، وفق مشيئة الأميركيين، عمليةً سهلة، بل مُكلفة، وهي من دون ضمانات إسرائيلية وأميركية له ولمصالحه في لبنان والمنطقة في المرحلة التي تلي الإجهاز على «حزب الله»، في ضوء رفع الإدارة الأميركية شعار القضاء على الأنظمة الشمولية ونشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

باختصار، رفض الأميركيون «خطواتٍ تجميلية» من قِبل سورية، وأصرُّوا على «استسلام» كامل في شأن «شروطهم»[١٨٥]. وعندما حدث التفجير المُروّع في القدس في **٢٩** كانون الثاني عام **٢٠٠٤**، اتهم الأميركيون النظام السوري بالوقوف وراء عملية «حماس»[١٨٦]، وأصبحوا أكثر قناعة بأنّ سياسة الطلب من سورية تقديم تنازلات، لم تؤدّ إلى نتائجَ حاسمة، وأنّ عليهم تغيير قواعد اللعبة.

هـ) التمديد «السوري» للحّود: القرار ١٥٥٩ وتداعياته الدولية

بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، أدرك رفيق الحريري المتغيرات في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وبالتحديد سياسة الرئيس بوش في «نشر الديمقراطية» (الفوضى البنّاءة) و«مكافحة الإرهاب»، وأنّ الوجود السوري في لبنان سيكون مُستهدَفًا. وعلى ما يبدو، فإنّ صدور «قانون محاسبة سورية» عن الكونغرس الأميركي في أواخر العام ٢٠٠٣، وتحرُّكات «المعارضة اللبنانية» في لبنان وفي عواصم القرار، وبخاصة في أميركا، وتطبيق إجراءات «قانون محاسبة سورية» في صيف العام ٢٠٠٤ على النظام السوري، لم يُثنِ الأسد عن مواقفه «المُمانِعة» للسياسة الأميركية في المنطقة، وفي العراق تحديدًا، حيث كان-مع حليفته إيران-يضخُّ إليه الإرهابيّين، وفي الوقت نفسه، كان يدعم «منظمة حماس» في فلسطين، ويستخدم ذلك ضدّ إسرائيل والسيادة الأميركية في العراق.

❖

---

١٨٥ ريموند أ. هينيبوش، «سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد»، مرجع سابق.

١٨٦ **مجموعة الأزمات الدولية** ICG. «سورية في ظل بشار الأسد. التحدّيات السياسية الخارجية».

لقد تناولنا في الفصل الثاني الأوضاع اللبنانية الداخلية، وكيف أنّ السياسة والممارسات الاستخباراتية السورية جعلت اللبنانيّين، الموارنة أولًا (قرنة شهوان، وبكركي، والتيار الوطني الحرّ) يتكتلون لإخراج سورية من لبنان، مُستفيدين من الأجواء الدولية المساعدة. وفي خطوة استباقية للردّ على الاستهداف الأميركي-الإسرائيلي لنظامه في لبنان، أقدم الرئيس الأسد على التمديد للرئيس إميل لحّود بشكلٍ مخالف للدستور اللبناني، وإجبار الحريري وغالبية أعضاء المجلس النيابي على توقيع مرسوم التمديد، من دون الخضوع للقرار الأممي **١٥٥٩** الذي صدر قبل يوم واحد من التمديد. وتناولنا كذلك، كيف أنّ التمديد وعُزوف الحريري عن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة قرّبا بينه وبين جنبلاط وبكركي و«قرنة شهوان»، وتوّج ذلك بلقاءات البريستول في نهاية العام **٢٠٠٤** ومطلع العام التالي، وبمشاركة نواب من «كتلة قرار بيروت» فيها. وسوف نكتفي هنا بدراسة تداعيات القرار الأممي في إطاره الجيو-سياسي، وفي سياق علاقة سورية بالمجتمع الدولي، واغتيال الرئيس الحريري وتداعياته على لبنان والمجتمع الدولي.

- الأسد تحت سيف القرار ١٥٥٩

ليلة **٢** أيلول **٢٠٠٤**، فوجئ النظام السوري بصدور القرار الأممي رقم **١٥٥٩**، الذي أعلن في مادّته الخامسة تأييده «لعملية انتخابية حرّة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية المقبلة، تجري وفقًا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخُّل أو نفوذ أجنبي»، أي عدم خرق المادة **٤٩** من الدستور اللبناني والتمديد للرئيس لحّود. وطالب القرار بانسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية في لبنان (المادة **٢**)، وحلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع أسلحتها وحلّها (For the disbanding and disarmament of all Lebanese and non-Lebanese Militias) (المادة **٣**)[١٨٧]. ولمّا كان «مجلس الأمن الدولي» قد اعترف باستكمال انسحاب إسرائيل من لبنان في أيار **٢٠٠٠**، وفق القرار الأممي رقم **٤٢٥**، الذي تبعه ترسيم الحدود بينها وبين لبنان (الخط الأزرق)، فقد كان القرار **١٥٥٩** موجَّهًا ضدّ سورية، لسحب قوّاتها من لبنان وعدم التدخل في الاستحقاق الرئاسي، وترك اللبنانيين يختارون رئيسهم بديمقراطية وحرّية.

كان معنى القرار الدولي أنّ النظام السوري تلقّى ضربتين مُوجعتين: الأولى سحب قوّاته من لبنان، والثانية تجريد «حزب الله» من سلاحه، أي أن تفقد سورية لبنان كمرتع و«بقرة حلُوب» لها، وورقة «المقاومة الإسلامية» كتأشيرة الدخول إلى «لعبة» الشرق الأوسط.

---

[١٨٧] راجع القرار: U.N. Security Council, Resolution 1559, 2 September 2004 <www.un.org/News/Press/docs/2004/sc8181.doc.htm> accessed 24 April 2013.

وكان البند الثالث من القرار الأممي القاضي بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، بإيعاز أميركي لتجريد «حزب الله» من سلاحه، وهو ما كانت تريده إسرائيل، ويُعتبر حيويًّا لأمنها. أمّا الفرنسيون، فقد وقفوا وراء البند الخامس الرافض للتمديد للرئيس لحّود[١٨٨]، وكان هذا ينسجم مع تطلعات الحريري الذي يرى ألّا مجال للتعاون بينه وبين لحّود.

كانت أول ردّة فعل لحزب الله اعتباره القرار الأممي مطلبًا إسرائيليًّا[١٨٩]. وسواء أتى نزع سلاحه من جانب المجتمع الدولي أو من جانب سورية افتراضًا، فقد حذّر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بالقول: «لن يستطيع أحد في لبنان أو في غير لبنان، أن يُعاقب المقاومة على إنجازاتها، ومَن يريد أن ينزع سلاح المقاومة بالقوّة-وقلنا هذا في أكثر من مناسبة-نحن سنقطع يده، ونقطع رأسه وننزع روحه»[١٩٠].

ورغم أنّ احتلال النظام السوري للبنان قد تزعزع-على الأقل نظريًّا-بعد القرار **١٥٥٩** وتنامي المعارضة اللبنانية للتمديد، فقد أصبح على هذا النظام أن يواجه نمطًا جديدًا من التعاطي الدولي معه، في سياق اختلال جذري للموازين الإقليمية والدولية لغير مصلحته. لكنّ الأسد قرّر في خطاب له في التاسع من تشرين الأول المواجهة مع المجتمع الدولي، معتبرًا أنّ القرار كان مُعَدًّا سلفًا، وأنه مؤامرة دولية ضدّ بلاده. ونفى أن يكون التمديد خرقًا للدستور اللبناني، ذلك أنه يتعدّل كباقي الدساتير. كما رفض أيضًا وصف المرحلة السورية في لبنان بالهيمنة، زاعمًا أنّ بلاده ضحّت من أجل لبنان، ومنعت اللبنانيين من التقاتل[١٩١]. باختصار، لم يدلّ خطاب الأسد على أنه أعاد التفكير في مخرج دبلوماسي لبلاده في ضوء المستجدّات في المنطقة. إن شعوره بتزامن «الهجمة» الخارجية على دوره في المنطقة مع تنامي المعارضة الداخلية في لبنان ضدّ بلاده وضدّ حليفه لحّود، كان السبب وراء خطابه وطرحه خلافه مع الغرب (الولايات المتحدة وفرنسا) في العلن[١٩٢].

- سورية والقرار ١٥٥٩ في سياق الأوضاع الإقليمية

يعود سبب تحدّي الأسد المجتمع الدولي والقرار **١٥٥٩** إلى اعتقاده-كما جرت العادة-بإمكان الالتفاف عليه، نظرًا إلى ملفات المنطقة التي أمسك بها نظامه (العراق،

---

١٨٨ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٨٩-١٩٠.

١٨٩ <www.aljazeera.net/NR/exeres/C9F1A899-B44B-4E10-A095-5C3EB733FB8,frameless.htm> accessed 2 October 2012.

١٩٠ نقلاً عن: جريدة **الحياة**، ٣١ آذار ٢٠٠٦.

١٩١ علي حماده، «خطاب الرئيس بشار الأسد: إعلان حرب؟»، جريدة **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٩٢ نقولا ناصيف، «الأسد يذكّر في خطاب ٢٠٠٤ بخطاب الأب عام ١٩٧٦. لحّود-الحريري: اتفاق على مبادئ التعاون قبل التركيبة»، جريدة **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٤.

وفلسطين ولبنان)، إضافة إلى شعوره بالاستهداف منذ أن أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في العراق «جارة» لبلده، وأنه أضحى مُطوَّقًا في الوقت نفسه من جهة العراق والأردن[١٩٣] وإسرائيل، كما من جهة تركيا، التي أخذت علاقته بها تتحسّن ببطء منذ زيارته إلى أنقرة في العام **٢٠٠٤**[١٩٤]، ما يعني أنّ بلاده أضحت بين فكّي أكثر من كمّاشة جيو-سياسية. من هنا، بدأ تركيز السوريين على لبنان، مُعتقدين أنّ الحريري أصبح في داخل لعبة دولية تهدف إلى طردهم من ذلك البلد، آخر مُتنفَّس لهم، حتى إنّ رستم غزالة، الذي تولّى «جهاز الأمن والاستطلاع» في القوات السورية العاملة في لبنان خلفًا لغازي كنعان[١٩٥]، وصف الحريري بأنه أميركي وإسرائيلي ومرتبط بأجندة خارجية، وتحديدًا أميركية وإسرائيلية[١٩٦].

وكان سحب سورية جيشها من لبنان، وتطبيق القرار **١٥٥٩**، وإقامة حكومة لبنانية غير خاضعة لنفوذها، ونزع أسلحة «حزب الله» والمخيمات الفلسطينية إفتراضًا، يخدم في الحقيقة إسرائيل للوصول إلى سلام مع لبنان، وإلى «حزب الله» ومخيّماتٍ فلسطينية منزوعة السلاح، وإلى سورية ضعيفةٍ من دون وزن إقليمي[١٩٧]. كانت إسرائيل تعتقد أنّ انسحاب سورية من لبنان في مناخ هياجٍ شعبي ضدّها، وتحرير الحكومة اللبنانية من نفوذها، سيجعل لبنان أكثر طواعية لعقد السلام معها. من هنا، اعتقدت دمشق أن تلّ أبيب تحاول استعادة «اتفاق ١٧ أيار»، ولكنْ بسيناريو مختلف عن العام **١٩٨٣**. لذا، رأى النظام السوري أنّ عليه أن يُحكِم قبضته على لبنان بنظام مُوالٍ له تمامًا، والإبقاء على الرئيس لحّود في سدّة الرئاسة عبر التمديد له[١٩٨].

---

١٩٣ مع وصول بشار الأسد إلى السلطة في العام **٢٠٠٠**، طرأ تحسّن على العلاقات بين سورية والأردن، ثم ما لبثت أنْ ساءت بسبب علاقات الأردن بكلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، ومساعدة سورية «حزب الله» في تهريب أسلحة عبر أراضيها إلى الأردن لتنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية. وفي أواخر العام **٢٠٠٣**، اتهم الملك عبد الله الثاني سورية بمساعدة العناصر الجهادية العاملة في العراق. انظر: زيسر، **باسم الأب**، ص **٢٩٥-٢٩٦**.

١٩٤ ريموند أ. هينيبوش، «سورية بعد حرب العراق»، مرجع سابق.

١٩٥ عُيّن وزيرًا للداخلية حتى انتحاره بطريقة مشبوهة.

١٩٦ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ١٣٦-١٣٧، و١٣٩.

١٩٧ منذر خدّام، «من مآسي سوريا في تاريخها الحديث انشغالها الدائم بـ«الآخر»»، جريدة **النهار** ٩ شباط ٢٠٠٤.

١٩٨ «السياسة في لبنان: الطائفة السنّية وتيار المستقبل بزعامة الحريري»، **تقرير الشرق الأوسط** رقم ٩٦ (International Crisis Group, Beirut, 26 May 2010) <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/96%20Lebanons%20Politics%20-%20The%20Sunni%20Community%20and%20Hariris%20Future%20Current.ashx> accessed 2 October 2012.

بعد صدور القرار **١٥٥٩** مباشرة، بدأت تلّ أبيب تشنّ حملة على الوجود السوري في لبنان، وزعم وزير خارجيتها سيلڤان شالوم (Silvan Shalom) أنّ بلاده كانت وراء صدور القرار، وأن طرد السوريّين من لبنان يجعل هذا البلد أكثر طواعيةً لعقد سلام مع بلاده[١٩٩]. واستمرت تلّ أبيب في حملتها هذه، حتى بعد اغتيال الرئيس الحريري، ما أحرج «المعارضة اللبنانية»، وجعل القوى المُوالية لسورية توجّه الاتهام إليها بأنها تنسّق مع الإسرائيليّين. ومن الجليّ أنّ مطالبة تلّ أبيب بنزع سلاح «حزب الله» وسلاح المخيمات الفلسطينية، ونشر الجيش اللبناني على الحدود بين لبنان وإسرائيل... كلّ ذلك كان لضمان سلامة مستوطناتها الشمالية، ولعقد صفقةٍ مع لبنان يتم من خلالها توطين الفلسطينيّين في هذا البلد.

حاولت دمشق الالتفاف على الحملة الإسرائيلية عليها بالإعلان مراتٍ عدّة استعدادها للعودة إلى مفاوضات السلام مع الدولة العبرية. لكن واشنطن وتلّ أبيب كانتا تريدان أن تأتي سورية إلى المفاوضات خالية اليدين من أية أوراق ضغط، وبعد أن تكون «التسوية» قد تمّت بين الفلسطينيّين والإسرائيليين، ولحِق بهم لبنان. ولهذا السبب، جرى استبعاد سورية عن «خارطة الطريق» للسلام بين إسرائيل والفلسطينيّين[٢٠٠]. وأوضحت مصادر أميركية أن الأولوية هي للمسار الإسرائيلي-الفلسطيني، وبعد ذلك يمكن ضمّ سورية إلى «الخارطة»، بشرط استجابتها لمطالبَ أميركيةٍ كثيرة[٢٠١].

وكان مِلفّا العراق وفلسطين أوراقًا اعتقدت دمشق أنها تستطيع أن تبتزّ بها الأميركيّين، أو أن تقايض بهما وجودها السياسي والعسكري في لبنان، إذ إنّ سياسة الابتزاز السورية للغرب معروفة منذ الثمانينات من القرن الماضي، عندما كان النظام السوري يُحرّض على خطف الأجانب في لبنان، ثم يقايض بهم ملفات إقليمية ولبنانية لإطلاق سراحهم. كما كانت سورية ترعى الإرهاب في العراق، وفي الوقت نفسه تدعم «حركة حماس» ضدّ إسرائيل، وتقف ضد السلطة الفلسطينية المتمثّلة بمحمود عباس، فضلًا عن تشكيلها مَعبرًا لوجستيًّا للسلاح إلى «حزب الله» في لبنان الذي انخرط في لعبتها الإقليمية. لكنّ المفاجأة كانت أنّ الأميركيين، الذين اتهموا دمشق برعاية الإرهاب في العراق، وتسهيل

---

١٩٩ علي حماده، «إسرائيل تخسر في لبنان وتربح في إيران!»، جريدة **النهار**، ١٦ حزيران ٢٠٠٩.

٢٠٠ ريموند أ. هينيبوش، «سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد». مرجع سابق. وحول «خارطة الطريق»، راجع الحاشية رقم ١٧٢ من هذا الفصل.

٢٠١ زيسر، **باسم الأب**، ص ٣٤٤-٣٤٥.

مرور الإسلاميّين المتشدّدين إليه[٢٠٢]، والاستفراد بلبنان، ودعم «حزب الله» ومنظّمتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، أعلنوا عن فكّ الارتباط بين كل هذه الملفات التي كانت سورية تمسك بها[٢٠٣]، وقدّموا لدمشق عددًا من المطالب (الشروط) لتحسين «سلوكها»، تهدف إلى قلب الوضع السياسي في سورية رأسًا على عقب، وإجراء انتخابات برلمانية وبلدية على أساس التعدُّدية الحزبية بإشراف دولي. ولم يكن الأميركيون على استعداد للقبول بفتات التنازلات التي قدّمها لهم النظام السوري في العراق[٢٠٤].

ولا يبدو أن السوريين أحسنوا قراءة المتغيرات الدولية الخطيرة بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، فقد ظلّوا أسرى قواعد لعبتهم السابقة، حين كانوا يتعاونون مع واشنطن عبر تزويدها بمعلومات استخباراتية عن تنظيم «القاعدة». لكنّ ذلك لم يعد كافيًا في نظر الأميركيين، الذين أعلنوا الحرب على «الإرهاب»[٢٠٥]. إن التفجيرات الدموية اليومية وسقوط عشرات الجنود الأميركيين في العراق بين قتيل وجريح، هي ما كان يقلق الأميركيين، ولم يكن النظام السوري على استعداد لتقديم ما هو أساسي بالنسبة إليهم. وفي هذا المعنى، قال عبد الحليم خدّام، نائب الرئيس السوري: إن سورية، حتى العام الذي احتلّ فيه الأميركيون العراق، كانت تعمل على إسقاط صدّام حسين، ومنع أي تقارب بينه وبين إيران. ولكنْ عندما قرّرت الولايات المتحدة إسقاط النظام العراقي بالقوة العسكرية، بدّلت موقفها، وأصبحت أكثر حرصًا على إفشال سقوط صدام حسين؛ لأنها اعتبرت أن إسقاطه سيعقبه فورًا إسقاط النظام السوري[٢٠٦].

وبغطرسة، لم تتجاوب سورية مع «الشروط» الأميركية، ولا مع القرار ١٥٥٩، بل وصفه فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، بـ«التافه»[٢٠٧]. كما هاجم القرار أركانُ

---

٢٠٢ عبد الرحمن الحاج، «الدولة والجماعة. التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية ٢٠٠٠-٢٠١٠»، لندن ١٢ كانون الثاني ٢٠١١.
<www.arabsfordemocracy.net/democracy/pages/view/pageId/1431> accessed 2 October 2012.

٢٠٣ سعاد جروس، «واشنطن تصرّ على عزل لبنان عن المشهد الإقليمي. الألغام العربية في الوصل السوري-الأميركي»، جريدة **الكفاح العربي**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٢٠٤ أكرم البني، «الضغوط الأميركية والاختيار السوري»، موقع: **قناة الجزيرة**، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٤. وقارن بـ: Wieland, ‘Syrien nach dem Irak-Krieg‘, 113.

٢٠٥ فريد الخازن، «جنوب لبنان: نهاية الحرب أم نهاية الدولة؟ ,,جريدة **النهار**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦.

٢٠٦ محمد هاني، «اعترافات عبد الحليم خدام بالوثائق (٢)»، جريدة **روزاليوسف الأسبوعية**، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٠.

٢٠٧ «فاروق الشرع الصورة والأصل»، **التجمّع الاغترابي لقوى ١٤ آذار**.
<www.march14forces.org/forum/showthread.php?t=3266> accessed 2 October 2012.

الحكم في لبنان والمُوالون لسورية، معتبرين إياه تدخُّلًا دوليًّا سافرًا في الشأن الداخلي اللبناني[٢٠٨]. وكان إضعاف النظام السوري في لبنان يؤدّي حُكمًا إلى إضعاف أتباعه هناك. من هنا، التفّ كل أتباع سورية في لبنان خلف بشار الأسد في معركة مصيرية.

إن الثقة الزائدة بالنفس جعلت السوريّين لا يتلمّسون طريق الخلاص من الفخ المنصوب لهم من قِبل الأميركيين والإسرائيليين، حتى قبل اغتيال الحريري. ولم يحاولوا حتى الاستماع إلى نصيحة الإسبان بعدم التمديد للرئيس لحّود، ولا تفسير سبب معارضة فرنسا التمديد ووقوفها وراء القرار **١٥٥٩**، على الرغم من التقارب الذي كان قد تحقّق بين الإليزيه وقصر المهاجرين منذ مجيء بشار الأسد إلى السلطة. كما لم يفهم السوريون رسالة «الاتحاد الأوروبي» بوقف توقيع «اتفاق الشراكة» (Biletral Association Agreement) معهم[٢٠٩]. وعلى ما يبدو، اعتقد السوريون أن كثرة الوفود الأميركية للتباحث معهم خلال العامين **٢٠٠٣** و**٢٠٠٤** هو دليل ضعف، وآخرها زيارة نائب وزير الخارجية الأميركية ريتشارد أرميتاج (Richard Armitge) إلى دمشق في مطلع كانون الثاني **٢٠٠٥**، بعد ثلاثة شهور على صدور القرار الأممي **١٥٥٩** في شأن سورية-لبنان، حيث أبلغ القيادة السورية أنّ ادّعاءاتها بمعارضة الإرهاب، يجب أن تُترجم بمعارضة أشكاله كافة[٢١٠]. وكان المقصود بذلك أنّ دمشق لا تقدّم شيئًا لواشنطن في موضوع الإرهاب في العراق.

وعندما حاول السوريون الالتفاف على القرار الأممي، وإعلان استعدادهم لإعادة تموضُع وحداتهم في لبنان، وفق الطائف، أفهمهم الفرنسيون أنّ «اتفاق الطائف» نصّ على إعادة الانتشار، بينما القرار **١٥٥٩** يتحدّث عن الانسحاب[٢١١]. كل هذا يعود إلى القراءة الخاطئة للقيادة السورية حول جِدّية استهداف الأميركيّين والفرنسيين بلدهم ودوره في المنطقة. وبعد أسابيعَ قليلة على زيارة أرميتاج إلى دمشق، اغتيل الحريري، فحصل المزيد من التدهور في العلاقات بين واشنطن ودمشق، وسُحبت السفيرة الأميركية من العاصمة السورية.

---

٢٠٨ Nada Raad, 'Lebanon, Syria Reject 1559 Interference', *The Daily Star* (Beirut), 6 October 2004.

٢٠٩ ربط «الاتحاد الأوروبي» اتفاق الشراكة مع سورية الموقّع في **١٩** تشرين الأول **٢٠٠٤** بتنفيذ دمشق شروط شاملة، أهمّها تعديل سياستها الخارجية في لبنان، وإزاء التسوية العربية-الإسرائيلية، وأسلحة الدمار الشامل. سعد محيو، «لبنان في **٢٠٠٥**: رقصة خطرة». موقع: *Swissinfo.ch*، ٨ كانون الأول **٢٠٠٤**.

٢١٠ Kass, 'Syria after Lebanon', 25-34.

٢١١ جريدة **النهار**، **٢١** كانون الثاني **٢٠٠٥**.

٤. سورية ولبنان ٢٠٠٥-٢٠٠٨: من السقوط إلى النهوض

باغتيال الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، بدأ النضج الوطني اللبناني يتبلور في مشروع سيادي شعبي للتخلُّص من الوجود السوري في لبنان. وعشية اليوم نفسه، عُقد اجتماع لأطراف وشخصيات في قصر قريطم (دارة الرئيس الحريري)، وصدر تصريح عن المجتمعِين بتحميل النظام الأمني اللبناني-السوري مسؤولية اغتيال رفيق الحريري، وطالبوا بوضوح للمرة الأولى بخروج الجيش السوري من لبنان قبل إجراء الانتخابات النيابية في صيف العام ٢٠٠٥[٢١٢]. كانت هذه المرة الأولى في تاريخ لبنان المعاصر الذي تتكتل فيه «المعارضة اللبنانية»، وتنتفض ضد الوجود السوري بعيدًا عن المصالح الطائفية. إنّ موقف المسيحيين الرافض للهيمنة السورية على لبنان، والصمت الإسلامي في المقابل معروفان، وقد عالجناهما في الفصل الثاني[٢١٣]. لكن البارز كان أن تنضمّ القوى السياسية السُنيّة بكثافة وبشكل علني إلى المعارضة المسيحية، للردّ على السياسة والممارسات السورية، والاستجابة لِما يتطلبه الموقف الوطني اللبناني عقب اغتيال الحريري.

كان السُنّة في السابق يتهامسون سرًّا حول مساوئ الاحتلال السوري، وما ألحقه من أضرار بلبنان، وها هم أُولاء يرفعون الصوت عاليًا دُونما خوفٍ من أن يُخوَّنوا بأنهم ضدّ «العُروبة السورية». وبلسانِ سياسيٍّ وصحافي سُنّي، فإن اغتيال الحريري جعل أبناء الطائفة السُنّية في حالة «انعدام وزن» واضطراب كبير؛ لأنّ غيابه المفاجئ تسبّب في فراغ سياسي واجتماعي لدى تلك الطائفة، ولم تكن مستعدّة نفسيًّا أو سياسيًّا لمواجهة مرحلة ما بعد الحريري، ولا البحث عن بديل منه[٢١٤]، بعدما سقطت القيادات السنّية التقليدية أمام اجتياح الحريري لبيروت اجتماعيًّا وانتخابيًّا في العام ٢٠٠٠.

أ) تداعيات اغتيال الحريري: ثورة ... وشرخ داخلي، واصطفاف طائفي وراء الخارج

- «ثورة الأرز»: وحدة وطنية فوق الطائفية

بين ١٤ شباط و١٦ منه، يوم تشييع الحريري، خرج السُنّة والمسيحيون والدروز على بكرة أبيهم في انتفاضةٍ جامعة ضدّ سورية تقول لها: «لا للاغتيالات»، و«كفى عربدةً

---

٢١٢ Stephan, Les Libanais invincibles, 23.

٢١٣ راجع ص ٢١٤-٢٢٣.

٢١٤ مارلين خليفة (تحقيق)، «المستقبل السياسي للسنّة بعد رفيق الحريري. الشارع السنّي في حال انعدام وزن واضطراب.. بلورة الزعامة الجديدة ضرورة للتحدّيات المقبلة»، جريدة **النهار**، [٢ من ٢]، ٢ نيسان ٢٠٠٥.

في لبنان!»... وبذلك، تحطّم جدار الخوف من النظام السوري الذي طال الزمان عليه، والذي ما كانوا يتجرّؤون حتى على التلفظ باسمه (باستثناء الموارنة بشكل عام)، فتوحّد الهدف والشعار: خروج الجيش السوري من لبنان واستعادةُ لبنان استقلاله، فضلًا عن شعاراتٍ ولافتات وطنية موحّدة في الأحياء السُنيّة والمسيحية، لا تُفرّق بين السنّي والدرزي أو المسيحي، تهاجم النظام السوري ورئيسه بشار الأسد علنًا[٢١٥] بكلماتٍ نابية، تعبيرًا عن مشاعر الغضب والحقد التي انتابتهم. وبينما كان زعماء السنّة التقليديون يتملّقون في السابق النظام السوري ورجالاتِه، أصبح الشارع السنّي يطالب سورية بالخروج من لبنان بالقول: «برّا برّا برّا، سورية اطلعي برّا»، و«أسد في لبنان وأرنب في الجولان»، في إشارة إلى أنّ النظام السوري ما أطلق رصاصةً واحدة على إسرائيل في الجولان، ويستقوي على لبنان وشعبه. كما أحرق المتظاهرون صور الرئيس الأسد، ورفعوا شعاراتٍ تطالب بمحاكمة أركان النظام والأمن اللبنانيَّين، ومنهم الدائرة الأمنية حول الرئيس لحّود المرتبط بأوثق العلاقات بأجهزة المخابرات السورية، حتى إنهم طالبوا بإسقاطه قبل انتهاء ولايته المُمدَّدة[٢١٦]. وسُمّيت ثورتهم بـ «ثورة الأرز».

بَيد أنّ أبرز تداعيات اغتيال الحريري هو أنه أزال عُقد الخوف عند اللبنانيّين من سورية، وأزاح الستار عن وحدةٍ «وطنية» غير مسبوقة في تاريخ لبنان. ففي السابق، كانت الاعتبارات الطائفية هي المعيار في النزاع والوفاق الداخليَّين، أمّا «دم الحريري»، فقد وحّد أكثر من نصف اللبنانيّين خلف شعارات «الحرّية والسيادة والاستقلال»، بعدما جعلت المعارضة من استشهاده قضيتها للاستقطاب الجماهيري، رغم عدم وجود برنامج موحّد تلتفّ حوله. إن انضمام الطائفة السنّية والدروز على امتداد مساحة لبنان إلى المعارضة، أسقط مقولة إنّ المسيحيّين هم وحدهم الذين يُؤتمنون على استقلال لبنان ويُحافظون عليه، كما كان يحدث في السابق، بل أصبح «لبنان أولًا»، لدى السنّة والدروز والتحالف مع «أعدائهم» التقليديّين المسيحيّين، من «القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب اللبنانية» و«الوطنيين الأحرار» المُناهضين لسورية، يتقدّم عندهم على عُروبتهم أو على أي شيء آخر. يضاف إلى ذلك أنها كانت المرة الأولى التي تتوجّه فيها الطائفية السنّية إلى الغرب مع المسيحيّين، وتحديدًا إلى فرنسا وأميركا[٢١٧]. وبذلك، خسرت

---

٢١٥ Stephan, Les Libanais invincibles, 24.

٢١٦ إميل خوري، «بعد رفض بكركي العودة إلى قانون الستين، هل يكون لها موقف من قانون بديل؟»، جريدة **النهار** ٦ تشرين الأول ٢٠١٢.

٢١٧ «السياسة في لبنان: الطائفة السنّية وتيار المستقبل بزعامة الحريري»، **تقرير الشرق الأوسط** رقم ٩٦، مرجع سابق.

سورية الطائفة السنّية التي صبرت على تهميشها من قِبل النظام السوري واغتيال قياداتها طوال العقود الثلاثة المنصرمة. لقد أسقط السنّة، بانحيازهم إلى شركائهم المسيحيين في الوطن وطرحِهم شعار «لبنان أولًا»، أهمّ ورقة كانت سورية تستخدمها للفصل بين اللبنانيّين، وهي ورقة الانقسام الطائفي.

كانت المطالبة بانسحاب الجيش السوري واستعادة لبنان سيادته هما العاملان الرئيسيان في تقاطع مصالح فئات المعارضة اللبنانية. وتحت هذا الشعار، احتشد نحو (١,٢) مليون نسمة في ١٤ آذار ٢٠٠٥ في ساحة الشهداء (أُطلق عليها اسم «ساحة الحرّية»)، أي حوالى ثلث سُكان لبنان، بمناسبة مرور شهر على اغتيال الرئيس الحريري[٢١٨]. وعندما تم الانسحاب السوري وتحقّق معظم المطالب، ضعف التماسك في ما بين «قوى ١٤ آذار»، وبخاصة مع عودة ميشال عون من المنفى، ودخول البلاد في مرحلة الانتخابات النيابية والتحالفات والتوازنات.

اعتبرت «دار الفتوى» في بيانها الأول عقب اغتيال الحريري، أنّ السُنّة مُستهدَفون، مُستندةً في ذلك إلى اغتيال زعمائهم الكبار أو محاولة اغتيالهم، وذكّرت برياض الصلح، ورشيد كرامي، والشيخ حسن خالد، ورفيق الحريري، ومحاولة اغتيال الرئيس سليم الحصّ، واضطرار الرئيس الراحل صائب سلام إلى مغادرة لبنان لأعوام عدّة[٢١٩]. من هنا، نفهم نقمة الطائفة السنّية على من ارتكب جريمة الاغتيال، ومُطالبتها بالمحكمة الدولية. وكان المُلاحظ عدم وجود صوت شيعي مؤثر يُناهض الوجود السوري في لبنان، ذلك أنّ تحالُف «حزب الله» و«حركة أمل» مع دمشق وإيران، احتكر التمثيل الشيعي تقريبًا[٢٢٠]. أمّا «قرنة شهوان»، فنعت من جهتها الحريري، ووصفته بـ«الرئيس الشهيد الذي افتدى بدمائه الزكيّة لبنانَ الحُرّ، السيّد، المستقل»، مُعتبرةً أنّ «المناسبة الأليمة نافذةٌ واسعة على الخلاص»[٢٢١].

- **اغتيال الحريري: الجهات الإقليمية المُستفيدة الأربع**

في ضوء الهجوم الأميركي الكاسح على المنطقة وأبعاده، فإنّ أمركة التدويل حملت معها مخاطرَ جسيمةً على لبنان، وذلك في ضوء المشروع الأميركي-الإسرائيلي المُعَدّ للمنطقة، ولسورية تحديدًا، لأن انسحاب سورية العسكري من لبنان ولّد فراغًا

---

٢١٨ إسكندر، **رفيق الحريري**، مرجع سابق، ص١٥٦.

٢١٩ مارلين خليفة (تحقيق)، «المستقبل السياسي للسنّة بعد رفيق الحريري»، مرجع سابق.

٢٢٠ سنّو، «سورية... لبنان»، مرجع سابق، ص١٠.

٢٢١ **لقاء قرنة شهوان**، مرجع سابق، ١٥ شباط ٢٠٠٥، ص٢٣٧-٢٣٩، ٢٤١-٢٤٤.

عسكريًّا-أمنيًّا لم تستطع القوى الأمنية والعسكرية اللبنانية أن تملأه بتاتًا. وقد اتضح ذلك من موجة الاغتيالات التي أعقبت اغتيال رفيق الحريري. من هنا، فقد طُرح السؤال التالي: من هو المسؤول عن الاغتيال، ومن هو المؤهّل في لبنان أو في الخارج لملء الفراغ الناجم عن انكفاء سورية إلى داخل حدودها؟ صحيح أنه من الصعب إعطاء حكم قضائي في موضوع اغتيال الحريري، إلا أنه يمكن تحديد المستفيد من اغتياله.

وفي ضوء فرضية أن يكون النظام السوري وراء اغتيال الحريري، من الممكن أنه أراد إشاعة الرعب في صفوف السياسيّين اللبنانيين. وكان قد سبق ذلك محاولةٌ فاشلة لاغتيال مروان حمادة قيل إنّ أجهزة الاستخبارات السورية نفّذتها بهدف منع توسُّع «المعارضة اللبنانية» ومحاصرتها، تمهيدًا للقضاء عليها قبل الانتخابات النيابية في العام **٢٠٠٥**. وكما ذكرنا في الفصل الثاني، فقد كان النظام السوري قلقًا من اجتياح الحريري و«المعارضة اللبنانية» لمقاعد المجلس النيابي في العام **٢٠٠٥**، بخاصة أنّ الحريري بدا أكثر تمسُّكًا بخوض المعركة الانتخابية «تحت شعار السيادة» وبلوائحَ صافيةٍ ومن دون أية «وديعة» سورية، ما يعني شنّ الحرب على سورية، وربما إقالة رئيس الجمهورية المُمدَّد له[٢٢٢]. من ثَم، فإنّ إزاحة الحريري أو قتله، من وجهة نظر النظام السوري، أمرٌ سيؤدّي إلى إخافة المعارضة وانفراطها. وهذا ما تبلّغه الحريري من دوائرَ فرنسيةٍ وعربية، حتى إنّ تيري رود لارسن(Terje-Rod Larsen) ، مُمثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان، حذّره قبل أربعة أيام من اغتياله، قائلاً له: «انتبه على نفسك. هناك شراسة ضدّك!»، لكنّ الحريري اعتقد أن السوريّين لن يجرُؤوا على المسّ به، بسبب المِظلّة الدولية التي يحظى بها، والتحذيرات الغربية للنظام السوري من مغبة الإقدام على التعرُّض لحياة الحريري وجنبلاط[٢٢٣].

وفور وقوع الجريمة الزلزال، اتهمت قوى المعارضة سورية بالاغتيال، حتى إنّ لجنة تقصّي الحقائق الدولية التي ترأسها بيتر فيتزجيرالد (Peter FitzGerald) أخذت بعين الاعتبار الاتهام السياسي الموجّه إلى سورية، بالاستناد إلى علاقة الحريري المُضطربة بالأسد ومُجريات اللقاء الأخير بينهما في **٢٦** آب **٢٠٠٤**، وما نُقل من حديث دار بين الحريري وجنبلاط عقب عودة الحريري من دمشق عبر عنجر.

كما كانت إيران بدورها من المُستفيدين من اغتيال الحريري، إذ إنّ تحميل سورية تبِعة الاغتيال، وتزايُد الضغط الدولي والعربي عليها لإخراج جيشها من لبنان، كان

---

٢٢٢ انظر الفصل الثاني، ص ٢٤٧-٢٤٨.

٢٢٣ بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال**، ص ٢٣٣-٢٣٤، و٢٣٦-٢٣٧، و٢٤١-٢٤٢.

يصُبّ في مصلحة إيران، حيث إنّ «حزب الله» يستطيع أن يملأ الفراغ الأمني-السياسي في لبنان، لتصبح إيران بالتالي صاحبة الكلمة الأولى والنفوذ فيه، وهو ما حصل بالفعل. إنّ قوة «حزب الله» ليست في سلاحه فحسب، بل في إمساكه بالدولة اللبنانية بعد العام ٢٠٠٦، وتحديدًا بعد «اتفاق الدوحة» في أيار ٢٠٠٨، وتمكُّنه من جرّ قسم كبير من الطائفة الشيعية، وكذلك لبنان الدولة والمجتمع، وراء مشاريعه الخارجية بفضل ما تقدّم له إيران من دعمٍ مالي يُترجَم خدماتٍ لاستقطاب أتباعه من الطائفة الشيعية. وفي هذا الصدد، توقّع الباحث الأميركي ويليام فاف (William Pfaff) أن يكون «حزب الله»، بشبكة خدماته الاجتماعية وشرعيته الانتخابية، وكمقاومة، أهمّ قوة في لبنان بعد اغتيال الحريري[٢٢٤].

وقد ربط أحد المُقرّبين من الحريري بين اغتياله-لإخلاء الساحة السُنّية من زعامةٍ بهذا الحجم على مستوى لبنان والمنطقة-وبين قيام الحلف الشيعي في المنطقة[٢٢٥]. وهو ما تحقّق منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦. أمّا دمشق، فقد أصبحت منذ ذلك الحين أضعف من شريكتها إيران، وتابعةً لنظام الملالي في طهران. وبلسان باحث إسرائيلي، فإنّ «ضعف بشار جعله دمية في أيدي الإيرانيّين، سواء على الساحة العراقية أو-بشكل خاص-على الساحة اللبنانية، التي عزّز فيها الإيرانيون، من خلال رعايتهم لحزب الله، مكانتهم على حساب المكانة التي تمتع بها السوريون في الماضي في تلك الدولة»[٢٢٦].

وهناك احتمال أن تكون إسرائيل هي من قام بالجريمة، لإلصاقها بسورية التي يُمسك جهازها الأمني بلبنان، وبالتالي التسبُّب بسحب جيشها منه، وسط هياج شعبي ضدّها. ووفق هذا الاحتمال، فإنّ تغيّر التوازنات في لبنان، وبالتالي علاقة إسرائيل به، قد يؤدّي إلى توقيعه على معاهدة سلامٍ معها. وكانت إسرائيل منذ انسحابها من لبنان في العام ٢٠٠٠، ووقفِ مفاعيل «اتفاق الخطوط الحمر» مع سورية، تفكّر في الطريقة التي تُمكّنها من إخراج السوريّين من لبنان. وزعم وزير خارجيتها شالوم أن بلاده هي التي وقفت وراء صدور القرار ١٥٥٩[٢٢٧]. لكن إسرائيل كانت تعلم أنه ليس سهلًا إخراج سورية من لبنان، نظرًا إلى مكامن قوّتها فيه منذ العام ١٩٧٦، وربما قبل

---

٢٢٤ فاف، ويليام، «نظرية 'التدمير الخلاق' ومحاذير تطبيقها في الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص١٠٣.

٢٢٥ «تفاصيل أسوأ اجتماع عقده الرئيس الشهيد في حياته (١ من ٢) ... نهاد المشنوق: سورية قتلت الحريري سياسيًّا... وخدّام لم يكن يرغب بعلاقة بينه وبين بشار الأسد»، حاوره: حازم الأمين، جريدة **الحياة**، ١٢ أيار ٢٠٠٥.

٢٢٦ زيسر، **باسم الأب**، ص ٢٩٠.

٢٢٧ انظر ص٤١٣ من هذا الفصل.

ذلك بكثير. من هنا، كانت تلّ أبيب تحتاج إلى ذريعة مُزلزلة تؤدّي إلى تحريض العالم كلّه ضدّ النظام السوري لإخراجه من لبنان. فكان اغتيال الحريري الذي تسبّب بخروج الجيش السوري من لبنان، وبعده عملت إسرائيل على تنفيذ هدفها الثاني، وهو القضاء على «حزب الله» في الحرب التي شنّتها على لبنان في تموز وآب ٢٠٠٦[٢٢٨]. وبذلك، تكون إسرائيل أكثر المُستفيدين من اغتيال الحريري. على كل حال، اتهم السيد حسن نصر الله مرارًا إسرائيل بأنها هي من اغتال الحريري، وانتقد بشدّة فرضية التحقيق الدولي بعدم مسؤولية إسرائيل عن الجريمة.

وهذا ينطبق بدوره على الولايات المتحدة الأميركية، التي استاءت جدًّا من فتح سورية حدودها أمام «الإرهابيّين» للدخول إلى العراق، بعدما أصبحت «قوة إقليمية». ثم تدهورت العلاقات بينهما خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ منذ التمديد للرئيس لحّود. ومَن يطّلع على دقائق الدبلوماسية الأميركية تجاه سورية في تلك الفترة يُلاحظ أنّ «المُحافظين الجُدد» في البيت الأبيض كانوا على استعداد لفعل أي شيء لاستهداف سورية، والضغط عليها في لبنان من أجل التنازل لهم في موضوع العراق، والتوقف عن تصدير الإرهابيّين إليه[٢٢٩]. وعندما فشلوا في ذلك، وتأكد لهم بعد زيارة أرميتاج إلى دمشق -قبل أسابيعَ قليلة من اغتيال الحريري- أنّ سورية لن تخضع للشروط الأميركية، قد يكونون انتقموا منها بإخراجها من «أعزّ» ما لديها: لبنان.

تبقى أخيرًا فرضية طرحتها وسائل إعلام أجنبية[٢٣٠] أن يكون «حزب الله» من نفّذ عملية الاغتيال، أي من ضغط على الزناد بمباركة ودعم لوجستي من سورية وإيران، وأن القتلة تدربوا في إيران على تنفيذ العملية. وكانت «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان» قد اتهمت ظنيًا في حزيران ٢٠١١ أربعة عناصر من «حزب الله» بتنفيذ عملية الاغتيال، وقد رفض الحزب تسليمهم.

- لبنان من دون عسكر سوري: تناقضات الانسحاب وتحالفات ما بعده

باستكمال الجيش السوري انسحابه من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥، تكون المعارضة اللبنانية قد حققت نجاحًا كبيرًا في غضون أقلّ من شهرين. وكل هذا بفضل التدويل، الذي اعتُبر عاملًا مُساعدًا مهمًّا في إخراج السوري من لبنان، وليس استبداله بنفوذ

---

٢٢٨ انظر الفصل الثالث من الكتاب.

٢٢٩ راجع الصفحات ٤٠٠-٤٠١ من هذا الفصل، حيث جرى تناول العلاقات الأميركية-السورية بالتفصيل.

٢٣٠ «مجلة نيوركر عن اغتيال الحريري: حزب الله ضغط على الزناد بمباركة ودعم لوجستي من سورية وإيران». جريدة **الراي**، ٢٥ أيلول ٢٠١٣.

خارجي. ولولا التدويل لانقلبت الأمور على عكس ما كانت تشتهيه المعارضة، في ضوء قساوة النظام السوري ودمويته تجاه أية مُعارضة له، وبخاصةٍ شعبه. إنّ تجارب اللبنانيّين مع النظام السوري منذ دخول جيشه إلى لبنان في العام **١٩٧٦**، كانت كلها سلبية، إذ إن هذا النظام، إلى جانب ترهيبه اللبنانيين، عمِل على شرذمتِهم وتوسيع الانشقاق في ما بينهم، وتغييب حكومات لبنان، وسلب القرار اللبناني في علاقاته الخارجية، ولا ننسى رعاية الفساد والنهب في الإدارات العامة والمؤسّسات. كما كان يعمد إلى الإضرار بمصالح لبنان الاقتصادية[٢٣١]، وإقفال حدود بلاده مع لبنان للضغط عليه. وعندما حاول تطبيق هذه السياسة مرة أخرى بين أواخر تموز وأوائل آب **٢٠٠٥** بعد انسحاب قواته من لبنان، بحجّة التأكد من عدم وجود قنابل في الشاحنات اللبنانية المارّة عبر الأراضي السورية، أوعز الأميركيون إلى العراق باتخاذ إجراءٍ مُماثل ضدّ الشاحنات السورية القادمة إلى العراق، ما اضطر السوريّين إلى تخفيف إجراءاتهم ضدّ لبنان[٢٣٢].

لكنّ فترة الشهرين، ما بين اغتيال الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان في أواخر نيسان، شهدت تطوراتٍ داخلية أضعفت «ثورة الأرز» والوحدة الوطنية التي اعتقد البعض أنها تحققت. فقد طالبت «المعارضة» عقب اغتيال الحريري[٢٣٣] بخروج الجيش السوري من لبنان، وبتحقيقٍ دولي في اغتياله، وأعلنت نيّتها استعادة رئاسة الجمهورية اللبنانية من سورية، لكنها أخفقت في إسقاط لحّود قبل انتهاء مدّة رئاسته المُمدّدة، بسبب رفض البطريرك صفير أنْ يسقط رئيس جمهورية ماروني في الشارع. وفي المقابل، أعلن «حزب الله» وحلفاؤه في ٨ آذار **٢٠٠٥** «الوفاء» لسورية بتظاهرة مليونية قام الحزب بتجميعها في ساحة رياض الصلح، في قلب الوسط التجاري من بيروت. فردّ المُناوئون لسورية بتظاهرة مليونية مُضادّة في الرابع عشر من الشهر نفسه في ساحة الشهداء[٢٣٤]. وهكذا، بان بوضوح مدى الانشطار السياسي في

---

٢٣١ انظر الفصل الثاني، ص ٢٠٧-٢١٤.

٢٣٢ إسكندر، **رفيق الحريري**، مرجع سابق، ص ١٥٤.

٢٣٣ يُقصد بـ«المعارضة» هنا القوى السياسية التي كانت خارج السلطة منذ تشكيل عمر كرامي حكومته في تشرين الأول **٢٠٠٤**، وعلى رأسها رفيق الحريري ووليد جنبلاط وقوى مسيحية. وبعد تشكيل فؤاد السنيورة حكومته في تموز **٢٠٠٥**، تحوّلت هذه «المعارضة» إلى «أكثرية»، في مقابل «معارضة» تشكلت من «قوى ٨ آذار». وبقيت «الأكثرية» تحكم حتى تشكيل نجيب ميقاتي حكومته في مطلع العام **٢٠١١**، على أساس «الثلث الضامن» منذ العام **٢٠٠٨**. وبعد العام **٢٠١١**، أضحت «الأكثرية» معارضة.

٢٣٤ «لبنان... تاريخ من التكتلات: من دولة لبنان الكبير إلى تحالف عون-نصر الله»، موقع:
<www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=88803&TypeID=5&ItemID=1315> accessed 2 October 2012.

لبنان وخطره على السلم الأهلي. ومنذ ذلك الحين، شهد لبنان ميلاد كُتلتين ببُعدَين إقليمي-دولي، سُميت الأولى وفق التاريخ الذي جرت فيه تظاهرة رياض الصلح «قوى ٨ آذار»، وحازت على دعم سورية وإيران[٢٣٥]، والثانية «تكتُّل ١٤ آذار»[٢٣٦] وفق تاريخ تظاهرة «ثورة الأرز» في «ساحة «الحرّية»، والتي تطلّعت إلى الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية.

وربما هي المرة الأولى في تاريخ لبنان المعاصر، التي تقف فيها كتلتان متباعدتان سياسيًّا في وجه بعضِهما على أساسٍ غير طائفي، بل محض سياسي. وهذا يعود إلى أنّ سورية، خلال هيمنتها على لبنان، تمكّنت من تكوين «أتباع» لها وعملاء من مختلف الطوائف، ارتبطت مصالحهم بوجودها في لبنان. كما أن ضعف سورية واستهدافها من قِبل الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، أمران جعلا أتباعها اللبنانيين يتكتلون وراء «ذِكراها» من أجل التصدّي لثورة الأرز الزاحفة عليهم. وفي المقابل، تكتل كل المُعارضين والكارهين للحِقبة السورية بعضُهم مع بعض يحدُوهم هدف واحد، وهو رؤية الجيش السوري داخل حدود بلاده. صحيح أن هذا الهدف تحقق في ٢٦ نيسان، إلّا أنّ «قوى ١٤ آذار» سرعان ما وجدت أنّ الساحة اللبنانية لم تعد ساحتها وحدها، وأنّ «قوى ٨ آذار» تقف بالمرصاد ضدّ مشاريعها. وهكذا، وقفت القوتان السياسيتان إحداهُما في مواجهة الأخرى: «قوى ١٤ آذار» في ساحة الشهداء «ساحة الحرية»، و«قوى ٨ آذار» في ساحة رياض الصلح، ولكلٍّ من الفريقين مواقفُه وأهدافه وعلاقاته بالخارج.

❖

صحيح أن الجيش السوري انسحب من لبنان، إلّا أنّ «تيار المستقبل» و«قوى ١٤ آذار» كانت تعتقد أن البلاد لن ترتاح ما دام النظام السوري يحكم في دمشق. لقد اتهم سعد الحريري إسرائيل أمام دبلوماسيّين أميركيين، بأنها تحمي الأسد من السقوط، خوفًا من

---

٢٣٥ تشكلت هذه الكتلة من «حزب الله» كرافعة، ومن «حركة أمل» و«التيار الوطني الحرّ» و«تيار المردة»، بالإضافة إلى شخصيات وأحزاب سنّية ودرزية ناقمة على الحريري وعلى جنبلاط، كطلال أرسلان، ووئام وهاب، وعبد الرحيم مراد، وعمر كرامي، وأسامة سعد... وغيرهم.

٢٣٦ تألفت من «تيار المستقبل» وقوى «قرنة شهوان» و«حزب الكتائب اللبنانية» و«حزب القوات اللبنانية» و«حزب الوطنيّين الأحرار»، و«حركة التجدّد الديمقراطي» (نسيب لحّود) و«حركة اليسار الديمقراطي» (الياس عطاالله). وكان وليد جنبلاط أحد أعمدة ١٤ آذار، إلا أنه انسحب منها عقب اجتياح «حزب الله» بيروت في أيار ٢٠٠٨، متموضعًا في «وسطية» قال إنها بين الكتلتين المتنازعتين.

انزلاق سورية إلى المجهول، ما يؤثر فيها[٢٣٧]. كما أبلغ الحريري أحد كبار الموظفين في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي أنّ خروج الجيش السوري من لبنان بالطريقة المُذلّة التي خرج بها، يجعل «اللحظة مؤاتية لكي يُضعف المجتمع الدولي بشار» الأسد. فطالب الولايات المتحدة بسياسة واضحة لعزل سورية، وحذّر الأميركيين بالقول: «إذا لم تعزلوا سورية ولم تفرضوا حصارًا [عليها]، فإنهم لن يتغيروا. عبر إخضاع سورية، تزيلون الجسر الإيراني الرئيسي لأداء دورٍ مثير للمشاكل في لبنان وفلسطين». وأضاف سعد الحريري: «إذا أضعفتم سوريا، فستكون إيران مضطرة للعمل وحيدة»[٢٣٨]. ومن المؤكد أن الحريري كان يؤشر إلى ثلاث مسائل خطيرة، وهي أن سورية تشكل خطرًا على لبنان، وأنها معبر لوجستي لإيران للوصول إلى فلسطين ولبنان (القوس الشيعي)، وأن التحالف الإيراني-السوري يشكل خطرًا على المنطقة[٢٣٩]. وحول البديل من بشار الأسد، اقترح الحريري تعاونًا بين «الإخوان المسلمين» في سورية وشخصيةٍ من النظام، كعبد الحليم خدّام[٢٤٠].

ب) عودة عون: «تسونامي» يضرب ثورة الأرز-انتخابات ٢٠٠٥

مهّد خروج الجيش السوري من لبنان على عجلٍ في أواخر نيسان، وبطريقة مُذلّة، لإجراء أول انتخابات برلمانية لبنانية حرّة منذ العام ١٩٧٢، وذلك بين نهاية أيار وحزيران ٢٠٠٥[٢٤١]، على أساس تكتلات سياسية جديدة، بعيدًا عن إشراف المخابرات والأجهزة الأمنية السورية. وفي خضم هذه الأحداث، عاد ميشال عون إلى لبنان في أيار ٢٠٠٥، وعلى ما يبدو، بتسهيل سوري بوساطة الرئيس لحود لضرب «ثورة الأرز» من الداخل، في حين تكثفت الجهود لإطلاق سراح قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع من السجن، وهو ما تم بعد الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٥، وبقانون عفوٍ عام أقرّه المجلس النيابي الجديد، ووقّعه الرئيس لحود[٢٤٢].

---

٢٣٧ «الحريري: لنتخلصٍ من بشار وبديله خدام والإخوان»، **وثائق ويكيليكس**، BEIRUT 2735-06، ٢٤ آب ٢٠٠٥. نقلاً عن:
<www.arablocalnews.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog> accessed 2 October 2012.

٢٣٨ «الحريري: «لنتخلص من بشار وبديله خدام والإخوان».

٢٣٩ «الحريري: «لنتخلص من بشار...».

٢٤٠ «الحريري: لنتخلص من بشار...».

٢٤١ أُجريت الانتخابات في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ تحت الإشراف المخابراتي السوري.

٢٤٢ نقولا ناصيف، «الفصل السادس-الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، مرجع سابق.

أعلن عون بعد فترة قصيرة على عودته «المصالحة» مع النظام السوري. وعن هذه العودة، كشف حليفه السابق المحامي إلياس الزغبي أنها جاءت نتيجة صفقة مع النظام السوري و«حزب الله» والرئيس إميل لحّود، بأن يلتزم عون بالسياسة السورية كاملة[٢٤٣]. وبدلًا من محاسبة النظام السوري على كل ما ارتكبه بحق لبنان وشعبه، على الأقل نظريًّا، تناسى عون كل سيئات النظام السوري في لبنان، والشعارات التي رفعها لمحاربته خلال العامين **١٩٨٩** و**١٩٩٠**، متذرّعًا بأن الجيش السوري أصبح في سورية ولم يعد في لبنان، ما يعني انتفاء الخلاف مع سورية[٢٤٤]. ففتح بذلك صفحة جديدة من التحالف مع دمشق، ومع حليفها «حزب الله». واستتبع عون ذلك بالانقلاب على «قرنة شهوان»، والدخول منفردًا في الانتخابات النيابية في حزيران **٢٠٠٥**، التي أشرفت عليها حكومة نجيب ميقاتي.

لقد استفاد عون كثيرًا، وقويت شعبيته من جرّاء هجوم «قوى ١٤ آذار» عليه وتخلّيها عنه، ومن تشكيل «التحالف الرباعي» الإسلامي (حزب الله، وحركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي، وتيار المستقبل)[٢٤٥]، ومن تجيير «حزب الله» أصوات الشيعة له في بعبدا، وزحلة، وجبيل، وكسروان والشمال، رغم تحالف الحزب مع «تيار المستقبل». وعلى ما يبدو، كانت القيادات المارونية في «قوى ١٤ آذار» تخشى أن يستعيد عون جمهوره القديم، ما يرفعه إلى مرتبة زعيم المسيحيين، كما حصل بين الأعوام **١٩٨٨** و**١٩٩٠**. كانت «قوى ١٤ آذار» تدرك طموحات عون السياسية وشغفه برئاسة الجمهورية[٢٤٦]، مع استعدادها لضمّه إليها كعضو، لا أن يتزعّمها. من هنا، أطلق وليد جنبلاط على عون تسمية «تسونامي». كل هذه العوامل ساعدت عون للحصول على تعاطف المسيحيين معه باعتباره مُستهدَفًا يسعى البعض إلى إقصائه سياسيًّا، بعدما تم نفيُه لمدة خمسَ عشْرةَ سنة. من ثَم، فإن نقمة كثير من المسيحيين على سياسة «القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب اللبنانية» خلال الحرب وبعدها،

---

٢٤٣ إلياس بجاني، «مقابلة مع المعلّق والكاتب السياسي اللبناني، عضو تجمّع ١٤ آذار، المحامي إلياس الزغبي»، موقع: **المنسّقية العامة للمؤسّسات اللبنانية الكندية**، ١٥ أيار **٢٠٠٩**.
<www.10452lccc.com/zouqbi/zoghbyeliasmay09.htm> accessed 2 October 2012.

٢٤٤ وصف أحد الصحفيّين المحسوبين على «تيار المستقبل» التحوُّل الذي حصل في موقف عون من سورية بـ«الانحطاط»، ذلك أنه لم يحاكم حقبة وصاية النظام السوري على لبنان، بل إنه قام بتبرئته من احتلاله لبنان، عندما زعم أنّ «سورية صارت في سوريا ولم تعد في لبنان». انظر: نصير الأسعد، «انحطاط القيم والخطر على السلم الأهلي»، جريدة **الجمهورية**، ٢٣ نيسان **٢٠١٢**.

٢٤٥ زياد ماجد، «تهافت الكثير من المقولات اللبنانية»، جريدة **النهار**، ٢٦ تموز **٢٠٠٦**.

٢٤٦ مروان إسكندر، **رفيق الحريري وقدر لبنان**، ص ١٧٠ .

ووجود عون في المنفى، جعل المسيحيين يشعرون بحاجتهم إلى زعامة سياسية، في مقابل الزعامات لدى الشيعة والسنّة والدروز، فمالوا إلى الجنرال، مُعتقدين أنه سيكون المُنقذ ويحقّق «حُلمهم».

أما سبب دعم «حزب الله» عون في الانتخابات، فهو أنه أراد أن ينفتح على شريحة مسيحية مؤيّدة للجنرال لنزع بصمتِه المذهبية وتبعيته لإيران، وطرح نفسه في إطار وطني في سياق الانقسام الداخلي الذي يشهده لبنان، وبخاصة حول مرحلة ما بعد اغتيال الحريري. ويُعتقد أن سورية هي من وقف وراء دعم الحزب لعون، وذلك كي تتمكن من شقّ «قوى ١٤ آذار» - وبخاصة المسيحيين - في داخلها.

وعلى الرغم من فوز «قوى ١٤ آذار» بأكثرية مقاعد المجلس النيابي (٧٢ مقعدًا) في انتخابات صيف ٢٠٠٥، بفضل «التحالف الرباعي»[٢٤٧]، فقد جاءت نتائج الانتخابات لمصلحة عون على الساحة المسيحية، حيث فاز بكل مقاعد دوائر جبيل وكسروان - الفتوح والمتن (١٥ مقعدًا مسيحيًّا، بينها مقعد شيعي واحد)، وتم تشكيل حكومة لبنانية برئاسة فؤاد السنيورة، ودخل «حزب الله» إلى الحكومة لأول مرة في تاريخه، بينما بقي «التيار الوطني الحرّ»، الذي تحوّل إلى «كتلة التغيير والإصلاح»، خارجها، وذلك بسبب الخلاف على عدد المقاعد الوزارية ونوع الوزارات التي خُصّصت له. لكن «التحالف الرباعي» ثبت أنه كان مرحليًّا وهشًّا، وأنه كان لتمرير الانتخابات في أجواء استقرار داخلي، إذ سرعان ما سقط نتيجة التجاذبات والانقسامات حول مرحلة ما بعد الحريري.

ومع مجيء حكومة فؤاد السنيورة إلى الحكم في ١٩ تموز ٢٠٠٥، بدأت «قوى ١٤ آذار»، التي تحولت إلى «موالاة»، والموالاة السابقة إلى «معارضة»، تطرح مسألة ترسيم الحدود بين لبنان وسورية التي سيلحظها القرار الأممي ١٧٠١ في العام التالي[٢٤٨]، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، فتحقق الهدف الأخير في العام ٢٠٠٩، في حين رفضت سورية الترسيم وربطه بمزارع شبعا. صحيح أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مطلب لبناني سيادي قديم ويؤشر إلى اعتراف سورية بلبنان، إلا أنه جعل للنظام السوري «قاعدة» في قلب بيروت ليشرف على الأنشطة الاستخباراتية والأمنية السورية في لبنان، ولتكون وسيلة للتواصل السريع مع القوى اللبنانية التابعة له، أو القيام بأنشطة ضد

---

٢٤٧ رُكّب هذا الائتلاف على عجل عشية الانتخابات بين الكتلتين المتنافستين، وذلك تجنّبًا لحرب أهلية بسبب الانقسام بين الجانبين.

٢٤٨ نصّ القرار ١٧٠١ تاريخ ١١ آب ٢٠٠٦ في مادّته العاشرة على ترسيم الحدود بين لبنان وسورية في مناطق الحدود المتنازع عليها، أو غير المؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا. بو ملهب عطا الله، **جيو-سياسة الحدود والعولمة**، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

مصلحة لبنان[٢٤٩]. وقد ساد الاعتقاد في لبنان أن ترسيم حدود «مزارع شبعا» سيُسهم في حلّ جانب كبير من المشكلات بين لبنان وسورية، وبين لبنان وإسرائيل. لكنْ ثبت في ما بعد أن سورية ما كانت تريد ترسيم حدودها مع لبنان. ثم جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦، لتعيد خلط الأوراق، لا في لبنان وحده، بل في المنطقة، وهو ما عالجناه في الفصل الثالث.

- **«التفاهم» بين «حزب الله» وعون وتداعياته: حسابات الربح**

على الرغم من القطيعة السياسية بين عون و«حزب الله» منذ وجود الأول في المنفى[٢٥٠]، وذلك بسبب سلاح «حزب الله» ووجود الجيش السوري في لبنان، فقد فاجأ عون الجميع بعقدِهِ تحالفاً مع الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في ٦ شباط ٢٠٠٦ (وثيقة التفاهم)، التي تضمّنت رؤية مشتركة للعديد من الموضوعات اللبنانية الداخلية، وخصوصًا اعتراف عون بشرعية سلاح «حزب الله»، ما دامت إسرائيل تحتل أراضيَ لبنانية، فضلاً عن العلاقة بسورية[٢٥١]. وبذلك، حقّق «حزب الله» ما يريده من عون، وهو تبرئة سلاحه من أية أهداف لبنانية داخلية، في حين طبّل إعلام عون، قبل حوالى ثلاثة شهور من اندلاع الحرب بين إسرائيل و«حزب الله» في تموز ٢٠٠٦، وسوّق مقولة إنه من خلال «وثيقة التفاهم» «قيّد مساحة الحزب في المناورة وطموحاته السياسية بشكل ملحوظ، وتحديدًا أُجبر الحزب على إعلان أهدافه بمعايير لبنانية [مزارع شبعا]، عوضًا عن الأهداف الإقليمية [القدس]»[٢٥٢]. وروّج عون أن التفاهم مع الحزب

---

٢٤٩ افتتحت سورية سفارة لها في بيروت في نهاية العام ٢٠٠٨، وروّجت أنها قامت بذلك استجابة لمطلب لبنان. لكن «قوى ١٤ آذار»، أخذت منذ ذلك الحين، وتحديدًا منذ اندلاع الثورة السورية، توجّه الاتهامات إلى تلك السفارة بأنها بؤرة استخبارات وقتل وخطف معارضين سوريّين لجأوا إلى لبنان.

٢٥٠ وصفت جريدة «**العهد**» الناطقة باسم «حزب الله» الجنرال عون أثناء أحداث الشرقية في العام ١٩٨٩ بعبارات نابية، وأنه متآمر مع العراقيّين ضدّ السوريّين، ويتلقى الأموال منهم. وتحدّثت مصادر الحزب عن أنّ عون حافظ على شيء من الاعتدال تجاه إسرائيل واحتلالها أجزاء من جنوب لبنان، وذلك عبر ضبّاط محيطين به أبرزهم المقدّم بول أشقر، ومدير المخابرات العميد عامر شهاب، حيث كان الاثنان على علاقة بأنطوان لحد. جريدة **العهد**، عدد ٢٤٨ و٢٤٩، ٣١ و٢٤ آذار ١٩٨٩.

٢٥١ حول «وثيقة التفاهم»، راجع: «عامان على التفاهم بين حزب الله وعون، والمتحمّسون له يؤكدون أهميته في السلم الأهلي». *AFP*، ٦ شباط ٢٠٠٨.
<http://afp.google.com/article/ALeqM5jfD1YiBiDZHR-ikpabp_jrAEiGZw> accessed 2 October 2012.

٢٥٢ هذا ما أبلغه عون إلى السيناتور الأميركي «كريستوفر دود» (Christopher Dodd) في لقاء بينهما بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٠٦. نقلاً عن: **وثائق ويكيليكس**، وثيقة: O6BEIRUT1238.
<http://radioliban.net/?p=4826> accessed 2 October 2012.

أسهم في إبعاد شبح حرب أهلية بين الشيعة والسنّة[٢٥٣]. وعندما زاد «حزب الله» من تسلُّحه بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، نفى عون للسفير الأميركي في لبنان، جيفري فيلتمان (Jeffrey Filtman)، أن يؤدّي هذا التسلح إلى حرب جديدة بين إسرائيل والحزب، لكنه -أي عون- أضاف أنه «لا يلُوم قوات الدفاع الإسرائيلية إذا ما وضعت خططًا جديدة لحرب ضدّ لبنان»[٢٥٤]. وبتجاهل لمقومات «ولاية الفقيه»، أكد عون للسفير الأميركي أن «حزب الله» تخلّى عن إقامة الدولة الإسلامية، وأنه لن يحارب إلى جانب إيران في حال وقعت الحرب بينها وبين إسرائيل[٢٥٥].

وفي ما بعد، تبنّى عون موقف الحزب القاضي بالإبقاء على سلاحه حتى انتهاء مكوّنات الصراع مع إسرائيل[٢٥٦]، وطالب المسيحيين بعدم الخوف من هذا السلاح، لأنه لن يُستخدم في الداخل. وعندما حصل عكس ذلك في أيار ٢٠٠٨، سوّغ ذلك عون بأن سلاح «حزب الله» استُدرج إلى الداخل من قِبل «الأكثرية» (الموالاة) التي استحقّت أن تتذوق طعم هذا السلاح[٢٥٧]. وتُرجم هذا التحالف في ما بعد بزيارة سياسية لِـ«التعارف والصداقة» غُلّفت بطابع ديني قام بها عون إلى إيران في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٨، وصرّح عون أنه لا يمانع في الحصول على السلاح والمال من «الجمهورية الإسلامية» بحجّة «تغطية السلاح والمال الذي يحصل عليه الفريق الآخر»[٢٥٨]. ومن المؤكد أن التحالف بين عون و«حزب الله» وزيارته إيران كانا يقوّيان مركز إيران ويزيدان تدخُّلها في لبنان، ويربطان قيادة سياسية مسيحية لبنانية بمحور إيران-سورية المُعادي للمحور الأميركي-الإسرائيلي.

❖

أدى «التفاهم» بين عون و«حزب الله» إلى تصاعد الصراع بين البطريرك صفير وميشال عون، والذي يعود إلى ليلة الخامس من تشرين الثاني من العام ١٩٨٩، عندما هاجمت

---

٢٥٣ **وثائق ويكيليكس**: وثيقة سرّية صادرة من السفارة الأميركية في لبنان بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٧ تحت رقم: BEIRUT383. نقلاً عن: جريدة **الجمهورية** (لبنان)، ٢٥ أيار ٢٠١١.

٢٥٤ **وثائق ويكيليكس**: وثيقة سرّية صادرة من السفارة الأميركية في لبنان بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٧ تحت رقم: BEIRUT383. نقلاً عن: جريدة **الجمهورية** (لبنان)، ٢٥ أيار ٢٠١١.

٢٥٥ **وثائق ويكيليكس**: وثيقة سرّية صادرة من السفارة الأميركية في لبنان بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٧ تحت رقم: BEIRUT383. نقلاً عن: جريدة **الجمهورية** (لبنان)، ٢٥ أيار ٢٠١١.

٢٥٦ راجع ص ٢٧٣-٢٧٥ من الفصل الثالث، حيث يجري الحديث عن الصراع المفتوح بين الحزب وإسرائيل، وتهديدات إيران بإزالة إسرائيل.

٢٥٧ تلفزيون **أم تي في**، نشرة الأخبار، ١٢ آذار ٢٠١١.

٢٥٨ جريدة **المستقبل**، ١٣ و١٤ تشرين الأول ٢٠٠٨.

جماهير عون الغاضبة الصرح البطريركي في بكركي، واعتدت على البطريرك لتأييده «اتفاق الطائف» وتشكيله سندًا له[٢٥٩]. وقد أيّدت «وثيقةُ التفاهم» بين عون و«حزب الله» كلّ ما كان رفضه صفير منذ العام ٢٠٠٠، وهو في الدرجة الأولى احتفاظ «حزب الله» بسلاحه. ورأى رأس الكنيسة المارونية ألّا مسوّغ لاحتفاظ الحزب بسلاحه ما دامت إسرائيل قد انسحبت من جنوب لبنان. لقد تركّزت مخاوف البطريرك صفير حول إمكان أن يستخدم الحزب سلاحه ويفرض إرادته على الدولة والمجتمع اللبنانيَّين ساعة يشاء، وكيفما يشاء، مُستمدًّا قوته من خلال تحالُفه مع سورية وإيران[٢٦٠].

لقد أمّن «التفاهم» لحزب الله، مع بدء خلافه مع قوى ١٤ آذار، وبخاصة مع «تيار المستقبل»، الانفتاح على شريحة كبيرة من المسيحيين، وضمان سكوتهم عن سلاحه. أمّا عون، فكان يحتاج إلى حليف للخروج من عُزلته التي ضربتها عليه «قوى ١٤ آذار»، وأدرك قوة الحزب على الأرض وفي السياسة اللبنانية، بخاصة بعد الدعم الذي حصل عليه من الحزب في انتخابات العام ٢٠٠٥. وسوّغ عون انفتاحه على سورية بأنها انسحبت من لبنان، آخِذًا بذلك موقفًا مُناوئًا لقوى ١٤ آذار التي اتهمته بالانتقال إلى المحور الإيراني-السوري. لكن الحقيقة أنّ «قوى ١٤ آذار» ما كانت تريد التحالف مع عون، ولا رؤيته مُتحالفًا مع «حزب الله»، بل أن يبقى معزولًا ضعيفًا، ولم تدرك أنّ عزله ونفيه كانا السبب وراء تصاعد شعبيته وسط المسيحيين بين الأعوام ١٩٨٨ و٢٠٠٥. لكن الأهم من هذا وذاك، أنّ عون و«حزب الله» أرادا حرمان «الأكثرية النيابية» لقوى ١٤ آذار من أكثرية الثُلثين اللازمة للتحكم بعجلة الدولة، في ضوء الاستحقاقات الداخلية والدولية. وكان عون يدرك مساعي «قوى ١٤ آذار» لإخراج لحّود، دستوريًّا، من قصر بعبدا. وكان الهدف الأخير يصبّ في مصلحته، وهو الذي يطمح إلى الرئاسة الأولى وينتظر الفرصة المناسبة التي يقرّرها هو بنفسه، وليس «الأكثرية»[٢٦١].

ج) لبنان المنقسم حول الخارج: قوتان، ومنطقان، وسلاح

ظهر الارتباط بين التأزم الإقليمي والاصطفافات الداخلية في لبنان بوضوح بعد الانتخابات النيابية في لبنان في حزيران ٢٠٠٥، حين انقسمت البلاد إلى كتلتين متنافستين: «قوى ٨ آذار» و«قوى ١٤ آذار»، وكلٌّ منهما له سندُه الإقليمي والدولي، حيث كان العنوان

---

٢٥٩ سنّو، **حرب لبنان**، مج١، ص٤٧٦-٤٧٧.

٢٦٠ نقولا ناصيف، «الفصل السادس-الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، مرجع سابق، **٩٩**، و**١٢٥**.

٢٦١ «لبنان... تاريخ من التكتلات: من دولة لبنان الكبير إلى تحالف عون-نصر الله»، مرجع سابق.

الأساس للخلافات يدور حول منطقين: منطق الدولة اللبنانية كمؤسّسة تمسك بقرارها وشعبها وجيشها، ومنطق «الدولة-المقاومة»، التي تحمل السلاح وتحتكر وحدها قرار السلم والحرب. وهو ما ظهر بوضوح في قيام «حزب الله» بخطف جُنديَّين إسرائيليين في تموز عام ٢٠٠٦ والتسبب بشنّ إسرائيل حربًا لا هوادة فيها على لبنان، كانت تخطط لها منذ ربيع العام ٢٠٠٦[٢٦٢].

ويتفرّع عن المنطقين المذكورين الخلاف حول آلية قيام الدولة اللبنانية «العادلة والقادرة»، حيث أصرّ «حزب الله» على حيازته السلاح حتى قيام تلك الدولة[٢٦٣]، في حين استبعد الفريق المناوئ لحزب الله قيام الدولة المنشودة في ظل سلاح يفرض نفسه على الحياتين السياسية والمجتمعية في لبنان. إن قيام الدولة اللبنانيّة القوية والقادرة، وفق الفريق الرافض لسلاح الحزب، يفترض أولًا وأخيرًا ألّا يكون ثمة دُويلة لِ «حزب الله» إلى جانبها. ومن سياق التطورات السياسية، بدا واضحًا ألّا نيّة لدى الجميع لقيام تلك الدولة. فكلُّ فريق أراد الدولة أن تكون دولته وحده، وعلى مقاس مصالحه. وما كان بالإمكان تجاوز الخلافات، خصوصًا أنها ارتبطت بملفات إقليمية.

وقد اعتبرت «قوى ١٤ آذار» أنّ سلاح «حزب الله» هو أداة لفرض الحزب هيمنته على الداخل اللبناني، وورقة إيرانية-سورية مسلّحة عابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط. وثبت ذلك بوضوح في ما بعد بمشاركة الحزب في ضرب الثورة السورية لصالح النظام، وأن استعادة الدولة اللبنانية سُلطتها وسيادتها على أرضها وشعبها لا تكون إلّا عبر حصر السلاح فيها. في المقابل، كان لحزب الله وجهة نظر مختلفة، إذ اعتبر أنّ إنشاء «المحكمة الدولية» التي ستنظر في اغتيال الرئيس الحريري، وتوسيع صلاحياتها، هو سَوطٌ أميركي-إسرائيلي مُوجّه إلى سورية وإليه بواسطة «عملاء واشنطن» في لبنان (قوى ١٤ آذار)، وأنّ الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان إلى نزع سلاحه، في حين تقف الدولة الأولى وراء كل الاضطرابات في المنطقة لتحقيق مشروعها في «الفوضى البنّاءة»، على الرغم من إعلان واشنطن استعدادها للقبول بالحزب قوةً سياسية في لبنان[٢٦٤]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنه مع تصاعُد الخلافات الداخلية حول التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، وبعد ذلك حول «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان»، اتهمت «قوى ١٤ آذار» حزب

---

٢٦٢ راجع الفصل الثالث ص٢٩٠.

٢٦٣ جريدة **المستقبل**، ٢٣ أيلول ٢٠٠٦.

٢٦٤ *Reuters*, March 11, 2005.

الله بأنه بوساطة سلاحه، فرض اعتصامًا لسنةٍ ونصف السنة في الوسط التجاري من بيروت، وبواسطة هذا السلاح أيضًا «اجتاح» بيروت في أيار ٢٠٠٨، وفرض معادلة جديدة في لبنان. وفي المقابل، اتهمت «قوى ٨ آذار» الولايات المتحدة الأميركية بأنها نصّبت حكومة السنيورة المُوالية للمحور الأميركي-السعودي، بهدف إضعاف حلفاء سورية في لبنان وعزل «حزب الله». لكن الحزب تمكن من الصمود في وجه محاولات إضعافه، مُستفيدًا إلى أقصى حدّ من سلاحه، ومن «تفاهُمه» مع عون، بينما تصلّبت إيران في ملفّها النووي، وأمسكت بيد سورية لإخراجها من عُزلتها.

- **خروج سورية من عزلتها: «المايسترو الإيراني-السوري»**

عالجنا في الفصل الثاني كيف أنّ الولايات المتحدة عاقبت سورية على سياستها تجاه العراق وملفات المنطقة بإخراجها من لبنان، بسبب عدم إذعانها للقرار **١٥٥٩**[٢٦٥]. وفي الفصل الثالث، تطرّقنا بإيجاز إلى عزلة سورية العربية والدولية عقب اغتيال الحريري، وكيف أنّ سورية ربطت نفسها منذ ذلك الحين بإيران على الصعيد الإقليمي، وبحزب الله على الصعيد اللبناني[٢٦٦].

وهناك عواملُ عدةٌ أسهمت في خروج سورية من عزلتها الإقليمية والدولية، ومنها[٢٦٧]:

- فشل سياسة الولايات المتحدة في تحقيق مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، بعد وقوع العراق وفلسطين على التوالي في أحضان «الإرهابيّين» والأصوليين الإسلاميين.
- فشل الولايات المتحدة في إدارة الأوضاع في لبنان بشكل يسمح لها بتحجيم المعارضة لحكومة السنيورة، وبخاصة «حزب الله».
- فشل «خارطة الطريق» للسلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليين.
- تراجُع حركة المعارضة السورية في الخارج ضدّ النظام السوري، بعدما أحرجتها السياسة الأميركية في العراق والمنطقة.
- شعور دول الاعتدال العربية بالإحراج من جرّاء سياسة الولايات المتحدة في لبنان، حيث أصبحت أقلّ قدرةً على ممارسة الضغط على سورية نيابة عن واشنطن.

---

٢٦٥ راجع ص ٤١٠-٤١١.

٢٦٦ راجع الفصل الثالث، ص ٣٠٩-٣١٢.

٢٦٧ إيتامار رابينوفيتش، «التسوية مع إيران أم مع سوريا»؟ نقلاً عن **هآرتس**، ترجمة رنده حيدر، جريدة **النهار**، **٢٥** تشرين الثاني ٢٠٠٦.

- صمود «حزب الله» و«حماس» أمام آلة الحرب الإسرائيلية، ما قوّى من الدورَين الإيراني والسوري في المنطقة ولبنان[٢٦٨].
- احتفاظ النظام السوري بنفوذ استخباراتي وسياسي واسعَين في لبنان فاق وجوده العسكري المباشر، حيث ارتبطت مصالح أتباعه به، سواء أكانت داخل لبنان أم خارجه[٢٦٩].

وبتوقيع سورية وإيران على المعاهدة الدفاعية بينهما في حَزيران عام ٢٠٠٦، ثم على بروتوكولات للتعاون العسكري في السنوات التالية، انتقلت العلاقات بين دمشق وطهران من تبادل المصالح إلى التحالف، الذي كان يحقق لسورية ثلاثة أهداف رئيسة[٢٧٠]:

١. حماية أمنها المُهدّد، سواء من جهة العراق الذي تُرابط فيه القوات الأميركية، أو من جهة لبنان الذي أُجبرت على الخروج منه.
٢. منع لبنان من أن يصبح بلدًا مُعاديًا لها، من خلال إمساك «حزب الله» به.
٣. الحصول على دعم اقتصادي ومالي وعسكري إيراني.

وقد أسهم الحِلف المذكور في ظهور «مايسترو إيراني-سوري»، لا يناهض الأميركي العاجز ومشروعه في العراق فحسب، بل يلاحقه على مساحة المنطقة، من الخليج إلى فلسطين، وكل ذلك بالتزامن مع الصراع الأميركي-الإيراني حول مستقبل إيران النفطي والغازي، وما هو متوقع منه في بحر قزوين، ومدّ أنابيب النفط، فضلًا عن مساعي طهران لامتلاك التكنولوجيا النووية، وربما القدرة العسكرية النووية، وبالتالي تأدية دور رئيسٍ في الشرق الأوسط وحماية نظامها[٢٧١].

وكانت منطلقات «المايسترو» الإيراني في المنطقة هي المُفاعل النووي الإيراني والإصرار عليه في وجه الضغوط الأميركية والأوروبية، والوصول إلى قلب الشرق الأوسط عبر لبنان، ودعم «حزب الله» وتسليحه، وأن تكون القضية الفلسطينية رأس حربته الدعائية في المشروع المذكور. أما المنطلقات السورية، فتمثلت في إعادة إحياء أتباعها في لبنان خلف «حزب الله» لإسقاط حكومة السنيورة، وتعطيل التحقيق الدولي بملف اغتيال الحريري، والإمساك بالملف الفلسطيني، عبر «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وقياداتها التي اتخذت من دمشق مقرًّا لها. وكان الهدف من وراء تسخين كل هذه الملفات، إلى جانب عمليات

---

٢٦٨ سركيس نعوم، «هل صحّت حسابات بشار الأسد؟»، جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠٠٦.

٢٦٩ **مجموعة الأزمات الدولية** ICG. «سورية في ظل بشار الأسد: التحدّيات السياسية الخارجية» مرجع سابق.

٢٧٠ شفيق شقير، «العلاقات السورية الإيرانية... من تبادل المصالح إلى تحالف»، موقع: قناة **الجزيرة**، ١٤ شباط ٢٠٠٧. وقارن بالفصل الثالث.

٢٧١ سنّو، «العراق وفلسطين ولبنان. فوضى بنّاءة مضادّة؟»، جريدة **المستقبل**، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٧.

الاغتيال المُبرمجة لقيادات ١٤ آذار، أن تقوم الولايات المتحدة بإعادة فتح الحوار مع دمشق، وفي الوقت نفسه، عودة سورية إلى المفاوضات مع إسرائيل عبر الراعي التركي، والتي تعرقلها واشنطن وترفضها إسرائيل. وقد اعتقد النظام السوري أنه كلما أكثر من الحديث عن السلام مع إسرائيل، ازداد تقرُّبه من واشنطن، ما قد يُخرجه من عزلته. وذُكر أنّ إحدى لجان الأزمات في الولايات المتحدة (هاملتون-بيكرHamilton-Backer)، اقترحت التفاوض مع سورية وحثّها على استخدام نفوذها في العراق للحدّ من الإرهاب هناك، حتى ولو كان الثمن الذي تريده دمشق لقاء ذلك هو إعادة إطلاق يدها في لبنان[٢٧٢]. إلا أن الإدارة الأميركية لم تأخذ بهذا الاقتراح، فقد كانت تريد بالفعل أن يستخدم النظام السوري نفوذه لمنع تسلُّل الإرهابيين إلى جاره العراق، لكنْ من دون أن يقطف ثمن ذلك.

كما اعتبرت الحكومة البريطانية في رسالةٍ شفوية لها نقلها إلى دمشق مستشار رئيس الوزراء البريطاني نايغل شاينولد (Nigel Cheinold) في خريف العام ٢٠٠٦، أنّ لبنان هو أحد المعايير الرئيسة للحكم على سلوك سورية، وعلى مدى استعدادها للاستجابة للمطالب الغربية[٢٧٣]، وهذا ما أبلغه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للأسد، في ما بعد، خلال زيارته إلى دمشق في مطلع أيلول ٢٠٠٩[٢٧٤].

- لبنان وصراع المِحورَين الإقليميّين: «محوران» داخليان وهُويّتان

وجدت كلٌّ من القوتين المتنافستين والمُتباعدتين في لبنان سندها أو مُوجّهها في محور إقليمي-دولي. وفي سابقة انقسامٍ لا مثيل له في تاريخ لبنان السياسي المعاصر، أصبح مَن ينتقد دور سورية السابق في لبنان، أو من يُطالِب بنزع سلاح «حزب الله»، ويتلقّى الفتات من السلاح الأميركي للجيش اللبناني، هو في المحور الأميركي-الإسرائيلي، وصولًا إلى نعتِه بالخيانة[٢٧٥]، ومَن يتقبّل المساعدات من المملكة العربية السعودية من أجل برامج التنمية وإعادة الإعمار، هو في المحور السعودي المتعاون مع الأميركي، ومن يحصل على الدعم المالي والعسكري الإيراني، بحجّة تحرير جنوب لبنان، عبر المقاومة المسلّحة ومواصلة

---

٢٧٢ James A. Baker et al., The Iraq Study Group Report (New York 2006). بيتر هارتلينغ، «مقاربة عملية لإشراك سورية في استقرار المنطقة»، جريدة **الحياة**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٢٧٣ ساطع نور الدين، «التقاطع»، جريدة **السفير**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٢٧٤ السفارة الفرنسية في باريس: قراءة الإليزيه لزيارة ساركوزي إلى دمشق في الثالث والرابع من سبتمبر/ أيلول. رقم ٠٨ باريس ١٧٠٣، تاريخ ٩ أيلول ٢٠٠٩. **وثائق ويكيليكس الكاملة**، إعداد مريم البسام، رقم ١: لبنان وإسرائيل، بيروت ٢٠١١، ص١٦-٢١.

٢٧٥ حَكَم البابا، «لبنان: ثقافة التخوين»، جريدة **القدس العربي** (لندن)، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

الصراع مع إسرائيل، هو في المحور الإيراني-السوري[٢٧٦]. والواقع أنّ المحور الأخير بدا أكثر ثباتًا في مواجهة المحور الأميركي، خصوصًا أنّ إيران قرَنت مصالحها السياسية بأيديولوجية إسلامية، واستخدمت مقولة القضاء على إسرائيل وتحرير فلسطين، والقدس تحديدًا، في خطابها الدعائي-التعبوي في العالمين العربي والإسلامي. وفي المقابل، كانت أنظمة الاعتدال العربية تلهث وراء الولايات المتحدة الأميركية، المتورّطة في العراق وأفغانستان، من أجل إيجاد حلّ سِلمي للقضية الفلسطينية، هو أشدُّ سوءًا من «كمب ديفيد»، ولا يُحقق للفلسطينيّين حتى بعضًا من طموحاتهم الوطنية، في ضوء استمرار سياسة إسرائيل الاستيطانية في قضم الضفة الغربية والقدس الشرقية[٢٧٧]، ولا ننسى نوايا الدولة العبرية في التخلص من فلسطينيّي ١٩٤٨، لتحويل فلسطين إلى دولة لليهود فقط[٢٧٨].

وهكذا، ظهر أنّ الصراع الإقليمي بين المِحورين على الساحة اللبنانية هو بين هُويتين ببُعدَين مذهبيَّين: هُويّة لبنانية باتت، منذ اغتيال الحريري وقيام تجمُّع «قوى ١٤ آذار» السيادي الواسع من المسلمين السُنّة والدروز والمسيحيّين، تحمل شُحنتَها العُروبية المنفتحة على الغرب، وهُوية إسلامية شيعية تحمل شحنتها الفارسية ومُنفتحة على «ولاية الفقيه»، يرفعها «حزب الله» والشيعة المُنضوون تحت قيادته، وقوى إسلامية أصولية. ولم يجد السوريون حرجًا في أن يستظلّوا تحت لواء إيران، رغم شعارات العُروبة والقومية العربية الكاذبة التي كانوا يرفعونها في كل مناسبة.

ومثلما أصبح لبنان، بنظر إيران، من متطلبات الصراع من أجل دَحْر الأميركيين وإلحاق الهزيمة بإسرائيل، وأقوالُ خامنئي وأحمدي نجاد وقياديّين إيرانيين آخرين واضحةٌ في هذا المجال[٢٧٩]، فكذلك الحال، اعتبرت واشنطن أنّ لبنان ساحة للضغط فيها على الحلف الإيراني-السوري، والحصول منه على تنازلات في ملفات شرق أوسطية. من هنا، أصبح لبنان ساحة لتبادل الرسائل بين المِحورَين الإقليميين المتنافسين، وسط انقسام اللبنانيين. وقد أدّى بروز إيران الإسلامية وتطلُّعها إلى ممارسة دور إقليمي مهيمن، إلى جعل «ولاية

---

٢٧٦ Abdel-Raouf Sinno, 'Steht der Libanon vor dem Zusammenbruch?', Karl Pinggéra (ed.) «*... so soll der Libanon fruchtbares Land werden. Christen im Libanon - Probleme und Perspektiven*», Evangelische Akademie Hofgeismar (Hofgeismar 2007), 29-30.

٢٧٧ حسن حنفي، «الاعتدال والممانعة ... سقوط الأساطير»، جريدة **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٨ آب ٢٠١١.

٢٧٨ نبيل الرملاوي، «إسرائيل دولة لليهود تكريس لعنصرية الدولة وإعلان لانتهاكها الشرعية الدولية»، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)**.
<www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=107365> accessed 2 October 2012.

٢٧٩ Sinno, 'Der Libanonkrieg 1975-1990', 5.

الفقيه» مشروعًا سياسيًّا يقوم على التحالف مع النظام السوري، ويمتدّ من الخليج، عبر العراق وسورية، إلى لبنان وفلسطين على شكل «قوس شيعي» يُخلّ بالتوازن القائم بين السنّة والشيعة في المنطقة، على حدّ تعبير ملك الأردن عبد الله الثاني[٢٨٠].

على هذا النحو انقسم لبنان والمنطقة بعد اغتيال الحريري إلى مِحورين يُبرزهما الجدول رقم (١٥)، ولكلٍّ منهما أهدافُه ومصالحه:

١. المحور الأميركي-الإسرائيلي، ومعه بعض دول الاعتدال العربية وبعضٌ من «قوى ١٤ آذار-كما جاء في أدبيات «حزب الله»-ويُعبّر عن نفسه برفض إيران نووية وقطب إقليمي، ويُطالب بنزع سلاح «حزب الله»، وبفرض تسويةٍ سلمية للقضية الفلسطينية وفق سياسة إسرائيل ومصالحها.

٢. المحور الإيراني-السوري، ومعه «حماس» و«حزب الله» و«الجهاد الإسلامي» و«المعارضة اللبنانية»، تحت مسمّى «محور المُمانعة والمقاومة»، الذي يشنّ «فوضى بنّاءة مُضادّة» لإجهاض المشروع الأميركي-الإسرائيلي في المنطقة عبر المقاومة المسلّحة[٢٨١]. حتى إن إنشاء «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان»، أضحى بنظر هذا المحور مُسيَّسًا وتدخُّلًا دوليًّا سافرًا، وقراراتها الظنّية المُتوقّعة مجال خلافٍ داخلي في لبنان، مرورًا بوجوب مناهضة إسرائيل، والاعتراف بشرعية سلاح «حزب الله»، والسلاح الفلسطيني في المخيمات وخارجها، وانتهاءً بموضوع كيفية قيام الدولة اللبنانية القوية والقادرة والعادلة.

---

٢٨٠ جريدة **الحياة**، ٩ كانون الأول ٢٠٠٤. راجع ردود الفعل السلبية على تصريح العاهل الأردني في: جريدة الشرق الأوسط، ١١ كانون ٢٠٠٤. و«الهلال الشيعي» هو مصطلح سياسي قصد منه الملك عبد الله الثاني إظهار تخوُّفه من وصول حكومة عراقية إلى السلطة في بغداد مُوالية لإيران بعد انهيار الحكم السنّي هناك، وأن يتحالف العراق مع سورية لإنشاء «هلال» يخضع لنفوذ إيران الشيعية ويمتدّ إلى لبنان. وفي مقابل الحديث عن «هلال شيعي»، جرى الحديث عن «مثلث سنّي» يضمّ السعودية ومصر وتركيا، وذلك بعدما خرجت سورية من «المثلث العربي» مع الرياض والقاهرة، وبعدما رفض «الاتحاد الأوروبي» ضمّ تركيا إليه. فأخذت تركيا تقوّي علاقاتها بالعالم الإسلامي. عمرو نبيل، «المثلث السنّي والهلال الشيعي!»، موقع **مفكرة الإسلام**، ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
<www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2009/10/18/88870.html> accessed 2 October 2012.

وقد دفع «الربيع العربي» تركيا إلى واجهة الأحداث، فاستثمرته اقتصاديًّا وفي مواقف إيجابية تجاه العالم الإسلامي والدول العربية والقوى العربية الفاعلة غير الرسمية، كحزب الله وحماس وغيرهما. ووقفت تركيا ضد الحصار الإسرائيلي على غزة، وإلى جانب الثورة السورية منذ اندلاعها في آذار ٢٠١٠. محمد عبد القادر، «تركيا وثورات «الربيع العربي»»، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**.
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86> accessed 2 October 2012.

٢٨١ عبد الرؤوف سنّو، «العراق وفلسطين ولبنان. «فوضى بنّاءة» مضادّة؟»، مرجع سابق، وقارن بـ: سنّو، «العراق وفلسطين ولبنان: قراءة في سياسة المحورين»، جريدة **النهار**، ١٢ شباط ٢٠٠٧.

جدول (١٥): أهداف كلٍّ من المحور الأميركي-الإسرائيلي، ومحور «الممانعة»

المحور الأميركي - الإسرائيلي	محور «الممانعة» (إيران وملحقاتها)
منع إيران من امتلاك الأسلحة النووية والمتطورة وتحجيم دورها في الشرق الأوسط.	حقّ إيران في أن تكون دولة إقليمية كبيرة، وأن يكون لها برنامجها النووي السلمي.
إخراج سورية من الحلف مع إيران، ودفعها إلى التعاون في ملفات المنطقة، وبخاصة في العراق ولبنان وفلسطين.	تعزيز التحالف بين إيران وسورية، وبينهما وبين الحركات الإسلامية في المنطقة، واعتبار سلاحها شرعيًّا، وإبقاء الصراع العربي-الإسرائيلي مفتوحًا.
تجريد المنظّمات الجهادية من السلاح، ووضع تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيّين (السلطة) وفق مصالح الدولة الأولى.	التصدّي للمشروع الإسرائيلي-الأميركي لتحقيق السلام، وفق رؤى المحور الأميركي وقوى الاعتدال العربية، وإضعاف الدور السعودي في لبنان والمنطقة.
دعم «قوى ١٤ آذار»، ومنع إيران وسورية، وكذلك «حزب الله»، من فرض نفوذهم على لبنان.	دعم «حزب الله» وحلفائه، وجعل لبنان مركزًا للتصدّي للمحور الأميركي-الإسرائيلي، ووصف «قوى ١٤ آذار» بـ«العمالة» و«الخيانة».
نشر الديمقراطية في المنطقة وفق المشروع الأميركي.	مناهضة المشاريع الأميركية العسكرية والسياسية على مساحة المنطقة.
الإصرار على المحكمة الدولية كأساس لتحقيق العدالة في لبنان، ووقف مسلسل الإجرام وعودة الدولة.	التصدّي بالوسائل كافةً للمحكمة الدولية حول لبنان، واعتبارها مشبوهةً وتُنفّذ أجنداتٍ خارجية.
نزع سلاح «حزب الله»، وإضعافه سياسيًّا ووطنيًّا، والتشهير به وبتحالُفه مع سورية وبتبعيّته لولاية الفقيه.	الإبقاء على سلاح «حزب الله»، ما دام أنّ هناك احتلالًا لأراضٍ عربية.

- سلاح «حزب الله» وأبعاده الإقليمية: في قلب الأزمة اللبنانية-حتى ٢٠٠٨

شكل نزع سلاح «حزب الله» هدفًا أميركيًّا-إسرائيليًّا، لإخراجه من معادلة الشرق الأوسط، وتأمين فرض الحلّ الإسرائيلي في المنطقة. وكان السعوديون يرون ألّا استقرار في لبنان ولا قيام دولة فيه بعيدةٍ عن نفوذ إيران وسورية، من دون نزع هذا السلاح. وعلى ذمّة «ويكيليكس»، فقد اقترح السعوديون على واشنطن، بعد الحرب الإسرائيلية

على لبنان في العام ٢٠٠٦، تشكيل قوة عربية مدعومةٍ منها ومن حِلف الأطلسي ومن قوات «اليونيفيل» العاملة في لبنان، من أجل إبعاد «حزب الله إلى الأبد عن لبنان»[٢٨٢]. والواقع أنّ هذا الاقتراح كان مُستبعَدًا، إذ إنّ الأميركيين تعلّموا دروسًا من جرّاء ما تعرّضت له قواتهم والوحدات الفرنسية، التي جاءت لدعم نظام أمين الجميّل خلال العامين ١٩٨٣ و١٩٨٤، على أيدي تنظيمات تابعة لإيران[٢٨٣].

لم يكن سلاح «حزب الله» هو الشغل الشاغل للمعنيّين على المستويين الدولي والإقليمي فحسب، بل على المستوى الداخلي اللبناني كذلك، حيث أدخل هذا السلاح اللبنانيين، قوى سياسيةً وطوائفَ ومذاهب و«شوارع»، في جدالٍ متواصل حول دور لبنان في الصراع ضدّ إسرائيل. فرأى «حزب الله» ومُؤيّدُوه أنّ النضال ضدّ الكيان الصهيوني لا ينتهي باستعادة لبنان أراضيَه المُحتلّة كاملةً، بل بعودة كل حقوق العرب، وربما أبعد من ذلك[٢٨٤]. هذا الخطاب وغيره، انسجم مع تصريحاتٍ إيرانية بإزالة دولة إسرائيل من الوجود، في حال فكّرت بالهجوم على إيران[٢٨٥]، وهو ما كشف عن ذلك الارتباط الحميم بين مصالح إيران القومية، وبين تسخين الأوضاع في لبنان، واستخدام الورقة الفلسطينية ضدّ الأميركيّين والإسرائيليين. من هنا، فقد تباينت المواقف في لبنان، وتوزّعت على وِجهتَي نظرٍ كُبريَين: «قوى ٨ آذار» التي تعتبر ألّا فكّ ارتباطٍ بين لبنان وبين الصراع العربي-الإسرائيلي، و«قوى ١٤ آذار» التي لا ترى أصلًا فائدة من الحرب ضدّ إسرائيل، وتعتقد-عن حقّ-أنّ لبنان لا يمكنه أن يكون جبهة الصراع الوحيدة مع إسرائيل، في ضوء سُكون الجبهة السورية، ومُعاهدتَي السلام بين كلٍّ من مصر والأردن مع إسرائيل، والتطبيع بين بعض الدول العربية وبين الدولة العِبرية.

❖

---

٢٨٢ نقلاً عن: **وثائق ويكيليس الكاملة**، إعداد مريم البسام، رقم ١، لبنان وإسرائيل، ص١٣-١٥.

٢٨٣ أدى التفجيران الانتحاريان لمقرّي المارينز الأميركيّين والمظلّيين الفرنسيين قرب «مطار بيروت الدولي» في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ إلى مقتل ٢٩٩ من الجنود. واشتبه أنّ إيران و«حزب الله» كانا يقفان وراء الهجومين. لكن الحزب نفى ذلك. عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكك الدولة وتصدّع المجتمع**، مج ١: مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية، بيروت ٢٠٠٨، ص٣٦١-٣٦٢.

٢٨٤ خطاب السيد حسن نصر الله بمناسبة حلول شهر رمضان في أيلول ٢٠٠٨، حين قال: «حتى ولو أعادت مزارع شبعا للسيادة اللبنانية، سيبقى سلاح المقاومة مرفوعًا أمام تهديدات الكيان الصهيوني». <www.alarab.net/Article/83210> accessed 2 October 2012.

٢٨٥ جريدة الشرق الأوسط، ٢٢ شباط ٢٠٠٦، وموقع: **ميدل إيست أونلاين** <www.middle-east-online.com/?id=111418> accessed 2 October 2012.

وفي أجواء الشرخ بين اللبنانيين واشتداد الصراع في المنطقة، من العراق إلى فلسطين، تعرّض لبنان إلى سلسلة من الأحداث الداخلية، رأى فيها الكثير من اللبنانيّين أصابع الخارج:

١. اغتيال قيادات من «قوى ١٤ آذار»، حيث وُجّهت الاتهامات إلى سورية بضلوع عُملائها فيها[٢٨٦].
٢. استقالة الوزراء الشيعة من حكومة السنيورة في تشرين الثاني ٢٠٠٦، بسبب الخلاف حول النظام الأساسي للمحكمة الدولية التي ستنظر في اغتيال الحريري. وقد رأت «قوى ٨ آذار» في المحكمة الدولية سيفًا مسلّطًا على سورية لحَرفِها عن سياستها إزاء فلسطين والعراق[٢٨٧].
٣. اعتبار «قوى ٨ آذار»، ومعها رئيس الجمهورية إميل لحّود، أنّ حكومة السنيورة، في ضوء استقالة الوزراء الشيعة، أضحت غير شرعية، وفق ما ورد في مطلع الدستور اللبناني الذي يذكُر أنْ «لا شرعية لأي سلطةٍ تُناقض ميثاق العيش المشترك»[٢٨٨]. وفي المقابل، رأت «الأكثرية» في إميل لحّود رئيسًا غير شرعي، قاطعه الأميركيون والأوروبيون وبعض الدول العربية.
٤. تحوّل فؤاد السنيورة، في ضوء استقالة الوزراء الشيعة وانتهاء ولاية الرئيس إميل لحّود، إلى ما يشبه «رئيس جمهوريةٍ» غير منتخب. وهو ما ولّد شعورًا لدى الشارع المسيحي-الماروني تحديدًا-بأنّ صلاحيات رئيس الجمهورية باتت في أيدي السُنّة، وحتى بكركي تعرّضت إلى النقد، بسبب استقبالها السنيورة في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧.
٥. إقفال أبواب المجلس النيابي من قِبل رئيسه نبيه برّي، كنوع من «الاعتصام البرلماني»، المُواكب لاعتصام «حزب الله» وحلفائه في الوسط التجاري. وعلى

---

٢٨٦ «المشهد السياسي اللبناني: انتهاء مرحلة وبداية أخرى»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٠/١/١٨.
<www.aljazeera.net/NR/exeres/58128D86-E107-4826-8900-AE9238410394.htm> accessed 2 October 2012.

٢٨٧ «المشهد السياسي اللبناني: انتهاء مرحلة وبداية أخرى».

٢٨٨ «الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته». مقدّمة الدستور المعدّلة بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١ أيلول ١٩٩٠.
<www.presidency.gov.lb/Arabic/LebaneseSystem/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf> accessed 2 October 2012.

ذمّة وثائق «ويكيليكس»، فإنّ برّي كان يتلقى مبلغ ٤٠٠ مليون دولار شهريًّا من إيران لقاء تبعيّته لحزب الله[٢٨٩].

٦. اعتصام «المعارضة اللبنانية» في الوسط التجاري من بيروت، الذي استمرّ عامًا ونصف العام تقريبًا، ومحاصرة حكومة السنيورة بمقرّها هناك، فبدا لبنان على وشك التفسُّخ بتعطُّل الحكومة، والمجلس النيابي، ومقاطعة رئيس الجمهورية بشكل لم يسبق له مثيل، ثم انتهاء ولايته الدستورية. وكانت هناك اتهامات لإيران وسورية بأنها تقفان وراء الاعتصام. ولم يُخفّف من حدّة الاعتصام (عدم اجتياح السراي الحكومية)، سوى زيارة وفد من «حزب الله» إلى الرياض في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ لِـ «درء الفتنة السنّية-الشيعية، والتفاهم السعودي-الإيراني المرحلي حول «ضرورة حلّ الوضع المتأزّم في لبنان في أقرب وقت ممكن»، وذلك إثر زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلى السعودية في ٣ آذار من العام نفسه[٢٩٠].

٧. فشل «قوى ١٤ آذار» في تنفيذ تهديداتها بإنهاء رئاسة إميل لحّود في الشارع، وانتخاب رئيس للجمهورية خلفًا له بأكثرية «النصف زائدًا واحدًا»، بسبب معارضة البطريرك صفير، باعتبار أنّ رئيسًا لا يملك أكثرية الثلثين، قد لا يكون في مقدوره أن يحكُم؛ لأن نصف اللبنانيين قد يكونون ضدّه[٢٩١].

٨. معارك نهر البارد في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ بين الجيش اللبناني وعناصرَ متطرّفةٍ من «فتح الإسلام»، التي تسلّلت من سورية إلى مخيم نهر البارد في شمال لبنان منذ خريف العام ٢٠٠٦، وأنشأت تنظيمًا مسلّحًا بعتادٍ ثقيل في داخله وعلى أطرافه، من أجل استهداف المنظومة الأمنية في لبنان بالتفجيرات لغايات سياسية[٢٩٢]. وقيل إنّ المخابرات السورية كانت وراءها (شاكر العبسي)[٢٩٣].

---

٢٨٩ هذا ما أكده المحلّل السياسي محمد عبيد لأحد المسؤولين الاقتصاديّين في السفارة الأميركية في عوكر. «**ويكيليكس**: «نبيه برّي يتلقى من إيران ٤٠٠ ألف دولار شهريًّا وثروته مليارا دولار». وثيقة رقم: 06BEIRUT1090، تاريخ ٣ أيلول ٢٠١١.
<http://sh22y.com/vb/t239383.html> accessed 2 October 2012.

٢٩٠ منير الحافي، **السعودية للبنان: قلوب وسواعد**، ٢٠٠٨، لا م، ص١٩٧، و٢١١.

٢٩١ «بعد رفض بكركي العودة إلى قانون الستين، هل يكون لها موقف من قانون بديل؟»، جريدة **النهار** ٦ تشرين الأول ٢٠١٢.

٢٩٢ ياسين سويد، **مرايا الأحوال. أبحاث في أحوال البلاد والعباد**، لا م، ٢٠١٢، ص٧٨.

٢٩٣ تصريح ريبال رفعت الأسد، رئيس «منظمة الديمقراطية والحرية» العلَوية المعارضة لبشار الأسد إلى جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠١٢. وقال المحلل الأميركي مارك بيري (Mark Perry) في مقال له في مجلة

٩. «اجتياح» بيروت[٢٩٤] من قِبل «حزب الله» في السابع والثامن من أيار ٢٠٠٨، ردًّا على قرار الحكومة اللبنانية نقل رئيس جهاز أمن المطار العميد وفيق شقير من مركزه[٢٩٥]، ووقف العمل بشبكة اتصالات «حزب الله» الهاتفية، التي رأى وزير الاتصالات آنذاك مروان حمادة، أنها «تخلُق موقعًا إيرانيًّا مهمًّا، مرورًا بسورية»، وأنها تُشكل بالنسبة إلى الحزب «الخطوة النهائية التي تسبق إنشاء دُويلته»[٢٩٦]. والواقع أنّ عدم تدخُّل الجيش اللبناني يومئذ لمنع المعارضة من تنفيذ مخطّطاتها، وعدم تمكُّن مؤيدي «تيار المستقبل» من التصدّي للمهاجمين، أشعر السنّة بالمهانة والمذلّة وبضرورة التسلّح، وبخاصة في شمال لبنان[٢٩٧]. وقد انتقد بعضهم «حزب الله»، وأطلق على ما قام به تسمية «الانقلاب العسكري». كما وصف رجال دينٍ من طرابلس ما حصل للطائفة السنّية بِـ«النكسة»، بينما شبّه مفتي الجمهورية اللبنانية محمد رشيد قباني الحزب بأنه «قوة احتلال». أمّا «تيار المستقبل» الذي لم يُدافع عن بيروت بجدارة، فقد تعرّض إلى انتقادات شديدة من قِبل مُؤيّديه. ورأى البعض أنّ سلاح «حزب الله» قد أصبح فئويًّا بيد الطائفة الشيعية، من أجل تحقيق مصالحها وبذريعة الدفاع عن الوطن[٢٩٨]. في المقابل،

«فورين بوليسي» (Foreign Policy) إن «حزب الله» كان يعلم أن الأسد هو من أرسل فتح الإسلام إلى مخيم نهر البارد لزعزعة استقرار الحكومة اللبنانية، وأنّ الحزب كان منزعجًا من ذلك. «حزب الله يعرف من اغتال مغنية... ويعرف من أرسل فتح الإسلام إلى لبنان»، جريدة **النهار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٣.

٢٩٤ هو التسمية التي أطلقتها «قوى ١٤ آذار» على العملية التي قام بها «حزب الله».

٢٩٥ على خلفية سماحه لحزب الله بتركيب كاميرات مراقبة موجهة نحو المدرج ١٧ في المطار المخصص للمسؤولين اللبنانيين.

International Crisis Group, 'Lebanon: Hizbollah's Weapons Turn Inward', 3.

٢٩٦ حاول حمادة تحريض المجتمع الدولي ضد شبكة الاتصالات، وزود الرئيس الفرنسي ساركوزي بنسخ عن خارطاتها، بينما أرسل الحريري طائرة خاصة نقلتها إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز وإلى رئيس المخابرات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز بملف مشابه. مقابلة بين مروان حمادة والقائمة بالأعمال الأميركية في بيروت ميشيل سيسون، **وثائق ويكيليكس**، إعداد مريم البسام، بيروت ١٤ نيسان ٢٠٠٨، رقم ١: لبنان وإسرائيل، ص٢٨،

Wikileaks, 'Hamadeh to Sison: «As Soon as he received the Telecom Maps, he sent copies of them to Saudi Head of Intel, Muqrin bin Abdul Aziz...»', 11 April 2008 <http://exciledpalestiniane.wordpress.com/2011/05/10/wikileaks-hamadeh-to-sison-as-soon-as-he-received-the-telecom-maps-he-sent-copies-of-them-to-saudi-head-of-intel-muqrin-bin-abdul-aziz/> accessed 24 April 2013.

٢٩٧ International Crisis Group, 'Lebanon: Hizbollah's Weapons Turns Inward', 7-8.

٢٩٨ Ibid., 204.

طالب باحث أكاديمي-عسكري بإبعاد خطر هذه «المقاومة» عن بيروت وسائر المناطق اللبنانية، وقال إنّ اللبنانيّين يحمون المقاومة بأهداب عيونهم وشغاف قلوبهم «متى كانت مقاومةً وطنية لا إسلامية ولا مذهبية»[٢٩٩]. أمّا ميشال عون، فقد عمِل على تغطية سلاح «حزب الله»، وطالب المسيحيّين بالتضامن مع «حزب الله» بوصفه «حزبًا وطنيًّا أصيلًا»، وليس «ميليشيا شيعية». كما برّر أحد مؤيّدي عون ما قام به الحزب في أيار ٢٠٠٨ بأنه لمنع وقوع لبنان تحت سيطرة الجماعات السنّية المُوالية للسعودية، بعدما روّجت شائعات بأنّ «تيار المستقبل» يريد أسلمة لبنان[٣٠٠]. في المقابل، قال أحد قادة التيار العوني: «كلما ازداد حزب الله راديكاليةً، ازداد تضرُّرنا نحن»[٣٠١]، في إشارة إلى أنّ مؤيّدي عون من المسيحيّين لا يوافقون على سلاح غير سلاح الشرعية اللبنانية. ومع ذلك، اعتُبر «اجتياح بيروت» رسالةً قوية إلى المحور الأميركي-الإسرائيلي من المحور الإيراني-السوري بأنه قادر على قلب الحسابات في المنطقة عبر لبنان[٣٠٢].

١٠. فشل «قوى ١٤ آذار» في استجلاب الأميركيين للتدخل في الأزمة اللبنانية، ومنع النظام السوري من التدخل في لبنان. فقد طالب سعد الحريري الأميركيين بأن يُرسلوا مقاتلاتهم فوق دمشق ترهيبًا للنظام، وأن ينشُروا قِطعهم البحرية مقابل المياه السورية، في حين انتظر جنبلاط تدخُّل السفينة الحربية «يو أس أس كول» (USS Cole) الراسية قبالة الساحل اللبناني، من دون نتيجة[٣٠٣].

١١. اتفاق الدوحة في أيار ٢٠٠٨، الذي أدّى إلى سحب المسلّحين من شوارع بيروت، واعتُبر نصرًا لمحور إيران-سورية-«حزب الله»، وهزيمةً للولايات

---

٢٩٩ ياسين سويد. **مرايا الأحوال**، ص ١٣٠، و٢٥٢.

٣٠٠ International Crisis Group, 'Lebanon: Hizbollah's Weapons Turn Inward'.

٣٠١ Ibid., 6.

٣٠٢ حسن الرشيدي، «سنّة لبنان.. وقود المحرقة الإيرانية السورية»، موقع: **شبكة الدفاع عن السنّة**، ٢٦ حزيران ٢٠٠٦.
<www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/1129/> accessed 2 October 2012.

٣٠٣ Wikileaks, 'Saad Hariri: »You need to have the Sixth Fleet near Syrian waters and fly jetfighters over Damascus!«', 12 May 2008 <http://exciledpalestiniane.wordpress.com/2011/05/03/wikileaks-saad-hariri-you-need-to-have-the-sixth-fleet-near-syrian-waters-fly-jetfighters-over-damascus> accessed 24 April 2013. وقارن بـ: Hicham Safieddine, 'Meet the Lebanese Press: US Military »Tourism«', Electronic Intifada, 17 March 2008 <http://electronicintifada.net/content/meet-lebanese-press-us-military-tourism/7419> accessed 24 April 2013.

المتحدة والمملكة العربية السعودية. ومن خلال الاتفاق، أثبت محور «الممانعة» لواشنطن ولأوروبا قدرته على إيجاد الحلول لأزمات المنطقة، وأنّ على الأميركيين أن يتحاوروا معه على ملفاتها[٣٠٤].

وقد لخّصت «مجموعة الأزمات الدولية» مسبّبات الأزمة اللبنانية بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، فوجدت أنّ مساعي «حزب الله» لإسقاط حكومة السنيورة عبر استقالة الوزراء الشيعة والاعتصام في وسط بيروت منذ مطلع العام ٢٠٠٧، وحصوله على دعم فريق مسيحي رئيس (ميشال عون)، قد تسبّبت بنتائجَ خطيرةٍ على لبنان. ورأت المجموعة من جهة أخرى، أنّ حكومة السنيورة ومَن يدعمُها كانت بعد العام ٢٠٠٦، في ضوء رفض «حزب الله» نزع سلاحه وقطع علاقاته بإيران وبسورية، تسعى إلى تفكيكه وإلى تدعيم تحالُفها مع الغرب، وأن سياستها هذه جعلت الشيعة في مختلف مواقعهم الاجتماعية يتعاطفون مع الحزب. وخلص التقرير إلى أنّ الأزمة اللبنانية تتمحور حول أربع نقاط، هي[٣٠٥]:

١. الانقسام المذهبي بين اللبنانيين منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان.
٢. وجود دولة لبنانية ضعيفة ودور «حزب الله» المتنامي بعد الحرب الإسرائيلية.
٣. الهُوية الإسلامية لحزب الله.
٤. علاقة «حزب الله» بمحور سورية-إيران.

وفي ختام التقرير، طالبت المجموعة الدول الكبرى والإقليمية المُؤثرة في الأزمة اللبنانية بأن تقبل بمبدأ المقاومة لمرحلةٍ انتقالية تؤدّي إلى استراتيجية دفاعية وطنية، وبتطبيع العلاقات بين تلك الدول وسورية. أمّا بالنسبة إلى لبنان، فطالبته المجموعة بأن يتحرّك دبلوماسيًّا لوضع المزارع تحت وصاية «الأمم المتحدة»، وإعادة الحوار بين الأطراف اللبنانيّين من أجل وضع استراتيجية دفاعية للبنان، ووضع قانون انتخابات عادل. أمّا في ما يتعلق بـ «حزب الله»، فقد طالبته المجموعة بإصدار ميثاق جديد يحُل محل الوثيقة التي صدرت في العام ١٩٨٥ والتي أعلن فيها نيّته إنشاء دولة إسلامية، كما توضيح موقفه من الدولة اللبنانية، وإعلان الإصلاحات التي يُدافع عنها، وأخيرًا، أن يحصُر مهمّته في القدرات الدفاعية، ويمتنع عن العمليات العسكرية في «مزارع شبعا»،

---

٣٠٤ حسن الرشيدي، «سنّة لبنان... وقود المحرقة الإيرانية السورية»، مرجع سابق.

٣٠٥ International Crisis Group, 'Hizbollah and the Lebanese Crisis', Middle East Report no. 69, 10 October 2007 <www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/israel-palestine/069-hizbollah-and-the-lebanese-crisis.aspx> accessed 24 April 2013.
وقارن بـ: Stephan, *Les Libanais invincibles*, 138-142.

فضلًا عن رفع الاعتصام في وسط بيروت. وختم التقرير بمطالبة سورية بتطبيع علاقاتها مع لبنان وترسيم حدودها معه، وإسرائيل بالموافقة على وضع «مزارع شبعا» مؤقتًا تحت وصاية «الأمم المتحدة»، وبعدم انتهاك المجال الجوّي اللبناني[٣٠٦].

- **التباعد السُنّي-الشيعي-«اجتياح» بيروت في أيار ٢٠٠٨: اتفاق الدوحة نتيجة**

سبق أن أشرنا قبل قليل، إلى سعي «حزب الله»، وفق توجُّهات إيرانية وتمنّيات سعودية، إلى التخفيف من حدّة الخلاف المذهبي السنّي-الشيعي، لإعادة اللُّحمة بين أبناء المذهبَين. لكن التناقضات بين أتباع المذهبين على الأرض كانت كبيرة وتتعمّق يومًا بعد يوم. فليست أحداث جامعة بيروت العربية (**٢٥** كانون الثاني **٢٠٠٧**)، ولا «اجتياح» بيروت في أيار **٢٠٠٨**، ولا أحداث آب **٢٠١٠** (اشتباكات برج أبي حيدر بين جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية وحزب الله)، ما تسبّب بنقمةٍ سُنيّة على الحزب فحسب[٣٠٧]، بل كذلك سياسة الحزب في إضعاف السنّة ورئيس حُكومتهم السنّي. فقد نظر السنّة بريبةٍ إلى موقف الحزب تجاه «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان»، واعتبروه مُعرقِلًا لمعرفة حقيقة مَن قتل زعيمهم رفيق الحريري، ولم ينسوا أنّ عناصر من الحزب كانوا في طليعة المُحاصِرين لمقرّ رئاسة الوزراء السنّي لمدّة عام ونصف العام. ولم ينظر هؤلاء إلى المسألة من الناحية الأمنية، بل اعتبروا ما حصل استهدافًا سياسيًّا لهم كطائفة. وقد غذّى «تيار المستقبل» هذه العصبية المذهبية عند السنّة، والتي بلغت ذروتها في مرحلة ما بعد «اجتياح» بيروت في أيار **٢٠٠٨**. وعندما حاول الحزب الانفتاح على أحد التيارات السلفية السنّية في طرابلس (جمعية الإيمان والعدل والإحسان)، غاضًّا الطَّرْف عن معالجة الإشكالات والحساسيات العالقة بين أتباع المذهبَين، بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية المذكورة[٣٠٨]، فُهمت «وثيقة التفاهم» بينه وبين بعض تلك التيارات السلفية في الشمال على أنها لعزل «تيار المستقبل» وإضعاف تأثير السعودية

---

٣٠٦ المرجع السابق.

٣٠٧ أبلغ ميشال عون السفير الأميركي في بيروت، جيفري فيلتمان، بمسؤولية «حركة أمل» عن أحداث «جامعة بيروت العربية» في **٢٥** كانون الثاني **٢٠٠٧**، والتي أدّت إلى اشتباكات بين ميليشيا الحركة وأنصار «تيار المستقبل»، لكونه تنظيمًا أقل انضباطًا من «حزب الله»، وأن «حركة أمل» «تنسق كل شيء مع سورية، لا مع «حزب الله». **وثائق ويكيليكس**: وثيقة سرية صادرة من السفارة الأميركية في لبنان بتاريخ **١٣** آذار **٢٠٠٧** تحت رقم: BEIRUT 383. نقلاً عن: جريدة **الجمهورية** (لبنان)، **٢٥** أيار **٢٠١١**.

٣٠٨ جريدة **اللواء**، ١٨ آب **٢٠٠٨**. وقد تصدّت السعودية لهذه المحاولة وأفشلتها. وقارن بجريدة **الشرق الأوسط**، ٢٠ آب **٢٠٠٨**.

في الحركات الإسلامية السنّية في لبنان. ولذا، فقد عارضتها السعودية وأفشلتها[٣٠٩]. وكما كانت «وثيقة التفاهم» بين عون و«حزب الله» لتمكين الأخير من الانفتاح وطنيًّا على شريحةٍ مسيحية واسعة، كذلك كانت «وثيقة التفاهم» الأخرى بين الحزب وأحد التيارات السلفية السنّية لتمكينه، بعد أحداث أيار المذهبية، من امتصاص نقمة السنّة عليه، وذلك عبر الخروج من إطاره المذهبي الضيّق والانفتاح على قوى إسلامية، وإنْ كانت أصولية على شاكلتِه.

❖

بعد أيار ٢٠٠٨، تحوّلت موازين القوى لصالح المعارضة اللبنانية ومحور «الممانعة» الإقليمي، وجاء التعبير عن ذلك بِـ «اتفاق الدوحة» الذي أنهى الأحداث المذهبية على الأرض فقط. فكان الاتفاق المذكور يترجم موازين القوى الجديدة، حيث حصلت «المعارضة اللبنانية» على «الثلث الضامن» (الثلث المُعطِّل وفق الأكثرية الحاكمة - الموالاة) في حكومة السنيورة الجديدة[٣١٠]، بعدما جرى التوافق على انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية، وهو الذي ارتفعت أسهُمه السياسية لدوره في معارك «مخيم نهر البارد» الفلسطيني ضدّ تنظيم «فتح الإسلام». وقد رأت مصادرُ دبلوماسيةٌ أجنبية أن طهران ودمشق رفضتا أي مرشح لرئاسة الجمهورية محسوبٍ على «ثورة الأرز»، وعملتا على إيصال رئيس تثقان فيه ومنسجم مع مصالحهما، وكانتا على استعداد لتعطيل الانتخابات في حال فشلتا في ذلك[٣١١]. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: هل كان «الثلث الضامن» الذي حصلت عليه «المعارضة اللبنانية» كأقلّية برلمانية، حلًّا يصُون ديمقراطية لبنان التوافقية في مجلس الوزراء واتخاذ القرارات على أساسه؟

بموجب «اتفاق الدوحة»، تعطّلت الحياة السياسية، فتحولت «الديمقراطية التوافقية» إلى ديكتاتورية الأقلّية مع «ثلُث معطِّل» لأية حكومة ذات أكثرية في مجلس الوزراء[٣١٢].

---

٣٠٩ إبراهيم الأمين، «ما الذي يقلق الرياض من تفاهم حزب الله والسلفيّين؟»، جريدة **الأخبار**، ٢١ آب ٢٠٠٨. وقارن بـ: مريم البسام، **وثائق ويكيليكس الكاملة**، رقم ١، لبنان وإسرائيل، قراءة الإليزيه لزيارة ساركوزي إلى دمشق في الثالث والرابع من سبتمبر/أيلول، مرجع سابق، ص١٦-٢١.

٣١٠ «ماذا يقول خبراء الدستور اللبناني عن الثلث المعطّل؟ رأي يعتبره حيويًّا لمجتمع تعدُّدي، وآخر يصفه بالمُعرقِل لعمل الدولة»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٩ حزيران ٢٠٠٩.

٣١١ عبد الكريم أبو النصر، «لبنان قاعدة انطلاق الردّ الإيراني على أي ضربة أميركية. معلومات غربية: سوريا لن تحارب تضامنًا مع إيران»، جريدة **النهار**، ٢٨ أيلول ٢٠٠٧.

٣١٢ سويد، **مرايا الأحوال**، ص ١٧١-١٨٤.

لقد تحدّثت الفِقرة الخامسة من المادّة (٦٥) من الدستور اللبناني عن أنّ مجلس الوزراء «يتخذ قراراتِه توافقيًّا. فإذا تعذّر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراره بأكثرية الحضور. أمّا المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثُلثي عدد أعضاء الحكومة المُحدَّد في مرسوم تشكيلها»[٣١٣]. لكن إمساك قوى المعارضة ببدعة «الثلث المعطّل» منذ العام ٢٠٠٨، كان يعني أنّ نسبة تعطيل «الديمقراطية التوافقية»، وبالتالي عمل الحكومة من جرّاء عدم التوافق على اتخاذ القرارات، أصبحت أكثر من السابق، خصوصًا أثناء حكومتَي السنيورة الأولى والثانية، وفي خلال حكومة سعد الحريري. صحيح أن الأمين العام لحزب الله أكد في «الوثيقة السياسية» التي أعلنها في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩ أن «الديمقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك»، إلا أن هذه «الديمقراطية التوافقية» التي يريدها الحزب هي «اللغم» الذي يمكن تفجيره عندما لا تسير الأمور وفق أهوائه ومصالحه. فـ«الثلث الضامن» الذي حصل عليه منذ حكومة السنيورة الثانية، هو ضد المادة (٦٥) من الدستور السالفة الذكر، التي تجيز التصويت على القرارات في مجلس الوزراء «بأكثرية الحضور»[٣١٤]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ إقدام وزراء المعارضة الشيعة على الاستقالة من حكومة السنيورة الأولى ومنعها عمليًّا من توزير شيعةٍ آخرين، وتوسُّل «المعارضة اللبنانية» بمقدّمة الدستور من أنه «لا شرعية لأي سلطة تُناقض العيش المشترك»[٣١٥]، كان من أجل الاستغلال السياسي بالادّعاء أنّ الطائفة الشيعية بكاملها أضحت مهمّشة، وبالتالي الإدعاء بوجود خلل في «الديمقراطية التوافقية».

وبموجب «اتفاق الدوحة»، تعهّد «حزب الله» بعدم استخدام سلاحه في الداخل[٣١٦]. صحيح أنّ الحزب التزم بذلك، إلا أنّ امتلاكه السلاح بذريعة مقاومة إسرائيل التي انتفت عمليًّا منذ القرار الأممي رقم ١٧٠١، والإصرار على عدم التخلّي عنه للجيش اللبناني، أو جعله جزءًا من استراتيجية دفاعية مع الدولة اللبنانية، والتلويح والتهويل به أو

---

٣١٣ هذه المواضيع الأساسية هي: تعديل الدستور، وإعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، والحرب والسلم، والتعبئة العامة، والاتفاقات والمعاهدات الدولية، والموازنة العامة للدولة، والخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، وتعيين موظّفي الفئة الأولى وما يعادلها، وإعادة النظر في التقسيم الإداري، وحلّ مجلس النواب، وقانون الانتخابات، وقانون الجنسية، وقوانين الأحوال الشخصية، وإقالة الوزراء.

٣١٤ إميل خوري: السُنة قالوا بلبنان «أولاً» بعد الوصاية السورية هل يقولها الشيعة بعد وصاية «إيرانية؟»، جريدة **النهار**، ٢٤ آب ٢٠١٣.

٣١٥ «الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته»، مرجع سابق.

٣١٦ المؤسّسة اللبنانية للسلم الأهلي/المؤسّسة العروبية للديمقراطية، **اتفاق الدوحة. بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة**، بيروت ٢٠٠٩.

من دونه، في كل مناسبة للاستقواء على الفريق الآخر (القمصان السود)، طبع الحياتين السياسية والمجتمعية في لبنان. فقد كان السيد حسن نصر الله يتحدّث باستمرار في خطاباته عن قدرات حزبه العسكرية الاستراتيجية والصاروخية التي يعتقد أنها تردّ الصاع صاعَين لإسرائيل. لكن «قوة الردع» هذه، كانت تخيف الكثير من اللبنانيّين لأكثر من سبب: أنها تدخُل ضمن استراتيجية «الوليّ الفقيه» في الشرق الأوسط، ومِلفّه النووي، وخلافاته مع الولايات المتحدة ودول «الاتحاد الأوروبي»، وأنها قد تورط لبنان في مواجهةٍ مع إسرائيل أشدّ ضررًا وتدميرًا من حرب العام ٢٠٠٦، وأخيرًا أنها قد تُستخدم مجدّدًا في الداخل اللبناني للإمساك بلبنان شعبًا وحكومة ومؤسّسات.

ومن ناحية أخرى، نتج عن أحداث أيار أنْ فقد المحور الأميركي-الفرنسي-السعودي في لبنان والمنطقة فعاليّته، وأخذ التعامل مع دمشق، باعتبارها مفتاح الحلّ والربط في لبنان، يتمُّ-على الأقل في العلن-بواقعيةٍ جديدة من قِبل السعودية، ومن أوروبا، وفرنسا تحديدًا، حتى إنّ بعض «قوى ١٤ آذار» أخذ ينظر بدوره بواقعية إلى الأمور من منظار توازن القوى الجديد على الأرض. كما راح وليد جنبلاط ينسحب تدريجيًّا من «قوى ١٤ آذار»، طارحًا وسطيةً بين القوتين المتنافستين، وقام بفتح قنواتٍ للمصالحة مع «حزب الله»، الذي أوصله إلى دمشق في نيسان ٢٠١٠، «آسفًا ونادمًا» على مواقفه السابقة منها، وما اقترفه بحقّ رئيسها من شتم وإهانات[٣١٧]. وهكذا، تموضع الزعيم الدرزي إلى جانب سلاح المقاومة وأهدافها الاستراتيجية المُعلنة والخفيّة، وهو الذي كان رفضه سابقًا وحرّض عليه. فكان هذا سببًا كافيًا لزيادة الضعف والتخبُّط في صفوف «قوى ١٤ آذار»، حتى تحوّلت إلى أقلّية بعد انسحابه منها، إذ كان لقرار جنبلاط تداعيات خطيرة في ما بعد عليها.

٥. الصراع على المحكمة الدولية وانتخابات ٢٠٠٩: سقوط الحريري والـ«سِين-سين»

بناءً على التوازنات الجديدة التي نتجت عن «اجتياح» بيروت، راهنت الولايات المتحدة والسعودية على انتخابات العام ٢٠٠٩، كردّ اعتبار لهما، ولاستعادة كلٍّ منهما موقعها الذي خسرته، وبالتالي جعل «الأكثرية»، وفق انتخابات العام ٢٠٠٥، أكثريةً حقيقية في انتخابات حزيران ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، أدّى البطريرك صفير دورًا بارزًا عبر إطلاق تصريحات موجّهة إلى المواطنين المسيحيّين تدعوهم إلى الاختيار السليم وأنه مسؤولية أمام الله وأمام ضميرهم. وكان هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى انحياز البطريرك إلى

---

٣١٧ موقع: <www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=112328> accessed 2 October 2012.

جانب «قوى ١٤ آذار»، بعدما التقت طروحاتها حول مسائل استقلال لبنان وسيادته وحصر السلاح بدولته الشرعية وحدها[٣١٨].

أ) المصالحة السعودية-السورية وانفتاح إقليمي-دولي على دمشق: انتخابات لبنان ٢٠٠٩: مقدّمات ونتائج

عشيّة الانتخابات النيابية في حَزيران ٢٠٠٩، عمل السعوديون على لمّ شمل الطائفة السُنّية، في نوع من الخروج الجزئي عن الآحادية الحريرية لتأمين دخولٍ قويّ للسنّة و«تيار المستقبل» إلى المجلس النيابي الجديد. وفي المقابل، أرادت سورية وإيران فوز المعارضة لاستلام الحكم دستوريًّا في لبنان[٣١٩]. من هنا، كانت الانتخابات اللبنانية أولًا وأخيرًا معركة سعودية-أميركية غير مُعلنة ضدّ سورية وإيران حول مستقبل توجُّه لبنان، خصوصًا أنّ الجنرال عون احتكر في انتخابات العام ٢٠٠٥ حوالى (٧٠٪) من أصوات المسيحيّين[٣٢٠]. لذا، دفعت الرياض سعد الحريري إلى اعتماد نهج جديد في الانتخابات، عبر الانفتاح على القوى السياسية السنّية في الشمال، وتشكيل لوائحَ مشتركةٍ معها (ميقاتي والصفدي) والتخلّي عن بعض حلفائه (مصطفى علّوش ومصباح الأحدب)، وكذلك الانفتاح على «الجماعة الإسلامية»، وعلى الموازنة في دائرة بيروت الأولى في بيروت (ترشيح نديم الجميّل)، وضمّ تمام سلام إلى لائحة «تيار المستقبل» في بيروت، وخوض المعركة في صيدا بمرشّحَين اثنين من التيار (السنيورة وبهية الحريري)[٣٢١].

وفي ذروة التحضيرات للانتخابات، فاجأ العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز العالَم بمدّ يده إلى الرئيس الأسد أثناء قمّة الكويت الاقتصادية في كانون الثاني عام ٢٠٠٩، مُتناسيًا إساءة «أنصاف الرجال» التي صدَرت في حقّه وفي حقّ غيره من القادة العرب، عن الرئيس السوري عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان. فقد وصفه الأسد، في خطابٍ بتاريخ ١٥ آب ٢٠٠٦ وغيره من القادة العرب-على نحوٍ غير مسبوق-بالمُتخاذلين واللاهثين وراء السلام مع إسرائيل[٣٢٢]، في حين أنّ السوريين لم يُطلقوا لا هُم ولا حلفاؤهم الإيرانيون رصاصةً واحدة أو صاروخًا واحدًا على إسرائيل،

---

٣١٨ نقولا ناصيف، «الفصل السادس-الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، ١٠١-١١٢.

٣١٩ عبد الرؤوف سنّو، «العلاقات السعودية اللبنانية»، مرجع سابق، ص٥.

٣٢٠ «النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية اللبنانية تؤكد فوز الموالاة بأغلبية مقاعد البرلمان»، **أخبار الشرق الأوسط**.
<www.imn.iq/news/print.49/> accessed 2 October 2012.

٣٢١ إبراهيم الأمين، «ما الذي يقلق الرياض من تفاهم حزب الله والسلفيين؟»، مرجع سابق.

٣٢٢ راجع مضمون الخطاب في الصحف اللبنانية بتاريخ ١٦ آب ٢٠٠٦.

مُكتفين بالتهديدات الخطابية والإعلامية[٣٢٣]. وكان هدف العاهل السعودي من ذلك، هو إنجاز مصالحة عربية، وليس سعودية-سورية فحسب.

أمّا بالنسبة إلى لبنان، فإن السبب وراء مبادرة الملك عبد الله كان هو إدراكه استحالة تحييد لبنان عن النفوذ السوري المتنامي، بفضل إيران وحلفاء سورية فيه. وفي سياق الفوضى في العراق نتيجة الاحتلال الأميركي-وهو ما انتقدته الرياض-وجدت المملكة نفسها في مأزقٍ حقيقي، ليس في لبنان فحسب، وإنما في المنطقة. لقد كان هاجس الملك عبد الله هو مشروع إيران في الشرق الأوسط، وأصابعها التي تتحرّك في بعض دول الخليج العربية، ومِلفّها النووي، ودورها في الانتخابات العراقية المقبلة، وما تحوكُه مع سورية في لبنان وغزة، فضلًا عن تعثّر عملية السلام في الشرق الأوسط، المدعومة من قِبل المملكة.

من هنا، اعتقد السعوديون أنّ حوارهم وتقارُبهم مع سورية سوف يُضعف التحالف الاستراتيجي بين دمشق وطهران، أو ربما يُخرج الأولى من تحت المظلّة الإيرانية، بعدما أصبحت منصّة انطلاقٍ للنفوذ الإيراني في لبنان وفلسطين[٣٢٤]. وقد انطلق الملك عبد الله من ثلاثة أسس ضرورية لإنجاز مُصالحة عربية: أن تكون بين السعودية وسورية، وبين مصر وسورية، وبين الفلسطينيين بعضِهم وبعض (السلطة وحماس) برعاية مصرية، وأخيرًا عدم تدخُّل إيران في القضايا العربية. وكان الشق الأخير يختصر كل مخاوف دول الاعتدال العربية-وبخاصة الخليجية منها-من إيران، والتي عبّر عنها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بأنها: ملف إيران النووي، وتصوُّرها لموضوع الأمن في الخليج العربي، وتدخُّلها في كلٍّ من العراق وفلسطين ولبنان[٣٢٥].

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق، إلى أنّ المصالحة السعودية-السورية تزامنت مع انفتاح النظام السوري على تركيا لرعاية مفاوضات بينه بين تلّ أبيب حول عملية السلام. وبذلك كان النظام يتناقض مع حليفَيه المُتشدّدين، إيران و«حزب الله»، في ما يُسمّى بِـ «محور المُمانعة»، واللذين يرفضان وجود دولة إسرائيل، إذ قبل توقُّف المفاوضات بين سورية وإسرائيل في العام ٢٠٠٠، لم يتردّد علي خامنئي في توجيه النقد إلى «الدول التي كانت ثورية في الماضي (سورية) ولكنها تُجري الآن مفاوضاتٍ مع

---

٣٢٣ هذا ما جاء في كلام وليد جنبلاط في الذكرى الأولى لحرب العام ٢٠٠٦، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢١ آب ٢٠٠٧.

٣٢٤ مصطفى العرب، «الأسد ومبارك إلى الرياض لقمّة مصالحة بين الممانعة والاعتدال»، تلفزيون **سي أن أن** (بالعربية)، ٩ نيسان ٢٠٠٩.

٣٢٥ جريدة **الشرق الأوسط**، ٨ آذار ٢٠٠٩.

إسرائيل، الأمر الذي هو بمثابة خيانة»[٣٢٦]. إلا أنّ فشل المفاوضات أعاد العلاقات بين إيران وسورية إلى مسارها السابق.

أمّا من ناحية النظام السوري، فقد استفاد من المصالحة مع الرياض وتحسين علاقاته بها، لتقوية مركزه في لبنان، وتبييض صفحتَيه الإقليمية والدولية، وحصوله على ما يشبه «صكّ براءة» من الاتهامات التي سبق أن وُجّهت إليه من قِبل «قوى ١٤ آذار» في شأن اغتيال الرئيس الحريري[٣٢٧]. وفي الوقت نفسه، حافظ على تحالُفه مع إيران، على عكس ما رمى إليه الملك عبد الله. فقد ظهر نظام الأسد، على الرغم من كل التسلُّط والفوضى والمشاغبة التي كان يقوم بها، على أنه حاجة إقليمية ودولية[٣٢٨].

وقد أعطت المصالحة بين السعودية وسورية صدقيةً للمقولة التي أطلقها نبيه برّي، رئيس المجلس النيابي، ومُفادُها أنّ حلّ الأزمة المستعصية في لبنان يقوم على تفاهم بين السعودية وسورية (الـ«سين-سين»)، وذلك «لإظهار قدرته على تأدية دور بهذه الأهميّة أمام دمشق»[٣٢٩]. فانتظر اللبنانيون بشغف أن تُترجَم المصالحة على أرض الواقع، بخاصة عندما وصل الأمير مقرن بن عبد العزيز إلى دمشق في ١٥ شباط، حاملاً معه رسالةً شفوية من الملك عبد الله إلى بشار الأسد، ثم تلا ذلك زيارةُ وزير الخارجية السورية وليد المعلّم إلى الرياض في ٢٣ منه، ثم زيارة سعود الفيصل إلى دمشق في ٤ آذار، والتي مهّدت لزيارة الأسد إلى السعودية في ١١ آذار ٢٠٠٩، وعقد القمّة الرباعية (الملك عبد الله، وبشار الأسد، وحسني مبارك، والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح)[٣٣٠]، والمصالحة بين «المُمانعة» و«الاعتدال». وجرى الاتفاق بين الملك عبد الله والرئيس الأسد على إجراء معركة انتخابية هادئة في لبنان.

---

٣٢٦ نقلاً عن: زيسر، **باسم الأب**، ص٢٨٨.

٣٢٧ تلفزيون *LBC*، ٢٦ شباط ٢٠١٠.

٣٢٨ نصر حسن، «زيارة سعد الحريري إلى دمشق: استتابة وتجديد دور، أم اتقاء شرّ؟»، موقع: **الحوار المتمدّن**، ١١ كانون الأول ٢٠١٢.
<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=194731> accessed 2 October 2012.

٣٢٩ هذا ما أبلغه الجنرال ميشال عون إلى السفير الأميركي في لبنان، جيفري فيلتمان. **وثائق ويكيليكس**: وثيقة سرّية صادرة من السفارة الأميركية في لبنان بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٧ تحت رقم: BEIRUT383. نقلاً عن: جريدة **الجمهورية** (لبنان)، ٢٥ أيار ٢٠١١.

٣٣٠ جريدة **الرياض**، ١٦ آذار ٢٠٠٩.

لم يقتصر الانفتاح السعودي على سورية على العرب وحدهم، فقد سبق ذلك زيارةُ الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» (Nicolas Sarkozy) إلى دمشق في الثالث من أيلول عام ٢٠٠٨، والذي كان أول من أنهى عزلة سورية الدولية[٣٣١]. وبعد تولّي الرئيس باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة الأميركية في كانون الثاني ٢٠٠٩، بدأت وفود أميركية تصل إلى سورية، حيث زار دمشق في أيار وفدٌ رفيع المستوى من الكونغرس الأميركي لبحث الأوضاع في المنطقة وعملية السلام، ومحاولة إيجاد مجالات لتبادل المصالح بين البلدين، وتخفيف التوتر الإقليمي[٣٣٢]. وإلى جانب انفتاح سورية على تركيا، ووساطة الأخيرة في شأن المفاوضات بينها وبين إسرائيل، تكون سورية قد خرجت من عزلتها بفضل الانفتاح الدولي والعربي عليها[٣٣٣]. أمّا لبنان، فقد أصبح بعمق في استراتيجية إيران الشرق أوسطية، إذ إنّ سياسته الخارجية بدأت تأخذ في الاعتبار مصالح إيران وصراعاتها مع الغرب على برنامجها النووي. فخلال رئاسة لبنان لمجلس الأمن الدولي في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، امتنع لبنان عن التصويت على القرار الأممي رقم ١٩٢٩ الذي كان يفرض عقوباتٍ إضافية على الأنشطة العسكرية والمالية الإيرانية[٣٣٤].

ورغم تنافس السعودية وسورية على الساحة اللبنانية، ودعمِ كلٍّ منهما فريقًا لبنانيًّا، باعتبار أن معركة الانتخابات النيابية مصيرية بالنسبة إلى كلٍّ من حليفيهما، «قوى

---

٣٣١ Deutsche Welle, Sept. 3, 2008 <www.dw-world.de/dw/article/0,,3616456,00.html> accessed 2 October 2012.

٣٣٢ U.S. Department of State, Country Profiles 'Syria', Bureau of Near Eastern Affairs, 18 March 2011. <www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3580.htm> accessed 2 October 2012.

٣٣٣ Ibid.

٣٣٤ Hasanov, 'Lebanon-between Iran, Syria and Israel', 2. <www.pols.boun.edu.tr/uploads%5Cfiles%5C773.pdf> accessed 2 October 2012.
بعد اندلاع «الثورة السورية»، نأى لبنان بنفسه عن أي قرار يمسّ سورية في «مجلس الأمن الدولي» أو في «جامعة الدول العربية». فتُرجمت هذه الدبلوماسية اعتداءات سورية على المناطق اللبنانية الحدودية، واختطاف سوريين مؤيدين للثورة السورية من قِبل أجهزة المخابرات السورية.
<www.aljazeera.net/news/pages/532febc0-ce92-4b5d-b4f1-f2fccdb2f608> accessed 2 October 2012.

وقد انكشفت محاولة فاشلة لزرع الفتنة الطائفية في لبنان (قضية الوزير الأسبق ميشال سماحة واللواء السوري علي المملوك)، وأخيرًا وليس آخرًا، ما أشيع حول أن اغتيال العميد وسام الحسن في تشرين الأول ٢٠١٢ حصل من قبل الأجهزة السورية ردًّا على كشفِه قضية التفجيرات في لبنان التي تورط فيها سماحة، أحد أبرز حلفاء سورية. وقيل أيضًا إن من أسباب اغتيال الحسن ترهيب القضاء اللبناني لمنع صدور القرار الظنّي في حق ميشال سماحة. وفي منتصف آب ٢٠١٣ وأواخر الشهر نفسه، انفجرت على التوالي متفجرتين في كل من محلة الرويس في الضاحية الجنوبية من بيروت وفي طرابلس أمام مسجدين. وفي التفجير الأخير أعتقل الشيخ أحمد الغريب للاشتباه بدور له في العملية بالتنسيق مع ضابط سوري.

١٤ آذار» و«قوى ٨ آذار»، فقد أمكن إجراؤها في جوٍّ أمني مقبول. وعلى ذمّة «وثائق يكيليكس»، قرّرت المملكة صرف مبلغ مليار دولار أميركي لدعم حلفائها السنّة في لبنان[٣٣٥]. صحيح أنّ «قوى ١٤ آذار» حققت انتصارًا «رقميًّا» في انتخابات العام ٢٠٠٩، إلا أنها لم تستطع أن تحكم البلاد، نظرًا إلى تأثير «حزب الله» وقوته العسكرية وحلفائه، ومِن خلفهم سورية وإيران، في الحياة السياسية اللبنانية. وهذا ما أربك السعودية والولايات المتحدة. فكلما قوي النفوذان الإيراني والسوري في لبنان، انحسر نفوذ الأميركيين والسعوديين[٣٣٦].

ب) المحكمة الدولية: فتيل البارود وخيارات السعودية ولقاء دمشق الثلاثي

منذ الإعلان عن «المحكمة ذات الطابع الدولي»[٣٣٧] المتعلقة باغتيال الرئيس الحريري في أواخر العام ٢٠٠٦، بدأ الداخل اللبناني ينخرط في سجالات وخلافات، ليس حول المرحلة السورية وتداعياتها فحسب، بل أيضًا حول ماهية المحكمة، وما قيل عن أهدافها المُعلنة والخفيّة، حيث دعمتها «قوى ١٤ آذار» باعتبار أنها تُحقق العدالة وتضع حدًّا لسلسلة الاغتيالات والاضطرابات التي تعرّض لها لبنان. في المقابل، وقفت «المعارضة اللبنانية» بالمرصاد في وجهها، ورأت فيها وجهًا من أوجه السياستين الأميركية والإسرائيلية اللتين تستهدفان «حزب الله» وسورية. وعندما بدأ التحقيق الدولي يُركّز في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على شخصيات عسكرية سورية قيل إنها خطّطت أو شاركت في عملية الاغتيال، ازداد الانشقاق في داخل لبنان. فقد كان توجيه الاتهام إلى سورية من قِبل التحقيق، يعني بالنسبة إلى «المعارضة اللبنانية» استهدافًا لشخصها، وينعكس سلبًا عليها، في حين اعتبرت «الأكثرية» أنّ استهداف رموز النظام في دمشق سيؤدّي إلى تحرير لبنان من النفوذ السوري نهائيًّا، وبالتالي حسم الأمور في الداخل لمصلحتها. وعندما نشرت جريدة «**لو فيغارو**» الفرنسية (Le Figaro)[٣٣٨]، ومجلّة «**دير**

---

٣٣٥ البسام، **وثائق ويكيليكس الكاملة**، رقم ١: لبنان وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٦-٢١.

٣٣٦ سنّو، «العلاقات السعودية اللبنانية»، مرجع سابق، ص ٥.

٣٣٧ أسفر التحقيق الدولي في قضية اغتيال الرئيس الحريري عن طلب الحكومة اللبنانية من «مجلس الأمن الدولي» في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٥ تشكيل محكمة (المحكمة الدولية الخاصة بلبنان) لمحاكمة المسؤولين المفترضين عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني. وفي ١٠ حزيران ٢٠٠٧، دخل قانون إنشاء المحكمة حيّز التنفيذ، وعقدت أولى جلساتها في مدينة لاهاي الهولندية في آذار ٢٠٠٩. نشرة الأخبار، تلفزيون **الجزيرة الفضائية**، ١٤ كانون الأول ٢٠١٠.

٣٣٨ هناك سلسلة من المقالات التي تناولت اغتيال الحريري والتحقيق الدولي و«المحكمة الدولية» قام بنشرها الصحافي جورج مالبرونو (Georges Malbrunot) تباعًا في صحيفة «**لو فيغارو**» منذ العام ٢٠٠٦.

شبيغل» (Der Spiegle) الألمانية في أيار **٢٠٠٩** تقريرًا يفيد أنّ «حزب الله»، وليس سورية، هو من اغتال الحريري[٣٣٩]، وكذلك حين روّجت الدوائر الإسرائيلية في صيف العام نفسه أنّ الحزب متورّط في الاغتيال، هدّد الحزب بخطواتٍ سياسية وعسكرية تصعيدية، وقيل إنه وضع خطة للسيطرة على بيروت فور صدور القرار الظنّي، مُعتبرًا أن اتهامه هو جزء من مخطّط أميركي-إسرائيلي، بالتواطؤ مع لبنانيين في الداخل من أجل إضعافه وتشويه سُمعته في لبنان والعالمَين العربي والإسلامي[٣٤٠].

ورغم أجواء التشنُّج الداخلي حول «المحكمة» وملفات أخرى، فقد أسهم التوافق السعودي-السوري، بعد حين في تشكيل حكومة «وحدة وطنية» برئاسة سعد الحريري (**٩** تشرين الثاني **٢٠٠٩**). لكن التوقعات باتهام المحكمة عناصرَ من «حزب الله» بجريمة الاغتيال، وقرع إسرائيل طبول الحرب ضدّ لبنان[٣٤١]، جعلت الرياض تخشى من زعزعة الاستقرار الداخلي في لبنان، وأنْ تتلقى «الأكثرية» ضربةً جديدة على يد «حزب الله» وحلفائه أقوى من تلك التي وُجهّت إليها في العام **٢٠٠٨**، ما يؤثر في دورها في لبنان. ووصل السعوديون إلى قناعةٍ تقول: إن أي انفلات للأمور في لبنان، سيؤدّي إلى إضعاف قوى «الأكثرية»، والسنّة بشكلٍ خاص، وربما إقصاء سعد الحريري عن رئاسة الحكومة[٣٤٢].

من هنا، وبعد تقارير تلقّتها السعودية عن مؤشّرات لنسف الاستقرار في لبنان، بسبب القرار الظنّي المنتظر، وجدت المملكة نفسها أمام خيارَين: إمّا ترك الفوضى تعمّ لبنان، وإما تأمين مظلّة أمانٍ له تحُول دون وقوع تداعيات سلبية على التعايش بين اللبنانيين، وخصوصًا بين السنّة والشيعة. وفي الخيار الأول، كان من المتوقع أن تفقد المملكة مركزها غير المستقر في لبنان، وأنْ تُوجَّه ضربةٌ قاصمة إلى «قوى **١٤** آذار». وفي الخيار الثاني، أن تخضع السعودية لابتزاز نشر الفوضى، وترضى بتسويةٍ تُضعف في كل الأحوال مكانتها ومكانة القوى التي تحظى بتأييدها في لبنان.

وفي عملية تراجعية، فضّل السعوديون الخيار الثاني، وباعتقادهم، فإن ذلك يحفظ السلم الأهلي في لبنان[٣٤٣]. وفي هذا السياق، شجّعوا الحريري على الانفتاح على دمشق،

---

٣٣٩ حول مقال المجلّة الألمانية، راجع:
Neue Zürcher Zeitung, ‘Spiegel löst politisches Beben im Libanon aus’, 27 May 2009 <www.nzz.ch/aktuell/startseite/hariri-spiegel-beirut-hisbollah-hizbullah-nasrallah-mossad-1.2633391> accessed 24 April 2013.

٣٤٠ جريدة **الشرق الأوسط**، **٢** تشرين الثاني **٢٠١٠**، **١١** تشرين الثاني **٢٠١٠**.

٣٤١ جريدة **الأخبار**، **١١** شباط **٢٠١٠**.

٣٤٢ سنّو، «العلاقات السعودية-اللبنانية»، مرجع سابق، ص**٥**.

٣٤٣ سنّو، «العلاقات السعودية-اللبنانية»، ص **٥**.

فقام بزيارة إلى الأسد في **١٩** كانون الأول **٢٠٠٩**، بعد حوالى الشهر على تشكيل حكومته. وكان الحريري قد قال في المجلس النيابي بعد نيل حكومته الثقة إنه يتطلّع إلى قيام «علاقاتٍ لبنانية-سورية تفرضها الروابط الأخوية والمصالح المشتركة، وتقوم على قواعد الثقة والمساواة واحترام سيادة البلدين». وفي المحادثات بينه وبين الأسد، جرى الاتفاق على «فتح آفاق جديدة»[٣٤٤]. لكن سرعان ما تبيّن أنّ هذه الآفاق مسدودة بعوائقَ كثيرة، أهمّها انعدام الثقة بين الجانبين، والكراهية التي كان يُكنّها «تيار المستقبل» لسورية بسبب اغتيال رفيق الحريري وما تلاه من اغتيالات في صفوف قيادات من «قوى ١٤ آذار»، فضلاً عن «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان» التي قضّت مضاجع النظام السوري، وتوتر العلاقات بين التيار وحلفائه من جهة، وبين «حزب الله» وحلفائه من جهة أخرى، وأخيرًا وليس آخرًا، عودة سورية إلى التدخل في لبنان.

وفي أجواء الانفتاح على دمشق، بدا النظام السوري أكثر ثباتًا في استعادة دوره الإقليمي. وفي سابقة خطيرة لا مثيل لها، عُقد في دمشق بتاريخ **٢٥** شباط **٢٠١٠** «اللقاء الثلاثي» الذي جمع أحمدي نجاد والرئيس الأسد والسيد حسن نصر الله، لبحث التهديدات الإسرائيلية لسورية ولبنان[٣٤٥]. وعبّر «اللقاء» عن عُمق الحلف الإقليمي الإيراني-السوري، الذي يُورّط لبنان في صراع إقليمي عبر حزبٍ يجرّ طائفته وبلده خلف مصالح غير لبنانية. فمن غير الطبيعي ولا المقبول أن يجتمع تنظيم مسلّح مع رئيسَي دولتين، ويتدارسون معًا سُبل تصدّي سورية ولبنان للتهديدات الإسرائيلية، بينما المفروض أنّ الدولة اللبنانية هي المعنيّة بالتهديدات الإسرائيلية، وعَبْر رئيس جمهوريتها ميشال سليمان بشكل خاص. وكانت هذه الدبلوماسية تتناقض مع «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» التي تفرض على سورية أن تنسّق مع لبنان كل خطواتها السياسية والدبلوماسية في ما يتعلق بالعدوّ المشترك، إسرائيل. كما تتناقض مع إعلان «حزب الله» مرارًا وتكرارًا أنه مع دولة لبنانية قوية وقادرة تتصدّى لإسرائيل. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: كيف تكون الدولة اللبنانية قويةً وقادرة ضدّ العدو الإسرائيلي حينما تُغيَّب عن اجتماع خطير كهذا؟!.

---

٣٤٤ «الأسد والحريري يتفقان على «فتح آفاق جديدة» بينهما»، تلفزيون **بي بي سي** (بالعربي) **٢٠** كانون الأول **٢٠٠٩**.
<www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/11/091109_as_lebanon_gov_tc2.shtml> accessed 2 October 2012.

٣٤٥ «**٣** ساعات ونصف الساعة مباحثات بين نجاد ونصر الله... فصلها عشاء الأسد»، جريدة **الشرق الأوسط**، **٢٧** شباط **٢٠١٠**.

لقد طرحت هذه الدبلوماسية علاماتِ استفهامٍ كبيرةً حول توريط المحور الإيراني-السوري لبنان في ملفاته الإقليمية، كما حصل في العام ٢٠٠٦. ففي نيسان ٢٠١٠، التقى وزير الخارجية اللبناني علي الشامي رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني على هامش مؤتمرٍ حول ملف إيران النووي، فامتدح لاريجاني لبنان «بأنه رمز المقاومة ضدّ إسرائيل»[٣٤٦]. وبمعنى آخر، أنّ إيران تتكل على مقاومة «حزب الله» لإسرائيل في سبيل تحقيق استراتيجيتها الشرق أوسطية.

وعلى الرغم من مدلولات لقاء دمشق الثلاثي من الناحيتين السياسية والاستراتيجية وتأثيره الجيو-سياسي في المنطقة، فقد واصلت الدبلوماسية السعودية جهودها لتخفيف الاحتقان الداخلي في لبنان وانفتاحها على دمشق، حيث عُقدت قمّة بين الملك عبد الله والرئيس الأسد في دمشق في أواخر تموز ٢٠١٠، تحوّلت إلى ثلاثية مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان في بعبدا يوم الجمعة في الثلاثين منه. وأشارت مصادرُ صحفية إلى أن السعودية وسورية قرّرتا تقاسُم الأدوار، بأن تعمل المملكة على إرجاء صدور القرار الظنّي للمحكمة الدولية، وهو ما رفضه «حزب الله»، بينما تهدّئ سورية من اندفاع الحزب نحو الردّ العسكري، وربما تحويل لبنان إلى غزة ثانية، أي السيطرة على لبنان[٣٤٧].

وتضامنًا مع الحريري تجاه ما يتعرض له من ضغوط، زاره العاهل السعودي في «بيت الوسط» قبل مغادرته إلى «مطار رفيق الحريري الدولي»، واجتمع إلى قيادات سنيّة ليبلغها بضخامة الخطر المحيط بها، وبضرورة التهدئة خشية العواقب الوخيمة[٣٤٨]. وقد نفى السعوديون في ما بعد مسألة سعيهم إلى إرجاء صدور القرار الظنّي، بالتزامن مع التصريحات الأميركية والفرنسية الرافضة لذلك.

ج) سقوط سعد الحريري والـ«سين-سين»

خلال شهر آب ٢٠١٠، بدأ الرئيس سعد الحريري يتعرّض إلى هجوم يومي ممنهج من المعارضة اللبنانية، وذلك بسبب تصريح له أراد به استرضاء النظام السوري حول وجود شهود زورٍ ضلّلوا التحقيق الدولي، وهو ما صبّ في مصلحة دمشق و«حزب

---

٣٤٦ Hasanov, 'Lebanon-between Iran, Syria and Israel', 2.

٣٤٧ جريدة **الأخبار**، ٣٠ تموز ٢٠١٠، والمستقبل، ٢٦ آب ٢٠١٠. ومن جهة أخرى، نفت مصادر دبلوماسية أوروبية ما أشيع عن سعي المملكة إلى إلغاء القرار الظنّي أو إرجاء صُدوره. جريدة **الوطن** (الكويت)، ٢١ آب ٢٠١٠.

٣٤٨ جريدة **الديار**

<www.aldiyaronline.com/index.php/article-details/41797> accessed 2 October 2012.

الله»، لدحض الاتهامات التي وُجّهت إليهما من قبل «قوى ١٤ آذار» في شأن اغتيال الحريري استنادًا إلى شهود، ما يعني أن الاتهامات تلك التي استند إليها سعد الحريري مُختلَقة. وقيل في ما بعد إن تصريح الحريري كان من ضمن صفقة بين الـ«سِين-سين» رعتها تركيا وقطر، تقضي بأن تقوم حكومة الحريري بالتنصُّل من المحكمة، وتوقف تمويلها، وتسحب القضاة اللبنانيّين الثلاثة العاملين فيها، مقابل أن تقوم «المعارضة اللبنانية» بسحب ملف شهود الزور من التداول، وتعمل على تشريع «فرع المعلومات» التابع لقوى الأمن الداخلي اللبناني الذي اتُهم من قِبل المعارضة بأنه ينفّذ تعليمات «تيار المستقبل»، بالإضافة إلى وقف الاستنابات القضائية السورية بحقّ شخصياتٍ من «قوى ١٤ آذار» (شكوى جميل السيّد أمام القضاء السوري بحق ثلاثٍ وثلاثين شخصيةً لبنانية محسوبة على «قوى ١٤ آذار»، أو مقرّبة من الحريري، بتهمة تضليل التحقيق الدولي)[٣٤٩]، وأخيرًا إنهاء الوجود العسكري الفلسطيني خارج المخيّمات الفلسطينية، وترسيم الحدود بين لبنان وسورية.

وعلى الرغم من إقدام الحريري على الخطوة الأولى (التصريح بوجود شهود زور ضلّلوا التحقيق)، لم توضع-على ما يبدو-آليةٌ لتنفيذ الاتفاق من قِبل الجانبين، كما جاء على لسان وليد جنبلاط، ما جعل «حزب الله» يهدّد بسيناريوهات راوحت ما بين استخدام القوة العسكرية والعمل الدستوري[٣٥٠]. فارتدّ تصريح الحريري حول وجود شهود زور ضلّلوا التحقيق عليه، حيث شنّت «المعارضة اللبنانية»، مدفوعةً من سورية، حملةً عنيفة عليه، مُتهِمةً إياه بأنه وراء اختلاق شهود الزور. وقد تحدّث الحريري في ما بعد عن مؤتمر مصالحة كان سيُعقد في الرياض يضم القوى اللبنانية للدخول في حلّ للأزمة اللبنانية، الأمر الذي يمهّد لتفاهم وطني لبناني حول القرار الظنّي[٣٥١]، لكنّ ما حصل في كانون الثاني ٢٠١١ قلَب الموقف.

ففي أثناء وجود الحريري في نيويورك في مطلع كانون الثاني عام ٢٠١١، لعيادة العاهل السعودي، وعقب مقابلته الرئيس أوباما ومن بعدِه الرئيس ساركوزي في باريس، أسقطت المعارضة حكومة الحريري الموجود في الخارج في الثاني عشر من الشهر نفسه، عبر استقالة وزرائها العشرة. واستقال في اليوم التالي الوزير الشيعي «الضامن»

---

٣٤٩ جريدة **الشرق الأوسط**، ٦ تشرين الأول ٢٠١٠.

٣٥٠ سركيس نعوم، «من ضرب التسوية: الحريري، أم الحزب، أم سوريا؟»، جريدة **النهار**، ١٠ شباط ٢٠١١، حيث أكد الكاتب وجود تلك الآلية، وأنه كان على «حزب الله» تنفيذ الشِقين الأول والثاني من «الالتزامات»، قبل أن يقوم الحريري بتنفيذ الالتزام الثالث.

٣٥١ الصحف اللبنانية في ١٥ شباط ٢٠١١.

عدنان السيّد حسين، مُسوّغًا قراره بأنه جاء «تمكينًا للمؤسّسات الدستورية من تشكيل حكومةٍ جديدة تلبّي طموحات اللبنانيين في الوحدة الوطنية والاستقرار الشامل»[٣٥٢]. ولاحقًا، اتهم الحريري الأسد ونصر الله بأنهما قرّرا معًا في اجتماع في دمشق إسقاط حكومته، والقضاء على المبادرة القطرية-التركية[٣٥٣]. أمّا السيد حسن نصر الله، فاتهم بدوره الحريري بأنه «باع دم أبيه»، وتخلّى عن تمويل المحكمة، ووافق على وقف التعامل معها، وسحب القضاة اللبنانيين منها، مقابل إعادة تسميته رئيسًا للوزراء، وحماية فريقه السياسي والأمني والمالي والقضائي[٣٥٤]. وفي **١٩** من الشهر نفسه، أعلن وزير الخارجية السعودي بشكل مفاجئ وغامضٍ إنهاء التنسيق السعودي-السوري في شأن لبنان، واصفًا الوضع فيه بالخطير ويُنذر بتقسيم لبنان، فكان التصريح آخر مسمار دقّ في نعش الـ«سِين-سين»[٣٥٥]. ووفق معلومات صحيفة، فإن الحريري عرض على «قوى ٨ آذار» تشكيل حكومة توافقية برئاسة تمام صائب سلام تُخرج البلاد من أزمتها، لكن اقتراحه رُفض[٣٥٦].

وفي تصعيد للأمور، أبلغ الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله نجيب ميقاتي برغبة المعارضة في تسميتِه لتشكيل الحكومة العتيدة، بعدما اعتذر عمر كرامي لنصر الله عن ذلك. فأثارت هذه «الدبلوماسية» نقمة «تيار المستقبل» وفريقٍ من الطائفة السنّية، فنزلوا إلى الشارع احتجاجًا بشكل فوضوي-تخريبي.

لم تكن الفوضى التي افتعلها «تيار المستقبل» موجّهة فقط إلى «خيانة» ميقاتي لحِلفٍ سبق أنْ عقده مع سعد الحريري إبّان تحالُفهما في الانتخابات النيابية عام **٢٠٠٩** برعايةٍ سعودية، ويقضي بأن يَبقيا معًا في السرّاء والضراء بعد الانتخابات، بل أيضًا لسببَين آخرَين: إطلالة حسن نصر الله التلفزيونية وحديثه عن «مشاوراته» مع كلٍّ من عمر كرامي ونجيب ميقاتي لاختيار رئيس لمجلس الوزراء، مُستبِقًا الاستشارات النيابية

---

٣٥٢ «سقوط حكومة سعد الحريري بعد استقالة الوزير الحادي عشر»، تلفزيون **فرنسا ٢٤**، تاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢.
<www.france24.com/ar/20110112-hezbollah-allies-resign-lebanon-unity-government-hariri-un-tribunal-assassination> accessed 2 October 2012.

٣٥٣ جريدة **النهار**، ٣ كانون الأول ٢٠١١.

٣٥٤ جريدة **النهار**، ٢ كانون الأول ٢٠١١.

٣٥٥ حسن عليق، «الفيصل يدقّ المسمار الأخير في نعش س-س»، جريدة **الأخبار**، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١١.

٣٥٦ هيام القصيفي، «الدور السعودي أعاد توازنًا يواكب التطورات السورية. ٨ آذار تعود إلى التسويات الداخلية مع تكليف سلام»، جريدة **النهار** ٧ نيسان ٢٠١٣.

الإلزامية التي يُجريها رئيس الجمهورية بموجب الدستور[٣٥٧]. وقد فُهم حديث نصر الله في الشارع السنّي على أنه تحدٍّ للطائفة السنّية التي يفرض «حزب الله» رئيس وزرائها. أمّا السبب الثاني، فهو أن النظام السوري الذي يثق بآل ميقاتي وتربطه بهم مصالح اقتصادية، هو الذي اختار ميقاتي لرئاسة الحكومة، وأنّ شقيقه طه، المقرّب من الرئيس الأسد، قام بدور الوسيط في ذلك[٣٥٨].

وعلى كل حال، فإن ترؤُّس ميقاتي حكومةً انتقالية للإشراف على الانتخابات النيابية في العام **٢٠٠٥**، وإدارته العملية بحيادية وتقنية، أمران رفعا من رصيده السياسي، وجعلاه الأوفر حظًّا لتولّي رئاسة مجلس الوزراء.

أمّا السعودية، فقد صمتت على ما يحصل بشكلٍ مريب، خصوصًا أنّ الوزير محمد الصفدي والنائب نعمة طعمة، المُقرّبَين منها واللذين لديهما مصالحُ اقتصادية عندها، صوّتا لصالح الرئيس المكلّف في الاستشارات النيابية. كما صوّتت غالبية نواب «كتلة اللقاء الديمقراطي» بزعامة وليد جنبلاط لصالح ميقاتي[٣٥٩]. وفي ذلك الحين، طُرحت تساؤلاتٌ كثيرة حول صحّة تخلّي السعودية عن آل الحريري كزعامةٍ آحادية للسنّة: فهل أرادت الرياض أن تُبقي الحريري خارج اللعبة السياسية في المرحلة الخطيرة تلك؟، وهل سقوط الـ«سين-سين» هو نهاية التنسيق بين الرياض ودمشق، خصوصًا بعد اندلاع «الثورة السورية» ضدّ نظام الأسد منذ آذار **٢٠١١**؟، وهل انشغال المملكة بأحداث الخليج، وبـ«الربيع العربي» في اليمن والبحرين ومصر تحديدًا، زاد من انكفائها عن الشأن اللبناني؟..

من الواضح أنّ عدم استقبال المملكة منذ ذلك الحين رئيس الوزراء نجيب ميقاتي رسميًّا، و«فتور» علاقتها بوليد جنبلاط، قد زادا من التكهُّنات بأنّ الرياض غير راضية عن حكومة ميقاتي ولا عن الطريقة التي أتى بها إلى سدّة الحكم. كما أنّ بقاء سعد الحريري في «المنفى» السعودي، طرح علامات استفهام حول دوره في لبنان في المرحلة المقبلة، وهل بالإمكان قيادة الطائفة السُنيّة عبر «الروموت كونترول»؟

---

٣٥٧ جاء في المادّة **٥٣** من الدستور اللبناني ما نصُّه: «يسمّي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادًا إلى استشارات نيابية مُلزمة، يُطلعه رسميًّا على نتائجها». «الاستشارات النيابية الملزمة: بين ضبابية النصّ وازدواجية التفسير»، جريدة **الديار**. <http://diyar.charlesayoub.com/index.php/article-details/50302/ > accessed 2 October 2012.

٣٥٨ نقولا ناصيف، «ميقاتي-٨ آذار: الثقة إلى الصفر»، جريدة **الأخبار**، ٥ نيسان **٢٠١١**.

٣٥٩ ضم اللقاء **١٢** نائبًا، ولم يلتزم ثلاثة نواب بقرار الكتلة ترشيح ميقاتي، وهم: مروان حمادة، ومحمد الحجار، وفؤاد السعد، جريدة **الشرق الأوسط**، **٢١** كانون الثاني **٢٠١١**. من هنا، أعلن جنبلاط انفراط «اللقاء».

لقد تبيّن بعد سقوط الحريري أن العلاقات بين السنّة والشيعة، وبين باقي الطوائف اللبنانية بعضها وبعضٍ ليست على ما يرام، حيث بدأ السنّة يحشدون طاقاتهم ضدّ الشيعة، وأعلنوا وقوفهم مع الثورة السورية ضدّ الأسد. كما شنّت قياداتهم حملاتٍ سياسية وإعلامية عنيفة ضدّ «حزب الله»، باعتبار أنه يشكل خطرًا على مستقبل السنّة في لبنان. وتمّ اتهام الحزب بجرّ لبنان إلى مصير مجهول، بسبب وضعِه سلاحه في تصرُّف إيران وسورية، وشنّه حربًا لا هوادة فيها على الشعب السوري في القصير وريف دمشق دفاعًا عن النظام السوري، وذلك استجابة لأوامر «الولي الفقيه» الذي يرى في سقوط بشار الأسد نهاية لما يُسمى بـ«القوس الشيعي» الفارسي. لكن وجود سعد الحريري، كزعيم للسنّة، خارج لبنان وليس بين شعبه، رغم ما قيل عن أنه مُعرّض للاغتيال، شكّل أضعف نقطةٍ في سياسة «تيار المستقبل».

٦. استنتاج

هكذا، يجد لبنان نفسه، في الماضي وفي الوقت الراهن، في أسوأ مراحل تاريخه، مُستهدَفًا من الجيو-سياسة الإقليمية والدولية، فضلًا عن سوء تعايش أبنائه، ليس لأنه ساحة لصراعات الآخرين، ولا لكونه صندوق بريدٍ لإرسال الرسائل فحسب، بل كذلك لأنه غير محصّن وطنيًّا وتنخره الطائفية والمذهبية والمصالح الشخصية، حيث تغيب المواطنة، وتباع المبادئ والثوابت وتُشترى، ما يؤدّي إلى تفاعل بين خلافات أبنائه الذاتية ومصالحهم الخاصة وبين المؤثّرات الخارجية.

صحيح أن الجيو-سياسة هي قدر لبنان، لكنْ لا شيء دلّ في دراستنا على وعي اللبنانيّين بها، وذلك لأنّ تطلُّعهم نحو الخارج كان خيارًا ولم يكن إملاءً. فكانوا يتسابقون للارتماء في أحضان الخارج، بسبب عصبيّتهم الطائفية والمذهبية وأيديولوجياتهم المتضاربة. وكان عليهم، مهما تعاظمت خلافاتهم واختلافاتهم، أنْ يعملوا على إيجاد الحلول لها بقواهم الذاتية. أما وقد تبع كلٌّ واحد منهم «خارجًا» على قياس عصبيته الطائفية أو المذهبية أو مصالحه، في ضوء تفسُّخ الجبهة الداخلية، بفعل نظام لبنان الطائفي والديمقراطية الشكلية، اللذين عالجناهما في الفصل الأول، فكان هذا سببًا كافيًا لأنْ يفقد لبنان مناعته أمام الخارج، ويتحول إلى أداة طيّعة في مشاريعه، لتُدمَّر بذلك سيادتُه، ويتلاشى التعايش بين أبنائه.

ولو كان الصراع في لبنان اجتماعيًّا لا طائفيًّا سياسيًّا، لَمَا كان للخارج الإقليمي والدولي وسيلة للتدخل بين الطوائف اللبنانية، أو أنْ يتغلغل إلى قلب الأزمة اللبنانية.

ومن مدعاة الأسى والأسف، أنْ يتقاتل اللبنانيون منذ منتصف القرن الماضي حول هذا الخارج وأيديولوجياته وأدواره في المنطقة، وألّا يتفقوا حتى اليوم من دونه، أو يحاولوا فكّ ارتباطهم به. ففي العام ١٩٥٧، كان الرئيس شمعون هو من أدخل لبنان في لعبة الأحلاف في المنطقة (مبدأ أيزنهاور)، وكان المسلمون هم من تطلّعوا إلى الخارج الناصري أو الوحدوي أو الفلسطيني للاستقواء به على شركائهم في الوطن. وعلى الرغم من التوافق السوري-الإسرائيلي في شأن تقاسم النفوذ في لبنان برعاية أميركية في العام ١٩٧٦، كان الموقف المسيحي هو الذي أمن الغطاء لدخول الجيش السوري إلى لبنان (استنجاد الموارنة بسورية). وفي العام ٢٠٠٥، كان الموقف الإسلامي ضروريًّا لخروج هذا الجيش من لبنان بتضافر جميع أبنائه. فمن دون المسيحي، لا يمكن للسوري أن يدخل إلى لبنان، حتى ولو بغطاء جيو-سياسي، وإلا اعتُبر قوة غازية. وهذا ينطبق على المسلم؛ فمن دونه لا يمكن للسوري أن يخرج من البلاد. وبين العام ٢٠٠٥ وحتى تاريخه، كان «حزب الله» و«حركة أمل»، على الصعيد المحلي، وراء خروج سورية من عزلتها واستعادة نفوذها في لبنان. كما كان «حزب الله» المسؤول عن توطيد إيران نفوذها في لبنان منذ العام ١٩٨٢.

لقد أضاع اللبنانيون فرصةً ذهبية لاستعادة دولتهم وسيادتها الحقيقية بعد الانسحاب السوري من لبنان، في أجواءٍ دولية وعربية مؤاتية. لكنّ انقساماتهم حول الخارج واستقواءهم به، أضرّت بهم جميعًا وبلبنان، وذلك لأنّ الاستقلال لا تصنعه فئةٌ أو جماعة أو طائفة، بل هو غايةٌ ينذُر جميع أبناء الوطن أنفسَهم للسعي إلى الحصول عليها، انطلاقًا من فكرة الوطن النهائي.[٣٦٠]

والأشدّ سُوءًا وإيلامًا، هو جعلُ «الأشقاء» العرب لبنان ساحةً لصراعاتهم، وجعلُه أيضًا ساحةً للصراع العربي-الإسرائيلي، في وقتٍ لم يعُد هناك حديث عن إزالة إسرائيل من قِبل أي نظام عربي، بل كل الحديث هو عن التسوية معها. وحتى نظام الأسد، الأب والابن، الذي روّج مقولة «الممانعة» ضدّ سياسة السلام العربية مع إسرائيل، لم يُطلق رصاصة واحدة من الجولان بعد العام ١٩٧٤، وجعل من السلام مع الدولة العبرية خياره الاستراتيجي. وهذا ما ينطبق على إيران التي جعلت تحرير فلسطين، والقدس بشكل خاص، وإزالة إسرائيل من الوجود، في صلب أيديولوجيتها وسياستها الشرق أوسطية، ولم تطلق صاروخًا واحدًا على إسرائيل، بل جعلت «حزب الله»

---

٣٦٠ محمد حسين شمس الدين، «العلاقة بين الطائفة وحزبها.. مشكلة الاتصال والانفصال. في عناوين الميثاق والديمقراطية التوافقية والتعددية السياسية ومجلس الشيوخ والحوار»، جريدة **المستقبل**، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٦.

يتكفل بذلك، أي جعلت الحدود اللبنانية الجنوبية جبهتها مع إسرائيل، و«حزب الله» عسكرها، أو «حرسها الثوري».

كان كلٌّ من الفلسطيني، والسوري، والإسرائيلي، والإيراني، والأميركي الخ... عامل شقاقٍ في لبنان، لا لأنّه أكثر ذكاءً من اللبناني، بل لأنه عرف كيف يستفيد من مخاوف الطوائف اللبنانية بعضِها من بعض، وتطلُّع كل واحدة منها إلى الاستقواء به، وبالتالي أن يجعلها أتباعًا له وأدوات في يده. إنّ اعتقاد اللبنانيين بأنهم يستطيعون أن يستفيدوا من الخارج من دون مقابل، كان خطأً فادحًا. فكانت الفاتورة التي كان عليهم أن يسدّدوها إلى الخارج - ولا يزالون - ليست أقل من سيادة وطنهم واستقلاله واقتصاده وكرامته، والشرخ بين أبنائه، وحياة قادته في بعض الأحيان.

وما أشبه اليومَ بالأمس! لقد اختلف اللبنانيون منذ نهاية الستينات من القرن الماضي على سلاح المقاومة الفلسطينية، وجرى توجيه الاتهام إلى هذا السلاح بأنه خارجي وفئوي ومُخِلّ بالتوازن الطائفي. واليوم يختلفون على سلاح «حزب الله»، ويعتقد فريق منهم أنه يُخل بالتوازن الداخلي، ويورّط لبنان في صراعٍ ليس هو صراعه، بل دفاعًا عن مصالح إقليمية. وعلى الرغم من الفُروق بين السلاح الفلسطيني وسلاح «حزب الله»، فإن سلاح الأخير، إلى حين اندماجه بسلاح الجيش اللبناني في إطار استراتيجية دفاعية، وهو أمر مُستبعَد برأينا في الوقت الراهن لعواملَ داخليةٍ وخارجية ولتبعية الحزب للوليّ الفقيه، يبقى خارج سيادة الدولة اللبنانية وإرادتها. فقد صرّح الشيخ نعيم قاسم، مساعد الأمين العام لحزب الله، بالقول: «إذا تعرضت إيران لضربة عسكرية، فسوف تشتعل المنطقة كلها»[٣٦١]. كما تحدّث قادة إيرانيون خلال صيف **٢٠١٣** عن أنّ لهم عناصر من «الحرس الثوري» في لبنان، وسط «دهشة» كبار المسؤولين اللبنانيين وكأنهم لا يعلمون[٣٦٢]. من ثَم، فإنّ الكلام الرسمي الإيراني حول دور «حزب الله» في أي صراع مع إسرائيل، قد يجعل الحزب، في ظل «ولاية الفقيه»، يشنّ الحرب على إسرائيل في حال تعرّضت إيران لهجوم إسرائيلي، ما يعني عمليًّا أنّ حدود إيران أضحت في جنوب لبنان، وأن هناك تناقضًا في ادّعاءات «حزب الله» بالنسبة إلى لبنانيّته.

---

[٣٦١] نعيم قاسم، «إيران ليست العراق، وأي ضربة لإيران ستشعل المنطقة»، منتديات الجزيرة توك، **٢٠** آذار **٢٠١٠**.

<http://aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?p=2660852> accessed 20 October 2012

[٣٦٢] داود البصري، «الحرس الثوري الإيراني واحتلال لبنان.... ودهشة الرئيس؟»، جريدة **السياسة** (الكويت)، **١٩** أيلول **٢٠١٢**.

إنّ هذه التبعية الكاملة لِـ «ولاية الفقيه» تجعل إسرائيل، وفق محللين أميركيين، تضع «حزب الله» في معادلتها العسكرية في أي هجوم محتمل من قِبلها يستهدف إيران.[٣٦٣] كما أنّ وجود عناصر من «حزب الله» إلى جانب «الحرس الثوري» الإيراني يقاتلون في سورية دفاعًا عن نظام يقهر المستضعفين والمظلومين السوريين[٣٦٤]، واستقدام «حزب الله» أكثر من طائرة تجسُّس إيرانية من دون طيّار (طائرة أيوب)، واستعمال لبنان مَدرجًا لإطلاقها من جنوب لبنان فوق إسرائيل منذ مطلع تشرين الأول ٢٠١٢[٣٦٥]... كلّ هذه أدلةٌ على انخراط الحزب في مشروع إيران الشرق أوسطي وتوريطه لبنان في صراعات الخارج. وهذا ما يجعل لبنان في دائرة الخطر الدائم من قبل إسرائيل. لكن تعريض الحزب الأمن القومي اللبناني وسلامة لبنان وسيادته للخطر، يتناقض مع آخر «وثيقة» (الوثيقة الأساسية ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩) صدرت عنه، بأنه يريد «لبنان واحدًا موحدًا، أرضًا وشعبًا ودولة ومؤسسات»، و(يرفض) أي شكل من أشكال التقسيم أو الفدرلة الصريحة أو المقنّعة، (ويريده) سيدًا حرًا مستقلًا عزيزًا كريمًا منيعًا قويًا قادرًا...».[٣٦٦] مع ذلك، فإن هذا الاصطفاف وراء الخارج، لا يقتصر على «حزب الله» وحده، بل يشمل طوائف وقوى سياسية أخرى، وإن كان في الغالب اصطفافًا سياسيًا من دون سلاح.

خلال هيمنتها على لبنان، أدركت القيادة السورية طموحات القوى اللبنانية وتطلُّعاتها في صراعاتها بعضها ضدّ بعض، وعرفت كيف تُمسك ببعضها، أو تطوّع بعضها الآخر. وتمكّنت من إدارة ملفات عديدة في لبنان، فغدا هذا البلد بعد «اتفاق

---

٣٦٣ مقابلة مع سركيس نعوّم، تلفزيون **الجديد**، برنامج «الحدث»، **٢٩** تموز **٢٠١٢**.

٣٦٤ شيّع «حزب الله» في **٢** تشرين الأول **٢٠١٢** اثنين من مُقاتليه، أحدهما علي حسن ناصيف (أبو العباس)، خلال تأديتهما «واجبهما الجهادي»، من دون أن يكشف تفاصيل. وفي ما بعد، قال السيد حسن نصر الله إنهما كانا يدافعان عن أهاليهما في منطقة سورية متداخلة مع لبنان. وصرح ناطق باسم «كتيبة الفاروق» في «الجيش السوري الحرّ» أن عُنصري «حزب الله» قتلا في بلدة القصير الحدودية بين لبنان وسورية، عندما استهدفهما مع عقيد سوري، لغم أرضي زرعه مقاتلو الفاروق. عبد الرحمن أبو العلا، «هل يقاتل حزب الله في سوريا؟»، تلفزيون **الجزيرة**، **٥** تشرين الأول **٢٠١٢**.
<http://www.aljazeera.net/light/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/1f1059a3-60e8-4812-b5e9-e26e5ea944dc> accessed 6 October 2012/ ومنذ «معركة القصير»، اعترف الحزب بمشاركة مباشرة في الحرب على المعارضة السورية إلى جانب نظام الأسد. فكانت جثامين لمقاتلين من الحزب سقطوا في المعارك في سورية تنقل من وقت إلى آخر إلى لبنان لدفنها.

٣٦٥ ما لبثت إسرائيل أن أسقطتها فوق الضفة الغربية، واعترف الأمين العام للحزب حسن نصر الله بتفاصيل العلمية متباهيًا. انظر: جريدة **اللواء**، **١٢** تشرين الأول **٢٠١٢**.

٣٦٦ «وثيقة حزب الله السياسية. تشديد على موقع المقاومة في الصيغة الدفاعية عن لبنان. دعا إلى نظام سياسي عادل بلبنان. نصر الله: أميركا أصل الإرهاب»، موقع: **مكتوب**، «منتديات ياهو»
<http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t230082.html> accessed 29 Sept. 2013.

الطائف» فاقد الشخصية الوطنية، والقدرة السياسية على إدارة شؤونه. صحيح أن الوجود العسكري والمخابراتي السوري في لبنان أسهم إلى حدّ بعيد في وصول لبنان، سياسيًّا واقتصاديًّا ومجتمعيًّا، إلى الحال التي وصل إليها، لكن اللبنانيين يتحمّلون أيضًا المسؤولية، وذلك عندما تخلّى كثير منهم عن مُواطنته، وفضّل الاصطفاف وراء الخارج السوري من أجل مصالحَ شخصية أو آنيّة، أو خوفًا من نظامه الأمني القاهر، حتى إنّ معظمهم ارتضى أن يكون «مُخبِرًا» أو مُنفّذًا لأوامر النظام المخابراتي السوري، وليس حليفًا. ولعلّ حادثة المتفجّرات «السورية» التي ضُبطت مع الوزير السابق ميشال سماحة، وما أُشيع مؤخرًا عن تورط الشيخ أحمد الغريب بمتفجرة طرابلس، أسطعُ دليل على الدَرْك الذي وصل إليه بعض السياسيين اللبنانيين ورجال دين من أتباع المخابرات السورية[٣٦٧].

صحيح أنّ أزمات لبنان الطائفية تعود إلى ما قبل الوجود العسكري السوري على أراضيه، إلا أن وجود السوريين في لبنان، بجيشهم ومخابراتهم، وفق سياسة «فَرّق تسُدْ»، وتربُّص إسرائيل بِـ «جارتها» في الشمال، أمران قضَيا على ما تبقّى من وحدة اللبنانيين وعلى مُواطنيتهم، وعلى إمكان الاستفادة من «اتفاق الطائف» للسير نحو المستقبل. فقد كان يهمّ الإسرائيلي تفتيت لبنان، وأن يقضي على «حزب الله»، ولو أدّى ذلك إلى تدمير لبنان كلّه. أمّا السوري، فقد كان يهمّه أن يعطّل تطبيق «اتفاق الطائف» وأن يبقى جيشه في لبنان بذرائع شتّى، وأنْ يُبقي على الانقسام بين ساسة لبنان وطوائفه، ويُظهر ذلك للعالم لتسويغ وجوده العسكري والإمساك بلبنان، سياسةً واقتصادًا ومجتمعًا. ولهذا السبب، كان يصنع رئاسات الجمهورية والحكومات والمجالس النيابية، ويضع يده على الإدارات العامة والمؤسسات الخاصة. ومن هنا، جاءت دراستنا في الفصلين الثاني والثالث لحقبة الوجود السوري في لبنان، الذي وصل إلى مأزق خطير منذ نهاية العام ٢٠٠٤، تكلّل بخروج الجيش السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥. صحيح أن اللبنانيين توحدوا وتكتلوا معتمدين على الذات لإخراج السوري من لبنان (ثورة الأرز)، إلا أن ذلك ما كان ليحصل من دون الاستعانة بالخارج العربي والدولي، في ضوء السياسة الأميركية لمعاقبة سورية على دعمها «الإرهاب» في العراق وفلسطين ولبنان. فكان التمديد للرئيس لحود الذريعة التي استخدمت لاستهداف سورية. فبيّنت تلك المرحلة

---

٣٦٧ «نصّ المحضر الرسمي لاعترافات ميشال سماحة. بشار الأسد أعطى التوجيهات بنفسه لعملية التفجير والمملوك الرجل المهم»، تلفزيون **العربية**، ٢٧ آب ٢٠١٢.

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/27/234509.html> accessed 20 October 2012.

وكأن قدر اللبنانيين أن يبقوا رهينة لكل أنواع الخارج. لكن سرعان ما انقسموا على بعضهم البعض. فظهرت كتلتان سياسيتان أثّر تنافسهما المستميت في استقرار البلاد وأمنها وسلامتها وسيادتها واقتصادها.

لقد تمكنت دمشق من العودة بقوة إلى الساحة اللبنانية، على الرغم من انسحاب قواتها من لبنان في العام ٢٠٠٥، بعدما أمسكت إيران بيدها لإخراجها من عزلتها. فظهر إلى الوجود المحور الإيراني-السوري، الذي يجعل من «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» أدواتٍ لتنفيذ سياساته في المنطقة. ولم يكتف النظام السوري بالخروج من عزلته، بل عاد يمارس دوره على الساحة اللبنانية، مستفيدًا من دعم «المعارضة اللبنانية» له، ومن الانفتاح الدولي عليه (فرنسا والولايات المتحدة خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩) والعربي، أي «المصالحة» بين الملك عبد الله وبشار الأسد خلال قمة الكويت الاقتصادية في شباط ٢٠٠٩، التي نتج عنها ما عُرف بدبلوماسية «السين-السين».

إن الرهان على الخارج، وعلى «السين-السين» منذ العام ٢٠٠٩، أو على أي «سين-سين» أخرى، هو شيء معيب بحقّ اللبنانيين، ودليلٌ على اصطفاف الداخل اللبناني عن وعي وراء الخارج. كما يعني أنّ فئةً من اللبنانيين تمتثل لمشيئةٍ سورية-إيرانية، وفئةً لبنانية أخرى تقبل بما تقبل به السعودية. من ثَم، فإن دعوة الرئيس نبيه برّي تكرارًا إلى التوافق بين «السين-السين» لحلّ أزمات لبنان، واصطفاف اللبنانيين وراء هذا الشعار، معناه أنّ لبنان قاصر وغير قادر على إدارة شؤونه بنفسه، وأنه يُوكّل الخارج بذلك.

ولا ريب في أنه لن يترسّخ أي حل للأزمة في لبنان، ولن يتحقق أي استقرار سياسي أو أمني، أو سِلم أهلي، ولا استقلال حقيقي، ولا ازدهار اقتصادي، ولا حتى التصدّي للجيو-سياسة من أية جهة أتت، ما لم يُحدّد اللبنانيون خيارهم الوطني، ومصالحهم الوطنية، وما لم يجدوا بأنفسهم حلولًا لبنانية لمشكلاتهم، بدءًا من بناء دولةٍ مدنية ديمقراطية قابلة للحياة، تضمن الحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، ومصالحةٌ مع الوطن، وتضافُر جهود الجميع من أجل حوارٍ جاد وشفّاف يُساهم في بناء الثقة بين اللبنانيين ويؤمّن التوافق بينهم على قضايا الاستقرار والسلم الأهلي. على اللبنانيين أن يعوا إنّ الخارج الذي يَهَبُ المال والسلاح والدعم السياسي والمعنوي، ليس جمعيةً خيرية أو إنسانية، بل دولٌ تنطلق من مصالحَ وحساباتٍ خاصة ليست في مصلحة لبنان في غالب الأحيان.

فهرس الجداول والملاحق

الجداول

جدول (١) خصائص الديمقراطية التوافقية ٢٥

جدول (٢) مجالات النزاع بين اللبنانيّين في دولة الاستقلال وحتى مطلع الحرب ٧٠

جدول (٣) تطوُّر حِصص الطوائف اللبنانية في مقاعد مجلس المتصرّفية والبرلمان اللبناني (١٨٦٤-١٩٤٣) ٧٥

جدول (٤) استطلاع الزواج المدني في خريف ٢٠٠٧ ..... ١٢٣

جدول (٥) أندية كرة القدم الرئيسة وانتماءاتها الطائفية/المذهبية (٢٠٠٩-٢٠١٠) ١٣٦

جدول (٦) أندية كرة السلّة الرئيسة وانتماءاتها الطائفية/المذهبية (٢٠٠٩-٢٠١٠) ١٣٨

جدول (٧) أبرز الأحزاب الطائفية في لبنان ١٥٠

جدول (٨) إحصاءات تقريبية معاصرة حول الطوائف التي تشكل أكثرية وأقلية دينية في الأقضية ١٨١

جدول (٩) تقديرات لمنافع النظام السوري من جرّاء الإشراف على الاقتصاد اللبناني حتى العام ٢٠٠٥ ..... ٢١٤

جدول (١٠) اختلاف المواقف بين دول الاعتدال العربية وبين سورية وإيران حول وقف الحرب الإسرائيلية على لبنان ٣١٢

جدول (١١) الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاعات الاقتصاد اللبناني من جراء الحرب الإسرائيلية على لبنان ٣٣٥

جدول (١٢) التباينات بين المشاريع الأممية والدولية والنقاط السبع لوقف الحرب وفق الأولويات..... ٣٤٣

جدول (١٣) مشاريع الطوائف اللبنانية ومشاريع الجيو-سياسة الإقليمية ٣٦٥

جدول (١٤) أهداف كُلٍّ من سورية وإسرائيل في لبنان ٣٧٤

جدول (١٥) أهداف كُلٍّ من المِحور الأميركي-الإسرائيلي ومحور «الممانعة» ٤٣٦

الملاحق

ملحق (١): تباين مواقف الطوائف الدينية من أبرز أحداث لبنان والمنطقة ١٩١٨-٢٠١٣ ..... ١٩٢

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

- «٢ مليار دولار مباشرةً، ومئات الملايين عبر شبكات مافيا متوازية: لبنان يبيض ذهبًا للنظام السوري».
<www.yabeyrouth.com/pages/index1876.html> accessed 2 October 2012.
- «١١٠ ملايين متر مربع من أراضي المسيحيّين حصيلة البيع والمصادرة».
<www.lebanondebate.com/details.aspx?id=115029> accessed 10 May 2013.
- «أبرز الشخصيات في ١٤ آذار».
<www.nowlebanon.com/Library/Files/ArabicDocumentation/1420%Mars.pdf>accessed 2 October 2012.
- «الأردن الآخر ضحية للإرهاب-كارثة تفجيرات ٢٠٠٥».
<www.youtube.com/watch?v=DBSRxwPmhcg> accessed 2 October 2012.
- المجلس الأعلى السوري اللبناني، «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية»، ٢٢ أيار ١٩٩١.
- «استطلاع مركز بيروت حول رأي اللبنانيين في المقاومة: ٧٠٪ مع استمرار المقاومة، و٦٦٪ مع الأسر لتحرير سمير القنطار»، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات.
<www.beirutcenter.info/Default.asp?ContentID=576&menuID=46> accessed 2 October 2012.
- «الاستشارات النيابية المُلزمة: بين ضبابية النص وازدواجية التفسير»، جريدة **الديار**.
<diyar.charlesayoub.com/index.php/article-details/50302/> accessed 2 October 2012.
- «الأزمة المعيشية في لبنان (مؤشرات وعوامل)»، إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، كانون الأول ١٩٩٦.
- «الأسد والحريري يتفقان على «فتح آفاق جديدة» بينهما». تلفزيون **بي بي سي** (بالعربي) ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٩.
<www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009091109/11/_as_lebanon_gov_tc2.shtml> accessed 2 October 2012.

- «الجولان خلط أم ترتيب للأوراق؟»، جريدة **الشرق الأوسط**، **٢٥** تموز **٢٠٠٦**.
- «الحرب الأهلية اللبنانية»، المبحث الأول «الاتجاهات المطروحة: الاتجاه الفيدرالي»، موقع: «**المقاتل**».

<www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbLebnan/sec28.doc_cvt.htm> accessed 2 October 2012.

- «الحرب على لبنان في صحف إسرائيل: الأمر ليس مجديًا»، جريدة **النهار**، **٢٤** تموز **٢٠٠٦**.
- «الراعي والدفاع عن النظام السوري»، جريدة **الشرق الأوسط**، **١٤** أيلول **٢٠١١**.
- «الرئيس جورج بوش لن يتعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد. تقارير شطب الأسد مثل عرفات»، لندن **١٥** نيسان **٢٠٠٥**. موقع: **نادي الفكر العربي**

<www.nadyelfikr.com/printthread.php?tid=29660> accessed 2 October 2012.

- «السنيورة يناشد المجتمع الدولي أن يتدخل لمنع إسرائيل من إعادة لبنان **٥٠** سنة إلى الوراء»، جريدة **الشرق الأوسط**، **١٩** حزيران **٢٠٠٦**.
- «السياسة في لبنان: الطائفة السنّية وتيار المستقبل بزعامة الحريري»، **تقرير الشرق الأوسط** رقم **٩٦**

(International Crisis Group, Beirut, 26 May 2010) <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/9620%Lebanons%20Politics%20-%20The%20Sunni%20Community%20and%20Hariris%20Future%20Current.ashx> accessed 2 October 2012.

- «الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأميركي للعراق»، مجلة **السياسة الدولية**، تقرير أميركي لمجموعة مؤلفين بعنوان

The Iraq Effect: The Middle East after the Iraq War (Santa Monica, Cal. 2010) <www.siyassa.org.eg> accessed 2 October 2012.

- «الضغط على «حزب الله» و«حماس» والابتعاد عن إيران»، جريدة **الحياة**، **٢٥** تموز **٢٠٠٦**.
- «الغزو العراقي للكويت: المقدّمات–الوقائع، وردود الفعل–التداعيات»، ندوة بحثية، سلسلة **عالم المعرفة**، رقم **١٩٥**، الكويت **١٩٩٥**.
- «القوى الفاعلة الديمقراطية-الأحزاب السياسية والمجموعات المدنية كممثل عن المصالح المدنية».

<www.baldati.com/view.php?id=17> accessed 2 October 2012.

- «الكتائب: الفدرالية مقابل إلغاء الطائفية»، جريدة **الأخبار**، **١٥** كانون الثاني **٢٠١٠**.
- «اللبنانيون والانتخابات في استطلاع جديد للأنوار بالتعاون مع الدولية للمعلومات»، جريدة **الأنوار** **٥** كانون الأول **١٩٩٩**.

- «المسار السياسي بين العرب وإسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد»، موقع: تلفزيون **الجزيرة.**

<http://aljazeera.net/specialfiles/pages/ad7f252b-d5cf-47689-a5a-8239ea26fd34> accessed 2 October 2012.

- «المشهد السياسي اللبناني: انتهاء مرحلة وبداية أخرى»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠/١/١٨

<www.aljazeera.net/NR/exeres/58128D86-E1078900--4826-AE9238410394.htm> accessed 2 October 2012.

- «الملك عبد الله بن عبد العزيز أكد لواشنطن ضرورة قطع رأس الأفعى»، وثائق ويكيليكس تكشف مطالبة السعودية بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران». نقلاً عن: صحيفة **الغارديان** البريطانية. **وثائق ويكيليكس** (Wikileaks)

<www.ebdaaa.com/?act=artc&id=3317#> accessed 2 October 2012.

- «النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية اللبنانية تؤكد فوز الموالاة بأغلبية مقاعد البرلمان»، **أخبار الشرق الأوسط.**

<www.imn.iq/news/print.49/> accessed 2 October 2012.

- «النظام السويسري». موقع: **الأوراس القانوني**، ٢٨ آذار ٢٠١٠

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1274-topic> accessed 2 October 2012.

- «إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟»، **تقرير الشرق الأوسط** ٣٨(International Crisis Group) ، ٢١ آذار ٢٠٠٥، ص ١-٤٠.

- «إيلاف دخلت إلى مبنى «نيو تي في» والتقت بالعاملين في قسم الأخبار: تفاصيل مداهمة رجال الأمن للمحطة تحت تهديد السلاح. تهديدات وشتائم هاتفية سبقت توقيف خياط ثم إطلاق سراحه». موقع: **إيلاف**، ٧ كانون الأول ٢٠٠٣

<www.elaph.com/Web/Archive/1070816261030889200.htm> accessed 2 October 2012.

- إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت ١٩٨٨.

- إبراهيم، عبد الله، «وضع الدين في الدولة المدنية»، في: **الأمة والدولة والتاريخ والمصائر: دراسات مهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، بيروت ٢٠١١، ص٣٣٧–٣٤١.

- إدريس، محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت ٢٠٠٠.

- إده، روجيه، «نظام اتحادي لا مركزي ولا طائفي»، جريدة **اللواء**، ٩ أيار ٢٠١٢.

- ريمون إدّه: ضمير لا يموت، إعداد وتنسيق سمعان عيسى سمعان، بيروت ٢٠٠٠.

- أبو العلا، عبد الرحمن، «هل يقاتل حزب الله في سوريا؟»، تلفزيون **الجزيرة**، ٥ تشرين الأول ٢٠١٢.

<www.aljazeera.net/light/f64516034-dff-4ca19-c10122741-d174321/f1059a3-60e84812--b5e9-e26e5ea944dc> accessed 2 October 2012.

- أبو النصر، عبد الكريم، «حسابات سوريا وإيران وإسرائيل في الحرب الراهنة. تعبئة دولية لإنقاذ لبنان ومواجهة انقلاب إقليمي»، جريدة **النهار**، ٤ آب ٢٠٠٦.
- أبو النصر، عبد الكريم، «خطة الدول الكبرى للتعامل مع الأسد»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.
- أبو النصر، عبد الكريم، «لبنان قاعدة انطلاق الردّ الإيراني على أي ضربة أميركية. معلومات غربية: سوريا لن تحارب تضامنًا مع إيران»، جريدة **النهار**، ٢٨ أيلول ٢٠٠٧.
- أبو النصر، فضيل (تحرير إشراف)، **هواجس المسيحي اللبناني: مقالات وحوارات**، بيروت ٢٠٠١.
- أبو خليل، جوزيف، «المثال اللبناني: شهادة للعروبة لا ضدّها»، في: **٥٠ سنة من الاستقلال. دور لبنان ووظيفته. أعمال الندوة المنعقدة في بيروت** (٢١-٢٦ حزيران ١٩٩٣)، بيروت ١٩٩٣، ص٣٥-٤٠.
- أبو دهن، علي، «عائد من جهنم: ذكريات من تدمر وأخواته»، موقع: **رؤية**، ١٧ تشرين الأول ٢٠١٢.

<http://roaya-group.com/2011-2012-3305/43-33-10-31-12-2011/26-32-10-31-12-58-17-09-17-10.html> accessed 2 October 2012.

- أبو زكي، رشا، «إضراب بلا طعمة»، جريدة **الأخبار**، ٤ أيار ٢٠١٢.
- أبو زيد، فؤاد، «سقط التسونامي المسيحي بسقوط أوراق التين»، جريدة **الديار**، ١ حزيران ٢٠٠٩.
- «أبو سليمان، شاكر، «الوحدة الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي»، الجمهورية اللبنانية/ مجلس النواب، **حروب إسرائيل ضد لبنان (نصوص ودراسات)**، بيروت ١٩٩٧، ص٢٠٢-٢٠٤.
- أبو سليمان، شوقي، «حكم بالإعدام على ميثاق ١٩٤٣ مع وقف التنفيذ»، مجلّة **الصياد**، ٢ شباط، ١٩٧٨، ص١٠-١١.
- أبو شقرا، حسين غضبان (الراوي)/أبو شقرا، يوسف خطار (المؤلف)، **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية**، لا م، لا ت.
- أبو صالح، عباس، **الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ في ضوء وثائق يُكشف عنها للمرة الأولى**، بيروت ١٩٨٨.

- أبو صالح، عباس، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧-١٨٤٢**، بيروت ١٩٨٤.
- أبو عاصي، جميل، مقابلة بعنوان: «إخراج الصحافة اللبنانية من النظام الطائفي»، موقع: **شبكة الصحافة العربية**، ٢١ آذار ٢٠٠٨.

<www.arabpressnetwork.org/articlesv2.php?id=2013&lang=ar> accessed 2 October 2012.

- أبو نهرا، جوزيف، «المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني». مخطوط مداخلة أُلقيت في المؤتمر الدولي: **خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات.** جامعة القديس يوسف ٢٤-٢٦ كانون الثاني ٢٠١٣.
- أبي يونس، ألكسندر جرجي، «**إميل إدة: نشأة وسياسة ١٨٨٣-١٩٣٦**»، معهد التاريخ، جامعة الروح القدس – الكسليك ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- أرليخ، رؤوفين، «مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت في مركز تراث الاستخبارات (م. ت. س)»، ١٠ آذار ٢٠٠٥.

<www.terrorism-info.org.il/ar/articleprint.aspx?id=19580> accessed 2 October 2012.

- أسطيح، بولا، «توافق المسيحيين على قانون انتخاب يعطي كل طائفة حق اختيار مرشّحيها يثير امتعاضًا في لبنان»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٩ كانون الأول ٢٠١١.
- «أصحاب الأموال السورية المغسولة يسحبون ٤٠٠ مليون دولار من بنوك لبنان إلى تركيا. بينهم كنعان وولده، وغزالة، وبختيار، ورامي مخلوف، وجمال خدام»، جريدة **السياسة** (الكويت)، ٢٦ آذار ٢٠٠٥.
- «أكدت رفض «٦٠» سنة من الخيارات الخاطئة في الشرق الأوسط. رايس: على سوريا أن تسمح للشعب اللبناني أن يكون حرًا»، جريدة **النهار**، ٢٤ أيار ٢٠٠٥.
- «أوراق عن سورية: الحليف الفرنسي عدوًا»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٣ أيار ٢٠٠٥.
- «أوراق عن سورية: المخارج البديلة»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٤ أيار ٢٠٠٥.
- «بعد رفض بكركي العودة إلى قانون الستين، هل يكون لها موقف من قانون بديل؟»، جريدة **النهار**، ٦ تشرين الأول ٢٠١٢.
- «بعيدًا عن الأيديولوجية: بعض الأبعاد الاستراتيجية لمواجهة حزب الله-إسرائيل»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٥ تموز ٢٠٠٦.
- «بيان حول حملة الاعتقالات التي جرت بعد مصالحة الجبل»، **لقاء قرنة شهوان**، في سنواته الأربع. مواقف وبيانات، ٣٠ نيسان ٢٠٠١-٣٠ نيسان ٢٠٠٥، ٨ آب ٢٠٠١، ص٣٣-٣٥.

- «تفاصيل أسوأ اجتماع عقده الرئيس الشهيد في حياته (١ من ٢) ... نهاد المشنوق: سورية قتلت الحريري سياسيًا... وخدام لم يكن يرغب بعلاقة بينه وبين بشار الأسد». حاوره: حازم الأمين، جريدة **الحياة**، ١٢ أيار ٢٠٠٥.
- «تنديد بضرب القضاء وقمع الإعلام وتعطيل المؤسسات الدستورية»، في: **لقاء قرنة شهوان**، ص١٢٣-١٢٨.
- «ثلاث ساعات ونصف الساعة مباحثات بين نجاد ونصر الله... فصلها عشاء الأسد»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٧ شباط ٢٠١٠.
- «حزب الله وإسرائيل يطويان ملف الأسرى»، نشرة أخبار تلفزيون **الجزيرة**، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٤

<www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=69746> accessed 2 October 2012.

- «حزب الله يتمدّد في الشوف وآخر ضحاياه الدلهمية بعد لاسا». ***Beirut Observer***, 27 Dec. ٢٠١١

<http://beirutobserver.com/index.php?option=com_content&view=article&id=68115:201122-11-09-27-12-&catid=41:201015-24-20-03-10-> accessed 2 October 2012.

- «خدام والشهابي لقيادة مرحلة انتقالية في سورية. أركان النظام السوري بدأوا يجرون حساباتهم توقعًا للرحيل وأبناء الأسد الأب يتصارعون على التركة»، جريدة السياسة (الكويت)، ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥.
- «خدّام: كنعان دُفع للانتحار وتعرّض للتهديد. الأسد سيسقط، ومحيطُه نهب ٢٠ مليار دولار». موقع: شبكة العربي، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٦.

<www.arabpark/vb/f19/t4389> accessed 2 October 2012.

- «خسائر الحرب بين لبنان وإسرائيل. المعارك في لبنان: جردة حساب الخسائر». **نادي الفكر العربي**، ١٩ آب ٢٠٠٦.

<www.nadyelfikr.com/showthread.php?tid=15522> accessed 2 October 2012.

- «دمشق تتلقى إشارات أميركية وعروضًا أوروبية لعقد «صفقة متكاملة»: استئناف مفاوضات السلام وفك العزلة وتوقيع الشراكة مقابل الضغط على حزب الله وحماس والابتعاد عن إيران، **أخبار الوطن** (مصر)، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.
- «رجال سورية في لبنان. مِلف عن قادة الأجهزة الأمنية الذين تطالب المعارضة السورية بإقالتهم»، إعداد المنتدى العربي للحرية والديمقراطية. نقلاً عن:

<www.yabeyrouth.com/pages/index1878.htm> accessed 2 October 2012.

- «رسالة من رئيس التحرير إلى... رستم غزالة الكردي الذي حكم لبنان»، مجلة **الشراع**، ٤ نيسان ٢٠٠٥.
- «رستم غزالة: جرائم الوصاية السورية على لبنان»، مجلة الشراع، ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٠.
- «زلّات لسان مثيرة للاهتمام في حديث تلفزيوني لجنبلاط. عدوّي الآن ليس إسرائيل، بل النظام السوري الحاقد والغبي. أرفض العودة للوصاية وأرفض عدم مسؤولية سوريا عن الاغتيالات». موقع: **سيريا نيوز**.
<www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=19474> accessed 2 October 2012.
- «سقوط حكومة سعد الحريري بعد استقالة الوزير الحادي عشر»، تلفزيون **فرنسا ٢٤**، تاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢.
<www.france24.com/ar/20110112-hezbollah-allies-resign-lebanon-unity-government-hariri-un-tribunal-assassination> accessed 2 October 2012.
- «سورية ترهن لبنان بـ «ورقة شبعا»، جريدة **الوسط** (البحرين)، ٢٥ نيسان ٢٠٠٦.
- «سورية وإيران توقعان اتفاق تعاون عسكري لمواجهة التهديدات»، **ساحات الطيران العربي**، ١٦ حزيران ٢٠٠٦.
<http://4flying.com/archive/index.php/t-1874.html> accessed 2 October 2012.
- «عامان على التفاهم بين حزب الله وعون، والمتحمسون له يؤكدون أهميته في السلم الأهلي»، ٦ شباط ٢٠٠٨.
<http://afp.google.com/article/ALeqM5jfD1YiBiDZHR-ikpabp_jrAEiGZw> accessed 2 October 2012.
- «عن الحرب بالوكالة في الشرق الأوسط»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.
- «عودة سورية إلى لبنان»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٨ أيار ٢٠٠٥.
- «فاروق الشرع الصورة والأصل». التجمع الاغترابي لقوى ١٤ آذار.
<www.march14forces.org/forum/showthread.php?t=3266> accessed 2 October 2012.
- «في دعوى جديدة قدّمها أمس: أبو عياش بتهم رستم غزالة وأشقاءه بسرقة مئات الملايين من بنك المدينة»، جريدة **النهار**، ١٩ أيار ٢٠٠٥.
- «قرنة شهوان تطالب بوقف التخوين والشحن الطائفي»، جريدة **المستقبل**، ١٧ آب ٢٠٠٢.
- «القصة الكاملة للتهديدات السورية التي سبقت اغتيال المفتي الشهيد حسن خالد». نقلًا عن مجلة **الشراع**، حوار حسن صبرا مع نجل المفتي سعد الدين خالد.
<www.yabeyrouth.com/pages/index2007.htm>accessed 2 October 2012.

- «قوى سياسية لبنانية تناقش مشكلة السلاح في البلاد»، موقع: **أخبار الشرق الأوسط** <www.easternmednews.com/index.php/permalink/5428.htm> accessed 2 October 2012.
- «كتلة تيار المستقبل: شعار لبنان أولًا لا يتناقض مع الانتماء العربي للبنان». موقع: **فؤاد السنيورة**، ٤ آب ٢٠٠٩.
<www.fuadsiniora.com/page/1348> accessed 10 May 2013.
- «لبنان... تاريخ من التكتلات: من دولة لبنان الكبير... إلى تحالف عون–نصر الله». موقع: <www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=88803&TypeID=5&ItemID=1315> accessed 2 October 2012.
- لبنان: توازنات طائفية توتر العلاقة مع «فيفا». ٢٥ آذار ٢٠١٢.
<http://arabic.cnn.com/2012/sport/224//fifa.lebanon/index.html> accessed 2 October 2012.
- «لقاء للإمام محمد مهدي شمس الدين بوفد من نادي الصحافة العربية»، جريدة **المستقبل**، ٧ كانون الأول ٢٠٠٠.
- **لقاء قرنة شهوان في سنواته الأربع، ٣٠ نيسان ٢٠٠١ – ٣٠ نيسان ٢٠٠٠**. من المطالبة بالتحرير والوحدة إلى التحرير والوحدة، لات ، لا م.
- «ماذا يقول خبراء الدستور اللبناني عن الثلث المعطل؟: رأي يعتبره حيويًا لمجتمع تعدُّدي، وآخر يصفه بالمُعرقل لعمل الدولة»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٩ حزيران ٢٠٠٩.
- ملف كامل عن تسلّح الدول العربية في ٢٠١٠»، ٩ تشرين الثاني ٢٠١١، **الجيش العربي**، ٩ تشرين الثاني ٢٠١١.
<http://www.arabic-military.com/t35722-topic> accessed 2 October 2012.
- «من حوار البطريرك مار بشاره بطرس الراعي مع طلاب الصفوف النهائية لمدارس القلبين الأقدسين»، جريدة **النهار**، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١.
- «من محمد غانم وغازي كنعان إلى رستم غزالة: جرائم الوصاية السورية على لبنان»، مجلة **الشراع**، ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٠.
- «مهمة خاصة: مأساة المفقودين أيام الحرب اللبنانية»، تلفزيون **العربية**، ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
<www.alarabiya.net/programs/200629182/18/11/.html> accessed 2 October 2012.
- مقابلة مع وزير الخارجية المصرية الأسبق أحمد أبو الغيط، قناة **صدى البلد**، ٢٠ شباط ٢٠١٣.
- «نبيه بري يتلقى من إيران ٤٠٠ ألف دولار شهريًا، وثروته مِليارا دولار»، **ويكيليكس**: وثيقة رقم: BEIRUT109006، تاريخ ٣ أيلول ٢٠١١.
<http://sh22y.com/vb/t239383.html> accessed 2 October 2012.

- «نصّ المحضر الرسمي لاعترافات ميشال سماحة: بشار الأسد أعطى التوجيهات بنفسه لعملية التفجير، والمملوك الرجل المهم»، تلفزيون **العربية**، ٢٧ آب ٢٠١٢ .
- «نصّ الوثيقة المشتركة: منع الأجهزة الأمنية السورية وملحقاتها اللبنانية من التدخل في الحياة السياسية والعملية الانتخابية». جريدة **النهار**.
- «نصّ عريضة المعارضة ضد الفريق الحاكم»، **قناة المنار**، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦
<http://shiaweb.org/hizbulla/news/119.html> accessed 2 October 2012.
- «هكذا أفلس نظام المافيا الأمنية اللبنانية-السورية تعاونيات لبنان»، مجلة **الشراع**، ٢٣ أيار ٢٠٠٥.
- «هل تكون سوريا آخر محطات الحرب الباردة؟ إسرائيل في الشرق الأوسط». **أفق** (نشرة إلكترونية تصدر عن مؤسسة الفكر العربي)، العدد ١٥١، ٦ شباط ٢٠١٢.
<http://bl169w.blu169.mail.live.com/default.aspx#!/mail/InboxLight.aspx?n=821415837!n=2104002360&fid=1&fav=1&mid=73e27483599-d-11e1-9057-00215ad73eee&fv=1> accessed 2 October 2012.
- «اتفاق الطائف في مرمى نار الفتنة»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٠ تموز ٢٠٠٦.
- «أوراق عن سوريا: الحليف الفرنسي عدوًا»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٣ أيار ٢٠٠٥.
- «إيران تساهم فى إنجاز ٤٠٠ مشروع بناء لإعادة إعمار لبنان»، **صحيفة الشعب اليومية أونلاين**، ٤ شباط ٢٠٠٨.
<http://arabic.people.com.cn/316626351244/.html> accessed 2 October 2012.
- **اتفاق الدوحة: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي/المؤسسة العروبية للديمقراطية، بيروت ٢٠٠٩.
- إسكندر، مروان، «جمهورية الفساد والمفسدين»، جريدة **النهار**، ٢ تشرين الأول ٢٠٠٥.
- إسكندر، مروان. **رفيق الحريري وقدر لبنان**، ترجمة سامي بعقليني، بيروت ٢٠٠٧.
- «الأسعد، نصير، «بين كلام نصر الله في إطلالته الإعلامية حول «المحاسبة» و«عدم التسامح» وموافقة الحزب على سيادة الدولة وتفويض الحكومة: مخاطرُ عدم تقدّم «حزب الله» بسرعة نحو «دولة الطائف»، جريدة **المستقبل**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.
- الأسعد، نصير، «انحطاط القيم والخطر على السلم الأهلي»، جريدة **الجمهورية**، ٢٣ نيسان ٢٠١٢.
- الأشقر، بول، «رحلات في عربة الترويكا»، **المرقب** (البلمند)، ٢) ١٩٩٨)، ص١١-٥٧.
- الأمين، إبراهيم، «ما الذي يقلق الرياض من تفاهم حزب الله والسلفيين»، جريدة **الأخبار** (لبنان)، ٢١ آب ٢٠٠٨.
- الأمين، عدنان، «الجامعة اللبنانية في ظلال العصبية الطائفية»، **المرقب** (البلمند)، ٢ (١٩٩٨)، ص ١٧٥-٢١٣.

- الأمين، علي، «بازار المحاصصة يفضح التمثيل المسيحي ويفتح باب تأجيل الانتخابات»، جريدة **البلد**، ١٣ أيار ٢٠٠٥.
- البابا، حكم، «لبنان: ثقافة التخوين»، جريدة **القدس العربي** (لندن)، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- البسام، مريم، **وثائق ويكيليكس الكاملة**، رقم ١: لبنان وإسرائيل، بيروت ٢٠١١.
- البستاني، فؤاد أفرام، **مواقف لبنانيّة**، ج١ و٢، بيروت ١٩٨٢.
- البصري، داود، «الحرس الثوري الإيراني واحتلال لبنان... ودهشة الرئيس!»، جريدة **السياسة** (الكويت)، ١٩ أيلول ٢٠١٢.
- البصري، داود، «النظام الإيراني... تدمير إسرائيل أم حرق الخليج العربي؟»، جريدة **السياسة**، ١٨ أيلول ٢٠١٢.

<http://www.alseyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/209129/reftab/92/Default.aspx> accessed 2 October 2012.

- البعيني، أمين حسن، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣**، بيروت ١٩٩٣.
- البقاعي، مرح، «وديعة رابين أم وديعة الأسد؟»، موقع: **الحوار المتمدن** ٢٠ تموز ٢٠٠٧.

<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103343> accessed 2 October 2012.

- البني، أكرم، «الضغوط الأميركية والاختيار السوري»، موقع: **الجزيرة**، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٤.

<www.aljazeera.net/NR/exeres/85404E4A-511B-459A-A68A-E32F2B3D58DC.htm#2> accessed 2 October 2012.

- الجسر، باسم، **الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠-١٩٧٥)**، بيروت ١٩٨١.
- الجسر، باسم، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، بيروت ١٩٤٣, ١٩٧٨
- «الجمعيّات الإسلامية في لبنان: نظرة تقويميّة»، **التقرير الإسلامي**، ٥ (١٩٧٩)، ص٦-٧.
- الجميّل، بيار، **مواقف وآراء ١٩٧٥-١٩٨٠**، دار العمل للنشر، بيروت ١٩٨٢.
- «الحاج، عبد الرحمن، «الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية ٢٠٠٠–٢٠١٠»، **مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية**، لندن ٢٠١١.

<www.arabsfordemocracy.net/democracy/pages/view/pageId/1431> accessed 2 October 2012.

- الحافي، منير، السعودية للبنان: قلوب وسواعد، بيروت ٢٠٠٨.
- «الحريري: «لنتخلص من بشار وبديله خدام والإخوان»»، **وثائق ويكيليكس**، BEIRUT 2735-06، ٢٤ آب ٢٠٠٥.

<www.arablocalnews.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog> accessed 2 October 2012.

- الحصّ، سليم، **ذكريات وعبر**، بيروت ١٩٩٤.
- الحصّ، سليم، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حِقبة الانقسام ١٩٨٧-١٩٩٠**.
- الحصري، ساطع (أبو خلدون)، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث**، بيروت، لا ت.
- الحلوي، دارين، «اللبنانيون يتقاتلون بـ«التاريخ» و... عليه»، جريدة **الرأي** (الكويت)، ٢٨ شباط ٢٠١٢.
- «الحوت، بيان نويهض، «الشرق الأوسط الجديد: مشروع أميركي محكوم بالفشل»، جريدة **السفير**، ٢ آب ٢٠٠٦.
- الخازن، فريد، «المصالحة الوطنية بعد الطائف»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ٥١-٥٦.
- الخازن، فريد، «جنوب لبنان: نهاية الحرب أم نهاية الدولة؟»، جريدة **النهار**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦.
- الخازن، فريد، **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦**، ترجمة شكري رحيّم، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٢.
- الخوري، حرب أنطوان، «ما هي أسباب تراجع قوة «التيار الوطني» في الجامعات؟» <www.iraqipa.net/11_0930_26//a14_29nov09.htm> accessed 2 October 2012.
- الخوري، راجح، «المزيد من الكراهية!»، جريدة **النهار**، ١٣ أيلول ٢٠٠٦.
- الخوري، راجح، «أربع حروب متصلة؟!»، جريدة **النهار**، ٢ آب ٢٠٠٦.
- الخوري، راجح، «عطلة في جحيم البارود»، جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.
- **الدستور اللبناني**:

<www.lp.gov.lb/SecondaryAr.Aspx?id=12> accessed 2 October 2012.

- «الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته». مقدمة الدستور المعدلة بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١ أيلول ١٩٩٠.

<www.presidency.gov.lb/Arabic/LebaneseSystem/Documents/%D8%A7%D984%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D988%D8%B120%D8%A7%D98%4%D984%D8%A8%D986%D8%A7%D986%D98%A.pdf> accessed 2 October 2012.

- **الدولية للمعلومات**، تشرين الأول ٢٠٠٧
- الرشيدي، حسن، «استقالة الوزراء الشيعة حلقة جديدة من اللعبة الإيرانية»، موقع: **شبكة أنا مسلم**، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

<www.muslm.net/vb/showthread.php?187032> accessed 2 October 2012.

- الرشيدي، حسن، «سنّة لبنان... وقود المحرقة الإيرانية السورية»، موقع: **شبكة الدفاع عن السنّة**، ٢٦ حزيران ٢٠٠٦.
<www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/1129/> accessed 2 October 2012.
- «الرملاوي، نبيل، «إسرائيل دولة لليهود تكريس لعنصرية الدولة وإعلان لانتهاكها الشرعية الدولية»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية **(وفا)**.
<www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=107365> accessed 2 October 2012.
- الريس، رياض نجيب، «لماذا شعب واحد في دولتين؟»، **مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية - دمشق**، ١٤-١٨ نيسان ٢٠٠٩، ص ٣٥٣-٣٦٨.
- الزغبي، عماد، **الحركة الطلابية في لبنان: خمسون عامًا من النضال، ١٩٥١-٢٠٠١**، بيروت ٢٠٠٢.
- «الزهيري، ماوية فريد، «الزواج المختلط في لبنان وأثره على الواقع النفسي الاجتماعي»، **الجامعة اللبنانية**، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأوّل ١٩٩٥/١٩٩٦.
- «الزين، جهاد، «تدقيق في مصطلحات يتداولها اللبنانيون»، جريدة **النهار**، ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٤.
- الزين، جهاد، «مصارحة مع السيد خامنئي»، جريدة **النهار**، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.
- الزين، مصطفى، «الديمقراطية ثوب فضفاض هل يصلح للبنان؟»، جريدة **النهار**، ٢٠ أيلول ٢٠٠٠.
- السجل الأخضر: **مواقف المملكة العربية السعودية والمنح والمساعدات والتقديمات المالية الاقتصادية لدعم لبنان**، دار اللواء للصحافة والنشر، بيروت ٢٠٠٩.
- السماك، محمد، **الإرهاب والعنف السياسي**، بيروت، لا ت.
- «السياسة في لبنان: الطائفة السنّية وتيار المستقبل بزعامة الحريري»، **تقرير الشرق الأوسط** رقم ٩٦.
(International Crisis Group, Beirut, 26 May 2010, 6.) <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/9620%Lebanons%20Politics%20-%20The%20Sunni%20Community%20and%20Hariris%20Future%20Current.ashx> accessed 2 October 2012.
- السيد، رضوان، «استقالة الوزراء الشيعة من الحكومة اللبنانية: الدلالات والتداعيات»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- «الشدياق، إدمون، «لائحة بأسماء المعتقلين والمفقودين على يد القوات والمخابرات السورية في لبنان»، موقع: **شهادتنا**.
<www.chahadatouna.com/wordpress/?p=228> accessed 2 October 2012.

- «الشريف، ماهر، «روّاد الحداثة المجتمعية والدعوة الوطنية في بلاد الشام»، **مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية**، دمشق ١٤ – ١٨ نيسان ٢٠٠٩، دمشق ٢٠٠٩، ص٧٧–٩٩.
- الصلح، رغيد، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة**، بيروت ٢٠٠٦.
- الصلح، سامي، **العبث السياسي والمصير المجهول**، بيروت ٢٠٠٠.
- الصليبي، كمال، **بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع**، ط٢، بيروت ١٩٩١.
- «الصياح، رؤوف، «قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ١٩٧٨-٢٠٠٨: دورها العسكري والسياسي والاجتماعي والإنمائي والاقتصادي»، أطروحة دكتوراه، **الجامعة اللبنانية**/المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت ٢٠١١.
- العبد، عارف، **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، بيروت ٢٠٠١.
- العرب، مصطفى، «الأسد ومبارك إلى الرياض لقمة مصالحة بين الممانعة والاعتدال»، تلفزيون سي أن أن (بالعربية)، ٩ نيسان ٢٠٠٩.
- العرداوي، خالد عليوي، «الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي»، بحث مقدم إلى **مؤتمر الفدرالية في العراق: الواقع والمستقبل**، والذي تعقده كلية القانون والسياسة/ جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة «ديبول» الأمريكية ومكتب إقليم كردستان للدراسات الفدرالية للمدة من ٢٨-٢٩ /٤/٢٠١٠.
- العزاوي، محمد دهام، «الاحتلال الأميركي وأبعاد الموقف الإقليمي في العراق»، **المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية**، ١٦ كانون الأول.٢٠١٠

<http://iraqcss.com/article.php?id=62> accessed 2 October 2012.

- العكاوي، نصوحي، «**الشيخ محمد الجسر: حياته، آراؤه السياسية ١٨٨١-١٩٣٤**»، رسالة أُعدت لإنجاز مقررات شهادة الكفاءة في التاريخ. كلية التربية/الجامعة اللبنانية ١٩٧٣.
- **العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، بيروت ٢٠٠١.
- «القصيفي، هيام، «تعامل أميركا مع الحرب بعدسة مكبّرة تشمل المنطقة: لبنان بين تياري تغيير رئاسي وحكومة ائتلافية»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.
- القصيفي، هيام، «جنبلاط متخوف من شراء أراضٍ على ٣ خطوط لتطويق الجبل وإقامة حزام أمني»، جريدة **النهار**، ٣ أيار ٢٠٠٧.
- القصيفي، هيام، «حزب الله: عزل الجيش عن الصراع يهدّد بفتنة، المبادرات الجدّية غائبة والساحة متروكة للقتال.. سباق بين التحصين الداخلي والمكاسب الحربية»، جريدة **النهار**، ٢٣ تموز ٢٠٠٦.
- القصيفي، هيام، «الدور السعودي أعاد توازنًا يواكب التطورات السورية. ٨ آذار تعود إلى التسويات الداخلية مع تكليف سلام»، جريدة **النهار** ٧ نيسان ٢٠١٣.

- الكواكبي، سلام، «العلاقات السورية-اللبنانية»، في: **مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق**، ٢٠١٠.
- الكواكبي، عبد الرحمن، **الأعمال الكاملة**، بيروت ١٩٩٥.
- الكيالي، ماجد، «حرب الـ ٣٣ يومًا في الحسابات العسكرية.. الحرب على لبنان... بداية أم نهاية»، مجلة **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، ص٨١-٨٣.
- المجلس الأعلى السوري اللبناني، «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية»، ٢٢ أيار ١٩٩١

<www.syrleb.org/docs/agreements/0120%TREATY.pdf> accessed 2 October 2012.

- المجذوب، طارق، «المياه اللبنانية في الإستراتيجية الإسرائيلية». الجمهورية اللبنانية/مجلس النواب، **حروب إسرائيل ضد لبنان (نصوص ودراسات)**، بيروت ١٩٩٧، ص ٥٩-٨٧.
- المختار، غاصب (تحقيق)، «هواجس أقطاب من السنّة حول الدور والمشاركة والمرجعية»، حلقة ٢، جريدة **السفير**، ١٩ آب ٢٠٠٣.
- «المشهد السياسي اللبناني: انتهاء مرحلة وبداية أخرى»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠/١/١٨.

<www.aljazeera.net/NR/exeres/58128D86-E1078900--4826-AE9238410394.htm> accessed 2 October 2012.

- الملاح، عبد الله، **الهجرة من متصرفية جبل لبنان، ١٨٦١-١٩١٨**، لا م، ٢٠٠٧.
- المولى، سعود، **العدل في العيش المشترك**، دفاتر الحوار (٢)، بيروت ٢٠٠٣.
- النداوي، صبا، «قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية»، موقع: **الحوار المتمدن**، ٢٩ آب ٢٠٠٧.

<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=107397> accessed 2 October 2012.

- الهاشم، بسام، «إلغاء الطوائفية السياسية: دمج مجتمعي أم تجزئة. مناقشة في ضوء التعثّر النظري والتطبيقي للأحوال الشخصيّة في لبنان»، في: **حاليات** (لبنان) ٣٩ (١٩٨٥)، ص١٣–٦٠.
- «الوزارة السادسة والسبعون. تشكيل حكومة الدكتور سليم الحصّ الثالثة. من ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ إلى ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠. موقع: **يا بيروت**.

<www.yabeyrouth.com/pages/index1442.htm> accessed 2 October 2012.

- «الوزير حرب للعربية نت: «عمليات شراء منظمة تمهّد لتقسيم البلاد. مخاوف لبنانية من تغلغل إيراني خفي عبر امتلاك عقارات وأراضي المسيحيين»، موقع **العربية**، ٤ كانون الثاني ٢٠١١.

<www.alarabiya.net/articles/2011132154/04/01/.htm> accessed 2 October 2012.

- أوسته، سليمان، «حول المفاوضات السورية الإسرائيلية. التنسيق العربي ضروري لدعم المفاوض السوري»، جريدة **الحياة**، **٢٣** كانون الأول **١٩٩٩**.
- أيوب، شارل، «هجرة المسيحيين رهيبة. يكادون غير موجودين»، جريدة **الديار**، ١٧ كانون الأول ٢٠١٢.
- بجاني، إلياس، «مقابلة مع المعلّق والكاتب السياسي اللبناني، عضو تجمّع ١٤ آذار، المحامي إلياس الزغبي»، موقع: **المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية**، ١٥ أيار ٢٠٠٩.
<www.10452lccc.com/zouqbi/zoghbyeliasmay09.htm> accessed 2 October 2012.
- بدر، إليان، «**اتفاق القاهرة. خلفياته وتداعياته بين العامين ١٩٦٤ و١٩٧٤**»، رسالة دبلوم أُعدت لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، الجامعة اللبنانية/كلية الآداب والعلوم الإنسانية (العبادة)، قسم التاريخ، ٢٠١٢-٢٠١٣.
- بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي-فرنسي-عربي**، بيروت ١٩٨٢.
- بركات، حليم، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط٤، بيروت ١٩٩١.
- بعاصيري، سحر، «اللاعبون (٣) حزب الله»، جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.
- بعاصيري، سحر، «العملية وأبعادها»، جريدة **النهار**، ١٣ تموز ٢٠٠٦.
- بعاصيري، سحر، «اللاعبون (٦) سوريا»، جريدة **النهار**، ١ آب ٢٠٠٦.
- بعاصيري، سحر، «اللاعبون (٧) الضائعون»، جريدة **النهار**، ٢ آب ٢٠٠٦.
- بعاصيري، سحر، «فعل العرب!»، جريدة **النهار**، ٨ آب ٢٠٠٦.
- «بعيدًا عن الأيديولوجية: بعض الأبعاد الاستراتيجية لمواجهة حزب الله-إسرائيل»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٥ تموز ٢٠٠٦.
- بغدادي، جميل، «الحروب الإسرائيلية في عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٦ وصولًا إلى الفيتو الأميركي ضد إعلان الدولة (٢). موقع: **نبض سوريا**، ٣ تشرين الثاني ٢٠١١.
<http://www.nabd-sy.net/index.php/drasat/11804198220062.html> accessed 2 October 2012.
- بقرادوني، كريم، **صدمة وصمود: عهد إميل لحّود (١٩٩٨-٢٠٠٧)**، ط٢، بيروت ٢٠٠٩.
- بقرادوني، كريم، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، غدراس ١٩٩١.
- بكار، أليزابيث/ رامسبوثام، ألكسندر، «لبنان: هل يمكن إحداث تحول في الديمقراطية الشكلية؟»، جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠١٢.
- «بكاسيني، جورج، «الموارنة بين العيش المشترك... والحرية: قراءة في جوانب غير مرئية من الخطاب التصعيدي ضد سوريا»، حلقة ٣، جريدة **المستقبل**، ٢٥ آذار ٢٠٠١.

- بكاسيني، جورج، «رفيق الحريري ٣»، جريدة **المستقبل**، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٧.
- بكاسيني، جورج، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري**، ط٢، بيروت ٢٠٠٨.
- بكاسيني، جورج، أسرار **الطائف: من عهد أمين الجميّل حتى سقوط الجنرال** (مع وثائق ومحاضر)، بيروت ١٩٩٣.
- بو ملهب عطا الله، دعد، **جيو-سياسة الحدود والعولمة، لبنانيًّا، إقليميًّا، عالميًّا**، بيروت ٢٠٠٧.
- «بو ملهب عطا الله، دعد، معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق»، في: **العلاقات اللبنانية السورية: محاولة تقويمية. أعمال المؤتمر الوطني في ١٤-١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠**، «نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات الموقّعة بين لبنان وسورية»، أنطلياس ٢٠٠١، ص ٨٣-٩٤.
- «بو منصف، روزانا، «رفضها استقبال الوفد الدولي فوّت عليها فرصة ثمينة: مواقف دمشق عشية مؤتمر روما تبرز معركة الإقصاء»، جريدة **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.
- بو منصف، روزانا، «فيما لبنان يتجنّب الخوض في المسؤوليات أمام ضخامة الاعتداء، تزاحم الروزنامات الإقليمية يتحول تصفية حسابات مفتوحة»، جريدة **النهار**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.
- بويكن، جون، **ملعون هو صانع السلام. فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون**، بيروت ١٩٨٢، ترجمة غسّان غصن، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٢.
- بيضون، أحمد، **الجمهورية المتقطعة: مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٩.
- بيضون، أحمد، «تِسعَ عشْرةَ فرقةً ناجية: مقالة في أحوالنا (غير) الشخصية»، **المرقب** (البلمند)، ٢(١٩٩٨)، ص ٥٩-١٢٠.
- بيضون، أحمد، «ذاكرة المؤرّخين، أو صراع الطوائف على تاريخ لبنان»، في: **لبنان الذاكرة الثقافية. محطّات ومفارق**، الحركة الثقافيّة أنطلياس، أنطلياس ١٩٨٤.
- بيهم، محمد جميل، **النزاعات السياسية بلبنان: عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨-١٩٤٥**، بيروت ١٩٧٧.
- بيهم، محمد جميل، **لبنان بين مشرّق ومغرّب ١٩٢٠-١٩٦٩**، بيروت ١٩٦٩.
- تقي الدين، سليمان، «دعم أميركي للبنان!»، جريدة **السفير**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.
- تقي الدين، سليمان، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (١٩٢٠-١٩٧٠): مقدّمات الحرب الأهلية**، بيروت ١٩٧٧.
- تقي الدين، سليمان، **تحولات المجتمع والسياسة: أفكار عن عالم جديد**، بيروت ١٩٩٢.

- تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، ترجمة خيري الضامن، ط٦، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠١.
- جابر، منذر محمود، **الشريط الحدودي المحتلّ: مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي**، بيروت ١٩٩٩.
- جرجس، فواز، «هل الطائفية ظاهرة يستحيل تجاوزها؟»، جريدة **المستقبل**، ١٣ أيار ٢٠٠١.
- جروس، سعاد، «واشنطن تصرّ على عزل لبنان عن المشهد الإقليمي. الألغام العربية في الوصل السوري-الأميركي»، جريدة **الكفاح العربي**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- حدشيتي، طوني، «أسئلة عن الدولة المدنية والفدرالية واللامركزية.. نقاش مع د. عبد الرؤوف سنّو»، موقع: ليبانون فايلز، ٢٦ نيسان ٢٠١٢، وجريدة **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٢.
- حدشيتي، طوني، «هل تلتقي الدولة المدنية مع الفدرالية اللامركزية؟»، موقع: **ليبانون فايلز**، ٢٦ نيسان ٢٠١٢.

<www.lebanonfiles.com/news/370448> accessed 2 October 2012.

- «حديث لدوري شمعون مع **الشبكة اللبنانية للإرسال** بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نشرة الأخبار المسائية).
- حرقوص، عمر، «كشف للمرة الأولى قصة إبعاده من لبنان العام ١٩٩٨: المشنوق لِـ «المستقبل»: حكومة مشتبه بهم... تعادل قرار التمديد»، جريدة **المستقبل**، ٣٠ تموز ٢٠١١.
- حريق، إيليا، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، بيروت ١٩٨٢.
- حسن، رؤوف، «لبنان الطائف، المزرعة والنشيد»، جريدة **الديار**، ١٨ كانون الأول ١٩٩١.
- حسن، نصر، «زيارة سعد الحريري إلى دمشق، استتابة وتجديد دور، أم اتقاء شرّ؟»، موقع: **الحوار المتمدن**، ١١ كانون الأول ٢٠١٢

<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=194731> accessed 2 October 2012.

- حسني، نزيه، «**صيدا ومسألة الزعامة السياسية: معروف سعد**»، رسالة أُعدت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي في معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الخامس-صيدا، ١٩٨٠/١٩٨١).
- حكيّم، أنطوان، «العلاقات اللبنانية-السورية: ١٩١٨-١٩٥٠»، في: **العلاقات اللبنانية السورية: محاولة تقويمية**، أعمال المؤتمر الوطني في ١٤-١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠، «نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات الموقّعة بين لبنان وسورية»، الحركة الثقافية-أنطلياس، أنطلياس ٢٠٠١، ص ١٩-٧١.

- «حكيّم، أنطوان، «المحاولة الأولى لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان: الجنرال سيرّاي وانتخابات **١٩٢٥**»، في: **التمثيل الشعبي والانتخابات في لبنان** (مجموعة مؤلفين)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت **٢٠٠٥**، ص**٢٥١-٢٧٠**.
- حلّاق، حسان، «أعلام لا تنسى في تاريخ بيروت (**٢٥**): العلامة الشيخ مصطفى نجا مفتي بيروت المحروسة: جذور أصيلة وعلم نافع، ومواقف مشرّفة (**١٨٥٢-١٩٣٢**)»، جريدة **اللواء** (بيروت)، الحلقة ١/٣، ٢٨ نيسان **٢٠١٢**.
- حلّاق، حسّان، **تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ -١٩٥٢**، ط٣، بيروت **٢٠١٠**.
- حلّاق، حسان، **التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢. مع دراسة للعلاقات اللبنانية-العربية والعلاقات اللبنانية-الدولية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا م، لا ت.
- «المؤرخ حلاق في رسالة إلى ميقاتي: «لقرار واحد لإنشاء قسمي الفارسية والعثمانية في اللبنانية»، جريدة **المستقبل** ٢٠ حزيران **٢٠١٢**.
- حلبي، أبو غالب حاتم قاسم، «سيرة البطل شبلي العريان»، في: «العمامة»، **موسوعة التوحيد الدرزية**،

<www.al-amama.com/index.php?option=com_content&task=view&id=451> accessed 2 October 2012.

- حمادة، سعدون، «الثورة الشيعية في لبنان (**١٦٨٥-١٧١٠**) والتباس المصطلحات»، جريدة **النهار**، **١٩** شباط **٢٠١٣**.
- حماده، علي، «إسرائيل تخسر في لبنان وتربح في إيران!»، جريدة **النهار**، **١٦** حزيران **٢٠٠٩**.
- حماده، علي، «خطاب الرئيس بشار الأسد: إعلان حرب؟»، جريدة **النهار**، **١٠** تشرين الأول **٢٠٠٤**.
- حمدان، كمال، **الأزمة اللبنانية: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية**، ترجمة رياض صوما، بيروت **١٩٩٨**.
- حمو، مصطفى، «تاريخ المفاوضات السورية الإسرائيلية»، **بي بي سي** لندن، **٢٣** أيار .**٢٠٠٨**

<news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_74160007416050/.stm> accessed 2 October 2012.

- حمورة، جو، «هل مسيحيي لبنان ومسلميه شعب واحد؟»، موقع: **نقد بنّاء**، **١٧** حزيران **٢٠١٢**

<http://nakedbana2.wordpress.com/tag/lebanon-muslims/> accessed 2 October 2012.

- حمية، حسن، «انتخاب إميل لحود رئيسًا عام **١٩٩٨** واستشهاد الحريري عام **٢٠٠٥**. نائلة معوض تفوز في الانتخابات وتصبح وزيرة وتسلّم الراية إلى ابنها ميشال عام **٢٠٠٩**»، مجلة **الأفكار** (لبنان)، حلقة **٤٢**.

<www.alafkar.net/details.php?type=reports&id=99> accessed 2 October 2012.

- حنّا، إلياس، «إسرائيل والانتهازية الاستراتيجية»، جريدة **السفير**، ١٦ تموز ٢٠٠٦.
- حنّا، إلياس، «حزب الله بين الحسابات التكتية والاستراتيجية»، جريدة **السفير**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.
- حنفي، حسن، «الاعتدال والممانعة... سقوط الأساطير»، جريدة **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٨ آب ٢٠١١.
- «حوار مع الدكتور حبيب شارل مالك في ٢٠٠٠/٦/٢١»، فضيل أبو النصر، في:. **هواجس المسيحي اللبناني: مقالات وحوارات**، بيروت ٢٠٠١.
- حوار مع الدكتور فريد الخازن، في: **هواجس المسيحي اللبناني: مقالات وحوارات**، مقالات وحوارات، تحرير وإشراف فضيل أبو النصر، بيروت ٢٠٠١، ص٩٣-١٠٥.
- «حوار مع سيمون كرم، ٥ تموز ٢٠٠٥»، في: **هواجس المسيحي اللبناني: مقالات وحوارات**، تحرير وإشراف فضيل أبو النصر، بيروت ٢٠٠١، ص ١٣١-١٤٣.
- حيدر، أسعد، «الجنوب الهادر والجولان الهادئ»، جريدة **المستقبل**، ١٣ تموز ٢٠٠٦.
- حيدر، محمود، «أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان: الإمكان بين مستحيلين»، مجلة **الدفاع الوطني**، ٧٣ (٢٠١٠)، ص١٠٨-١١٠.
- خدّام، منذر، «الدولة الحديثة في المفهوم وفي التاريخ»، موقع: **الحوار المتمدّن**، ٢ كانون الثاني ٢٠١١.

<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240339> accessed 2 October 2012.

- خدّام، منذر، «الهجمة الأميركية الصهيونية و»الاعتدال» العربي»، جريدة **السفير**، ٥ آب ٢٠٠٦.
- خدّام، منذر، «من مآسي سوريا في تاريخها الحديث انشغالها الدائم بـ«الآخر»»، جريدة **النهار** ٩ شباط ٢٠٠٤.
- خشان، فارس، «ردًّا على رد نصر الله على الحريري. حقائق تُكشف لأول مرة». موقع **يُقال** نت <http://youkal.net/201205-35-17-16-02-2013-7527/25-24/23-05-14-02-12-> accessed 2 October 2012.
- خداج، أيوب، «تسييس النقابات العمالية في لبنان يجعل منها أداة سياسية مؤثرة»، موقع: **الشرفة**، ٢٨ حزيران ٢٠١٠.

<http://al-shorfa.com/cocoon/meii/xhtml/ar/features/meii/features/main/201028/06//feature-01> accessed 2 October 2012.

- خدام: «كنعان دُفع للانتحار وتعرض للتهديد. الأسد سيسقط ومحيطه نهب ٢٠ مليار دولار»، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٦. موقع: **شبكة العربي**

<www.arabpark/vb/f19/t4389> accessed 2 October 2012.

- خضر، بشير، «تقرير عن الطائفة العلوية في لبنان»، موقع: **التيار الوطني الحر**.
<www.lebanonfiles.ws/forum/showthread.php?p=108054&langid=3> accessed 2 October 2102.
- خليفة، عصام كمال، «الأطماع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية: البعد القانوني لمفاوضات الحدود الدولية»، في: الجمهورية اللبنانية/مجلس النواب، **حروب إسرائيل ضد لبنان (نصوص ودراسات)**، بيروت ١٩٩٧.
- خليفة، عصام كمال، **في معترك القضية اللبنانية**، لا م، ١٩٨٥.
- خليفة، عصام كمال، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء ١٩٣٨-١٩٤٦**، لا م، ١٩٩٨.
- خليفة، علي، **أبناء الطوائف: إشكالية التعليم الديني**، بيروت ٢٠٠٧.
- خليفة، مارلين، (تحقيق)، «المستقبل السياسي للسنّة بعد رفيق الحريري. الشارع السنّي في حال انعدام وزن واضطراب.. بلورة الزعامة الجديدة ضرورة للتحدّيات المقبلة»، جريدة **النهار**، [٢ من ٢]، ٢ نيسان ٢٠٠٥.
- خليفة، نبيل، **الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوروبية حيال لبنان**، دار بيبلوس، جبيل ١٩٩٣.
- خليفة، نبيل، **لبنان في استراتيجية كيسنجر: مقاربة سياسية وجيو-استراتيجية**، دار بيبلوس ١٩٩١.
- خوري، إميل، «إسقاط النظام الطائفي يبدأ بإسقاط الأحزاب المذهبية»، موقع: **صدى بيروت**، ١٠ آذار ٢٠١١.
<www.echobeirut.com/articles.php?action=show&id=755> accessed 2 October 2012.
- خوري، إميل، «لبنان يُوضع مرة جديدة أمام الخيارات الصعبة: إما الأمن مع بقاء سورية، وإما الفوضى مع خروجها»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٤.
- خوري، إميل، «مخاوف من مُضيّ إسرائيل في عملياتها حتى تحقيق أهدافها: هل تؤدي المواجهة إلى تنفيذ ما تبقى من القرار ١٥٥٩؟»، جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.
- خوري، إميل، «هل تصبح حرب إسرائيل مفتوحة على كل المنطقة؟»، جريدة **النهار**، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.
- خوري، إميل، «هل ينفرد «حزب الله» بقرار السلم كما انفرد بقرار الحرب؟ إيران وسوريا تشترطان التوافق اللبناني على الحلول»، جريدة **النهار**، ٥ آب ٢٠٠٦.
- خوري، جيزيل، «بالعربي: مع الدكتور سعد الدين إبراهيم»، تلفزيون **العربية**، ١٠ شباط ٢٠٠٧.

- خوري، عصام، «ملف شاكر العبسي للأضواء من جديد»، موقع: **الحوار المتمدن**، العدد **٢٥٣٢**، **٢٠** كانون الثاني **٢٠٠٩**.
- خويري، أنطوان، **حوادث لبنان ١٩٧٦**، ج١، لا م.
- خير الله، داود، «بناة المحكمة زعزعوا صدقيتها»، جريدة **الأخبار**، **٩** آي **٢٠١٠**.
- داغر، كارول، **جنرال ورهان**، ترجمة جورج أبي صالح، ملفّ العالم العربي، بيروت **١٩٩٢**.
- دبوس، ديما وآخرون، «الإعلام في لبنان»، الجزء الثاني.

<www.arabruleoflaw.org/Files/PDF/Media/Arabic/P2/MediaLebanonReportP2S2_AR.pdf> accessed 2 October 2012.

- دلول، محسن، **حوارات ساخنة: من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري**، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت **٢٠٠٧**.
- دلول، محسن، **رفيق الحريري رجال في رجل: محطات في عقدين من الصداقة**، حوار وتحرير يوسف مرتضى، بيروت**٢٠٠٩**.
- ديب، كمال، «النهار تنشر أرقامًا عن تأثير الوجود السوري على الاقتصاد اللبناني: ٧ مليارات دولار دفعها اللبنانيون إتاوات وابتزازًا. والرقم الأولي لمجمل خسائر لبنان بلغ ٢٧ مليار دولار»، جريدة **النهار**، **٢٥** آذار **٢٠٠٥**.
- ديب، كمال، **تاريخ سورية المعاصر. من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١**، ط٢، بيروت **٢٠١٢**.
- ديب، كمال، «لبنان يصمد أمام الكارثة الاقتصادية والإنسانية والبيئية: **٢٤** ألف قتيل و**٤٩** ألف جريح منذ ١٩٦٨. ٢٨ مليارًا خسارة في الإنتاجية خلال ٣٨ عامًا»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.
- ديب، كمال، «ثقافة الحياة وثقافة الموت في لبنان.. الجدل حول ثقافتين إنما هو ورقة تين تخفي وصمة الجميع بالطائفية والمناطقية»، موقع: تيار **المستقبل**

<www.almustakbal.com/archive/06092007/pages1/libano1.html> accessed 2 October 2012.

- ديب، كمال، **هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي ١٩٢٠-٢٠٢٠**، بيروت ٢٠٠٨.
- رابينوفيتش، إيتامار، «نعم للمحادثات مع سوريا ولكن ليس الآن»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.
- رابينوفيتش، إيتامار، «التسوية مع إيران أم مع سوريا؟»، نقلًا عن: **هآرتس**، ترجمة رنده حيدر، جريدة **النهار**، **٢٥** تشرين الثاني **٢٠٠٦**.
- راشد، سامح، «إيران قوة إقليمية عظمى: العرب ونووية إيران»، السياسة الدولية، نقلًا عن: صحيفة **لو موند** (٢٠ نيسان ٢٠٠٦)، ١ تموز.٢٠٠٦

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221727&eid=1537> accessed 2 October 2012.

- رباط، إدمون، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج١، و٢ بيروت ٢٠٠٢.
- «رجال سوريا في لبنان: ملف عن قادة الأجهزة الأمنية الذين تطالب المعارضة السورية بإقالتهم»، **إعداد المنتدى العربي للحرية والديمقراطية**. نقلًا عن:
<www.yabeyrouth.com/pages/index1878.htm> accessed 2 October 2012.
- رجب، إيمان أحمد، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق**، بيروت ٢٠١٠.
- زمزمي، عبد المجيد تراب، **الحرب العراقية الإيرانية: الإسلام والقوميات**، لا ت، لا م.
- زيسر، إيال، **باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم**، القاهرة ٢٠٠٥.
- زين، عمر، **تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح**، ج١ وج٢، ط٢، بيروت ٢٠٠٧.
- سالم، إيلي، **الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨. دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، ط٢، بيروت ١٩٩٣.
- سالم، بول، «انتخابات ما بعد الطائف والمشاركة السياسية»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية**، (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ١٤١-١٥٠.
- سامي الجميّل، «الفدرالية ليست تقسيمًا، وكل القيادات المسيحية تدعو إليها بخجل»، مقابلة مع **نهار الشباب**،
<www.10452lccc.com/interviews07/samigmayel28.3.07.htm> accessed 2 October 2012.
- سرحال، باسم، «العامل الفلسطيني في الحرب الأهلية»، حرّيات، ٢٢(٢٠٠٠).
- سركيس، جورج، **الانقلاب الأبيض ورهان التغيير**، لا م، ١٩٩٩.
- سعادة، جورج، **قصتي مع الطائف: حقائق ووثائق، ملابسات ومعاناة، سوء تنفيذ وخيبة أمل**، بيروت ١٩٩٨.
- سعادة، وسام، «مسرحيتان: مزارع شبعا وترسيم حدودها»، جريدة **السفير**، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٦.
- سعادة، وسام، «يوم كانت المغامرة تستحق المجازفة»، جريدة **السفير**، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.
- سعد، دعد، «**التعدُّد الطوائفي والنشاط الاقتصادي في لبنان**»، رسالة جدارة، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعيّة-الفرع الثاني، ١٩٨١.
- سعيد، عبدالله إبراهيم، **الشيخ محمد الجسر: من مجلس المبعوثان إلى رئاسات لبنان**، بيروت ٢٠٠٥.

- سلام، نواف، **أبعد من الطائف: مقالات في الدولة والإصلاح**، بيروت ١٩٩٨.
- سلامة، غسان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت ١٩٨٧.
- سلامه، فاطمة، «المجلس الوطني للإعلام في لبنان لم يفرض عقوبات على وسائل الإعلام إلى حين «التوافق على العناوين العامة». موقع: **الانتقاد**، ٢٤ آب ٢٠١٢
<www.alintiqad.com/essaydetails.php?eid=65036&cid=75> accessed 2 October 2012.
- **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ١٩٧٣...**، إعداد عماد يونس، خمسة أجزاء، بيروت ١٩٨٥.
- سلمان، طلال، «لوس أنجلس: تقسيم المغتربين بعد المقيمين؟!»، جريدة **السفير**، ٢٤ حزيران ٢٠٠٢.
- سلمان، طلال، «محور الحريات»، في: **بناء الجمهورية الثانية ومشكلات السلام في لبنان**. سلسلة ندوات قُدّمت في النادي الثقافي العربي خلال عام ١٩٩١، بيروت ١٩٩٢.
- سلمان، طلال، **المحاضر السرّية الكاملة جنيف-لوزان**، بيروت ١٩٨٤.
- سليمان، عصام، «دور رئيس الجمهورية بعد الطائف»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ص ٦٧-٧٥.
- سليمان، عصام، **الفدرالية والمجتمعات التعدّدية ولبنان**، بيروت ١٩٩١.
- سليمان، نبيل، «هل الوصاية قدر لبنان؟»، جريدة **المستقبل**، ١٤ أيار ٢٠٠٠.
- سميّا، إيلي، «اتّفاق الطائف: المضامين الدستورية لحلّ النزاع اللبناني»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**، جورج إميل عيراني، و ولوري كينغ عيراني (إشراف)، ترجمة باسم رحال، بيروت ١٩٩٦، ص ٨١-١١٤.
- سنّو، عبد الرؤوف، «الوجود المسيحي في المشرق العربي: من الريادة إلى الاضمحلال، فخسارة معطى اقتصادي وثقافي ووطني»، مجلّة **الحداثة** (بيروت)، العدد ١٣٩/١٤٠(٢٠١١)، ص٢١-٤٣. وقارن بالمؤلف نفسه:
<www.abdelraoufsinno.com/periodicals/docum_245.pdf> accessed 2 October 2012.
- سنّو، عبد الرؤوف، «الحرب الإسرائيلية-اللبنانية ٢٠٠٦: الخلفيات والمواقف والأبعاد»، مجلة **حوار العرب**، ٢٢(٢٠٠٦)، ص ٣٠-٤٤.
- سنّو، عبد الرؤوف، «العراق وفلسطين ولبنان: فوضى بنّاءة «مضادة»، جريدة **المستقبل**، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٧.
- سنّو، عبد الرؤوف، «العراق وفلسطين ولبنان: قراءة في سياسة المحورين»، جريدة **النهار**، ١٢ شباط ٢٠٠٧.

- سنّو، عبد الرؤوف، «الفتوحات الإسلامية والتسامح الديني»، محاضرة ألقيت في مؤتمر المسلمين التقدّميّين - منتدى «مؤسسة فريدريش أبرت»، برلين **٢٢-٢٤** تشرين الأول **٢٠٠٩**، ونشرت في مجلة **الحداثة** (بيروت)، **١٢٥/١٢٦**، ص١٣١-١٣٨. وقارن بالنص الألماني: <www.abdelraoufsinno.com/periodicals/docum_149.pdf> accessed 2 October 2012.
- سنّو، عبد الرؤوف، «الوجود المسيحي في المشرق العربي: من الريادة والشراكة إلى الاضمحلال... فخسارة معطى اقتصادي وثقافي ووطني». مجلة **الحداثة** (بيروت)، **١٣٩/١٤٠ (٢٠١١)**، ص**٢٩-٤٣**.
- سنّو، عبد الرؤوف، «تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، الحلقة الأولى: **المنهاج** (بيروت)، **٤(١٩٩٦)**، ص١٠٨-١٣٥.
- سنّو، عبد الرؤوف، «خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفيدرالية أم الدولة المدنية؟»، جريدة اللواء، **١٣** نيسان **٢٠١٢**؛ موقع: **ليبانون فايلز**، **١٣** نيسان**٢٠١٢** : <www.lebanonfiles.com/news/365304> accessed 2 October 2012.
- سنّو، عبد الرؤوف، «دولة حزب الله المدنية المؤمنة!»، جريدة **النهار**، **١٥** كانون الثاني **٢٠١٢**.
- سنّو، عبد الرؤوف، «ردّ على مقال طوني حدشيتي حول الحلّ الفيدرالي: يؤدّي إلى التقسيم والتقوقع الطائفي-المذهبي على الذات»، موقع: **ليبانون فايلز**، **٢** أيار**٢٠١٢** ، وجريدة **اللواء**، **٣** أيار **٢٠١٢**.

<www.lebanonfiles.com/news/373028> accessed 2 October 2012.

- سنّو، عبد الرؤوف، «رفيق الحريري واستراتيجية التنمية البشرية والاجتماعية. أكثر من **٣٢** ألف طالب جامعي و**٢٧** مركزًا صحّيًا وثقافيًّا»، جريدة **السفير**، **٥** آذار **٢٠٠٥**.
- سنّو، عبد الرؤوف، «سورية... لبنان والمتغيرات الدولية. من اتفاق الطائف إلى القرار **١٥٩٥**»، **حوار العرب** (بيروت)، ٧ **(٢٠٠٥)**، ص ٨-١٦.
- سنّو، عبد الرؤوف، «صدى الدستور العثماني في صحافة بيروت عام **١٩٠٨**»، في: **الأمة والدولة والتاريخ والمصائر. دراسات مهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، بيروت **٢٠١١**، ص **٣٤٣-٣٦٤**.
- سنّو، عبد الرؤوف، «لخروج لبنان من نظامه الطائفي السياسي إلى الدولة المدنية الديمقراطية»، جريدة **اللواء**، **١٧** آذار **٢٠١٢**.
- سنّو، عبد الرؤوف، **النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١ (بلاد الشام-الحجاز-كرستان-ألبانيا)**، بيروت ١٩٩٨.

- سنّو، عبد الرؤوف، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع**، مج١: مفارقات السياسة والنزاعات المسلّحة والتسوية، مج٢: «التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفة»، بيروت ٢٠٠٨.
- سنّو، عبد الرؤوف، «العلاقات السعودية-اللبنانية.. استشراف التحدّيات الخارجية» في: **مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق**، أيار ٢٠١١.
<www.abdelraoaufsinno.com/periodicals/docum_233.pdf> accessed 10 May 2013.
- سنّو، عبد الرؤوف، مقابلة تلفزيونية مع شذا عمر، تلفزيون ***LBC***، ٣١ تموز ٢٠٠٦.
- «سوريا والتمديد مسؤولان عن الـ١٥٥٩ ووفد للقاء الحريري»، ٣٠ أيلول ٢٠٠٤، في: **لقاء قرنة شهوان**، مرجع سابق، ٣٠ أيلول ٢٠٠٤.
- سويد، ياسين، «حقائق موثقة من تاريخ لبنان»، جريدة **اللواء**، ٢٠ آذار ٢٠١٢.
- سويد، ياسين، **المسألة اللبنانية: نقد وتحليل**، بيروت ١٩٩٨.
- سويد، ياسين، **عملية الليطاني ١٩٧٨: نظرة استراتيجية**، ط٢، بيروت ١٩٩٣.
- سويد، ياسين، **مرايا الأحوال: أبحاث في أحوال البلاد والعباد**، لا م، ٢٠١٢.
- سيف، أنطوان، **ثلاثة حكماء من جبل لبنان. بطرس البستاني، كمال جنبلاط، عادل إسماعيل**، بيروت ١٩٩٩.
- سيل، باتريك، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت ٢٠١٠.
- شاحاك، إسرائيل، «الأهداف الاستراتيجية لعملية «عناقيد الغضب»»، في: **عدوان نيسان ١٩٩٦، شهادات دولية**، ص١١-١١٨.
- شاكر، فؤاد، «نحو إنشاء صندوق مصرفي عربي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار عملية إعادة البناء والإعمار في لبنان»، ورقة عمل قدّمت إلى: «**المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠٠٦**»، فندق فينيسيا، بيروت ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦؛ «تراجع نمو اقتصاد إسرائيل بسبب الحرب»، قناة **الجزيرة**، ١ كانون الثاني ٢٠٠٧.
<www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1028560> accessed 2 October 2012.
- شامية، فادي، «قراءة في صيغة المثالثة: مصير مجهول للكيان اللبناني عندما تنفرد طائفة بـ«الثلث الصافي»»، موقع: **الشبكة الدعوية**:
<www.daawa-info.net/article.php?id=623> accessed 2 October 2012.
- شاهين، فؤاد، **الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية**، ط٢، بيروت، ١٩٨٦.

- شرارة، وضاح، **حزب الله: لبنان مجتمعًا إسلاميًّا**، ط٣، بيروت ١٩٩٨.
- شرف، جان، **الإيديولوجية المجتمعية: مدخل إلى تاريخ لبنان الاجتماعي**، بيروت، ١٩٩٦.
- شرف، جان، «**الميثاق الشهابي: بحوث تاريخية مُهداة إلى نقولا زيادة**، إعداد وتوثيق إلياس القطار/أحمد حطيط، منشورات فليون، لبنان ١٩٩٨، ص١٦٣-١٨٣.
- شرف، جورج، «النظام السياسي والميثاق الوطني». مداخلة ألقيت في **مؤتمر لبنان في الحرب العالمية الثانية**، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الفرع الثاني، **٢٩** تشرين الثاني **٢٠١٢**.
- شروف، أيمن، «مشهد تجديد الانتفاضة تحقق... فهل يتجدّد يوم ١٤ آذار في ٧ حزيران؟، متعة العودة إلى اللقاء في البريستول»، جريدة **المستقبل**، **٢٨** أيار **٢٠٠٨**.
- شعيا، منال، «صادق، الجميّل، إده، السبع، تويني، شمعون، سلام، حرب، عطا الله، بويز، خوري، الأحدب، سعيد، لحود: أوسع لقاء لأركان المعارضة طالب بإسقاط «حكومة عسكرة النظام المتآمرة على شعبها»، جنبلاط: لن أحاور سوريا عبر ضابط أمني ولن أخرج من هذا الشمل الوطني»، جريدة **النهار**، **١٣** كانون الأول **٢٠٠٤**.
- شعيب، علي عبد المنعم، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦**، بيروت ١٩٩٠.
- شعيب، علي، **مطالب جبل عامل: الوحدة، المساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦**، بيروت ١٩٨٧.
- شقير، رشيد، **مفاهيم الدولة والنزاعات، دراسة في إيديولوجية القوى السياسية اللبنانية**، بيروت **١٩٩٢**.
- شقير، شفيق، «١١ سبتمبر وانعكاساتها على سوريا ولبنان»: **تلفزيون الجزيرة الفضائية**. <www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a3f29c29-ee3d-428c-96fe-635d4b22a2f5> accessed 2 October 2012.
- شكر، عبد الغفار، «نشأة وتطوُّر المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي»، **الحوار المتمدّن**، العدد ١٠٨٢، ١٨ كانون الثاني **٢٠٠٥**.
<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930> accessed 2 October 2012.
- شلق، فضل، **الطائفيّة والحرب الأهلية في لبنان**، بيروت ١٩٧٨.
- شمس الدين، محمد حسين، «العلاقة بين الطائفة وحزبها... مشكلة الاتصال والانفصال. في عناوين الميثاق والديمقراطية التوافقية والتعددية السياسية ومجلس الشيوخ والحوار»، جريدة **المستقبل**، **٥** كانون الثاني **٢٠٠٦**.
- شندب، طارق، «آلية تعديل الدستور تمر بالحكومة»، جريدة **المستقبل**، ٨ كانون الأول **٢٠٠٧**.

- شهاب، محيي الدين، «تحولات سُنّة بيروت»، جريدة **النهار**، ٢١ أيلول ٢٠٠٠.
- شولتزه، كيرستين، **دبلوماسية إسرائيل السرّية في لبنان ١٩٤٨-١٩٨٤**، ترجمة أنطوان باسيل، بيروت ١٩٩٨.
- صادق، محمد، «شارون يغيّر «أصول اللعبة» ويضرب سورية في لبنان»، جريدة **الشرق الأوسط**، ١٧ نيسان ٢٠٠١.
- صايغ، أنيس، **لبنان الطائفي**، بيروت ١٩٥٥.
- صبرا، حسن، «الكتاب الأسود عن حكم الاستخبارات السورية في لبنان (٤): هكذا استخرج نظام الوصاية النفط من عرق اللبنانيين»، **مجلّة الشراع**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٥.
- ضاهر، مسعود، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١**، بيروت ١٩٨١
- ضاهر، مسعود، **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦**، بيروت ١٩٧٤.
- ضربة عسكرية ضد إيران». نقلاً عن: صحيفة **الغارديان** البريطانية. **وثائق ويكيليكس**. <www.ebdaaa.com/?act=artc&id=3317#> accessed 2 October 2012.
- طوق، جوزيف الخوري، **الاتفاق الثلاثي**، لا دار نشر، ١٩٨٧.
- عامر، عماد، «**موقف لبنان الرسمي والشعبي من الوحدة السورية-المصرية ١٩٥٨-١٩٦١. مقدّماته وتطوُّره من خلال الصحافة اللبنانية**»، رسالة دبلوم/الجامعة اللبنانية-كلية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠١٢.
- عبد الصمد، ندى، «لارسن حسم هُويّة مزارع شبعا باتفاق لبناني سوري»، **الإذاعة البريطانية** (بالعربية).
<http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_48420004842922/.stm> accessed 2 October 2012.
- عبد الفتاح، بشير، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان»، موقع: **الأهرام الرقمي**، ١ تشرين الأول ٢٠٠٦.
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221767&eid=165> accessed 2 October 2012.
- عبد القادر، محمد، «تركيا وثورات «الربيع العربي»»، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**.
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86> accessed 2 October 2012.
- عبود، سليم، **تحدّيات الجامعة، بمناسبة افتتاح العام الجامعي**، بيروت ١٩٩٧.
- عبيد، نايف علي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل**، بيروت ١٩٩٦.

- عتريسي، طلال، «التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان»، موقع: **مجلّة الدفاع الوطني** (لبنان)
<www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12957> accessed 2 October 2012.
- عتريسي، طلال، «العلاقات الإيرانية-اللبنانية بين ١٩٨٢-٢٠١٠»، في: **استشراف التحدّيات الخارجية، مبادرة المساحة المشتركة**، تشرين الأول ٢٠١٠.
- عضو بلجنة الطاقة، «بعض شركات النفط تستغلّ الخلاف بين المركز والإقليم للضغط على بغداد». موقع: **السومرية نيوز**.
<www.alsumarianews.com/ar/146489//news-details-Iraq%20politics%20news.html> accessed 2 October 2012.
- عطا الله، بيار، «حِلف لبناننا» أحيا الذكرى الأولى لانطلاقته: انتخاب الرئيس لا يحل الأزمة، بل احترام التعدُّدية وحق الاختلاف»، ٦ تشرين الثاني ١٩٧٦
<www.10452lccc.com/newsreporter/pierreatallah6.11.07.htm> accessed 2 October 2012.
- عطا الله، بيار، «همجيّة الاحتلال السوري للبنان»، موقع: **اللبنانيون الجدد**،
<www.new-lebanese.com/News/syria-in-lebanon.htm> accessed 2 October 2012.
- عطا الله، بيار، **لبنان تحت الاحتلال: صفحات من تاريخ المقاومة اللبنانية**، لا م، ٢٠٠٥.
- عطا الله، بيار، «قرى مارونية في الأطراف صارت بيوتًا بلا ناس أجراس كنائسها تقرع حزنًا وتتذكّر مجد لبنان». جريدة **النهار** ١٠ .
- عطا الله، طوني جورج، **نزاعات الداخل وحروب الخارج: بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني ١٩٧٥-٢٠٠٧**، بيروت ٢٠٠٧.
- علوش، محمد، «خارطة الأحزاب الطائفية في لبنان»، جريدة **الرأي** (الأردن)، ٢٥ آذار ٢٠١٢.
- علوه، سعدى، «قراءة تحليلية في الكتب الدينية التي تُدرّس للأطفال والناشئة: الدولة تخلّت عن واجباتها تجاه رعاياها. مضامين تلقينية ضدّ التسامح تُغيّب الآخر، وتغرز الطائفية.. تصنع مسلمين ومسيحيين لا مواطنين». جريدة **السفير**، ٦ أيلول ٢٠١١.
- عليق، حسن، «الفيصل يدق المسمار الأخير في نعش س-س»، جريدة الأخبار، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١١.
- عليق، حسن، «السنيورة: مزارع شبعا اختراع إيراني-سوري، وإذا تركتمونا تحت رحمة السوريين فسيسحقونا». **وثائق ويكيليكس**، حرب تموز ٢٠٠٦، جريدة **الأخبار** ١٥ آذار ٢٠١١.

- عوض، وليد، **أصحاب الفخامة**، بيروت ١٩٧٧.
- عيتاني، فداء، «لحود يفتح النار مجدّدًا على الحريري»، موقع: **إيلاف**، ١٤ أيلول ٢٠٠٤ <www.elaph.com/Politics/200410011/9/.htm?sectionarchive=Politics> accessed 2 October 2012.
- عيراني، جورج إميل، **البابوية والشرق الأوسط: دور الكرسي الرسولي (الفاتيكان) في النزاع العربي-الإسرائيلي ١٩٦٢-١٩٩٤**، ترجمة بولس سرّوع، دار ملفّات، جبيل ١٩٩٧.
- غليون، برهان، «الاستثناء العربي والمسألة الديمقراطية»، في: **الأمة والدولة والتاريخ والمصائر: دراسات مهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، بيروت ٢٠١١؛ ص ٢٩٥-٣١٤.
- غنطوس، نادين، «إلى الشارع سر ينسف قواعد اللعبة الأمنية السابقة»، جريدة **المستقبل**، ٨ آذار ٢٠٠٦.
- فاف، ويليام، «نظرية «التدمير الخلاق» ومحاذير تطبيقها في الشرق الأوسط»، مجلة **حوار العرب** (بيروت)، ٧ (٢٠٠٥)، ص١٠٢-١٠٣.
- فداء عيتاني، «لحّود يفتح النار مجدّدًا على الحريري»، موقع: **إيلاف**، ١٤ أيلول ٢٠٠٤ <www.elaph.com/Politics/200410011/9/.htm?sectionarchive=Politics> accessed 2 October 2012.
- فرحات، جمانة، «سعود الفيصل: «اطلُبوا وقفًا لإطلاق النار واتركوا حزب الله يرفضه»»، جريدة **الأخبار**، ٢٢ تموز ٢٠٠٦، نقلاً عن: وثائق ويكيليكس.
- فضل الله، عبد الحليم، «النتائج الاقتصادية لحرب تموز: نقاش في الأرقام وفي السياسة»، جريدة **الأخبار**، ٢١ تموز ٢٠٠٧.
- فليحان، خليل، «سولانا اليوم في بيروت ودانيا الاثنين. مسودة المشروع الأميركي أربكت لبنان»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.
- فليحان، خليل. «على من يتكل لبنان لدعم رفضه المشروع الفرنسي-الأميركي؟»، جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦.
- فليحان، خليل، «واشنطن تحرّكت بطلب لبناني للحُؤول دون ضرب بيروت»، جريدة **النهار**، ٣ و٥ آب ٢٠٠٦.
- فليحان، خليل، «نصّ المسودة الروسية التي تتحمّس لها بيروت. ثغرة في التعديلات اللبنانية: لا إشارة إلى فكّ الحصار الجوي والبحري»، جريدة **النهار**، ١٢ آب ٢٠٠٦.
- فيسك، روبرت، «الانتقام الإسرائيلي المرّ»، ١٣ نيسان ١٩٩٦، في: **عدوان نيسان ١٩٩٦: شهادات دولية**، ص٢٦-٢٩.

- قاسم، نعيم، «إيران ليست العراق، وأي ضربة لإيران ستشعل المنطقة»، منتديات **الجزيرة توك**، ٢٠ آذار ٢٠١٠

<http://aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?p=2660852> accessed 2 October 2012.

- قاسم، نعيم، **حزب الله: المنهاج والتجربة والمستقبل**، بيروت ٢٠٠٢.
- قرم، جورج، «العبور إلى لبنان غير طائفي»، في: **٥٠ سنة من الاستقلال. دور لبنان ووظيفته**. أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (٢١-٢٦ حزيران ١٩٩٣)، بيروت ١٩٩٣، ص٢١-٢٥.
- قرم، جورج، **لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع**، نقله إلى العربيّة حسّان قبيسي، المكتبة الشرقيّة، بيروت ٢٠٠٤.
- «قرنة شهوان تطالب بوقف التخوين والشحن الطائفي»، جريدة **المستقبل**، ١٧ آب ٢٠٠٢.
- قطيش، نصير، «صراع على وراثة أميركا المنسحبة. بين إسرائيل والحلف الإيراني-السوري»، جريدة **النهار**، ١٥ تموز ٢٠٠٦.
- قطيش، نصير، «حكومة السنيورة الانفصالية في دولة حزب الله»، جريدة **النهار**، ١٨ تموز ٢٠٠٦.
- قليلات، رنا، «من موظفة إلى إمبراطورة أعمال واحتيال»، موقع: **دنيا الوطن**، ١٧ آذار ٢٠٠٦.
- قهوجي، رياض، «تأثير صواريخ سكود العراقية والصواريخ الباليستية»، مجلة **الدفاع الوطني**، ١ تموز ٢٠٠٠.
- قوى ١٤ آذار، «أبرز الشخصيات في ١٤ آذار».

<www.nowlebanon.com/Library/Files/ArabicDocumentation/1420%Mars.pdf> accessed 2 October 2012.

- القوى الفاعلة الديمقراطية-الأحزاب السياسية والمجموعات المدنية كممثّل عن المصالح المدنية».

<www.baldati.com/view.php?id=17> accessed 10 May 2013.

- كاتب، رشيد حسن، «تحدّيات حزب الله إلى الاندماج بالمجتمع المدني»، جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦.
- كبارة، نواف، «دور رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بعد الطائف»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ص٧٥-٨٥.
- **كتاب** «**التاريخ**» **السنة الرابعة الابتدائيّة**»، «المركز الوطني للمعلومات والدراسات» التابع للإدارة المدنية في الجبل.

- «**كتاب «التاريخ الوطنيّ»**»، ج٣، للسنة الرابعة الابتدائية الصادر عن «دار المقاصد الإسلامية»، بيروت ١٩٨٨.
- كتلة تيار المستقبل، «شعار لبنان أولًا لا يتناقض مع الانتماء العربي للبنان»، موقع: **فؤاد السنيورة**، ٤ آب ٢٠٠٩

<www.fuadsiniora.com/page/1348> accessed 2 October 2012.

- «كرة القدم اللبنانية شيعية وسنيّة ودرزية ومسيحية»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٦ نيسان ٢٠٠١.
- كليب، سامي، «نص حديث رئيس الحزب التقدّمي الاشتراكي إلى مجلّة «بوليتيك أنترناسيونال» حول «فصل المسارين»: جنبلاط: مع «حزب الله» في لبنان فقط، ولا أرفض كامل القرار ١٥٥٩، إلغاء الطائفية حاليًا يؤدّي إلى دكتاتورية الحزب الواحد، ولحّود «رجل قش» لدمشق»، جريدة **السفير** ٢٠٠٥/٢/٩.
- كوثراني، وجيه، **المؤتمر العربي الأول والمراسلات الفرنسية المتعلّقة به**، بيروت ١٩٨٠.
- كوثراني، وجيه، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين. قراءة في الوثائق**، بيروت ١٩٨٠.
- كوكبورن، باتريك، «الجمهور الإسرائيلي ينعم بغنائم حرب التلفزيون»، في: **عدوان نيسان ١٩٩٦، شهادات دولية**، اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨، نيسان ١٩٩٨، ص ٣٨-٤٠.
- كوكبورن، باتريك، «عملية عناقيد الغضب الموعد النهائي لخروج ٤٠٠ ألف مدني من قرى الجنوب»، ١٥ نيسان ١٩٩٦، في: **عدوان نيسان ١٩٩٦، شهادات دولية**، ترجمة سوسن الفقيه، لا م، نيسان ١٩٩٨. اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨، نيسان ١٩٩٨، ص٣٥-٣٧.
- كيلو، ميشال، «سوريا تواجه ١٥٥٩ بعقلية «الحرب البادة»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٤.
- كيوان، فاديا، «اللامركزية الإدارية ودورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية»، في: **وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية** (عمل مشترك)، بيروت ٢٠٠٠، ص١٥١-١٨٢.
- كيوان، فاديا، «لماذا لا يتحوّل الملعب منبرًا؟»، جريدة **النهار**، ٣ آب ٢٠٠٦.
- لاغا، محمد، **الاتجاهات السياسية في لبنان (١٩٢٠-١٩٨٢): دراسة علمية موثّقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبناني والمواقف الدولية منه**، بيروت ١٩٩١.
- لبكي، جوزيف، «التجنس في لبنان بين القانون والواقع»، في: **دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦): ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات**، مجموعة باحثين، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٩، ص١٢١-١٦٢.
- لبنان: توازنات طائفية توتر العلاقة مع «فيفا»، موقع: **أونلاين ليبانون**، ٢٤ شباط ٢٠١٢.

- لحام بركات، هاديا، **حزب حرّاس الأرز: الرؤية والهدف والموقف**، لا م، ١٩٨٧.
- لطفي، منال، «حزب الله وحماس والجهاد أبناء شرعيون للثورة الإيرانية»، جريدة **الشرق الأوسط**، ملفات الشرق الأوسط، ١٤ أيار ٢٠٠٨.
- لوران، آني/ بصبوص، أنطوان، **الحروب السرّية في لبنان**، بيروت ١٩٨٨.
- ليبهارت، آرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدّد**، ترجمة حسني زينه، بغداد/بيروت ٢٠٠٦.
- ماجد، زياد، «تهافت الكثير من المقولات اللبنانية»، جريدة **النهار**، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.
- مالكي، محمد، «البنية القانونية للحرّية في البلدان العربية»، في: **الأمة والدولة والتاريخ والمصائر. دراسات مهداة إلى الأستاذ رضوان السيد لمناسبة بلوغه الستين**، بيروت ٢٠١١، ٢٧١-٢٩٤.
- مبيضين، حازم، «الشحن الطائفي في لبنان... مسؤولية من؟»، جريدة **الرأي** (الأردن)، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.
- **مجموعة الأزمات الدولية** (International Crisis Group) : «سورية في ظلّ بشار الأسد: التحديات السياسية الخارجية»، ٢٩ أيار ٢٠٠٤. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية
<www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-f3.htm#_ftnref10> accessed 2 October 2012.
- **مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية**، جمعها وقدّم لها جان ملحه، بيروت لا ت.
- **مجموعة الوثائق الأساسية المتعلقة بالنظام السياسي في لبنان**، بيروت ١٩٦٨.
- مجموعة كتاب، واشنطن بوست، «كيف أصبح لبنان هكذا؟»، جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٣ تموز ٢٠٠٦.
- **محاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٢٢-٢٠٠٠**، «جلسة رقم ١٩٦٦: مناقشة البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي، العقد العادي، الدور التشريعي الثاني ١٩٦٩».
- محافظة، علي، «وحدة بلاد الشام في مواجهة سياسة التجزئة الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)». في: **مؤتمر العلاقات السورية-اللبنانية، دمشق ١٤-١٨ نيسان ٢٠٠٩**، دمشق ٢٠٠٩، ص٢٧٧-٣٠٢.
- محيو، سعد، «لبنان في ٢٠٠٥: رقصة خطرة»؟، موقع: ***Swissinfo.ch***، ٨ كانون الأول ٢٠٠٤.
- مرتضى، رضوان، «المساعدون القضائيون: الثالثة ثابتة؟» جريدة **الأخبار**، ١٣ اشرين الأول ٢٠١١.
- مسرّة، أنطوان. «تحويل لبنان إلى ضرورة سياسية عربية»، **٥٠ سنة من الاستقلال: دور**

لبنان ووظيفته. أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (٢١-٢٦ حزيران ١٩٩٣)، بيروت ١٩٩٣، ص ٨٥-٨٩ .

- مسرّه، أنطوان نصري، «من وثيقة الوفاق الوطني-الطائف إلى اتفاق الدوحة (٢٠٠٨/٥/٢١): هل يبلغ اللبنانيون سنّ الرشد ميثاقيًا؟»، في: **اتفاق الدوحة: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة**. بحث جماعي ووقائع ندوة عقدت في بيروت في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٨، بيروت ٢٠٠٩، ص٥٥-٩٧.
- مسرّه، أنطوان نصري، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني. أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة**، بيروت ٢٠٠٥.
- مسرّه، أنطوان نصري، **النموذج السياسي اللبناني واستمراريته: بحث في التوافقية وتنظيمها**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٣، ترجمة جورج أبي صالح، (استنادًا إلى نصّ للمؤلف باللغة الفرنسية).

<www.kleudge.com/amessarra/ar/book5.asp> accessed 2 October 2012.

- «مسؤولون لبنانيون يستنكرون منح وسام الأرز للسفير الأميركي»، موقع: **سوريانيوز** <www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=29565> accessed 2 October 2012.
- مصرف لبنان، **التقرير السنوي** للعام ١٩٩٣.
- مقابلة لتلفزيون «**العربية**» مع الرئيس حسني مبارك، ٨ نيسان ٢٠٠٦.
- مقابلة مع سركيس نعوم، تلفزيون «**الجديد**»، «برنامج الحدث»، **٢٩** تموز ٢٠١٢.
- مقابلة مع سجعان قزي (عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية)، تلفزيون «**الجديد**»، برنامج «الحدث»، **٢١** تموز ٢٠١٢.
- مقدسي، أسامة، **ثقافة الطائفية: الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني**، ترجمة ثائر ديب، بيروت ٢٠٠٥.
- ملحم، هشام، «حكومة السنيورة تحاول تدارك الضعف الديبلوماسي في واشنطن ونيويورك»، جريدة **النهار**، ١ آب ٢٠٠٦.
- ملحم، هشام، «خلافات في مجلس الأمن تؤخر القرار. تعديل جزئي بعد «تفهم المطالب اللبنانية»»، جريدة **النهار**، ٩ آب ٢٠٠٦.
- ملحم، هشام، «لبنان يطالب بتعديلات قبل تبنّي القرار اليوم أو غدًا. واشنطن تحاول استرضاء بيروت بقرار ثانٍ في أيام»، جريدة **النهار**، ٧ آب ٢٠٠٦.
- «من ملفات لو كومارس دو ليفان-المافيات اللبنانية السورية استباحة كل شيء» <www.yabeyrouth.com/pages/index1872.htm> accessed 2 October 2012.
- منصور، ألبير، **الانقلاب على الطائف**، بيروت ١٩٩٣.

- منصور، ألبير، **موت جمهورية**، بيروت ١٩٩٤.
- منصور، سلام جميل، «الصمت الإسلامي»، في: **هواجس المسيحي اللبناني: مقالات وحوارات**، فضيل أبو النصر (تحرير وإشراف)، بيروت ٢٠٠١، ص٦٣-٦٨.
- منصور، سمير، «دمشق تهوّل بتسلّل «القاعدة» وتحوّل لبنان عراق آخر إذا أُقرّت «القوة الأطلسية»: إقرار وقف النار ينتظر التفاهم على القوة الدولية»، جريدة **النهار**، ٢ آب ٢٠٠٦.
- منصور، نور. «حزب الله... رأس حربة المقاومة»، مركز الدراسات الاشتراكية-مصر، تشرين الأول ٢٠٠٦

<www.e-socialists.net/node/2318> accessed 2 October 2012.

- «مهمة خاصة»: «مأساة المفقودين أيام الحرب اللبنانية»، موقع: تلفزيون **العربية**، ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦

<www.alarabiya.net/programs/200629182/18/11/.html> accessed 2 October 2012.

- ميقاتي، محمد نور الدين عارف، **طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين: أوضاعها الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية**، لا م، ١٩٧٨.
- مينارغ، آلان، أسرار حرب لبنان: من **انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّات الفلسطينيّة**، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت ٢٠٠٦.
- ناجي، أمين، «الإسلام السياسي وهويّة لبنان»، في: سلسلة **القضية اللبنانيّة**، ١٤(آب ١٩٧٦)، ص ١-٥١.
- ناجي، أمين، «القومية العربية»، **العمل** (الشهري)، رقم ٢، ١٩٧٧، ص ٩٧-١٤٠.
- ناصيف، نقولا، «الأسد يذكّر في خطاب ٢٠٠٤ بخطاب الأب عام ١٩٧٦. لحّود-الحريري: اتفاق على مبادئ التعاون قبل التركيبة»، جريدة **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٤.
- ناصيف، نقولا، «الفصل السادس الأرجواني. بكركي: حتمية الدور أم عبء الخيار؟»، ص٢٠٣-٢٦٢.
- ناصيف، نقولا، «ميقاتي - ٨ آذار: الثقة إلى الصفر»، جريدة **الأخبار**، ٥ نيسان ٢٠١١.
- ناصيف، نقولا، **المكتب الثاني حاكم في الظلّ**، ط٢، بيروت ٢٠٠٥.
- ناصيف، نقولا، **جمهورية فؤاد شهاب**، بيروت ٢٠٠٨.
- نبيل، عمرو، «المثلّث السنّي والهلال الشيعي»، موقع: **مفكّرة الإسلام**، ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٩

<www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/200988870/18/10/.html> accessed 2 October 2012.

- نجم، أنطوان، «سمير جعجع فكر ومقاوم ورؤيوي»، **مجلّة المسيرة (لبنان)**، نيسان ٢٠٠٤.
- نجم، أنطوان، «هذه هي الأسلحة التي استخدمها العدوّ لتدمير لبنان»، موقع: مجلة **الدفاع الوطني** (لبنان). العدد ٢٥٤، آب ٢٠٠٦
<www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12401> accessed 2 October 2012.
- نشّابة، هشام، «الوحدة الوطنيّة التي لا تبنى على الحقيقة تبقى هشّة»، جريدة **اللواء**، ٢٠ شباط ١٩٩٢.
- نشابه، شادي، «العمل النقابي في لبنان بين فترة جلب حقوق العمال والازدهار وفترة الرضوخ والتبعية»، تشرين الثاني ٢٠١٠
<www.chadinachabe.com/?p=707> accessed 2 October 2012.
- «نص الوثيقة المشتركة: منع الأجهزة الأمنية السورية وملحقاتها اللبنانية من التدخل في الحياة السياسية والعملية الانتخابية». جريدة **النهار**، ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤.
- نصار، سليم، «محاولات سورية لعزل جنبلاط عن التحالف مع البطريرك والحريري»، جريدة **النهار**، ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥.
- نصار، ناصيف، **نحو مجتمع جديد: مقدّمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي**، ط٣، بيروت ١٩٧٧.
- نصر الله، جنى (تحقيق)، «التمثيل النيابي ما بعد الطائف أكثر سوءًا، والمعايير الجديدة أبعدت المجلس عن صفته التمثيلية. المتموّلون «المتبرعون» حوّلوا ساحة النجمة فرعًا لبورصة وول ستريت. البوسطات تسلك طريق الشام لغربلة الركاب قبل الوصول إلى البرلمان»، جريدة **النهار**، ١٧ آب ٢٠٠٠.
- نصر الله، جنى، «اللبنانيون في الحرب معسكران متواجهان، وما ينقص الشارع تكملة الشاشات»، جريدة **النهار**، ٢٨ تموز ٢٠٠٦.
- نصار، سليم، «مصاعب رفيق الحريري ووليد جنبلاط»، جريدة **النهار**، ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٤.
- «نظام سياسي مقترح للبنان الجديد»، سلسلة **القضية اللبنانية**، رقم ٢٠، شباط ١٩٧٧، ص ١-٦٢.
- نعمه، أدونيس، «العلاقات الثنائية بين العائلات اللبنانية: أحلاف وقربى مجازية بين الموارنة والدروز»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٢.
- نعوم، سركيس، «العصفور الجنبلاطي والقفص السوري»، جريدة **النهار**، ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤.
- نعوم، سركيس، «اللبننة الحكومية مثل اللبننة الرئاسية»، جريدة **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٤.

- نعوم، سركيس، «إيران والاختلاف الأميركي الفرنسي!»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.
- نعوم، سركيس، «رسالة من لحود إلى أنان عام ٢٠٠٠»، جريدة **النهار**، ٦ تشرين الأول ٢٠٠٥.
- نعوم، سركيس، «لبنان بين الفصلين السابع والسادس!»، جريدة **النهار**، ١٠ آب ٢٠٠٦.
- نعوم، سركيس، «من ضرب التسوية: الحريري أم «الحزب» أم سوريا»، جريدة**النهار**، ١٠ شباط ٢٠١١.
- نعوم، سركيس، «هل صحّت حسابات بشار الأسد؟»، جريدة**النهار**، ٥ آب ٢٠٠٦.
- نعوم، سركيس، «هل نضج حزب الله للحلول؟» جريدة**النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.
- نور الدين، ساطع، «التقاطع»، جريدة **السفير**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- نور الدين، ساطع، «محطة أخيرة.. أوهام»، جريدة **السفير**، ٢٤ تموز ٢٠٠٦.
- نوفل، ممدوح، «هل سيتم طبخ لبنان أولًا على نيران المدافع في الجنوب؟»، ١٧ آب ١٩٩٦

<www.mnofal.ps/articles/?nb=346&lg=ar> accessed 2 October 2012.

- هارتلينغ، بيتر، «مقاربة عملية لإشراك سورية في استقرار المنطقة»، جريدة **الحياة**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- هانف، تيودور، **لبنان: تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ترجمة موريس صليبا، باريس ١٩٩٣.
- هاني، محمد، «اعترافات عبد الحليم خدّام بالوثائق (٢)»، جريدة **روزاليوسف** الأسبوعية، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٠.
- هكذا انتحر غازي كنعان»، جريدة **الجمهورية** (لبنان)

<www.aljoumhouria.com/news/index/18943> accessed 2 October 2012.

- هلال، جميل، «حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني»، مداخلة حول ندوة المجتمع المدني، بيروت، تشرين الأول ٢٠٠٤، رام الله، تشرين الأول ٢٠٠٤.

<www.boell-meo.org/ar/web/219.html> accessed 2 October 2012.

- هواش، سعد، «الجيش الإسرائيلي يصف ما تعرّض له في دبل ب»المذبحة» و«معاريف» تتهم رايس بتوريط إسرائيل في الحرب»، جريدة **النهار**، ١١ آب ٢٠٠٦.
- هينيبوش، ريموند. أ، «سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد»، **معهد الشرق العربي** هامبورغ. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ١٤ آذار ٢٠٠٤

<www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-s-b.htm> accessed 2 October 2012.

- واكيم، نجاح، **الأيادي السود**، بيروت ١٩٩٨.
- **وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢-١٩٨٣_١٩٨٤)**، «سنوات في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي»، المركز العربي للمعلومات، بيروت ١٩٨٥.
- **وثائق ويكيليكس**. من مصادر إعلامية متعددة.
- **ويكيليكس**: «نبيه بري كان مسرورًا بالحرب الإسرائيلية على حزب الله... ووصف خطاب الأسد بـ«الأحمق»»، جريدة **الشرق الأوسط** ٦ أيلول ٢٠١١.
- وزارة الخارجية الأميركية- القسم العربي، «خارطة الطريق الأميركية المعدّلة». المصدر: تلفزيون **الجزيرة**، ٥ أيار ٢٠٠٣

<www.aljazeera.net/news/pages/2d3860fe-9a33448-b-9d735-f8c9ff5765a> accessed 2 October 2012.

- «الوزير حرب لـ «**العربية نت**»: عمليات شراء منظمة تمهّد لتقسيم البلاد. مخاوف لبنانية من تغلغل إيراني خفي عبر امتلاك عقارات وأراضي المسيحيّين». موقع **الفضائية العربية**، ٤ كانون الثاني ٢٠١١.

<www.alarabiya.net/articles/2011132154/04/01/.html> accessed 10 May 2013.

- وقائع العام ١٩٩٧: تصريح للمطران أندره حداد بتاريخ ١٧ شباط ١٩٩٧»، **المرقب** (البلمند)، ٢(١٩٩٨)، ص٢٩٩-٣٠٠ - **وكالة الأنباء المركزية**: «شرح في مؤتمر صحافي عقده في المجلس الدافع لدعوته إلى إلغاء الطائفية السياسية. برّي: هدف وطني يقتضي تحقيقه خطة مرحلية وتوافقًا لا قهر فيه لأحد، وهو كفيل بتحويل لبنان من شركة إلى وطن». ١٣ كانون الثاني٢٠١٠ <www.10452lccc.com/documents/berri13.1.10.htm accessed 2 October 2012.

- ياغي، زينب، «الإعلام المذهبي في لبنان»، ندوة الإعلام والطائفية في جلستها الأولى. جريدة **السفير**، ١٥ أيلول.
- ياغي، صبحي منذر، «القرى اللبنانية السبع المحتلة: القصة الكاملة من العام ١٩٢٠ إلى اليوم»، جريدة **النهار**، ٧ تموز ٢٠٠٩.
- يوسف، نبيل، «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول فاتح طريق الاستقلال الثاني»، **سيدر نيوز**، ٢٠ أيلول ٢٠١٠.

<www.st-ilige.org/beta/ilige/pages/reading.php?id=108> accessed 2 October 2012.

- **يوميات الحرب على لبنان، تموز-آب ٢٠٠٦**، دار كنعان ٢٠٠٦.
- يوسف، نبيل. «عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول فاتح طريق الاستقلال الثاني»، **سيدر نيوز**، ٢٠ أيلول ٢٠١٠

<www.st-ilige.org/beta/ilige/pages/reading.php?id=108> accessed 2 October 2012.

- **يوميات الحرب على لبنان. تموز-آب ٢٠٠٦**. دار كنعان ٢٠٠٦.
- «حزب الله يتمدد في الشوف وآخر ضحاياه الدلهمية بعد لاسا» *Beirut Observer*, 27 Dec. <http://beirutobserver.com/index.php?option=com_content&view=article&id=68115:201122-11-09-27-12-&catid=41:201015-24-20-03-10-> accessed 2 October 2012.

قائمة المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

- Abul-Husn, Latif, *The Lebanese Conflict: Looking Inward* (Boulder, Colo. 1998).
- Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 'Regional Reactions to the Iraqi Crisis', Arab Strategic Report III <http://acpss.ahram.org.eg/eng/ahram/2004/7/5/ARAB26.HTM> accessed 29 April 2013.
- Alaaldin, Ranji, 'Turkey Rethinks the Kurdish Question', *The Guardian*, 28 June 2009 <www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/jun/28/turkey-kurds-iraq-iran> accessed 23 April 2013.
- Almasry, Mohamed, 'Israel is the Real Winner of the America's War on Iraq', Facts are Facts <www.facts-are-facts.com/news/sne-8205-iraq.ihtml> accessed 23 April 2013.
- Altunşik, Meliha Benli, 'Turkey: Arab Perspectives', *TESEV* (*Turkish Economic and Social Studies Foundation*), Foreign Policy Analysis Series 1, Istanbul, May 2010. Includes Commentary by Dr. Mustasfa Ellabad <http://www.tesev.org.tr/Upload/Publication/2402b6a7-d921-48aa-87d7-f78de0416fde/Turkey_ArabPerspectives_II.bas%C4%B1m.pdf> accessed 29 April 2013.
- Amr, Ahmad, 'Clinton on Barak's Generous Offer', *Nilemedia*, 14 July 2004 < http://www.nilemedia.com/Columnists/Ahmed/2004/July/Clinton.html> accessed 29 April 2013.
- Anderson, Jon Lee, 'The Battle for Lebanon', *The New Yorker*, 6 August 2006 <www.newyorker.com/archive/2006/08/07/060807fa_fact> accessed 23 April 2013.
- Azar, Edward E. and Kate Shnayerson, 'United States-Lebanese Relations: A Pocketful of Paradoxes', in Edward E. Azar et al. (eds), *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?* (New York 1984).
- Azoury, Negib, *Le réveil de la nation Arabe dans l'Asie Turque* (Paris 1905).

- Baker, James A. et al., *The Iraq Study Group Report* (New York 2006).
- Barbalat, Ari, 'A Friend Like This: Re-Evaluating Bush and Israel', *Middle East Policy Council* 15 (4) (2008), 91-111.
- Bashshur, Munir, 'The Deeping Cleavage in the Educational System', in Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds), *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 159-179.
- BBC, 'Bolton Admits Lebanon Truce Block', 22 March 2007 <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6479377.stm> accessed 24 April 2013.
- Benn, Aluf, 'La guerre contre le Liban avait été planifiée depuis plusieurs mois (Olmert)', International Solidarity Movement [translation from Haaretz, 8 March 2007] <www.ism-france.org/communiques/La-guerre-contre-le-Liban-avait-ete-planifiee-depuis-plusieurs-mois-Olmert--article-6395> accessed 23 April 2103.
- Catusse, Myriam, Karam Karam and Olfa Lamloum (eds), *Métamorphose des figures du leadership au Liban: Champs et contrechamps des élections législatives de 2009* (Beirut 2011) <http://ifpo.revues.org/2568. 22> accessed 24 April 2013.
- Chabaan, Ghazi, 'Der Libanon und seine geopolitische Situation: Libanon und Syrien im Friedensprozeß', in Abdel-Raouf Sinno and Rainer Zimmer-Winkel (eds), *Der Libanon heute* (Berlin 2000), 30-33.
- Charif, Hassan, 'Regional Development and Integration', in Deirdre Collings (ed.), *Peace for Lebanon: From War to Reconstruction* (Boulder, Colo. 1994), 151-162.
- Conservative Republican Forum, 'Israel will Face Multi-Front War in 6-12 Months', 30 October 2011 <http://conservativerepublicanforum.blogspot.com/2011/10/israel-will-face-multi-front-war-in-6.html> accessed 24 April 2013.
- Cook, Jonathan, 'In Lebanon 2006 War, Most Crimes Were Israeli', 17 August 2007, Antiwar.com <www.antiwar.com/cook/?articleid=11459> accessed 24 April 2013.
- Dagher, Carole H., *Bring down the Walls: Lebanon's Postwar Challenge* (New York 2000).
- Daily Star (Beirut), 'Shebaa Moves Into Local, International Spotlights', 22 June 2008.
- Dawn, Ernest C., *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill. 1973).

- Degang, Sun, 'The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics and Readjustment', *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)* 4 (4) (2010), 44-63 <http://research.shisu.edu.cn/picture/article/13/ad/24/7fc5a2764fe39852c873b566005f/ba1a738c-5ac3-4e40-aa80-52603f103057.pdf> accessed 23 April 2103.
- Donohue, John J., 'The Influence of Political Conflict on Religious Life in Lebanon: Politization or Depolitization of Religious Institutions', in Le Mouvement Culturel Antelias (ed.), *Culture, religion, politique et la reconstruction du Liban. Colloque international 1985*, vol. 2 (Beirut 1985), 46-64.
- Dubar, Claude and Salim Nasr, *Les classes sociales au Liban* (Paris 1976).
- El-Kaaki, Itaf, 'L'accord de Taëf et les implications dans le système politique Libanais' (Thèse de Doctorat de l'Université Michel de Montaigne-Bordeaux III, Année 1997-1998).
- El Khazen, Farid, 'The Postwar Political Process: Authoritarianism by Diffusion', in Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds), *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 53-74.
- Farnous, Samik K., 'E Pluribus Plura or e Pluribus Unum? Cultural Pluralism and Social Class', in Halim Barakat (ed.), *Toward a Viable Lebanon* (Washington 1988), 99-130.
- Freiha, Adel A., *L'Armée et l'Etat au Liban (1945-1980)* (Paris 1980), 177-180.
- Gambill, Gary C., 'Implications of the Israel-Hezbollah War', 14 April 2007 <www.globalpolitician.com/default.asp?22630-israel-hizballah> accessed 29 April 2013.
- Gates, Carolyn, 'The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon', *Papers on Lebanon* 10 (Centre for Lebanese Studies, Oxford, September 1989).
- Gerstenfeld, Manfred, 'Ahmedinejad, Iran and Holocaust Manipulation: Methods, Aims, and Reactions', *JCPA* (Jerusalem Center for Public Affairs), no. 551, 1 February 2007 <http://jcpa.org/article/ahmadinejad-iran-and-holocaust-manipulation-methods-aims-and-reactions> accessed 23 April 2013.
- Gilmour, David, *Lebanon, the Fractured Country* (New York 1983).
- Gregory, Barbara M., 'U.S. Relations with Lebanon: A Troubled Course', *American-Arab Affairs* 35 (1991), 62-93.
- 'Guerre du Liban 2006 – Chirac aurait poussé Israël à Attaquer la Syrie', 18 Mars 2007 <www.planetenonviolence.org/Guerre-du-Liban-2006-Chirac-au-

rait-pousse-Israel-a-Attaquer-la-Syrie_a1169.html> accessed 29 April 2013.

- Habermas, Jürgen, *Der philosophische Diskurs der Moderne* (Frankfurt a.M. 1991).
- Hamburger, Philip, *Separation of Church and State* (Cambridge, Mass. 2002).
- Hanf, Theodor, 'Die drei Gesichter des Libanonkrieges', *Friedensanalysen für Theorie and Praxis* 8 (1978), 64-122.

—, 'Die Hochschulen in den gesellschaftlichen Konflikten des Libanon', in Ulrich Haarmann, Peter Bachmann and Hans Robert Roemer (eds), *Die Islamische Welt zwischen Mittelalter und Neuzeit: Festschrift für Hans Robert Roemer zum 65. Geburtstag* (Beirut 1979), 230-253.

—, 'The Sceptical Nation: Opinions and Attitudes Twelve Years after the End of the War', in Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds), *Lebanon in Limbo: Post-war Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 197-228.

- Harb, Imad, 'Lebanon's Confessionalism: Problems and Prospects'. *United States Institute of Peace*, March 2006 <http://www.usip.org/publications/lebanons-confessionalism-problems-and-prospects> accessed 24 April 2013.
- Harik, Judith, 'The Return of the Displaced and Christian-Muslim Integration in Postwar Lebanon', *Islam and Christian-Muslim Relations* 10 (2) (1999), 159-175.
- Hasanov, Elshan, 'Lebanon – between Iran, Syria and Israel', POLS 444, Boğaziçi University, Department of Political Science and International Relations <www.pols.boun.edu.tr/uploads%5Cfiles%5C773.pdf> accessed 23 April 2013.
- Havemann, Axel, *Rurale Bewegungen im Libanongebirge des 19. Jahrhunderts: Ein Beitrag zur Problematik sozialer Veränderungen* (Berlin 1983).
- Hazran, Yusri, 'The Shiite Community in Lebanon: From Marginalization to Ascendancy', *Middle East Brief* 37 (2009) <www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB37.pdf> accessed 23 April 2013.
- Hersh, Seymour M., 'A Strike in the Dark: Why did Israel Bomb in Syria?' *The New Yorker*, 11 February 2008 <www.newyorker.com/reporting/2008/02/11/080211fa_fact_hersh> accessed 23 April 2011.
- Heydemann, Steven and Hesham Sallam, 'U.S.-Lebanese Challenges: External Perspectives', *Common Space Initiative*, September 2010.
- Hokayem, Antoine, *La genèse de la constitution Libanaise de 1926: Le contexte du mandat français, les projets préliminaires, les auteurs, le texte final* (Beirut 1996).

- Institute for Strategic Research, 'Turkey and Palestinian Issue Research', *Institute for Strategic Research Journals* 29, translated by Ali Jannati, 28 May 2011 <www.isrjournals.ir/en/publication/research/198-turkey-and-palestinian-issue-research-number-29.html> accessed 24 April 2013.
- International Crisis Group, 'Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities', Middle East Report no. 83, 11 February 2009 <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/83engagingsyriausconstraintsandopportunities.ashx> accessed 24 April 2013.
- —, 'Hizbollah and the Lebanese Crisis', Middle East Report no. 69, 10 October 2007 <www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/israel-palestine/069-hizbollah-and-the-lebanese-crisis.aspx> accessed 24 April 2013.

—, 'Lebanon: Hizbollah's Weapons Turn Inward', Middle East Briefing no. 23, 15 May 2008.

—, 'Lebanon's Politics: The Sunni Community and Hariri's Future Current', Middle East Report no. 7, 26 May 2010 <www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/96%20Lebanons%20Politics%20-%20The%20Sunni%20Community%20and%20Hariris%20Future%20Current.ashx> accessed 23 April 2013.

- Jradi, Dany, 'The Recession of Arab Christianity', *Harvard Political Review*, 13 July 2012 <http://harvardpolitics.com/author/dany-jradi> accessed 24 April 2013.
- 'Jumblat Meets Chirac, Stresses Commitment to Lebanon's Sovereignty', 4 December 2004 <http://lebanonwire.com/0412/04120402LW.asp> accessed 2 October 2012.
- Kalb, Marvin and Carol Saivetz, 'The Israeli-Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict', Paper prepared by scholars at the Shorenstein Center on the Press, Politics and Public Policy at Harvard's Kennedy School of Government for Presentation at the U.S.-Islamic World Forum in Doha, Qatar, 18 February 2007.
- Kass, Ilana, 'Moscow and the Lebanese Triangle', *Middle East Studies* 43 (3) (1989), 164-187.
- Kass, Lee, 'Syria after Lebanon: The Growing Syrian Missile Threat', *Middle East Quarterly* 12 (4) (2005), 25-34.
- Keinon, Herb, 'Nasrallah: I Would Not Have Kidnapped Troops Had I Known the Outcome', *Jerusalem Post*, 28 August, 2006.

- Khalaf, Samir, *Lebanon's Predicament* (New York 1987).
- Khashan, Hilal, 'The Lebanese State: Lebanese Unity and the Sunni Muslim Position', *International Sociology* 7 (1) (1992), 85-97.
—, 'The Political Values of Lebanese Maronite College Students', *Journal of Conflict Resolution* 34 (4) (1990), 723-744.
- Kliot, N., 'The Collapse of the Lebanese State', *Middle Eastern Studies* 23 (1) (1987), 54-74.
- Koufou, Nicole, 'Die politische und sicherheitspolitische Dimension von Friedenskonsolidierungsprozessen: Fallstudie Libanon', Arbeitspapier zu Problemen der Internationalen Politik und der Entwicklungsländerforschung 51 (Geschwister-Scholl-Institut für Politische Wissenschaft der Ludwig- Maximilians-Universität München 2008).
- Kramer, Martin, 'Hamas, Hezbollah and Iran: The Challenges for Israel and the West', *The Sydney Papers* 18 (3-4) (2006), 18-27.
- Kurecic, Petar, 'The Key Aspects of Neoconservative Influence on the U.S. Foreign and Defense Policy during the First G. W. Bush Administration' <http://diplomacija.academia.edu/PetarKurecic/Papers/710673/The_Key_Aspects_of_Neoconservative_Influence_on_the_U.S._Foreign_and_Defense_Policy_During_the_first_G.W._Bush_Administration> accessed 23 April 2013.
- Labaki, Josef, 'Einbürgerung im Libanon 1994: Soziale Gerechtigkeit oder politisches Gleichgewicht?', in Abdel-Raouf Sinno and Rainer Zimmer-Winkel (eds), *Der Libanon heute* (Berlin 2000), 23-25.
- Leenders, Reinoud, 'Auf der Suche nach dem Staat: Korruption im Libanon', *Inamo* 20 (1999), 18-22.
- Lendman, Stephan, 'US Intervention in Syria', Countercountry.org, 30 April, 2011 <http://yourworldnews.org/blog/?p=114> accessed 24 April 2013.
- Leveret, Flynt Lawrence, *Inheriting Syria: Bashar's Trail by Fire* (Washington 2005).
- Longrigg, Stephen Hemsley, *Syria and Lebanon under French Mandate*, second edition (Beirut 1968).
- Maronite Patriarch, 'The Five Patriarch appeals that Led to the Cedar Revolution in 2005' <www.maronite-heritage.com/Maronite%20Patriarch.php> accessed 23 April 2013.
- Marschall, Christin, 'Syria-Iran: A Strategic Alliance, 1979-1991', *Orient* 33 (3) (1992), 433-446.

- Melle, Ernst, 'Die israelische Libanonpolitik seit 1985', *Asien, Afrika, Lateinamerika* 18 (3) (1990), 466-473.
- Muir, Jim, 'Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design', *Middle East International* 267 (1986), 3-4.
- Nasr, Salim, 'The New Social Map', in Theodor Hand and Nawaf Salam (eds), *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment* (Baden-Baden 2003), 143-158.
- Nazemroaya, Mahdi Darius, 'The March to War: Israel Prepares for War against Lebanon and Syria', *Global Research*, 19 April 2008 <www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=8727> accessed 24 April 2013.

—, 'Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a «New Middle East»', *Global Research*, 18 November 2006 <www.globalresearch.ca/plans-for-redrawing-the-middle-east-the-project-for-a-new-middle-east/3882> accessed 23 April 2013.

- Neue Zürcher Zeitung, 'Spiegel löst politisches Beben im Libanon aus', 27 May 2009 <www.nzz.ch/aktuell/startseite/hariri-spiegel-beirut-hisbollah-hizbullah-nasrallah-mossad-1.2633391> accessed 24 April 2013.
- Nizameddin, Talal, 'The Political Economy of Lebanon under Rafiq Hariri: An Interpretation', *Middle East Journal* 60 (1) (2006), 95-114.
- Norton, Augustus Richard, 'The Lebanese Formula Revisited', in Theodor Hanf (ed.), *Power Sharing: Concepts and Cases* (Lettres de Byblos/Letters from Byblos, Byblos 2008), 85-88 <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/05478.pdf> accessed 24 April 2013.
- Olson, Robert W., *Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel and Russia 1991-2000: The Kurdish and Islamist Question* (Costa Mesa, Calif. 2001).

Perthes, Volker, *Der Libanon nach dem Bürgerkrieg: Von Ta'if zum gesellschaftlichen Konsens?* (Baden–Baden 1994).

—, 'Libanons Parlamentswahlen von 1996: Die Akzeptanz des Faktischen', *Orient* 38 (2) (1997), 311-336.

—, 'Myths and Money: Four Years of Hariri and Lebanon's Preparation for a New Middle East', *MERIP* 27, no. 203 (1997) <www.merip.org/mer/mer203/myths-money> accessed 24 April 2013.

- Quandt, William B., 'Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error', *Middle East Journal* 38 (2) (1984), 237-254.
- Raad, Nada, 'Lebanon, Syria Reject 1559 «Interference»', *The Daily Star* (Beirut), 6 October 2004.

- Raphaeli, Nimrod and Bianca Gersten, 'The Iran-Syrian Alliance: The Economic Dimension', Global Politician, 29 July 2008 <www.globalpolitician.com/default.asp?25060-iran-syria> accessed 23 April 2013.
- Reiche, Danyel, 'War Minus the Shooting? The Politics of Sport in Lebanon as a Unique Case in Comparative Politics', *Third World Quarterly* 32 (2) (2011), 261-277.
- Reinkowski, Maurus, 'National Identity in Lebanon since 1990', *Orient* 38 (3) (1997), 493-515.
- Saab, Hassan, *The Arab Federalists of the Ottoman Empire* (Amsterdam 1958).
- Saban Forum 2006, America and Israel Confronting a Middle East in Turmoil, Washington D.C., 8-10 December 2006 <www.brookings.edu/~/media/events/2007/11/03%20middle%20east/saban_forum_2006_proceedings.pdf> accessed 23 April 2013.
- Safieddine, Hicham, 'Meet the Lebanese Press: US Military «Tourism»', *Electronic Intifada*, 17 March 2008 <http://electronicintifada.net/content/meet-lebanese-press-us-military-tourism/7419> accessed 24 April 2013.
- Safrastyan, Ruben, 'Turkey as Mediator and Peacekeeper during Middle East Conflict: Analyzing Events of Summer 2006', *Global Politician*, 13 June 2007 <www.globalpolitician.com/22934-turkey> accessed 24 April 2013.
- Salloukh, Bassel, 'Syria and Lebanon: A Brotherhood Transformed', *MERIP* 35, no. 236 (2005) <www.merip.org/mer/mer236/syria-lebanon-brotherhood-transformed> accessed 24 April 2013.
- Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, ed. and transl. Ina Friedman (New York 1984).
- Schulze, Kirsten E., *Israel's Covert Diplomacy in Lebanon* (New York 1998).
- Schweizer, Gerhard, *Syrien: Religion und Politik im Nahen Osten* (Stuttgart 1998).
- Shay, Shaul, *The Axis of Evil: Iran, Hizballah, and Palestinian Terror* (New Brunswick, N.J. 2005).
- Sharp, Jeremy M., Syria: 'Background and U.S. Relations', Congress Research Service, Report for Congress, 26 April 2010 <http://fpc.state.gov/documents/organization/142735.pdf> accessed 4 November 2011.
- 'Shebaa Moves Into Local, International Spotlights', *The Daily Star* (Beirut), 22 June 2008.
- Simon, Steven and Jonathan Stevenson, 'The Road to Damascus', *Foreign Affairs* 83 (3) (2004), 110-118.

- Sinno, Abdel-Raouf, 'Der Libanonkrieg 1975–1990: Vergleich zwischen den politischen Gründen für seinen Ausbruch und Verlauf und der Aktuellen Situation', unpubl. lecture delivered at the Centrum für Nah- und Mittelost-Studien, University of Marburg, 17 September 2008.

—, 'Steht der Libanon vor dem Zusammenbruch?', in Karl Pinggéra (ed.) «*... so soll der Libanon fruchtbares Land werden.*» *Christen im Libanon - Probleme und Perspektiven*, Evangelische Akademie Hofgeismar (Hofgeismar 2007), 25-45.

- Snider, Lewis W., 'Identifying the Elements of State Power: Where do we Begin?', *Comparative Political Studies* 20 (3) (1987), 314-356.

- Solomon, Thomas, 'Articulating the Historical Moment: Turkey, Europe, and Eurovision 2003', in Ivan Raykoff and Robert Deam Tobin (eds), *A Song for Europe: Popular Music and Politics in the Eurovision Song Contest* (Aldershot 2007), 135-146.

- Spyer, Jonathan, 'Lebanon 2006: The Unfinished War', *The Middle East Review of International Affairs* 12 (1) (2008) <http://meria.idc.ac.il/journal/2008/issue1/jv12no1a1.asp> accessed 2 October 2012.

- Stephan, Joseph S., *Les Libanais invincibles: La crise des communautés, le soutien des Libanais pour le président martyr Rafic Hariri, le rôle critiqué du Hezbollah, les obstacles avec la Syrie seront surmontés, la conjoncture économico-financière 2005-2006-2007* (Beirut 2008).

- Suleiman, Michael W., *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture* (Ithaca, N.Y. 1967).

- 'Syria says fear of US military action subsided after Burns visit', *Lebanonwire*, 13 September 2004 < http://lebanonwire.com/0409/04091302LW.asp> accessed 2 October 2012.

- Tziarras, Zenonas, 'Turkey and Israel: The Revitalization of Relations?', Strategic Outlook, 26 March 2013 <www.strategicoutlook.org/turkish-foreign-policy/news-turkey-and-israel--the-revitalization-of-relations.html> accessed 23 April 2013.

- U.N. Security Council, Resolution 1559, 2 September 2004 <www.un.org/News/Press/docs/2004/sc8181.doc.htm> accessed 24 April 2013.

—, Resolution 1595, 7 April 2005 < http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?page=category&category=LEGAL&publisher=&type=RESOLUTION&coi=LBN&docid=42bc17044&skip=0> accessed 29 April 2013.

—, Resolution 8723, 17 May 1860 <www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8723.doc.htm> accessed 10 May 2013.

- U.S. Department of Commerce, Bureau of Industry and Security, 'Implementation of the Syria Accountability Act', 14 May 2004 <www.bis.doc.gov/licensing/syriaimplementationmay14_04.htm> accessed 24 April 2013.
- Warrick, Joby, 'U.S. Steps up Arms Sales to Persian Gulf Allies'. *The Washington Post*, 31 January 2010 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/01/30/AR2010013001477.html> accessed 23 April 2013.
- Weber, Mark, 'Iraq: A War for Israel', *Institute for Historical Review* <www.ihr.org/leaflets/iraqwar.shtml> accessed 23 April 2013.
- Wehrey, Frederic et al., 'The Iraq Effect: The Middle East after the Iraq War', *The RAND Corporation: Project Air Force* (Santa Monica, Cal. 2010) <www.rand.org/pubs/monographs/2010/RAND_MG892.pdf> accessed 23 April 2013.
- The White House, 'National Security Strategy of the United States of America' Washington 17 September 2002 <www.informationclearinghouse.info/article2320.htm> accessed 24 April 2013.
- Wieland, Carsten, 'The Present Context of Syria's Foreign Policy: Change in the Region and Stagnation at Home', *CMES Report* 2, Center for Middle Eastern Studies, Lund University, June 2010.

—, 'Syrien nach dem Irak-Krieg-Stagnation oder Umbruch?', *Orient* 45 (1) (2004), 91-124.

- Wikileaks, 'Hamadeh to Sison: «As Soon as he received the Telecom Maps, he sent copies of them to Saudi Head of Intel, Muqrin bin Abdul Aziz…'», 11 April 2008 <http://exciledpalestiniane.wordpress.com/2011/05/10/wikileaks-hamadeh-to-sison-as-soon-as-he-received-the-telecom-maps-he-sent-copies-of-them-to-saudi-head-of-intel-muqrin-bin-abdul-aziz/> accessed 24 April 2013.

—, 'Saad Hariri: «You need to have the Sixth Fleet near Syrian waters and fly jetfighters over Damascus!'», 12 May 2008 <http://exciledpalestiniane.wordpress.com/2011/05/03/wikileaks-saad-hariri-you-need-to-have-the-sixth-fleet-near-syrian-waters-fly-jetfighters-over-damascus> accessed 24 April 2013.

- Winograd Commission, 'Final Report', Israeli Council on Foreign Relations, 30 January 2008 <www.cfr.org/israel/winograd-commission-final-report/p15385> accessed 24 April 2013.
- Winslow, Charles, *Lebanon: War and Politics in a Fragmented Society* (London 1996).

- Yör-Türk Vakfı, 'Syria's Changing Route in Its US Policy', *Yörtürk Web News*, 18 November 2004 <www.yorturkvakfi.com/english/modules.php?name=Guncel&file=SYRIA> accessed 24 April 2013.
- Zalman, Amy, 'Syria Terrorism: State Department 2006 Report on State Sponsors – Syria' *About.com* <http://terrorism.about.com/od/statesponsors/p/Syria.htm> accessed 2 October 2012.
- Zisser, Eyal, 'Bashar al-Asad and His Regime: Between Continuity and Change', *Orient* 45 (2) (2004), 239-255.

—, 'The Maronites, Lebanon and the State of Israel: Early Contacts', *Middle East Studies* 31 (4) (1995), 889-918.

—, 'Syria and the Gulf Crisis: Stepping on a New Path', *Orient* 34 (4) (1993), 563-579.

الصحف والمجلات العربية

- الاتحاد (أبو ظبي)
- الأخبار (لبنان)
- الأنوار (لبنان)
- الأهرام (مصر)
- البلد (بيروت)
- الجمهورية (لبنان)
- الحداثة (بيروت)
- الحياة (لندن/الرياض)
- الدفاع الوطني (لبنان)
- الديار (لبنان)
- الرأي (الكويت)
- الرياض
- السفير (لبنان)
- السياسة (الكويت)
- السياسة الدولية (مصر)
- الشراع (بيروت)
- الشرق الأوسط
- العمل الشهري (لبنان)
- العهد (لبنان)
- القدس العربي (لندن)
- القضية اللبنانية (سلسلة)
- الكفاح العربي (بيروت)
- اللواء (لبنان)
- المرقب (البلمند)
- المستقبل (لبنان)
- المسيرة (لبنان)
- النهار (لبنان)
- الوسط (البحرين)
- الوطن (الكويت)
- تاريخ العرب والعالم (بيروت)
- حاليات (لبنان)
- حوار العرب (بيروت)
- دفاتر الحوار (لبنان)
- روز اليوسف (مصر)
- لسان الحال (لبنان)

الصحف والمجلات الأجنبية

- American-Arab Affairs
- Asian, Afrika, Lateinamerika
- Centre for Research on Globalization
- Comparative Political Studies
- The Daily Star (Beirut)
- Foreign Affairs
- Global Politician
- Harvard Political Review
- International Sociology
- Institute for Strategic Research Journals
- Islam and Christian-Muslim Relation
- Jerusalem Post
- Journal of Conflict Resolution
- Journal of Middle Eastern and Islamic Studies
- JCPA (Jerusalem)
- MERIP
- Middle East Brief
- Middle East International
- Middle East Journal
- Middle East Policy Council
- Middle East Quarterly
- Middle East Report
- Middle East Studies
- Mideast Monitor
- Neue Zürcher Zeitung
- The New Yorker
- Nilemedia
- Orient (Hamburg)
- Sydney Papers
- TESEV (Turkey)
- Die Welt des Islams

مواقع إلكترونية أجنبية

academia.edu
acpss.alahram.org
afp
antiwar.com
arab local news
asharalarabi.org
baldati
BBC News
Brookings
Conservative Republican Forum
Deutsche Welle
electronicintifada.net
exiledpalestinian
Facts are Facts
foreignaffairs.com
France24
Globalpolitician
Globalresearch
Institute for Strategic Research Journals
IFPO
mepc.org
Meria
Merip
Planetonviolence
Rand
Saban Forum
Shalem Center
terrorism-info
TESEV
The International Solidarity Movement
un.org
UNHCR
U.S. Department of State
Yourworldnews

مواقع إلكترونية عربية

العربية نت
ابن الخليج
الانتقاد
الأنباء
الأهرام الرقمي
الأوراس القانوني
التحالف الوطني العراقي
التيار الوطني الحرّ
الجزيرة توك
الجزيرة نت
الجماعة العربية للديمقراطية
الجيش اللبناني
الحوار المتمدن
الديار شارل أيوب
السومرية نيوز
السياسة الدولية
الشبكة الدعوية
الشرفة
العرب نت
المجلس النيابي
المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية
المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية
النهار
إيلاف
أخبار الشرق
أخبار الشرق الأوسط
أنا مسلم
بنت جبيل
دار العدالة والقانون العربية
دنيا الوطن
راديو لبنان نت
رئاسة الجمهورية اللبنانية
ساحات الطيران العربي
سانت إيليج
سوريانيوز
سيدر نيوز
سيريا نيوز
شادي نشابة
شبكة الدفاع عن السنّة

شبكة الشيعة العالمية
شبكة الصحافة العربية
صدى بيروت
عبد الرؤوف سنّو
فؤاد السنيورة
قوى ١٤ آذار
ليبانون فايلز
ليبانون واير
مقاتل
ممدوح نوفل
موقع جريدة الأنباء
مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
مؤسسة الفكر العربي
ميدل إيست أونلاين
نادي الفكر العربي
ناو ليبانون
نبض سوريا
نقد بنّاء
وفا
يا بيروت
دار العدالة والقانون العربية
نادي الفكر العربي

فهرس الأعلام

إبراهيم باشا (المصري) ٣٤، ٣٥
إبراهيم، سعد الدين ٣١٣
أبو الغيط، أحمد ٣٠٦
أبي ناضر، روكز ٥٩، ٦٢
الأحدب، عزيز ٩٣
الأحدب، مصباح ٢٥٠، ٢٥١، ٤٤٧
أحمد، علي ١١٠
إده، إميل ٤٣، ٤٤، ٤٩-٥١، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٧٢، ٧٦-٧٨، ٧٩، ٨٠
إده، ريمون ١٠١، ١٧٣، ٢٣١، ٣٦٦، ٣٦٩
إدّه، ميشال ٩٧
أرسلان، توفيق ٤٣
أرسلان، طلال ١٧٤
أرميتاج، ريتشارد ٢٣٨، ٤١٥، ٤٢١
الأسد ١١٧
الأسد ١١٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٢-٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٤، ٣١١، ٣٢٤، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦-٤٥٨
الأسد، باسل ١١٨، ٢٢٤، ٢٤٠، ٣٩٨
الأسد، بشّار ٢٠١، ٢٠٣-٢٠٦، ٢١١، ٢٢٤-٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٨-٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٦، ٢٨٤-٢٨٦، ٢٨٨، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٨٦، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٣
الأسد، حافظ ١١٣، ١١٨، ١٩٨، ٢٠٣-٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٨٢، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩١-٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٥٩
إسكندر، مروان ٢٠٩، ٢٥٧
آصفي، محمد مهدي ٢٩٧
أفرام، جورج ١٦٤
آل الحريري ١٤٢، ٣٢٣، ٤٥٧
آل عساف ٣٠
آل ميقاتي ٤٥٧
آلون، إيغال ٣٧٣
الأمين، عبد الله ١٤٣

أنديك، مارتن ٤٠٠
أوباما، باراك ٤٥٠، ٤٥٥
أوجلان، عبد الله ٢٧٥
أولمرت، إيهود ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٤٨
الأيوبي، صلاح الدين ٣١٣

ب

باراك، إيهود ٣٩٣
باسيل، أنطوان ٢٣٥
باول، كولن ٢٧٦، ٤٠٢-٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧
بختيار، هشام ٢١١
بركات، أنطوان ٩٣
برّي، نبيه ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٤٨، ١٧٠، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٨٠، ٣١٠، ٣٢٢، ٣٤١، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٩، ٤٦٣
البستاني، بطرس ٣٩
البستاني، فؤاد أفرام ٩١، ١٧١
البستاني، نبيل ١٦٦
بشير الثاني (الأمير) ٣٢-٣٥، ١٢٥، ١٨٨، ١٨٩
بقرادوني، كريم ٣٨٥
بكاسيني، جورج ٢٤٤، ٢٤٥
بلازي، فيليب دوست ٣١٧، ٣٣٧
بن الحسين، عبد الله ٣٦٣، ٢٨٣، ٣٠٦، ٤٣٥
بن الحسين، فيصل ٤١، ٤٢
بن عبد العزيز، عبد الله ٢٥٧، ٢٧٢، ٣٠٨، ٤٤٧-٤٤٩، ٤٥٤، ٤٦٣
بن عبد العزيز، مقرن ٤٤٩
بن عبد الله، كيوان (الحاج) ٢٨
بن علي، حسين ٤١
بهلوي، محمد رضا ٢٨٠، ٢٨١
بوتاري، أحمد ٩٣
بوسّو، يوهان ١٢
بوش ١٩٨، ٢٦٧، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤-٤٠٦، ٤٠٩
بوش، جورج ٢٦٦
بوش، جورج دبليو ٢٦٤، ٣٠٨، ٣٩٩
بولتون، جون ٣٠٣، ٣٢١
البون، منصور غانم ٢٣٣
بونصو، أوغست هنري ٥٨
بيرتس، عامير ٣٢٩
بيرل، ريتشارد ٢٦٧
بيرنز، وليام ٤٠٥، ٤٠٦
بيريز، شيمون ٢٩٠، ٣٩٠، ٤٠٨
بيغن، مناحيم ٦
بيفن، أرنست ٨٠
بيكر، جيمس ١٩٨، ٢١٥، ٢٥٨، ٢٧٣، ٣٨٥، ٤٣٣
بيهم، عمر ٥٣

ت

تاج الدين، علي ١٠٩، ١١٠
تارديو، أندريه ٥٩
تالوار، پونيت ٢٩٨
تركماني، حسن ٢٨٨

ترّو، علاء الدين ١٦٦
تشيني، ديك ٣٠٤
تشيني، ليز ٤٠٦
توينبي، غسان ٢٢٩

ث

ثابت، أيوب ٥٦

ج

جابر، لطفي ٩٣
جبريل، أحمد ٤٠٣
الجسر، محمد ٥٦-٦٤، ١٨٩
جعجع، سمير ٧، ٩٢، ١٠١، ١١١، ١٤٧، ١٧٠، ١٧٢-١٧٤، ٢٠٣، ٢١٦، ٢٣١، ٢٣٥، ٣١١، ٣٤٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٢٤، ٤٣٧
الجميّل ١٧٧
الجميّل، آل ٣٠
الجميّل، أمين ١٧٠، ١٧٥، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٣١، ٣٠٢، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٣٧
الجميّل، بشير ٦، ١٠١، ١٢٥، ١٩٣، ٢١٩، ٢٨٩، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٧٨
الجميّل، بيار ٨٩، ١٠١، ٢٣١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩
الجميّل، بيار أمين ٢٣٣
الجميّل، سامي ١٣٣، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠
الجميّل، نديم ٤٤٧
الجميّل، أمين ١٠١
جنبلاط ١٤٥، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨-٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦١، ٣١١، ٤١٠، ٤١٩، ٤٤١
جنبلاط، آل ٣٥
جنبلاط، بشير ٣٣، ٣٤
جنبلاط، كمال ٨٩، ٢٢٣
جنبلاط، وليد ٩، ٩٨، ١٠٣، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١٢٢، ١٣٦، ١٦٦، ١٧٤، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣١١، ٣٩٨، ٤٢٥، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٧

ح

الحاج، فهيم ٩٣
حالوتس، دان ٣٢٩
حبيقة، إيلي ٦، ٧، ٣٨١، ٣٨٣
حداد، سعد ٩٣
حرب، بطرس ١١٠، ٢٣٣
حرب، رجا ٩٣
الحريري ١٠٦، ١١٢، ١١٤، ١١٧-١١٩، ١٤٥، ١٥٨، ١٦٥، ١٧٠، ٢٢٤-٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤٢-٢٤٥، ٢٤٧-٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦١، ٤١٠-٤١٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٤٦، ٤٥٢-٤٥٤، ٤٥٦-٤٥٨
الحريري، بهية ٤٤٧
الحريري، رفيق ١، ٢، ٩، ١٠، ٩٧، ١٠١، ١٠٨، ١١٣، ١١٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٦، ١٩٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٧٧، ٣٠٩، ٣٦٠، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠،

٤٠٩، ٤١٣، ٤١٥-٤٢٢، ٤٢٦، ٤٣٠-٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥١-٤٥٥
الحريري، سعد ١١٠، ١١١، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٤١، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٧، ١٩٥، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٤٧، ٣٦٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٥٤-٤٥٨
حسام ١٢
الحسيني، حسين ١٠٣، ١١٢-١١٤، ٢٤١
الحص، سليم ٩٣، ١٠٢، ١٠٤، ١١٤، ١١٧-١٢٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٠٤، ٣٨٣، ٤١٨،
حطب، زهير ١٢
حكيّم، أنطوان ١٢
حلو، بيار ٢٣٢
حلو، شارل ١٥٩، ١٦٠، ٣٦٧، ٣٦٩
حمادة، مروان ١٦٦، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٠، ٤١٩، ٤٤٠
حمشو، محمد ٢١١
حمود، علي ٢٠١
حنين، صلاح ٢٣٣
الحويك، إلياس ٤٥، ٥٨، ٧٧
حيدر، صبحي ٥٣

خ

الخازن، أبو نادر ٢٨
الخازن، آل ٣٠
الخازن، يوسف ٥٩
خالد، حسن ٢١٨، ٢١٩، ٤١٨
خالد، محمد توفيق ٥٠
خامنئي، علي ٢٨٠، ٢٩٥، ٢٩٧، ٤٣٤، ٤٤٨
خدّام، جمال ٢١١
خدّام، عبد الحليم ٢٠١، ٢١١، ٢٢٤، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٨٤، ٣٧١، ٣٨١، ٣٩٨، ٤١٤، ٤٢٤
خضر، جورج ١١٢
الخطيب، أحمد ٩٣
الخطيب، سامي ١٠٣
خلوف، محمد ٢٠١
الخوري، أنيس ٥٩
الخوري، بشارة ٥٧، ٦٣، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٩٤، ١٢٥
خوري، غطّاس ٢٣٤، ٢٥٠، ٢٥١
الخوري، قبلان عيسى ٢٣٧
خيّاط، تحسين ١١٥، ١٤٠

د

الداعوق، عمر ٥٣
دبّاس، شارل ٤٥، ٥٥
دلّول، محسن ٢٠٦، ٢٢٦
دو جوفنيل، هنري ٥٢
دو مارتيل، دامين ٦٥
دُوبا، علي ٢٠١، ٢١١، ٤٠٣
دوبا، محمد عيسى ٢١١
الدويهي، إسطفان ٣٠
ديب، كمال ٧٠، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٨

ر

رابين، إسحق ٣٩١-٣٩٣

الراعي، مار بشارة بطرس ١١٠، ١٢٣، ١٥٥، ١٦٩، ١٧٧
رايس، كوندوليزا ٣٠٢، ٣٢٠-٣٢٢، ٣٢٤، ٣٤٢
ربّاط، إدمون ١٧٨
رودمان، بيتر ٤٠٥، ٤٠٦
ريغف، ألداد ٢٦٤، ٢٦٥، ٣١٥

ز

زكريا، برّاق ١٢
زكور، ميشال ٥٩
الزين، جهاد ١٧٣

س

السادات، محمد أنور ٥، ٣٧٥
ساركوزي، نيكولا ٤٣٣، ٤٥٠، ٤٥٥
سبعاوي، إبراهيم (التكريتي) ٤٠٧
سراج، نادر ١٢
سرّاي، موريس بول ٥١، ١٨٩
سركيس، إلياس ١٦٠، ٣٦٦، ٣٧٩
السعد، حبيب باشا ٤٥
سعيد، عبد الله ٦٣
سعيد، فارس ٢٣٣
السعيد، نوري ٣٦٣
سلام، سليم ٦٦
سلام، صائب ٨١، ١٢٥، ٤١٨، ٤٥٦
سلام، صلاح ١٢
سلطانوف، ألكسندر ٣٢٤
سلفستريني، أكيل ١٠٤
سلمان، طلال ١٦١، ٢٣٦
سليمان، ميشال ١٢٤، ١٦٦، ١٩٤، ٣٨٣، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦٢
سماحة، ميشال ٣٨٣، ٤٦٢
سمنه، جورج ٤٥، ٥٩، ٦٠
سنّو، ريّان عبد الرؤوف ١٢
سنّو، سمر ١٢
السيّد حسين، عدنان ٤٥٦
السيّد، جميل ٢٠٦، ٤٥٥
سيل، باتريك ٣٩٢

ش

شارون، آرييل ٦، ٣٧٨، ٣٩٩
شالوم، سيلڤان ٢٨٩، ٤١٣، ٤٢٠
شاليش، ذو الهمّة ٢١١
شاليط، جلعاد ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣١٥، ٣٢٥
الشامي، علي ٤٥٤
شاهين، إبراهيم ٩٣
شاينولد، نايغل ٤٣٣
الشرع، فاروق ٢٠١، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤١٤
شعبان، سعيد ٩١، ٩٤
شقير، أيمن ١٦٦
شقير، وفيق ٤٤٠
شمس الدين، محمد مهدي ١٠١، ١٢٧، ١٥٣، ٢١٩
شمعون ١٩٢، ٣٦٣، ٤٥٩
شمعون، داني ١٠١، ١١١
شمعون، كميل ٧٦، ٨١، ١٠١، ٢٣١،

٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩
شهاب، آل ٣١
شهاب، فؤاد ٧٦، ٨٥، ٨٦، ٩٤، ١٥٩، ١٦٠
الشهابي، حكمت ٢٠١، ٣٩٨
شهيب، أكرم ١٦٦
شوكت، آصف ٢٠١
شيباني، محمد رضا ٢٨٧
شيراك، جاك ١١٨، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٣٢٣، ٣٤٧

ص

الصباح، صباح الأحمد الجابر ٤٤٩
صبرا، حسن ٢٤٥
صدّام حسين ٤١٤
الصدر، موسى ٢٢٢
الصفدي، محمد ١٣٨، ٤٤٧، ٤٥٧
صفير، مار نصر الله بطرس ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٥٤، ١٦٤، ١٩٣، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨-٢٥٠، ٢٥٢، ٣٠٠، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٦
الصلح ١١٤
الصلح، تقي الدين ١٩٠
الصلح، رياض ٥١، ٦٥، ٦٧-٦٩، ٧٢، ١٢٥، ٢٩٤، ٣٦٢، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٣
الصلح، كاظم ٦٦، ١٩٢
صليبي، كمال ١٨٧
الضاهر، مخايل ٣٨٤

ط

طراد، بترو ٥٦
طعمة، نعمة ٤٥٧
طلاس، فراس ٢١١
طلاس، مصطفى ٢١١، ٢٢٤، ٢٣٠، ٣٩٨

ع

عازوري، نجيب ٤١
عباس، محمود ٢٩٦، ٣٠٩، ٤١٣
عبد المجيد، صدّام حسين (التكريتي) ٤١٤
عبد الناصر، جمال ٧٦، ١٢٥، ١٩٢، ٣١٣، ٣٦٣، ٣٦٧
عبد النور، خليل ١٦٦
العبيكان، عبد المحسن ٣١٤
عرفات، ياسر ٣٦٨، ٣٨٠
العريان، شبلي ٣٤
عريضة، أنطوان ٥٨، ٥٩، ٦٤، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠
العريضي، غازي ٢٥٦، ٣٥٠
عساف، آل ٣٠
عسيران، عادل ٦٦، ١٩٢
عقل، وديع ١٦٦
علم الدين، آل ٣١، ٣٢
علّوش، مصطفى ١٥٧، ٤٤٧
عودة، إلياس ١١٢
عون، ميشال ٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ١٠١، ١٠٩، ١١١، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٦١، ١٦٩، ١٧٠، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢١٨، ٢٢٨،

٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٤، ٣٨٣-٣٨٥، ٤١٨، ٤٢٤-٤٢٩، ٤٣١، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٧
عيراني، رمزي ١٤٦، ٢٣٥

غ

غانم، أنطوان ٢٣٣
غريغوري، برباره ٣٨٥
غزالة، رستم ٢٠١، ٢١١، ٢١٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٤١٢
غورو، هنري جوزيف أوجين ٦٠
غولدڤاسر، إيهود ٢٦٤، ٢٦٥، ٣١٥
غيث، بهجت ٢٣٦

ف

فاف، ويليام ٤٢٠
فايث، دوغلاس ٢٦٧
فتفت، أحمد ١٦٨، ٢٥١
فخر الدين المعني الثاني (الأمير) ٢٨، ٣٠، ٣١، ١٢٩، ١٨٨
فرايتاغ، أولريكه ١٢
فرحات، عبد الله ٢٣٣
الفرزلي، إيلي ٢٢٦
فرغل، منير ٢١٢
فرنجية، آل ٩٢
فرنجية، حميد ٧٦
فرنجية، سليمان ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٩٤، ٣٦٧، ٣٨٤
فرنجية، قبلان ٥٩
فضل الله، محمد حسين ١٢٧، ١٣٦
فضوّل، جو ٢١٠
فليحان، باسل ٢٥١
فيتزجيرالد، بيتر ٢٥٧، ٤١٩
الفيصل، سعود ٣٠٨، ٣٠٩، ٤٤٨، ٤٤٩
فيلتمان، جيفري ٣٠٣، ٣٣٦، ٤٢٨

ق

قانصوه، عاصم ٢٣٦
قبلان، عبد الأمير ٢٣٦، ٢٣٧
القرضاوي، يوسف ٣١٤
قزّي، سجعان ١٧٥
قسّيس، شربل ٩١، ١٧١
القطّار، إلياس ١٢
قليلات، رنا ٢١٢

ك

كارتر، جيمي ٤٠٢
كايلا، ليّون ٥٢
كرامي، رشيد ١٦٠، ٣٦٧، ٣٨٣، ٤١٨
كرامي، عبد الحميد ٦٦
كرامي، عمر ١١٣، ١١٤، ١٤٣، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٥٣، ٤٥٦
كراوتهامر، تشارلز ٢٦٧
كريستوفر، وارن ٣٩٢
كليمنصو،جورج ٧٧
كلينتون، بيل ٣٩٣
كنعان، سامي ٥٩
كنعان، غازي ١٦٣، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١١، ٢٣٠، ٢٣٧، ٣٩٨، ٤١٢

كنعان، يَعرُب ٢١١
الكواكبي، عبد الرحمن ٤١
كيسنجر، هنري ٢٠٣، ٣٧٢، ٣٧٣

ل

لارسن، تيري رود ٤١٩
لاريجاني، علي ٢٨١، ٢٩٧، ٤٥٤
لانتوس، توم ٤٠٨
لبكي، بطرس ٩٦، ٩٧
لحد، أنطوان ٩٣
لحّود، إميل ١، ٩، ١٠، ٩٦، ١١٦-١١٩، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣-١٦٧، ١٩٤، ٢٠٤-٢٠٧، ٢٢٢-٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦-٢٥١، ٢٥٣-٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٥٣، ٣٩٨، ٤٠٩-٤١٢، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٦٢
لحّود، نسيب ٢٣٣، ٢٣٨
لطفي، شفيق ٦٦
لطيف، نديم ٢٣٥
اللمعيُّون ٣٢
ليبهارت، أرند ٢٤
ليدر، شتيفان ١٢

م

مارلوي، لارا ٢٥٣
مالك، فؤاد ٩٣
مبارك، أغناطيوس ٨٠، ٨١، ١٧٣
مبارك، محمد حسني ٢٨٣، ٣٠٦-٣٠٨، ٣١٤، ٣٥٧، ٤٤٩
متكي، منوشهر ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٧
مجيد، صدّام حسين (التكريتي) ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٣، ٣٢٨
محتشمي، علي أكبر ٢٩٧
مخلوف، رامي ٢١١، ٤٦٩
مخيبر، ألبير ٢٠٦، ٢٣٣
مخيبر، غسّان ٢٠٦، ٢٠٧
المرّ، إلياس ٣٣٦
المرّ، غبريال ١١٦، ٢٠٦، ٢٠٧
المرّ، ميرنا ٢٠٦
المرّ، ميشال ٩٤، ١٦٥، ٢٠٦، ٢٤١
مروّة، كريم ٣٠١
مشعل، خالد ٣١٦
المشنوق، نهاد ٢٢٥
المصري، إبراهيم ٢٢٧
مصطفى، عماد ٣٥٣، ٤٠٨
المعاري، أحمد ٩٣
معن، آل ٣١
المعني، أحمد ٣١، ١٨٨
المعوشي، بولس ٣٦٦
معوّض، روبير ١١٠
معوّض، رينيه ٢٠٥، ٣٨٤
معوّض، نائلة ٢٣٣
المقداد، فيصل ٢٨٦
منصور، ألبير ١١٥، ٢٤١
موراتينوس، ميغيل أنغل ٣٢٤، ٣٤٥
ميرو، محمد مصطفى ٤٠٣
ميقاتي، نجيب ١٣٢، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٨، ١٩٥، ٤٢٥، ٤٤٧، ٤٥٦، ٤٥٧

ميلّران، ألكسندر ٦٠

ن

ناصيف، محمد ٢٠١
نتنياهو، بنيامين ٣٩٠، ٣٩٢
نجا، مصطفى ٥٢
نجاد، محمود أحمدي ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٧، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٥٣
نصر الله، حسن ١٢٥، ١٤٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٨، ٢٥٣، ٢٧٩، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧-٣٠١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٥٥، ٣٥٧، ٤١١، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧
النصولي، محيي الدين ٤٧
نعمة، جورج ديب ١٦٦
نعّوم، سركيس ٢٤٠
نكد، آل ٣٥
نمّور، موسى ٥٢

هـ

هاس، ريتشارد ٤٠٢
هاڤمان، أكسل ١٢
الهراوي، إلياس ١٠٢، ١٠٣، ١١٣، ١١٤، ١١٦-١١٨، ١٢٢، ١٣٧، ١٥١، ١٦٤-١٦٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٢٥، ٢٣٢، ٣٨٤
هزيم، أغناطيوس الرابع ١٠٠
الهندي، توفيق ٢٣٥

و

وهّاب، وئام ١٤٨
وورمسر، ديفيد ٢٦٧
وولفويتز، بول ٢٦٧

ي

اليازجي، إبراهيم ٣٩
اليازجي، ناصيف ٣٩
يزبك، يوسف ٦٧
يوحنا بولس الثاني (البابا) ٢٣٢
يونس، حبيب ٢٣٥

عبد الرؤوف سنّو من مواليد بيروت في العام ١٩٤٨.

حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من «جامعة برلين الحرّة» في العام ١٩٨٢، وعلى «دبلوم التعليم العالي والتنمية الدولية» من «جامعة كاسل» في العام ١٩٨٣. شغل منصب أستاذ في ملاك «الجامعة اللبنانية» بين الأعوام ١٩٨٣ و٢٠١٢، وعميد لكلّية التربية فيها بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٤. وفي القطاع الجامعي الخاص، درّس وأشرف على رسائلَ وأطاريح في «جامعة القدّيس يوسف» حتى العام ٢٠١١.

والدكتور سنّو عضو الهيئة الاستشارية للمعهد الألماني للأبحاث الشرقية منذ العام ٢٠٠٨، وعضو في الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات الألمانية في العام ٢٠٠٩.
وتقديرًا لجهوده في مجال وضع الكتب والدراسات عن العلاقات بين ألمانيا والمشرق العربي ولبنان، حاز في العام ٢٠٠٩ على وسام الاستحقاق الألماني، وفي العام ٢٠١١ على جائزة الشيخ زايد للكتاب-فرع «التنمية وبناء الدولة» عن كتابه: «**حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**». وعُيّن في العام ٢٠١٢ عضوًا في الهيئة الاستشارية لِـ«المركز الدولي للعدالة الانتقالية» في لبنان. وتثمينًا لإنجازاته البحثية، على الصعيد اللبناني، جرى تكريمه من قِبل كُلٍّ من وزير التربية والتعليم العالي، و«الحلقة الثقافية-أنطلياس»، و«الجامعة اللبنانية» و«اللجنة الوطنية اللبنانية للأونيسكو» خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

وضع عشرات الأبحاث والدراسات والمقالات حول الدولة العثمانية وعلاقاتها بأوروبا وبالمشرق العربي، وحول لبنان والتاريخ العربي والألماني الحديث والمعاصر.

من مؤلَّفاته:

- «**حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع**». مجلّد ١: «مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية»؛ مجلّد ٢: «التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية»، بيروت ٢٠٠٨.
- «**ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**»، بيروت ٢٠٠٧.
- Abdel-Raouf Sinno and Rainer Zimmer-Winkel (eds), *Der Libanon heute* (Berlin 2000).
- «**النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١ (بلاد الشام - الحجاز - كردستان - ألبانيا)**»، بيروت ١٩٩٨.
- *Deutsche Interesse in Syrien und Palästina 1841-1898: Aktivitäten religiöser Institutionen, wirtschaftliche und politische Einflüsse* (Berlin 1982).
- «**المصالح الألمانية في سورية وفلسطين ١٨٤١-١٩٠١**»، بيروت ١٩٨٧.

Umschlaggestaltung: Taline Yozgatian
Umschlagabbildung: Manar Ali Hassan

Bibliografische Information der Deutschen Bibliothek

Die Deutsche Bibliothek verzeichnet diese Publikation
in der Deutschen Nationalbiografie;
detaillierte biografische Daten sind im Internet
über http://dnb.d-nb.de abrufbar.

Bibliographic information published by the Deutsche Nationalbibliothek

The Deutsche Nationalbibliothek lists this publication
in the Deutsche Nationalbibliografie;
detailed bibliographic data are available in the Internet
at http://dnb.d-nb.de.

ISBN 978-3-95650-013-8
ISSN 0067-4931

© 2015 Orient-Institut Beirut (Max Weber Stiftung) (Zweite Auflage)
Das Werk einschließlich aller seiner Teile ist urheberrechtlich geschützt. Jede Verwertung des Werkes außerhalb des Urheberrechtsgesetzes bedarf der Zustimmung des Orient-Instituts Beirut. Dies gilt insbesondere für Vervielfältigungen jeder Art, Übersetzungen, Mikroverfilmung sowie für die Einspeicherung in elektronische Systeme. Gedruckt mit Unterstützung des Orient-Instituts Beirut, gegründet von der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, aus Mitteln des Bundesministeriums für Bildung und Forschung.

Ergon-Verlag GmbH
Keesburgstr. 11, D-97074 Würzburg

Lubnān aṭ-ṭawāʾif
fī daulat mā baʿd aṭ-ṭāʾif

iškāliyyāt at-taʿāyuš wa-siyāda wa-adwār al-ẖārij

Abdel Raouf Sinno

BEIRUT 2015

ERGON VERLAG WÜRZBURG
IN KOMMISSION

BEIRUTER TEXTE UND STUDIEN

HERAUSGEGEBEN VOM
ORIENT-INSTITUT BEIRUT

Band 135

Lubnān aṭ-ṭawāʾif
fī daulat mā baʿd aṭ-ṭāʾif

iškāliyyāt at-taʿāyuš wa-siyāda wa-adwār al-ḫārij

إنّ أحداث لبنان التي توالت بين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠١١، وترنُّح ما يسمّيه اللبنانيون -تكاذبًا- بـ«العيش المشترك» على وقع الاحتلال السوري وتدخُّله في تفاصيل الحياة السياسية، وخلافات اللبنانيين حول دوره، وصراعات زعاماتهم الطائفية على المغانم وعلى السلطة، وأخيرًا وليس آخرًا، انقساماتهم بعد العام ٢٠٠٠ حول سلاح «حزب الله»، ثم التمديد للرئيس لحود واغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ وتداعياته... كُلّها مسائلُ كانت وراء وضع هذا الكتاب حول لبنان، انطلاقًا من ثلاث إشكاليات:

- التعايش الطوائفي الذي يدّعي اللبنانيون أنهم يعيشونه، وواقعهم المُعاش المعاكس على أرض الواقع.
- السيادة التي اعتقدت الدولة اللبنانية أنها استعادتها بموجب «اتفاق الطائف» والعوامل الفعلية التي منعتها من ممارستها ومن أن تكون سيّدة قرارها.
- التشابك بين نزاعات الداخل وتدخُّلات الخارج، بفعل الجيو-سياسة الإقليمية والنظام الطائفي السياسي المجتمعي الذي يجعل اللبنانيين يتطلّعون إلى خارج حدود بلدهم.

وقد حاول المؤلّف أنْ يُثبت ثلاث فرضيات رئيسة تضمّنها الكتاب: الأُولى أنّ لبنان لا يستطيع الانتقال إلى مَصافّ الدول الحديثة، في ظلّ نظامه الطائفي السياسي وطائفيته المجتمعية، ومن دون اعتماد نظام مدني أو عَلماني. الثانيةُ أنّ موقع لبنان الجغرافي في مهبّ الجيو-سياسة الإقليمية والدولية هو قدرُه، لكنّ تطلُّع اللبنانيين إلى الخارج واستجلابهم إياه إلى الداخل بسبب صراعاتهم، كان على الدوام خيارًا بملء إراداتهم. والفرضيّةُ الثالثة أنّ «الديمقراطية التوافقية» التي تتداولها ألسنة السياسيين اللبنانيين كُلَّ يوم، قد وصلتْ إلى طريقٍ مسدود، في مقابل عدم صلاحية «ديمقراطية الأكثرية» كما يفهمها المسلمون، ولا الفدرالية التي يريدها بعض المسيحيين، كحلّ لأزمات لبنان.

ISBN 978-3-95650-013-8
ISSN 0067-4931